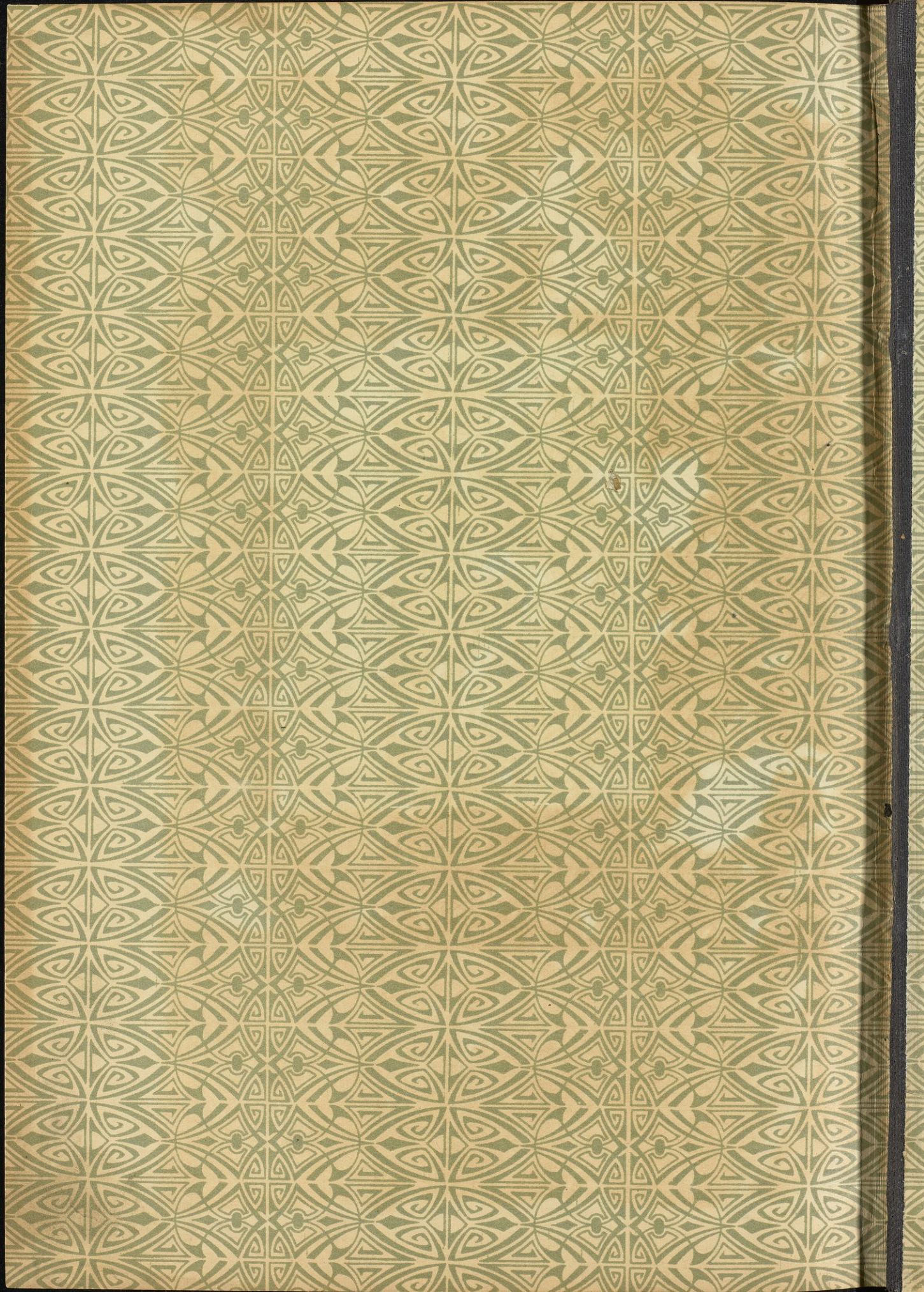


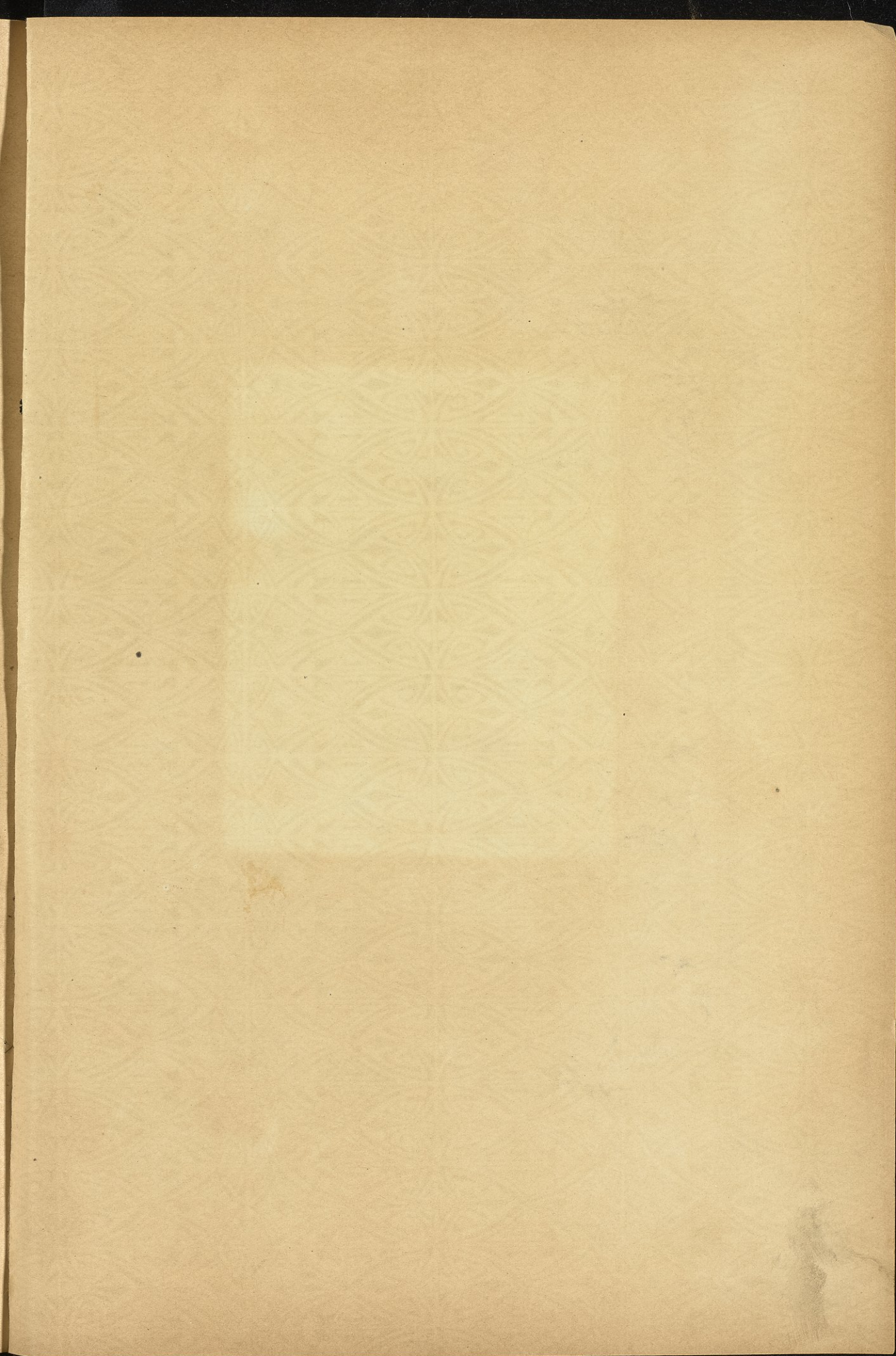
893
D

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







کتاب

الحكماء والفرائد

تأليف الأفاضل محمداً إسماعيلاً امرئ بن كمال شيخنا الميرزا محمد علي بن الميرزا

الحضرة

الحنفي المتوفى سنة ٢٧٣هـ

الجزء الثالث

طُبِعَ بِمُطْبَعَةِ الْأَوْقَافِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فَمُذَارُ الْخَالِفَةِ الْعَلِيَّةِ مِنْهَا رَابِعُهَا

8.1220

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الانعام

باب النهي عن مجالسة الظالمين

قال الله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ الآية فامر الله نبيه بالاعراض عن الذين يخوضون في آيات الله وهي القرآن بالكذب واطهار الاستخفاف اعراضا يقتضي الانكار عليهم واطهار الكراهة لما يكون منهم الى ان يتركوا ذلك ويخوضوا في حديث غيره وهذا يدل على ان علينا ترك مجالسة الملاحدين وسائر الكفار عند اظهارهم الكفر والشرك وما لا يجوز على الله تعالى اذ لم يمكننا انكاره وكنا في تقية من تغييره باليد او اللسان لان علينا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما امره الله به الا ان تقوم الدلالة على انه مخصوص بشئ منه ﴿قوله تعالى ﴿وَمَا يَنْسِيكَ الشَّيْطَانُ﴾ المراد ان انسائك الشيطان ببعض الشغل فقعدت معهم وانت ناس للنهي فلا شئ عليك في تلك الحال﴾ ثم قال تعالى ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ يعنى بعد ما تذكر نهى الله تعالى لا تقعد مع الظالمين وذلك عموم في النهي عن مجالسة سائر الظالمين من اهل الشرك واهل الملة لوقوع الاسم عليهم جميعا وذلك اذا كان في تقية من تغييره بيده او بلسانه بعد قيام الحجة على الظالمين بقبح ما هم عليه فغير جائز لاحد مجالستهم مع ترك النكير سواء كانوا مظهرين في تلك الحال للظلم والقبائح او غير مظهرين له لان النهي عام عن مجالسة الظالمين لان في مجالستهم مختارا مع ترك النكير دلالة على الرضا

بفعلهم ونظيره قوله تعالى ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الآيات وقد تقدم ذكر ما روى فيه وقوله تعالى ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ * قوله تعالى ﴿وَذُرْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ قال قتادة هي منسوخة بقوله تعالى ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ وقال مجاهد ليست بمنسوخة لكنه على جهة التهديد كقوله تعالى ﴿ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ * وقوله ﴿تُبْسَلْ﴾ قال الفراء ترهتن وقال الحسن ومجاهد والسدي تسلم وقال قتادة تحبس وقال ابن عباس تنضح وقيل اصله الارتهان وقيل التحريم ويقال اسد بلسل لان فريسته مرتنه به لاتقلت منه وهذا بلسل عليك اي حرام عليك لانه مما يرتنه به ويقال اعطى الراقي بسلته اي اجرته لان العمل مرتنه بالاجرة والمستبسل المستسلم لانه بمنزلة المرتنه بما سلم فيه * قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه * احدها انه قال ذلك في اول حال نظره واستدلالة على ماسبق الى وهمه وغاب في ظنه لان قومه قد كانوا يعبدون الاوثان على اسماء الكواكب فيقولون هذا صنم زحل وصنم الشمس وصنم المشتري ونحو ذلك * والثاني انه قال قبل بلوغه وقبل اكمال الله تعالى عقله الذي به يصح التكليف فقال ذلك وقد خبطت بقلبه الامور وحركته الحواطر والدواعي على الفكر فيما شاهده من الحوادث الدالة على توحيد الله تعالى * وروى في الخبر ان امه كانت ولدته في مغار خوفًا من نمرود لانه كان يقتل الاطفال المولودين في ذلك الزمان فلما خرج من المغار قال هذا القول حين شاهد الكواكب * والثالث انه قال ذلك على وجه الانكار على قومه وحذف الالف واراد أهذا ربّي * قال الشاعر
كذبتك عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا
ومعناه ا كذبتك * وقال آخر

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع * فقات وانكرت الوجوه هم هم

معناه أهم هم * ومعنى قوله ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ اخبار بانه ليس برب ولو كان ربا لاحتبه وعظمته تعظيم الرب * وهذا الاستدلال الذي سلك ابراهيم طريقه من اصح ما يكون من الاستدلال واوضحه وذلك انه لما رأى الكوكب في علوه وضياءه قرر نفسه على ما يتقسم اليه حكمه من كونه ربا خالقا او مخلوقا مربوبا فلما رآه طالعا آفلا ومتحركا زائلا قضى بانه محدث لمقارنته لدلالات الحدث وانه ليس برب لانه علم ان المحدث غير قادر على احداث الاجسام وان ذلك مستحيل فيه كما استحال ذلك منه اذ كان محدثا فتحكم بمساواته في جهة الحدوث وامتناع كونه خالقا ربا * ثم لما طلع القمر فوجده من العظم والاشراق وانبساط النور على خلاف الكوكب قرر ايضا نفسه على حكمه فقال هذا ربّي فلما راعاه وتأمل حاله وجده في معناه في باب مقارنته للحوادث من الطلوع والافول والانتقال والزوال حكمه له بحكمه وان كان اكبر واضوا منه ولم يمنعه ما شاهد من اختلافهما من العظم والضيء من ان يقضيه بالحدوث لوجود دلالات الحدث فيه * ثم لما أصبح رأى الشمس طالعة

في عظمها واشراقها وتكامل ضيائها قال هذا ربى لانها بخلاف الكوكب والقمر في هذه
الاصناف ثم لما رآها آفة منتقلة حكم لها بالحدوث ايضاً وانها في حكم الكوكب والقمر
لشمول دلالة الحدث للجميع * وفيما اخبر الله تعالى به عن ابراهيم عليه السلام وقوله عقيب ذلك
﴿ وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ﴾ اوضح دلالة على وجوب الاستدلال على التوحيد
وعلى بطلان قول الحشو القائلين بالتقليد لانه لو جاز لاحد ان يكتفى بالتقليد لكان اولاهم به
ابراهيم عليه السلام فلما استدل ابراهيم على توحيد الله واحتج به على قومه ثبت بذلك ان
علينا مثله وقد قال في نسق التلاوة عند ذكره اياه مع سائر الانبياء ﴿ اولئك الذين هدى الله
فبهدىهم اقتده ﴾ فامرنا الله تعالى بالاعتداء به في الاستدلال على التوحيد والاحتجاج به على الكفار *
ومن حيث دلت احوال هذه الكواكب على انها مخلوقة غير خالقة ومربوبة غير رب فهي
دالة ايضاً على ان من كان في مثل حالها في الانتقال والزوال والمجيء والذهاب لا يجوز
ان يكون رباً خالقاً وانه يكون مربوباً فدل على ان الله تعالى لا يجوز عليه الانتقال ولا الزوال
ولا المجيء ولا الذهاب لقضية استدلال ابراهيم عليه السلام بان من كان بهذه الصفة فهو محدث
وثبت بذلك ان من عبد ما هذه صفته فهو غير عالم بالله تعالى وانه بمنزلة من عبد كوكباً
او بعض الاشياء المخلوقة * وفيه الدلالة على ان معرفة الله تعالى تجب بكمال العقل قبل ارسال الرسل
لان ابراهيم عليه السلام استدل عليها قبل ان يسمع بحجج الانبياء عليهم السلام % قوله تعالى
﴿ وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ﴾ يعني والله اعلم ما ذكر من الاستدلال على حدوث
الكوكب والقمر والشمس وان من كان في مثل حالها من مقارنة الحوادث له لا يكون الها
ولما قرر ذلك عندهم قال اى الفريقين احق بالامن امن يعبد الها واحدا احق ام من يعبد آلهة
شتى قالوا من يعبد الها واحدا فاقروا على انفسهم فصاروا محجوجين وقيل انهم لما قالوا له
أما تخاف ان يهلك آلهتنا قال لهم اما تخافون ان تهلككم بجميعكم الصغير مع الكبير
في العبادة فابطل ذلك حجاجهم عليه من حيث رجع عليهم ما ارادوا التزامه اياه فالزمهم مثله
على اصلهم وابطل قولهم بقوله % قوله تعالى ﴿ اولئك الذين هدى الله فبهدىهم اقتده ﴾ امرنا
بالاعتداء بمن ذكر من الانبياء في الاستدلال على توحيد الله تعالى على نحو ما ذكرنا من استدلال
ابراهيم عليه السلام ويحتج بعمومه في لزوم شرائع من كان قبلنا من الانبياء بانه لم يخص بذلك
الاستدلال على التوحيد من الشرائع السمعية وهو على الجميع وقد بينا ذلك في اصول الفقه %
قوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار ﴾ يقال ان الادراك اصله للحواس نحو قولك
ادرك زمان المنصور وادرك اباحيفة وادرك الطعام اى لحق حال التضحج وادرك الزرع والثمرة
وادرك الغلام اذا لحق حال الرجال وادرك البصر للشيء لحوقه له برؤيته اياه لانه لا خلاف بين
اهل اللغة ان قول القائل ادركت بصرى شخصاً معناه رأيته ببصرى ولا يجوز ان يكون الادراك
الاحاطة لان البيت محيط بما فيه وليس مدركاً له فقوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار ﴾ معناه لا تراه
الابصار وهذا تمدح ينفي رؤية الابصار كقوله تعالى ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ وما تمدح الله بنفيه عن

نفسه فان اثبات ضده ذم ونقص فغير جائز اثبات تقيضه بحال كالمبطل استحقاق الصفة بلا تأخذه سنة ولا نوم لم يبطل الا الى صفة نقص فلما تمدح بنفي رؤية البصر عنه لم يحز اثبات ضده وتقيضه بحال اذ كان فيه اثبات صفة نقص * ولا يجوز ان يكون مخصوصاً بقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة﴾ لان النظر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كما روى عن جماعة من السلف فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يحز الاعتراض عليه بما لا مساغ للتأويل فيه * والاخبار المروية في الرؤية انما المراد بها العلم لو صحت وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة ولا تعرض فيه الشكوك لان الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة * قوله تعالى ﴿ولو شاء الله ما شكر كوا﴾ معناه لو شاء الله ان يكونوا على ضد الشرك من الايمان قسراً ما شكر كوا لان المشيئة انما تتعلق بالفعل ان يكون لابان لا يكون فتعلق المشيئة محذوف وانما المراد بهذه المشيئة الحال التي تنافي الشرك قسراً بالاقطاع عن الشرك عجزاً ومنعاً والهاء فائدة هذه الحال لا يشأها الله تعالى لان المنع من المعصية بهذه الوجوه منع من الطاعة وابطال للثواب والعقاب في الآخرة * قوله تعالى ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم﴾ قال السدي لا تسبوا الاصنام فيسبوا من امركم بما اتم عليه من عيها وقيل لا تسبوا الاصنام فيحماهم الغيظ والجهل على ان يسبوا من تعبدون كما سببتم من يعبدون وفي ذلك دليل على ان الحق عليه ان يكف عن سب السفهاء الذين يتسرعون الى سبه على وجه المقابلة لانه بمنزلة البعث على المعصية * قوله تعالى ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين﴾ ظاهره امر ومعناه الاباحة كقوله تعالى ﴿واذا حلتهم فاصطادوا﴾ فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض هذا اذا ارادوا كلة التلذذ فهو اباحة ومحتمل الترغيب في اعتقاد صحة الاذن فيه في اكله للاستعانة به على طاعة الله تعالى فيكون اكله في هذه الحال مأجوراً ومن الناس من يقول ﴿ان كنتم بآياته مؤمنين﴾ يدل على حظر اكل ما لم يذكر اسم الله عليه لاقتضائه مخالفة للمشركين في اكل ما لم يذكر اسم الله عليه * وقوله ﴿مما ذكر اسم الله عليه﴾ عموم في سائر الاذكار ويحتج به على جواز كل ذبح الغاصب للشاة المغصوبة وفي الذبح يسكين مغصوبة ان المالك للشاة اكلها لقوله تعالى ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ اذ كان ذلك مما قد ذكر اسم الله عليه * قوله تعالى ﴿وذروا ظاهر الاثم وباطنه﴾ قال الضحاك كان اهل الجاهلية يرون اعلان الزنا اثماً والاستسرار به غير اثم فقال الله تعالى ﴿وذروا ظاهر الاثم وباطنه﴾ وهو عموم في سائر ما يسمى بهذا الاسم ان عليه تركه سراً وعلانية فهو يوجب تحريم الخمر ايضا لقوله تعالى ﴿يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير﴾ * ويجوز ان يكون ظاهر الاثم ما يفعله بالجوارح وباطنه ما يفعله بقلبه من الاعتقادات والفصول ونحوها مما خطر عليه فعله منها * قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه فاسق﴾ فيه نهى عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه وقد اختلف في ذلك فقال اصحابنا ومالك والحسن بن صالح ان ترك المسلم التسمية عمدا لم يؤكل وان تركها ناسياً اكل وقال الشافعي يؤكل في الوجهين وذكر مثله عن الاوزاعي وقد اختلف ايضا في تارك التسمية ناسياً فروى عن علي وابن عباس ومجاهد وعطاء بن ابي رباح وسعيد بن المسيب وابن

مطلب

الاقوال في ترك التسمية

على التسمية

شهاب وطاوس قالوا لا بأس باكل ما ذبح ونسى التسمية عليه وقال علي انما هي على الملة
وقال ابن عباس المسلم ذكر الله في قلبه وقال كما لا ينفع الاسم في الشرك لا يضر النسيان في الملة
وقال عطاء المسلم تسمية اسم الله تعالى المسلم هو اسم من اسماء الله تعالى والمؤمن هو اسم من اسمائه
والمؤمن تسمية للذباح وروى ابو خالد الاصم عن ابن عجلان عن نافع ان غلاما لابن عمر قال له
يا عبد الله قل بسم الله قال قد قلت قال قل بسم الله قال قد قلت قال فذبح
فلم يأكل منه وقال ابن سيرين اذا ترك التسمية ناسيا لم يؤكل وروى يونس بن عبيد عن مولى لقريش
عن بيه ان اتي على غلام لابن عمر قائما عند قصاب ذبح شاة ونسى ان يذكر اسم الله عليها فامر
ابن عمر ان يقوم عنده فاذا جاء انسان يشتري قال ابن عمر يقول ان هذه لم يذكها فلا تشتري
وروى شعبة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يذبح فينسى ان يسمى قال احب الى ان لا يأكل *
وظاهر الآية موجب لتحريم ما ترك اسم الله عليه ناسيا كان ذلك او عمدا الا ان الدلالة قد قامت
عندنا على ان النسيان غير مراد به فلما من اباح اكله مع ترك التسمية عمدا فقله مخالف
للآية غير مستعمل لحكمها بحال هذا مع مخالفته للآثار المروية في ايجاب التسمية على الصيد
والذبيحة * فان قيل ان المراد بالنهي الذبائح التي ذبحها المشركون ويدل عليه ما روى شريك عن
سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال المشركون اما ما قتل ربكم فمات فلا تأكلونه
واما ما قتلتم انتم وذبحتم فتأكلونه فاحي الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه) قال الميتة ويدل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة (ليوحون الى اوليائهم
ليجدوا لكم) فاذا كانت الآية في الميتة وفي ذبائح المشركين فهي مفصورة الحكم ولم يدخل فيها ذبائح
المسلمين * قيل له نزول الآية على سبب لا يوجب الاقتصار بحكمها عليه بل الحكم للعموم
اذا كان اعم من السبب فلو كان المراد ذبائح المشركين لذكرها ولم يقتصر على ذكر ترك التسمية
وقد علمنا ان المشركين وان سموها على ذبائحهم لم تؤكل مثل ذلك على انه لم يرد ذبائح المشركين
اذ كانت ذبائحهم غير مأكولة سموها الله عليها ولم يسموا وقد نص الله تعالى على تحريم ذبائح
المشركين في غير هذه الآية وهو قوله تعالى (وما ذبح على نصب) وايضا فلو اراد ذبائح المشركين
او الميتة لكانت دلالة الآية قائمة على فساد التذكية بترك التسمية اذ جعل ترك التسمية علما
لكونه ميتة فذلك ذلك على ان كل ما تركت التسمية عليه فهو ميتة وعلى انه قد روى عن ابن
عباس ما يدل على ان المراد التسمية دون ذبيحة الكافر وهو ما رواه اسرائيل عن سماك عن
عكرمة عن ابن عباس (وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم) قال كانوا يقولون ماذا ذكر اسم الله عليه
فلا تأكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه فقال الله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)
فاخبر ابن عباس في هذا الحديث ان المجادلة منهم كانت في ترك التسمية وان الآية نزلت في ايجابها
لا من طريق ذبائح المشركين ولا الميتة * ويدل على ان ترك التسمية عمدا يفسد الذكاة قوله
تعالى (يسئلونك ماذا اكل لهم قل اكل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلين) الى قوله
(واذكروا اسم الله عليه) ومعلوم ان ذلك امر يقتضي الايجاب وانه غير واجب على الاكل فدل

على انه اراد به حال الاصطياد والسائلون قد كانوا مسلمين فلم يباح لهم الاكل الا بشريطة التسمية
ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فاذكروا اسم الله عليها صواف ﴾ يعني في حال النحر لانه قال الله تعالى
﴿ فاذوجبت جنوبها ﴾ والفاء للتعقيب * ويدل عليه من جهة السنة حديث عدى بن حاتم حين
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب فقال اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله
عليه فكل اذا امسك عليك وان وجدت معه كلبا آخر وقد قله فلا تأكله فانما ذكرت اسم الله
على كلبك ولم تذكره على غيره وقد كان عدى بن حاتم مسلما فامر به بالتسمية على ارسال
الكلب ومنعه الاكل عند عدم التسمية بقوله فلا تأكله فانما ذكرت اسم الله على كلبك * وقد
اقتضت الآية النهى عن كل ما لم يذكر اسم الله عليه والنهى عن ترك التسمية ايضا * ويدل على
تأكيد النهى عن ذلك قوله تعالى ﴿ وانه لفسق ﴾ وهو راجع الى الامرين من ترك التسمية
ومن الاكل ويدل ايضا على ان المراد حال تركها عامدا اذ كان الناسى لا يجوز ان تلحقه سمة
الفسق * ويدل عليه ماروى عبد العزيز الدراوردي عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة
ان الناس قالوا يا رسول الله ان الاعراب يأتون باللحم فبتنا عندهم وهم حديثو عهد بكفر
لاندري ذكروا اسم الله عليه ام لا فقال سموا عليه الله وكلوا فلو لم تكن التسمية من شرط الذكاة
لفال وما عليكم من ترك التسمية ولكنه قال كلوا لان الاصل ان امور المسلمين محمولة على
الجواز والصحة فلا تحمل على الفساد وما لا يجوز الا بدلالة * فان قيل لو كان المراد ترك المسلم
التسمية لوجب ان يكون من استباح اكله فاسقا لقوله تعالى ﴿ وانه لفسق ﴾ فلما اتفق الجميع على
ان المسلم التارك للتسمية عامدا غير مستحق بسمة الفسق دل على ان المراد الميتة او ذبائح المشركين
* قيل له ظاهر قوله ﴿ وانه لفسق ﴾ عائد على الجميع من المسلمين وغيرهم وقيام الدلالة على خصوص
بعضهم غير مانع بقاء حكم الآية في ايجاب التسمية على المسلم في الذبيحة وايضا فانا نقول من
ترك التسمية عامدا مع اعتقاده لوجوبها هو فاسق وكذلك من اكل ما هذا سبيله مع الاعتقاد
لان ذلك من شرطها فقد لحقته سمة الفسق واما من اعتقد ان ذلك في الميتة او ذبائح اهل
الشرك دون المسلمين فانه لا يكون فاسقا لزواله عند حكم الآية بالتأويل * فان قال قائل لما كانت
التسمية ذكرا ليس بواجب في استدامته ولا في انتهائه وجب ان لا يكون واجبا في ابتدائه ولو كان
واجبا لاستوى فيه العامد والناسى * قيل له اما القياس الذي ذكره فهو دعوى محض لم يرد على
اصل فلا يستحق الجواب على انه منتقض بالايمان والشهادتين وكذلك في التلبية والاستيذان
وما شاكل هذا لان هذه اذا كانت ليست بواجبة في استدامتها وانتهائها ومع ذلك فهي واجبة في الابتداء *
وانما قلنا ان ترك التسمية ناسيا لا يمنع صحة الذكاة من قبل ان قوله تعالى ﴿ ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه ﴾ خطاب للعامد دون الناسى ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ وانه لفسق ﴾ وليس ذلك صفة
لناسى ولان الناسى في حال نسيانه غير مكلف للتسمية وروى الاوزاعي عن عطاء بن ابي رباح عن
عبيد بن عمير عن عبدالله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله عن امي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه واذا لم يكن مكلفا للتسمية فقد وقع الذكاة على الوجه المأمور به فلا يفسده

ترك التسمية وغير جائز الزامه ذكاة أخرى لفوات ذلك منه وليس ذلك مثل نسيان تكبيرة الصلاة
 أو نسيان الطهارة ونحوها لأن الذي يلزمه بعد الذكر هو فرض آخر ولا يجوز أن يلزمه فرض
 آخر في الذكاة لفوات محلها % فان قيل لو كانت التسمية من شرائط الذكاة لما سقطها النسيان
 كترك قطع الاوداج وهذا السؤال للفريقين من اسقط التسمية رأساً ومن اوجبها في حال
 النسيان فاما من اسقطها فانه يستدل علينا باتفاقنا على سقوطها في حال النسيان وشرائط الذكاة
 لا يسقطها النسيان كترك قطع الاوداج فدل على ان التسمية ليست بشرط فيها ومن اوجبها
 في حال النسيان يشبهها بترك قطع الحلقوم والاوداج ناسياً او عامداً انه يمنع صحة الذكاة % فاما
 من اسقط فرض التسمية رأساً فان هذا السؤال لا يصح له لانه يزعم ان ترك الكلام من فروض
 الصلاة وكذلك فعل الطهارة وهما جميعاً من شروطها ثم فرق بين تارك الطهارة ناسياً وبين
 المتكلم في الصلاة ناسياً وكذلك النية شرط في صحة الصوم وترك الاكل ايضاً شرط في صحته
 ولو ترك النية ناسياً لم يصح صومه ولو اكل ناسياً لم يفسد صومه فهذا سؤال ينتقض على اصل
 هذا السائل واما من اوجبها في حال النسيان واستدل بقطع الاوداج فانه لا يصح له ذلك ايضاً
 لان قطع الاوداج هو نفس الذبح الذي ينافي موته حتف انفه وينفصل به من الميتة والتسمية
 مشروطة لذلك لا على انها نفس الذبح بل هي مأمورها عنده في حال الذكر دون حال النسيان
 فلم يخرج عدم التسمية على وجه السهو من وجود الذبح فلذلك اختلفا % قوله تعالى ﴿وجعلوا لله
 مما ذرأ من الحرث والانعام نصيباً﴾ الآية الحرث الزرع والحرث الارض التي تثار للزرع قال ابن
 عباس وقتادة عمد اناس من اهل الضلالة فجزوا من حرثهم ومواشيهم جزاً لله تعالى وجزاً
 لشركائهم فكانوا اذا خالط شئ مما جزوا لشركائهم ما جزوا لله تعالى ردوه على شركائهم وكانوا
 اذا اصابهم السنة استعانوا بما جزوا لله تعالى ووفروا ما جزوا لشركائهم * وقيل انهم كانوا اذا
 هلك الذي لاوثانهم اخذوا بدله مما لله تعالى ولا يفعلون مثل ذلك فيما لله تعالى قال ذلك
 الحسن والسدى * وقيل انهم كانوا يصرفون بعض ما جعلوه لله في الفقة على اوثانهم ولا يفعلون
 مثل ذلك فيما جعلوه للاوثان * وانما جعل الاوثان شركاءهم لانهم جعلوا لها نصيباً من اموالهم
 ينفقونها عليها فشاركوها في نعمهم % قوله تعالى ﴿وقالوا هذه انعام وحرث حجر﴾ قال الضحاك
 الحرث الزرع الذي جعلوه لاوثانهم واما الانعام التي ذكرها اولاً فهو ما جعلوه لاوثانهم
 كما جعلوا الحرث للنفقة عليها في سدنتها وما يئوب من امرها وقيل ما جعل منها قرباناً للاوثان
 واما الانعام التي ذكرت ثانياً فان الحسن ومجاهداً قالاهي السائبة والوصيلة والحامى واما التي
 ذكرت ثالثاً فان السدى وغيره قالوا هي التي اذا ولدوها اودجوها اوركبوها لم يذكروا
 اسم الله عليها وقال ابو وائل هي التي لا يحجون عليها % وقوله تعالى ﴿حجر﴾ قال قتادة يعنى حراماً
 واصله المنع قال الله تعالى ﴿ويقولون حجراً محجوراً﴾ اى حراماً محرماً % وقوله تعالى ﴿وقالوا ما في بطون
 هذه الانعام خالصة لذكورنا﴾ قال ابن عباس يعنون اللبن وقال سعيد عن قتادة ما في بطون
 هذه الانعام خالصة لذكورنا البحائر كانت للذكور دون النساء وان كانت ميتة اشترك فيها

ذكورهم وانا هم * قوله تعالى * قد خسر الدين قتلوا اولادهم سفها بغير علم وحرموا مازرقهم
الله * قال قتادة يعني البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى تحريما من الشيطان فى اموالهم * وقال
مجاهد والسدى (ما فى بطون هذه الانعام) يعنى بها الاجنة وقال غيرهم اراد بها الالبان والاجنة جميعا
* والخالص هو الذى يكون على معنى واحد لا يشوبه شئ من غيره كالذهب الخالص ومنه اخلاص
التوحيد واخلاص العمل لله تعالى * واما انث (خالصة) على المبالغة فى الصفة كالعلامة والراوية
وقيل على تأنيث المصدر نحو العاقبة والعاقبة ومنه (بخالصة ذكرى الدار) وقيل لتأنيث ما فى بطونها
من الانعام ويقال فلان خالصة فلان وخاصته * وقوله تعالى * وان يكن ميتة فهم فيه شركاء *
يعنى اجنة الانعام اذا كانت ميتة استوى ذكروهم وانا هم فيها فاكلوها جميعا * قال ابو بكر وروى
سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اذا اردت ان تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين والمائة
من سورة الانعام الى قوله * قد خسر الدين قتلوا اولادهم سفها بغير علم وحرموا مازرقهم الله
افتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين * وقوله تعالى * وهو الذى انشا جنات معروشات وغير
معروشات * الى قوله * وآتوا حقه يوم حصاده * قال ابن عباس والسدى (معروشات) ما عرش
الناس من الكروم ونحوها وهو رفيع بعض اغصانها على بعض وقيل ان تعريشه ان يحظر عليه بحائط
واصله الرفع ومنه (خاوية على عروشها) اى على اعاليها وما ارتفع منها والعرش السير لارتفاعه *
ذكر الله تعالى الزرع والنخل والزيتون والرمان ثم قال (كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه
يوم حصاده) وهو عطف على جميع المذكور فاقتضى ذلك ايجاب الحق فى سائر الزروع والثمار
المذكورة فى الآية * وقد اختلف فى المراد بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) فروى عن
ابن عباس وجابر بن زيد ومحمد بن الحنفية والحسن وسعيد بن المسيب وطاوس وزيد بن اسلم
وقتادة والضحاك انه العشر ونصف العشر وروى عن ابن عباس رواية اخرى ومحمد بن الحنفية
والسدى وابراهيم نسخها العشر ونصف العشر وعن الحسن قال نسختها الزكاة وقال
الضحاك نسخت الزكاة كل صدقة فى القرآن وروى عن ابن عمر ومجاهد انها محكمة وانه
حق واجب عند الصرام غير الزكاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن جداد الليل
وعن صرام الليل قال سفيان بن عيينة هذا لاجل المساكين كي يحضروا قال مجاهد اذا حصدت
طرحت للمساكين منه وكذلك اذا طيب واذا كدست ويتركون يتبعون آثار الحصادين
واذا اخذت فى كيله حشوت لهم منه واذا علمت كيله عزلت زكاته واذا اخذت فى جداد النخل
طرحت لهم منه وكذلك اذا اخذت فى كيله واذا علمت كيله عزلت زكاته * وما روى عن ابن عباس
ومحمد بن الحنفية وابراهيم ان قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) منسوخ بالعشر ونصف
العشر يبين ان مذهبهم تجوز نسخ القرآن بالسنة * وقد اختلف الفقهاء فيما يجب فيه العشر من
وجهين احدهما فى الصنف الموجب فيه والاخر فى مقداره

ذكر الخلاف فى الموجب فيه

قال ابو حنيفة وزفر فى جميع ما تخرجه الارض العشر الا الحطب والقصب والحشيش وقال

ابو يوسف ومحمد لاشئ فيما تخرجه الارض الا ما كان له ثمرة باقية وقال مالك الجوب التي
 تجب فيها الزكاة الخنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والحمص والعدس والجلبان
 واللوبياء وما شبه ذلك من الجوب وفي الزيتون وقال ابن ابي ليلى والثوري ليس في شئ من
 الزرع زكاة الا التمر والزبيب والخنطة والشعير وهو قول الحسن بن صالح وقال الشافعي انما تجب
 فيما يديس ويقات ويدخر ما كولا ولا شئ في الزيتون لانه ادام وقد روى عن علي بن ابي طالب
 وعمر ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار انه ليس في الخضر صدقة وروى عن ابن عباس انه كان
 يأخذ من دسائج الكراث العشر بالبصرة ع قال ابو بكر قد تقدم ذكر اختلاف السلف في معنى
 قوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ وفي بقاء حكمه او نسيخه والكلام بين السلف في ذلك
 من ثلاثة اوجه احدها هل المراد زكاة الزرع والثمار وهو العشر ونصف العشر او حق آخر غيره
 وهل هو منسوخ او غير منسوخ فالدليل على انه غير منسوخ اتفاق الامة على وجوب الحق في كثير
 من الجوب والثمار وهو العشر ونصف العشر ومتى وجدنا حكما قد استعملته الامة ولفظ الكتاب
 ينتظمه ويصح ان يكون عبارة عنه فواجب ان يحكم ان الاتفاق انما صدر عن الكتاب وان ما
 اتفقوا عليه هو الحكم المراد بالآية وغير جائز اثباته حقا غيره ثم اثبات نسيخه بقوله عليه
 السلام فيما سقت السماء العشر اذ جائز ان يكون ذلك الحق هو العشر الذي بينه النبي صلى الله
 عليه وسلم فيكون قوله فيما سقت السماء العشر بيانا للمراد بقوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم
 حصاده﴾ كما ان قوله في مائتي درهم خمسة دراهم بيان لقوله تعالى ﴿وآتوا الزكاة﴾ وقوله
 ﴿وانفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض﴾ وغير جائز ان يكون قوله ﴿وآتوا
 حقه يوم حصاده﴾ منسوخا بالعشر ونصف العشر لان النسخ انما يقع بما لا يصح اجتماعهما فاما
 ما يصح اجتماعهما معا فغير جائز وقوع النسخ به الا ترى انه يصح ان يقول وآتوا حقه يوم
 حصاده وهو العشر فلما كان ذلك كذلك لم يحجز ان يكون منسوخا به واما من جعل هذا الحق
 ثابت الحكم غير منسوخ وزعم انه حق آخر غير العشر يجب عند الحصاد وعند الدياس
 وعند الكيل فانه لا يخلو قوله هذا من احد معنيين اما ان يكون مراده عنده الوجوب او الندب
 فان كان ندبا عنده لم يسغ له ذلك الا باقامة الدلالة عليه اذ غير جائز صرف الامر عن الايجاب
 الى الندب الا بدلالة وان رآه واجبا فلو كان كما زعم لوجب ان يرد النقل به متواترا
 لعموم الحاجة اليه ولكان لا اقل من ان يكون نقله في نقل وجوب العشر ونصف العشر فلما
 لم يعرف ذلك عامة السلف والفقهاء علمنا انه غير مراد فثبت ان هذا الحق هو العشر ونصف
 العشر الذي بينه عليه السلام ع فان قيل الزكاة لا تخرج يوم الحصاد وانما تخرج بعد التنقية فدل
 على انه لم يرد به الزكاة ع قيل له الحصاد اسم للقطع فتقطع فعمله اخراج عشر ماصار في يده
 ومع ذلك فالخضر كلها انما يخرج الحق منها يوم الحصاد غير منتظر به شئ غيره وقيل ان قوله
 تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ لم يجعل اليوم ظرفا للايتاء المأمور به وانما هو ظرف لحقه
 كانه قال وآتوا الحق الذي وجب يوم حصاده بعد التنقية ع قال ابو بكر ولما ثبت بما ذكرنا

ان المراد بقوله (وآتوا حقه يوم حصاده) هو العشر دل على وجوب العشر في جميع ما تخرجه الارض الا ما خصه الدليل لان الله تعالى قد ذكر الزرع بلفظ عموم ينتظم لسائر اصنافه وذكر النخل والزيتون والرمان ثم عقبه بقوله (وآتوا حقه يوم حصاده) وهو عائد الى جميع المذكور فمن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك الا بدليل فوجب بذلك ايجاب الحق في الحضر وغيرها وفي الزيتون والرمان % فان قيل انما اوجب الله تعالى هذا الحق فيما ذكر يوم حصاده وذلك لا يكون الا بعد استحكامه ومصيره الى حال تبقى ثمرته فاما ما اخذ منه قبل بلوغ وقت الحصاد من الفواكه الرطبة فلم يتناولها اللفظ ومع ذلك فان الزيتون والرمان لا يحصدان فلم يدخلوا في عموم اللفظ % قيل له الحصاد اسم للقطع والاستيصال قال الله تعالى (حق جعلناهم حصيدا خامدين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ترون اوباش قريش احصدوهم حصدا فيوم حصاده هو يوم قطعه فذلك قديكون في الحضر وفي كل ما يقطع من الثمار عن شجرة سواء كان بالغاً او اخضر رطباً وايضا قد اوجب الآية العشر في ثمر النخل عند جميع الفقهاء بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) فدل على ان المراد يوم قطعه لشمول اسم الحصاد لقطع ثمر النخل وقاعدة ذكر الحصاد ههنا ان الحق غير واجب اخراجه بنفس خروجه وبلوغه حتى يحصل في يد صاحبه فحينئذ يلزمه اخراجه وقد كان يجوز ان يتوهم ان الحق قد يلزمه بخروجه قبل قطعه واخذه فافاد بذلك ان عليه زكاة ما حصل في يده دون ما تلف منه ولم يحصل منه في يده ويدل على وجوب العشر في جميع الخارج قوله تعالى (انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض) وذلك عموم في جميع الخارج % فان قيل النفقة لا تعقل منها الصدقة % قيل له هذا غلط من وجوه احدها ان النفقة لا يعقل منها غير الصدقة وبهذا ورد الكتاب قال الله تعالى (ولا تيمموا الخيث منه تسفقون) وقال تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب اليم) وقال تعالى (الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية) الآية وغير ذلك من الآي الموجبة لما ذكرنا وايضا فان قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم) امر وهو يقتضي الوجوب وليس ههنا نفقة واجبة غير الزكاة والعشر اذ النفقة على عياله واجبة وايضا فان النفقة على نفسه واولاده معقولة غير مفقورة الى الامر فلا معنى لمحل الآية عليه % فان قيل المراد صدقة التطوع % قيل له هذا غلط من وجهين احدهما ان الامر على الوجوب فلا يصرف الى الذنب الا بدليل والثاني قوله تعالى (ولستم باخذيه الا ان تغمضوا فيه) قد دل على الوجوب لان الاغماض انما يكون في اقضاء الدين الواجب فاما ما ليس بواجب فكل ما اخذه منه فهو فضل ورجح فلا اغماض فيه ومن جهة السنة حديث معاذ وابن عمر وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سقت السماء ففيه العشر وما سقي بالسانية فنصف العشر وهذا خبر قد تلقاه الناس بالقبول واستعملوه فهو في حيز التواتر وعمومه يوجب الحق في جميع اصناف الخارج % فان احتجوا بحديث يعقوب بن شعبة قال حدثنا ابو كامل الجحدري قال حدثنا الجارث بن شهاب عن عطاء

ابن السائب عن موسى بن طلحة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضراوات صدقة * قيل له قد قال يعقوب بن شيبة ان هذا حديث منكر وكان يحيى بن معين يقول حديث الحارث بن شهاب ضعيف قال يحيى وقد روى عبد السلام بن حرب هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة مرسلًا وعبد السلام ثقة وأما اصل حديث موسى بن طلحة مارواه يعقوب بن شيبة قال حدثنا جعفر بن عون قال حدثنا عمرو بن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة ان بعض الامراء بعث اليه في صدقة ارضه فقال ليس عليها صدقة وإنما هي ارض خضر ورتاب ان معاذًا أما امر ان يأخذ من النخل والخنطة والشعير والعنب فهذا اصل حديث موسى بن طلحة وهو تأويل لحديث معاذ انه امر بالاخذ من الاصناف التي ذكر وليس في ذلك لو ثبت دلالة على نفي الحق عما سواها لانه يجوز ان يكون معاذ إنما استعمل على هذه الاصناف دون غيرها وايضا فلو استقام سند موسى بن طلحة وصحت طريقته لم يجز الاعتراض به على خبر معاذ في العشر ونصف العشر لانه خبر تلقاه الناس بالقبول واستعملوه وهم مختلفون في استعمال حديث موسى بن طلحة ومتى ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران فاتفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلفوا في استعمال الآخر كان المتفق على استعماله قاضيا على المختلف فيه منهما خاصا كان ذلك او عاما فوجب ان يكون قوله فيما سقت السماء العشر قاضيا على خبر موسى بن طلحة ليس في الخضراوات صدقة وايضا يمكن استعمال هذا الخبر فيما يمر به على العاشر على ما يقول ابو حنيفة لانه لا يأخذ منه العشر ويكون خبر معاذ فيما سقت السماء العشر مستعملا في الجميع ومن جهة النظر ان الارض يقصد طاب نمائها بزراعتها الخضراوات كما يطاب نمائها بزراعتها الحب فوجب ان يكون فيها العشر كالحب والحب عليه الخنطة والقصب والخشيش لان ذلك ينبت في العادة اذا صادف الماء من غير زراعة وليس يكاد يقصد بها الارض فلذلك لم يجب فيها شئ ولا خلاف في نفي وجوب الحق عن هذه الاشياء * وقد اختلف فيما يأكله رب النخل من التمر فقال ابو حنيفة وزفر ومالك والثوري يحسب عليه ما اكله صاحب الارض وقال ابو يوسف اذا اكل صاحب الارض واطعم جاره وصديقه اخذ منه عشر مابق من ثلاثمائة الصاع التي تجب فيها الزكاة ولا يؤخذ منه مما اكل او اطعم ولو اكل الثلاثمائة صاع واطعمها لم يكن عليه عشر فان بقي منها قليل او كثير فعليه عشر مابق او نصف العشر وقال الليث في زكاة الحبوب يبدأ بها قبل الفقة وما اكل من فريك هو واهله فانه لا يحتسب عليه بمنزلة الرطب الذي يترك لاهل الحائط ما يأكله هو واهله لا يحرص عليه وقال الشافعي يترك الحارص لرب الحائط ما يأكله هو واهله لا يحرصه عليه ومن اكل من نخله وهو رطب لم يحتسب عليه * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يقتضي وجوب الحق في جميع المأخوذ ولم يخص الله تعالى ما اكله هو واهله فهو على الجميع * فان قيل انما امر بابتاء الحق يوم الحصاد فلا يجب الحق فيما اخذ منه قبل الحصاد * قيل له الحصاد اسم للقطع فكما قطع منه شئاً لزمه اخراج عشره وايضا فليس في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ دليل على نفي الوجوب عما اخذ قبل الحصاد لانه جائز

ان يريد وآتوا حق الجميع يوم حصاده المأكل منه والباقي * واحتج من لم يحتسب بالمأكل
بما روى شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول جاء سهل
ابن ابي حنيفة الى مجلسنا فحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرصتم فخذوا ودعوا
الثالث فان لم تدعوا الثالث فالربع وهذا يحتمل ان يكون معناه ما روى سهل بن ابي حنيفة ان
النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا حنيفة خارصا فجاءه رجل فقال يا رسول الله ان ابا حنيفة قد زاد
على فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابن عمك يزعم انك قد زدت عليه فقال يا رسول الله
لقد تركت له قدر عربة اهله وما يطعم المساكين وما يصيب الریح فقال قد زادك ابن عمك وانصفك
والعرايا هي الصدقة فانما امر بذلك الثالث صدقة ويدل عليه حديث جرير بن حازم عن قيس
ابن مسعود عن مكحول الشامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خففوا في الخرص فان
في المال العرية والوصية فجمع بين العرية والوصية فدل على انه اراد الصدقة وروى ابو سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في العرايا صدقة فلم يوجب فيها صدقة لان العرية
نفسها صدقة وانما فائدة الخبر ان ما تصدق به صاحب العشر يحتسب له ولا تجب فيها صدقة ولا يضمنها

ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق

فقال ابو حنيفة وزفر يجب العشر في قليل ما تخرجه الارض وكثيره الا ما قدمنا ذكره وقال ابو يوسف
ومحمد ومالك وابن ابي ليلى والليث والشافعي لا يجب حتى يبلغ ما يجب فيه الحق خمسة اوسق وذلك اذا كان
ما يجب فيه الحق مكيلا فان لم يكن مكيلا فان ابا يوسف اعتبر ان يكون فيه خمسة اوسق من ادنى الاشياء
التي تدخل في الوسق مما يجب فيه العشر الا في العسل فانه روى عنه انه اعتبر عشرة ارطال وروى
انه اعتبر عشر قرب وروى انه اعتبر قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل في الوسق واما محمد
فانه ينظر الى اعلى ما يقدر به ذلك الشيء فيعتبر منه ان يبلغ خمسة امثاله وذلك نحو الزعفران
فان اعلى مقاديره منا فيعتبر بلوغه خمسة امثاله لان ما زاد على المن فانه يضاعف او ينسب اليه
فيقال منوان وثلاثة ونصف من وربيع من ويعتبر في القطن خمسة احمال لان الحمل اعلى مقاديره
وما زاد فتضعف له وفي العسل خمسة افراق لان الفرق اعلى ما يقدر به * ويحتج لابي حنيفة في ذلك
بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وذلك عائد الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان
محملا في المقدار الواجب لان قوله (حقه) محمل مفتقر الى البيان وقد ورد البيان في مقدار
الواجب وهو العشر او نصف العشر ويحتج فيه بقوله تعالى (انفقوا من طيبات ما كسبتم
ومما اخر جنالكُم من الارض) وذلك عام في جميع الخارج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم
فيما سقت السماء العشر ولم يفصل بين القليل والكثير ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط
اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كالركاز والغنم * واحتج معتبر والمقدار بما روى
محمد بن مسلم الطائفي قال اخبرنا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صدقة في شيء من الزرع او الكرم او النخل حتى يبلغ خمسة اوسق وروى ليث

ابن ابي سليم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ورواه ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه وروى ابن المبارك عن معمر عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * والجواب عن هذا لابي حنيفة من وجوه * احدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران احدهما عام والاخر خاص واتفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومته اولى وكان قاضيا على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخا او يكون تأويله محمولا على معنى لا ينافي شيئا من خبر العشر * وايضا فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره وخبر الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بيانا لمقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضي البيان فلما كان خبر الاوساق مقصورا على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عاما في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر * وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يعتبر في ايجاب الحق بلوغ مقداره خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردول لاتفاق السلف والخلف على خلافه وليس ذلك كقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه لاشئ من الرقة الا وهو داخل في الوزن والاواق المذكورة للوزن فجاز ان يكون بيانا لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر * وايضا فقد ذكرنا ان الله حقوقا واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والضحاك قالا نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجائز ان يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت نحو قوله تعالى ﴿ واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ﴾ ونحو ما روى عن مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين واذا كدست واذا نقيت واذا علمت كيله عزلت زكاته وهذه الحقوق غير واجبة اليوم فجائز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبرا في تلك الحقوق واذا احتصل ذلك لم يحجز تخصيص الآية والاثار المتفق على نقله به * وايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة فجائز ان يريد به زكاة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعام او تمر للتجارة فاخبر ان لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار

ذكر الخلاف في اجتماع العشر والخراج

فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر لا يجتمعان وقال مالك والثوري والحسن بن صالح

وشريك والشافعي اذا كانت ارض خراج فعليه العشر في الحارج والحراج في الارض
 والدليل على انهما لا يجتمعان ان عمر بن الخطاب لما فتح السواد وضع على الارض الحراج
 ولم يأخذ العشر من الحارج وذلك بمشاوره الصحابة وموافقهم اياه عليه فصار ذلك اجماعا من
 السلف وعليه مضى الخلف ولو جاز اجتماعهما لجمعهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه * ويدل
 عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى بالناضح نصف العشر وذلك
 اخبار بجميع الواجب في كل واحد منهما فلو وجب الحراج معه لكان ذلك بعض الواجب لان
 الحراج قد يكون الثالث او الربع وقد يكون قفيزا ودرهما * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
 قدر العشر الى النصف لاجل المؤنة التي لزم صاحبها فلو لزم الحراج في الارض لزم سقوط
 نصف العشر الباقي للزوم مؤنة الحراج وليكان يجب ان يختلف حكم ما تعلق فيه المؤنة
 وما تحف فيه كما خالف النبي صلى الله عليه وسلم بين ما سقته السماء وبين ما سقى بالناضح
 لاجل المؤنة ويدل عليه حديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال منعت العراق قفيزها ودرهمها ومعناه ستمنع ولو كان العشر واجبا لاستحال ان
 يكون الحراج ممنوعا منه والعشر غير ممنوع لان من منع الحراج كان للعشر امنع وفي تركه
 ذكر العشر دلالة على ان لا عشر في ارض الحراج وروى ان دهقانة نهر الملك اسلمت فكتب
 عمر ان يؤخذ منها الحراج ان اختارت ارضها وروى ايضا ان رفيلا اسلم فقال له على ان ائت
 على ارضك اخذنا منك الحراج ولو كان العشر واجبا مع ذلك لا خبرا بوجوبه ولم يخالفهما
 في ذلك احد من الصحابة * وايضا لما كان العشر والحراج حقين لله تعالى لم يجز اجتماعهما عليه
 في وقت واحد والدليل عليه اتفاق الجميع على امتناع وجوب زكاة السائمة وزكاة التجارة %
 فان قيل ان الحراج بمنزلة الاجرة والعشر صدقة فكما جاز اجتماع اجر الارض والعشر
 في الحارج كذلك يجوز اجتماع الحراج والعشر وذلك لان ارض الحراج مبقاة على حكم
 الفئ وانما ابيع لزارعها الانتفاع بها بالحراج وهو اجرة الارض فلا يمنع ذلك وجوب العشر
 مع الحراج % قيل له هذا غلط من وجوه * احدها ان عندنا حنيفه لا يجتمع العشر والاجرة
 على المستأجر ومتى لزمته الاجرة سقط عنه العشر فكان العشر على رب الارض الاخذ للاجرة
 فهذا الالتزام ساقط عنه وقول القائل ان ارض الحراج غير مملوكة لاهلها وانها مبقاة على حكم
 الفئ خطأ لانها عندنا مملوكة لاهلها والكلام فيها في غير هذا الموضع * وقوله ان الحراج اجرة
 خطأ ايضا من وجوه * احدها انه لا خلاف ان لا يجوز استئجار النخل والشجر ومعلوم ان
 الحراج يؤدي عنهما فثبت انه ليس باجرة * وايضا فان الاجرة لا تصح الا على مدة معلومة ولم يعتقد
 احد من الائمة على ارباب اراضي الحراج مدة معلومة * وايضا فان كانت ارض الحراج واهلها
 مقرون على حكم الفئ فغير جائز ان يؤخذ منهم جزية رؤسهم لان العبد لا جزية عليه * ومما
 يدل على انتفاء اجتماع الحراج والعشر تنافي سببهما وذلك لان الحراج سببه الكفر لانه يوضع
 موضع الجزية وسائر اموال الفئ والعشر سببه الاسلام فلما تنافى سببها تنافى سببها % قوله

تعالى ﴿ومن الانعام حمولة وفرشا﴾ روى عن ابن عباس رواية والحسن وابن مسعود رواية اخرى ومجاهد قالوا الحمولة كبار الابل والفرش الصغار وقال قتادة والربيع بن انس والضحاك والسدي والحسن رواية الحمولة ما حمل من الابل والفرش الغنم وروى عن ابن عباس رواية اخرى قال الحمولة كل ما حمل من الابل والبقر والحيل والبغال والحمير والفرش الغنم فادخل في الانعام الحافر على الاتباع لان اسم الانعام لا يقع على الحافر وكان قول السلف في الفرش احد معنيين اما صغار الابل واما الغنم وقال بعض اهل العلم اراد بالفرش ما خلق لهم من اضوافها وجلودها التي يفتشونها ويجلسون عليها ولولا قول السلف على ما ذكرنا لكان هذا الظاهر يستدل به على جواز الانتفاع باصواف الانعام واوبارها في سائر الاحوال سواء اخذت منها بعد الموت او في حال الحياة ويستدل به ايضا على جواز الانتفاع بجلودها بعد الموت لاقتضاء العموم له الا انهم قد اتفقوا انه لا ينتفع بالجلود قبل الدباغ فهو مخصوص وحكم الآية ثابت في الانتفاع بها بعد الدباغ ﴿وقوله تعالى ﴿ومن الانعام حمولة وفرشا﴾ فيه اضمار وهو الذي الشالكم من الانعام حمولة وفرشا﴾ قوله تعالى ﴿ثمانية ازواج من الضأن اثني ومن المعز اثني﴾ الى الظالمين قوله ثمانية ازواج بدل من قوله حمولة وفرشا لدخوله في الانشاء كانه قال النشأ ثمانية ازواج فكل واحد من الاصناف الاربعة من ذكورها واناثها يسمى زوجا ويقال الاثني زوج ايضا كما يقال للواحد خصم وللاثني خصم فاخبر الله تعالى انه احل لعباده هذه الازواج الثمانية وان المشركين حرموا منها ما حرموا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى وما جعلوا لشركائهم على ما بينه قبل ذلك بغير حجة ولا برهان ليضلوا الناس بغير علم فقال ﴿نبئوني بعلم ان كنتم صادقين﴾ ثم قال ﴿ام كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهذا﴾ لان طريق العلم اما المشاهدة او الدليل الذي يشترك العقلاء في ادراك الحق به فبان بعجزهم عن اقامة الدلالة من احد هذين الوجهين بطلان قولهم في تحريم ما حرموا من ذلك ﴿قوله تعالى ﴿قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه﴾ الآية روى عن طاوس ان اهل الجاهلية كانوا يستحلون اشياء ويحرمون اشياء فقال الله تعالى ﴿قل لا اجد فيما اوحى الى محرما﴾ مما تستحلون ﴿الا ان يكون ميتة﴾ الآية وسياقة المخاطبة تدل على ما قال طاوس وذلك لان الله قد قدم ذكر ما كانوا يحرمون من الانعام وذكروا على تحريم ما احلوه وغفهم وaban به عن جهلهم لانهم حرموا بغير حجة ثم عطف قوله تعالى ﴿قل لا اجد فيما اوحى الى محرما﴾ يعنى مما تحرمونه الا ما ذكر واذا كان ذلك تقدير الآية لم يجز الاستدلال بها على اباحة ما خرج عن الآية ﴿فان قيل قد ذكر في اول المائدة تحريم الميتة والموقوذة وما ذكر معها وهي خارجة عن هذه الآية﴾ قيل له في ذلك جوابان احدهما ان الميتة وما ذكر معها قد دخلت في الميتة واما ذكر الله تعالى تحريم الميتة في قوله ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ ثم فسر وجوهها والاسباب الموجبة لكونها ميتة فقد اشتمل اسم الميتة على الميتة ونظائرها والثاني ان سورة الانعام مكية وجائز ان لا يكون قد حرم في ذلك الوقت الا ما قد ذكر في هذه الآية والمائدة مدنية وهي من آخر منازل من القرآن وفي هذه الآية دليل على ان او اذا دخلت على النفي ثبت كل واحد مما دخلت عليه

مطلب
في لحوم الحمر الاهلية

على حياله وانها لا تقتضى تحميها لان قوله تعالى ﴿الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحما خنزير﴾ قد اوجب تحريم كل واحد من ذلك على حياله * وقد احتج كثير من السلف في اباحة ما عدا المذكورة في هذه الآية بها فمنها لحوم الحمر الاهلية وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال قلت لجابر بن زيد انهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ابى ذلك البحر يعنى عبد الله بن عباس وقرأ ﴿قل لا اجد فيما وحي الى محرما على طاعم يطعمه﴾ الآية وروى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة انها كانت لا تزي باحوم المسباع والدم الذى يكون في اعلى العروق بأسا وقرأت هذه الآية ﴿قل لا اجد فيما وحي الى محرما على طاعم يطعمه﴾ الآية فاما لحوم الحمر الاهلية فان اصحابنا ومالك والثوري والشافعي ينهاون عنه وروى عن ابن عباس ما ذكرنا من اباحته وتابعه على ذلك قوم * وقد وردت اخبار مستفيضة في النهي عن اكل لحوم الحمر الاهلية منها حديث الزهري عن الحسن وعبد الله ابى محمد بن الحنفية عن ابهما انه سمع على بن ابى طالب يقول لابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الحمر الانسية وعن متعة النساء يوم خيبر وقد روى ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث الخزرجي عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية وهذا يدل على انه لما سمع عليا يروى النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم رجع عما كان يذهب اليه من الاباحة وروى ابو حنيفة وعبد الله عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية وروى شعبة عن ابى اسحاق عن البراء بن عازب سمعه منه قال اصبنا حمرا يوم خيبر فطبخناها فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم انا اكلتوا القدور وروى النهي عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابى اوفى وسلمة بن الاكوع وابو هريرة وابو ثعلبة الحنفي في آخرين في بعضها ابتداء نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضها ذكر قصة خيبر * والسبب الذي من اجله نهى عنها فقال قائلون انما نهى عنها لانها كانت نبهة انتهوها وقال آخرون لانه قيل له ان الحمر قد قلت وقال آخرون لانها كانت جلالة فتأول من اباحها نهى النبي صلى الله عليه وسلم على احد هذه الوجوه ومن حظرها ابطل هذه التأويلات باشياء احدها ما رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم اننا قل لا ياكل الحمار الا هلى منهم المقداد بن معدى كرب وابو ثعلبة الحنفي وغيرهما والثاني ما رواه سفيان بن عيينة عن ايوب السخيتاني عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر اصابوا حمرا فطبخوا منها فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الله ورسوله ينهاكم عنها فانها نجس فاكفوا القدور وروى عبد الوهاب الثقفي عن ايوب

باسناده مثله قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا فنأدى ان الله ورسوله ينهاكم عن
 لحوم الحرم الاهلية فانها رجس قال فاكففت القدور وانها لتفور وهذا يبطل تأويل من تأول
 النهي على النهية وتأويل من تأوله على خوف فناء الحرم الاهلية بالذبح لانه اخبر انها رجس وذلك
 يقتضى تحريم عينها للسبب غيرها ويدل عليه انه امر بالقدور فاكففت ولو كان النهي
 لاجل ما ذكروا الامر بان يطعم المساكين كما امر بذلك في الشاة المذبوحة بغير امر اصحابها
 بان يطعم الاسرى وفي حديث ابى ثعلبة الحبشي انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما
 يحرم عليه فقال لا تأكل كل الحمار الاهلي ولا كل ذى ناب من السباع فهذا ايضا يبطل سائر
 التأويلات التي ذكرناها عن مبيحها وقد روى عن سعيد بن جبير ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن لحوم الحرم الاهلية يوم خير لانها كانت تأكل المذرة فان صح هذا
 التأويل للنهي الذي كان منه يوم خير فان خبر ابى ثعلبة وغيره في سؤالهم عنها في غير يوم
 خير يوجب ايهام تحريمها لالعلمة غير اعيانها وقد روى في حديث يروى عن عبدالرحمن بن
 مغفل عن رجال من مزينة فقال بعضهم غالب بن الاجر وقال بعضهم الحر بن غالب انه قال
 يا رسول الله انه لم يبق من مالي شئ استطيع ان اطعم فيه اهلي غير حمرات لي قال فاطعم اهلك
 من بسمين مالك فانما كرهت لكم جوار القرية فاحتج من اباح الحرم الاهلية بهذا الخبر
 وهذا الخبر يدل على النهي عنها لانه قال كرهت لكم جوار القرية والحرم الاهلية كلها جوار
 القرى والاباحة عندنا في هذا الحديث انما انصرفت الى الحرم الوحشية * وقد اختلف في الحمار
 الوحشي اذا دجن فقال اصحابنا والحسن بن صالح والشافعي في الحمار الوحشي اذا دجن والف
 انه جائز اكله وقال ابن القاسم عن مالك اذا دجن وصار يعمل عليه كيعمل على الاهلي فانه لا يؤكل
 وقد اتفقوا على ان الوحش الاهلي لا يخرج عنه حكم جنسه في تحريم الاكل كذلك ما نسب من
 الوحش * قال ابو بكر وقد اختلف في ذى الناب من السباع وذي الناب من الطير فقال ابو حنيفة
 وابو يوسف وزفر ومحمد لا يحل اكل ذى الناب من السباع وذي الناب من الطير وقال مالك
 لا يؤكل سباع الوحش ولا الهرة الوحشي ولا الاهلي ولا الثعالب ولا الضبع ولا شئ من السباع ولا بأس
 باكل سباع الطير الرخم والعقبان والنسور وغيرها ما كل الجيف منها وما لا يأكل وقال الاوزاعي
 الطير كله حلال الا انهم يكرهون الرخم وقال الليث لا بأس باكل الهرة واكره الضبع وقال الشافعي
 لا يؤكل ذوا الناب من السباع التي تعدو على الناس الاسد والثعلب والذئب ويؤكل الضبع والثعالب
 ولا يؤكل النسور والبازي ونحوه لانها تعدو على طيور الناس وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد قال حدثنا عمران بن جبير ان عكرمة سئل عن
 الغراب قال دجاجة سمينة وسئل عن الضبع فقال نعمة سمينة * قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن ابى ادريس الخولاني عن
 ابى ثعلبة الحبشي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عوانة عن ابى بشر عن

مطلب
 الكلام في الحمار الوحشي
 اذا الف

مطلب
 الكلام في ذى الناب
 من السباع وذي الناب
 من الطير

ميمون بن مهران عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي خلب من الطير ورواه علي بن أبي طالب والمقداد بن مسدي كرب وابو هريرة وغيرهما فهذه آثار مستفيضة في تحريم ذي الناب من السباع وذي الخلب من الطير والعلب والهز والنسر والرخم داخلة في ذلك فلامعنى لاستثناء شئ منها الإبدليل يوجب تخصيصه وليس في قبولها ما يوجب نسخ قوله تعالى ﴿قُلْ لَا جِدْفِيمَا أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرَّمَا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ لانه إنما فيه اخبار بأنه لم يكن المحرم غير المذكور وإن ما عداه كان باقيا على أصل الإباحة وكذلك الاخبار الواردة في لحوم الحمر الأهلية هذا حكمها ومع ذلك فإن هذه الآية خاصة باتفاق أهل العلم على تحريم أشياء كثيرة غير مذكورة في الآية فجاز قبول الاخبار الآحاد في تخصيصها * وكره أصحابنا الغراب الأبقع لانه يأكل الجيف ولم يكرهوا الغراب الزرعي لما روى قتادة عن سميد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن المحرم في الحل والحرم وذكر أحدها الغراب الأبقع فخص الأبقع بذلك لانه يأكل الجيف فصار أصلا في كراهة أشباهه مما يأكل الجيف وقوله عليه السلام خمس يقتلن المحرم يدل على تحريم أكل هذه الخمس وإنها لا تكون المقتولة غير مذكاة ولو كانت مما يؤكل لأمر بدبحها وذكاتها للالتحرم بالقتل * فان قيل بما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل قال حدثنا محمد بن حاتم قال حدثنا يحيى بن مسلم قال حدثني اسماعيل بن أمية عن أبي الزبير قال سألت جابرا هل يؤكل الضبع قال نعم قلت أصيدهي قال نعم قلت أسمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم * قيل له ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من نهيه عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي خلب من الطير قاص على ذلك لاتفاق الفقهاء على استعماله واختلافهم في استعمال ذلك * واختلف في أكل الضب فكرهه أصحابنا وقال مالك والشافعي لأبأس به والدليل على صحة قولنا ما روى الأعمش عن زيد بن وهب الجهمي عن عبد الرحمن بن حنيفة قال نزلنا أرضا كثيرة الضباب فاصابتنا جماعة فطبخنا منها فان القدور لتغلي بها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقلنا ضباب اصبتنا فقال ان أمة من بني إسرائيل مسخت دواب الأرض وإني أخشى أن تكون هذه فأكفوها وهذا يقتضي حظره لانه لو كان مباح الأكل لما أمر بالكفاء القدور لانه عليه السلام نهى عن إضاعة المال * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن عون الطائي أن الحكم بن نافع حدثهم قال حدثنا ابن عياش عن ضمة بن زرع عن شرح بن عبيد عن أبي رشيد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب وروى أبو خنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها هدى لها ضب فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن أكله فنهاه عنه فجاء سائل فقامت لتناوله إياه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أتعلمينه مالا تأكلين فهذه الاخبار توجب النهي عن أكل الضب وقد روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل من الضب وأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما ما أكل على مائدته وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ترك أكله تقذرا وفي بعض الاخبار انه قال لم يكن بارض

مطلب

في الكلام على الضب

قومي فاجدني اعافه وان خالد بن الوليد اكله بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهه*
 وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا اسحاق
 ابن الربيع عن الحسن قال قال عمر ان هذه الضباب طعام عامة هذه الرعا وان الله لم يمنع غير واحد ولو كان
 عندي منها شيء لا كلته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه ولكنه قدره وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا بحر عن ابي هارون عن ابي
 سعيد الخدري قال ان كان احدنا لتهدي اليه الضبة المكنونة احب اليه من الدجاجة السمينة فاحتج
 مبيحوه بهذه الاخبار وفيها دلالة على حظره لان فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم تركه تقديراً
 وانه قدره وما قدره النبي صلى الله عليه وسلم فهو نجس ولا يكون نجسا الا وهو محرم الاكل
 ولو ثبتت الاباحة بهذه الاخبار لعارضتها اخبار الحظر ومتى ورد الخبران في شيء واحد لم يبيح
 والاخر حاطر فخير الحظر اولى وذلك لان الحظر وارد لاحتمال بعد الاباحة لان الاصل
 كانت الاباحة والحظر طارئ عليها ولم يثبت ورود الاباحة على الحظر فحكم الحظر ثابت
 لاحتماله* واختلف في هوام الارض فذكره اصحابنا اكل هوام الارض اليربوع والقنفذ والفار
 والعقارب وجميع هوام الارض وقال ابن ابي ليلى لا بأس باكل الحية اذا ذكيت وهو قول مالك
 والاوزاعي الا انه لم يشترط منه الذكاة وقال الليث لا بأس باكل القنفذ وفراخ النحل ودود
 الجبن والتمر ونحوه وقال ابن القاسم عن مالك لا بأس باكل الضفدع قال ابن القاسم
 وقياس قول مالك انه لا بأس باكل خشاش الارض وعقاربها ودودها لانه قال موته في الماء
 لا يفسده وقال الشافعي كل ما كانت العرب تستقذره فهو من الحباث كالذئب والاسد
 والغراب والحية والحدأة والعقرب والفارة لانها تقصد بالاذى فهي محرمة من الحباث وكانت
 تأكل الضبع والنعاب لانهما لا يعدوان على الناس بايهاهما فهما حلال* قال ابو بكر قال الله تعالى
 ﴿ويحرم عليهم الحباث﴾ قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن خالد
 ابو ثور قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبدالعزيز بن محمد عن عيسى بن عتبة عن ابيه قال
 كنت عند ابن عمر فسئل عن اكل القنفذ قتلًا قال لا احد فيما اوحى الى محرما على طاعم
 يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت ابا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال خبيثة من الحباث فقال ابن عمر ان كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فهو كذا قال
 فسماء النبي صلى الله عليه وسلم خبيثة من الحباث فشملة حكم التحريم بقوله تعالى ﴿ويحرم
 عليهم الحباث﴾ والقنفذ من حشرات الارض فكل ما كان من حشرات فهو محرم قياساً على
 القنفذ وروى عبد الله بن وهب قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب
 عن عبد الرحمن قال ذكر طيب الدواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الضفدع يكون
 في الدواء فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله وهذا يدل على تحريمه لانه نهى ان يقتله
 فيجعله في الدواء ولو جاز الانتفاع به لما كان منها عن قتله للانتفاع به وقد ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبار مستفيضة رواها ابن عباس وابن عمر وابو سعيد وعائشة وغيرهم انه قال

مطاب
 في الكلام على هوام
 الارض

يقتل المحرم في الحل والحرم الحداة والغراب والفارة والعقرب وفي بعض الاخبار والحية
 ففي امره بقتلهم دلالة على تحريم اكلها لو كانت مما يؤكل لامر التوصل الى ذكاتها فيما
 تنأى فيه الذكاة منها فلما امر بقتلها والقتل انما يكون لاعلى وجه الذكاة ثبت انها غير مأكولة
 ولما ثبت ذلك في الغراب والحداة كان سائر ما يأكل الجيف مثلها ودل على ان ما كان من خشرات
 الارض فهو محرم كالعقرب والحية وكذلك اليربوع لان جنس من الفارسة واما قول الشافعي
 في اعتباره ما كانت العرب تستقذره وان ما كان كذلك فهو من الحيات فلا معنى له من وجوه
 احدها ان نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع وذي خلب من الطير
 قاض بتحريم جميعه وغير جائز ان يزيد فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما قد تناوله العموم
 ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره الشافعي وانما جعل كونه ذئباب من السباع وذا
 مخلب من الطير علما للتحريم فلا يجوز الاعتراض عليه بما لم يثبت به الدلالة ومن جهة اخرى
 ان خطاب الله تعالى للناس بتحريم الحيات عليهم لم يخص بالغرب دون العجم بل الناس كلهم من كان
 منهم من اهل التكليف داخلون في الخطاب فاعتبار ما يستقذره العرب دون غيرهم قول
 لا دليل عليه خارج عن مقتضى الآية ومع ذلك فليس يخلو من ان يعتبر ما كانت العرب
 يستقذره جميعهم او بعضهم فان كان اعتبر الجميع فان جميع العرب لم يكن يستقذر الحيات والعقارب
 ولا الاسد والذئاب والفار وسائر ما ذكر بل عامة الاعراب تستطيع اكل هذه الاشياء فلا يجوز
 ان يكون المراد ما كان جميع العرب يستقذره وان اراد ما كان بعض العرب يستقذره فهو فاسد من
 وجهين احدهما ان الخطاب اذا كان لجميع العرب فكيف يجوز اعتبار بعضهم دون بعض والثاني ان لما صار
 البعض المستقذر كذلك كان اولى بالاعتبار من البعض الذي يستطيعه فهذا قول منقضى من جميع وجوهه
 وزعم ان اباح الضبع والثعلب لان العرب كانت تأكله وقد كانت العرب تأكل الغراب والحداة
 والاسد لم يكن منهم من يمنع من اكل ذلك واما اعتباره ما يعضد على الناس فان اراد به يعدو
 على الناس في سائر الاحوال فان ذلك لا يوجد في الحداة والحية والغراب وقد حرمها وان
 اراد به العدو عليهم في بعض الاحوال فان الضبع قد يعدو على الانسان في بعض الاحوال
 وقد ترك الاسد العدو عليهم في حال اذ لم يكن جائعا والجمل الهائج قد يعدو على الانسان
 وكذلك الثور في بعض الاحوال ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره في هذه الاشياء في تحريم الاكل
 واباحه والكلب والسنور لا يعدوان على الناس وبها محرمان وقد اختلف في لحوم الابل
 الجلالة فذكرها اصحابنا والشافعي اذ لم يكن يأكل غير العذرة وقال مالك والليث لا بأس بلحوم الجلالة
 كالدجاج حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا عبدة عن
 محمد بن اسحاق عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل
 الجلالة واللبان وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن المشي قال حدثنا ابو عمار قال حدثنا
 هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبن الجلالة قال ابو بكر
 فشكل من خالف في هذه المسائل التي ذكرنا من ابتدائنا باحكام قوله تعالى ﴿قل لا اجد فيما وحي الى

مطلب

في لحوم الابل الجلالة

محرم على طاعم يطعمه) وإباح اكل ما ذهب أصحابنا فيه الى حظر دفنهم يحتاجون فيه بقوله تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الى محرما) الآية وقد بينا ان ذلك خرج على سبب فيما كان يحرمه اهل الجاهلية مما حكاه الله عنهم قبل هذه الآية مما كانوا يحرمونه من الانعام ولو لم يكن نزوله على السبب الذي ذكرنا وكان خبرا مبتدأ لم يمتنع بذلك قبول اخبار الآحاد في تحريم اشياء لم تنظمها الآية ولا استعمال القياس في حظر كثير منه لان اكثر ما فيه الاخبار بان لم يكن المحرم من طريق الشرع الا المذكور في الآية وقد علمنا ان هذه الاشياء قد كانت مباحة قبل ورود السمع وقد كان قبول اخبار الآحاد جائزا واستعمال القياس سائعا في تحريم ما هذا وصفه وكذلك اخبار الله بانه لم يحرم بالشرع الا المذكور في الآية غير مانع تحريم غير من طريق خبر الواحد والقياس * وقوله تعالى (على طاعم يطعمه) يدل على ان المحرم من الميتة ما يتأتى فيه الاكل منها فلم يتناول الجلد المدبوغ ولا القرن والعظم والظلف والريش ونحوها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة انما حرم اكلها وفي بعض الالفاظ انما حرم لحمها * وقوله تعالى (او دما مسفوحا) يدل على ان المحرم من الدم ما كان مسفوحا وان ما يبقى في العروق من اجزاء الدم غير محرم وكذلك روى عن عائشة وغيرها في الدم الذي في المذبح او في العلى القدر انه ليس بمحرم لانه ليس بمسفوح وهذا يدل على ان دم البق والبراغيث والذباب ليس بنجس اذ ليس بمسفوح * فان قيل قوله تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه) وان كان اخبارا بانه ليس المحرم في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم من الماء كولات غير المذكور في الآية فانه قد نسخ به كثيرا من المحظورات على السنة الانبياء المتقدمين فلا يكون سبيله سبيل بقاء الشيء على حكم الاباحة الاصلية بل يكون في حكم ما قد نص على اباحته شرعا فلا يجوز الاعتراض عليه بخبر الواحد ولا بالقياس والدليل على انه قد نسخ بذلك كثيرا من المحظورات على لسان غيره من الانبياء قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما) وشحومهما مباحة لنا وكذلك كثير من الحيوانات ذوات الاظفار * قيل له ما ذكرت لا يخرج ما عدا المذكور في الآية من ان يكون في حكم المباح على الاصل وذلك لان ما حرم على اولئك من ذلك وايح لنا لم يصير شريعة لنا عليه السلام وبين النبي صلى الله عليه وسلم ان حكم ذلك التحريم انما كان موقفا الى هذا الوقت وان مضى الوقت اعاده الى ما كان عليه من حكم الاباحة فلا فرق بينه في هذا الوجه وبين ما لم يحظر قط وايضا فلو سلمنا ذلك ما ادعت كان ما ذكرنا من قبول خبر الواحد واستعمال القياس فيما وصفنا سائعا لان ذلك مخصوص بالاتفاق اعني قوله تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه) لاتفاق الجميع من الفقهاء على تحريم اشياء غير مذكورة في الآية كالحمر ولحم القرود والنجاسات وغيرها فلما ثبت خصوصه بالاتفاق ساع قبول خبر الواحد واستعمال القياس فيه * وقوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر) الآية قال ابن عباس وسعيد بن جبير وقتادة والسدى ومجاهد هو كل ما ليس بمفتوح الاصاب كالابل والنعام والاوز والبط وقال بعض اهل العلم يدخل في ذلك جميع انواع السباع

والكلاب والسنابير وسائر ما يصطاد بظفره من الطير ۞ قال ابو بكر قد ثبت تحريم الله تعالى ذلك عليهم على لسان بعض الانبياء فحكم ذلك التحريم عندنا ثابت بان يكون شريعة لبينا عليه السلام الا ان ثبت نسخه ولم يثبت نسخ تحريم الكلاب والسباع ونحوها فوجب ان تكون محرمة تحريم الله بديا وكونه شريعة لبينا عليه السلام ۞ وقوله تعالى ۞ حرمانا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما ۞ يستدل به من احدث الخالف ان لا يأتى كل شحما فاكل من شحم الطير لاستثناء الله ما على ظهورها من جملة التحريم وهو قول ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة ما على الظهر انما يسمى لحما سمينا في العادة ولا يتناول اسم الشحم على الاطلاق وتسمية الله اياه شحما لا توجب دخوله في الحين اذ لم يكن الاسم له متعارفا لا ترى ان الله تعالى قد سمى السمك لحما والشمس سراجا ولا يدخل في الحين ۞ والحوايا روى عن ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير وقتادة ومجاهد والسدي انها المباعر وقال غيرهم هي بنات اللبن ويقال انها الامعاء التي عليها الشحم ۞ واما قوله تعالى ۞ وما اختلط بعظم ۞ فانه روى عن السدي وابن جريج انه شحم الجنب والالية لانهما على عظم وهذا ايضا يدل على ما ذكرنا من ان دخول او على النفي يقتضى نفي كل واحد مما دخل عليه على حياله لان قوله تعالى ۞ الا ما حملت ظهورها او الحوايا او ما اختلط بعظم ۞ تحريم للجميع ونظيره قوله تعالى ۞ ولا تطعمهم ۞ (او كفورا) نهى عن طاعة كل واحد منهما وكذلك قال اصحابنا فيمن قال والله لا اكل فلانا او فلانا انه ايهما كمل حث لانه نفي كلام كل واحد منهما على حدة ۞ قوله تعالى ۞ سيقول الذين اشر كوا لو شاء الله ما اشر كنا ولا آباؤنا ۞ الى قوله ۞ كذلك كذب الذين من قبلهم ۞ فيه اكذاب للمشركين بقولهم لو شاء الله ما اشر كنا ولا آباؤنا لانه قال تعالى ۞ كذلك كذب الذين من قبلهم ۞ ومن كذب بالحق فهو كاذب في تكذيبه فاخبر تعالى عن كذب الكفار بقولهم لو شاء الله ما اشر كنا ولو كان الله قد شاء الشرك لما كانوا كاذبين في قولهم لو شاء الله ما اشر كنا وفيه بيان ان الله تعالى لا يشاء الشرك وقد اكد ذلك ايضا بقوله ۞ ان تدعون الا الظن وان اتمم الا تخوضون ۞ يعنى تكذبون فثبت ان الله تعالى غير شاء لشركهم وانه قد شاء منهم الايمان اختيارا ولو شاء الله الايمان منهم قسرا لكان عليه قادرا ولكنهم كانوا لا يستحقون به الثواب والمدح وقد دلت العقول على مثل مانص الله عليه في القرآن ان مريدا للشرك والقبائح سفية كان الامر به سفية وذلك لان الارادة للشرك استدعاء اليه كان الامر به استدعاء اليه فكل ما شاء الله من العباد فقد دعاهم اليه ورغبهم فيه ولذلك كان طاعة كان كل ما امر الله به فقد دعاهم اليه ويكون طاعة منهم اذا فعلوه وليس كذلك العلم بالشرك لان العلم بالشئ لا يوجب ان يكون العالم به مستدعيا اليه ولا ان يكون المعلوم من فعل غيره طاعة اذا لم يرد ۞ فان قيل انما انكر الله على المشركين باحتجاجهم لشركهم بان الله تعالى قد شاءه وليس ذلك بحجة ولو كان مراده تكذيبهم في قولهم لقال كذلك كذب الذين من قبلهم بالتخفيف ۞ قيل له لو كان الله قد شاء الكفر منهم لكان احتجاجهم صحيحا ولكن فعلهم طاعة لله فلما بطل الله احتجاجهم بذلك علم انه انما كان كذلك لان الله تعالى لم يشأ وايضا فقد اذنبهم الله تعالى في هذا القول من وجهين احدهما انه اخبر بتكذيبهم بالحق والمكذب بالحق لا يكون الا كاذبا

والثاني قوله (وان اتبرأ لآخر صون) يعني تكذبون وقوله تعالى ﴿قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا﴾ الآية يعني ابطال لعجزهم عن اقامة الدلالة الا ان الله حرم هذا اذ لم يمكنهم اثبات ما ادعوه من جهة عقل ولا سمع ولم يثبت من احد هذين الوجهين وليس بمحسوس مشاهد فطريق العلم به منسود والحكم ببطلانه واجب ﴿فان قيل فلم دعوا للشهادة حتى اذا شهدوا لم تقبل منهم﴾ قيل لانهم لم يشهدوا على هذا الوجه الذي يرجع من قولهم فيه الى ثقة وقيل انهم كفوا شهداء من غيرهم من ثبت بشهادته حجة * ونهى عن اتباع الاهواء المضلة * واعتقاد المذاهب بالهوى يكون من وجوه احدها هوى من سبق اليه وقد يكون اشبه حلت في نفسه مع زواج عقله عنها ومنها هوى ترك الاستقصاء للمشقة ومنها هوى ماجرت به عادة لالفة له وكن ذلك متميز مما استحسنته بعقله ﴿وقوله تعالى (ولا تقتلوا اولادكم من املاق)﴾ كانت العرب تدفن اولادها احياء البنات فنهى عن خوف الاملاق وهو الافلاس ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم اعظم الذنوب ان تجعل لله نداً وهو خلقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل ممك وان ترني بحليلة حارك وهي المؤودة التي ذكرها الله تعالى في قوله ﴿واذا المؤودة سئلت باي ذنب قتلت﴾ فيها هم الله عن ذلك مع ذكر السبب الذي كانوا من اجله يقتلونهم واخبر انه رازقهم ورازق اولادهم ﴿وقوله تعالى (ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن)﴾ قال ابن عباس ما ظهر منها نكاح حلائل الابناء والجمع بين الاختين ونحو ذلك وما بطن الزنا ﴿وقوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق)﴾ قال ابو بكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاءصموا مني دماءهم واموالهم الابحقتها وحسابهم على الله ولما اراد ابو بكر قتال مانع الزكاة قالوا له ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاءصموا مني دماءهم واموالهم الابحقتها فقال ابو بكر هذا من حقها لو منعوني عقلاً مما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس وهذا عندنا ممن يستحق القتل ويتقرر عليه حكمه وقد يجب قتل غيره هؤلاء على وجه الدفع مثل قتل الخوارج ومن قصد قتل رجل واخذ ماله فيجوز قتله على جهة المنع من ذلك لانه لو كف عن ذلك لم يستحق القتل ﴿وقوله تعالى (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن)﴾ انما خص اليتيم بالذكر فيما امرنا به من ذلك لعجزه عن الانتصار لنفسه ومنع غيره عن ماله ولما كانت الاطماع تقوى في اخذ ماله اكدهم عن اخذ ماله تخصيصه بالذكر * ﴿وقوله تعالى (الا بالتي هي احسن)﴾ يدل على ان من له ولاية على اليتيم يجوز له دفع مال اليتيم مضاربة وان يعمل به هو مضاربة فيستحق ربحه اذا رأى ذلك احسن وان يبضع ويستأجر من يتصرف ويتجر في ماله وان يشتري ماله من نفسه اذا كان خيراً لليتيم وهو ان يكون ما يعطى اليتيم اكثر قيمة مما يأخذه منه واجاز ابو حنيفة شراء مال اليتيم لنفسه اذا كان خيراً لليتيم بهذه الآية وقال تعالى ﴿حتى يبلغ اشده﴾ ولم يشترط البلوغ فدل على انه بعد البلوغ يجوز ان يحفظ عليه ماله اذا لم يكن مأنوس الرشد ولا يدفعه اليه ويدل على انه اذا بلغ اشده لا يجوز له ان يفوت

ماله سواء آتس منه الرشد او لم يؤتس رشفه بعد ان يكون عاقلا لانه جعل بلوغ الاشدهاية لا باحة قرب ماله ويدر على ان الوصى لا يجوز له ان يأكل من مال اليتيم فقيرا كان او غنيا ولا يستقرض منه لان ذلك ليس باحسن ولا خيرا لليتيم وجعل ابو حنيفة بلوغ الاشدها عشرين سنة فاذا بلغها دفع اليه ماله ما لم يكن معتوها وذلك لان طريق ذلك الاجتهاد الراى وغالب الظن فكان عنده ان هذه السن متى بلغها كان بالغاشده * وقد اختلف في بلوغ الاشدها قال عمر بن ربيعة وزيد بن اسام هو بلوغ الحلم وقال السدى هو ثلاثون سنة وقيل ثمانى عشرة سنة وجيله ابو حنيفة خمس وعشرين سنة على النحو الذى ذكرنا وقيل ان الاشدها واحداهشده وهو قوة الشباب عند ارتقاعه واصله من شدة النهار وهو قوة الضياء عند ارتقاعه قال الشاعر

تطيف به شدة النهار طعيمة * طويلة انقاء اليدى سحوق

وقوله تعالى ﴿واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها﴾ فيه امر بايفاء الحقوق على الكمال ولما كان الكيل والوزن يتعذر فيهما التحديد باقل القليل علمنا انه لم يكلفنا ذلك وانما كلفنا الاجتهاد فى التحرى دون حقيقة الكيل والوزن وهذا اصل فى جواز الاجتهاد فى الاحكام وان كل مجتهد مضىب وان كانت الحقيقة المطلوبة بالاجتهاد واحدة لانا قد علمنا ان للمقدار المطلوب من الكيل حقيقة معلومة عند الله تعالى قد امرنا بتحريها والاجتهاد فيها ولم يكلفنا اصابتها اذ لم يجعل لنا دليلا عليها فكان كل ما ادانا اليه اجتهادنا من ذلك فهو الحكم الذى تعبدنا به وقد يجوز ان يكون ذلك قاصرا عن تلك الحقيقة اوزائدا عليها ولكنه لما لم يجعل لنا سبيلا اليها اسقط حكمها عنا ويدل على ان تلك الحقيقة المطلوبة غير مدركة يقينا انه قد يكال او يوزن ثم يعاد عليه الكيل او الوزن فيزيد او ينقص لاسيما فيما كثر مقداره ولذلك قال الله تعالى ﴿لا يكلف الله نفسا الا وسعها﴾ فى هذا الموضع يعنى انه ليس عليه اكثر مما يتجرأ باجتهاده وقد استدلى عيسى بن ابان امر الكيل والوزن على حكم المجتهدين فى الاحكام وشبهه به * قوله تعالى ﴿واذا قلتم قاعدلوا ولو كان ذا قربى﴾ قد انتظم ذلك تحرى الصدق وعدل القول فى الشهادات والاخبار والحكم بين الناس والتسوية بين القريب والبعيد فيه وهو نظير قوله تعالى ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تلووا او تعرضوا﴾ وقد بينا حكم ذلك فيما تقدم فى موضعه * وقد انتظم قوله ﴿واذا قلتم قاعدلوا﴾ مصالح الدنيا والآخرة لان من تحرى صدق القول فى العدل فهو تحرى العدل فى الفعل اخرى ومن كان بهذه الصفة فقد حاز خير الدنيا والآخرة نسأل الله حسن التوفيق لذلك * قوله تعالى ﴿وبعهد الله او فوا﴾ عهد الله يشتمل على اوامره وزواجره كقوله تعالى ﴿الم اعهد اليكم يا بنى آدم﴾ وقد يتناول المذكور وما يوجب العبد على نفسه من القرب الا ترى الى قوله ﴿واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ قوله تعالى ﴿وان هذا صراط مستقيم فاتبعوه﴾ الآية فان المراد بالصراط الشريعة التى تعبد الله بها عباده والصراط هو الطريق وانما قيل للشرع الطريق لانه يؤدى الى الثواب فى الجنة فهو طريق اليها والى النعيم واما سبيل الشيطان

فطريق الى النار اعادنا الله منها وانما جاز الامر باتباع الشرع بما يشمل عليه من الوجوب
 والنفل والمباح كما جاز الامر باتباعه مع ما فيه من التحليل والتحرير وذلك لان اتباعه
 انما هو اعتقاد صحته على ترتيبه من قبض المحذور ووجوب الفرض والرغبة في النفل واستباحة
 المباح والعمل بكل شيء من ذلك على حسب مقتضى الشرع له من ايجاب او نفل او اباحة
 ﴿قوله تعالى﴾ ﴿ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي احسن﴾ قيل في قوله ﴿ثم﴾ ان معناه
 ثم قل آتينا موسى الكتاب تماماً لانه عطف على قوله ﴿قل تعالوا انا ما حرم ربكم عليكم﴾ وقيل
 معناه و آتينا موسى الكتاب كقوله ﴿ثم الله شهيد﴾ ومعناه والله شهيد وكقوله ﴿ثم كان من الذين
 آمنوا﴾ ومعناه وكان من الذين آمنوا ويحتمل ان يكون صلة للكلام ويكون معناه ثم بعد ما ذكرت
 لكم اخبرتكم انا آتينا موسى الكتاب ونحوه من الكلام ﴿قوله تعالى﴾ ﴿وهذا كتاب انزلناه
 مبارك فاتبعوه واتقوا﴾ هو امر باتباع الكتاب على حسب ما تضمنه من فرض او نفل او اباحة
 واعتقاد كل منه على مقتضاه والبركة بثبوت الحايير ونموه وتبارك الله صفة ثابت لا اول له ولا آخر
 هذا تعظيم لا يستحقه الا الله تعالى وحده لا شريك له ﴿قوله تعالى﴾ ﴿ان تقولوا انما انزل الكتاب
 على طائفتين من قبلنا﴾ قال ابن عباس واحسن ومجاهد وقتادة والسدي وابن جرير اراد بهما
 اليهود والنصارى وفي ذلك دليل على ان اهل الكتاب هم اليهود والنصارى وان الخوارج
 ليسوا اهل كتاب لانهم لو كانوا اهل كتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد اخبر الله تعالى انهم
 طائفتان ﴿فان قيل﴾ انما حكى الله ذلك عن المشركين ﴿قيل له﴾ هذا احتجاج عليهم بانه انزل
 الكتاب عليكم لئلا تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا فقطع الله عذرهم بانزل
 القرآن وابطل ان يحتجوا بان الكتاب انما انزل على طائفتين من قبلنا ولم ينزل علينا ﴿قوله تعالى﴾
 ﴿هل ينظرون الا ان تأتيتهم الملائكة اوياً﴾ ﴿قيل في قوله تعالى﴾ ﴿اوياً﴾ ان تأتيتهم
 بالعذاب ذكر ذلك عن الحسن وحذف كما حذف في قوله ﴿ان الذين يؤذون الله﴾ ومعناه اولياء الله وقيل
 اوياً في ربك بجلال آياته وقيل تأتيتهم الملائكة لقبض ارواحهم اوياً في ربك امر ربك يوم القيامة اوياً في
 بعض آيات ربك طلوع الشمس من مغربها وروى ذلك عن مجاهد وقتادة والسدي ﴿قوله تعالى﴾
 ﴿ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا﴾ قال مجاهد هم اليهود لانهم كانوا يمالئون عبدة الاوثان على المسلمين
 وقال قتادة اليهود والنصارى لان بعض النصارى يكفرون بعضاً وكذلك اليهود وقال ابو هريرة اهل
 الضلال من هذه الامة فهو تحذير من تفرق الكلمة ودعاء الى الاجتماع والالفة على الدين وقال الحسن
 هم جميع المشركين لانهم كلهم بهذه الصفة واما دينهم فقد قيل الذي امرهم الله باوجعه ديناً لهم
 وقيل الدين الذي هم عليه لا كفار بعضهم لبعض جهالة فيه والشيع الفرق الذين يمالئ بعضهم
 بعضاً على امر واحد مع اختلافهم في غيره وقيل اصله الظهور من قولهم شاع الخير اذا ظهر
 وقيل اصله الاتباع من قولك شايعة على المراد اذا تبعوا ﴿قوله﴾ ﴿لست منهم في شيء﴾ الماعدة التامة
 من ان يجتمع معهم في معنى من مذاهبهم الفاسدة وليس كذلك بعضهم مع بعض لانهم يجتمعون
 في معنى من الباطل وان افترقوا في غيره فليس منهم في شيء لانه يرى من جميعه ﴿قوله تعالى﴾ ﴿من

جاء بالحسنة فله عشر امثالها ﴿ الحسنة اسم للاعلى في الحسن لان الهاء دخلت للمبالغة فتدخل فيها
 القروض والتوافل ولا يدخل المباح وان كان حسنا لان المباح لا يستحق عليه حمد ولا ثواب
 ولذلك رغب الله في الحسنة وكانت طاعة وكذلك الاحسان يستحق عليه الحمد فاما الحسن
 فانه يدخل فيه المباح لان كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه فاذا دخلت عليه الهاء صارت
 اسما لاعلى الحسن وهي الطاعات * قوله تعالى ﴿ فله عشر امثالها ﴾ معناه في النعم والمنة ولم يرد به
 امثالها في عظم المنزلة وذلك لان منزلة التعظيم لا يجوز ان يبالغوا بالاطاعة وهذه المضاعفة
 انما هي بفضل الله غير مستحق عليها كما قال تعالى ﴿ ليو فهم اجورهم ويزيدهم من فضله ﴾ وغير جائز
 ان تساوى منزلة التفضيل منزلة الثواب في التعظيم لانه لو جاز ذلك لجاز ان يتبدلهم بها في
 الجنة من غير عمل ولجاز ان يساوى بين المتعم باعظم النعم وبين من لم ينعم * قوله تعالى ﴿ قل اني هداى
 ربى الى صراط مستقيم ديننا قيا ملة ابراهيم حنيفا ﴾ قوله ﴿ ديننا قيا ﴾ يعنى مستقيما ووصفه بانه ملة
 ابراهيم والحنيف المخلص لعبادة الله تعالى يروى ذلك عن الحسن وقيل اصله الميل من قولهم رجل
 احنف اذا كان مائل القدم باقبال كل واحدة منهما على الاخرى خلة لا من عارض فسمى المائل
 الى الاسلام حنيفا لانه لا رجوع معه وقيل اصله الاستقامة وانما جاء احنف للمائل القدم
 على التفاؤل كما قيل للديع سليم وفي ذلك دليل على ان ما لم ينسخ من ملة ابراهيم عليه السلام
 فقد صارت شريعة لنا صلي الله عليه وسلم لاخباره بان دينه ملة ابراهيم * قوله تعالى ﴿ قل ان
 صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ﴾ قال سعيد بن جبير وقتادة والضحاك والسدي
 نسكى دينى في الحج والعمرة وقال الحسن نسكى دينى وقال غيرهم عبادتى الا ان الاغاب عليه
 هو الذبح الذى يتقرب به الى الله تعالى وقولهم فلان ناسك معناه عابد لله وقدروى عبد الله
 ابن ابي رافع عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى
 لله رب العالمين الى قوله من المسلمين وروى ابو سعيد الخدرى وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا افتتح الصلاة رفع يديه وقال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
 غيرك والاول كان يقوله عندنا قبل ان ينزل ﴿ فسبح بحمد ربك حين تقوم ﴾ فلما نزل ذلك وامر
 بالتسبيح عند القيام الى الصلاة ترك الاول وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجمع بينهما
 لانهما قد رويان جميعا * قوله تعالى ﴿ ان صلاتى ﴾ يجوز ان يريد بها صلاة العيد ونسكى الاضحية لانها
 تسمى نسكا وكذلك كل ذبيحة على وجه القرية الى الله تعالى فهي نسك قال الله تعالى ﴿ ففدية
 من صيام او صدقة او نسك ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم النسك شاة وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في يوم النحر ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فسمى الصلاة والذبح
 جميعا نسكا ولما قرن النسك الى الصلاة دل على ان المراد صلاة العيد والاضحية وهذا يدل على وجوب
 الاضحية لقوله تعالى ﴿ وبذلك امرت ﴾ والامر يقتضى الوجوب * وقوله تعالى ﴿ وانا اول المسلمين ﴾

قال الحسن وقتادة اول المسلمين من هذه الامة * قوله عز وجل ﴿ ولا تكسب كل نفس الا عليها ﴾

يحتاج به في امتناع جواز تصرف احد على غيره الاما قامت دلالة لاخبار الله تعالى ان احكام افعال كل نفس متعلقة بهادون غيرها فيحتاج بعمومه في امتناع جواز تزويج البكر الكبيرة بغير اذنها وفي بطلان الحرج على امتناع جواز بيع املاكه عليه وفي جواز تصرف البالغ العاقل على نفسه وان كان سفيها لاخبار الله تعالى باكتساب كل نفس على نفسه وفي نظائر ذلك من المسائل وقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى اخبار بان الله تعالى لا يؤاخذ احدا بذنب غيره وانه لا يعذب الابناء بذنب الآباء وقد احتجت عائشة في رد قول من تأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه فقالت قال الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر اخرى) وانما مر النبي صلى الله عليه وسلم يبيكي عليه فقال انه ليعذب وهم يبكون عليه وقد بينا وجه ذلك في غير هذا الموضوع وقيل ان اصله الوزر والملجأ من قوله (كلا لا وزر) ولكنه جرى في الاغلب على الائم وشبهه بمن التجأ الى غير ملجأ ويقال وزر يزر ووزر يوزر ووزر يوزر فهو موزور وكله بمعنى الائم والوزير بمعنى الملجأ لان الملك يلجأ اليه في الامور والله اعلم بالصواب

سورة الاعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى فلا يكن في صدرك حرج منه مخرجه مخرج النهي ومعناه نهى المخاطب عن التعرض للحرج وروى عن الحسن في الحرج انه الضيق وذلك اصله ومعناه فلا يضيق صدرك خوفا ان لا تقوم بحقه فانما عليك الانذار به وقال ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي الحرج هنا الشك يعني لا تشك في لزوم الانذار به وقيل معناه لا يضيق صدرك بتكذيبهم اياك كقوله تعالى فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا وقوله تعالى اتبعوا ما نزل اليكم من ربكم هو ان يكون تصرفه مقصورا على مراد امره وهو نظير الائتمام وهو ان يأتم به في اتباع مراده وفي فعله غير خارج عن تديره فان قيل هل يكون فاعل المباح متبعا لامر الله عز وجل قيل له قد يكون متبعا اذا قصد به اتباع امره في اعتقاد اباحته وان لم يكن وقوع الفعل مرادا منه وما فاعل الواجب فانه قد يكون الاتباع في وجهين احدهما اعتقاد وجوبه والثاني ايقاع فعله على الوجه المأمور به فلم يضر ع المباح الواجب في الاعتقاد اذ كان على كل واحد منهما وجوب الاعتقاد بحكم الشيء على ترتيبه ونظامه في اباحه وايحباب جاز ان يشتمل قوله اتبعوا ما نزل اليكم من ربكم على المباح والواجب وقوله اتبعوا ما نزل اليكم من ربكم دليل على وجوب اتباع القرآن في كل حال وانه غير جائز الاعتراض على حكمه باخبار الآحاد لان الامر باتباعه قد ثبت بنص التنزيل وقبول خبر الواحد غير ثابت بنص التنزيل فغير جائز تركه لان لزوم اتباع القرآن قد ثبت من طريقين يوجب العلم وخبر الواحد يوجب العمل فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه وهذا يدل على صحة قول اصحابنا في ان قول من خالف القرآن في اجبار الآحاد غير مقبول وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما جاءكم مني فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله

مطلب

لا يجوز الاعتراض على حكم القرآن باخبار الآحاد

فهو عني وما خالف كتاب الله فليس عني فهذا عندنا فيما كان وروده من طريق الآحاد فاما ما ثبت من طريق التواتر فجاز تخصيص القرآن به وكذلك نسخه قوله ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ فأتينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله فانه في ايجاب الحكم بمنزلة القرآن فجاز تخصيص بعضه ببعض وكذلك نسخه ﴿قوله تعالى ﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾ روى عن الحسن ﴿خلقناكم ثم صورناكم﴾ يعني به آدم لانه قال ﴿ثم قلنا للملائكة﴾ وانما قال ذلك بعد خلق آدم وتصويره وذلك كقوله تعالى ﴿واذا خذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور﴾ اي ميثاق آبائكم ورفعنا فوقهم الطور نحو قوله تعالى ﴿فلم تقتلون انبياء الله من قبل﴾ والمخاطبون بذلك في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتلوا الانبياء وقيل ﴿ثم﴾ راجع الى صلة مخاطبة كانه قال ﴿ثم انا نخيركم انا قلنا للملائكة وحكي عن الاخفش ﴿ثم﴾ ههنا بمعنى الواو وذكر الزجاج ان ذلك خطأ عند النحويين قال ابو بكر ونظيره قوله تعالى ﴿ثم الله شهيد على ما تفعلون﴾ ومعناه والله شهيد ﴿قوله تعالى ﴿ما منعك الا تسجد اذا امرت﴾ يدل على ان الامر يقتضي الوجوب بنفس وروده غير محتاج الى قرينة في ايجابه لانه علق الذم بتركه الامر المطلق وقيل في قوله تعالى ﴿ان لا تسجد﴾ ان ﴿لا﴾ ههنا صلة مؤكدة وقيل ان معناه مادعا الى ان لا تسجد وما احوجك ﴿وقيل في السجود لآدم وجهان احدهما التكرمة لان الله قدامته به على عباده وذكره بالنعمة فيه والثاني انه كان قبلة لهم كالكعبة ﴿قوله تعالى ﴿فما اغويتني﴾ قيل فيه خيبتني كقول الشاعر ومن يغولاي عدم على النغي لا ثما

يعني من يخب وحكي لنا ابو عمر غلام ثعالب عن ثعالب عن ابن الاعرابي قال يقال غوى الرجل يغوى غيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه ومنه قوله تعالى ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ اي فسد عليه عيشه في الجنة قال ويقال غوى الفصيل اذا لم يرو من لبن امه وقيل في ﴿اغويتني﴾ اي حكمت بغوايتي كقولك اضللتني اي حكمت بضلالتني وقيل ﴿اغويتني﴾ اي اهلكتني فهذه الوجوه الثلاث محتملة في ابليس وقوله تعالى ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ ويحتمل فساد امره في الجنة وهو يرجع الى معنى الحية ولا يحتمل الهلاك ولا الحكم بالغواية التي هي ضلال لان انبياء الله لا يجوز ذلك عليهم ﴿قوله تعالى ﴿ثم لا تبصرون﴾ من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمالكهم﴾ روى عن ابن عباس وابراهيم وقتادة والحكم والسدي ﴿من بين ايديهم ومن خلفهم﴾ من قبل دنياهم وآخرتهم من جهة حسناتهم وسيئاتهم وقال مجاهد من حيث يبصرون ومن حيث لا يبصرون وقيل من كل جهة يمكن الاحتيال عليهم ولم يقل من فوقهم قال ابن عباس لان رحمة الله تنزل عليهم من فوقهم ولم يقل من تحت ارجلهم لان الاتيان منه ممتنع اذا اراد به الحقيقة ﴿قوله تعالى ﴿ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾ قرن قريهما الشجرة الا انه معلوم شرط الذكر فيه وتعتمد الاكل مع العلم به لانه لا يؤخذ بالنسيان والخطأ فيالم يقيم عليه دليل قاطع ولم يكن اكلهما للشجرة مصيبة كبيرة بل كانت صغيرة من وجهين احدهما انها نسيان الوعيد وظنانه نهي استحباب لا ايجاب ولهذا قال ﴿فنبى ولم نجده عزماء﴾ والثاني انه اشير لهما

الى شجرة بعينها وظنا المراد العين وكان المراد الجنس كقوله صلى الله عليه وسلم حين اخذ
 ذهابا وحريرا فقال هذان مهلكا امتي وانما اراد الجنس لا اليين دون غيرها * قوله تعالى ﴿يَا بَنِي
 آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورَىٰ سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ﴾ هذا خطاب عام لسائر المكلفين
 من الآدميين كما كان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم﴾ خطابا لمن كان في عصر النبي صلى الله عليه
 وسلم ومن جاء بعده من المكلفين من اهل سائر الاعصار الا ان لمن كان غير موجود على شرط
 الوجود وبلوغ كمال العقل * وقوله تعالى ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورَىٰ سَوَآتِكُمْ﴾ وقوله تعالى
 ﴿وَطُفُّهَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ يدل على فرض ستر العورة لاختباره انه انزل علينا
 لباسا لنورى سواتنا به وانما قال ﴿انزلنا﴾ لان اللباس انما يكون من نبات الارض او من جلود
 الحيوان واصوافها وقوام جميعها بالمطر النازل من السماء وقيل انه وصفه بالانزال لان البركات
 تنسب الى انها تأتي من السماء كما قال تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ * وقوله
 ﴿رِيشًا﴾ قيل انه الاثاث من متاع البيت نحو الفرش والدار وقيل الريش ما فيه الجمال ومنه ريش
 الطائر * وقوله ﴿ولباس التقوى﴾ قيل فيه انه العمل الصالح عن ابن عباس وسماه لباسا لانه يقي العقب
 كما يقي اللباس من الثياب الحر والبرد وقال قتادة والسدى هو الايمان وقال الحسن هو الحياء
 الذي يكسبهم التقوى وقال بعض اهل العلم هو لباس الصوف والحشن من الثياب التي تلبس
 للتواضع والنسك في العبادة * وقد اتفقت الامة على معنى مادلت عليه الآية من لزوم فرض
 ستر العورة ووردت به الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم منها حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن
 جده قال قلت يا رسول الله عورتنا ما تأتي منها وما ندر قال احفظ عورتك الامن زوجتك
 او ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله فاذا كان احدا خاليا قال فان الله احق ان يستحي منه وروى
 ابو سعيد الخدري عنه عليه السلام انه قال لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة
 المرأة وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ملعون من نظر الى سوءة اخيه قال الله تعالى
 ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن) يعنى عن العورات
 اذا خلا في جواز النظر الى غير العورة * قال الله تعالى ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتَنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ
 آبَاؤَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ قيل في التثنية انها المحنة بالدعاء الى المصيبة من جهة الشهوة او الشهية والخطاب
 توجه الى الانسان بالنهي عن فتنه الشيطان وانما معناه التحذير من فتنه الشيطان
 والزام التحرز منه * وقوله تعالى ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاؤَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ فاضاف اسراجهما
 من الجنة الى الشيطان فانه اغواها حتى فعلا ما استحقاقه الاخراج منها كقوله تعالى
 حاكيا عن فرعون ﴿يَذبح أبناءهم﴾ وانما امر به ولم يتوله بنفسه وعلى هذا المعنى اضاف نزع لباسهما
 اليه بقوله ﴿ينزع عنهما لباسهما﴾ وهذا يحتاج به فيمن حاف لا يخطط قيضه او لا يضرب عبده وهو
 ممن لا يتولى الضرب بنفسه ان كان امر به غيره ففعله حث وكذلك اذا حلف لا يبنى داره
 فامر غيره فبناها * وقيل في اللباس الذي كان عليهما انه كان ثياب من ثياب الجنة وقال ابن عباس
 كان لباسهما الظفر وقال وهب بن منبه كان لباسهما نورا * قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ

كل مسجد روى عن مجاهد والسدى توجهوا الى قبة كل مسجد في الصلاة على استقامة وقال
الربع بن انس توجهوا بالاخلاص لله تعالى لالوشن ولا غير % قال ابو بكر قد حوى ذلك معين
احدهما التوجه الى القبة المأمور بها على استقامة غير عادل عنها والثاني فعل الصلاة في المسجد
وذلك يدل على وجوب فعل المكتوبات في جماعة لان المساجد مبنية للجماعات وقد روى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبار في وعيد تارك الصلاة في جماعة واخبار اخر في الترغيب
فيها فماروى ما يقتضى النهي عن تركها قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يحب فلا صلاة له
وقوله لابن ام مكتوم حين قال له ان منزلى شاسع فقال هل تسمع النداء فقال نعم فقال لا اجل لك
عذرا وقوله لقد هممت ان امر رجلا يصلى بالناس ثم امر بحطب فيحرق على المتخلفين عن الجماعة
بيوتهم في اخبار نحوها وماروى من الترغيب ان صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس
وعشرين درجة وان الملائكة يصلون على الذين يصلون في الصف المقدم وقوله بشر المشائين في ظلام
الليل الى المساجد بالنور التام يوم القيامة وكن شيخنا ابو الحسن الكرخي يقول هو عندي فرض على
الكفاية كغسل الموتى ودفعهم والصلاة عليهم متى قام بها بعضهم سقط عن الباقي % قوله تعالى **يَا بَنِي
آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ** قال ابو بكر هذا لا يتبدل على فرض ستر العورة في الصلاة وقد
اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد هي فرض
في الصلاة ان تركه مع الامكان فسدت صلاته وهو قول الشافعي وقال مالك والليث الصلاة
مجزئة مع كشف العورة ويوجبان الاعداد في الوقت والاعداد في الوقت عندها استحباب * ودلالة
هذه الآية على فرض ستر العورة في الصلاة من وجوه احدها انه لما قال **خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ**
كُلِّ مَسْجِدٍ فعلق الامر بالمسجد علمنا ان المراد الستر للصلاة لولا ذلك لم يكن لذكر المسجد
فائدة فصار تقديرها **خُذُوا زِينَتَكُمْ فِي الصَّلَاةِ** ولو كان المراد سترها عن الناس لما خص المسجد
بالذكر اذ كان الناس في الاسواق اكثر منهم في المساجد فافاد بذكر المسجد وجوبه في الصلاة
اذ كانت المساجد مخصوصة بالصلاة * وايضا لما اوجبه في المسجد وجب بظاهر الآية فرض الستر
في الصلاة اذا فعلها في المسجد واذا وجب في الصلاة المفعولة في المسجد وجب في غيرها من الصلوات
حيث فعلت لان احدا لم يفرق بينهما * وايضا فان المسجد يجوز ان يكون عبارة عن السجود
نفسه كما قال الله تعالى **(وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ)** والمراد السجود واذا كان كذلك اقتضت الآية لزوم
الستر عند السجود واذا لزم ذلك في السجود لزم في سائر افعال الصلاة اذ لم يفرق احد بينهما
روى عن ابن عباس وابراهيم ومجاهد وطاوس والزهرى ان المشركين كانوا يطوفون بالبيت
عمرة فانزل الله تعالى **(خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ)** % قال ابو بكر وقيل انهم انما كانوا يطوفون
بالبيت عمرة لان الثياب قد دنسها المعاصي في زعمهم فيتجردون منها وقيل انهم كانوا يفعلون ذلك
تفاؤلا بالتعري من الذنوب % وقال بعض من يحتج لمالك بن انس ان هؤلاء السلف لماذكروا
سبب نزول الآية وهو طواف العريان وجب ان يكون حكمها مقصورا عليه % وليس هذا
عندنا كذلك لان نزول الآية عندنا على سبب لا يوجب الاقتصار بحكمها عليه لان الحكم

مطلب

في وجوب فعل المكتوبات
في جماعة

مطلب

في ستر العورة في الصلاة

عندنا لعموم اللفظ لا لسبب وعلى ان لو كان كاذك لا يمنع ذلك وجوباً في الصلاة لانا اذا وجب الستر في الطواف فهو في الصلاة اوجب اذ لم يفرق احد بينهما * فان قال قائل فينبغي ان لا يمنع ترك الستر صحة الصلاة كالم يمنع صحة الطواف الذي فيه نزلت الآية وان وقع ناقصاً * قيل له ظاهره يقتضي بطلان الجميع عند عدم الستر ولكن الدلالة قد قامت على جواز الطواف مع النهي كما يجوز الاحرام مع الستر وان كان منها عنه ولم تقم الدلالة على جواز الصلاة عرياناً ولان ترك بعض فروض الصلاة يفسدها مثل الطهارة واستقبال القبلة وترك بعض فروض الاحرام لا يفسده لانه لو ترك الاحرام في الوقت ثم احرم صح احرامه وكذلك لو احرم وهو مجامع لامرأته وقع احرامه فصار الاحرام آكد في بقاءه من الصلاة والطواف من موجبات الاحرام فوجب ان لا يفسده ترك الستر ولا يمنع وقوعه * ويدل على ان حكم الآية غير مة صور على الطواف وان المراد بها الصلاة قوله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ والطواف مخصوص بمسجد واحد ولا يفعل في غيره فدل على ان مراده الصلاة التي تصح في كل مسجد * ويدل عليه من جهة السنة حديث ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل احدكم في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء * وروى محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بحمار فني قبولها لمن بلغت الحيض فصلتها مكشوفة الرأس كما في قبولها مع عدم الطهارة بقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة بغير طهور ثبت بذلك ان ستر العورة من فروضها * وايضا قد اتفق الجميع على انه مأمور بستر العورة في الصلاة ولذلك يأمره مخالفنا باعادتها في الوقت فاذا كان مأموراً بالستر ومنها عن تركه وجب ان يكون من فروض الصلاة من وجهين احدهما ان ذلك يدل على ان هذا الحكم مأخوذ عن الآية وان الآية قد اريد بها الستر في الصلاة والثاني ان النهي يقتضي فساد الفعل الا ان تقوم الدلالة على الجواز * فان قال قائل لو كان الستر من فروض الصلاة لما جازت الصلاة مع عدمه عند الضرورة لا يبدل يقوم مقامه مثل الطهارة فلما جازت صلاة العريان اذا لم يجد ثوباً من غير بدل عن الستر دل على انه ليس من فرضه * قيل له هذا سؤال ساقط لاتفاق الجميع على جواز صلاة الامي والاخرس مع عدم القراءة من غير بدل عنها ولم يخرجها ذلك من ان يكون فرضاً * وزعم بعض من يحتج مالكا انه لو كان الثوب من عمل الصلاة ومن فرضها لوجب على الانسان ان ينوي بلبس الثوب ان لا صلاة كما ينوي بالافتتاح ان تلك الصلاة * وهذا كلام واه جدا فاسد العبارة مع ضعف المعنى وذلك لان الثوب لا يكون من عمل الصلاة ولا من فروضها ولكن ستر العورة من شروطها التي لا تصح الا به كالطهارة كما ان استقبال القبلة من شروطها ولا يحتاج الاستقبال الى نية والطهارة من شروطها ولا يحتاج عندنا الى نية والقيام في حال الافتتاح من فروضها لمن قدر عليه ولا يحتاج الى نية والقيام والقراءة والركوع والسجود بعد الافتتاح من فروضها ولا يحتاج لشيء من ذلك الى نية * فان قيل لان نية الصلاة قد اغتنت عن تجديد النية لهذه الافعال * قيل له وكذلك نية الصلاة قد اغتنت عن تجديد نية للستر * وقوله تعالى ﴿ خذوا

زيتكم عند كل مسجد) يدل على انه مندوب في حضور المسجد الى اخذ ثوب نظيف مما يترين به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ندب الى ذلك في الجمع والاعياد كما امر بالاعتسال للعيدين والجمعة وان ميس من طيب امله * قوله تعالى ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ الآية ظاهره يوجب الاكل والشرب من غير اسراف وقد اريد به الاباحة في بعض الاحوال والايحاب في بعضها فالحال التي يجب فيها الاكل والشرب هي الحال التي يخاف ان يلحقه ضرر بكون ترك الاكل والشرب يتلف نفسه او بعض اعضائه او يضعفه عن اداء الواجبات فواجب عليه في هذه الحال ان يأكل ما يزول معه خوف الضرر والحال التي هما مباحان فيها هي الحال التي لا يخاف فيها ضررا بتركها * وظاهره يقتضي جواز اكل سائر الماء كولات وشرب سائر الاشربة مما لا يحظره دليل بعد ان لا يكون مسرفا فيما يأتيه من ذلك لانه اطلاق الاكل والشرب على شريطة ان لا يكون مسرفا فيهما * والاسراف هو مجاوزة حد الاستواء فتارة يكون بمجاوزة الحلال الى الحرام وتارة يكون بمجاوزة الحد في الانفاق فيكون ممن قال الله تعالى ﴿ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين﴾ والاسراف وضده من الاقتار مذمومان والاستواء هو الوسط ولذلك قيل دين الله بين المقصور والغالي قال الله تعالى ﴿والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ وقال لنبه صلى الله عليه وسلم ﴿ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ وقد يكون الاسراف في الاكل ان يأكل فوق الشبع حتى يؤديه الى الضرر فذلك محرم ايضا * قوله تعالى ﴿قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ روى عن الحسن وقتادة ان العرب كانت تحرم السوايب والبحائر فانزل الله تعالى ذلك وقال السدي كانوا يحرمون في الاحرام اكل السمن والادهان فانزل الله تعالى هذه الآية ردا لقولهم وفيه تأكيد لما قدم اباحته في قوله ﴿خذوا زيتكم عند كل مسجد﴾ الآية * والطيبات من الرزق قيل فيه وجهان احدهما ما استطابه الانسان واستلذذ من الماء كونه والمشروب وهو يقتضي اباحة سائر الماء كونه والمشروب الا ما قامت دلالة تحريمه والثاني الحلال من الرزق * قوله تعالى ﴿قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيمة﴾ يعني ان الله تعالى اباحها وهي خالصة يوم القيامة لهم من شوائب النعيس والتكدير وقيل هي خالصة لهم دون المشركين * وقوله تعالى ﴿قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن وهو الذى ظهر وقيل القبائح كلها فواحش الزنا وهو الذى بطن والتعري في الطواف ومنها الاثم والبنى والاشراك بالله والبنى هو طلب التراس على الناس بالقهر والاستطالة عليهم بغير حق * وقوله ﴿والاثم﴾ مع وصفه الحمر والميسر بان فيهما اثم وقوله تعالى ﴿يسئلونك عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير﴾ يقتضي تحريم الحمر والميسر ايضا * قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرع وخفية﴾ فيه الامر بالاخفاء للدعاء قال الحسن في هذه الآية علمكم كيف تدعون ربكم وقال لعبد صالح رضى دعاءه ﴿اذ نادى ربنا دعاء خفيا﴾ وروى مبارك عن الحسن قال كانوا يجتهدون في الدعاء

ولا يسمع الا همسا وروى ابو موسى الاشعري قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعهم يرفعون اصواتهم فقال يا ايها الناس انكم لا تدعون اصم ولا غائبا وروى سعد بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الذكر الحفي وخير الرزق مايكفي وروى بكر بن خنيس عن ضرار عن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل البر كله نصف العبادة والدعاء نصف العبادة وروى سالم عن ابيه عن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لا يردّها حتى يمسح بهما وجهه ﷺ قال ابو بكر في هذه الآية وما ذكرنا من الاثار دليل على ان اخفاء الدعاء افضل من اظهاره لان الحفية هي السر وروى ذلك عن ابن عباس والحسن وفي ذلك دليل على ان اخفاء آمين بعد قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة افضل من اظهاره لانه دعاء والدليل عليه ما روى في تأويل قوله تعالى ﴿ قَدْ اجِيبْتُمْ دَعْوَتَكُمْ ﴾ قال كان موسى يدعو وهارون يؤمن فسمها الله داعيين وقال بعض اهل العلم انما كان اخفاء الدعاء افضل لانه لا يشوبه رياء ﷺ واما التضرع فانه قد قيل انه الميل في الجهات يقال ضرع الرجل يضرع ضرعا اذا مال باصبعيه يمينا وشمالا خوفا وذلا قال ومنه ضرع الشاة لان اللبن يميل اليه والمضارعة المشابهة لانها تميل الى شبه نحو المقاربة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو ويشير بالسبابة وقال ابن عباس لقد روى النبي صلى الله عليه وسلم عشية عرفة رافعا يديه يدعو حتى انه ليرى ما تحت ابطيه وقال انس رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فديده حتى رايت بياض ابطيه ﷺ وفيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رفع اليدين في الدعاء والاشارة بالسبابة دليل على صحة تأويل من تأول التضرع على تحويل الاصبع يمينا وشمالا ﷺ وقوله تعالى ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَمَمَاتٍ رَبِّهِ اَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ قال ابو بكر انما قال تعالى ﴿ قَمَمَاتٍ رَبِّهِ اَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ لانه لما قال ﴿ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾ جاز ان يسبق الى وهم بعض السامعين انه كان عشرين ليلة ثم اتمها بعشر فصار ثلاثين ليلة فزال هذا التوهم والتجوز واخبرناه ام الثلاثين بعشر غير هازية عليها ﷺ قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِي النَّظَرَ اِلَيْكَ ﴾ قيل انه سأل الرؤية على جهة استخراج الجواب لقومه لما قالوا لن تؤمن لك حتى نرى الله جهرة ويدل عليه قوله تعالى ﴿ اَتَمَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْسَفَهَاءُ مِنَّا ﴾ وقيل انه سأل الرؤية التي هي علم الضرورة فين الله تعالى له ان ذلك لا يكون في الدنيا ﷺ فان قيل فلم جاز ان يسئل الرؤية وهي غير جائزة على الله تعالى وهل يجوز على هذا ان يسئل ما لا يجوز على الله تعالى من الظلم ﷺ قيل له لانه لا شبهة في فعل الظالم انما صفة نقص وذم فلا يجوز سؤال مثله وليس كذلك ما فيه شبهة ولا يظهر حكمه الا بالدلالة وهذا ان كان سأل الرؤية من غير تشبيه على ما روى عن الحسن والربيع بن انس والسدي وان كان انما سأل الرؤية التي هي علم الضرورة او استخراج الجواب لقومه فهذا السؤال ساقط وقيل ان توبة موسى انما كانت من التقدم بالمسئلة قبل الاذن فيها ويحتمل ان يكون ذكر التوبة على وجه التيسيح على ما جرت عادة المسلمين بمثله عند ظهور دلائل الآيات الداعية الى التعظيم ﷺ قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ فان التجلى على وجهين

ظهور بالرؤية او الدلالة والرؤية مستحيلة في الله تعالى فهو ظهور آياته التي احداثها لحاضري الجبل وقيل انه ابرز من ملكوته للجبل ما يد كدك به لان في حكمه تعالى ان الدنيا لا تقوم لما يبرز من الملكوت الذي في السماء كما روى انه ابرز قدرا الخضر من العرش وقوله تعالى **﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾** قيل باحسن ما كتب فيه وهو الفرائض والنوافل دون المباح الذي لا حمد فيه ولا ثواب وكذلك قوله ﴿فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه﴾ وقال بعض اهل العلم احسنها الناسخ دون المنسوخ المنهي عنه وقد قيل ان هذا لا يجوز لان فعل المنسوخ المنهي عنه قبيح فلا يقال الحسن احسن من الفسح وقوله تعالى **﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ﴾** قيل ان معناه عن آياتي من العز والكرامة بالدلالة التي تكسب الرفعة في الدنيا والآخرة ويحتمل صرفهم عن الاعتراض على آياتي بالابطال او بالمنع من الاظهار للناس ولا يجوز ان يكون معناه ساصرف عن الايمان بآياتي لانه لا يجوز ان يأمر بالايمان ثم يمنع منه اذ كان ذلك سفهاً وعبثاً وقوله تعالى **﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا غَدَقْتُ مِنْ رَوْحِي عَلَيْكُمْ لِيُطَاعُوا﴾** قد قيل ان العجلة التقديم بالشئ قبل وقته والسرعة عمله في اول اوقاته ولذلك صارت العجلة مذمومة وقد يكون تعجيل الشئ في وقته كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجل الظهر في الشتاء ويبردها في الصيف وقوله تعالى **﴿وَإِذَا خَرَبْتَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرْهُ إِلَيْهِ﴾** كان على وجه المعاتبة لاعلى وجه الاهانة ولان مثل هذه الافعال تختلف احكامها بالعادة فلم تكن للعادة حينئذ فعله على وجه الاهانة وقيل انه بمنزلة قبض الرجل منا عند غضبه على لحيته وعضه على شفته واهاماه وقوله تعالى **﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾** قيل ان الاغاب في خلف بتسكين العين انه للذم وقال ليبيد

وبقيت في خلف كجاء الاجرب

وقد جاء بالتسكين في المدح ايضا قال حسان

لنا القدم العليا اليك وخلفنا * لا ولنا في طاعة الله تابع

وقوله تعالى **﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ مِمَّا الْادْنَى﴾** قيل ان العرض ما يقل لبثه يقال عرض هذا الامر فهو عارض خلاف اللازم قال تعالى **﴿هَذَا عَرَضٌ مُطَرْنَا﴾** يعني السحاب لقلة لبثه وروى في قوله **﴿عَرَضَ هَذَا الْادْنَى﴾** ان معناه الرشوة على الحكم وقوله تعالى **﴿وَأَن يَأْتِيَهُمْ عَرَضٌ مِّثْلَهُ يَأْخُذُوا﴾** قال مجاهد وقتادة والسدي اهل اصرار على الذنوب وقال الحسن معناه ان لا يشبعهم شئ وقوله تعالى **﴿وَإِذَا خَذَبَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذَرْيَتُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾** قيل انه اخرج الذرية قرنا بعد قرن واشهدهم على انفسهم بما جعل في عقولهم وفطرتهم من المنازعة لكي تقتضي الاقرار بالربوبية حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم الست بربكم قالوا بلى وقيل انه قال لهم الست بربكم على لسان بعض انبياء وقوله تعالى **﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾** هذه لام العاقبة كقوله تعالى **﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾** ولم يكن غرضهم ذلك في التقاطه ولكنه لما كان ذلك عاقبة امره اطلق ذلك فيهم ومنه قول الشاعر

لدوا للموت وابنوا للخراب

وام سهاك فلا تجزعي * فليلموت ما عذت الوالده

قوله تعالى ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شئ﴾ فيه حث على النظر والاستدلال والتفكير في خلق الله وضعه وتدييره فانه يدل عليه وعلى حكمته وجوده وعدله واخبر ان في جميع ما خلقه دليلا عليه وداع اليه وحذرهم التفريط بترك النظر الى وقت حلول الموت وفوات ما كان يمكنه الاستدلال به على معرفة الله تعالى وتوحيده وذلك قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون قدامنا اجابهم فبأى حديث بعده يؤمنون﴾ * قوله تعالى ﴿يسئلونك عن الساعة ايان مرسيا﴾ الآية قوله ﴿ايان مرسيا﴾ قال قتادة والسدي قيامها وايان بمعنى متى وهو سؤال عن الزمان على جهة الظرف للفعل فلم يخبرهم الله تعالى عن وقتها ليكون العباد على حذر منه فيكون ذلك ادعى الى الطاعة وازجر عن المعصية * والمرسى مستقر الشئ الثقيل ومنه الجبال الراسيات يعنى الثابتات ورسبت السفينة اذا ثبتت في مستقرها وارساها غيرها اثبتها قال ابن عباس كان السائلون عن الساعة قوم من اليهود وقال الحسن وقتادة سألت عنها قريش * قوله تعالى ﴿لا تأتكم الا بغتة﴾ قال قتادة غفلة وذلك اشدها * وقوله تعالى ﴿ثقلت في السموات والارض﴾ قال السدي وغيره ثقل علمها على اهل السموات والارض فلم يطيقوه ادراكه وقال الحسن عظم وصفها على اهل السموات والارض من انتشار النجوم وتكوير السموات وتسيير الجبال وقال قتادة ثقلت على السموات فلا تطيقها العظماء * وقوله تعالى ﴿يسئلونك كأنك حفي عنها﴾ قال مجاهد والضحاك ومعمر كانك عالم بها وعن ابن عباس والحسن وقتادة والسدي يسئلونك عنها كأنك حفي بهم على التقديم والتأخير. اى كأنك لطيف ببرك اياهم من قوله ﴿انه كان بي حفيا﴾ ويقال ان اصل الحفا الاحلاح في الامر يقال احفي فلان فلانا اذا الح في الطلب منه واحفي السؤال اذا الح فيه ومنه احفي الشارب اذا استأصله واستقصى في اخذه ومنه الحفا وهوان يتسحج قدمه لاحلاح المشى بغير نعل والحفي اللطيف ببرك لاحاحه بالبرك و﴿حفي عنها﴾ بمعنى عالم بها لاحاحه بطاب علمها * وفي هذه الآية دليل على بطلان قول من يدعى العلم ببقاء مدة الدنيا ويستدل بما روى ان الدنيا سبعة آلاف سنة وان الباقي منها من وقت مبعث النبي صلى الله عليه وسلم خمس مائة سنة لانه لو كان كذلك لكان وقت قيام الساعة معلوما وقد اخبر الله تعالى ان علمها عنده وانه لا يجليها لوقتها الا هو وانها تأتي بغتة لم يتقدم لهم علم بها قبل كونها لان ذلك معنى البغتة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في بقاء مدة الدنيا وليس فيها تحديد للوقت مثل قوله بعثت الساعة كهاتين وأشار بالسبابة والوسطى ونحو قوله فيما رواه شعبة وغيره عن علي بن زيد عن ابي نصر عن ابي سعيد الخدري قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة بعد العصر الى مغيب الشمس قال الا انه لم يبق من الدنيا فيما مضى الا كالبقى من هذه الشمس الى ان تغيب وما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اجلكم في اجل من مضى قبلكم كايين صلاة العصر الى غروب الشمس ونحوها من الاخبار ليس فيها

مطلبه

في بطلان قول من
يدعى العلم ببقاء مدة
الدنيا

تحديد وقت قيام الساعة وانما فيه تقرب الوقت وقد روى في تأويل قوله تعالى (فقد جاء أشرطها)
 ان مبعث النبي صلى الله عليه وسلم من أشرطها وقال الله تعالى (قل انما علمها عند ربى) ثم قال
 (قل انما علمها عند الله) فانه قيل انه اراد بالاول علم وقتها وبالاخر علم كنهها * قوله تعالى
 (هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها) قيل فيه جعل من كل نفس زوجها كانه
 قال جعل من النفس زوجها ويريد به الجنس واصل ذلك وقيل من آدم وحواء * قوله تعالى (لئن آتينا
 صالحا) قال الحسن غلاما سويا وقال ابن عباس بشر اسويا لانهم ما يشفقان ان يكون بهيمة * وقوله تعالى
 (فلما آتاهما صالحا جعلاه شركا فيما آتاهما) قال الحسن وقتادة الضمير في جعله عائدا الى النفس
 وزوجه من ولد آدم لا الى آدم وحواء وقال غيرها راجع الى الولد الصالح بمعنى انه كان معافى
 في بدنه وذلك صلاح في خلقه لافي دينه ورد الضمير الى اثنين لان حواء كانت تلد في بطن واحد
 ذكرنا واشى * قوله تعالى (ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم فادعوهم) عنى بالدعاء الاول
 تسميتهم الاصنام آلهة والدعاء الثانى طلب المنافع وكشف المضار من جهتهم وذلك مايوس
 منهم * وقوله (عباد امثالكم) قيل انما سماها عبادا لانها مملوكة لله تعالى وقيل
 لانهم توهموا انها تضر وتنفع فاخبر انه ليس يخرج بذلك عن حكم العباد المخلوقين
 وقال الحسن ان الذين يدعون هذه الاوثان مخلوقة امثالكم * قوله تعالى (الهم ارجل يمشون
 بها) تقرير لهم على عبادتهم من هذه صفة اذ لا شبهة على احد في الناس ان من تبع من هذه صفة
 فهو الوهم ممن عبد من له جراحة يمكن ان ينفع بها او يضر وقيل انه قدرهم انهم افضل منها لان
 لهم جوارح يتصرفون بها والاصنام لا تصرف لها فكيف يعبدون من هم افضل منه والعجب
 من اتقاهم من اتباع النبي صلى الله عليه وسلم مع ما يده الله به من الآيات المعجزة والدلائل الباهرة
 لانه بشر مثلهم ولم يأنفوا من عبادة حجر لا قدرة له ولا تصرف وهم افضل منه في القدرة على النفع
 والضرر والحياة والعلم * قوله تعالى (خذ العفو وأمر بالعرف) روى هشام بن عروة عن ابيه
 عن عبد الله بن الزبير في قوله عز وجل (خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين) قال والله
 ما نزل الله هذه الآية الا في اخلاق الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انقل شئ
 في ميزان المؤمن يوم القيامة الخلق الحسن وروى عطاء عن ابن عمر انه قال سأل رجل النبي صلى الله
 عليه وسلم اى المؤمنين افضل قال احسنهم خلقا * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المثني
 وسعيد بن محمد الاعرابي قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن سعيد بن
 ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم لا تسعون الناس باموالكم
 ولكن يسعون منكم بسط الوجه وحسن الخلق وروى عن الحسن ومجاهد قال امر النبي صلى الله عليه
 وسلم بان يقبل العفو من اخلاق الناس والعفو هو التسهيل والتيسير فالمعنى استعمال العفو وقبول ما سهل
 من اخلاق الناس وترك الاستقصاء عليهم في المعاملات وقبول العذر ونحوه * وروى عن ابن عباس
 في قوله تعالى (خذ العفو) قال هو العفو من الاموال قبل ان ينزل فرض الزكاة وكذلك روى
 عن الضحاك والسدي وقيل ان اصل العفو الترك ومنه قوله تعالى (من عفى له من اخيه شئ) يعنى

مطلب

في العفو والامر بالمعروف

ترك له والعفو عن الذنب ترك العقوبة عليه * وقوله تعالى (وأمر بالعرف) قال قتادة وعروة العرف المعروف وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا سهل بن بكار قال حدثنا عبد السلام بن الحليل عن عبيدة الهجيمي قال قال ابو جري جابر بن سليم ركت قعودي ثم انطلقت الى مكة فطلبت فأنخت قعودي بباب المسجد فاذا هو جالس عليه برد من صوف فيه طرائف حمراء فقلت السلام عليك يا رسول الله وقال وعليك السلام قلت اننا معشر اهل البادية قوم فينا الجفاء فعلمني كلمات ينفعني الله بها قال ادن ثلاثا فدنوت فقال اعد على فاعدت قال اتق الله ولا تحقرن من المعروف شيئا وان اتى اخاك بوجه منبسط وان تفرغ من فضل دلوك في اناء المستسقي وان امرؤ سبك بما يعلم منك فلا تسبه بما تعلم منه فان الله جاعل لك اجرا وعليه وزرا ولا تسب شيئا مما خولك الله تعالى قال ابو جري فوالذي ذهب بنفسه ما سببت بعده شيئا لاشاة ولا بعيرا * والمعروف هو ما حسن في العقل فعلم ولم يكن منكرا عند ذوى العقول الصحيحة * وقوله تعالى (واعرض عن الجاهلين) امر بترك مقابلة الجهال والسفهاء على سفهمهم وصيانة النفس عنهم وهذا والله اعلم يشبه ان يكون قبل الامر بالقتال لان الفرض كان حينئذ على الرسول ابلاغهم واقامة الحجة عليهم وهو مثل قوله (فاعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا) واما بعد الامر بالقتال فقد تقرر امر المبطلين والمفسدين على وجود معلومة من انكار فعلهم تارة بالسيف وتارة بالسوط وتارة بالاهانة والحبس * وقوله تعالى (واما ينزعك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع علم) قيل في نزغ الشيطان انه الاغواء بالوسوسة واكثر ما يكون عند الغضب وقيل ان اصله الازعاج بالحركة الى الشر ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية اليه فلما علم الله تعالى نزغ الشيطان ايانا الى الشر علمنا كيف الخلاص من كيده وشره بالنزع اليه والاستعاذة به من نزغ الشيطان وكيده وبين بالآية التي بعدها انه متى لجأ العبد الى الله واستعاذ من نزغ الشيطان حرسه منه وقوى بصيرته بقوله (ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون) قال ابن عباس الطيف هو النزغ وقال غيره الوسوسة وهما متقاربان وذلك يقتضى انه متى استعاذ بالله من شر الشيطان اعاده منه وازداد بصيرة في رد وسوائه والتباعد عما دعا اليه وراه في اخس منزلة واقبح صورة لما يعلم من سوء عاقبته ان وافقه وهون عنده دواعي شهوته * وقوله تعالى (واخوانهم يمدونهم في النحى ثم لا يقصرون) قال الحسن وقتادة والسدى اخوان الشياطين في الضلال يمدهم الشيطان وقال مجاهد اخوان المشركين من الشيطان وسماهم اخوانا لاجتماعهم على الضلالة كالاخوة من النسب في التعاطف به وحين بعضهم الى بعض لاجله كما سمي المؤمنين اخوانا بقوله تعالى (انما المؤمنون اخوة) لتعاطفهم وتواصلهم بالدين فاخبر عن حال من استعاذ بالله من نزغ الشيطان وسواسه في بصيرته ومعرفة بقبح ما يدعوه اليه وتباعد منه ومن دواعي شهوانه برجوعه الى الله الى ذكره * وهذه الاستعاذة تجوز ان تكون بقوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وجائز ان تكون بالفكر في نعم الله تعالى عليه وفي اوامره ونواهيه وما يؤول به اليه الحال من دوام النعم فيهن عنده دواعي هواه وحوادث

شهواته وزغات الشيطان بها ثم اخبر تعالى عن حال من اعرض عن ذكر الله والاستعاذة به فقال ﴿واخوانهم يدونهم في النفي ثم لا يقصرون﴾ فكلما تباعدوا عن الذكر مضوا مع وساوس الشيطان وغيره غير مقصرين عنه وهو نظير قوله تعالى ﴿ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضكاً﴾ وقوله تعالى ﴿ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد الى السماء﴾ وبالله التوفيق

باب القراءة خلف الامام

قال الله تعالى ﴿واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون﴾ قال ابو بكر روى عن ابن عباس انه قال ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة وقرأ معه اصحابه فخطبوا عليه فنزل القرآن ﴿واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ وروى ثابت بن عجلان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ قال المؤمن في سعة من الاستماع اليه الا في صلاة مفروضة او يوم جمعة او فطر او اضحى وروى المهاجر ابو محمد عن ابي العالية قال كان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى قرأ اصحابه اجمعون خلفه حتى نزلت ﴿واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ فسكت القوم وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الشعبي وعطاء قالا في الصلاة وروى ابراهيم بن ابي حرة عن مجاهد مثله وروى ابن ابي نعيم عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة فتى من الانصار وهو في الصلاة يقرأ فنزلت هذه الآية وروى عن سعيد بن المسيب انه قرأ في الصلاة وروى عن مجاهد انه في الصلاة والخطبة والخطبة لامعنى لها في هذا الموضع لان موضع القرآن في الخطبة كغيره في وجوب الاستماع والانصات وروى عن ابي هريرة انهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نزلت هذه الآية وهذا ايئنا تأويل بعيد لا يلائم معنى الآية لان الذي في الآية انما هو امر بالاستماع والانصات لقراءة غيره لاستحالة ان يكون مأموراً بالاستماع والانصات لقراءة نفسه الا ان يكون معنى الحديث انهم كانوا يتكلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فنزلت الآية فان كان كذلك فهو في معنى تأويل الآخرين له على ترك القراءة خلف الامام فقد حصل من اتفاق الجميع انه قد اريد ترك القراءة خلف الامام والاستماع والانصات لقراءته ولو لم يثبت عن السلف اتفاقهم على نزولها في وجوب ترك القراءة خلف الامام لكانت الآية كافية في ظهور معناها وعموم لفظها ووضوح دلالتها على وجوب الاستماع والانصات لقراءة الامام وذلك لان قوله تعالى ﴿واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ يقتضى وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في الصلاة وفي غيرها فان قامت دلالة على جواز ترك الاستماع والانصات في غيرها لم يبطل حكم دلالة في ايجابه ذلك فيها وكما دلت الآية على النهي عن القراءة خلف الامام فيما يحجر به فهي دالة على النهي فيما يحفى لانه اوجب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن ولم يشترط فيه حال الجهر من الاخفاء فاذا جهر فعلينا الاستماع والانصات واذا خفي فعلينا الانصات بحكم اللفظ لعلمنا بان قارى القرآن وقد اختلف الفقهاء

في القراءة خلف الامام فقال اصحابنا وابن سيرين وابن ابي ليلى والثوري والحسن بن صالح لا يقرأ فيما جهر
 وقال الشافعي يقرأ فيما جهر وفيما أسر وقال مالك يقرأ فيما أسر ولا يقرأ فيما جهر وقال
 الشافعي يقرأ فيما جهر وفيما أسر في رواية المزني وفي البويطي انه يقرأ فيما أسر بام القرآن
 وسورة في الاولين وام القرآن في الآخرين وفيما جهر فيه الامام لا يقرأ من خلفه الا بام
 القرآن قال البويطي وكذلك يقول الليث والاوزاعي ؓ قال ابو بكر قد بينا دلالة الآية على
 وجوب الانصات عند قراءة الامام في حال الجهر والاختفاء وقال اهل اللغة الانصات الامساك عن
 الكلام والسكوت لاستماع القراءة ولا يكون القارئ منصتاً ولا ساكناً بحال وذلك لان السكوت
 ضد الكلام وهو تسكين الآلة عن التحريك بالكلام الذي هو حروف مقطعة منظومة ضرباً من
 النظام فهما يتضادان على المتكلم بالآلة للسان وتحريك الشفة الا ترى ان لا يقال ساكت متكلم كما
 لا يقال ساكن متحرك فمن سكنت فهو غير متكلم ومن تكلم فهو غير ساكت ؓ فان قال قائل
 قد يسمى مخفي القراءة ساكناً اذا لم تكن قراءته مسموعة كما روى عماره عن ابي زرعة عن ابي هريرة
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر سكنت بين التكبير والقراءة فقالت له ابني انت وامي ارايت
 تسكتانك بين التكبير والقراءة اخبرني ما تقول قال اقول اللهم باعديني وبين خطايي كما
 باعدت بين المشرق والمغرب وذكر الحديث فسماء ساكتا وهو يدعو خفياً فدل ذلك على ان
 السكوت انما هو اخفاء القول وليس يتركه رأساً ؓ قيل له انما سميناه ساكناً مجازاً لان من
 لا يسمعه يظنه ساكناً فلما شبه الساكت في هذا الوجه سماء باسمه لقرب حاله من حال الساكت
 كما قال تعالى ﴿صم بكم عمى﴾ تشبيهاً من هذه حاله وكما قال في الاصنام ﴿وتراهم ينظرون إليك﴾ تشبيهاً
 لهم من ينظر وليس هو بنظر في الحقيقة ؓ فان قيل لا يقرأ المأموم في حال قراءة الامام وانما يقرأ
 في حال سكوته وذلك لما روى الحسن عن سمرة بن جندب قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم
 سكنتان في صلاته احدهما قبل القراءة والاخرى بعدها فيدبى للامام ان تكون له سكنته قبل القراءة
 ليقرأ الذين ادر كوا اول الصلاة فاتحة الكتاب ثم ينصت لقراءة الامام فاذا فرغ سكنت سكنته اخرى
 ليقرأ من لم يدرك اول الصلاة فاتحة الكتاب ؓ قيل له اما حديث السكتين فهو غير ثابت ولو ثبت
 لم يدل على ما ذكرت لان السكنت الاولى انما هي لذكر الاستفتاح والثانية ان ثبتت فلا دلالة
 فيها على انها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب وانما هي فصل بين القراءة وبين تكبير الركوع
 لئلا يظن من لا يعلم ان التكبير من القراءة اذا كان موصولاً بها ولو كانت السكتان كل واحدة
 منهما بمقدار قراءة فاتحة الكتاب لكان ذلك مستفيضاً ونقله شائعاً ظاهراً فلم لم ينقل ذلك
 من طريق الاستفاضة مع عموم الحاجة اليه اذ كانت مفعولة لاداء فرض القراءة من المأموم
 ثبت انها غير ثابتين وايضاً فان سبيل المأموم ان يتبع الامام ولا يجوز ان يكون الامام
 تابعاً للمأموم فعلى قول هذا القائل يسكت الامام بعد القراءة حتى يقرأ المأموم وهذا
 خلاف قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به ثم مع ذلك يكون الامر على عكس ما امر
 به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله واذا قرأ فانصتوا فامر المأموم بالانصات للامام وهو
 يأمر الامام بالانصات للمأموم ويجعله تابعاً له وذلك خلاف من القول الا ترى ان الامام

لوقام في الثنتين من الظهر سهايا لكان على المأموم اتباعه ولو قام المأموم سهايا لم يكن على الامام اتباعه ولو سها المأموم لم يسجد هو ولا امامه للسهو ولوسها الامام ولم يسه المأموم لكان على المأموم اتباعه فكيف يجوز ان يكون الامام مأمورا بالقيام ساكتا ليقرا المأموم* وقد روى في النهي عن القراءة خلف الامام آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم على أنحاء مختلفة فمنها حديث قتادة عن ابي غلاب يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ الامام فانصتوا وحديث ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فانصتوا فهذا الخبران يوجبان الانصات عند قراءة الامام وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فانصتوا اخبار منه ان من الاثم بالامام الانصات لقراءته وهذا يدل على انه غير جائز ان ينصت الامام لقراءة المأموم لانه لو كان مأمورا بالانصات له لكان مأمورا بالاثم به فيصير الامام مأموما والمأموم اماما في حالة واحدة وهذا فاسد* ومنها حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقراءة الامام له قراءة رواه جماعة عن جابر وفي بعض اللفاظ اذا كان لك امام فقراءته لك قراءة* ومنها حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القراءة خلف الامام رواه الحجاج بن ارطاة عن قتادة عن زرارة بن اوفي عن عمران بن حصين وقد ذكرنا اسانيد هذه الاخبار في شرح مختصر الطحاوي* ومنها حديث مالك عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج وفي بعضها لم يصل الا وراء الامام فاخبر ان ترك قراءة فاتحة الكتاب خلف الامام لا يوجب نقصانا في الصلاة ولو جاز ان يقرأ لكان تركها يوجب نقصا فيها كالمنفرد* وروى مالك عن ابن شهاب عن ابن اكيمة الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي احد منكم آفا قالوا نعم يا رسول الله قال اني اقول مالي انازع القرآن قال فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله لما قال صلى الله عليه وسلم هل قرأ معي احد منكم دل ذلك على ان القارئ خلفه اخفى قراءته ولم يجهر بها لانه لو كان جهر بها لما قال هل قرأ معي احد منكم ثم قال اني اقول مالي انازع القرآن وفي ذلك دليل على استواء حكم الصلاة التي يجهر فيها والتي تحذف لاختاره ان قراءة المأموم هي الموجهة لمنازعة القرآن واما قوله فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله فلا حجة فيه لمن اجاز القراءة خلف الامام فيما يسه فيه من قبل ان ذلك قول الراوي وتأويل منه وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين حال الجهر والاختفاء* ومنها حديث يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال كنا نقرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خاطم على القرآن وهذا ايضا يدل على التسوية بين حال الجهر والاختفاء اذ لم يذكر فرق بينهما* وروى الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن ابن بحينة وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هل قرأ معي احد آفا في الصلاة قالوا نعم

قال فاني اقول مالى انازع القرآن قال فانتهى الناس عن القراءة معه منذ قال ذلك فاخبر في هذا الحديث عن تركهم القراءة خلفه ولم يفرق بين الجهر والاختفاء فهذه الاخبار كلها يوجب النهي عن القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه او يسر * ومما يدل على ذلك ما روى عن جلة الصحابة من النهي عن القراءة خلف الامام واطهار النكير على فاعله ولو كان ذلك شائعا لما خفي امره على الصحابة لعموم الحاجة اليه ولكن من الشارع توقيف للجماعة عليه ولعرفوه كما عرفوا القراءة في الصلاة اذ كانت الحاجة الى معرفة القراءة خلف الامام كهي الى القراءة في الصلاة للمنفرد والامام فلما روى عن جلة الصحابة انكار القراءة خلف الامام ثبت انها غير جائزة * فمن نهى عن القراءة خلف الامام على وابن مسعود وسعد وجابر وابن عباس وابو الدرداء وابو سعيد وابن عمر وزيد بن ثابت وانس روى عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وروى ابو اسحاق عن علقمة عن عبد الله عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا وروى وكيع عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام فلا صلاة له وقال ابو حمزة قلت لابن عباس اقرأ خلف الامام قال لا وقال ابو سعيد يكفيك قراءة الامام قال انس القراءة خلف الامام التسبيح يعنى والله اعلم التسبيح في الركوع وذكر الاستفتاح وقال منصور عن ابراهيم ماسمعا بالقراءة خلف الامام حتى كان المختار الكذاب فاتهموه فقرؤا خلفه وقال سعد وددت ان الذى يقرأ خلف الامام في فيه حجرة * واحتج موجبو القراءة خلف الامام بحديث محمد بن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر فتعامى عليه القراءة فلما سلم قال اتقروا خلفي قالوا نعم يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بفتح الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وهذا حديث مضطرب السند مختلف في رفعه وذلك اندرواء صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة عن عبادة ونافع بن محمود هذا مجهول لا يعرف وقد روى هذا الحديث ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع موقوفا على عبادة لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ايوب عن ابي قلابة عن انس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اتقروا والامام يقرأ فسكتوا فسألهم ثلاثا فقالوا انا لنفعل فقال لا تفعلوا فلم يذكر فيه استثناء فاتحة الكتاب وانما اصل حديث عبادة ما رواه يونس عن ابن شهاب قال اخبرني محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ القرآن * فلما اضطرب حديث عبادة هذا الاضطراب في السند والرفع والمعارضة لم يحز الاعتراض به على ظاهر القرآن والآثار الصحاح النافية للقراءة خلف الامام * واما قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن فليس فيه ايجاب قراءتها خلف الامام لان هذه صلاة بام القرآن اذ كانت قراءة الامام له قراءة وكذلك حديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج غير تمام فقلت يا ابا هريرة انى اكون احيا نا خلف الامام فغمز ذراعى وقال اقرأها يا فارسي في نفسك

فلا حجة لهم فيه لان اكثر ما فيه انها خداج والخداج انما هو النقصان ويدل على الجواز لوقوع اسم الصلاة عليها وايضا فانه في المنفرد ليجمع بينه وبين الآية والاخبار التي قدمناها في نفي القراءة خلف الامام * واما قول ابى هريرة اقرأها في نفسك فانه لم يعز ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لا تثبت به حجة * وما يدل على ان اخبارنا اولى اتفاق الجميع على استعمالها في النهي عن القراءة خلف الامام في حال جهرا للامام وخبرهم مختلف فيه فكان ما اتفقوا على استعماله في حال اولى مما اختلف فيه * فان قيل نستعمل الاخبار كلها فيكون اخبار النهي فيما عدا فاتحة الكتاب واخبار الامر بالقراءة في فاتحة الكتاب * قيل له هذا يبطل بما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من قوله علمت ان بعضكم خالفنيها وقوله مالي انا زرع القرآن والقرآن لا يختص بفاتحة الكتاب دون غيرها فاعلمنا انه اراد الجميع وقال في حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج الاوراء الامام فنص على تركها خلف الامام وذلك يبطل تأويلك وقولك باستعمال الاخبار بل انت رادها غير مستعمل لها * فان قيل ما استدلت به من قول الصحابة لا دليل فيه لانهم قد خالفهم نظرا وهم فمن ذلك ما رواه عبد الواحد بن زياد قال حدثنا سليمان الشيباني عن جواب عن يزيد بن شريك قال قلت لعمر بن الخطاب اوسمعت رجلا قال له اقرأ خلف الامام قال نعم قال قلت وان قرأ قال وان قرأ وروى شعبة عن ابى الفيض عن ابى شيبة قال معاذ اذا كنت تسمع قراءة الامام فاقرأ بقل هو الله احد ونحوها واذ لم تسمع قراءته ففي نفسك وروى اشعث عن الحكم وحماد ان عليا كان يأمر بالقراءة خلف الامام وروى ليث عن عطاء عن ابن عباس لا تدع ان تقرأ بفاتحة الكتاب جهرا للامام ولم يجهر فاذا كان هؤلاء الصحابة قد روى عنهم القراءة خلف الامام وروى عنهم تركها فكيف تثبت به حجة * قيل له اما حديث عمر ومعاذ فجهول السند لا تثبت بمثله حجة وحديث علي انما هو عن الحكم وحماد ومخالفنا لا يقبل مثله لارساله وحديث ابن عباس هذا رواه ليث بن ابى سليم وهو ضعيف وقد روى عنه ابو حمزة النهي ومع ذلك فلم يكن احتجاجنا من جهة قول الصحابة فيحسب وانما قلنا ان ما كان هذا سبيله من الفروض التي عمت الحاجة اليه فان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلهم من توقيف لهم على ايجابه فلما وجدناهم قائلين بالنهي علمنا انه لم يكن منه توقيف للكافة عليه فثبت انها غير واجبة ولا يصير قول من قال منهم بايجابه قادحا فيما ذكرنا من قبل ان اكثر ما فيه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف عليه للكافة فذهب منهم ذاهبون الى ايجاب قراءتها بتأويل اوقياس ومثل ذلك طريقه توقيف الكافة ونقل الامة ويدل على نفي وجوبها اتفاق الجميع على ان مدرك الامام في الركوع يتابعه مع ترك القراءة فلو كانت فرضا لما جاز تركها بحال كالطهارة وسائر افعال الصلاة * فان قيل انما جاز ذلك للضرورة وهو خوف فوات الركعة * قيل له خوف فوات الركعة ليس بضرورة من وجوه احدها ان فعل الصلاة خلف الامام ليس بفرض لانه لو صلاها منفردا اجزاء وانما هو فضيلة فاذا خوف فواتها ليس بضرورة في تركها وايضا فانه لو كان محدثا لم يكن خوف فوات الجماعة مبيحا لترك الطهارة وكذلك

لو أدركه في السجود لم تكن له ضرورة في جواز سقوط الركوع فلما جاز ترك القراءة في هذه الحال دون سائر الفروض دل على أنها ليست بفرض ويدل على أنها ليست بفرض اتفاق الجميع على أن من كان خلف الإمام في الصلاة التي يجهر فيها لا يقرأ السورة مع فاتحة الكتاب ولو كانت القراءة فرضاً لكان من سننها قراءة السورة مع فاتحة الكتاب لأن سائر الصلوات التي القراءة فيها مفروضة فإن من سننها قراءة السورة ويدل عليه أيضاً اتفاق الجميع على أن المأموم لا يجهر بها في الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ولو كانت فرضاً لجهر بها كالإمام وفي ذلك دليل على أنها ليست بفرض إذ كانت صلاة جماعة من الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة وكان ينبغي أن لا يختلف حكم الإمام والمأموم في الجهر والاختفاء لو كانت فرضاً عليه كهي على الإمام قوله تعالى ﴿واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة﴾ قال أبو بكر الذكر على وجهين أحدهما الفكر في عظمة الله وجلاله ودلائل قدرته وآياته وهذا أفضل الأذكار إذ به يستحق الثواب على سائر الأذكار سواء به يتوصل إليه والذكر الآخر القول وقد يكون ذلك الذكر دعاء وقد يكون ثناء على الله تعالى ويكون قراءة للقرآن ويكون دعاء للناس إلى الله وجائز أن يكون المراد الذكرين جميعاً من الفكر والقول فيكون قوله تعالى ﴿واذكر ربك في نفسك﴾ هو الفكر في دلائل الله وآياته وقوله تعالى ﴿ودون الجهر من القول﴾ فيه نص على الذكر باللسان وهذا الذكر يجوز أن يريد به قراءة القرآن وجائز أن يريد الدعاء فيكون الأفضل في الدعاء الاختفاء على نحو قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخيفة﴾ وإن أراد به قراءة القرآن كان في معنى قوله ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تنافت بها﴾ وابتغ بين ذلك سبيلاً وقيل إنما كان إخفاء الدعاء أفضل لأنه أبعد من الرياء وأقرب من الإخلاص وأجدر بالاستجابة إذ كانت هذه صفته وقيل إن ذلك خطاب للمستمع للقرآن لأنه معطوف على قوله ﴿واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ وقيل إنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمعنى عام لسائر المكلفين كقوله عز وجل ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء﴾ وقال قتادة الآصال العشيات . آخر سورة الاعراف

سورة الأنفال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو بكر رحمته الله عليه قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وعكرمة وعطاء الأنفال الغنائم وروى عن ابن عباس رواية أخرى عن عطاء أن الأنفال ما يصل إلى المسلمين عن المشركين بغير قتال من دابة أو عبد أو متاع فذلك للنبي صلى الله عليه وسلم يضمه حيث يشاء وروى عن مجاهد أن الأنفال الخمس الذي جعله الله لأهل الخمس وقال الحسن كانت الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم والنقل في اللغة الزيادة على المستحق ومنه النافلة وهي التطوع وهو عندنا إنما يكون قبل إحراز الغنيمة فاما بعده فلا يجوز إلا من الخمس وذلك بأن يقول

للسرية لكم الربع بعد الخمس او الربع حيز من الجميع قبل الخمس او يقول من اصاب شيئاً فهو له
 على وجه التحريض على القتال والتضحية على العدو او يقول من قتل قتيلاً فله سلبه واما بعد
 احراز الغنمة فغير جائز ان ينفل من نصيب الجيش ويجوز له ان ينفل من الخمس وقد اختلف
 في سبب نزول الآية فروى عن سعد قال اصبحت يوم بدر سيفاً فالتيت به النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت نفلني فقال ضعه من حيث اخذت فنزلت ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ﴾ قال فدعاني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال اذهب وخذ سيفك وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن
 عباس ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ﴾ قال الانفال الغنائم التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ليس
 لاحد فيها شيء ثم انزل الله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول﴾ الآية
 قال ابن جرير اخبرني بذلك سليمان عن مجاهد وروى عبادة بن الصامت وابن عباس
 وغيرها ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل يوم بدر انفالا مختلفة وقال من اخذ شيئاً فهو له فاختلف
 الصحابة فقال بعضهم نحومنا قلنا وقال آخرون نحن حينما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا اكرم
 قال فلما اختلفنا وساءت اخلاقنا انتزع الله من ايدينا فجعله الى رسوله فقسمه عن الخمس وكان
 في ذلك تقوى وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالح ذات اليمين لقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ﴾
 قل الانفال لله والرسول قال عبادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرد قوى المسلمين
 على ضعفهم وروى الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم تحل الغنمة لقوم سود الرؤس قبلكم كانت تنزل نار من السماء فتأكلها فلما كان يوم بدر
 اسرع الناس في الغنائم فانزل الله تعالى ﴿لولا كتاب من الله لصبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم﴾
 فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً وقد ذكر في حديث عبادة وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يوم بدر قبل القتال من اخذ شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا ويقال ان هذا غلط واما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين من قتل قتيلاً فله سلبه وذلك لانه قد روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤس غيركم وان قوله تعالى
 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ﴾ نزلت بعد حيازة غنائم بدر فعلمنا ان رواية من روى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نفلهم ما اصابوا قبل القتال غلط اذ كانت اباحتها انما كانت بعد القتال ومما يدل على
 غلظه انه قال من اخذ شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا ثم قسمها بينهم بالسواء وذلك لانه
 غير جائز على النبي صلى الله عليه وسلم خلف الوعد ولا استرجاع ما جعله لانسان واخذه منه
 واعطاه غيره والصحيح انه لم يتقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في الغنائم قبل القتال
 فلما فرغوا من القتال تنازعوا في الغنائم فانزل الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْفَالِ﴾ فجعل امرها
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فان يجعلها لمن شاء فقسمها بينهم بالسواء ثم نسخ ذلك بقوله تعالى
 ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة﴾ على ما روى عن ابن عباس ومجاهد فجعل الخمس
 لاهل المسلمين في الكتاب والاربعة الاخماس للغنمين وبين النبي صلى الله عليه وسلم سهم الفارس
 والراجل وبقي حكم النفل قبل احراز الغنمة بان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اصاب

شيأ فهو له ومن الخمس وما شذ من المشركين من غير قتال فكل ذلك كان نفلاً للنبي صلى الله عليه وسلم يجعله لمن يشاء وأما وقع النسخ في النفل بعد احراز الغنيمة من غير الخمس ويدل على ان قسمة غنائم بدر إنما كانت على الوجه الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم قسمة على قسمة الان ان النبي صلى الله عليه وسلم قسمة بينهم بالسواء ولم يخرج منها الخمس ولو كانت مقسومة قسمة الغنائم التي استقر عليها الحكم لعزل الخمس لاهله ولفضل الفارس على الراجل وقد كان في الجيش فرسان احدهما للنبي صلى الله عليه وسلم والاخر للمقداد فلما قسم الجميع بينهم بالسوية علمنا ان قوله تعالى ﴿ قل الانفال لله وللرسول ﴾ قد اقتضى تفويض امرها اليه ليعطيها من يرى ثم نسخ النفل بعد احراز الغنيمة وبقي حكمه قبل احرازها على جهة تحريض الجيش والتضرية على العدو وما لم يوجف عليه المسلمون وما لا يحتمل القسم ومن الخمس على ما شاء* ويدل على ان غلط الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اصاب شيئاً فهو له وانه نفل القتال وغيره ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هناد بن السري عن ابي بكر عن عاصم عن مصعب بن سعد عن ابيه قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر بسيف فقلت يا رسول الله ان الله قد شفى صدرى اليوم من العدو فهب لي هذا السيف فقال ان هذا السيف ليس لي ولا لك فذهبت وانا اقول يعطاه اليوم من لم يبل بلأى فينا انا اذ جاءني الرسول فقال اجب فظننت انه نزل في شئ بكلامي فجئت فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك سألتني هذا السيف وليس هو لي ولا لك وان الله قد جعله لي فهو لك ثم قرأ ﴿ يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول ﴾ فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكن له ولا لسعد قبل نزول سورة الانفال واخبر انه لما جعله الله له آثره به وفي ذلك دليل على فساد رواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفلهم قبل القتال وقال من اخذ شيئاً فهو له* وقوله تعالى ﴿ واذا يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ﴾ في هذه القصة ضروب من دلائل النبوة احدها اخباره اياهم بان احدى الطائفتين لهما وهي غير قريش التي كانت فيها اموالهم وجيشهم الذين خرجوا لهما يهافكان وعده على ما وعده* وقوله تعالى ﴿ وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾ يعنى ان المؤمنين كانوا يودون الظفر لما فيها من الاموال وقلة المقاتلة وذلك لانهم خرجوا مستخفين غير مستعدين للحرب لانهم لم يظنوا ان قريشا يخرج لقتالهم* وقوله تعالى ﴿ ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ﴾ وهو انجاز موعدة لهم في قطع دابر الكافرين وقتلهم* وقوله تعالى ﴿ فاستجاب لكم انى ممدكم بالف من الملائكة مردفين وما جعله الله الا بشرى ولطمئنن باقوبكم ﴾ فوجد خبر هذه الاخبار على ما خبر به فكان من طمأنينة قلوب المؤمنين ما خبر به وقال تعالى ﴿ اذ يغشيكم النعاس امانة منه ﴾ فالتي عليهم النعاس في الوقت الذي يطير فيه النعاس باطلال العدو عليهم بالعدة والسلاح وهم اضعافهم* ثم قال ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ يعنى من الجناية لان فيهم من كان احتمل وهو رجز الشيطان لانه من وسوسته في المنام* ولا يربط على قلوبكم* بما صار في قلوبهم من الامة والثقة بموعود الله* ويثبت به الاقدام* يحتمل من وجهين احدهما صحة البصيرة والا من

والثقة الموجبة لثبات الاقدام والثاني ان موضعهم كان رملا دهسا لا تثبت فيه الاقدام فانزل الله تعالى من المطر ما لبد الرمل وثبت عليه الاقدام وقدروى ذلك في التفسير: قوله تعالى ﴿اذ يوحى ربك الى الملائكة انى معكم﴾ اى انصرم ﴿فقتلوا الذين آمنوا﴾ وذلك يحتمل وجهين احدهما القاؤهم الى المؤمنين بالخطر والتهيب ان الله سينصرهم على الكافرين فيكون ذلك سببا لثباتهم وتحزبهم على الكفار ويحتمل ان يكون التثيت باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سينصره والمؤمنين فيخبر النبي عليه السلام بذلك المؤمنين فيدعوهم ذلك الى الثبات ثم قال ﴿وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى﴾ وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ كفاه من تراب ورمى به وجوههم فانهم لم يبق منهم احد الا دخل من ذلك التراب في عينه وعنى بذلك ان الله بلغ بذلك التراب وجوههم وعيونهم اذ لم يكن فى وسع احد من المخلوقين ان يبلغ ذلك التراب عيونهم من الموضع الذى كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه كلها من دلائل النبوة ومنها وجود مخبرات هذه الاخبار على ما خبر به فلا يجوز ان يتفق مثلها تحريصاً وتخميناً ومنها ما نزل من المطر الذى لبد الرمل حتى ثبتت اقدامهم عليه وصاروا وبالا على عدوهم لان في الخبر ان ارضهم صارت وحلا حتى منعهم من المسير ومنها الطمأنينة التى صارت فى قلوبهم بعد كراهتهم للقاء الجيش ومنها النعاس الذى وقع عليهم فى الحال التى يطير فيها النعاس ومنها رميه للتراب وهزيمة الكفار به

السلام فى الفرار من الزحف

قال الله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ دبراً لا متحرفاً لقتال او متحيزاً الى فئة﴾ روى ابو نصره عن ابى سعيد ان ذلك انما كان يوم بدر قال ابو نصره لانهم لو انحازوا يومئذ لانحازوا الى المشركين ولم يكن يومئذ مسلم غيرهم وهذا الذى قاله ابو نصره ليس بسديد لانه قد كان بالمدينة خلق كثير من الانصار ولم يأمرهم النبي عليه السلام بالخروج ولم يكونوا يرون انه يكون قتال وانما ظنوا انها العير فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن خف معه فقول ابى نصره انه لم يكن هناك مسلم غيرهم وانهم لو انحازوا لانحازوا الى المشركين غلط لما وصفوا وقد قيل انهم لم يكن جائزاً لهم الانحياز يومئذ لانهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن الانحياز جائزاً لهم عنه قال الله تعالى ﴿ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه﴾ فلم يكن يجوز لهم ان يخذلوا نبيهم صلى الله عليه وسلم وينصرفوا عنه ويسلموه وان كان الله قد تكفل بنصره وعصمه من الناس كما قال الله تعالى ﴿والله يعصمك من الناس﴾ وكان ذلك فرضاً عليهم قلت اعداؤهم او كثروا وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم كان فئة المسلمين يومئذ ومن كان بمنحاز عن القتال فانما كان يجوز له الانحياز على شرط ان يكون انحيازه الى فئة وكان النبي عليه السلام فئتهم يومئذ ولم تكن لهم فئة غيره قال ابن عمر كنت فى جيش فحاص الناس حيصة واحدة ورجعنا الى المدينة فقلنا نحن الفرارون فقال النبي عليه السلام انا فئتكم فمن كان بالبعد من النبي صلى الله عليه وسلم اذا انحاز

عن الكفار فانما كان يجوز له الانحياز الى فئة وهو النبي صلى الله عليه وسلم واذ كان معهم في القتال لم يكن هناك فئة غيره يحازون اليه فلم يكن يجوز لهم الفرار * وقال الحسن في قوله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ دبره﴾ قال شددت على اهل بدر وقال الله تعالى ﴿ان الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان انما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا﴾ وذلك لانهم فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك يوم حنين فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم فعاقبهم الله على ذلك في قوله تعالى ﴿ويوم حنين اذا عجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين﴾ فهذا كان حكمهم اذ كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم قل عدد العدو او اكثر اذ لم يحذ الله فيه شيئا وقال الله تعالى في آية اخرى ﴿يا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا﴾ هذا والله اعلم في الحال التي لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم حاضرا معهم فكان على العشرين ان يقاتلوا المائتين ولا يهربوا عنهم فاذا كان عدد العدو اكثر من ذلك اباح لهم التحيز الى فئة من المسلمين فيهم نصرة لمعاودة القتال * ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله﴾ فروى عن ابن عباس انه قال كتب عليكم ان لا يفر واحد من عشرة ثم قلت ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا﴾ الآية فكتب عليكم ان لا يفر مائة من مائتين وقال ابن عباس ان فر رجل من رجلين فقد فر وان فر من ثلاثة فلم يفر * قال الشيخ يعني بقوله فقد فر الفرار من الزحف المراد بالآية والذي في الآية ايجاب فرض القتال على الواحد لرجلين من الكفار فان زاد عدد الكفار على اثنين فحادث حينئذ للواحد التحيز الى فئة من المسلمين فيها نصرة فاما ان اراد الفرار ليلحق بقوم من المسلمين لانصرة معهم فهو من اهل الوعيد المذكور في قوله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا للقتال او متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله﴾ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم انا فئة كل مسلم * وقال عمر بن الخطاب لما بلغه ان ابا عبيد بن مسعود استقل يوم الجيش حتى قتل ولم ينهزم رحم الله ابا عبيد لولا انحاز الى لكتنت له فئة فلما رجع اليه اصحاب ابي عبيد قال انا فئة لكم ولم يعنفهم وهذا الحكم عندنا ثابت ما لم يبلغ عدد جيش المسلمين اثني عشر الفا لا يجوز لهم ان ينهزموا عن مثلهم الا متحرفين للقتال وهو ان يصيروا من موضع الى غيره مكايدين لعدوهم من نحو خروج من مضيق الى فسحة او من سعة الى مضيق او يكمنوا لعدوهم ونحو ذلك مما لا يكون فيه انصراف عن الحرب او متحيزين الى فئة من المسلمين يقاتلونهم معهم فاذا بلغوا اثني عشر الفا فان محمد بن الحسن ذكر ان الجيش اذا بلغوا كذلك فليس لهم ان يفروا من عدوهم وان كثرت عدوهم ولم يذكر خلافا بين اصحابنا فيه واحتج بحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الاصحاب اربعة وخير السرايا اربع مائة وخير الجيوش اربعة آلاف ولن يؤتى اثنا عشر الفا من قلة ولن يغلب وفي بعضها ما غاب قوم يبلغون اثني عشر الفا اذا اجتمعت كلمتهم * وذكر الطحاوي ان مالكا سئل فقيل له ايسعنا التخلف عن قتال من خرج عن احكام الله وحكم بغيرها فقال له

مالك ان كان معك اثناعشر الفا مثلك لم يسعك التخلف والافان في سعة من التخلف وكان
السائل له عبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر وهذا المذهب موافق لما ذكر محمد بن الحسن
والذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اثنى عشر الفا فهو اصل في هذا الباب وان كثر عدد
المشركين فقير جائز لهم ان يفروا منهم وان كانوا اضعافهم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت
كلمتهم وقد اوجب عليهم بذلك جمع كلمتهم **قوله تعالى** ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ
خَاصَّةً﴾ قيل في الفتنة وجوه فروى عن عبد الله انه من قوله تعالى ﴿اِنَّمَا مَوَالِكُمْ وَاولادكم فِتْنَةٌ﴾
وقال الحسن الفتنة البلية وقيل هي العذاب وقيل هي الفرع الذي يركب الناس فيه بالظلم وروى عن ابن
عباس انه قال امر الله المؤمنين ان لا يقرؤا المنكر بين اظهرهم فيعصمهم الله بالعذاب ونحوه ما روى
انه قيل يا رسول الله اهلك وفيما الصالحون قال نعم اذا كثرا حيث روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي وهم اكثر ممن يعمل فام ينكروا الاعصم الله
بعذاب فحذرنا الله من عذاب يعم الجميع من العاصين ومن لم يعص اذا لم ينكره وقيل انها يعم من قبل
ان الفرع والفتنة اذا وقعا دخل ضررها على كل واحد منهم **قوله تعالى** ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ
لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ يعني ما كان ليُعَذِّبَهُمْ عذاب الاستيصال
وانت فيهم لانه صلى الله عليه وسلم بعث رحمة للعالمين ولا يعذبون وهو فيهم حتى يستحقوا
سلب النعمة فيعصمهم بالعذاب بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من بينهم الا ترى ان الامم السالفة
لما استحقوا الاستيصال امر الله انبياءه بالخروج من بينهم نحو لوط وصالح وشعيب صلوات الله
عليهم **قوله تعالى** ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ قال ابن عباس لما خرج النبي صلى الله
عليه وسلم من مكة بقيت فيها بقية من المؤمنين وقال مجاهد وقتادة والسدي ان لو استغفروا لم يعذبهم **قوله**
تعالى ﴿وَمَا لَهُمْ اَلَا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وهذا العذاب غير العذاب
المذكور في الآية الاولى لان هذا عذاب الآخرة والاول عذاب الاستيصال في الدنيا **قوله تعالى**
﴿وَمَا كَانُوا اَوْلِيَاءَ﴾ قيل فيه وجهان احدهما ما قال الحسن انهم قالوا نحن اولياء المسجد الحرام
فرد الله ذلك عليهم والوجه الآخر ما كانوا اولياء الله ان اولياء الله المتقون فاذا اراد به اولياء
المسجد ففيه دلالة على انهم ممنوعون من دخول المسجد الحرام والقيام بعمارته وهو مثل
قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ اَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ **قوله عز وجل** ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ
الْبَيْتِ اِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةٌ﴾ قيل المكاء الصغير والتصدية التصفيق روى ذلك عن ابن عباس وابن
عمر والحسن ومجاهد وعطية وقتادة والسدي وروى عن سعيد بن جبير ان التصدية صدمهم
عن البيت الحرام وسمى المكاء والتصدية صلاة لانهم كانوا يقيمون الصغير والتصفيق مقام الدعاء
والتسبيح وقيل انهم كانوا يفعلون ذلك في صلاتهم **قوله تعالى** ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ
وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ قال ابن عباس والحسن حتى لا يكون شرك وقال محمد بن اسحاق حتى
لا يفتتن مؤمن عن دينه والفتنة ههنا جائز ان يريد بها الكفر وجائز ان يريد بها البغي والفساد
لان الكفر انما يسمى فتنة لما فيه من الفساد فتتظم الآية قتال الكفار واهل البغي واهل العيث

والفساد وهي يدل على وجوب قتال الفئة الباغية * وقوله تعالى (ويكون الدين كله لله) يدل على وجوب قتال سائر اصناف اهل الكفر الا ما خصه الدليل من الكتاب والسنة وهم اهل الكتاب والمجوس فانهم يقرون بالجزية ويحتج به من يقول لا يقر سائر الكفار على دينهم بالذمة الا هؤلاء الاصناف الثلاثة لقيام الدلالة على جواز اقرارها بالجزية

الكلام في قسمة الغنائم

قال الله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس) وقال في آية اخرى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فروى عن ابن عباس ومجاهد ان هذه الآية ناسخة لقوله تعالى (قل الانفال لله والرسول) وذلك لانه قد كان جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينفل ما حرزوه بالقتال لمن شاء من الناس لاحق لاحد فيه الامن جعله النبي صلى الله عليه وسلم له وان ذلك كان يوم بدر وقد ذكرنا حديث سعد في قصة السيف الذي استوهبه من النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا السيف ليس لي ولالك ثم لما نزل (قل الانفال لله والرسول) دعاه وقال انك سألتني هذا السيف وليس هو لي ولالك وقد جعله الله لي وجعلته لك وحديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة قال كان يوم بدر تعجل ناس من المسلمين فاصابوا من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤس قبلكم كان النبي اذا غنم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فقتل من السماء نار فتأكلها فانزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وقال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو نوح قال اخبرنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سمك الحنفي قال حدثني ابن عباس قال حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما كان يوم بدر فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم الفداء فانزل الله تعالى (ما كان لابي ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم فيما اخذتم) من الفداء ثم احل لهم الغنائم فاخبر في هذين الخبرين ان الغنائم انما حلت بعد وقعة بدر وهذا مرتب على قوله تعالى (قل الانفال لله والرسول) وانما كانت موكولة الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم * فهذه الآية اول آية ايجت بها الغنائم على جهة تخيير النبي صلى الله عليه وسلم في اعطائها من رأى ثم نزل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس) وقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وانه فداء الاسارى كان بعد نزول قوله تعالى (قل الانفال لله والرسول) وانما كان النكير عليهم في اخذ الفداء من الاسرى بديا ولا دلالة فيه على ان الغنائم لم تكن قد اُحلت قبل ذلك على الوجه الذي جعلت للنبي صلى الله عليه وسلم لانه جائز ان تكون الغنائم مباحة وفداء الاسرى محظورا وكذلك يقول ابو حنيفة انه لا تجوز مفاداة اسرى المشركين ويدل على ان الجيش لم يكونوا استحقوا قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر الاجعل النبي ذلك لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس غنائم بدر ولم يبين سهام الفارس والراجل

الى ان نزل قوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة﴾ فجعل بهذه الآية اربعة
احماس الغنمة للغنائمين والاحمس للوجوه المذكورة ونسخ به ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم من الانفال
الاماكن شرطه قبل احراز الغنمة نحو ان يقول من اصاب شيئا فهو له ومن قتل قتيلًا فله سلبه
لان ذلك لم ينتظمه قوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء﴾ اذ لم يحصل ذلك غنمة لغير
آخذه اوقاته ❦ وقد اختلف في النقل بعد احراز الغنمة

ذكر الخلاف فيه

قال اصحابنا والثوري لانفل بعد احراز الغنمة انما النقل ان يقول من قتل قتيلًا فله سلبه ومن
اصاب شيئا فهو له وقال الاوزاعي في رسول الله اسوة حسنة كان ينفل في البداية الربع وفي الرجعة
الثالث وقال مالك والشافعي يجوز ان ينفل بعد احراز الغنمة على وجه الاجتهاد ❦ قال الشيخ
ولا خلاف في جواز النقل قبل احراز الغنمة نحو ان يقول من اخذ شيئا فهو له ومن قتل
قتيلًا فله سلبه وقد روى حبيب بن مسلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في بدايته الربع
وفي رجعته الثالث بعد الاحمس فاما التنفيل في البداية فقد ذكرنا اتفاق الفقهاء عليه واما قوله
في الرجعة الثالث فانه يحتمل وجهين احدهما ما يصيب السرية في الرجعة بان يقول لهم ما اصبتم
من شيء فلكم الثالث بعد الاحمس ومعلوم ان ذلك ليس بلفظ عموم في سائر الغنائم وانما هي
حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم في شيء بعينه لم يبين كيفيته وجائز ان يكون معناه
ما ذكرناه من قوله للسرية في الرجعة وجعل لهم في الرجعة اكثر مما جعله في البداية لان في
الرجعة يحتاج الى حفظ الغنائم واحرازها ويكون من حوالهم الكفار متاهين مستعدين
للقاتل لا انتشار الخبر بوقوع الجيش الى ارضهم والوجه الآخر انه جائز ان يكون ذلك بعد احراز
الغنمة وكان ذلك في الوقت الذي كانت الغنمة كلها للنبي صلى الله عليه وسلم فجعلها لمن شاء
منهم وذلك منسوخ بما ذكرنا ❦ فان قيل ذكر في حديث حبيب بن مسلمة الثالث بعد الاحمس فهذا
يدل على ان ذلك كان بعد قوله ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة﴾ قيل له لا دلالة فيه
على ما ذكرت لانه لم يذكر انه الاحمس المستحق لاهله من جملة الغنمة بقوله تعالى ﴿فان لله خمسة﴾
وجائز ان يكون ذلك على خمس من الغنمة لافرق بينه وبين الثالث والنصف ولما احتل
حديث حبيب بن مسلمة ما وصفنا لم يحز الاعتراض به على ظاهر قوله تعالى ﴿واعلموا انما
غنمتم من شيء فان لله خمسة﴾ اذ كان قوله ذلك يقتضي ايجاب الاربعة الاحماس للغنائمين اقتضاء
ايجاب الاحمس لاهله المذكورين فتى احرزت الغنمة فقد ثبت حق الجميع فيها بظاهر الآية فغير
جائز ان يجعل شيء منها لغيره على غير مقتضى الآية الا بما يجوز بمثله تخصيص الآية ❦ وحدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني
نافع عن عبد الله بن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فبلغت سهامنا اثني
عشر بعيرا ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا فبين في هذا الحديث سهامان الجيش

واخبر ان النفل لم يكن من جملة الغنيمة وانما كان بعد السهمان وذلك من الخمس * ويدل على ان
 النفل بعد احرار الغنيمة لا يجوز الا من الخمس ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد قال حدثنا عبد الله بن العلاء انه سمع اباسلام بن الاسود
 يقول قال سمعت عمرو بن عبسة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بعير من
 المغنم فلما سلم اخذ وبرة من جنب البعير ثم قال ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا الا الخمس
 والخمس مردود فيكم فاخبر عليه السلام انه لم يكن جائز التصرف الا في الخمس من الغنائم وان
 الاربعة الاخماس للغنمين وفي ذلك دليل على ان ما حرز من الغنيمة فهو لاهلها لا يجوز التنفيل
 منه وفي هذا الحديث دليل على ان مالا قيمة له ولا يمانعه الناس من نحو النواة والتبنة والخرق التي
 يرمى بها يجوز للانسان ان يأخذ وينقله لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ وبرة من جنب
 بعير من المغنم وقال لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا يعني في ان يأخذ لنفسه ويتنفع به او يجعله
 لغيره دون جماعتهم اذ لم تكن لتلك الوبرة قيمة * فان قيل فقد قال لا يحل لي مثل هذا
 * قيل له انما اراد مثل هذا فيما يمانعه الناس لاذك بعينه لانه قد اخذه ويدل على ما ذكرنا
 ما رواه ابن المبارك قال حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين ذكر قصة
 قال قلنا يارسول الله ما تقول في هذا المال قال خمسة لله واربعة اخماسه للجيش قال قلت هل احق
 احده من احد قال لو انتزعت سهمك من جنبك لم تكن باحق به من اخيك المسلم * وروى ابو عاصم
 النبيل عن وهب بن ابى خالد الحمصي قال حدثني ام حبيبة عن ابيها العرياض بن سارية ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ وبرة فقال مالي فيكم هذه مالي فيه الا الخمس فادوا الحيط والمحيط
 فانه عار ونار وشنار على صاحبه يوم القيامة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا حماد عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ذكر غنائم
 هوازن وقال ثم دعا النبي صلى الله عليه وسلم من بعير فاخذ وبرة من سنامه ثم قال يا ايها الناس
 انه ليس لي من هذا الفئ شيء ولا هذا ورفع اصبعيه الا الخمس والخمس مردود عليكم فادوا
 الحيط والمحيط فقام رجل في يده كبة من شعر فقال اخذت هذه لاصلاحها بردة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لك فقال اما اذا بلغت ما اري فلا رب لي فيها
 ونبذها * فهذه الاخبار موافقة لظاهر الكتاب فهو اولى مما يخالفه من حديث حبيب بن مسلمة
 مع احتمال حديثه للتأويل الذي وصفناه وجمعنا يمنع ان يكون في الاربعة الاخماس حق لغير الغنمين
 ويخبر النبي صلى الله عليه وسلم فيها انه لاحق له فيها * وروى محمد بن سيرين ان انس بن مالك
 كان مع عبيد الله بن ابى بكر في غزاة فاصابوا سبيا فاراد عبيد الله ان يعطي النسا من السبي قيل ان
 يقسم فقال انس لا ولكن اقسم ثم اعطى من الخمس فقال عبيد الله لا الا من جميع الغنائم فابى انس
 ان يقبل وابى عبيد الله ان يعطيه من الخمس * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله
 حدثنا حجاج حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب انه قال لا نفل بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم * قال الشيخ ايد الله يجوز ان يريد به من جملة الغنيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم

قد كانت له الانفال ثم نسخ بآية القسمة وهذا مما يحتج به لصحة مذهبه لان ظاهره يقتضى ان لا يكون لاحد نفل بعد النبي صلى الله عليه وسلم في عموم الاحوال الا انه قد قامت الدلالة في ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه انه يصير ذلك له بالاتفاق فخصصناه وبقي الباقي على مقتضاه في انه اذا لم يقل ذلك الامام فلا شيء له وقد روى عن سعيد بن المسيب قال كان الناس يعطون النفل من الخمس ؓ فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين صناديد العرب عطايا نحو الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والزبرقان بن بدر وابي سفيان ابن حرب وصفوان بن امية ومعلوم انه لم يعطهم ذلك من سهمه من الغنيمة وسهمه من الخمس اذ لم يكن يتسع لهذه العطايا لانه اعطى كل واحد من هؤلاء وغيرهم مائة من الابل ولم يكن ليعطيهم من بقية سهام الخمس سوى سهمه لانها للفقراء ولم يكونوا هؤلاء فقراء فثبت انه اعطاهم من جملة الغنيمة ولما لم يستأذنهم فيه دل على انه اعطاهم على وجه النفل وانه قد كان له ان ينفل ؓ قيل له ان هؤلاء القوم كانوا من المؤلفة قلوبهم وقد جعل الله تعالى للمؤلفة قلوبهم سهماً من الصدقات وسبيل الخمس سبيل الصدقة لانه مصروف الى الفقراء كالصدقات المصروفة اليهم فجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من جملة الخمس كما يعطيهم من الصدقات ؓ وقد اختلف في سلب القتيل فقال اصحابنا ومالك والثوري السلب من غنيمة الجيش الا ان يكون الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه وقال الاوزاعي والليث والشافعي السلب للقاتل وان لم يقل الامير ؓ قال الشيخ ايده الله قوله عز وجل ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء﴾ يقتضى وجوب الغنيمة للجماعة الغانمين فغير جائز لاحد منهم الاختصاص بشيء منها دون غيره ؓ فان قيل ينبغي ان يدل على ان السلب غنيمة ؓ قيل له (غنمتم) هي التي حازوها باجتماعهم وتوازرهم على القتال واخذ الغنيمة فلما كان قتله لهذا القتيل واخذه سلبه بتظافر الجماعة وجب ان يكون غنيمة ويدل عليه انه لو اخذ سلبه من غير قتل لكان غنيمة اذ لم يصل الى اخذه الا بقوتهم وكذلك من لم يقاتل وكان قائماً في الصف ردأ لهم مستحق الغنيمة ويصير غانماً لان بظهوره ومعاضدته حصلت واخذت واذا كان كذلك وجب ان يكون السلب غنيمة فيكون كسائر الغنائم ويدل عليه ايضا قوله تعالى ﴿فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾ والسلب مما غنمه الجماعة فهو لهم * ويدل على ذلك من جهة السنة ما حدثنا احمد بن خالد الجزوري حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن المبارك وهشام بن عمار قالا حدثنا عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن قتادة بن ابى امية قال نزلنا دابق وعلينا ابو عبيدة بن الجراح فبلغ حبيب بن مسلم ان قد صاحب قبرس خرج يريد طريق اذريحان معه زبرجد وياقوت ولؤلؤ وديباج فخرج في جبل حتى قتله في الدرب وجاء بما كان معه الى ابى عبيدة فاراد ان يخرجه فقال حبيب يا ابا عبيدة لا تحرمنى رزقا رزقنيه الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل السلب للقاتل فقال معاذ بن جبل مهلاً يا حبيب انى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما للمرء ما طابت به نفس امامه فقول عليه السلام انما للمرء ما طابت به نفس امامه يقتضى حظر ما لم تطب نفس امامه فمن لم تطب نفس امامه لم يحل له السلب لاسيما

مطلب
في سلب القتيل

وقد اخبر معاذان ذلك في شأن السلب % فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم ابو قتادة
وطلحة وسمرة بن جندب وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلًا
فله سلبه وروى سلمة بن الأكوع وابن عباس وعوف بن مالك وخالد بن الوليد ان
النبي عليه السلام جعل السلب للقاتل وهذا يدل على معنيين احدهما انه يقتضى ان يستحق
القاتل السلب والثاني انه فسر ان معنى قوله في حديث معاذ انما للمرء ما طابت به نفس امامه ان
نفسه قد طابت للقاتل بذلك وهو امام الأئمة % قيل له قوله عليه السلام ليس للمرء الا ما طابت به
نفس امامه المفهوم منه امير الذي يلزمه طاعته وكذلك عقل معاذ وهو راوى ذلك عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولواراد بذلك نفسه لقول انما للمرء ما طابت به نفسى فهذا الذي ذكره هذا السائل
تأويل ساقط لا معنى له * واما الاخبار المروية في ان السلب للقاتل فانما ذلك كلام خرج على الحال
التي حض فيها القتال وكان يقول ذلك تحريضاً لهم وتضرية على العدو كما روى انه قال من اصاب
شيئاً فهو له وما حدثنا احمد بن خالد الجزورى حدثنا محمد بن يحيى الدهان حدثنا موسى بن اسماعيل
حدثنا غالب بن حجر قال حدثني ام عبد الله وهي ابنة الملقم بن التلب عن ابيها عن ابيه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من اتى بمول فله سلبه ومعلوم ان ذلك حكم مقصور على الحال في تلك
الحرب خاصة اذ لا خلاف انه لا يستحق السلب باخذه مولياً وهو كقوله يوم فتح مكة من دخل
دار ابى سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل بيته فهو آمن ومن اتى سلاحه
فهو آمن * ويدل على ان السلب غير مستحق للقاتل الا ان يكون قد قال الامير من قتل قتيلًا
فله سلبه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن مسلم
حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي
قال خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة موتة ورافقني مددى من اهل اليمن ليس معه غير سيفه
فتحرر رجل من المسلمين جزورا فسأله المددى طائفة من جلده فاعطاه اياماً فاتخذته كهيئة
الدرق ومضينا فلقينا جموع الروم وفيهم رجل على فرس له اشقر عليه سرج مذهب وسلاح
مذهب فجعل الروم يغري بالمسلمين وقعدله المددى خلف صخرة فمر به الرومى فعرب
فرسه وخر وعلاه فقتله وحاز فرسه وسلاحه فلما فتح الله عز وجل للمسلمين بعث اليه خالد بن الوليد
فاخذ منه السلب قال عوف فانيته فقلت يا خالد اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بالسلب للقاتل فقال بلى ولكن استكثرته فقلت لتردنه اليه ولا عرفنكمها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاني ان يرد عليه قال عوف فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضت عليه قصة المددى
وما فعل خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد ما حملك على ما صنعت قال يا رسول الله استكثرته
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد رد عليه ما اخذت منه قال عوف فقلت دونك يا خالد الم اف
لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك فاخبرته قال فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا خالد لا ترد عليه هل اتمت ما رأتى لكم صفوة امرهم وعليهم كدره حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد قال سألت ثورا عن هذا الحديث فحدثني عن خالد

ابن معدان عن جبير بن نفيير عن عوف بن مالك الاشجعي نحوه فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا خالد لا ترد عليه دل ذلك على ان السلب غير مستحق للقاتل لانه لو استحقه لما جاز ان يمنعه ودل ذلك على ان قوله بديا ادفعه اليه لم يكن على جهة الايجاب وانما كان على وجه النفل وجائز ان يكون ذلك من الخمس * ويدل عليه ما روى يوسف الماحشون قال حدثني صالح بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان معاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجموح قتل ابا جهل فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما قتله وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو فلما قضى به لاحدهما مع اخباره انهما قتلاه دل على انهما لم يستحقاه بالقتل الا ترى انه لو قال من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتله رجلان استحقا السلب نصفين فلو كان القاتل مستحقا للسلب لوجب ان يكون لو وجد قتيلا لا يعرف قاتله ان لا يكون سلبه من جملة الغنيمة بل يكون لقطعة لان له مستحقا بعينه فلما اتفق الجميع على ان سلب من لم يعرف قاتله في المعركة من جملة الغنيمة دل على ان القاتل لا يستحقه * وقد قال الشافعي ان القاتل لا يستحق السلب في الادبار وانما يستحقه في الاقبال فالاثار الوارد في السلب لم يفرق بين حال الاقبال والادبار فان احتج بالخبر فقد خالفه وان احتج بالنظر فالنظر يوجب ان يكون غنيمة للجميع لا تفاقهم على انه اذا قتله في حال الادبار لم يستحقه وكان غنيمة والمعنى الجامع بينهما انه قتله بمعاونة الجميع ولم يتقدم من الامير قول في استحقاقه * ويدل على ان القاتل انما يستحقه اذا تقدم من الامير قول قبل احراز الغنيمة انه لو قال من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتله مقبلا او مدبرا استحق سلبه ولم يختلف حال الاقبال والادبار فلو كان السلب مستحقا بنفس القتل لما اختلف حكمه في حال الاقبال والادبار وقد روى عن عمر في قتل البراء بن مالك انا كنا لالخمس السلب وان سلب البراء قديباغ مالا ولا ارانا الا خامسة * واختلف في الامير اذا قال من اصاب شيئا فهو له فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي هو كاقال ولا خمس فيه وكره مالك ان يقول من اصاب شيئا فهو له لانه قتال بجعل وقال الشافعي يخمس ما اصابه الا سلب المقتول * قال ابو بكر لما تفقوا على جواز ان يقول من اصاب شيئا فهو له وانه يستحق وجب ان لا خمس فيه وان يجوز قطع حقوق اهل الخمس عنه كجاز قطع حقوق سائر الغانمين عنه وايضا فان قوله من اصاب شيئا فهو له بمنزلة من قتل قتيلا فله سلبه فلما لم يجب في السلب الخمس اذا قال الامير ذلك كذلك سائر الغنيمة وايضا فان الله تعالى انما اوجب الخمس فيما صار غنيمة لهم بقوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه﴾ وهذا لم يصير غنيمة لهم لان قول الامير في ذلك جائز على الجيش فلما لم يصير غنيمة لهم وجب ان لا خمس فيه * واختلف في الرجل يدخل دار الحرب وحده مغيرا بغير اذن الامام فقال اصحابنا ما غنمه فهو له خاصة ولا خمس فيه حتى تكون لهم منعة ولم يحد محمد في المنعة شيئا وقال ابو يوسف اذا كانوا تسعة ففيه الخمس وقال الثوري والشافعي يخمس ما اخذه والباقي له وقال الاوزاعي ان شاء الامام عاقبه وحرمه وان شاء خمس ما اصاب والباقي له * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه﴾ يقتضي ان يكون الغانمون جماعة لان حصول الغنيمة منهم شرط في الاستحقاق وليس ذلك بمنزلة

مطلب

اذا قال الامير من اصاب شيئا فهو له

مطلب

فيمن دخل دار الحرب مغيرا بغير اذن الامام

قوله تعالى ﴿قاتلوا المشركين﴾ و﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ في لزوم قتل الواحد على
 خياله وان لم يكن معه جماعة اذا كان مشتركا لان ذلك امر بقتل الجماعة والا امر بقتل الجماعة لا يوجب
 اعتبار الجميع اذ ليس فيه شرط وقوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم﴾ فيه معنى الشرط وهو
 حصول الغنيمة لهم وبقتالهم فهو كقول القائل ان كنت هؤلاء الجماعة فعيدي حران شرط
 الحنث وجود الكلام للجماعة ولا يحنث بكلام بعضها وايضا لما اتفق الجميع على ان الجيش اذا
 غنموا لم يشاركهم سائر المسلمين في الاربعة الاخماس لانهم لم يشهدوا القتال ولم تكن منهم حيازة
 الغنيمة وجب ان يكون هذا المغير وحده استحق ما غنمه واما الخمس فانما يستحق من
 الغنيمة التي حصلت بظهر المسلمين ونصرتهم وهو ان يكونوا فئة للغائبين ومن دخل دار
 الحرب وحده مغيرا فقد تبرأ من نصرة الامام لانه غاص له داخل بغير امره فوجب ان لا
 يستحق منه الخمس ولذلك قال اصحابنا في الركاز الموجود في دار الاسلام لما كان الموضع
 مظهورا عليه بالاسلام وجب فيه الخمس ولو وجد في دار الحرب لم يجب فيه الخمس * واذا دخل
 الرجل وحده باذن الامام خمس ما غنم لانه لما اذن له في الدخول فقد تضمن نصرتة وحياظته
 والامام قائم مقام جماعة المسلمين في ذلك فاستحق لهم الخمس * واما اذا كان المغيرون بغير اذن
 الامام جماعة لهم منعة فانه يجب فيه الخمس بقوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
 خمسة﴾ فهم في هذه الحال بمنزلة السرية والجيش لحصول المنعة لهم ولتوجه الخطاب اليهم
 باخراج الخمس من غنائمهم * واختلف في المدد يلحق الجيش في دار الحرب قبل احرار الغنيمة
 فقال اصحابنا اذا غنموا في دار الحرب ثم لحقهم جيش آخر قبل اخراجها الى دار الاسلام
 فهم شركاء فيها وقال مالك والثوري والليث والاوزاعي والشافعي لا يشاركونهم * قال ابو بكر
 الاصل في ذلك عند اصحابنا ان الغنيمة انما يثبت فيها الحق بالاحراز في دار الاسلام ولا يملك
 الا بالقسمة وحصولها في ايديهم في دار الحرب لا يثبت لهم فيها حقا والدليل عليه ان
 الموضع الذي حصل فيه الجيش من دار الحرب لا يصير مغنوما اذ لم يفتحوها الا ترى
 انهم لو خرجوا ثم دخل جيش آخر ففتحوها لم يصير الموضع الذي صار فيه الاولون
 مملكا لهم وكان حكمه حكم غيره من بقاع ارض الحرب والمعنى فيه انهم لم يحرزوه في دار
 الاسلام فكذلك سائر ما يحصل في ايديهم قبل خروجهم الى دار الاسلام لم يثبت لهم
 فيه حق الا بالحيازة في دارنا فاذا لحقهم جيش آخر قبل الاحراز في دار الاسلام كان حكم
 ما اخذوه حكم ما في ايدي اهل الحرب فيشترك الجميع فيه * وايضا قوله تعالى ﴿واعلموا
 انما غنمتم من شيء﴾ يقتضي ان يكون غنيمة لجميعهم اذ بهم صار محرزا في دار الاسلام الا ترى انهم
 ماداموا في دار الحرب فانهم يحتاجون الى معونة هؤلاء في احرارها كالحقوقهم قبل اخذها
 شاركهم ولو كان حصولها في ايديهم يثبت لهم فيها حقا قبل احرارها في دار الاسلام لوجب
 ان يصير الموضع الذي وطئه الجيش من دار الاسلام كالموضع الذي احرارها في دار الاسلام وفي
 اتفاق الجميع على ان وطئه الجيش لموضع في دار الحرب لا يجعله من دار الاسلام دليل على

مطلب
 في المدد يلحق الجيش
 في دار الحرب قبل احرار
 الغنيمة

ان الحق لا يثبت فيه الا بالحيازة * واحتج من لم يقسم للمد يد ما روى الزهري عن غنسة بن سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابان بن سعيد على سرية قبل نجد فقدم ابان واصحابه بخيبر بعدما فتحت وان حزم خيلهم اليه قال ابان اقسم لنا يا رسول الله قال ابو هريرة فقلت لا تقسم لهم شيئا يا بني الله قال ابان انت بهذا يا ورنجد قال النبي صلى الله عليه وسلم اجلس يا ابان فلم يقسم لهم وهذا لاجحة فيه لان خير صارت دار الاسلام بظهور النبي صلى الله عليه وسلم عليها وهذا لاختلاف فيه * وقد قيل فيه وجه آخر وهو ما روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن ابي عمار عن ابي هريرة قال ما شهدت لرسول الله مغنا الا قسم لي الاخير فانها كانت لاهل الحديبية خاصة فاخبر في هذا الحديث ان خير كانت لاهل الحديبية خاصة شهدها ولم يشهدها دون من سواهم لان الله تعالى كان وعدهم اياها بقوله (واخرى لم تقدروا عليها قد احاط الله بها) بعد قوله (وعدهم الله مغنا كثيرة تأخذونها فمجل لكم هذه) وقد روى ابو بردة عن ابي موسى قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح خير بثلاث فقسم لنا ولم يقسم لاحد لم يشهد الفتح غيرنا فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لابي موسى واصحابه من غنائم خير ولم يشهدوا الوقعة ولم يقسم فيها لاحد لم يشهد الوقعة وهذا يحتمل ان يكون لانهم كانوا من اهل الحديبية ويحتمل ان يكون بطيبة انفس اهل الغنيمة كما روى خثيم بن عمار عن ابيه عن نضر من قومه ان ابا هريرة قدم المدينة هو ونضر من قومه قال قدمنا وقد خرج رسول الله فخرجنا من المدينة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد افتتح خير فكلم الناس فاشركونا في سهامهم فليس في شيء من هذه الاخبار دلالة على ان المدد اذا لحق بالجنش وهم في دار الحرب انهم لا يشركونهم في الغنيمة * وقد روى قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان اهل البصرة غزوا نهاوند فامدهم اهل الكوفة وظهروا فاراد اهل البصرة ان لا يقسموا لاهل الكوفة وكان عمار على اهل الكوفة فقال رجل من بني عطاردا ابها الا جدع تريد ان تشاركنا في غنائمنا فقال خير اذ بي سبيت فكتب في ذلك الى عمر فكتب عمر في ذلك ان الغنيمة لمن شهد الوقعة وهذا ايضا لدلالة فيه على خلاف قولنا لان المسلمين ظهروا على نهاوند وصارت دار الاسلام اذ لم ينق للكفار هناك فئة فانما قال ان الغنيمة لمن شهد الوقعة منهم لانهم لحقوهم بعدما صارت دار الاسلام ومع ذلك فقد رأى عمار ومن معه ان يشركوهم ورأى عمران لا يشركوهم لانهم لحقوهم بعد حيازة الغنيمة في دار الاسلام لان الارض صارت من دار الاسلام

باب سهمان الخيل

قال الله تعالى ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ﴾ قال ابو بكر ظاهره يقتضي المساواة بين الفارس والراجل وهو خطاب لجميع الغانمين وقد سمانهم هذا الاسم الا ترى ان قوله تعالى ﴿ فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ قد عقل من ظاهره استحقاقهن للثلثين على المساواة

وكذلك من قال هذا العبد لهؤلاء انهم بالمساواة ما لم يذكر التفضيل كذلك مقتضى قوله تعالى
 ﴿ غنمتم ﴾ يقتضى ان يكونوا متساوين لان قوله ﴿ غنمتم ﴾ عبارة عن ملكهم له وقد اختلف
 في سهم الفارس

ذكر الخلاف في ذلك

قال ابو حنيفة للفارس سهمان وللراجل سهم وقال ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى ومالك
 والثوري والليث والاوزاعي والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم وروى مثل قول ابي حنيفة
 عن المنذر بن ابي حمزة عامل عمرانه جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً فرضيه عمر* ومثله
 عن الحسن البصري وروى شريك عن ابي اسحاق قال قدم قثم بن العباس على سعيد بن عثمان
 بخراسان وقد غنموا فقال اجعل جائزتك ان اضرب لك بالف سهم فقال اضرب لي بسهم ولقرسى
 بسهم* قال ابو بكر قدينا ان ظاهر الآية يقتضى المساواة بين الفارس والراجل فلما اتفق
 الجميع على تفضيل الفارس بسهم فضلاء وخصصناه للظاهر وبقي حكم اللفظ فيما عداه وحدثنا
 عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يعقوب بن غيلان العماني قال حدثنا محمد بن الصباح الجرجاني قال حدثنا
 عبدالله بن رجاء عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً قال عبد الباقي لم يجزى به عن الثوري
 غير محمد بن الصباح* قال ابو بكر وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا الحميدي
 قال حدثنا ابواسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للفارس ثلاثة اسهم له وسهمان لفارسه* واختلف حديث عبيد الله بن عمر في ذلك وجائز
 ان يكونا محييحين بان يكون اعطاء بدياً سهمين وهو المستحق ثم اعطاء في غنمة اخرى ثلاثة
 اسهم وكان السهم الزائد على وجه النفل ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع المستحق
 وجائز ان يتبرع بما ليس بمستحق على وجه النفل كما ذكر ابن عمر في حديث قد قدمنا ذكر
 سنده ان كان في سرية قال فبلغت سهماننا اثني عشر بعيراً ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعيراً بعيراً* وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحسن بن الكيميت الموصلي قال حدثنا صبح بن
 دينار قال حدثنا عفيف بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهماً وهذا ان ثبت فلاحجة فيه لابي حنيفة
 لان قسمة يوم بدر لم تكن مستحقة للجيش لان الله تعالى جعل الانفال للرسول صلى الله عليه
 وسلم وخيره في اعطائه من رأى ولولم يعطهم شيئاً لكان جائزاً فام تكن قسمة الغنمة مستحقة
 يومئذ وانما وجبت بعد ذلك بقوله تعالى ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ﴾ ونسخ
 بهذا الانفال التي جعلها للرسول في جملة الغنمة وقد روى مجمع بن جارية ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قسم غنائم خيبر فجعل للفارس سهمين وللراجل سهماً وروى ابن الفضيل
 عن الحجاج عن ابي صالح عن ابن عباس قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفارس ثلاثة

اسهم وللراجل سهم وهذا خلاف رواية مجمع بن جارية وقد يمكن الجمع بينهما بان يكون قسم لبعض الفرس ان سهمين وهو المستحق وقسم لبعضهم ثلاثة اسهم وكان السهم الزائد على وجه النفل كما روى سلمة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه في غزوة ذي قرد سهمين سهم الفارس والراجل وكان راجلا يومئذ وكما روى انه اعطى الزبير يومئذ اربعة اسهم وروى سفيان بن عيينة عن هشام بن عمرو عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ان الزبير كان يضرب له في المغنم باربعة اسهم وهذه الزيادة كانت على وجه النفل تحريضاً لهم على الجحاد الحيل كما كان ينفل سائب القتيل ويقول من اصاب شيئاً فهو له تحريضاً على القتال * فان قيل لما اختلفت الاخبار كان خبر الزائد اولى * قيل له هذا اذا ثبتت الزيادة كانت على وجه الاستحقاق فاما اذا احتمل ان تكون على وجه النفل فلم تثبت هذه الزيادة مستحقة وايضا فان في خبرنا اثبات زيادة لسهم الراجل لانه كلما نقص نصيب الفارس زاد نصيب الراجل ويدل على ما ذكرنا من طريق النظر ان الفرس لما كان آلة كان القياس ان لا يسهم له كسائر الآلات فتركنا القياس في السهم الواحد والباقي محمول على القياس وعلى هذا لو حضر الفرس دون الرجل لم يستحق شيئاً ولو حضر الرجل دون الفرس استحق فلما لم يجاوز بالرجل سهمها واحداً كان الفرس به اولى وايضا الرجل آكد امراً في استحقاق السهم من الفرس بدلالة ان الرجال وان كثروا استحقوا سهامهم ولو حضرت جماعة افراس لرجل واحد لم يستحق الا الفرس واحد فلما كان الرجل آكد امراً من الفرس ولم يستحق اكثر من سهم الفرس اخرى بذلك * واختلف في البراذين فقال اصحابنا ومالك والثوري والشافعي والبرذون والفارس سواء وقال الاوزاعي كانت ائمة المسلمين فيما سلف لا يسهمون للبراذين حتى هاجت الفتنة من بعد قتل الوليد بن يزيد وقال الليث للهجين والبرذون سهم واحد ولا يلحقان بالعرب * قال ابو بكر قال الله تعالى ﴿ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ وقال ﴿فما اوجعتم عليه من خيل ولاركاب﴾ وقال ﴿والخيل والبغال والحمير﴾ فعن اسم الخيل في هذه الآيات البراذين كما عقل منها العرب فلما شملها اسم الخيل وجب ان يستويا في السهمان ويدل عليه ان راكب البرذون يسمى فارساً كما يسمى به راكب الفرس العربي فلما جرى عليهما اسم الفارس وقال النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمان وللراجل سهم عم ذلك فارس البرذون كما عم فارس العرب وايضا ان كان من الخيل فواجب ان لا يختلف سهمه وسهم العربي وان لم يكن من الخيل فواجب ان لا يستحق شيئاً فلما وافقنا الليث ومن قال بقوله انه يسهم له دل على انه من الخيل وانه لا فرق بينه وبين العربي وايضا لا يختلف الفقهاء في انه بمنزلة الفرس العربي في جواز اكله وحظره على اختلافهم فيه فدل على انهما جنس واحد فصار فرق ما بينهما كفرق ما بين الذكور والانثى والهزيل والسمين والجواد ومادونه وان اختلفا في هذه الوجوه لم يوجب اختلاف سهامهما وايضا فان الفرس العربي وان كان اجري من البرذون فان البرذون اقوى منه على حمل السلاح وايضا فان الرجل العربي والعجمي لا يختلفان في حكم السهام كذلك الخيل العربي والعجمي وقال عبد الله بن دينار سألت سعيد

ابن المسيب عن صدقة البراذين فقال سعيد وهل في الخيل من صدقة وعن الحسن انه قال البراذين بمنزلة الخيل وقال مكحول اول من قسم للبراذين خالد بن الوليد يوم دمشق قسم للبراذين نصف سهمان الخيل لما رأى من جربها وقوتها فكان يعطى البراذين سهمًا سهمًا وهذا حديث مقطوع وقد اخبر فيه انه فعله من طريق الراى والاجتهاد لما رأى من قوتها فاذا ليس بتوقيف وقد روى ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه قال اغارت الخيل بالشام وعلى الناس رجل من همدان يقال له المنذر بن ابي حصاة الوادعى فادركت الخيل العرب من يومها وادركت الكوادر من الغد فقال لا اجعل مادرك كالم يدرك فكسب الى عمر فيه فكتب عمر هببت الوادعى امه لقد اذكرت به امضوها على ما قال فاحتج من لم يسهم للبراذين بذلك ولابدالة في هذا الحديث على ان ذلك كان رأى عمر وانما اجازته لانه لم يسوغ فيه الاجتهاد وقد حكم به امير الجيش فانفذه واختلف فيمن يغزو بافراس فقال ابو خنيفة ومحمد ومالك والشافعي لا يسهم الا لفرس واحد وقال ابو يوسف والثوري والاوزاعي والليث يسهم لفرسين والذي يدل على صحة القول الاول انه معلوم ان الجيش قد كانوا يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما ظهر الاسلام بفتح خيبر ومكة وحنين وغيرها من المغازي ولم يكن يخلو الجماعة منهم من ان يكون معه فرسان او اكثر ولم يقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لاكثر من فرس واحد وايضا فان الفرس آلة وكان القياس ان لا يضرب له بسهم كسائر الآلات فلما ثبت بالسنة والاتفاق سهم الفرس الواحد اثبتاه ولم ثبت الزيادة الابتوقيف اذ كان القياس بمنه

باب قسمة الخمس

قال الله تعالى ﴿فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ واختلف السلف في كيفية قسمة الخمس في الاصل فروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال كانت الغنيمة تقسم على خمسة اخماس فاربعة منها لمن قاتل عليها وخمس واحد يقسم على اربعة فربع لله وللرسول ولذي القربى يعنى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس شيئاً والربع الثانى لليتامى والربع الثالث للمساكين والربع الرابع لابن السبيل وهو الضيف الفقير الذى ينزل بالمسلمين وروى قتادة عن عكرمة مثله وقال قتادة في قوله تعالى ﴿فان لله خمسة﴾ قال يقسم الخمس على خمسة اسهم لله وللرسول خمس ولقرابة النبي صلى الله عليه وسلم خمس ولليتامى خمس وللمساكين خمس ولابن السبيل خمس وقال عطاء والشعبي خمس لله وخمس الرسول واحد قال الشعبي هو مفتاح الكلام وروى سيفان عن قيس بن مسلم قال سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله عز وجل ﴿فان لله خمسة﴾ قال هذا مفتاح كلام ليس لله نصيب الله الدنيا والآخرة وقال يحيى بن الجزار ﴿فان لله خمسة﴾ قال لله كل شئ وانما النبي صلى الله عليه وسلم خمس الخمس وروى ابو جعفر الرازى عن الربيع بن انس عن ابي العالية قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالغنيمة فيضرب بيده فواقف فيها

من شئ جعله للكعبة وهو سهم بيت الله ثم يقسم ما بقى على خمسة فيكون للنبي صلى الله عليه وسلم سهم
ولذوى القربى سهم ولليتامى سهم وللمساكين سهم ولابن السبيل سهم والذي جعله للكعبة هو السهم الذى
لله تعالى وروى ابو يوسف عن اشعث بن سوار عن ابن الزبير عن جابر قال كان يحمل الخمس فى سبيل
الله تعالى ويعطى منه نائبة القوم فلما كثر المال جعله فى غير ذلك وروى ابو يوسف عن الكلبي
عن ابي صالح عن ابن عباس ان الخمس الذى كان يقسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
على خمسة اسهم لله وللرسول سهم ولذوى القربى سهم ولليتامى سهم وللمساكين سهم ولابن السبيل
سهم ثم قسم ابوبكر وعمر وعثمان وعلى على ثلاثة اسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل قال ابوبكر
فاختلف السلف فى قسمة الخمس على هذه الوجوه قال ابن عباس فى رواية على بن ابي طلحة
ان القسمة كانت على اربعة سهم لله وسهم الرسول وسهم ذى القربى كان واحدا وان لم يكن النبي
صلى الله عليه وسلم يأخذ من الخمس شئاً وقال آخرون قوله (لله) افتتاح كلام وهو مقسوم
على خمسة وهو قول عطاء والشعبي وقادة وقال ابو العالية كان مقسوماً على ستة اسهم لله سهم
يجعل للكعبة ولكل واحد من المسلمين فى الآية سهم واخبر ابن عباس فى حديث الكلبي ان
الخلفاء الاربعة قسموه على ثلاثة وقال جابر بن عبد الله كان يحمل من الخمس فى سبيل الله ويعطى
منه نائبة القوم ثم جعل فى غير ذلك وقال محمد بن مسلمة وهو من المتأخرين من اهل المدينة
جعل الله الرأى فى الخمس الى نبيه صلى الله عليه وسلم كما كانت الانفال له قبل نزول آية قسمة
الغنيمة فنسخت الانفال فى الاربعة الاخماس وترك الخمس على ما كان عليه موكولا الى رأى النبي
صلى الله عليه وسلم وكما قال (ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم) ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه)
فذكر هذه الوجوه ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) فبين فى آخره انه موكول الى رأى
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك الخمس قال فيه انه (لله وللرسول) يعنى قسمته موكولة اليه ثم
بين الوجوه التى يقسم عليها على ما يرى ويختار * ويدل على ذلك حديث عبد الواحد بن زياد
عن الحجاج بن ارطاة قال حدثنا ابو الزبير عن جابر انه سئل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصنع بالخمس قال كان يحمل منه فى سبيل الله الرجل ثم الرجل ثم الرجل والمعنى فى ذلك انه كان
يعطى منه المستحقين ولم يكن يقسمه اخماسا واما قول من قال ان القسمة كانت فى الاصل على
ستة وان سهم الله كان مصروفا الى الكعبة فلان معنى له لانه لو كان ذلك ثابتا لورد النقل به متواترا
ولكانت الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم اولى الناس باستعمال ذلك فلما لم يثبت ذلك عنهم
علم انه غير ثابت وايضا فان سهم الكعبة ليس باولى بان يكون منسوباً الى الله تعالى من سائر السهام
المذكورة فى الآية اذ كلها مصروفة فى وجوه القرب الى الله عز وجل فدل ذلك على ان قوله
(فان لله خمسة) غير مخصوص بسهم الكعبة فلما بطل ذلك لم يخل المراد بذلك من احد وجهين
اما ان يكون مفتاحا للكلام على ما حكينا عن جماعة من السلف وعلى وجه تعليمنا التبرك بذكر الله
وافتتاح الامور باسمه او ان يكون معناه ان الخمس مصروف فى وجوه القرب الى الله تعالى ثم

بين تلك الوجوه فقال «وللرسول ولذی القربی» الآية فاجمل بديا حكم الخمس ثم فسر الوجوه التي اجملها «فان قيل لو اراد ما قلت لقال فان لله خمسة للرسول ولذی القربی ولم يكن يدخل الواو بين اسم الله تعالى واسم رسول الله «فان قيل له لا يجب ذلك من قبل ان جائز في اللغة ادخال الواو والمراد الغاؤها كما قال تعالى «ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء» والواو ملغاة والفرقان ضياء وقال تعالى «فلما اسلمنا نبيه للجبين» معناه لما اسلمنا نبيه للجبين لان قوله «فلما اسلمنا» يقتضي جوابا وجوابه نبيه للجبين وكما قال الشاعر

بلى شئ يوافق بعض شئ * و احيانا و باطله كثير

ومنه يوافق بعض شئ احيانا والواو ملغاة وكما قال الآخر
فان رشيدا وابن مروان لم يكن * ليفعل حتى يصدر الامر مصدرا
ومعناه فان رشيد بن مروان وقال الآخر

الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم

والواو في هذه المواضع دخولها وخروجها سواء فثبت بما ذكرنا ان قوله «فان لله خمسة» على احد المعنيين اللذين ذكرنا وجائزان يكونا جميعا مرادين لاحتمال الآية لهما فيتنظم تعليمنا افتتاح الامور بذكر الله تعالى وان الخمس مصروف في وجوه القرب الى الله تعالى فكان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم من الخمس وكان له الصفي وسهم من الغنيمة كسهم رجل من الجند اذا شهد القتال وروى ابو حمزة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لو فد عبد القيس امركم باربعة شهادة ان لا اله الا الله وتقيموا الصلاة وتعطوا سهم الله من الغنائم والصفي «واختلف السلف في سهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته فروى سفيان عن قيس بن مسام عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال اختلف الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سهم الرسول وسهم ذی القربی فقالت طائفة سهم الرسول للخليفة من بعده وقالت طائفة سهم ذی القربی لقراءة الخليفة واجمعوا على ان جنلوا هذين السهمين في الكراع والعدة في سبيل الله «قال ابو بكر سهم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان له مادام حيا فلما توفي سقط سهمه كسقط الصفي بموته فرجع سهمه الى جملة الغنيمة كرجع اليها ولم يعد لنوائب «واختلف في سهم ذوی القربی فقال ابو حنيفة في الجامع الصغير يقسم الخمس على ثلاثة اسهم للفقراء والمساكين وابن السبيل وروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال خمس الله والرسول واحد وخمس ذوی القربی لكل صنف سماء الله تعالى في هذه الآية خمس الخمس وقال الثوري سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس هو خمس الخمس وما بقي فللطبقات التي سمي الله تعالى وقال مالك يعطى من الخمس اقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يرى ويحتسب وقال الاوزاعي خمس الغنيمة لمن سمي في الآية وقال الشافعي يقسم سهم ذوی القربی بين غنيمهم وفقيرهم «قال ابو بكر قوله تعالى «ولذی القربی» لفظ مجمل مقتدر الى البيان وليس بعموم وذلك لان ذا القربی لا يختص بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الناس ومعلوم ان لم يرد بها اقرباء سائر الناس

فصار اللفظ محملا مفتقرا الى البيان وقد اتفق السلف على انه قد اريد اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم فمنهم من قال ان المستحقين لسهم الخمس من الاقرباء هم الذين كان لهم نصرة وان السهم كان مستحقا بالامر من القرابة والنصرة وان من ليس له نصرة ممن حدث بعد فاما يستحقه بالفقر كما يستحقه سائر الفقراء ويستدلون على ذلك بحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن جابر بن مطعم قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ايته انا وعثمان فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لانكر فضلهم بمكالمك الذى وضعك الله فيهم ارايت بنى المطلب اعطيت ومنعتنا وانما هم ونحن منك بمنزلة فقال صلى الله عليه وسلم انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام وانما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد وشك بين اصابعه فهذا يدل من وجهين على انه غير مستحق بالقرابة فحسب احدهما بنى المطلب وبنى عبد شمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فاعطى بنى المطلب ولم يعط بنى عبد شمس ولو كان مستحقا بالقرابة لساوى بينهما والثاني ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك خرج مخرج البيان لما اجمل في الكتاب من ذكر ذى القربى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه البيان فهو على الوجوب فلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النصرة مع القرابة دل على ان ذلك مراد الله تعالى فمن لم يكن له منهم نصرة فاما يستحقه بالفقر وايضا فان الخلفاء الاربعة متفقون على انه لا يستحق الا بالفقر وقال محمد بن اسحق سألت محمد بن علي فقلت ما فعل على رضى الله عنه بسهم ذوى القربى حين ولى فقال سلك به سبيل ابي بكر وعمر وكره ان يدعى عليه خلافة ما قال ابو بكر لو لم يكن هذا رأيه لما قضى به لانه قد خالفهما في اشياء مثل الجدة والتسوية في العطايا واشياء اخر فثبت ان رأيه ورأيهما كان سواء في ان سهم ذوى القربى انما يستحقه الفقراء منهم ولما اجمع الخلفاء الاربعة عليه ثبتت حجة باجماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وفي حديث يزيد بن هرم عن ابن عباس فيما كتب به الى نجدة الحرورى حين سألته عن سهم ذى القربى فقال كنت ارى انه لما قد عانا عمر الى ان تزوج منه ايما وتقضى منه عن مفرنا فابينا ان لا يسلمه لنا وابي ذلك علينا قومنا وفي بعض الالفاظ فابى ذلك علينا بنو عمنا فاخير ان قومه وهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأوه لفقراهم دون اغنيائهم وقول ابن عباس كنت ارى اننا اخبرنا قال من طريق الرأى ولاحظ للرأى مع السنة واتفاق جل الصحابة من الخلفاء الاربعة ويدل على صحة قول عمر فيما حكاه ابن عباس عنه حديث الزهري عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطلب بن ربيعة بن الحارث انه والفضل بن عباس قالا يا رسول الله قد باعنا السكاح فثبتناك لتؤمرنا على هذه الصدقات فتؤدى اليك ما يؤدى العمال ونصيب ما يصيبون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد انما هي اوساخ الناس ثم امر بحمية ان يصدقهما من الخمس وهذا يدل على ان ذلك مستحق بالفقر اذ كان انما اقتضى لهما على مقدار الصداق الذى احتاجا اليه للتزويج ولم يأمر لهما بما فضل عن الحاجة *

ويدل على ان الخمس غير مستحق قسمته على السهمان وانه موكول الى رأى الامام قوله صلى الله عليه وسلم مالى من هذا المال الا الخمس والخمس مردود فيكم ولم يخص القرابة بشئ منه دون غيرهم دل ذلك على انهم فيه كسائر الفقراء يستحقون منه مقدار الكفاية وسد الحاجة ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يذهب كسرى فلا كسرى بعده ابدًا ويذهب قيسر فلا قيسر بعده ابدًا والذي نفسى بيده لتنفق كنوزها في سبيل الله فاخبرانه ينفق في سبيل الله ولم يخص به قوما من قوم ويدل على انه كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى المؤلفة قلوبهم وليس لهم ذكر في آية الخمس فدل على ما ذكرنا ويدل عليه ان كل من سمي في آية الخمس لا يستحق الا بالفقر وهم اليتامى وابن السبيل فكذلك ذوالقربى لانه سهم من الخمس ويدل عليه انه لما حرم عليهم الصدقة اقيم ذلك لهم مقام ما حرم عليهم منها فوجب ان لا يستحقه منهم الا فقير كان الاصل الذى اقيم هذا مقامه لا يستحقه الا فقير فان قيل موالى بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة ولم يدخلوا في استحقاق السهم من الخمس قيل له هذا غلط لان موالى بنى هاشم لهم سهم من الخمس اذا كانوا فقراء على حسب ما هو لى هاشم فان قيل اذا كانت قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحقون سهمهم بالفقر والحاجة فواجه تخصيصه اياهم بالذكر وقد دخلوا في جملة المساكين قيل له كما خص اليتامى وابن السبيل بالذكر ولا يستحقونه الا بالفقر وايضا لما سمي الله الخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل كما قال ﴿اما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد فلو لم يسهم في الخمس جاز ان يظن ظان انه لا يجوز اعطاؤهم منه كما لا يجوز ان يعطوا من الصدقات فسامهم اعلاما منه لما ان سبيلهم فيه بخلاف سبيلهم في الصدقات فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم العباس من الخمس وكان ذا يسار فدل على انه للاغنياء والفقراء منهم قيل له الجواب عن هذا من وجهين احدهما انه اخبرنا اعطاهم بالنصرة والقرابة لقوله صلى الله عليه وسلم انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام فاستوى فيه الفقير والغنى لتساويهم في النصرة والقرابة والثاني انه جائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما اعطى العباس لتفرقة في فقراء بنى هاشم ولم يعطه لنفسه وقد اختلف في ذوى القربى من هم فقال اصحابنا قرابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة هم ذوو قرباته وآله وهم آل جعفر وآل عقیل وولد الحارث بن عبدالمطلب وروى نحو ذلك عن زيد بن ارقم وقال آخرون بنو المطلب داخلون فيهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخمس وقال بعضهم قريش كلها من اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم الذين لهم سهم من الخمس الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه من رأى منهم قال ابو بكر اما من ذكرناهم فلا خلاف بين الفقهاء انهم ذوو قرباته واما بنو المطلب فيهم وبنو عبدشمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فان وجب ان يدخلوا في القرابة الذين تحرم عليهم الصدقة فواجب ان يكون بنو عبدشمس مثلهم لمساواتهم اياهم في الدرجة واما اعطاء سهم الخمس فانما خص هؤلاء به دون بنى عبدشمس بالنصرة لانه قال لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام واما الصدقة فلم يتعاق تحريمها

بالنصرة عند جميع الفقهاء ثبت ان بنى المطالب ليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم الصدقة عليهم كبنى عبد شمس وموالى بنى هاشم تحرم عليهم الصدقة ولا قرابة لهم ولا يستحقون من الخمس شيئا بالقرابة وقد سألتها فاطمة رضى الله عنها خادما من الخمس فوكلمها الى التكبير والتحميد ولم يعطها % فان قيل انما يعطها لانها ليست من ذوى قرابة لانها اقرب اليه من ذوى قرابة % قيل له فقد خاطب عليها بمثل ذلك وهو من ذوى القربى وقال لبعض بنات عمه حين ذهبت مع فاطمة اليه تستخدمه سبقكن يتامى بدر وفي يتامى بدر من لم يكن من بنى هاشم لان اكثرهم من الانصار ولو استحقوا بالقرابة شيئا لايحوز منهما اياه لما منعهما حقهما ولا عدل بهما الى غيرها وفي هذا دليل على معنيين احدهما ان سهمهم من الخمس امره كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يعطيه من شاء منهم والثاني ان اعطاءهم من الخمس او منعه لا تعلق له بتحريم الصدقة * وامامنا قال ان قرابة النبي صلى الله عليه وسلم قریش كلها فانه يحتج لذلك بانه لما نزلت ﴿ وانذر عشيرتک الاقربین ﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم يا بنى فهر يا بنى عدى يا بنى فلان لبطون قريش انى نذير لكم بين يدي عذاب شديد وروى عنه انه قال يا بنى كعب بن لؤى وانه قال يا بنى هاشم يا بنى قصي يا بنى عبد مناف وروى عنه انه قال لعلى اجمع لى بنى هاشم وهم اربعون رجلا قالوا فلما ثبت ان قريشا كلها من اقربائه وكان اعطاء السهم من الخمس موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء من كان له منهم نصرة دون غيرهم % قال ابو بكر اسم القرابة واقع على هؤلاء كلهم لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم اياهم عند نزول قوله تعالى ﴿ وانذر عشيرتک الاقربین ﴾ ثبت بذلك ان الاسم يتناول الجميع فقد تعلق بذوى قربي النبي صلى الله عليه وسلم احكام ثلاثة احدها استحقاق سهم من الخمس بقوله تعالى ﴿ والرسول ولذی القربی ﴾ وهم الفقراء منهم على الشرائط التي قدمنا ذكرها عن المختلفين فيها والثاني تحريم الصدقة عليهم وهم آل على وآل العباس وآل عقيل وآل جعفر وولد الحارث ابن عبد المطالب وهؤلاء هم اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولا حظ لبنى المطالب في هذا الحكم لانهم ليسوا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لكانت بنو امية من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومن آل ولا خلاف انهم ليسوا كذلك فكذلك بنو المطالب مساواتهم اياه في نسبهم من النبي صلى الله عليه وسلم والثالث تخصيص الله تعالى لنبيه بانذار عشيرته الاقربين فانظم ذلك بطون قريش كلها على ما ورد به الاثر في انذاره اياهم عند نزول الآية وانما خص عشيرته الاقربين بالانذار لانه ابلغ عند نزول الآية في الدعاء الى الدين واقرّب الى نفى المحاربة والمداخلة في الدعاء الى الله عز وجل لان سائر الناس اذا علموا انه لم يحتمل عشيرته على عبادة غير الله وانذرهم ونهاهم انه اولى بذلك منهم اذ لو جازت المحاربة في ذلك لاحد لكانت اقرباؤه اولى الناس بها * وقوله تعالى ﴿ واليتامى ﴾ فان حقيقة اليتيم هو الاتفراد ومنه الراية المنفردة تسمى يتيمة والمرأة المنفردة عن الأزواج تسمى يتيمة الا انه قد اختص في الناس بالصغير الذى قد مات ابوه وهو يفيد الفقر مع ذلك ايضا عند الاطلاق ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى ليتامى بنى

فلان وهم لا يحصون ان الوصية جائزة لانها للفقراء منهم ولا خلاف انه قد اريد مع اليتيم الفقير في هذه الآية وان الاغنياء من الايتام لاحظ لهم فيدو يدل على ان اليتيم اسم يقع على الصغير الذي قدمات ابوه دون الكبير قوله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلمه وقد قيل ان كل ولد يقيم من قبل امه الا الانسان فان يتيه من قبل ابيه وقوله تعالى (وابن السبيل) فانه المسافر المنقطع به المحتاج الى ما يتحمل به الى بلده وان كان له مال في بلده فهو بمنزلة الفقير الذي لا مال له لان المعنى في وجوب اعطائه حاجته اليه فلا فرق بين من له مال لا يصل اليه وبين من لا مال له وما المسكين فقد اختلف فيه وسنذكره في موضعه من آية الصدقات وفي اتفاق الجميع على ان ابن السبيل واليتيم انما يستحقان حقهما من الخمس بالحاجة دون الاسم دلالة على ان المقصد بالخمس صرفه الى المساكين فان قيل اذا كان المعنى هو الفقر فلا فائدة في ذكر ذوى القربى قيل له فيه اعظم الفوائد وهو ان ال النبي صلى الله عليه وسلم لما حرمت عليهم الصدقة كان جائزا ان يظن ظان ان الخمس محرم عليهم كتحريمها اذ كان سبيله صرفه الى الفقراء فابان الله تعالى بتسميتهم في الآية عن جواز اعطائهم من الخمس بالفقر ويلزم هذا السائل ان يعطى اليتامى وابن السبيل بالاسم دون الحاجة عن قضيته بان لو كان مستحقا بالفقر ما كان لتسميته ابن السبيل واليتيم معنى وهما انما يستحقانه بالفقر وقوله تعالى ﴿اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا﴾ قيل ان الفئة هي الجماعة المنقطعة عن غيرها واصله من فأوت رأسه بالسيف اذا قطعه والمراد بالفئة ههنا جماعة من الكفار فامرهم بالثبات لهم وقتالهم وهو في معنى قوله تعالى ﴿اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار﴾ الآية ومعناه مرتب على ما ذكر في هذه من جواز التحرف للقتال او الانحياز الى فئة من المسلمين ليقاتل معهم ومرتب ايضا على ما ذكر بعد هذا من قوله تعالى ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله﴾ فامرهم بمأورون بالثبات لهم اذا كان العدو مثليهم فان كانوا ثلاثة اضعافهم لجائز لهم الانحياز الى فئة من المسلمين يقاتلون معهم وقوله تعالى ﴿واذكروا الله كثيرا﴾ يحتمل وجهين احدهما ذكر الله تعالى باللسان والاخر الذكر بالقلب وذلك على وجهين احدهما ذكر ثواب الصبر على الثبات لجهاد اعداء الله المشركين وذكر عقاب الفرار والثاني ذكر دلائله ونعمه على عباده وما يستحقه عليهم من القيام بفرضه في جهاد اعدائه وضروب هذه الاذكار كلها تعين على الصبر والثبات ويستدعي بها النصر من الله والجرأة على العدو والاستهانة بهم وجائز ان يكون المراد بالآية جميع الاذكار لشمول الاسم لجميعها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافق معنى الآية ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنوا لقاء العدو واسئلو الله العافية فاذا لقيتموهم فاثبتوا واذكروا الله كثيرا وان اجلبوا اوضحوا فاعليكم بالصمت وقوله تعالى ﴿واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ امر الله تعالى في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله ونهى بها عن

الاختلاف والتنازع واخبر ان الاختلاف والتنازع يؤدي الى الفشل وهو ضعف القلب من فزع يلحقه وامر في آية اخرى بطاعة ولاة الامر لنفي الاختلاف والتنازع المؤديين الى الفشل في قوله ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول﴾ وقال في آية اخرى ﴿ولو اراكم كثيرا ففشلتكم ولتنازعتم في الامر﴾ فاخبر تعالى انذارهم في منامهم قليلا لئلا يتنازعوا اذارا وهم كثيرا فيفشلوا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولن يغلب اثني عشر الفا من قلة اذا اجتمعت كلمتهم فتضمنت هذه الآيات كلها النهي عن الاختلاف والتنازع واخبر ان ذلك يؤدي الى الفشل والى ذهاب الدولة بقوله ﴿وتذهب ريحكم﴾ وقيل ان المعنى ربح النصر التي يبعثها الله مع من ينصره على من يخذله وروى ذلك عن قتادة وقال ابو عبيدة تذهب دولتكم من قولهم ذهب ريحه اي ذهب دولته * قوله تعالى ﴿فاما تتقونهم في الحرب فشردهم من خلفهم﴾ تشقونهم معناه تصادفهم وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير ﴿فشردهم من خلفهم﴾ اذا اسرتهم فنكل بهم تنكيلا تشرد غيرهم من ناقضى العهد خوفا منك وقال غيرهم افعل بهم من القتل ما تفرق به من خلفهم عن التعاون على قتلك ويشبه ان يكون ما امر به ابو بكر الصديق رضي الله عنه من التنكيل باهل الردة واحراقهم بالنيران ورميهم من رؤس الجبال وطرحهم في الآبار ذهب فيه الى ان تأويل الآية في تشريد سائر المرتدين عن التعاون والاجتماع على قتال المسلمين * قوله تعالى ﴿واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء﴾ الآية يعني والله اعلم اذا خفت غدرهم وخدعتهم وايقاعهم بالمسلمين وفعلوا ذلك خفيا ولم يظهروا نقض العهد فانبذ اليهم على سواء يعني الق اليهم ففسخ ما بينك وبينهم من العهد والهدنة حتى يستوى الجميع في معرفة ذلك وهو معنى قوله ﴿على سواء﴾ لئلا يتوهموا انك نقضت العهد بنصب الحرب وقيل ﴿على سواء﴾ على عدل من قول الراجز

فاضرب وجوه الغدر للاعداء * حتى يحبوك الى السواء

ومنه قيل للوسط سواء لاعتداله كما قال حسان

يا وحي انصار النبي ورهطه * بعد المغيب في سواء الملحد

اي في وسطه * وقد غزا النبي صلى الله عليه وسلم اهل مكة بعد الهدنة من غير ان ينبذ اليهم لانهم قد كانوا نقضوا العهد بمعاونتهم في كنانة على قتل خزاعة وكانت حلفاء للنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء ابوسفيان الى المدينة يسأل النبي صلى الله عليه وسلم تجديد العهد بينه وبين قريش فلم يجبه النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فمن اجل ذلك لم يحتج الى التنبذ اليهم اذ كانوا قد اظهروا نقض العهد بنصب الحرب لحلفاء النبي صلى الله عليه وسلم * وروى نحو معنى الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا حفص بن عمر التميمي قال حدثنا شعبة عن ابي الفيض عن سليم وقال غير سليم ابن عامر رجل من حمير قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انقضى العهد غزاهم فجاء رجل على فرس وبرذون وهو يقول الله اكبر الله اكبر وفاء لا غدر فظروا

فاذا عمرو بن عبسة فارسل اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يخلها حتى ينقضى امدها او ينذ اليهم على سواء فرجع معاوية قوله تعالى ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ امر الله تعالى المؤمنين في هذه الآية باعداد السلاح والكرارح قبل وقت القتال اربابا للعدو والنقدم في ارتباط الخيل استعدادا لقتال المشركين وقد روى في القوة انها الرمي حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبدالله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحارث عن ابي على ثمامة بن شفي الهمداني ان سمع عقبة بن عامر الجهني يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل قال حدثنا فضل بن سحيب قال حدثنا ابن ابي اويس عن سليمان بن بلال عن عمرو بن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارموا واركبوا وان ترموا احب الى من ان تركبوا وكل لهو المؤمن باطل الارمية بقوسه او تأديبه فرسه او ملاعبته امرأته فانهم من الحق * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبدالله بن المبارك قال حدثني عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني ابوسلام عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنيعته الخير والرامي به ومنبله وارموا واركبوا وان ترموا احب الى من ان تركبوا ليس من اللهو ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاعبته اهله ورميه بقوسه ومنبله ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فانها نعمة تركها او قال كفرها * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا المغيرة بن عبدالرحمن قال حدثنا عثمان بن عبدالرحمن قال حدثنا الجراح بن منهال عن ابن شهاب عن ابي سليمان مولى ابي رافع عن ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حق الولد على الوالد ان يعلمه كتاب الله والسباحة والرمي * ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الا ان القوة الرمي ان من معظم ما يجب اعداده من القوة على قتال العدو ولم ينف به ان يكون غيره من القوة بل عموم اللفظ شامل لجميع ما يستعان به على العدو من سائر انواع السلاح وآلات الحرب * وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا جعفر بن ابي القتيل قال حدثنا يحيى بن جعفر قال حدثنا كثير بن هشام قال حدثنا عيسى بن ابراهيم التميمي عن الحكم بن عمير قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نحفي الاظفار في الجهاد وقال ان القوة في الاظفار وهذا يدل على ان جميع ما يقوى على العدو فهو مأثور باستعداده وقال الله تعالى ﴿ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة﴾ فذمهم على ترك الاستعداد والتقدم قبل لقاء العدو * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ارتباط الخيل ما يواطى معنى الآية وهو ما حدثنا عبد الباقي بن نافع قال حدثنا الحسين بن اسحاق التستري قال حدثنا احمد بن عمر قال حدثنا ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد بن ابي حكيم الازدي عن الحصين بن حرملة المهري عن ابي المصيح قال سمعت جابر بن

قوله (شفي) بضم
المعجمة وفتح الفاء
وتشديد التحتانية
كذا في خلاصة
تهذيب الكمال
(لمصححه)

عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيل معقود في نواصيها الخير والنيل الى يوم القيامة واصحابها معانون قلدوها ولا تقلدوها الاوتار * قال ابو بكر بين في الخبر الاول ان الخير هو الاجر والغنيمة وفي ذلك ما يوجب ان ارتباطها قربة الى الله تعالى فاذا اراد به الجهاد وهو يدل ايضا على بقاء الجهاد الى يوم القيامة اذ كان الاجر مستحقا بارتباطها للجهاد في سبيل الله عز وجل * وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تقلدوها الاوتار قيل فيه معنيان احدهما خشية اختناقها بالوتر والثاني ان اهل الجاهلية كانوا اذا طلبوا بالاوتار والدحول قلدوا خيلهم الاوتار يدلون بها على انهم طالبون بالاوتار مجتهدون في قتل من يطلبونهم بها فابطل النبي صلى الله عليه وسلم الطلب بدحول الجاهلية ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الا ان كل دم ومائة فهو موضوع تحت قدمي هاتين واول دم وضعه دم ربيعة بن الحارث

باب الهدنة والموادعة

قال الله تعالى ﴿وان جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ والجنوح الميل ومنه يقال جنحت السفينة اذا مالت والسلم المسالمة ومعنى الآية انهم ان مالوا الى المسالمة وهي طلب السلامة من الحرب فسلمهم واقبل ذلك منهم وانما قال ﴿فاجنح لها﴾ لانه كناية عن المسالمة * وقد اختلف في بقاء هذا الحكم فروى سعيد ومعمر عن قتادة انها منسوخة بقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وروى عن الحسن مثله وروى ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ﴿وان جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ قال نسخها ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿وهم صاغرون﴾ وقال آخرون لا نسخ فيها لانها في موادعة اهل الكتاب وقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ في عبدة الاوثان * قال ابو بكر قد كان النبي صلى الله عليه وسلم عاهد حين قدم المدينة اصنافا من المشركين منهم النضير وبنو قينقاع وقريظة وعاهد قبائل من المشركين ثم كانت بينه وبين قريش هدنة الحديدية الى ان نقضت قريش ذلك العهد بقتالها خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يختلف نقلة السير والمغازي في ذلك وذلك قبل ان يكثر اهل الاسلام ويقوى اهله فلما كثر المسلمون وقوى الدين امر بقتل مشركي العرب ولم يقبل منهم الا الاسلام او السيف بقوله عز وجل ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وامر بقتال اهل الكتاب حتى يسلموا او يعطوا الجزية بقوله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿وهم صاغرون﴾ ولم يختلفوا ان سورة براءة من اواخر ما نزل من القرآن وكان نزولها حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر على الحج في السنة التاسعة من الهجرة وسورة الانفال نزلت عقيب يوم بدر بين فيها حكم الانفال والغنائم واليهود والموادعات فحكم سورة براءة مستعمل على ما ورد وما ذكر من الامر بالمسالمة اذا مال المشركون اليها حكم ثابت ايضا وانما اختلف حكم الآيتين لاختلاف الحالين فالحال التي امر فيها بالمسالمة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم والحال التي امر فيها بقتل المشركين وبقتال اهل الكتاب حتى يعطوا الجزية هي حال كثرة المسلمين وقوتهم

على عدوهم وقد قال تعالى ﴿فلاتهنوا وتدعوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم﴾ فنهى عن المسالمة
 عند القوة على قهر العدو وقتلهم وكذلك قال اصحابنا اذا قدر بعض اهل الثغور على قتال العدو
 ومقاومتهم لم تجز لهم مسالمتهم ولا يجوز لهم اقرارهم على الكفر بالجزية وان ضعفوا عن قتالهم جاز
 لهم مسالمتهم كما سالم النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصناف الكفار وهادنهم على وضع الحرب
 بينهم من غير جزية اخذها منهم قالوا فان قووا بعد ذلك على قتالهم نبذوا اليهم على سواء ثم قاتلوهم
 قالوا وان لم يمكنهم دفع العدو عن انفسهم الا بمال يبذلونه لهم جازلهم ذلك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد كان صالح عينة بن حصن وغيره يوم الاحزاب على نصف ثمار المدينة حتى لما شور
 الانصار قالوا يا رسول الله اهو امر امرك الله به ام الراى والمكيدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بل هو راى لاني رايت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة فاردت ان ادفعهم عنكم الى يوم ما
 فقال السعدان سعد بن عباد وسعد بن معاذ والله يا رسول الله انهم لم يكونوا يطعمون فيها منا
 الاقربى وشرى ونحن كفار فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام لانعطيم الا لسيوف وشقاء
 الصحيفة فهذا يدل على انهم اذا خافوا المشركين جازلهم ان يدفعوهم عن انفسهم بالمال فهذه
 احكام بعضها ثابت بالقرآن وبعضها بالسنة وهى مستعملة فى الاحوال التى امر الله تعالى بها
 واستعملها النبي صلى الله عليه وسلم فيها وهذا نظير ما ذكرنا فى ميراث الحليف انه حكم ثابت
 بقوله تعالى ﴿والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم﴾ فى حال عدم ذوى الانساب وولاء
 العتاق فاذا كان هناك ذونسب او ولاء عتاقة فهم اولى من الحليف كما ان ابن اولى من الاخ ولم
 يخرج من ان يكون من اهل الميراث ؑ قوله تعالى ﴿والف بين قلوبهم﴾ لو انفتحت مافى الارض جميعا
 ما لفت بين قلوبهم ؑ الآية روى انه اراد به الاوس والخزرج وكانوا على غاية العداوة والبغضاء
 قبل الاسلام فالف الله بين قلوبهم بالاسلام روى ذلك عن بشير بن ثابت الانصارى وابن اسحاق
 والسدى وقال مجاهد هو فى كل متحايين فى الله ؑ قوله تعالى ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون
 يغلبوا مائتين﴾ الى آخر القصة حدثنا جعفر بن محمد الواسطى قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان
 حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن على بن ابى طلحة عن ابن عباس
 فى قوله تعالى ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾ قال امر الله تعالى الرجل من
 المسلمين ان يقاتل عشرة من الكفار فشق ذلك عليهم فرحمهم فقال ﴿فان يكن منكم مائة صابرة
 يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين﴾ وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد
 قال حدثنا ابو عبيد حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ابن ابى نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال ايمان رجل
 فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر وانما عنى ابن عباس ما ذكر فى هذه الآية وكان الفرض
 فى اول الاسلام على الواحد قتال العشرة من الكفار لصحة بصر المؤمنين فى ذلك الوقت وصديق
 يقينهم ثم لما اسلم قوم آخرون خالطهم من لم يكن لهم بصائرهم ونياهم خفف عن الجميع واجراهم
 مجرى واحدا ففرض على الواحد مقاومة الاثنين ؑ قوله تعالى ﴿الا ان خفف الله عنكم وعلم ان
 فيكم ضعفا﴾ لم رديه ضعف القوى والابدان وانما المراد ضعف النية لمحاربة المشركين فجعل

فرض الجميع فرض ضعفائهم وقال عبدالله بن مسعود ما ظننت ان احدا من المسلمين يريد بقتاله غير الله حتى انزل الله تعالى ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ فكان الاولون على مثل هذه النيات فلما خالطهم من يريد الدنيا بقتاله سوى بين الجميع في الفرض * وفي هذه الآية دلالة على بطلان من ابى وجود النسخ في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن قائله معتدا بقوله لانه قال تعالى ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين﴾ والتخفيف لا يكون الا بزوال بعض الفرض الاول او النقل عنه الى ما هو اخف منه ثبت بذلك ان الآية الثانية ناسخة للفرض الاول وزعم القائل بما ذكرنا من انكار النسخ لانه ليس في الآية امر وانما فيه الوعد بشريطة فتى وفي بالشرط انجز الوعد واما كلف كل قوم من الصبر على قدر استطاعتهم فكان على الاولين ما ذكر من مقاومة العشرين للمائتين والآخرين لم يكن لهم من نفاذ البصيرة مثل مال الاولين فكلفوا مقاومة الواحد للاثنتين والمائة للمائتين قال ومقاومة العشرين للمائتين غير مفروضة وكذلك المائة للمائتين واما الصبر مفروض على قدر الامكان والناس مختلفون في ذلك على مقادير استطاعتهم فليس في الآية نسخ زعمه قال ابوبكر هذا كلام شديد الاختلال والتناقض خارج عن قول الامة سلفها وخلفها وذلك لانه لا يختلف اهل النقل والمفسرون في ان الفرض كان في اول الاسلام مقاومة الواحد للعشرة ومعلوم ايضا ان قوله تعالى ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾ وان كان لفظه لفظ الخبر فعناه الامر كقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن اولادهن﴾ وقوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بانفسهن﴾ وليس هو اخبارا بوقوع ذلك وانما هو امر بان لا يفر الواحد من العشرة ولو كان هذا خبرا لما كان لقوله ﴿الآن خفف الله عنكم﴾ معنى لان التخفيف انما يكون في المأمور به لا في الخبر عنه ومعلوم ايضا ان القوم الذين كانوا مأمورين بان يقاوم الواحد منهم العشرة من المشركين داخلون في قوله ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا﴾ فلا محالة قد وقع النسخ عنهم فيما كانوا تعبدوا به من ذلك ولم يكن اولئك القوم قد نقصت بصائرهم ولا قل صبرهم وانما خالطهم قوم لم يكن لهم مثل بصائرهم ونياتهم وهم المعنيون بقوله تعالى ﴿وعلم ان فيكم ضعفا﴾ فبطل بذلك قول هذا القائل بما وصفنا وقد اقر هذا القائل ان بعض التكليف قد زال منهم بالآية الثانية وهذا هو معنى النسخ والله اعلم بالصواب

باب الاسارى

قال الله تعالى ﴿ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض﴾ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابونوح قال اخبرنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سالم الحنفي قال حدثني ابن عباس قال حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم الفداء فانزل الله تعالى ﴿ما كان لنبى ان يكون له اسرى﴾ الى قوله ﴿لمسكم﴾ فيما اخذتم من الفداء اثم احل الله الغنائم * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبدالله

ابن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة قال كان يوم بدر تعجل
ناس من المسلمين فاصابوا من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحل الغنائم
لقوم سود الرؤس قبلكم كان النبي اذا غنم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فتزل من السماء
نار فتاكلها فانزل الله تعالى ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم
فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا﴾ * وروى فيه وجه آخر وهو ما رواه الاعمش عن عمرو بن مرة
عن ابى عبيدة عن عبد الله قال شاور النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في اسارى بدر فاشار ابوبكر
بالاستبقاء و اشار عمر بالقتل و اشار عبد الله بن رواحة بالاحراق فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثلك
يا ابابكر مثل ابراهيم حين قال ﴿من تبعني فانه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم﴾ ومثل عيسى
اذ قال ﴿ان تعذبهم فانهم عبادك﴾ الآية ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال ﴿لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا﴾ ومثل موسى اذ قال ﴿ربنا اطمس على اموالهم﴾ الآية اتم عائلة فلا يفتلن منهم احد الا بفداء
او ضربة عنق فقال ابن مسعود الاسهيل بن بيضاء فانه ذكر الاسلام فسكت ثم قال الاسهيل
ابن بيضاء فانزل الله تعالى ﴿ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يخن في الارض﴾ الى آخر
الآيتين * وروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استشار ابابكر وعمر وعليا في اسارى
بدر فاشار ابوبكر بالفداء و اشار عمر بالقتل فهو صلى الله عليه وسلم ما قال ابوبكر
ولم يهو ما قال عمر فلما كان من الغد جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو وابوبكر قاعدان
يبكيان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ تبكى انت وصاحبك فقال ابكى للذي عرض على اصحابك
من اخذهم الفداء لقد عرض على عذابكم اذى من هذه الشجرة شجرة قريبة من النبي صلى الله عليه
وسلم فانزل الله تعالى ﴿ما كان لنبي ان يكون له اسرى﴾ الى آخر القصة فذكر في حديث ابن عباس المتقدم
في الباب وحديث ابى هريرة ان قوله ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم﴾ انما نزل
في اخذهم الغنائم وذكر في حديث عبد الله بن مسعود وابن عباس الآخر ان الوعيد انما كان
في عرضهم الفداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم و اشارتهم عليه به والاول اولى بمعنى الآية
لقوله تعالى ﴿لمسكم فيما اخذتم﴾ ولم يقل فيما عرضتم و اشارتم ومع ذلك فانه يستحيل ان يكون الوعيد
في قول قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ومن الناس
من يحيز ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم من طريق اجتهاد الرأى ويجوز ايضا ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اباح لهم اخذ الفداء وكان ذلك ممصية صغيرة فعاتبه الله والمسلمين عليها وقد ذكر
في الحديث الذى في صدر الباب ان الغنائم لم تحل قبل نبينا لاحد وفي الآية ما يدل على ذلك
وهو قوله تعالى ﴿ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يخن في الارض﴾ فكان في شرائع
الانبياء المتقدمين تحريم الغنائم عليهم وفي شريعة نبينا تحريمها حتى يخن في الارض واقتضى
ظاهرها اباحة الغنائم والاسرى بعد الاثمان وقد كانوا يوم بدر مأمورين بقتل المشركين بقوله
تعالى ﴿فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان﴾ وقال تعالى في آية اخرى ﴿فاذا قيمت
الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى اذا تخشعوا لهم فشدوا الوثاق﴾ وكان الفرض في ذلك الوقت

القتل حق اذا اتخن المشركون فحينئذ اباحة الفداء وكان اخذ الفداء قبل الاثنان محظورا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حازوا الغنائم يوم بدر واخذوا الاسرى وطلبوا منهم الفداء وكان ذلك من فعلهم غير موافق لحكم الله تعالى فيهم في ذلك ولذلك عاتبهم عليه ولم يختلف نقلة السير ورواة المغازي ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ منهم الفداء بعد ذلك وانه قال لا ينقل منهم احد الا بفداء او ضربة عنق وذلك يوجب ان يكون حظر اخذ الاسرى ومفاداتهم المذكورة في هذه الآية وهو قوله تعالى ﴿ ما كان لني ان يكون له اسرى ﴾ منسوخا بقوله ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ﴾ فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم منهم الفداء % فان قيل كيف يجوز ان يكون ذلك منسوخا وهو بعينه الذي كانت المعاتبة من الله للمسلمين ومنع وقوع الاباحة والحظر في شيء واحد % قيل له ان اخذ الغنائم والاسرى وقع بديا على وجه الحظر فلم يملكوا ما اخذوا ثم ان الله تعالى اباحها لهم وملكهم اياها فالأخذ المباح ثانيا هو غير المحظور اولا % وقد اختلف في معنى قوله تعالى ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ﴾ فروى ابو زميل عن ابن عباس قال سبقت لهم الرحمة قبل ان يعملوا المعصية وروى مثله عن الحسن رواية وهذا يدل على انهما رأيا ذلك معصية صغيرة وقد وعد الله غفرانها باجتنايبهم الكبائر وكتب لهم ذلك قبل عملهم للمعصية الصغيرة وروى عن الحسن ايضا ومجاهد ان الله تعالى كان مطعما لهذه الامة الغنيمة ففعلوا الذي فعلوا قبل ان تحل لهم الغنيمة % قال ابو بكر حكى الله تعالى بانه ستحل لهم الغنيمة في المستقبل لا يزيل عنهم حكم الحظر قبل احلالها ولا يخفف من عقابه فلا يجوز ان يكون التأويل ان ازالة العقاب لاجل انه كان في معلومه اباحة الغنائم لهم بعده وروى عن الحسن ايضا وعن مجاهد قالا سبق من الله ان لا يعذب قوما الا بعد تقدمه ولم يكن تقدم اليهم فيها وهذا وجه صحيح وذلك لانهم لم يعلموا بتحريم الغنائم على اتم الانبياء المتقدمين وبقاء هذا الحكم عليهم من شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم فاستباحوها على ظن منهم انها مباحة ولم يكن قد تقدم لهم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في تحريمها عليهم ولا اخبار منه اياهم بتحريمها على الامم السالفة فلم يكن خطأؤهم في ذلك معصية يستحق عليها العقاب % قوله تعالى ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا ﴾ فيه اباحة الغنائم وقد كانت محظورة قبل ذلك وقد ذكرنا حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤس قبلكم وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلي جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ونصرت بالعرب واحلت لي الغنائم وارسلت الى الاحمر والابيض واعطيت الشفاعة فاخبر صلى الله عليه وسلم في هذين الخبرين ان الغنائم لم تحل لاحد من الانبياء واممها قبله % وقوله تعالى ﴿ فكلوا مما غنمتم ﴾ قد اقتضى وقوع ملك الغنائم لهم اذا اخذوا وان كان المذكور في لفظ الآية هو الاكل وانما خص الاكل بذلك لانه معظم منافع الاملاك اذ به قوام الابدان وبقاء الحياة واراد بذلك تملك سائر وجوه منافعها وهو كما قال تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم

ولم الحزير) فخص الاحم بذلك والمراد جميع اجزائه لانه مبتغى منافعه ومعظمها في لحومه
وكما قال تعالى (اذانودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فخص
البيع بالخطر في تلك الحال والمراد سائر ما يشغل عن الصلاة وكان وجه تخصيصه انه معظم
منافع التصرف في ذلك الوقت فاذا كان معظمه محظورا فمادونه اولى بذلك وذلك في مفهوم
اللفظ ومثله قوله تعالى (ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما) فخص الاكل بالذكر ودل
به على حظر الاخذ والاتلاف من غير جهة الاكل فهذا حكم اللفظ اذا ورد في مثله ولولا
قيام الدلالة وكون المعنى معقولا من اللفظ على الوجه الذي ذكرنا لما كانت اباحة الاكل موجبة
للتملك ولذلك قال اصحابنا فيمن اباح لرجل اكل طعامه انه ليس له ان يملكه ولا يأخذه وانما له الاكل
فحسب ولكسبه لما كان في مفهوم خطاب الآية التملك على الوجه الذي ذكرنا واجب التملك وقد
قال الله تعالى في آية اخرى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة) فجعل الاربعة الاخماس غنمة
لهم وذلك يقتضي التملك وكذلك ظاهر قوله تعالى (فكلوا مما غنمتم) لما اضاف الغنمة لهم فقد افاد
تملكها اياهم باطلاقة لفظ الغنمة فيه ثم عطفه الاكل عليها لم ينف ما تضمنه من التملك كما لو
قال كلوا مما ملكتم لم يكن اطلاق لفظ الاكل مانعا من صحة الملك ويدل على ذلك دخول
الفاء عليه كانه قال قدم ملكتكم ذلك فكلوا * والغنمة اسم لما اخذ من اموال المشركين بقتال
فيكون خمسة لله تعالى واربعة اخماسه للغنمين بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة) *
واما النفي فهو كل ماصار من اموال المشركين الى المسلمين بغير قتال روى هذا الفرق بينهما
عن عطاء بن السائب وعن سفيان الثوري ايضا * قال ابو بكر النفي كل ماصار من اموال المشركين
الى المسلمين بقتال او بغير قتال اذ كان سبب اخذه الكفر قال اصحابنا الجزية في * والخراج وما
يأخذه الامام من العدو على وجه الهدنة والموادعة فهو في * ايضا وقال الله عز وجل (ما فاء الله
على رسوله من اهل القرى فله وللرسول) الآية فقل ان هذا فيما لم يوجف عليه المسلمون مثل
فدك وما اخذ من اهل نجران فكان للنبي صلى الله عليه وسلم صرفه في هذه الوجوه وقيل ان
هذه كانت في الغنائم فنسخت بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة) وجاز
عندنا ان لا تكون منسوخة وان تكون آية الغنمة فيما اوجف عليه المسلمون بخيل او ركاب
وظهر عليهم بالقتال وآية النفي التي في الحشر فيما لم يوجف عليه المسلمون واخذ منهم على وجه
الموادعة والهدنة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم باهل نجران وفدك وسائر ما اخذه منهم
بغير قتال والله اعلم بالصواب

باب التوارث بالهجرة

قال الله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا
ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا) الآية حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد اليان قال حدثنا

ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله
 تعالى ﴿ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله﴾ الآية قال كان
 المهاجر لا يتولى الاعرابي ولا يرثه وهو مؤمن ولا يرث الاعرابي المهاجر فنسختها ﴿واولوا
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله﴾ وروى عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم
 قال اخي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصحابة واتي بين عبد الله بن مسعود والزبير بن العوام
 اخوة يتوارثون بهالانهم هاجروا وتركوا اقرباءهم حتى انزل الله آية الموارثية قال ابو بكر اختلف
 السلف في ان التوارث كان ثابتا بينهم بالهجرة والاخوة التي اخي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بينهم دون الارحام وان ذلك مراد هذه الآية وان قوله تعالى ﴿اولئك بعضهم اولياء بعض﴾
 قد اريد به ايجاب التوارث بينهم وان قوله ﴿مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ قد نفى
 اثبات التوارث بينهم بنفيه الموالاة بينهم وفي هذا دلالة على ان اطلاق لفظ الموالاة يوجب
 التوارث وان كان قد يختص به بعضهم دون جميعهم على حسب وجود الاسباب المؤكدة له
 كما ان النسب سبب يستحق به الميراث وان كان بعض ذوى الانساب اولى به في بعض الاحوال
 لتأكيد سببه وفي هذا دليل على ان قوله تعالى ﴿ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا﴾
 موجب لاثبات القود لسائر ورثته وان النساء والرجال في ذلك سواء لتساويهم في كونهم
 من مستحق ميراثه ويدل ايضا على ان الولاية في النكاح مستحقة بالميراث وان قوله صلى الله
 عليه وسلم لانكاح الابولي مثبت للولاية لجميع من كان من اهل الميراث على حسب القرب
 وتأكد السبب وانه جائز للام تزويج اولادها الصغار اذا لم يكن لهم اب على ما يذهب اليه
 ابو حنيفة اذ كانت من اهل الولاية في الميراث وقد كانت الهجرة فرضا حين هاجر النبي
 صلى الله عليه وسلم الى ان فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة فقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية
 فنسخ التوارث بالهجرة بسقوط فرض الهجرة واثبت التوارث بالانساب بقوله تعالى ﴿واولوا الارحام
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله﴾ قال الحسن كان المسلمون يتوارثون بالهجرة حتى كثرا المسلمون
 فانزل الله تعالى ﴿واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض﴾ فتوارثوا بالارحام وروى الاوزاعي عن عبدة
 عن مجاهد عن ابن عمر قال انقطعت الهجرة بعد الفتح وروى الاوزاعي ايضا عن عطاء بن ابي
 رباح عن عائشة مثله وزاد فيه ولكن جهاد ونية وانما كانت الهجرة الى الله ورسوله والمؤمنون يفرون
 بدينهم من ان يفتنوا عنه وقد اذاع الله الاسلام وافشاء فضمنت هذه الآية ايجاب التوارث بالهجرة
 والمواخاة دون الانساب وقطع الميراث بين المهاجرين ومن لم يهاجر واقضى ايضا ايجاب نصرة
 المؤمن الذي لم يهاجر اذا استنصر المهاجر على من لم يكن بينهم وبينه عهد بقوله تعالى
 ﴿وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ وقد روى في قوله تعالى
 ﴿مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ ما قد بينا ذكره في نفى الميراث عن ابن عباس
 والحسن ومجاهد وقتادة في آخرين وقيل انه اراد نفى ايجاب النصرة فلم تكن حينئذ على المهاجر
 نصرة من لم يهاجر الا ان يستنصر فتكون عليه نصرة الاعلى من كان بينه وبينه عهد فلا ينقض

عهده وليس يتمتع ان يكون نفى الولاية مقتضيا للامرين جميعا من نفى التوارث والنصرة ثم نسخ نفى الميراث بايجاب التوارث بالارحام مهاجرا كان او غير مهاجر واسقاطه بالهجرة فحسب ونسخ نفى ايجاب النصر بقوله تعالى ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض﴾ وقوله تعالى ﴿والذين كفروا بعضهم اولياء بعض﴾ قال ابن عباس والسدى يعنى فى الميراث وقال قتادة فى النصر والمعاونة وهو قول ابن اسحاق ؑ قال ابوبكر لما كان قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا﴾ الى قوله ﴿اولئك بعضهم اولياء بعض﴾ موجبا لاثبات التوارث بالهجرة وكان قوله ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا﴾ نافيا للميراث وجب ان يكون قوله تعالى ﴿والذين كفروا بعضهم اولياء بعض﴾ موجبا لاثبات التوارث بينهم لان الولاية قد صارت عبارة عن اثبات التوارث بينهم فاقضى عمومها اثبات التوارث بين سائر الكفار بعضهم من بعض مع اختلاف مللهم لان الاسم يشتملهم ويقع عليهم ولم تفرق الآية بين اهل الملل بعد ان يكونوا كفارا ويبدل ايضا على اثبات ولاية الكفار على اولادهم الصغار لاقضاء اللفظه فى جواز التكاح والتصرف فى المال فى حال الصغر والجنون ؑ وقوله تعالى ﴿لا تفعلوه تكن فتنة فى الارض وفساد كبير﴾ يعنى والله اعلم ان لا تفعلوا ما امرت به فى هاتين الآيتين من ايجاب الموالاته والتناصر والتوارث بالاخوة والهجرة ومن قطعها بترك الهجرة تكن فتنة فى الارض وفساد كبير وهذا مخرجه مخرج الخبر ومعناه الامر وذلك لانه اذا لم يتول المؤمن الفاضل على ظاهر حاله من الايمان والفضل بما يدعو الى مثل حاله ولم يتبرأ من الفاجر والضال بما يصرف عن ضلاله وفجوره ادى ذلك الى الفساد والفتنة ؑ وقوله تعالى ﴿واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض﴾ فى كتاب الله ؑ نسخ به ايجاب التوارث بالهجرة والحلف والموالاته ولم يفرق فيه بين العصبات وغيرهم فهو حجة فى اثبات ميراث ذوى الارحام الذين لا تسمية لهم ولا تعصيب وقد ذكرنا فيما سلف فى سورة النساء وذهب عبدالله بن مسعود الى ان ذوى الارحام اولى من مولى العتاقة واختج فيه بظاهر الآية وليس هو كذلك عند سائر الصحابة وقد روى ان ابنة حمزة اعتقت عبدا ومات وترك بنتا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ميراثه لابنته ونصفه لابنة حمزة بالولاية فجعلها عصبة والعصبة اولى بالميراث من ذوى الارحام وقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كل حممة النسب لايياع ولا يوهب ؑ وقوله تعالى ﴿فى كتاب الله﴾ قيل فيه وجهان احدهما فى اللوح المحفوظ كما قال ﴿ما اصاب من مصيبة فى الارض ولا فى انفسكم الا فى كتاب من قبل ان نبرأها﴾ والثانى فى حكم الله تعالى . آخر سورة الانفال

سورة براءة

قال الله تعالى ﴿براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾ قال ابوبكر البراءة هى قطع الموالاته وارتقاء العصمة وزوال الامان وقيل ان معناه هذه براءة من الله ورسوله ولذلك ارتفع وقيل هو ابتداء وخبره الظرف فى الى فاقضى قوله عز وجل ﴿براءة من الله ورسوله﴾

الى الذين عاهدتم من المشركين) نقض العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ورفع الامان واعلام نصب الحرب والقتال بينه وبينهم وهو على نحو قوله تعالى ﴿واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء﴾ فكان ما ذكر في هذه الآية من البراءة نبذا اليهم ورفع للعهد وقيل ان ذلك كان خاصا بمن اضمروا الخيانة وهموا بالعدو وكان حكم هذا اللفظ ان يرفع العهد في حال ذكر ذلك لهم الا انه لما عقبه بقوله تعالى ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ بين به ان هذه البراءة وهذا النبذ اليهم انما هي بعد اربعة اشهر وان عهد ذوى العهد من هذا القبيل منهم باقى الى آخر هذه المدة قال الحسن فمن كان منهم عهده اكثر من اربعة اشهر حط اليها ومن كان منهم عهده اقل رفع اليها * وقيل ان هذه الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد اولها من عشرين من ذى القعدة وذو الحجة والمحرم وصفر وعشرة ايام من شهر ربيع الاول لان الحج في تلك السنة التي حج فيها ابوبكر وقرأ فيها على بن ابي طالب سورة براءة على الناس بمكة بامر النبي صلى الله عليه وسلم كان في ذى القعدة ثم صار الحج في السنة الثانية وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم في ذى الحجة وهو الوقت الذي وقته الله تعالى للحج لان المشركين كانوا ينسئون الشهر ورافق عودا الحج في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقت الذي فرضه الله تعالى فيه بديا على ابراهيم وامره فيه بدعاء الناس اليه بقوله ﴿واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا﴾ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض فثبت الحج في اليوم التاسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة والنحر اليوم العاشر منه فهذا قول من يقول ان الاربعة الاشهر التي جعلها للسياحة وقطع بمضيها عصمة المشركين وعهدهم * وقد قيل في جواز نقض العهد قبل مضي مدته على جهة النبذ اليهم واعلامهم نصب الحرب وزوال الامان وجوه احدها ان يخاف غدرهم وخيانتهم والاخر ان يثبت غدرهم سرا فينبذ اليهم ظاهرا والاخر ان يكون في شرط العهد ان يقرهم على الامان ما يشاء وينقضه متى يشاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لاهل خيبر اقركم ما اقركم الله والاخر ان العهد المشروط الى مدة معلومة فيه ثبوت الامان من حربهم وقتالهم من غير علمهم وان لا يقصدوا وهم غارون وانه متى اعلمهم رفع الامان من حربهم فذلك جائز لهم وذلك معلوم في مضمون العهد وسواء خاف غدرهم او لم يخف او كان في شرط العهد ان لنا نقضه متى شئنا او لم يكن فان لنا متى رأينا ذلك حظا للاسلام ان نبذ اليهم وليس ذلك بغدر منا ولا خيانة ولا خسر للعهد لان خسر الامان والعهد ان يأتهم بعد الامان وهم غارون باماننا فامتنع نبذنا اليهم فقد زال الامان وعادوا حربا ولا يحتاج الى رضاهم في نبذ الامان اليهم ولذلك قال اصحابنا ان للامان ان يهادن العدو اذا لم تكن بالمسلمين قوة على قتالهم فان قوى المسلمون واطاقوا قتالهم كان له ان ينبذ اليهم ويقاتلهم وكذلك كل ما كان فيه صلاح للمسلمين فللامان ان يفعله وليس جواز رفع الامان موقوفا على خوف الغدر والخيانة من قبلهم * وقد روى عن ابن عباس ان هذه الاربعة الاشهر الحرم هي رجب وذو القعدة وذو الحجة الى آخر المحرم وقد كانت سورة براءة نزلت حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر على الحج

وكان الحج في تلك السنة في ذى القعدة فكانهم على هذا القول انما بقي عهدهم الى آخر الاربعة
 الاشهر التي هي اشهر الحرم وقدر روى جرير عن مغيرة عن الشعبي عن المحرر بن ابي هريرة عن
 ابيه قال كنت مع علي حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة الى المشركين فكنت انادي
 حتى صحت صوتي وكان امرنا ان نقول لا يحججن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل
 الجنة الا مؤمن ومن كان بينه وبين رسول الله عهد فاجله الى اربعة اشهر فاذا مضت الاربعة الاشهر
 فان الله بريء من المشركين ورسوله وجائز ان تكون هذه الاربعة الاشهر من وقت نداءه
 واعلامهم اياه وجائز ان يريد بها تمام اربعة اشهر من اشهر الحرم وقدر روى سفيان عن ابي
 اسحاق عن زيد بن يثيع عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم الحج الاكبر ان لا يطوف
 احد بالبيت عريانا ولا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ولا يحج مشرك بعد عامه هذا ومن كان بينه
 وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فاجله الى مدته فجعل في حديث علي من له عهد عهده الى اجله
 ولم يخص اربعة اشهر من غيره وقال في حديث ابي هريرة فعهدهم الى اربعة اشهر وجائز ان يكون
 المعنيان صحيحين وان يكون جعل اجل بعضهم اربعة اشهر او تمام اربعة اشهر التي هي اشهر الحرم
 وجعل اجل بعضهم الى مدته طالبت المدة او قصرت وذكر الاربعة الاشهر في حديث ابي هريرة
 موافق لقوله تعالى ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ وذكر اثبات المدة التي اجلها في حديث
 علي موافق لقوله تعالى ﴿الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا
 عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم﴾ فكان اجل بعضهم وهم الذين خيف غدرهم
 وخيانتهم اربعة اشهر واجل من لم يخش غدرهم الى مدته * وقدر روى يونس عن ابي اسحاق قال
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر امير اهل الحجة من سنة تسع فخرج ابوبكر ونزلت براءة
 في نقض ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركين من العهد والذى كانوا عليه فيما بينه وبينهم
 ان لا يصد عن اثبت احد ولا يخاف احد في الشهر الحرام وكان ذلك عهدا عاما بينه وبين اهل
 الشرك وكانت بين ذلك عهدودين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قبائل العرب
 خصائص الى اجل مسماة فنزلت ﴿براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾
 اهل العهد العام من اهل الشرك من العرب ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ ان الله
 بريء من المشركين بعد هذه الحجة وقوله ﴿الا الذين عاهدتم من المشركين﴾ يعني العهد
 الخاص الى الاجل المسمى ﴿فاذا انسلخ الاشهر الحرم﴾ يعني الاربعة التي ضرب الله لاهلها
 ﴿الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾ من قبائل بني بكر الذين كانوا دخلوا في عهد قريش
 يوم الحديبية الى المدة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش فلم يكن نقضها
 الا هذا الحى من قريش وبني الدئل فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بآتمام العهد لمن لم يكن
 نقضه من بني بكر الى مدته ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ * وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي
 طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ قال جعل الله للذين عاهدوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة اشهر يسبحون فيها حيث شاؤوا واجل من ليس له عهد

انسلاخ الاشهر الحرم خمسين ليلة وامره اذا انسلاخ الاشهر الحرم ان يضع السيف فيمن عاهدوا ولم يدخلوا في الاسلام ونقض ماسمى لهم من العهد والميثاق % قال ابو بكر جعل ابن عباس في هذا الحديث الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد لمن كان له منهم عهد ومن لم يكن له منهم عهد جعل اجله انسلاخ الحرم وهو تمام خمسين ليلة من وقت الحج وهو العشر من ذي الحجة وذلك آخر وقت اشهر الحرم * وروى ابن جرير عن مجاهد في قوله (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين) الى اهل العهد من خزاعة ومدلج ومن كان له عهد من غيرهم قال ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابابكر وعليهما فاذنوا اصحاب العهود ان يأمنوا اربعة اشهر وهي الاشهر الحرم المتواليات من عشر من ذي الحجة الى عشر يخلو من شهر ربيع الآخر ثم لا عهد لهم قال وهي الحرم من اجل انهم آمنوا فيها % قال ابو بكر فجعل مجاهد الاشهر الحرم في اشهر العهد وذهب الى انها انما سميت بذلك لتحريم القتال فيها وليست هي الاشهر التي قال الله فيها (اربعة حرم) وقال (يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) لانه لا خلاف ان هذه الاشهر هي ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي قاله مجاهد في ذلك محتمل * وقال السدي (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال عثرون يبق من ذي الحجة الى عشر من ربيع الآخر ثم لا امان لاحد ولا عهد الا الاسلام او السيف وحدثنا عبد الله بن اسحاق المروزي حدثنا الحسين بن ابي الربيع الجرجاني اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال نزلت في شوال وهي اربعة اشهر شوال وذو القعدة وذو الحجة والحرم قال قتادة عشرون من ذي الحجة والحرم وصفر وربييع الاول وعشر من ربيع الآخر كان ذلك في العهد الذي بينهم % قال ابو بكر قول قتادة موافق لقول مجاهد الذي حكيناه واما قول الزهري فاطنه وهما لان الرواة لم يختلفوا ان سورة براءة نزلت في ذي الحجة في الوقت الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر على الحج ثم نزلت بعد خروجه سورة براءة فبعث بها مع علي ليقراها على الناس بمعنى % فثبت بما ذكرنا من هذه الاخبار انه قد كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد عام وهو ان لا يصد احدا منهم عن البيت ولا يخاف احد في الشهر الحرام فجعل الله تعالى عهدهم اربعة اشهر بقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) وكان بينه وبين خواص منهم عهود الى آجال مسماة وامر بالوفاء لهم واتمام عهودهم الى مدتهم اذا لم يخش غدرهم وغيابهم وهو قوله تعالى (الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم) وهذا يدل على ان مدتهم اما ان تكون الى آخر الاشهر الحرم التي قد كان الله تعالى حرم القتال فيها وجائز ان تكون مدتهم الى آخر الاربعة الاشهر من وقت النبذ اليهم وهو يوم النحر وآخره عشر مضين من شهر ربيع الآخر فسميها الاشهر الحرم على ما ذكره مجاهد لتحريم القتال فيها فلم يكن لاحد منهم بعد ذلك عهد ووجب بعض هذه المدة دفع العهود كلها سواء من كان له منهم عهد خاص وسائر المشركين الذين عاهدتهم في ترك منعهم

من البيت وحظر قتلهم في اشهر الحرم وجائز ان يكون مراده انسلخ الحرم الذي هو آخر
الاشهر الحرم التي كان الله تعالى حظر القتال فيها وقد روينا عن ابن عباس ؓ قوله تعالى
﴿واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر﴾ يعني اعلام من الله ورسوله يقال آذني
بكذا اي اعلمني فعلمت * واختلف في يوم الحج الاكبر فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في بعض الاخبار انه يوم عرفة وعن علي وعمر وابن عباس وعطاء ومجاهد نحو ذلك على اختلاف
من الرواية فيه وروى ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوم النحر وعن علي وابن عباس
وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن ابي اوفى وابراهيم وسعيد بن جبير على اختلاف فيه من الرواية
وعن مجاهد وسفيان الثوري ايام الحج كلها وهذا شائع كما يقال يوم صفيين وقد كان القتال في ايام
كثيرة * وروى حماد عن مجاهد ايضا قال الحج الاكبر القران والحج الاصغر الافراد وقد ضعف هذا
التأويل من قبل انه يوجب ان يكون للافراد يوم بعينه وللقران يوم بعينه وقد علم ان يوم القران هو
يوم الافراد للحج فتبطل فائدة تفضيل اليوم للحج الاكبر فكان يجب ان يكون النداء بذلك في يوم
القران وقوله تعالى ﴿يوم الحج الاكبر﴾ لما كان يوم عرفة او يوم النحر وكان الحج الاصغر العمرة
وجب ان يكون ايام الحج غير ايام العمرة فلا تفعل العمرة في ايام الحج * وقد روى عن ابن سيرين
انه قال انما قال ﴿يوم الحج الاكبر﴾ لان اعياد الملل اجتمعت فيه وهو العام الذي حج فيه النبي
صلى الله عليه وسلم ف قيل هذا غلط لان الاذان بذلك كانت في السنة التي حج فيها ابوبكر ولانه
في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج فيها المشركون لتقدم النهي عن ذلك
في السنة الاولى * وقال عبد الله بن شداد الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة وعن ابن عباس
العمرة هي الحجة الصغرى وعن عبد الله بن مسعود مثله * قال ابوبكر قوله ﴿الحج الاكبر﴾
قد اقضى ان يكون هناك حج اصغر وهو العمرة على ما روى عن عبد الله بن شداد وابن
عباس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العمرة الحجة الصغرى واذا ثبت ان اسم
الحج يقع على العمرة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اقرع بن حابس حين سأل فقال الحج في كل عام
او حجة واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بل حجة واحدة وهذا يدل على نفى وجوب
العمرة لنفي النبي الوجوب الا في حجة واحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهذا يدل
على ان يوم الحج الاكبر هو يوم عرفة ويحتمل ان يكون يوم النحر لان فيه تمام قضاء المناسك
والفنف ويحتمل ايام منى على ما روى عن مجاهد وخصه بالاكبر لانه مخصوص بفعل الحج فيه
دون العمرة وقد قيل ان يوم النحر اولى بان يكون يوم الحج الاكبر من يوم عرفة لانه اليوم
الذي يجتمع فيه الحج لقضاء المناسك وعرفة قد يأتيها بعضهم ليلا وبعضهم نهارا واما النداء
بسورة براءة فجائز ان يكون كان يوم عرفة وجائز يوم النحر * قال الله تعالى ﴿فاذا انسلخ الاشهر
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ روى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
ابن عباس في قوله ﴿لست عليهم بمسيطر﴾ وقوله ﴿وما انت عليهم بجبار﴾ وقوله تعالى
﴿فاعف عنهم واصفح﴾ وقوله ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون ايام الله﴾ قال نسخ

هذا كله قوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية وقال موسى بن عقبة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يكف عمن لم يقاتله بقوله تعالى ﴿ والقوا اليكم السلام فما جعل الله لكم عليهم سبيلا ﴾ ثم نسخ ذلك بقوله ﴿ براءة من الله ورسوله ﴾ ثم قال ﴿ فاذا نسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ قال ابو بكر عموه يقتضى قتل سائر المشركين من اهل الكتاب وغيرهم وان لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف الا انه تعالى خص اهل الكتاب باقرارهم على الجزية بقوله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية واخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس هجر وقال في حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا بعث سرية قال اذا لقيتم المشركين فادعوهم الى الاسلام فان ابوا فادعوهم الى اداء الجزية فان فعلوا فخذوا منهم وكفوا عنهم وذلك عموم في سائر المشركين فخصصنا منه من لم يكن من مشركي العرب بالآية وصار قوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ خاصا في مشركي العرب دون غيرهم وقوله تعالى ﴿ وخذوهم واحصروهم ﴾ يدل على حبسهم بعد الاخذ والاستيلاء بقتلهم انتظارا لاسلامهم لان الحصر هو الحبس ويدل ايضا على جواز حصر الكفار في حصونهم ومدنهم ان كان فيهم من لا يجوز قتله من النساء والعصيان وان يلقوا بالحصار وقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ يقتضى عموم جواز قتلهم على سائر وجوه القتل الا ان السنة قد وردت بالنهي عن المثلة وعن قتل الصبر بالنبل ونحوه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعف الناس قتلة اهل الايمان وقال اذا قتلتم فاحسنوا القتلة وجائز ان يكون ابو بكر الصديق رضي الله عنه حين قتل اهل الردة بالاحراق والحجارة والرمي من رؤس الجبال والتكيس في الابار اناذهب فيه الى ظاهر الآية وكذلك على بن ابي طالب رضي الله عنه حين احرق قوما مرتدين جائز ان يكون اعتبر عموم الآية ﴿ قوله عز وجل ﴾ فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فدخلوا سبيلهم ﴿ لا يخلو قوله تعالى ﴾ فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة ﴾ من ان يكون وجود هذه الافعال منهم شرطا في زوال القتل عنهم ويكون قبول ذلك والانقياد لامر الله تعالى فيه هو الشرط دون وجود الفعل ومعلوم ان وجود التوبة من الشرك شرط لا محالة في زوال القتل ولا خلاف انهم لو قبلوا امر الله في فعل الصلاة والزكاة ولم يكن الوقت وقت صلاة انهم مسلمون وان دماءهم محظورة فعلمنا ان شرط زوال القتل عنهم هو قبول امر الله والاعتراف بلزومها دون فعل الصلاة والزكاة ولان اخراج الزكاة لا يلزم بنفس الاسلام الا بعد حول فغير جائز ان يكون اخراج الزكاة شرطا في زوال القتل وكذلك فعل الصلاة ليس بشرط فيه وانما شرطه قبول هذه الفرائض والتزامها والاعتراف بوجودها ﴿ فان قيل لما قال الله تعالى ﴾ فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة ﴾ فشرط مع التوبة فعل الصلاة والزكاة ومعلوم ان التوبة انما هي الاقلاع عن الكفر والرجوع الى الايمان فقد عقل بذكره التوبة التزام هذه الفرائض والاعتراف بها اذ لا تصح التوبة الا به ثم لما شرط مع التوبة الصلاة والزكاة

دل على ان المعنى المزيل للقتل هو اعتقاد الايمان بشرائطه وفعل الصلاة والزكاة فوجب ذلك
 قتل تارك الصلاة والزكاة في وقت وجوبهما وان كان معتقدا للايمان معترفا بلزوم شرائعه
 قيل له لو كان فعل الصلاة والزكاة من شرائط زوال القتل لما زال القتل عمن اسلم في غير وقت
 الصلاة وعمن لم يؤد زكاته مع اسلامه فلما اتفق الجميع على زوال القتل عمن وصفنا امره
 بعد اعتقاده للايمان للزوم شرائعه ثبت بذلك ان فعل الصلاة والزكاة ليس من شرائط زوال
 القتل وان شرطه اظهار الايمان وقبول شرائعه الا ترى ان قبول الايمان والتزام شرائعه لما كان
 شرطاً في ذلك لم يزل عنه القتل عند اخلاؤه ببعض ذلك * وقد كانت الصحابة سببت ذراري ماله في الزكاة
 وقتلت مقاتلتهم وسموهم اهل الردة لانهم امتنعوا من التزام الزكاة وقبول وجوبها فكانوا
 مرتدين بذلك لان من كفر بآية من القرآن فقد كفر به كله وعلى ذلك اجري حكمهم ابو بكر
 الصديق مع سائر الصحابة حين قاتلوهم * ويدل على انهم مرتدون بامتناعهم من قبول
 فرض الزكاة ما روى معمر عن الزهري عن انس قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ارتدت العرب كافة فقال عمر يا ابا بكر اتريد ان تقاتل العرب كافة فقال ابو بكر انما قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا شهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
 منعوني دماءهم واموالهم والله لومنعوني عقلاً مما كانوا يعطون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لقاتلتهم عليه * وروى مبارك بن فضالة عن الحسن قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت
 العرب عن الاسلام الا اهل المدينة فنصب ابو بكر لهم الحرب فقالوا فاذا نشهد ان لا اله الا الله
 ونصلي ولا نركي فشي عمر والبديون الى ابي بكر وقالوا دعهم فانهم اذا استقر الاسلام في قلوبهم
 وثبت ادوا فقال والله لومنعوني عقلاً مما اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وقاتل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاث شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وقال الله تعالى
 ﴿فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾ والله لا اسئل فوقهن ولا اقصر دونهن فقالوا
 له يا ابا بكر نحن نركي ولا ندفعها اليك فقال لا والله حتى اخذها كما اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واضعها مواضعها * وروى حماد بن زيد عن ايوب عن محمد بن سيرين مثله * وروى الزهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله عن ابي هريرة قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف ابو بكر وارثه من ارتد
 من العرب بعث ابو بكر لقتال من ارتد عن الاسلام فقال له عمر يا ابا بكر ألم تسمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم
 واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله فقال لومنعوني عقلاً مما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقاتلتهم عليه فالخير جميع هؤلاء الرواة ان الذين ارتدوا من العرب انما كان ردتهم
 من جهة امتناعهم من اداء الزكاة وذلك عندنا على انهم امتنعوا من اداء الزكاة على جهة
 الردلها وترك قبولها فسموا مرتدين من اجل ذلك وقد اخبر ابو بكر الصديق ايضا في حديث
 الحسن انه يقاتلهم على ترك الاداء اليه وان كانوا معترفين بوجوبها لانهم قالوا بعد ذلك نركي
 ولا نؤديها اليك فقال لا والله حتى اخذها كما اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ذلك ضربان

مطلب

فيما فعله ابو بكر الصديق
 رضى الله عنه بالذين
 امتنعوا من اداء الزكاة

من الدلالة احدهما ان مانع الزكاة على وجه ترك التزامها والاعتراف بوجوبها مرتد وان مانعها من الامام بعد الاعتراف بها يستحق القتال فثبت ان من ادى صدقة مواشيه الى الفقراء ان الامام لا يحتسب له بها وانه متى امتنع من دفعها الى الامام قاتله عليها وكذلك قال اصحابنا في صدقات المواشى * واما زكاة الاموال فان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر قد كانوا يأخذونها كما يأخذون صدقات المواشى فلما كان ايام عثمان خطب الناس فقال هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليترك بقية ماله فجعل الاداء الى ارباب الاموال وصاروا بمنزلة الوكلاء للامام في اداها وهذا الذي فعله ابوبكر في مانع الزكاة بموافقة الصحابة اياه كان من غير خلاف منهم بعد ما تبينوا صحة رأيه واجتهاده في ذلك * ويحتج من اوجب قتل نارك الصلاة ومانع الزكاة عامدا بهذه الآية وزعم انها توجب قتل المشرك الا ان يؤمن ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة وقد بينا المعنى في قوله تعالى ﴿واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة﴾ وان المراد قبول لزومها والتزام فرضها دون فعلهما وايضا فليس في الآية ما ادعوا من الدلالة على ما ذهبوا اليه من قبل انها انما اوجبت قتل المشركين ومن تاب من الشرك ودخل في الاسلام والتزم فروضه واقربها فهو غير مشرك باتفاق فلم تقتض الآية قتله اذ كان حكمها مقصورا في ايجاب القتل على من كان مشركا وتارك الصلاة ومانع الزكاة ليس بمشرك * فان قالوا انما زال القتل عنه بشرطين احدهما التوبة وهي الايمان وقبول شرائعه والوجه الثاني فعل الصلاة واداء الزكاة * قيل له انما اوجب بذبا قتل المشركين بقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ فمضى زالت عنهم سمة الشرك فقد وجب زوال القتل ويحتاج في ايجابه الى دلالة اخرى من غيره * فان قال هذا يؤدي الى ابطال فائدة ذكر الشرطين في الآية * قيل له ليس الامر على ما ظننت وذلك لان الله تعالى انما جعل هذين القريين من فعل الصلاة وايتاء الزكاة شرطا في وجوب تخلية سيلهم لانه قال ﴿فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾ وذلك بعد ذكره القتل للمشركين بالحصر فاذا زال القتل بزوال سمة الشرك فالحصر والحبس باق لترك الصلاة ومنع الزكاة لان من ترك الصلاة عامدا واصر عليه ومنع الزكاة جاز للامام حبسه فحينئذ لا يجب تخلية الابعد فعل الصلاة واداء الزكاة فانتظمت الآية حكم ايجاب قتل المشرك وحبس تارك الصلاة ومانع الزكاة بعد الاسلام حتى يفعلهما * قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله﴾ قد اقتضت هذه الآية جواز امان الحربى اذا طلب ذلك منا لسمع دلالة صحة الاسلام لان قوله ﴿استجارك﴾ معناه استأمنك وقوله تعالى ﴿فاجره﴾ معناه فامنه حتى يسمع كلام الله الذي فيه الدلالة على صحة التوحيد وعلى صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على ان الكافر اذا طلب منا اقامة الحجة عليه وبيان دلائل التوحيد والرسالة حتى يعتقدها حجة ودلالة كان علينا اقامة الحجة وبيان توحيد الله وصحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وانه غير جائزنا قتله اذا طلب ذلك منا الابعديان الدلالة واقامة الحجة لان الله قد امرنا باعطائه الامان حتى يسمع كلام الله وفيه الدلالة ايضا على ان علينا تعليم كل من التمس منا تعريفه شيئا من امور الدين لان الكافر

مطلب

يجب علينا بيان دلائل
التوحيد والرسالة
وتعليم امور الدين

الذى استجارنا ليسمع كلام الله انما قصد التماس معرفة صحة الدين * وقوله تعالى ﴿ثم ابلاغه مأمنه﴾ يدل على ان على الامام حفظ هذا الحربى المستجير وحياطته ومنع الناس من تناوله بشر لقوله ﴿فاجره﴾ وقوله ﴿ثم ابلاغه مأمنه﴾ وفي هذا دليل ايضا على ان على الامام حفظ اهل الذمة والمنع من اذيتهم والتخطى الى ظلمهم وفيه الدلالة على انه لا يجوز اقرار الحربى فى دار الاسلام مدة طويلة وانه لا يترك فيها الا بمقدار قضاء حاجته لقوله تعالى ﴿حتى يسمع كلام الله ثم ابلاغه مأمنه﴾ فامر برده الى دار الحرب بعد سماعه كلام الله وكذلك قال اصحابنا لا ينبغي للامام ان يترك الحربى فى دار الاسلام مقيا بغير عذر ولا سبب يوجب اقامته وان عليه ان يتقدم اليه بالخروج الى داره فان اقام بعد التقدم اليه سنة فى دار الاسلام صار ذميا ووضع عليه الخراج * قوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾ قال ابو بكر ابتداء السورة يذكر قطع العهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين ﴿بقوله براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾ وقد قيل ان هؤلاء قد كان بينهم وبين النبي عهد فغدروا واسروا وهموا به فامر الله نبيه بالنبد اليهم ظاهرا وفسح لهم فى مدة اربعة اشهر بقوله ﴿فسيحوا فى الارض اربعة اشهر﴾ وقيل انه اراد العهد الذى كان بينهم وبين المشركين عامة فى ان لا يمنع احد من المشركين من دخوله مكة للحج وان لا يقتلوا ولا يقتلوا فى الشهر الحرام فكان قوله ﴿براءة من الله ورسوله﴾ فى احد هذين الفريقين ثم استثنى من هؤلاء قوما كان بينهم وبين رسول الله عهد خاص ولم يغدروا ولم يهملوا به فقال ﴿الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى مدينتهم﴾ ففرق بين حكم هؤلاء الذين ثبتوا على عهدهم ولم ينقصوهم ولم يعاونوا اعداءهم عليهم وامر باتمام عهدهم الى مدينتهم وامر بالنبد الى الاولين وهم احد فريقين من غادر قاصدا اليه ولم يكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد خاص فى سائر احواله بل فى دخول مكة للحج والامان فى الاشهر الحرم الذى كان يأمن فيه جميع الناس * وقوله تعالى ﴿ولم يظاهروا عليكم احدا﴾ يدل على ان المعاهد متى عاون علينا عدوا لنا فقد نقض عهده * ثم قال تعالى ﴿فاذا انسلاخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ فرفع بعد انقضاء اشهر الحرم عهد كل ذى عهد من خاص ومن عام ثم قال تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾ لانهم غدروا ولم يستقيموا ثم استثنى منهم الذين عاهدوهم عند المسجد الحرام قال ابو اسحاق هم قوم من بنى كنانة وقال ابن عباس هم من قريش وقال مجاهد هم خزاعة فامر المسلمين بالوفاء بعهدهم ما استقاموا لهم فى الوفاء به وجائز ان تكون مدة هؤلاء فى العهد دون مضي اشهر الحرم لانه قال ﴿فاذا انسلاخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وعمومه يقتضى رفع سائر اليهود التى كانت بين المسلمين والكفار وجائز ان تكون مدة عهدهم بعد انقضاء الاشهر الحرم وكانوا مخصوصين بمن امروا بقتلهم بعد انسلاخ الاشهر الحرم وان ذلك انما كان خاصا فى قوم منهم كانوا اهل غدر وخيانة لانه قال ﴿فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ ولم يحضر دمه * قوله تعالى ﴿فان تابوا واقاموا الصلوة

مطلب

يجب على الامام حفظ
اهل الذمة

وَأَتُوا الزَّكَاةَ فَخُوتُكُمْ فِي الدِّينِ **﴿١٠﴾** يدل على أن من أظهر لنا الإيمان وأقام الصلاة وآتى الزكاة فعلينا موالاة في الدين على ظاهر أمره مع وجود أن يكون اعتقاده في المغيب خلافه **﴿١١﴾** قوله تعالى **﴿١٢﴾** وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر **﴿١٣﴾** فيه دلالة على أن أهل العهد متى خالفوا شيئا مما عهدوا عليه وطعنوا في ديننا فقد نقضوا العهد وذلك لأن نكث الإيمان يكون بمخالفة بعض المحلوف عليه إذا كانت اليمين فيه على وجه النفي كقوله والله لا أكلت زيدا ولا عمرا ولا دخلت هذه الدار ولا هذه أيهما فعل حنث ونكث يمينه ثم لما ضم إلى ذلك الطعن في الدين دل على أن أهل العهد من شروط بقضاء عهدهم تركهم للطعن في ديننا وأن أهل الذمة ممنوعون من اظهار الطعن في دين المسلمين وهو يشهد لقول من يقول من الفقهاء أن من أظهر شتم النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة فقد نقض عهده ووجب قتله **﴿١٤﴾** وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أصحابنا يعزرو ولا يقتل وهو قول الثوري وروى ابن القاسم عن مالك فيمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل إلا أن يسلم وروى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ومالك فيمن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالاهي ردة يستتاب فإن تاب نكل وإن لم يتب قتل قال يضرب مائة ثم يترك حتى إذا هوى برى ضرب مائة ولم يذكر فرقا بين المسلم والذمي وقال الليث في المسلم يسب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا ينظر ولا يستتاب ويقتل مكانه وكذلك اليهودي والنصارى وقال الشافعي ويشترط على المصالحين من الكفار أن من ذكر كتاب الله ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي أوزنى بمسلة أو أصابها باسم نكاح أو فتن مسلما عن دينه أو قطع عليه طريقا أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عينا لهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله وذمة رسوله وظاهر الآية يدل على أن من أظهر سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل العهد فقد نقض عهده لأنه قال تعالى **﴿١٥﴾** وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر **﴿١٦﴾** فجعل الطعن في ديننا بمنزلة نكث الإيمان إذ معلوم أنه لم يرد أن يجعل نكث الإيمان والطعن في الدين بمجموعهما شرطا في نقض العهد لأنهم لو نكثوا الإيمان بقتال المسلمين ولم يظهروا الطعن في الدين لكانوا ناقضين للعهد وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم معاونة قريش بن بكر على خزاعة وهم حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم نقضا للعهد وكانوا يفعلون ذلك سرا ولم يكن منهم اظهار طعن في الدين فثبت بذلك أن معنى الآية وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر فإذا ثبت ذلك كان من أظهر سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل العهد ناقضا للعهد إذ سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكثر الطعن في الدين فهذا وجه يحتج به القائلون بما وصفنا **﴿١٧﴾** وما يحتج به لذلك ما روى أبو يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن رجل عن أبي عمران أن رجلا قال له أني سمعت رها سب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته أنا لم نعظمهم العهد على هذا وهو اسناد ضعيف وجاز أن يكون قد شرط عليهم أن لا يظهروا سب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى سعيدي عن قتادة عن أنس أن يهوديا مر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدرون

مطلبه

في حكم من شتم النبي
صلى الله عليه وسلم

ما قال فقالوا نعم ثم رجع فقال مثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم احدا من اهل الكتاب فقولوا عليكم وروى الزمهرى عن عمروة عن عائشة قالت دخل رهط من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السام عليكم قالت ففهمتها فقلت وعليكم السام واللعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة فان الله يحب الرفق في الامر كله فقلت يا رسول الله الم تسمع ما قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم قلت عليكم ومعلوم ان مثله لو كان من مسلم لصار به مرتدا مستحقا للقتل ولم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وروى شعبة عن هشام بن زيد عن انس بن مالك ان امرأة يهودية اتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فاكل منها فحى بها فقالوا لا تقتلها قال لا قال فما زلت اعرفها في سهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بين المسلمين ان من قصد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فهو ممن يتحل الاسلام انه مرتد يستحق القتل ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم مبيحة لدمها بما فعلت فكذلك اظهار سب النبي صلى الله عليه وسلم من الذمى مخالف لاطهار المسلم له * وقوله (فقاتلوا ائمة الكفر) روى ابن عباس ومجاهد انهم رؤساء قريش وقال قتادة ابو جهل وامية بن خلف وعتبة بن ربيعة وسهيل بن عمرو وهم الذين هموا باخراجه * قال ابو بكر ولم يختلف في ان سورة براءة نزلت بعد فتح مكة وان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها مع علي بن ابي طالب ليقراها على الناس في سنة تسع وهي السنة التي حج فيها ابو بكر وقد كان ابو جهل وامية بن خلف وعتبة بن ربيعة قد كانوا قتلوا يوم بدر ولم يكن بقي من رؤساء قريش احدي يظهر الكفر في وقت نزول براءة وهذا يدل على ان رواية من روى ذلك في رؤساء قريش وهم اللهم الا ان يكون المراد قوما من قريش قد كانوا اظهروا الاسلام وهم الطلقاء من نحو ابى سفيان واحزابهم ممن لم ينق قلبه من الكفر فيكون مراد الآية هؤلاء دون اهل العهد من المشركين الذين لم يظهروا الاسلام وهم الذين كانوا هموا باخراج الرسول من مكة وبدرهم بالقتال والحرب بعد الهجرة وجائز ان يكون مراده هؤلاء الذين ذكرنا وسائر رؤساء العرب الذين كانوا معاضدين لقريش على حرب النبي صلى الله عليه وسلم وقتال المسلمين فامر الله تعالى بقتلهم وقتلهم ان هم نكثوا ايمانهم وطعنوا في دين المسلمين * وقوله تعالى انهم لا ايمان لهم * معناه لا ايمان لهم وافية موثوقا بها ولم ينف به وجود الايمان منهم لانه قد قال بديا * وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم * وعطف على ذلك ايضا قوله * لا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم * فثبت انه لم يرد بقوله (لا ايمان لهم) نفى الايمان اصلا وانما اراد به نفى الوفاء بها * وهذا يدل على جواز اطلاق لا والمراد نفى الفضل دون نفى الاصل ولذلك نظائر موجودة في السنن وفي كلام الناس كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وليس بمؤمن من لا يامن جاره بوائقه ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ونحو ذلك فاطلق الامامة في الكفر لان الامام هو المقتدى به المتبع في الخير والشر قال الله تعالى (وجعلناهم ائمة يدعون الى النار) وقال في الخير (وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا) فالامام في الخير هاد مهتد والامام في الشر ضال مضل * وقد قيل ان هذه الآية نزلت في اليهود انذين كانوا غدروا برسول الله صلى الله عليه وسلم

ونكثوا ما كانوا اعطوا من العهود والايان على ان لا يعينوا عليه اعداءه من المشركين وهموا
بمعاونة المنافقين والكفار على اخراج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة واخبر انهم بدؤا
بالغدر ونكث العهد وامر بقتالهم بقوله ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم﴾ وجاز ان يكون جميع
ذلك مرتباً على قوله ﴿وان نكثوا ايمانهم بعد عهدهم﴾ وجاز ان يكون قد كانوا نقضوا العهد
بقوله ﴿الاتقاتلون قوما نكثوا ايمانهم﴾ قوله تعالى ﴿ام حسبتم ان تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة﴾ فان معناه ام حسبتم ان تتركوا ولم تجاهدوا
لانهم اذا جاهدوا علم الله ذلك منهم فاطلق اسم العام واراد به قيامهم بفرض الجهاد حتى يعلم الله
وجود ذلك منهم وقوله ﴿ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة﴾ يقتضى لزوم
اتباع المؤمنين وترك العدول عنهم كاي لزم اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على لزوم
حجة الاجماع وهو كقوله ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل
المؤمنين نوله ما تولى﴾ والوليجة المدخل يقال ولج اذا دخل كانه قال لا يجوز ان يكون له مدخل
غير مدخل المؤمنين ويقال ان الوليجة بمعنى الدخيلة والبطانة وهي من المداخلة والمخالطة
والمؤانسة فان كان المعنى هذا فقد دل على النهي عن مخالطة غير المؤمنين ومداخلتهم وترك الاستعانة بهم
في امور الدين كما قال ﴿لاتخذوا بطانة من دونكم﴾ قوله تعالى ﴿ما كان للمشركين ان يعمروا
مساجد الله﴾ عمارة المسجد تكون بمعنيين احدهما زيارته والكون فيه والآخر بنائاً وتجديد
ما استرم منه وذلك لانه يقال اعتمر اذا زار ومنه العمرة لانها زيارة البيت وفلان من عمار
المساجد اذا كان كثير المضي اليها والكون فيها وفلان يعمر مجلس فلان اذا اكثر غشيانا له فاقتضت
الآية منع الكفار من دخول المساجد ومن بنائها وتولى مصالحها والقيام بها لانتظام اللفظ لزم من
قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لاتخذوا آباءكم واهوانكم اولياء ان استحبوا الكفر على الايمان﴾
فيه نهى للمؤمنين عن موالاته الكفار ونصرتهم والاستنصار بهم وتقويض امورهم اليهم وايحاب التبري
منهم وترك تعظيمهم واکرامهم وسواء بين الآباء والاهوان في ذلك الا انه قد امر مع ذلك بالاحسان الى
الاب الكافر ومحبة المعروف بقوله تعالى ﴿ووصينا الانسان بوالديه﴾ الى قوله ﴿وان جاهدك على
ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ وانما امر المؤمنين
بذلك لتمييزوا من المنافقين اذ كان المنافقون يتولون الكفار ويظهرون اكرامهم وتعظيمهم
اذ القوهم ويظهرون لهم الولاية والحياطة فجعل الله تعالى ما امر به المؤمن في هذه الآية علماً
يتميز به المؤمن من المنافق واخبر ان من لم يفعل ذلك فهو ظالم لنفسه مستحق للعقوبة من
ربه قوله تعالى ﴿انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ اطلاق
اسم النجس على المشرك من جهة ان الشرك الذي يعتقد يحجب اجتنابه كما يحجب اجتناب النجاسات
والاقدار فلذلك سماهم نجساً والنجاسة في الشرع تنصرف على وجهين احدهما نجاسة الاعيان
والآخر نجاسة الذنوب وكذلك الرجس والرجز ينصرف على هذين الوجهين في الشرع قال
الله تعالى ﴿انما الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان﴾ وقال في وصف

مطلبه
في حجة الاجماع

مطلب
هل يجوز دخول
المشرك المسجد

المنافقين (سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم انهم رجس) فسامهم رجسا كما سمي المشركين نجسا وقد افاد قوله (انما المشركون نجس) منعهم عن دخول المسجد الا لعذر اذ كان علينا تطهير المساجد من الانجاس * وقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قد تنازع معناه اهل العلم فقال مالك والشافعي لا يدخل المشرك المسجد الحرام قال مالك ولا غيره من المساجد الحاجة من نحو الذمي يدخل الى الحاكم في المسجد للخصومة وقال الشافعي يدخل كل مسجد الا المسجد الحرام خاصة وقال اصحابنا يجوز للذمي دخول سائر المساجد وانما معنى الآية على احد وجهين اما ان يكون النهي خاصا في المشركين الذين كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر المساجد لانهم لم تكن لهم ذمة وكان لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وهم مشركو العرب او ان يكون المراد منعهم من دخول مكة للحج ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء يوم النحر في السنة التي حج فيها ابوبكر فيما روى الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان ابابكر بعث فيمن يؤذن يوم النحر بمني ان لا يحج بعد العام مشرك فبذ ابوبكر الى الناس فلم يحج في العام الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم مشرك فانزل الله تعالى في العام الذي نبذ فيه ابوبكر الى المشركين (يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس) الآية وفي حديث علي حين امره النبي صلى الله عليه وسلم بان يبلغ عنه سورة براءة نادى ولا يحج العام مشرك وفي ذلك دليل على المراد بقوله (فلا يقربوا المسجد الحرام) ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء) وانما كانت خشية العيلة لا تقطع تلك المواسم بمنعهم من الحج لانهم كانوا ينتفعون بالتجارات التي كانت تكون في مواسم الحج فدل ذلك على ان مراد الآية الحج ويدل عليه اتفاق المسلمين على منع المشركين من الحج والوقوف بعرفة والمزدلفة وسائر افعال الحج وان لم يكن في المسجد ولم يكن اهل الذمة ممنوعين من هذه المواضع ثبت ان مراد الآية هو الحج دون قرب المسجد لغير الحج لانه اذا حمل على ذلك كان عموما في سائر المشركين واذا حمل على دخول المسجد كان خاصا في ذلك دون قرب المسجد والذي في الآية النهي عن قرب المسجد فغير جائز تخصيص المسجد به دون ما يقرب منه وقد روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله قوم انجاس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس على الارض من انجاس الناس شيء انما انجاس الناس على انفسهم وروى يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان اباسفيان كان يدخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر غير ان ذلك لا يحل في المسجد الحرام لقول الله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) قال ابوبكر فاما وفد ثقيف فانهم جاؤا بعد فتح مكة الى النبي صلى الله عليه وسلم والآية نزلت في السنة التي حج فيها ابوبكر وهي ستة تسع فانزلهم النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد واخبر ان كونهم انجاسا لا يمنع دخولهم المسجد وفي ذلك دلالة على ان نجاسة الكافر لا يمنع الكافر من دخول المسجد

واما ابوسفیان فانه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم لتجديد الهدنة وذلك قبل الفتح وكان ابو
سفيان مشركا حينئذ والآية وان كان تزولها بعد ذلك فانما اقتضت النهي عن قرب المسجد
الحرام ولم تقتض المتع من دخول الكفار سائر المساجد ؎ فان قيل لا يجوز للكافر دخول
الحرم الا ان يكون عبدا او صيبا او نحو ذلك لقوله تعالى ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام﴾ ولما روى
زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه انه نادى بامر النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل الحرم مشرك
؎ قيل له ان صح هذا اللفظ فالمراد ان لا يدخله للحج وقد روى في اخبار عن علي انه نادى
ان لا يحج بعد العام مشرك وكذلك في حديث ابى هريرة فثبت ان المراد دخول الحرم للحج
وقد روى شريك عن اشعث عن الحسن عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يقرب المشركون المسجد الحرام بعد عامهم هذا الا ان يكون عبدا او امه يدخله لحاجة فباح
دخول العبد والامة للحاجة لا للحج وهذا يدل على ان الحر الذي له دخوله لحاجة اذ لم
يفرق احد بين العبد والحر وانما خص العبد والامة والله اعلم بالذكر لانهم لا يدخلونه في الاغاب
الاعم للحج وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع
الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله
يقول في قوله تعالى ﴿انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام﴾ الا ان يكون عبدا او واحدا
من اهل الذمة فوقفه ابو الزبير على جابر وجائز ان يكونا صحيحين فيكون جابر قد رفعه
تارة وافتي بها اخرى وروى ابن جريج عن عطاء قال لا يدخل المسجد مشرك وتلا قوله
تعالى ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ قال عطاء المسجد الحرام الحرم كله قال
ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار مثل ذلك ؎ قال ابو بكر والحرم كله يعبر عنه بالمسجد
اذ كانت حرمة متعلقة بالمسجد وقال الله تعالى ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس
سواء العاكف فيه والباد﴾ والحرم كله مراد به وكذلك قوله تعالى ﴿ثم محلها الى البيت
العتيق﴾ قد اريد به الحرم كله لانه في اى الحرم نحر البدن فجائز على هذا ان يكون
المراد بقوله تعالى ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام﴾ الحرم كله للحج اذ كان اكثر افعال المناسك
متعلقة بالحرم والحرم كله في حكم المسجد لما وصفنا فغير عن الحرم بالمسجد وعبر عن الحج بالحرم ويدل
على ان المراد بالمسجد ههنا الحرم قوله تعالى ﴿الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم
فاستقيموا لهم﴾ ومعلوم ان ذلك كان بالحدبية وهى على شفير الحرم وذكر المسور بن مخرمة
ومروان بن الحكم ان بعضهما من الحل وبعضهما من الحرم فاطلق الله تعالى عليها انها عند
المسجد الحرام وانما هى عند الحرم * واطلافة تعالى اسم التجسس على المشركين يقتضى اجتنابهم
وترك مخالطتهم اذ كنا مأمورين باجتناب الانجاس * وقوله تعالى ﴿بعد عامهم هذا﴾ فان قتادة
ذكر ان المراد العام الذى حج فيه ابو بكر الصديق فتلا على سورة براءة وهو لتسع مضين من
الهجرة وكان بعده حجة الوداع سنة عشر ؎ قوله تعالى ﴿وان ختم عيلة فسوف يغنيكم الله
من فضله ان شاء﴾ فان العيلة الفقر يقال عال يعيل اذا افتقر قال الشاعر

وما يدرى الفقير متى غناه * وما يدرى الغنى متى يعيل

وقال مجاهد وقتادة كانوا خافوا انقطاع المتاجر بمنع المشركين فاخبر الله تعالى انه يغنيهم من فضله ف قيل انه اراد الجزية المأخوذة من المشركين وقيل اراد الاخبار ببقاء المتاجر من جهة المسلمين لانه كان علما ان العرب واهل بلدان العجم سيسلمون ويحجون فيستغنون بما ينالون من منافع متاجرهم عن حضور المشركين وهو نظير قوله تعالى ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد﴾ الآية فاخبر تعالى عما في حج البيت والهدى والقلائد من منافع الناس ومصالحهم في دنياهم ودينهم واخبر في قوله ﴿وان خضم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله﴾ عما ينالون من الغنى بحج المسلمين وان كانوا قليلين في وقت نزول الآية * وانما علق الغنى بالمشيئة لمعنيين كل واحد منهما جاز ان يكون مرادا احدهما انه لما كان منهم من يموت ولا يبلغ هذا الغنى الموعود به علقه بشرط المشيئة والثاني لينقطع الآمال الى الله في اصلاح امور الدنيا والدين كما قال الله تعالى ﴿لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين﴾

باب اخذ الجزية من اهل الكتاب

قال الله عز وجل ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ اخبر تعالى عن اهل الكتاب انهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر مع اظهارهم الايمان بالنشور والبعث وذلك يحتمل وجوها اجدها ان يكون مراده لا يؤمنون باليوم الآخر على الوجه الذي يجرى حكم الله فيه من تخليد اهل الكتاب في النار وتخليد المؤمنين في الجنة فلما كانوا غير مؤمنين بذلك اطلق القول فيهم بانهم لا يؤمنون باليوم الآخر ومراده حكم يوم الآخر وقضاؤه فيه كما تقول اهل الكتاب غير مؤمنين بالنبي والمراد بنبوته النبي صلى الله عليه وسلم وقيل فيه انه اطلق ذلك فيهم على طريق الذم لانهم بمنزلة من لا يقربه في عظم الجرم كما انهم بمنزلة المشركين في عبادة الله تعالى بكفرهم الذي اعتقدوه وقيل ايضا لما كان اقرارهم عن غير معرفة لم يكن ذلك ايمانا واكثرهم بهذه الصفة * وقوله تعالى ﴿ولا يدينون دين الحق﴾ فان دين الحق هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ان الدين عند الله الاسلام﴾ وهو التسليم لامر الله وما جاء به رسوله والاقبال له والعمل به والدين ينصرف على وجود منها الطاعة ومنها القهر ومنها الجزاء قال الاعشى

هودان الرباب اذكر هو الديـ * دراكا بغزوة وصيال

يعنى قهر الرباب اذكر هو طاعته وابو الاقيادله * وقوله تعالى ﴿مالك يوم الدين﴾ قيل انه يوم الجزاء ومنه كما تدين تدان * ودين اليهود والنصارى غير دين الحق لانهم غير منقادين لامر الله ولا طائعين له لجحودهم بنبوته نبينا صلى الله عليه وسلم % فان قيل فهم يدينون بدين التوراة والانجيل معترفون

مطاب
في تفسير دين الحق

به منقادين له * قيل له في التوراة والانجيل ذكر نبينا وامرنا بالايمان واتباع شرائعه وهم غير عاملين بذلك بل تاركون له فهم غير متبعين دين الحق وايضا فان شريعة التوراة والانجيل قد نسخت والعمل بها بعد النسخ ضلال فليس هو اذ دين الحق وايضا فهم قد غيروا المعاني وحرفوها عن مواضعها وازالوها الى ما تهووا انفسهم دون ما اوجبه عليهم كتب الله تعالى فهم غير دائنين دين الحق * قوله تعالى ﴿من الذين اتوا الكتاب﴾ فان اهل الكتاب من الكفار هم اليهود والنصارى لقوله تعالى ﴿ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا﴾ فلو كان المجوس او غيرهم من اهل الشرك من اهل الكتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد اقتضت الآية ان اهل الكتاب طائفتان وقد بيناه فيما سلف * وتقدم الكلام ايضا في حكم الصابئين وهل هم اهل الكتاب ام لا وهم فريقان * احدهما بنو احي كسكر والبطائح وهم فيما بلغنا صنف من النصارى وان كانوا مخالفين لهم في كثير من دياناتهم لان النصارى فرق كثيرة منهم المرقونية والاريسية والمارونية والفرق الثلاث من النسطورية والملكية واليعقوبية يبرءون منهم ويحرمونهم وهم ينتمون الى يحيى بن زكريا وشيث ويتحلون كتبنا يزعمون انها كتب الله التي انزلها على شيث بن ادم ويحيى بن زكريا والنصارى تسميهم يوحناسية فهذه الفرقة يجعلها ابو حنيفة رحمه الله من اهل الكتاب ويبيح اكل ذبائحهم ومناكحة نسائهم * وفرقة اخرى قد تسمت بالصابئين وهم الحرايون الذين بناحية حوران وهم عبدة الاوثان ولا ينتمون الى احد من الانبياء ولا يتحلون شيئا من كتب الله فهو لا ليسوا اهل الكتاب ولا خلاف ان هذه النحلة لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم فذهب ابى حنيفة في جملة الصابئين من اهل الكتاب محمول على مراده الفرقة الاولى واما ابو يوسف ومحمد فقالا ان الصابئين ليسوا اهل الكتاب ولم يفصلوا بين الفريقين وقد روى في ذلك اختلاف بين التابعين * وروى هشيم اخبرنا مطرف قال كنا عند الحكم بن عيينة فحدثه رجل عن الحسن البصري انه كان يقول في الصابئين هم بمنزلة المجوس فقال الحسن اليس قد كنت اخبرتك بذلك وروى عباد بن العوام عن الحجاج عن القاسم بن ابي بزة عن مجاهد قال الصابئون قوم من المشركين بين اليهود والنصارى ليس لهم كتاب وكذلك قول الاوزاعي ومالك بن انس وروى يزيد بن هارون عن حبيب بن ابي حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد انه سئل عن الصابئين امن اهل الكتاب هم وطعامهم ونساءهم حل للمسلمين فقال نعم * واما المجوس فليسوا اهل كتاب بدلالة الآية ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سنوابعهم سنة اهل الكتاب وفي ذلك دلالة على انهم ليسوا اهل كتاب * وقد اختلف اهل العلم فيمن تؤخذ منهم الجزية من الكفار بعد اتفاهم على جواز اقرار اليهود والنصارى بالجزية فقال اصحابنا لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام او السيف وتقبل من اهل الكتاب من العرب ومن سائر كفار العجم الجزية وذكر ابن القاسم عن مالك انه تقبل من الجميع الجزية الا من مشركي العرب وقال مالك في الزنج ونحوهم اذا سبوا يجبرون على الاسلام وروى عن مجاهد انه قال يقتل اهل الكتاب على الجزية واهل الاوثان على الصلاة ويحتمل ان يريد به اهل الاوثان من العرب وقال الثوري العرب لا يسبون وهو اذن سبوا ثم تركهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال

مطلب

اهل الكتاب هم اليهود والنصارى

مطلب

في الصابئين وفي بعض فرق النصارى

الشافعي لا تقبل الجزية الا من اهل الكتاب عربا كانوا او عجماء قال ابو بكر قوله تعالى ﴿فاقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم﴾ يقتضي قتل سائر المشركين فمن الناس من يقول ان عمومه مقصور
 على عبدة الاوثان دون اهل الكتاب والمجوس لان الله تعالى قد فرق في اللفظ بين المشركين وبين اهل
 الكتاب والمجوس بقوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين
 اشركوا﴾ فعطف بالمشركين على هذه الاصناف فدل ذلك على ان اطلاق هذا اللفظ يختص بعبدة
 الاوثان وان كان الجميع من النصارى والمجوس والصابئين مشركين وذلك لان النصارى قد اشركت
 بعبادة الله عبادة المسيح والمجوس مشركون من حيث جعلوا لله ندا مغالبا والصابئون فربكان
 احدهما عبدة الاوثان والاخر لا يعبدون الاوثان ولكنهم مشركون في وجوه اخرالا ان
 اطلاق لفظ المشرك يتناول عبدة الاوثان فلم يوجب قوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ الا قتل عبدة
 الاوثان دون غيرهم وقال آخرون لما كان معنى الشرك موجودا في مقالات هذه الفرق من النصارى
 والمجوس والصابئين فقد انتظمهم اللفظ ولولا ورود آية التخصيص في اهل الكتاب خصوصا من الجملة
 ومن عداهم محمولون على حكم الآية عربا كانوا او عجماء ولم يختلفوا في جواز اقرار المجوس بالجزية
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اخبار وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
 انه سمع مجالدا يقول لم يكن عمر بن الخطاب يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن
 ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وروى
 مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم
 فقال عبدالرحمن بن عوف اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 سنوابعهم سنة اهل الكتاب وروى يحيى بن آدم عن المسعودي عن قتادة عن ابي مجاز قال
 كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى المنذر انه من استقبل قبلتنا وصلى صلاتنا واكل ذبيحتنا
 فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ومن احب ذلك من المجوس فهو آمن ومن ابى فعليه
 الجزية وروى قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس
 البحرين يدعوهم الى الاسلام فمن اسلم منهم قبل منه ومن ابى ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم
 ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة وروى الطحاوي عن بكار بن قتيبة قال حدثنا عبدالرحمن بن عمران
 حدثنا عوف قال كتب عمر بن عبدالعزيز الى عدى بن ارطاة اما بعد فاسئل الحسن مامنع
 من قبلنا من الائمة ان يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء اللاتي لا يجمعهن احد غيرهم
 فسأله فاخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من مجوس البحرين الجزية واقرهم على
 مجوسيتهم وعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على البحرين العلاء بن الحضرمي وفعله
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعثمان وروى معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صالح اهل الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب وروى الزهري عن سعيد بن المسيب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس
 السواد وان عثمان اخذها من برببر وفي هذه الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من المجوس

وفي بعضها انه اخذها من عبدة الاوثان من غير العرب ولا نعلم خلافا بين الفقهاء في جواز اخذ الجزية من المجوس وقد نقلت الامة اخذ عمر بن الخطاب الجزية من مجوس السواد فمن الناس من يقول انما اخذها لان المجوس اهل كتاب ويحتج في ذلك بما روى سفيان بن عيينة عن ابي سعيد عن نصر بن عاصم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر وعثمان اخذوا الجزية من المجوس وقال علي انا اعلم الناس بهم كانوا اهل كتاب يقرءونه واهل علم يدرسونهم فنزع ذلك من صدورهم وقد ذكرنا فيما تقدم من الدلالة على انهم ليسوا اهل كتاب من جهة الكتاب والسنة واما ما روى عن علي في ذلك انهم كانوا اهل كتاب فانه ان صححت الرواية فان المراد ان اسلافهم كانوا اهل كتاب لاخباره بان ذلك نزع من صدورهم فاذا ليسوا اهل كتاب في هذا الكتاب ويدل على انهم ليسوا اهل كتاب ما روى في حديث الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مجوس البحرين ان من ابى منهم الاسلام ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة ولو كانوا اهل كتاب لحاز اكل ذبايحهم ومناكحة نسائهم لان الله تعالى قد اباح ذلك من اهل الكتاب ولما ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس وليسوا اهل كتاب ثبت جواز اخذها من سائر الكفار اهل كتاب كانوا او غير اهل كتاب الاعداء الاوثان من العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم الا الاسلام او السيف بقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وهذا في عبدة الاوثان من العرب ويدل على جواز اخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركي العرب حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية قال اذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى شهادة لا اله الا الله وان محمد رسول الله فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية وذلك عام في سائر المشركين وخصصنا منهم مشركي العرب بالآية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم

باب حكم نصارى بنى تغلب

قال الله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الى قوله ﴿ من الذين اتوا الكتاب ﴾ ونصارى بنى تغلب منهم لانهم يتنجلون نحلهم وان لم يكونوا متمسكين بجميع شرائعهم وقال الله تعالى ﴿ ومن يتولهم منهم ﴾ فجعل الله تعالى من يتولى قوما منهم في حكمهم ولذلك قال ابن عباس في نصارى بنى تغلب انهم لو لم يكونوا منهم الا بالولاية لكانوا منهم لقوله تعالى ﴿ ومن يتولهم منهم ﴾ وذلك حين قال علي رضي الله عنه انهم لم يتعلقوا من النصرانية الا بشرب الخمر قال ابن عباس ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم حين جاءه فقال له اما تقول الان يقال لا اله الا الله فقال ان لي ديناً فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا اعلم به منك أأنت ركوسيا قال نعم قال أأنت تأخذ المربع قال نعم قال فان ذلك لا يحل لك في دينك فنبهه الى صنف من النصارى مع اخباره بانه غير متمسك به باخذ المربع وهو ربع الغنيمة والغنيمة غير مباحة في دين النصارى فثبت بذلك ان اتحال بنى تغلب لدين النصارى يوجب ان يكون حكمهم حكمهم

وان يكونوا اهل كتاب واذا كانوا من اهل الكتاب وجب اخذ الجزية منهم * والجزية والجزاء
واحد وهو اخذ المال منهم عقوبة وجزاء على اقامتهم على الكفر ولم يذكر في الآية لها مقدارا
معلوما ومهما اخذ منهم على هذا الوجه فان اسم الجزية يتناول وقد وردت اخبار متواترة عن
ائمة السلف في تعسف الصدقة في اموالهم على ما يؤخذ من المسلمين وهو قول اهل العراق
وابن حنيفة واصحابه والثوري وهو قول الشافعي وقال مالك في النصرائي اذا اعتقه المسلم
فلا جزية عليه ولو جعلت عليه الجزية لكان العتق قد اضربه ولم يفعه شيئا ولا يحفظ عن مالك
في بني تغلب شيئا وروى يحيى بن آدم قال حدثنا عبد السلام عن ابي اسحاق الشيباني عن السفاح
عن داود بن كردوس عن عمار بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب يا امير المؤمنين ان بني تغلب
قد علمت شوكتهم وانهم بازاء العدو فان ظاهروا عليك العدو اشتدت مؤنتهم فان رأيت
ان تعطيمهم شيئا فافعل فصالحهم على ان لا يقيموا اولادهم في النصراية وتضاعف عليهم الصدقة
قال وكان عمار يقول قد فعلوا فلا عهد لهم وهذا خبر مستفيض عند اهل الكوفة قد وردت به
الرواية والنقل الشائع عملا وهو مثل اخذ الجزية من اهل السواد على الطبقات الثلاث
ووضع الخراج على الارضين ونحوها من العقود التي عقدها على كافة الامة فلم يختلفوا في نفاذها
وجوازها وقد روى عن علي انه قال لئن بقيت لنصاري بني تغلب لاقبلن المقاتلة ولا سين النذرية
وذلك اني كتبت الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينصروا اولادهم ولم يخالف
عمر في ذلك احد من الصحابة فالتعديبه اجماعهم وثبت به اتفاقهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم
في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده المسلمون تشكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم
ويعتقد عليهم اولهم ومعناه والله اعلم جواز عقود ائمة العدل على الامة * فان قيل امر الله
بأخذ الجزية منهم فلا يجوز لنا الاقنصارهم على اخذ الصدقة منهم واعفائهم من الجزية * قيل له
الجزية ليس لها مقدار معلوم فيما يقتضيه ظاهر لفظها وانما هي جزاء وعقوبة على اقامتهم
على الكفر والجزاء لا يختص بمقدار دون غيره ولا بنوع من المال دون ما سواه والمأخوذ
من بني تغلب هو عندنا جزية ليست بصدقة وتوضع مواضع التي لانه لاصدقة لهم اذ كان
سبيل الصدقة وقوعها على وجه القرية ولا قرية لهم وقد قال بنو تغلب تؤدى الصدقة
مضاعفة ولا تقبل اداء الجزية فقال عمر هو عندنا جزية وسماؤها اتم ما شئتم فاخبر عمر
انها جزية وان كانت حقا مأخوذا من مواشيهم وزرعهم * فان قيل لو كانت جزية لما أخذت
من نسائهم لان النساء لا جزية عليهن * قيل له يجوز اخذ الجزية من النساء على وجه الصالح
كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بعض امرائه على بعض بلدان اليمن ان يأخذ من كل حالم
او حاملة دينارا او عدله من المعافر وقال اصحابنا تؤخذ من موالى بني تغلب اذ كانوا كفارا الجزية
ولا تضاعف عليهم الخنوق وفي اموالهم لان عمر انما صالح بني تغلب على ذلك ولم يذكر فيه
الموالى فمواليهم باقون على حكم سائر اهل الذمة في اخذ جزية الرؤس منهم على الطبقات
المعلومة وليس بواجب ان يكونوا في حكم مواليتهم كما ان المسلم اذا اعتق عبدا نصرايا لا يكون

في حكم مولاه في باب سقوط الجزية عنه ۞ فان قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موالي
 القوم من انفسهم ۞ قيل له مراده انه منهم في الانتساب اليهم نحو مولى بني هاشم يسمى هاشميا
 ومولى بني تميم يسمى تميميا وفي النصر والعتق كما يعقل عنه ذو الانتساب فهذا معنى قوله
 موالي القوم منهم ولادلالة فيه على ان حكمه حكمهم في ايجاب الجزية وسقوطها واما شرط
 عمر عليهم ان لا يغمسوا اولادهم في النصرانية فانه قد روى في بعض الاخبار انه شرط ان
 لا يصبغوا اولادهم في النصرانية اذا ارادوا الاسلام فانما شرط عليهم بذلك انه ليس لهم
 ان يمنوا اولادهم الاسلام اذا ارادوه ۞ وقد حدثنا مكرم بن احمد بن مكرم قال حدثنا
 احمد بن عطية الكوفي قال سمعت ابا عبيد يقول كنا مع محمد بن الحسن اذا قبل الرشيد فقام
 الناس كلهم الا محمد بن الحسن فانه لم يقم وكان الحسن بن زياد معتل القلب على محمد بن الحسن
 فقام ودخل ودخل الناس من اصحاب الخليفة فامهل الرشيد يسيرا ثم خرج الاذن فقام محمد بن
 الحسن فخرج اصحابه له فادخل فامهل ثم خرج طيب النفس مسرورا قال قال لي مالك لم تقم
 مع الناس قال كرهت ان اخرج عن الطبقة التي جعلتني فيها انك اهلتني للعلم فكرهت ان
 اخرج الى طبقة الخدمة التي هي خارجة منه وان ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال من احب
 ان يميل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار وانه انما اراد بذلك العلماء فمن قام بحق
 الخدمة واعزاز الملك فهو هبة للعدو ومن قعد اتباعا للسهة التي عنكم اخذت فهو زين لكم
 قال صدقت يا محمد ثم شاورني فقال ان عمر بن الخطاب صالح بن تغلب على ان لا ينصروا اولادهم
 وقد نصروا ابناهم وحلت بذلك دماؤهم فما ترى قال قلت ان عمر امرهم بذلك وقد نصروا
 اولادهم بعد عمر واحتمل ذلك عثمان وابن عمك وكان من العلم بما لا خفاء به عليك وجرت
 بذلك السنن فهذا صلح من الخلفاء بعده ولا شيء يلحقك في ذلك وقد كشفت لك العلم
 ورأيك اعلى قال لا ولكننا نجريه على ما جروه ان شاء الله ان الله جل اسمه امرني بالمشورة
 تمام المايه التي جعلها الله له فكان يشاور في امره فيأتيه جبريل بتوفيق الله ولكن عليك بالدعاء
 لمن ولأه الله امرك ومرا اصحابك بذلك وقد امرت لك بشيء تفرقه على اصحابك قال فخرج
 له مال كثير ففرقه ۞ قال ابو بكر فهذا الذي ذكره محمد في اقرار الخلفاء بنى تغلب على ما هم
 عليه من صبغهم اولادهم في النصرانية حجة في تركهم على ما هم عليه وانهم بمنزلة سائر النصاري
 فلا تخلص مصالحة عمر اياهم ان لا يصبغوا اولادهم في النصرانية من احد معين اما ان يكون مراده
 ان لا يكرهوهم على الكفر اذا ارادوا الاسلام وان لا ينشئوهم على الكفر من صغرهم فان اراد
 الاول فانه لم يثبت انهم منعوا احدا من اولادهم التابعين من الاسلام واكرهوهم على الكفر
 فيصيروا به ناقضين للعهد وخالفين للذمة وان كان المراد الوجه الثاني فان عليا وعثمان لم يعترضوا
 عليهم ولم يقتلوه واما قول مالك في العبد النصراني اذا اعتقه المسلم انه لاجزية عليه فترك
 لظاهر الآية بغير دلالة اذ لا فرق بين من اعتقه مسالم وبين سائر الكفار الذين لم يعتقوا واما
 قوله لوجعلت عليه الجزية لكان العتق قد اضربه ولم ينفعه شيئا فليس كذلك لانه في حال

مطلب
 في محاوره الرشيد
 مع محمد بن الحسن

قوله (تمام المايه)
 هكذا في بعض النسخ
 وفي بعضها (تمام المايه
 خلق) ولم افهم معناه
 والظاهر من اشكال
 العبارة انه تحريف
 ولعل محييه (تمام المايه
 من الاخلاق) وليحرر
 (لمصححه)

الرق انما لم تلزمه الجزية لان ماله لمولاه والمولى المسلم لا يجوز اخذ الجزية منه والجزية انما تؤخذ من مال الكفار عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر والعبد لا مال له فتؤخذ منه فاذا عتق وملك المال وجبت الجزية واخذنا الجزية منه لم يسلبه منافع العتق في جواز التصرف على نفسه وزوال ملك المولى وامره عنه وتمليكك سائر امواله وانما الجزية جزء يسير من ماله قد حقن بهادمه فنفقة العتق حاصلة له

باب من تؤخذ منه الجزية

قال الله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله﴾ الى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ فكان معقولا من فجوى الآية ومضمونها ان الجزية مأخوذة ممن كان منهم من اهل القتال لاستحالة الخطاب بالامر بقتال من ليس من اهل القتال اذا القتال لا يكون الا بين اثنين ويكون كل واحد منهما مقاتلا لصاحبه واذا كان كذلك ثبت ان الجزية مأخوذة ممن كان من اهل القتال ومن يمكنه ادائه من المحترفين ولذلك قال اصحابنا ان من لم يكن من اهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من كان اعمى او زمنا او مفلوجا او شيخا كبيرا فانيا وهو موسر فلا جزية عليه وهو قولهم جميعا في الرواية المشهورة وروى عن ابي يوسف في الاعمى والزمن والشيخ الكبير ان عليهم الجزية اذا كانوا موسرين وروى عنه مثل قول ابي حنيفة وروى ابن رستم عن محمد في نوادره قال قلت ارأيت اهل الذمة من بني تغلب وغيرهم ليس لهم حرفة ولا مال ولا يقدرون على شئ قال لاشئ عليهم قال محمد وانما يوضع الخراج على الغنى والمعتمل منهم وقال محمد في النصراني يكتسب ولا يفضل له شئ عن عياله انه لا يؤخذ بخراج رأسه وقالوا في اصحاب الصوامع والسياحين اذا كانوا لا يخالطون الناس فلا جزية عليهم وان كانوا يخالطون الناس فعليهم الجزية وكذلك النساء والصبيان لا جزية عليهم اذ ليسوا من اهل القتال وروى ايوب وغيره عن نافع عن اسلم قال كتب عمر الى امراء الجيوش ان لا يقتلوا الا من قاتلهم ولا يقتلوا النساء والصبيان ولا يقتلوا الا من جرت عليه المواسى وكتب الى امراء الاجناد ان يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء والصبيان ولا يضربوها الا على من جرت عليه المواسى وروى عاصم عن ابي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان آخذ من كل حالم دينار او عدله من المعافر * واما مقدار الجزية قال الله تعالى ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ فلم تكن في ظاهر الآية دلالة على مقدار منها بعينه * وقد اختلف الفقهاء في مقدارها فقال اصحابنا على الموسر منهم ثمانية واربعون درهما وعلى الوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر درهما وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك اربعة دنانير على اهل الذهب واربعون درهما على اهل الورق الغنى والفقير سواء لا يزداد ولا ينقص وقال الشافعي دينار على الغنى والفقير وروى ابو اسحاق عن حارثة بن مضرب قال بعث عمر

مطلب
في مقدار الجزية

ابن الخطاب عثمان بن حنيف فوضع على اهل السواد الخراج ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واثني عشر درهما وروى الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة وبعث عثمان بن حنيف على مادون دجلة فاتياه فسألتهما كيف وضعتما على اهل الارض قالوا وضعنا على كل رجل اربعة دراهم في كل شهر قال ومن يطيق هذا قال ان لهم فضولا فذكر عمرو بن ميمون ثمانية واربعين درهما ولم يفصل الطبقات وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث فالواجب ان يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على ان مراده أكثر ما وضع من الجزية وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن اسام ان عمر ضرب الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون لان ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام مع الاربعين في ثمانية واربعين درهما فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث اولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة ولان من وضعها على الطبقات فهو قائل بخبر الثمانية والاربعين ومن اقتصر على الثمانية والاربعين فهو تارك للخبر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها * واحتج من قال بدینار على الغنى والفقير بما روى عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى اليمن امره ان يأخذ من كل حالم دينارا او عدله من المعافر وهذا عندنا فيما كان منه على وجه الصالح او يكون ذلك جزية الفقراء منهم وذلك عندنا جائز والدليل عليه ما روى في بعض اخبار معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل حالم او حاملة دينارا ولا خلاف ان المرأة لا تؤخذ منها الجزية الا ان يقع الصالح عليه وروى ابو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ وهو باليمن ان في الحالم والحاملة دينارا او عدله من المعافر قال ابو عبيد وحدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن ابي الاسود عن عمرو بن الزبير قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن انه من كان على يهودية او نصرانية فانه لا ينقل عنها وعليه الجزية وعلى كل حالم ذكر او أنثى عبد او امة دينار او قيمته من المعافر * ويدل على ان الجزية على الطبقات الثلاث ان خراج الارضين جعل على مقدار الطاقة واختلف بحسب اختلافها في الارض وغلتها فجعل على بعضها قفيزا ودرهما وعلى بعضها خمسة دراهم وعلى بعضها عشرة دراهم فوجب على ذلك ان يكون كذلك حكم خراج الرؤس على قدر الامكان والطاقة ويدل على ذلك قول عمر لحذيفة وعثمان بن حنيف لعلكما حملتما اهل الارض ما لا يطيقون فقالا بل تركنا لهم فضلا وهذا يدل على ان الاعتبار بمقدار الطاقة وذلك يوجب اعتبار حالى الاعسار واليسار وذكر يحيى بن آدم ان الجزية على مقدار الاحتمال بغير توقيت وهو خلاف الاجماع وحكى عن الحسن بن صالح انه لا تجوز الزيادة في الجزية على وظيفة عمر ويجوز النقصان وقال غيره يجوز الزيادة والنقصان على حسب الطاقة وقد روى الحكم عن عمرو بن ميمون انه شهد عمر يقول لعثمان بن حنيف والله لئن وضعت على كل جريب

من الارض قفيزا ودرهما وعلى كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم قال وكانت ثمانية واربعين فجعلها خمسين * واحتج من قال بجواز الزيادة بهذا الحديث وهذا ليس بمشهور ولم تثبت به رواية واحتجوا ايضا بما روى ابو اليمان عن صفوان بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز انه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين وهذا عندنا على انه ذاهب من الطبقة الوسطى فاجب ذلك عليهم على ما رأى من احتمالهم له كما روى سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح قال سألت مجاهدا لم وضع عمر على اهل الشام من الجزية اكثر مما وضع على اهل اليمن قال لليسار

في تمييز الطبقات

قال ابو يوسف في كتاب الخراج تؤخذ منهم على الطبقات على ما وصفت ثمانية واربعين على الموسر مثل الصيرفي والبراز وصاحب الصنعة والتاجر والمعالج والطبيب وكل من كان في يده منهم صنعة وتجارة يحترف بها اخذ من اهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم ثمانية واربعون على الموسر واربعة وعشرون من المتوسط من احتملت صناعته ثمانية واربعين اخذ منه ذلك ومن احتملت اربعة وعشرين اخذ ذلك منه واثنان عشر على العامل بيده مثل الخياط والصباغ والجزار والاسكاف ومن اشبههم فلم يعتبر الملك واعتبر الصناعات والتجارات على ما جرت به عادة الناس في الموسر والمعسر منهم وذكر على بن موسى القمي من غير ان عزي ذلك الى احد من اصحابنا ان الطبقة الاولى من يحترف وليس له ما يجب في مثله الزكاة على المسلمين وهم الفقراء المحترفون فمن كان له اقل من مائتي درهم فهم من اهل هذه الطبقة قال والطبقة الثانية ان يبلغ مال الرجل مائتي درهم فازاد الى اربعة آلاف درهم لان من له مائتا درهم غني تجب عليه الزكاة لو كان مسلما فهو خارج عن طبقة الفقراء قال وانما اخذنا اعتبار الاربعة الآلاف من قول علي رضي الله عنه وابن عمر اربعة آلاف فادونها نفقة وما فوق ذلك فهو كثير قال وقديحجوز ان تجعل الطبقة الثانية من ملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم وما زاد على ذلك فهو من الطبقة الثالثة لما روى حماد بن سلمة عن طلحة بن عبد الله بن كرز عن ابي الضيف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك عشرة الاف درهم جعلت صفائح يعذب بها يوم القيامة وهذا الذي ذكره علي بن موسى القمي هو اجتهاد يسوغ القول به لمن غلب في ظنه صوابه وقوله تعالى ﴿عَنِ يَدِ﴾ قال قتادة عن قهر كأنه ذهب في اليد الى القوة والقدرة والاستعلاء فكأنه قال على استعلاء منكم عليهم وقهرهم وقيل ﴿عَنِ يَدِ﴾ يعني عن يد الكافر وانما ذكر اليد ليفارق حال الغضب لانه يعطيها بيده راضيا بها حاقنا بها دمه فكأنه قال حتى يعطيها وهو راض بها ويحتمل ﴿عَنِ يَدِ﴾ عن نعمة فيكون تقديره حتى يعطوا الجزية عن اعتراف منهم بالنعمة فيها عليهم بقبولها منهم وقال بعضهم ﴿عَنِ يَدِ﴾ يعني عن نقد من قولهم يدا بيد وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى كل من اطاع لقاهر بشئ اعطاه عن طيب نفس وقهر له من يد في يده فقد اعطاه عن يد * قال والصاغر الدليل

قوله (وقال سلمان)
هو سلمان الفارسي
رضي الله عنه صرح به
ابو حيان الاندلسي
في البحر المحيط
(لمصححه)

الحقير وقوله (وهم صاغرون) قال ابن عباس يمشون بها ملبيين وقال سلمان مذمومين
غير محمودين وقيل انما كان صغارا لانها مستحقة عليهم يؤخذون بها ولا يثابون عليها وقال
عكرمة الصغار اعطاء الجزية قائما والّاخذ جالس وقيل الصغار الذل ويجوز ان يكون المراد
به الذلة التي ضربها الله عليهم بقوله (ضربت عليهم الذلة انما ثقوا الا بجبل من الله وحبل
من الناس) والجبل الذمة التي عهداها الله لهم وامر المسلمين بها فيهم وروى عبد الكريم
الجزري عن سعيد بن المسيب انه كان يستحب ان يتعب الانباط في الجزية اذا اخذت منهم قال
ابوبكر ولم يرد بذلك تعذيبهم ولا تكليفهم فوق طاقتهم وانما اراد الاستخفاف بهم واذلالهم
وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسحاق بن الحسن حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان
عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا القيم المشركين في الطريق
فلا تبدؤهم بالسلام واضطروهم الى اضيقه وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا مطير قال حدثنا
يوسف الصغار قال حدثنا ابوبكر بن عياش عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لاتصافحوا اليهود والنصارى فهذا كله من الصغار الذي البس الله
الكفار بكفرهم ونحوه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لاتخذوا بطانة من دونكم) الآية
وقال (لاتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم فانه منهم)
فهى في هذه الآيات عن موالات الكفار واكرامهم وامر باهانتهم واذلالهم ونهى عن الاستعانة
بهم في امور المسلمين لما فيه من العزو علواليد وكذلك كتب عمر الى ابي موسى ينهاه ان يستعين
باحد من اهل الشرك في كتابته وتلا قوله تعالى (لاتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا)
وقال لاتردوهم الى العز بعد اذلالهم الله وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون) قد اقضى وجوب قتالهم الى ان تؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذلة فغير
جائز على هذه القضية ان تكون لهم ذمة اذا تسلطوا على المسلمين بالولايات ونفاذ الامر
والنهي اذ كان الله انما جعل لهم الذمة وحقق دماءهم باعطاء الجزية وكونهم صاغرين فواجب
على هذا قتل من تسلط على المسلمين بالقبض واخذ الضرائب والظلم سواء كان السلطان
ولاه ذلك او فعله بغير امر السلطان وهذا يدل على ان هؤلاء النصارى الذين يتولون اعمال
السلطان وظهر منهم ظلم واستعلاء على المسلمين واخذ الضرائب لاذمة لهم وان دماءهم
مباحة وان كان اخذوا الضرائب ممن يتحلل الاسلام والقعود على المراصد لاخذ اموال الناس
يوجب اباحة دماهم اذ كانوا بمنزلة قطاع الطريق ومن قصد انسانا لاخذ ماله فلا خلاف بين
الفقهاء ان له قتله وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب ماله فقاتل فقتل وهو شهيد
وفي خبر آخر من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه
فهو شهيد فاذا كان هذا حكم من طلب اخذ مال غيره غصبا وهو ممن يتحلل الاسلام
فالذمى اذا فعل ذلك استحق القتل من وجهين احدهما ما اقتضاه ظاهر الآية من وجوب قتله
والآخر قصده المسلم باخذ ماله ظلما

باب وقت وجوب الجزية

قال الله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله﴾ الى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾
فأوجب قتالهم وجعل اعطاء الجزية غاية لرفعه عنهم لان حتى غاية هذا حقيقة اللفظ والمفهوم
من ظاهره الا ترى ان قوله ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ قد حظر اباحة قربهن الا بعد
وجود طهرهن وكذلك المفهوم من قول القائل لا تعط زيدا شيئا حتى يدخل الدار منع الاعطاء
الا بعد دخوله فثبت بذلك ان الآية موجبة لقتال اهل الكتاب منزلة ذلك عنهم باعطاء
الجزية وهذا يدل على ان الجزية قد وجبت بعقد الذمة وكذلك كان يقول ابو الحسن الكرخي
وذكر ابن سماعة عن ابي يوسف قال لا تؤخذ من الذمي الجزية حتى تدخل السنة ويمضي شهران
منها بعض ما عليه بشهرين ونحو ذلك يعامل في الجزية بمنزلة الضريبة كلما كان يمضي شهران
او نحو ذلك اخذت منه قال ابو بكر يعني بالضريبة الاجرة في الاجارات قال ابو يوسف
ولا يؤخذ ذلك منه حين تدخل السنة ولا يؤخذ ذلك منه حتى تتم السنة ولكن يعامل ذلك
في سنته قال ابو بكر ذكره للشهرين انما هو توفية وهي واجبة باقرارنا اياه على الذمة لما
تضمنه ظاهر الآية وذكر ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه قال في الذمي يؤخذ
منه خراج رأسه في سنته مادام فيها فاذا انقضت السنة لم يؤخذ منه وهذا يدك من قول ابي
حنيفة على انه رآها واجبة بعقد الذمة لهم وان تأخيرها بعض السنة انما هو توفية للواجب
وتوسعة الا ترى انه قال فاذا انقضت السنة لم تؤخذ منه لان دخول السنة الثانية يوجب جزية
اخرى فاذا اجتمعتا سقطت احدها وعن ابي يوسف ومحمد اجتماعهما لا يسقط احدها
وجه قول ابي حنيفة ان الجزية واجبة على وجه العقوبة لا قمتهم على الكفر مع كونهم من
اهل القتال وحق الاخذ فيها الى الامام فاشبهت الحدود اذ كانت مستحقة في الاصل على وجه
العقوبة وحق الاخذ الى الامام فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد يوجب الاقتصار
على واحد منهما مثل ان يزني مرارا او يسرق مرارا ثم يرفع الى الامام فلا يجب الاخذ واحد
بجميع الافعال كذلك حكم الجزية اذ كانت مستحقة على وجه العقوبة بل هي اخف امرا
واضعف حالا من الحدود لانه لا خلاف بين اصحابنا ان اسلامه يسقطها ولا تسقط الحدود
بالاسلام قال فان قيل لما كان ذلك ديناً وحقا في مال المسلمين لم يسقطه اجتماعه كالديون وخراج
الارضين قال قيل له خراج الارضين ليس بصغار ولا عقوبة والدليل عليه انه يؤخذ من المسلمين
والجزية لا تؤخذ من مسلم وقد روى نحو قول ابي حنيفة عن طاوس وروى ابن جريج
عن سليمان الاحول عن طاوس قال اذا تداركت صدقات فلا تؤخذ الاولى كالجزية * وقد
اختلف الفقهاء في الذمي اذا سلم وقد وجبت عليه جزية هل يؤخذ بها فقال اصحابنا لا يؤخذ وهو
قول مالك وعبيد الله بن الحسن وقال ابن شبرمة والشافعي اذا سلم في بعض السنة اخذ منه بحسب ذلك
والدليل على ان الاسلام يسقط ما وجب من الجزية قوله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله﴾ الى

قوله « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » فانتظمت هذه الآية الدلالة من وجهين على صحة ما قلنا احدهما الامر بأخذ الجزية من يجب قتاله لاقامته على الكفر ان لم يؤدها ومتى اسلم لم يجب قتاله فلا جزية عليه والوجه الثاني قوله تعالى « عن يد وهم صاغرون » فامر بأخذها منهم على وجه الصغار والدلة وهذا المعنى معدوم بعد الاسلام اذ غير ممكن اخذها على هذا الوجه ومتى اخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية لان الجزية هي ما اخذ على وجه الصغار وقد روى الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية فني صلى الله عليه وسلم اخذها من المسلم ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر وبين ما لم يجب بعد الاسلام فوجب بظاهر ذلك اسقاط الجزية عنه بالاسلام ويدل على سقوطها ان الجزية والجزاء واحد ومعناه جزاء الاقامة على الكفر ممن كان من اهل القتال فني اسلم سقط عنه بالاسلام المجازاة على الكفر اذ غير جائز عقاب التائب في حال المهلة وبقاء التكليف ولهذا الاعتبار اسقطها اصحابنا بالموت لفوات اخذها منه على وجه الصغار بعد موته فلا يكون ما يأخذه جزية وعلى هذا قالوا فيمن وجبت عليه زكاة ماله ومواشيه فمات انها تسقط ولا يأخذها الامام منه لان سبيل اخذها وموضوعها في الاصل سبيل العبادات يسقطها الموت وقالوا فيمن وجبت عليه نفقة امرأته بفرض القاضي فمات او ماتت انها تسقط لان موضوعها عندهم موضوع الصلاة اذ ليست بدلا عن شيء ومعنى الصلاة لا تأتي بعد الموت فاسقطوها لهذه العلة % فان قيل الحدود واجبة على وجه العقوبة والتوبة لا تسقطها وكذلك لو ان ذميا اسلم وقذرت اوسرق في حال كفره لم يكن اسلامه وتوبته مسقطين لحده وان كان وجوب الحد في الاصل على وجه العقوبة والتائب لا يستحق العقاب على فعل قد صححت منه توبته % قيل له اما الحد الذي كان واجبا على وجه العقوبة فقد سقط بالتوبة وما نوجه بعدها ليس هو الحد المستحق على وجه العقوبة بل هو حد واجب على وجه الحنة بدلالة قامت لنا على وجوبه غير الدلالة الموجبة للحد الاول على وجه العقوبة فان قامت دلالة على وجوب اخذ المال منه بعد اسلامه لاعلى وجه الجزية والعقوبة لم تأب ايجابه الا انه لا يكون جزية لان اسم الجزية يتضمن كونها عقوبة وانت فأنما تزعم انه تؤخذ منه الجزية بعد اسلامه فان اعترفت بان المأخوذ منه غير جزية وان الجزية التي كانت واجبة قد سقطت وانما يجب مال آخر غير الجزية فانما انت رجل سميتا ايجاب مال على مسلم من غير سبب يقتضي ايجابه وهذا لان اسمك لا بدلالة وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله الثقفي ان دهقاناسلم فقام الى على رضي الله عنه فقال له على اما انت فلا جزية عليك واما ارضك فلنا وفي لفظ آخر ان تحولت عنها ففتح احق بها وروى معمر عن ايوب عن محمد قال اسلم رجل فاخذ بالخراج وقيل له انك متعود بالاسلام فقال ان في الاسلام لمعاذا ان فعلت فقال عمر اجل والله ان في الاسلام معاذا ان فعل فرفع عنه الجزية وروى حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبدالعزيز من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختن فلا تأخذوا منه الجزية فلم يفرق هؤلاء السلف بين الجزية

الواجبة قبل الاسلام وبين حاله بعد الاسلام في تقيها عن كل مسلم وقد كان آل مروان يأخذون الجزية ممن اسلم من اهل الذمة ويذهبون الى ان الجزية بمنزلة ضريبة العبد فلا يسقط اسلام العبد ضريته وهذا خلل في جنب ما ارتكبه من المسلمين ونقض الاسلام عروة عروة الى ان ولي عمر بن عبد العزيز فكتب الى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن اما بعد فان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعثه جابيا فاذا اتاك كتابي هذا فارفع الجزية عن اسام من اهل الذمة فلما ولي هشام بن عبد الملك اعادها على المسلمين وكان احد الاسباب التي لها استجواز القراء والفقهاء قتال عبد الملك بن مروان والحجاج لعنهما الله اخذهم الجزية من المسلمين ثم صار ذلك ايضا احد اسباب زوال دولتهم وسلب نعمتهم وروى عبد الله بن صالح قال حدثنا حرمله بن عمران عن يزيد بن ابي حبيب قال اعظم مآتت هذه الامة بعد نبينا ثلاث خصال قتلهم عثمان واحراقهم الكعبة واخذهم الجزية من المسلمين واما قولهم ان الجزية بمنزلة ضريبة العبد فليس ببدع هذا من جهلهم اذ قد جهلوا من امور الاسلام ما هو اعظم منه وذلك لان اهل الذمة ليسوا عبيدا ولو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق باسلامهم لان اسلام العبد لا ينزل رقه واما الجزية عقوبة عوقبوا بها لاقامتهم على الكفر فحق اسلموا لم يجز ان يعاقبوا باخذها منهم الا ترى ان العبد النصراني لا تؤخذ منه الجزية فلو كان اهل الذمة عبيدا لما اخذ منهم الجزية

مطلب
كان آل مروان يأخذون الجزية ممن اسلم من اهل الذمة

في خراج الارض هل هو جزية

قال ابو بكر اختلف اهل العلم في خراج الارضين هل هو صغار وهل يكره للمسلم ان يملك ارض الخراج فروى عن ابن عباس وابن عمر وجماعة من التابعين كراهته ورأوه داخلا في آية الجزية وهو قول الحسن بن حي وشريك وقال آخرون الجزية انما هي خراج الرؤس ولا يكره للمسلم ان يشتري ارض خراج وليس ذلك بصغار وهو قول اصحابنا وابن ابي ليلى وروى عن عبد الله بن مسعود ما يدل على انه لم يكرهه وهو ما روى شعبة عن الاعمش عن شمر ابن عطية عن رجل من طي عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله وراذان ما راذان والمدينة ما بالمدينة يعني ان له ضيعة راذان وضيعة بالمدينة ومعلوم ان راذان من ارض الخراج فلم يكره عبد الله ملك ارض الخراج وروى عن عمر بن الخطاب في دهقانة نهر الملك حين اسلمت ان اقامت على ارضها اخذنا منها الخراج وروى ان ابن الرقيل اسلم فقال مثل ذلك وعن علي في رجل من اهل الارض اسلم فقال ان اقمت على ارضك اخذنا منك الخراج والافتحن اولى بها وروى عن سعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد مثل ذلك وروى سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال منعت العراق قفيزها ودرهمها ومنعت الشام مداها ودينارها ومنعت مصر ادربها وعدتم كما بدأتم ثلاث مرات يشهد على ذلك لحم ابي هريرة ودمه وهذا يدل على ان خراج الارض ليس بصغار من وجهين احدهما انه لم يكره لهم ملك ارض الخراج

التي عليها قفيز ودرهم ولو كان ذلك مكروها لذكره والثاني انه اخبر عن منعهم لحق الله المفترض عليهم بالاسلام وهو معنى قوله عدم كما بدأتهم يعنى في منع حق الله فدل على انه كسائر الحقوق اللازمة لله تعالى مثل الزكوات والكفارات لاعلى وجه الصغار والذلة وايضا لم يختلفوا ان الاسلام يسقط جزية الرأس ولا يسقط عن الارض فلو كان صغارا لاستقطه الاسلام % فان قيل لما كان خراج الارضين فياً وكذلك جزية الرأس دل على انه صغار % قيل له ليس كذلك لان من الفى ما يصرف الى الغائبين ومنه ما يصرف الى الفقراء والمساكين وهو الخمس وهذا كلام فى الوجه الذى يصرف فيه وليس يوجب ذلك ان يكون صغارا لان الصغار فى الفى هو ما يتبدأ به الذى يجب عليه فلما ماقد وجب فى الارض من الحق ثم ملكها مسلم فان ملك المسلم له لايزيله اذ كان وجوبه فيها متقدما لملكه وهو حق لكافة المسلمين ولم تكن الجزية صغارا من حيث كانت فياً وانما كانت صغارا من حيث كانت عقوبة وليس خراج الارضين على وجه العقوبة الا ترى ان ارض الصبي والمعتوه يجب فيهما الخراج ولا تؤخذ منهما الجزية لان الجزية عقوبة وخراج الارضين ليس كذلك

فصل

ان قال قائل من المالحدين كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم بداء الجزية بدلا من الاسلام % قيل له ليس اخذ الجزية منهم رضا بكفرهم ولا اباحة لبقائهم على شركهم وانما الجزية عقوبة لهم لافقتهم على الكفر وتبقيتهم على كفرهم بالجزية كهي لو تركناهم بغير جزية تؤخذ منهم اذ ليس فى العقل ايجاب قتليهم لانه لو كان كذلك لما جاز ان يبقى الله كافرا طرفة عين فاذا بقسائهم لعقوبة يعاقبهم بها مع التبقية استدعاء لهم الى التوبة من كفرهم واستمالة لهم الى الايمان لم يكن ممنا امهاله اياهم اذ كان فى علم الله ان منهم من يؤمن ومنهم من يكون من نسله من يؤمن بالله فكان فى ذلك اعظم المصلحة مع ما للمسلمين فيهما من المرفق والمنفعة فليس اذا فى اقرارهم على الكفر وتركت قتلهم بغير جزية ما يوجب الرضا بكفرهم ولا الاباحة لا اعتقادهم وشركهم فكذلك امهالهم بالجزية جائز فى العقل اذ ليس فيه اكثر من تعجيل بعض عقابهم المستحق بكفرهم وهو ما يلحقهم من الذل والصغار بادائهم % قوله تعالى ﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله﴾ قيل انه اراد فرقة من اليهود قالت ذلك والدليل على ذلك ان اليهود قد سمعت ذلك فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم تنكره وهو كقول القائل الخوارج ترى الاستعراض وقتل الاطفال والمراد فرقة منهم لاجمعهم وكقولك جاءني بنو تميم والمراد بعضهم قال ابن عباس قال ذلك جماعة من اليهود جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذلك وهم سلام بن مشكم ونعمان بن اوفى وشاس بن قيس ومالك بن الصيف فانزل الله تعالى هذه الآية وليس فى اليهود من يقول ذلك الآن فيما نعلم وانما كانت فرقة منهم قالت ذلك فانقرضت % قوله تعالى ﴿يضاهون قول الذين﴾

كفروا من قبل * يعني يشابهونهم ومنه امرأة ضياع للتي لا تحيض لانها اشبهت الرجال من هذا الوجه
فساوى المشركين الذين جعلوا الاصنام شركاء لله سبحانه وتعالى لان هؤلاء جعلوا المسيح وعزيراً
الذين هما خلقان لله ولدين له وشريكين كما جعل اولئك الاصنام المخلوقة شركاء لله تعالى قال ابن عباس
﴿الذين كفروا من قبل﴾ يعني به عبدة الاوثان الذين عبدوا اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى
وقيل انهم يضاهونهم لان اولئك قالوا الملائكة بنات الله وقال هؤلاء عزير ومسيح ابنا الله
وقيل يضاهونهم في تقليد اسلافهم * وقوله تعالى ﴿ذلك قولهم بافواههم﴾ يعني انه لا يرجع
الى معنى صحيح ولا حقيقة له ولا محصول اكثر من وجوده في افواههم * وقوله ﴿قاتلهم الله﴾ قال
ابن عباس لعنهم الله وقيل ان معناه قتلهم الله كقولهم عافاه الله اي اعفاه الله من السوء وقيل انه
جعل كالقاتل لغيره في عداوة الله عز وجل * قوله تعالى ﴿اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا
من دون الله والمسيح ابن مريم﴾ قيل ان الخبر العالم الذي صناعته تحيير المعاني بحسن البيان عنها
يقال فيه خبر وحير والراهب الحاشي الذي يظهر عليه لباس الحشية يقال راهب ورهبان
وقد صار مستعملاً في متنسكي الصاري * وقوله ﴿اربابا من دون الله﴾ قيل فيه وجهان احدها
انهم كانوا اذا حرموا عليهم شيئاً حرموه واذا احلوا لهم شيئاً استحلوه وروى في حديث عدى
ابن حاتم لما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال قتلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿اتخذوا احبارهم
ورهبانهم اربابا من دون الله﴾ قال قلت يارسول الله انهم لم يكونوا يعبدونهم قال ليس كانوا
اذا حرموا عليهم شيئاً حرموه واذا احلوا لهم شيئاً احلوه قال قلت نعم قال فذلك عبادتهم
اياهم ولما كان التحليل والتحريم لا يجوز الا من جهة العالم بالمصالح ثم قلدوا هؤلاء احبارهم
ورهبانهم في التحليل والتحريم وقبلوه منهم وتركوا امر الله تعالى فيما حرم وحلل صاروا
متخذين لهم اربابا اذ نزلوهم في قبول ذلك منهم منزلة الارباب وقيل ان معناه انهم عظموهم
كتعظيم الرب لانهم يسجدون لهم اذا رأوهم وهذا الضرب من التعظيم لا يستحقه غير الله
تعالى فلما فعلوا ذلك فهم كانوا متخذين لهم اربابا * قوله تعالى ﴿هو الذي ارسل رسوله
بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله﴾ فيه بشارة للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين
بنصرهم واظهار دينهم على سائر الاديان وهو علاؤه بالحجة والغلبة وقهر امته لسائر الامم
وقد وجد مخبره على ما خبر به بظهور امته وعلوها على سائر الامم المخالفة لدين الاسلام
وفيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ان القرآن كلام الله ومن عنده
وذلك لان مثله لا يتفق للمتخربين والكذابين مع كثرة ما في القرآن من الاخبار عن الغيوب
اذ لا يعلم الغيب الا الله فهو اذا كلامه وخبره ولا ينزل الله كلامه الا على رسوله * قوله تعالى
﴿يا ايها الذين امنوا ان كثيرا من الاحبار والرهبان ليأكلون اموال الناس بالباطل﴾ اكل المال
بالباطل هو تملكه من الجهة المحظورة وروى عن الحسن انهم كانوا يأخذون الرشى في الحكم
وذكر الاكل والمراد سائر وجوه المنافع والتصرف اذ كان اعظم منافع الاكل والشرب وهو
كقوله تعالى ﴿لاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل﴾ والمراد سائر وجوه المنافع وكقوله تعالى

﴿ولاتأكلوا أموالهم﴾ و﴿ان الذين يأكلون أموال اليتامى﴾ قوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ الآية يقتضى ظاهره ايجاب انفاق جميع المال لان الوعيد لاحق بتارك انفاق الجميع لقوله ﴿ولا ينفقونها﴾ ولم يقل ولا ينفقون منها ﴿فان قيل لو كان المراد الجميع لقال ولا ينفقونها﴾ قيل له لان الكلام رجع الى مدلول عليه كانه قال ولا ينفقون الكنوز والآخرا ان يكتفى باحدهما عن الآخر للايجاز كقوله تعالى ﴿واذا رآوا تجارة او لهوا انفضوا اليها﴾ قال الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف

والمعنى راضون والدليل على انه راجع اليهما جميعا انه لو رجع الى احدهما دون الآخر لبقى احدهما عاريا من خبره فيكون كلاما منقطعا لامعنى له اذ كان قوله ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ مفقرا الى خبر الا ترى انه لا يجوز الاقتصار عليه وقدروى في معنى ظاهر الآية اخبار * روى موسى بن عبيدة قال حدثني عمران بن ابي انس عن مالك بن اوس بن الحدثان عن ابي ذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الابل صدقتها من جمع دينار او درهما او تبرأ او فضة لا يعده لغريم ولا ينفقه في سبيل الله فهي كي يكوى بها يوم القيامة قال قلت انظر ما يجي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذه الاموال قد فشت في الناس فقال اما تقرأ القرآن ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ الآية فاقضى ظاهره ان في الابل صدقتها لاجمعيها وهي الصدقة المفروضة وفي الذهب والفضة اخراج جمعيهما وكذلك كان مذهب ابي ذر رحمة الله عليه انه لا يجوز ادخار الذهب والفضة * وروى محمد بن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما احب انى مثل احد ذهباً يمر على ثلاثة وعندي منه شيء الا ان لا يجد احدا يقبله منى صدقة الا ان ارضه لدين على فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحب ذلك لنفسه واختار انفاقه ولم يذكر وعيد تارك انفاقه * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة قال توفي رجل من اهل الصفة فوجد معه دينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم كية وجائر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم انه اخذ الدينار من غير حله او منعه من حقه او سأل غير باظهار الفاقة مع غناه عنه كما روى عنه صلى الله عليه وسلم من سأل عن ظهر غنى فاما يستكثر من جمر جهنم فقلنا وما غناه يا رسول الله قال ان يكون عنداه ما يغديهم ويعشيهم وكان ذلك في وقت شدة الحاجة وضيق العيش ووجوب المواساة من بعضهم لبعض * وقدروى عن عمر بن عبدالعزيز انها منسوخة بقوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾ قال ابو بكر قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنقل المستفيض ايجابه في مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار كما اوجب فرائض المواشى ولم يوجب الكل فلو كان اخراج الكل واجبا من الذهب والفضة لما كان للتقدير وجه وايضا فقد كان في الصحابة قوم ذوو يسار ظاهر واموال حمة مثل عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منهم فلم يأمرهم باخراج الجميع فثبت ان اخراج جميع الذهب

مطلب
في زكاة الذهب
والفضة

والفضة غير واجب وان المفروض اخراجه هو الزكاة الا ان تحدث امور توجب الموازنة والاعطاء نحو الجائع المضطر والعاري المضطر او ميت ليس له من يكفنه او يواريه وقد روى شريك عن ابي حمزة عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى ﴿ ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ﴾ الآية * وقوله تعالى ﴿ ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ يحتمل ان يريد به ولا ينفقون منها فخذف من وهو يريد بها وقدينيه بقوله ﴿ خذ من اموالهم صدقة ﴾ فامر باخذ بعض المال لاجمعيه وليس في ذلك ما يوجب نسخ الاول اذ جائز ان يكون مراده ولا ينفقون منها * واما الكنز فهو في اللغة كبس الشيء بعضه على بعض قال الهذلي

لادر دري ان اطعمت نازلكم * قرف الحق وعندي البر مكنوز

ويقال كنزت التمر اذا كبسته في القوصرة وهو في الشرع لم يؤد زكاته وروى عن عمرو بن عباس وابن عمر والحسن وعامر والسدي قالوا لم يؤد زكاته فهو كنز فنهى من قال وان كان ظاهرا ومادى زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا ومعلوم ان اسماء الشرع لا تؤخذ الاتوقيفا ثبت ان الكنز اسم لم يؤد زكاته المفروضة واذا كان كذلك كان تقدير قوله ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾ الذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة ﴿ ولا ينفقونها ﴾ يعني الزكاة في سبيل الله فلم تقتض الآية الاوجوب الزكاة فيحسب * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي حدثنا ابي حدثنا غيلان عن جعفر بن اياس عن مجاهد عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾ كبر ذلك على المسلمين فقال عمرانا افرج عنكم فالتاق فقال يا نبي الله انه كبر على اصحابك هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة الا ليطيب ما بقى من اموالكم وانما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم قال فكبر عمر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا خبركم بخير ما يكتز المرء المرأة الصالحة اذا نظر اليها سرته واذا امرها اطاعته واذا غاب عنها حفظته فاخبر في هذا الحديث ان المراد اتفاق بعض المال لاجمعيه وان قوله ﴿ والذين يكتزون ﴾ المراد به منع الزكاة * وروى ابن لهيعة قال حدثنا دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دبت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فاخبر في هذا الحديث ايضا ان الحق الواجب في المال هو الزكاة * وروى سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مامن صاحب كنز لا يؤدي زكاة كنزه الا جئ به يوم القيامة وبكتزه فيحصى بها جنبه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده فاخبر في هذا الحديث ان الحق الواجب في الكنز هو الزكاة دون غيره وانه لا يجب جمعيه وقوله فيحصى بها جنبه وجهته يدل على انه اراد معنى قوله ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾ الى قوله ﴿ فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم ﴾ يعني لم تؤدوا زكاته * وحدثنا عبد الباقي حدثنا بشر بن موسى حدثنا عبدالله بن صالح حدثنا

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي لا يؤدى زكاته يمثله شجاع اقرع له زبيتان يلزمه او يطوقه فيقول انا كنزك انا كنزك فاخبر ان المال الذي لا يؤدى زكاته هو الكنز ولما ثبت بما وصفنا ان قوله «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» مراده منع الزكاة اوجب عمومها ايجاب الزكاة في سائر الذهب والفضة اذ كان الله انما علق الحكم فيهما بالاسم فاقضى ايجاب الزكاة فيهما بوجود الاسم دون الصنعة فمن كان عنده ذهب مصوغ او مضروب او تبر او فضة كذلك فعليه زكاته بعموم اللفظ ويدل ايضا على وجوب ضم الذهب الى الفضة لاجابه الحق فيهما مجموعين في قوله «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» وقد اختلف الفقهاء في زكاة الحلى فاجوب اصحابنا فيه الزكاة وروى مثله عن عمر وابن مسعود رواه سفيان الثوري عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وروى عن جابر وابن عمر وعائشة لارزكاة في الحلى وهو قول مالك والشافعي وروى عن انس بن مالك ان الحلى تركى مرة واحدة ولا تركى بعد ذلك وقد ذكرنا وجه دلالة الآية على وجوبها في الحلى لشمول الاسم له وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار في ايجاب زكاة الحلى منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين في ايديهما سواران من ذهب فقال أعطيتن زكاة هذا قالت لا قال أيسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فاجوب الزكاة في السوار * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ام سلمة قالت كنت البس اوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو فقال ما بلغ ان تؤدى زكاته فزكى فليس بكنز وقد حوى هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلى والآخر ان الكنز ما لم تؤد زكاته * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن ادريس الرازى حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق حدثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن أبي جعفر ان محمد بن عمرو بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد ابن الهاد انه قال دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتخات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتين اتزين لك يا رسول الله قال أتؤدين زكتهن قلت لا او ما شاء الله قال هو حسبك من النار فانتظم هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلى والآخر ان المصوغ يسمى ورقا لانها قالت فتخات من ورق فاقضى ظاهر قوله في الرقة ربع المشر ايجاب الزكاة في الحلى لان الرقة والورق واحد * ويدل عليه من جهة النظر ان الذهب والفضة يتعلق وجوب الزكاة فيهما باعيانهما في ملك من كان من اهل الزكاة لا بمعنى ينضم اليهما والدليل عليه ان النقر والسبائك تجب فيهما الزكاة وان لم تكن مرصدة للنماء وفارقا بهذا غيرها من الاموال لان غيرها لا تجب الزكاة فيهما بوجود الملك الا ان تكون مرصدة للنماء فوجب ان لا يختلف حكم المصوغ والمضروب * وايضا لم يختلفوا ان الحلى اذا كان في ملك الرجل تجب فيه الزكاة فكذلك اذا كان في ملك المرأة كالدرهم والدنانير *

مطلب
في زكاة الحلى

وايضاً لا يختلف حكم الرجل والمرأة فيما يلزمهما من الزكاة فوجب ان لا يختلفا في الحلي % فان قيل الحلي كالنقر والعوامل وثياب البذلة % قيل له قد بينا ان ماعداها يتعلق وجوب الزكاة فيهما بان يكون مرصدا للنماء فلم يوجد هذا المعنى لم تحب والذهب والفضة لآعيانها بدلالة الدراهم والدنانير والنقر والسيئات اذا اراد بهما القضية والتبقيّة لاطلب النماء وايضاً لما لم يكن للصنعة تأثير فيهما ولم يغير حكمهما في حال وجب ان لا يختلف الحكم بوجود الصنعة وعدمها % فان قيل زكاة الحلي عاريتها % قيل له هذا غلط لان العارية غير واجبة والزكاة واجبة فبطل ان تكون العارية زكاة واما قول انس بن مالك ان الزكاة تجب في الحلي مرة واحدة فلا وجه له لانه اذا كان من جنس ما تجب فيه الزكاة وجبت في كل حول

فصل في

وقد دلت الآية على وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما فاقتضى ذلك وجوب ضم بعضها الى بعض وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا يضم احدهما الى الآخر فاذا اكمل النصاب بها زكى واختلف اصحابنا في كيفيته فقال ابو حنيفة يضم بالقيمة كالعروض وقال ابو يوسف ومحمد يضم بالاجزاء وقال ابن ابي ليلى والشافعي لا يضمان وروى الضم عن الحسن وبكير بن عبد الله بن الاشج وقادة % والدليل على وجوب الزكاة فيهما مجموع عن قوله تعالى «والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» فاوجب الله تعالى فيهما الزكاة مجموعين لان قوله «ولا ينفقونها» قد اراد به اتفاقهما جميعاً ويدل على وجوب الضم انهما متفقان في وجوب الحق فيهما وهو ربع العشر فكانا بمنزلة العروض المختلفة اذا كانت للتجارة لما كان الواجب فيهما ربع العشر ضم بعضها الى بعض مع اختلاف اجناسها وقد قال الشافعي فيمن له مائة درهم وعرض للتجارة يساوي مائة درهم ان الزكاة واجبة عليه فضم العرض الى المائة مع اختلاف الجنسين لاتفاقهما في وجوب ربع العشر % وليس الذهب والفضة كالجنسين من الابل والغنم لان زكاتها مختلفة % فان قيل زكاة خمس من الابل مثل زكاة اربعين شاة ولم يكن اتفاقهما في الحق الواجب موجبا لضم احدهما الى الآخر % قيل له لم نقل ان اتفاقهما في المقدار الواجب يوجب ضم احدهما الى الآخر وانما قلنا ان اتفاقهما في وجوب ربع العشر فيهما هو المعنى الموجب للضم كعروض التجارة عند اتفاقهما في وجوب ربع العشر وقت الضم والابل والغنم ليس الواجب فيهما ربع العشر لان الشاة ليست ربع العشر من خمس من الابل ولا ربع العشر من اربعين شاة ايضا لانه جائز ان يكون الغنم خياراً ويكون الواجب فيها شاة وسطاً فيكون اقل من ربع عشرها فهذا الزام ساقط % فان احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وذلك يوجب الزكاة فيها سواء كان معها ذهب او لم يكن % قيل له كما لم يمنع قوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة وجوب ضم المائة الى العروض وكان معناه عندك اذا لم يكن معه غيره من العروض كذلك تقول نحن في ضمه الى الذهب % قوله تعالى «ان عدة الشهور عند الله

اثنا عشر شهرا الى قوله (حرم) لما قال تعالى في مواضع اخر (الحج اشهر معلومات) وقال
 (يسئلونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج) فعلق بالشهور كثيرا من مصالح الدنيا
 والدين وبين في هذه الآية هذه الشهور وانما تجرى على منهاج واحد لا يقدم المؤخر منها
 ولا يؤخر المقدم وقال (ان عدة الشهور عند الله) وذلك يحتمل وجهين احدهما ان الله وضع
 هذه الشهور وسماها باسمائها على مراتبها عليه يوم خلق السموات والارض وانزل ذلك على
 انبيائه في كتبه المنزلة وهو معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله) وحكمها باق على ما كانت
 عليه لم يزلها عن ترتيبها تغيير المشر كين لاسماؤها وتقديم المؤخر وتأخير المقدم في الاسماء منها
 وذكر ذلك لنا لتتبع امرا لله فيها وتفضل ما كان عليه امر الجاهلية من تأخير اسماء الشهور
 وتقديمها وتعليق الاحكام على الاسماء التي رتبوها عليها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
 في حجة الوداع مارواه ابن عمر وابوبكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته بالعقبة ايها
 الناس ان الزمان قد استدار قال ابن عمر فهو اليوم كهيئته يوم خلق الله السموات والارض
 وقال ابوبكر قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض وان عدة الشهور عند الله اثنا
 عشر شهرا منها اربعة حرم ثلاث متواليات ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب مضر الذي
 بين جمادى وشعبان وان النسي زيادة في الكفر الآية قال ابن عمر وذلك انهم كانوا يجعلون
 صفر عاما حراما وعاما حلالا ويجعلون المحرم عاما حلالا وعاما حراما وكان النسي من الشيطان
 فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الزمان يعني زمان اشهور قد استدار كهيئته يوم خلق الله
 السموات والارض وان كل شهر قعداد الى الموضع الذي وضعه الله به على ترتيبه ونظامه * وقد
 ذكر لي بعض اولاد بني المنجم ان جده وهو احسب محمد بن موسى المنجم الذي ينتمون
 اليه حسب شهور الالهة منذ ابتداء خلق الله السموات والارض فوجدوها قعدادت في موقع
 الشمس والقمر الى الوقت الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قعداد اليه يوم النحر
 من حجة الوداع لان خطبته هذه كانت بمى يوم النحر عند العقبة وانه حسب ذلك في ثمانى سنين
 فكان ذلك اليوم العاشر من ذى الحجة على ما كان عليه يوم ابتداء الشهور والشمس والقمر
 في ذلك اليوم في الموضع الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قعداد الزمان اليه مع النسي بالذي
 قد كان اهل الجاهلية ينشئون وتغيير اسماء الشهور ولذلك لم تكن السنة التي حج فيها ابوبكر
 الصديق هي الوقت الذي وضع الحج فيه * وانما قال رجب مضر بين جمادى وشعبان دون رمضان الذي
 يسميه ربعة رجب * واما الوجه الآخر في معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
 في كتاب الله) فهو ان الله قسم الزمان اثني عشر قسما فجعل نزول الشمس في كل برج من البروج
 الاثني عشر قسما منها فيكون قطعها للفلك في ثلثائة وخمسة وستين يوما وربع يوم فيجى نصيب
 كل قسم منها بالايام ثلاثين يوما وكسر وقسم الازمنة ايضا على مسير القمر فصار القمر يقطع الفلك
 في تسعة وعشرين يوما ونصف يوم وجعل السنة القمرية ثلثائة واربعة وخمسين يوما وربع يوم
 فكان قطع الشمس للبرج مقاربا لقطع القمر للفلك كله وهذا معنى قوله تعالى (الشمس

مطلب

قد اجتهد محمد بن
 موسى المنجم في كشف
 حقيقة قول النبي
 صلى الله عليه وسلم
 (ان الزمان قد استدار
 كهيئته) الخ ثمانى
 سنين

والقمر بحسبان ﴿ وقال تعالى ﴿ وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية
 النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب ﴾ فلما كانت السنة مقسومة
 على نزول الشمس في البروج الاثني عشر وكان شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية
 والقمرية في البروج الاثني عشر وكانت شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية والقمرية
 في الكسر الذي بينهما وهو واحد عشر يوما بالتقريب وكانت شهور القمر ثلاثين وتسعة وعشرين فيما
 يتعلق بها من احكام الشرع ولم يكن لنصف اليوم الذي هو زيادة على تسعة وعشرين يوما حكم فكان
 ذلك هو القسمة التي قسم الله تعالى عليها السنة في ابتداء وضع الحلق * ثم غيرت الامم العادلة عن
 كثير من شرائع الانبياء هذا الترتيب فكانت شهور الروم بعضها ثمانية وعشرين وبعضها ثمانية
 وعشرين ونصفا وبعضها واحدا وثلاثين وذلك على خلاف ما امر الله تعالى من اعتبار الشهور
 في الاحكام التي تتعلق بها * ثم كانت الفرس شهورها ثلاثين الاشهر واحدا وهو بادما فانه
 خمسة وثلاثون ثم كانت تكبس في كل مائة وعشرين سنة شهرا كاملا فصير السنة ثلاثة عشر *
 اخبر الله تعالى ان عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة فيها ولا نقصان وهي الشهور القمرية
 التي اما ان تكون تسعة وعشرين واما ان تكون ثلاثين ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
 الشهر تسع وعشرون والشهر ثلاثون وقال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم
 فعدوا ثلاثين فجعل الشهر برؤية الهلال فان اشتبه لغمام او قتره فثلاثون فاعلمنا الله بقوله
 ﴿ ان عدة الشهور عند الله اثنا شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض ﴾ يعني ان
 عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة عليها وابطل به الكيسة التي كانت تكبسها الفرس
 فتجعلها ثلاثة عشر شهرا في بعض السنة واخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان انقضاء الشهور برؤية
 الهلال فتارة تسعة وعشرون وتارة ثلاثون فاعلمنا الله في هذه الآية انه كذلك وضع الشهور
 والسنين في ابتداء الخلق واخبر النبي صلى الله عليه وسلم عود الزمان الى ما كان عليه وابطل به
 ما غيره المشركون من ترتيب الشهور ونظامها وما زاد به في السنين والشهور وان الامر قد استقر
 على ما وضعه الله تعالى في الاصل لما علم تبارك وتعالى من تعلق مصالح الناس في عباداتهم وشرائعهم
 بكون الشهور والسنين على هذا الوجه فيكون الصوم تارة في الربيع وتارة في الصيف واخرى
 في الخريف واخرى في الشتاء وكذلك الحج لعلمه بالمصلحة في ذلك * وقد روى في الخبر ان صوم
 النصارى كان كذلك فلما رأوه يدور في بعض السنين الى الصيف اجتمعوا الى ان يقولوا الى
 زمان الربيع وزادوا في العدد وتركوا ما تعبدوا به من اعتبار شهور القمر مطلقة على ما يتفق
 من وقوعها في الازمان وهذا ونحوه مما ذمهم الله تعالى به واخبر انهم اتخذوا احبارهم ورهبانهم
 اربابا من دون الله في اتباعهم او امرهم واعتقادهم وجوبها دون اوامر الله تعالى فضلوا واضلوا
 * وقوله تعالى ﴿ منها اربعة حرم ﴾ وهي التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم بانها ذو القعدة
 وذو الحجة والمحرم ورجب والعرب تقول ثلاثة سرد وواحد فرد وانما ساءها حراما لمعينين
 احدهما تحريم القتال فيها وقد كان اهل الجاهلية ايضا يعتقدون تحريم القتال فيها وقال الله تعالى

(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) والثاني تعظيم انتهاك المحارم فيها
 بأشد من تعظيمه في غيرها وتعظيم الطاعات فيها أيضا وإنما فعل الله تعالى ذلك لما فيه من المصلحة
 في ترك الظلم فيها لعظم منزلها في حكم الله والمبادرة إلى الطاعات من الاعتناء بالصلاة والصوم
 وغيرها كما فرض صلاة الجمعة في يوم بعينه وصوم رمضان في وقت معين وجعل بعض الأماكن
 في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات أعظم من حرمة غيره نحو بيت الله الحرام ومسجد المدينة
 فيكون ترك الظلم والقبائح في هذه الشهور والمواضع داعيا إلى تركها في غيره ويصير فعل الطاعات
 والمواظبة عليها في هذه الشهور وهذه المواضع الشريفة داعيا إلى فعل أمثالها في غيرها للمرور
 والاعتناء وما يصحب الله العبد من توفيقه عند إقباله إلى طاعته وما يلحق العبد من الخذلان
 عند أكبابه على المعاصي واشتغاره وانسه بها فكان في تعظيم بعض الشهور وبعض الأماكن أعظم
 المصالح في الاستدعاء إلى الطاعات وترك القبائح ولأن الأشياء تجر إلى أشكالها وتباعد من
 اضدادها فلا استكثار من الطاعة يدعو إلى أمثالها والاستكثار من المعصية يدعو إلى أمثالها
 % قوله تعالى ﴿فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ الضمير في قوله ﴿فِيهِمْ﴾ عند ابن عباس راجع
 إلى الشهور وقال قتادة هو عائدة إلى الأربعة الحرم % وقوله ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ يحتمل
 وجهين أحدهما الأمر بقتال سائر أصناف أهل الشرك الآمن اعتصم منهم بالذمة وأداء الجزية
 على ما بينه في غير هذه الآية والآخرة الأمر بأن تقتلهم مجتمعين متعاضدين غير متفرقين ولما
 احتمل الوجهين كان عليهما أذليسا متنافيين فتضمن ذلك الأمر بالقتال لجميع المشركين وأن
 يكونوا مجتمعين متعاضدين على القتال % وقوله ﴿كَمَا يَقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ يعني أن جماعتهم يرون
 ذلك فيكم ويعتقدونه ويحتمل كما يقاتلونكم مجتمعين وهذه الآية في معنى قوله ﴿فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ متضمنة لرفع العهود والذمم التي كانت بين النبي صلى الله عليه
 وسلم وبين المشركين وفيها زيادة معنى وهو الأمر بأن تكون مجتمعين في حال قتالنا إياهم %
 قوله تعالى ﴿أَنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ فالنسيء التأخير ومنه البيع بنسيئة والنسأت البيع
 الآخرة و﴿مَنْ نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَّاها﴾ أي نؤخرها ونسئت المرأة إذا حبلت لتأخر حيضها ونسأت
 الناقة إذا دفعها في السير لأنك زجرتها عن التأخر والنسأة العصاة التي ينسأ بها الأذى ويؤخر
 ويساق بها فيمنع من التأخر ومراد الله تعالى ذكره النسيء في هذا الموضع ما كانت العرب
 تفعله من تأخير الشهور فكان يقع الحج في غير وقته واعتقاد حرمة الشهور في غير زمانه فقال
 ابن عباس كانوا يجعلون الحرم صفرا وقال ابن أبي نجيح وغيره كانت قريش تدخل في كل ستة
 أشهر إياما يوافقون ذا الحجة في كل ثلاث عشرة سنة فوفق الله تعالى لرسوله في حجة استدارة
 زمانهم كهيبته يوم خلق الله السموات والأرض فاستقام الإسلام على عدد الشهور ووقف الحج
 على ذي الحجة % وقال ابن إسحاق كان ملك من العرب يقال له القامس واسمه حذيفة أول
 من أنسأ النسيء أنسأ المحرم فكان يحله عاما ويحرمه عاما فكان إذا حرمه كانت ثلاث حرمان
 متواليات وهي العدة التي حرم الله في عهد إبراهيم صلوات الله عليه فإذا أحله دخل مكانه صفر

في الحرم لتواطئ العدة يقول قد اكملت الاربعة كما كانت لاني لم احل شهرا الا قد حرمت مكانه شهرا
فجميع النبي صلى الله عليه وسلم وقد عاد الحرم الى ما كان عليه في الاصل فانزل الله تعالى (ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) فاختبر الله ان النسي الذي كانوا يفعلونه كفر لان الزيادة في الكفر
لا تكون الا كفرا لاستحلالهم ما حرم الله وتحريمهم ما حل الله فكان القوم كفارا باعتقادهم الشرك
ثم ازدادوا كفرا بالنسي

باب فرض النفير والجهاد

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا مالكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الارض﴾
الى قوله (الانفروا يعذبكم عذابا اليما ويستبدل قوما غيركم) اقتضى ظاهر الآية وجوب
النفير على من لم يستنفر وقال في آية بعدها (انفروا خفافا وثقالا) فوجب النفير مطلقا غير
مقيد بشرط الاستنفار فاقضى ظاهره وجوب الجهاد على كل مستطيع له * وحدثنا جعفر
ابن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو اليان وحجاج
كلاهما عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة وابن ابي بلال عن ابي راشد الخبراني انه
وافي المقداد بن الاسود وهو يحجز قال فقلت يا ابا الاسود قد اعذر الله اليك او قال قد عذر الله
يعني في القعود عن الغزو فقال انت علينا سورة براءة انفروا خفافا وثقالا * قال ابو عبيد
وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابن سيرين ان ابا ايوب شهد بدرا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم لم يخاف عن غزاة المسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش
رجل شاب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله (انفروا خفافا
وثقالا) فلا جدني الا خفيفا او ثقيل * وباسناده قال ابو عبيد حدثنا يزيد عن حماد بن سلمة
عن علي بن زيد عن انس بن مالك ان ابا طلحة قرأ هذه الآية (انفروا خفافا وثقالا) قال
ما رى الله الا يستنفرنا شبانا وشيوخا جهزوني فجهزناه فركب البحر ومات في غزاه تلك فما
وجدنا له جزيرة ندفعه فيها او قال يدفعونه فيها الا بعد سابعه * قال ابو عبيد حدثنا حجاج
عن ابن جريج عن مجاهد في هذه الآية قال قالوا فينا الثقيل وذو الحاجة والصنعة والمنشتر
عليه امره قال الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) * فتأول هؤلاء هذه الآية على فرض النفير
ابتداء وان لم يستنفروا والآية الاولى يقتضى ظاهرها وجوب فرض النفير اذا استنفروا وقد
ذكر في تأويله وجوه احدها ان ذلك كان في غزوة تبوك لما ندب اليه النبي صلى الله عليه
وسام الناس اليها فكان النفير مع رسول الله فرضا على من استنفر وهو مثل قوله (ما كان
لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
عن نفسه) قالوا وليس كذلك حكم النفير مع غيره * وقيل ان هذه الآية منسوخة حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا علي بن الحسين
عن ابيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال (الانفروا يعذبكم عذابا

قوله (الا بعد سابعه)
هكذا في نسخنا .
وفي جامع احكام
القرآن للقرطبي (الا
بعد سبعة ايام
ولم يتغير رضى الله
عنه). فالجملة الواردة
مفيدة جدا
(لمصححه)

اليما ويستبدل قوما غيركم) و (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان تخلفوا عن رسول الله) نسخها الآية التي تليها (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) * وقال آخرون ليس في واحدة منهما نسخ وحدهما ثابت في حالين متى لم يقاوم اهل الثغور العدو واستنفروا ففرض على الناس النفير اليهم حتى يستحيوا الثغور وان استغنى عنهم باكتفائهم بمن هناك سواء استنفروا او لم يستنفروا ومتى قام الذين في وجه العدو بفرض الجهاد واستغنوا بانفسهم عن وراءهم فليس على من وراءهم فرض الجهاد الا ان يشاء من شاء منهم الخروج للقتال فيكون فاعلا للفرض وان كان معذورا في القعود بديا لان الجهاد فرض على الكفاية ومتى قام بعضهم سقط عن الباقيين * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية وان استغفرتهم فانفروا فامر بالنفير عند الاستنفاذ وهو موافق لظاهر قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انا قلنا الى الارض) وهو محمول على ما ذكرنا من الاستنفاذ للحاجة اليهم لان اهل الثغور متى اكتفوا بانفسهم ولم تكن لهم حاجة الى غيرهم فليس يكادون يستنفرون ولكن لو استنفرهم الامام مع كفاية من في وجه العدو من اهل الثغور وجيوش المسلمين لانه يريد ان يغزو اهل الحرب ويطأ ديارهم فعلى من استنفر من المسلمين ان ينفروا * وهذا هو موضع الخلاف بين الفقهاء في فرض الجهاد فحكى عن ابن شبرمة والثوري في آخرين ان الجهاد تطوع وليس بفرض وقالوا (كتب عليكم القتال) ليس على الوجوب بل على الندب كقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) * وقد روى فيه عن ابن عمر نحو ذلك وان كان مختلفا في صحة الرواية عنه وهو ما حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا علي بن معبد عن ابي المليح الرقي عن ميمون بن مهران قال كنت عبد ابن عمر جفاء رجل الى عبد الله بن عمرو بن العاص فسأله عن الفرائض وابن عمر جالس حيث يسمع كلامه فقال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد في سبيل الله قال فكان ابن عمر غضب من ذلك ثم قال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان قال وترك الجهاد * وروى عن عطاء وعمرو بن دينار نحوه حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قلت لعطاء اوجب الغزو على الناس فقال هو وعمرو بن دينار ما علمناه * وقال ابو خيفة وابو يوسف ومحمد ومالك وسائر فقهاء الامصار ان الجهاد فرض الى يوم القيامة الا انه فرض على الكفاية اذا قام به بعضهم كان الباقيون في سعة من تركه * وقد ذكر ابو عبيد ان سفيان الثوري كان يقول ليس بفرض ولكن لا يوسع الناس ان يجمعوا على تركه ويجزى فيه بعضهم على بعض فان كان هذا قول سفيان فان مذهبه انه فرض على الكفاية وهو موافق لمذهب اصحابنا الذي ذكرناه *

ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين انه اذا خاف اهل الثغور من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم
فخافوا على بلادهم وانفسهم وذرايرهم ان الفرض على كافة الامة ان ينفر اليهم من يكف
عاديته عن المسلمين وهذا لاختلاف فيه بين الامة اذ ليس من قول احد من المسلمين اباحة
القيود عنهم حتى يستيحيوا دماء المسلمين وسبي ذرايرهم ولكن موضع الخلاف بينهم انه متى كان
بازاء العدو مقاومين له ولا يخافون غلبة العدو عليهم هل يجوز للمسلمين ترك جهادهم حتى
يسلموا او يؤدوا الجزية فكان من قول ابن عمر وعطاء وعمرو بن دينار وابن شبرمة انه جائز للامام
والمسلمين ان لا يغزوههم وان يقعدوا عنهم وقال آخرون على الامام والمسلمين ان يغزوههم ابدا
حتى يسلموا او يؤدوا الجزية وهو مذهب اصحابنا ومن ذكرنا من السلف المقداد بن الاسود
وابو طلحة في آخرين من الصحابة والتابعين وقال حذيفة بن اليمان الاسلام ثمانية اسهم
وذكر سهما منها الجهاد * وحدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد
قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قال معمر كان مكحول يستقبل القبلة ثم يحلف عشرا يمان ان
الغزو واجب ثم يقول ان شئتم زدكم * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر حدثنا ابو عبيد حدثنا
عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث او غيره عن ابن شهاب قال كتب الله
الجهاد على الناس غزوا او قعدوا فمن قعد فهو عدة ان استعين به اعان وان استغفر فغفر وان
استغنى عنه قعد وهذا مثل قول من يراه فرضا على الكفاية وجائز ان يكون قول ابن عمر
وعطاء وعمرو بن دينار في ان الجهاد ليس بفرض يعنون به انه ليس فرضه متعينا على كل احد
كالصلاة والصوم وانه فرض على الكفاية * والآيات الموجبة لفرض الجهاد كثيرة فمنها قوله تعالى
﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ﴾ فاقضى ذلك وجوب قتالهم حتى يحسبوا
الى الاسلام وقال ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم ﴾ الآية وقال ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية وقال ﴿ فلا تنهوا وتعدوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم ﴾
وقال ﴿ قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ و ﴿ قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ﴾
وقال ﴿ انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ﴾ وقال ﴿ لا تنفروا
يعذبكم عذابا لئما ويستبدل قوما غيركم ﴾ وقال ﴿ فانفروا ثبات او انفروا جميعا ﴾ وقال
﴿ يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تحيىكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وانفسكم ﴾ فاخبر ان النجاة من عذابه انما هي بالايمان بالله ورسوله وبالجهاد
في سبيله بالنفس والمال فتضمنت الآية الدلالة على فرض الجهاد من وجهين احدهما انه قرنه
الى فرض الايمان والآخر الاخبار بان النجاة من عذاب الله به وبالايمان والعذاب لا يستحق
الا بترك الواجبات وقال ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ﴾ ومعناه فرض كقوله ﴿ كتب
عليكم الصيام ﴾ فان قيل هو كقوله ﴿ كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا
الوصية للوالدين والاقرين ﴾ وانما هي ندب ليست بفرض قيل له قد كانت الوصية واجبة
بهذه الآية وذلك قبل فرض الله الموارث ثم نسخت بعد الميراث ومع ذلك فان حكم اللفظ

الايجاب الا ان تقوم دلالة للندب ولم تقم الدلالة في الجهاد انه ندب % قال ابو بكر فاكد الله
 تعالى فرض الجهاد على سائر المكلفين بهذه الآية وبغيرها على حسب الامكان فقال لنبه صلى الله
 عليه وسلم (فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين) فوجب عليه فرض الجهاد
 من وجهين احدهما بنفسه ومباشرة القتال وحضوره والاخر بالتحريض والحث والبيان لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يكن له مال فلم يذكر فيما فرضه عليه اتفاق المال وقال غيره (انفروا
 خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم) فالزم من كان من اهل القتال وله مال فرض
 الجهاد بنفسه وماله ثم قال في آية اخرى (وجاء المعذرون من الاعصاب ليؤذن لهم وقعد
 الذين كذبوا الله ورسوله سيصيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ليس على الضعفاء ولا على
 المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله) فلم يخل من اسقط
 عنه فرض الجهاد بنفسه وماله للمعجز والعدم من ايجاب فرضه بالنصح لله ورسوله فليس احد
 من المكلفين الا وعليه فرض الجهاد على مراتبه التي وصفنا * وقد روى في تأكيد فرضه اخبار
 كثيرة فمنها ما حدثنا عن عمرو بن حفص السدوسي قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا قيس بن
 الربيع عن جلة بن سحيم عن مؤثر بن عفازة عن بشير بن الحصاصية قال آتيت النبي صلى الله عليه
 وسلم ابايه فقلت له علام تبالي عنى يارسول الله قد رسول الله يد يد فقال على ان تشهد ان لا اله الا الله وان
 محمدا عبده ورسوله وتصلى الصلوات الخمس المكتوبات وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم
 رمضان وتحج البيت وتجاهد في سبيل الله فقلت يارسول الله كلا لا اطيق الاثنتين ايتاء الزكاة
 فالى الاحولة اهلى وما يقومون به واما الجهاد فاني رجل جبان فاحلف ان تخشع نفسى فافر فابوء
 بغضب من الله فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال يا بشير لاجهاد ولا صدقة فم تدخل
 الجنة فقلت يارسول الله ابسط يدك فبسط يده فبايعته عليهن * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال
 حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد اخبرنا حميد عن انس بن مالك
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا المشركين باموالكم وانفسكم والسنتكم
 فاوجب الجهاد بكل ما يمكن الجهاد به وليس بعد الايمان بالله ورسوله فرض آكد ولا
 اولى بالايجاب من الجهاد وذلك انه بالجهاد يمكن اظهار الاسلام واداء الفرائض
 وفي ترك الجهاد غلبة العدو ودروس الدين وذهاب الاسلام الا ان فرضه على الكفاية على
 ما بينا % فان احتج محتج بما روى عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن واقد بن محمد عن
 ابيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس فذكر الشهادتين
 والصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان فذكر هذه الخمس ولم يذكر فيه الجهاد وهذا يدل
 على انه ليس بفرض % قال ابو بكر وهذا حديث في الاصل موقوف على ابن عمر رواه وهب
 عن عمر بن محمد عن زيد عن ابيه عن ابن عمر انه قال وجدت الاسلام بنى على خمس
 وقوله وجدت دليل على اناقاله من رأيه وجائز ان يجد غيره ما هو اكثر منه وقول حذيفة
 بن الاسلام على ثمانية اسهم احدها الجهاد يعارض قول ابن عمر % فان قيل فقد روى

عبدالله بن موسى قال اخبرنا حنظلة بن ابي سفيان قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث
طاوسا قال جاء رجل الى ابن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن لاتغزو فقال اني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول بنى الاسلام على خمسة في هذا حديث مستقيم السند مرفوع الى النبي
صلى الله عليه وسلم قيل له جائز ان يكون انما اقتصر على خمسة لانه قصد الى ذكر ما يلزم
الانسان في نفسه دون ما يكون منه فرضا على الكفاية الا ترى ان الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واقامة الحدود وتعلم علوم الدين وغسل الموتى وتنقيتهم ودفنهم كلها فروض ولم
يذكرها النبي صلى الله عليه وسلم فيما بنى عليه الاسلام ولم يخرج ترك ذكره من ان يكون
فرضا لانه صلى الله عليه وسلم انما قصد الى بيان ذكر الفروض اللازمة للانسان في خاصة نفسه
في اوقات مرتبة ولا ينوب غيره عنها فيه والجهاد فرض على الكفاية على الحد الذي بينا فذلك
لم يذكره * وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على وجوبه وهو ما حدثنا
عن عبدالله بن شيرويه قال حدثني اسحاق بن راهويه قال اخبرنا جرير عن ليث بن ابي سليم عن
عطاء عن ابن عمر قال لقد اتى علينا زمان وما نرى ان احدا منا حق بالدينار والدرهم من اخيه
المسلم حتى ان الدينار والدرهم اليوم احب الى احدا منا من اخيه المسلم وقد سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذئاب البقر
وتركوا الجهاد ادخل الله عليهم ذلا لا ينزع عنهم حتى يرجعوا دينهم * وحدثنا عن خلف بن عمرو
العكبري قال حدثنا المعلى بن مهدي حدثنا عبد الوارث حدثنا ليث عن عبد الملك بن ابي سليمان عن
عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فقد اقتضى هذا اللفظ وجوب الجهاد لاخباره
بادخال الله الذل عليهم بذكر عقوبة على الجهاد والعقوبات لا تستحق الا على ترك الواجبات وهذا
يدل على ان مذهب ابن عمر في الجهاد فرض على الكفاية وان الرواية التي رويت عنه في نفي
فرض الجهاد انما هي على الوجه الذي ذكرنا من انه غير متعين على كل حال في كل زمان * ويدل
على انه فرض على الكفاية قوله تعالى ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾ وقوله ﴿ فانفروا ﴾
ثبات او انفروا جميعا وقوله ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون ﴾
في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدین درجة وكلا
وعند الله الحسنی ﴿ فلو كان الجهاد فرضا على كل احد في نفسه لما كان القاعدون موعودين بالحسنی
بل كانوا يكونون مذمومين مستحقين للعقاب بتركه * وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن
محمد بن اليان حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن
ابن عباس في قوله عز وجل ﴿ فانفروا ثبات او انفروا جميعا ﴾ وفي قوله ﴿ انفروا خفافا وثقالا ﴾
قال نسخها ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ﴾ قال تنفر طائفة وتمكث طائفة
مع النبي صلى الله عليه وسلم قال فالما كثون هم الذين يتفقهون في الدين وينذرون اخوانهم
اذا رجعوا اليهم من الغزو بما نزل من قضاء الله وكتابه وحدوده * وحدثنا جعفر بن محمد قال اخبرنا

جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي
طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال يعني من السرايا كانت ترجع وقد نزل بعدهم قرآن تعلمه
القاعدون من النبي صلى الله عليه وسلم فتعكت السرايا يتعلمون ما نزل الله على النبي صلى الله
عليه وسلم بعدهم ويبعث سرايا اخر قال فذلك قوله ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
اِذَا رَجَعُوا اِلَيْهِمْ ﴾ فثبت بما قدمنا لزوم فرض الجهاد وانه فرض على الكفاية وليس بلازم
لكل احد في خاصة نفسه وماله اذا كفاه ذلك غيره ﴿ قوله تعالى ﴾ انفروا خفا فاقولا واجاهدوا
باموالكم ﴾ الآية روى عن الحسن ومجاهد والضحاك شيانا وشيوخا وعن ابي صالح اغنياء
وفقراء وعن الحسن مشاغيل وغير مشاغيل وعن ابن عباس وقتادة نشاطا وغير نشاط وعن ابن
عمر ربكنا ومشاة وقيل ذاصعة وغير ذى صنعة ﴿ قال ابو بكر كل هذه الوجود يحتملها اللفظ
فالواجب ان يعمها اذ لم تقم دلالة التخصيص ﴿ وقوله ﴾ واجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ﴿
فاوجب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا فمن كان له مال وهو مريض او مقعد او ضعيف لا يصلح
للقاتل فعليه الجهاد بماله بان يعطيه غيره فيغزوه كما ان من له قوة وجلد وامكنه الجهاد بنفسه
كان عليه الجهاد بنفسه وان لم يكن ذامال ويسار بعد ان يجد ما يبلغه ومن قوى على القتال
وله مال فعليه الجهاد بالنفس والمال ومن كان عاجزا بنفسه معدما فعليه الجهاد بالنصح لله
ولرسوله بقوله ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون
اذا نصحوا لله ورسوله ﴾ ﴿ وقوله تعالى ﴾ ذلكم خير لكم ﴿ مع انه لا خير في ترك الجهاد
قيل فيه وجهان احدهما خير من تركه الى المباح في الحال التي لا يتعين عليه فرض الجهاد
والآخر ان الخير فيه لافي تركه ﴿ وقوله ﴾ ان كنتم تعلمون ﴿ قيل فيه ان كنتم تعلمون الخير
في الجملة فاعلموا ان هذا خير وقيل ان كنتم تعلمون صدق الله فيما وعده من ثوابه وجنته ﴿
قوله تعالى ﴾ وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ﴿ الآية لما كذبهم الله في قوله ﴿ لو استطعنا
لخرجنا معكم ﴾ دل على انهم كانوا مستطيعين ولم يخرجوا وهذا يدل على بطلان مذهب الجبر في
ان المكلفين غير مستطيعين لما كلفوا في حال التكليف قبل وقوع الفعل منهم لان الله تعالى قدا كذبهم
في نفيم الاستطاعة عن انفسهم قبل الخروج وفيه دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم
لانه اخبر انهم سيحلفون فجاءوا فحلفوا كما اخبر انه سيكون منهم ﴿ قوله تعالى ﴾ عفا الله عنك
لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا ﴿ العفو ينصرف على وجوه احدها التسهيل والتوسعة
كقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله والعفو الترك كقوله صلى الله عليه
وسلم احفوا الشوارب واعفوا اللحى والعفو الكثرة كقوله تعالى ﴿ حتى عفو ﴾ يعني كثروا
واعفيت فلانا من كذا وكذا اذا سهلت له تركه والعفو الصفح عن الذنب وهو عفاؤه من تبعته
وترك العقاب عليه وهو مثل الغفران في هذا الموضع وجائز ان يكون اصله التسهيل فاذا عفا
عن ذنبه فلم يستقص عليه وسهل عليه الامر وكذلك سائر الوجوه التي تنصرف عليها هذه
الكلمة يجوز ان يكون اصلها الترك والتوسعة ﴿ ومن الناس من يقول انه قد كان من النبي صلى الله

عليه وسلم ذنب صغير في اذنا لهم ولهذا قال تعالى ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ اذ لا يجوز ان تقول لم فعلت ما جعلت لك فعله كما لا يجوز ان تقول لم فعلت ما امرتك بفعله قالوا فغير جائز اطلاق العفو عما قد جعل له فعله كما لا يجوز ان يعفو عنه ما امر به وقيل انه جائز ان لا تكون منه معصية في الاذن لهم لا صغيرة ولا كبيرة وانما عاتبه بان قال لم فعلت ما جعلت لك فعله مما غيره اولى منه اذ جائز ان يكون خيرا بين فعلين واحدهما اولى من الآخر قال الله تعالى ﴿فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان يستعففن خير لهن﴾ فاباح الامر من وجعل احدهما اولى وقد روى شعبة عن قتادة في قوله ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ كانت كما تسمعون ثم انزل الله في سورة النور ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ الى قوله ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ فجعله الله تعالى رخصة في ذلك وروى علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله﴾ الى قوله ﴿يزددون﴾ هذا بعينه للمنافقين حين استأذنوه للعود عن الجهاد من غير عذر وعذر الله المؤمنين فقال ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس قوله ﴿انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله﴾ قال نسخها قوله ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ الى قوله ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ فجعل الله تعالى رسوله باعلى النظرين قال ابو بكر جائز ان يكون قوله تعالى ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ في قوم من المنافقين لحقهم تهمة فكان يمكن النبي صلى الله عليه وسلم استبراء امرهم بترك الاذن لهم فيظهر نفاقهم اذ لم يخرجوا بعد الامر بالخروج ويكون ذلك حكما ثابتا في اولئك ويدل عليه قوله ﴿حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين﴾ ويكون قوله ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ وقوله ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ في المؤمنين الذين لو لم يأذن لهم لم يذهبوا فلا تكون احدى الآيتين ناسخة للآخرى قوله تعالى ﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿باموالهم﴾ الآية يعني لا يستأذنك المؤمنون في التخلف عن الجهاد لان لا يجاهدوا واضمر لافي قوله ﴿ان يجاهدوا﴾ لدلالة الكلام عليه وهذا يدل على ان الاستيذان في التخلف كان محظورا عليهم ويدل على صحة تأويل قوله ﴿عفا الله عنك﴾ على انه عفو عن ذنب وان كان صغيرا وروى عن الحسن في قوله ﴿ان يجاهدوا﴾ انه على تقدير كراهة ان يجاهدوا وهو يؤل الى المعنى الاول لان اضرار لافيه واضرار الكراهة سواء وهذه الآية ايضا تدل على وجوب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا لانه قال تعالى ﴿ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم﴾ فذمهم على الاستيذان في ترك الجهاد بهما والجهاد بالمال يكون على وجهين احدهما اتفاق المال في اعداد الكراع والسلاح والآلة والراحلة والزاد وما جرى مجراه مما يحتاج اليه لنفسه والثاني اتفاق المال على غيره مما يجاهد ومعونه بالزاد والعدة ونحوها والجهاد بالنفس على ضربين منها الخروج بنفسه ومباشرة القتال ومنها بيان ما افترض الله من الجهاد وذكر الثواب الجزيل لمن قام به والعقاب لمن قعد عنه ومنها التخريض والامر ومنها الاخبار بعورات العدو وما يعلمه من مكاييد الحرب وسداد الرأي وارشاد المسلمين الى الاولى والاصح في امر الحروب كما قال الحباب

مطلب

في الجهاد بالمال

مطلب

في الجهاد بالنفس

ابن المنذر حين نزل النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فقال يا رسول الله أهذا رأى رأيته ام وحى فقال بل رأى رأيته قال فأتى ارى ان تنزل على الماء وتجعله خلف ظهرك وتعود الابرار التي في ناحية العدو ففعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ونحو ذلك من كل قول يقوى امر المسلمين ويوهن امر العدو % فان قيل فأتى الجهادين افضل أجهاد النفس والمال ام جهاد العلم % قيل له الجهاد بالسيف مبنى على جهاد العلم وفرع عليه لانه غير جائز ان يعدوا في جهاد السيف ما يوجه العلم فجهاد العلم اصل وجهاد النفس فرع والاصل اولى بالفضيل من الفرع % فان قيل تعلم العلم افضل ام جهاد المشركين % قيل له اذا خيف معرفة العدو واقدامهم على المسلمين ولم يكن بازائه من يدفعه فقد تعين فرض الجهاد على كل احد فالاشتغال في هذه الحال بالجهاد افضل من تعلم العلم لان ضرر العدو اذا وقع بالمسلمين لم يمكن تلافيه وتعلم العلم ممكن في سائر الاحوال ولان تعلم العلم فرض على الكفاية لا على كل احد في خاصة نفسه ومتى لم يكن بازاء العدو من يدفعه عن المسلمين فقد تعين فرض الجهاد على كل احد وما كان فرضا معينا على الانسان غير موسع عليه في التأخير فهو اولى من الفرض الذي قام به غيره وسقط عنه بعينه وذلك مثل الاشتغال بصلاة الظهر في آخر وقتها هو اولى من تعلم علم الدين في تلك الحال اذ كان الفرض قد تعين عليه في هذا الوقت فان قام بفرض الجهاد من فيه كفاية وغنى فقد عدا فرض الجهاد الى حكم الكفاية كتعلم العلم الا ان الاشتغال بالعلم في هذه الحال اولى وافضل من الجهاد لما قدمنا من علو مرتبة العلم على مرتبة الجهاد فان ثبات الجهاد بثبات العلم وانه فرع له ومبنى عليه % فان قيل هل يجوز الجهاد مع الفساق % قيل له ان كل احد من المجاهدين فانما يقوم بفرض نفسه لجأز له ان يجاهد الكفار وان كان امير الجيش وجنوده فساقا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يغزون بعد الخلفاء الاربعة مع الامراء الفساق وغزوا ابو ايوب الانصاري مع يزيد العيني وقد ذكرنا حديث ابي ايوب انه لم يتخلف عن غزاة للمسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش رجل شاب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله تعالى ﴿انفروا خفافا وثقالا﴾ فلا اجدنى الا خفيفا او ثقيلًا فدل على ان الجهاد واجب مع الفساق كوجوبه مع العدول وسائر الآي الموجبة لفرض الجهاد لم يفرق بين فعله مع الفساق ومع العدول الصالحين وايضا فان الفساق اذا جاهدوا فهم مطيعون في ذلك كما هم مطيعون لله في الصلاة والصيام وغير ذلك من شرائع الاسلام وايضا فان الجهاد ضرب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولورأينا فاسقا يأمر بمعروف وينهى عن منكر كان علينا معاونته على ذلك فكذلك الجهاد قاله تعالى لم يخص بفرض الجهاد العدول دون الفساق فاذا كان الفرض عليهم واحدا لم يختلف حكم الجهاد مع العدول ومع الفساق % قوله تعالى ﴿ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة﴾ العدة ما يعده الانسان ويهيئه لما يفعله في المستقبل وهو نظير الالهية وهذا يدل على وجوب الاستعداد للجهاد قبل وقت وقوعه

مطلب
في جهاد العلم

مطلب
في ان تعلم العلم افضل
ام الجهاد

مطلب
يجوز الجهاد وان كان
امير الجيش فاسقا

مطلب
في وجوب الاستعداد
للجهاد

وهو كقوله ﴿واعبدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ وقوله تعالى ﴿ولكن كره الله انبعاثهم﴾ يعني خروجهم لان خروجهم كان يقع على وجه الفساد وتخذيّل المسلمين وتخويفهم من العدو والتضريب بينهم والخروج على هذا الوجه معصية وكفر فكروه الله تعالى وشبطهم عنه اذ كان معصية والله لا يحب الفساد وقوله تعالى ﴿وقيل اقمدا مع القاعدن﴾ اى مع النساء والصبيان وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اقمدا مع القاعدن وجائز ان يكون قاله بعضهم لبعض وقوله تعالى ﴿لو خرجوا فيكم مازادوكم الاخبالا﴾ الآية فيه بيان وجه خروجهم لو خرجوا واخبار ان المصاحبة للمسلمين كانت فى تحلفهم وهذا يدل على ان معارضة الله لنبيه صلى الله عليه وسلم فى قوله ﴿لم اذنت لهم﴾ ان الله علم انه لو لم يأذن لهم لم يخرجوا ايضا فيظهر للمسلمين كذبهم ونفاقهم وقد اخبر الله تعالى ان خروجهم لو خرجوا على هذا الوجه كان يكون معصية وفسادا على المؤمنين وقوله ﴿ما زادوكم الاخبالا﴾ والخبال الاضطراب فى الرأى فاخبر الله تعالى انهم لو خرجوا لسعوا بين المؤمنين فى التضريب وافساد القلوب والتخذيّل عن العدو فكان ذلك يوجب اضطراب آرائهم ﴿فان قل قائل لم قال﴾ مازادوكم الاخبالا ولم يكونوا على خيال يرا فيه قيل له يحتمل وجهين احدهما انه استثناء منقطع تقديره مازادوكم قوة لكن طلبوا لكم الخبال والاخر انه يحتمل ان يكون قوم منهم قد كانوا على خيال فى الرأى لما يعرض فى النفوس من التلون الى ان استقر على الصواب فيقويه هؤلاء حتى يصير خبالا معدولا به عن صواب الرأى وقوله تعالى ﴿ولا وضيعوا خلاكم﴾ قال الحسن ولا وضيعوا خلاكم بالقيمة لافساد ذات بينكم وقوله تعالى ﴿يغفونكم الفتن﴾ فان الفتنة ههنا الحجة باختلاف الكلمة والفرقة ويجوز ان يريد به الكفر لانه يسمى بهذا الاسم لقوله تعالى ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾ وقوله ﴿والفتنة اشد من القتل﴾ وقوله ﴿وفيكم سماعون لهم﴾ قال الحسن ومجاهد عيون منهم ينقلون اليهم ما يسمعون منكم وقال قتادة وابن اسحاق قابلون منهم عند سماع قولهم وقوله تعالى ﴿لقد ابتغوا الفتنة من قبل﴾ يعنى طلبوا الفتنة وهى ههنا الاختلاف الموجب للفرقة بعد الافة وقوله تعالى ﴿وقلبوا لك الامور﴾ يعنى به تصريف الامور وتقليبها ظهرا لبطن طلبوا وجه الحيلة والمكيدة فى اطفاء نوره وابطال امره فابى الله تعالى الا اظهار دينه واعزاز نبيه وعصمه من كيدهم وحيلهم وقوله تعالى ﴿ومنهم من يقول ائذنلى ولا تفتنى﴾ قال ابن عباس ومجاهد نزلت فى الجذ بن قيس قال ائذنلى ولا تفتنى ببنات بنى الاصفر فابى مستهتر بالنساء وكان ذلك حين دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم الى غزاة تبوك وقال الحسن وقتادة وابو عبيدة لا تؤمننى بالعصيان فى المخالفة التى توجب الفرقة وقوله تعالى ﴿قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولينا﴾ روى عن الحسن كل ما يصيبنا من خير وشر فهو مما كتب الله فى اللوح المحفوظ فليس على ما يشوههم الكفار من اهلنا من غير ان يرجع امرنا الى تدبير ربنا وقيل لن يصيبنا فى عاقبة امرنا الا ما كتب الله لنا من النصر الذى وعدنا وقوله تعالى ﴿قل انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم﴾ صيغته صيغة الامر والمراد

البيان عن التمكن من الطاعة والمعصية كقوله (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقيل
معناه الخبر الذي يدخل فيه ان للجزاء كما قال كثير

اسيئ بنا واحسن لا ملومة * لدينا ولا مقلية ان تقلت

ومعناه ان احسنت او اسأت لم تلامى * قوله تعالى ﴿ فلا تعجبك اموالهم ولا اولادهم انما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا ﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه قال ابن عباس وقناة فلا تعجبك
اموالهم ولا اولادهم في الحياة الدنيا انما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة فكان ذلك عندهما
على تقديم الكلام وتأخير وقال الحسن ليعذبهم في الزكاة بالانفاق في سبيل الله وقال
آخرون يعذبهم بها بالمصائب وقبل قد يكون صفة الكفار بالسبي وغنيمة الاموال وهذه
اللام التي في قوله (ليعذبهم) هي لام العاقبة كقوله تعالى ﴿ ليكون لهم عدا وحزنا ﴾ * قوله
تعالى ﴿ ويحلفون بالله انهم لمنكم ﴾ الحلف تأكيد الخبر بذكر المعظم على منهاج والله وبالله
والخروفي الموضوع للقسمة وكذلك القسم واليمين الا ان الحلف من اضافة الخبر الى المعظم
وقوله ﴿ ويحلفون بالله ﴾ اخبار عنهم باليمين بالله وجائز ان يكون ازاد الخبر عن المستقبل
في انهم سيحلفون بالله وقول القائل احلف بالله هو يمين بمنزلة لو حذف ذكر الحلف وقال بالله
لانه بمنزلة قوله انا حالف بالله الا ان يريد به العدة فلا يكون يميناً فهو ينصرف على المعنى والظاهر
منه ايقاع الحلف بهذا القول كقولك انا اعتقد الاسلام ويحتمل العدة واما قوله بالله فهو
ايقاع لليمين وان كان فيه اضرار احلف بالله او قد حلفت بالله وقيل انما حذف ذكر الحلف
ليدل على وقوع الحلف ويحول احتمال العدة كما حذف في والله لافعلن ليدل ان القائل حالف
لا واعد * وقوله تعالى ﴿ انهم لمنكم ﴾ معناه في الايمان والطاعة والدين والملة فاكذبهم الله تعالى
والاضافة منهم جائزة اذا كان على دينهم كما قال (المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) و (المنافقون
والمنافقات بعضهم من بعض) فنسب بعضهم الى بعض لاتفاقهم في الدين والملة * قوله تعالى
﴿ ومنهم من يترك في الصدقات ﴾ قال الحسن يعيبك وقيل للمزاعيب سرا والهمز العيب
بكسر العين وقال قتادة يطعن عليك ويقال ان هؤلاء كانوا قوما منافقين ارادوا ان يعطيهم
رسول الله من الصدقات ولم يكن جائزاً ان يعطيهم منها لانهم ليسوا من اهلها فطعنوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الصدقات وقالوا يؤثر بها اقرباء واهل مودته ويدل
عليه قوله تعالى ﴿ فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يستخطون ﴾ واخبر انه
لاحظ لهؤلاء في الصدقات وانما هي للفقراء والمساكين ومن ذكر * قوله تعالى ﴿ ولو انهم
رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبن الله سئوتنا الله من فضله ورسوله ﴾ فيه ضمير جواب
لو تقديره ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيراً لهم او اعود عليهم وحذف الجواب
في مثله ابلغ لانه لتأكيد الخبر به استغنى عن ذكره مع ان النفس تذهب الى كل نوع منه
والذكر يقصره على المذكور منه دون غيره وفيه اخبار على ان الرضا بفعل الله يوجب المزيد
من الخير جزاء للراضى على فعله * قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ الآية قال الزهري

مطلب

في بيان معنى الفقير
والمساكين

الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل وروى ابن سماعه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في حد
 الفقير والمسكين مثل هذا وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا وابلغ في جهدهم والعدم
 من الفقير وروى عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد والزهرى ومجاهد قالوا الفقير المتعفف الذي
 لا يسأل والمسكين الذي يسأل فكان قول أبي حنيفة موافقا لقول هؤلاء السلف ويدل على هذا
 قوله تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل
 أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخافا ﴾ فسيماهم فقراء ووصفهم بالتعفف
 وترك المسئلة وروى عن قتادة قال الفقير ذو الزمانة من أهل الحاجة والمسكين الصحيح منهم
 وقيل إن الفقير هو المسكين إلا أنه ذكر بالصفين لتأكيد أمره في استحقاق الصدقة وكان
 شيخنا أبو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المسكين هو الذي لا شيء له والفقير هو الذي له أدنى
 بلغة ويحكي ذلك عن أبي العباس ثعلب قال وقال أبو العباس حكى عن بعضهم أنه قال قاتل أعرابي
 فقير أنت قال لا بل مسكين وأنشد عن ابن الأعرابي

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد

فسماء فقيرا مع وجود الحلوبة قال وحكى محمد بن سلام الجمحي عن يونس النحوي أنه قال
 الفقير يكون له بعض ما يغنيه والمسكين الذي لا شيء له * قال أبو بكر قوله تعالى ﴿ يحسبهم
 الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ يدل على أن الفقير قد يملك بعض ما يغنيه لأنه لا يحسبه الجاهل
 بحاله غنيا الأول ظاهر جميل وبزة حسنة فدل على أن ملكه لبعض ما يغنيه لا يسلبه صفة الفقر
 وكان أبو الحسن يستدل على ما قال في صفة المسكين بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إن المسكين ليس بالطواف الذي ترده التمرة والتمران والاكلة والاكتان ولكن
 المسكين الذي لا يجد ما يغنيه قال فلما نفى المبالغة في المسكنة عمن ترده التمرة والتمران وأثبتها
 لمن لا يجد ذلك وسماء مسكينا دل ذلك على أن المسكين أضعف حالا من الفقير قال ويدل
 عليه قوله تعالى ﴿ أو مسكينا ذامرتبة ﴾ روى في التفسير أنه الذي قد لُزق بالتراب وهو جائع عار
 لا يواريه عن التراب شيء فدل ذلك على أن المسكين في غاية الحاجة والعدم * فإن قيل قال الله
 تعالى ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾ فأثبت لهم ملك السفينة وسماءهم مساكين
 * قيل له قد روى أنهم كانوا أجراء فيها وأنهم لم يكونوا ملاكها وإنما نسبها إليهم بالتصرف
 والكون فيها كما قال الله تعالى ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾
 فاضاف البيوت تارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتارة إلى أزواجه ومعلوم أنها لم تخل من أن
 تكون ملكا له أولهن لأنه لا يجوز أن تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكا
 لكل واحد منهم على حدة فثبت أن الإضافة إنما صححت لأجل التصرف والسكنى كما يقال هذا
 منزل فلان وإن كان ساكنا فيه غير مالك له وهذا مسجد فلان ولا يراد به الملك وكذلك
 قوله ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾ هو على هذا المعنى * ويقال إن الفقير إنما سمي بذلك لأنه
 من ذوي الحاجة بمنزلة من قد كسرت فقاره يقال منه فقر الرجل فقرا وافقره الله أفقارا

وتفاقر تفاقرا والمسكين الذي قد اسكنته الحاجة وروى عن ابراهيم النخعي والضحاك في الفرق بين الفقير والمسكين ان الفقراء المهاجرون والمساكين من غير المهاجرين كانهما ذهبا الى قوله تعالى ﴿للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم﴾ وروى سعيده عن قتادة قال الفقير الذي به زمانة وهو فقير الى بعض جسده وبه حاجة والمسكين المحتاج الذي لازمانة به وروى معمر عن ايوب عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب قال ليس المسكين بالذي لامال له ولكن المسكين الذي لا يصيب المكسب وهذا الذي قدمنا يدل على ان الفقير احسن حالا من المسكين وان المسكين اضعف حالا منه وقد روى ابو يوسف عن ابى حنيفة فيمن قال ثلث مالى للفقراء والمساكين ولفلان ان لفلان الثلث والثلثان للفقراء والمساكين فهذا موافق لما روى عنه في الفرق بين الفقير والمسكين وانهما صنفان وروى عن ابى يوسف في هذه المسئلة ان نصف الثلث لفلان ونصفه للفقراء والمساكين فهذا يدل على انه جعل الفقراء والمساكين صنفا واحدا ووقوله تعالى ﴿والعاملين عليها﴾ فانهم السعاة لجباية الصدقة روى عن عبدالله بن عمر انهم يعطون بقدر عملهم وعن عمر بن عبد العزيز مثله ولا نعلم خلافا بين الفقهاء انهم لا يعطون الثمن وانهم يستحقون منها بقدر عملهم وهذا يدل على بطلان قول من اوجب قسمة الصدقات على ثمانية ويدل ايضا على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه لا يجوز ان يعطى رب الماشية صدقتها الفقراء فان فعل اخذها الامام ثانيا ولم يحتسب له بما ادى وذلك لانه لو جاز لارباب الاموال اداؤها الى الفقراء لما احتيج الى عامل لجبايتها فيضرب بالفقراء والمساكين فدل ذلك على ان اخذها الى الامام وانه لا يجوز له اعطاؤها الفقراء ووقوله تعالى ﴿والمؤلفة قلوبهم﴾ فانهم كانوا قوميات لفون على الاسلام بما يعطون من الصدقات وكانوا يتألفون بجهاث ثلاث احداها للكفار لدفع معرفتهم وكف اذيتهم عن المسلمين والاستعانة بهم على غيرهم من المشركين والثانية لاستمالة قلوبهم وقلوب غيرهم من الكفار الى الدخول في الاسلام ولثالثة لمنعوا من اسلم من قومهم من الشاة على الاسلام ونحو ذلك من الامور الثلاثة اعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر لئلا يرجعوا الى الكفر * وقد روى الثوري عن ابيه عن ابى نعيم عن ابى سعيد الخدري قال بعث على بن ابى طالب بذهبة في اديم مقروظ فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زيد الخير والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلقمة بن علاثة فغضبت قريش والانصار وقالوا يعطى صنديد اهل نجد قال انما اتألفهم * وروى ابن ابى ذئب عن الزهري عن عامر بن سعد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لا عطى الرجل العطاء وغيره احب الى منه وما فعل ذلك الا تخافة ان يكبه الله في نار جهنم على وجهه * وروى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري قال اخبرني انس بن مالك ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين افاء الله على رسوله اموال هوازن وطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجالا من قريش المائة من الابل كل رجل منهم فذكر حديثا فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لا عطى رجالا حديثي عهد بكفر اتألفهم اصانعهم فلا ترضون ان يذهب الناس بالاموال

مطلب

في المؤلفة القلوب

وترجعون برسول الله الى رجالكم وهذا يدل على انه قد كان يتألف بما يعطى قوما من المسلمين
حديثي عهد بالاسلام لئلا يرجعوا كفارا * وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان
ابن امية قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا يفيض الناس الى فبازال يعطيني حتى
انه لاحب الخلق الى * وروى محمود بن لبيد عن ابي سعيد الخدري قال لما اصاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الغنائم بجنين وقسم للمتألفين من قريش وفي سائر العرب ما قسم وجدهذا
الحى من الانصار في انفسهم وذكر الحديث وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم اوجدتم
في انفسكم يا معشر الانصار في لعاعة من الدنيا تألفت بها اقواما ليسلموا ووكاتكم الى ما قسم الله
لكم من الاسلام ففي هذا الحديث انه تألفهم ليسلموا وفي الاول انى لا عطي رجلا حديثي
عهد بكفر فدل على انه قد كان يتألف بذلك المسلمين والكفار جميعا * وقد اختلف
في المؤلفة قلوبهم فقال اصحابنا ما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال
قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعز الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تألف الكفار
فان احتاجوا الى ذلك فانما ذلك لتركهم الجهاد ومتى اجتمعوا وتعاضدوا لم يحتاجوا الى تألف
غيرهم بما يعطونه من اموال المسلمين * وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف
روى عبدالرحمن بن محمد الحاربي عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء
عينة بن حصن والاقرع بن حابس الى ابي بكر فقالا يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا
سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها ايها وكتب لهما عليها كتابا واشهد
وليس في القوم عمر فانطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من ايديهما
ثم ثقل فيه فحماه فذمرا وقالوا مقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكم
والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذهبوا فاجهدا جهدا كما لا يرعى الله عليكم ان
رعيتم * قال ابو بكر رحمه الله فترك ابي بكر الصديق رضى الله عنه التكبير على عمر فيما فعله بعد
امضائه الحكم يدل على انه عرف مذهب عمر فيه حين نهى عليه وان سهم المؤلفة قلوبهم
كان مقصورا على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه
لم ير الاجتهاد سائغا في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما جاز فسخ الحكم الذي امضاه فلما اجاز له
ذلك دل على انه عرف بتنبه عمر اياه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد في مثله * وروى اسرائيل عن جابر
عن ابي جعفر قال ليس اليوم مؤلفة قلوبهم وروى اسرائيل ايضا عن جابر بن عامر في المؤلفة
قلوبهم قال كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف ابو بكر انقطع الرشا *
وروى ابن ابي زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم * وروى معقل بن عبيد الله قال سألت الزهري عن المؤلفة قلوبهم قال من اسلم
من يهودى او نصرانى قلت وان كان غنيا قال وان كان غنيا * قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فان اهل
العلم مختلفون فيه فقال ابراهيم النخعي والشعبي وسعيد بن جبيرة ومحمد بن سيرين لا يجزى ان
تعتق من الزكاة رقبة وهو قول اصحابنا والشافعي وقال ابن عباس اعتق من زكائك وكان

سعيد بن جبير لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولاء وقال مالك في الرقاب انها رقاب يتبايعون من الزكاة ويعتقون فيكون ولاؤهم للجماعة المسلمين دون المعتقين قال مالك والاوزاعي لا يعطى المكاتب من الزكاة شيئا ولا عبدا موسرا كان مولاه او معسرا ولا يعطون من الكفارات ايضا قال مالك لا يعتق من الزكاة الارقية مؤمنة * قال ابو بكر لانعلم خلافا بين السلف في جواز اعطاء المكاتب من الزكاة فثبت ان اعطاءه مراد بالآية والدفع اليه صدقة صحيحة وقال الله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء﴾ الى قوله ﴿وفي الرقاب﴾ وعتق الرقبة لا يسمى صدقة وما اعطى في ثمن الرقبة فليس بصدقة لان بائعها اخذه ثمنا لبعده فلم تحصل بعث الرقبة صدقة والله تعالى انما جعل الصدقات في الرقاب فماليس بصدقة فهو غير محزى وايضا فان الصدقة تقتضى تملك العبد لم يملك شيئا بالعتق وانما سقط عن رقبته وهو ملك للمولى ولم يحصل ذلك الرق للعبد لانه لو حصل له لوجب ان يقوم فيه مقام المولى فيتصرف في رقبته كما يتصرف المولى فثبت ان الذي حصل للعبد انما هو سقوط ملك المولى وانه لم يملك بذلك شيئا فلا يجوز ان يكون ذلك محزيا من الصدقة اذ شرط الصدقة وقوع الملك للمتصدق عليه وايضا فان العتق واقع في ملك المولى غير منتقل الى الغير ولذلك ثبت ولاؤه منه فغير جائز وقوعه عن الصدقة ولما قامت الحاجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولاء لمن اعتق وجب ان لا يكون الولاء لغيره فاذا انتفى ان يكون الولاء الا لمن اعتق ثبت ان المراد به المكاتبون * وايضا روى عبد الرحمن بن سهل ابن حنيف عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعان مكاتبا في رقبته او غازيا في عسرتة او مجاهدا في سبيل الله اظله الله في ظله يوم لا نل الاظله فثبت بذلك ان الصدقة على المكاتبين معونة لهم في رقابهم حتى يعتقوا وذلك موافق لقوله تعالى ﴿وفي الرقاب﴾ * وروى طلحة التيمي عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال قال امر ابى للنبي صلى الله عليه وسلم علمنى عملا يدخلني الجنة قال لئن كنت اقصرت الخطبة لقد عرضت المسئلة اعتق النسمة وفك الرقبة قال اوليسا سواء قال لا اعتق النسمة ان تفوز بعقها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها والمنحة الركوب والفى على ذى الرحم الظالم فان لم تطق ذلك فاطعم الجائع واسق الظمان وأمر بالمعروف وانه عن المنكر فان لم تطق ذلك فكف لسانك الا من خير فجعل عتق النسمة غير فك الرقبة فلما قال ﴿وفي الرقاب﴾ كان الاولى ان يكون في معونتها بان يعطى المكاتب حتى يفك العبد رقبته من الرق وليس هو ابتاعها وعتقها لان الثمن حينئذ يأخذه البائع وليس في ذلك قرينة وانما القرينة في ان يعطى العبد نفسه حتى يفك به رقبته وذلك لا يكون الا بعد الكتابة لانه قبلها يحصل للمولى واذا كان مكاتبا فما يأخذه لا يملكه المولى وانما يحصل للمكاتب فيجزى من الزكاة وايضا فان عتق الرقبة يسقط حق المولى عن رقبته من غير تملك ولا يحتاج فيه الى اذن المولى فيكون بمنزلة من قضى دين رجل بغير امره فلا يجزى من زكاته وان دفعه الى الغارم فقضى به دين نفسه جاز كذلك اذا دفعه الى المكاتب فملكه اجزاء عن الزكاة واذا اعتقه لم يجزه لانه لم يملكه وحصل العتق بغير قبوله ولا اذنه * قوله تعالى

والغارمين قال ابو بكر لم يختلفوا انهم المدينون وفي هذا دليل على انه اذا لم يملك
 فضلا عن دينه ما أتى درهم فانه فقير تحل له الصدقة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان آخذ
 الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فحصل لنا مجموع الآية والخبر ان الغارم فقير اذ كانت الصدقة
 لا تعطى الا للفقراء بقضية قوله صلى الله عليه وسلم واردها في فقرائكم وهذا يدل ايضا على انه اذا كان
 عليه دين يحيط بما له وله مال كثير انه لا زكاة عليه اذ كان فقيرا يجوز له اخذ الصدقة *
 والآية خاصة في بعض الغارمين دون بعض وذلك لانه لو كان له الف درهم وعليه دين مائة
 درهم لم تحل له الزكاة ولم يحز معطيه اياها وان كان غارما ثبت ان المراد الغريم الذي لا يفضل
 له عما في يده بعد قضاء دينه مقدار ما أتى درهم او ما يساويها فيجعل المقدار المستحق بالدين
 مما في يده كانه في غير ملكه وما فضل عنه فهو فيه بمنزلة من لا دين عليه * وفي جعله الصدقة
 للغارمين دليل ايضا على ان الغارم اذا كان قويا مكتسبا فان الصدقة تحل له اذ لم تفرق بين
 القادر على الكسب والعاجز عنه * وزعم الشافعي ان من تحمل حمالة عشرة الآف درهم وله
 مائة الف درهم ان الصدقة تحل له وان كان عليه دين من غير الحمالة لم تحل له واحتج فيه بحديث
 قبيصة بن المخارق انه تحمل حمالة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال ان المسئلة لا تحل
 الا لثلاثة رجل تحمل حمالة فيسئل فيها حتى يؤديها ورجل اصابته جائحة فاجتاحت ماله
 فيسئل حتى يصيب قواما من عيش ورجل اصابته فاقة وحاجة حتى يشهد ثلاثة من ذوى
 الحجي من قومه ان فلانا اصابته فاقة فيحلت له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش ثم يمسك
 وما سوى ذلك فهو سحت ومعلوم ان الحمالة وسائر الديون سواء لان الحمالة هي الكفالة
 والحميل هو الكفيل فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز له المسئلة لاجل ما عليه من
 دين الكفالة وقد عام مساواة دين الكفالة لسائر الديون فلا فرق بين شئ منها فينبغي ان تكون
 اباحة المسئلة لاجل الحمالة محمولة على انه لم يقدر على اداها او كان الغرم الذي لزمه بازاء ما في يده من ماله كما
 نقول في سائر الديون * وروى اسرائيل عن جابر بن ابي جعفر في قوله تعالى (والغارمين) قال
 المستدين في غير سرف حق على الامام ان يقضى عنه وقال سعيد في قوله (والغارمين) قال ناس
 عليهم دين من غير فساد ولا اتلاف ولا تبذير فجعل الله لهم فيها سهما وانما ذكر هؤلاء
 في الدين انه من غير سرف ولا فساد لانه اذا كان مبذرا مضيدا لم يؤمن اذا قضى دينه ان يستدين
 مثله فيصرفه في الفساد فكروها قضاء دين مثله لئلا يجعله ذريعة الى السرف والفساد
 ولا خلاف في جواز قضاء دين مثله ودفع الزكاة اليه وانما ذكر هؤلاء عديم الفساد والتبذير
 فيما استدان على وجه الكراهة لاعلى جهة الايجاب وروى عبيد الله بن موسى عن عثمان بن
 الاسود عن مجاهد في قوله (والغارمين) قال الغارم من ذهب السيل بماله او اصابه حريق
 فاذهب ماله او رجل له عيال لا يجد ما ينفق عليهم فيستدين * قال ابو بكر اما من ذهب ماله
 وليس عليه دين فلا يسمى غريما لان الغرم هو الزوم والمطالبة فمن لزمه الدين يسمى غريما
 ومن له الدين ايضا يسمى غريما لان له الزوم والمطالبة فاما من ذهب ماله فليس بغريم وانما

يسمى فقيرا او مسكينا وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذ بالله من المأثم والمغرم
ف قيل له في ذلك فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف وانما اراد اذا لزمه الدين
ويجوز ان يكون مجاهد اراد من ذهب ماله وعليه دين لانه اذا كان له مال وعليه دين اقل
من ماله بمقدار مائتي درهم فليس هو من الغارمين المرادين بالآية وروى ابو يوسف عن عبد الله
ابن سميطة عن ابي بكر الخفي عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان المسئلة
لا تحل ولا تصاح الا لاجل ثلاثة لذى فقر مدقع ولذى غرم مفظع اولذى دم موجع ومعلوم
ان مراده بالغرم الدين % قوله تعالى % وفي سبيل الله % روى ابن ابي ليلى عن عطيّة العوفي
عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى الا في سبيل الله
وا بن السبيل او رجل له جار مسكين تصدق عليه فاهدى له % واختلف الفقهاء في ذلك فقال
قائلون هي للمجاهدين الاغنياء منهم والفقراء وهو قول الشافعي وقال الشافعي لا يعطى منها
الا الفقراء منهم ولا يعطى الاغنياء من المجاهدين فان اعطوا ملكوها واجزأ المعطى وان
لم يصرفه في سبيل الله لان شرطها تملكه وقد حصل لمن هذه صفته فاجزأ وقد روى ان عمر
تصدق بفرس في سبيل الله فوجده يباع بعد ذلك فاراد ان يشتريه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك فلم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم المحمول على الفرس
في سبيل الله من بيعها وان اعطى حاجا منقطعاً به اجزأ ايضا وقد روى عن ابن عمر ان رجلا
اوصى بماله في سبيل الله فقال ابن عمر ان الحج في سبيل الله فاجعله فيه % وقال محمد بن
الحسن في السير الكبير في رجل اوصى بثلاث ماله في سبيل الله انه يجوز ان يجعل في الحاج
المنقطع به وهذا يدل على ان قوله تعالى % وفي سبيل الله % قد اريد به عند محمد الحاج المنقطع به
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحج والعمرة من سبيل الله وروى عن ابي
يوسف فيمن اوصى بثلاث ماله في سبيل الله انه لفقراء الغزاة % فان قيل فقد اجاز النبي صلى الله
عليه وسلم لاغنياء الغزاة اخذ الصدقة بقوله لا تحل لغنى الا في سبيل الله % قيل له قد يكون الرجل
غنيا في اهله وبلده بدار يسكنها واثاث يتأث به في بيته وخادم يخدمه وفرس يركبه وله
فضل مائتي درهم او قيمتها فلا تحل له الصدقة فاذا عزم على الخروج في سفر غزو احتاج من
آلات السفر والسلاح والعدة الى ما لم يكن محتاجا اليه في حال اقامته فينفق الفضل عن
اثاثه وما يحتاج اليه في مصره على السلاح والآلة والعدة فتجوز له الصدقة وجائز ان يكون
الفضل عما يحتاج اليه دابة او سلاحا او شيئا من آلات السفر لا يحتاج اليه في المصر فيمنع
ذلك جواز اعطائه الصدقة اذا كان ذلك يساوي مائتي درهم وان هو خرج للغزو فاحتاج
الى ذلك جاز ان يعطى من الصدقة وهو غنى في هذا الوجه فهذا معنى قوله صلى الله عليه
وسلم الصدقة تحل للغزاة لغنى % قوله تعالى % وا بن السبيل % هو المسافر المنقطع به يأخذ من
الصدقة وان كان له مال في بلده وكذلك روى عن مجاهد وقنادة وابي جعفر وقال بعض
المؤخرين هو من يعزم على السفر وليس له ما يتحمل به وهذا خطأ لان السبيل هو الطريق

فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن السبيل ولا يصير كذلك بالعزيمه كما لا يكون مسافرا بالعزيمة وقال تعالى ﴿ولا جنبا الا عارى سبيل حتى تغسلوا﴾ قال ابن عباس هو المسافر لا يجد الماء فيتيمم فكذلك ابن السبيل هو المسافر * وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف فأنما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفة قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة وإنما تحصل الصدقة في يد الامام للفقراء ثم يعطى الامام المؤلفة منها لدفع اذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطيها العاملين عوضا من اعمالهم لاعلى انها صدقة عليهم وإنما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فيين ان الصدقة مصروفة الى الفقراء فدل ذلك على ان احدا لا يأخذها صدقة الا بالفقر وان الاصناف المذكورين انما ذكروا بيانا لاسباب الفقر

باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة

قال ابو بكر رحمه الله اختلف اهل العلم في المقدار الذي اذا ملكه الرجل دخل به في حد الغنى وخرج به من حد الفقر وحرمت عليه الصدقة * فقال قوم اذا كان عند اهله ما يغديهم ويعميشهم حرمت عليه الصدقة بذلك ومن كان عنده دون ذلك حلت له الصدقة واحتجوا بما رواه عبد الرحمن عن يزيد بن جابر قال حدثني ربيعة بن يزيد عن ابى كبشة السلولي قال حدثني سهل بن الحنظلة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سأل الناس عن ظهر غنى فأنما يستكثر من جمر جهنم قلت يا رسول الله ما ظهر غنى قال ان يعلم ان عند اهله ما يغديهم ويعميشهم * وقال آخرون حتى يملك اربعين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا بما روى مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسمعت يقول لرجل من سأل منكم وعنده اوقية او عدلها فقد سأل الحافا والاوقية يومئذ اربعون درهما * وقالت طائفة حتى يملك خمسين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا في ذلك بما روى الثوري عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل عبد مسألة وله ما يغنيه الا جاءت شينا او كدوحا او خدوشا في وجهه يوم القيامة قيل يا رسول الله وما غناه قال خمسون درهما وحسابها من الذهب * وروى الحجاج عن الحسن بن سعد عن ابيه عن علي وعبد الله قال لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما او عوضها من الذهب وعن الشعبي قال لا يأخذ الصدقة من له خمسون درهما ولا يعطى منها خمسين درهما * وقال آخرون حتى يملك مائتي درهم او عدلها من عرض او غيره فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم واثاث وفرس وهو قول اصحابنا والدليل على ذلك ما روى ابو بكر الحنفي قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثني ابي عن رجل من مزيينة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من سأل وله عدل خمس اواق سأل الحافا * ويدل عليه ما روى الليث بن سعد قال حدثني سعيد بن ابي

مطلب

في بيان حد الغنا

سعيد المقبري عن شريك بن عبدالله بن ابى نمرانه سمع انس بن مالك يقول ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا فقال اللهم نعم * وروى يحيى بن عبدالله بن صفي عن ابى معبد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذ الى اليمن قال له اخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد الى فقرائهم * وروى الاشعث عن ابن ابى جحيفة عن ابىه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فامر ان يأخذ الصدقة من اغنيائنا فيقسمها في فقرائنا * فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الناس صنفين فقراء واغنياء ووجب اخذ الصدقة من صنف الاغنياء وردھا في الفقراء لم يبق ههنا واسطة بينهما ولما كان الغنى هو الذى ملك مائى درهم وما دونها لم يكن مالكها غنيا ووجب ان يكون داخلا في الفقراء فيجوز له اخذها ولما اتفق الجميع على ان من كان له دون الغداء والعشاء تحل له الصدقة علمنا انها ليست ابحاثها موقوفة على الضرورة التى تحل معها الميتة فوجب اعتبار ما يدخل به في حد الغنى وهو ان يملك فضلا عما يحتاج اليه مما وصفنا مائى درهم او مثلها من عرض او غيره وامامك الاربعين درهما والخمسين الدرهم على ما روى في الاخبار التى قدمنا فان هذه الاخبار واردة في كراهة المسئلة لافى تحريمها وقد تكره المسئلة لمن عنده ما يغنيه في الوقت لاسيما في اول ما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة مع كثرة فقراء المسلمين وقلة ذات ايديهم فاستحب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده ما يكفيه ترك المسئلة لياخذها من هو اولى منه ممن لا يجد شيا وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم من استغنى اغناه الله ومن استغف اعفاه الله ومن لا يسئنا احب الينا ممن يسئنا وقوله صلى الله عليه وسلم لان يأخذ احدكم جبلا فيحطب خيره من ان يسئل الناس اعطوه او يمنعوه وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن الحسين بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس فامر النبي صلى الله عليه وسلم باعطاء السائل مع ملكه للفرس والفرس في اكثر الحال تساوى اكثر من اربعين درهما او خمسين درهما وقد روى يحيى بن آدم قال حدثنا علي بن هاشم عن ابراهيم بن يزيد المكي عن الوليد بن عبيد الله عن ابن عباس قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي اربعين درهما امسكين انا قال نعم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يعقوب بن يوسف المطوع قال حدثنا ابو موسى الهروي قال حدثنا المعافى قال حدثنا ابراهيم بن يزيد الجزري قال حدثنا الوليد بن عبدالله بن ابى مغيث عن ابن عباس قال قال رجل يا رسول الله عندي اربعون درهما امسكين انا قال نعم فاباح له الصدقة مع ملكه لاربعين درهما حين ساء مسكينا اذ كان الله قد جعل الصدقة للمساكين وروى ابو يوسف عن غالب بن عبيد الله عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احدھم الصدقة وله من السلاح والكراع والعقار قيمة عشرة آلاف درهم وروى الاعمش عن ابراهيم قال كانوا لا يمنعون الزكاة من له البيت والخدام وروى شعبة عن قتادة عن الحسن قال من له مسكن وخدام اعطى من الزكاة وروى جعفر بن ابى المغيرة عن سعيد بن جبير قال يعطى من له دار وخدام وفرس وسلاح يعطى من اذالم يكن له

ذلك الشيء احتاج اليه * وقد اختلف في ذلك من وجه آخر فقال قائلون من كان قويا مكتسبا لم تحل له الصدقة وان لم يملك شيئا واحتجوا بما روى ابوبكر بن عياش عن ابي حصين عن سالم ابن ابي الجعد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه ابوبكر بن عياش ايضا عن ابي جعفر عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوى مكتسب وهذا عندنا على وجه الكراهة لا على جهة التحريم على النحو الذي ذكرنا في كراهة المسئلة % فان قيل قوله لا تحل الصدقة لغني على وجه التحريم وامتناع جواز اعطائه الزكاة كذلك القوى المكتسب % قيل له يجوز ان يريد الغني الذي يستغنى به عن المسئلة وهو ان يكون له اقل من مائتي درهم لا الغني الذي يجعله في حيز من يملك ما تنجب في مثله الزكاة اذ قد يجوز ان يسمى غنيا لاستغنائه بما يملكه عن المسئلة ولم يرد به الغني الذي يتعلق بملك مثله وجوب الغني فكان قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى على وجه الكراهة للمسئلة لمن كان في مثل حاله وعلى ان حديث ابي هريرة هذا في قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى مختلف في رفعه فرواه ابوبكر بن عياش مرفوعا على ما قدمنا ورواه ابو يوسف عن حصين عن ابي حازم عن ابي هريرة من قوله غير مرفوع وحديث عبد الله بن عمرو رواه شعبة والحسن بن صالح عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه من قوله وقال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه سفيان عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوى مكتسب فاختلفوا في رفعه وظاهر قوله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ عام في سائرهم من قدر منهم على الكسب ومن لم يقدر وكذلك قوله تعالى ﴿في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ يقتضي وجوب الحق للسائل القوي المكتسب اذ لم تفرق الآية بينه وبين غيره ويدل ايضا قوله تعالى ﴿للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف﴾ ولم يفرق بين القوي المكتسب وبين من لا يكتسب من الضعفاء فهذه الآيات كلها قاضية بطلان قول القائل بان الزكاة لا تعطى الفقير اذا كان قويا مكتسبا ولا يجوز تخصيصها بخبر ابي هريرة وعبد الله بن عمرو اللذين ذكرنا لاختلافهم في رفعه واضطراب مثله لان بعضهم يقول قوى مكتسب وبعضهم لذي مرة سوى * وقد رويت اخبار هي اشد استفاضة واصح طرقا من هذين الحديثين معارضة لهما منها حديث انس وقيصة بن المخارق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الصدقة لا تحل الا في احدي ثلاث فذكر احدها فقير مدقع وقال او رجل اصابته فاقة او رجل اصابته جائحة ولم يشترط في شيء منها عدم القوة والعجز عن الاكتساب ومنها حديث سليمان انه حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة فقال لاصحابه كلوا ولم يأكل ومعلوم ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اقوياء

مكتسبين ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بها من كان منهم زمنا او عاجزا عن الاكتساب ومنها حديث عمرو بن الزبير عن عبيد الله بن عدي بن الحياران رجلين من العرب حدثاه انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما البصر وصوبه فرآهما جليدين فقال ان شئتما اعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فلما قال لهما ان شئتما اعطيتكما ولو كان محرما ما عطاها مع ما ظهر له من جلداهما وقوتهما واخبر مع ذلك انه لا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فدل على انه اراد بذلك كراهة المسئلة ومحبة النزاهة لمن كان معه ما يغنيه او قدر على الكسب فيستغنى به عنها * وقد يطلق مثل هذا على وجه التغليظ لاعلى وجه تحقيق المعنى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس يؤمن من يبيت شعبانا وجاره جائع وقال لادين لمن لا امانة له وقال ليس المسكين بالطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان ولم يرد به نفى المسكنة عنه رأسا حتى تحرم عليه الصدقة وانما اراد ليس حكمه كحكم الذي لا يسأل وكذلك قوله ولا حق فيها لغني ولا لقوى مكتسب على معنى انه ليس حقه فيها كحق الزمن العاجز عن الكسب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فعم سائر الفقراء الزمنى منهم والاصحاء وايضا قد كانت الصدقات والزكوات تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعطيه فقراء الصحابة من المهاجرين والانصار واهل الصفة وكانوا اقوياء مكتسبين ولم يكن يخص بها الزمنى دون الاصحاء وعلى هذا امر الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا يخرجون صدقاتهم الى الفقراء الاقوياء والضعفاء منهم لا يعتبرون منها ذوى العاهات والزمانة دون الاقوياء الاصحاء ولو كانت الصدقة محرمة وغير جائزة على الاقوياء المكتسبين المفروض منها او التوافل لكان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة عليه لعموم الحاجة اليه فلما لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة على حظر دفع الزكوات الى الاقوياء من الفقراء والمكتسبين من اهل الحاجة لانه لو كان منه توقيف للكافة لورد النقل به مستقيضا دل ذلك على جواز اعطائها الاقوياء المكتسبين من الفقراء كجواز اعطائها الزمنى والعاجزين عن الاكتساب

باب ذوى القربى الذين تحرم عليهم الصدقة

قال اصحابنا من تحرم عليهم الصدقة منهم آل العباس وآل على وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث بن عبد المطاب جميعا وحكى الطحاوى عنهم وولد عبد المطاب ولم اجد ذلك عنهم رواية والذي تحرم عليهم من ذلك الصدقات المفروضة واما التطوع فلا بأس به وذكر الطحاوى انه روى عن ابي حنيفة وليس بالمشهور ان فقراء بني هاشم يدخلون في آية الصدقات ذكره في احكام القرآن قال وقال ابو يوسف ومحمد لا يدخلون * قال ابو بكر المشهور عن اصحابنا جميعا من قدمنا ذكره من آل العباس وآل على وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث بن عبد المطاب وان تحريم الصدقة عليهم خاص في المفروض منه دون التطوع وروى ابن سماعة عن ابي يوسف ان الزكاة

من بنى هاشم تحل ابني هاشم ولا يحل ذلك من غيرهم لهم وقال مالك لا تحل الزكاة لآل محمد والتطوع يحل وقال الثوري لا تحل الصدقة لبني هاشم ولم يذكروا بين النفل والقرض وقال الشافعي تحرم صدقة القرض على بنى هاشم وبنى عبدالمطلب ويجوز صدقة التطوع على كل احد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لا يأخذها * والدليل على ان الصدقة المفروضة محرمة على بنى هاشم حديث ابن عباس قال ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ دون الناس الا بثلاث اسباغ الوضوء وان لا تأكل الصدقة وان لا تنزى الحميم على الحليل وروى ان الحسن بن علي اخذ ثمرة من الصدقة فجعلها في فيه فاخرجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا نصر بن علي قال حدثنا ابي عن خالد بن قيس عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد ثمرة فقال لولا اني اخاف ان تكون صدقة لا كنتها وروى بهز بن حكيم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة من كل اربعين ابنة لبون من اعطاها مؤثرا فله اجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطر ماله لا يحل لآل محمد منها شئ * وروى من وجوه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد انما هي اوساخ الناس فثبت بهذه الاخبار تحريم الصدقات المفروضة عنهم * فان قيل روى شريك عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قدم غير المدينة فاشتري منها النبي صلى الله عليه وسلم متاعا فباعه بربح اواق فضة فتصدق بها على ارامل بنى عبدالمطلب ثم قال لا اعود ان اشتري بعدها شئاً وليس ثمة عندي فقد تصدق على هؤلاء وهن هاشميات * قيل له ليس في الخبر انهن كن هاشميات وجائز ان لا يكن هاشميات بل زوجات بنى عبدالمطلب من غير بنى عبدالمطلب بل عرييات من غيرهم وكن ازواجا لبني عبدالمطلب فأتوا عنهن وايضا فان ذلك كان صدقة تطوع وجائز ان يتصدق عليهم بصدقة التطوع وايضا فان حديث عكرمة الذي ذكرناه اولى لان حديث ابن عباس اخبر فيه بحكمه فيهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحظر متأخر للإباحة فهذا اولى واما بنو المطلب فليسوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لان قرابتهم منه كقرابة بنى امية ولا خلاف ان بنى امية ليسوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بنو المطلب * فان قيل لما اعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس سهم ذوى القربى كما اعطى بنى هاشم ولم يعط بنى امية دل ذلك على انهم بمنزلة بنى هاشم في تحريم الصدقة * قيل له ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم للقرابة فحسب لانه لما قال عثمان بن عفان وجبير بن مطعم يا رسول الله اما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لقربتهم منك واما بنو المطلب فنحن وهم في النسب شئ واحد فاعطيتهم ولم تعطنا فقال صلى الله عليه وسلم ان بنى المطلب لم تفارقني في جاهلية ولا اسلام فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يعطهم بالقرابة فحسب بل بالنصرة والقرابة ولو كانت اجابتهم اياه ونصرتهم له في الجاهلية والاسلام اصلا لتحريم الصدقة لوجب ان يخرج منها الابل لبني لهب وبعض آل الحارث بن عبدالمطلب من اهل بيته لانهم لم يجيئوه وينبغي ان لا تحرم على من ولد في الاسلام من بنى امية لانهم

لم يخالفوه وهذا ساقط وايضا فان سهم الخمس انما يستحقه خاص منهم وهو موكول الى اجتهاد الامام
ورأيه ولم يثبت خصوص تحريم الصدقة في بعض آل النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فليس
استحقاق سهم من الخمس اصلا لتحريم الصدقة لان اليتامى والمساكين وابن السبيل يستحقون سهمها
من الخمس ولم تحرم عليهم الصدقة فدل على ان استحقاق سهم من الخمس ليس باصل في تحريم
الصدقة * واختلف في الصدقة على مولى بنى هاشم وهل اريدوا بآية الصدقة فقال اصحابنا
والتورى موالهم بمنزلهم في تحريم الصدقات المفروضات عليهم وقال مالك بن انس لا
بأس بان يعطى موالهم والذي يدل على القول الاول حديث ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم استعمل ارقم بن ارقم الزهرى على الصدقة فاستتبع ابارافع فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الصدقة حرام على محمد وآل محمد وان مولى القوم من انفسهم وروى عن عطاء
ابن السائب عن ام كلثوم بنت على عن مولى لهم يقال له هرمرز او كيسان ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال له يا ابا فلان انا اهل بيت لا تأكل الصدقة وان مولى القوم من انفسهم
فلاتأكل الصدقة وايضا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة كالجمعة للنسب وكانت
الصدقة محرمة على من قرب نسبه من النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم وجب ان يكون
موالهم بمثابة اهل البيت صلى الله عليه وسلم قد جعله لجمعة كالنسب * واختلف في جواز اخذ
بنى هاشم للعمالمة من الصدقة اذا عملوا عليها فقال ابو يوسف ومحمد من غير خلاف ذكرناه عن ابي
حنيفة لا يجوز ان يعمل على الصدقة احد من بنى هاشم ولا يأخذ عمالته منها قال محمد وانما يصنع
ما كان يأخذه على بن ابي طالب رضى الله عنه في خروجه الى اليمن على انه كان يأخذ من غير الصدقة * فقال
ابو بكر يعنى بقوله لا يعمل على الصدقة على معنى انه يعملها ليأخذ عمالته فاما اذا عمل عليها متبرعا
على ان لا يأخذ شيئا فهذا لا خلاف بين اهل العلم في جوازه وقال آخرون لا بأس بالعمالمة
لهم من الصدقة * والدليل على صحة القول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا على بن
محمد قال حدثنا مسدد قال حدثنا معمر قال سمعت ابي يحدث عن جيش عن عكرمة
عن ابن عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقا الى
عمكما لعله يستعملكما على الصدقة فجاءا فحدثنا نبي الله صلى الله عليه وسلم بحاجتهما فقال لهما
نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شئ لانها غسالة الايدي ان لكم
في خمس الخمس ما يغنيكما او كيفيكما وروى عن على انه قال للعباس سل النبي صلى الله عليه وسلم
ان يستعملك على الصدقة فسأله فقال ما كنت لاستعملك على غسالة ذنوب الناس وروى الفضل
ابن العباس وعبد المطالب بن ربيعة بن الحارث سألا النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملهما على
الصدقة ليصيبا منها فقال ان الصدقة لا تحل لآل محمد فنعهما اخذ العمالمة ومنع ابارافع ذلك
ايضا وقال مولى القوم منهم * واحتج الميحيون لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى
اليمن على الصدقة ورواه جابر وابوسعيد جميعا ومعلوم انه قد كانت ولايته على الصدقات وغيرها
ولا حجة في هذا لهم لانه لم يذكر ان عليا اخذ عمالته منها وقد قال الله تعالى لنيه صلى الله عليه

وسلم (خدم من اموالهم صدقة) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يأخذ من الصدقة عمالة وقد كان على بن ابي طالب حين خرج الى اليمن فولى القضاء والحرب بها خائرا ان يكون اخذ رزقه من مال النقي لامن جهة الصدقة فان قيل فقد يجوز ان يأخذ الغني عمالته منها وان لم تحل له الصدقة فكذلك بنوهاشم قيل له لان الغني من اهل هذه الصدقة لو افتقر اخذ منها والهاشمي لا يأخذ منها بحال فان قيل ان العامل لا يأخذ عمالته صدقة وانما يأخذ اجرة لعمله كما روى ان بريرة كانت تهدي للنبي صلى الله عليه وسلم مما يتصدق به عليها ويقول صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة وانما هدية قيل له الفصل بينهما ان الصدقة كانت تحصل في ملك بريرة ثم تهديها للنبي صلى الله عليه وسلم فكان بين ملك المتصدق وبين ملك النبي صلى الله عليه وسلم واسطة ملك آخر وليس بين ملك المأخوذ منه وبين ملك العامل واسطة لانها لا تحصل في ملك الفقراء حتى يأخذها العامل

باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء

قال الله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) فاقضى ظاهره جواز اعطائها لمن شمله الاسم منهم قريبا كان او بعيدا لولا قيام الدلالة على منع اعطاء بعض الاقرباء وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا جميعا لا يعطى منها والدا وان علا ولا ولدا وان سفل ولا امرأة وقال مالك والثوري والحسن بن صالح لا يعطى من تلزمه نفقته وقال ابن شبرمة لا يعطى من الزكاة قرابته الذين يرثونه وانما يعطى من لا يرثه وليس في عياله وقال الاوزاعي لا تخطى زكاة ماله فقراء اقاربه اذ لم يكونوا من عياله ويتصدق على مواليه من غير زكاة ماله وقال الليث لا يعطى الصدقة الواجبة من يعول وقال المزني عن الشافعي في مختصره ويعطى الرجل من الزكاة من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة اذا كانوا اهل حاجة فهم احق بها من غيرهم وان كان ينفق عليهم تطوعا قال ابو بكر فحصل من اتفاقهم ان الولد والوالد والزوجة لا يعطون من الزكاة ويدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لابيك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فاذا كان مال الرجل مضافا الى ابيه وموصوفا بانه من كسبه فهو متى اعطى ابنه فكانه باق في ملكه لان ملك ابنه منسوب اليه فلم تحصل صدقة صحيحة واذا صح ذلك في الابن فالاب مثله اذ كل واحد منهما منسوب الى الآخر من طريق الولادة وايضا قد ثبت عندنا بطلان شهادة كل واحد منهما لصاحبه فلما جعل كل واحد منهما فيما يحصل به شهادته لصاحبه كانه يحصله لنفسه وجب ان يكون اعطاؤه اياه الزكاة كسبتيه في ملكه وقد اخذ عليه في الزكاة اخراجها الى ملك الفقير اخراجا صحيحا ومتى اخراجها الى من لا تجوز له شهادته فلم ينقطع حقه عنه وهو بمنزلة ما هو باق في ملكه فلذلك لم يحزه ولهذه العلة لم يحزان يعطى زوجته منها وامام اعتبار النفقة فلا معنى له لان النفقة حق يلزمه وليست بالكدم من الديون التي ثبتت لبعضهم على بعض فلا يمنع ثبوتها من جواز

دفع الزكاة اليه وعموم الآية يقتضى جواز دفعها اليه باسم الفقر ولم تقم الدلالة على تخصيصه
 فلم يحجز اخراجها لاجل النفقة من عمومها وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الصدقة
 ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول وذلك عموم في جواز دفع سائر الصدقات الى من يعول
 وخرج الولد والوالد والزوجان بدلالة % فان قيل انما لم يحجز اعطاء الوالد والولد لانه تلزمه
 نفقته % قيل له هذا غلط لانه لو كان الولد والوالد مستغنيين بقدر الكفاف ولم تكن على صاحب
 المال نفقتهم لما جازان يعطيهم من الزكاة لانهما ممنوعان منها مع لزوم النفقة وسقوطها فدل على
 ان المانع من دفعها اليهما ان كل واحد منهما منسوب الى الآخر بالولادة وان واحدا منهما
 لا يجوز شهادته للآخر وكل واحد من المعنيين علة في منع دفع الزكاة % واختلفوا في اعطاء
 المرأة زوجها من زكاة المال قال ابو حنيفة ومالك لا تعطيه وقال ابو يوسف ومحمد
 والثوري والشافعي تعطيه والحجة للقول الاول انه قد ثبت ان شهادة كل واحد من
 الزوجين لصاحبه غير جائزة فوجب ان لا يعطى واحد منهما صاحبه من زكاته لوجود
 العلة المانعة من دفعها في كل واحد منهما % واحتج المجيزون لدفع زكاتها اليه بحديث زينب
 امرأة عبدالله بن مسعود حين سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على زوجها
 عبدالله وعلى ايتام لاختها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة % قيل له
 كانت صدقة تطوع والفاظ الحديث تدل عليه وذلك لانه ذكر فيه انها قالت لما حث النبي
 صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة وقال تصدقن ولو بحليكن جمعت حليالى وارتدت ان
 اتصدق فسأت النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انها كانت صدقة تطوع % فان احتجوا
 بما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابن ناجية قال حدثنا احمد بن حاتم قال حدثنا علي بن
 ثابت قال حدثني يحيى بن ابي انيسة الجزري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله
 ان زينب الثقفية امرأة عبدالله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي طوقا فيه عشرون
 مثقالا افأؤدى زكاته قال نعم نصف مثقال قالت فان في حجرى بنى اخ لي ايتاما فأجمله او اضعه
 فيهم قال نعم فبين في هذا الحديث انها كانت من زكاتها % قيل له ليس في هذا الحديث ذكر اعطاء
 الزوج وانما ذكر فيه اعطاء بنى اختها ونحن نجز ذلك وجائز ان تكون سألته عن صدقة
 التطوع على زوجها وبنى اختها فاجازها وسألته في وقت آخر عن زكاة الحلى ودفعها الى
 بنى اختها فاجازها ونحن نجز دفع الزكاة الى بنى الاخ % واختلف في اعطاء الذمي من الزكاة
 فقال اصحابنا ومالك والثوري وابن شبرمة والشافعي لا يعطى الذمي من الزكاة وقال
 عبيد الله بن الحسن اذا لم يجد مسلما اعطى الذمي فقيل له فانه ليس بالمكان الذي هو بمسلم
 وفي موضع آخر مسلم فكانه ذهب الى اعطائها للذمي الذي هو بين ظهرانيهم والحجة للقول الاول
 قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فاقضى ذلك
 ان يكون كل صدقة اخذها الى الامام مقصورة على فقراء المسلمين ولا يجوز اعطاؤها الكفار
 ولما اتفقوا على انه اذا كان هناك مسلمون لم يعط الكفار ثبت ان الكفار لا حظ لهم في الزكاة

اذ لو جاز اعطاؤها اياهم بحال لجاز في كل حال لوجود الفقر كسائر فقراء المسلمين *
 واختلفوا في دفع الزكاة الى رجل واحد فقال اصحابنا يجوز ان يعطى جميع زكاته مسكينا
 واحدا وقال مالك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة الفطر عن نفسه وعياله مسكينا واحدا وقال
 المزني عن الشافعي واقل ما يعطى اهل السهم من سهام الزكاة ثلاثة فان اعطى اثنين وهو
 يحد الثالث ضمن ثلث سهم * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء﴾ اسم للجنس في
 المدفوع والمدفوع اليهم واسماء الاجناس اذا اطلقت فانها تتناول المسميات بالجناب الحكم
 فيها على احد معينين اما الكل واما ادناه ولا تختص بعدد دون عدد لا بدلالة اذ ليس فيها
 ذكر العدد الا ترى الى قوله تعالى ﴿والسارق والسارقة﴾ وقوله ﴿الزانية والزاني﴾ وقوله
 ﴿وخلق الانسان ضعيفا﴾ ونحوها من اسماء الاجناس انها تتناول كل واحد من آحادها على
 حياله لا على طريق الجمع ولذلك قال اصحابنا فيمن قال ان تزوجت النساء واشترت العبيدانه
 على الواحد منهم ولو قال ان شربت الماء او اكلت الطعام كان على الجزء منها لا على استيعاب جميع
 ماتحته وقالوا لو اراد بيمينه استيعاب الجنس كان مصدقا ولم يحنث ابدا اذ كان مقتضى اللفظ احد
 معينين اما استيعاب الجميع او ادنى ما يقع عليه الاسم منه وليس للجميع حظ في ذلك فلا معنى
 لاعتبار العدد فيه واذا ثبت ما وصفنا واتفق الجميع على انه لم يرد بأية الصدقات استيعاب
 الجنس كله حتى لا يحرم واحد منهم سقط اعتبار العدد فيه فبطل قول من اعتبر ثلاثة منهم
 وايضا لما يكن ذلك حقا لانسان بعينه وانما هو حق الله تعالى يصرف في هذا الوجه وجب
 ان لا يختلف حكم الواحد والجماعة في جواز الاعطاء ولانه لو وجب اعتبار العدد لم يكن بعض
 الاعداد اولى بالاعتبار من بعض اذ لا يختص الاسم بعدد دون عدد وايضا لما وجب اعتبار
 العدد وقد علمنا تعذر استيفائه لانهم لا يحصون دل على سقوط اعتباره اذ كان في اعتباره
 ما يؤديه الى اسقاطه وقد اختلف ابو يوسف ومحمد فيمن اوصى بثابت ماله للفقراء فقال ابو يوسف
 يجزيه وضعه في فقير واحد وقال محمد لا يجزي الا في اثنين فصاعدا شبهه ابو يوسف بالصدقات
 وهو اقيس * واختلف في موضع اداء الزكاة فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
 تقسم صدقة كل بلد في فقرائه ولا يخرجها الى غيره وان اخرجها الى غيره فاعطاها الفقراء
 جاز ويكره وروى على الرازي عن ابي سليمان عن ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا بأس
 بان يبعث الزكاة من بلد الى بلد آخر الى ذي قرابته قال ابو سليمان فحدثت به محمد بن الحسن
 فقال هذا حسن وليس لنا في هذا سماع عن ابي حنيفة قال ابو سليمان فكتبته محمد بن الحسن
 عن ابن المبارك عن ابي حنيفة وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمير قال اخبرنا اصحابنا عن محمد
 بن الحسن عن ابي سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة قال لا يخرج الرجل زكاته
 من مدينة الى مدينة الا لدى قرابته وقال ابو حنيفة في زكاة الفطر يؤديها حيث هو وعن
 اولاده الصغار حيث هم وزكاة المال حيث المال وقال مالك لا تنقل صدقة المال من بلد
 الى بلد الا ان تفضل فنقل الى اقرب البلدان اليهم قال ولو ان رجلا من اهل مصر حلت

زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة فانه يقسم زكاته بالمدينة ويؤدى صدقة الفطر حيث هو وقال الثوري لا تنقل من بلد الى بلد الا ان لا يجد من يعطيه وكره الحسن بن صالح نقلها من بلد الى بلد وقال الليث فيمن وجبت عليه زكاة ماله وهو ببلد غير بلده انه ان كانت رجعت الى بلده قرصة فانه يؤخر ذلك حتى يقدم بلده فيخرجها ولو اداها حيث هو رجوت ان تجزى وان كانت غيبته طويلة واراد المقام بها فانه يؤدى زكاته حيث هو وقال الشافعي ان اخرجها الى غير بلده لم يبين لى ان عليه الاعادة % قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ يقتضى جواز اعطائها في غير البلد الذى فيه المال وفي اى موضع شاء ولذلك قال اصحابنا اى موضع ادى فيه اجزاء ويدل عليه انالمز في الاصول صدقة مخصوصة بموضع حتى لا يجوز اداؤها في غيره الا ترى ان كفارات الايمان والندور وسائر الصدقات لا يختص جوازها بادائها في مكان دون غيره وروى عن طاوس ان معاذ قال لاهل اليمن اتوني بخميس اوليس آخذ منكم في الصدقة مكان الذرة والشعير فانه ايسر عليكم وخير لمن بالمدينة من المهاجرين والانصار فهذا يدل على انه كان ينقلها من اليمن الى المدينة وذلك لان اهل المدينة كانوا احوج اليها من اهل اليمن وروى عدى بن حاتم انه نقل صدقة طى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلادهم بالبعد من المدينة ونقل ايضا عدى ابن حاتم والزبرقان بن بدر صدقات قومهما الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه من بلاد طى وبلاد بنى تميم فاستعان بها على قتال اهل الردة وانما كرهوا نقلها الى بلد غيره اذا تساوى اهل البلدين في الحاجة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله قد فرض عليهم حقا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم وذلك يقتضى ردها في فقراء المأخوذ من منهم * وانما قال ابو حنيفة انه يجوز له نقلها الى ذى قرابته في بلد آخر لما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا على بن محمد قال حدثنا ابو سلمة قال حدثنا حماد بن سلمة عن ايوب وهشام وحيب عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صدقة الرجل على قرابته صدقة وصلة * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا موسى بن زكريا قال حدثنا احمد بن منصور قال حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة على ذى القرابة تضاعف مرتين * وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زينب امرأة عبد الله حين سأله عن صدقتها على عبد الله وايتام بنى اخ لها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا على بن الحسين بن يزيد الصدائي قال حدثنا ابي قال حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الزهري عن ايوب بن بشير عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله اى الصدقة افضل قال على ذى الرحم الكاشح * فثبت بهذه الاخبار ان الصدقة على ذى الرحم المحرم وان بعدت داره افضل منها على الاجنبى فلذلك قال يجوز نقلها الى بلد آخر اذا عطاها ذا قرابته وانما قال اصحابنا في صدقة الفطر انه يؤديها عن نفسه حيث هو وعن رفيقه

وولده حيث هم لانها مؤداة عنهم فكما تؤدي زكاة المال حيث المال كذلك تؤدي صدقة
الفطر حيث المؤدى عنه

سبحان فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة

كان ابو حنيفة يكره ان يعطى انسان من الزكاة مائتي درهم وان اعطيته اجزاك ولا بأس بان تعطيه
اقل من مائتي درهم قال وان يعنى بها انسانا احب الى وروى هشام عن ابى يوسف في رجل له مائة وتسعة
وتسعون درهما فصدق عليه بدرهمين انه يقبل واحدا ويرد واحدا فقد اجاز له ان يقبل تمام المائتين
وكره ان يقبل ما فوقها واما مالك بن انس فانه يرد الامر فيه الى الاجتهاد من غير توقف وقول
ابن شبرمة فيه كقول ابى حنيفة وقال الثوري لا يعطى من الزكاة اكثر من خمسين درهما الا
ان يكون غارما وهو قول الحسن بن صالح وقال الليث يعطى مقدار ما يبتاع به خادما اذا كان
ذا عيال والزكاة كثيرة ولم يجد الشافعي شيئا واعتبر ما يرفع الحاجة قال ابو بكر قوله تعالى (انما
الصدقات للفقراء والمساكين) ليس فيه تحديد مقدار ما يعطى كل واحد منهم وقد علمنا انه
لم يرد به تفريقها على الفقراء على عدد الرؤس لامتناع ذلك وتعذره ثبت ان المراد دفعها
الى بعض اى بعض كان واقلهم واحد ومعلوم ان كل واحد من ارباب الاموال مخاطب بذلك
فاقتضى ذلك جواز دفع كل واحد منهم جميع صدقته الى فقير واحد قل المدفوع او كثر فوجب
بظاهر الآية جواز دفع المال الكثير من الزكاة الى واحد من الفقراء من غير تحديد لمقداره
وايضا فان الدفع والتملك يصادفانه وهو فقير فلا فرق بين دفع القليل والكثير لحصول
التمليك في الحالتين للفقير وانما كره ابو حنيفة ان يعطى انسانا مائتي درهم لان المائتين هي النصاب
الكامل فيكون غنيا مع تمام ملك الصدقة ومعلوم ان الله تعالى انما امر بدفع الزكوات الى الفقراء
لينتفعوا بها ويتملكوها فلا يحصل له التمكين من الانتفاع الا وهو غنى فكره من اجل ذلك دفع
نصاب كامل ومتى دفع اليه اقل من النصاب فانه يملكه ويحصل له الانتفاع بها وهو فقير فلم
يكرهه اذا القليل والكثير سواء في هذا الوجه اذا لم يصبر غنيا فالتنصيص عند وقوع التملك
والتمكن من الانتفاع واما قول ابى حنيفة وان يعنى بها انسانا احب الى فانه لم يرد به الغنى الذي
تجب عليه به الزكاة وانما اراد ان يعطيه ما يستغنى به عن المسئلة ويكف به وجهه ويتصرف به
في ضرب من المعاش * واختلف فيمن اعطى زكاة رجلا ظاهره الفقر فاعطاء على ذلك
ثم تبين انه غنى فقال ابو حنيفة ومحمد يحجز به وكذلك ان دفعها الى ابنه او الى ذمي وهو
لا يعلم ثم علم انه يحجز به وقال ابو يوسف لا يحجز به ذهب ابو حنيفة في ذلك الى ما روى في
حديث معن بن يزيد ان اباة اخرج صدقة فدفعها اليه ليلا وهو لا يعرفه فلما اصبح وقف
عليه فقال ما اياك اردت واختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لك مانويت يا يزيد وقال
لمن لك ما اخذت ولم يسئله انويتها من الزكاة او غيرها بل قال لك مانويت فدل على جوازها
ان نواها زكاة وايضا فان الصدقة على هؤلاء قد تكون صدقة صحيحة من وجه في غير حال الضرورة

وهو ان يتصدق عليهم صدقة التطوع فاشبهت من هذا الوجه الصلاة الى الكعبة اذا اداها باجتهاد صحيح ثم تبين انه اخطأها كانت صلاته ماضية اذ كانت الصلاة الى غير جهة الكعبة قد تكون صلاة صحيحة من غير ضرورة وهو المصلي تطوعا على الراحة فكان اعطاء الزكاة باجتهاد مشبها لاداء الصلاة باجتهاد على النحو الذي ذكرنا % فان قيل انما يشبه مسألة الزكاة من توضأ بماء يظنه طاهرا ثم علم انه كان نجسا فلا تجزئه صلاته لانه صار من اجتهاد الى يقين كذلك مؤدى الزكاة الى غنى او ابسه او ذمى اذا علم فقد صار من اجتهاد الى يقين فبطل حكم اجتهاده ووجبت عليه الاعادة % قيل له ليس كذلك لان الوضوء بالماء النجس لا يكون طهارة بحال فلم يكن للاجتهاد تأثير في جوازه وترك القبلة جائز في احوال فستلنا بما ذكرناه اشبهه % فان قيل الصلاة قد تجوز في الثوب النجس في حال ومع ذلك فلو اداها باجتهاد منه في طهارة الثوب ثم تبين النجاسة بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة ولم يكن جواز الصلاة في الثوب النجس بحال موجبا لجواز اداها بالاجتهاد متى صار الى يقين النجاسة % قيل له اغفلت معنى اعتلالنا لانا قلنا ان ترك القبلة جائز من غير ضرورة كجواز اعطاء هؤلاء من صدقة التطوع من غير ضرورة فكانا متساويين من هذا الوجه الا ترى انه لا ضرورة بالمصلي على الراحة في فعل التطوع كما لا ضرورة بالتصدق صدقة التطوع على ما ذكرنا فلما استويا من هذا الوجه اشتبها في الحكم واما الصلاة في الثوب النجس فغير جائزة الا في حال الضرورة ويستوى فيه حكم مصلي الفرض او متنفل فلذلك اختلفا

باب دفع الصدقات الى صنف واحد

قال الله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية فروى ابو داود الطيالسي قال حدثنا شعث ابن سعيد عن عطاء عن سعيد بن جبير عن علي وابن عباس قالا اذا اعطى الرجل الصدقة صنفا واحدا من الاصناف الثمانية اجزأه وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة وعن سعيد بن جبير وابراهيم وعمر بن عبدالعزيز وابي العالية ولا يروى عن الصحابة خلافة فصار اجماعا من السلف لا يسع احدا خلافة لظهوره واستفاضته فيهم من غير خلاف يظهر من احد من انظر ائمتهم عليهم وروى الثوري عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل انه كان يأخذ من اهل اليمن العروض في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الناس وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر ومالك بن انس وقال الشافعي تقسم على ثمانية اصناف الا ان يفقد صنف فتقسم في الباقي لا يجزى غيره وهذا قول مخالف لقول من قدما ذكره من السلف ومخالف للآثار والسنن وظاهر الكتاب قال الله تعالى ﴿ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم﴾ وذلك عموم في جميع الصدقات لانه اسم للجنس لدخول الالف واللام عليه فاقتضت الآية دفع جميع الصدقات الى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء فدل على ان مراد الله تعالى في ذكر الاصناف انما هو بيان اسباب الفقر لا قسمتها على ثمانية

ويدل عليه ايضا قوله تعالى ﴿ في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ وذلك يقتضى جواز اعطاء الصدقة هذين دون غيرها وذلك ينفى وجوب قسمتها على ثمانية وايضا فان قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء ﴾ عموم في سائر الصدقات وما يحصل منها في كل زمان وقوله تعالى ﴿ للفقراء ﴾ الى آخره عموم ايضا في سائر المذكورين من الموجودين ومن يحدث منهم ومعلوم انه لم يرد قسمة كل ما يحصل من الصدقة في الموجودين ومن يحدث منهم لاستحالة امكان ذلك الى ان تقوم الساعة فوجب ان يحزى اعطاء صدقة عام واحد لصنف واحد واعطاء صدقة عام ثان لصنف آخر ثم كذلك صدقة كل عام لصنف من الاصناف على ما يرى الامام قسمة ثبت بذلك ان صدقة عام واحد او رجل واحد غير مقسومة على ثمانية وايضا لا خلاف ان الفقراء لا يستحقونها بالشركة وانه جائز ان يحرم البعض منهم ويعطى البعض ثبت ان المقصد صرفها في بعض المذكورين فوجب ان يجوز اعطاؤها بعض الاصناف كاجاز اعطاؤها بعض الفقراء لان ذلك لو كان حقها لهم جميعا لما جاز حرمان البعض واعطاء البعض % قال ابو بكر ويدل عليه ما روى في حديث سلمة بن صخر حين طاهر من امرائه ولم يجد ما يطعم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينطلق الى صاحب صدقة بنى زريق ليدفع اليه صدقاتهم فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم دفع صدقاتهم الى سلمة وانما هو من صنف واحد وفي حديث عبيد الله بن عدي بن الحيار في الرجلين اللذين سألا النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة فراها جلدان فقال ان شئنا اعطينكما ولم يسألها من اى الاصناف ليعسبها من الصنف ويدل على انها مستحقة بالفقر قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وقال لمعاذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم حقا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم فاخبر ان المعنى الذى به يستحق جميع الاصناف هو الفقر لانه عم جميع الصدقة واخبر انها مصروفة الى الفقراء وهذا اللفظ مع ما تضمن من الدلالة يدل على ان المعنى المستحق به الصدقة هو الفقر وان عمومه يقتضى جواز دفع جميع الصدقات الى الفقراء حتى لا يعطى غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضى ايجاب ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم امرت % فان قيل العامل يستحقه لا بالفقر % قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة للفقراء ثم يأخذها العامل عوضا من عمله لا صدقة كفقير تصدق عليه فاعطاها عوضا عن عمل عمل له وكما كان يتصدق على بريرة فتهديه للنبي صلى الله عليه وسلم هدية للنبي وصدقة لبريرة % فان قيل فان المؤلفة قلوبهم قد كانوا يأخذونها صدقة لا بالفقر % قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما كانت تحصل صدقة للفقراء فيدفع بعضها الى المؤلفة قلوبهم لدفع اذيتهم عن فقراء المسلمين وليسلموا فيكونوا قوة لهم فلم يكونوا يأخذونها صدقة بل كانت تحصل صدقة فتصرف في مصالح المسلمين اذ كان مال الفقراء جائزا صرفه في بعض مصالحهم اذ كان الامام يلى عليهم ويتصرف في مصالحهم * فاما ذكر الاصناف فانما جاء به لبيان اسباب الفقر على ما بينا والدليل عليه ان

الغارم وابن السبيل والغزاي لا يستحقونها الا بالحاجة والفقر دون غيرها فدل على
 ان المعنى الذي به يستحقونها هو الفقر فان قيل روى عبد الرحمن بن زياد بن انعم عن
 زياد بن نعيم انه سمع زياد بن الحارث الصدائي يقول امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم
 فقلت اعطني من صدقاتهم ففعل وكتب لي بذلك كتابا فاتاه رجل فقال اعطني من الصدقة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل لم يرض بحكم نبي ولا غيره حتى يحكم فيها
 من السماء فجزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك منها فان قيل له هذا يدل
 على صحة ما قلنا لانه قال ان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك فبان انها مستحقة لمن كان من اهل هذه
 الاجزاء وذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب للصدائي بشئ من صدقة قومه ولم يسئله
 من اى الاصناف هو فدل ذلك على ان قوله ان الله تعالى جزأها ثمانية اجزاء معناه ليوضع
 في كل جزء منها جميعها ان رأى ذلك الامام ولا يخرجها عن جميعهم وايضا فليس تخلو الصدقة من
 ان تكون مستحقة بالاسم او بالحاجة او بهما جميعا وفاسد ان يقال هي مستحقة بمجرد الاسم
 لوجهين احدهما انه يوجب ان يستحقها كل غارم وكل ابن سبيل وان كان غنيا وهذا بطل والوجه
 الثاني انه كان يجب ان يكون لو اجتمع له الفقر وابن السبيل ان يستحق سهمين فلما بطل هذان
 الوجهان صح انها مستحقة بالحاجة فان قيل قوله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾
 الآية يقتضي ايجاب الشركة فلا يجوز اخراج صنف منها كالأوصى بثالث ماله لزيد وعمرو
 وخالد لم يحرم واحد منهم فان قيل له هذا مقتضى اللفظ في جميع الصدقات وكذلك نقول
 فيعطى صدقة العام صنفا واحدا ويعطى صدقة ذم آخر صنفا آخر على قدر اجتهاد الامام
 ويجرى المصاحبة فيه وانما الخلاف بيننا وبينكم في صدقة واحدة هل يستحقها الاصناف كلها
 وليس في الآية بيان حكم صدقة واحدة وانما فيها حكم الصدقات كلها فنقسم الصدقات
 كلها على ما ذكرنا فنكون قدوفينا الآية حقها من مقتضاها واستعملنا سائر الآي التي قد منا
 ذكرها والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول السلف فذلك اولى من ايجاب قسمة صدقة
 واحدة على ثمانية ورد احكام سائر الآي والسنن التي قد منا وبهذا المعنى الذي ذكرنا انفصلت
 الصدقات من الوصية بالثلث لاعيان لان المسمين لهم محصورون وكذلك الثلث في مال معين
 فلا بد من ان يستحقوه بالشركة وايضا فلا خلاف ان الصدقات غير مستحقة على وجه الشركة
 للمسمين لاتفاقهم على جواز اعطاء بعض الفقراء دون بعض ولا جائز اخراج بعض الموصى
 لهم وايضا لما جاز التفضيل في الصدقات لبعض على بعض ولم يحز ذلك في الوصايا المطلقة كذلك
 جاز حرمان بعض الاصناف كما جاز حرمان بعض الفقراء ففارق الوصايا من هذا الوجه وايضا
 لما كانت الصدقة حقا لله تعالى لا آدمي بدلالة انه لا مطالبة لا آدمي يستحقها لنفسه فاي صنف
 اعطى فقد وضعها موضعها والوصية لاعيان حق لا آدمي لا مطالبة لغيرهم بها فاستحقوها
 كلهم كسائر الحقوق التي للآدميين ويدل على ذلك ان الله اوجب في الكفارة اطعام مساكين
 ولو اعطى الفقراء جاز فيكذلك جائز ان يعطى ماسمي للمساكين في آية الصدقات للفقراء

والوصية مخالفة لذلك لانه لو اوصى لزيد لم يعط عمرو ﴿قوله تعالى﴾ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴿قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك يقولون هو صاحب اذن يصنى الى كل احد وقيل ان اصله من اذن يأذن اذا سمع قال الشاعر

في سماع يأذن الشيخ له ﴿ وحديث مثل ما ذى مشار

ومعناه اذن صلاح لكم لا اذن شر ﴿وقوله﴾ (يؤمن للمؤمنين) قال ابن عباس يصدق المؤمنين ودخول اللام ههنا كدخوله في قوله ﴿قل عسى ان يكون ردف لكم﴾ ومعناه ردفكم وقيل انما دخلت اللام للفرق بين ايمان التصديق وايمان الامان فاذا قيل ويؤمن للمؤمنين لم يعقل به غير التصديق وهو كقوله تعالى ﴿قل لا تعتذروا لن تؤمن لكم﴾ اى لن تصدقكم وكقوله ﴿وما انت بمؤمن لنا﴾ ومن الناس من يحتج بذلك في قبول خبر الواحد لاخبار الله تعالى عن نبيه انه يصدق المؤمنين فيما يخبرونه به وهذا لعمرى يدل على قبوله في اخبار المعاملات فاما اخبار الديانات واحكام الشرع فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا الى ان يسمعها من احد اذ كان الجميع عنه يأخذون وبه يقتدون فيها ﴿قوله تعالى﴾ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴿قيل انه انما رد ضمير الواحد في قوله﴾ (يرضوه) لان رضا الله ينتظم رضا الرسول اذ كل ما رضى الله فقد رضىه الرسول فترك ذكر ضمير الرسول لدلالة الحال عليه وقيل ان اسم الله تعالى لا يجمع مع اسم غيره في الكناية تعظيما بافراد الذكر وقدروى ان رجلا خطب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فبئس الخطيب انت فانكر الجمع بين اسم الله وبين اسمه في الكناية وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن جمع اسم غير الله الى اسمه بحرف الجمع فقال لا تقولوا ان شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ان شاء الله ثم شاء فلان ﴿قوله تعالى﴾ يحذر المنافقون ان تنزل عليهم ﴿قال الحسن ومجاهد كانوا يحذرون فحملوا على معنى الاخبار عنهم بانهم يحذرون وقال غيرهما صورته صورة الخبر ومعناه الامر تقديره ليحذر المنافقون ﴿وقوله تعالى﴾ ان الله مخرج ما تحذرون ﴿اخبار من الله باخراج اضرار السوء واطهاره وهتك صاحبه بما يخذله الله به ويفضحه وذلك اخبار عن المنافقين وتحذير لغيرهم من سائر مضمري السوء وكاتميه وهو في معنى قوله﴾ (والله مخرج ما كنتم تكتمون) ﴿قوله تعالى﴾ ولئن سألتهم ليقولن انما كنا نحوض ونالعب ﴿الى قوله﴾ ان نعف ﴿فيه الدلالة على ان الملاعب والجاد سواء في اظهار كلمة الكفر على غير وجه الاكراه لان هؤلاء المنافقين ذكروا انهم قالوا ما قالوه لمبا فاخبر الله عن كفرهم باللعب بذلك وروى عن الحسن وقتادة انهم قالوا في غزوة تبوك ايرجو هذا الرجل ان يفتح قصور الشام وحصونها هيئات فاطلع الله نبيه على ذلك فاخبر ان هذا القول كفر منهم على اى وجه قالوه من جد او هزل فدل ذلك على استواء حكم الجاد والهازل في اظهار كلمة الكفر ودل ايضا على ان الاستهزاء بايات الله وبشي من شرائع دينه كفر من فاعله ﴿قوله تعالى﴾ (للمنافقون والمنافسات بعضهم من بعض) ﴿اضاف بعضهم

الى بعض باجتماعهم على النفاق فهم متشاكلون متشابهون في تعاضدهم على النفاق والامر بالمعكر والنهي عن المعروف كما يضاف بعض الشيء اليه لمشاكلته للجملة % قوله تعالى % ويقضون ايديهم % فانه روى عن الحسن ومجاهد عن الانفاق في سبيل الله وقال قتادة عن كل خير وقال غيره عن الجهاد في سبيل الله وجائز ان يكونوا قضوا ايديهم عن جميع ذلك فيكون المراد جميع ما احتمله اللفظ منه % وقوله % نسوا الله فسيهم % فان معناه انهم تركوا امره والقيام بطاعته حتى صار ذلك عندهم بمنزلة المنسي اذ لم يستعملوا منه شيئا كما لا يعمل بالمنسي وقوله % فسيهم % معناه انه تركهم من رحمته وسماء باسم الذنب لمقابلته لانه عقوبة وجزاء على الفعل وهو مجاز كقولهم الجزاء بالجزاء وقوله % وجزاء سيئة سيئة مثلها % ونحو ذلك % قوله تعالى % يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم % روى عبدالله بن مسعود قال جاهدكم بيديكم فان لم تستطع فبلسانك وقلبك فان لم تستطع فاكفهم في وجوههم وقال ابن عباس جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان وقال الحسن وقتادة جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باقامة الحدود وكانوا اكثر من يصيب الحدود % قوله تعالى % يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم % فيه اخبار عن كفار المنافقين وكلمة الكفر كل كلمة فيها جحد لنعمة الله او بلغت منزلتها في العظم وكانوا يطعنون في النبوة والاسلام ويقال ان القائل لكلمة الكفر الجلاس بن سويد بن الصامت قال ان كان ماجاء به محمد حقا لنحن شر من الحمير ثم حلف بالله ما قال روى ذلك عن مجاهد وعروة وابن اسحاق وقال قتادة نزلت في عبدالله بن ابي بن سلول حين قال % لنرجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل % وقال الحسن كان جماعة من المنافقين قالوا ذلك وفيما قص الله علينا من شأن المنافقين واخبار عنهم باعتقاد الكفر وقوله ثم تبقيته اياهم واستحيواؤهم لما كانوا يظهرون للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين من الاسلام دلالة على قبول توبة الزنديق المسر لل كفر والمظهر للايمان % قوله تعالى % ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن % الى آخر الآيتين فيه الدلالة على ان من نذر نذرا فيه قرينة لزمه الوفاء به لان العهد هو النذر والايحاج نحو قوله ان رزقني الله الف درهم فعلى ان اتصدق منها خمسمائة ونحو ذلك فالتظمت هذه الآية احكاما منها ان من نذر نذرا لزمه الوفاء بنفسه المندور لقوله تعالى % فلما آتاهم من فضله جحدوا به % فعنفهم على ترك الوفاء بالمندور بعينه وهذا يدل على بطلان قول من اوجب في شيء بعينه كفارة يمين وابطل ايحاج المندور بعينه ويدل ايضا على جواز تعليق النذر بشرط مثل ان يقول ان قدم فلان فله على صدقة او صيام ويدل ايضا على ان النذر المضاف الى الملك ايحاج في الملك وان لم يكن الملك موجودا في الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما لا يملك ابن آدم وجعله الله تعالى نذرا في الملك والزمه الوفاء به فثبت بذلك ان النذر في غير ملك ان يقول لله على ان اتصدق بشوب زيد او نحوه وهو يدل على ان من قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق انه مطلق في نكاح لا قبل النكاح كما كان المضيف للنذر الى الملك ناذرا في الملك ونظير ذلك في ايحاج نفس

المنذور على موجه قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ فاقضى ذلك فعل المقول بعينه واخراج كفارة يمين ليس هو المقول بعينه ونحوه قوله تعالى ﴿واوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾ والوفاء بالعهد إنما هو فعل المعهود بعينه لا غير وقوله ﴿واوفوا بعهدى أوف بعهدكم﴾ وقوله ﴿يوفون بالذر﴾ فمدحهم على فعل المنذور بعينه ومن نظائره قوله تعالى ﴿وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فاعرفوها حق رعايتها﴾ والابتداع قديكون بالقول وبالفعل فاقضى ذلك ايجاب كل ما ابتدعه الانسان من قرينة قولاً او فعلاً لزم الله تعالى تارك ما ابتدع من القرينة وقدروى نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في النذر وهو قوله من نذر نذراً وسماه فعليه الوفاء به ومن نذر نذراً ولم يسمه فعليه كفارة يمين % قوله تعالى ﴿فاعقبهم نفاقاً في قلوبهم﴾ قال الحسن بخلفهم بما نذروهم اعقبهم النفاق وقال مجاهد اعقبهم الله ذلك بحرمان التوبة كما حرم ابليس ومعه ناصب الدلالة على انه لا يتوب ابدا ذمالة على ما كسبته يده % وقوله ﴿الى يوم يلقون﴾ قيل فيه يلقون جزاء بخلفهم ومن ذهب الى ان الله اعقبهم ردا الضمير الى اسم الله تعالى % قوله تعالى ﴿استغفرلهم اولاً تستغفرلهم ان تستغفرلهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾ فيه اخبار بان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا يوجب لهم المغفرة ثم قال ﴿ان تستغفرلهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾ ذكر السبعين على وجه المبالغة في اليأس من المغفرة وقدروى في بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية قال لا تريدن على السبعين وهذا خطأ من راويه لان الله تعالى قد اخبر انهم كفروا بالله ورسوله فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليسئل الله مغفرة الكفار مع علمه بانه لا يغفرلهم وأما الرواية الصحيحة فيه ما روى انا قال لو علمت اني لو زدت على السبعين غفرلهم لزدت عليها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استغفر لقوم منهم على ظاهر اسلامهم من غير علم منه بنفاقهم فكانوا اذا ماتت الميت منهم ليسئلون رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء والاستغفار له فكان يستغفر لهم على انهم مسامون فاعلمه الله تعالى انهم ماتوا منافقين واخبر مع ذلك ان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا ينفعهم % قوله تعالى ﴿ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره﴾ فيه الدلالة على معان احدها فعل الصلاة على موتى المسلمين وحظرها على موتى الكفار ويدل ايضا على القيام على القبر الى ان يدفن وعلى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يفعله وقدروى وكيع عن قيس بن مسام عن عمير بن سعد ان علياً قام على قبر حتى دفن وروى سفيان الثوري عن ابي قيس قال شهدت علقمة قام على قبر حتى دفن وروى جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير ان ابن الزبير كان اذا مات له ميت لم يزل قائماً حتى تدفنه فهذا يدل على ان السنة لمن حضر عند القبر ان يقوم عليه حتى يدفن * ومن الناس من يستدل بذلك على جواز الصلاة على القبر وجعل قوله ﴿ولا تقم على قبره﴾ قيام الصلاة على القبر وهذا خطأ من التأويل لانه تعالى قال ﴿ولا تصل على احد

منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ﴿ فنهى عن القيام على القبر كنهيه عن الصلاة على الميت عطفاً عليه فغير جائز أن يكون المعطوف هو المعطوف عليه بعينه وإيضافاً القيام ليس هو عبارة عن الصلاة وإنما يريد هذا القائل أن يجعله كناية عنها وغير جائز أن تذكر الصلاة بصريح اسمها ثم يعطف عليها القيام فيجعله كناية عنها فثبت بذلك أن القيام على القبر غير الصلاة وإيضاً روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا أبي يا رسول الله قد وضعناه على شفير قبره فقم فصل عليه فوثب رسول الله صلى الله عليه وسلم ووثبت معه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلفه تحولت وقت في صدره وقلت يا رسول الله على عبد الله بن أبي عدو الله القائل يوم كذا كذا وكذا أعد أيامه الحبيثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتدعني يا عمر إن الله خيرني فاخترت فقال ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ الآية فوالله لو أعلم يا عمر أني لو زدت على سبعين مرة أن يغفر له لزدت ثم مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم معه وقام على قبره حتى دفن ثم لم يلبث إلا قليلاً حتى أنزل الله ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ﴾ فوالله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من المنافقين ولا قام على قبره بعده فذكر عمر في هذا الحديث الصلاة والقيام على القبر جميعاً فدل على ما وضعنا وروى عن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يصلي على عبد الله بن أبي فاخذ جبريل بنو به فقال ﴿ لا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ﴾ ﴿ قوله تعالى ﴾ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ﴿ هذا عطف على ما تقدم من ذكر الجهاد في قوله ﴿ لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم ﴾ ثم عطف عليه قوله ﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم ﴾ فذمهم على الاستئذان في التخلف عن الجهاد من غير عذر ثم ذكر المعذرين من المؤمنين فذكر الضعفاء وهم الذين يضعفون عن الجهاد بأنفسهم لزمانة أو عَمَى أو سِن أو ضعف في الجسم وذكر المرضى وهم الذين بهم أَعْلَال مانعة من النهوض والخروج للقتال وعذر الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون وكان عذر هؤلاء ومدحهم بشريعة النصح لله ورسوله لأن من تخلف منهم وهو غير ناصح لله ورسوله بل يريد التضريب والسعي في إفساد قلوب من بالمدينة لكان مذموماً مستحقاً للعقاب ومن النصح لله تعالى حث المسلمين على الجهاد وترغيبهم فيه والسعي في إصلاح ذات بينهم ونحوه مما يعود بالنفع على الدين ويكون مع ذلك مخلصاً لعمله من الغش لأن ذلك هو النصح ومنه التوبة النصوح ﴿ قوله تعالى ﴾ ما على الحسين من سبيل ﴿ عموم في أن كل من كان محسناً في شيء فلا سبيل عليه فيه ويحتج به في مسائل مما قد اختلف فيه نحو من استعار ثوباً ليصلي فيه أو دابة ليحج عليها فتهلك فلا سبيل عليه في تضمينه لأنه محسن وقد نفى الله تعالى السبيل عليه فقياً عاماً ونظائر ذلك مما يختلف في وجوب الضمان عليه بعد حصول صفة الإحسان له فيحتج به نافو الضمان ويحتج مخالفنا في إسقاط ضمان الجمل الصوؤل إذا قتله من خشي أن يقتله بأنه محسن في قتله للجمل

وقال الله تعالى ﴿ما على المحسنين من سيل﴾ ونظائره كثيرة ﴿قوله تعالى﴾ فاعرضوا عنهم انهم رجب ﴿هو كقوله﴾ انما المشركون نجس ﴿لان الرجب يعبر به عن النجس ويقال رجب نجس على الاتباع وهذا يدل على وجوب مجانبة الكفار وترك موالاتهم ومخالطتهم واياناسهم وتقويتهم ﴿وقوله تعالى﴾ يحلفون لكم لترضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين ﴿يدل على ان الحلف على الاعتذار ممن كان متهماً لا يوجب الرضا عنه وقبول عذره لان الآية قد اقتضت النهي عن الرضا عن هؤلاء مع ايمانهم ﴿وقال في هذه الآية﴾ (يحلفون) ولم يقل بالله وقال في الآية الاولى ﴿سيحلفون بالله﴾ فذكر اسم الله في الحلف في الاولى واقصر في الآية الثانية على ذكر الحلف فدل على انهما سواء وقال في موضع آخر ﴿يحلفون على الكذب وهم يعلمون﴾ وكذلك قال الله تعالى في القسم فقال في موضع ﴿واقسموا بالله جهد ايمانهم﴾ وقال في موضع آخر ﴿اذقسموا ليصر منها مصيحين﴾ فاكتفى بذكر الحلف عن ذكر اسم الله تعالى وفي هذا دليل على انه لا فرق بين قول القائل احلف وبين قوله احلف بالله وكذلك قوله اقسم واقسم بالله ﴿قوله تعالى﴾ الاعراب اشد كفرا ونفاقا واجدر ان لا يعلموا حدود ما نزل الله على رسوله ﴿اطلق هذا الخبر عن الاعراب ومراده الاعم الاكثر منهم وهم الذين كانوا يواطنون المنافقين على الكفر والنفاق واخبر انهم اجدر ان لا يعلموا حدود ما نزل الله على رسوله وذلك لقلة سماعهم للقرآن ومجالستهم للنبي صلى الله عليه وسلم فهم اجهل من المنافقين الذين كانوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد كانوا يسمعون القرآن والاحكام فكان الاعراب اجهل بحدود الشرائع من اولئك وكذلك هم الآن في الجاهل بالاحكام والسنن وفي سائر الاعصار وان كانوا مسلمين لان من بعد من الامصار وناء عن حضرة العلماء كان اجهل بالاحكام والسنن ممن جالسهم وسمع منهم ولذلك كره اصحابنا امامة الاعراب في الصلاة ﴿ويدل على ان اطلاق اسم الكفر والنفاق على الاعراب خاص في بعضهم دون بعض قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول﴾ الآية قال ابن عباس والحسن صلوات الرسول استغفاره لهم وقال قتادة دعاءهم لهم بالخير والبركة ﴿وقوله تعالى﴾ والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ﴿فيه الدلالة على تفضيل السابق الى الخير على التالي لانه داع اليه بسبقه والتالي تابع له فهو امام له وله مثل اجره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وكذلك السابق الى الشر اسوأ حالا من التابع له لانه في معنى من سسنه وقال الله تعالى ﴿وليحملن اثقالهم واثقالا مع اثقالهم﴾ يعني اثقال من اقتدى بهم في الشر وقال الله تعالى ﴿من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم مامن قتيل ظلما الا وعلى ابن آدم القاتل كفضل من دمه لانه اول من سن القتل ﴿وقد

اختلف فيمن نزلت الآية فروى عن ابي موسى وسعيد بن المسيب وابن سيرين وقادة انها
 نزلت في الذين صلوا الى القبلتين وقال الشعبي فيمن بايع بيعة الرضوان وقال غيرهم فيمن اسلم
 قبل الهجرة وقوله تعالى ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَاقِقُونَ﴾ الآية الى قوله ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ
 مَرَّتَيْنِ﴾ قال الحسن وقادة في الدنيا وفي القبر ثم يردون الى عذاب عظيم وهو عذاب جهنم
 وقال ابن عباس في الدنيا بالفضيحة لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا منهم باعيانهم
 والاخرى في القبر وقال مجاهد بالقتل والسبي والجوع وقوله تعالى ﴿وَأَخْرَجُوا عَرَضَ
 بَذَنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ والاعتراف الاقرار بالشئ
 عن معرفة لان الاقرار من قرأ الشئ اذ اثبت والاعتراف من المعرفة وانما ذكر الاعتراف بالخطية
 عند التوبة لان تذكر قبح الذنب ادعى الى اخلاص التوبة منه وابتعد من حال من يدعى الى
 التوبة ممن لا يدري ماهو ولا يعرف موقعه من الضرر فاصح ما يكون من التوبة ان تقع مع
 الاعتراف بالذنب ولذلك حكى الله تعالى عن آدم وحواء عند توبتهما ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ
 لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ * وانما قال ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ليكونوا بين
 الطمع والاشفاق فيكونوا ابعد من الاتكال والاهمال وقال الحسن عسى من الله واجب وفي
 هذه الآية دلالة على ان المذنب لا يجوز له اليأس من التوبة وانما يعرض مادام يعمل مع
 الشر خير لقوله تعالى ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ وانه متى كان للمذنب رجوع الى
 الله في فعل الخير وان كان مقيما على الذنب انه مرجو الصلاح مأمون خير العاقبة وقال الله تعالى
 ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ فالعبد وان عظمت
 ذنوبه فغير جائز له الانصراف عن الخير يائسا من قبول توبته لان التوبة مقبولة ما بقى في
 حال التكليف فاما من عظمت ذنوبه وكثرت مظالمه ومواقاته فاعرض عن فعل الخير والرجوع
 الى الله تعالى يائسا من قبول توبته فانه يوشك ان يكون ممن قال الله عز وجل ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى
 قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ * وروى ان الحسن بن علي قال لحبيب بن مسلمة الفهرى وكان من اصحاب
 معاوية رب مسيرك في غير طاعة الله فقال امام سيرى الى ابيك فلا فقال الحسن بلى ولكنك
 اتبعت معاوية على عرض من الدنيا يسير والله لئن قام بك معاوية في دنياك لقد قعد بك في دينك
 ولو كنت اذ فعلت شرا قلت خيرا كنت ممن قال الله ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ
 أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ولكنك انت ممن قال الله ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ *
 وهذه الآية نزلت في نفر تخلفوا عن تبوك قال ابن عباس كانوا عشرة فيهم ابولبابة بن عبدالمذر
 فربط سبعة منهم انفسهم بسوارى المسجد الى ان نزلت توبتهم وقيل كانوا سبعة فيهم ابولبابة
 وقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ ظاهره رجوع الكناية
 الى المذكورين قبله وهم الذين اعترفوا بذنوبهم لان الكناية لا تستغنى عن مظهر مذكور قد تقدم
 ذكره في الخطاب فهذا هو ظاهر الكلام ومقتضى اللفظ وجائز ان يريد به جميع المؤمنين وتكون
 الكناية عنهم جميعا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ يعنى القرآن

مطلب

في محاوراة الحسن بن
 على رضى الله عنهما
 مع حبيب بن مسلمة
 الفهرى من اصحاب
 معاوية

وقوله (ماترك على ظهرها من دابة) وهو يعنى الارض وقوله (حتى توارت بالحجاب) يعنى الشمس فكفى عن هذه الامور من غير ذكرها مظهرة فى الخطاب لدلالة الحال عليها كذلك قوله (خذ من اموالهم صدقة) يحتمل ان يريد به اموال المؤمنين وقوله (تطهرهم وتزكهم بها) يدل على ذلك فان كانت الكساية عن المذكورين فى الخطاب من المعترفين بذنوبهم فان دلالة ظاهرة على وجوب الاخذ من سائر المسلمين لاستواء الجميع فى احكام الدين الا ما خصه الدليل وذلك لان كل حكم حكم الله ورسوله به فى شخص او على شخص من عباده او غيرها فذلك الحكم لازم فى سائر الاشخاص الاما قام دليل التخصيص فيه * وقوله تعالى (تطهرهم) يعنى ازالة نجس الذنوب بما يعطى من الصدقة وذلك لانه لما اطلق اسم النجس على الكفر تشبيها له بنجاسة الاعيان اطلق فى مقابله وازالته اسم التطهير كتطهير نجاسة الاعيان بازالتها وكذلك حكم الذنوب فى اطلاق اسم النجس عليها واطلق اسم التطهير على ازالتها بفعل ما يوجب تكفيرها فاطلق اسم التطهير عليهم بما يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم من صدقاتهم ومعناه انهم يستحقون ذلك بادائها الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه لو لم يكن الافعل النبي صلى الله عليه وسلم فى الاخذ لما استحقوا التطهير لان ذلك ثواب لهم على طاعتهم واعطائهم الصدقة وهم لا يستحقون التطهير ولا يصيرون ازكيا بفعل غيرهم فعلمنا ان فى مضمونه اعطاء هؤلاء الصدقة الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك صاروا بها ازكيا متطهرين * وقد اختلف فى مراد الآية هل هى الزكاة المفروضة او هى كفارة من الذنوب التى اصابوها فروى عن الحسن انها ليست بالزكاة المفروضة وانما هى كفارة الذنوب التى اصابوها وقال غيره هى الزكاة المفروضة والصحيح انها الزكوات المفروضة اذ لم يثبت ان هؤلاء القوم اوجب الله عليهم صدقة دون سائر الناس سوى زكوات الاموال واذا لم يثبت بذلك خبر فالظاهر انهم وسائر الناس سواء فى الاحكام والعبادات وانهم غير مخصوصين بها دون غيرهم من الناس ولانه اذا كان مقتضى الآية وجوب هذه الصدقة على سائر الناس لتساوى الناس فى الاحكام الا من خصه دليل فالواجب ان تكون هذه الصدقة واجبة على جميع الناس غير مخصوص بها قوم دون قوم واذا ثبت ذلك كانت هى الزكاة المفروضة اذ ليس فى اموال سائر الناس حق سوى الصدقات المفروضة وقوله (تطهرهم وتزكهم بها) لادلالة فيه على انها صدقة مكفرة للذنوب غير الزكاة المفروضة لان الزكاة المفروضة ايضا تطهر وتزكى مؤديها وسائر الناس من المكلفين محتاجون الى ما يطهرهم وتزكهم * وقوله (خذ من اموالهم) عموم فى سائر اصناف الاموال ومقتضى اخذ البعض منها اذ كانت من مقتضى التمييز وقد دخلت على عموم الاموال فاقضت ايجاب الاخذ من سائر اصناف الاموال بعضها ومن الناس من يقول انه متى اخذ من صنف واحد فقد قضى عهدة الآية والصحيح عندنا هو الاول وكذلك كان يقول شيخنا ابو الحسن الكرخي * قال ابو بكر وقد ذكر الله تعالى ايجاب فرض الزكاة فى مواضع من كتابه بلفظ يحمل مقتضى البيان فى المأخوذ

والمأخوذ منه ومقادير الواجب والموجب فيه ووقته وما يستحقه وما ينصرف فيه فكان لفظ الزكاة مجملا في هذه الوجوه كلها وقال تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ فكان الاجمال في لفظ الصدقة دون لفظ الاموال لان الاموال اسم عموم في مسمياته الا انه قد ثبت ان المراد خاص في بعض الاموال دون جميعها والوجوب في وقت من الزمان دون سائرته ونظيره قوله تعالى ﴿في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وكان مراد الله تعالى في جميع ذلك موكولا الى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثني محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا صرد بن ابي المنازل قال سمعت حبيبا المالكي قال قال رجل لعمران بن حصين يا ابا حبيد انكم لتحدثونا باحاديث ما نجد لها اصلا في القرآن فغضب عمران وقال للرجل اوجدتم في كل اربعين درهما درهما ومن كل كذا وكذا شاة ومن كذا وكذا بغيرا كذا وكذا اوجدتم هذا في القرآن قال لا قال فعمن اخذتم هذا اخذتموه عنا واخذناه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر اشياء نحو هذا * فمأخذ الله تعالى عليه من اصناف الاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة بقوله ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم﴾ فنص على وجوب الحق فيهما باخص اسميهما تأكيدا وتبيينا ومأخذ عليه زكاة الزرع والثمار في قوله ﴿وهو الذي انشا جنات مغموشات﴾ الى قوله ﴿كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فالاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة وعروض التجارة والابل والبقر والغنم السائمة والزرع والتمر على اختلاف من الفقهاء في بعض ذلك وقد ذكر بعض صدقة الزرع والتمر في سورة الانعام * واما المقدار فان نصاب الورق ما تأدروهم ونصاب الذهب عشرون دينارا وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واما الابل فان نصابها خمس منها ونصاب الغنم اربعون شاة ونصاب البقر ثلاثون * واما المقدار الواجب في الذهب والفضة وعروض التجارة ربع العشر اذا بلغ النصاب وفي خمس من الابل شاة وفي اربعين شاة وفي ثلثين بقرة تباع وقد اختلف في صدقة الخيل وسنذكره بعد هذا ان شاء الله * واما الوقت فهو حول الحول على المال مع كمال النصاب في ابتداء الحول وآخره * واما من تجب عليه فهو ان يكون المالك حرا بالغا عاقلا مسلما صحيح المالك لادين عليه يحيط بماله او بما لا يفضل عنه ما تأدروهم * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني قال قرأت على مالك بن انس عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهری قال اخبرنا ابن وهب قال اخبرني جرير بن حازم عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الاعور عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا كانت لك ما تأدروهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون

دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول * وهذا الخبر في الحول وان كان من اخبار الآحاد فان الفقهاء قد تلقته بالقبول واستعملوه فصار في حيز المتواتر الموجب للعلم وقد روى عن ابن عباس في رجل ملك نصابا انه يزكيه حين يستفيده وقال ابو بكر وعلى وعمر وابن عمر وعائشة لازكاة فيه حتى يحول عليه الحول ولما اتفقوا على انه لازكاة عليه بعد الاداء حتى يحول عليه الحول علمنا ان وجوب الزكاة لم يتعلق بالمال دون الحول وانه بهما جميعا يجب وقد استعمل ابن عباس خبر الحول بعد الاداء ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينه قبل الاداء وبعده بل نفى ايجاب الزكاة في سائر الاموال نفيا عاما الا بعد حول الحول فوجب استعماله في كل نصاب قبل الاداء وبعده ومع ذلك يحتمل ان لا يكون ابن عباس اراد ايجاب الاداء بوجود ملك النصاب وانه اراد جواز تعجيل الزكاة لانه ليس في الخبر ذكر الوجوب * واختلف فيما زاد على المائتين من الورق فروى عن علي وابن عمر فيما زاد على المائتين بحسابه وهو قول ابى يوسف ومحمد ومالك والشافعي وروى عن عمر انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما وهو قول ابى حنيفة ويحتج من اعتبر الزيادة اربعين بما روى عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيما زاد على المائتي درهم شئ حتى يبلغ اربعين درهما وحديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم هاتوا زكاة الرقة من كل اربعين درهما ودرهما وليس فيما دون خمس اواق صدقة فوجب استعمال قوله في كل اربعين درهما درهم على انه جملة مقدار الواجب فيه كقوله صلى الله عليه وسلم واذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة شاة ويدل عليه من جهة النظر ان هذا مال له نصاب في الاصل فوجب ان يكون له عفو بعد النصاب كالسوائم ولا يلزم اباحيفه ذلك في زكاة الثمار لانه لانصاب له في الاصل عنده وابو يوسف ومحمد لما كان عندها ان لزكاة الثمار نصابا في الاصل ثم لم يجب اعتبار مقدار بعده بل الواجب في القليل والكثير كذلك الدراهم والذنانير ولو سلم لهما ذلك كان قياسه على السوائم اولى منه على الثمار لان السوائم يتكرر وجوب الحق فيها بتكرر السنين وما تخرج الارض لا يجب فيه الحق الا مرة واحدة ومروور الاحوال لا يوجب تكرار وجوب الحق فيه * فان قيل فواجب ان يكون ما يتكرر وجوب الحق فيه اولى بوجوبه في قليل ما زاد على النصاب وكثيره مما لا يتكرر وجوب الحق فيه * قيل له هذا متقضى بالسوائم لان الحق يتكرر وجوبه فيها ولم يمنع ذلك اعتبار العفو بعد النصاب وبما يدل على ان قياسه على السوائم اولى من قياسه على ما تخرج الارض ان الدين لا يسقط العشر وكذلك موت رب الارض ويسقط زكاة الدراهم والسوائم فكان قياسها عليها اولى منه على ما تخرج الارض * واختلف فيما زاد من البقر على اربعين فقال ابو حنيفة فيما زاد بحسابه وقال ابو يوسف ومحمد لاشئ فيه حتى يبلغ ستين وروى اسد بن عمر عن ابى حنيفة مثل قولهما وقال ابن ابى ليلى ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي كقول ابى يوسف ومحمد ويحتج لابي حنيفة بقوله تعالى ﴿ خذ من اموالهم صدقة ﴾ وذلك عموم

في سائر الاموال لاسيما وقد اتفق الجميع على ان هذا المال داخل في حكم الآية مراد بها فوجب
 في القليل والكثير بحق العموم وقد روى عنه الحسن بن زياد انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ
 خمسين فتكون فيها مسنة وربيع مسنة ويحتج لقوله المشهور انه لا يخلو من اثبات الوقص تسعا
 فينتقل اليه بالكسر وليس ذلك في فروض الصدقات او يحتمل الوقص تسعة عشر فيكون خلاف
 اوقاص البقر فلما بطل هذا وهذا ثبت القول الثالث وهو ايجابه في القليل والكثير من
 الزيادة وروى عن سعيد بن المسيب وابي قلابه والزهرى وقتادة انهم كانوا يقولون في خمس
 من البقر شاة وهو قول شاذ لا نفاق اهل العلم على خلافه وورود الآثار الصحيحة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ببطلانه * وروى عاصم بن ضمرة عن علي في خمس وعشرين من الابل
 خمس شياه وقد انكره سفيان الثوري وقال على اعلم من ان يقول هذا هذا من غلط الرجال
 وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالآثار المتواترة ان فيها ابنة مخاض ويجوز ان يكون
 على بن ابي طالب اخذ خمس شياه عن قيمة بنت مخاض فظن الراوى ان ذلك فرضها عنده
 * واختلف في الزيادة على العشرين ومائة من الابل فقال اصحابنا جميعا تستقبل الفريضة
 وهو قول الثوري وقال ابن القاسم عن مالك اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فالمصدق
 بالخيار ان شاء اخذ ثلاث بنات لبون وان شاء حقتين وقال ابن شهاب اذا زادت واحدة
 ففيها ثلاث بنات لبون الى ان تبلغ ثلاثين ومائة فتكون فيها حقة وابنتا لبون يتفق قول
 ابن شهاب ومالك في هذا ويختلفان فيما بين واحد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين ومائة
 وقال الاوزاعي والشافعي ما زاد على العشرين والمائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة * قال ابو بكر قد ثبت عن علي رضي الله عنه من مذهبه استيناف الفريضة
 بعد المائة والعشرين بحيث لا يختلف فيه وقد ثبت عنه ايضا انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله
 عليه وسلم حين سئل فقيل له هل عندكم شئ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندنا الا ما عند
 الناس وهذه الصحيفة فقيل له وما فيها فقال فيها اسنان الابل اخذتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما
 ثبت قول علي باستيناف الفريضة وثبت انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم صار ذلك توقيفا
 لانه لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وايضا قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي
 كتبه لعمر بن حزم استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين وايضا غير جائز اثبات هذا الضرب من
 المقادير الا من طريق التوقيف والاتفاق فلما اتفقوا على وجوب الحقتين في المائة والعشرين واختلفوا
 عند الزيادة لم يجز لنا اسقاط الحقتين لانهما فرض قد ثبت بالنقل المتواتر واتفاق الامة الابتوقيف
 واتفاق * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة واذا زادت الابل على مائة وعشرين
 ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون * قيل له قد اختلفت الفاظه فقال في بعضها واذا
 كثرت الابل ومعلوم ان الابل لا تكثر بزيادة الواحدة فعلم انه لم يرد بقوله واذا زادت
 الابل الا زيادة كثيرة يطلق على مثلها ان الابل قد كثرت بها ونحن قد نوجب ذلك عند
 ضرب من الزيادة الكثيرة وهو ان تكون الابل مائة وتسعين فتكون فيها ثلاث حقا

وبنت لبون وايضا فوجب تغيير الفرض بزيادة الواحد لايخلو من ان يغيره بالواحدة الزائدة فيوجب فيها وفي الاصل او يغيره فيوجب في المائة والعشرين ولا يوجب في الواحدة الزائدة شيئا فان اوجب في الزيادة مع الاصل ثلاث بنات لبون فهو لم يوجب في الاربعين ابنته لبون وانما اوجبها في اربعين وفي الواحدة وذلك خلاف قوله صلى الله عليه وسلم وان كان انما يوجب تغيير الفرض بالواحدة فيجعل ثلاث بنات لبون في المائة والعشرين والواحدة عفو فقد خالف الاصول اذ كان العفو لا يغير الفرض * واختلف في فرائض الغنم فقال اصحابنا ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي في مائتين وشاة ثلاث شياه الى اربع مائة فتكون فيها اربع شياه وقال الحسن بن صالح اذا كانت الغنم ثلثمائة شاة وشاة ففيها اربع شياه واذا كانت اربع مائة شاة وشاة ففيها خمس شياه وروى ابراهيم نحو ذلك وقد ثبت آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقول الاول دون قول الحسن بن صالح * واختلف في صدقة العوامل من الابل والبقر فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ليس فيها شيء وقال مالك والليث فيها صدقة والحجة للقول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا حمويه قال حدثنا سوار بن مصعب عن ليث عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في البقر العوامل صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي قال حدثنا زهير قال حدثنا ابواسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث الاعور عن علي بن ابي رضى الله عنه قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البقر في كل ثلاثين تيسع وفي الاربعين مسنة وليس على العوامل شيء * وايضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في النخلة ولا في الكسعة ولا في الجهة صدقة وقال اهل اللغة النخلة البقر العوامل والكسعة الحمير والجهة الحيل وايضا فان وجوب الصدقة فيما عدا الذهب والفضة متعلق بكونه مرصدا للنماء من نسلها او من انفسها والسائمة يطالب بماؤها امامن نسلها او من انفسها والعاملة غير مرصدة للنماء وهي بمنزلة دور الغلة وثياب البذلة ونحوها وايضا الحاجة الى علم وجوب الصدقة في العوامل كهي الى السائمة فلو كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في ايجابها في العاملة لورد النقل به متواترا في وزن وروده في السائمة فلما لم يرد بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة نقل مستفيض علمنا انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في ايجابها بل قد وردت آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفى الصدقة عنها منها ما قدمناه ومنها ما روى يحيى بن ايوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن دينار انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في ثور المنيعة صدقة وروى عن علي وجابر بن عبدالله وابراهيم ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز والنزهري نفى صدقة البقر العوامل ويدل عليه حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لابي بكر الصديق كتابا في الصدقات هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فمن سئلها من المؤمنين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين فيها شاة فنفى

بذلك الصدقة عن غير السائمة لانه ذكر السائمة ونفي الصدقة عما عداها * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل شاة وذلك عموم يوجب في السائمة وغيرها * قيل له يخصه ما ذكرنا ولم يقل بقول مالك في ايجابه الصدقة في البقر العوامل احد قبله

فصل

قال اصحابنا وعامة اهل العلم في اربعين شاة مسان وصغار مسنة وقال الشافعي لاشئ فيها حتى تكون المسان اربعين ثم يعتد بعد ذلك بالصغار ولم يسبقه الى هذا القول احد وقد روى عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم صدقات المواشي فقال فيه ويعد صغيرها وكبيرها ولم يفرق بين النصاب وما زاد وايضا الآثار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة متى اجتمع الصغار والكبار اطلق على الجميع الاسم فيقال عنده اربعون شاة فاقتضى ذلك وجوبها في الصغار والكبار اذا اجتمعت وايضا لم يختلفوا في الاعتداد بالصغار بعد النصاب لوجود الكبار معها فكذلك حكم النصاب * واختلف في الحيل السائمة فاجب ابو حنيفة فيها اذا كانت اناثا او ذكورا واناثا في كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والثوري والشافعي لاصدقة فيها وروى عمرو السعدي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحيل السائمة في كل فرس دينار وحديث مالك عن زيد بن اسلم عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحيل وقال هي ثلاثة لرجل اجر ولا آخر ستر وعلى رجل وزر فاما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكمرا وتحملا ولا ينسئ حق الله في رقابها ولا في ظهورها فثبت في الحيل حتما وقد اتفقوا على سقوط سائر الحقوق سوى صدقة السوائم فوجب ان تكون هي المرادة * فان قيل يجوز ان يريد زكاة التجارة * قيل له قد سئل عن الحمير بعد ذكره الحيل فقال ما نزل الله على فيها الا الآية الجامعة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فلم يوجب فيها شيئا ولو اراد زكاة التجارة لا وجبها في الحمير * فان قيل في المال حقوق سوى الزكاة فيجوز ان يكون اراد حقا غيرها والدليل عليه حديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم) وروى سفيان عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حقا فبئس عن ذلك فقال اطراق فحلها واعادة دلوها ومنيحة سمينها فخائر ان يكون الح المذكور في الحيل مثل ذلك * قيل له لو كان كذلك لما اختلف حكم الحمير والحيل لان هذا الحق لا يختلفان فيه فلما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما دل على انه لم يرد به ذلك وانه انما اراد الزكاة وعلى انه قد روى ان الزكاة نسخت كل حق كان واجبا * حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا المسيب بن شريك عن عبيد المكي عن عامر عن مسروق عن علي قال نسخت الزكاة كل صدقة * وايضا

قد روى أن أهل الشام سألوا عمر أن يأخذ الصدقة من خيلهم فشاور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال له على لا بأس ما لم تكن جزية عليهم فأخذها منهم وهذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها لأنه شاور الصحابة ومعلوم أنه لم يشاورهم في صدقة التطوع فدل على أنه أخذها واجبة بمشاورة الصحابة وأما قال على لا بأس ما لم تكن جزية عليهم لأنه لا يؤخذ على وجه الصغار بل على وجه الصدقة * واحتج من لم يوجبها بحديث على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عفت لكم عن صدقة الحبل والرقيق وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهذا عند أبي خنيفة على خيل الركوب الا ترى أنه لم ينف صدقتها اذا كانت للتجارة بهذا الخبر * واختلف في زكاة العسل فقال ابو خنيفة وابو يوسف ومحمد والاوزاعي اذا كان في ارض العشر ففيه العشر وقال مالك والثوري والحسن ابن صالح والشافعي لاشئ فيه وروى عن عمر بن عبدالعزيز مثله وروى عنه الرجوع عن ذلك وأنه أخذ منه العشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روى فيه وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وربيعة بذلك وقال يحيى انه سماع من يقول فيه العشر في كل عام بذلك مضت السنة % قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى ﴿خذ من اموالهم صدقة﴾ يوجب الصدقة في العسل اذ هو من ماله والصدقة ان كانت محملة فان الآية قد اقتضت ايجاب صدقة ما اذا وجبت الصدقة كانت العشر اذ لا يوجب احد غيره * ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن ابي شعيب الحراني قال حدثنا موسى بن ايعين عن عمرو ابن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال جاء هلال احد بني متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له وسأله ان يحمي وادياه يقال له سلبه فحمي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب الى عمر بن الخطاب يستثله عن ذلك فكتب عمر ان ادى اليك ما كان يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نحل فاحمله سلبه والا فاما هو ذباب غيث يأكله من يشاء * وحدثنا عبد الباقي ابن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا ابي قال حدثنا وكيع عن سعيد بن عبدالعزيز عن سليمان ابن موسى عن ابي سيار المتبي قال قلت يا رسول الله ان لي نخلا قال اد العشر قال فقلت يا رسول الله احمه الى فحمها هالي * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن شاذان قال حدثنا معلى قال اخبرني عبد الله ابن عمرو عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب قال كتب الينا عمر بن عبدالعزيز يأمرنا ان نعطي زكاة العسل ونحن بالطواف العشر يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم * وحدثنا عبد الباقي ابن قانع قال حدثنا محمد بن يعقوب امام مسجد الاهواز قال حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني قال حدثنا ابو حفص العبدى قال حدثنا صدقة عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عشرة ازقاق من العسل زق ولما اوجب النبي صلى الله عليه وسلم في العسل العشر دل ذلك على انه اجراه مجرى الثمر وما تخرجه الارض مما يجب فيه

العشر فقال أصحابنا اذا كان في ارض العشر ففيه العشر واذا كان في ارض الخراج فلا شيء فيه لان الثمرة في ارض الخراج لا يجب فيها شيء واذا كان في ارض العشر يجب فيها العشر فكذلك العسل وقد استقصينا القول في هذه المسائل ونظائرهما من مسائل الزكاة في شرح مختصر ابي جعفر الطحاوي وانما ذكرنا هنا جملا منها بما يتعلق بالحكم فيه بظاهر الآية * وقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يدل على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه متى اداها من وجبت عليه الى المساكين لم يجز لان حق الامام قائم في اخذها فلا سبيل له الى اسقاطه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه العمال على صدقات المواشي ويأمرهم بان يأخذوها على المياه في مواضعها وهذا معنى ما شرطه النبي صلى الله عليه وسلم لو قد ثقيف بان لا يحشروا ولا يعشروا يعني لا يكلفون احضار المواشي الى المصدق ولكن المصدق يدور عليهم في مياههم ومطآن مواشيهم فيأخذها منهم وكذلك صدقة الثمار واما زكوات الاموال فقد كانت تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان ثم خطب عثمان فقال هذا شهر زكواتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليترك بقية ماله فجعل لهم اداءها الى المساكين وسقط من اجل ذلك حق الامام في اخذها لانه عقد عقده امام من ائمة العدل فهو نافذ على الامة لقوله صلى الله عليه وسلم ويعقد عليهم اولهم ولم يبلغنا انه بعث سعاة على زكوات الاموال كما بعثهم على صدقات المواشي والثمار في ذلك لان سائر الاموال غير ظاهرة للامام وانما تكون مخبوة في الدور والخوانيت والمواضع الخريزة ولم يكن جائزا للسعاة دخول احرارهم ولم يجز ان يكلفوهم احضارها كما لم يكلفوا احضار المواشي الى العامل بل كان على العامل حضور موضع المال في مواضعه واخذ صدقته هناك فلذلك لم يبعث على زكوات الاموال السعاة فكانوا يحملونها الى الامام وكان قولهم مقبولا فيها ولما ظهرت هذه الاموال عند التصرف بها في البلدان اشبهت المواشي فنصب عليها عمال يأخذون منها ما وجب من الزكاة ولذلك كتب عمر بن عبد العزيز الى عماله ان يأخذوا مما يربيه المسلم من التجارات من كل عشرين دينارا نصف دينار ومما يربيه الذمي يؤخذ منه من كل عشرين دينارا دينارا ثم لا يؤخذ منه شيء الا بعد حول اخبرني بذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم وكتب عمر بن الخطاب الى عماله ان يأخذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربى العشر وما يؤخذ من المسلم من ذلك فهو الزكاة الواجبة تعتبر فيها شرائط وجوبها من حول ونصاب وصحة ملك فان لم تكن الزكاة قد وجبت عليه لم تؤخذ منه فاحتدى عمر بن الخطاب في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صدقات المواشي وعشور الثمار والزروع اذ قد صارت اموالا ظاهرة يختلف بها في دار الاسلام كظهور المواشي السائمة والزروع والثمار ولم ينكر عليه احد من الصحابة ولا خلفه فصار اجماعا مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن عبد العزيز الذي ذكرناه * فان قيل روى عطاء بن السائب عن جرير بن عبد الله عن جده ابي امه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة وروى حميد عن الحسن عن عثمان بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد ثقيف لا تحشروا

ولا تعشروا وروى إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر عن عمر بن حريث عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر العرب احمدا الله اذ دفع عنكم العشور وروى ان مسلم بن يسار قال لابن عمر كان عمر يعشر المسلمين قال لا % قيل له ليس المراد بذكر هذه العشور الزكاة وانما هو ما كان يأخذه اهل الجاهلية من المكس وهو الذي اريد في حديث محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة صاحب مكس يعني عاشرا واية عن الشاعر بقوله وفي كل اموال العراق اناوة * وفي كل مابع امرؤ مكس درهم

فالذي نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من العشر هو المكس الذي كان يأخذه اهل الجاهلية فاما الزكاة فليست بمكس وانما هو حق وجب في ماله يأخذه الامام فيضعه في اهله كما يأخذ صدقات المواشي وعشور الارضين والحراج وايضا يجوز ان يكون الذي نفى اخذه من المسلمين ما يكون مأخوذا على وجه الصغار والجزية ولذلك قال اما العشور على اهل الذمة يعني ما يؤخذ على وجه الجزية * ومن الناس من يحتج للفرق بين صدقات المواشي والزروع وبين زكوات الاموال انه قال في الزكاة (واتوا الزكاة) ولم يشترط فيها اخذ الامام لها وقال في الصدقات (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) وقال (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الى قوله (والعاملين عليها) ونصب العامل عليها يدل على انه غير جائز له اسقاط حق الامام في اخذها وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنياءكم واردها في فقرائكم فامر بغير اخذها في الصدقات ولم يذكر مثله في الزكوات ومن يقول هذا يذهب الى ان الزكاة وان كانت صدقة فان اسم الزكاة اخص بها والصدقة اسم يختص بالمواشي ونحوها فلما خص الزكاة بالامر بالاتباء دون اخذ الامام وامر في الصدقة بان يأخذها الامام وجب ان يكون اداء الزكوات موكولا الى ارباب الاموال اما يمر به على العاشر فانه يأخذها باتفاق السلف ويكون اخذ الصدقات الى الائمة % قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ روى شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي اوفى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتاه رجل بصدقة ماله صلى الله عليه قال فآتيته بصدقة مال ابي فقال اللهم صل على آل ابي اوفى * وروى ثابت بن قيس عن خارجة بن اسحاق عن عبد الرحمن بن جابر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيكم ركب مبغضون فان جاؤكم فرحبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يبغون فان عدلوا فلا نفسهم وان ظلموا فعليهم وارضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم * وروى سلمة ابن بشير قال حدثنا البخري قال اخبرني ابي انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها قالوا وما ثوابها قال يقول اللهم اجعلها مغنا ولا تجعلها مغرما وهذه الاخبار تدل على ان المراد بقوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ هو الدعاء * وقوله ﴿ سكن لهم ﴾ يعني والله اعلم مما تسكن قلوبهم اليه وتطيب به نفوسهم فيسارعون الى اداء الصدقات الواجبة رغبة في ثواب الله وفيما ينالونه من بركة دعاء النبي صلى الله عليه

وسلم لهم وكذلك ينبغي لعامل الصدقة اذا قبضها ان يدعو لصاحبها اقتداء بكتاب الله وسنة
 نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿قوله تعالى﴾ والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا ﴿الآية روى
 عن جماعة من السلف أنهم كانوا اثني عشر رجلا من الاوس والخزرج قد سموا استأذنوا النبي
 صلى الله عليه وسلم في بناء مسجد لليلة الشاتية والمطر والحر ولم يكن ذلك قصدهم وانما كان مرادهم
 التفريق بين المؤمنين وان يحزبوا فيصلح في حزب في مسجد وحزب في مسجد آخر لتختلف الكلمة
 وتبطل اللفة والحال الجامعة وارادوا به ايضا ليكفروا فيه بالطعن على النبي صلى الله عليه وسلم
 والاسلام فيتفاوضون فيما بينهم من غير خوف من المسلمين لانهم كانوا يخلون فيه فلا يخالطهم
 فيه غيرهم ﴿قوله تعالى﴾ وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل ﴿قال ابن عباس ومجاهد
 اراد به اباعمر الفاسق وكان يقال له ابو عامر الراهب قبل وكان شديد العداوة للنبي صلى الله
 عليه وسلم عنادا وحسدا لذهاب رياسته التي كانت في الاوس قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم
 الى المدينة فقال للمنافقين سيأتي قيصر وآتيكم بجند فاخرج به محمدا واصحابه فبنوا المسجد
 ارصادا له يعني مترقين له ﴿وقد دلت هذه الآية على ترتيب الفعل في الحسن او القبح بالارادة
 وان الارادة هي التي تعلق الفعل بالمعاني التي تدعو الحكمة الى تعليقه به او تزجر عنها لانهم
 لو ارادوا ببنائه اقامة الصلوات فيه لكان طاعة لله عز وجل ولما ارادوا به ما خبر الله تعالى به
 عنهم من قصدهم وارادتهم كانوا مذمومين كفارا ﴿قوله تعالى﴾ لا تقم فيه ابدا لمسجد
 اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه ﴿فيه الدلالة على ان المسجد المبني لضرار
 المؤمنين والمعاصي لا يجوز القيام فيه وانه يجب هدمه لان الله نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن
 القيام في هذا المسجد المبني على الضرار والفساد وحرم على اهله قيام النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه اهانة لهم واستخفافا بهم على خلاف المسجد الذي اسس على التقوى ﴿وهذا يدل على ان
 بعض الاماكن قديكون اولى بفعل الصلاة فيه من بعض وان الصلاة قد تكون منية عنها
 في بعضها ويدل على فضيلة الصلاة في المسجد بحسب ما بنى عليه في الاصل ويدل على فضيلتها
 في المسجد السابق لغيره لقوله ﴿اسس على التقوى من اول يوم﴾ وهو معنى قوله تعالى ﴿احق
 ان تقوم فيه﴾ لان معناه ان القيام في هذا المسجد لو كان من الحق الذي يجوز لكان هذا
 المسجد الذي اسس على التقوى احق بالقيام فيه من غيره وذلك ان مسجد الضرار لم يكن
 مما يجوز القيام فيه لنهى الله تعالى نبيه عن ذلك فلو لم يكن المعنى ما ذكرنا لكان تقديره لمسجد
 اسس على التقوى احق ان تقوم فيه من مسجد لا يجوز القيام فيه ويكون بمنزلة قوله فعل
 الفرض اصلح من تركه وهذا قديسوغ الا ان المعنى الاول هو وجه الكلام ﴿وقد اختلف في
 المسجد الذي اسس على التقوى ما هو فروى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب انه مسجد
 المدينة وروى عن ابى بن كعب وابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 هو مسجدى هذا وروى عن ابن عباس والحسن وعطية انه مسجد قباء ﴿قوله تعالى﴾ فيه
 رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين ﴿فيه دلالة على ان فضيلة اهل المسجد فضيلة

للمسجد وللصلاة فيه وقوله (يحبون ان يتطهروا) روى عن الحسن قال يتطهرون من
الذنوب وقيل فيه التطهر بالماء * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن
العلاء قال حدثنا معاوية بن هشام عن يونس بن الحارث عن ابراهيم بن ابي ميمونة عن ابي
صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء (فيه
رجال يحبون ان يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية * وقد حوى
هذا الخبر معنيين احدهما ان المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد قباء والثاني
ان الاستنجاء بالماء افضل منه بالاحجار وقد تواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالاستنجاء بالاحجار قولاً وفعلاً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استنجد بالماء
* قوله تعالى ﴿ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم﴾ اطلق الشرى فيه على طريق
المجاز لان المشتري في الحقيقة هو الذي يشترى مالا يملك والله تعالى مالك انفسنا واموالنا ولكنه
كقوله تعالى ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً﴾ فسماه شري كما سمي الصدقة قرضاً
لضمان الثواب فيها به فالجري لفظه مجرى مالا يملكه المعامل فيه استدعاء اليه وترغيباً فيه * قوله
تعالى ﴿السائحون﴾ قيل انهم الصائمون روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سياحة
امتي الصوم وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد انه الصوم *
وقوله تعالى ﴿والحافظون لحدود الله﴾ هو اتم ما يكون من المبالغة في الوصف بطاعة الله والقيام
باوامره والانتفاء عن زواجره وذلك لان الله تعالى حدوداً في اوامره وزواجره ومأذبه اليه
ورغب فيه واوباحه وماخير فيه وما هو الاولى في تحريم موافقة امر الله وكل هذه حدود الله
فوصف تعالى هؤلاء القوم بهذا الوصف ومن كان كذلك فقد ادى جميع فرائضه وقام بسائر ما اراده
منه وقديين في الآية التي قبلها المرادين بها وهم الصحابة الذين بايعوه تحت الشجرة وهي
بيعة الرضوان بقوله تعالى ﴿فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به﴾ * ثم عطف عليه ﴿التائبون﴾
فقد بينت هذه الآية منزلة هؤلاء رضى الله عنهم من الدين والاسلام ومحلمهم عند الله تعالى ولا يجوز
ان يكون في وصف العبيد بالقيام بطاعة الله كلام ابلغ ولا افخم من قوله تعالى ﴿والحافظون
لحدود الله﴾ * قوله تعالى ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة
العسرة﴾ والعسرة هي شدة الامر وضيقه وصعوبته وكان ذلك في غزوة تبوك لان النبي صلى الله
عليه وسلم خرج في شدة الحر وقلة من الماء والرزاد والظهر فحضر الذين اتبعوه في ساعة العسرة
بذكر التوبة لعظم منزلة الانبأ في مثلها وجزيل الثواب الذي يستحق بها لما لحقهم من المشقة
مع الصبر عليها وحسن البصيرة واليقين منهم في تلك الحال اذ لم تغيرهم عنها صعوبة الامر
وشدة الزمان * واخبر تعالى عن فريق منهم بمقاربة ميل القلب عن الحق بقوله ﴿من بعد
ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم﴾ والزيغ هو ميل القلب عن الحق فقارب ذلك فريق منهم ولما فعلوا
ولم يؤاخذهم الله به وقبل توبتهم وبمثل الحال التي فضل بها متبعية في حال العسرة على غيرهم
فضل بها المهاجرين على الانصار وبمثلها فضل السابقين على الناس لما لحقهم من المشقة ولما

ظهر منهم من شدة البصيرة وصحة اليقين بالاتباع في حال قلة عدد من المؤمنين واستعلاء امر
 الكفار وما كان يلحقهم من قبلهم من الاذى والعذيب **﴿** قوله تعالى **﴿** وعلى الناسة الذين
 خلفوا **﴾** قال ابن عباس وجار ومجاهد وقتادة هم كعب بن مالك وهلال بن امية ومرارة ابن الربيع
 قال مجاهد خلفوا عن التوبة وقال قتادة خلفوا عن غزوة تبوك وقد كان هؤلاء الثلاثة تحلفوا
 عن غزوة تبوك فيمن تخلف وكانوا صحى الاسلام فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك
 جاء المنافقون فاعتذروا وحلفوا بالباطل وهم الذين اخبر الله عنهم **﴿** سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم
 اليهم لتعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم **﴾** وقال **﴿** يحلفون لكم لتعرضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله
 لا يرضى عن القوم الفاسقين **﴾** فامر تعالى بالاعراض عنهم ونهى عن الرضا عنهم اذ كانوا كاذبين
 في اعتذارهم مظهرين لغير ما يبطنون **﴿** واما الثلاثة فانهم كانوا مسلمين صدقوا عن انفسهم
 وقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم انا تخلفنا من غير عذر واطهروا التوبة والندم فقال لهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم قد صدقتم عن انفسكم فامضوا حتى انظر ما ينزل الله تعالى
 فيكم فانزل الله في امرهم التشديد عليهم وامر نبيه صلى الله عليه وسلم ان لا يكلمهم وان يأمر
 المسلمين ان لا يكلموهم فافاموا على ذلك نحو خمسين ليلة ولم يكن ذلك على معنى رد توبتهم
 لانهم قد كانوا مامورين بالتوبة وغير جائز في الحكمة ان لا تقبل توبة من يتوب في وقت التوبة
 اذا فعلها على الوجه المأمور به ولكنه تعالى اراد تشديدا لمحبة عليهم في تأخير انزال توبتهم ونهى الناس
 عن كلامهم واراد به استصلاحهم واستصلاح غيرهم من المسلمين لئلا يعودوا ولا غيرهم من المسلمين
 الى مثله لعلم الله فيهم بموضع الاستصلاح واما المنافقون الذين اعتذروا فلم يكن فيهم موضع
 استصلاح بذلك فلذلك امر بالاعراض عنهم فبكت بذلك ان امر الناس بترك كلامهم وتأخير
 انزال توبتهم لم يكن عقوبة وانما كان محنة وتشديدا في امر التكليف والتعبد وهو مثل ما نقوله
 في ايجاب الحد الواجب على الثائب مما قارب انه ليس بعقوبة وانما هو محنة وتعبد وان كان الحد
 الواجب بالفعل بدنا كان يكون عقوبة لواقم عليه قبل التوبة **﴿** قوله تعالى **﴿** حتى اذا ضاقت
 عليهم الارض بما رحبت **﴾** يعنى مع سعتها **﴿** وضاقت عليهم انفسهم **﴾** يعنى ضاقت صدورهم
 بالهم الذى حصل فيها من تأخير نزول توبتهم ومن ترك النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين
 كلامهم ومعاملتهم وامراز واجهم باعزالهم **﴿** قوله تعالى **﴿** وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه **﴾**
 يعنى انهم ايقنوا ان لا مخلص لهم ولا معصم في طاب الفرج مما هم فيه الا الى الله وانه لا يملك ذلك غيره
 ولا يجوز لهم ان يطلبوا ذلك الا من قبله بالعبادة والرغبة اليه فحينئذ انزل الله تعالى على نبيه قبول توبتهم
 وكذلك عادة الله تعالى فيمن انقطع اليه وعلم انه لا كشف لهمه غيره انه سينجيهم ويكشف عنه غمه
 وكذلك حكى جل وعلا عن لوط عليه السلام في قوله **﴿** ولما جاءت رسلنا لوطاسى بهم وضاقت بهم ذرعا
 وقال هذا يوم عصيب **﴾** الى ان قال **﴿** لو ان لى بكم قوة او آوى الى ركن شديد **﴾** فترا من الحول والقوة
 من قبل نفسه ومن قبل المخلوقين وعلم انه لا يقدر على كشف ما هو فيه الا الله تعالى حينئذ جاء الفرج
 فقالوا **﴿** انا رسل ربك لن يصلوا اليك **﴾** وقال تعالى **﴿** ومن يتق الله يجعل له مخرجا **﴾** ومن ينو الانقطاع

اليه وقطع العلائق دونه فتي صار العبد بهذه المنزلة فقد جعل الله له مخرجا لعلمه بانه لا ينفك من احدى منزلتين اما ان يخلصه مما هو فيه ويخيه كما حكى عن الانبياء عند بلواهم مثل قول ايوب (انى مسنى الشيطان بنصب وعذاب) فالتجأ الى الله فى الخلاص مما كان يوسوس اليه الشيطان بانه لو كان له عند الله منزلة لما ابتلاه بما ابتلاه به ولم يكن صلوات الله عليه قابلا لوساوسه الا انه كان يشغل خاطره وفكره عن التفكير فيما هو اولى به فقال الله له عند ذلك (اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب) فكذلك كل من اتقى الله بان التجأ اليه وعلم انه القادر على كشف ضره دون الخلقين كان على احدى الحسينين من فرج عاجل اوسكون قلب الى وعد الله وثوابه الذى هو خير له من الدنيا وما فيها ﴿قوله تعالى ﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾ يعنى والله اعلم تاب على هؤلاء الثلاثة وانزل توبتهم على نبيه صلى الله عليه وسلم ليتوب المؤمنون من ذنوبهم لعلمهم بان الله تعالى قابل لتوبتهم ﴿قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ روى ابن مسعود قال يعنى لازم الصدق ولا تعدل عنه اذ ليس فى الكذب رخصة وقال نافع والضحاك مع التبيين والصدقين بالعمل الصالح فى الدنيا وقال تعالى فى سورة البقرة ﴿ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر﴾ الى قوله (اولئك الذين صدقوا) وهذه صفة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين والانصار ثم قال فى هذه الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على لزوم اتباعهم والاقداء بهم لاخباره بان من فعل ما ذكر فى الآية فهم الذين صدقوا وقال فى هذه الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على قيام الحجة علينا باجماعهم وانه غير جائز لنا مخالفتهم لامر الله ايانا باتباعهم ﴿وقوله تعالى ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه فى ساعة العسرة﴾ فيه مدح لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين غزوا معه من المهاجرين والانصار واخبار بصحة بواطن ضمائرهم وطهارتهم لان الله تعالى لا يخبر بانه قد تاب عليهم الاوقدرضى عنهم ورضى افعالهم وهذا نص فى رد قول الطاعنين عليهم والتاسين بهم الى غير ما نسبهم الله اليه من الطهارة ووصفهم به من صحة الضمائر وصلاح السرائر رضى الله عنهم ﴿قوله تعالى ﴿ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا عن رسول الله﴾ قد بينت هذه الآية وجوب الخروج على اهل المدينة مع رسول الله فى غزواته الا المذنبين ومن اذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القعود ولذلك ذم المنافقين الذين كانوا يستأذنون رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القعود فى الآيات المتقدمة ﴿وقوله ﴿ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه﴾ اى يطلبون المنفعة بتوقية انفسهم دون نفسه بل كان الفرض عليهم ان يقوارسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بانفسهم وقد كان من المهاجرين والانصار من فعل ذلك وبذل نفسه للقتل ليقى بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله تعالى ﴿ولا يظنون موطأ يغيب الكفار ولا ينالون من عدو نيلا﴾ فيه الدلالة على ان وطء ديارهم بمنزلة النيل منهم وهو قتلهم واخذ اموالهم واخراجهم عن ديارهم هذا كله نيل منهم وقد سوى بين وطء موضع يغيب الكفار وبين النيل منهم فدل ذلك على ان وطء ديارهم وهو الذى يغيبهم ويدخل الذل عليهم هو بمنزلة نيل الغنيمة والقتل والاسر وفى ذلك دليل

على ان الاعتبار فيما يستحقه الفارس والراجل من سهامهما بدخول ارض الحرب لانهما الغنمة والقتال اذ كان الدخول بمنزلة حيازة الغنائم وقتلهم واسرهم ونظيره في الدلالة على ما ذكرنا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجتم عليه من خيل ولا ركاب ﴾ فاقضى ذلك اعتبار الجحاف الخيل والركاب في دار الحرب ولذلك قال على رضي الله عنه ما وطمى قوم في عقر دارهم الاذلولاء * قوله تعالى ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ﴾ روى عن ابن عباس انه نسخ قوله ﴿ انفروا ثبات او انفروا جميعا ﴾ وقوله ﴿ انفروا خفافا وثقالا ﴾ فقال تعالى ما كان لهم ان ينفروا في السرايا ويتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وحده ولكن تبقى بقية لتفقه ثم تنذر النافرة اذ ارجعوا اليهم * وقال الحسن لتفقه الطائفة النافرة ثم تنذر اذا رجعت الى قومها المتخلفة وهذا التأويل اشبه بظاهر الآية لانه قال تعالى ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ﴾ فظاهر الكلام يقتضى ان تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها اذ ارجعت اليهم وعلى التأويل الاول الفرقة التي نفرت منها الطائفة هي التي تتفقه وتنذر الطائفة اذا رجعت اليها وهو بعيد من وجهين احدهما ان حكم العطف ان يتعلق بما يليه دون ما يسبقه فوجب على هذا ان يكون قوله ﴿ منهم طائفة ليتفقهوا ﴾ ان تكون الطائفة هي التي تتفقه وتنذر ولا يكون معناه من كل فرقة تتفقه في الدين تنفر منهم طائفة لانه يقتضى ازالة ترتيب الكلام عن ظاهره واثبات التقديم والتأخير فيه والوجه الثاني ان قوله ﴿ ليتفقهوا في الدين ﴾ الطائفة اولى منه بالفرقة النافرة منها الطائفة وذلك لان نفر الطائفة لتفقه معنى مفهوم يقع النفر من اجله والفرقة التي منها الطائفة ليس تفقهها لاجل خروج الطائفة منها لانها انما تتفقه بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم حضرته لان الطائفة نفرت منها فحمل الكلام على ذلك يبطل فائدة قوله تعالى ﴿ ليتفقهوا في الدين ﴾ فثبت ان التي تتفقه هي الطائفة النافرة من الفرقة المقيمة في بلدها وتنذر قومها اذ ارجعت اليها * وفي هذه الآية دلالة على وجوب طلب العلم وانه مع ذلك فرض على الكفاية لما تضمنت من الامر بنفر الطائفة من الفرقة للتفقه وامر الباقيين بالقعود لقوله ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾ * وقد روى زياد بن ميمون عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وهذا عندنا ينصرف على معينين احدهما طلب العلم فيما يتلى به الانسان من امور دينه فعليه ان يتعلمه مثل من لا يعرف حدود الصلاة وفروضها وحضور وقتها فعليه ان يتعلمها ومثل من ملك مائتي درهم فعليه ان يتعلم ما يجب عليه فيها وكذلك الصوم والحج وسائر الفروض والمعنى الآخر انه فرض على كل مسلم الا انه على الكفاية اذ اقام به بعضهم سقط عن الباقيين * وفيه دلالة على لزوم خبر الواحد في امور الديانات التي لا تلزم الكافة ولا تتم الحاجة اليها وذلك لان الطائفة لما كانت مأمورة بالانذار انتظم فيحواء الدلالة عليه من وجهين احدهما ان الانذار يقتضى فعل المأمور به والا لم يكن انذارا والثاني

امره ايانا بالحذر عند انذار الطائفة لان قوله تعالى (لعلهم يحذرون) معناه ليحذروا واذلك يتضمن لزوم العمل بخبر الواحد لان الطائفة اسم يقع على الواحد وقد روى في تأويل قوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) انه اراد واحدا وقال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ولا خلاف ان الاثنين اذا اقتتلا كانا مرادين بحكم الآية ولان الطائفة في اللغة كقولك البعض والقطعة من الشيء وذلك موجود في الواحد فكان قوله (من كل فرقة منهم طائفة) بمنزلة لو قال بعضها او شيء منها فدلالة الآية ظاهرة في وجوب قبول الخبر المقصر عن ايجاب العلم * وان كان التأويل ماروى عن ابن عباس ان الطائفة النافرة اما تنفر من المدينة والتي تتفقه اما هي القاعدة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فدلالها ايضا قائمة في لزوم قبول خبر الواحد لان النافرة اذا رجعت اندرتها التي لم تنفر واخبرتها بما نزل من الاحكام وهي تدل ايضا على لزوم قبول خبر الواحد بالمدينة مع كون النبي صلى الله عليه وسلم بها لا يجابها الحذر على السامعين بنذارة القاعدين * قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) خص الامر بالقتال للذين يلونهم من الكفار وقال في اول السورة (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقال في موضع آخر (وقاتلوا المشركين كافة) فاجب قتال جميع الكفار ولكنه خص بالذكر الذين يلوننا من الكفار اذ كان معلوما انه لا يمكننا قتال جميع الكفار في وقت واحد وان الممكن منه هو قتال طائفة فكان من قرب منهم اولى بالقتال ممن بعد لان الاشتغال بقتال من بعد منهم مع ترك قتال من قرب لا يؤمن معه هجم من قرب على ذراري المسلمين ونسائهم وبلادهم اذ اخلت من المجاهدين فذلك امر بقتال من قرب قبل قتال من بعد وايضا لا يصح تكليف قتال الابد الا بعد اذ لاحد للابد يتبدأ منه القتال كمالا قرب وايضا فغير ممكن الوصول الى قتال الابد الا بعد قتال من قرب وقهرهم واذلالهم فهذه الوجوه كلها تقتضي تخصيص الامر بقتال الاقرب * وقوله تعالى (وليجدوا فيكم غلظة) فيه امر بالغلظة على الكفار الذين امرنا بقتالهم في القول والمناظرة والرسالة اذ كان ذلك يوقع المهابة لنا في صدورهم والرعب في قلوبهم ويستشعرون منا به شدة الاستبصار في الدين والجد في قتال المشركين ومتى اظهروا لهم اللين في القول والمحاورة استجروا عليهم وطمعوا فيهم فهذا احدا امر الله به المؤمنين من السيرة في عدوهم . آخر سورة التوبة

سورة يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل (قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا او بدله قل ما يكون لي ان ابده من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي) قيل في قوله تعالى (لا يرجون لقاءنا) وجهان احدهما لا يخافون عقابنا لان الرجاء يقام مقام الخوف ومثله قوله (مالكم لا ترجون لله وقارا) قيل معناه لا تخافون لله عظمة والوجه الآخر لا تطمعون في ثوابنا كقولهم تاب رجاء لثواب الله وخوفا

من عقابه* والفرق بين الاتيان بغيره وبين تبديله ان الاتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه وتبديله لا يكون الا برفعه ووضع آخر مكانه اوشئ منه وكان سؤالهم لذلك على وجه التعت والتحكيم اذ لم يجدوا سببا آخر يتعلقون به ولم يجز ان يكون الامر موقوفا على اختيارهم وتحكمهم لانهم غير عالمين بالمصالح ولوجاز ان يأتي بغيره او يبديله بقولهم لقالوا في الثانى مثله في الاول وفي الثالث مثله في الثانى فكان يصير دلائل الله تعالى تابعة لمقاصد السفهاء وقد قامت الحجة عليهم بهذا القرآن فان لم يكن يقنعهم ذلك مع عجزهم فالثانى والثالث مثله* وربما احتج بهذه الآية بعض من أبى جواز نسخ القرآن بالسنة لانه قال ﴿قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسى﴾ ومجيز نسخ القرآن بالسنة مجيز لتبديله من تلقاء نفسه وليس هذا كما ظنوا وذلك لانه ليس في وسع النبي صلى الله عليه وسلم تبديل القرآن بقرآن مثله ولا الاتيان بقرآن غيره وهذا الذى سأله المشركون ولم يستلوه تبديل الحكم دون اللفظ والمستدل بمثله في هذا الباب مغفل وايضا فان نسخ القرآن لا يجوز عندنا لاسبته هي وحى من قبل الله تعالى قال الله عز وجل ﴿وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى﴾ فنسخ حكم القرآن بالسنة انما هو نسخ بوحى الله لا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿قل ارايت ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم﴾ الآية ربما احتج بعض الاغبياء من نفاة القياس بهذه الآية في ابطاله لانه زعم ان القياس يحرم بقياسه ويحل وهذا جهل من قائله لان القياس دليل الله تعالى كما ان حجة العقل دليل الله تعالى وكلتصوص والسنن كل هذه دلائل الله تعالى فالقائس انما يتبع موضع الدلالة على الحكم فيكون الله هو المحلل والمحرم بنصبه الدليل عليه فان خالف في ان القياس دليل الله عز وجل فليكن كلامه معناه في اثباته فاذا ثبت ذلك سقط سؤاله وان لم يقيم الدليل على اثباته فقد اكتفى في الجواب بطلانه بعدم دلالة صحته فلا يعتد احد صحة القياس الا وهو يرى انه دليل الله تعالى وقد قامت بصحته ضرورت من الشواهد ولا تعلق للآية في نفى القياس ولا اثباته* وربما احتجوا ايضا في نفى بقوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ وهذا شبه بما قبله لان القائسين يقولون القول بالقياس مما آتانا الرسول به واقام الله الحجة عليه من دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة فليس لهذه الآية تعلق بنفى القياس* ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾ قيل فيه وجهان احدهما انها لام العاقبة كقوله تعالى ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ والاخر لثلاثا يضلوا عن سبيلك فحذفت لا كقوله تعالى ﴿من ترضون من الشهداء ان تضل احديهما﴾ اى لثلاث تضل وقوله ﴿ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين﴾ اى لثلاث تقولوا وقوله ﴿يبين الله لكم ان تضلوا﴾ معناه ان لا تضلوا ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿قد احببت دعوتكم﴾ اضاف الدعاء اليهما وقال ابو العالية وعكرمة ومحمد بن كعب والربيع بن موسى كان موسى يدعو وهرون يؤمن فسماهما الله داعيين وهذا يدل على ان امين دعاء واذا ثبت انه دعاء فاخفاؤه افضل من الجهر به لقوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية﴾.

آخر سورة يونس عليه السلام

ومن سورة هود
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار﴾ فيه اخبار ان من عمل عملا للدنيا لم يكن له به في الآخرة نصيب وهو مثل قوله ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله في الآخرة من نصيب﴾ ومثله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بشر امتي بالسوء والتمسكين في الارض فمن عمل منهم عملا للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب وهذا يدل على ان ماسئله ان لا يفعل الاعلى وجه القربة لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان الاجرة من حظوظ الدنيا فتى اخذ عليه الاجرة فقد خرج من ان يكون قربة بمقتضى الكتاب والسنة * وقيل في قوله ﴿نوف اليهم اعمالهم﴾ فيها وجهان احدهما ان يصل الكافر رجما ويعطى سائلا او يرحم مضطرا او نحو ذلك من اعمال البر فيجعل الله له جزاء عمله في الدنيا بتوسعة الرزق وقرة العين فيما خول ودفع مكاره الدنيا روى ذلك عن مجاهد والضحاك والوجه الثاني من كان يريد الحياة الدنيا بالغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم للغنمة دون ثواب الآخرة فانه يستحق نصيبه وسهمه من المغنم وهذا من صفة المنافقين فان كان التأويل هو الثاني فانه يدل على ان الكافر اذا شهد القتال مع المسلمين استحق من الغنمة نصيبا وهذا يدل ايضا على انه جائز الاستعانة بالكفار في قتال غيرهم من الكفار وكذلك قال اصحابنا اذا كانوا متى غلبوا كان حكم الاسلام هو الجارى عليهم دون حكم الكفر ومتى حضروا رضخ لهم وليس في الآية دلالة على ان الذي يستحقه الكافر بحضور القتال هو السهم او لرضخه قوله تعالى ﴿ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ يحتاج به في ان الشرط المعترض حكمه ان يكون مقدما على ما قبله في المعنى وهو قول القائل ان دخلت الدار ان كنت زيدا فبعدى حرانه لا يحنث حتى يكلم ثم يدخل لان قوله ان كنت شرط معترض على الشرط الاول قبل استتمام جوابه كقوله ﴿ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ شرط اعترض على قوله ﴿ان اردت ان انصح لكم﴾ قبل استتمام الجواب فصار تقديره ولا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ان اردت ان انصح لكم وهذا المعنى فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد والقراء في مسائل قد ذكرناها في شرح الجامع الكبير * وقوله ﴿يريد ان يغويكم﴾ اى ينجيكم من رحمته يقال غوى يغوى غيا ومنه ﴿فسوف يلغون غيا﴾ وقال الشاعر

فمن يلق خيرا يحمد الناس امره * ومن يغوى لا يعدم على النوى لائما

وحدثنا ابو عمر غلام ثعلب عن ثعلب عن ابن الاعرابي قال يقال غوى الرجل يغوى غيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه قال ومنه قوله تعالى في قصة آدم ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ اى فسد عليه عيشه في الجنة * قال ابو بكر وهذا يؤول الى المعنى الاول وذلك ان الحياة فيها

فساد العيش فقلوه (يقويكم) فسد عليكم عيشكم وامركم بان يحبسكم من رحمته قلوه تعالى واضع
 الفلك باعيننا ووحينا يعني بحيث نراها فكانها ترى باعين على طريق البلاغة والمعنى بحفظناياك
 حفظ من يراك ويملك دفع السوء عنك وقيل باعين اوليانا من الملائكة الموكلين بك وقوله
 (ووحينا) يعني على ما اوحينا اليك من صفتها وحالها ويجوز بوحينا اليك ان اصنعها وقوله تعالى
 فانا نسخر منكم كالتسخرون مجاز وانما اطلق ذلك لان جزاء الذم على السخرية بالمقدار المستحق
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى (قلوا انما نحن مستهزون الله يستهزيهم)
 وقال بعضهم معناه فانا نستجهلهم كما تستجهلون قلوه تعالى (ونادى نوح ربه فقال رب
 ان ابني من اهلي) سمي ابنه من اهله وهذا يدل على ان من اوصى لاهله بثلك ماله انه
 على من هو في عياله ابنا كان اوزوجة او اخا او اجنيا وكذلك قال اصحابنا والقياس ان
 يكون للزوجة خاصة ولكن استحسن فجعله لجميع من تضمنه منزله وهو في عياله وقول
 نوح عليه السلام يدل على ذلك وقال الله تعالى في آية اخرى (ولقد نادانا نوح فلنعم
 المحييون ونحيناه واهله من الكرب العظيم) فسمى جميع من ضمنه منزله وسفينة من اهله وقول
 نوح عليه السلام ان ابني من اهلي يعني من اهلي الذي وعدتني ان تحيهم فاخبر الله تعالى انه ليس
 من اهلك الذين وعدتني ان تحيهم قلوه تعالى (انه عمل غير صالح) قيل فيه معناه ذو عمل غير صالح
 فجاء على المبالغة في الصفة كما قالت الحسناء

ترتع مارتعت حق اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار

تعني ذات اقبال وادبار او مقبلة ومدبرة وروى عن ابن عباس ومجاهد وابراهيم قال سؤالك
 هذا عمل غير صالح وقرأ الكسائي انه (عمل غير صالح) على الفعل ونصب غير وروى عن ابن عباس
 وسعيد بن جبير والضحاك انه كان ابنه لصلبه لانه قال تعالى (ونادى نوح ابنه) وقال (انه
 ليس من اهلك) يعني ليس من اهل دينك وروى عن الحسن ومجاهد انه لم يكن ابنه لصلبه وكان لغير
 رشدة وقال الحسن وكان منافقا يظهر الايمان ويسر الكفر وقيل انه كان ابن امرأته * وانما كان
 نوح يدعو الى الركوب مع نهي الله عز وجل اياه ان يركب فيها كافر لانه كان ينافق باظهار الايمان
 وقيل انه دعاه على شريطة الايمان كانه قال آمن واركب معنا قلوه تعالى (هو انشاكم
 من الارض واستعمركم فيها) نسبهم الى الارض لان اصلهم وهو آدم خلق من تراب الارض
 والناس كلهم من آدم عليه السلام وقيل ان معناه انه خلقكم في الارض * وقوله (واستعمركم فيها) يعني
 امركم من عمارتها بما تحتاجون اليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الارض للزراعة والغراس
 والابنية وروى عن مجاهد معناه امركم بان جعلها لكم طول اعماركم وهذا كقول القائل اعمرتك
 داري هذه يعني ملكتك طول عمرك وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عمر عمرى فمى له
 ولورثته من بعده والعمرى هي العطية الان معناها راجع الى تملكه طول عمره فاجاز النبي صلى الله
 عليه وسلم العمرى والهبة وبطل الشرط في تملكه عمره لانهم كانوا يعقدون ذلك على انه بعد موته
 يرجع الى الواهب قلوه تعالى (قالوا سلاما قال سلام) معنى الاول سلمت سلاما ولذلك نصبه

مطلب

تجب عمارة الارض
 للزراعة والغراس
 والابنية

والثاني جوابه عليكم سلام ولذلك رفعه ومعناها واحد الا انه خولف بينهما ثلاثتهم متوهم
الحكاية وفيه الدلالة على ان السلام قد كان تحية اهل الاسلام وانه تحية للملائكة وقوله تعالى ﴿قَالَ
يَا وَيْلَتَى اَلَّذِي هَٰذَا بِعَلَىٰ شَيْخَانِ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ فانها مع علمها بان ذلك في مقدور الله
تعجبت بطبع البشرية قبل الفكر والروية كما ولي موسى عليه السلام مدبرا حين صارت
عصا حية حتى قيل له ﴿اقْبَلْ وَلَا تَخَفْ اِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ وانما تعجبت لان ابراهيم عليه السلام يقال
انه كان له في ذلك الوقت مائة وعشرون سنة ولسارة تسعون سنة وقوله تعالى ﴿وَتَعْجِبِينَ مِنْ اَمْرِ اللَّهِ
رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ اَهْلُ الْبَيْتِ﴾ يدل على ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته لان
الملائكة قد سمت امرأة ابراهيم من اهل بيته وكذلك قال الله تعالى في مخاطبة ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله ﴿وَمَنْ يَقْتِمْ مَنَکُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ الى قوله ﴿وَاطْعَنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ
اَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ اَهْلَ الْبَيْتِ﴾ قد دخل فيه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان ابتداء
الخطاب لهن وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ اِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ يعنى
لما ذهب عنه الفزع جادل الملائكة حتى قالوا انا ارسلنا الى قوم لوط لنهلكهم فقال ان فيها
لوطا قالوا نحن اعلم بمن فيها لننجينه واهله يروى ذلك عن الحسن وقيل انه سألهم فقال
أهل بيوتهم ان كان فيها خمسون من المؤمنين قالوا لا نأمرهم الى عشرة فقالوا لا يروى ذلك عن قتادة
ويقال جادلهم ليعلم باى شئ استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لاحالة ام على
سبيل الاخافة ليقبلوا الى الطاعة ومن الناس من يحتج بذلك فى جواز تأخير البيان لان الملائكة
اخبرت انها تهلك قوم لوط ولم تبين المنجيين منهم ومع ذلك فان ابراهيم عليه السلام جادلهم
وقال لهم أهل بيوتهم وفيهم كذا رجلا فيستدلون بذلك على جواز تأخير البيان وهذا ليس
بشئ لان ابراهيم سألهم عن الوجه الذى به استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لاحالة
او على سبيل التخويف ليرجعوا الى الطاعة وقوله تعالى ﴿أَصْلَوْتُمْ تَأْمُرُكَ اَنْ تَرْكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا
اَوْ اَنْ نَفْعَلَ فِى اَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ وانما قيل أصلوتم تأمرك لانها بمنزلة الأمر بالخير والنهى
عن الشر كما قال تعالى ﴿اِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ وجاز ان يكون اخبرهم
بذلك فى حال الصلاة فقال أصلوتم تأمرك بما ذكرت وعن الحسن أدينك بأمرك اى فيه
الامر بهذا وقوله تعالى ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ والركون الى الشئ
هو السكون اليه بالانس والمحبة فاقضى ذلك النهى عن مجانسة الظالمين ومؤانستهم والانصات
اليهم وهو مثل قوله تعالى ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ
رَبُّكَ لِيَهْلِكَ الْقَرْيَ بِظُلْمٍ وَاَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ قيل فيه لا يهلككم بظلم صغير يكون
منهم وقيل بظلم كبير يكون من قليل منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يهلك
العامة بذنوب الخاصة وقيل لا يهلككم وهو ظالم لهم كقوله ﴿اِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾
وفيه اخبار بانه لا يهلك القرى واهلها مصلحون وقال تعالى فى آية اخرى ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ
اَلَا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ فدل ذلك على ان الناس يصيرون الى غاية الفساد عند

اقتراب الساعة ولذلك يهلكهم الله وهو مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق % قوله تعالى % ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة % قال قتادة يجعلهم مسلمين وذلك بالاجاء الى الايمان وانما يكون الاجاء بالمنع لانهم لو راموا خلافه منعوا منه مع الاضطراب الى حسنه وعظم المنفعة به % قوله تعالى % ولا يزالون مختلفين % قال مجاهد وعطاء وقتادة والاعمش اى مختلفين في الاديان يهودى ونصرانى ومجوسى ونحو ذلك من اختلاف المذاهب الفاسدة وروى عن الحسن في الارزاق والاحوال من تسخير بعضهم لبعض % قوله تعالى % الا من رحم ربك % انما هو استثناء من المختلفين بالباطل بالاطلاق في الايمان المؤدى الى الثواب فانه ناج من الاختلاف بالباطل % قوله تعالى % ولذلك خلقهم % روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك خلقهم للرحمة وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وعطاء خلقهم على علم منه باختلافهم وهي لام العاقبة قالوا وقد تكون اللام بمعنى على كقولك اكرمك على برك ولبرك بى . آخر سورة هود عليه السلام

ومن سورة يوسف بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل % اذ قال يوسف لايه يابت انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين % فيه بيان صحة الرؤيا من غير الانبياء لان يوسف عليه السلام لم يكن نبيا في ذلك الوقت بل كان صغيرا وكان تأويل الكواكب اخوته والشمس والقمر ابويه وروى ذلك عن الحسن % قوله تعالى % لا نقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيذا % علم انه ان قصها عليهم حسدوه وطلبوا كيده وهو اصل في جواز ترك اظهار النعمة وكتابه عند من يخشى حسده وكيده وان كان الله قد امر باظهاره بقوله تعالى % واما بنعمة ربك فحدث % قوله تعالى % ويعلمك من تأويل الاحاديث % فان التأويل ماثول الى المعنى ويرجع اليه وتأويل الشيء هو مرجعه وقال مجاهد وقتادة تأويل الاحاديث عبارة الرؤيا وقيل تأويل الاحاديث في آيات الله ودلائله على توحيده وغير ذلك من امور دينه % قوله تعالى % اذ قالوا لىوسف واخوه احب الى اينا منا % الآية تفاوضوا فيما بينهم واظهروا الحسد الذى كانوا يضمرونه لقرب منزلته عند ابيهم دونهم وقالوا % ان ابانا لى ضلال مبين % يعنون عن صواب الراى لانه كان اصغر منهم وكان عندهم ان الاكبر اولى بتقديم المنزلة من الاصغر ومع ذلك فان الجماعة من البنين اولى بالحببة من الواحد وهو معنى قوله % ونحن عصبة % ومع انهم كانوا انفع له في تدبير امر الدنيا لانهم كانوا يقومون بامواله ومواشيه فذهبوا الى ان اصطفاه اياه بالحببة دونهم وتقديمه عليهم ذهاب عن طريق الصواب % قوله تعالى % اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا يخل لكم وجه ابيكم % الآية فانهم تأمروا فيما بينهم على احد هذين من قتل او تبعيد له عن ابيه وكان الذى استجازوا ذلك واستجروا من اجله

عليه قولهم ﴿وتكونوا من بعده قوما صالحين﴾ فرجوا التوبة بعد هذا الفعل وهو نحو قوله تعالى ﴿بل يريد الإنسان ليفجر أمامه﴾ قيل في التفسير انه يعزم على المعصية رجاء للتوبة بعدها فيقول افعل ثم اتوب وفي ذلك دليل على ان توبة القاتل مقبولة لانهم قالوا وتكونوا من بعده قوما صالحين وحكام الله عنهم ولم ينكره عليهم ﴿قوله تعالى ﴿وقال قاتل منهم لا تقتلوا يوسف والقوة في غيابة الجب﴾ لما تآمروا على احد شيئين من قتل او ابعاد عن ابيه اشار عليهم هذا القاتل حين قالوا لا بد من احد هذين بانقص الشرين وهو الطرح في جب قليل الماء ليأخذه بعض السيارة وهم المسافرون فلما ابرموا التدبير وعزموا عليه تأبوا للتططف في الوصول الى ما ارادوا فقالوا ﴿يا ابا نمالك لا تأمننا على يوسف﴾ الى آخر الايتين ﴿وقوله تعالى ﴿ارسله معنا غدا يرتع ويلعب﴾ قيل في يرتع يرعى وقيل ان يرتع الاتساع في البلاد ويقال يرتع في المال اي هو يتسع به في البلاد واللعب هو الفعل المقصود به التفرج والراحة من غير عاقبة له محمود ولا قصد فيه لفاعله الاحصول للهو والتفرج فنه ما يكون مباحا وهو ما لا اثم فيه كنحو ملاعبة الرجل اهله وركوبه فرسه للتطرب والتفرج ونحو ذلك ومنه ما يكون محظورا وفي الآية دلالة على ان اللعب الذي ذكره كان مباحا لولا ذلك لانكره يعقوب عليه السلام عليهم فلما سألوهم ارساله معهم قال ﴿اني ليحزنني ان تذهبوا به واخاف ان يأكله الذئب وانتم عنه غافلون﴾ فذكر لهم حزنه لذهابهم به لبعده عن مشاهدته وانه خائف مع ذلك ان يأكله الذئب فاجتمع عليه في هذه الحال شيان الحزن والخوف فاجابوه بانه يتمتع ان يأكله الذئب وهم جماعة وان ذلك لو وقع لكانوا خاسرين ﴿قوله تعالى ﴿واوحينا اليه لتبئنه بامرهم هذا وهم لا يشعرون﴾ قال ابن عباس لا يشعرون بانه يوسف في وقت تبئنه وكذلك قال الحسن اوحى الله اليه وهو في الجب فاعطاه النبوة واخبره انه يبئنه بامرهم هذا ﴿قوله تعالى ﴿وجاؤا اباهم عشاء يبكون﴾ روى ان الشعبي كان جالسا للقضاء فجاءه رجل يبكي ويدعي ان رجلا ظلمه فقال رجل بحضرته يوشك ان يكون هذا مظلوما فقال الشعبي اخوة يوسف خانوا وظلموا وكذبوا وجاؤا اباهم عشاء يبكون فاطهروا والبكاء لفقد يوسف ليبرئوا انفسهم من الحيانة واوهموه انهم مشاركون له في المصيبة وبلقنوا ما كان اظهره يعقوب عليه السلام لهم من خوفه على يوسف ان يأكله الذئب فقالوا ﴿ناذهبننا نستبق﴾ يقال نتضل من السباق في الرمي وقيل نستبق بالعدو على الرجل ﴿وتركنا يوسف عند متاعنا فاكله الذئب وما انت بمؤمن لنا﴾ يعني بمصدق وجاؤا بقميص عليه دم فرعموا انه دم يوسف ﴿قوله تعالى ﴿بدم كذب﴾ يعني مكذوب فيه قال ابن عباس ومجاهد قال لو كان اكله الذئب لحرقه فكانت علامة الكذب ظاهرة فيه وهو صحة القميص من غير تحريق وقال الشعبي كان في قميص يوسف ثلاث آيات الدم والشق والقائه على وجهه بيه فارتد بصيرا وقال الحسن لما رأى القميص صحيحا قال يا بنى والله ما عهدت الذئب حلما ﴿قوله تعالى ﴿وقال بل سولت لكم انفسكم امرا﴾ يدل على ان يعقوب عليه السلام قطع بخيانتهم وظلمهم وان يوسف لم يأكله الذئب لما استدلل عليه من صحة القميص من غير تحريق وهذا يدل على ان

الحكم بما يظهر من العلامة في مثله في التكذيب أو التصديق جائز لانه عليه السلام قطع بان الذنب لم يأكله بظهور علامة كذبهم * قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ يقال انه صبر لاشكوى فيه وفيه البيان عما قضيه المصيبة من الصبر الجميل والاستعانة بالله عندما يعرض من الامور القطعية المجزية فحكى لنا حال نبيه يعقوب عليه السلام عندما ابتلى بفقد ولده العزيز عنده وحسن عزاءه ورجوعه الى الله تعالى والاستعانة به وهو مثل قوله تعالى ﴿الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾ الآية ليقتهدي به عند نزول المصائب * قوله تعالى ﴿قال يا بشرى هذا غلام واسروه بضاعة﴾ قال قتادة والسدي لما رسل دلوه تعلق بهايوسف فقال المدلى يا بشرى هذا غلام قال قتادة بشر اصحابه بانه وجد عبدا وقال السدي كان اسم الرجل الذي ناداه بشرى * وقوله ﴿واسروه بضاعة﴾ قال مجاهد والسدي اسره المدلى ومن معه من باقى التجار لئلا يسئلوهم الشركة فيه برخص ثمنه وقال ابن عباس اسره اخوته وكنتموا انه اخوهم وتابعهم على ذلك لئلا يقتلوه * والبضاعة القطعة من المال تجعل للتجارة وقيل في معنى ﴿اسروه بضاعة﴾ انهم اعتقدوا فيه التجارة وروى شعبة عن يونس عن عبيد عن الحسن عن علي انه قضى باللقيط انه حر وقرأ ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾ * وروى الزهري عن سنين ابى جميلة قال وجدت منبوا على عهد عمر فقال عمر عسى الغوير ابوسا ف قيل انه لايتهم فقال هو حر ولك ولاؤه وعلينا رضاعه فغنى قوله عسى الغوير ابوسا الغوير تصغير غار وهو مثل معناه عسى ان يكون جاء البأس من قبل الغار فانهم عمر الرجل وقال عسى ان يكون الامر جاء من قبلك في هذا الصبي اللقيط بان يكون من مائك فاما شهدوا له بالستر امره بمساكه وقال ولاؤه لك وجائز ان يريد بالولاء ههنا امساكه والولاية عليه واثبات هذا الحق له كما لو كان عبدا له فاعتقه لانه تبرع باخذه واحيائه والاحسان اليه وقد اخبر عمر انه حر فلا يخلو من ان يكون ذلك على وجه الاخبار بانه حر الاصل ولا رق عليه او ايقاع حرية عليه من قبله ومعلوم ان عمر لم يملكه ولم يكن عبدا له فيعتقه فعلما انه اراد الاخبار بانه حر لايجرى عليه رق واذا كان حرا الاصل لم يحز ان يثبت ولاؤه لانسان فعلما انه اراد بقوله لك ولاؤه اى لك ولايته في الامساك والحفظ * وما روى عن عمر وعائشة انهما قالا في اولاد الزنا اعتقوهم واحسنوا اليهم فانما معناه احكموا بانهم احرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحزى ولد والده الا ان يحده مملوكا فيشتريه فيعتقه وذلك اخبار منه بوقوع العتاق بالملك لا يحتاج الى استينافه وقد روى المغيرة عن ابراهيم في اللقيط يحده الرجل قال ان نوى ان يسترقه كان رقيقا وان نوى الحسبة عليه كان عتقا وهذا لا معنى له لانه ان كان حرا لم يصير رقيقا بنية الملتقط وان كان عبدا لم يصير عتقا بنية ايضا وايضا ان الاصل في الناس الحرية وهو الظاهر الا ترى ان من وجدناه يتصرف في دار الاسلام انا نحكم بحريته ولا نجعله عبدا الابينة تشهد بذلك او باقراره وايضا فان اللقيط لا يخلو من ان يكون ولد حرة او امة فان كان ولد حرة فهو حر وغير جائز استرقاقه

وان كان ولد امة فهو عبد لغير الملتقط فلا يجوز لنا ان نملكه في الوجوه كلها لا يجوز ان يكون اللقيط عبدا للملتقط وايضا فان الرق طارئ والاصل الحرية كشيء علمناه ملكا لانسان وادعى غيره زواله اليه فلا تصدقه لانه يدعى معنى طارئا كذلك حكم الملتقط فيما ثبت له من رق اللقيط وايضا لما كان لقطة المال لا توجب للملتقط ملكا فيها مع العلم بانه ملك في الاصل كان القاط اللقيط الذي لا يعلم رقه اخرى ان لا يوجب للملتقط ملكا وقد روى حماد بن سلمة عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب ان رجلا تزوج امرأة فولدت لاربعة اشهر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها صداقها بما استحل من فرجها وولدها مملوك له وهو حديث شاذ غير معمول عليه لان اكثر ما فيه انه ولد زنا اذا كان من حرة فهو حر ولا خلاف بين الفقهاء في ان ولد الزنا واللقيط حران قوله تعالى ﴿وشروه ثمن بخس دراهم معدودة﴾ قال الفراء الثمن ما ثبت في الذمة بدلا من البياعات من الدراهم والدنانير قال ابوبكر ظاهر الكلام يدل عليه لانه سمي الدراهم مئنا بقوله ﴿وشروه ثمن﴾ وقول الفراء مقبول من طريق اللغة فاذا اخبر ان الثمن اسم لما ثبت في الذمة من الوجه الذي ذكرنا ثم سمي الله تعالى الدراهم مئنا لقضى ذلك ثبوتها في الذمة متى جعلت بدلا في عقود البياعات سواء عينها او اطلقها ولم يعينها لانها لو تعينت بالتعيين لحررت من ان تكون مئنا اذ كانت الاعيان لا تكون اثمانا في الحقيقة الا ان يحرمها الانسان مجرى الابدال فيسميها مئنا على معنى البدل تشبيها بالثمن واذ ثبت ذلك وجب ان لا تتعين الدراهم والدنانير لان في تعيينها سبب العفة التي وصفها الله بها من كونها مئنا اذا اعيان لا تكون اثمانا وبالبخس النقص يقال بخس حقه اذا نقصه وقوله ﴿دراهم معدودة﴾ روى عن ابن مسعود وابن عباس وقناة قالوا كانت عشرين درهما وعن مجاهد اثنان وعشرون درهما وقيل انما سماها معدودة لقلتها وقيل عدوها ولم يزوها وقيل كانوا لا يزنون الدراهم حتى تبلغ اوقية واوقيتهم اربعون درهما وقال ابن عباس ومجاهد اخوته كانوا حضورا فقالوا هذا عبد لنا ابق فاشتروه منهم وقال قناة باءه السيارة قوله تعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ قيل ان اخوته كانوا في الثمن من الزاهدين وانما كان غرضهم ان يقيموه عن وجه ابيهم وقوله تعالى ﴿وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا﴾ روى عن عبد الله قال احسن الناس فراسة ثلاثة العزيز حين قال لامرأته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا وابنة شعيب حين قالت في موسى يابست استأجره وابوبكر الصديق حين ولي عمر قوله تعالى ﴿ولما بلغ اشده آتيناه حكما وعلما﴾ قيل في معنى الاشده انها القوة من ثمانى عشرة الى ستين سنة وقال ابن عباس الاشده ابن عشرين سنة وقال مجاهد ابن ثلاث وثلاثين سنة قوله تعالى ﴿ولقد همت به وهم بها﴾ روى عن الحسن همت به بالعزيمة وهم بها من جهة الشهوة ولم يعزم وقيلها جميعا بالشهوة لان الهم بالشيء مقاربتة من غير موافقة والدليل على ان هم يوسف بها لم يكن من جهة العزيمة وانما كان من جهة دواعي الشهوة قوله ﴿معاذ الله انه ربي احسن مثواي﴾ وقوله ﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا الخالصين﴾ فكان ذلك اخبارا ببراءة ساحته من العزيمة على

المعصية وقيل ان ذلك على التقديم والتأخير ومعناه لولا ان رأى برهان ربه هم بها وذلك لان جواب لولا لا يجوز ان يتقدمه لانهم لا يجزؤون ان تقول قد أتيتك لولا زيد وحاظر ان يكون على تقدير تقديم لولا * قوله تعالى * لولا ان رأى برهان ربه * قال ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد رأى صورة يعقوب عاضا على انامله وقال قتادة نودى يا يوسف انت مكتوب في الانبياء وتعمل عمل السفهاء وروى عن ابن عباس انه رأى الملك وقال محمد بن كعب هو ما علمه من الدلالة على عقاب الزنا * قوله تعالى * وشهد شاهد من اهله * ان كان قيسه قد من قبل * الآية روى عن ابن عباس وابي هريرة وسعيد بن جبير وهلال ابن يسار انه صبي في المهد وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وابن ابى مليكة وعكرمة قالوا هو رجل وقال عكرمة ان الملك لما رأى يوسف مشقوق القميص على الباب قال ذلك لابن عم له فقال ان كان قيسه قد من قبل فانه طلبها فامتنعت منه وان كان من دبر فانه فر منها وطلبته ومن الناس من يحتج بهذه الآية في الحكم بالعلامة في اللقطة اذا ادعاها مدعى ووصفها * وقد اختلف الفقهاء في مدعى اللقطة اذا وصف علامات فيها فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والشافعي لا يستحقها بالعلامة حتى يقيم البينة ولا يجبر الملتقط على دفعها اليه بالعلامة ويسعه ان يدفعها وان لم يجبر عليه في القضاء وقال ابن القاسم في قياس قول مالك يستحقها بالعلامة ويجبر على دفعها اليه فان جاء مستحق فاستحقها بينة لم يضمن الملتقط شيئا وقال مالك وكذلك اللصوص اذا وجد معهم امتعة فجاء قوم فادعوا وليست لهم بينة ان السلطان يتلوم في ذلك فان لم بات غيرهم دفعه اليهم وكذلك الآبق وقال الحسن بن حي بدفعها اليه بالعلامة وقال اصحابنا في اللقيط اذا ادعاها رجلان ووصف احدها علامة في جسده انه اولى من الآخر * وقال ابو حنيفة ومحمد في متاع البنت اذا اختلف فيه الرجل والمرأة ان ما يكون للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجل والمرأة فهو للرجل فحكموا فيه بظاهر هيئة المتاع وقالوا في المستأجر والمؤجر اذا اختلفا في مصراع باب موضوع في الدار انا ان كان لمصراع معلق في البناء فالقول قول رب الدار وان لم يكن وفقاله فالقول قول المستأجر وكذلك ان كان جذع مطروح في دار وعليه نقوش وتصاوير موافقة للنقوش جذوع السقف وفقالها فالقول قول رب الدار وان كانت مخالفة لها فالقول قول المستأجر وهذه مسائل قد حكموا في بعضها بالعلامة ولم يحكموا بها في بعض ولا خلاف بين اصحابنا ان رجلين لوتنازعا على قربة وهما متعلقان بها واحدهما سقاء والاخر عطارا نه بينهما نصفين ولا يقضى لسقاء بذلك على العطار * فاما قولهم في اللقطة فان الملتقط له يد صحيحة والمدعى لها يري دالة يده وقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وكون الذي في يده ملتقطا لا يخرج المدعى من ان يكون مدعى فلا يصدق على دعواه الابينة اذ ليست له يد والعلامة ليست بينة لان رجلا لو ادعى مالا في يد رجل واعطى علامته والذي في يده غير ملتقط لم يكن ذكر العلامة بينة يستحق بها شيئا * واما قول اصحابنا في الرجلين يدعيان لقيط اكل واحد يدعي انه ابنه ووصف احدهما علامة في جسده فاما جعلوه اولى استحسانا من قبل ان مدعى اللقيط يستحقه بدعواه من غير علامة ويثبت النسب منه بقوله وتزول يد من هو في يده فلما تنازعا اثنان صار كانه

في ايديهما لانهما قد استحقا ان يقضى بالنسب لهما لولم يصف احدهما علامة في جسده فلما زالت يد
 من هو في يده صار بمنزلة لو كان في ايديهما من طريق الحكم جميعه في يد هذا وجميعه في يد هذا
 فيجوز حينئذ اعتبار العلامة * ونظيره الزوجان اذا اختلفا في متاع البيت لما كان لكل واحد يد
 في الجميع اعتبر اظهرهما تصرفا و آكدهما يدا وكذلك المستأجر له يد في الدار والمؤاجر ايضا له يد
 في جميع الدار فلما استويا في اليد في الجميع كان الذي تشهد له العلامة الموافقة لصحة دعواه اولى وكان
 ذلك ترجيحاً لحكم يده لانه يستحق به الحكم له بالملك كما يستحق بالدينات فهذه المواضع التي
 اعتبروا فيها العلامة انما اعتبروها مع ثبوت اليد لكل واحد من المدعين في الجميع فصارت
 العلامة من جهة اليد دون استحقاق الملك بالعلامة * واما المدعيان اذا كان في ايديهما شيء من
 المتاع واحدهما ممن يعالج مثله وهو من آله التي يستعملها في صناعته فانه معلوم ان في يد
 كل واحد منهما النصف وان ما في يد هذا ليس في يد الآخر منه شيء فلو حكمنا لاحدهما
 بظاهر صناعته او بعلامة معه لكننا قد استحققنا عليه يدا هي له دونه فهما فيه بمنزلة رجل اسكاف
 ادعى قالب خف في يد صير في فلا يستحق يد الصير في لاجل ان ذلك من صناعته ومسألة اللقطة
 هي هذه بعينها لان المدعى لا يملكه وانما يريد استحقاق يد الملتقط بالعلامة ومعلوم انه لا يستحقها
 بالدعوى اذا لم تكن معه علامة فكذلك العلامة لا يجوز ان يستحق بها يد الغير * واما ما روى
 في حديث زيد بن خالد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال اعرف عفاصها
 ووعاءها ووكاءها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشاؤك بها فانه لادلالة فيه على ان مدعيها
 يستحقها بالعلامة لانه يحتمل ان يكون انما امره بمعرفة العفاص والوكاء وللوكاء لئلا يختلط بماله
 وليعلم انها لقطة وقد يكون يستدل به على صدق المدعى فيسعه دفعها اليه وان لم يلزم في الحكم
 وقد يكون لذكر العلامة ولما يظهر من الحال تأثير في القلب يغلب في الظن صدقه ولكنه
 لا يعمل عليه في الحكم * وقد استدلل يعقوب عليه السلام على كذب اخوة يوسف بانه لو اكله
 الذئب لحرق قيصره وقد روى عن شريح واياس بن معاوية اشياء نحو هذا * روى ابن ابي نجيح
 عن مجاهد قال اخضعني الى شريح امرأتان في ولدتهما فقالت احدهما هذه ولدهم وتي وقالت الاخرى
 هذه ولدهم تي فقال القوها مع هذه فان درت وقرت واسبطرت فهي لهما وان هرت وفرت
 وازبأرت فليس لهما * وروى حماد بن سلمة قال اخبرني مخبر عن اياس بن معاوية ان امرأتين ادعتا
 كبة غزل فخلا باحدهما وقال علام كبت غزلك فقالت على جوزة وخلا بالاخرى فقالت على
 كسرة خبز ففقدوا الغزل فدفعوه الى التي اصابته وهذا الذي كان يفعله شريح واياس من نحو
 هذا لم يكن على وجه امضاء الحكم به والزام الخصم اياه وانما كان على جهة الاستدلال بما يغلب
 في الظن منه فيقرر بعد ذلك المبطل منهما وقد يستحي الانسان اذا ظهر مثل هذا من الاقامة
 على الدعوى فيقرر فيحكم عليه بالاقرار * قوله تعالى ﴿ قال احدهما اني اراني اعصر خمرا ﴾
 قيل فيه اضمار عصير العنب للخمر وذلك لان الخمر المائعة لا يتأتى فيها العصر وقيل معناه
 اعصر ما يؤول الى الخمر فسماء باسم الخمر وان لم يكن خمرا على وجه المجاز وجائر ان يعصر من العنب

خمر بان يطرح العنب في الحابية ويترك حتى ينش ويغلى فيكون ما في العنب خمرًا فيكون العصر للخمر
 على وجه الحقيقة وقال الضحاك في لغة تسمى العنب خمرًا ﴿قوله تعالى ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ اَنَا نَارَكُ مِنَ
 المحسنين﴾ قال قتادة كان يداوى مريضهم ويعزى حزينهم ويحتمد في عبادة ربه وقيل كان يعين
 المظلوم وينصر الضعيف ويعود المريض وقيل من المحسنين في عبارة الرؤيا لانه كان يعبر لغيرها ﴿قوله
 تعالى ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامُ تَرْزُقَانِهِ الْاَنْبِيَاءُ كَمَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ الآية قال ابن جرير عجل عن تأويل الرؤيا
 الى الاخبار بهذا لما رأى على احد هاهنا من المكروه فلم يدعاه حتى اخبرها به وقيل انما قدم هذا ليعلمنا
 ما خصه الله تعالى به من النبوة وليقبلا الى طاعة الله وقد كان يوسف عليه السلام فيما بينهم قبل ذلك زمانا
 فلم يحك الله عنه ان ذكر لهم شيئا من الدعاء الى الله وكانوا قومًا يعبدون الاوثان وذلك لانه لم يطمع منهم في
 الاستماع والقبول فلما رآهم مقبلين اليه عارفين باحسانه امل منهم القبول والاستماع فقال ﴿يا صاحبي
 السجن﴾ ارباب متفرقون خير ام الله الواحد القهار ﴿الآية وهو من قوله تعالى ﴿ادع الى سبيل
 ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾ وترقب وقت الاستماع والقبول من الدعاء الى سبيل الله
 بالحكمة وانما حكى الله ذلك لنا لتقدي به فيه ﴿قوله تعالى ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا
 اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاءَ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ الظن ههنا بمعنى اليقين لانه علم يقينا وقوع
 ما عبر عليه الرؤيا وهو كقوله تعالى ﴿اِنِّي ظَنَنْتُ اَنِّي مَلَأْتُ حَسْبِي﴾ ومعناه ايقنت * وقوله
 ﴿فَأَنْسَاءَ الشَّيْطَانُ﴾ هذه الهاء تعود على يوسف على ما روى عن ابن عباس وقال الحسن
 وابن اسحاق على الساق وفيه بيان ان لبثه في السجن بضع سنين انما كان لانه سأل الذي
 نجا منهما ان يذكره عند الملك وكان ذلك منه على جهة الغفلة فان كان التأويل على ما قال ابن عباس
 ان الشيطان انسى يوسف عليه السلام ذكر ربه يعني ذكر الله تعالى وان الاولى كان في تلك الحال ان يذكر
 الله ولا يشتغل بمسئلة الناجي منهما ان يذكره عند صاحبه فصار اشتغاله عن الله تعالى في ذلك
 الوقت سببا لبقائه في السجن بضع سنين وان كان التأويل ان الشيطان انسى الساقى فلائ
 يوسف لما سأل الساقى ذلك لم يكن من الله توفيق للساقى وخلاه ووساوس الشيطان وخواطره
 حتى انساه ذكر ربه امر يوسف * واما البضع فقال ابن عباس هو من الثلاث الى العشر وقال
 مجاهد وقتادة الى التسع وقال وهب لبث سبع سنين ﴿قوله تعالى ﴿قَالُوا اضْغَاثَ أَحْلَامٍ وَمَا
 نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ فاما قد علمنا ان الرؤيا كانت صحيحة ولم تكن اضغاث احلام
 لان يوسف عليه السلام عبرها على سنى الحصب والجذب وهو يبطل قول من يقول ان
 الرؤيا على اول ما تعبر لان القوم قالوا هي اضغاث احلام ولم تقع كذلك ويدل على فساد
 الرواية بان الرؤيا على رجل طائر فاذا عبرت وقعت ﴿قوله تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ اتُونَنِي بِهِ
 فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ اِلَى رَبِّكَ﴾ الآية يقال ان يوسف عليه السلام انما لم يجهم الى الذهاب
 الى الملك حتى رد الرسول اليه بان يسئل عن النسوة اللاتي قطعن ايديهن لتظهر براءة ساحته
 فيكون اجل في صدره عند حضوره واقرب الى قبول ما يدعوه اليه من التوحيد وقبول
 ما يشير به عليه ﴿قوله تعالى ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ اَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ قال الحسن ومجاهد وقتادة

والضحك هذا من قول يوسف يقول اني انما رددت الرسول اليه في سؤال النسوة ليعلم
 العزيز اني لم اخنه بالغيث وان كان ابتداء الحكاية عن المرأة فانه رد الكلام الى الحكاية عن
 قول يوسف لظهور الدلالة على المعنى وذلك نحو قوله (وكذلك يفعلون) وقوله حكاية
 عن المرأة (وجعلوا اعزاة اهلها ذلة) وكقوله (فاذانامرون) وقوله حكاية قول الملائكة (يريد
 ان يخرجكم من ارضكم بسحره) قوله تعالى (ان النفس لامارة بالسوء) يعني ان النفس
 كثيرة النزاع الى السوء فلا يرى نفسه وان كان لا يطاوعها وقد اختلف الناس في قائل هذا
 القول فقال قائلون هو من قول يوسف وقال آخرون هو من قول المرأة الامارة بالكثيرة
 الامر بالشيء والنفس بهذه الصفة لكثرة مالتشهيه وتنازع اليه بما يقع الفعل من اجله وقد
 كانت اضافة الامر بالسوء الى النفس مجازا في اول استعماله ثم كثر حتى سقط عنه اسم
 المجاز وصار حقيقة فيقال نفسي تأمرني بكذا وتدعوني الى كذا من جهة شهوتي له وانما
 لم يصح ان يأمر الانسان نفسه في الحقيقة لان في الامر ترغيبا للأموال بتملك ما لا يملك
 ومحال ان يملك الانسان نفسه ما لا يملكه لان من ملك شيئا فانما يملك ما هو مالكه قوله
 تعالى (وقال الملك استوني به استخاضه لنفسي فلما كلمه قال انك اليوم لدينا مكين امين)
 هذا الملك لما كان من اهل العقل والدراية لم يرعه من يوسف منظره الرائع البهيج كما راع
 النساء لقلة عقولهن وضعف احلامهن وانهن انما نظرن الى ظاهر حسنه وجماله دون علمه
 وعقله وان الملك لم يعبا بذلك ولكنه لما كلمه ووقف على كماله ببينانه وعلمه قال (انك
 اليوم لدينا مكين امين) فقال يوسف (اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ علم) فوصف
 نفسه بالعلم والحفظ وفي هذا دلالة على انه جازل للانسان ان يصف نفسه بالفضل عند من لا
 يعرفه وانه ليس من المحظور من تزكية النفس في قوله تعالى (فلا تزكوا انفسكم) قوله
 تعالى (استوني باخ لكم من ابيكم) الى قوله (فان لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي)
 يقال ان الذي اقتضى طلبه للاخ من ابيهم مفاوضته لهم بالسؤال عن اخبارهم فلما ذكروا
 ايثار ابيهم له عليهم بمحبته اياه مع حكمته اظهر انه يحب ان يراء وان نفسه متطلعة الى علم
 السبب في ذلك وكان غرضه في ذلك التوصل الى حصوله عنده وكان قد خاف ان يكتموا
 ابا امره ان ظهر لهم انه يوسف وان يتوصلوا الى ان يحولوا بينه وبين الاجتماع معه ومع اخيه
 فاجرى تدبيره على تدرج لئلا يهجم عليهم ما يشتد اضطرابهم معه قوله تعالى (يا بني لا
 تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة) قال ابن عباس والحسن وقتادة والضحك
 والسدى كانوا ذوى صورة وجمال فخاف عليهم العيون وقال غيرهم خاف عليهم حسد الناس
 لهم وان يبلغ الملك قوتهم وبطشهم فيقتلهم خوفا على ملكه وما قاله الجماعة يدل على ان العين
 حق وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العين حق قوله تعالى (جعل السقاية
 في رحل اخيه ثم اذن مؤذن ايتها العير انكم لسارقون) قيل امر يوسف بعض اصحابه بان يجعل
 الصاع في رحل اخيه ثم قال قائل من الموكلين بالصبيان وقد فقدوه ولم يدروا من اخذه ايتها

مطلب
 يجوز للانسان ان
 يصف نفسه بالفضل
 عند من لا يعرفه

مطلب
 العين حق

الغير انكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك ولم يأمرهم يوسف بذلك فلم يكن قول هذا القائل كذبا اذ كان مرجعه الى غالب ظنه وما هو عنده وفيما توصل يوسف عليه السلام به الى اخذ اخيه دلالة على انه جائز للانسان التوصل الى اخذ حقه من غيره بما يمكنه الوصول اليه بغير رضا من عليه الحق % قوله تعالى % ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم % روى عن يحيى بن يمان عن يزيد بن زريع عن عطاء الخراساني % وانا به زعيم % قال كهيل % قال ابو بكر ظن بعض الناس ان ذلك كفالة عن انسان وليس كذلك لان قائل ذلك جعل حمل بعير اجرة لمن جاء بالصاع واكد به بقوله انا به زعيم يعنى ضامن قال الشاعر

واني زعيم ان رجعت مسلما * بسيرى منه الفرائق ازورا

اي ضامن لذلك فهذا القائل لم يضمن عن انسان شيئا وانما الزم نفسه ضمان الاجرة لرد الصاع وهذا اصل في جواز قول القائل من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله درهم وان هذه اجارة جائزة وان لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه وكذلك قال محمد بن الحسن في السير الكبير اذا قال امير الجيش من ساق هذه الدواب الى موضع كذا او قال من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله كذا ان هذا جائز ومن حمله استحق الاجر وهذا معنى ما ذكر في هذه الآية وقد ذكر هشام عن محمد ايضا فيمن كانت في يده دار لرجل يسكنها فقال ان ائت فيها بعد يومك هذا فاجره كل يوم عشرة دراهم عليك ان هذا جائز وان اقام فيها بعد هذا القول لزمه لكل يوم ماسمى فجعل سكنه بعد ذلك رضيا وكان ذلك اجارة وان لم يقوله بالانسان وفي الآية دلالة على ذلك لانه قد اخبر ان من رد الصاع استحق الاجر وان لم يكن بينهما عقد اجارة بل فعله لذلك بمنزلة قبول الاجارة وعلى هذا قالوا فيمن قال لا خير قد استأجرتك على حمل هذا المتاع الى موضع كذا بدرهم انه ان حمله استحق الدرهم وان لم يتكلم بقبولها % فان قيل ان هذا لم يكن اجارة لان الاجارة لا تصح على حمل بعير وان كانت اجارة فهي منسوخة لان الاجارة لا تجوز في شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم الا باجر معلوم % قيل له هو اجر معلوم لان حمل بعير اسم لمقدار ما من الكيل والوزن كقولهم كارة ووقر ووسق ونحو ذلك ولما لم ينكر يوسف عليه السلام ذلك دل على صحته وشرائعه من قبلنا من الانبياء حكمها ثابت عندنا ما لم تنسخ % قوله تعالى % قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه % قال الحسن وابواسحاق ومعمر والسدي كان من عادتهم ان يسترقوا السارق فكان تقديره جزاؤه اخذ من وجد في رحله رقيقا فهو جزاؤه عندنا كجزائه عندكم فلما وجد في رحل اخيه اخذه على ما شرط انه جزاء سرقة فقتلوا خذ احدا مكانه عبدا روى ذلك عن الحسن وهذا يدل على انه قد كان يجوز في ذلك الوقت استرقاق الحر بالسرقة وكان يجوز للانسان ان يرق نفسه لغيره لان اخوة يوسف عليه السلام بذلوا واحدا منهم ليكون عبدا بدل اخي يوسف وقد روى عن عبد سرق ان النبي صلى الله عليه وسلم باعه في دين عليه وكان حرا فجاء ان يكون هذا الحكم قد كان تابنا الى ان نسخ

مطلبه
يجوز للانسان التوصل
الى اخذ حقه بما يمكنه
الوصول اليه

على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم * وفيما قص الله تعالى علينا من قصة يوسف وحفظه للاطعمة في سنى
الجدب وقسمته على الناس بقدر الحاجة دلالة على ان على الأئمة في كل عصر ان يفعلوا مثل ذلك اذا
خافوا هلاك الناس من القحط * قوله تعالى * ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا ابانا ان ابنك سرق
وما شهدنا الا بما علمنا * انما اخبروا عن ظاهر الحال لا عن باطنها اذ لم يكونوا عاينين بباطنها
ولذلك قالوا * وما كنا للغيب حافظين * فكان في الظاهر لما وجد الصاع في رحله انه هو الا اخذه
فقالوا * (وما شهدنا الا بما علمنا) يعني من الامر الظاهر لا من الحقيقة وهذا يدل على جواز اطلاق
اسم العلم من طريق الظاهر وان لم يعلم حقيقة وهو كقوله * (وان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن
الى الكفار) ومعلوم اننا لا نحيط بضمائرهن علما وانما هو على ما يظهر من ايمانهم * وقد قيل في قوله
* (وما كنا للغيب حافظين) معنيين احدهما ما روى عن الحسن ومجاهد وقادة ما كنا لشعر ان ابنك
سيسرق والاخر ما قدمنا وهو اننا لا ندري باطن الامر في السرقة * فان قيل لم جازله استخراج
الصاع من رحل اخيه على حال يوجب تهمة عند الناس مع براءة ساحته ونعم ابيه واخوته به * قيل له
لانه كان في ذلك ضرر من الصلاح وقد كان ذلك عن مواطاة من اخيه له على ذلك وتلطف في اعلام
ابيه بسلامتها ولم يكن لاحد ان يتهمة بالسرقة مع امكان ان يكون غيره جعله في رحله ولان الله تعالى
امره بذلك تعريضا ليعقوب عليه السلام لا بلوى يفقده ايضا ليصبر فيتضاعف ليعقوب عليه السلام
الثواب الجزيل بصبره على فقداه * وفيما حكى الله تعالى من امر يوسف وما عمل به اخوته في قوله
* (فلما جهزهم بجهازهم) الى قوله * (كذلك كدنا ليوسف) دلالة على اجازة الحيلة في التوصل
الى المباح واستخراج الحقوق وذلك لان الله تعالى رضى ذلك من فعله ولم ينكره وقال في آخر
القصة * (كذلك كدنا ليوسف) ومن نحو ذلك قوله تعالى * (وخذي يدك ضغنا فاضرب به ولا تحث)
وكان حلف ان يضربها عددا فامر الله تعالى باخذ الضغث وضربها به ليبر في يمينه من غير اتصال
الم كبير اليها ومن نحوه النهي عن التصريح بالخطبة واطاحة التوصل الى اعلامها رغبته بالتعريض
ومن جهة السنة حديث ابى سعيد الخدرى وابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمل
رجلا على خبير فاتاه بتمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا فقال لا والله انما تأخذ
الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة قال فلا تفعل بيع الجميع بالدرهم ثم اشتر ما لا درهم تمرا كذا روى ذلك
مالك بن انس عن عبد المجيد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابى سعيد وابى هريرة فحضر عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم التفاضل في التمر وعلمه كيف يحتال في التوصل الى اخذ هذا التمر ويدل
عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى من مال ابى سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف فامرها بالتوصل
الى اخذ حقها وحق ولدها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا وري بغيره
وروى يونس ومعمر عن الزهرى قال ارسلت بنو قريظة الى ابى سفيان بن حرب ان اتونا
فاناسنغير على ريضة المسلمين من ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان موادعا للنبي صلى الله عليه
وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب ابى سفيان واصحابه فاقبل نعيم
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره خبرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله

مطلب

يجب على الامام ان
يفعل مثل ما فعله
يوسف عليه السلام
اذا خاف هلاك الناس
من القحط

مطلب

يجوز الاحتيال في
التوصل الى المباح

صلى الله عليه وسلم لعنا امرنا بذلك فقام نعيم يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان نعيم رجلا لا يكتم الحديث فلما ولى من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهبا الى غطفان قال عمر يا رسول الله ما هذا الذى قلت ان كان امر من امر الله فامضه وان كان هذا رأيا رأيته من قبل نفسك فان شأن بنى قريظة اهون من ان تقول شيئا يؤثر عنك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا رأى ان الحرب خدعة وروى ابو عثمان النهدي عن عمر قال ان في معاريض الكلام لندوة عن الكذب وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال ما يسرني بمعاريض الكلام محرر النعم وقال ابراهيم صلوات الله عليه للملك حين سأله عن سارة فقال من هي منك قال هي اختي للآل يأخذها وانما اراد اختي في الدين وقال للكفار اني سقيم حين تخلف لي كسر الهمهم وكان مناه اني سأسقم يعني اموت كما قال الله تعالى (انك ميت) فعارض بكلامه عما سأله عنه الى غيره على وجه لا يلحق فيه الكذب فهذه وجود امر النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالاكتيال في التوصل الى المباح وقد كان لولا وجه الحيلة فيه محظورا وقد حرم الله الوطء بالزنا وامرنا بالتوصل اليه بعقد النكاح وحظر علينا اكل المال بالباطل واباحه بالشرى والهبة ونحوها فمن انكر التوصل الى استباحة ما كان محظورا من الجهة التي اباحه الشريعة فاما يرد اصول الدين وما قد ثبتت به الشريعة فان قيل حظر الله تعالى على اليهود صيد السمك يوم السبت فحبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد فعاقبهم الله عليه ﷺ قيل له قد اخبر الله تعالى انهم اعتدوا في السبت وهذا يوجب ان يكون حبسها في السبت قد كان محظورا عليهم ولولم يكن حبسها لها في السبت محرما لما قال (اعتدوا في السبت) ﷺ قوله تعالى (يا ايها العزيز مسنا واهلنا الضر) الى قوله (وتصدق علينا) لما ترك يوسف عليه السلام التكبر عليهم في قوله (مسنا واهلنا الضر) دل ذلك على جواز اظهار مثل ذلك عند الحاجة اليه وانه لا يجرى مجرى الشكوى من الله تعالى ﷺ وقوله (فاوف لنا الكيل) يدل على ان اجرة الكيل على البائع لان عليه تعيين المبيع للمشتري ولا يتعين الا بالكيل وقد قالوا له (فاوف لنا الكيل) فدل على ان الكيل قد كان عليه ﷺ فان قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهذا يدل على ان الكيل على المشتري لان مراده الصاع الذي اكتال به البائع من بائعه وصاع المشتري هو ما اكتاله المشتري الثاني من البائع ﷺ قيل له قوله صاع البائع لادلالة فيه على ان البائع هو الذي اكتال وجاز ان يريد به الصاع الذي كال البائع به بائعه وصاع المشتري الذي كاله له بائعه فلا دلالة فيه على الاكتيال على المشتري واذا صح ذلك فيما وصفنا من الكيل فواجب ان يكون اجرة وزن الثمن على المشتري لان عليه تعيين الثمن للبائع ولا يتعين الا بوزنه فعليه اجرة الوزن ﷺ واما اجرة الناقد فان محمد بن سماعة روى عن محمد انه قبل ان يستوفيه البائع فهو على المشتري لان عليه تسليم الثمن اليه صحيحا وان كان قد قبضه البائع فاجرة الناقد على البائع لانه قد قبضه وملكه فعليه ان يبين ان شيئا منه معيب يجب رده ﷺ قوله تعالى (وتصدق علينا) قال سعيد بن جبير

مطلب

يجوز للانسان اظهار
ضرر منه عند الحاجة
اليه

إنما سألوا التفضل بالنقصان في السعر ولم يسألوا الصدقة وقال سفيان بن عيينة سألوا الصدقة
 وهم أنبياء وكانت حلالا وإنما حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم وكره مجاهد أن يقول في
 دعائه اللهم تصدق على لان الصدقة إنما هي ممن يتننى الثواب % قوله تعالى % قال هل علمتم
 ما فعلتم بيوسف واخيه إذا أتتم جاهلون % فيه اخبار أنهم كانوا جاهلين عند وقوع الفعل منهم وأنهم
 لم يكونوا جاهلين في هذا الوقت فمن الناس من يستدل بذلك على أنهم فعلوا ذلك قبل البلوغ لأنهم
 لو فعلوه بعد البلوغ مع أنهم لم تظهر منهم توبة لكانوا جاهلين في الحال وإنما أراد جهالة الصبالة
 المعاصي وقول يوسف (لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم) يدل على أنهم فعلوه بعد البلوغ وأن ذلك
 كان ذنباً منهم بحب عليهم الاستغفار منه وظاهر الكلام يدل على أنهم تابوا بقولهم (لقد أترك الله علينا
 وإن كنا خاطئين) ويدل عليه قولهم (يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا انا كنا خاطئين) ولا يقول مثله من فعل
 شيئاً في حال الصغر قبل أن يجزى عليه القلم % وقوله (يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا) إنما جازلهم مسألة
 الاستغفار مع حصول التوبة لأجل المظلمة المتعلقة بعفو المظلوم وسؤال ربه أن لا يأخذ بما عامله
 ويجوز أن يكون إنما سأل أن يبلغه بدعائه منزلة من لم يكن في جنات % قوله تعالى % وسوف استغفر لكم
 ربى روى عن ابن مسعود وأبراهيم التيمي وابن جرير وعمر بن قيس أنه أخر الاستغفار لهم
 إلى السحر لانه أقرب إلى اجابة الدعاء وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 أخر ذلك إلى ليلة الجمعة وقيل إنما سألوه أن يستغفر لهم دائماً في دعائه % قوله تعالى % وخروا
 له سجداً % يقال إن التحية للملوك كانت السجود وقيل أنهم سجدوا لله شكراً له على ما نعم
 به عليهم من الاجتماع مع يوسف على الحال السارة وأرادوا بذلك التعظيم ليوسف فاضاف
 السجود إلى يوسف مجازاً كما يقال صلى للقلة وصلى إلى غير القبلة يعنى إلى تلك الجهة %
 وقول يوسف (هذا تأويل رؤياي من قبل) يعنى سجد الشمس والقمر والكواكب
 فكان السجود في الرؤيا هو السجود في اليقظة وكان الشمس والقمر والكواكب
 أبويه واخوته % ويقال في قوله (ورفع أبويه على العرش) أن امه كانت ماتت وتزوج خاله
 روى ذلك عن السدى وقال الحسن وابن اسحاق كانت امه باقية وروى عن سليمان وعبيد الله
 ابن شداد كانت المدة بين الرؤيا وبين تأويلها أربعين سنة وعن الحسن كانت ثمانين سنة وقال
 ابن اسحاق ثمانى عشرة سنة % فان قيل اذا كانت رؤيا الانبياء صادقة فهلا تسلى يعقوب
 بعلمه بوقوع تأويل رؤيا يوسف % قيل له لانه رآها وهو صبي وقيل لان طول الغيبة
 عن الحبيب يوجب الحزن كما يوجب مع الثقة بالالتقاء في الآخرة % قوله تعالى % وكأين من آية
 في السموات والارض يمدرون عليها وهم عنها معرضون % يعنى وكمن آية فيهما لا يفكرون فيها
 ولا يستدلون بها على توحيد الله وفيه حث على الاستدلال على الله تعالى بآياته ودلائله والفكر
 فيما يقتضيه من تدبير مدبرها العالم بها القادر عليها وأنه لا يشبهها وذلك في تدبير الشمس
 والقمر والنجوم والرياح والاشجار والنبات والنتاج والحيوان وغير ذلك مما هو ظاهر
 للحواس ومدرك بالبيان % قوله تعالى % وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون % روى

عن ابن عباس ومجاهد وقادة وما يؤمن أكثرهم بالله في إقراره بأن الله خلق السموات والأرض إلا وهو مشرك بعبادة الوثن وقال الحسن هم أهل الكتاب معهم شرك وإيمان وقيل ما يصدقون بعبادة الله إلا وهم يشركون الأوثان في العبادة * وقد دلت الآية على أن مع اليهودي إيماناً بموسى وكفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم لأنها قد دلت على أن الكفر والإيمان لا يتنافيان من وجهين مختلفين فيكون فيه كفر من وجه وإيمان من وجه إلا أنه لا يحصل اجتماعهما على جهة إطلاق اسم المؤمن واستحقاق ثواب الإيمان لأن ذلك ينافيه الكفر وكذلك قوله (افتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) قد أثبت لهم الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض آخر فثبت بذلك جواز أن يكون معه كفر من وجه وإيمان من وجه آخر وغير جائز أن يجتمع له صفة مؤمن وكافر لأن صفة مؤمن على الإطلاق صفة مدح وصفة كافر صفة ذم ويتنافى استحقاق الصفتين معاً على الإطلاق في حال واحدة * قوله تعالى ﴿قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ فيه بيان أنه مبعوث بدعاء الناس إلى الله عز وجل على بصيرة من أمره كأنه يبصره بعينه وإن من اتبعه فذلك سبيله في الدعاء إلى الله عز وجل وفيه الدلالة على أن على المسلمين دعاء الناس إلى الله تعالى كما كان على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك * قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم من أهل القرى﴾ قيل من أهل الأمصار دون البوادي لأن أهل الأمصار أعلم وأحكم وأحرى بقبول الناس منهم وقال الحسن لم يبعث الله نبياً من أهل البادية قط ولا من الجن ولا من النساء * قوله تعالى ﴿حتى إذا استنشئ الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا﴾ اليأس انقطاع الطمع وقوله (كذبوا) قرئ بالتخفيف وبالتثقيـل فاذا قرئ بالتخفيف كان معناه ما روى عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبـير ومجاهد والضحاك قالوا ظن الأمم أن الرسل كذبوهم فيما أخبروهم به من نصر الله تعالى لهم وإهلاك أعدائهم وروى عن حماد بن زيد عن سعيد بن الجحباب قال حدثني إبراهيم بن أبي حرة الجزري قال صنعت طعاماً فدعوت ناساً من صحابنا فيهم سعيد بن جبـير وأرسلت إلى الضحاك بن مزاحم فإني إن يحى فأيته فلم ادعه حتى جاء قال فسأل فقي من قریش سعيد بن جبـير فقال له يا أبا عبد الله كيف تقرأ هذا الحرف فإني إذا أتيت عليه تمنيت أني لا أقرأ هذه السورة (حتى إذا استنشئ الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا) قال نعم حتى إذا استنشئ الرسل من قومهم أن يصدقوهم وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا مخففة فقال الضحاك ما رأيت كاليوم قط رجلاً يدعى إلى علم فيتركه لورحات في هذا إلى أين كان قليلاً وفي رواية أخرى أن مسلماً بن يسار سأل سعيداً عنه فاجابه بذلك فقام إليه مسلماً فاعتنقه وقال فرج الله عنك كما فرجت عني * ومن قرأ (كذبوا) بالشديد كان معناه ايقوا أن الأمم قد كذبوهم فكذبنا عمهم حتى لا يفلح أحد منهم روى ذلك عن عائشة والحسن وقادة. آخر سورة يوسف

ومن سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وفي الأرض قطع متجاورات﴾ قال ابن عباس ومجاهد والضحاك الأرض السبعة والأرض العذبة ﴿ونخيل صنوان﴾ قال ابن عباس والبراء بن مازب ومجاهد وقناة النخلات أصلها واحد ﴿قوله تعالى﴾ يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل ﴿فيه أوضح دلالة على بطلان مذهب أصحاب الطبائع لانه لو كان حدوث ما يحدث من الثمار بطبع الأرض والهواء والماء لوجب ان يتفق ما يحدث من ذلك لاتفاق ما يوجب حدوثه اذ كانت الطبيعة الواحدة توجب عندهم اتفاق ما يحدث منها ولا يجوز ان توجب فعلين مختلفين متضادين فلو كان حدوث هذه الاشياء المختلفة الالوان والطعوم والاراييح والاشكال من ايجاب الطبيعة لاستحال اختلافها وتضادها مع اتفاق الموجب لها فثبت ان المحدث لها قادر مختار حكيم قد احدثها على اختلافها على علم منه بها وهو الله تعالى ﴿قوله تعالى﴾ انما انت منذر ولكل قوم هاد ﴿روى عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك الهادي هو الله تعالى وروى عن مجاهد ايضا وقناة الهادي نبي كل امة وعن ابن عباس ايضا الهادي الداعي الى الحق وعن الحسن وقناة وابي الضحى وعكرمة الهادي محمد صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصحيح لان تقديره انما انت منذر وهاذا لكل قوم والمندر هو الهادي والهادي ايضا هو المندر ﴿قوله تعالى﴾ وما تغيض الارحام وما تزداد ﴿قال ابن عباس والضحاك وما تنقص من الاشهر التسعة وما تزداد فان الولد يولد لسته اشهر فيعيش ويولد لستين فيعيش وقال الحسن وما تنقص بالسقط وما تزداد بالتمام وقال القراء الغيض النقصان الا تراهم يقولون غاضت المياه اذا نقصت وقال عكرمة اذا غاضت وقال ما غاضت الرحم بالدم يوما الا زاد في الحمل وقال مجاهد الغيض ما رأت الحامل من الدم في حملها وهو نقصان من الولد والزيادة ما زاد على تسعة اشهر وهو تمام النقصان وهو الزيادة ﴿وزعم اسماعيل بن اسحاق ان التفسير ان كان على ما روى عن مجاهد وعكرمة فهو حجة منه في ان الحامل تحيض قال لان كل دم تخرج من الرحم فليس يخلو من ان يكون حيضا او نفاسا وامام الاستحاضة فهو من عرق وهذا الذي ذكره ليس بشئ لان الدم الخارج من الرحم قد يكون حيضا ونفاسا وقد يكون غيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم في دم الاستحاضة انه دم عرق غير مانع ان يكون بعض ما يخرج من الرحم من الدم قد يكون دم استحاضة لانه صلى الله عليه وسلم قال انما هو عرق انقطع اوداء عرض فاخبر ان دم الاستحاضة قد يكون من داء عرض وان لم يكن من عرق وايضا فما الذي يحيل ان يكون دم العرق خارجا من الرحم بان ينقطع العرق فيسيل الدم اليها ثم يخرج فلا يكون حيضا ولا نفاسا ﴿ثم قال فلا يقال ان الحامل لا تحيض الا يخبر عن الله او عن رسوله لانه حكاية عن غيب ونسئ ان قضيته توجب ان لا يقال انها تحيض الا يخبر عن الله وعن الرسول لانه حكاية عن غيب على حسب موضوعه وقاعدته بل قد يسوغ لمن نفي الحيض عن الحامل ما لا يسوغ لمن اثبته لانا قد علمنا انها كانت غير حائض

فأدركت الدم واختلفوا أنه حيض أو غير حيض وفي إثبات الحيض أثبات أحكام فغير جائز
 إثباته حيضا بالتوقيف وواجب أن تكون باقية على ما كانت عليه من عدم الحيض حتى ثبت
 الحيض بتوقيف أو اتفاق إذا كان في إثبات الدم حيضا أثبات حكم لاسيما إلى علمه الأمن طريق
 التوقيف وأيضا فإن قولنا حيض هو حكم لدم خارج من الرحم وقد يوجد الدم خارجا
 من الرحم على هيئة واحدة فيحكم لما رآته في أيامها بحكم الحيض. ولما رآته في غير أيامها بحكم
 الاستحاضة وكذلك النفاس فإذا كان الحيض ليس بأكثر من إثبات أحكام لدم يوجد في أوقات
 ولم يكن الحيض عبارة عن الدم فحسب دون ما يتعلق به من الحكم وإثبات الحكم بخروج دم
 لا يعلم إلا من طريق التوقيف فلم يحز أن يجعل هذا الحكم ثابتا لدم الحامل إذ لم يرد به توقيف
 ولا حصل عليه اتفاق * ثم قال إسماعيل عطفًا على قوله لا يقال إن الحامل لا تحيض إلا يخبر عن الله
 أو عن رسوله لأنه حكاية عن غيب ولا يلزم ذلك من قال إنها تحيض لأن الله تعالى قد قال
 ﴿ ويسئلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾ فلما قيل النساء لزم في ذلك
 العموم لأن الدم إذا خرج من فرجها فالحيض أولى به حتى يعلم غيره * قال أبو بكر قوله ﴿ ويسئلونك
 عن المحيض ﴾ ليس فيه بيان صفة الحيض بمعنى يتميز به عن غيره وقوله تعالى ﴿ قل هو أذى ﴾ إنما هو
 إخبار عما يتعلق بالحيض من ترك الصلاة والصوم واجتناب الرجل جماعها وإخبار عن نجاسة
 دم الحيض ولزوم اجتنابه ولا دلالة فيه على وجوده في حال الحمل وعدمه وقوله لما قيل النساء
 لزم في ذلك العموم لا معنى له لأنه قال ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾ وقوله في المحيض ليس فيه
 بيان أن الحيض ماهو ومتى ثبت المحيض وجب الاعتزال وإنما اختلفا في أن الدم الخارج في وقت
 الحمل هل هو حيض أم لا وقول الخصم لا يكون حجة لنفسه وقوله إن الدم إذا خرج من فرجها
 فالحيض أولى به دعوى مجردة من البرهان والخصم أن يقول إن الدم إذا خرج من فرجها فغير
 الحيض أولى به حتى يقوم الدليل على أنه حيض لوجودنا دما خارجا من الرحم غير حيض فلم
 يحصل من جميع هذا الكلام الادعاءى مبنية بعضها على بعض وجميعها مقتضى دليل بعضها *
 وقد روى مطر الوراق عن عطاء عن عائشة أنها قالت في الحامل ترى الدم أنها لا تدع الصلاة *
 وروى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال لا يختلف فيه عندنا عن عائشة أنها كانت تقول في
 الحامل ترى الدم أنها تمسك عن الصلاة حتى تطهر وهذا يحتمل أن تريده الحامل التي في
 بطنها ولدان فولدت أحدهما أن النفاس من الأول وأنها تدع الصلاة حتى تطهر على ما يقول
 أبو حنيفة وأبو يوسف في ذلك حتى يصحح الخبرين جميعا عنها * وعندنا أن الحامل لا تحيض
 وإن مارآته من دم فهو استحاضة وعند مالك والشافعي حيض * فالجدة لقولنا ما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في سبأيا أو طاس لأنوطاً حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرئ
 بحيضة والاستبراء هو معرفة براءة الرحم فلما جعل الشارع وجود الحيض علما لبراءة الرحم
 لم يحز وجوده مع الحمل لأنه لو جاز وجوده معه لم يكن وجود الحيض علما لبراءة الرحم ويدل
 عليه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في طلاق السنة فيطلقها طاهرا من غير جماع أو حاملا

قد استبان حملها فلو كانت الحامل تحيض لفصل بين جماعها وطلاقها بحیضة كغير الحامل
وفي اباحتہ صلى الله عليه وسلم ايقاع الطلاق على الحامل بعد الجماع من غير فصل بينه وبين
الطلاق بحیضة دلالة على انها لا تحيض. آخر سورة الرعد

ومن سورة ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿تَوْتَىٰ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ روى ابو طبيان عن ابن عباس قال غدوة
وعشية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال هي النخلة تطعم في كل ستة اشهر وكذلك
روى عن مجاهد وعامر وعكرمة وروى الليث بن سعد وسليمان بن ابى كثير عن علي قال ادري
الحين سنة وكذلك روى عن الحكم ومحمد بن قولهما وكذلك روى عن عكرمة في رواية
من قوله وقال سعيد بن المسيب الحين شهران من حين تصرم النخل الى ان تطلع وروى عنه
ان النخلة لا تكون فيها اكلها الا شهرين وروى عنه ان الحين ستة اشهر وروى القاسم بن عبد الله
عن ابى حازم عن ابن عباس انه سئل عن الحين فقال ﴿تَوْتَىٰ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ ستة اشهر ﴿ليسجنه حتى
حين﴾ ثلاث عشرة سنة ﴿لتعلمن نبأه بعد حين﴾ يوم القيامة وروى هشام بن حسان عن عكرمة
ان رجلا قال ان فعلت كذا وكذا الى حين فغلامه حر فأتى عمر بن عبد العزيز فسأله فسألتني عنها
فقلت ان من الحين حين لا يدرك قوله ﴿وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين﴾ فارى
ان يمسك ما بين صرام النخل الى حملها فكانه اعجبه وروى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن
﴿تَوْتَىٰ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ قال ما بين ستة الاشهر او السبعة ٪ قال ابو بكر الحين اسم يقع على وقت
مهم وجائز ان يراد به وقت مقدر قال الله تعالى ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾
ثم قال ﴿وحيث تظهرون﴾ فهذا على وقت صلاة الفجر ووقت الظهر ووقت المغرب على اختلاف
فيه لانه قد اريد به فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات فصار حين في هذا الموضع اسما
لاوقات هذه الصلوات ويشبه ان يكون ابن عباس في الرواية التي رويت عنه في الحين انه
غدوة وعشية ذهب الى معنى قوله تعالى ﴿حين تمسون وحين تصبحون﴾ ويطلق ويراد به اقصر
الاوقات كقوله تعالى ﴿وسوف يعلمون حين يرون العذاب﴾ وهذا على وقت الرؤية وهو
وقت قصير غير ممتد ويطلق ويراد به اربعون سنة لانه روى في تأويل قوله تعالى ﴿هل اتى على
الانسان حين من الدهر﴾ انه اراد اربعين سنة والسنة والستة الاشهر والثلاث عشرة سنة
والشهران على ما ذكرنا من تأويل السلف للآية كله محتمل فلما كان ذلك كذلك ثبت ان الحين
اسم يقع على وقت مهم وعلى اقصر الاوقات وعلى مدد معلومة بحسب قصد المتكلم ثم قال
اصحابنا فيمن حلف ان لا يكلم فلانا حيننا انه على ستة اشهر وذلك لانه معلوم انه لم يرد به
اقصر الاوقات اذ كان هذا القدر من الاوقات لا يحلف عليه في العادة ومعلوم انه لم يرد به
اربعين سنة لان من اراد الحلف على اربعين سنة حلف على التأييد من غير توقيت ثم كان قوله

تعالى ﴿تَوَقَّى أَكْلِهَا كُلَّ حِينٍ إِذْنُ رَبِّهَا﴾ لما اختلف الساف فيه على ما وصفنا كان اقصر الاوقات فيه ستة اشهر لان من حين الصرام الى وقت اوان الطلع ستة اشهر وهو اولى من اعتبار السنة لان وقت الثمرة لا يمتد ستة بل ينقطع حتى لا يكون فيه شيء واذا اعتبرنا ستة اشهر كان موافقا لظاهر اللفظ في انها تطعم ستة اشهر وتنقطع ستة اشهر واما الشهران فلا معنى لاعتبار من اعتبرها لانا معلوم ان من وقت الصرام الى وقت خروج الطلع اكثر من شهرين فان اعتبر بقاء الثمرة شهرين فانا قد علمنا ان من وقت خروج الطلع الى وقت الصرام اكثر من شهرين ايضا فلما بطل اعتبار السنة واعتبار الشهرين بما وصفنا ثبت ان اعتبار السنة الاشهر اولى . آخر سورة ابراهيم عليه السلام

ومن سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفٌّ وَمَنَافِعُ﴾ روى عن ابن عباس قال الدف اللباس وقال الحسن الدف ما استدفى به من اوبارها واصوافها واسعارها قال ابو بكر يقتضى جواز الانتفاع باصوافها واوبارها في سائر الاحوال من حياة او موت قال تعالى ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ روى هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن نافع عن علفمة ان ابن عباس كان يكره لحوم الحيل والبغال والحمير وكان يقول في ﴿والانعام خلقها لكم﴾ ان هذه للاكل وهذه للركوب ﴿والحيل والبغال والحمير لتركبوها﴾ وروى ابو حنيفة عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس انه كره لحوم الحيل وتأول ﴿والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾ قال ابو بكر فهذا دليل ظاهر على حظر لحومها وذلك لان الله تعالى ذكر الانعام وعظم منافعها فذكر منها الاكل بقوله تعالى ﴿والانعام خلقها لكم فيها دَفٌّ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ثم ذكر الحيل والبغال والحمير وذكر منافعها الركوب والزينة فلو كان الاكل من منافعها وهو من اعظم المنافع لذكره كما ذكره من منافع الانعام * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اخبار متضادة في الاباحة والحظر فروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال لما كان يوم خيبر اصاب الناس مجاعة فذبحوها فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمير الانسية ولحوم الحيل والبغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وحرم الخلسة والنهبة وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحيل ونهانا عن لحوم الحمير ولم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من جابر وذلك لان ابن جريج رواه عن عمرو بن دينار عن رجل عن جابر وجابر لم يشهد خيبر لان محمد بن اسحاق روى عن سلام بن كركرة عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خيبر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمير واذن لهم في لحوم الحيل فوردت اخبار جابر في ذلك متعارضة فجاء حيث ان يقال فيها وجهان احدهما انه اذا ورد خبران احدهما حاصر

والآخر مبيح فالحظر اولى فجاز ان يكون الشارع اباحه في وقت ثم حظره وذلك لان الاصل كان الاباحة والحظر طارئ عليها لاحالة ولا نعلم اباحة بعد الحظر فتحكم الحظر ثابت لاحالة اذ لم تثبت اباحة بعد الحظر وقدرى عن جماعة من السلف هذا المعنى وذلك لان ابن وهب روى عن الليث بن سعد قال خسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة سنة ثلاث عشرة ومائة وبها يومئذ رجال من اهل العلم كثير منهم ابن شهاب وابوبكر بن حزم وقتادة وعمرو بن شعيب قال فقمنا قياما بعد العصر ندعو الله فقلت لا يوب بن موسى القرشي ما لهم لا يصلون وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي قد جاء في الصلاة بعد العصر ان لا تصلي فلذلك لا يصلون وان النبي يقطع الامر فهذا احد الوجهين في حديث جابر * والوجه الآخر ان يتعارض خبرا جابر فيسقطا كأنهما لم يردا وقدرى اسرائيل بن يونس عن عبد الكريم الجزري عن عطاء بن ابي رباح عن جابر قال كنا نأكل لحوم الخيل قال عطاء فقلت له فالبغال قال اما البغال فلا * وروى هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء ابنة ابي بكر قالت نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه وهذا لا حجة فيه للمخالف لانه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقهرهم عليه ولو ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقهرهم عليه كان محمولا على انه كان قبل الحظر وقدرى بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن جده عن خالد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل وقال الزهري ما علمنا الخيل اكلت الا في حصار * وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس بلحوم الخيل وروى نحوه عن الاسود بن يزيد والحسن البصري وشرح * وابو حنيفة لا يطلق فيه التحريم وليس هو عنده كالجم الحمار الاهل وانما يكرهه لمارض الاخبار الحاضرة والمبيحة فيه ويحتج له من طريق النظر انه ذو حافر اهلى فاشبه الحمار والبغل ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان لحم البغل لا يؤكل وهو من الفرس فلو كانت امه حلالا لكان حكمه حكم امه لان حكم الولد حكم الام اذ هو كبعضها الا ترى ان حمارة اهلية لو ولدت من حمار وحشي لم يؤكل ولدها ولو ولدت حمارة وحشية من حمار اهلى اكل ولدها فكان الولد تابعا لامه دون ابيه فلما كان لحم البغل غير مأكول وان كانت امه فرسا دل ذلك على ان الخيل غير مأكولة * قوله تعالى * وتستخرجوا منه حلية تلبسونها * يحتج به ابو يوسف ومحمد فيمن حلف لا يلبس حليا فلبس لؤلؤا انه يحنث لتسمية الله اياه حليا وابو حنيفة يقول لا يحنث لان الايمان محمولة على التعارف وليس في العرف تسمية اللؤلؤ وحده حليا الا ترى ان بائعه لا يسمى بائع حلى واما الآية فان فيها ايضا (لتأكلوا منه لحما طريا) ولا خلاف بينهم انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا انه لا يحنث مع تسمية الله تعالى اياه لحما طريا

باب السكر

قال الله تعالى * ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا * اختلف

السلف في تأييد السكر فروى عن الحسن وسعيد بن جبير انهما قالوا السكر ما حرم منه
والرزق الحسن ما حل منه وروى عن ابراهيم والشعبي وابي رزين قالوا السكر خمر وروى
جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن عبد الله قال السكر خمر وروى ابن شبرمة عن ابى زرعة
ابن عمرو بن جرير قال السكر خمر الا انه من التمر وقال هؤلاء انه منسوخ بتحريم الخمر
وحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا
عبد الرحمن عن سفيان عن الاسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن ابن عباس قال هو ما حرم
من ثمرتيهما وما حل من ثمرتيهما قال ابو بكر هذا نحو قول الاولين وحدثنا جعفر بن محمد
قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء
الخراساني عن ابن عباس (تخذون منه سكرا) قال السكر النبيذ والرزق الحسن الزبيب قال
ابو بكر لما تأوله السلف على الخمر وعلى النبيذ وعلى الحرام منه ثبت ان الاسم يقع على الجميع
وقولهم انه منسوخ بتحريم الخمر يدل على ان الآية اقتضت اباحة السكر وهو الخمر والنبيذ
والذي ثبت نسخه من ذلك انما هو الخمر ولم يثبت تحريم النبيذ فوجب تحليله بظاهر الآية
اذ لم يثبت نسخه ومن ادعى انه منسوخ بتحريم الخمر لم يصح له ذلك الا بدلالة اذ كان اسم
الخمر لا يتناول النبيذ وروى سعيد عن قتادة قال السكر خمر الاعاجم والرزق الحسن
ما يندون ويخللون ويأكلون انزلت هذه الآية ولم تحرم الخمر وانما جاء تحريمها في سورة المائدة
وقد روى ابو يوسف قال حدثنا ايوب بن جابر الحنفي عن اشعث بن سليمان عن ابيه عن معاذ بن
جبل قال لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن امره ان ينهائهم عن السكر قال ابو بكر
وهذا السكر المحرم عندنا هو نقيع التمر قال تعالى ﴿نستقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم
لينا خالصا سائغا للشاربين﴾ فيه الدلالة على طهارة اللبن المحلوب من الشاة الميتة من وجهين احدهما
عموم اللفظ في اباحة اللبن من غير فرق بين ما يؤخذ منه حيا او ميتا والثاني اخباره تعالى انه خارج من
بين فرث ودم وحكمه بطهارته مع ذلك اذ كان ذلك موضع الخلقة فثبت ان اللبن لا يحبس
بجاسة موضع الخلقة وهو صرع الميتة كالم يحبس بمجاورته للفرث والدم قال تعالى ﴿يخرج
من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس﴾ فيه بيان طهارة العسل ومعلوم انه لا يخلو
من النحل الميت وفراخه فيه وحكم الله تعالى مع ذلك بطهارته فاخبر عما فيه من الشفاء للناس
فدل ذلك على ان ما لادم له لا يفسد ما يموت فيه قال تعالى ﴿والله فضل بعضكم على بعض
في الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايماهم﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد
وقتادة انهم لا يشركون عبيدهم في اموالهم حتى يكونوا فيه سواء وهم لا يرضون بذلك لا نفسهم
وهم يشركون عبيد في ملكي وسلطاني وقيل معناه انهم سواء في اني رزقت الجميع وانه لا يمكن
احد ان يرزق عبده الا برزق اياه قال ابو بكر قد تضمنت الآية انتفاء المساواة بين المولى وبين
عبده في الملك وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك من وجهين احدهما انه لو جاز ان يملك
العبد ما يملكه المولى اياه لجاز ان يملكه ماله فيملكه حتى يكون مساويا له ويكون ملك العبيد مثل

ملك المولى بل كان يجوز ان يكون العبد افضل في باب الملك واكثر ملكا وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك وان ملكه المولى اياه لان الآية قد اقتضت نفي المساواة له في الملك وايضا لما جعله مثلا للمشركين في عبادتهم الاوثان وكان معلوما ان الاوثان لا تملك شيئا دل على ان العبد لا يملك لنفيه الشراكة بينه وبين الحر كما نفي الشراكة بين الله وبين الاوثان قوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ روى عن ابن عباس ان الحفدة الخدم والاعوان وقال الحسن من اعانك فقد حفدك وقال مجاهد وقتادة وطاوس الحفدة الخدم وروى عن عبد الله وابي الضحى وابراهيم وسعيد بن جبير قالوا الحفدة الاختان ويقال ان اصل الحفد الاسراع في العمل ومنه واليك نسي ونحفد والحفدة جمع حافد كقولك كامل وكلمة قوله قال ابو بكر لما تأوله السلف على هذين المعنيين من الخدم والاعوان ومن الاختان وجب ان يكون عليهما وفيه دلالة على ان الاب يستحق على ابنه الخدمة والمعونة لقوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ ولذلك قال اصحابنا ان الاب اذا استأجر ابنه لخدمته انه لا يستحق الاجر ان خدمه لانها مستحقة عليه بغير الاجارة قوله تعالى ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ روى عن ابن عباس وقتادة انه مثل ضرب للكافر الذي لا خير عنده والمؤمن الذي يكتسب الخير وقال الحسن ومجاهد هو مثل ضرب لعبادتهم الاوثان التي لا تملك شيئا والعدول عن عبادة الله الذي يملك كل شيء قال ابو بكر قد حوت هذه الآية ضرورا من الدلالة على ان العبد لا يملك احدها قوله ﴿عبدا مملوكا﴾ نكرة فهو شائع في جنس العبيد كقول القائل لا تكلم عبدا واعط هذا عبدا ان ذلك ينتظم كل من يسمى بهذا الاسم وكذلك قوله ﴿يتيما ذامقربة او مسكينا ذامقربة﴾ فكل من لحقه هذا الاسم قد انتظمه الحكم اذ كان لفظا منكورا كذلك قوله ﴿عبدا مملوكا﴾ قد انتظم سائر العبيد ثم قال ﴿لا يقدر على شيء﴾ لا يخلو من ان يكون المراد نفي القدرة او نفي الملك او نفيهما ومعلوم انه لم يرد به نفي القدرة اذ كان العبد والحر لا يختلفان في القدرة من حيث اختلافهما في الرق والحرية لان العبد قد يكون اقدر من الحر فعلمنا انه لم يرد به نفي القدرة فثبت انه اراد نفي الملك فدل على ان العبد لا يملك ووجه آخر وهو انه تعالى جعله مثلا للاصنام فشبهها بالعبيد الملوكين في نفي الملك ومعلوم ان الاصنام لا تملك شيئا فوجب ان يكون من ضرب المثل به لا يملك شيئا والا زالت فائدة ضرب المثل به وكان يكون حينئذ ضرب المثل بالعبد والحر سواء وايضا لو اراد عبدا بعينه لا يملك شيئا وجاز ان يكون من العبيد من يملك لقول ضرب الله مثلا رجلا لا يقدر على شيء فلما خص العبد بذلك دل على ان وجه تخصيصه انه ليس ممن يملك قوله فان قيل روى ابراهيم عن عكرمة عن يعلى بن منية عن ابن عباس في هذه الآية انها نزلت في رجل من قريش وعبداه ثم اسلما فنزلت الاخرى في رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء الى قوله ﴿صراط مستقيم﴾ قال كان مولى لعثمان كان عثمان يكفله وينفق عليه فعثمان الذي ينفق بالعدل وهو على صراط مستقيم والاخر ابكم وهذا يوجب ان يكون في عبد بعينه وقد يجوز ان يكون في العبيد من لا يملك

شيئاً كما يكون في الاحرار من لا يملك % قيل له هذه الرواية ضعيفة عن ابن عباس وظاهر اللفظ
 ينفيها لانه لو اراد عبداً بعينه لعرفه بالالف واللام ولم يذكره بلفظ منكور وايضاً معلوم ان
 الخطاب في ذكر عبدة الاوثان والاحتجاج عليهم الاترى الى قوله « ويعبدون من دون الله
 ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تضربوا لله الامثال » ثم قال
 « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » فاخبر ان مثل ما يعبدون مثل العبيد المماليك
 الذين لا يملكون شيئاً ولا يستطيعون ان يملكوا تأكيذاً لنفي املاكهم ولو كان المراد عبداً بعينه
 وكان ذلك العبد ممن يجوز ان يملك ما كان بينه وبين الحر فرق وكان تخصيصه العبد بالذكر
 لغواً فثبت ان المعنى فيه نفي ملك العبيد رأساً % فان قيل فقد قال « وضرب الله مثلاً رجلين
 احدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه » ولم يدل على ان الابكم لا يملك شيئاً %
 قيل له انما اراد به عبداً ابكم الاترى الى قوله « وهو كل على مولاه » انما يوجهه لايات بخير
 فذكر المولى وتوجيهه يدل على ان المراد العبد كانه ذكر اول عبداً غير ابكم وجعله مثلاً للصنم
 في نفي الملك ثم زاده نقصاً بقوله « ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه » انما يوجهه لايات
 بخير % فدل على انه اراد عبداً ابكم مبالغة في وصف الاصنام بالنقص وقلة الخير وانه مملوك
 متصرف فيه % فان قيل اراد بقوله « وهو كل على مولاه » ابن عمه لان ابن العم يسمى مولى %
 قيل له هذا خطأ لان ابن العم لا تلزمه نفقة ابن عمه ولا ان يكون كلا عليه وليس له توجيهه في
 اموره فلما ذكر الله تعالى هذين المعنيين للابكم علمنا انه لم يرد به الحر الذي له ابن عم وانه
 اراد عبداً مملوكاً ابكم وعلى انه لا معنى لذكر ابن العم ههنا لان الاب والاخ والعم اقرب اليه
 من ابن العم واولى به فحمله على ابن العم يزيل فائدته وايضاً فان المولى اذا اطلق يقتضى مولى
 الرق او مولى النعمة ولا يصرف الى ابن العم الا بدلالة % فان قيل لا يجوز ان يكون المراد الاصنام
 لانه قال عبداً مملوكاً ولا يقال ذلك للصنم % قيل له قد اغفلت موضع الدلالة لانه انما ذكر
 عبداً مملوكاً وجعله مثلاً للاصنام التي كانوا يعبدونها واخبر انها بمنزلة ممالكنا الذين لا يملكون
 شيئاً فكما ان الصنم لا يملك بحال كذلك العبد وعلى ان الله تعالى قد سمى الاصنام عباداً بقوله
 « ان الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم » % وقد اختلف الفقهاء في ملك العبد فقال اصحابنا
 والشافعي العبد لا يملك ولا يتسرى وقال مالك يملك ويتسرى وقد روى ابو حنيفة قال حدثنا
 اسماعيل بن امية المكي عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابن عمر قال لا يحل فرج المملوك الا
 لمن ان باع او وهب او تصدق او اعتق جاز يعني بذلك المملوك وكذلك روى يحيى بن سعيد
 عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وروى عن ابراهيم وابن سيرين والحكم ان العبد لا يتسرى
 وروى عن ابن عباس ان العبد يتسرى وروى يعمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى بعض رقيقه
 يتخذ السرية فلا ينكر عليه وقال الحسن والشعبي يتسرى العبد باذن سيده وروى ابو يوسف
 عن العلاء بن كثير عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد لا يتسرى وهذا يدل
 على انه لا يملك لانه لو ملك لجاز له التسرى بقوله « والذين هم لفروجهم حافظون الا على

ازواجهم او مملكت ايمانهم) ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال
 فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع وذلك لانه لما ان جعله للبائع اول المشترى اخرج العبد منه
 صفرا بلا شيء ويدل عليه ان للمولى اخذ ما في يده وهو اولى به منه لاجل ملكه لرقبته فلو كان
 العبد ممن يملك لما كان له اخذ ما في يده لان ما بان به العبد عن مولاه فلا سبيل للمولى
 عليه فيه الا ترى ان العبد لما ملك طلاق امرأته ووطء زوجته فهي امة للمولى لم يملكه
 المولى وكذلك سائر ما يملكه العبد من نفسه لم يملكه المولى منه فلو ملك العبد المال
 لما كان للمولى اخذه منه لاجل ملكه له كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ملكه * فان قيل
 جواز اخذ المولى ماله لا يدل على انه غير مالك لان الغريم ان يأخذ ما في يد المدين بدينه ولم
 يدل على ان المدين غير مالك * قيل له لانه يأخذه لانه مالك للمدين بل لاجل دينه الذي عليه
 والمولى يستحقه لاجل ملكه لرقبته فلو كان العبد مالكا لم يستحق المولى لاجل ملكه لرقبته
 كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ملكه لرقبته وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك * ودليل آخر وهو
 انه لا خلاف ان من كاتب عبده على مال فاداه انه يعتق ويكون الولاء للمولى وانه معتق على
 ملك مولاه فلو كان ممن يملك للملك رقبته بالمال الذي اداه ولا ينتقل اليه كما ينتقل الى غيره
 لو امره بان يعتقه عنه على مال ولو ملك رقبته لعق على نفسه لكان لا يكون الولاء للمولى
 بل كان يكون ولاؤه لنفسه فلما لم يصح انتقال ملك رقبته اليه بالمال وعق على ملك المولى دل ذلك
 على انه لا يملك لانه لو كان ممن يملك لكان يملك رقبته اولى اذ كانت رقبته مما يجوز فيه التملك *
 فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فماله للبائع يدل على ان العبد يملك لاضافته
 المال اليه * قيل له قد اثبت النبي صلى الله عليه وسلم المال للبائع في حال البيع ومعلوم انه لا يجوز
 ان يكون ملكا للمولى وملكا للعبد لاستحالة ان يملك والا لكان لكل واحد جميع المال ففي
 هذا الخبر بعينه اثبات ما اضاف الى العبد ملكا للبائع ثبت ان اضافته الى العبد على وجه اليد كما
 تقول هذه دار فلان وهو ساكن فيها وليس بملك وكقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك
 لايك ولم يرد اثبات ملك الاب * فان قيل قد روى عبيد الله بن ابي جعفر عن بكير بن عبد الله
 ابن الاشج عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق عبدا فماله له الا ان يشترط
 السيد ماله فيكون له وهذا يدل على ان العبد يملك لانه لو لم يملكه قبل العتق لم يملكه بعده *
 قيل له لا دلالة في هذا على ان العبد يملك لانه جائز ان يكون جريان العادة بان ماعلى العبد
 من الثياب ونحو ذلك لا يؤخذ منه عند العتق جملة كالمنتوق به وجعل ترك
 المولى لاخذه منه دلالة على انه قد رضى منه بملكه اياه بعد العتق وايضا فقد روى عن جماعة
 من اهل النقل تضعيفه وقد قيل ان عبيد الله بن ابي جعفر غلط في رفع هذا الحديث وفي منته
 وان اصله ما رواه ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا اعتق عبدا لم يعرض لماله فهذا هو
 اصل الحديث فاخطأ عبيد الله في رفعه وفي لفظه * وقد روى خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو ما رواه ابو مسلم الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا عبد الاعلى

ابن أبي المساور عن عمران بن عمير عن أبيه قال وكان مملوكا لعبد الله بن مسعود قال له عبد الله
 يا عمير بين لي مالك فاني اريد ان اعتقك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من اعتق عبدا فماله للذي اعتق وكذلك رواه يونس بن اسحاق عن عمران بن عمير عن ابن
 مسعود مرفوعا وقد بلغنا ان المسعودي رواه موقوفا على ابن مسعود وذلك لا يفسده عندنا
 فان احتج محتج بقوله تعالى ﴿وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا
 فقراء يغنهم الله من فضله﴾ وذلك عائد على جميع المذكورين من الايامى والعبيد والاماء فثبت
 للعبد الغنى والفقر فدل على انه يملك اذ لم يملك لكان ابدا فقيرا ﷺ قيل له لا يخلو قوله ﴿ان
 يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله﴾ من ان يكون المراد به الغنى بالوطء الحلال عن الحرام او الغنى
 بالمال فلما وجدنا كثيرا من المتزوجين لا يستغنون بالمال ومعلوم ان نخب اخبار الله لا محالة كائن
 على ما اخبر به علمنا انه لم يرد به الغنى بالمال وانما اراد الغنى بالوطء الحلال عن الحرام وايضا
 فانه ان اراد الغنى بالمال فانه مقصور على الايامى والاحرار المذكورين في الآية دون العبيد
 الذين لا يملكون بما ذكرنا من الدليل وايضا فان العبد لا يستغنى بالمال عند مخالفتنا لان المولى
 اولى بجميع ماله منه فاقى غنى في مال يحصل له وغيره اولى به منه فالغنى في هذا الموضع انما
 يحصل للمولى دون العبد والدليل على ان العبد لا يكون غنيا بالمال قول النبي صلى الله عليه وسلم
 امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وعند مخالفتنا انه لا يؤخذ من مال
 العبد فلو كان غنيا لوجب في ماله الزكاة اذ هو مسلم غنى من اهل التكليف ﷺ فان قيل لما كان العبد يملك
 الطلاق وجب ان يملك المال كالحرة ﷺ قيل له انما يملك العبد الطلاق لان المولى لا يملكه منه فلو ملك
 العبد المال وجب ان لا يملك المولى منه وان لا يجوز له اخذه منه لان كل ما يملكه المولى من عبده
 فان العبد لا يملكه منه الا ترى ان العبد المحجور عليه لواقر بدين لم يلزمه في الرق ولواقر المولى
 عليه به لزمه وكذلك للمولى ان يزوجه عبده وليس للعبد ان يزوجه نفسه لما كان ذلك معنى يملكه المولى
 منه ولواقر المولى عليه بقصاص اوحده لم يلزمه لان العبد يملك ذلك من نفسه وفي ذلك
 دليل على ان العبد لا يملك اذ لو ملكه لما جاز للمولى ان يتصرف عليه في ماله كما لا يتصرف
 عليه في الطلاق حين كان العبد يملكه ﷺ قوله تعالى ﷻ ومن اصوافها واوبارها واشعارها
 اثاثا ومتاعا الى حين ﷻ فيه الدلالة على جواز الانتفاع بما يؤخذ منها من ذلك بعد الموت
 اذ لم يفرق بين اخذها بعد الموت وقبله ﷺ قوله تعالى ﷻ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل
 شئ ﷻ يعنى به والله اعلم تبيان كل شئ من امور الدين بالنص والدلالة فما من حادثة جليلة
 ولا دقيقة الا والله فيها حكيم قد بينه في الكتاب نصا او دليلا فما بينه النبي صلى الله عليه وسلم
 فانما صدر عن الكتاب بقوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾
 وقوله تعالى ﴿وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله﴾ وقوله ﴿من يطع الرسول فقد اطاع الله﴾
 فما بينه الرسول فهو عن الله عز وجل وهو من تبيان الكتاب له لامر الله ايانا بطاعته واتباع امره
 وما حصل عليه الاجماع فصدره ايضا عن الكتاب لان الكتاب قد دل على صحة حجة الاجماع وانهم

مطلب
 مامن حكم من احكام
 الدين الا وفي الكتاب
 تبيانه

لا يجتمعون على ضلال وما اوجه القياس واجتهاد الرأي وسائر ضروب الاستدلال من الاستحسان وقبول خبر الواحد جميع ذلك من تبيان الكتاب لانه قد دل على ذلك اجمع فسا من حكم من احكام الدين الا وفي الكتاب تيسانه من الوجوه التي ذكرنا وهذه الآية دالة على صحة القول بالقياس وذلك لانا اذا لم نجد للحادثة حكما منصوصا في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع وقد اخبر الله تعالى ان في الكتاب تبيان كل شيء من امور الدين ثبت ان طريقه النظر والاستدلال بالقياس على حكمه اذ لم يبق هناك وجه يوصل الى حكمها من غير هذه الجهة ومن قال بنص خفي او بالاستدلال فلما خالف في العبارة وهو موافق في المعنى ولا يفتك من استعمال اجتهاد الرأي والنظر والقياس من حيث لا يشعر: قوله تعالى ﴿ان الله يأمر بالعدل والاحسان واياء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ اما العدل فهو الانصاف وهو واجب في نظر العقول قبل ورود السمع وانما ورد السمع بتأكيد وجوبه والاحسان في هذا الموضع التفضل وهو ندى والاول فرض واياء ذى القربى فيه الامر بصلة الرحم * وقوله تعالى ﴿يأمر بالعدل﴾ قد انتظم العدل في الفعل والقول قال الله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ فامر بالعدل في القول وهذه الآية تنتظم الامرين * واما قوله تعالى ﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ فانه قد انتظم سائر القبائح والافعال والاقوال والضمائر المنهى عنها * والفحشاء قد تكون بما يفعله الانسان في نفسه مما لا يظهر امره وهو مما يعظم قبحه وقد تكون مما يظهر من الفواحش وقد تكون لسوء العقيدة والنحل لان العرب تسمى البخيل فاحشا * والمنكر ما يظهر للناس مما يجب انكاره ويكون ايضا في الاعتقادات والضمائر وهو ما استنكره العقول وتأباه * والبغى ما يتناول به من الظلم لغيره فكل واحد من هذه الامور الثلاثة له في نفسه معان خاصة تفصل بها من غيره

في الوفاء بالعهد

قال الله تعالى ﴿واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ قال ابو بكر العهد ينصرف على وجوه فمنها الامر قال الله تعالى ﴿ولقد عهدنا الى آدم من قبل﴾ وقال ﴿الم اعهد اليكم يا بني آدم﴾ والمراد الامر وقد يكون العهد يمينا ودلالة الآية على ان المراد في هذا الموضع اليمين ظاهرة لانه قال ﴿ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ ولذلك قال اصحابنا ان من قال على عهد الله ان فعلت كذا انه حالف وقد روى في حديث حذيفة حين اخذه المشركون واباه فاخذوا منه عهد الله ان لا يقتلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدما المدينة ذكرا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وسلم فقال تفي لهم بعهدهم وتستعين الله عليهم وروى عن عطاء والحسن وابن سيرين وعامر وابراهيم النخعي ومجاهد اذا قال على عهد الله ان فعلت كذا فهو يمين * قوله تعالى ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا﴾ شبه الله تعالى من عقد على نفسه شيئا لله تعالى فيه قرينة ثم فسحها

مطلب
هذه الآية دالة على
صحة القول بالقياس

ولم يمه بالمرأة التي تغزل شعرا او ما شبهه ثم نقضت ذلك بعد ان قتلته قتلا شديدا وهو معنى قوله **(من بعد قوة)** لان العرب تسمى شدة القتل قوة فمن عقد على نفسه عقدا او اوجب قربة او دخل فيها ان لا يمه فيكون بمنزلة التي نقضت غزلها بعد قوة وهذا يوجب ان كل من دخل في صلاة تطوع او صوم نفل او غير ذلك من القرب ان لا يجوز له الخروج منه قبل ان يمه فيكون بمنزلة من نقضت غزلها من بعد قوة ان كانا

باب الاستعاذة

قال الله تعالى ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ روى عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة قال اللهم اعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة وروى عن عمر وابن عمر الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة وروى ابن جريج عن عطاء قال الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها وقال محمد بن سيرين اذا تعوذت مرة او قرأت مرة بسم الله الرحمن الرحيم اجزأ عنك وكذلك روى عن ابراهيم النخعي وكان الحسن يستعيز في الصلاة حين يستفتح قبل ان يقرأ ام القرآن وروى عن ابن سيرين رواية اخرى قال كلما قرأت فاتحة الكتاب حين تقول آمين فاستعذ وقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والشافعي يتعوذ قبل القراءة وقال مالك لا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان اذا قرأ ﴿قال ابو بكر قوله﴾ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴿يقتضي ظاهره ان تكون الاستعاذة بعد القراءة كقوله﴾ فاذا قضيت الصلوة فاذكروا لله قياما وقعودا ﴿ولكنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الذين ذكرناهم الاستعاذة قبل القراءة وقد جرت العادة باطلاق مثله﴾ والمراد اذا اردت ذلك كقوله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ وقوله ﴿فاذا سألتهم من متاعا فاسألوهن من وراء حجاب﴾ وليس المراد ان تسألهم من وراء حجاب بعد سؤال مقدم وكقوله تعالى ﴿اذا ناجيتهم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ وكذلك قوله ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ معناه اذا قرأت فقدم الاستعاذة قبل القراءة وحقبة معناه اذا اردت القراءة فاستعذ وكقول القائل اذا قلت فاصدق واذا حرمت فاعنسل يعني قبل الاحرام والمعنى في جميع ذلك اذا اردت ذلك كذلك قوله ﴿فاذا قرأت القرآن﴾ معناه اذا اردت قراءته وقول من قال الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة شاذ وانما الاستعاذة قبل القراءة لنفي وساوس الشيطان عند القراءة قال الله تعالى ﴿وما ارسلنا من رسول ولا نبى الا اذا تمنى الى الشيطان في امنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان﴾ فانما امر الله بتقديم الاستعاذة قبل القراءة لهذه اللة والاستعاذة ليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمها الا هم ابى حين علمه الصلاة ولو كانت فرضا لم يخله من تعليمها ﴿قوله تعالى﴾ من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ﴿روى معمر عن عبد الكريم عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر الامن اكره وقلبه

مطمئن بالايان قال اخذ المشركون عمارا وجماعة معه فمذبوهم حتى قاربوهم في بعض ما ارادوا
فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كيف كان قلبك قال مطمئن بالايان قال
فان عادوا فعد عنه قال ابوبكر هذا اصل في جواز اظهار كلمة الكفر في حال الاكراه والاكرام
المسيح لذلك هو ان يخاف على نفسه او بعض اعضائه التلف ان لم يفعل ما امر به فابيح له في هذه
الحال ان يظهر كلمة الكفر ويعارض بها غيره اذا خطر ذلك بباله فان لم يفعل ذلك مع خطوره
بباله كان كافرا قال محمد بن الحسن اذا اكرهه الكفار على ان يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فخطر
بباله ان يشتم محمدا آخر غيره فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وكذلك لو قيل له
لتسجدن لهذا الصليب فخطر بباله ان يجعل السجود لله فلم يفعل وسجد للصليب
كان كافرا فان عجلوه عن الروية ولم يخطر بباله شيء وقال ما اكره عليه او فعل لم يكن كافرا
اذا كان قلبه مطمئنا بالايان عنه قال ابوبكر وذلك لانه اذا خطر بباله ما ذكرنا فقد امكنه ان يفعل
الشريعة لغير النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن مكرها على الضمير وانما كان مكرها على القول
وقد امكنه صرف الضمير الى غيره فحق لم يفعله فقد اختار اظهار الكفر من غير اكرام فلزمه
حكم الكفر عنه وقوله صلى الله عليه وسلم لعمار ان عادوا فعد انما هو على وجه الاباحة لا على جهة
الايحباب ولا على الندب وقال اصحابنا الافضل ان لا يعطى التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل
وان كان غير ذلك مباح له وذلك لان خيب بن عدي لما اراد اهل مكة ان يقتلوه لم يعطهم التقية
حتى قتل فكان عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند المسلمين افضل من عمار في اعطائه التقية
ولان في ترك اعطاء التقية اعزازا للدين وغيظا للمشركين فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قتل
فحظ الاكرام في هذا الموضع اسقاط المأثم عن قائل هذا القول حتى يكون بمنزلة من لم يقتل
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
فجعل المكره كالناسي والمخطي في اسقاط المأثم عنه فلوان رجلا نسي او اخطأ فسبق لسانه
بكلمة الكفر لم يكن عليه فيها مأثم ولا تعلق بها حكم عنه وقد اختلف الفقهاء في طلاق
المكره وعتاقه ونكاحه وایمانه فقال اصحابنا ذلك كله لازم وقال مالك والشافعي لا يلزمه
شيء من ذلك والذي يدل على لزوم حكم هذه الاشياء ظاهر قوله تعالى ﴿ فان طلقها فلا
تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ولم يفرق بين طلاق المكره والطائع وقال تعالى
﴿ ووافوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعدت توكيدها ﴾ ولم يفرق بين عهد المكره
وغيره وقال ﴿ ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز
الاطلاق المعتوه ويدل عليه ايضا ما روى يونس بن بكير عن الوليد بن جميع الزهرى عن ابى
الطفيل عن حذيفة قال اقبلت انا وابي ونحن نريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توجه الى
بدر فاخذنا كفار قريش فقال انكم لتريدون محمدا فقلنا لا نريده انما نريد المدينة قال فاعطونا
عهده الله وميثاقه لتنصرفن الى المدينة ولا تقاتلن معه فاعطيناهم عهد الله ففررنا برسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو يريد بدر فاخبرناه بما كان منا وقلنا ما تأمر يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم

نفى لهم بعدهم وتستعين الله عليهم فانصرفنا الى المدينة فذلك منعنا من الحضور معهم فثبت
 النبي صلى الله عليه وسلم احواف المشركين اياهم على وجه الاكراه وجعلها كيمين الطوع فاذا ثبت
 ذلك في اليمين فالطلاق والعقاق والنكاح مثلها لان احدا لم يفرق بينهما * ويدل عليه حديث
 عبد الرحمن بن حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن يوسف بن ماهك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ثلاث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق والرجعة فلما سوى النبي
 صلى الله عليه وسلم فيهن بين الجاد والهازل ولان الفرق بين الجد والهزل ان الجاد قاصد الى
 اللفظ والى ايقاع حكمه والهازل قاصد الى اللفظ غير مرید لايقاع حكمه علمنا انه لاحظ
 للارادة في نفى الطلاق وانهما جميعا من حيث كانا قاصدين للقول ان ثبت حكمه عليهما وكذلك
 المكروه قاصد للقول غير مرید لايقاع حكمه فهو كالهازل سواء * فان قيل لما كان المكروه على
 الكفر لاثنين منه امرأته واختلف حكم الطوع والاكراه فيه وكان الكفر يوجب الفرقه
 كالطلاق وجب ان يختلف حكم طلاق المكروه والطائع * قيل له ليس لفظ الكفر من الفاظ
 الفرقه لا كناية ولا تصريحاً وانما تقع به الفرقه اذا حصل كافراً والمكروه على الكفر لا يكون
 كافراً فلما لم يصير كافراً باظهاره كلمة الكفر على وجه الاكراه لم تقع الفرقه واما الطلاق فهو
 من الفاظ الفرقه واللينونة وقد وجد ايقاعه في لفظ مكلف فوجب ان لا يختلف حكمه في حال
 الاكراه والطوع * فان قال قائل تساوى حال الجد والهزل في الطلاق لا يوجب تساوى حال
 الاكراه والطوع فيه لان الكفر يستوى حكم جده وهزله ولم يستوى حال الاكراه والطوع
 فيه * قيل له نحن لم نقل ان كل ما يستوى جده وهزله يستوى حال الاكراه والطوع فيه
 وانما قلنا انه لما سوى النبي صلى الله عليه وسلم بين الجاد والهازل في الطلاق علمنا انه لا اعتبار فيه بالقصد
 للايقاع بعد وجود القصد منه الى القول فاستدلنا بذلك على انه لا اعتبار فيه للقصد
 للايقاع بعد وجود لفظ الايقاع من مكلف واما الكفر فانما يتعلق حكمه بالقصد لا بالقول
 الا ترى ان من قصد الى الجدا بالكفر او الهزل انه يكفر بذلك قبل ان يلفظه وان القاصد
 الى ايقاع الطلاق لا يقع طلاقه الا باللفظ ويبين لك الفرق بينهما ان الناس اذا تلفظ بالطلاق
 وقع طلاقه ولا يصير كافراً بلفظ الكفر على وجه السريان وكذلك من غلط بسبق لسانه
 بالكفر لم يكفر ولو سبق لسانه بالطلاق طاعت امرأته فهذا يبين الفرق بين الامرين * وقد روى
 عن علي وعمر وسعيد بن المسيب وشريح وابراهيم النخعي والزهري وقتادة قالوا طلاق المكروه
 جائز وروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن وعطاء وعكرمة وطاوس وجابر بن زيد
 قالوا طلاق المكروه لا يجوز وروى سفيان عن حصين عن الشعبي قال اذا اكرهه السلطان
 على الطلاق فهو جائز وان اكرهه غيره لم يحز وقال اصحابنا فيمن اكره بالقتل وتلف بعض الاعضاء
 على شرب الخمر او اكل الميتة لم يسمعه ان لا يأكل ولا يشرب وان لم يفعل حتى قتل كان آثماً
 لان الله تعالى قد اباح ذلك في حال الضرورة عند الخوف على النفس فقال (الا ما اضطررتم
 اليه) ومن لم يأكل الميتة عند الضرورة حتى مات جوعاً كان آثماً بمنزلة تارك اكل الخبز حتى

يموت وليس ذلك بمنزلة الاكراه على الكفر في ان ترك اعطاء التقية فيه افضل لان اكل الميتة وشرب الخمر تحريمه من طريق السمع فتح اباحه السمع فقد زال الخطر وعاد الى حكم سائر المباحات واطهار الكفر محظور من طريق العقل لا يجوز استباحته للضرورات وانما يجوز له اظهار اللفظ على معنى المعارض والتورية باللفظ الى غير معنى الكفر من غير اعتقاد لمعنى ما كره عليه فيصير اللفظ بمنزلة لفظ الناسى والذي يسبقه لسانه بالكفر فكان ترك اظهاره اولى وافضل وان كان موسما عليه اظهاره عند الخوف وقالوا فيمن اكراه على قتل رجل او على الزنا بامرأة لا يسعه الاقدام عليه لان ذلك من حقوق الناس وهما متساويان في الحقوق فلا يجوز احياء نفسه بقتل غيره بغير استحقاق وكذلك الزنا بالمرأة فيه انتهاك حرمتها بمعنى لا يبيحه الضرورة والحقا بها بالشين والعار وليس كذلك عندهم الاكراه على القذف فيجوز له ان يفعل من قبل ان القذف الواقع على وجه الاكراه لا يؤثر في المقدوف ولا يلحقه به شيء * فاحكام الاكراه مختلفة على الوجوه التي ذكرنا منها ما هو واجب فيه اعطاء التقية وهو الاكراه على شرب الخمر واكل الميتة ونحو ذلك مما طريق حظره السمع ومنها ما لا يجوز فيه اعطاء التقية وهو الاكراه على قتل من لا يستحق القتل ونحو الزنا ونحو ذلك مما فيه مظلمة لا دمي ولا يمكن استدراكه ومنها ما هو جائز له فعل ما كره عليه والافضل تركه كالاكراه على الكفر وشبهه * قوله تعالى ﴿وَلَنصَبِّرَنَّ لَكَ وَمَا جَاءَكَ مِنْهُ وَنَجْزِيكَ أَجْرَكَ﴾ وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين * روى عن الشعبي وقادة وعطاء بن يسار ان المشركين لما مشلوا بقتلى احد قال المسلمون لنن اظهرنا الله عليهم لنمثلن بهم اعظم مما مثلوا فانزل الله تعالى هذه الآية وقال مجاهد وابن سيرين هو في كل من ظلم بغضب او نحوه فانما يجازى بمثل ما عمل * قال ابو بكر نزول الآية على سبب لا يمنع عندنا اعتبار عمومها في جميع ما انتظمه الاسم فوجب استعمالها في جميع ما انطوى تحتها بمقتضى ذلك ان من قتل رجلا قتل به ومن جرح جراحة جرح به جراحة مثلها وان قطع يد رجل ثم قتله ان اللولى قطع يده ثم قتله واقتضى ايضا ان من قتل رجلا برضخ رأسه بالحجر او نصبه غرضا فرماه حتى قتله انه يقتل بالسيف اذ لا يمكن المعاقبة بمثل ما فعله لانا لا نحيط علما بمقدار الضرب وعدده ومقدار المله وقديمكننا المعاقبة بمثله في باب اتلاف نفسه قتلا بالسيف فوجب استعمال حكم الآية فيه من هذا الوجه دون الوجه الاول وقد دلت ايضا على ان من استهلك لرجل مالا فعليه مثله واذا غصبه ساجة فادخلها في بناءه او غصبه حنطة فطحنها ان عليه المثل فيهما جميعا لان المثل في الحنطة بمقدار كيلها من جنسها وفي الساجة قيمتها لدلالة قد دلت عليه وقد دلت على ان العقو عن القاتل والجاني افضل من استيفاء القصاص بقوله تعالى ﴿وَلَنصَبِّرَنَّ لَكَ وَمَا جَاءَكَ مِنْهُ وَنَجْزِيكَ أَجْرَكَ﴾ . آخر سورة التحل

سورة بني اسرائيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ روى عن ام هاني ان النبي

صلى الله عليه وسلم اسرى به من بيته تلك الليلة فقال تعالى (من المسجد الحرام) لان الحرم كله
 مسجد وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف وقال الحسن وقتادة مضافا كان في المسجد نفسه فاسرى به قوله
 عز وجل (وان اسأتم فلها) قيل معناه فاليها كما يقال احسن الى نفسه واساء الى نفسه وحرور في الاضافة
 يقع بعضها موضع بعض اذا تقاربت وقال تعالى (ان ربك اوحى لها) والمعنى اوحى اليها قوله تعالى
 (فمحونا آية الليل) يعني جعلناها لا يبصر بها كما لا يبصر بما يحى من الكتاب وهو في نهاية البلاغة
 وقال ابن عباس محوونا آية الليل السواد الذي في القمر قوله تعالى (وكل انسان الزمان طأثره
 في عنقه) قيل انما اراد به عمله من خير او شر على عادة العرب في الطائر الذي يحى من ذات
 اليمين فيتبرك به والطائر الذي يحى من ذات الشمال فيتشأم به فجعل الطائر اسما للخير والشر
 جميعا فاقصر على ذكره دون ذكر كل واحد منهما على حياله لدلالته على المعنيين واخبرانه
 في عنقه كالطوق الذي يحيط به ويلزمه مبالغة في الوعظ والتحذير واستدعاء الى الصلاح
 وزجرا عن الفساد قوله تعالى (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) قيل فيه وجهان
 احدهما انه لا يعذب فيما كان طريقه السمع دون العقل الا بقيام حجة السمع فيه من جهة
 الرسول وهذا يدل على ان من اسلم من اهل الحرب ولم يسمع بالصلاة والزكاة ونحوها من
 الشرائع السمعية انه لا يلزمه قضاء شيء منها اذا علم لانه لم يكن لازما له الا بعد قيام حجة
 السمع عليه وبذلك وردت السنة في قصة اهل قباحين اتاهم ات ان القبلة قد حولت وهم
 في الصلاة فاستداروا الى الكعبة ولم يستأنفوا لقد قيام الحجة عليهم بنسخ القبلة وكذلك
 قال اصحابنا فيمن اسلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه انه لا قضاء عليه فيما ترك
 قالوا ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بفرض الصلاة عليه فعليه القضاء استحسانا
 والقياس ان يكون مثل الاول لعدم قيام حجة السمع عليه وحجة الاستحسان انه قد رأى
 الناس يصلون في المساجد باذان واقامة وذلك دعاء اليها فكان ذلك بمنزلة قيام الحجة
 عليه ومخاطبة المسلمين اياه بلزوم فرضها فلا يستعظمها عنه تضييعها اياها * والوجه الثاني انه
 لا يعذب عذاب الاستيصال الا بعد قيام حجة السمع بالرسول وان مخالفة موجبات احكام العقول
 قبل ورود السمع من جهة الرسول لا توجب في حكم الله عذاب الاستيصال * قوله تعالى
 (واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها) قال سعيد امرنا بالطاعة فمضوا وعن عبد الله قال
 كنا نقول للمحى اذا كثروا في الجاهلية قدامر بنو فلان وعن الحسن وابن سيرين وابي العالية
 وعكرمة ومجاهد (امرنا) اكثرنا ومعناه على هذا اذا كان في معلومنا اهلاك قرية اكثرنا مترفيها
 وليس المعنى وجود الارادة منه لاهلاكهم قبل المعصية لان الاهلاك عقوبة والله تعالى
 لا يجوز ان يعاقب من لم يعص وهو كقوله تعالى (جدارا يريد ان ينقض) ليس المعنى وجود
 الارادة منه وانما هو انه في المعلوم انه سينقض * وخص المترفين بالذكر لانهم الرؤساء ومن عداهم
 تبع لهم وكما امر فرعون وقومه تبع لهم وكما كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى قيصر اسلم
 والا فعليك اسم الاريسين وكتب الى كسرى فان لم تسلم فعليك اسم الاكارين * قوله تعالى

﴿من القرون﴾ روى عن عبدالله بن ابي اوفى ان القرن مائة وعشرون سنة وقال محمد بن القاسم المازني مائة سنة وقيل القرن اربعون سنة ﴿قوله تعالى﴾ ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾ العاجلة الدنيا كقوله ﴿كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة﴾ اخبر الله تعالى ان من كان همه مقصورا على طاب الدنيا دون الآخرة عجل له منها ما يريد فعلق مايؤتيه منها بمعنيين احدهما قوله ﴿عجلنا له فيها ما نشاء﴾ فلذلك استثنى في المعطى وذلك يتضمن مقداره وجنسه وادامته او قطعه ثم ادخل عليه استثناء آخر فقال ﴿لمن نريد﴾ فلذلك استثنى في المعطى وانه لا يعطى الجميع ممن يسعى للدنيا بل يعطى من شاء منهم ويحرم من شاء فادخل على ارادة العاجلة في اعطاء المرید منها استثنائين ليلا يشق الطالبون للدنيا بانهم لاحالة سينالون بسعيهم ما يريدون * ثم قال تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فاولئك كان سعيهم مشكورا﴾ فلم يستثن شيئا بعد وقوع السعى منهم على الوجه المأمور به وشرط في السعى للآخرة ان يكون مؤمنا ومريدا لثوابها * قال محمد بن مجلان من لم يكن فيه ثلاث خلال لم يدخل الجنة صحیحة وایمان صادق وعمل مصيب قال فقلت عن هذا فقال عن كتاب الله قال الله تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن﴾ فعلق سعى الآخرة في استحقاق الثواب له باوصاف ولم يستثن في المقصود شيئا ولم يخص ارادة العاجلة بوصف بل اطلقها واستثنى في العطية والمعطى ما قدمنا ﴿قوله تعالى﴾ ﴿كلما ند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾ قد تقدم ذكر مرید العاجلة والساعي للآخرة وحكم ما يناله كل واحد منهما بقصده وارادته ثم اخبر ان نعمه جل وتعالى مبسوطة على البر والفاجر في الدنيا وانها خاصة للمتقين في الآخرة الا ترى ان سائر نعم الله تعالى من الشمس والقمر والسماء والارض بما فيها من المنافع والهواء والماء والنبات والحيوانات المأكولة والاغذية والادوية وصحة الجسم والعافية الى ما لا يحصى من النعم شاملة للبر والفاجر والله الموفق

باب بر الوالدين

قال الله تعالى ﴿وقضى ربك الاتعبدا والايام وبالوالدين احسانا﴾ ﴿وقضى ربك﴾ معناه امر ربك وامر بالوالدين احسانا وقيل معناه واوصى بالوالدين احسانا والمعنى واحد لان الوصية امر وقد اوصى الله تعالى ببر الوالدين والاحسان اليهما في غير موضع من كتابه وقال ﴿ووصينا الانسان بوالديه احسانا﴾ وقال ﴿ان اشكر لي ولوالديك الى المصير وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ فامر بمصاحبة الوالدين المشركين بالمعروف مع النهي عن طاعتهم في الشرك لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الكبائر عقوق الوالدين ﴿قوله تعالى﴾ ﴿اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما﴾ قيل فيه ان بلغت حال الكبر وهو حال التكليف وقد بقي معك ابوك او احدهما فلا تقل لهما اف وذكر ليث عن مجاهد قال لا تقل لهما اف اذا بلغا من الكبر ما كانا يلبان منك في الصغر فلا تقل لهما اف ﴿قال ابو بكر اللفظ محتمل للمعنيين فهو عليهما ولا محالة ان بلوغ الولد شرط

في الامر اذا يصح تكليف غير البالغ فاذا بلغ حال التكليف وقد بلغاها حال الكبر والضعف
اولم يبلغا فعليه الاحسان اليهما وهو مزجور ان يقول لهما اف وهي كلمة تدل على الضجر
والتبرم بمن يخاطب بها ﴿قوله تعالى﴾ ولا تنهرهما ﴿معناه لا تزجرهما على وجه الاستخفاف
بهما والاغلاظ لهما﴾ قال قتادة في قوله ﴿وقل لهما قولا كريما﴾ قال لنا سهلا وقال هشام بن
عروة عن ابيه ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تمنعهما شيئا يريدانه وروى هشام
عن الحسن انه سئل ما بر الوالدين قال ان تبذل لهما ما ملكت واطعتهما فيما امراك ما لم يكن معصية
وروى عمرو بن عثمان عن واصل بن السائب ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تنفض يدك
عليهما وقال عروة بن الزبير ما بر والده من احد النظر اليه * وعن ابي الهياج قال سألت سعيد
ابن المسيب عن قوله ﴿قولا كريما﴾ قال قول العبد الذليل للسيد الغليظ وعن عبد الله الرصافي
قال حدثني عطاء في قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال يدك لا ترفعهما على
ابويك ولا تحدد بصرك اليهما اجلا لا وتعظيما * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة﴾ هو مجاز لان الذل ليس له جناح ولا يوصف بذلك ولكنه اراد المبالغة
في التذلل والتواضع لهما وهو كقول امرئ القيس في وصف الليل

فقلت له لما تمطى بصلبه * وادف اعجازا وناء بكل كل

وليس ليل صلب ولا اعجاز ولا كل كل وهو مجاز وانما اراد به تكامله واستواءه ﴿قوله تعالى﴾
﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ فيه الامر بالدعاء لهما بالرحمة والمغفرة اذا كانا مسلمين
لانه قال في موضع آخر ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى﴾
فعلمنا ان مراده بالدعاء للوالدين خاص في المؤمنين وبين الله تعالى بهذه الآية تأكيد حق الابوين
فقرن الامر بالاحسان اليهما الى الامر بالتوحيد فقال ﴿وقضى ربك الاتعبدوا الاياه وبالوالدين
احسانا﴾ ثم بين صفة الاحسان اليهما بالقول والفعل والمخاطبة الجميلة على وجه التذلل
والخضوع ونهى عن التبرم والتضجر بهما بقوله ﴿ولا تقل لهما اف﴾ ونهى عن الاغلاظ والزجر
لهما بقوله ﴿ولا تنهرهما﴾ فامر بلين القول والاستجابة لهما الى ما يأمرانه به ما لم يكن معصية ثم
عقبه بالامر بالدعاء لهما في الحياة وبعد الوفاة * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عظم
حق الام على الاب وروى ابو زرعة بن عمرو بن جرير عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابي قال امك قال ثم من قال ثم امك قال
ثم من قال ثم امك قال ثم من قال ثم ابوك * قوله تعالى ﴿فانه كان للاواوين غفورا﴾ قال سعيد بن
المسيب الاواب الذي يتوب مرة بعد مرة كما اذنب بادر بالتوبة وقال سعيد بن جبير ومجاهد هو الراجع
عن ذنبه بالتوبة منه وروى منصور عن مجاهد قال الاواب الذي يذكر ذنبه في الحلاء ويستغفر الله
منها وروى قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على
اهل قبا وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاواوين اذ ارمضت الفصال من الضحى * قوله تعالى
﴿وات ذا القربى حقه﴾ قال ابو بكر الحق المذكور في هذه الآية يحمل مقتدر الى البيان وهو مثل

قوله تعالى ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم لا يحقها فهذا الحق غير ظاهر المعنى في الآية بل هو موقوف على البيان فحائز ان يكون هذا الحق هو حقهم من الخمس ان كان المراد قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وحائز ان يكون مالهم من الحق في صلة رحمهم * وقد اختلف في ذوى القربى المذكورين في هذه الآية فقال ابن عباس والحسن هو قرابة الانسان وروى عن علي ابن الحسين انه قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ان التأويل هو الاول لانه متصل بذكر الوالدين ومعلوم ان الامر بالاحسان الى الوالدين عام في جميع الناس فكذلك ما عطف عليه من ايتاء ذى القربى حقه **﴿قوله تعالى ﴿والمسكين وابن السبيل﴾ يجوز ان يكون مراده الصدقات الواجبة في قوله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية وحائز ان يكون الحق الذي يلزمه اعطاؤه عند الضرورة اليه وقد روى ابن حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا ﴿ليس البر ان تولوا وجوهكم﴾ الآية وروى سفيان عن ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حقاً فسئل عن ذلك فقال اطراق فحلها واجارة دلوها ومنيحة سمينها **﴿قوله تعالى ﴿ولا تبذر تبذراً﴾ روى عن عبدالله بن مسعود وابن عباس وقتاده قالوا التبذير انفاق المال في غير حقه وقال مجاهد لو انفق مداً في باطل كان تبذيراً **﴿قال ابو بكر من يرى الحجر للتبذير يحتج بهذه الآية اذ كان التبذير منها عنه فالواجب على الامام منعه منه بالحجر والحيلولة بينه وبين ماله لا بمقدار نفقة مثله وابو حنيفة لا يرى الحجر وان كان من اهل التبذير لانه من اهل التكليف فهو حائز التصرف على نفسه فيجوز اقراره وبياعته كما يجوز اقراره بما يوجب الحد والقصاص وذلك مما تسقطه الشبهة فاقراره وعقوده بالجواز الاولى اذ كانت مما لا تسقطه الشبهة وقد بينا ذلك في سورة البقرة عند قوله تعالى ﴿فان كان الذي عليه الحق سفيهاً او ضعيفاً﴾ **﴿قوله تعالى ﴿ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهم اخوانهم باتباعهم آثارهم وجريمهم على سننهم والثاني انهم يقرنون بالشياطين في النار **﴿قوله تعالى ﴿واما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها﴾ الآية قيل فيه وجهان احدهما انه علمنا ما يفعله عند مسئلة السائلين لنا من المسلمين وابن السبيل وذى القربى مع عوز ما يعطى وقلة ذات ايدينا فقال ان اعرضت عنهم لانك لا تجد ما تعطيم وكنت منتظر الرزق ورحمة ترجوها من الله لتعطيهم منه فقل لهم عند ذلك قولاً حسناً سهلاً فتقول لهم يرزق الله وقد روى ذلك عن الحسن ومجاهد وابراهيم وغيرهم **﴿قوله تعالى ﴿ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط﴾ يعنى والله اعلم لا تبخل بالمنع من حقوقهم الواجبة لهم وهذا مجاز ومراده ترك الاتفاق فيكون بمنزلة من يده مغلولة الى عنقه فلا يعطى من ماله شيئاً وذلك لان العرب تصف البخيل بضيق اليد فتقول فلان جمد الكففين اذا كان بخيلاً وقصير الباع ويقولون في ضده فلان رحب الذراع وطويل اليدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لنساءه اسرعكن بي لحاقاً اطولكن يداً وانما اراد كثرة************

الصدقة فكانت زينب بنت جحش لانها كانت اكثرهن صدقة وقال الشاعر
وما ان كان اكثرهم سواما * ولكن كان ارحبهم ذراعا

قوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) يعني ولا تخرج جميع ما في يدك مع حاجتك وحاجة
عِيالك اليه فتعقد ملوما محسورا يعني ذا حسرة على ماخرج من يدك * وهذا الخطاب لغير
النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئا لغد وكان يجوع حتى
يشد الحجر على بطنه وقد كان كثير من فضلاء الصحابة ينفقون في سبيل الله جميع املاكهم
فلم يعنفهم النبي صلى الله عليه وسلم لصحة يقينهم وشدة بصائرهم وانما نهى الله تعالى عن الافراط
في الانفاق واخراج جميع ما حوته يده من المال من خيف عليه الحسرة على ماخرج عن يده
فاما من وثق بموعد الله وجزيل ثوابه فيما انفق فغير مراد بالآية * وقد روى ان رجلا اتى
النبي صلى الله عليه وسلم بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله اصببت هذه من معدن والله
ما املك غيرها فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فعاد ثانيا فاعرض عنه فعاد ثالثا
فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بها فلواصابته لعقرته فقال يا نبي احدثهم بجميع ما املك
ثم يقعد يتكفف الناس * وروى ان رجلا دخل المسجد وعليه هيئة رثة والنبي صلى الله عليه
وسلم على المنبر فامر الرجل بان يقوم فقام فطرح الناس ثيابا للصدقة فاعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم منها ثوبين ثم حث النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصدقة فطرح احد
ثوبيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا امرته ان يقوم ليفطن له فيتصدق عليه
فاعطيته ثوبين ثم قد طرح احدهما ثم قال له خذ ثوبك فانما منع امثال هؤلاء من اخراج
جميع اموالهم * فاما اهل البصائر فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يمنهم من ذلك وقد كان
ابوبكر الصديق رضى الله عنه ذاملا كثير فانفق جميع ماله على النبي صلى الله عليه وسلم
وفي سبيل الله حتى بقي في عبادة فلم يعفاه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتكر ذلك عليه *
والدليل على ان ذلك ليس بمخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم وانما خوطب به غيره قوله
تعالى (فتعقد ملوما محسورا) ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بمن يتحسر على انفاق
ما حوته يده في سبيل الله فثبت ان المراد غير النبي صلى الله عليه وسلم وهو نحو قوله تعالى (لئن
اشركت ليجنن عملك) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره وقوله تعالى
(فان كنت في شك مما انزلنا اليك) لم يرد به النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يشك قط *
فاقتضت هذه الآيات من قوله (وقضى ربك الاتعبدوا الاياه) الامر بتوحيد الله والاحسان
الى الوالدين والتذلل لهما وطاعتهما واعطاء ذى القربى والمساكين وابن السبيل حقوقهم
والنهي عن تبذير المال وانفاقه في معصية الله والامر بالاقتصاد في الانفاق والنهي عن الافراط
والتقصير في الاعطاء والمنع وتعليم ما يجب به السائل والمسكين عند تعذر ما يعطى * قوله تعالى
* ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق * هو كلام يتضمن ذكر السبب الخارج عليه وذلك لان
من العرب من كان يقتل بناته خشية الفقر لئلا يحتاج الى النفقة عليهن وليتوفر ما يريد

أنفاقه عليهم على نفسه وعلى بيته وكان ذلك مستفيضا شائعا فيهم وهي المؤودة التي ذكرها الله في قوله ﴿واذالمؤودة سئلت باى ذنب قتلت﴾ والمؤودة هي المدفونة حيا وكانوا يدفنون بناتهم احياء وقال عبدالله بن مسعود سئل النبي صلى الله عليه وسلم ف قيل ما اعظم الذنوب قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل معك وان تزنى بحليلة جارك ﴿قوله تعالى﴾ نحن نرزقهم وايامكم ﴿فيه اخبار بان رزق الجميع على الله تعالى والله سيسبب لهم ما ينفقون على الاولاد وعلى انفسهم وفيه بيان ان الله تعالى سيرزق كل حيوان خلقه مادامت حياته باقية وانه انما يقطع رزقه بالموت وبين الله تعالى ذلك لئلا يتعدى بعضهم على بعض ولا يتناول مال غيره اذ كان الله قد سبب له من الرزق ما يفيقه عن مال غيره ﴿قوله تعالى﴾ ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا ﴿فيه الاخبار بتحريم الزنا وانه قبيح لان الفاحشة هي التي قد تفاحش قبحه وعظم وفيه دليل على ان الزنا قبيح في العقل قبل ورود السمع لان الله ساء فاحشة ولم يخص به حاله قبل ورود السمع او بعده ومن الدليل على ان الزنا قبيح في العقل ان الزانية لا نسب لولدها من قبل الاب اذ ليس بعض الزناة اولى به لحاقه به من بعض ففيه قطع الانساب ومنع ما يتعلق بها من الحرمات في المواريث والمناكحات وصلة الارحام وابطال حق الوالد على الولد وما جرى مجرى ذلك من الحقوق التي تبطل مع الزنا وذلك قبيح في العقول مستنكر في العادات ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر لانه لو لم يكن النسب مقصورا على الفراش وما هو في حكم الفراش لما كان صاحب الفراش باولى بالنسب من الزاني وكان ذلك يؤدي الى ابطال الانساب واسقاط ما يتعلق بها من الحقوق والحرمات ﴿قوله تعالى﴾ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الابالحق ﴿انما قال تعالى﴾ الابالحق ﴿لان قتل النفس قد يصير حقا بعد ان لم يكن حقا وذلك قتله على وجه القود وبالردة والرجم للمحصن والمحاربة ونحو ذلك ﴿قوله تعالى﴾ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴿روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد في قوله﴾ سلطانا ﴿قالوا حجة كقوله﴾ اوليا تبنى بسلطان ميين ﴿وقال الضحاك السلطان انه مخير بين القتل وبين اخذ الدية وعلى السلطان ان يطلب القاتل حتى يدفعه اليه ﴿قال ابو بكر السلطان لفظ مجمل غير مكتشف بنفسه في الابانة عن المراد لانه لفظ مشترك يقع على معان مختلفة فمنها الحجة ومنها السلطان الذي يلي الامر والنهاي وغير ذلك الا ان الجميع مجمعون انه قد اريد به القود فصار القود كالمندقوق به في الآية وتقديره فقد جعلنا لوليه سلطانا اي قودا ولم يثبت ان الدية مرادة فلم تثبتها ولما ثبت ان المراد القود دل ظاهره على انه اذا كانت الورثة صفارا وكبارا ان للكبار ان يقتصوا قبل بلوغ الصغار لان كل واحد منهم ولى والصغير ليس بولى الا ترى انه لا يجوز عفووه وهذا قول ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد لا يقتص الكبار حتى يبلغ الصغار فيقتصوا معهم او يعفوا وروى عن محمد الرجوع الى قول ابى حنيفة ﴿قوله تعالى﴾ فلا يسرف في القتل ﴿روى عن عطاء والحسن ومجاهد وسعيد

مطلب
الزنا قبيح في العقل قبل
ورود السمع

ابن جبير والضحاك وطلق بن حبيب لا يقتل غير قاتله ولا يمثل به وذلك لان العرب كانت تتعدى الى غير القاتل من الحميم والقريب فلما جعل الله له سلطانا نهى ان يتعدى وعلى هذا المعنى قوله تعالى ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالاثنى﴾ لانه كان لبعض القبائل طول على الاخرى فكان اذا قتل منهم العبد لا يرضون الا ان يقتلوا الحر منهم وقال في هذه الآية لا يسرف في القتل بان يتعدى الى غير القاتل * وقال ابو عبيدة لا يسرف في القتل جزمه بعضهم على النهي ورفعهم بعضهم على مجاز الخبر يقول ليس في قتله سرف لان قتله مستحق * قوله تعالى ﴿انه كان منصورا﴾ قال قتادة هو عائد على الولي وقال مجاهد على المقتول وقيل هو منصور اما في الدنيا واما في الآخرة ونصره هو حكم الله له بذلك اعني للولي وقيل نصره امر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ان يعينوه * وقوله تعالى ﴿فقد جعلنا لوليها سلطانا﴾ قد اقتضى اثبات القصاص للنساء لان الولي هنا هو الوارث كما قال ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿ان الذين آمنوا﴾ الى قوله ﴿بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ فنفى بذلك اثبات التوارث بينهم الا بعد الهجرة ثم قال ﴿واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين﴾ فثبت الميراث بان جعل بعضهم اولياء بعض وقال ﴿والذين كفروا بعضهم اولياء بعض﴾ فثبت التوارث بينهم بذكر الولاية فلما قال ﴿فقد جعلنا لوليها سلطانا﴾ اقتضى ذلك اثبات القود لسائر الورثة ويدل على ان الدم موروث عن المقتول ان الدية التي هي بدل من القصاص موروثه عنه للرجال والنساء ولو لم تكن النساء قد ورثن القصاص لما ورثن بدله الذي هو المال وكيف يجوز ان يرث بعض الورثة من بعض ميراث الميت ولا يرث من البعض الآخر هذا القول مع مخالفته لظاهر الكتاب مخالف للاصول * وقول مالك ان النساء ليس اليهن من القصاص شيء وانما القصاص للرجال فاذا تحول مالاورث النساء مع الرجال وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وقاتدة والحكم ليس الى النساء شيء من العفو والدم ومن قول اصحابنا ان القصاص واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر موارثهم * قوله تعالى ﴿ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشد﴾ قال مجاهد (التي هي احسن) التجارة وقال الضحاك يتنى به من فضل الله ولا يكون للذي يتنى فيه شيء * قال ابو بكر انما خص اليتيم بالذكر وان كان ذلك واجبا في اموال سائر الناس لان اليتيم الى ذلك احوج والطمع في مثله اكثر وقد انتظم قوله (الاباق هي احسن) جواز التصرف في مال اليتيم للوالي عليه من جد او وصي اب لسائر ما يعود نفعه عليه لان الاحسن ما كان فيه حفظ ماله وتتميره فحاز على ذلك ان يبيع ويشترى لليتيم بما لا ضرر على اليتيم فيه وبمثل القيمة واقل منها مما يتعاب الناس فيه لان الناس قديرون ذلك خطأ لما يرجون فيه من الربح والزيادة ولان هذا القدر من التقصان مما يختلف المقومون فيه فلم تثبت هناك حطيطة في الحقيقة ولا يجوز ان يشتري باكثر من القيمة بما لا يتعاب الناس فيه لان فيه ضررا على اليتيم وذلك ظاهر متيقن وقده

الله ان يقرب مال اليتيم الا بالتي هي احسن وقد دلت الآية على جواز اجارة مال اليتيم والعمل به مضاربة لان الربح الذي يستحقه اليتيم انما يحصل له بعمل المضارب فذلك احسن من تركه وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ابتغوا باموال الايتام خيرا لاتأكلها الصدقة قيل معناه النفقة لان النفقة تسمى صدقة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انفق الرجل على نفسه وعياله فهو له صدقة وقد روى عن عمر وعائشة وجماعة من التابعين ان اللوصى ان يتجر بمال اليتيم وان يدفعه مضاربة ويدل على ان للاب ان يشتري مال الصغير لنفسه ويبيع منه وعلى ان اللوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه اذا كان ذلك خيرا لليتيم وهو قول ابو حنيفة قال وان اشترى بمثل القيمة لم يحز حتى يكون ما يأخذه اليتيم اكثر قيمة لقوله تعالى (الا بالتي هي احسن) وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ذلك بحال * وقوله (حتى يبلغ اشده) قال زيد بن اسلم وربيعه الحلم * قال ابو بكر وقال في موضع آخر (ولاتأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فذكر الكبير ههنا وذكر الاشد في هذه الآية وقال (وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) فذكر في احدى الآيات الكبير مطلقا وفي الاخرى الاشد وفي الاخرى بلوغ النكاح مع ايناس الرشد وروى عبدالله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن ابن عباس (حتى اذا بلغ اشده) ثلاث وثلاثون سنة (واستوى) اربعون سنة (اولم نعمكم) قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم ستون سنة وقال تعالى (حتى اذا بلغ اشده وبلغ اربعين سنة قال رب اوزعني) فذكر في قصة موسى بلوغ الاسد والاستواء وذكر في هذه الآية بلوغ الاشد وفي الاخرى بلوغ الاشد وبلوغ اربعين سنة وجائز ان يكون المراد بلوغ الاشد قيل اربعين سنة وقيل الاستواء واذا كان كذلك فالاشد ليس له مقدار معلوم في العادة لا يزيد عليه ولا ينقص منه وقد يختلف احوال الناس فيه فيبلغ بعضهم الاشد في مدة لا يبلغه غيره في مثله لانه ان كان بلوغ الاشد هو اجتماع الرأى واللب بعد الحلم فذلك مختلف في العادة وان كان بلوغه اجتماع القوى وكال الجسم فهو مختلف ايضا وكل ما كان حكمه مبنيا على العادات فغير ممكن القطع به على وقت لا يتجاوز ولا يقصر عنه الا بتوقيف او اجماع فلما قال في آية (ولاتأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فذكر في قوله (ولاتأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فقال ابو حنيفة لا يدفع اليه ماله بعد البلوغ حتى يؤنس منهم رشدا ويكبر ويبلغ الاشد وهو خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله بعد ان يكون عاقلا فحائز ان تكون هذه مدة بلوغ الاشد عنده * وقوله تعالى (واوفوا بالعهد) يعنى والله اعلم ايجاب الوفاء بما عاهد الله على نفسه من النذور والدخول في القرب فالزمه الله تعالى اتمامها وهو كقوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا

من فضله لصدق ولتكون من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فاعقبتهم نفاقاً في قلوبهم ﴿١﴾ وقيل اوفوا بالعهد في حفظ مال اليتيم مع قيام الحجة عليكم بوجوب حفظه وكل ما قامت به الحجة من اوامر الله وزواجره فهو عهد ﴿٢﴾ وقوله تعالى ﴿٣﴾ ان العهد كان مسؤولاً ﴿٤﴾ معناه مسؤولاً عنه للجزاء فحذف اكتفاء بدلالة الحال وعلم المخاطب بالمراد وقيل ان العهد يسئل فيقال لم نقضت كما تسئل المؤدة باى ذنب قتلت وذلك يرجع الى معنى الاول لانه توقف وتقرير لناقض العهد كما ان سؤال المؤدة توقف وتقرير لقائلها بانه قتلها بغير ذنب ﴿٥﴾ قوله تعالى ﴿٦﴾ واوفوا الكيل اذا كلمت وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴿٧﴾ فيه دلالة على ان من اشترى شيئاً من المكيالات مكيلة او من الموزونات موازنة واجب عليه ان لا يأخذ المشتري كيلاً لا بكيل ولا المشتري وزناً لا بوزن وانه غير جائز له ان يأخذ مجازفة وفي ذلك دليل على ان الاعتبار في تحريم التفاضل هو بالكيل والوزن اذ لم يخص الجواب الكيل في المكيل وايجاب الوزن في الموزون بل ما كول منه دون غيره فوجب ان يكون سائر المكيالات والموزونات اذا اشترى بعضها ببعض من جنس واحد انه غير جائز اخذ مجازفة الا بكيل سواء كان ما كولا او غير ما كول نحو الجص والنورة وفي الموزون نحو الحديد والرصاص وسائر الموزونات * وفيه الدلالة على جواز الاجتهاد وان كل مجتهد مصيب لان ايفاء الكيل والوزن لاسيل لنا اليه الا من طريق الاجتهاد وغلبة الظن الا ترى انه لا يمكن احدا ان يدعى اذا كال لغيره القطع بانه لا يزيد حبة ولا ينقص وانما مرجعه في ايفاء حقه الى غلبة ظنه ولما كان الكائل والوازن معصياً لحكم الله تعالى اذا فعل ذلك ولم يكلف اصابة حقيقة المقدار عند الله تعالى كان كذلك حكم مسائل الاجتهاد * وقيل في القسطاس انه الميزان صغر او كبر وقال الحسن هو القبان ولما ذكرنا من المعنى في المكيل والموزون قال اصحابنا فيمن له على آخر شيء من المكيل او الموزون انه غير جائز له ان يقبضه مجازفة وان تراصيا وظاهر الامر بالكيل والوزن يوجب ان لا يجوز تركهما بتراضيهما وكذلك لا يجوز قسمتهما اذا كان بين شريكين مجازفة للغة التي ذكرنا ولو كانت شيابا او عروضا من غير المكيل والموزون جاز ان يقبضه مجازفة بتراضيهما وجاز ان يقتسما مجازفة اذ لم يوجد علينا فيه ايفاء الكيل والوزن ﴿٨﴾ قوله تعالى ﴿٩﴾ ذلك خير واحسن تأويلاً ﴿١٠﴾ معناه ان ذلك خير لكم واحسن عاقبة في الدنيا والآخرة والتأويل هو الذي اليه مرجع الشيء وتفسيره من قولهم آل يؤل اولاً اذا رجع ﴿١١﴾ قوله تعالى ﴿١٢﴾ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴿١٣﴾ القفو اتباع الاثر من غير بصيرة ولا علم بما يصير اليه ومنه الفاقة وكانت العرب فيها من يقتاف الاثر وفيها من يقتاف النسب وقد كان هذا الاسم موضوعاً عندهم لما يخبر به الانسان عن غير حقيقة يقولون تقوف الرجل اذا قال الباطل * قال جرير

وطال حذارى خيفة البين والنوى * واحذوثة من كاشح متقوف

قال اهل اللغة اراد بقوله الباطل * وقال آخر

ومثل الدمى شم العرائن ساكن * بهن الحياء لا يشعن الثقافيا

اى التقاذف وانما سمي التقاذف بهذا الاسم لان اكثره يكون عن غير حقيقة
 وقد حكم الله بكذب التقاذف اذا لم يأت بالشهود بقوله ﴿لولا اذ سمعتموه ظن
 المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين﴾ * قال قتادة في قوله تعالى
 ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ لا تقف سمعت ولم تسمع ولا رأيت ولم تره ولا علمت ولم تعلم
 وقد اقتضى ذلك نهى الانسان عن ان يقول في احكام الله ما لا علم له به على جهة الظن والحسبان
 وان لا يقول في الناس من السوء ما لا يعلم صحته ودل على انه اذا اخبر عن غير علم فهو آثم في خبره
 كذبا كان خبره او صدقا لانه قائل بغير علم وقد نهى الله عن ذلك * قوله تعالى ﴿ان السمع
 والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا﴾ فيه بيان ان الله علينا حقا في السمع والبصر والفؤاد
 والمرء مسئول عما يفعله بهذه الجوارح من الاستماع بما لا يحل والنظر الى ما لا يجوز والارادة
 لما يقيح * ومن الناس من يحتج بقوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ في نفى القياس في فروع الشريعة
 وابطال خبر الواحد لانهما لا يفضيان بنا الى العلم والقائل بهما قائل بغير علم * وهذا غلط
 من قائله وذلك لان ما قامت دلالة القول به فليس قولنا بغير علم والقياس واخبار الآحاد
 قد قامت دلائل موجبة للعلم بصحتهما وان كنا غير علمين بصدق الخبر وعدم العلم بصدق الخبر
 غير مانع جواز قبوله ووجوب العمل به كما ان شهادة الشاهدين يجب قبولها اذا كان ظاهرهما
 العدالة وان لم يقع لنا العلم بصحة خبرهما وكذلك اخبار المعاملات مقبولة عند جميع اهل
 العلم مع فقد العلم بصحة الخبر * وقوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ غير موجب لرد
 اخبار الآحاد كما لم يوجب رد الشهادات واما القياس الشرعى فان ما كان منه من خبر الاجتهاد
 فكل قائل بشئ من الاقاويل التى يسوغ فيها الاجتهاد فهو قائل بعلم اذ كان حكم الله عليه
 ماداء اجتهاده اليه ووجه آخر وهو ان العلم على ضربين علم حقيق وعلم ظاهري والذى
 تعبدنا به من ذلك هو العلم الظاهر الا ترى الى قوله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن
 الى الكفار﴾ وانما هو العلم الظاهر لا معرفة مغيب ضامرها وقال اخوة يوسف ﴿وما شهدنا الا
 بما علمنا وما كنا للغيب حافظين﴾ فاخبروا انهم شهدوا بالعلم الظاهر * قوله تعالى ﴿واذا قرأت
 القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا﴾ قيل انه على معنى التشبيه
 لهم بمن بينه وبين ما يأتى به من الحكمة في القرآن فكان بينه وبينهم حجابا عن ان يدركوه
 فينتفعوا به وروى نحوه عن قتادة وقال غيره نزل في قوم كانوا يؤذونه بالليل اذا تلا القرآن
 فحال الله تعالى بينهم وبينه حتى لا يؤذوه وقال الحسن منزلة من منزلهم فيما اعرضوا عنه منزلة من بينك
 وبينه حجاب * قوله تعالى ﴿وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه﴾ قيل فيه انه منعهم من ذلك
 ليلا في وقت مخصوص لئلا يؤذوا النبي صلى الله عليه وسلم وقيل جعلناها بالحكم انهم بهذه
 المنزلة دما لهم على الامتناع من تفهم الحق والاستماع اليه مع اعراضهم ونفورهم عنه * قوله
 تعالى ﴿وتظنون ان لبثتم الا قليلا﴾ قال الحسن ان لبثتم الا قليلا في الدنيا لعلو لبثكم في الآخرة
 كما قيل كأنك بالدينيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وقال قتادة اراد به احتقار امر الدنيا

حين عاينوا يوم القيامة ﴿ قوله تعالى ﴾ وما جعلنا الرؤيا التي اريتك الا فنة للناس ﴿ روى
عن ابن عباس رواية سعيد بن جبير والحسن وقتادة وابراهيم ومجاهد والضحاك قالوا رؤيا
غير ليلة الاسراء الى بيت المقدس فلما اخبر المشركين بما رأى كذبوا به وروى عن ابن عباس
ايضا انه اراد برؤياه انه سيدخل مكة ﴿ قوله تعالى ﴾ والشجرة الملعونة في القرآن ﴿ روى
عن ابن عباس والحسن والسدي وابراهيم وسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة والضحاك انه اراد شجرة
الزقوم التي ذكرها في قوله ﴿ ان شجرة الزقوم طعام الاثيم ﴾ فاراد بقوله ﴿ ملعونة ﴾ انه
ملعون اكلها وكانت فنتهم بها قول ابي جهل لعنه الله ودونه النار تأكل الشجر فكيف
تنت فيها ﴿ قوله تعالى ﴾ واستغفر من استطعت منهم بصوتك ﴿ هذا تهديد واستهانة
بفعل المقول له ذلك وانه لا يفوته الجزاء عليه والانتقام منه وهو مثل قول القائل اجهد
جهدك فيستري ما ينزل بك ومعنى استغفر استغفره واستغفره بمعنى ﴿ وقوله ﴾ بصوتك ﴿
روى عن مجاهد انه الغناء واللهو وهما محظوران وانهما من صوت الشيطان وقال ابن عباس
هو الصوت الذي يدعوه الى معصية الله وكل صوت دعى به الى الفساد فهو من صوت
الشيطان ﴿ قوله تعالى ﴾ واجلب عليهم ﴿ فان الاجلاب هو السوق بجلية من السائق والجلبة
الصوت الشديد ﴿ وقوله تعالى ﴾ نحيلك ورجلك ﴿ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة كل راجل
او ماش الى معصية الله من الانس والجن فهو من رجل الشيطان وخيله والرجل جمع راجل
كالنجر جمع تاجر والركب جمع راكب ﴿ قوله تعالى ﴾ وشاركهم في الاموال والاولاد ﴿ قيل
معناه كن شريكا في ذلك فان منه ما يطلبونه بشهوتهم ومنه ما يطلبونه لاغرائك بهم وقال مجاهد
والضحاك وشاركهم في الاولاد يعنى الزنا وقال ابن عباس المؤودة وقال الحسن وقتادة من
هودوا ونصروا وقال ابن عباس رواية تسميتهم عبد الحارث وعبد شمس ﴿ قال ابو بكر
لما احتمل هذه الوجوه كان محمولا عليها وكان جميعها مرادا اذ كان ذلك مما للشيطان نصيب
في الاغراء به والدعاء اليه ﴿ قوله تعالى ﴾ ولقد كرمنا نبي آدم ﴿ اطلق ذلك على الجنس
وفهم الكافر المهان على وجهين احدهما انه كرمهم بالانعام عليهم وعاملهم معاملة المكرم بالنعمة
على وجه المبالغة في الصفة والوجه الآخر انه لما كان فيهم من على هذا المعنى اجرى الصفة
على جماعتهم كقوله ﴿ كنتم خیر امة اخرجت للناس ﴾ لما كان فيهم من هو كذلك اجرى
الصفة على الجماعة ﴿ قوله تعالى ﴾ يوم ندعو كل اناس بامامهم ﴿ قيل انه يقال هاتوا متبعي
ابراهيم هاتوا متبعي موسى هاتوا متبعي محمد صلى الله عليه وسلم فيقوم الذين اتبعوا الانبياء
واحدا واحدا فيأخذون كتبهم بايمانهم ثم يدعوا بمتبعي ائمة الضلال على هذا المهاج قال
مجاهد وقتادة امامه نبيه وقال ابن عباس والحسن والضحاك امامه كتاب عمله وقال ابو عبيدة
بمن كانوا يأتون به في الدنيا وقيل بامامهم بكتبهم الذي انزل الله عليهم فيه الحلال والحرام
والفرائض ﴿ قوله تعالى ﴾ ومن كان في هذه اعمى ﴿ روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة
من كان في امر هذه الدنيا وهي شاهدة له من تدبيرها وتصريفها وتقلب النعم فيها اعمى

عن اعتقاد الحق الذي هو مقتضاها وهو في الآخرة التي هي غائبة عنه اعمى واضل سبيلا ❦
 قوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾ روى عن ابن مسعود وابي
 عبد الرحمن السلمي قالوا دلوكها غروبها وعن ابن عباس وابي برزة الاسلمي وجابر وابن
 عمر دلوك الشمس ميلها وكذلك روى عن جماعة من التابعين ❦ قال ابو بكر هؤلاء الصحابة
 قالوا ان دلوك الميل وقولهم مقبول فيه لانهم من اهل اللغة واذا كان كذلك جاز ان يراد به
 الميل للزوال والميل للغروب فان كان المراد الزوال فقد انتظم صلاة الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء الآخرة اذ كانت هذه اوقات متصلة بهذه الفروض فجاز ان يكون غسق الليل غاية
 لفعل هذه الصلوات في مواقيتها وقد روى عن ابي جعفر ان غسق الليل انتصافه فيدل
 ذلك على انه آخر الوقت المستحب لصلاة العشاء الآخرة وان تأخيرها الى ما بعده مكروه
 ويحتمل ان يراد به غروب الشمس فيكون المراد بيان وقت المغرب انه من غروب الشمس
 الى غسق الليل ❦ وقد اختلف في غسق الليل فروى مالك عن داود بن الحصين قال اخبرني
 مخبر عن ابن عباس انه كان يقول غسق الليل اجتماع الليل وظلمته وروى ليث عن مجاهد
 عن ابن عباس انه كان يقول دلوك الشمس حين تزول الشمس الى غسق الليل حين تحجب الشمس
 قال وقال ابن مسعود دلوك الشمس حين تحجب الشمس الى غسق الليل حين يغيب الشفق
 وعن عبدالله ايضا انه لما غربت الشمس قال هذا غسق الليل وعن ابي هريرة غسق الليل
 غيوبة الشمس وعن الحسن غسق الليل صلاة المغرب والعشاء وعن ابراهيم غسق الليل
 العشاء الآخرة وقال ابو جعفر غسق الليل انتصافه ❦ قال ابو بكر من تأول دلوك الشمس على
 غروبها فغير جائز ان يكون تأويل غسق الليل عنده غروبها ايضا لانه جعل الابتداء دلوك
 وغسق الليل غاية له وغير جائز ان يكون الشيء غاية لنفسه فيكون هو الابتداء وهو الغاية فان كان
 المراد بدلوك غروبها فغسق الليل هو اما الشفق الذي هو آخر وقت المغرب واجتماع الظلمة
 وهو ايضا غيوبة الشفق لانه لا يجتمع الا بغيوبة البياض واما ان يكون آخر وقت العشاء
 الآخرة المستحب وهو انتصاف الليل فينتظم اللفظ حينئذ المغرب والعشاء الآخرة ❦ قوله
 تعالى ﴿ وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ ❦ قال ابو بكر هو معطوف على قوله
 ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ وتقديره اقم قرآن الفجر وفيه الدلالة على وجوب القراءة
 في صلاة الفجر لان الامر على الوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة الا في الصلاة ❦
 فان قيل معناه صلاة الفجر ❦ قيل له هذا غلط من وجهين احدهما انه غير جائز ان يجعل
 القراءة عبارة عن الصلاة لانه صرف للكلام عن حقيقته الى المجاز بغير دليل والثاني قوله
 في نسق التلاوة ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ ويستحيل التهجد بصلاة الفجر ليلا والهاء
 في قوله ﴿ به ﴾ كناية عن قرآن الفجر المذكور قبله فثبت ان المراد حقيقة القراءة لا مكان
 التهجد بالقرآن المقروء في صلاة الفجر واستحالة التهجد بصلاة الفجر وعلى انه لو صح ان
 المراد ما ذكرت لكانت دلالة قائمة على وجوب القراءة في الصلاة وذلك لانه لم يجعل القراءة

عبارة عن الصلاة الا وهي من اركانها وفروضها * قوله تعالى ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة ﴾
 لك * روى عن حجاج بن عمرو الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحسب
 احدكم اذا قام اول الليل الى آخره انه قد تهجد لا ولكن التهجد الصلاة بعد رقدة ثم الصلاة بعد
 رقدة ثم الصلاة بعد رقدة وكذلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الاسود
 وعلقمة قالوا التهجد بعد النوم والتهجد في اللغة السهر للصلاة اول ذكر الله والهجوم النوم وقيل
 التهجد التيقظ بما ينفي النوم * وقوله ﴿ نافلة لك ﴾ قال مجاهد وانما كانت نافلة للنبي صلى الله
 عليه وسلم لانه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكانت طاعانه نافلة اي زيادة في الثواب
 وغيره كفارة لذنوبه وقال قتادة نافلة تطوعا وفضيلة * وروى سليمان بن حيان قال حدثنا
 ابو غالب قال حدثنا ابو امامة قال اذا وضعت الطهور مواضعه فعدت مغفورا وان قمت تصلي كانت
 لك فضيلة واجرا فقال له رجل يا ابا امامة ارأيت ان قام يصلي يكون له نافلة قال لا انما النافلة للنبي
 صلى الله عليه وسلم كيف يكون ذلك نافلة وهو يسعى في الذنوب والخطايا يكون لك فضيلة
 واجرا فنع ابو امامة ان تكون النافلة لغير النبي صلى الله عليه وسلم * وقد روى عبد الله
 ابن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذا كانت عليك امراء
 يؤخرون الصلاة قال قلت فمات امرئي قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتهم فصلها معهم لك
 نافلة * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الوضوء يكفر ما قبله ثم تصير الصلاة نافلة قيل له انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال نعم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا اربع ولا خمس فاثبت النبي صلى الله عليه
 وسلم بهذين الخبرين النافلة لغيره والنافلة هي الزيادة بعد الواجب وهي التطوع والفضيلة ومنه
 النفل في الغنمة وهو ما يجعله الامام لبعض الجيش زيادة على ما يستحقه من سهامها بان يقول
 من قتل قتيلا فله سلبه ومن اخذ شيئا فهو له * قوله تعالى ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾
 قال مجاهد على طبيعته وقيل على عادته التي ألفها وفيه تحذير من الف الفساد والمساكنة
 اليه فيستمر عليه وقيل على اخلاقه * قال ابو بكر شاكلته ما يشاكله ويليق به ويشبهه فالذي
 يشاكل الخير من الناس الخير والصالح والذي يشاكل الشر والفساد وهو كقوله
 ﴿ الخبيثات للخبيثين ﴾ يعني الخبيثات من الكلام للخبيثين من الناس ﴿ والطيبات للطيبين ﴾
 يعني الطيبات من الكلام للطيبين من الناس وروى ان عيسى عليه السلام مر يقوم فكلّموه
 بكلام قبيح ورد عليهم ردا حسنا ف قيل له في ذلك فقال انما ينفق كل انسان ما عنده * قوله
 تعالى ﴿ ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي ﴾ اختلف في الروح الذي سألوا عنه
 فروى عن ابن عباس انه جبريل وروى عن علي انه ملك من الملائكة له سبعون الف وجه
 لكل وجه سبعون الف لسان يسبح الله بجميع ذلك وقيل انما اراد روح الحيوان وهو ظاهر
 الكلام * قال قتادة الذي سأل عن ذلك قوم من اليهود * وروح الحيوان جسم رقيق على
 بنية حيوانية في كل جزء منه حياة وفيه خلاف بين اهل العلم وكل حيوان فهو روح الا

ان منهم من الاغلب عليه الروح ومنهم من الاغلب عليه البدن وقيل انه لم يحجهم لان المصلحة
 في ان يوكلوا الى ما في عقولهم من الدلالة عليها للارتياض باستخراج الفائدة وروى في كتابهم
 انه ان اجاب عن الروح فليس بنبي فلم يحجهم الله عز وجل مصداقا لما في كتابهم * والروح
 قد يسمى به اشياء منها القرآن قال الله تعالى (وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا) سماء
 روحا تشبيها بروح الحيوان الذي به يحيى والروح الامين جبريل وعيسى بن مريم سمي
 روحا على نحو ما سمي به من القرآن * وقوله (قل الروح من امر ربي) اي من الامر
 الذي يعلمه ربي * وقوله تعالى (وما اوتيتم من العلم الا قليلا) يعني ما اعطيت من العلم المنصوص
 عليه الا قليلا من كثير بحسب حاجتكم اليه فالروح من المتروك الذي لا يصاح النص عليه للمصلحة
 * وقد دلت هذه الآية على جواز ترك جواب السائل عن بعض ما يسئل عنه لموافقه من
 المصلحة في استعمال الفكر والتدبر والاستخراج وهذا في السائل الذي يكون من اهل النظر
 واستخراج المعاني فاما ان كان مستقيا قد بلى بحادثة احتاج الى معرفة حكمها وليس من اهل
 النظر فعلى العالم بحكمها ان يحجبه عنها بما هو حكم الله عنده * قوله تعالى (قل لئن اجتمعت الانس
 والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن * الآية فيه الدلالة على اعجاز القرآن فمن الناس من يقول اعجازه
 في النظم على حiale وفي المعاني وترتيبها على حiale ويستدل على ذلك بخديه في هذه الآية العرب والعجم
 والجن والانس ومعلوم ان العجم لا يتحدون به من طريق النظم فوجب ان يكون التحدى لهم من جهة
 المعاني وترتيبها على هذا النظام دون نظم الالفاظ ومنهم من ياتي ان يكون اعجازه الامن جهة نظم
 الالفاظ والبلاغة في العبارة فانه يقول ان اعجاز القرآن من وجوه كثيرة منها حسن النظم وجودة
 البلاغة في اللفظ والاختصار وجمع المعاني الكثيرة في الالفاظ اليسيرة مع تعريه من ان يكون فيه لفظ
 مسخوط او معنى مدخول ولا تناقض ولا اختلاف تضاد وجميعه في هذه الوجوه جار على منهاج واحد
 وكلام العباد لا يخلو اذا طال من ان يكون فيه الالفاظ الساكنة والمعاني الفاسدة والتناقض في المعاني
 وهذه المعاني التي ذكرنا من عيوب الكلام موجودة في كلام الناس من اهل سائر اللغات لا
 يختص باللغة العربية دون غيرها فحائر ان يكون التحدى واقعا للعجم بمثل هذه المعاني في
 الاتيان بها عارية عما يعيها ويهجنها من الوجوه التي ذكرناها ومن جهة ان الفصاحة لا تختص
 بها لغة العرب دون سائر اللغات وان كانت لغة العرب افصحها وقد علمنا ان القرآن في اعلى
 طبقات البلاغة فحائر ان يكون التحدى للعجم واقعا بان يأتوا بكلام في اعلى طبقات البلاغة
 بلقهم التي يتكلمون بها * قوله تعالى (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث * قوله (فرقناه)
 يعني فرقناه بالبيان عن الحق من الباطل * وقوله (لتقرأه على الناس على مكث) يعني على تثبت وتوقف
 ليفهموه بالتأمل ويعلموا ما فيه بالتفكر ويتفقهوا باستخراج ما تضمن من الحكم والعلوم
 الشريفة وقد قيل انه كال ينزل منه شيء يكشون ماشاء الله ثم ينزل شيء آخر وهو في معنى قوله
 (ورتل القرآن ترتيلا) وروى سفيان عن عبيد المكي قال سئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما
 البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة جلوسهما وسجودهما وركوعهما سواء ايها افضل قال

الذي قرأ البقرة ثم قرأ ﴿وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث﴾ وروى معاوية بن قرة عن عبيد الله بن المغفل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح او من سورة الفتح قراءة بينة وروى حماد بن سلمة عن ابي حمزة الضبي قال قال ابن عباس لان اقرأ القرآن فارتلها واتدبرها احب الى من ان اقرأ القرآن هذا وروى الاعمش عن عمارة عن ابي الاحوص عن عبد الله قال لا تقرأوا القرآن في اقل من ثلاث واقراء في سبع وروى الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد انه كان يقرأ في سبع والاسود في ست وعلقمة في خمس وروى عن عثمان بن عفان انه قرأ القرآن في ليلة وروى ابن ابي ليلى عن صدقة عن ابن عمر قال بنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سقف في المسجد واعتكف فيه في آخر رمضان وكان يصلي فيه فاخرج رأسه فرأى الناس يصلون فقال ان المصلي اذا صلى يتأجج ربه فليعلم احدكم بما يتأججه وفي ذلك دليل على ان المستحب الترتيل لانه يعلم ما يتأجج ربه به ويفهم عن نفسه ما يقرأه

باب السجود على الوجه

قال الله تعالى ﴿ان الذين اتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يخرعون للاذقان سجدا﴾ روى عن ابن عباس قال للوجوه وروى معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يخرعون للاذقان سجدا﴾ قال للوجوه وقال معمر وقال الحسن اللحى وسئل ابن سيرين عن السجود على الانف فقال ﴿يخرعون للاذقان سجدا﴾ وروى طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا اكف شعرا ولا ثوبا قال طاوس وأشار الى الجبهة والانف هما اعظم واحد وروى عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته وقدماه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجدت فمكن جبهتك وانفك من الارض وروى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع جبهته وانفه على الارض وروى ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه رأى الطين في انف رسول الله صلى الله عليه وسلم وارنبته من اثر السجود وكانوا مطروا من الليل وروى عاصم الاحول عن عكرمة قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ساجدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة الا بمس الانف منها ما لمس الجبين وهذه الاخبار تدل على ان موضع السجود هو الانف والجبهة جميعا وروى عبد العزيز ابن عبد الله قال قلت لوهب بن كيسان يا ابا نعيم مالك لا تمكن جبهتك وانفك من الارض قال ذاك لاني سمعت جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على جبهته على قصاص الشعر وروى ابو الشعثاء قال رأيت ابن عمر سجد فلم يضع انفه على الارض فقيل له في ذلك فقال ان انفى من حروجهى وانا اكره ان اشين وجهى وروى عن القاسم وسلم انهما كانا يسجدان على جباههما ولا تمس انوفهما الارض واما حديث جابر فحائز ان يكون رأى

النبي صلى الله عليه وسلم يسجد على قضاص شعره لعذر كان بانفه تعذر معه السجود عليه وتأويل من تأوله على الوجوه على الالحى يدل على جواز الاقتصار بالسجود على الأنف دون الجهة وان كان المستحب فعل السجود عليهما لانه معلوم انه لم يرد به السجود على الذقن لان احدا من اهل العلم لا يقول ذلك ثبت ان المراد الأنف لقربه من الذقن ومن مذهب ابى حنيفة انه ان سجد على الأنف دون الجهة اجزأه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ وان سجد على الجهة دون الأنف اجزأه عندهم جميعا وروى العطف بن خالد عن نافع عن ابن عمر قال اذا وقع انفك على الارض فقد سجدت وروى سفيان عن حنظلة عن طاوس قال الجهة والأنف من السبعة في الصلاة واحد وروى ابراهيم بن ميسرة عن طاوس قال ان الأنف من الجبين وقال هو خير

باب ما يقال في السجود

قال الله عز وجل ﴿ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا﴾ فمدحهم بهذا القول عند السجود فدل على ان المسنون في السجود من الذكر هو التسبيح وروى موسى بن ايوب عن عمه عن عقبة بن عامر قال لما نزل ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزل ﴿سبح اسم ربك الاعلى﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم وروى ابن ابى ليلى عن الشعبي عن صلة بن زفر عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم وفى سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا وروى قتادة عن مطرف بن عبدالله بن الشخير عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح وروى ابن ابى ذئب عن اسحاق بن يزيد عن عون بن عبدالله عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا فاذا فعل ذلك فقد تم ركوعه وذكر في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما الركوع فعظموا فيه الرب واما السجود فاكثروا فيه الدعاء فانه قن ان يستجاب لكم وروى عن علي بن ابى طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت في كلام كثير وجاثر ان يكون مارواه على وابن عباس اما كان يقوله قبل نزول ﴿سبح اسم ربك الاعلى﴾ ثم لما نزل ذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل في السجود كما رواه عقبة بن عامر وقال اصحابنا والثوري والشافعي يقول في الركوع سبحان ربى العظيم ثلاثا وفى السجود سبحان ربى الاعلى ثلاثا وقال الثوري يستحب للامام ان يقولها خمسا في الركوع وفى السجود حتى يدرك الذين خلفه ثلاث تسبيحات وقال ابن القاسم عن مالك في الركوع والسجود اذا امكن ولم يسبح فهو يجزئ عنه وكان لا يوقت تسبيحا وقال مالك في السجود والركوع قول الناس في الركوع سبحان ربى العظيم وفى السجود سبحان ربى الاعلى لا اعرفه فانكره ولم يحد فيه دعاء موقتا قال ولكن يمكن يديه من ركبتيه في الركوع ويمكن جبهته من الارض في السجود وليس فيه عنده حد

باب البكاء في الصلاة

قال الله تعالى ﴿ويخرون للاذقان يبكون ويزيدهم خشوعا﴾ ومثله قوله تعالى ﴿خروا سجدا وبكيا﴾ وفيه الدلالة على ان البكاء في الصلاة من خوف الله لا يقطع الصلاة لان الله تعالى قدم مدحهم بالبكاء في السجود ولم يفرق بين سجود الصلاة وسجود التلاوة وسجدة الشكر وروى سفيان بن عيينة قال حدثنا اسماعيل بن محمد بن سعد قال سمعت عبد الله بن شداد قال سمعت نسيج عمر رضي الله عنه واني لفي آخر الصفوف وقرأ في صلاة الصبح سورة يوسف حتى اذ بلغ ﴿انما اشكو بثي وحزني الى الله﴾ نسيج ولم ينكر عليه احد من الصحابة وقد كانوا خلفه فصار اجماعا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي ولصدره ازيز كازير الرجل من البكاء * وقوله تعالى ﴿ويزيدهم خشوعا﴾ يعني به ان بكاءهم في حال السجود يزيدهم خشوعا الى خشوعهم وفيه الدلالة على ان مخافتهم لله تعالى حتى تؤديهم الى البكاء داعية الى طاعة الله واخلاص العبادة على ما يجب من القيام بحقوق نعمه والله الموفق

باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء

قال الله تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا﴾ روى عن ابن عباس رواية وعائشة ومجاهد وعطاء لا تجهر بدعائك ولا تخافت به وروى عن ابن عباس ايضا وقادة ان المشركين كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جهر ولا يسمع من خلفه اذا خافت وذلك بمكة فانزل الله تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ واراد به القراءة في الصلاة وقال الحسن لا تجهر بالصلاة باشاعتها عند من يؤذيك ولا تخافت بها عند من يلتصقها فكان عند الحسن انه اريد ترك الجهر في حال وترك الخفاقة في اخرى وقيل ولا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بجميعها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار على ما امرناك به وروى عن عباد بن نسي عن غصيف بن الحارث قال سألت عائشة اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة او يخافت قالت ربما جهر وربما خافت وروى ابو خالد الوالي عن ابي هريرة انه كان اذا قام من الليل يخفض طورا ويرفع طورا وقال هكذا كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الناس يصلون في آخر رمضان فقال ان المصلي اذا صلى يناجي ربه فليعلم احداكم بما يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض وروى ابو اسحاق عن الحارث عن علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرفع الرجل صوته بالقراءة قبل العشاء وبعدها يغلط اصحابه في الصلاة * ورويت اخبار في الجهر بالقراءة في صلاة الليل روى كريب عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في بعض حجره فيسمع قراءته من كان خارجا وروى ابراهيم عن علقمة قال صليت مع عبد الله ليلة فكان يرفع صوته بالقراءة فيسمع اهل الدار وروى ان ابابكر كان اذا صلى خفض صوته وان عمر كان اذا صلى رفع صوته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكرهن تفعل هذا قال اناجي ربي وقد علم حاجتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم احسنت وقال

لعمر لم تفعل هذا فقال اوقظ الوسنان واطرد الشيطان فقال احسنت فلما نزل ﴿ولا تجهر
بصلاتك﴾ الآية قال لابي بكر ارفع شيئاً وقال لعمر اخفض شيئاً وروى الزهري عن عروة
عن عائشة قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت ابى موسى فقال لقد اوتى ابو موسى من
مزامير آل داود فهذا يدل على ان رفع الصوت لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وروى
عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم
وروى حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان يقول حسنوا اصواتكم بالقرآن وروى
ابن جريج عن طاوس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس قراءة قال
الذى اذا سمعت قراءته رأيت انه يخشى الله . آخر سورة بنى اسرائيل

ومن سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿انا جعلنا ما على الارض زينة لها لنبلوهم ايهم احسن عملا وانا لجاعلون ما عليها
صعيدا جرزا﴾ فيه بيان ان ما جعله زينة لها من النبات والحيوان وغير ذلك سيجعله صعيدا جرزا
والصعيد الارض والصعيد التراب وما ذكره الله تعالى من حالته ما عليها مما هو زينة لها صعيدا
هو مشاهد معلوم من طبع الارض اذ كل ما يحصل فيها من نبات او حيوان او حديد او رصاص
او نحوه من الجواهر يستحيل ترابا فاذا كان الله جل وعلا قد اخبرنا ما عليها يصير صعيدا جرزا
واباح مع ذلك التيمم بالصعيد وجب بعموم ذلك جواز التيمم بالصعيد الذى كان نباتا او حيوانا
او حديدا او رصاصا او غير ذلك لاطلاقه تعالى الامر بالتيمم بالصعيد وفى ذلك دليل على صحة
قول اصحابنا فى النجاسات اذا استحالت ارضا انها طاهرة لانها فى هذه الحال ارض ليست
بنجاسة وكذلك قالوا فى نجاسة احرقت فصارت رمادا انه طاهر لان الرماد فى نفسه طاهر
وليس بنجاسة ولا فرق بين رماد النجاسة وبين رماد الحطب الطاهر اذ النجاسة هى التى توجد
على ضرب من الاستحالة وقد زال ذلك عنها بالاحراق وصارت الى ضرب الاستحالة التى
لا توجب التنجيس وكذلك الحمر اذا استحالت خلا فهو طاهر لانه فى الحال ليس بنحمر لزال
الاستحالة الموجبة لكونها حمرا ﴿وقوله تعالى ﴿اذا وى الفتية الى الكهف فقالوا ربنا آتنا
من لدنك رحمة وهى لنا من امرنا رشدا﴾ فيه الدلالة على ان على الانسان ان يهرب بدينه اذا خاف
الفتنة فيه وان عليه ان لا يتعرض لظهور كلمة الكفر وان كان على وجه التقية ويدل على
انه اذا اراد الهرب بدينه خوف الفتنة ان يدعو بالدعاء الذى حكاه الله عنهم لان الله قدرضى
ذلك من فعلهم واجاب دعاءهم وحكاه لنا على جهة الاستحسان لما كان منهم ﴿وقوله تعالى
﴿لتعلم اى الحزبين احصى لما لبثوا امدا﴾ معناه ليظهر المعلوم فى اختلاف الحزبين فى مدة لبثهم
لما فى ذلك من العبرة ﴿وقوله تعالى ﴿واطلعت عليهم لوليت منهم فرا را ولملت منهم رجبا﴾ قيل

فيه وجوه احدها ما لبسهم الله تعالى من الهيئة لئلا يصل اليهم احد حتى يبلغ الكتاب اجله فيهم وينبئهم من رقدتهم وذلك وصفهم في حال نومهم لابعث اليقظة والثاني انهم كانوا في مكان موحش من الكهف اعينهم مفتوحة يتنفسون ولا يتكلمون والثالث ان اطفالهم وشعورهم طالت فلذلك يأخذ الرعب منهم % قوله تعالى ﴿ قالوا لبتنا يوما او بعض يوم ﴾ لما حكى الله ذلك عنهم غير منكر لقولهم علمنا انهم كانوا مصيبين في اطلاق ذلك لان مصدره الى ما كان عندهم من مقدار البت وفي اعتقادهم لا عن حقيقة البت في المغيب وكذلك هذا في قوله ﴿ فاماته الله مائة عام ﴾ ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم ﴿ ولم ينكر الله ذلك لانه اخبر عما عنده وفي اعتقاده لا عن مغيب امره وكذلك قول موسى عليه السلام للخضر ﴿ اقبلت نفسا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا ﴾ و ﴿ لقد جئت شيئا امرا ﴾ يعني عندي كذلك ونحوه قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن حين قال ذوالدين اقصرت الصلاة ام نسيت % قوله تعالى ﴿ فلبعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة ﴾ الآية يدل على جواز خلط دراهم الجماعة والشرى بها والا كل من الطعام الذي بينهم بالشركة وان كان بعضهم قديا كل اكثر مما يأكل غيره وهذا الذي يسميه الناس المناهدة ويفعلونه في الاسفار وذلك لانهم قالوا فلبعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة فاضاف الورق الى الجماعة ونحوه قوله تعالى ﴿ وان تحاطبوا فاحذروا فاحذروا ﴾ فباح لهم بذلك خلط طعام اليتيم بطعامهم وان تكون يدهم مع ايديهم مع جواز ان يكون بعضهم اكثر اكلا من غيره وفي هذه الآية دلالة على جواز الوكالة بالشرى لان الذي بعثوا به كان وكلا لهم

باب الاستثناء في اليمين

قال الله تعالى ﴿ ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ﴾ قال ابو بكر هذا الضرب من الاستثناء يدخل لرفع حكم الكلام حتى يكون وجوده وعدمه سواء وذلك لان الله تعالى نذبه الى الاستثناء بمشية الله تعالى لئلا يصير كاذبا بالحلف فدل على ان حكمه ما وصفنا ويدل عليه ايضا قوله عز وجل حاكيا عن موسى عليه السلام ﴿ ستجدني ان شاء الله صابرا ﴾ فلم يصبر ولم يك كاذبا لوجود الاستثناء في كلامه فدل على ان معناه ما وصفنا من دخوله في الكلام لرفع حكمه فوجب ان لا يختلف حكمه في دخوله على اليمين او على ايقاع الطلاق او على العتاق وقد روى ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه وفي بعض الالفاظ فقد استثنى % قال ابو بكر ولم يفرق بين شيء من الايمان فهو على جميعها وعن عبد الله بن مسعود من قوله مثله وعن عطاء وطاوس ومجاهد وابراهيم قالوا الاستثناء في كل شيء وقد روى اسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال الرجل لبعده انت حر ان شاء الله فهو حر واذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله فليست بطالق وهذا حديث شاذ واهي السند غير معمول عليه عند اهل العلم *

وقد اختلف اهل العلم بعد اتفاقهم على صحة الاستثناء في الوقت الذي يصح فيه الاستثناء على ثلاثة أنحاء فقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وابوالعالية اذا استثنى بعد سنة صح استثنائه وقال الحسن وطاوس يجوز الاستثناء مادام في المجلس وقال ابراهيم وعطاء والشعبي لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وروى عن ابراهيم في الرجل يحلف ويستثنى في نفسه قال لاحق يجهر بالاستثناء كما جهر بيمينه وهذا محمول عندنا على انه لا يصدق في القضاء اذا ادعى انه كان استثنى ولم يسمع منه وقد سمع منه اليمين وقال اصحابنا وسائر الفقهاء لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وذلك لان الاستثناء بمنزلة الشرط والشرط لا يصح ولا يثبت حكمه الا موصولا بالكلام من غير فصل مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلو قال انت طالق ثم قال ان دخلت الدار بعد ما سكنت لم يوجب ذلك تعلق الطلاق بالدخول ولو جاز هذا لجاز ان يقول لامرأته انت طالق ثلاثا ثم يقول بعد سنة ان شاء الله فيبطل الطلاق ولا يحتاج الى زوج ثان في باحتها للاول وفي تحريم الله تعالى اياها عليه بالطلاق الثلاث الا بعد زوج دلالة على بطلان الاستثناء بعد السكوت ولما صح ذلك في الايقاع في انه لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام كان كذلك حكم اليمين وايضا قال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته انه ان برأ ضربها فامر الله تعالى ان يأخذ بيده ضعفا ويضرب به ولا يحنث ولو صح الاستثناء متراخيا عن اليمين لامره بالاستثناء فيستغنى به عن ضربها بالضغف وغيره ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ولو جاز الاستثناء متراخيا عن اليمين لامره بالاستثناء واستغنى عن الكفارة وقال صلى الله عليه وسلم اني ان شاء الله لا احلف على يمين فارى غيرها خيرا منها الا نيت الذي هو خير وكفرت عن يميني ولم يقل الا قلت ان شاء الله ﷺ فان قيل روى قيس عن سماك عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا أغزون قريشا والله لا أغزون قريشا ثم سكنت ساعة فقال ان شاء الله فقد استثنى بعد السكوت ﷺ قيل له رواه شريك عن سماك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والله لا أغزون قريشا ثلاثا ثم قال في آخرهن ان شاء الله فاخبرانه استثنى في آخرهن وذلك يقتضي اتصاله باليمين وهو اولى لما ذكرنا وفي هذا الخبر دلالة ايضا على انه اذا حلف بايمان كثيرة ثم استثنى في آخرهن كان الاستثناء راجعا الى الجميع * واحتج ابن عباس ومن تابعه في اجازة الاستثناء متراخيا عن اليمين بقوله تعالى ﴿ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت﴾ فتأولوا قوله ﴿واذكر ربك اذا نسيت﴾ على الاستثناء وهذا غير واجب لان قوله تعالى ﴿واذكر ربك اذا نسيت﴾ يصح ان يكون كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه من غير تضمين له بما قبله وغير جائز فيما كان هذا سبيله تضمينه بغيره وقد روى ثابت عن عكرمة في قوله تعالى ﴿واذكر ربك اذا نسيت﴾ قال اذا غضبت فثبت بذلك انه انما اراد الامر بذكر الله تعالى وان يفرع اليه عند السهو والغفلة وقد روى في التفسير ان قوله تعالى ﴿ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله﴾ انما نزل فيها سألت قريش عن قصة اصحاب الكهف وذى القرنين فقال سأخبركم

فأبطأ عنه جبريل عليهما السلام أيما ثم أتاه بنجرهم وامرأه الله تعالى بعد ذلك بان لا يطلق القول على فعل يفعله في المستقبل الامرونا بذكر مشية الله تعالى وفي نحو ذلك ما روى هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سليمان بن داود والله لا طوفن الليلة على مائة امرأة فتلد كل امرأة منهم غلاما يضرب بالسيف في سبيل الله ولم يقل ان شاء الله فلم تلد منهم الا واحدة ولدت نصف انسان **﴿قوله تعالى ﴿ولبشوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا﴾ روى عن قتادة ان هذا حكاية عن قول اليهود لانه قال ﴿قل الله اعلم بالمبشوا﴾﴾** وقال مجاهد والضحاك وعبيد بن عمير انه اخبار من الله تعالى بان هذا كانت مدة لبشهم ثم قال لنييه صلى الله عليه وسلم قل ان حاجك اهل الكتاب الله اعلم بالمبشوا وقيل فيه الله اعلم بالمبشوا الى الوقت الذي نزل فيه القرآن بهذا وقيل قل الله اعلم بالمبشوا الى ان ماتوا فاما قول قتادة فليس بظاهر لانه لا يجوز صرف اخبار الله الى انه حكاية عن غيره الابدليل ولانه يوجب ان يكون بيان مدة لبشهم غير مذكور في الكتاب مع العلم بان الله قد اراد منا الاعتبار والاستدلال به على عجيب قدرة الله تعالى ونفاذ مشيئته **﴿قوله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله﴾﴾** قيل في **﴿ما شاء الله﴾** وجهان احدهما ماشاء الله كان فحذف كقوله تعالى **﴿فان استطعت ان تبغى نفقا في الارض او سلما في السماء﴾** فحذف منه فافعل والثاني هو ماشاء الله وقد افاد ان قول القائل منا ماشاء الله ينتظم رد العين وارتباط النعمة وترك الكبر لان فيه اخبار انه لو قال ذلك لم يصبها ما اصاب **﴿قوله تعالى ﴿الا ابليس كان من الجن﴾﴾** فيه بيان انه ليس من الملائكة لانه اخبر انه من الجن وقال الله تعالى **﴿والجن خلقناه من قبل من نار السموم﴾** فهو جنس غير جنس الملائكة كما ان الانس جنس غير جنس الجن وروى ان الملائكة اصلهم من الريح كان اصل بني آدم من الارض واصل الجن من النار **﴿قوله تعالى ﴿نسيأحوتهما﴾﴾** والناسي له كان يوشع بن نون فاضاف النسيان اليهما كما يقال نسي القوم زادهم وانما نسيه احدهم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم للملك بن الحويرث ولا بن عم له اذا سافرتما فاذا واقيا وليؤمكما احدا وانما يؤذن ويقم احدهما وقال **﴿يامعشر الجن والانس لم يأتكم رسل منكم﴾** وانما هم من الانس **﴿قوله تعالى ﴿لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا﴾﴾** يدل على اباحة اظهار مثل هذا القول عند ما يلحق الانسان نصب او تعب في سعي في قربة وان ذلك ليس بشكاية مكروهة وما ذكره الله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع الخضر فيه بيان ان فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر اذا كان فيه تجوز فعله على وجه الحكمة المؤدية الى المصاحبة وان ما يقع من الحكيم من ذلك بخلاف ما يقع من السفهيه وهو مثل الصبي الذي اذا حجم اوسقى الدواء استنكر ظاهره وهو غير عالم بحقيقة معنى النفع والحكمة فيه فكذلك ما يفعل الله من الضرر او ما يأمر به غير جائز استنكاره بعد قيام الدلالة انه لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة وهذا اصل كبير في هذا الباب والخضر عليه السلام لم يحتمل موسى اكثر من ثلاث مرات فدل على انه جائز للعالم احتمال من يتعلم منه المرتين والثلاث على مخالفة امره وانه جائز له بعد الثلاث ترك احتماله

مطلب

فعل الحكيم للضرر
لا يجوز ان يستنكر

في الكنز ماهو

قال الله تعالى ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ قال سعيد بن جبير علم وقال عكرمة مال وقال ابن عباس ما كان بذهب ولا فضة وإنما كان علما صحفا وقال مجاهد صحف من علم وقد روى عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ قال ذهب وفضة ولما تأولوه على الصحف وعلى العلم وعلى الذهب وعلى الفضة دل على أن اسم الكنز يقع على الجميع لولاه لم يتأولوه عليه * وقال الله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ فخص الذهب والفضة بالذكر لأن سائر الأشياء إذا كثرت لا تحب فيها الزكاة وإنما تحب فيها الزكاة إذا كانت مرصدة للنماء والذهب والفضة تحب فيهما وإن كانا مكنوزين غير مرصدين للنماء * قوله تعالى ﴿وكان أبوها صالحا فإراد ربك أن يبلغا أشدهما﴾ الآية فيه دلالة على أن الله يحفظ الأولاد لصالح الآباء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله ليحفظ المؤمن في أهله وولده وفي الديورات حوله ونحوه قوله تعالى ﴿ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوهم فصيبكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تريبوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما﴾ فأخبر بدفع العذاب عن الكفار ليكون المؤمنين فيهم ونحوه قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم﴾. آخر سورة الكهف

ومن سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿اذنادى ربه نداء خفيا﴾ فمدحه باخفاء الدعاء وفيه الدليل على أن إخفاءه أفضل من الجهر به ونظيره قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية﴾ وروى سعيد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكتفي وعن الحسن أنه كان يرى أن يدعو الإمام في القنوت ويؤمن من خلفه وكان لا يعجبه رفع الأصوات وروى أبو موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فرأى قوما قد رفعوا أصواتهم بالدعاء فقال انكم لا تدعون أصما ولا غافبا أن الذي تدعونه أقرب إليكم من جبل الوريد * قوله تعالى ﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾ روى عن مجاهد وقتادة وأبي صالح والسدي أن الموالي العصابة وهم بنو أعمامه خافهم على الدين لأنهم كانوا شرار بني إسرائيل * قوله تعالى ﴿فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ سأل الله عز وجل أن يرزقه ولدا ذكرا يلي أمور الدين والقيام به بعد موته لحوفه من بني أعمامه على تبديل دينه بعد وفاته وروى قتادة عن الحسن في قوله تعالى ﴿يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ قال نبوته وعلمه وروى خصيف عن عكرمة عن ابن عباس قال كان عقيما لا يولد له ولد فسأل ربه الولد فقال يرثني ويرث من آل يعقوب النبوة وعن أبي صالح مثله فذكر ابن عباس أنه يرث المال ويرث من آل يعقوب النبوة فقد أجاز إطلاق اسم الميراث على النبوة فكذلك يجوز أن يعنى بقوله ﴿يرثني﴾ يرث علمي وقال النبي صلى الله عليه وسلم

العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم كونوا على مشاعركم يعني بعرفات فانكم على ارض من ارض ابراهيم وروى الزهري عن عروة عن عائشة ان ابا بكر الصديق قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ما تركنا صدقة * وروى الزهري عن مالك بن اوس بن الحديان قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ما تركنا صدقة * وروى الزهري عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزيير وطلحة الشدكم بالله الذي به تقوم السموات والارض اتعلمون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة قالوا نعم فقد ثبت برواية هذه الجماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الانبياء لا يورثون المال ويدل على ان زكريا لم يرد بقوله يرثي المال ان نبي الله لا يجوز ان يأسف على مصير ماله بعد موته الى مستحقه وانه انما خاف ان يستولى بنوا عمه على علومه وكتابه فيحرقونها ويستأكلون بها فيفسدون دينه ويصدون الناس عنه * قوله تعالى (اني نذرت للرحمن صوما فان اكلم اليوم نسيا) فيه الدلالة على ان ترك الكلام واستعمال الصمت قد كان قرينة لولا ذلك لما نذرته مريم عليها السلام ولما فعلته بعد النذر وقد روى معمر عن قتادة في قوله (اني نذرت للرحمن صوما) قال في بعض الحروف صمتا ويدل على ان مرادها الصمت قولها (فلن اكلم اليوم نسيا) وهذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صمت يوم الى الليل وقال السدي كان من صام في ذلك الزمان لا يكلم الناس فاذن لها في هذا المقدار من الكلام وقد كان الله تعالى حبس زكريا عن الكلام ثلاثا وجعل ذلك آية له على الوقت الذي يخلق له فيه الولد فكان ممنوعا من الكلام من غير آفة ولا خرس * قوله تعالى (فخرج على قومه من المحراب) قال ابو عبيدة المحراب صدر المجلس ومنه محراب المسجد وقيل ان المحراب الغرفة ومنه قوله تعالى (اذ تسوروا المحراب) وقيل المحراب المصلي * وقوله تعالى (فاوحى اليهم) قيل فيه انه اشار اليهم واوفا بيده فقامت الاشارة في هذا الموضع مقام القول لانها افادت ما يفيد القول وهذا يدل على ان اشارة الاخرس معمول عليها قائمة فيما يلزمه مقام القول ولم يختلف الفقهاء ان اشارة الصحيح لا تقوم مقام قوله وانما كان في الاخرس كذلك لانه بالعادة والمران والضرورة الداعية اليها قد علم بهما ما يعلم بالقول وليس للصحيح في ذلك عادة معروفة فيعمل عليها ولذلك قال اصحابنا فيمن اعتقل لسانه فاوفا وأشار بوصية او غيرها انه لا يعمل على ذلك لانه ليس له عادة جارية بذلك حتى يكون في معنى الاخرس * قوله تعالى (قالت يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا) قال قائلون انما يتمت الموت للحال التي دفعت اليها من الولادة من غير ذكر وهذا خطأ لان هذه حال كان الله تعالى قد ابتلاها بها وصيرها اليها وقد كانت هي راضية بقضاء الله تعالى لها بذلك مطيعة لله وتسخط فعل الله وقضائه معصية لان الله تعالى لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة فعلمنا انها لم تتمم الموت لهذا المعنى وانما تمته لعلمها بان الناس سيرمونها بالفاحشة فيأثمون بسببها فتمنت ان تكون قدميات قبل ان يعصى الناس الله بسببها * قوله تعالى (فناداها من تحتها) قال ابن عباس وقتادة والضحاك والسدي جبريل عليه السلام وقال مجاهد والحسن وسعيد بن جبير

ووهب بن منبه الذي نادى اها عيسى عليه السلام وقوله تعالى ﴿وجعلني مباركا فيما كنت﴾ قال مجاهد
 معلما للخير وقال غيره جعلني نفعا ﴿وقوله تعالى﴾ واوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا قيل
 انه عن زكاة المال وقيل اراد التطهير من الذنوب ﴿وقوله تعالى﴾ وبرا بوالدي الى قوله
 ﴿والسلام على يوم ولدت ويوم اموت ويوم ابعث حيا﴾ يدل على انه يجوز للانسان ان يصف نفسه
 بصفات الحمد والخيّر اذا اراد تعريفها الى غيره لا على جهة الافتخار وهو ايضا مثل قول يوسف عليه
 السلام ﴿اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم﴾ فوصف نفسه بذلك تعريفًا للملك بحاله ﴿وقوله تعالى﴾
 واهجرني مليا روى عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي قالوا دهرًا
 طويلا وعن ابن عباس وقتادة والضحاك مليا سويا سليما من عقوبتي ﴿قال ابو بكر هذا من
 قولهم فلان ملي بهذا الامر اذا كان كامل الامر فيه مضطربا﴾ ﴿وقوله تعالى﴾ واضاعوا الصلوة
 قال عمر بن عبد العزيز اضاعوها بتأخيرها عن مواقيتها ويدل على هذا التأويل قول النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس التفريط في النوم انما التفريط ان يدعها حتى يدخل وقت الاخرى وقال محمد بن كعب
 اضاعوها بتركها ﴿وقوله تعالى﴾ هل تعلم له سميا قال ابن عباس ومجاهد وابن جريج مثلا
 وشيها ﴿وقوله تعالى﴾ لم يجعل له من قبل سميا قال ابن عباس لم تلد مثله العواقر وقال مجاهد
 لم يجعل له من قبل مثلا وقال قتادة وغيره لم يسم احد قبله باسمه وقيل في معنى قوله ﴿هل تعلم له
 سميا﴾ ان احدا لا يستحق ان يسمى الها غيره ﴿وقوله تعالى﴾ اذ اتلى عليهم آيات الرحمن خروا
 سجدا وبكيا فيه الدلالة على ان سامع السجدة وتاليها سواء في حكمها وانهم جميعا يسجدون
 لانه مدح السامعين لها اذا سجدوا وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا سجدة يوم
 الجمعة على المنبر فزل وسجدها وسجد المسلمون معه وروى عطية عن ابن عمر وسعيد بن جبير
 وسعيد بن المسيب قالوا السجدة على من سمعها وروى ابواسحاق عن سليمان بن خنظلة الشيباني
 قال قرأت عند ابن مسعود سجدة فقال انما السجدة على من جلس لها وروى سعيد بن المسيب
 عن عثمان مثله ﴿قال ابو بكر قد اوجبا السجدة على من جلس لها ولا فرق بين ان يجلس
 للسجدة بعد ان يكون قد سمعها اذ كان السبب الموجب لها هو السماع ثم لا يختلف حكمها
 في الوجوب بالنية وفي هذه الآية دلالة ايضا على ان البكاء في الصلاة من خوف الله لا يفسدها ﴿وقوله تعالى﴾
 وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا ﴿وقوله تعالى﴾
 فيه الدلالة على ان ملك الوالد لا يبقى على ولده فيكون عبدا له يتصرف فيه كيف شاء وانه
 يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه تعالى فرق بين الولد والعبد فنفى باثباته العبودية النبوة
 وقدرى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحزى ولد والده الا ان يجده مملوكا
 فيشتره فيعتقه بالشرى وهو كقوله صلى الله عليه وسلم الناس غاديان فباع نفسه فباعتها ومشت
 نفسه فمعتقها ولم يرد بذلك ان يتبدى لنفسه عتقا بعد الشرى وانما معناه معتقها بالشرى فكذلك
 قوله فيشتره فيعتقه وهو كقوله فيشتره فيملكه وليس المراد منه استيفاء ملك آخر بعد
 الشرى بل يملكه بالشرى ويدل على انه يعتق عليه بنفس الشرى ان ولد الحر من امته

حر الأصل ولا يحتاج الى استيناف عتق وكذلك المشتري لابنه لانه لو احتاج المشتري لابنه الى استيناف عتق لاحتاج اليه ايضا الابن المولود من امته اذ كانت الامه مملوكة ❦ فان قيل ان ولد امته منه حر الاصل فلم يحتاج من اجل ذلك الى استيناف عتق والولد المشتري مملوك فلا يعتق بالشري حق يستأنف له عتقا ❦ قيل له اختلافهما من هذا الوجه لا يمنع وجه الاستدلال منه على ما وصفنا في ان الانسان لا يبقى له ملك على ولده وانه واجب ان يعتق عليه اذ املكه وذلك لانه لو جازله ان يبقى له ملك على ولده لوجب ان يكون ولده من امته رقيقا الى ان يعتقه وانما اختلف الولد المولود من امته والولد المشتري في كون الاول حر الاصل وكون الآخر معتقا عليه ثابت الولاء منه من قبل ان الولد المشتري قد كان ملكا لغيره فلا بد اذا اشتراء من وقوع العتاق عليه حتى يستقر ملكه اذ غير جائز ايقاع العتق في ملك بائعه لانه لو وقع العتاق في ملكه لبطل البيع لانه بعد العتق ولا يصح ايضا وقوعه في حال البيع لان حصول العتق ينفي صحة البيع في الحال التي يقع فيها فوجب ان يعتق في الثاني من ملكه ولا يصح ايضا وقوع العتاق في حال الملك لانه يكون ايقاع عتق لافي ملك فلذلك وجب ان يعتق في الثاني من ملكه واما الولد المولود في ملكه من جاريته فانا لو اثبتنا له ملكا فيه كان هو المستحق للعتق في حال الملك فلا جائز ان يثبت ملكه مع وجود ما ينافيه وهو استحقاق العتاق في تلك الحال فكان حر الاصل ولم يثبت له ملك فيه ولو ثبت ملكه ابتداء فيه لكان مستحقا بالعتق في حال ما يريد اثباته لوجود سببه الموجب له وهو ملكه للام وغير جائز اثبات ملك ينتفي في حال وجوده واختلافهما من هذا الوجه لا ينفي ان يكون ملكه لولده في الحالين موجبا لعتقه وحرية ❦ قوله تعالى ❦ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ❦ قيل فيه وجهان احدهما في الآخرة يجب بعضهم بعضا كمحبة الوالد للولد وقال ابن عباس ومجاهد ودا في الدنيا . آخر سورة مريم

ومن سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ❦ الرحمن على العرش استوى ❦ قال الحسن استوى بلطفه وتديره وقيل استولى ❦ وقوله تعالى ❦ فانه يعلم السر واخفى ❦ قال ابن عباس السر ما حدث به العبد غيره في خفي واخفى منه ما ضمره في نفسه مما لم يحدث به غيره وقال سعيد بن جبير وقناة السر ما ضمره العبد في نفسه واخفى منه ما لم يكن ولا ضمره احد ❦ قوله تعالى ❦ فاخلع نعليك ❦ قال الحسن وابن جريج امره بخلع نعليه لياشر بقدمه بركة الوادي المقدس ❦ قال ابو بكر يدل عليه قوله عقيب ذلك ❦ انك بالوادي المقدس طوى ❦ فتقديره اخلع نعليك لانك بالوادي المقدس وقال كعب وعكرمة كانت من جلد حمار ميت فلذلك امر بخلعها ❦ قال ابو بكر ليس في الآية دلالة على كراهة الصلاة والطواف في النعل وذلك لان التأويل ان كان هو الاول فالمعنى فيه مباشرة الوادي بقدمه تبركابه كاستلام الحجر وتقبيله تبركابه فيكون الامر بخلع النعل مقصورا على تلك الحال في ذلك الوادي المقدس بعينه

وان كان التأويل هو الثاني فحاش ان يكون قد كان محظورا لبس جلد الحمار الميت وان كان مدبوغا فان كان كذلك فهو منسوخ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما اهاب دبغ فقد طهر وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه ثم خلعهما في الصلاة فخلع الناس نعالهم فلما سلم قال ما لكم خلعت نعالكم قالوا خلعت فخلعنا قال فان جبريل اخبرني ان فيها قدرا فلم يذكره صلى الله عليه وسلم الصلاة في النعل وانكر على الخالعين خلعها واخبرهم انه انما خلعها لان جبريل اخبره ان فيها قدرا وهذا عندنا محمول على انها كانت نجاسة يسيرة لانها لو كانت كثيرة لاستأنف الصلاة عنه قوله تعالى ﴿ واقم الصلوة لذكرى ﴾ قال الحسن ومجاهد لتذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم وقيل فيه لان اذكرك بالثناء والمدح وروى الزهري عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فصلاها بعد طلوع الشمس وقال ان الله تعالى يقول ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ وروى همام بن يحيى عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك وتلا ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ وهذا يدل على ان قوله ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ قد اريد به فعل الصلاة المتروكة وكون ذلك مرادا بالآية لا ينفي ان تكون المعاني التي تأولها عليها الآخرون مرادة ايضا اذ هي غير متنافية فكانه قال اقم الصلاة اذا ذكرت الصلاة المنسية لتذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم لان اذكرك بالثناء والمدح فيكون جميع هذه المعاني مرادة بالآية عنه وهذا الذي ورد به الاثر من ايجاب قضاء الصلاة المنسية عند الذكر لا خلاف بين الفقهاء فيه وقد روى عن بعض السلف فيه قول شاذ ليس العمل عليه فروى اسراييل عن جابر عن ابي بكر بن ابي موسى عن سعد قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها وليصل مثلها من الغد وروى الجريري عن ابي نضرة عن سمرة بن جندب قال اذا فاتت الرجل الصلاة صلاها من الغد لوقتها فذكرت ذلك لابي سعيد فقال صلها اذا ذكرتها وهذا القولان شاذان وهما مع ذلك خلاف ما ورد به الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من امره بقضاء الفائتة عند الذكر من غير فعل صلاة اخرى غيرها عنه وتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لذكرى ﴾ عقيب ذكر الفائتة وبعد قوله من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها يوجب ان يكون مراد الآية قضاء الفائتة عند الذكر وذلك يقتضي الترتيب في الفوائت لانه اذا كان مأمورا بفعل الفائتة عند الذكر وكان ذلك في وقت صلاة فهو منهى لاحالة عن فعل صلاة الوقت في تلك الحال فاوجب ذلك فساد صلاة الوقت ان قدمها على الفائتة لان النهي يقتضي الفساد حتى تقوم الدلالة على غيره عنه وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أصحابنا الترتيب بين الفوائت وبين صلاة الوقت واجب في اليوم واليلة ومادونهما اذا كان في الوقت سعة للفائتة ولصلاة الوقت فان زاد على اليوم واليلة لم يجب الترتيب والنسيان يسقط الترتيب عندهم اعني نسيان الصلاة الفائتة عنه وقال مالك بن انس بوجوب الترتيب وان نسي الفائتة الا انه يقول ان كانت الفوائت كثيرة بدأ بصلاة الوقت ثم صلى ما كان نسي وان كانت الفوائت

قوله (الجريري)
بضم الحيم وبالمهمتين
هو سعيد بن اياس كذا
في خلاصة تهذيب
الكامل (لمصححه)

ثم ذكر صلوات صلى مانسى فاذا فرغ اعادة الصبح مادام في الوقت فاذا فات الوقت لم يعد * وقال الثوري
بوجوب الترتيب الا انه لم يرو عنه الفرق بين القليل والكثير لانه سئل عمن صلى ركعة من
العصر ثم ذكر انه صلى الظهر على غير وضوء انه يشفع بركعة ثم يسلم فيستقبل الظهر ثم العصر *
وروى عن الاوزاعي روايتان في احداها اسقاط الترتيب وفي الاخرى استحبابه * وقال الليث اذا ذكرها
وهو في صلاة وقد صلى ركعة فان كان مع امام فليصل معه حتى اذا سلم صلى التي نسي ثم اعد
الصلاة التي صلاها معه * وقال الحسن بن صالح اذا صلى صلوات بغير وضوء او نام عنهن قضى
الاولى فالاولى فان جاء وقت صلاة تركها وصلى ما قبلها وان فات وقتها حتى يبلغها * وقال الشافعي
الاختيار ان يبدأ بالفائتة فان لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت اجزاء ولا فرق بين القليل والكثير * قال
ابو بكر وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة وذكرها وهو خلف
امام فليصل مع الامام فاذا فرغ صلى التي نسي ثم يصلى الاخرى وروى عباد بن العوام عن
هشام عن محمد بن سيرين عن كثير بن ابلح قال اقبلنا حتى دنونا من المدينة وقد غابت الشمس
وكان اهل المدينة يؤخرون المغرب فرجوت ان ادرك معهم الصلاة فاتيهم وهم في صلاة
العشاء فدخلت معهم وانا احسبها المغرب فلما صلى الامام قمت فصليت المغرب ثم صليت العشاء
فلما اصبحت سألت عن الذي فعلت فكلهم اخبروني بالذي صنعت وكان اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم بها يومئذ متوافرين * وقال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء بوجوب الترتيب فهو لاء السلف
قد روى عنهم استحباب الترتيب ولم يرو عن احد من نظرائهم خلاف فصار ذلك اجماعا من السلف *
ويدل على وجوب الترتيب في الفوائت ما روى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال جاء عمر
يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش ويقول يا رسول الله ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا والله ما صليت بعد فزل وتوضأ ثم صلى العصر بعد ما ضربت
الشمس ثم صلى المغرب بعد ما صلى العصر وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه فاتته اربع صلوات حتى كان
هوى من الليل فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء وهذا الخبر يدل من وجهين على وجوب
الترتيب احدهما قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلي فلما صلاهن على الترتيب اقتضى ذلك
استحبابه والوجه الآخر ان فرض الصلاة مجمل في الكتاب والترتيب وصف من اوصاف الصلاة وفعل
النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه البيان فهو على الوجوب فلما قضى الفوائت على الترتيب
كان فعله ذلك بيانا للفرض المحمل فوجب ان يكون على الوجوب * ويدل على وجوبه ايضا انها
صلتان فرضان قد جمعتهما وقت واحد في اليوم واليلة فاشبهتا صلاتي عرفة والمزدلفة فلما
لم يجز اسقاط الترتيب فيهما وجب ان يكون ذلك حكم الفوائت فيما دون اليوم واليلة وقال
عمر للنبي صلى الله عليه وسلم اني ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب فلم ينكره
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة فيه الدلالة على ان من صلى العصر عند غروب الشمس
فلا اعادة عليه * قوله تعالى * والقيت عليك محبة مني * يعني اني جعلت من رآك احبك
حتى احبك فرعون فسلمت من شره واحبتك امرأته آسية بنت مزاحم فتبتك * قوله تعالى

﴿ولتضع على عيني﴾ قال قتادة لتغذي على محبتي وارادني ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿وفشاك فتونا﴾ قال سعيد بن جبير سألت ابن عباس عن قوله تعالى ﴿وفشاك فتونا﴾ فقال استأنف لها نهارا يا ابن جبير ثم ذكر في معناه وقوعه في حنة بعد حنة خلاصه الله منها اولها انها حملته في السنة التي كان فرعون يذبح الاطفال ثم القاؤه في اليم ثم منعه الرضاع الا من ثدى امه ثم جره لحية فرعون حتى هم بقتله ثم تناوله الجمره بدل الدرّة فدرأ ذلك عنه قتل فرعون ثم مجى رجل من شيعته يسعى ليخبره عما عزموا عليه من قتله وقال مجاهد في قوله تعالى ﴿وفشاك فتونا﴾ معناه خلاصتك خلاصاً ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿واصطغبتك لنفسي﴾ فان الاصطناع الاخلاص بالالطاف ومعنى ﴿لنفسى﴾ لتصرف على ارادتي ومحبتي ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿وماتلك بيمينك﴾ ياموسى قال هي عصاى اتوكأ عليها قيل في وجه سؤال موسى عليه السلام عما في يده انه على وجه التقرير له على ان الذى في يده عصا ليقع المعجز بها بعد التثبيت فيها والتأمل لها فاذا اجاب موسى بانها عصا يتوكأ عليها عند الاعياء وينفض بها الورق لغضمه وان له فيها منافع اخرى فيها ومعلوم انه لم يرد بذلك اعلام الله تعالى ذلك لان الله تعالى كان اعلم بذلك منه ولكنه لما اقتضى السؤال منه جواباً لم يكن له بد من الاجابة بذكر منافع العصا اقراراً منه بالنعمة فيها واعتداداً بمنافعها والزاماً لما يجب عليه من الشكر له * ومن اهل الجهل من يسأل عن ذلك فيقول انما قال الله له ﴿وماتلك بيمينك ياموسى﴾ فاما وقعت المسئلة عن ماهيتها ولم تقع عن منافعها واما تصلح له فلم اجاب عما لم يسئل منه ووجه ذلك ما قدمنا وهو انه اجاب عن المسئلة بديا بقوله هي عصاى ثم اخبر عما جعل الله تعالى له من المنافع فيها على وجه الاعتراف بالنعمة واظهار الشكر على ما منحه الله منها وكذلك سبيل انبياء الله تعالى والمؤمنين عند مثله في الاعتداد بالنعمة ونشرها واظهار الشكر عليها وقال الله تعالى ﴿واما بنعمة ربك فحدث﴾

ومن سورة الانبياء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمنا هاسليمان وكلا آتينا حكما وعلمنا﴾ حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿نفشت فيه غم القوم﴾ قال في حرت قوم وقال معمر قال الزهرى النفس لا يكون الا بالليل والهمل بالنهار وقال قتادة فقضى ان يأخذوا الغم ففهمها الله سليمان فلما اخبر بقضاء داود عليه السلام قال لا ولكن خذوا الغم فلكم ما خرج من رسالها واولادها واصوافها الى الحول * وروى ابواسحاق عن مرة عن مسروق ﴿وداود وسليمان﴾ قال كان الحرت كراما نفشت فيه ليلا فاجتمعوا الى داود فقضى بالغم لاصحاب الحرت فمروا بسليمان فذكروا ذلك له فقال اولادكم لا تدفع الغم الى هؤلاء فيصيبون منها ويقوم هؤلاء على حشرهم حتى اذا عاد كما كان ردوا عليهم فنزلت ﴿ففهمناها سليمان﴾ وروى عن علي

ابن زيد عن الحسن عن الاحنف عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه في قصة داود وسليمان ؑ قال ابو بكر فمن الناس من يقول اذا نفشت ليلا في زرع رجل فافسدت به ان على صاحب الغنم ضمان ما افسدت وان كان نهارا لم يضمن شيئا واصحابنا لا يرون في ذلك ضمانا لاليل ولا نهارا اذا لم يكن صاحب الغنم هو الذي ارسلها فيها واحتج الاولون بقضية داود وسليمان عليهما السلام واجتماعهما على ايجاب الضمان وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن محمد بن ثابت المروزي قال حدثنا عبدالرزاق قال حدثنا معمر بن الزهرى عن حرام بن محيصة عن ابيه ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فافسدت فاقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الاموال حفظها بالنهار وعلى اهل المواشى حفظها بالليل ؑ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمود بن خالد قال حدثنا الفريابي عن الاوزاعي عن الزهرى عن حرام بن محيصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضارية فدخلت حائطاً فافسدت فيه فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى ان حفظ الحوائط بالنهار على اهلها وان حفظ الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب ماشيتهم بالليل ؑ قال ابو بكر ذكر في الحديث الاول حرام بن محيصة عن ابيه ان ناقة للبراء وذكر في هذا الحديث حرام بن محيصة عن البراء بن عازب ولم يذكر في الحديث الاول ضمان ما اصاب الماشية ليلا وانما ذكر الحفظ فقط وهذا يدل على اضطراب الحديث بتمتته وسنده وذكر سفيان بن حسين عن الزهرى عن حرام بن محيصة فقال ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت﴾ ولا خلاف بين اهل العلم ان حكم داود وسليمان بما حكماه من ذلك منسوخ وذلك لان داود عليه السلام حكم بدفع الغنم الى صاحب الحرت وحكم سليمان له باولادها واصوافها ولا خلاف بين المسلمين ان من نفشت غنمه في حرت رجل انه لا يجب عليه تسليم الغنم ولا تسليم اولادها والبانها واصوافها اليه فثبت ان الحكمين جميعا منسوخان بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ؑ فان قيل قد تضمنت القصة معاني منها وجوب الضمان على صاحب الغنم ومنها كيفية الضمان وانما المنسوخ منه كيفية الضمان ولم يثبت ان الضمان نفسه منسوخ ؑ قيل له قد ثبت نسخ ذلك ايضا على لسان النبي صلى الله عليه وسلم بخبر قد تلقاه الناس بالقبول واستعملوه روى ابو هريرة وهزيل بن شرحبيل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العجماء جبار وفي بعض اللفاظ جرح العجماء جبار ولا خلاف بين الفقهاء في استعمال هذا الخبر في البهيمة المنقطة اذا اصاب انسانا او مالا انه لا ضمان على صاحبها اذا لم يرسلها هو عليه فلما كان هذا الخبر مستعملا عند الجميع وكان عمومهم ينفى ضمان ما تصيبه ليلا او نهارا ثبت بذلك نسخ ما ذكر في قصة داود وسليمان عليهما السلام ونسخ ما ذكر في قصة البراء ان فيها ايجاب الضمان ليلا وايضا سائر الاسباب الموجبة للضمان لا يختلف فيها الحكم بالنهار والليل في ايجاب الضمان او نفيه فلما اتفق الجميع على نفى ضمان ما اصاب الماشية نهارا وجب ان يكون ذلك حكمها ليلا وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ائما وجب الضمان

في حديث البراء اذا كان صاحبها هو الذي ارسلها فيه ويكون فائدة الخبر انه معلوم ان السائق لهما بالليل بين الزروع والحوائط لا يخلو من نفس بعض غنمه في زروع الناس وان لم يعلم بذلك فابان النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها اذا اصاب زرا ويكون فائدة الخبر ايجاب الضمان بسوقه وارساله في الزروع وان لم يعلم بذلك وبين تساوي حكم العلم والجهل فيه وجائز ايضا ان تكون قضية داود وسليمان كانت على هذا الوجه بان يكون صاحبها ارسلها ليلا وساقها وهو غير عالم بنفستها في حرث القوم فاجبا عليه الضمان واذا كان ذلك محتملا لم تثبت فيه دلالة على موضع الخلاف * وقد تنازع الفريقان من المختلفين في حكم المجتهد في الحادثة القائلون منهم بان الحق واحد والقائلون بان الحق في جميع اقاويل المختلفين فاستدل كل منهم بالآية على قوله وذلك لان الذين قالوا بان الحق في واحد زعموا انه لما قال تعالى ﴿ففهمنها سليمان﴾ فخص سليمان بالفهم دل ذلك على انه كان المصيب للحق عند الله دون داود اذ لو كان الحق في قوليهما لما كان لتخصيص سليمان بالفهم دون داود معنى وقال القائلون بان كل مجتهد مصيب لما لم يعف داود على مقالته ولم يحكم بخطئته دل على انها جميعا كانا مصيبين وتخصيصه لسليمان بالفهم لا يدل على ان داود كان مخطئا وذلك لانه جائز ان يكون سليمان اصاب حقيقة المطلوب فلذلك خص بالفهم ولم يصب داود عين المطلوب وان كان مصيبا لما كاف * ومن الناس من يقول ان حكم داود وسليمان جميعا كان من طريق النص لا من جهة الاجتهاد ولكن داود لم يكن قد ابرم الحكم ولا امضى القضية بما قال او ان يكون قوله ذلك على وجه التقيا لا على جهة انفاذ القضاء بما اقر به او كانت قضية معقدة بشرطة لم تفصل بعد فاوحى الله تعالى الى سليمان بالحكم الذي حكم به ونسخ به الحكم الذي كان داود اراد ان يفذه قالوا ولا دلالة في الآية على انها قال ذلك من جهة الرأي قالوا وقوله ﴿ففهمنها سليمان﴾ يعني به تفهيمه الحكم الناسخ وهذا قول من لا يجوز ان يكون حكم النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الاجتهاد والرأي وانما يقوله من طريق النص . آخر سورة الانبياء

ومن سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو بكر لم يختلف السلف وفقهاء الامصار في السجدة الاولى من الحج انها موضع سجود واختلفوا في الثانية منها وفي المفصل فقال اصحابنا سجود القرآن اربع عشرة سجدة منها الاولى من الحج وسجود المفصل في ثلاث مواضع وهو قول الثوري وقال مالك اجمع الناس على ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء وقال الليث استحب ان يسجد في سجود القرآن كله وسجود المفصل وموضع السجود من حم ﴿ان كنتم اياه تعبدون﴾ وقال الشافعي سجود القرآن اربع عشرة سجدة سوى سجدة ص فانها سجدة شكر % قال ابو بكر فاعتد بآخر الحج سجودا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وقال ابن عباس

في سجدة هم اسجد بآخر الآيتين كما قال اصحابنا وروى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في النجم وقال عبدالله بن مسعود سجد النبي صلى الله عليه وسلم في النجم قال ابو بكر ليس فيما روى زيد بن ثابت من ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود في النجم دلالة على انه غير واجب فيه ذلك لانه جائز ان لا يكون سجدا لانه صادف عند تلاوته بعض الاوقات المنهي عن السجود فيها فاخره الى وقت يجوز فعله فيه وجائز ايضا ان يكون عند التلاوة على غير طهارة فاخره ليسجد وهو طاهر وروى ابو هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ﴿اذالسماء انشقت﴾ و﴿اقرا باسم ربك الذي خلق﴾ * واختلف السلف في الثانية من الحج فروى عن عمر وابن عباس وابن عمر وابي الدرداء وعمار وابي موسى انهم قالوا في الحج سجدة ثمان وقالوا ان هذه السورة فضلت على غيرها من السور بسجدة ثمان وروى خارجة بن مصعب عن ابي حمزة عن ابن عباس قال في الحج سجدة وروى سفيان بن عيينة عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال الاولى عزيمة والآخره تعليم وروى منصور عن الحسن عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة وروى عن الحسن وابراهيم وسعيد بن جبيرة وسعيد ابن المسيب وجابر بن زيد ان في الحج سجدة واحدة وقد رويناه عن ابن عباس فيما تقدم ان في الحج سجدة ثمان وبين في حديث سعيد بن جبيرة ان الاولى عزيمة والثانية تعليم والمعنى فيه والله اعلم ان الاولى هي السجدة التي يجب فعلها عند التلاوة وان الثانية وان كان فيها ذكر السجود فانما هو تعليم للصلاة التي فيها الركوع والسجود وهو مثل ما روى سفيان عن عبد الكريم عن مجاهد قال السجدة التي في آخر الحج اما هي موعظة وليست بسجدة قال الله تعالى ﴿اركعوا واسجدوا﴾ فتحن ركع ونسجد فقول ابن عباس هو على معنى قول مجاهد ويشبه ان يكون من روى عنه من السلف ان في الحج سجدة ثمان اما ارادوا ان فيه ذكر السجود في موضعين وان الواجبة هي الاولى دون الثانية على معنى قول ابن عباس ويدل على انه ليس بموضع سجود انه ذكر معه الركوع والجمع بين الركوع والسجود مخصوص به الصلاة فهو اذا امر بالصلاة والامر بالصلاة مع انتظامها للسجود ليس بموضع سجود الا ترى ان قوله ﴿اقموا الصلوة﴾ ليس بموضع للسجود وقال تعالى ﴿يا مريم اقبى لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾ وليس ذلك سجدة وقال ﴿فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين﴾ وليس بموضع سجود لانه امر بالصلاة كقوله تعالى ﴿واركعوا مع الراكعين﴾ * قوله تعالى ﴿مخلقة وغير مخلقة﴾ قال قتادة تامة الخلق وغير تامة الخلق وقال مجاهد مصورة وغير مصورة وقال ابن مسعود اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك بكفه فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة قدفتها الارحام دما وان كانت مخلقة كتب رزقه واجله ذكر اوتى شقى اوسعيد وقال ابو العالية غير مخلقة السقط * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿من مضغة مخلقة﴾ ظاهره يقتضى ان لا تكون المضغة انسانا كما يقتضى ذلك في العلقة والنطفة والتراب وانما نبهنا بذلك على تمام قدرته ونفاد مشيئته حين خلق انسانا سويا معدلا باحسن التعديل من غير انسان وهي المضغة والعلقة والنطفة التي

لا تخطيط فيها ولا تركيب ولا تعديل الاعضاء فاقضى ان لا تكون المضة انسانا كما ان النطفة والعلة ليستا انسانا واذ لم تكن انسانا لم تكن حملا فلا تنقض بها العدة اذ لم تظهر فيها الصورة الانسانية وتكون حينئذ بمنزلة النطفة والعلة اذ هما ليستا بحمل ولا تنقض بهما العدة بخروجهما من الرحم وقول ابن مسعود الذي قدمنا يدل على ذلك لانه قال اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك بكفه فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة قذفها الارحام دما فاخبر ان الدم الذي تقذفه الرحم ليس بحمل ولم يفرق منه بين ما كان مجتمعاً علة او سائلاً وفي ذلك دليل على ان ما لم يظهر فيه شيء من خلق الانسان فليس بحمل وان العدة لا تنقض به اذ ليس هو بولد كما ان العلة والنطفة لم تكونا ولذا لم تنقض بهما العدة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش قال حدثنا زيد بن وهب قال حدثنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما نطفة ثم يكون علة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث اليه ملك فيؤمر بأربع كلمات فيكتب رزقه واجله وعمله ثم يكتب شقى او سعيد ثم ينفخ فيه الروح فاخبر صلى الله عليه وسلم انه يكون اربعين يوما نطفة واربعين يوما علة واربعين يوما مضغة ومعلوم انها لو القته علة لم يعتد به ولم تنقض به العدة وان كانت العلة مستحيلة من النطفة اذ لم تكن له صورة الانسانية وكذلك المضغة اذ لم تكن لها صورة الانسانية فلا اعتبار بها وهي بمنزلة العلة والنطفة ويدل على ذلك ايضا ان المعنى الذي به يتبين الانسان من الحمار وسائر الحيوان وجوده على هذا الضرب من النية والشكل والتصوير فحق لم يكن للسقط شيء من صورة الانسان فليس ذلك بولد وهو بمنزلة العلة والنطفة سواء فلا تنقض به العدة لعدم كونه ولدا وايضا فإثر ان يكون ما سقطته مما لا يتبين له صورة الانسان دما مجتمعاً اوداء او مدة فغير جائز ان نجعله ولدا تنقض به العدة واكثر احواله احتماله لان يكون مما كان يجوز ان يكون ولدا ويجوز ان لا يكون ولدا فلا نجعلها منقضية العدة به بالشك وعلى ان اعتبار ما يجوز ان يكون منه ولدا اولا يكون منه ولدا ساقط لا معنى له اذ لم يكن ولدا بنفسه في الحال لان العلة قد يجوز ان يكون منها ولد وكذلك النطفة وقد تشتمل الرحم عليهما وتضمهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان النطفة تمكث اربعين يوما نطفة ثم اربعين يوما علة ومع ذلك لم يعتبر احد العلة في انقضاء العدة * وزعم اسماعيل بن اسحاق ان قوما ذهبوا الى ان السقط لا تنقض به العدة ولا تعتق به ام الولد حتى يتبين شيء من خلقه يدا او رجلا او غير ذلك وزعم ان هذا غلط لان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المخلقة فدل ذلك على ان كل شيء يكون من ذلك الى ان يخرج الولد من بطن امه فهو حمل وقال تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ * والذي ذكره اسماعيل اغفال منه لمقتضى الآية وذلك لان الله لم يخبر ان العلة والمضغة ولدا ولا حمل وانما ذكر انه خلقنا من المضغة والعلة كما اخبر انه خلقنا من النطفة ومن التراب ومعلوم

انه حين اخبرنا انه خلقنا من المصغة والعلة فقد اقتضى ذلك ان لا يكون الولد نطفة ولا علة ولا مصغة لانه لو كانت العلة والمصغة والنطفة ولدا لما كان الولد مخلوفا منها اذ ما قد حصل ولدا لا يجوز ان يقال قد خلق منه ولد وهو نفسه ذلك الولد ثبت بذلك ان المصغة التي لم يستبين فيها خلق الانسان ليس بولد * وقوله ان الله اعلمنا ان المصغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيما ذكر من خلق الانسان كما ذكر المخلقة فانه ان كان هذا استدلالا صحيحا فانه يلزمه ان يقول مثله في النطفة لان الله قد ذكرها فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المصغة فينبغي ان تكون النطفة حملا ولذا ذكر الله لها في خلق الناس منه * فان قيل قد ذكر الله انه خلقنا من مصغة مخلقة وغير مخلقة والمخلقة هي المصورة وغير المخلقة غير المصورة فاذا جاز ان يقول خلقكم من مصغة مصورة مع كون المصورة ولدا لم يتنع ان يكون غير المصورة ولدا مع قوله (خلقكم من مصغة غير مخلقة) * قيل له جائز ان يكون معنى المخلقة ما ظهر فيه بعض صورة الانسان فاراد بقوله خلقكم منها تمام الخلق وتكميله فاما ما ليس بمخلقة فلا فرق بينه وبين النطفة لعدم الصورة فيها فيكون معنى قوله خلقكم منها انه انشأ الولد منها وان لم يكن ولدا قبل ذلك هذا هو حقيقة اللفظ وظاهره * واما قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) فانه معلوم ان مراده وضع الولد فليس بولد فليس بمراد وهذا لا يشكل على احده ادنى تأمل * وقال اسماعيل ايضا لا تخلو هذه المصغة وما قبلها من العلة من ان تكون ولدا او غير ولد فان كانت ولدا قبل ان يخلق فحكمها قبل ان يخلق وبعدها واحدا وان كانت ليست بولد الى ان يخلق فلا ينبغي ان يرث الولد اباها اذ اقامت حين تحمل به امه قبل ان يخلق * قال ابو بكر وهذا اغفال ثان وكلام منتقض باجماع الفقهاء وذلك لانه معلوم انه اذا مات عن امرأته وجاءت بولد لسنتين على قول من يجعل اكثر مدة الحمل سنتين او الاربع سنين على قول من يجعل اكثر الحمل اربع سنين ان الولد يرثه ومعلوم انه انما كان نطفة وقت وفاة الاب وقدر ورثه ومع ذلك فلا خلاف ان النطفة ليست بحمل ولا ولد وانه لا تنقضي بها العدة ولا تعتق بها ام الولد فبان بذلك فساد اعتلاله وانتقاض قوله وليست علة الميراث كونه ولدا لان الولد الميت هو ولد تنقضي به العدة ويثبت به الاستيلاء في الام وقد لا يكون من مائه فيرثه اذا كان منسوباً اليه بالفراش الا ترى انها لو جاءت بولد من الزنا لم يلحق نسبته بالزاني وكان ابن الصاحب الفرائض فليراث انما يتعلق حكمه بثبوت النسب منه لابانه من مائه الا ترى ان ولد الزنا لا يرث الزاني لعدم ثبوت النسب وان كان من مائه فعلمنا بذلك ان ثبوت الميراث ليس بمتعلق بكونه ولدا من مائه دون حصول النسبة اليه من الوجه الذي ذكرنا * قال اسماعيل * فان قيل انما ورث اباها لانه من ذلك الاصل حين صار حيا يرث ويورث * قيل له فلا ينبغي ان تنقضي به العدة وان تم خلقه حتى يخرج حيا * قال ابو بكر وهذا تخليط وكلام في المسئلة من غير وجهه وذلك لان خصمه لم يجعل وجوب الميراث علة لا نقضاء العدة وكون الام به ام ولد وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين لان الولد الميت عندهم جميعا تنقضي به العدة ولا يرث وقد يرث الولد ولا تنقضي به العدة اذا كان في بطنها ولذا ان فوضعت احدها ورث هذا الولد من ابيه

ولا تنقض به العدة حتى تضع الولد الآخر فان وضعته ميتا لم يرثه وانقضت العدة به فلما كان الميراث قد ثبت للولد ولا تنقض العدة بوضعه وقد تنقض به العدة ولا يرث علمنا ان احدها ليس باصل للآخر ولا يصح اعتباره به * ثم قال اسماعيل * فان قيل انه حمل ولكننا لانعلم ذلك * قيل له لا يجوز ان يتعبد الله بحكم لاسيبل الى علمه والنساء يعرفن ذلك ويفرقن بين لحم اودم سقط من بدنها اورحمها وبين العلقه التي يكون منها الولد ولا يلتبس على جميع النساء لحم المرأة ودمها من العلقه بل لابد من ان يكون فيهن من يعرف فاذا شهدت امرأتان انها علقه قبلت شهادتهما وقد قال الشافعي ايضا انها اذا سقطت علقه او مضغة لم يستبين شيء من خلقه فانه يرى النساء فان قلن كان يحيى منها الولد لو بقيت انقضت به العدة ويثبت بها الاستيلاد وان قلن لا يحيى من مثلها ولد لم تنقض به العدة ولم يثبت به الاستيلاد * وعسى ان يكون اسماعيل انما اخذ ما قال من ذلك عن الشافعي وهو من اظهر الكلام استحالة وفسادا وذلك لانه لا يعلم احد الفرق بين العلقه التي يكون منها الولد وبين ما لا يكون منها الولد الا ان يكون قد شاهد علقا كان منه الولد وعلقا لم يكن منه الولد فيعرف بالعادة الفرق بين ما كان منه ولد وما لم يكن منه ولد بعلامة توجد في احدهما دون الآخر في مجرى العادة واكثر الظن كما يعرف كثير من الاعراب السحابة التي يكون منها المطر والسحابة التي لا يكون منها المطر وذلك بما قد عرفوه من العلامات التي لا تكاد تخلف في الاعم الاكثر فاما العلقه التي كان منها الولد فستحيل ان يشاهدها انسان قبل كون الولد منها متميزة من العلقه التي لم يكن منها ولد وذلك شيء قد استأثر الله بعلمه الامن اطاع عليه من ملائكته حين يأمره بكتب رزقه واجله وعمله وشق اوسعيد قال الله تعالى (الله يعلم ما تحمل كل انثى وما تغيض الارحام وما تزداد) وقال (ويعلم ما في الارحام) وهو عالم بكل شيء جل وتعالى ولكنه خص نفسه بالعلم بالارحام في هذا الموضع اعلاما لنا ان احدا غيره لا يعلم ذلك وانه من علم الغيب الذي لا يعلمه الا الله ومن ارتضى من رسول قال الله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الامن ارتضى من رسول) والله اعلم

باب بيع اراضي مكة واجارة بيوتها

قال الله تعالى ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ روى اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة مناخ لاتباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا يرون الحرم كله مسجدا سواء العاكف فيه والبادى وروى يزيد بن ابى زياد عن عبد الرحمن بن سابط (سواء العاكف فيه والباد) قال من يحيى من الحاج والمعتمرين سواء في المنازل ينزلون حيث شاؤوا غير ان لا يخرج من بيته سوا كنه قال وقال ابن عباس في قوله (سواء العاكف فيه والباد) قال (العاكف فيه) اهله (والباد) من يأتيه

من أرض أخرى وأهله في المنزل سواء وليس ينبغي لهم أن يأخذوا من البسادی اجارة المنزل*
 وروى جعفر بن عون عن الأعمش عن إبراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مكة حرمها الله لا يحل بيع رباعها ولا اجارة بيوتها وروى ابو معاوية عن الأعمش عن مجاهد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد بن ابى حسين عن عثمان بن
 ابى سليمان عن علقمة بن فضالة قال كانت رباع مكة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان ابى بكر
 وعمر وعثمان تسمى السوائب من احتاج سكن ومن استغنى سكن وروى الثوري عن منصور
 عن مجاهد قال قال عمر يا اهل مكة لا تأخذوا لدوركم ابوابا لينزل البسادی حيث شاء وروى
 عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان عمر نهى اهل مكة ان يغلقوا ابواب دورهم دون الحاج
 وروى ابن ابى نجيح عن عبد الله بن عمر قال من اكل كراء بيوت مكة فانما اكل نارا في بطنه وروى
 عثمان بن الاسود عن عطاء قال يكره بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ليث عن القاسم قال من اكل
 كراء بيوت مكة فانما يأكل نارا وروى معمر عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد كانوا
 يكرهون ان يبيعوا شيئا من رباع مكة* قال ابو بكر قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
 ما ذكرنا وروى عن الصحابة والتابعين ما وصفنا من كراهة بيع بيوت مكة وان الناس كلهم
 فيها سواء وهذا يدل على ان تأويلهم لقوله تعالى ﴿ والمسجد الحرام ﴾ للحرم كله وقد روى
 عن قوم اباحة بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ابن جريج عن هشام بن حجير قال كان لي
 بيت بمكة فكنت اكرهه فسللت طاوسا فامرني باكله وروى ابن ابى نجيح عن مجاهد
 وعطاء (سواء العاكف فيه والباد) فالأسواء في تعظيم البلد وتحريمه وروى عمرو بن دينار
 عن عبد الرحمن بن فروخ قال اشترى نافع بن عبد الحارث دار السجين لعمر بن
 الخطاب من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم فان رضى عمر فالبيع له وان لم يرض عمر فلصفوان
 اربع مائة درهم زاد عبد الرحمن عن معمر فاخذها عمر* وقال ابو حنيفة لأبأس ببيع بناء
 بيوت مكة واكره بيع اراضيها وروى سليمان عن محمد عن ابى حنيفة قال اكره اجارة بيوت
 مكة في الموسم وفي الرجل يقيم ثم يرجع فلما المقيم والمجاور فلانرى باخذ ذلك منهم بأسا
 وروى الحسن بن زياد عن ابى حنيفة ان بيع دور مكة جائز* قال ابو بكر لم يتأول هؤلاء
 السلف المسجد الحرام على الحرم كله الا والاسم شامل له من طريق الشرع
 اذ غير جائز ان يتأول الآية على معنى لا يحتمله اللفظ وفي ذلك دليل على انهم قد علموا
 وقوع اسم المسجد على الحرم من طريق التوقيف ويدل عليه قوله تعالى ﴿ الا الذين عاهدتم
 عند المسجد الحرام ﴾ والمراد فيما روى الحديثية وهي بعيدة من المسجد قريبة من الحرم
 وروى انها على شفير الحرم وروى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان مضربه في الحل ومصلاه في الحرم وهذا يدل على انه اراد بالمسجد الحرام
 ههنا الحرم كله ويدل عليه قوله تعالى ﴿ يستولونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه
 كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخرجه منه اكبر عند الله ﴾ والمراد

اخراج المسلمين من مكة حين هاجروا الى المدينة فجعل المسجد الحرام عبارة عن الحرم
 ويدل على ان المراد جميع الحرم كله قوله تعالى ﴿ومن يرد فيه بالحاد بظلم ندقه من عذاب
 اليم﴾ والمراد به من انتهك حرمة الحرم بالظلم فيه واذا ثبت ذلك اقتضى قوله ﴿سواء
 العاكف فيه والباد﴾ تساوى الناس كلهم في سكناء والمقام به ﷺ فان قيل يحتمل ان يريد به انهم
 متساوون في وجوب اعتقاد تعظيمه وحرمة ﷺ قيل له هو على الامرين جميعا من اعتقاد
 تعظيمه وحرمة ومن تساويهم في سكناء والمقام به واذا ثبت ذلك وجب ان لا يجوز بيعه
 لان تغير المشتري سكناء كما للمشتري فلا يصح للمشتري تسلمه والانتفاع به حسب
 الانتفاع بالاملاك وهذا يدل على انه غير مملوك واما اجارة البيوت فانما اجازها ابو حنيفة
 اذا كان البناء ملكا للمؤاجر فيأخذ اجرة ملكه فاما اجرة الارض فلا تجوز وهو مثل
 بناء الرجل في ارض لا آخر يكون لصاحب البناء اجارة البناء ﷺ وقوله ﴿العاكف فيه والباد﴾
 روى عن جماعة من السلف ان العاكف اهله والبادى من غير اهله ﷺ قوله تعالى
 ﴿ومن يرد فيه بالحاد بظلم﴾ فان الاحاد هو الميل عن الحق الى الباطل وانما سمي للحد
 في القبر لانه مائل الى شق القبر قال الله تعالى ﴿وذروا الذين يلحدون في اسمائهم﴾ وقال ﴿لسان
 الذى يلحدون اليه اعجمي﴾ اى لسان الذى يؤمّنون اليه والباء في قوله ﴿بالحاد﴾ زائدة كقوله
 ﴿تبت بالدهن﴾ اى تبت الدهن وقوله تعالى ﴿فبارحة من الله لنت لهم﴾ وروى عن ابن عمر انه قال
 ظلم الحادى فيما فوقه بمكة الحادى وقال عمر احتكار الطعام بمكة الحادى وقال غيره الاحاد
 بمكة للذنوب وقال الحسن اراد بالحاد الاشرار بالله ﷺ قال ابو بكر الاحاد مذموم لانه اسم للميل
 عن الحق ولا يطلق في الميل عن الباطل الى الحق فالاحاد اسم مذموم وخص الله تعالى الحرم
 بالوعيد في الملحد فيه تعظيما لحرمة ولم يختلف المتأولون للآية ان الوعيد في الاحاد مراد به من
 الحد في الحرم كله وانه غير مخصوص به المسجد وفي ذلك دليل على ان قوله ﴿والمسجد الحرام
 الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ قد اريد به الحرم لان قوله ﴿ومن يرد فيه
 بالحاد﴾ هذه الهاء كناية عن الحرم وليس للحرم ذكر متقدم الا قوله ﴿والمسجد الحرام﴾
 فثبت ان المراد بالمسجد ههنا الحرم كله وقد روى عمار بن ثوبان قال اخبرني موسى
 ابن زياد قال سمعت يعلى بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتكار الطعام بمكة
 الحادى وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد قال بيع الطعام بمكة الحادى وليس الجالب كالمقيم
 وليس يمتنع ان يكون جميع الذنوب مرادا بقوله ﴿بالحاد بظلم﴾ فيكون الاحتكار من ذلك
 وكذلك الظلم والشرك وهذا يدل على ان الذنب في الحرم اعظم منه في غيره ويشبه ان يكون
 من كره الجوار بمكة ذهب الى انه لما كانت الذنوب بها تتضاعف عقوبتها آثروا السلامة في ترك
 الجوار بها مخافة مواجهة الذنوب التى تتضاعف عقوبتها وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال يلحد بمكة رجل عليه مثل نصف عذاب اهل الارض وروى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال اعق الناس على الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غير قتله ورجل قتل

بذحول الجاهلية ٪ قوله تعالى ﴿واذن في الناس بالحج﴾ روى معتمر عن ليث عن مجاهد
 في قوله تعالى ﴿واذن في الناس بالحج﴾ قال ابراهيم عليه السلام وكيف أؤذنه قال تقول يا ايها الناس
 اجيبوا يا ايها الناس اجيبوا قال فقال يا ايها الناس اجيبوا فصارت التلية ليك اللهم ليك ٪ وروى
 عطاء بن السائب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس لما ابتنى ابراهيم عليه السلام البيت قال اوحى الله اليه
 ان اذن في الناس بالحج فقال ابراهيم عليه السلام ان ربكم قد اتخذ بيتا وامركم ان تحجوه فاستجاب
 له ما سمعه من صخر او شجر او اكمة او تراب او شئ ليك اللهم ليك ٪ وهذه الآية تدل على
 ان فرض الحج كان في ذلك الوقت لان الله تعالى امر ابراهيم بدعاء الناس الى الحج وامره كان على
 الوجوب وجائز ان يكون وجوب الحج باقيا الى ان بعث النبي صلى الله عليه وسلم وجائز
 ان يكون نسخ على لسان بعض الانبياء الا انه قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل
 الهجرة محتين وحج بعد الهجرة حجة الوداع وقد كان اهل الجاهلية يحجون على تحاليل
 واشياء قد ادخلوها في الحج ويلبسون تلبية الشرك فان كان فرض الحج الذي امر الله به
 ابراهيم في زمن ابراهيم باقيا حتى بعث النبي صلى الله عليه وسلم فقد حج النبي صلى الله
 عليه وسلم محتين بعدما بعثه قبل الهجرة والاولى فيهما هي الفرض وان كان فرض
 الحج منسوخا على لسان بعض الانبياء فان الله تعالى قد فرضه في التنزيل بقوله ﴿ولله على
 الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا﴾ وقيل انها نزلت في سنة تسع وروى انها
 نزلت في سنة عشر وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اشبه
 بالصحة لانا لانظن بالنبي صلى الله عليه وسلم تأخير الحج المفروض عن وقته المأمور فيه
 اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم من اشد الناس مسارعة الى امر الله واسبقهم الى اداء فروضه
 ووصف الله تعالى الانبياء السابقين فاقى عليهم بمسابقتهم الى الخيرات بقوله تعالى ﴿كانوا يسارعون
 الى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا ناخشين﴾ فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليتخلف
 عن منزلة الانبياء المتقدمين في المسابقة الى الخيرات بل كان حظه منها اوفى من حظ
 كل احد لفضله عليهم وعلو منزلته في درجات النبوة فغير جائز ان يظن به تأخير
 الحج عن وقت وجوبه لاسيما وقد امر غيره بتعجيله فيما روى ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من اراد الحج فليتعجل فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 ليأمر غيره بتعجيل الحج ويؤخره عن وقت وجوبه فثبت بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يؤخر الحج عن وقت وجوبه فان كان فرض الحج لزم بقوله تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت﴾
 لانه لم يخل تاريخ نزوله من ان يكون في سنة تسع او سنة عشر فان كان نزوله في سنة تسع فان
 النبي صلى الله عليه وسلم انما اخره لعذر وهو ان وقت الحج اتفق على ما كانت العرب تحججه من
 ادخال النسيء فيه فلم يكن واقعا في وقت الحج الذي فرضه الله تعالى فيه فلذلك اخرج الحج عن
 تلك السنة ليكون حجه في الوقت الذي فرض الله فيه الحج ليحضر الناس فيقتدوا به وان كان
 نزوله في سنة عشر فهو الوقت الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان فرض الحج باقيا

منذ زمن ابراهيم عليه السلام الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فان الحج الذي فعله قبل
الهجرة كان هو الفرض وما عداه نفل فلم يثبت في الوجهين جميعا ان النبي صلى الله عليه وسلم
اخرا الحج بعد وجوبه عن اول احوال الامكان

باب الحج ماشيا

روى موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال ما سئى على شئ الا انى وددت انى كنت
حججت ماشيا لان الله تعالى يقول ﴿يَأْتُوا رِجَالًا﴾ وروى ابن ابى نجيح عن مجاهد ان ابراهيم واسماعيل
عليهما السلام حجا ماشيين وروى القاسم بن الحكم العرنى عن عبيد الله الرضا عن عبد الله بن عتبة
ابن عمير قال قال ابن عباس ما ندمت على شئ فاقبى في شيبتي الا انى لم احج رجلا ولقد حج الحسن
ابن على خمسا وعشرين حجة ماشيا من المدينة الى مكة وان النجائب لتقاد معه ولقد قاسم الله عز وجل
ماله ثلاث مرات انه يعطى النعل ويمسك النعل ويعطى الحف ويمسك الحف وروى عبدالرزاق
عن عمرو بن زر عن مجاهد قال كانوا يحجون ولا يركبون فانزل الله تعالى ﴿رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ
يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ وروى ابن جرير قال اخبرني العلاء قال سمعت محمد بن على يقول كان
الحسن بن على يمشى وتقاد دوابه ع قال ابو بكر قوله تعالى ﴿يَأْتُوا رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ يقتضى
اباحة الحج ماشيا وراكبا ولا دلالة فيه على الافضل منهما ومارويناه عن السلف في اختيارهم الحج
ماشيا وتأويل الآية عليه يدل على ان الحج ماشيا افضل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما يفصح عن ذلك وهو ان ام عقبة بن عامر نذرت ان يمشى الى بيت الله تعالى فامرها النبي صلى الله
عليه وسلم ان تترك وتهدي وهذا يدل على ان المشى قربة قد لزم بالذکر لولا ذلك لما اوجب النبي
صلى الله عليه وسلم عليها هديا عند تركها المشى ع قوله تعالى ﴿يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ روى جوير
عن الضحاك (من كل فج عميق) قال بلد بعيد وقال قتادة مكان بعيد ع قال ابو بكر الفج الطريق
فكانه قال من طريق بعيد وقال بعض اهل اللغة العمق الذهاب على وجه الارض والعمق
الذهاب في الارض ع قال رؤبة

وقاتم الاعماق خاوى المحترق

فاراد بالعمق هذا الذهاب على وجه الارض فالعميق البعيد لذهابه على وجه الارض ع قال الشاعر

يقطعن نور النازح العميق

يعنى البعيد وقد وردت ام حكيم بنت امية عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اهل بالمسجد الاقصى بعمره او بحجة غفرله ما تقدم من
ذنبه وروى ابواسحاق عن الاسود ان ابن مسعود احرم من الكوفة بعمره وعن ابن عباس
انه احرم من الشام في الشتاء واحرم ابن عمر من بيت المقدس وعمران بن حصين احرم من البصرة
وروى عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال سئل على عن قوله تعالى ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال
ان تحرم بهما من ديرة اهلك وقال على وعمر ما ادى ان يعتمر الا من حيث ابتداء وروى

قوله (نور النازح)
هكذا في اكثر النسخ..
وفي بعضها (بعد
النازح) فليحذر
(لمصححه)

عن مكحول قال قيل لابن عمر الرجل يحرم من سمرقند او من خراسان او البصرة او الكوفة فقال يا ليتنا نسلم من وقتنا الذي وقت لنا مكانه كرهه في هذا الحديث لما يخاف من مواضع ما يحظره الاحرام لالبعد المسافة

باب التجارة في الحج

قال الله تعالى ﴿ليشهدوا منافع لهم﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال التجارة وما يرضى الله من امر الدنيا والآخرة وروى عاصم بن ابي النجود عن ابي رزين عن ابن عباس قال اسواق كانت ما ذكر المنافع الا للدنيا وعن ابي جعفر المغيرة قال ابو بكر ظاهره يوجب ان يكون قد اريد به منافع الدين وان كانت التجارة جائزة ان تراد وذلك لانه قال ﴿واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم﴾ فاقضى ذلك انهم دعوا وامروا بالحج ليشهدوا منافع لهم ومحال ان يكون المراد منافع الدنيا خاصة لانه لو كان كذلك كان الداء الى الحج واقعا لمنافع الدنيا وانما الحج الطواف والسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ونحر الهدى وسائر مناسك الحج ويدخل فيها منافع الدنيا على وجه التبعية والرخصة فيها دون ان تكون هي المقصودة بالحج وقد قال الله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم﴾ فجعل ذلك رخصة في التجارة في الحج وقد ذكرنا ما روى فيه في سورة البقرة

باب الايام المعلومات

قال الله عز وجل ﴿وذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ فروى عن علي وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده واذبح في ايها شئت قال ابن عمر المعلومات ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وذكر الطحاوي عن شيخه احمد بن ابي عمران عن بشر بن الوليد الكندي القاضي قال كتب ابو العباس الطوسي الى ابي يوسف يسئله عن الايام المعلومات فاعلى على ابو يوسف جواب كتابه اختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فروى عن علي وابن عمر انها ايام النحر والى ذلك اذهب لانه قال ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ وذلك في ايام النحر وعن ابن عباس والحسن وابراهيم ان المعلومات ايام العشر والمعدودات ايام التشريق وروى معمر عن قتادة مثل ذلك وروى ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿واذكروا الله في ايام معلومات﴾ يوم النحر وثلاثة ايام بعده وذكر ابو الحسن الكرخي ان احمد القاري روى عن محمد بن ابي حنيفة ان المعلومات العشر وعن محمد انها ايام النحر الثلاثة يوم الاضحية ويومان بعده وذكر الطحاوي ان من قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان المعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق والذي رواه ابو الحسن عنهم اصح وقد قيل انه انما قيل لايام التشريق معدودات لانها قليلة كما قال تعالى ﴿وشروه ثمن نخس دراهم معدودة﴾ وانه سماها معدودة لقلتها وقيل لايام العشر معلومات حشا على علمها وحسابها من اجل ان وقت الحج في آخرها فكانه

امرنا بمعرفة اول الشهر وطاب الهلال فيه حتى نعد عشرة ويكون آخرهن يوم النحر ويحتج
 لابي حنيفة بذلك في ان تكبير التشريق مقصور على ايام العشر مفعول في يوم عرفة ويوم
 النحر وهما من ايام العشر: فان قيل لما قال *(على ما رزقهم من بهيمة الانعام)* دل على ان المراد ايام
 النحر كما روى عن علي: قيل له يحتمل ان يريد لما رزقهم من بهيمة الانعام كما قال *(لتكبروا
 الله على ما هداكم)* ومعناه لما هداكم وكما تقول اشكر الله على نعمه ومعناه لنعمه وايضا فيحتمل ان يريد
 به يوم النحر ويكون قوله تعالى *(على ما رزقهم)* يريد به يوم النحر وبتكرار السين عليه تصير اياما
 وهذه الآية تدل على ان ذبح سائر الهدايا في ايام النحر افضل منه في غيرها وان كانت من تطوع او جزاء
 صيد او غيره: واختلف اهل العلم في ايام النحر فقال اصحابنا والثوري هو يوم النحر ويومان بعده
 وقال الشافعي ثلاثة ايام بعده وهي ايام التشريق: قال ابو بكر وروى نحو قولنا عن علي وابن عباس
 وابن عمر وانس بن مالك وابي هريرة وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وروى مثل قول الشافعي عن
 الحسن وعطاء وروى عن ابراهيم النخعي ان النحر يومان وقال ابن سيرين النحر يوم واحد وروى
 يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة وسليمان بن يسار قالوا الاضحى الى هلال المحرم: قال ابو بكر قد ثبت
 عن ذكرنا من الصحابة انها ثلاثة واستفاض ذلك عنهم وغير جائز لمن بعدهم خلافتهم اذ لم يرو عن
 احدهم نظرائهم خلافة ثبتت حجة وايضا فان سبيل تقدير ايام النحر التوقيف او الاتفاق
 اذ لا سبيل اليها من طريق المقاييس فلما قال من ذكرنا قوله من الصحابة بالثلاثة صار ذلك توقيفا كما قلنا
 في مقدار مدة الحيض وتقدير المهر ومقدار التشهد في اكمال فرض الصلاة وما جرى مجراها
 من المقادير التي طريق اثباتها التوقيف او الاتفاق اذ قال به قائل من الصحابة ثبتت حجة وكان ذلك
 توقيفا وايضا قد ثبت الفرق بين ايام النحر وايام التشريق لانه لو كانت ايام النحر ايام التشريق
 لما كان بينهما فرق وكان ذكر احدهما يوجب عن الآخر فلما وجدنا الرمي في يوم النحر
 وايام التشريق ووجدنا النحر في يوم النحر وقال فائلون الى آخر ايام التشريق وقلنا نحن
 يومان بعده وجب ان نوجب فرقا بينهما لا ثبات فائدة كل واحد من اللفظين وهو ان يكون
 من ايام التشريق ما ليس من ايام النحر وهو آخر ايامها: واحتج من جعل النحر الى آخر ايام
 التشريق بما روى سليمان بن موسى عن ابن ابي حسين عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال كل عرفات موقف وارتفعوا عن عرفة وكل مزدلفة موقف وارتفعوا عن محسر
 وكل فجاج مكة منحر وكل ايام التشريق ذبح وهذا حديث قد ذكر عن احمد بن حنبل انه سئل
 عن هذا الحديث فقال لم يسمعه ابن ابي حسين من جبير بن مطعم واكثر روايته عن سهو وقد قيل
 ان اصله ما رواه مخزومة بن بكير بن عبدالله بن الاشج عن ابيه قال سمعت اسامة بن زيد يقول
 سمعت عبدالله بن ابي حسين يخبر عن عطاء بن ابي رباح وعطاء يسمع قال سمعت جابر بن عبدالله
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاج مكة طريق
 ومنحر فهذا اصل الحديث ولم يذكر فيه وكل ايام التشريق ذبح ويشبه ان يكون الحديث الذي
 ذكر فيه هذا اللفظ انما هو من كلام جبير بن مطعم او من دونه لانه لم يذكره وايضا لما ثبت ان النحر فيما يقع

عليه اسم الايام وكان اقل ما يتناولها اسم الايام ثلاثة وجب ان يثبت الثلاثة وما زاد لم تقم عليه الدلالة فلم يثبت

في التسمية على الذبيحة

قال الله تعالى ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ فان كان المراد بهذا الذكر التسمية على الذبيحة فقد دل ذلك على ان ذلك من شرائط الذكاة لان الآية تقتضي وجوبها وذلك لانه قال ﴿واذن في الناس بالحج﴾ الى قوله ﴿ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في ايام معلومات﴾ فكانت المنافع هي افعال المناسك التي يقتضي الاحرام ايجابها فوجب ان تكون التسمية واجبة اذ كان الدعاء الى الحج وقع لها كوقوعها لسائر مناسك الحج وان كان المراد بالتسمية هي الذكر المفعول عند رمي الجمار او تكبير التشريق فقد دلت الآية على وجوب هذا الذكر وليس يمنع ان يكون المراد جميع ذلك وهو التسمية على الهدايا الموجهة بالاحرام للقران او التمتع وما تعلق وجوبها بالاحرام ويراد بها تكبير التشريق والذكر المفعول عند رمي الجمار اذ لم تكن ارادة جميع ذلك متمتعة بالآية وروى معمر عن ايوب عن نافع قال كان ابن عمر يقول حين نحر لاله الا الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال قلت كيف تقول اذا نحررت قال اقول الله اكبر لاله الا الله وروى سفيان عن ابي بكر الزبيدي عن عاصم بن شريف ان عليا ضحى يوم النحر بكبش فقال بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك ومن على لك

باب في اكل لحوم الهدايا

قال الله عز وجل ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ قال ابو بكر ظاهره يقتضي ايجاب الاكل لان السلف متفقون على ان الاكل منها ليس على الوجوب وذلك لان قوله ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ لا يخلو من ان يكون المراد به الاضاحي وهدى المتعة والقران والتطوع او الهدايا التي تجب من جنائيات تقع من المحرم في الاحرام نحو جزاء الصيد وما يجب على اللابس والمتطيب وفدية الاذى وهدى الاحصار ونحوها فاما دماء الجنائيات فيحظر عليه الاكل منها واماد القران والمتعة والتطوع فلا خلاف ايضا ان الاكل منها ليس بواجب لان الناس في دم القران والمتعة على قولين منهم من لا يحيز الاكل منه ومنهم من يبيح الاكل منه ولا يوجب ولا خلاف بين السلف ومن بعدهم من الفقهاء ان قوله ﴿فكلوا منها﴾ ليس على الوجوب وقد روى عن عطاء والحسن وابراهيم ومجاهد قالوا ان شاء اكل وان شاء لم يأكل قال مجاهد انما هو بمنزلة قوله تعالى ﴿واذا حللتم فاصطادوا﴾ وقال ابراهيم كان المشركون لا يأكلون من البدن حتى نزلت ﴿فكلوا منها﴾ فان شاء اكل وان شاء لم يأكل وروى يونس بن بكير عن ابي بكر الهذلي عن الحسن قال كان الناس في الجاهلية اذا ذبحوا لطخوا بالدم وجه الكعبة وشرحوا اللحم ووضعوه على الحجارة وقالوا لا يجل لنا ان نأكل شيئا جعلناه لله حتى تأكله السباع والطيير فلما جاء الاسلام جاء الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا شيئا كنا

نصنعه في الجاهلية ألانصنعه الآن فأما هو لله فانزل الله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا فان ذلك ليس لله وقال الحسن فلم يعزم عليهم الاكل فان شئت فكل وان شئت فدع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من لحم الاضحية ﷺ قال ابو بكر وظاهر الآية يقتضى ان يكون المذكور في هذه الآية من بهيمة الانعام التي امرنا بالتسمية عليها هي دم القران والمتعة واكل احوالها ان تكون شاملة لدم القران والمتعة وسائر الدماء وان كان الذي يقتضيه ظاهره دم المتعة والقران والدليل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ولادم تترتب عليه هذه الافعال الادم المتعة والقران اذ كان سائر الدماء جائزاً له فعلها قبل هذه الافعال وبعدها فثبت ان المراد بها دم القران والمتعة وزعم الشافعي ان دم المتعة والقران لا يؤكل منهما وظاهر الآية يقتضى بطلان قوله وقد روى جابر وانس وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع وروى جابر ايضا وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة فخرّبه منها ستين وامر ببقيتها فنحرت واخذ من كل بدنة بضعة فجمعت في قدر وطبخت واكل منها وتحسى من المرققة فاكل صلى الله عليه وسلم من دم القران وايضاً لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً وانه لم يكن ليختار من الاعمال الافضلها فثبت ان القران افضل من الافراد وان الدم الواجب به انما هو نسك وليس بجبران لنقص ادخله في الاحرام ولما كان نسكاً جاز الاكل منه كما يأكل من الاضاحي والتطوع ويدل على انه كان قارناً ان حفصة قالت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك فقال انى سقت الهدى فلا احل الا يوم النحر ولو استقبلت من امرى ما استدبرته ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة فلو كان هديه تطوعاً لما منعه الاحلال لان هدى التطوع لا يمنع الاحلال ﷺ فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قارناً فقد كان احرام الحج يمنعه الاحلال فلا تأثير للهدى في ذلك ﷺ قيل له لم يكن احرام الحج مانعاً في ذلك الوقت من الاحلال قبل يوم النحر لان فسخ الحج كان جائزاً وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه الذين احرموا بالحج ان يتحللوا بعمل عمرة فكانوا في ذلك الوقت بمنزلة المتمتع الذي يحرم بالعمرة مفرداً بها فلم يكن يمنع الاحلال فيما بينهما وبين احرام الحج الا ان يسوق الهدى فيمنعه ذلك من الاحلال وهذه كانت حال النبي صلى الله عليه وسلم في قرانه وكان المانع له من الاحلال سوق الهدى دون احرام الحج وفي ذلك دليل على صحة ما ذكرنا من ان هدى النبي صلى الله عليه وسلم كان هدى القران لا التطوع اذ لا تأثير للهدى التطوع في المنع من الاحلال بحال ويدل على انه كان قارناً قوله صلى الله عليه وسلم اتانى آت من ربي في هذا الوادى المبارك وقال قل حجة وعمرة ويمتنع ان يخالف ما مر به ربه ورواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج لا يعارض رواية من روى القران وذلك لان روى القران قد علم زيادة احرام لم يعلمه الاخر فهو اولى وجائز ان يكون روى الافراد سماع النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم يقول ليك اللهم ليك ولم يسمعه بذكر العمرة او سمعه ذكر الحج دون العمرة وظن انه مفرد اذ جائز للقارن ان يقول ليك بحجة دون العمرة وجائز ان يقول ليك بعمرة وجائز ان يلبسهما معا فلما كان ذلك سائغا وسمعه بعضهم يلبس بالحج وبعضهم سماعه يلبس بحج وعمرة كانت رواية من روى الزيادة اولى وايضا فانه يحتمل ان يريد بقوله افرد الحج افعال الحج وافادانه افرد افعال الحج وافرد افعال العمرة ولم يقتصر الاجرامين على فعل الحج دون العمرة وابطل بذلك قول من يميز لهما طوافا واحدا وسعيوا واحدا * وقدروى عن جماعة من الصحابة والتابعين الاكل من هدى القران والمتعة وروى عطاء عن ابن عباس قال من كل الهدى يؤكل الا ما كان من فداء او جزاء او نذر وروى عبيد الله بن عمر قال لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك وروى هشام عن الحسن وعطاء قالا لا يؤكل من الهدى كله الاجزاء فهو لاء الصحابة والتابعون قد اجازوا الاكل من دم القران والتمتع ولا تعلم احدا من السلف حظره * قوله تعالى ﴿واطعموا البائس الفقير﴾ روى طلحة بن عمرو عن عطاء ﴿واطعموا البائس الفقير﴾ قال من سألك وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال البائس الذى يسأل بيده اذا سأل وانما سمي من كانت هذه حاله بائسا لظهور اثر البؤس عليه بان يمد يده للمسئلة وهذا على جهة المبالغة فى الوصف له بالفقر وهو فى معنى المسكين لان المسكين من هو فى نهاية الحاجة والفقر وهو الذى قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو الذى لا يجد شيئا وقيل هو الذى يسئل وهذه الآية قد انتظمت سائر الهدايا والاضاحى وهى مقتضية لباحة الاكل منها والندب الى الصدقة ببعضها وقد راجعنا فى الصدقة بالثلث وذلك لقوله تعالى ﴿فكفوا عنها واطعموا البائس الفقير﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى لحوم الاضاحى فكفوا وادخروا فجعلوا الثلث للاكل والثلث للادخار والثلث للبائس الفقير * وفى قوله تعالى ﴿فكفوا عنها واطعموا البائس الفقير﴾ دلالة على حظر بيعها ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فكفوا وادخروا وفى ذلك منع البيع ويدل عليه ما روى سفيان عن عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابي لى عن ابي لى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بدنه وقال اقسام جلودها وجلالها ولا تعط الجازر منها شيئا فانا نعطيها من عندنا فنع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى منها اجرة الجازر وفى ذلك منع من البيع لان اعطاء الجازر ذلك من اجرتة هو على وجه البيع ولما جاز الاكل منها دل على جواز الانتفاع بجلودها من غير جهة البيع ولذلك قال اصحابنا يجوز الانتفاع بجلد الاضحية وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة وقال الشعبي كان مسروق يتخذ مسك اضحيته مصلى فيصل على وجهه وعن ابراهيم وعطاء وطاوس والشعبي انه يتنفع به * قال ابو بكر ولما منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى الجازر من الهدى شيئا فى جزارتها وقال ان اعطيه من عندنا دل ذلك على معنى احدهما ان المحظور من ذلك ان يعطيه منها على وجه الاجرة لان فى بعض الفاظ حديث على وامرني ان لا اعطى اجر الجزار منها وفى بعضها ان لا اعطيه فى جزارتها منها شيئا فدل على انه جائز ان يعطى الجزار من غير اجرتة كما يعطى سائر الناس وفيه دليل على

جواز الاجارة على نحر البدن لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيهِ من عندنا وهو اصل في جواز الاجارة على كل عمل معلوم واجاز اصحابنا الاجارة على ذبح شاة ومنع ابو خنيفة الاجارة على قتل رجل بقصاص والفرق بينهما ان الذبح عمل معلوم والقتل مبهم غير معلوم ولا يدري أيقته بضربة او بضربتين او اكثر * قوله تعالى ﴿ثم ليقتلوا نفوسهم وليوفوا نذورهم﴾ روى عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال التفت الذبح والحلق والتقصير وقص الاظفار والشارب ونتف الابط وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد مثله وكذلك عن الحسن وابي عبيدة وقال ابن عمر وسعيد بن جبير في قوله ﴿تفثهم﴾ قال المناسك وروى اشعث عن الحسن قال نسكهم وروى حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء ﴿ثم ليقتلوا نفوسهم﴾ قال الشعر والاظفار وقيل التفت قشف الاحرام وقضاؤه بحلق الرأس والغتسال ونحوه * قال ابو بكر لما تأول السلف قضاء التفت على ما ذكرنا دل ذلك على ان من قضائه حلق الرأس لانهم تأولوه عليه ولو لا ان ذلك اسم له لما تأولوه عليه اذ لا يسوغ التأويل على ما ليس اللفظ عبارة عنه وذلك دليل على وجوب الحلق لان الامر على الوجوب فيبطل قول من قال ان الحلق ليس بنسك في الاحرام ومن الناس من يزعم انه اطلاق من حظر اذ كانت هذه الاشياء محظورة قبل الاحلال لقوله تعالى ﴿واذا حللتم فاصطادوا﴾ وقوله ﴿فاذا قضيت الصلوة فانثشروا في الارض﴾ والاول اصح لان امره بقضاء التفت قد انتظم سائر المناسك على ما روى عن ابن عمر ومن ذكرنا قوله من السلف ومعلوم ان فعل سائر المناسك ليس على وجه الاباحة بل على وجه الإيجاب فكذلك الحلق لانه قد ثبت انه قد اريد بالامر بقضاء التفت الإيجاب في غير الحلق فكذلك الحلق * وقوله ﴿وليوفوا نذورهم﴾ قال ابن عباس نحرم ما نذروا من البدن وقال مجاهد كل ما نذر في الحج * قال ابو بكر ان كان التأويل نحر البدن المنذورة فان قوله تعالى ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ لم يرد به ما نذر نحره من البدن والهدايا لانه لو كان مرادا لما ذكره بعد ذكر الذبح بهيمة الانعام وامره ايانا بالاكل منها فيكون قوله ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ في غير المنذور به وهو دم التطوع والتمتع والقران ويدل على انه لم يرد الهدى المنذور ان دم النذر لا يؤكل منه وقد امر الله تعالى بالاكل من بهيمة الانعام المذكور في الآية فدل على انه لم يرد النذر واستأنف ذكر النذر وافادته معاني احدها انه لا يؤكل منه والثاني ان ذبح النذر في هذه الايام افضل منه في غيرها والثالث ايجاب الوفاء بنفس المنذور دون كفارة يمين وجائز ان يكون المراد سائر النذور في الحج من صدقة او طواف ونحوه وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال هو كل نذر الى اجل * قال ابو بكر وفيه الدلالة على لزوم الوفاء بالنذر لقوله تعالى ﴿وليوفوا نذورهم﴾ والامر على الوجوب وهو يدل على بطلان قول الشافعي فيمن نذر حجا او عمرة او بدنة او نحوها ان عليه كفارة يمين لان الله امرنا بالوفاء بنفس المنذور

باب طواف الزيارة

قال الله تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فروى عن الحسن انه قال ﴿وليطوفوا﴾ طواف الزيارة وقال مجاهد الطواف الواجب ﴿قال ابو بكر ظاهره يقتضى الوجوب لانه امر والاوامر على الوجوب ويدل عليه انه امر به معطوفا على الامر بقضاء التفث ولا طواف مفعول في ذلك الوقت وهو يوم النحر بعد الذبح الا طواف الزيارة فدل على انه اراد طواف الزيارة ﴿فان قيل يحتمل ان يريد به طواف القدوم الذى فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حين قدموا مكة وحلوا به من احرام الحج وجعلوه عمرة الارسل الله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان ساق الهدى فتعنه ذلك من الاحلال ومضى على حجته ﴿فيل له لا يجوز ان يكون المراد به طواف القدوم من وجوه احدها انه مأمور به عقيب الذبح وذبح الهدى انما يكون يوم النحر لانه قال ﴿ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تقهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ وحقيقة ثم للترتيب والترخي وطواف القدوم مفعول قبل يوم النحر فثبت انه لم يرد به طواف القدوم والوجه الثانى ان قوله ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ هو امر والاوامر على الوجوب حتى تقوم دلالة النذب وطواف القدوم غير واجب وفي صرف المعنى اليه صرف للكلام عن حقيقته والثالث انه لو كان المراد الطواف الذى امر به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدموا مكة لكان منسوخا لان ذلك الطواف انما امروا به لفسخ الحج وذلك منسوخ بقوله تعالى ﴿واتموا الحج والعمرة لله﴾ وبما روى ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث المزنى عن ابيه قال قلت يا رسول الله ارايت فسخ حجتنا لنا خاصة ام للناس عامة قال بل لكم خاصة وروى عن عمر وعثمان وابى ذر وغيرهم مثل ذلك وقال ابن عباس لا يطوف الحاج للقدم وانه ان طاف قبل عرفة صارت حجته عمرة وكان يحتاج بقوله ﴿ثم محلها الى البيت العتيق﴾ فذهب الى انه يحل بالطواف فعله قبل عرفة او بعده فكان ابن عباس يذهب الى ان هذا الحكم باق لم ينسخ وان فسخ الحج قبل تمامه جائز بان يطوف قبل الوقوف بعرفة فيصير حجه عمرة وقد ثبت بظاهر قوله تعالى ﴿واتموا الحج والعمرة لله﴾ نسخته وهذا معنى ما اراده عمر بن الخطاب بقوله متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انا انهى عنهما واضرب عليهما متعة النساء ومتعة الحج وذهب فيه الى ظاهر هذه الآية والى ما علمه من توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم على ان فسخ الحج كان لهم خاصة واذا ثبت ان ذلك منسوخ لم يجوز تأويل قوله تعالى ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ عليه فثبت بما وصفنا ان المراد طواف الزيارة * وفيه الدلالة على وجوب تقديمه قبل مضى ايام النحر اذ كان الامر على الفور حتى تقوم الدلالة على جواز التأخير ولا خلاف في اباحه تأخيره الى آخر ايام النحر وقد روى سفیان الثوري وغيره عن افلاج بن حميد عن ابيه انه حج مع ناس من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو ايوب فلما كان يوم النحر لم يزر احد منهم البيت الى يوم النفر الا رجالا كانت معهم نساء فتعجلوا وانما اراد بذلك عندنا النفر الاول وهو اليوم الثالث من يوم النحر فلو خيلنا وظاهر الآية لما جاز تأخير الطواف عن يوم النحر الا انه لما اتفق السلف وفقهاء الامصار على اباحة تأخيره الى اليوم الثالث من ايام النحر اخرناه ولم يحجز تأخيره الى آخر ايام التشريق ولذلك قال ابو حنيفة من اخره الى ايام التشريق فعليه دم وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه * فان قيل لما كانت ثم تقتضى التراخي وجب جواز تأخيره الى اى وقت شاء الطائف * قيل له لا خلاف انه ليس بواجب عليه التأخير وظاهر اللفظ يقتضى ايجاب تأخيره اذا حمل على حقيقته فلما لم يكن التأخير واجبا وكان فعله واجبا لا محالة اقتضى ذلك لزوم فعله يوم النحر من غير تأخير وهو الوقت الذى امر فيه بقضاء التفث فاستدلوا بظاهر اللفظ على جواز تأخيره ابدا غير صحيح مع كون ثم فى هذا الموضع غير مراد بها حقيقة معناها من وجوب فعله على التراخي ولهذا قال ابو حنيفة فيمن اخر الحلق الى آخر ايام التشريق ان عليه دما لان قوله تعالى ﴿ ثم ليقضوا تفهم ﴾ قد اقتضى فعل الحلق على الفور فى يوم النحر واباح تأخيره الى آخر ايام النحر بالاتفاق ولم يحججه اكثر من ذلك * ومما يحتاج به لابي حنيفة فى ذلك ان الله تعالى قد اباح النفر فى اليوم الثانى من ايام التشريق وهو الثالث من النحر بقوله تعالى ﴿ واذكروا الله فى ايام معدودات فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه ﴾ ويمتنع اباحة النفر قبل تقديم طواف الزيارة فثبت انه مأمور به قبل النفر الاول وهو اليوم الثالث من النحر فاذا تضمن ذلك فقد تم الطواف فهو لا محالة منتهى عن تأخيره فاذا اخره لزمه جبرانه بدم * وقوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ لما كان لفظا ظاهرا المعنى بين المراد اقتضى جواز الطواف على اى وجه اوقعه من حدث او جنابة او عريان او منكوسا او زحفا اذ ليس فيه دلالة على كون الطهارة وما ذكرنا شرطا فيه ولو شرطنا فيه الطهارة وما ذكرنا كتما زائدين فى النص ما ليس فيه والزيادة فى النص غير جائزة الا بتمل ما يجوز به النسخ فقد دلت الآية على وقوع الطواف موقع الجواز وان فعله على هذه الوجوه المنهى عنها * وقوله ﴿ ثم ليقضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ يقتضى جواز اى ذلك فعله من غير ترتيب اذ ليس فى اللفظ دلالة على الترتيب فان فعل الطواف قبل قضاء التفث او قضى التفث ثم طاف فان مقتضى الآية ان يحجزى جميع ذلك اذا لواولا توجب الترتيب ولم يختلف الفقهاء فى اباحة الحلق واللبس قبل طواف الزيارة ولم يختلفوا ايضا فى حظر الجماع قبله * واختلفوا فى الطيب والصيد فقال قائلون هما مباحان قبل الطواف وهو قول اصحابنا وعامة الفقهاء وهو قول عائشة فى آخرين من السلف وقال عمر بن الخطاب وابن عمر لا تحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف للزيارة وقال قوم لا تحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف وروى سفيان بن عيينة عن عید الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت طيب رسول الله لحرمه حين احرم وحله قبل ان يطوف

بالبيت ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على اباحة اللبس والحلق قبل الطواف وليس لهما تأثير في افساد الاحرام فوجب ان يكون الطيب والصيد مثلهما * وقوله تعالى (بالبيت العتيق) قال معمر عن الزهري قال قال ابن الزبير انما سمي البيت العتيق لان الله اعتقه من الجبارة وقال مجاهد اعتق من ان يملكه الجبارة وقيل انه اول بيت وضع للناس بناء آدم عليه السلام ثم جده ابراهيم عليه السلام فهو اقدم بيت فسمى لذلك عتيقا * قوله تعالى (ذلك ومن يعظم حرمات الله) يعني به والله اعلم اجتناب ما حرم الله عليه في وقت الاحرام تعظيما لله عز وجل واستعظاما لمواقعة ما نهى الله عنه في احرامه صيانة لحجه واحرامه فهو خير له عند ربه من ترك استعظامه والتهاون به * قوله تعالى (واحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم) قيل فيه وجهان احدهما الا ما يتلى عليكم في كتاب الله من الميتة والدم ولحم الخنزير والموقوذة والمتريدة والطبيعة وما اكل السبع وما ذبح على النصب والثاني واحلت لكم بهيمة الانعام من الابل والبقر والغنم في حال احرامكم الا ما يتلى عليكم من الصيد فانه يحرم على المحرم * قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) يعني اجتنبوا تعظيم الاوثان فلا تعظموها واجتنبوا الذبايح لها على ما كان يفعله المشركون وسماها رجسا استقذارا لها واستخفافا بها وانما امرهم باستقذارها لان المشركين كانوا يخرجون عليها هداياهم ويصبون عليها الدماء وكانوا مع هذه النجاسات يعظمونها فنهى الله المسلمين عن تعظيمها وعبادتها وسماها رجسا لقذارتها ونجاستها من الوجوه التي ذكرنا ويحتمل ان يكون سماها رجسا للزوم اجتنابها كاجتناب الاقدار والانبجاس

باب شهادة الزور

قال الله عز وجل (واجتنبوا قول الزور) والزور الكذب وذلك عام في سائر وجوه الكذب واعظمها الكفر بالله والكذب على الله عز وجل وقد دخل فيه شهادة الزور حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا محمد ويعلى ابنا عبيد عن سفيان العمري عن ابيه عن حبيب بن النعمان عن خريم بن فاتك قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ثم قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثم تلا هذه الآية (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور) خفاء لله غير مشركين به * وروى وائل بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود قال عدلت شهادة الزور بالشرك بالله ثم قرأ (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور) * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن العباس المؤدب قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا محمد بن القرات التميمي قال سمعت محارب بن دثار يقول اخبرني عبد الله بن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شاهد الزور لا تزول قدماء حتى توجب له النار * وقد اختلف في حكم شاهد الزور فقال ابو حنيفة لا يعزر وهذا عندنا على انه ان جاء تابيا فاما ان كان مصرا

فانه لاختلاف عندى بينهم في انه يعزر وقال ابو يوسف ومحمد يضرب ويسخم وجهه ويشهر ويحبس وقد روى عبدالله بن عامر عن ابيه قال اتى عمر بن الخطاب بشاهد زور فخرده واوقفه للناس يوما وقال هذا فلان بن فلان فاعرفوه ثم حبسه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا العباس بن الوليد البراز قال حدثنا خلف بن هشام قال حدثنا حماد بن زيد عن الحجاج عن مكحول ان عمر بن الخطاب قال في الشاهد الزور يضرب ظهره ويحلق رأسه ويسخم وجهه ويطل حبسه * قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَأَنَّهُ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ قال اهل اللغة الشعائر جمع شعيرة وهى العلامة التى تشعر بما جعلت له واشعار البدن هو ان تعلمها بما يشعر انها هدى قليل على هذا ان الشعائر علامات مناسك الحج كلها منها رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة وروى حبيب المعلم عن عطاء انه سئل عن شعائر الله فقال حرمت الله اتباع طاعته واجتناب معصيته فذلك شعائر الله وروى شريك عن جابر عن عطاء ﴿ ومن يعظم شعائر الله ﴾ قال استسماها واستعظامها وروى ابن ابي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس ﴿ ومن يعظم شعائر الله ﴾ قال فى الاستحسان والاستسما والاستعظام وعن عكرمة مثله وكذلك قول مجاهد وقال الحسن شعائر الله دين الله * قال ابو بكر يجوز ان تكون هذه الوجوه كلها مرادة بالآية لاحتمالها لها

باب فى ركوب البدنة

قال الله عز وجل ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ قال ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقادة لكم فيها منافع فى البانها وظهورها واصوافها الى ان تسمى بدنا ثم يحملها الى البيت العتيق وعن محمد بن كعب القرظى مثله وقال عطية انه يتفع بها الى ان تحرق وهو قول عروة بن الزبير * قال ابو بكر فاتق ابن عباس ومن تابعه على ان قوله ﴿ الى اجل مسمى ﴾ اريد به الى ان تصير بدنا فذلك هو الاجل المسمى وكروها بعد ذلك ان تركب وقال عطية ومن وافقه يركبها بعد ان تصير بدنة وقال عروة بن الزبير يركبها غير فادح لها ويحملها عن فضل ولدها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك اخبار يحتج بها من اباح ركوبها فروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له ويحك اركبها فقال انها بدنة فقال ويحك اركبها وروى شعبة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك وهذا عندنا انما باحه لضرورة علمه من حاجة الرجل اليها وقدين ذلك فى اخبار اخر منها ما روى اسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة وهو ممشى وقد بلغ منه فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وسئل جابر عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا وقد روى ابن جريج عن ابى الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ركوب الهدى قال اركب بالمعروف اذا احتجت اليها حتى تجد ظهرا فبين فى هذه الاخبار

ان باحة ركبها معقودة بشرطة الضرورة اليها ويدل على انه لا يملك منافعها انه لا يجوز له ان يؤجرها للركوب فلو كان مالكا لمنافعها لملك عقد الاجارة عليها كمنافع سائر المملوكات

باب محل الهدى

قال الله تعالى ﴿واحلل لكم الانعام الا ما يتلى عليكم﴾ الى قوله ﴿لكم فيها منافع الى اجل مسمى ثم محلها الى البيت العتيق﴾ ومعلوم ان مراده تعالى فيما جعل هديا او بدنة او فيما وجب ان يجعل هديا من واجب في ذمته فاخبر تعالى ان محل ما كان هذا وصفه الى البيت العتيق والمراد بالبيت ههنا الحرم كله اذ معلوم انها لا تذبح عند البيت ولا في المسجد فدل على انه الحرم كله فعبّر عنه بذكر البيت اذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ ولا خلاف ان المراد الحرم كله وقد روى اسامة بن زيد عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وكلها منحر وكل فجاج مكة طريق ومنحر وعموم الآية يقتضي ان يكون محل سائر الهدايا الحرم ولا يحزى في غيره اذ لم يفرق بين شئ منها * وقد اختلف في هدى الاحصار فقال اصحابنا محله ذبحه في الحرم وذلك لانه قال ﴿ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾ وكان المحل مجعلا في هذه الآية فلما قال ﴿ثم محلها الى البيت العتيق﴾ بين فيه ما اجل ذكره في الآية الاولى فوجب ان يكون محل هدى الاحصار الحرم ولم يختلفوا في سائر الهدايا التي يتعلق وجوبها بالاحرام مثل جزاء الصيد وفدية الاذى ودم التمتع ان محلها الحرم فكذلك هدى الاحصار لما تعلق وجوبه بالاحرام وجب ان يكون في الحرم * قوله تعالى ﴿والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير﴾ قيل ان البدن الابل المبدنة بالسمن يقال بدنت الناقة اذا سميتها ويقال بدن الرجل اذا سمن وانما قيل له ببدنة من هذه الجهة ثم سميت الابل بدنا مهزولة كانت اوسمية فالبدنة اسم يختص بالبعير في اللغة الا ان البقرة لما صارت في حكم البدنة قامت مقامها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فصارت البقرة في حكم البدن ولذلك كان تقليد البقرة كتقليد البدنة في باب وقوع الاحرام بها لسائقها ولا يقلد غيرها فهذان المعنيان اللذان يختص بهما البدن دون سائر الهدايا وروى عن جابر بن عبد الله قال البقرة من البدن * واختلف اصحابنا فيمن قال لله على بدنة هل يجوز له نحرها بغير مكة فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز له ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز له نحره الا بمكة ولم يختلفوا فيمن نذر هديا ان عليه ذبحه بمكة وان من قال لله على جزور انه يذبحه حيث شاء وروى عن ابن عمر انه قال من نذر جزورا نحرها حيث شاء واذا نذر بدنة نحرها بمكة وكذا روى عن الحسن وعطاء وكذا روى عن عبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد بن المسيب وروى عن الحسن ايضا وسعيد بن المسيب قال اذا جعل على نفسه هديا فبمكة واذا قال بدنة فحيث نوى وقال مجاهد ليست البدن الا بمكة وذهب ابو حنيفة الى ان البدنة بمنزلة الجزور ولا يقتضي اهداءها الى موضع فكان بمنزلة ناذر الجزور والشاة ونحوها واما الهدى فانه

يقتضى اهداءه الى موضع وقال الله تعالى ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى ويحتج لابي يوسف بقوله تعالى ﴿والبدن جعلنا هالكاً من شعائر الله لكم فيها خير﴾ فكان اسم البدنة مفيداً لكونها قربة كالهدي اذ كان اسم الهدى يقتضى كونه قربة بمجول الله فلما لم يجز الهدى الا بمكة كان كذلك حكم البدنة قال ابوبكر وهذا لا يلزم من قبل انه ليس كل ما كان ذبحه قربة فهو مختص بالحرم لان الاضحية قربة وهي جائزة في سائر الاماكن فوصفه للبدن بانها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم قاله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ روى يونس عن زياد قال رأيت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ راحلته فحزها وهي باركة فقال انحرها قياماً مقيدة سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وروى ايمن بن نابل عن طاوس قال في قوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ قياماً وروى سفيان عن منصور عن مجاهد قال من قرأ صواف فهي قائمة مضمومة يداها ومن قرأ صوافن قيام معقولة وروى الاعمش عن ابي طبيان عن ابن عباس قال قرأها صوافن قال معقولة يقول بسم الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي الضحى قال سمعت ابن عباس وسئل عن هذه الآية صواف قال قياماً معقولة وروى جوير عن الضحاك قال كان ابن مسعود يقرأها صوافن وصوافن ان يعقل احدي يديها فتقوم على ثلاث وروى قتادة عن الحسن انه قرأها صوافي قال خالصة من الشرك وعن ابن عمر وعروة بن الزبير انها تخر مستقبل القبلة قال ابوبكر حصلت قراءة السلف لذلك على ثلاثة انحاء احدها صواف بمعنى مصطفة قياماً وصوافي بمعنى خالصة لله تعالى وصوافن بمعنى معقولة في قيامها قاله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وغيرهم اذا سقطت وقال اهل اللغة الوجوب هو السقوط ومنه وجبت الشمس اذا سقطت للمغيب * قال قيس بن الخطيم

اطاعت بنوعوف اميراً نهامهم * عن السلم حتى كان اول واجب

يعني اول مقتول سقط على الارض وكذلك البدن اذا نحررت قياماً سقطت جنوبها وهذا يدل على انه قد اراد بقوله صواف قياماً لانها اذا كانت باركة لا يقال انها تسقط الا بالاضافة فيقال سقطت جنوبها واذا كانت قائمة ثم نحررت فلا محالة يطلق عليها اسم السقوط وقد يقال للباركة اذا ماتت فانقلبت على الجنب انها سقطت جنبها فاللفظ محتمل للامرين الا ان اظهرها ان تكون قائمة فتسقط جنبها عند النحر * وقوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها﴾ يدل على انه قد اراد بوجوبها جنوبها موتها فهذا يدل على انه ليس المراد سقوطها فحسب وانه انما اراد سقوطها للموت فجعل وجوبها عبارة عن الموت وهذا يدل على انه لا يجوز الاكل منها الا بعد موتها ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما بان من البهيمة وهي حية فهو ميتة * وقوله تعالى ﴿فكلوا منها﴾ يقتضى ايجاب الاكل منها الا ان اهل العلم متفقون على ان الاكل منها غير واجب وجاز ان يكون مستحباً مندوباً اليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من البدن التي ساقها في حجة الوداع وكان لا يأكل يوم الاضحية حتى يصلي صلاة العيد ثم يأكل من لحم اضحيته وقال صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلث فكلوا وادخروا وروى ابوبكر بن عيشاش عن ابي اسحاق

عن علقمة قال بعث معي عبدالله بهدية فقلت له ماذا تأمرني ان اصنع به قال اذا كان يوم عرفة فعرف به واذا كان يوم النحر فأنحرحه صواف فاذا وجب لحبه فكل ثلثا وتصدق بثلث وابعث الى اهل اخي ثلثا وروى نافع عن ابن عمر كان يفتي في النسك والاضحية ثلث لك ولاهلك وثلث في جيرانك وثلث للمساكين وقال عبد الملك عن عطاء مثله قال وكل شئ من البدن واجبا كان او تطوعا فهو بهذه المنزلة الا ما كان من جزاء صيد او فدية من صييام او صدقة او نسك او نذر مسمى للمساكين وقد روى طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتصدق بثلثها ونأكل ثلثها ونعطى الجارز ثلثها والجارز غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل لا تعط الجارز منها شيئا وجاز ان يكون الجارز صحيحا وانما امرنا باعطائه من غير اجرة الجزارة وانما نهى ان يعطى الجارز منها من اجرة ولما ثبت جواز الاكل منها دل ذلك على جواز اعطائه الاغنياء لان كل ما يجوز له اكله يجوز ان يعطى منه الغني كسائر امواله * وانما قدروا الثلث للصدقة على وجه الاستحباب لانه لما جازله ان يأكل بعضه ويتصدق ببعضه ويهدي بعضه على غير وجه الصدقة كان الذي حصل للصدقة الثلث وقد قدمنا قبل ذلك انه لما قال صلى الله عليه وسلم في لحوم الاضاحي فكلوا وادخروا وقال الله تعالى ﴿فكلوا منها واطعموا البائس الفقير﴾ حصل الثلث للصدقة * وقوله تعالى ﴿فكلوا منها﴾ عطفا على البدن يقتضي عموم جواز الاكل من بدن القران والتمتع لشمول اللفظ لها * قوله تعالى ﴿واطعموا القانع والمعتر﴾ قال ابوبكر القانع قد يكون الراضى بما رزق والقانع السائل اخبرنا ابو عمر غلام ثعلب قال اخبرنا ثعلب عن ابن الاعرابي قال القناعة الرضا بما رزقه الله تعالى ويقال من القناعة رجل قانع وقنع ومن القنوع رجل قانع لا غير * قال ابوبكر وقال الشماخ في القنوع

لمال المرء يصلحه فيغني * مفارقة اعف من القنوع

واختلف السلف في المراد بالآية فروى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة قالوا القانع الذي لا يسئل والمعتر الذي يسئل وروى عن الحسن وسعيد بن جبير قالوا القانع الذي يسئل وروى عن الحسن قال المعتر يتعرض ولا يسئل وقال مجاهد القانع جارك الغني والمعتر الذي يعتريك من الناس * قال ابوبكر ان كان القانع هو الغني فقد اقتضت الآية ان يكون المستحب الصدقة بالثلث لان فيها الامر بالاكل واعطاء الغني واعطاء الفقير الذي يسئل * قوله تعالى ﴿لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم﴾ قيل في معناه لن يتقبل الله اللحوم ولا الدماء ولكن يتقبل التقوى منها وقيل لن يبلغ رضاه الله لحومها ولا دماءها ولكن يبلغه التقوى منكم وانما قال ذلك بيانا انهم انما يستحقون الثواب باعمالهم اذ كانت اللحوم والدماء فعل الله فلا يجوز ان يستحقوا بها الثواب وانما يستحقونه بفعلهم الذي هو التقوى ومجرى موافقه امر الله تعالى بذبحها * قوله تعالى ﴿كذلك سخرها لكم﴾ يعني ذللها لتصرف العباد فيما يريدون منها خلافا لسباع المشعة بما اعطيت من القوة والالة * قوله تعالى ﴿ولو لا دفع الله

الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد قال مجاهد صوامع الرهبان والبيع كنائس اليهود وقال الضحاك صلوات كنائس اليهود ويسمونهم صلوتا وقيل ان الصلوات مواضع صلوات المسلمين مما في منازلهم وقال بعضهم لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع في ايام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في ايام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في ايام شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وقال الحسن يدفع عن هدم مصليات اهل الذمة بالمؤمنين قال ابو بكر في الآية دليل على ان هذه المواضع المذكورة لا يجوز ان تهدم على من كان له ذمة او عهد من الكفار واما في دار الحرب فجاز لهم ان يهدموها كما يهدمون سائر دورهم وقال محمد بن الحسن في ارض الصلح اذا صارت مصرا للمسلمين لم يهدم ما كان فيها من بيعة او كنيسة او بيت نار واما ما فتح عنوة واقراهاها عليها بالجزية فانه ماصار منها مصرا للمسلمين فانهم يمنعون فيها من الصلاة فيبيعهم وكنائسهم ولا تهدم عليهم ويؤمرون بان يجعلوها انشاؤا بيوتا مسكونة قوله تعالى ﴿الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة﴾ قال ابو بكر هذه صفة الذين اذن لهم في القتال بقوله تعالى ﴿اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا﴾ الى قوله ﴿الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق﴾ الى قوله ﴿الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ وهذه صفة المهاجرين لانهم الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق فاخير تعالى انه ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وهو صفة الخلفاء الراشدين الذين مكناهم الله في الارض وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وفيه الدلالة الواضحة على صحة امامتهم لاخبار الله تعالى بانهم اذا مكناهم في الارض قاموا بفروض الله عليهم وقدمكناهم في الارض فوجب ان يكونوا ائمة قائمين باوامر الله منتهين عن زواجره ونواهيه ولا يدخل معاوية في هؤلاء لان الله انما وصف بذلك المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وليس معاوية من المهاجرين بل هو من الطلقاء قوله تعالى ﴿وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى القى الشيطان في اميته﴾ الآية روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك ومحمد بن كعب ومحمد بن قيس ان السبب في زول هذه الآية ان لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿افرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى﴾ القى الشيطان في تلاوته [تلك الغرائق العلى وان شفاعتهن لترتجى] وقد اختلف في معنى القى الشيطان فقال قائلون لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم هذه السورة وذكر فيها الاصنام علم الكفار انه يذكرها بالذم والعيب فقال قائل منهم حين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى ﴿افرايتم اللات والعزى﴾ تلك الغرائق العلى وذلك بحضرة الجمع الكثير من قريش في المسجد الحرام فقال سائر الكفار الذين كانوا بالبعد منه ان محمدا قدم مدح الهتنا وظنوا ان ذلك كان في تلاوته فابطل الله ذلك من قولهم وبين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتله وانما تلاه بعض المشركين وسمى الذي القى ذلك في حال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم شيطانا لانه كان من شياطين الانس كما قال تعالى ﴿شياطين الانس والجن﴾ والشيطان اسم لكل متمرّد

مطلب
في صحة امامة الخلفاء
الراشدين رضي الله
عنهم

مطلب
في (تلك الغرائق
العلى) الى آخره

عات من الجن والانس * وقيل انه جائز ان يكون شيطانا من شياطين الجن وقال ذلك عند تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك جائز في ازمان الانبياء عليهم السلام كما حكى الله تعالى عنه بقوله (واذرين لهم الشيطان اعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس واني جار لكم فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال اني بري منكم اني اري ملازرون) وانما قال ذلك ابليس حين تصور في صورة سراقه بن مالك لقريش وهم يريدون الخروج الى بدر وكما تصور في صورة الشيخ النجدي حين تشاورت قريش في دار الندوة في امر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مثل ذلك جائزا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اضرب من التدبير فجائز ان يكون الذي قال ذلك شيطانا فظن القوم ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله * وقال بعضهم جائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد تكلم بذلك على سبيل السهو الذي لا يعرى منه بشر فلا يثبت ان ينه الله عليه * وانكر بعض العلماء ذلك وذهب الى ان المعنى ان الشيطان كان ياتي وسواسه في صدر النبي صلى الله عليه وسلم ما يشغله عن بعض ما يقول فيقرأ غلطا في القصص المتشابهة نحو قصة موسى عليه السلام وفرعون في مواضع من القرآن مختلفة الالفاظ فكان المنافقون والمشركون ربما قالوا قدر جمع عن بعض ما قرأ وكان ذلك يكون منه على طريق السهو فنه الله تعالى عليه فاما الغلط في قراءة تلك العرائق فانه غير جائز وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم كالاجوز وقوع الغلط على بعض القرآن بانشاد شعر في اضعاف التلاوة على انه من القرآن * وروى عن الحسن انه لما تلا ما فيه ذكر الاصنام قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انما هي عندكم كالغرائق العلى وان شفاعتهن لترتجى في قولكم على جهة التكير عليهم * قوله تعالى (لكل امة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا ينازعنك في الامر) قيل ان المنسك الموضع المعتاد لعمل خير او شر وهو المألف لذلك ومناسك الحج مواضع العبادات فيه فهي متعبدات الحج وقال ابن عباس منسكا عيدا وقال مجاهد وقناة متعبدا في اراقه الدم بمنى وغيره وقال عطاء ومجاهد ايضا وعكرمة ذبايحهم ذابحوه وقيل ان المنسك جميع العبادات التي امر الله بها * قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاضحية فقال ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فجعل الصلاة والذبح جميعا نسكا وهذا يدل على ان اسم النسك يقع على جميع العبادات الا ان الاظهر الاغلب في العادة عند الاطلاق الذبح على وجه القرية قال الله تعالى (فقدي من صيام او صدقة او نسك) وليس يمتنع ان يكون المراد جميع العبادات ويكون الذبح احدا ما اريد بالآية فيوجب ذلك ان يكونوا مأمورين بالذبح لقوله تعالى (فلا ينازعنك في الامر) واذ كنا مأمورين بالذبح ساغ الاحتجاج به في ايجاب الاضحية لوقوعها عامة في المومنين كالزكاة ولو جعلناه على الذبح الواجب في الحج كان خاصا في دم القران والمتعة اذ كانا نسكين في الحج دون غيرهما من الدماء اذ كانت سائر الدماء في الحج انما يجب على جهة جبران نقص وجانية فلا يكون ايجابه على وجه ابتداء العبادة به وقوله تعالى (جعلنا منسكا هم ناسكوه) يقتضى ظاهره ابتداء ايجاب العبادة به * واختلف السلف وفقهاء الامصار في وجوب الاضحية فروى

الشعبي عن ابي سريحة قال رأيت ابا بكر وعمر وما يصحيان وقال عكرمة كان ابن عباس يبعثني يوم
 الاضحى بدر همين اشترى له لحما ويقول من لقيت فقل هذه اضحى ابن عباس وقال ابن عمر
 ليست بحتم ولكن سنة ومعروف وقال ابو مسعود الانصاري اني لادع الاضحى وانا موسر
 بخافة ان يرى جيرانى انه حتم على وقال ابراهيم النخعي الاضحى واجبة الاعلى مسافر وروى عنه
 انه قال كانوا اذا شهدوا ضحوا واذا سافروا لم يضحوا وروى يحيى بن يمان عن سعيد بن عبد العزيز
 عن مكحول قال الاضحى واجبة وقال ابو حنيفة ومحمد وزفر الاضحى واجبة على اهل اليسار
 من اهل الامصار والقرى المقيمين دون المسافرين ولا اضحى على المسافرين وان كان موسرا
 وحدث اليسار في ذلك ما تجب فيه صدقة الفطر وروى عن ابي يوسف مثل ذلك وروى عنه
 انها ليست بواجبة وهي سنة وقال مالك بن انس على الناس كلهم اضحى المسافر والمقيم ومن تركها
 من غير عذر فبئس ماضع وقال الثوري والشافعي ليست بواجبة وقال الثوري لا بأس بتركها وقال
 عبد الله بن الحسن يؤثر بها اباها حب الى من ان يضحي * قال ابو بكر ومن يوجهها يحتاج له بهذه الآية
 ويحتاج له بقوله ﴿قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت﴾
 قد اقتضى الامر بالاضحية لان النسك في هذا الموضع المراد به الاضحى ويدل عليه ما روى سعيد
 ابن جبير عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا فاطمة اشهدي اضحيتك فانه يغفر لك
 بول قطرة من دمها كل ذنب عملته وقولى ﴿ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين﴾
 وروى ان عليا رضي الله عنه كان يقول عند ذبح الاضحى ﴿ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله﴾
 الآية وقال ابو بردة بن نيار يوم الاضحى يا رسول الله انى عجلت بنسكى وقال صلى الله عليه وسلم
 ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فدل ذلك على ان هذا النسك قد اريد به الاضحى
 واخبرانه مأموره بقوله ﴿وبذلك امرت﴾ والا امر يقتضى الوجوب ويحتاج فيه بقوله ﴿فصل لربك﴾
 وانحر ﴿قد روى انه اراد صلاة العيد وبالنحر الاضحى والا امر يقتضى الايجاب واذا وجب على النبي
 صلى الله عليه وسلم فهو واجب علينا لقوله تعالى ﴿فاتبعوه﴾ وقوله ﴿لقد كان لكم في رسول الله اسوة﴾
 حسنة * ويحتاج للقائلين بايجابها من جهة الاثر بما رواه زيد بن الحباب عن عبد الله بن عياش قال حدثني
 الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له يسار فلم يضح فلا يقرب مصلانا *
 وقدرناه غير زيد بن الحباب مرفوعا جماعة منهم يحيى بن سعيد حدثنا عبد الباقى بن قانع
 قال حدثنا عباس بن الوليد بن المبارك قال حدثنا الهيثم بن خارجة قال حدثنا يحيى بن
 سعيد عن عبد الله بن عياش عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من قدر على سعة فلم يضح فلا يقرب مصلانا * ورواه يحيى بن يعلى ايضا مرفوعا
 حدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا احمد بن النعمان الفراء قال حدثنا يحيى
 ابن يعلى عن عبد الله بن عياش او عباس عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب مصلانا * ورواه عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج
 عن ابي هريرة قال من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب مصلانا ويقال ان عبيد الله بن ابي جعفر فوق

ابن عياش في الضبط والجلالة فوقه على ابي هريرة ولم يرفعه ويقال ان الصحيح انه موقوف عليه غير مرفوع * ويحتج لايحابها ايضا بحديث ابي رملة الحنفى عن مختف بن سليم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال على كل اهل بيت في عام اضحية وعتيرة % قال ابو بكر والعتيرة منسوخة بالاتفاق وهي انهم كانوا يصومون رجب ثم يعترونها وهي الرجبية وقد كان ابن سيرين وابن عون يعلانه ولم تقم الدلالة على نسخ الاضحية فهي واجبة بمقتضى الخبر الا انه ذكر في هذا الحديث على كل اهل بيت اضحية ومعلوم ان الواجب من الاضحية لا يجزى عن اهل البيت وانما يجزى عن واحد فيدل ذلك على انه لم يرد الايجاب * ومما يحتج لموجبها ما حدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن ابي عون البرزورى قال حدثنا ابو معمر اسماعيل ابن ابراهيم قال حدثنا ابو اسماعيل المؤدب عن محالد عن الشعبي عن جابر والبراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على منبره يوم الاضحى فقال من صلى معنا هذه الصلاة فليذبح بعد الصلاة فقام ابو بردة بن نيار فقال يا رسول الله انى ذبحت ليا كل معنا اصحابنا اذا رجعنا قال ليس بنسك قال عندى جذعة من المعز قال تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك فيستدل من هذا الخبر بوجوه على الوجوب احدها قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح بعد الصلاة وهو امر بالذبح يقتضى ظاهره الوجوب والوجه الثانى قوله صلى الله عليه وسلم تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك ومعناه تقضى عنك لانه يقال جزى عنى كذا بمعنى قضى عنى والقضاء لا يكون الا عن واجب فقداقتضى ذلك الوجوب ومن جهة اخرى ان فى بعض الفاظ هذا الحديث فمن ذبح قبل الصلاة فليعد اضحيته وفى بعضها انه قال لابي بردة اعد اضحيتك ومن باى ذلك يقول ان قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح يدل على انه لم يرد الايجاب لان وجوبها لا يتعلق بشهود الصلاة عند الجميع ولما عم الجميع ولم يخص به الاغنياء دل على انه اراد التدب واما قوله تجزى عنك فانما اراد به جواز قرينة والجواز والقضاء على ضربين احدهما جواز قرينة والاخر جواز فرض فليس فى ظاهر اطلاق لفظ الجواز والقضاء دلالة على الوجوب وايضا يحتمل ان يكون ابو بردة قد كان اوجب الاضحية نذرا فامر به بالاعادة فاذا ليس فيما خاطب به ابا بردة دلالة على الوجوب لانه حكم فى شخص معين ليس بعموم لفظ فى ايجابها على كل احد % فان قيل لو اراد القضاء عن واجب لسأله عن قيمته ليجب عليه مثله % قيل له قد قال ابو بردة ان عندى جذعة خيرة من شاتى لحم فكانت الجذعة خيرا من الاولى * ومما يحتج به على الوجوب من طريق النظر اتفاق الجميع على لزومها بالنذر فلولا ان لها اصلا فى الوجوب لما لزم بالنذر كسائر الاشياء التى ليس لها اصل فى الوجوب فلا تلزم بالنذر * ومما يحتج به للوجوب ما روى جابر الجعفى عن ابي جعفر قال نسخت الاضحية كل ذبح كان قبلها ونسخت الزكاة كل زكاة كانت قبلها ونسخ صوم رمضان كل صوم كان قبله ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله قالوا فهذا يدل على وجوب الاضحى لانه نسخ به ما كان قبله ولا يكون المنسوخ به الا واجبا الا ترى ان كل ما

ذكره انه ناسخ لما قبله فهو فرض او واجب * قال ابو بكر وهذا عندي لا يدل على
 الوجوب لان نسخ الواجب هو بيان مدة الوجوب فاذا بين بالنسخ ان مدة الاحباب كانت
 الى هذا الوقت لم يكن في ذلك ما يقتضي ايجاب شئ آخر الا ترى انه لو قال قد نسخت عنكم
 العترة والعقيقة وسائر الذبائح التي كانت تفعل لم تكن فيه دلالة على وجوب ذبيحة اخرى
 فليس اذا في قوله نسخت الاضحية كل ذبيحة كانت قبلها دلالة على وجوب الاضحية وانما
 فائدة ذكر النسخ في هذا الموضع بالاضحية انه بعد ما ندبنا الى الاضحية لم تكن هناك ذبيحة
 اخرى واجبة * ومما يحتج به من نفي وجوبها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم
 ابن عبدالله قال حدثنا عبدالعزيز بن الخطاب قال حدثنا مندل بن علي عن ابي حباب عن
 عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاضحية على فريضة وهو
 عليكم سنة * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا سعيد بن محمد ابو عثمان الانجذاني قال حدثنا
 الحسن بن حماد قال حدثنا عبد الرحيم بن سليم عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس
 ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بالاضحية والوتر ولم تعزم على * وحدثنا
 عبد الباقي قال حدثنا محمد بن علي بن العباس الفقيه قال حدثنا عبدالله بن عمر قال حدثنا
 محمد بن عبد الوارث قال حدثنا ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ثلاث هن على فريضة ولكم تطوع الاضحية والوتر والضحى ففي هذه الاخبار
 انها ليست بواجبة علينا الا ان الاخبار لو تعارضت لكانت الاخبار المقتضية للايجاب اولى
 بالاستعمال من وجهين احدهما ان الايجاب طارئ على اباحة الترك والثاني ان فيه حظر
 الترك وفي نفيه اباحة الترك والحظر اولى من الاباحة * ومما يحتج به في نفي الوجوب ما حدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا عبدالله بن يزيد
 قال حدثني سعيد بن ايوب قال حدثني عبيد الله بن عيسى بن هلال الصديقي عن
 عبدالله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت بيوم الاضحية عيدا
 جعله الله لهذه الامة فقال رجل ارايت ان لم اجد الامنيحة اني افاضح بها قال لا ولكن
 تأخذ من شعرك واطفسارك وتقص شاربك وتحلق عاتك فتلك تمام اضحيتك عند الله
 عز وجل فلما جعل هذه الاشياء بمنزلة الاضحية دل على ان الاضحية غير واجبة اذ كان
 فعل هذه الاشياء غير واجب * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثني ابراهيم
 ابن موسى الرازي قال حدثنا عيسى قال حدثنا محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب
 عن ابي عياش عن جابر بن عبدالله قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر كبشين
 اقرنين املحين موجئين فلما وجههما قال اني وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والارض على ملة ابراهيم خنيفسا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي
 ومماتي لله رب العالمين لاشريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك عن
 محمد وامته باسم الله والله اكبر ثم ذبح قالوا ففي ذبحه عن الامة دلالة على انها غير واجبة

لأنها لو كانت واجبة لم تجز شاة عن جميع الأمة * قال أبو بكر وهذا لا ينفى الوجوب لأنه تطوع بذلك وجائز أن يتطوع عمن قد وجب عليه كما يتطوع الرجل عن نفسه ولا يسقط ذلك عنه وجوب ما يلزمه * ومما يحتج من نفي الوجوب ما قدمنا روايته عن السلف من نفي إيجابه وفيه الدلالة من وجهين على ذلك أحدهما أنه لم يظهر من أحد من نظرائهم من السلف خلافاً وقد استفاض عمن ذكرنا قولهم من السلف نفي إيجابه والثاني أنه لو كان واجباً مع عموم الحاجة إليه لوجب أن يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف لأصحابه على وجوبه ولو كان كذلك لورد النقل بمستفيضاً متواتراً وكان لا أقل من أن يكون ورود في وزن ورود إيجاب صدقة الفطر لعموم الحاجة إليه وفي عدم النقل المستفيض فيه دلالة على نفي الوجوب * ويحتج فيه بأنه لو كان واجباً وهو حق في مال لما اختلف حكم المقيم والمسافر فيه كصدقة الفطر فلما لم يوجب أبو حنيفة على المسافر دل على أنه غير واجب * ويحتج فيه أيضاً بأنه لو كان واجباً وهو حق في مال لما سقطه مضي الوقت فلما اتفق الجميع على أنه يسقط بمضي أيام النحر دل على أنه غير واجب إذ كانت سائر الحقوق الواجبة في الأموال نحو الزكاة وصدقة الفطر والعشر ونحوها لا يسقطها مضي الأوقات * قوله تعالى ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ إلى قوله ﴿ملة أبيكم إبراهيم﴾ قيل معناه جاهدوا في الله حق جهاده واتبعوا ملة أبيكم إبراهيم ولذلك نصب وقال بعضهم نصب لأنه أراد كلمة أبيكم إلا أنه لما حذف الجار اتصل الاسم بالفعل فنصب * قال أبو بكر وفي هذه الآية دلالة على أن علينا اتباع شريعة إبراهيم الأماثبت نسخته على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم وقيل أنه إنما قال ملة أبيكم إبراهيم لأنها داخلية في ملة نبينا صلى الله عليه وسلم وإن كان المعنى أنه كلمة أبيكم إبراهيم فإنه يعني أن الجهاد في الله حق جهاده كلمة أبيكم إبراهيم عليه السلام لأنه جاهد في الله حق جهاده وقال ابن عباس ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ جاهدوا المشركين وروى عن ابن عباس أيضاً لا تخافوا في الله لومة لائم وهو الجهاد في الله حق جهاده وقال الضحاك يعني اعملوا بالحق لله عز وجل * قوله تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ قال ابن عباس من ضيق وكذلك قال مجاهد ويحتج به في كل ما اختلف فيه من الحوادث أن ما أدى إلى الضيق فهو منفي وما وجب التوسعة فهو أولى وقد قيل ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ أنه من ضيق لا مخرج منه وذلك لأن منه ما يتخاص منه بالتوبة ومنه ما ترديه المظلمة فليس في دين الإسلام ما لا سبيل إلى الخلاص من عقوبته * وقوله ﴿ملة أبيكم إبراهيم﴾ الخطاب لجميع المسلمين وليس كلهم راجعاً بنسبه إلى أولاد إبراهيم فروى عن الحسن أنه أراد أن حرمة إبراهيم على المسلمين كحرمة الوالد على الولد كما قال تعالى ﴿وازواجه أمهاتهم﴾ وفي بعض القراءات وهو أب لهم * قوله تعالى ﴿هو سماكم المسلمين من قبل﴾ قال ابن عباس ومجاهد يعني أن الله سماكم المسلمين وقيل أن إبراهيم سماكم المسلمين لقوله تعالى ﴿هاكيا عن إبراهيم﴾ ومن ذريتنا أمة مسلمة لك * وقوله تعالى ﴿من قبل وفي هذا﴾ قال مجاهد من قبل القرآن وفي القرآن * وقوله تعالى ﴿هو اجتباكم﴾ يدل على أنهم عدول مرضيون وفي ذلك

بطلان طعن الطاعنين عليهم اذ كان الله لا يجتبي الا اهل طاعته واتباع مرضاته وفي ذلك مدح للصحابة المخاطبين بذلك ودليل على طهارتهم * قوله تعالى ﴿ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس﴾ فيه الدلالة على صحة اجماعهم لان معناه ليكون الرسول شهيدا عليكم بطاعة من اطاع في تبليغه وعصيان من عصى وتكونوا شهداء على الناس باعمالهم فيما بلغتموهم من كتاب ربهم وسنة نبهم وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ فبدأ بمدحهم ووصفهم بالعدالة ثم اخبر انهم شهداء وحجة على من بعدهم كما قال هنا ﴿هو اجتباكم﴾ الى قوله ﴿وتكونوا شهداء على الناس﴾ * قوله تعالى ﴿وافعلوا الخير﴾ ربما يحتاج به الاحتج في ايجاب قرينة تختلف في وجوبها وهذا عندنا لا يصح الاحتجاج به في ايجاب شيء ولا يصح اعتقاد العموم فيه . آخر سورة الحج

ومن سورة المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ روى ابن عوف عن محمد بن سيرين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع رأسه الى السماء فلما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ نكس رأسه وروى هشام عن محمد قال لما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ خفضوا ابصارهم فكان الرجل يحب ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن جماعة الخشوع في الصلاة ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن ابراهيم ومجاهد والزهرى الخشوع السكون وروى المسعودى عن ابى سنان عن رجل منهم قال سئل على عن قوله ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ قال الخشوع في القلب وان تلين ككتفك للمرأة المسلم ولا تلتفت في صلاتك وقال الحسن خاشعون خائفون * قال ابوبكر الخشوع ينتظم هذه المعاني كلها من السكون في الصلاة والتذلل وترك الالتفات والحركة والخوف من الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسكنوا في الصلاة وكفوا ايديكم في الصلاة وقال امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وانه نهى عن مس الحصى في الصلاة وقال اذا قام الرجل يصلى فان الرحمة تواجهه فاذا التفت انصرفت عنه وروى الزهرى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلمح في الصلاة ولا يلتفت * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو توبة قال حدثنا معاوية بن سلام عن زيد بن سلام انه سمع ابا سلام قال حدثني السلولى انه حدثه سهل بن الحنظلية انهم ساروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وذكر الحديث الى قوله من يحرسنا الليلة قال انس بن ابى مرثد الغنوى انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرساله فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم استقبل هذا الشعب حتى تكون في اعلاه ولا يغرن من قبلك الليلة فلما اصبحنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مصلاه فركع ركعتين ثم قال هل احسستم فارسكم قالوا يا رسول الله ما احسناه فتوب بالصلاة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب حتى اذا قضى صلاته وسلم قال ابشروا فقد جاءكم فارسكم فاخبر في هذا الحديث انه كان يلتفت الى الشعب وهو في الصلاة وهذا عندنا كان عذرا من وجهين احدهما انه لم يأمن من مجيء العدو من تلك الناحية والثاني اشتغال قلبه بالفارس الى ان طلع * وروى عن ابراهيم النخعي انه كان يلحظ في الصلاة يمينا وشمالا وروى حماد بن سلمة عن حميد عن معاوية بن قرة قال قيل لابن عمر ان ابن الزبير اذا صلى لم يقل هكذا ولا هكذا قال لكننا نقول هكذا وهكذا ونكون مثل الناس وروى عن ابن عمر انه كان لا يلتفت في الصلاة فعلمنا ان الالتفات المنهي عنه ان يولي وجهه يمنة ويسرة فاما ان يلحظ يمنة ويسرة فانه غير منهي عنه * وروى سفيان عن الاعمش قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة كانه ثوب ملقى وروى ابو مجلز عن ابي عبيدة قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة خفض فيها صوته وبدنه وبصره وروى علي بن صالح عن زبير الياحي قال كان اراد ان يصلي كانه خشبة * قوله تعالى ﴿والذين هم عن اللغو معرضون﴾ واللغو هو الفعل الذي لا فائدة فيه وما كان هذا وصفه من القول والفعل فهو محظور وقال ابن عباس اللغو الباطل والقول الذي لا فائدة فيه هو الباطل وان كان الباطل قديتغي به فوائد عاجلة * قوله تعالى ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ يجوز ان يكون المراد عاما في الرجال والنساء لان المذكر والمؤنث اذا اجتمعا غلب المذكر كقوله ﴿قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ قد اريد به الرجال والنساء ومن الناس من يقول ان قوله ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ خاص في الرجال بدلالة قوله تعالى ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ وذلك لاحتمال اريد به الرجال * قال ابو بكر وليس بمتنع ان يكون اللفظ الاول عاما في الجميع والاستثناء خاص في الرجال كقوله ﴿ووصينا الانسان بوالديه حسنا﴾ ثم قال ﴿وان جاهداك لتشركني﴾ فالاول عموم في الجميع والعطف في بعض ما انتظمه اللفظ وقوله ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ عام لدلالة الحال عليه وهو حفظها من مواقع المحذور بها * قوله تعالى ﴿فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون﴾ يقتضي تحريم نكاح المتعة اذ ليست بزوجة ولا مملوكة يمين وقد بينا ذلك في سورة النساء في قوله ﴿وراء ذلك﴾ معناه غير ذلك وقوله ﴿العادون﴾ يعني من يتعدى الحلال الى الحرام. فاما قوله ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ استثناء من الجملة المذكورة لحفظ الفروج واخبار عن اباحة وطء الزوجة وملك اليمين فاقتضت الآية حظر ما عدا هذين الصنفين في الزوجات وملك الايمان ودل بذلك على اباحة وطء الزوجات وملك اليمين لعموم اللفظ فيهن * فان قيل لو كان ذلك عموما في اباحة وطئهن لوجب ان يجوز وطئهن في حال الحيض ووطء الامة ذات الزوجة والمعتدة من وطء بشبهة ونحو ذلك * قيل له قد اقتضى عموم اللفظ اباحة وطئهن في سائر الاحوال

الا ان الدلالة قد قامت على تخصيص من ذكرت كسائر العموم اذا خص منه شيء لم يمنع ذلك بقاء حكم العموم فيما لم يخص وملك اليمين متى اطلق عقل به الامة والعبد المملوك ولا يكاد يطلق ملك اليمين في غير بني آدم لا يقال للدار والدار ملك اليمين وذلك لان ملك العبد والامة اخص من ملك غيرها الا ترى انه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية الفروج % قوله تعالى ﴿والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ روى عن جماعة من السلف في قوله تعالى ﴿يحافظون﴾ قالوا فعلها في الوقت وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس التفريط في النوم انما التفريط ان يترك الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى وقال مسروق الحفاظ على الصلاة فعلها لوقتها وقال ابراهيم النخعي يحافظون دائمون وقال قتادة يحافظون على وضوئها ومواقيتها وركوعها وسجودها % قال ابو بكر الحافظ عليهما مراعاتها للتأدية في وقتها على استكمال شرائطها وجميع المعاني التي تأول عليها السلف المحافظة هي مرادة بالآية واعاد ذكر الصلاة لانه مأمور بالمحافظة عليها كما هو مأمور بالحشوع فيها % قوله تعالى ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة﴾ الآية روى وكيع عن مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن عائشة قالت قلت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة اهو الرجل يشرب الخمر ويسرق قال لا يا عائشة ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويحاف ان لا يقبل منه وروى جرير عن ليث عن عمن حدثه عن عائشة وعن ابن عمر يؤتون ما آتوا قال الزكاة ويروى عن الحسن قال لقد ادركت اقواما كانوا من حسناتهم ان ترد عليهم اشفق منكم على سيئاتكم ان تعذبوا عليها % قوله تعالى ﴿اولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون﴾ الخيرات هنا الطاعات يسارع اليها اهل الايمان بالله ويحتمدون في السبق اليها رغبة فيها وعلما بما لهم بها من حسن الجزاء وقوله ﴿وهم لها سابقون﴾ قال ابن عباس سبقت لهم السعادة وقال غيره وهم من اهل الخيرات سابقون الى الجنة وقال آخرون وهم الى الخيرات سابقون % قوله تعالى ﴿ولهم اعمالهم﴾ دون ذلك % قال قتادة وابوالعالية خطايا من دون الحق وعن الحسن ومجاهد اعمال لهم من دون ما هم عليه لا بد من ان يعملوها % وقوله تعالى ﴿مستكبرين به سامرا تهجرون﴾ قرى بفتح التاء وضم الجيم وقرى بضم التاء وكسر الجيم ف قيل في تهجرون قولان احدهما قول ابن عباس تهجرون الحق بالاعراض عنه وقال مجاهد وسعيد بن جبير تقولون الهجر وهو السئ من القول ومن قرأ تهجرون فليس الامن الهجر عن ابن عباس وغيره يقال هجر المريض اذا هذا ووجد سامرا وان كان المراد السمار لانه في موضع المصدر كما يقال قوموا قياما وقيل انما وجد لانه في موضع الوقت بتقدير لئلا تهجرون وكانوا يسمرون بالليل حول الكعبة * وقد اختلف في السمر فروى شعبة عن ابى المنهال عن ابى برزة الاسلمى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وروى شعبة عن منصور عن خزيمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سمر الا للرجلين مصل او مسافر وعن ابن عمر انه كان ينهى عن السمر

مطلب
في السمر

بعد العشاء واما الرخصة فيه فاروى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال قال عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر الليلة عند ابى بكر في الامر من امور المسلمين وكان ابن عباس يسمر بعد العشاء وكذلك عمر وبن دينار وايوب السخيتاني الى نصف الليل . آخر سورة المؤمنين .

ومن سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف في ان حد الزانيين في اول الاسلام ما قال الله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ﴾ الى قوله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوها ﴾ فكان حد المرأة الحبس والاذى بالتعير وكان حد الرجل التعير ثم نسخ ذلك عن غير المحصن بقوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ونسخ عن المحصن بالرجم وذلك لان في حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام واليب باليب الجلد والرجم فكان ذلك عقيب الحبس والاذى المذكورين في قوله ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ الى قوله ﴿ او يجعل الله لهن سبيلا ﴾ وذلك لتبنيه النبي صلى الله عليه وسلم ايانا على ان ما ذكره من ذلك هو السبيل المراد بالآية ومعلوم انه لم تكن بينهما واسطة حكم آخر لانه لو كان كذلك لكان السبيل المجهول لهن متقدما لقوله صلى الله عليه وسلم بحديث عبادة ان المراد بالسبيل هو ما ذكره دون غيره واذا كان كذلك كان الاذى والحبس منسوخين عن غير المحصن بالآية وعن المحصن بالسنة وهو الرجم * واختلف اهل العلم في حد المحصن وغير المحصن في الزنا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد يرمي المحصن ولا يجلد ويجلد غير المحصن وليس فيه بحد وانما هو موكول الى رأى الامام ان رأى نفيه للدعارة فعل كما يجوز حبسه حتى يحدث توبة وقال ابن ابى ليلى ومالك والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح لا يجتمع الجلد والرجم مثل قول اصحابنا واختلفوا في النفي بعد الجلد فقال ابن ابى ليلى ينفي البكر بعد الجلد وقال مالك ينفي الرجل ولا تنفي المرأة ولا العبد ومن نفي حبس في الموضع الذي ينفي اليه وقال الثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ينفي الزاني وقال الاوزاعي ولا تنفي المرأة وقال الشافعي ينفي العبد نصف سنة * والدليل على ان نفي البكر الزاني ليس بحد ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ يوجب ان يكون هذا الحد المستحق بالزنا وانه كمال الحد فلو جعلنا النفي حدا معه لكان الجلد بعض الحد وفي ذلك ايجاب نسخ الآية فثبت ان النفي انما هو تعزير وليس بحد ومن جهة اخرى ان الزيادة في النص غير جائزة الابل مثل ما يجوز به النسخ وايضا لو كان النفي حدا مع الجلد لكان

من النبي صلى الله عليه وسلم عند تلاوته توقيف للصحابة عليه لئلا يعتقدوا عند سماع التلاوة
 ان الجلد هو جميع حده ولو كان كذلك لكان وروده في وزن ورود نقل الآية فلما لم يكن
 خبر النفي بهذه المتزلة بل كان وروده من طريق الآحاد ثبت انه ليس بحد * وقد روى عن
 عمر انه غرّب ربيعة بن امية بن خلف في الحمر الى خيبر فليحق بهرقل فقال عمر لا غرّب
 بعدها احدا ولم يستثن الزنا وروى عن علي انه قال في البكرين اذا زنيا يجلدان ولا ينفقان
 وان نفهما من الفتنة وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان امثلة زنت فجلدها ولم ينفها
 وقال ابراهيم النخعي كفى بالنفي فتنة فلو كان النفي ثابتا مع الجلد على انهما حد الزاني لما خفي
 على كبراء الصحابة ويدل على ذلك ما روى ابو هريرة وشبل وزيد بن خالد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال في الامة اذا زنت فليجلدها فان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم
 بيعوها ولو بضعير وقد حوى هذا الخبر الدلالة من وجهين على صحة قولنا احدها انه
 لو كان النفي ثابتا لذكره مع الجلد والثاني ان الله تعالى قال ﴿فان اتين بفاحشة فعليهن نصف
 ما على المحصنات من العذاب﴾ فاذا كان جلد الامة نصف حد الحرة واخبر صلى الله عليه وسلم
 في حدها بالجلد دون النفي دل ذلك على ان حد الحرة هو الجلد ولا نفي فيه * فان قيل انما اراد
 بذلك التأديب دون الحد وقد روى عن ابن عباس ان الامة اذا زنت قبل ان تحصن انه
 لاحد عليها لقوله تعالى ﴿فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
 من العذاب﴾ * قيل له قد روى سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال اذا زنت امة احكم فليجلدها الحد ولا يثرب عليها قال ذلك ثلاث مرات ثم قال في الثالثة
 او الرابعة ثم يبيعها ولو بضعير وقوله صلى الله عليه وسلم بيعها ولو بضعير يدل على انها لا تنفي لانه لو وجب
 نفيها لما جاز بيعها اذ لا يمكن المشتري تسلمها لان حكمها ان تنفي * فان قيل في حديث شعبة عن قتادة
 عن الحسن بن حطان بن عبد الله عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر والثيب بالثيب البكر يجلد وينفي
 والثيب يجلد ويرجم وروى الحسن بن قبيصة بن ذؤيب عن سلمة بن المحبق عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثله وحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن
 خالد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني كان عسيفا على
 هذا فزني بامرأته فاقتديته منه بوليدة ومائة شاة ثم اخبرني اهل العلم ان علي ابني جلد
 مائة وتعريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فاقتضيتنا بكتاب الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما الغنم والوليدة فرد عليك واما ابنك
 فان عليه جلد مائة وتعريب عام ثم قال لرجل من اسلم اغد يا نيس على امرأة هذا فان اعترفت
 فارجمها * قيل له غير جائز ان تزيد في حكم الآية باخبار الآحاد لانه يوجب النسخ لاسيما
 مع امكان استعمالها على وجه لا يوجب النسخ فالواجب اذا كان هكذا حمله على وجه التعزير لانه حد
 مع الجلد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت نفي البكر لانهم كانوا حديثي عهد بالجاهلية

فراى ردعهم بالنفى بعد الجلد كما امر بشق روايا الحمر وكسر الاواني لانه بلغ في الزجر واخرى
 بقطع العادة وايضا فان حديث عبادة وارد لا محالة قبل آية الجلد وذلك لانه قال خذوا
 عنى قد جعل الله لهن سبيلا فلو كانت الآية قد نزلت قبل ذلك لكان السبيل مجعولا
 قبل ذلك ولما كان الحكم مأخوذا عنه بل عن الآية فثبت بذلك ان آية الجلد انما نزلت
 بعد ذلك وليس فيها ذكر النفي فوجب ان يكون ناسخا لما في حديث عبادة من النفي ان كان
 النفي حدا * ومما يدل على ان النفي على وجه التعزير وليس بحد ان الحدود معلومة المقادير
 والنهايات ولذلك سميت حدودا لا يجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها فلما لم يذكر النبي
 صلى الله عليه وسلم للنفي مكانا معلوما ولا مقدارا من المسافة والبعد علمنا انه ليس بحد وان
 موكل الى اجتهاد الامام كالتعزير لما لم يكن له مقدار معلوم كان تقديره موكولا الى رأى
 الامام ولو كان ذلك حدا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم مسافة الموضع الذى ينفى اليه كما ذكر
 توقيت السنة لمدة النفي * واما الجمع بين الجلد والرجم للمحصن فان فقهاء الامصار متفقون
 على ان المحصن يرمم ولا يجلد والدليل على صحة ذلك حديث ابى هريرة وزيد بن خالد في قصة
 العسيف وان ابا الزانى قال سألت رجلا من اهل العلم فقالوا على امرأة هذا الرجم فلم
 يقل النبي صلى الله عليه وسلم بل عليها الرجم والجلد وقال لانيس اغد على امرأة هذا فان
 اعترفت فارجمها ولم يذكر جلدا ولو وجب الجلد مع الرجم لذكره كما ذكر الرجم وقد وردت
 قصة ماعز من جهات مختلفة ولم يذكر في شئ منها مع الرجم جلد ولو كان الجلد حدا مع الرجم
 لجلده النبي صلى الله عليه وسلم ولو جلده لتقل كاتقل الرجم اذ ليس احدهما باولى بالتقل من
 الآخر وكذلك في قصة الغامدية حين اقرت بالزنا فرجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد ان وضعت ولم يذكر جلدا ولو كانت جلدت لتقل وفي حديث الزهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال قال عمر قد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول
 قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله وقد قرأنا الشيخ والشيخة اذا زنيا
 فارجموهما البتة ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فاخبر ان الذى فرضه الله
 هو الرجم وان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ولو كان الجلد واجبا مع الرجم لذكره * واحتج من
 جمع بينهما بحديث عبادة الذى قدمناه وقوله ائيب بالثيب الجلد والرجم وبما روى ابن جريج عن
 ابى الزبير عن جابر ان رجلا زنى بامرأة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد ثم اخبرانه
 قد كان احصن فامربه فرجم وبما روى ان عليا جلد شراحة الهمدانية ثم رجمها وقال جلدها
 بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * فاما حديث عبادة فانا قد علمنا انه وارد
 عقب كون حد الزانيين الحبس والاذى ناسخا له لا واسطة بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم
 خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ثم كان رجم ماعز والغامدية وقوله واغديا انيس على
 امرأة هذا فان اعترفت فارجمها بعد حديث عبادة فلو كان ما ذكر في حديث عبادة من الجمع
 بين الجلد والرجم ثابتا لاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الوجوه * واما حديث

جابر فحاش ان يكون جلده بعض الحد لانه لم يعلم باحصائه ثم لما ثبت احصائه رحمه وكذلك قول اصحابنا ويحتمل حديث علي رضي الله عنه في جلده شراحة ثم رحمه ان يكون على هذا الوجه * واختلاف الفقهاء في الذميين هل يحدان اذ انزيا فقال اصحابنا والشافعي يحدان الا انهما لا يرجان عندنا وعند الشافعي يرجان اذا كانا محصنين وقد بينا ذلك فيما سلف وقال مالك لا يحد الزمان اذ انزيا * قال ابو بكر وظاهر قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ يوجب الحد على الذميين ويدل عليه حديث زيد بن خالد وابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ انزلت امة احدكم فليجلدها وقوله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم ولم يفرق بين الذمي والمسلم وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين فلا يخلو ذلك من ان يكون بحكم التوراة او حكما مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان كان رجهما بحكم التوراة فقد صار شريعة للنبي صلى الله عليه وسلم لان ما كان من شرائع الانبياء المتقدمين مبقى الى وقت النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة لنبينا صلى الله عليه وسلم ما لم ينسخ وان كان رجهما على انه حكم مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فهو ثابت اذ لم يرد ما يوجب نسخه * والصحيح عندنا انه رجهما على انه شريعة مبتدأة من النبي صلى الله عليه وسلم لاعلى تبعية حكم التوراة والدليل عليه ان حد الزانيين في اول الاسلام كان الجلس والاذى المحصن وغير المحصن فيه سواء فدل ذلك على ان الرجم الذي اوجبه الله في التوراة قد كان منسوخا * فان قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وانت لا ترجهمما فقد خالفت الخبر الذي احتججت به في اثبات حد الزنا على الذميين * قيل له استدلالنا من خبر رجم اليهوديين على ما ذكرنا صحيح وذلك لانه لما ثبت انه رجهما صح انهما في حكم المسلمين في ايجاب الحدود عليهما وانما رجهما النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن من شرط الرجم الاحصان فلما شرط الاحصان فيه وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس بمحصن صار حدها الجلد * فان قيل انما رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين من قبل انه لم تكن لليهوديين ذمة وتحاكموا اليه * قيل له لو لم يكن الحد واجبا عليهم لما قامه النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ومع ذلك فدلالة قائمة على ما ذكرنا لانه اذا كان من لاذمة له قد حده النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا فمن له ذمة وتجري عليه احكام المسلمين اخرى بذلك ويدل عليه انهم لا يختلفون ان الذمي يقطع في السرقة فكذلك في الزنا اذ كان فعلا لا يقر عليه فوجب ان يزجر عنه بالحد كما وجب زجر المسلم به وليس هو كالمسلم في شرب الخمر لانهم مقرون على التخلية بينهم وبين شربها وليسوا مقرين على السرقة ولا على الزنا * واختلف فيمن اكره على الزنا فقال ابو حنيفة ان اكرهه غير سلطان حد وان اكرهه سلطان لم يحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحد في الوجهين جميعا وهو قول الحسن بن صالح والشافعي وقال زفران اكرهه سلطان حد ايضا واما المكروهة فلا يحد في قولهم جميعا فاما ايجاب الحد عليه في حال الاكراه فان اباحنيفة قال القياس ان يحد سواء اكرهه سلطان او غيره ولكنه ترك القياس في اكراه السلطان ويحتمل قوله في اكراه السلطان معنيين احدهما ان يريد به

الخليفة فان كان قد اراد هذا فانما اسقط الحد لانه قد فسق وانعزل عن الخلافة باكره اياه على الزنا فلم يبق هناك من يقيم الحد عليه والحد انما يقيمه السلطان فاذا لم يكن هناك سلطان لم يقيم الحد كمن زنى في دار الحرب ويحتمل ان يريد به من دون الخليفة فان كان اراد ذلك فوجهه ان السلطان مأمور بالتوصل الى درء الحد فاذا اكرهه على الزنا فانما اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له اقامته اذ لانه باكرهه اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له ذلك ويسقط الحد واما اذا اكرهه غير سلطان فان الحد واجب وذلك لانه معلوم ان الاكره ينافى الرضا وما وقع عن طوع ورضا فغير مكره عليه فلما كانت الحال شاهدة بوجود الرضا منه بالفعل دل ذلك على انه لم يفعله مكرها ودلالة الحال على ما وصفنا انه معلوم ان حال الاكره هي حال خوف وتلف النفس والانتشار والشهوة يتنافيهما الخوف والوجل فلما وجد منه الانتشار والشهوة في هذه الحال علم انه فعله غير مكره لانه لو كان مكرها خائفا لما كان منه انتشار ولا غلبته الشهوة وفي ذلك دليل على ان فعله ذلك لم يقع على وجه الاكره فوجب الحد % فان قيل ان وجود الانتشار لا ينافى ترك الفعل فعلمنا حين فعل مع ظهور الاكره انه فعله مكرها كشرب الخمر والقذف ونحوه % قيل له هذا لعمري هكذا ولكن لانه لما كان في العادة ان الخوف على النفس ينافى الانتشار دل ذلك على انه فعله طائعا الا ترى ان من اكره على الكفر فاقراه فعله طائعا كان كافرا مع وجود الاكره في الظاهر كذلك الحال الشاهدة بالطوع هي بمنزلة الاقرار منه بذلك فيحد

باب صفة الضرب في الزنا

قال الله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ روى عن الحسن وعطاء ومجاهد وابي مجلز قالوا في تعطيل الحدود لا في شدة الضرب وروى ابن ابى مليكة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ان جارية لابن عمر زنت فضرب رجلها واحسبه قال وظهرها قال فقلت لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله قال يا بني ورايتني اخذتني بهما رأفة ان الله تعالى لم يأمرني ان اقتلها ولا ان اجعل جلد لها في رأسها وقد اوجعت حيث ضربت وروى عن سعيد بن جبير وابراهيم والشعبي قالوا في الضرب % واختلف الفقهاء في شدة الضرب في الحدود فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر التعزير اشد الضرب وضرب الزنا اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد من ضرب القاذف وقال مالك والليث الضرب في الحدود كلها سواء غير مبرح بين الضربين وقال الثوري ضرب الزنا اشد من ضرب القذف وضرب القذف اشد من ضرب الشرب وقال الحسن بن صالح ضرب الزنا اشد من ضرب الشرب والقذف وروى عن عطاء قال حد الزنية اشد من حد الفرية وحد الفرية والخمر واحد وعن الحسن قال ضرب الزنا اشد من القذف والقذف اشد من الشرب وضرب الشرب اشد من ضرب التعزير وروى عن علي انه ضرب رجلا قاعدا وعليه كساء قسطلاني % قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ لما كان محتملا لما تأوله السلف عليه من تعطيل الحد ومن تخفيف الضرب اقتضى ظاهره ان يكون عليهما جميعا في ان لا يعطل الحد وفي تشديد الضرب وذلك

يقتضى ان يكون اشد من ضرب القاذف والشارب وأما قالوا ان التعزير اشد الضرب وارادوا بذلك انه جائز للامام ان يزيد في شدة الضرب للايلاام على جهة الزجر والردع اذلا يمكنه فيه بلوغ الحد ولم يعنوا بذلك انه لا محالة اشد الضرب لانه موكل الى رأى الامام واجتهاده ولو رأى ان يقتصر من الضرب في التعزير على المجلس اذا كان ذا مروءة وكان ذلك الفعل منه زلة جازله ان تجافى عنه ولا يعزره فعلمت ان مرادهم بقولهم التعزير اشد الضرب انما هو اذا رأى الامام ذلك للزجر والردع فعل وقدروى شريك عن جامع بن ابى راشد عن ابى وائل قال كان لرجل على ابن اخ لام سلمة رضى الله عنهما دين فأت فقتضت عنه فكاتب اليها يخرج عليها فيه فرفعت ذلك الى عمر فكاتب عمر الى عامله اضربه ثلاثين ضربة كلها تبضع اللحم وتحذر الدم فهذا من ضرب التعزير وروى شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد قال اتى عمر بن الخطاب بامرأة زنت فقال افسدت حسبها اضربوها ولا تحرقوا عليها جلدھا فهذا يدل على انه كان يرى ضرب الزانى اخف من التعزير ۞ قال ابو بكر قد دل قوله (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) على شدة ضرب الزانى على ما بينا وانه اشد من ضرب الشارب والقاذف لدلالة الآية على شدة الضرب فيه ولان ضرب الشارب كان من النبي صلى الله عليه وسلم بالجريد والنعال وضرب الزانى اما يكون بالسوط وهذا يوجب ان يكون ضرب الزانى اشد من ضرب الشارب وأما جعلوا ضرب القاذف اخف الضرب لان القاذف جائز ان يكون صادقا في قذفه وان له شهودا على ذلك والشهود مندوبون الى الستر على الزانى فانما يوجب عليه الحد لقعود الشهود عن الشهادة وذلك يوجب تخفيف الضرب * ومن جهة اخرى ان القاذف قد غلظت عليه العقوبة في ابطال شهادته فغير جائز التغليظ عليه من جهة شدة الضرب ۞ فان قيل روى سفيان بن عيينة قال سمعت سعد بن ابراهيم يقول للزهري ان اهل العراق يقولون ان القاذف لا يضرب ضربا شديدا ولقد حدثنى ابى ان امه ام كلثوم امرت بشاة فسلخت حين جلد ابو بكره فالبسته مسكها فهل كان ذلك الامن ضرب شديدا ۞ قيل له هذا لا يدل على شدة الضرب لانه جائز ان يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من رقة البشرة ففعلت ذلك اشفاقا عليه

باب ما يضرب من اعضاء المحدود

قال الله سبحانه وتعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ولم يذكر ما يضرب منه وظاهره يقتضى جواز ضرب جميع الاعضاء وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار فيه فروى ابن ابى ليلى عن عدى بن ثابت عن المهاجر بن عمية عن على رضى الله عنه انه اتى برجل سكران اوفى حد فقال اضرب واعط كل عضو حقه واتي الوجه والمذاكير وروى سفيان بن عيينة عن ابى عامر عن عدى بن ثابت عن مهاجر بن عمية عن على رضى الله عنه انه قال اجتنب رأسه ومذاكيره واعط كل عضو حقه فذكر في هذا الحديث الرأس وفي الحديث الاول الوجه وجائز ان يكون

قد استثناهما جميعا وروى عن عمر انه امر بالضرب في حد فقال اعط كل عضو حقه ولم يستثن شيئا وروى المسعودي عن القاسم قال اتى ابوبكر برجل اتقى من ابنه فقال ابوبكر اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس وقد روى عن عمر انه ضرب صبيغ بن عسيل على رأسه حين سأل عن الذاريات ذروا على وجه التعت وروى عن ابن عمر انه لا يصيب الرأس * وقال ابو حنيفة ومحمد يضرب في الحدود الاعضاء كلها الا الفرج والرأس والوجه وقال ابو يوسف يضرب الرأس ايضا وذكر الطحاوي عن احمد بن ابى عمران عن اصحاب ابى يوسف ان الذى يضرب به الرأس من الحد سوط واحد وقال مالك لا يضرب الا في الظهر وذكر ابن سماعة عن محمد في التعزير انه يضرب الظهر بغير خلاف وفي الحدود يضرب الاعضاء الا ما ذكرنا وقال الحسن بن صالح يضرب في الحد والتعزير الاعضاء كلها ولا يضرب الوجه ولا المذاكير وقال الشافعي يتقى الوجه والفرج * قال ابوبكر اتفق الجميع على ترك ضرب الوجه والفرج وروى عن علي استثناء الرأس ايضا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ضرب احدكم فليترك الوجه واذا لم يضرب الوجه فالرأس مثله لان العينين الذى يلحق الرأس بتأثير الضرب كالذى يلحق الوجه وانما امر باجتناب الوجه لهذه العلة ولئلا يلحقه اثر يشينه اكثر مما هو مستحق بالفعل الموجب للحد * والدليل على ان ما يلحق الرأس من ذلك هو كى يلحق الوجه ان الموضحة وسائر الشجاج حكمها في الرأس والوجه سواء وفارقا سائر البدن من هذا الوجه لان الموضحة فيما سوى الرأس والوجه انما تجب فيه حكومة ولا يجب فيها ارش الموضحة الواقعة في الرأس والوجه فوجب من اجل ذلك استواء حكم الرأس والوجه في اجتناب ضربهما ووجه آخر وهوانه ممنوع من ضرب الوجه لما يخاف فيه من الجناية على البصر وذلك موجود في الرأس لان ضرب الرأس يظلم منه البصر وربما حدث منه الماء في العين وربما حدث منه ايضا اختلاط في العقل فهذه الوجوه كلها تمنع ضرب الرأس * واما اجتناب الفرج فمتفق عليه وهو ايضا مقتل فلا يؤمن ان يحدث اكثر مما هو مستحق بالفعل وقال ابو حنيفة واصحابه والليث والشافعي والضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجردا قائما غير ممدود الا حد القذف فانه يضرب وعليه ثيابه وينزع عنه الحشو والفرو وقال بشر بن الوليد عن ابى يوسف عن ابى حنيفة يضرب التعزير في ازار ولا يفرق في التعزير خاصة في الاعضاء وقال ابو يوسف ضرب ابن ابى ليلى المرأة القاذفة قائمة فخطأ ابو حنيفة وقال الثوري لا يجرد الرجل ولا يمد وتضرب المرأة قاعدة والرجل قائما * قال ابوبكر في حديث رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين قال رأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة وهذا يدل على ان الرجل كان قائما والمرأة قاعدة وروى عاصم الاحول عن ابى عثمان النهدي قال اتى عمر بسوط فيه شدة فقال اريد الين من هذا فاتى بسوط فيه لين فقال اريد اشد من هذا فاتى بسوط بين السوطين فقال اضرب ولا يرى ابطك واعط كل عضو حقه وعن ابن مسعود انه ضرب رجلا حدا فدعا بسوط فامر فدق بين حجرين حتى لان ثم قال اضرب ولا تخرج ابطك واعط كل عضو حقه وعن علي انه

قال للجلاد اعط كل عضو حقه وروى حنظلة السدوسي عن انس بن مالك قال كان يؤمر بالسوط فقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به وذلك في زمن عمر بن الخطاب وروى عن ابي هريرة انه جلد رجلا قائما في القذف % قال ابو بكر هذه الاخبار تدل على معاني منها اتفاقهم على ان ضرب الحدود بالسوط ومنها انه يضرب قائما اذ لا يمكن اعطاء كل عضو حقه الا وهو قائم ومنها انه يضرب بسوط بين سوطين وانما قالوا انه يضرب مجردا ليصل الالم اليه ويضرب القاذف وعليه ثيابه لان ضربه اخف وانما قالوا لا يمد لان فيه زيادة في الالام غير مستحق بالفعل ولا هو من الحد وروى يزيد بن هارون عن الحجاج عن الوليد بن ابي مالك ان ابا عبيدة بن الجراح اتي برجل في حد فذهب الرجل ينزع قيصه وقال ما ينبغي لجسدي هذا المذنب ان يضرب وعليه قيص فقال ابو عبيدة لا تدعوه ينزع قيصه فضربه عليه وروى ليث عن مجاهد ومغيرة عن ابراهيم قالا يلحد القاذف وعليه ثيابه وعن الحسن قال اذا قذف الرجل في الشتاء لم يلبس ثياب الصيف ولكن يضرب في ثيابه التي قذف فيها الا ان يكون عليه فرواء وحشو يمنع من ان يجرد وجع الضرب فينزع ذلك عنه وقال مطرف عن الشعبي مثل ذلك وروى شعبة عن عدي بن ثابت عن شهد عليا رضي الله عنه انه اقام على رجل الحد فضربه على قبا او قرطق ومذهب اصحابنا موافق لما روى عن السلف في هذه الاخبار ويدل على صحته ان من عليه حشو او فرو فلم يصل الالم ان الفاعل لذلك غير ضارب في العادة الا ترى انه لو حلف ان يضرب فلانا فضربه وعليه حشو او فرو فلم يصل اليه الالم انه لا يكون ضاربا ولم يبر في يمينه ولو وصل اليه الالم كان ضاربا

في اقامه الحدود في المسجد

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي لا تقام الحدود في المساجد وهو قول الحسن بن صالح قال ابو يوسف واقام ابن ابي ليلى حدا في المسجد فخطأه ابو حنيفة وقال مالك لا بأس بالتأديب في المسجد خمسة اسواط ولحوها واما الضرب الموضع والحد فلا يقام في المسجد % قال ابوبكر روى اسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالولد الوالد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع اصواتكم وشراكم وبيعكم واقامة حدودكم وجمروها في جمعكم وضعوا على ابوابها المطاهر ومن جهة النظر انه لا يؤمن ان يكون من المحدود بالمسجد من خروج النجاسة ماسميئله ان ينزه المسجد عنه

في الذي يعمل عمل قوم لوط

قال ابو حنيفة يعزر ولا يحد وقال مالك والليث يرحمان احصنا اولم يحصنا وقال عثمان البتي والحسن بن صالح وابو يوسف ومحمد والشافعي هو بمنزلة الزنا وهو قول الحسن وابراهيم وعطاء

قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فحصر صلى الله عليه وسلم قتل المسلم الا باحدى هذه الثلاث وفاعل ذلك خارج عن ذلك لانه لا يسمى زنا قال ابو بكر فان احتجوا بما روى عاصم بن عمرو عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يعمل عمل قوم لوط فارجموا الاعلى والاسفل وارجموها جميعا وبما روى الدراوردي عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قال له عاصم بن عمرو وعمرو بن ابي عمرو ضعيفان لا تقوم بروايتهم حجة ولا يجوز بهما اثبات حد وجائز ان يكون لو ثبت اذا فعلاه مستحلين له وكذلك نقول فيمن استحل ذلك انه يستحق القتل وقوله فاقتلوا الفاعل والمفعول به يدل على انه ليس بجحد وانه بمنزلة قوله من بدل دينه فاقتلوه لان حد فاعل ذلك ليس هو قتلا على الاطلاق وانما هو الرجم عند من جعله كالزنا اذا كان محصنا وعند من لا يجعله بمنزلة الزنا ممن يوجب قتله فانما يقتله رجما فقتله على الاطلاق ليس هو قولنا لاحد ولو كان بمنزلة الزنا لفرق فيه بين المحصن وغير المحصن وفي تركه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما دليل على انه لم يوجهه على وجه الحد

في الذي يأتي البهيمة

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان البتي لاحد عليه ويعزر وروى مثله عن ابن عمر وقال الاوزاعي عليه الحد قال ابو بكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس ينفي قتل فاعل ذلك اذ ليس ذلك زنا في اللغة ولا يجوز اثبات الحدود الا من طريق التوقيف او الاتفاق وذلك معدوم في مسئلتنا ولا يجوز اثباته من طريق المقاييس وقد روى عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة وعمرو هذا ضعيف لا يثبت به حجة ومع ذلك فقد روى شعبة وسفيان وابو عوانة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس فيمن اتى بهيمة انه لاحد عليه وكذلك رواه اسرايل وابو بكر بن عياش وابو الاحوص وشريك كلهم عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس مثله ولو كان حديث عمرو بن ابي عمرو ثابتا لما خالفه ابن عباس وهو راويه الى غيره وان صح الخبر كان محمولا على من استحله

فصل

قال ابو بكر وقد انكرت طائفة شاذة لا تعد خلافا للرجم وهم الخوارج وقد ثبت الرجم عن النبي صلى الله عليه وسلم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبنقل الكافة والخبر المشائع المستفيض الذي لا مساغ للشك فيه واجمعت الامة عليه فروى الرجم ابو بكر وعمرو على وجابر بن عبد الله وابو سعيد الخدري وابو هريرة

وبريدة الاسلمى وزيد بن خالد في آخرين من الصحابة وخطب عمر فقال لولان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لاثبته في المصحف وبعض هؤلاء الرواة يروى خبر رجم ماعز وبعضهم خبر الجهمية والغامدية وخبر ماعز يشتمل على احكام منها انه رددته ثلاث مرات ثم لما اقرع عنده الرابعة سأل عن صحة عقله فقال هل به جنة فقالوا لا وانه استنكحه ثم قال له لعلك لمست لعلك قبلت فلما ابى الا التصميم على الاقرار بصريح الزنا سأل عن احصائه ثم لما هرب حين ادركته الحجارة قال هلا تركتموه وفي ترديده ثلاث مرات ثم المسئلة عن عقله بعد الرابعة دلالة على ان الحد لا يجب الا بعد اقراره اربعا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب فلو كان الحد واجبا باقراره مرة واحدة لسأل عنه في اول اقراره ومسئلته جيرانه واهله عن عقله يدل على ان على الامام الاستنبات والاحتياط في الحد ومسئلته عن الزنا كيف هو وما هو وقوله لعلك لمست لعلك قبلت يفيد حكيمين احدهما انه لا يقتصر على اقراره بالزنا دون استنباته في معنى الزنا حتى يبينه بصفة لا يختلف فيه انه زنا وقوله لعلك لمست لعلك قبلت تلقين له الرجوع عن الزنا وانه انما اراد اللبس كما روى انه قال للسارق ما اخاله سرق ونظيره ما روى عن عمر انه جى بامرأة حبلى بالموسم وهي تبكي فقالوا زنت فقال عمر ما يبكيك فان المرأة ربما استكرهت على نفسها يلقيها ذلك فاخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمة فقال عمر لو قتلت هذه لحشيت ان تدخل ما بين هذين الاخشين النار فدخل سبيلها وروى ان عليا قال لشراحة حين اقرت عنده بالزنا لعلك عصيت نفسك قالت آتيت طائفة غير مكرهة فرجها * وقوله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه يدل على جواز رجوعه عن اقراره لانه لما امتنع مما بذل نفسه له بدا قال هلا تركتموه * والملم مجلده دل على ان الرجم والجلد لا يجتمعان * قوله تعالى * وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال الطائفة الرجل الى الالف وقرأ * وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا * وقال عطاء رجلان فصاعدا وقال الحسن وابو بريدة الطائفة عشرة وقال محمد بن كعب القرظي في قوله * ان نفع عن طائفة منكم * قال كان رجلا وقال الزهري * وليشهد عذابهما طائفة * ثلاثة فصاعدا وقال قتادة ليكون عظة وعبرة لهم وحكى عن مالك والليث اربعة لان الشهود اربعة * قال ابو بكر يشبه ان المعنى في حضور الطائفة ما قاله قتادة انه عظة وعبرة لهم فيكون زجرا له عن العود الى مثله وردعا لغيره عن اتيان مثله والاولى ان تكون الطائفة جماعة يستفيض الخبر بها ويشيع فيردع الناس عن مثله لان الحدود موضوعة للزجر والردع وبالله التوفيق

باب تزويج الزانية

قال الله تعالى * الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين * قال ابو بكر روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان رجل يقال له مرثد بن ابي مرثد وكان يحمل الاسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة وكان بمكة بنى يقال لها عناق

وكانت صديقة له وكان وعد رجلا ان يحمله من اسرى مكة وان عناقا رآته فقالت له اقم الليلة
عندي قال يا عناق قد حرم الله الزنا فقالت يا اهل الحياء هذا الذي يحمل اسراكم فلما قدمت
المدينة اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اتزوج عناق فلم يرد على حتى
نزلت هذه الآية (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكحها
فبين عمرو بن شعيب في هذا الحديث ان الآية نزلت في الزانية المشركة انها لا ينكحها الا زان او مشرك
وان تزوج المسلم المشركة زنا اذ كانت لا تحل له * وقد اختلف السلف في تأويل الآية وحكمها
فحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد
قال حدثنا يحيى بن سعيد وي زيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب
في قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قد نسختها الآية التي بعدها وانكحوا
الايمانى منكم قال كان يقال هي من ايمانى المسلمين فاخبر سعيد بن المسيب ان الآية
منسوخة * قال ابو عبيد وحدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في قوله (الزاني لا ينكح
الا زانية او مشركة) قال كان رجال يريدون الزنا بنساء زوان بغايا معلنات كن كذلك في
الجاهلية فقبل لهم هذا حرام فارادوا نكاحهن فذكر مجاهد ان ذلك كان في نساء مخصوصات
على الوصف الذي ذكرناه * وروى عن عبد الله بن عمر في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة)
انه نزل في رجل تزوج امرأة بغية على ان تنفق عليه فاخبر عبد الله بن عمر ان النهي
خرج على هذا الوجه وهو ان يزوجه على ان يخل بها والزنا * وروى حبيب بن ابي عمرة عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يعنى بالنكاح جماعها وروى ابن شبرمة عن عكرمة (الزاني
لا ينكح الا زانية او مشركة) قال لا يزني حين يزني الا بزانية مثله وقال شعبة مولى ابن عباس
عن ابن عباس بغايا كن في الجاهلية يجعلن على ابوابهن رايات كرايات السيطرة يأتين ناس
يعرفن بذلك وروى مغيرة عن ابراهيم النخعي (الزاني لا ينكح الا زانية) يعنى به الجماع حين
يزني وعن عمرو بن الزبير مثله * قال ابو بكر فذهب هؤلاء الى ان معنى الآية الاخبار
باشترائيهما في الزنا وان المرأة كالرجل في ذلك فاذا كان الرجل زانيا فالمرأة مثله اذا
طاوعته واذا زنت المرأة فالرجل مثلها فيحكم تعالى في ذلك بمساواتهما في الزنا ويفيد
ذلك مساواتهما في استحقاق الحد وعقاب الآخرة وقطع الموالاة وما جرى مجرى ذلك
وروى فيه قول آخر وهو ما روى عاصم الاحول عن الحسن في هذه الآية قال المحدود
لا يتزوج الا محدودة * واختلف السلف في تزويج الزانية فروى عن ابي بكر وعمر
وابن عباس وابن مسعود وابن عمر ومجاهد وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير في آخرين من
التابعين ان من زنى بامرأة او زنى بها غيره فحازله ان يتزوجها وروى عن علي وعائشة والبراء واحدى
الروايتين عن ابن مسعود انها لا يزانيان ما اجتماعا عن علي اذا زنى الرجل فرق بينه وبين امرأته
وكذلك هي اذا زنت * قال ابو بكر فمن حظر نكاح الزانية تأول فيه هذه الآية وفقهاء الامصار
متفقون على جواز النكاح وان الزنا لا يوجب تحريمها على الزوج ولا يوجب الفرقة بينهما

ولا يخلو قوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح الا زانية﴾ من احد وجهين اما ان يكون خبرا وذلك حقيقة او نهيا وتحريما ثم لا يخلو من ان يكون المراد بذكر النكاح هنا الوطء او العقد وتمنع ان يحمل على معنى الخبر وان كان ذلك حقيقة اللفظ لانا وجدنا زانيا يتزوج غير زانية وزانية تتزوج غير زاني فعلمنا انه لم يرد مورد الخبر فثبت انه اراد الحكم والنهي فاذا كان كذلك فليس يخلو من ان يكون المراد الوطء او العقد وحقيقة النكاح هو الوطء في اللغة لما قد بيناه في مواضع فوجب ان يكون محمولا عليه على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه في ان المراد الجماع ولا يصرف الى العقد الابدالية لانه مجاز ولانه اذا ثبت انه قد اريد به الحقيقة انتفى دخول المجاز فيه وايضا فلو كان المراد العقد لم يكن زنا المرأة او الرجل موجبا للفرقة اذ كانا جميعا موصوفين بانهما زانيان لان الآية قد اقتضت اباحة نكاح الزاني للزانية فكان يجب ان يجوز للمرأة ان تتزوج الذي زنى بها قبل ان يتوبا وان لا يكون زناهما في حال الزوجية يوجب الفرقة ولانعلم احدا يقول ذلك وكان يجب ان يجوز للزاني ان يتزوج مشركة وللزانية ان تتزوج مشركا ولا خلاف في ان ذلك غير جائز وان نكاح المشركات وتزويج المشركين محرم منسوخ فدل ذلك على احد معنيين اما ان يكون المراد الجماع على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه او ان يكون حكم الآية منسوخا على ما روى عن سعيد بن المسيب * ومن الناس من يحتج في ان الزنا لا يبطل النكاح بما روى هارون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد ويرويه عبد الكريم الجزري عن ابي الزبير وكلاهما يرسله ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى لا تمنع يد لامس فامرته النبي صلى الله عليه وسلم بالاستمتاع منها فيحمل ذلك على انها لا تمنع احدا ممن يريد بها على الزنا * وقد انكر اهل العلم هذا التأويل قالوا لو صح هذا الحديث كان معناه ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمنعه من طالب ولا تحفظه من سارق قالوا وهذا اولى لانه حقيقة اللفظ وحمله على الوطء كناية ومجاز وحمله على ما ذكرنا اولى واشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم كما قال على وعبد الله اذا جاءكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا به الذي هو اهدى والذي هو اهان والذي هو اتقى * فان قيل قال الله تعالى ﴿اولستم النساء﴾ فجعل الجماع نساء * قيل له ان الرجل لم يقل للنبي صلى الله عليه وسلم انها لا تمنع لامسا وانما قال يد لامس ولم يقل فرج لامس وقال الله تعالى ﴿ولو زلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم﴾ ومعلوم ان المراد حقيقة اللامس باليد وقال جرير الخطفي يعاتب قوما

الستم لئاما اذ ترومون جارهم * ولولا هم لم تمنعوا كف لامس

ومعلوم انه لم يرد به الوطء وانما اراد انكم لاتدفعون عن انفسكم الضيم ومنع اموالكم هؤلاء القوم فكيف ترومون جارهم بالظلم * ومن الناس من يقول ان تزويج الزانية وامساكها على النكاح محذور منهى عنه مادامت مقيمة على الزنا وان لم يؤثر ذلك في افساد النكاح لان الله تعالى انما اباح نكاح المحصنات من المؤمنات ومن اهل الكتاب بقوله ﴿والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم﴾ يعنى العفاف منهم ولانها اذا كانت كذلك لا يؤمن

قوله (اولستم النساء)
هكذا في النسخ التي
بأيدينا . وهي قراءة
حمزة والكسائي
كما صرح به البياضوي
في سورة النساء

(لمصححه)
قوله (لم تمنعوا)
هكذا في النسخ .
والذي في ديوانه
المطبوع (لم تدفعوا)
(لمصححه)

ان تأتى بولد من الزنا فلحقه به وتورثه ماله وانما يحمل قول من رخص في ذلك على انها تأتية غير مقيمة على الزنا * ومن الدليل على ان زناها لا يوجب الفرقة ان الله تعالى حكم في القاذف لزوجته باللعان ثم بالتفريق بينهما فلو كان وجود الزنا منها يوجب الفرقة لوجب ايضاً الفرقة بقذفه اياها لا عتراه بما يوجب الفرقة الا ترى انه لو اقرانها اخته من الرضاة او ابن اباه قد كان وطئها لوقعت الفرقة بهذا القول * فان قيل لما حكم الله تعالى بايقاع الفرقة بعد اللعان دل ذلك على ان الزنا يوجب التحريم لولا ذلك لما وجبت الفرقة باللعان * قيل له لو كان كما ذكرت لوجب الفرقة بنفس القذف دون اللعان فلما لم تقع بالقذف دل على فساد ما ذكرت * فان قيل انما وقعت الفرقة باللعان لانه صار بمنزلة الشهادة عليها بالزنا فلما حكم عليها بذلك حكم بوقوع الفرقة لاجل الزنا * قيل له وهذا غلط ايضاً لان شهادة الزوج وحده عليها بالزنا لا توجب كونها زانية كان شهادتها عليه بالكذب لا توجب عليه الحكم بالكذب في قذفه اياها اذ ليست احدى الشهادتين باولى من الاخرى ولو كان الزوج محكوماً بقبول شهادته عليها بالزنا لوجب ان تحدد الزنا فلما لم تحدد بذلك دل على انه غير محكوم عليها بالزنا بقول الزوج والله اعلم بالصواب

باب حد القذف

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ قال ابو بكر الاحصان على ضربين احدهما ما يتعلق به وجوب الرجم على الزاني وهو ان يكون حراً بالغاً قاضياً مسلماً قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما كذلك والاخر الاحصان الذي يوجب الحد على قاذفه وهو ان يكون حراً بالغاً عاقلاً مسلماً عفيفاً ولا تعلم خلافاً بين الفقهاء في هذا المعنى * قال ابو بكر قد خص الله تعالى المحصنات بالذكر ولا خلاف بين المسلمين ان المحصنات مرادون بالآية وان الحد واجب على قاذف الرجل المحصن كوجوبه على قاذف المحصنة واتفق الفقهاء على ان قوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ قد اريد به الرمي بالزنا وان كان في فحوى اللفظ دلالة عليه من غير نص وذلك لانه لما ذكر المحصنات وهن العفاف دل على ان المراد بالرمي رميها بضد العفاف وهو الزنا ووجه آخر من دلالة فحوى اللفظ وهو قوله تعالى ﴿ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ يعني على حجة مارمونه به ومعلوم ان هذا العدد من الشهود انما هو مشروط في الزنا فدل على ان قوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ معناه يرمونهن بالزنا ويدل ذلك على معنى آخر وهو ان القذف الذي يجب به الحد انما هو القذف بصريح الزنا وهو الذي اذا جاء بالشهود عليه حد المشهود عليه ولو لا ما في فحوى اللفظ من الدلالة عليه لم يكن ذكر الرمي مخصوصاً بالزنا دون غيره من الامور التي يقع الرمي بها اذ قد يرميها بسرقة وشرب خمر وكفر وسائر الافعال المحظورة ولم يكن اللفظ حينئذ مكثفاً بنفسه في ايجاب حكمه بل كان يكون مجملاً موقوف الحكم على اليان الا انه كيفما تصرفت الحال فقد حصل الاتفاق

على ان الرمي بالزنا مراد ولما كان كذلك صار بمنزلة قوله والذين يرمون المحصنات بالزنا
اذ حصول الاجماع على ان الزنا مراد بمنزلة ذكره في اللفظ فوجب بذلك ان يكون وجوب
حد القذف مقصورا على القذف بالزنا دون غيره * وقد اختلف السلف والفقهاء في التعريض بالزنا
فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد وابن شبرمة والثوري والحسن بن صالح والشافعي لاحد
في التعريض بالقذف وقال مالك عليه فيه الحد وروى الاوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
قال كان عمر يضرب الحد في التعريض وروى ابن وهب عن مالك عن ابى الرحال عن امه عمرة
ان رجلين استبا في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال احدهما للآخر والله ما بي زنا ولا امي
بزانية فاستشار في ذلك عمر الناس فقال قائل مدح اياه وامه وقال آخرون قد كان لابي
وامه مدح غير هذا نرى ان يجلد الحد فجلده عمر الحد ثمانين ومعلوم ان عمر لم يشاور في ذلك
الا الصحابة الذين اذا خالفوا قبل خلافتهم ثبت بذلك حصول الخلاف بين السلف ثم لما ثبت
ان المراد بقوله «والذين يرمون المحصنات» هو الرمي بالزنا لم يجز لنا الاحجاب الحد على غيره
اذ لا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقاييس وانما طريقها الاتفاق او التوقيف وذلك معدوم
في التعريض وفي مشاورة عمر الصحابة في حكم التعريض دلالة على انه لم يكن عندهم فيه توقيف
وانه قاله اجتهادا ورأيا وايضا فان التعريض بمنزلة الكناية المحتملة للمعاني وغير جائز الاحجاب
الحد بالاحتمال لوجهين احدهما ان الاصل ان القائل يرى الظهر من الجلد فلا يجلد بالشك
والمحتمل مشكوك فيه الا ترى ان يزيد بن دكان لما طلق امرأته البتة استحل فله النبي صلى الله
عليه وسلم بالله ما اردت الا واحدة فلم يلزمه الثلاث بالاحتمال ولذلك قال الفقهاء في كنيات
الطلاق انها لا تجعل طلاقا لا بدلالة والوجه الآخر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادرؤا
الحدود بالشبهات واقل احوال التعريض حين كان محتملا للقذف وغيره ان يكون
شبهة في سقوطه وايضا قد فرق الله تعالى بين التعريض بالنكاح في العدة وبين التصريح
فقال «ولاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او كنتم في انفسكم علم الله
انكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا» يعنى نكاحا فجعل التعريض بمنزلة
الاضمار في النفس فوجب ان يكون كذلك حكم التعريض بالقذف والمعنى الجامع بينهما
ان التعريض لما كان فيه احتمال كان في حكم الضمير لوجود الاحتمال فيه * واختلف الفقهاء
في حد العبد في القذف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان البتي والثوري
والشافعي اذا قذف العبد حرا فعليه اربعون جلدة وقال الاوزاعي يجلد ثمانين وروى الثوري
عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا قال يجلد العبد في القرية اربعين وروى الثوري عن ابن ذكوان
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء
فلم ارهم يضربون المملوك في القذف الا اربعين * قال ابو بكر وهو مذهب ابن عباس وسالم
وسعيد بن المسيب وعطاء وروى ليث بن ابي سليم عن القاسم بن عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود
قال في عبد قذف حرا انه يجلد ثمانين وقال ابو الزناد جلد عمر بن عبد العزيز عبدا في القرية ثمانين

ولم يختلفوا في ان حد العبد في الزنا خمسون على النصف من حد الحر لاجل الرق وقال الله تعالى ﴿ فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ فنص على حد الامة وانه نصف حد الحرية واتفق الجميع على ان العبد بمنزلتها لوجود الرق فيه كذلك يجب ان يكون حده في القذف على النصف من حد الحر لوجود الرق فيه * واختلفوا في قاذف المجنون والصبي فقال ابو حنيفة واصحابه والحسن بن صالح والشافعي لاحد على قاذف المجنون والصبي وقال مالك لا يحد قاذف الصبي وان كان مثله يجمع اذا لم يبلغ ويحد قاذف الصبية اذا كان مثلهما يجمع وان لم تحصن ويحد قاذف المجنون وقال الليث يحد قاذف المجنون * قال ابوبكر المجنون والصبي والصبية لا يقع من واحد منهم زنا لان الوطء منهم لا يكون زنا اذ كان الزنا فعلا مذموما يستحق عليه العقاب وهؤلاء لا يستحقون العقاب على افعالهم فقاذفهم بمنزلة قاذف المجنون لوقوع العلم بكذب القاذف ولاهم لا يلحقهم شين بذلك الفعل لو وقع منهم فكذلك لا يشيهم قذف القاذف لهم بذلك ومن جهة اخرى ان المطالبة بالحد الى المقذوف ولا يجوز ان يقوم غيره مقامه فيه الا ترى ان الوكالة غير مقبولة فيه واذا كان كذلك لم تجب المطالبة لاحد وقت القذف فلم يجب الحد لان الحد اذا وجب فانما يجب بالقذف لا غير * فان قيل فللرجل ان يأخذ بحد ابيه اذا قذف وهو ميت فقد جاز ان يطالب عن الغير بحد القذف * قيل له انما يطالب عن نفسه لما حصل به من القذف في نسبه ولا يطالب عن الاب وايشا لما اتفقوا على ان قاذف الصبي لا يحد كان كذلك قاذف الصبية لانهما جميعا من غير اهل التكليف ولا يصح وقوع الزنا منهما فكذلك المجنون لهذه العلة * واختلفوا فيمن قذف جماعة فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك والثوري والليث اذا قذفهم بقول واحد فعليه حد واحد وقال ابن ابي ليلى اذا قال لهم يا زناة فعليه حد واحد وان قال لكل انسان يا زاني فلكل انسان حد وهو قول الشعبي وقال عثمان البقي اذا قذف جماعة فعليه لكل واحد حد وان قال لرجل زنت بفلانة فعليه حد واحد لان عمر ضرب ابابكرة واصحابه حدا واحدا ولم يحد لهم للمرأة وقال الاوزاعي اذا قال يا زاني بن زان فعليه حدان وان قال لجماعة انكم زناة فحد واحد وقال الحسن بن صالح اذا قال من كان داخل هذه الدار فهو زان ضرب لمن كان داخلها اذا عرفوا وقال الشافعي فيما حكاه المزني عنه اذا قذف جماعة بكلمة واحدة فلكل واحد حد وان قال لرجل واحدا بن الزانية فعليه حدان وقال في احكام القرآن اذا قذف امرأته برجل لاعن ولم يحد للرجل * قال ابوبكر قال الله تعالى ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ ومعلوم ان مراده جلد كل واحد من القاذفين ثمانين جلدة فكان تقدير الآية ومن رمى محصنا فعليه ثمانون جلدة وهذا يقتضي ان قاذف جماعة من المحصنات لا يجلد اكثر من ثمانين ومن اوجب على قاذف جماعة المحصنات اكثر من حد واحد فهو مخالف لحكم الآية * ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن

ابن عدى قال انبأنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيئة اوحد في ظهرك فقال يا رسول الله اذارأى احدنا رجلا على امرأته يلمس البيئة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البيئة والافحذ في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق انى لصادق ولينزلن الله في امرى مايرى ظهري من الحد فزلت (والذين يرمون ازواجهم) وذكر الحديث * وروى محمد بن كثير قال حدثنا محمد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين عن انس ان هلال بن امية قذف شريك بن سحماء بامرأته فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ائت باربعة شهداء والافحذ في ظهرك قال ذلك مرارا فزلت آية اللعان * قال ابو بكر قد ثبت بهذا الخبر ان قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية كان حكما عاما في الزوجات كهو في الاجنيات لقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية ائت باربعة شهداء والا فحذ في ظهرك ولان عموم الآية قد اقتضى ذلك ثم لم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على هلال الاحدا واحدا مع قذفه لامرأته ولشريك بن سحماء الى ان نزلت آية اللعان فاقم اللعان في الزوجات مقام الحد في الاجنيات ولم ينسخ موجب الخبر من وجوب الاقتصار على حد واحد اذا قذف جماعة فثبت بذلك انه لا يجب على قاذف الجماعة الاحد واحد ويدل عليه من جهة النظر ان سائر ما يوجب الحد اذا وجد منه مرارا لا يوجب الاحدا واحدا كمن زنى مرارا او سرق مرارا او شرب مرارا لم يحد الاحدا واحدا فكان اجتماع هذه الحدود التي هي من جنس واحد موجبا لسقوط بعضها والاقتصار على واحد منها والمعنى الجامع بينهما انها حد وان شئت قلت انه مما يسقط بالشبهة * فان قيل حد القذف حق لا دمي فاذا قذف جماعة وجب ان يكون لكل واحد منهم استيفاء حده على حياله والدليل على انه حق لا دمي انه لا يحد الا بمطالبة المقدوف * قيل له الحد هو حق لله تعالى كسائر الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر وانما المطالبة به حق لا دمي لا الحد نفسه وليس كونه موقوفا على مطالبة الآدمي مما يوجب ان يكون الحد نفسه حقا لا دمي الا ترى ان حد السرقة لا يثبت الا بمطالبة الآدمي ولم يوجب ذلك ان يكون القطع حقا لا دمي فكذلك حد القذف ولذلك لا يحيز اصحابنا العفو عنه ولا يورث ويدل على انه حق لله تعالى اتفاق الجميع على ان العبد يحد في القذف اربعين ولو كان حقا لا دمي لما اختلف الحر والعبد فيه اذ كان الجلد مما يتنصف الا ترى ان العبد والحر يستويان فيما يثبت عليهما من الجنايات على الآدميين فاذا قتل العبد ثبت الدم في عنقه فاذا كان عمدا قتل وان كان خطأ كانت الدية في رقبته كما لو قتله حر وجبت الدية ولو كان حد القذف حقا لا دمي لما اختلف مع امكان تنصيفه الحر والعبد وكذلك العبد والحر لا يختلفان في استهلاك الاموال اذ ما يثبت على الحر مثله يثبت على العبد * وقد اختلف في اقامة حد القذف من غير مطالبة المقدوف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والاوزاعي والشافعي لا يحد الا بمطالبة المقدوف وقال ابن ابي ليلى يحد الامام وان لم يطالب المقدوف وقال مالك لا يحد الامام حتى يطالب

المقذوف الا ان يكون الامام سمعه يقذف فيحده اذا كان مع الامام شهود عدول ۞ قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهری قال اخبرنا ابن وهب قال سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب ثبت بذلك ان ما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من حد لم يكن بهما ولا يقيمه فلما قال لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك ابن سحماء اثني باربعة يشهدون والافحد في ظهرك ولم يحضر شهودا ولم يحده حين لم يطالب المقذوف بالحد دل ذلك على ان حد القذف لا يقام الا بمطالبة المقذوف ۞ ويدل عليه ايضا ما روى في حديث زيد بن خالد الواسعي في قصة العسيف وان ابان الزاني قال ان ابني زني با امرأة هذا فلم يحده النبي صلى الله عليه وسلم بقذفها وقال اغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولما كان حد القذف واجبا لما انتهك من عرضه بقذفه مع احصائه وجب ان تكون المطالبة به حقا له دون الامام كما ان حد السرقة لما كان واجبا لما انتهك من حرز السرقة واخذ ماله لم يثبت الا بمطالبة المسرورق منه واما فرق مالك بين ان يسمعه الامام او يشهده الشهود فلا معنى له لان هذا ان كان مما لا امام اقامته من غير مطالبة المقذوف فواجب ان لا يختلف فيه حكم سماع الامام وشهادة الشهود من غير سماعه

باب شهادة القاذف

قال الله عز وجل ۞ ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون ۞ قال ابو بكر حكم الله تعالى في القاذف اذا لم يأت باربعة شهداء على ما قذفه بثلاثة احكام احدها جلد ثمانين والثاني بطلان الشهادة والثالث الحكم بتفسيقه الى ان يتوب ۞ واختلف اهل العلم في لزوم هذه الاحكام له وثبوتها عليه بالقذف بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنفس القذف عند عجزه عن اقامة البينة على الزنا فقال قائلون قد بطلت شهادته ولزمته سمة الفسق قبل اقامة الحد عليه وهو قول الليث ابن سعد والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك شهادته مقبولة ما لم يجد وهذا يقتضي من قولهم انه غير موسوم بسمة الفسق ما لم يقع به الحد لانه لو لزمته سمة الفسق لما جازت شهادته اذ كانت سمة الفسق مبطله لشهادة من وسم بها اذا كان فسقه من طريق الفعل لا من جهة الدين والاعتقاد والدليل على صحة ذلك قوله تعالى ۞ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ۞ فواجب بطلان شهادته عند عجزه عن اقامة البينة على صحة قذفه وفي ذلك ضربان من الدلالة على جواز شهادته وبقاء حكم عدالته ما لم يقع الحد به احدهما قوله ۞ ثم لم يأتوا باربعة شهداء ۞ وثم للتراخي في حقيقة اللغة فافتضى ذلك انهم متى اتوا باربعة شهداء متراخيا عن حال القذف ان يكونوا غير فساق بالقذف لانه قال ۞ ثم لم يأتوا باربعة شهداء ۞ الآية فكان تقديره ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاولئك هم الفاسقون فاما حكمهم بفسقهم متراخيا عن حال القذف في حال العجز عن اقامة الشهود فمن

حكم بفسقهم بنفس القذف فقد خالف حكم الآية ووجب ذلك ان تكون شهادة القاذف غير مردودة لاجل القذف فثبت بذلك ان بنفس القذف لم تبطل شهادته وايضا فلو كانت شهادته تبطل بنفس القذف لما كان تركه اقامة البينة على زنا المقدوف مبطلا لشهادته وهي قد بطلت قبل ذلك والوجه الآخر ان المعقول من هذا اللفظ انه لا تبطل شهادته مادامت اقامة البينة على زناه ممكنة الا ترى انه لو قال رجل لامرأته انت طالق ان كنت فلانا ثم لم تدخل الدار انها ان كنت فلانا لم تطلق حتى تترك دخول الدار الى ان تموت فتطلق حينئذ قبل موتها بلا فصل وكذلك لو قال انت طالق ان كنت فلانا ولم تدخل الدار كان بهذه المنزلة وكان الكلام وترك الدخول الى ان تموت شرطا لوقوع الطلاق ولا فرق بين قوله انت طالق ان كنت فلانا ثم دخلت الدار وبين قوله ان كنت فلانا ثم لم تدخلها وان افترقا من جهة ان شرط البين في احدهما وجود الدخول وفي الآخر نفيه ولما كان ذلك كذلك وكان قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء﴾ مقتضيا لشرطين في طلان شهادة القاذف احدهما الرمي والآخر عدم الشهود على زنا المقدوف متراخيا عن القذف وفوات الشهادة عليه به فمادامت اقامة الشهادة عليه بالزنا ممكنة بخصومة القاذف فقد اقتضى لفظ الآية بقاءه على ما كان عليه غير محكوم ببطلان شهادته وايضا لا يخلو القاذف من ان يكون محكوما بكذبه وبطلان شهادته بنفس القذف وان يكون محكوما بكذبه باقامة الحد عليه فلو كان محكوما بكذبه بنفس القذف ولذلك بطلت شهادته فوجب ان لا تقبل بعد ذلك بينته على الزنا اذ قد وقع الحكم بكذبه والحكم بكذبه في قذفه حكم ببطلان شهادة من شهد بصدقه في كون المقدوف زانيا فلما لم يختلفوا في حكم قبول بينته على المقدوف بالزنا وان ذلك يسقط عنه الحد ثبت ان قذفه لم يوجب ان يكون كاذبا فوجب ان لا تبطل شهادته اذ لم يحكم بكذبه لان من سمعناه بخبر لا نعلم فيه صدقه من كذبه لم تبطل به شهادته الا ترى ان قاذف امرأته بالزنا لا تبطل شهادته بنفس القذف ولا يكون محكوما بكذبه بنفس قذفه لو كان كذلك لما جاز ايجاب اللعان بينه وبين امرأته ولما امر ان يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيما رواها به من الزنا مع الحكم بكذبه ولما وعظ في ترك اللعان الكاذب منهما ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الاغن بين الزوجين الله يعلم ان احداكما كاذب فهل منكما تائب فاخبر ان احدهما بغير عينه هو الكاذب ولم يحكم بكذب القاذف دون الزوجة وفي ذلك دليل على ان نفس القذف لا يوجب تفسيره ولا الحكم بتكذيبه ويدل عليه قوله عز وجل ﴿لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فلم يحكم بكذبهم بنفس القذف فقط بل اذلم يأتوا بالشهداء ومعلوم ان المراد اذا لم يأتوا بالشهداء عند الخصومة في القذف فيغير جائز ابطال شهادته قبل وجود هذه الشريعة وهو عجزه عن اقامة البينة بعد الخصومة في حد القذف عند الامام اذ كان الشهداء انما يقيمون الشهادة عند الامام فمن حكم بتفسيره وابطل شهادته بنفس القذف فقد خالف الآية ﴿فان قيل لما قال تعالى ﴿لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبین﴾ دل ذلك على ان على الناس اذا سمعوا من يقذف

آخر ان يحكموا بكذبه ورد شهادته الى ان يأتي بالشهداء % قيل له معلوم ان الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله عنها وقد قذفها لانه قال تعالى ﴿ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم﴾ الى قوله ﴿لولا اذ سمعتموه﴾ وقد كانت بريئة الساحة غير متهمة بذلك وقاذفوها ايضا لم يقذفوها برؤية منهم لذلك وانما قذفوها ظنا منهم وحسبانا حين تخلفت ولم يدع احد منهم انه رأى ذلك ومن اخبر عن ظن في مثله فعلينا اكذابه والنكير عليه وايضا لما قال في نسق التلاوة ﴿فاذم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فحكم بكذبهم عند عجزهم عن اقامة اليقينة علمنا انه لم يرد بقوله ﴿وقالوا هذا افك مبين﴾ ايجاب الحكم بكذبهم بنفس القذف وان معناه وقالوا هذا افك مبين اذ سمعوه ولم يأت القاذف بالشهود * والشافعي يزعم ان شهود القذف اذا جاؤا متفرقين قبلت شهادتهم فان كان القذف قد ابطال شهادته فوجب ان لا يقبلها بعد ذلك وان شهد معه ثلاثة لانه قد فسق بقذفه فوجب الحكم بتكذيبه وفي قبول شهادتهم اذا جاؤا متفرقين ما يلزمه ان لا تبطل شهادتهم بنفس القذف * ويدل على صحة قولنا من جهة السنة ما روى الحجاج بن اوطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف فاخبر صلى الله عليه وسلم ببقاء عدالة القاذف ما لم يحد * ويدل عليه ايضا حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية لما قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجد هلال ولا تبطل شهادته في المسلمين فاخبر ان يطلان شهادته معلق بوقوع الجلبه ودل بذلك ان القذف لم يبطل شهادته * واختلف الفقهاء في شهادة المحدود في القذف بعد التوبة فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والثوري والحسن بن صالح لا تقبل شهادته اذا تاب وتقبل شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب وقال مالك وعثمان البتي والليث والشافعي تقبل شهادة المحدود في القذف اذا تاب وقال الاوزاعي لا تقبل شهادة محدود في الاسلام % قال ابو بكر روى الحجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون﴾ ثم استثنى فقال ﴿الا الذين تابوا﴾ قتاب عليهم من الفسق واما الشهادة فلا تجوز % حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا حجاج وقد ورد عن ابن عباس ايضا ما حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا ابن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون﴾ قال ثم قال ﴿الا الذين تابوا﴾ قال فمن تاب واصلاح فشهادته في كتاب الله مقبولة % قال ابو بكر ويحتمل ان لا يكون ذلك مخالفا لما روى عنه في الحديث الاول بان يكون اراد بان شهادته مقبولة اذا لم يجلد وتاب والاول على انه جلد فلا تقبل شهادته وان تاب وروى عن شريح وسعيد بن المسيب والحسن وابراهيم وسعيد بن جبير قالوا لا تجوز شهادته وان تاب انما

توبته فيما بينه وبين الله وقال ابراهيم رفع عنهم بالتوبة اسم الفسق فاما الشهادة فلا تجوز ابدا
وروى عن عطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والقاسم بن محمد وسالم والزهرى ان شهادته تقبل
اذا تاب وروى عن عمر بن الخطاب من وجه مطعون فيه انه قال لا بى بكرة ان ثبت قبلت شهادتك
وذلك انه رواه ابن عيينة عن الزهرى قال سفيان عن سعيد بن المسيب ثم شك وقال هو عمر بن
قيس ان عمر قال لا بى بكرة ان ثبت قبلت شهادتك فابى ان يتوب فشك سفيان بن عيينة في سعيد
ابن المسيب وعمر بن قيس ويقال ان عمر بن قيس مطعون فيه فلم يثبت عن عمر بهذا الاسناد
هذا القول ورواه الليث عن ابن شهاب انه بلغه ان عمر قال ذلك لا بى بكرة وهذا بلاغ لا يعمل
عليه على مذهب المخالف وقد روى عن سعيد بن المسيب ان شهادته غير مقبولة بعد التوبة فان
صح عنه حديث عمر فلم يخالفه الا الى ما هو اقوى منه ومع ذلك فليس في حديث عمر انه قال ذلك
لا بى بكرة بعد ما جلده وجاز ان يكون قاله قبل الجلد قال ابو بكر وما ذكرنا من اختلاف السلف
وفقهاء الامصار في حكم القاذف اذا تاب فانما صدر عن اختلافهم في رجوع الاستثناء الى الفسق
او الى ابطال الشهادة وسمة الفسق جميعا فيرفعهما والدليل على ان الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه
من زوال سمة الفسق به دون جواز الشهادة ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع
الى ما تقدمه الابدالة والدليل عليه قوله تعالى ﴿الآل لوط انا لمنجوهم اجمعين الامر ان﴾
فكانت المرأة مستثناة من المنجيين لانها تليهم ولو قال رجل لفلان على عشرة دراهم الثلاثة
دراهم الا درهم كان عليه ثمانية دراهم وكان الدرهم مستثنى من الثلاثة واذا كان ذلك حكم
الاستثناء وجب الاقتصار به على ما يليه ويدل عليه ايضا ان قوله ﴿فان لم تكونوا دخلتم بهن﴾
في معنى الاستثناء وهو راجع الى الربائب دون امهات النساء لانه يليهن فثبت بما وصفنا صحة ما ذكرنا
من الاقتصار بحكم الاستثناء على ما يليه دون ما تقدمه وايضا فان الاستثناء اذا كان في معنى التخصيص
وكانت الجملة الداخل عليها الاستثناء عموما وجب ان يكون حكم العموم ثابتا وان لا يرفعه
باستثناء قد ثبت حكمه فيما يليه الا ان تقوم الدلالة على رجوعه اليها قال الله تعالى ﴿انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا﴾ الى قوله ﴿الا الذين تابوا من قبل
ان تقدروا عليهم﴾ فكان الاستثناء راجعا الى جميع المذكور لكونه معطوفا بعضه على بعض وقال
تعالى ﴿لا تقربوا الصلوة واتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾
ثم قال ﴿وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء
فيمموا﴾ فكان التيمم لمن لزمه الاغتسال كالزوم لمن لزمه الوضوء بالحدث فكذلك حكم الاستثناء
الداخل على كلام معطوف بعضه على بعض يجب ان ينتظم الجميع ويرجع اليه قيل له قد بينا ان حكم
الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الابدالة وقد قامت الدلالة فيا ذكر على
رجوعه الى جميع المذكور ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه على رجوعه الى الجميع المذكور قال قيل
اذا كنا قد وجدنا الاستثناء تارة يرجع الى بعض المذكور وتارة الى جميعه وكان ذلك متعلما
مشهورا في اللغة فما الدلالة على وجوب الاقتصار به على بعض الجملة وهو الذي يليه دون رجوعه

الى الجميع قيل له لو سلمنا لك ما ادعيت من جواز رجوعه الى الجميع لكان سبيله ان يقف
 موقف الاحتمال في رجوعه الى ما يليه والى جميع المذكور واذا كان كذلك وكان اللفظ الاول عموما
 مقتضيا للحكم في سائر الاحوال لم يحز رد الاستثناء اليه بالاحتمال اذ غير جائز تخصيص العموم
 بالاحتمال ووجب استعمال حكمه في المتيقن وهو ما يليه دون ما تقدمه قيل له فان قيل ما انكرت ان
 لا يكون اللفظ الاول عموما مع دخول الاستثناء على آخر الكلام بل يصير في حيز الاحتمال
 ويبطل اعتبار العموم فيه اذ ليس اعتبار عمومه باولى من اعتبار عموم الاستثناء في عوده الى
 الجميع واذا بطل فيه اعتبار العموم وقف موقف الاحتمال في ايجاب حكمه فسقط اعتبار
 عموم اللفظ فيه قيل له هذا غلط من قبل ان صيغة اللفظ الاول صيغة العموم لا تدافع بيننا
 فيه وليس للاستثناء صيغة عموم يقتضى رفع الجميع فوجب ان يكون حكم الصيغة الموجبة للعموم
 مستعملا فيه وان لا تزيلها عنه باللفظ يقتضى صيغته رفع العموم وليس ذلك بموجود في لفظ
 الاستثناء قيل له لو قال رجل عبده حر وامرأته طالق ان شاء الله رجوع الاستثناء الى الجميع وكذلك
 قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا ان شاء الله
 فكان استثناءه راجعا الى جميع الايمان اذ كانت معطوفة بعضها على بعض قيل له ليس هذا
 مما نحن في شئ لان هذا الضرب من الاستثناء مخالف للاستثناء الداخل على الجملة بحروف الاستثناء
 التي هي الاوغير وسوى ونحو ذلك لان قوله ان شاء الله يدخل لرفع حكم الكلام حتى لا يثبت
 منه شئ والاستثناء المذكور بحرف الاستثناء لا يجوز دخوله الرفع حكم الكلام رأسا الا ترى
 انه يجوز ان يقول انت طالق ان شاء الله فلا يقع شئ ولو قال انت طالق الا طالق كان الطلاق
 واقعا والاستثناء باطلا لاستحالة دخوله لرفع حكم الكلام ولذلك جاز ان يكون قوله
 ان شاء الله راجعا الى جميع المذكور المعطوف بعضها على بعض ولم يحجب مثله فيما وصفنا قيل له
 فلو كان قال انت طالق وعبدى حرا لان يقدم فلان كان الاستثناء راجعا الى الجميع فان لم يقدم
 فلان حتى مات طلقت امرأته وعق عبده وكان ذلك بمنزلة قوله ان شاء الله قيل له ليس ذلك
 على ما ظننت من قبل ان قوله الا ان يقدم فلان وان كانت صيغته صيغة الاستثناء فانه في معنى
 الشرط كقوله ان لم يقدم فلان وحكم الشرط ان يتعلق به جميع المذكور اذا كان بعضه معطوفا
 على بعض وذلك لان الشرط يشبه الاستثناء الذي هو مشية الله عز وجل من حيث كان وجوده عاملا
 في رفع الكلام حتى لا يثبت منه شئ الا ترى انه ما لم يوجد الشرط لم يقع شئ وجائز ان لا يوجد
 الشرط ابدا فيبطل حكم الكلام رأسا ولا يثبت من الجزاء شئ فلذلك جاز رجوع الشرط
 الى جميع المذكور كما جاز رجوع الاستثناء بمشية الله تعالى قال ابو بكر وقوله الا ان يقدم فلان
 هو شرط وان دخل عليه حرف الاستثناء واما الاستثناء المحض الذي هو قوله (الا الذين تابوا)
 و (الا آل لوط) وما جرى مجراؤه فانه لا يجوز دخوله لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شئ
 الا ترى ان قوله (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا بد من ان يكون حكمه ثابتا في وقت ما وان من رد
 الاستثناء اليه فانما يرفع حكمه في بعض الاوقات بعد ثبات حكمه في بعضها وكذلك قوله

(الال لوط) غير جائز ان يكون رافعا لحكم النجاة عن الاولين وانما عمل في بعض ما انتظمه
 لفظ العموم * ويستدل بما ذكرنا على ان حقيقة هذا الضرب من الاستثناء رجوعه الى ما يليه
 دون ما تقدمه وان لا يرد الى ما تقدمه الا بدلالة وذلك لانه لما استحال دخول هذا الاستثناء
 لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شيء وجب ان يكون مستعملا في البعض دون الكل
 فاذا وجب ذلك كان ذلك البعض الذي عمل فيه هو المتيقن دون غيره بمنزلة لفظ لا يصح اعتقاد
 العموم فيه فيكون حكمه مقصورا على الاقل المتيقن دون اعتبار لفظ العموم كذلك الاستثناء
 ولما جاز دخول شرط مشية الله تعالى وسائر شروط الايمان لرفع حكم اللفظ رأسا وجب استعماله
 في جميع المذكور وان لا يخرج منه شيء الا بدلالة * ويدل على ان الاستثناء في قوله (الا الذين تابوا)
 مقصور على ما يليه دون ما تقدمه ان قوله (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) كل
 واحد منهما امر وقوله (واولئك هم الفاسقون) خبر والاستثناء داخل عليه فوجب ان يكون موقوفا
 عليه دون رجوعه الى الامر وذلك لان الواو في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستقبال اذ غير جائز
 ان يكون للجمع لانه غير جائز ان يتنظم لفظ واحد الامر والخبر الا ترى انه لا يصح جمعهما في كناية
 ولا في لفظ واحد ويدل عليه انه لم يرجع الى الحد اذا كان امرا ونظيره قول القائل اعطزيدا درهما
 ولا تدخل الدار وفلان خارج ان شاء الله ان مفهوم هذا الكلام رجوع الاستثناء الى الخروج
 دون ما تقدم من ذكر الامر كذلك يجب ان يكون حكم الاستثناء في الآية لا فرق بينهما فان قيل
 قال الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا)
 الى قوله (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) ثم قال (الا الذين تابوا
 من قبل ان تقدروا عليهم) ومعلوم ان ما تقدم في اول الآية امر وقوله (ذلك لهم خزي
 في الدنيا) خبر فرجع الاستثناء الى الجميع ولم يختلف حكم الخبر والامر * قيل له انما جاز ذلك
 لان قوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) وان كان امرا في الحقيقة فان صورته صورة
 الخبر فلما كان الجميع في صورة الخبر جاز رجوع الاستثناء الى الجميع ولما كان قوله تعالى (فاجلدوهم
 ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) امرا على الحقيقة ثم عطف عليه الخبر وجب ان
 لا يرجع الى الجميع ومع ذلك فانا نقول متى اختلفت صيغ المعطوف بعضه على بعض لم يرجع
 الا الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدم مما ليس في مثل صيغته الا بدلالة فان قامت الدلالة بجازرده
 اليه وقد قامت الدلالة في آية المحاربين ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه فهو متى على حكمه
 في الاصل * فان قيل لما كانت الواو للجمع ثم قال (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
 ابدا واولئك هم الفاسقون) صار الجميع كانه مذكور معا لا تقدم لواحد منهما على الآخر فلما
 ادخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء الى شيء من المذكور باولى من رجوعه الى
 الآخر اذ لم يكن لتقديم بعضها على بعض حكم في الترتيب فكان الجميع في المعنى بمنزلة المذكور
 معا فليس رجوع الاستثناء الى سمة الفسق باولى من رجوعه الى بطلان الشهادة والحد
 ولولا قيام الدلالة على انه لم يرجع الى الحد لاقتضى ذلك رجوعه ايضا وزواله عنه بالتوبة

قيل له ان الواو قد تكون للجمع على ما ذكرت وقد تكون للاستيناف وهي في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستيناف لانها انما تكون للجمع فيما لا يختلف معناه وينظمه جملة واحدة فيصير الكل كالمدكور معا وذلك في نحو قوله تعالى (اذقتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم) الى آخر الآية لان الجميع امر كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء لان الجميع قد تضمنه لفظ الامر فصارت كالجملة الواحدة المنتظمة لهذه الاوامر واما آية القذف فان ابتداءها امر وآخرها خبر ولا يجوز ان يتضمهما جملة واحدة فلذلك كانت الواو للاستيناف اذ غير جائز دخول معنى الخبر في لفظ الامر وقوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الاستثناء فيه عائد الى الامر بالقتل وما ذكر معه وغير عائد الى الخبر الذي يليه لان قوله (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) لا يجوز ان يكون عائدا الى قوله (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لان التوبة تزيل عذاب الآخرة قبل القدرة عليهم وبعدها فعلنا ان هذه التوبة مشروطة للحد دون عذاب الآخرة * ودليل آخر وهو ان قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا يخلو من ان يكون بطلان هذه الشهادة متعلقا بالفسق او يكون حكما على حياله تقتضي الآية تأييده فلما كان حمله على بطلانها يلزوم سمة الفسق يبطل فائدة ذكره اذ كان ذكر التفسير مقتضيا لبطلانها الازواله والتوبة منه وجب حمله على انه حكم برأسه غير متعلق بسمة الفسق ولا بترك التوبة * وايضا فان كل كلام فحكمه قائم بنفسه وغير جائز تضمينه بغيره الابدالة وفي حمله على ما ادعاه المخالف تضمينه بغيره وباطال حكمه بنفسه وذلك خلاف مقتضى اللفظ * وايضا فان حمله على ما دعى يوجب ان يكون الفسق المذكور في الآية علة لما ذكر من ابطال الشهادة فيكون تقديره ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا لانهم فاسقون وفي ذلك ازالة للفظ عن حقيقته وصرفه الى مجاز لادلالة عليه لان حكم اللفظ ان يكون قائما بنفسه في ايجاب حكمه وان لا يجعل علة لغيره مما هو مذكور معه ومعطوف عليه ثبت بذلك ان بطلان الشهادة بعد الجلد حكم قائم بنفسه على وجه التأيد المذكور في الآية غير موقوف على التوبة * فان قيل رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى منه الى الفسق لانه معلوم ان التوبة تزيل الفسق بغير هذه الآية فلا يكون رده الى الفسق مفيدا ورده الى الشهادة يفيد جوازها بالتوبة اذ كان جائزا ان تكون الشهادة مردودة مع وجود التوبة فامبقاء سمة الفسق مع وجود التوبة فغير جائز في عقل ولا سمع اذ كانت سمة الفسق ذمما وعقوبة وغير جائز ان يستحق التائب الذم وليس كذلك بطلان الشهادة الاترى ان العبد والاعمى غير جائزى الشهادة لاعلى وجه الذم والتعنيف لكن عبادة فكان رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى باثبات فائدة الآية منه الى الفسق * قيل له ان التوبة المذكورة في هذه الآية انما هي التوبة من القذف واكذاب نفسه فيه لانه يستحق سمة الفسق وقد كان جائزا ان تبقى سمة الفسق عليه اذا تاب من سائر الذنوب ولم يكذب نفسه فاخبر الله تعالى بزوال سمة الفسق عنه اذا اكذب نفسه * ووجه آخر هو ان سمة الفسق انما تترتب بوقوع الجلد به ولم يكن يتمتع عند اظهار التوبة ان لا تكون مقبولة في ظاهر الحال وان كانت مقبولة عند الله لانا لانقضى على حقيقة توبته فكان جائزا ان يتعبدان بان لا تصدقه على توبته وان تركه على الجملة ولا نتولاه على حسب ما تتولى سائر اهل التوبة

فلما كان ذلك جائزاً ورود العبادة به فادتنا الآية قبول توبته ووجوب موالاته وتصديقه على ما ظهر من توبته * فان قيل لما اتفقنا على ان الذمي المحدود في القذف يقبل شهادته اذا اسلم وتاب دل ذلك من وجهين على قبول شهادة المسلم المحدود في القذف احدهما انه قد ثبت ان الاستثناء راجع الى بطلان الشهادة اذ كان الذمي مراداً بالآية وقد اريد به كون بطلان الشهادة موقوفاً على التوبة والثاني انه لما رفعت التوبة الحكم ببطلان شهادته كان المسلم في حكمه لوجود التوبة منه * قيل له ليس الامر فيه على ما ظننت وذلك لان الذمي لم يدخل في الآية وذلك لان الآية انما اقتضت بطلان شهادة من جلد وحكم بفسقه من جهة القذف والذمي قد تقدمت له سمة الفسق فلما لم يستحق هذه السمة بالجلد لم يدخل في الآية وانما جلدناه بالاتفاق ولم يحصل الاتفاق على بطلان شهادته بعد اسلامه بالجلد الواقع في حال كفره فاجزناها كما نجيز شهادة سائر الكفار اذا سلموا * فان قيل فيجب على هذا ان لا يكون الفاسق من اهل الملة مراداً بالآية اذ لم يستحدث سمة الفسق بوقوع الحدية * قيل له هو كذلك وانما دخل في حكمها بالمعنى لا باللفظ وانما اجاز اصحابنا شهادة الذمي المحدود في القذف بعد اسلامه وتوبته من قبل ان الحد في القذف يبطل العدالة من وجهين احدهما عدالة الاسلام والاخر عدالة الفعل والذمي لم يكن مسلماً حين حد فيكون وقوع الحدية مبطلاً لعدالة اسلامه وانما بطلت عدالته من جهة الفعل فاذا اسلم فحدث توبة فقد حصلت له عدالة من جهة الاسلام ومن طريق الفعل ايضاً بالتوبة فلذلك قبلت شهادته واما المسلم فان الحد قد اسقط عدالته من طريق الدين ولم يستحدث بالتوبة عدالة اخرى من جهة الدين اذ لم يستحدث ديناً بتوبته وانما استحدث عدالة من طريق الفعل فلذلك لم تقبل شهادته اذ كان شرط قبول الشهادة وجود العدالة من جهة الدين والفعل جميعاً * فان قيل لما اتفقنا على قبول شهادته اذا تاب قبل وقوع الحدية دل ذلك على ان الاستثناء راجع الى الشهادة كرجوعه الى التفسير فوجب على هذا ان يكون مقتضياً لقبولها بعد الحد كهو قبله * قيل له ان شهادته لم تبطل بالقذف قبل وقوع الحدية ولا وجب الحكم بنفسه لما بيناه في المسئلة المتقدمة ولولم يتب واقام على قذفه كانت شهادته مقبولة وانما بطلان الشهادة ولزومه سمة الفسق مرتب على وقوع الحد به فالاستثناء انما رفع عنه سمة الفسق التي لزمته بعد وقوع الحد فاما قبل ذلك فغير محتاج الى الاستثناء في الشهادة ولا في الحكم بالتفسير * ودليل آخر على صحة قولنا وهو اننا قد اتفقنا على ان التوبة لا تسقط الحد ولم يرجع الاستثناء اليه فوجب ان يكون بطلان الشهادة مثله لانهما جميعاً امران قد تعلقا بالقذف فمن حيث لم يرجع الاستثناء الى الحد وجب ان لا يرجع الى الشهادة واما التفسير فهو خبر ليس بامر فلا يلزم على ما وصفنا * ومن جهة اخرى ان المطالبة بالحد حق لا دمي فكذلك بطلان الشهادة حق لا دمي الا ترى ان الشهادات انما هي حق للمشهود له وبطلانها يصح اذا وها واقامت كما تصح فامة حد القذف بمطالبة المقذوف فوجب ان يكونا سواء في ان التوبة لا ترفعهما واما لزوم سمة الفسق فلا حق فيه لاحد فكان الاستثناء راجعاً اليه ومقصوراً عليه * فان قيل اذا كان التائب من الكفر مقبول الشهادة فالتائب من القذف اخرى به * *

قيل له التائب من الكفر يزول عنه القتل ولا يزول عن التائب من القذف حد القذف فكما جازان تزيل
 التوبة من الكفر القتل عن الكافر جازان تقبل توبته ولا يلزم عليه التائب من القذف لان توبته لا تزيل
 الجلد عنه وايضا فان عقوبات الدنيا غير موضوعة على مقادير الاجرام الا ترى ان القاذف بالكفر
 لا يجب عليه الحد والقاذف بالزنا يجب عليه الحد فغلب امر القذف من هذا الوجه بما لم يغلبه
 امر القذف في احكام الدنيا وان كانت عقوبة الكفر في الآخرة اعظم فان قيل فاذا تاب واصلاح
 فهو عدل ولي لله تعالى وقد كان بطلان شهادته بديا على وجه العقوبة والتوبة تزيل العقوبة
 وتوجب العدالة والولاية فغير جائز بطلان شهادته بعد توبته فان قيل له لا يكون بطلان شهادته
 بعد توبته على وجه العقوبة بل على جهة المحنة كما لا تكون إقامة الحد عليه بعد التوبة على جهة العقوبة بل على
 جهة المحنة والله ان يمتحن عباده بما شاء على وجه المصلحة الا ترى ان العبد قد يكون عدلا مرضيا عند الله
 ولي الله تعالى وهو غير مقبول الشهادة وكذلك الاعمى وشهادة الوالد لولده ومن جرى مجراه فليس
 بطلان الشهادة في الاصول موقوف على الفسق وعلى وجه العقوبة حتى يعارض فيه بما ذكرت وما يدل
 على ان توبة القاذف لا توجب جواز شهادته ان شهادته انما بطلت بحكم الحاكم عليه بالحد وجلده اياه ولم
 تبطل بقذفه لما قد بينا في سالف فلما تعلق بطلان شهادته بحكم الحاكم لم يحز اجازتها الا بحكم الحاكم بمحوازها
 لان في الاصول ان كل ما تعلق بثبوته بحكم الحاكم لم يزل ذلك الحكم عنه الا بما يجوز ثبوته من طريق الحكم
 كالاملاك والعقاق والطلاق وسائر الحقوق فلما لم تكن توبته مما تصح الخصومة فيه ولا يحكم بها
 الحاكم لم يحز لنا ابطال ما قد ثبت بحكم الحاكم فان قيل فرقة اللعان والعين وما جرى مجراها
 متعلقة بحكم الحاكم وقد يجوز ان يزوجهما فيعود النكاح فكذلك بطلان شهادة القاذف
 وان كان متعلقا بحكم الحاكم فان ذلك لا يمنع اطلاق شهادته عند توبته ويكون حكم الحاكم بديا
 ببطلانها مقصورا على الحال التي لم تحدث فيها توبة كما ان الفرقة الواقعة بحكم الحاكم انما هي مقصورة
 على الحال التي لم يكن منهما فيها عقد مستقبل فان قيل له لان النكاح الثاني مما يجوز وقوع الحكم به فجاز
 ان تبطل به الفرقة الواقعة بحكم الحاكم والتوبة ليست مما يحكم به الحاكم فلا تثبت فيه الخصومات
 فلم يحز ان يبطل به حكم الحاكم ببطلان شهادته ولكنه لو شهد القاذف بشهادة عند حاكم
 يرى قبول شهادة المحدود في القذف بعد التوبة فحكم بمحواز شهادته بعد حكمه جازت شهادته
 فان قيل فلوان رجالا زنى فحده الحاكم ثم تاب جازت شهادته بعد التوبة ولم يكن حكم الحاكم
 مانعا من قبولها بعد التوبة فان قيل له انما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم وانما بطلت يزناه قبل
 ان يحده الحاكم لظهور فسقه فلما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم بل بفعله جازت عند ظهور
 توبته وشهادة القاذف لم تبطل بقذفه لما بينا في سالف لانه جائز ان يصحكون صادقا وانما يحكم
 بكذبه وفسقه عند جلد الحاكم اياه فاما قبل ذلك فهو في حكم من لم يقذف ويبدل على ذلك من
 جهة السنة حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية حين قذف امرأته
 بشريك بن سحماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين
 وذكر الحديث فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وقوع الجلد به يبطل شهادته من غير شرط

التوبة في قبولها * وقد روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف * قال ابو بكر ولم يستثن فيه وجود التوبة منه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حامد بن محمد قال حدثنا شريح قال حدثنا مروان عن يزيد بن ابي خالد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز في الاسلام شهادة مجرب عليه شهادة زور ولا خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذى غم ولا خيه ولا الصانع لاهل البيت ولا طين ولا قرابة فابطل عليه الصلاة والسلام القول بابطال شهادة المحدود فظاهره يقتضى بطلان شهادة سائر المحدودين في حد قذف او غيره الا ان الدلالة قد قامت على جواز قبول شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب مما حذفه ولم تقم الدلالة في المحدود في القذف فهو على عموم لفظه تاب ولم يتب وانما قبلنا شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب لان بطلان شهادته متعلق بالفسق فتى زالت عنه سمة الفسق كانت شهادته مقبولة والدليل على ذلك ان الفعل الذى استحق به الحد من زنا او سرقة او شرب خمر قد اوجب تفسيقه قبل وقوع الحد به فلما لم يتعلق بطلان شهادته بالحد كان بمنزلة سائر الفساق اذا تابوا فتقبل شهادتهم واما المحدود في القذف فلم يوجب القذف بطلان شهادته قبل وقوع الحد به لانه جائز ان يكون صادقا في قذفه وانما بطلت شهادته بوقوع الحد به فلم تزل ذلك عنه بتوبته * قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء) قال ابو بكر قد اقتضت هذه الآية ان يكون شهود الزنا اربعة كما اوجب قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (واشهدوا ذوى عدل منكم) قبول شهادة العدد المذكور فيه وامتناع جواز الاقتصار على اقل منه وقال تعالى في سياق التلاوة عند ذكر اصحاب الافك (لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فجعل عد الشهود المبرى للقاذف من الحد اربعة وحكم بكذبه عند عجزه عن اقامة اربعة شهداء وقدين تعالى عدد شهود الزنا في قوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشه من نساءكن فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) الآية واعاد ذكر الشهود الاربعة عند القذف اعلاما لنا ان القاذف لا تبرئه من الجلد الا لشهادة اربعة * واختلف الفقهاء في القاذف اذا جاء باربعة شهداء فساق فشهدوا على المقذوف بالزنا فقال اصحابنا وعثمان البقي والليث بن سعد لاحد على الشهود وان كانوا فساقا وروى الحسن ابن زياد عن ابي يوسف في رجل قذف رجلا بالزنا ثم جاء باربعة فساق يشهدون انه زان انه يحد القاذف ويدرا عن الشهود وقال زفر يدرأ عن القاذف وعن الشهود وقال مالك وعبيد الله بن الحسن يحد الشهود * قال ابو بكر ولم يختلف اصحابنا لو جاء باربعة كفار او محدودين في قذف او عييد او عييان ان القاذف والشهود جميعا يحدون للقذف فاما اذا كانوا فساقا فان ظاهر قوله (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) قد تناولهم اذ لم يشترط في سقوط الحد عن القاذف العدول دون الفساق فوجب بمقتضى الآية زوال الحد عن القاذف اذ جعل شرط وجوب الحد ان لا يأتى باربعة شهداء وهو قد اتى باربعة شهداء اذ كان الشهداء اسما لمن اقام الشهادة

٪ فان قيل يلزمك مثله في الكفار والمحدودين في القذف ونحوهم ٪ قيل له قد اقتضى الظاهر ذلك
 وأما خصصناه بدلالة وايضا فان الفساق اما ردت شهادتهم للتهمة وكان ذلك شبهة في ردها
 فغير جائز ايجاب الحد عليهم بالشبهة التي ردت من اجلها شهادتهم ووجب سقوط الحد
 عن القاذف ايضا بهذه الشهادة كما سقطت عنها اذ كان سبيل الشبهة ان يسقط بها الحد
 ولا يجزئها الحد واما المحدود في القذف والكافر والعبد والاعمى فلم يرد شهادتهم للتهمة
 ولا للشبهة فيها واما رددناها لمعان متيقنة فيهم تبطل الشهادة وهي الحد والكفر والرق والعمى
 فلذلك حددناهم ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عنهم وعن القاذف ٪ ووجه آخر وهو
 ان الفساق من اهل الشهادة واما رددناها اجتهادا وقد يسوغ الاجتهاد لغيرنا في قبول
 شهادتهم اذا كان ما نحكم نحن بانه فسق يوجب رد الشهادة قد يجوز ان يراه غيرنا غير مانع
 من قبول الشهادة فلما كان كذلك لم يكن لنا ايجاب الحد على الشهود ولا على القاذف بالا جتهاد واما
 الحد في القذف والكفر ونظائرهما فليس طريق اثباتها الاجتهاد بل الحقيقة فلذلك جاز ان
 يحدوا ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عن القاذف وايضا فان الفاسق غير محكوم ببطلان
 شهادته اذ الفسق ليس بمعنى يحكم به الحاكم ولا يسمع عليه البيئات فلما لم يحكم ببطلان
 شهادتهم ولا كان الفسق مما تقوم به البيئات ويحكم به الحاكم لم يحجز الحكم ببطلان شهادتهم
 في ايجاب الحد عليهم ولما كان حد القذف والكفر والرق والعمى مما يقع الحكم به وتقوم عليه
 البيئات كان محكوما ببطلان شهادتهم وخرجوا بذلك من ان يكونوا من اهل الشهادة فوجب ان يحدوا
 لوقوع الحكم بالسبب الموجب لحر وجهم من ان يكونوا من اهل الشهادة وايضا فان الفسق من الشاهد
 غير متيقن في حال الشهادة اذ جائز ان يكون عدلا بتوبته في الحال فيما بينه وبين الله واما الكفر والحد
 والعمى والرق فقد علمنا انه غير زائل وهو المانع له من كونه شاهدا فلذلك اختلفا ٪ فان قيل جائز
 ان يكون الكافر قد اسلم ايضا فيما بينه وبين الله ٪ قيل له لا يكون مسلما باعتقاده الاسلام دون
 اظهاره في الموضع الذي يمكنه اظهاره فاذا لم يظهره فهو باق على كفره فقول زفر في هذه
 المسئلة اظهر لانه ان جاز ان يكون فسق الشهود غير مخرج لهم من ان يكونوا من اهل الشهادة
 في باب سقوط الحد عنهم فكذلك حكمهم في سقوطه عن القاذف ٪ قال ابو بكر اختلف الفقهاء في
 شهود الزنا اذا جاؤا متفرقين فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومالك والاوزاعي
 والحسن بن صالح يحدون وقال عثمان البتي والشافعي لا يحدون وتقبل شهادتهم ثم قال الشافعي
 اذا كان الزنا واحدا ٪ قال ابو بكر لما شهد الاول وحده كان قاذفا بظاهر قوله تعالى (والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء) فاقضى ان يكون الاربعة غيره اذ غير جائز ان يكون المعقول
 منه دخوله في الاربعة لانه لا يقال اتت بنفسك بعد الشهادة او القذف كما لا يجوز ان يقال اتت باربعة
 سواك ولا نعم لم يختلفوا انه اذا قال لها انت زانية انه مكلف لان يأتي باربعة غيره يشهدون بالزنا
 وليس هو منهم فكذلك قوله اشهد انك زانية واذا كان كذلك فقد اقتضى ظاهر الآية ايجاب
 الحد على كل قاذف سواء كان قذفه بلفظ الشهادة او بغير لفظ الشهادة فلما كان ذلك حكم الاول

كان كذلك حكم الثاني والثالث والرابع اذ كان كل واحد منهم قاذف محصنة قد اوجب الله عليه الحد ولم يبرئه منه الا بشهادة اربعة غيره ۞ فان قيل انما اوجب الله عليه الحد اذا كان قاذفا ولم يحجى محجى الشهادة فما اذا جاء محجى الشهادة بان يقول اشهد ان فلانا زنى فليس هذا بقاذف ۞ قيل له قد فقه اياها بلفظ الشهادة لا يخرج من حكم القاذفين الا ترى انه لو لم يشهد معه غيره لكان قاذفا وكان الحد له لازما فلما كان كذلك علمنا ان ايراده القذف بلفظ الشهادة لا يخرج من ان يكون قاذفا بعد ان يكون وحده وايضا فقد تناوله عموم قوله ((والذين يرمون المحصنات)) اذ كان راما او انما ينفصل حكم الرامى من حكم الشاهد اذا جاء اربعة مجتمعين وهم العدد المشروط في قبول الشهادة فلا يكونون مكلفين لان تأتوا بغيرهم فاما من دون الاربعة اذا جاؤا قاذفين بلفظ الشهادة او بغير لفظها فانهم قذفة اذ هم مكلفون للاتباع بغيرهم في صحة قذفهم ۞ فان قيل قد روى ان نافع بن الحارث كتب الى عمر رضي الله عنه ان اربعة جاؤا يشهدون على رجل وامرأة بالزنا فشهد ثلاثة منهم رأوه كالميل في المسكحلة ولم يشهد الرابع بمثل ذلك فكتب اليه عمر ان شهد الرابع على مثل ما شهد عليه الثلاثة فاجلدوا وان كانا محصنين فارجمهما وان لم يشهد الا بما كتبت به الى فاجلد الثلاثة واخل سبيل الرجل والمرأة وهذا يدل على انه لو شهد مع الثلاثة آخرانهم لا يحدون وقبلت شهادتهم مع كون الثلاثة بديا منفردين ۞ قيل له ليس في ذلك دلالة على ما ذكرت وذلك لان الرجل الذي لم يشهد بما شهد به الا آخرون لم ينفرد عنهم بل جاؤا مجتمعين محجى الشهادة وجاز ان يكون الجميع شهدوا بالزنا فلما استثبتوا بالرجل ان يصرح بما صرح به الثلاثة فامر عمر بان يوقف الرجل فان افي بالتفسير على ما اتى به القوم حد المشهود عليهما وان هو لم يأت بالتفسير ابطل شهادته وجعل الثلاثة منفردين فحدهم ولم يقل عمر ان جاء رابع فشهد معهم فاقبل شهادتهم فيكون قابلا لشهادة الثلاثة المنفردين مع واحد جاء بعدهم وقد جلدوا بأكبره واصحابه لما نكل زياد عن الشهادة ولم يقل لهم اتوا بشاهد آخر يشهد بمثل شهادتكم وكان ذلك بحضرة الصحابة فلم ينكره عليه احد منهم ولو كان قبول شهادة شاهد واحد منهم لو شهد معهم جائزا لوقف الامر واستثبتهم وقال هل يشهد بمثل شهادتكم شاهد آخر واذا لم يقل ذلك ولم يوقف امرهم بما عزم عليه من حدهم دل على انهم قد صاروا قذفة قد نزلتهم الحد وان لم يكن يبرئهم من الحد الا بشهادة اربعة آخرين ۞ فان قيل فهو لم يقل لهم هل معكم اربعة يشهدون بمثل شهادتكم ولم يوقف امر الحد عليهم لجواز ذلك فكذلك في الشاهد الواحد لو شهد بمثل شهادتهم ۞ قيل له لانه لم يكن يخفى عليهم انهم لو جاؤا باربعة آخرين يشهدون لهم بذلك لكانت شهادتهم مقبولة وكان الحد عنهم زائلا فلو كانوا قد علموا ان هناك شهودا اربعة يشهدون بذلك لسألوه التوقيف فلذلك لم يحتج ان يعلمهم ذلك واما الشاهد الواحد لو شهد معهم فانه جائز ان يخفى حكمه عليهم في جواز شهادته معهم او بطلانها فلو كان ذلك مقبولا لوقفهم عليه واعلمهم اياه حتى تأتوا به ان كان

فيمن يقيم الحد على المملوك

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد يقيم الامام دون المولى وذلك في سائر

الحدود وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك يحده المولى في الزنا وشرب الخمر والقذف اذا شهد عنده الشهود ولا يقطعه في السرقة وانما يقطعه الامام وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي يحده المولى ويقطعه وقال الثوري يحده المولى في الزنا رواية الاشجعي وذكر عنه القريابي ان المولى اذا حد عبده ثم اعتقه جازت شهادته وقال الاوزاعي يحده المولى وروى عن الحسن قال ضمن هؤلاء اربعة الصلاة والصدقة والحدود والحكم رواه عنه ابن عون وروى عنه بدل الصلاة الجمعة وقال عبدالله بن محيرز الحدود والنفي والجمعة والزكاة الى السلطان وقد روى حماد بن سلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن ابي عبدالله رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يأمرنا ان نأخذ عنه وهو عالم فخذوا عنه فسمعته يقول الزكاة والحدود والنفي والجمعة الى السلطان وقد قيل ان ابا عبدالله هذا يظن انه اخوانى بكرة واسمه نافع فهو لاء السلف قد روى عنهم ذلك ولا نعلم عن احد من الصحابة خلافه وقد روى عن الاعمش انه ذكر اقامة عبدالله بن مسعود حدا بالشام وقال الاعمش هم امرء حيث كانوا وجائز ان يكون عبدالله بن مسعود قد كان ولي ذلك لانه لم يذكر ان الحدود كان عبده فان قيل روى عن ابن ابي ليلى انه قال ادركت بقايا الانصار يضربون الوليدة من ولادتهم اذ انزلت في مجالسهم قيل له يجوز ان يكونوا فعلوا ذلك على وجه التعزير لاعلى وجه اقامة الحد لانهم لم يكونوا مأمورين برفعها الى الامام بل كانوا مأمورين بالاسترعليها وترك رفعها الى الامام والدليل على ان اقامة الحد على الملوك الى الامام دون المولى قوله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا﴾ وقال ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ وقال في آية اخرى ﴿فاذا احصن فان اثنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ وقد علم من قرع سمعه هذا الخطاب من اهل العلم ان المخاطبين بذلك هم الائمة دون عامة الناس فكان تقديره فليقطع الائمة والحكام ايديهما وليجلدها الائمة والحكام ولما ثبت باتفاق الجميع ان المأمورين باقامة هذه الحدود على الاحرار هم الائمة ولم تفرق هذه الآيات بين المحدودين من الاحرار والعبيد وجب ان يكون فيهم جميعا وان يكون الائمة هم المخاطبون باقامة الحدود على الاحرار والعبيد دون المولى ويدل على ذلك ايضا انه لو جاز للمولى ان يسمع شهادة الشهود على عبده بالسرقة فيقطعه ثم يرجع الشهود عن شهادتهم ان يكون له تضمين الشهود ومعلوم ان تضمين الشهود يتعلق بحكم الحاكم بالشهادة لانه لو لم يحكم بشهادتهم لم يضمّنوا شيئا فكان يصير حاكما لنفسه بالحبس الضمان عليهم ومعلوم ان احدا من الناس لا يجوز له ان يحكم لنفسه فعلمنا ان المولى لا يملك استماع البيعة على عبده بذلك ولا قطعه وايضا فان المولى والاجنبى سواء في حد العبد والامة بدلالة ان اقراره به عليه غير مقبول وان اقرار العبد على نفسه بذلك مقبول وان جحد المولى فلما كانا في ذلك في حكم الاجنبيين وجب ان يكون المولى بمنزلة الاجنبى في اقامة الحد عليه وانما جاز للحاكم ان يسمع البيعة ويقيم الحد لان قوله مقبول في ثبوت ما يوجب الحد عنده فلذلك سمع البيعة وحكم بالحد فان قيل

يجوز اقرار الانسان على نفسه بما يوجب الحد ولا يملك مع ذلك اقامة الحد على نفسه ٪ قيل له اذا كان من مجوز اقراره على نفسه ولا يقيم الحد على نفسه فمن لا يجوز اقراره على عبده اخرى بان لا يقيم الحد عليه ٪ فان قيل فلا يجعل قول الحاكم عليه علة جواز اقامة الحد عليه ٪ قيل له ان قول الحاكم قد ثبت عندى لا يوجب عليه الحد وليس باقرار منه وانما هو حكم وكذلك البيعة اذا قامت عنده فانه يقيم الحد من طريق الحكم فمن لا يقبل قوله في الحكم فهو لا يملك سماع البيعة ولا اقامة الحد ٪ فان قيل ان اباحيفة وابا يوسف لا يقبلان قول الحاكم بما يوجب الحد لانهما يقولان لا يحكم بعلمه في الحدود ٪ قيل له ليس معنى ذلك ان قول الحاكم غير مقبول اذا قال ثبت ذلك عندى بيعة او باقرار لان من قولهما ان ذلك مقبول وانما معنى قولهما انه لا يحكم بعلمه في الحدود انه لو شاهد رجلا على زنا او سرقة او شرب خمر لم يقيم عليه الحد بعلمه فاما اذا قال قد شهد عندى شهود بذلك او قال اقر عندى بذلك فان قوله مقبول منه في ذلك ويسع من امره الحاكم بالرجم والقطع ان رجم ويقطع ٪ واحتج المخالف لنا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما ملكت ايمانكم وقوله اذا زنت امة احكم فليجلدها وان عادت فليجلدها وان عادت فليجلدها ولا يثرب عليها فان عادت فليبعها ولوبضفير وقدروى في بعض الفاظ هذا الحديث فليقيم عليها الحد ٪ قال ابو بكر لا دلالة في هذه الاخبار على ما ذهبوا اليه وذلك لان قوله اقيموا الحدود على ما ملكت ايمانكم هو كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وقوله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ومعلوم ان المراد رفعه الى الامام لا اقامة الحد فالتخاطبون باقامة الحد هم الائمة وسائر الناس مخاطبون برفعهم اليهم حتى يقيموا عليهم الحدود فكذلك قوله عليه السلام اقيموا الحدود على ما ملكت ايمانكم هو على هذا المعنى وما قوله عليه السلام اذا زنت امة احكم فليجلدها فانه ليس كل جلد حدا لان الجلد قد يكون على وجه التعزير فاذا عذرتناها فقد قضينا عهدة الخبر ولا يجوز ان نجدها بعد ذلك ويدل على انه اراد التعزير قوله لا يثرب عليها يعنى ولا يعيرها ومن شأن اقامة الحد ان يكون بحضرة الناس ليكون ابلغ في الزجر والتشكيل فلما قال ولا يثرب عليها دل ذلك على انه اراد التعزير لا الحد ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الرابعة فليبعها ولوبضفير ولم يأمر بجلدها ولو كان ذلك حدا لذكره وامر به كما امر به في الاول والثاني والثالث لانه لا يجوز تعطيل الحدود بعد ثبوتها عند من يقيمها وقد يجوز ترك التعزير على حسب ما يرى الامام فيه من المصلحة ٪ فان قيل لو اراد التعزير لوجب ان يكون لوعزرها المولى ثم رفع الى الامام بعد التعزير ان يقيم عليها الحد لان التعزير لا يسقط الحد فيكون قد اجتمع عليها الحد والتعزير ٪ قيل له لا ينبغي لمولاها ان يرفعها الى الامام بعد ذلك بل هو مأمور بالاستر عليها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهزال حين اشار على ماعز بالاقرار بالزنا لو سترته بشوك كان خيرا لك وقال صلى الله عليه وسلم من اتى شيئا من هذه القاذورات فليستر بستر الله فان من ابدى لنا صفحته

أقنا عليه كتاب الله وايضا فليس يمتنع اجتماع الحد والتعزير وقد يجب النفي عندنا مع الجلد على وجه التعزير وروى ان النجاشي الشاهر شرب الخمر في رمضان فضربه على كرم الله وجهه ثمانين وقال هذا لشربك الخمر ثم جلدته عشرين وقال هذا لافطارك في رمضان فجمع عليه الحد والتعزير فلما كان ذلك جائزا لم يمتنع لورفعت هذه الامة بعد تعزير المولى الى الامام ان يحدها حد الزنا

باب اللعان

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهما شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم﴾ الى آخر القصة قال ابو بكر كان حد قاذف الاجنبيات والزوجات الجلد والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء أتني باربعة يشهدون والا فحد في ظهر كوك قال الانصار ايجلد هلال بن امية وتبطل شهادته في المسلمين فثبت بذلك ان حد قاذف الزوجات كان كحد قاذف الاجنبيات وانه نسخ عن الازواج الجلد باللعان لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن امية حين نزلت آية اللعان أتني بصاحبتك فقد انزل الله فيك وفيها قرآنا ولاعن بينهما وروى نحو ذلك في حديث عبدالله بن مسعود في الرجل الذي قال ارايت لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سككت سككت على غيظ فدل ذلك هذه الاخبار على ان حد قاذف الزوجة كان الجلد وان الله تعالى نسيخه باللعان ومن اجل ذلك قال اصحابنا ان الزوج اذا كان عبدا او محدودا في قذف فلم يجب اللعان بينهما ان عليه الحد كما انه اذا كذب نفسه فسقط اللعان من قبله كان عليه الحد وقالوا لو كانت المرأة هي المحدودة في القذف او كانت امة او ذمية انه لا حد على الزوج لانه قد سقط اللعان من قبلها فكان بمنزلة تصديقها الزوج بالقذف لما سقط اللعان من جهتها لم يجب على الزوج الحد * واختلف الفقهاء فيمن يجب بينهما اللعان من الزوجين فقال اصحابنا جميعا ابو خنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد يسقط اللعان باحد معينيهما وجد لم يجب معه اللعان وهو ان يكون الزوجة ممن لا يجب على قاذفها الحد اذا كان اجنيا نحو ان تكون الزوجة مملوكة او ذمية او قد وطئت وطأ حراما في غير ملك والثاني ان يكون احدهما من غير اهل الشهادة بان يكون محدودا في قذف او كافرا او عبدا فاما اذا كان احدهما اعمى او فاسقا فانه يجب اللعان وقال ابن شبرمة يلاعن المسلم زوجته اليهودية اذا قذفها وقال ابن وهب عن مالك الامة المسلمة والحررة والنصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم وكذلك العبد يلاعن زوجته اليهودية وقال ابن القاسم عن مالك ليس بين المسلم والكافر لعان اذا قذفها الا ان يقول رأيتها ترى فتلاعن سواء ظهر الحمل او لم يظهر لانه يقول اخاف ان اموت فيلحق نسب ولدها بي وانما يلاعن المسلم الكافر في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك وكذلك لا يلاعن زوجته الامة الا في نفي الحمل قال والمحدود في القذف يلاعن وان كان الزوجان جميعا كافرين

فلا لعان بينهما والمملوكان المسلمان بينهما لعان اذا اراد ان ينفي الولد وقال الثوري
والحسن بن صالح لا يجب اللعان اذا كان احدا الزوجين مملوكا او كافرا ويجب اذا كان محدودا
في قذف وقال الاوزاعي لا لعان بين اهل الكتاب ولا بين المحدود في القذف وامرأته وقال
الليث في العبد اذا قذف امرأته الحرة وادعى انه رأى عليها رجلا يلاعنها لانه يحدها اذا
كان اجنبيا فان كانت امة او نصرانية لاعنها في نفي الولد اذا ظهر بها حمل ولا يلاعنها في الرؤبة
لانه لا يحدها والمحدود في القذف يلاعن امرأته وقال الشافعي كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض
يلاعن اذا كانت ممن يلزمها الفرض قال ابو بكر فاما الوجه الاول من الوجهين اللذين يسقطان
اللعان فانما وجب ذلك به من قبل ان اللعان في الازواج اقيم مقام الحد في الاجنبيات وقد كان
الواجب على قاذف الزوجة والاجنبية جميعا الجلد بقوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ ثم نسخ ذلك عن الازواج واقام اللعان مقامه
والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء
اثنتي باربعة يشهدون والافحد في ظهرك وقول الرجل الذي قال ارايت لو ان رجلا وجد
مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت عن غيظ فانزلت آية اللعان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاثنتي بها
فلما كان اللعان في الازواج قائما مقام الحد في الاجنبيات لم يجب اللعان على قاذف من لا يجب
عليه الحد لو قذفها اجنبى وايضا فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم اللعان حدا حدثنا عبد الباقي
ابن قانع قال حدثنا محمد بن احمد بن نصر الحاراساني قال حدثنا عبد الرحمن بن موسى قال
حدثنا روح بن دراج عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
لما لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المرأة وزوجها فرق بينهما وقال ان جاءت به
ارح القدمين يشبه فلانا فهو منه قال فجاءت به يشبهه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من الحد لرجمتها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان اللعان حد ولما كان حدا لم يحز
ايحابه على الزوج اذا كانت المرأة مملوكة اذ كان حدا مثل حد الجلد ولما كان حدا لم يجب على
قاذف المملوك قال قيل لو كان حدا لما وجب على الزوج اذا قذف امرأته الحرة الجلد اذا
اكذب نفسه بعد اللعان اذ غير جائز ان يجتمع حدان بقذف واحد وفي ايجاب حد القذف
عليه عند اكذابه نفسه دليل على ان اللعان ليس بحد قال له قد سماه النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم حدا وغير جائز استعمال النظر في دفع الاثرو مع ذلك فانما يمتنع اجتماع الحدين عليه
اذا كان جلدا فاما اذا كان احدهما جلدا والاخر لعابا فانما لم نجد في الاصول خلافه
وايضا فان اللعان انما هو حد من طريق الحكم فحق اكذب نفسه وجلد الحد خرج
اللعان من ان يكون حدا اذ كان ما يصير حدا من طريق الحكم فبما ان يكون تارة
حدا وتارة ليس بحد فكذلك كل ما تعلق بالشئ من طريق الحكم فبما ان يكون تارة
على وصف واخرى على وصف آخر وانما قلنا ان من شرط اللعان ان يكون الزوجان جميعا

جميعا من اهل الشهادة لقوله تعالى ﴿والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهادا الا انفسهم فشهادة
احدهم اربع شهادات بالله﴾ الى آخر القصة فلما سمى الله لعانهما شهادة ثم قال في المحدثين
في القذف ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا﴾ وجب بمضمون الآيتين انتفاء اللعان عن المحدثين في القذف
واذا ثبت ذلك في المحدثين ثبت في سائر من خرج من اهل الشهادة مثل العبد والكافر
ونحوهما ومن جهة اخرى انه اذا ثبت ان المحدثين في القذف لا يلاعن وجب مثله في سائر
من ليس هو من اهل الشهادة اذ لم يفرق احد بينهما لان كل من لا يوجب اللعان على المحدثين
لا يوجب على من ذكرنا ووجه آخر من دلالة الآية وهو قوله تعالى ﴿ولم يكن لهم شهادا
الا انفسهم﴾ فلا يخلو المراد به من ان يكون الايمان فحسب من غير اعتبار معنى الشهادة فيه
او ان يكون ايمانا ليعتبر فيها معنى الشهادة على ما نقوله فلما قال تعالى ﴿ولم يكن لهم شهادا
الا انفسهم﴾ علمنا انه اراد ان يكون الملاعن من اهل الشهادة اذ غير جائز ان يكون المراد
ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم اذ كل واحد لا يحلف الا عن نفسه ولا يجوز احلاف الانسان
عن غيره ولو كان المعنى ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم لاستحال وزالت فائدة ثبوت ان المراد
ان يكون الشاهد في ذلك من اهل الشهادة وان كان ذلك يمينا ويدل على ذلك قوله تعالى
﴿فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ فلم يحل المراد من ان يكون الايمان بلفظ الشهادة
في هذه الايمان او الحلف من كل واحد منهما سواء كان بلفظ الشهادة
او غيرها بعد ان يكون حلفا فلما كان قول القائل بجواز قبول اليمين منهما على اى وجه
كانت كان مخالفا للآية وللسنة لان الله تعالى قال ﴿فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ كما قال تعالى
﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾ وقال ﴿فاستشهدوا عليهن اربعة منكم﴾ ولم يحز
الاقتصار على الاخبار دون ايراده بلفظ الشهادة وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين
لاعن بين الزوجين امرها باللعان بلفظ الشهادة ولم يقتصر على لفظ اليمين دونها ولما كان
ذلك كذلك علمنا ان شرط هذه الايمان ان يكون الحالف بها من اهل الشهادة ولا عنان %
فان قيل الفاسق والاعمى ليسا من اهل الشهادة ولا عنان % قيل له الفاسق من اهل الشهادة من وجوه
احدها ان الفسق الموجب لرد الشهادة قد يكون طريقه الاجتهاد في الرد والقبول والثاني انه
غير محكوم ببطلان شهادته اذا فسق لا يجوز ان يحكم به الحاكم فلما لم تبطل شهادته من طريق
الحكم لم يخرج من ان يكون من اهل الشهادة والثالث ان فسقه في حال لعانه غير متيقن اذ جاز ان
يكون تائباً فيما بينه وبين الله تعالى فيكون عدلاً مرضياً عند الله وليس هذه الشهادة يستحق بها على الغير
فترد من اجل ما علم من ظهور فسقه بدياً فلم يمنع فسقه من قبول لعانه وان كان من شرطه كونه
من اهل الشهادة وليس كذلك الكافر لان الكافر لو اعتقد الاسلام لم يكن مسلماً الا باظهاره
اذا امكنه ذلك فكان حكم كفره باقياً مع اعتقاده لغيره ما لم يظهر الاسلام وايضا فان العدالة
انما تعتبر في الشهادة التي يستحق بها على الغير فلا يحكم بها للثمة والفاسق انما ردت شهادته
في الحقوق للثمة واللعان لا تبطله للثمة فلم يجب اعتبار الفسق في سقوطه واما الاعمى فانه

من اهل الشهادة كالصير لا فرق بينهما الا ان شهادته غير مقبولة في الحقوق لان بينه وبين المشهود عليه حائلا وليس شرط شهادة اللعان ان يقول رأيتها تزني اذ لو قال هي زانية ولم اذكر ذلك لاعن فلما لم يحتج الى الاخبار عن معاينة المشهود به لم يبطل لعانه لاجل عمامه وقدروى في معنى مذهب اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار منها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن داود السراج قال حدثنا الحكم بن موسى قال حدثنا عتاب بن ابراهيم عن عثمان بن عطاء عن ابيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع من النساء ليس بينهن وبين ازواجهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحررة تحت المملوك والمملوكة تحت الحر وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن حمويه بن سيار قال حدثنا ابي سيار التستري قال حدثنا الحسن بن اسماعيل عن مجاهد المصيصي قال اخبرنا حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن صدقة ابي توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع ليس بينهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحررة تحت المملوك % فان قيل اللعان انما يجب في نفى الولد لئلا يلحق به نسب ليس منه وذلك موجود في الامة وفي الحررة % قيل له لما دخل في نكاح الامة لزمه حكمه ومن حكمه ان لا يتنفى منه نسب ولدها كما لزمه حكمه في رق ولده

باب القذف الذي يوجب اللعان

قال الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) الآية ولا خلاف بين الفقهاء ان المراد به قذف الاجنبيات المحصنات بالزنا سواء قال زنت او قال رأيتك تزنين ثم قال تعالى (والذين يرمون ازواجهم) ولا خلاف ايضا انه قد اريد به رميها بالزنا ثم اختلف الفقهاء في صفة القذف الموجب للعان فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والشافعي اذا قال لها يا زانية وجب اللعان وقال مالك بن انس لا يلاعن الا ان يقول رأيتك تزنين او ينفي حملها او ولدانها والاعمى يلاعن اذا قذف امرأته وقال الليث لا تكون ملاعنة الا ان يقول رأيت عليها رجلا او يقول قد كنت استبرأت رحمها وليس هذا الحمل مني ويحلف بالله على ما قال وقال عثمان البقي اذا قال رأيتها تزني لاعنها وان قذفها وهي بخراسان وانما تزوجها قبل ذلك بيوم لم يلاعن ولا كرامة % قال ابو بكر طاهر الآية يقتضي ايجاب اللعان بالقذف سواء قال رأيتك تزنين او لم يقل لانه اذا قذفها بالزنا فهو رام لها سواء ادعى معاينة ذلك او اطلقه ولم يذكر العيان وايضا لم يختلفوا ان قاذف الاجنبية لا يختلف حكمه في وجوب الحد عليه بين ان يدعى المعاينة او يطلقه كذلك يجب ان يكون حكم الزوج في قذفه اياها اذ كان اللعان متعلقا بالقذف كالجلد ولان اللعان في قذف الزوجات اقيم مقام الجلد في قذف الاجنبيات فوجب ان يستويا فيما يتعلقان به من لفظ القذف وايضا فقد قال مالك ان الاعمى يلاعن وهو لا يقول رأيت فعلمنا انه ليس بشرط اللعان رميها برؤية الزنا منها وايضا قد اوجب مالك اللعان في نفى الحمل من غير ذكر رؤية فكذلك نفى غير الحمل يلزمه ان لا يشترط فيه الرؤية

باب كيفية اللعان

قال الله تعالى ﴿ فشهادة احدى اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ﴾ واختلف اهل العلم في صفة اللعان اذ لم يكن ولد فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والثوري يشهد الزوج اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيمارها به من الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمارها به من الزنا وتشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيمارها به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيمارها به من الزنا فان كان هناك ولد نفاه يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيمارها به من نفى هذا الولد وذكر ابو الحسن الكرخي ان الحاكم يأمر الزوج ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارميتك به من نفى ولدك هذا فيقول ذلك اربع مرات ثم يقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيمارميتك به من نفى ولدك هذا ثم يأمرها القاضي فتقول اشهد بالله انك لمن الكاذبين فيمارميتي به من نفى ولدي هذا فتقول ذلك اربع مرات ثم تقول في الخامسة وغضب الله على ان كنت من الصادقين فيمارميتي به من نفى ولدي هذا وروى حيان بن بشر عن ابي يوسف قال اذا كان اللعان بولد فرق بينهما فقال قد ألزمتها امه واخرجته من نسب الاب قال ابو الحسن ولم اجد ذكر نفى الحاكم الولد بالقول فيما قرأته الا في رواية حيان بن بشر قال ابو الحسن وهو الوجه عندى وروى الحسن ابن زياد في سياق روايته عن ابي حنيفة قال لا يضر ان يلاعن بينهما وهما قائمان او جالسان فيقول الرجل اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارميتك به من الزنا يقبل بوجهه عليها فيواجهها في ذلك كله وتواجهه ايضا وروى عن زفر مثل ذلك في المواجهة وقال مالك فيما ذكره ابن القاسم عنه انه يخلف اربع شهادات بالله يقول اشهد بالله اني رأيتها تزني والخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين وتقول هي اشهد بالله ما رأيتني اذني فتقول ذلك اربع مرات والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الليث يشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتشهد المرأة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الشافعي يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارميت به زوجتي فلانة بنت فلان ويشير اليها ان كانت حاضرة يقول ذلك اربع مرات ثم يقعد الامام يذكره الله ويقول اني اخاف ان لم تكن صدقت ان تبوء بلعنة الله فان رآه يريد ان يمضى امره يضع يده على فيه ويقول ان قولك على لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجه ان كنت كاذبا فان ابى تركه فيقول لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيمارميت به زوجتي فلانة من الزنا فان قدفها باحد اسميه بعينه واحدا كان او اثنين وقال مع كل شهادة اني لمن الصادقين فيمارميتي به من الزنا بفلان وفلان وان نفى ولدها قال مع كل شهادة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارميتي به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ماهو مني فاذا قال هذا فقد فرغ من اللعان قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ فشهادة احدى اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ﴾ يقتضى ظاهره جواز الاختصار عليه في شهادات اللعان الا انه لما كان معلوما من دلالة الحال

ان التلاعن واقع على قذفه اياها بالزنا علمنا ان المراد فشهادة احدهما بالله اني لمن الصادقين فيماريتها به من الزنا وكذلك شهادة المرأة واقعة في نفي ما رماها به وكذلك اللعن والعصب والصدق والكذب راجع الى اخبار الزوج عنها بالزنا فدل على ان المراد بالآية وقوع الاتعان والشهادات على ما وقع به رمى الزوج فاكتفى بدلالة الحال على المراد عن قوله فيماريتها به من الزنا واقتصر على قوله (اني لمن الصادقين) وهذا نحو قوله تعالى (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) والمراد والحافظات فروجهن والذاكرات الله ولكنه حذف لدلالة الحال عليه وفي حديث عبدالله بن مسعود وابن عباس في قصة المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم فشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ولم يذكر افيمارهاها به من الزنا * واما قول مالك انه يشهد اربع شهادات بالله انه راها تزني فخالف لظاهر لفظ الكتاب والنسبة لان في الكتاب (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) وكذلك لا عن النبي صلى الله عليه وسلم بين الزوجين * واما قول الشافعي انه يذكرها باسمها ونسبها ويشير اليها بعينها فلامعنى له لان الاشارة تعني عن ذكر الاسم والنسب فذكر الاسم والنسب لغو في هذا الموضع الا ترى ان الشهود لو شهدوا على رجل بحق وهو حاضر كانت شهادتهم اننا نشهد ان لهذا الرجل على هذا الرجل الف درهم ولا يحتاجون الى اسمه ونسبه

في نفي الولد

قال ابو حنيفة اذا ولدت المرأة فتفي ولدها حين يولد او بعده يوم او يومين لاعن وان تنفي الولد وان لم ينفيه حين يولد حتى مضت سنة او سنتان ثم نفاه لاعن ولزمه الولد ولم يوقت ابو حنيفة لذلك وقتا ووقت ابو يوسف ومحمد مقدار النفاس اربعين ليلة وقال ابو يوسف ان كان غائبا فقدم فله ان ينفيه فيما بينه وبين مقدار النفاس من تقدم ما كان في الحولين فان قدم بعد خروجه من الحولين لم ينصف ابدا * وقال هشام سألت محمدا عن ام ولد لرجل جاءت بولد والمولى شاهد فلم يدعه ولم ينكره فقال اذا مضى اربعون يوما من يوم ولده فانه يلزمه وهي بمنزلة الحرة قال قلت فان كان المولى غائبا فقدم وقد اتت له سنون فقال محمد ان كان الابن نسب اليه حتى عرف به فانه يلزمه وقال محمد وان لم ينسب اليه وقال هذا لم اعلم بولاده فان سكوت اربعين يوما من يوم قدم لزمه الولد * وقال مالك اذا رأى الحمل فلم ينفيه حين وضعته لم ينصف بعد ذلك وان نفاه حرة كانت او امة فان انتفى منه حين ولده وقدرها حاملا فلم ينصف منه فانه يحل الحد لانها حرة مسلمة فصارت قاذفا لها وان كان غائبا عن الحمل وقدم ثم ولده فله ان ينفيه * وقال الليث فيمن اقر بحمل امرأته ثم قال بعد ذلك رأيتها تزني لاعن في الرؤبة ويلزمه الحمل * وقال الشافعي اذا عام الزوج بالولد فامكنه الحاكم امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له ان ينفيه كالشفعة وقال في القديم ان لم ينفيه في يوم او يومين لم يكن له ان ينفيه * قال ابو بكر ليس في كتاب الله عز وجل ذكر نفي الولد الا انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نفي الولد باللعان اذا قذفها بنفي

الولد * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واستقى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن هارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن امية من ارضه عشيا فوجد عنداه رجلان وذكر الحديث الى آخر ذكر اللعان قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب * قال ابو بكر وقد اتفق الفقهاء على انه اذا نفى ولدها انه يلاعن ويلزم الولد امه ويتنفي عنه من ابه الا انهم اختلفوا في وقت نفى الولد على ما ذكرنا وفي خبر ابن عمر الذي ذكرنا في ان رجلا اتقى من ولدها فلاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالام دليل على ان نفى ولدها من قذف لها لولا ذلك لما لعن بينهما اذ كان اللعان لا يجب الا بالقذف وما توقيت نفى الولد فان طريقه الاجتهاد وغالب الظن فاذا مضت مدة قد كان يمكنه فيها نفى الولد وكان منه قبول للتهمة او ظهر منه ما يدل على انه غير ناقل له لم يكن له بعد ذلك ان ينفيه عند ابي حنيفة وتحديد الوقت ليس عليه دلالة فلم يثبت واعتبر ما ذكرنا من ظهور الرضا بالولد ونحوه * فان قيل لما لم يكن سكوته في سائر الحقوق رضا باسقاطها كان كذلك نفى الولد * قيل له قد اتفق الجميع على ان السكوت في ذلك اذا مضت مدة من الزمان بمنزلة الرضا بالقول الا انهم اختلفوا فيها واكثر من وقت فيها اربعين يوما وذلك لادليل عليه وليس اعتبار هذه المدة باولى من اعتبار ما هو اقل منها وذهب ابو يوسف ومحمد الى ان الاربعين هي مدة اكثر النفاس وحال النفاس هي حال الولادة فمادت على حال الولادة قبل نفيه وهذا ليس بشئ لان نفى الولد لا يتعلق له بالنفاس * واما قول مالك انه اذا رآها حاملا فلم ينتف منه ثم نفاه بعد الولادة فانه يجحد الحد فانه قول واه لا وجه له من وجوه احدها ان الحمل غير متيقن فيعتبر نفيه والثاني انه ليس بالكذب من ولدت امرأته ولم يعلم بالحمل فعلم به وسكت زمانا يلزمه الولد وان نفاه بعد ذلك لاعن ولم ينتف بنسب الولد منه اذ لم تكن صحة اللعان متعلقة بنفى الولد ولم يكن منه اكذاب لنفسه بعد النفي فكيف يجوز ان يجحد وايضا قوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) الآية فواجب اللعان بعموم الآية على سائر الازواج فلا يخص منه شئ الا بدليل ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه من ذلك على وجوب الحد وسقوط اللعان

باب الرجل يطلق امرأته طلاقا بانثا ثم يقذفها

قال اصحابنا فيمن طلق امرأته ثلاثا ثم قذفها فعليه الحد وكذلك ان ولدت ولدا قبل انقضائها عدتها فنفى ولدها فعليه الحد والولد ولده وقال ابن وهب عن مالك اذا بانث منه ثم انكر حملها لاعنها ان كان حملها يشبهه ان يكون منه وان قذفها بعد الطلاق

الثلاث وهي حامل مقر بحملها ثم زعم انه رآها تزني قبل ان يقذفها حد ولم يلاعن وان
انكر حملها بعد ان يطلقها ثلاثا لاعنها وقال الليث اذا انكر حملها بعد الينونة لاعن ولو
قذفها بالزنا بعد ان بانت منه وذكر انه رأى عليها رجلا قبل فراقه اياها جلد الحد ولم يلاعن
وقال ابن شبرمة اذا ادعت المرأة حملا في عدتها وانكر الذي يعتد منه لاعنها وان كانت
في غير عدة جلد والحق به الولد وقال الشافعي وان كانت امرأة مغلوقة على عقلها ففي زوجها
ولدها التعن ووقعت الفرقة وانقضى الولد وان ماتت المرأة قبل اللعان فطالب ابوها وامها
زوجها كان عليه ان يلتعن وان ماتت ثم قذفها حد وللعان الا ان ينفي به ولدا او حملا
فيلتعن وروى قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين
ثم يقذفها قال يحد وقال ابن عمر يلاعن وروى الشيباني عن الشعبي قال ان طلقها طلاقا
بائنا فادعت حملا فانقضى منه يلاعنها انما فر من اللعان وروى اشعث عن الحسن مثله ولم يذكر
الفرار وان لم تكن حاملا جلد وقال ابراهيم النخعي وعطاء والزهرى اذا قذفها بعد ما بان
منه جلد الحد قال عطاء والولد ولده § قال ابو بكر قال الله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ وكان ذلك حكما عاما في قاذف الزوجات
والاجنيات على ما بينا فيما سلف ثم نسخ منه قاذف الزوجات بقوله تعالى ﴿والذين يرمون
ازواجهن﴾ والبائنة ليست بزوجة فعلى الذي كان زوجها الحد اذا قذفها بظاهر قوله
﴿والذين يرمون المحصنات﴾ ومن اوجب اللعان بعد الينونة وارتفاع الزوجية فقد نسخ
من هذه الآية ما لم يرد توقيف بنسخه وغير جائز نسخ القرآن الاتوقيف يوجب العلم ومن جهة
اخرى انه لا مدخل للقياس في اثبات اللعان اذ كان اللعان حدا على ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقاييس واعطاء طريقها التوقيف او الاتفاق
وايضا لم يختلفوا انه لو قذفها بغير ولد ان عليه الحد وللعان ثبت انه غير داخل في الآية ولا مراد
اذ ليس في الآية نفي الولد وانما فيها ذكر القذف ونفي الولد مأخوذ من السنة ولم ترد السنة بايجاب اللعان لنفي
الولد بعد الينونة § فان قيل انما يلاعن بينهما لنفي الولد لان ذلك حق للزوج ولا يفتى منه الا
باللعان قياسا على حال بقاء الزوجية § قيل له هذا استعمال القياس في نسخ حكم الآية وهو قوله
﴿والذين يرمون المحصنات﴾ فلا يجوز نسخ الآية بالقياس وايضا لو جاز ايجاب اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية لجاز ايجابه لزوال الحد عن الزوج بعد ارتفاع الزوجية فلما كان
لو قذفها بغير ولد حد ولم يجب اللعان ليزول الحد لعدم الزوجية كذلك لا يجب اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية § فان قيل قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء﴾ وقال ﴿واذا طلقتم
النساء فبلغن اجلهن﴾ فحكم تعالى بطلاق النساء ولم يمنع ذلك من طلاقها بعد الينونة
مادامت في العدة فما انكرت مثله في اللعان § قيل له هذا سؤال ساقط من وجود احد هاتين الله تعالى
حين حكم بوقوع الطلاق على نساء المطلق لم ينف بذلك وقوعه على من ليست من نسائه بل ما عدا
نسائه فحكمه موقوف على الدليل في وقوع طلاقه اوفيه وقد قامت الدلالة على وقوعه في العدة

ولما اللعان فانه مخصوص بالزوجات ولان من عدا الزوجات فالواجب فيهن الحد بقوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ فكان موجب هذه الآية نافيا للعان ومن اوجبه واسقط حكم الآية فقد نسخها بغير توقيف وذلك باطل ولذلك نفينا الامع بقاء الزوجية وايضا فان الله تعالى من حيث حكم بطلاق النساء فقد حكم بطلاقهن بعد الينونة بقوله ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ ثم عطف عليه قوله ﴿فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ فحكم بوقوع الطلاق بعد الفدية لان الفداء للتعقيب وليس معك آية ولا سنة في ايجاب اللعان بعد الينونة وايضا فائز اثبات الطلاق من طريق المقاييس بعد الينونة ولا يجوز اثبات اللعان بعد الينونة من طريق القياس لانه حد لا مدخل للقياس في اثباته وايضا فان اللعان يوجب الينونة ولا يصح اثباتها بعد وقوع الينونة فلامعنى لا يوجب لعان لا يتعلق به بينونة اذ كان موضوع اللعان لقطع الفرائض وايجاب الينونة فاذا لم يتعلق به ذلك فلا حكم له فجرى اللعان عندنا في هذا الوجه مجرى الكنايات الموضوعة للينونة فلا يقع بها طلاق بعد ارتفاع الزوجية مثل قوله انت خلية وبأن وبنة ونحوها فلما لم يحجزان يلحقها حكم هذه الكنايات بعد الينونة وجب ان يكون ذلك حكم اللعان في انتفاء حكمه بعد وقوع الفرقة وارتفاع الزوجية وليس كذلك حكم صريح الطلاق اذ ليس شرطه ارتفاع الينونة الا ترى ان الطلاق تثبت معه الرجعة في العدة ولو طلق الثانية بعد الاولى في العدة لم يكن في الثانية تأثير في بينونة ولا تحريم وانما اوجب نقصان العدد فلذلك جاز ان يلحقها الطلاق في العدة بعد الينونة لنقصان العدد لا لايحباب تحريم ولا لينونة وايضا فليس يجوز ان يكون وقوع الطلاق اصلا لوجوب اللعان لان الصغيرة والمجنونة يلحقهما الطلاق ولا لعان بينهما وبين ازواجهما * واختلف اهل العلم فيمن قذف امرأته ثم طلقها ثلاثا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا بان منه بعد القذف بطلاق او غيره فلا حد عليه ولا لعان وهو قول الثوري وقال الاوزاعي والليث والشافعي يلاعن وقال الحسن بن صالح اذا قذفها وهي حامل ثم ولدت ولدا قبل ان يلاعنها فمات لزمه الولد وضرب الحدوان لاعن الزوج ولم يمتنع المرأة حتى تموت ضرب الحد وتوارثا وان طلقها وهي حامل وقد قذفها فوضعت حملها قبل ان يلاعنها لم يلاعن وضرب الحد قال ابو بكر قد بينا امتناع وجوب اللعان بعد الينونة ثم لا يخلو اذا لم يحجب اللعان من ان لا يحجب الحد على ما قال اصحابنا وان يحجب الحد على ما قال الحسن بن صالح وغير جائز ايجاب الحد اذا لم يكن من الزوج اكداب لنفسه وانما سقط اللعان عنه من طريق الحكم وصار بمنزلة الوصدقة على القذف لما سقط اللعان من جهة الحكم لا باكداب من الزوج لنفسه لم يحجب الحد قال فان قيل لو قذفها وهي اجنبية ثم تزوجها لم تنقل الى اللعان كذلك اذا قذفها وهي زوجته ثم بان لم يبطل اللعان قال قيل له حال النكاح قد يحجب فيها اللعان وقد يحجب فيه الحد الا ترى انه لو اكداب نفسه وجب الحد في حال النكاح وغير حال النكاح لا يحجب فيه اللعان بحال قال واختلف اهل العلم في الرجل ينفي حمل امرأته فقال ابو حنيفة اذا قال ليس هذا الحمل مني لم يكن قاذفا لها فان ولدت بعد يوم لم يلاعن حتى ينفى بعد الولادة وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد ان

جاءت به بعد هذا القول لاقل من ستة اشهر لاعن وقدروى عن ابى يوسف انه يلاعنها
 قبل الولادة وقال مالك والشافعي يلاعن بالحمل وذكر عنه الربيع انه لا يلاعن حتى تلد وانما
 يوجب ابو حنيفة اللعان بنى الحمل لان الحمل غير متيقن وجائز ان يكون رجا او داء واذا كان
 كذلك لم يجز ان نجعله قذفا لان القذف لا يثبت بالاحتمال الا ترى ان التعريض المحتمل للقذف
 ولغيره لا يجوز ايجاب اللعان ولا الحذب فلما كان محتملا ان يكون مانقا ولدا واحتمل غيره
 لم يجز ان يوجب اللعان به قبل الوضع ثم اذا وضعت لاقل من ستة اشهر تيقنا انه كان حملا
 في وقت النفي لم يجب اللعان ايضا لانه يوجب ان يكون القذف معلقا على شرط والقذف لا يجوز
 ان يعلق على شرط الا ترى انه لو قال لها اذا ولدت فانت زانية لم يكن قاذفا لها بالولادة * واحتج
 من لاعن بالحمل بما روى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لاعن بالحمل وانما اصل هذا الحديث ما رواه عيسى بن يونس وجريير جميعا عن الاعمش
 عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ان رجلا قال ارايتم ان وجد رجل مع امرأته رجلا
 فان هو قتله قتلتموه وان تكلمم جلدتموه وان سككت سككت على غيظ فانزلت آية اللعان فابتلى به
 فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فلاعن امرأته فلم يذكر في هذا الحديث الحمل ولانه لاعن
 بالحمل وروى ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس ان رجلا جاء
 وقال وجدت مع امرأتى رجلا ثم لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال ان جاءت به كذا *
 وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي عدي قال انبأنا
 هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي عليه السلام البينة اوجد في ظهرك وذكر
 الحديث الى قوله ابصروها فان جاءت به كذا فهو لشريك بن سحماء وكذلك رواه عباد بن منصور
 عن عكرمة عن ابن عباس فذكر في هذه الاخبار انه قذفها وابو حنيفة يوجب اللعان بالقذف
 وان كانت حاملا وانما لا يوجبها اذا نفي الحمل من غير قذف * فان قيل قال الله تعالى ﴿ وان كن
 اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ﴾ وقد ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء
 هي حبلى وقال النبي صلى الله عليه وسلم في دية شبه العمد منها اربعون خلفة في بطونها اولادها
 * قيل له اما نفقة الحامل فلا تجب لاجل الحمل وانما وجبت للعدة فما لم تنقض عدتها
 فنفتها واجبة الا ترى ان غير الحامل نفقتها واجبة وانما ذكر الحمل لان وضعه تنقض به العدة
 وتنقطع به النفقة واما الرد بالعيب فانه جائز كونه مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا تسقطها
 الشبهة والحد لا يجوز اثباته بالشبهة فلذلك اختلفا وكذلك من يوجب في الدية اربعين
 خلفة في بطونها اولادها فانه يوجبها على غالب الظن ومثله لا يجوز ايجاب الحذب وهذا كما يحكم
 بظاهر وجود الدم انه حيضة ولا يجوز القطع به حتى يتم ثلاثة ايام وكذلك من كان ظاهر امرها
 الحبل لا تكون رؤيتها الدم حيضا فان تبين بعد انها لم تكن حاملا كان ذلك الدم حيضا وقوله
 صلى الله عليه وسلم في قصة هلال بن امية ان جاءت به على صفة كيت وكيت فهو لشريك بن

سحماء فانه فيما اضافته الى هلال محمول على حقيقة اثبات النسب منه وهذا يدل على انه لم ينصف الولد منه بلعانه اياها في حال حملها وقوله فهو لشريك بن سحماء لا يجوز ان يكون مراده الحاق النسب به وانما اراد انه من مائه في غالب الرأي لان الزاني لا يلحق به النسب لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر * فان قيل في حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة هلال بن امية حين لاعن بينهما ان لا يدعى ولدها لاب * قيل له هذا بما ذكره عباد بن منصور عن عكرمة وهو ضعيف واد لا يشك اهل العلم بالحديث ان في حديث عباد بن منصور هذا الشيء ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مدرجة فيه ولم يذكر ذلك غير عباد بن منصور * ويدل على انه غير جائز نفى النسب ولا اثبات القذف بالشبهة حديث ابي هريرة قال ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما اسودواني انكرته فقال له هل لك من ابل قال نعم قال ما الوانها قال حمر قال هل فيها من اوزق قال نعم قال فاني ترى ذلك جاءها قال عرق تزعمها قال فلعل هذا عرق تزعه فلم يرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم نفيه عنه لبعده شبهة منه ويدل ايضا على انه لا يجوز نفى النسب بالشبهة

فصل في

وقال اصحابنا اذا نفى نسب ولد زوجته فعليه اللعان وقال الشافعي لا يجب اللعان حتى يقول انها جاءت به من الزنا * قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة فاخبرانه لاعن بينهما ففيه الولد فثبت ان نفى ولدها قذف يوجب اللعان

اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها

قال اصحابنا شهادتهم جائزة ويقام الحد على المرأة وقال مالك والشافعي يلاعن الزوج ويحد الثلاثة وروى نحو قولهما عن الحسن والشعبي وروى عن ابن عباس ان الزوج يلاعن ويحد الثلاثة * قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) ولم يفرق بين كون الزوج فيهم وبين ان يكونوا جميعا اجنبيين وقال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فاذا قذف الاجنبي امرأة وجاء باربعة احدهم الزوج اقضى الظاهر جواز شهادتهم وسقوط الحد عن القاذف واجبا به عليها وايضا لا خلاف ان شهادة الزوج جائزة على امرأته في سائر الحقوق وفي القصاص وفي سائر الحدود من السرقة والقذف والشرب فكذلك يجب ان تكون في الزنا * فان قيل الزوج يجب عليه اللعان اذا قذف امرأته فلا يجوز ان يكون شاهدا * قيل له اذا جاء بحج الشهود مع ثلاثة غيره فليس بقاذف ولا لعان عليه وانما يجب اللعان عليه اذا قذفها ثم لم يأت باربعة شهداء كلاجنبي اذا قذف وجب عليه الحد الا ان يأتى باربعة

غيره يشهدون بالزنا ولو جاء مع ثلاثة فشهدوا بالزنا لم يكن قاذفا وكان شاهدا فكذلك الزوج

في إباء أحد الزوجين اللعان

قال ابو خيفة وزفر وابو يوسف ومحمد ايهما نكل عن اللعان حبس حتى يلاعن وقال مالك والحسن بن صالح والليث والشافعي ايهما نكل حد ان نكل الرجل حد للقذف وان نكلت هي حدت للزنا وروى معاذ بن معاذ عن اشعث عن الحسن في الرجل يلاعن وتأتى المرأة قال تجبس وعن مكحول والضحاك والشمعي اذا لعن وابت ان تلاعن رجعت قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) وقال (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اثنتي باربعة شهداء والافجد في ظهرك ورد النبي صلى الله عليه وسلم ماعزنا والغامدية كل واحد منهما حتى اقرار اربع مرات بالزنا ثم رجمهما فثبت انه لا يجوز الحجاب الحد عليها بترك اللعان لانه ليس بينة ولا اقرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فنفى وجوب القتل الا بما ذكر والنكول عن اللعان خارج عن ذلك فلا يجب رجمها واذا لم يجب الرجم اذا كانت محصنة لم يجب الجلد في غير المحصن لان احدا لم يفرق بينهما في قوله امرئ مسلم انما يتناول الرجل دون المرأة في قوله ليس كذلك لانه لا خلاف ان المرأة مرادة بذلك وان هذا الحكم عام فيهما جميعا وايضا فان ذلك للجنس كقوله (ان امرؤ هلك ليس له ولد) وقوله (يوم يفر المرء من اخيه) وايضا لا خلاف ان الدم لا يستحق بالنكول في سائر الدعاوى وكذلك سائر الحدود فكان في اللعان اولى ان لا يستحق في قوله (فان قيل لما قال تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وهو يعني حد الزنا ثم قال (ويدرؤ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله) فعرفه بالالف واللام علمنا ان المراد هو العذاب المذكور في قوله (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) في قوله ليس له ليست هذه قصة واحدة ولا حكما واحدا حتى يلزم فيه ما قلت لان اول السورة انما هي في بيان حكم الزانيين ثم حكم القاذف وقد كان ذلك حكما ثابتا في قاذف الزوجات والاجنبيات جاريا على عمومته الى ان نسخ عن قاذف الزوجات باللعان وليس في ذكره العذاب وهو يريد به حد الزنا في موضع ثم ذكر العذاب بالالف واللام في غيره ما يوجب ان العذاب المذكور في لعان الزوجين هو المذكور في الزانيين اذ ليس يختص العذاب بالحد دون غيره وقد قال الله تعالى (الا ان يسجن او عذاب اليم) ولم يرد به الحد وقال (لا عذبه عذابا شديدا اولاد بجنه) ولم يرد الحد وقال (ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا) ولم يرد به الحد وقال عبيد بن الارص والمرء ماعاش في تكذيب * طول الحياة له تعذيب

وقال النبي صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب فاذا كان اسم العذاب لا يختص بنوع من الايلام دون غيره ومعلوم انه لم يرد به جميع سائر ضربات العذاب عليه لم يخل اللفظ من احد

معنيين اما ان يريد به الجنس فيكون على ادنى ما يسمى عذابا اى ضرب منه كان او محملا مفتقرا الى البيان اذ غير جائز ان يكون المراد معهودا لان المعهود هو ما تقدم ذكره في الخطاب فيرجع الكلام اليه اذ كان معناه متقدرا عند المخاطبين وان المراد عوده اليه فلما لم يكن في ذكر قذف الزوج واجباب اللعان ما يوجب استحقاق الحد على المرأة لم يحجز ان يكون هو المراد بالعذاب واذا كان ذلك كذلك وكانت الايمان قد تكون حقا للمدعى حتى يحبس من اجل النكول عنها وهي القسماء متى نكلوا عن الايمان فيها حبسوا كذلك حبس الناكل عن اللعان اولى من ايجاب الحد عليه لانه ليس في الاصول ايجاب الحد بالنكول وفيها ايجاب الحبس به وايضا فان النكول ينقسم الى احد معنيين اما بدل لما استحلف عليه واما قائم مقام الاقرار وبدل الحدود لا يصح ومقام مقام الغير لا يجوز ايجاب الحد به كالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى وشهادة النساء مع الرجال وايضا فان النكول لما لم يكن صريح الاقرار لم يحجز اثبات الحد به كالتعريض وكاللفظ المحتمل للزنا وغيره فلا يجب به الحد على المقر ولا على القاذف % فان قيل في حديث ابن عباس وغيره في قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن بينهما وعظ المرأة وذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة وكذلك الرجل ومعلوم انه اراد بعذاب الدنيا حد الزنا والقذف % قيل له هذا غلط لانه لا يخلو من ان يكون مراده بعذاب الدنيا الحبس او الحد اذا اقر فان كان المراد الحبس فهو عند النكول وان اراد الحد فهو عند اقرارها بما يوجب الحدوا كذاب الزوج لنفسه فلا دلالة له فيه على ان النكول يوجب الحد دون الحبس % فان قيل انما يجب عليها الحد بالنكول وايمان الزوج وكذلك يجب عليه بنكوله وايمان المرأة % قيل له النكول والايمان لا يجوز ان يستحق به الحد الا ترى ان من ادعى على رجل قذفانه لا يستحلف ولا يستحق المدعى الحد بنكول المدعى عليه ولا يمينه وكذلك سائر الحدود ولا يستحلف فيها ولا يحكم فيها بالنكول ولا برد اليمين

باب تصديق الزوجين ان الولد ليس منه

قال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والشافعي لا ينفى الولد منه الا باللعان وقال اصحابنا تصديقها اياه بان ولدها من الزنا يبطل اللعان فلا ينفى النسب منه ابدا وقال مالك والليث اذا تصادق الزوجان على انها ولدته وانه ليس منه لم يلزمه الولد وتحد المرأة وذكر ابن القاسم عن مالك قال لو شهد اربعة على امرأة انها زنت منذ اربعة اشهر وهي حامل وقذف زوجها من ذنبا منذ اربعة اشهر فاخبرها الامام حتى وضعت ثم رجعا فقدم زوجها بعدما رجعت فانتفى من ولده وقال قد كنت استبرأتهما فانه يلتن به الولد عن نفسه ولا ينفى ههنا الا اللعان % قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وظاهره يقتضى ان لا ينفى ابدا عن صاحب الفراش غير انه لما وردت السنة في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان واستعمل ذلك فقهاء الامصار سئلنا ذلك وما عدا ذلك مما لم ترد به سنة فهو

لازم للزوج بظاهر قوله الولد للفراش % وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا مهدي بن ميمون ابو يحيى قال حدثنا محمد بن عبدالله ابن ابى يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن على بن ابى طالب عن رباح قال زوجنى اهلى امه لهم رومية فوقعت عليها فولدت لى غلاما اسود مثلى فسميته عبدالله ثم طبن لها غلام من اهلى رومى يقال له يوحنه فراطنها بلسانه فولدت غلاما كانه وزعة من الوزغات فقلت لها ماهذا فقالت هذا يوحنه فرفعنا الى عثمان قال فسألهما فاعترفا فقال لهما أرضيان ان اقضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش فجلدها وجلده وكانا مملوكين

باب الفرقة باللعان

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا تقع الفرقة بعد فراغهما من اللعان حتى يفرق الحاكم وقال مالك وزفر بن الهذيل والليث اذا فرغا من اللعان وقعت الفرقة وان لم يفرق بينهما الحاكم وعن الثورى والاوزاعى لا تقع الفرقة بلعان الزوج وحده وقال عثمان البتى لا رى ملاعنة الزوج امرأته تنقص شيئا واحب الى ان يطلق وقال الشافعى اذا اكمل الزوج الشهادة واللعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له ابدا التعت او لم تلعتن % قال ابو بكر اما قول عثمان البتى فى انه لا يفرق بينهما فانه قول تفرد به ولا نعلم احدا قال به غيره وكذلك قول الشافعى فى ايقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن اقوال سائر الفقهاء وليس له فيه سلف * والدليل على ان فرقة اللعان لا تقع الا بتفريق الحاكم ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنى عن مالك عن ابن شهاب ان سهيل بن سعد الساعدى اخبره ان عويمر العجلانى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتتولونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفى صاحبك قرأنا فاذهب فأت بها قال سهيل فتلاعنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فهى طالق ثلاثا فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين * وفى هذا الخبر دلالة على ان اللعان لم يوجب الفرقة لقوله كذبت عليها ان امسكتها وذلك لان فيه اخبارا منه بانه ممسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من النكاح اذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله كذبت عليها ان امسكتها وهو غير ممسك لها فلما اخبر بعد اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم انه ممسك لها ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان اذ غير جائز ان يقار النبي صلى الله عليه وسلم احدا على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطل فثبت ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان * ويدل عليه ايضا ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن ابراهيم بن ملحان قال حدثنا يحيى بن عبدالله بن بكير قال حدثنا الليث عن يزيد

ابن ابي حبيب ان ابن شهاب كتب يذكر عن سهل بن سعد انه اخبره ان عويمرا قال يا رسول الله ارأيت ان وجدت عند اهلي رجلا أقتله قال ائت بامرأتك فانه قد نزل فيكما فجاءها فلا عنها ثم قال اني قد افتريت عليها ان لم افارقها فاخبر في هذا الحديث انه لم يكن فارقها باللعان وامره النبي صلى الله عليه وسلم ولما طلقها ثلاثا بعد اللعان ولم ينكره صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الطلاق قد وقع موقعه وعلى قول الشافعي انها قد بانت منه بلعان الزوج ولا يلحقها طلاقه بعد الينونة فقد خالف الخبر من هذا الوجه ايضا * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر اعني قصة عويمر قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ماصنعا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخبر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم طلاق العجلا في بعد اللعان * ويدل عليه ايضا قول ابن شهاب فضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ولو كانت الفرقة واقعة باللعان لاستحال التفريق بعدها * ويدل عليه ايضا ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد ووهب بن بيان وغيرهما قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قال مسدد قال شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا فقال الرجل كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فاخبر في هذا الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا ايوب عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عمر رجل قذف امرأته قال فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي بن العجلان فقال والله يعلم ان احدا كاذب فهل منكما تائب يرددها ثلاث مرات فايها ففرق بينهما فقص في هذا الحديث ايضا على انه فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنب عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وهذا ايضا فيه نص على ان التفريق كان بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * وايضا لو كانت الفرقة واقعة بلعان الزوج لبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقع بهما من التحريم وتعلق بهما من الاحكام فلما لم يخبر عليه السلام بوقوع الفرقة بلعان الزوج ثبت انها لم تقع * وايضا قول الشافعي خلاف الآية لان الله تعالى قال ﴿والذين يرمون ازواجهم﴾ ثم قال ﴿فشهادة احدهم﴾ ثم قال ﴿ويدرونها العذاب﴾ وهو يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج للاعت وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية لان الله تعالى انما اوجب اللعان بين الزوجين وايضا لا خلاف ان الزوج اذا قذف امرأته بغير ولد بعد الينونة او قذفها ثم ابانها انه لا يلاعن فلما لم يجزان يلاعن وهو اجنبى كذلك لا يجوز ان يلاعن وهي اجنبية لان اللعان في هذه الحال انما هو لقطع الفراش ولا فراش بعد الينونة

فامتنع لعانها وهي غير زوجة ۞ فان قيل في الاخبار التي فيها ذكر تفريق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين انما معناه ان الفرقه وقعت باللعان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انها لا تحل له بقوله لا سبيل عليها ۞ قيل له هذا صرف الكلام عن حقيقته ومعناه لان قوله لا تحل لك لا سبيل لك عليها ان لم تقع به فرقه فليس بتفريق من النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وانما هو اخبار بالحكم والتجبر بالحكم لا يكون مفرقا بينهما ۞ فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وذلك اخيار منه بوقوع الفرقه لان النكاح لو كان باقيا الى ان يفرق لكانا مجتمعين ۞ قيل له هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما روى عن عمرو بن لوط قال يفرق بينهما ولا يجتمعان فانما مراده انهما اذا فرقا بينهما لا يجتمعان ما دام على حال التلاعن فينبغي ان تثبت الفرقه حتى يحكم بانهما لا يجتمعان ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان معناه ما وصفنا وايضا يضم اليه ما قدمنا من الاخبار الدالة على بقاء النكاح بعد اللعان وان الفرقه انما تقع بتفريق الحاكم فاذا جمعا بينهما وبين الخبر تضمن ان يكون معناه المتلاعنان لا يجتمعان بعد التفريق ۞ ويدل على ما ذكرنا ان اللعان شهادة لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فاشبهه الشهادة التي لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فواجب على هذا ان لا تقع موجبة للفرقة الا بحكم الحاكم ۞ فان قيل الايمان على الدعاوى لا تثبت بها حكم الا عند الحاكم ومتى استحلف الحاكم رجلا رى من الخصومة ولا يحتاج الى استئناف حكم آخر في برائه منها وهذا يوجب انتقاض اعتلالك بما ذكرت ۞ قيل له هذا لا يلزم على ما ذكرنا وذلك لاننا قلنا ان اللعان شهادة تتعلق صحتها بالحكم كالشهادات على الحقوق وليست الايمان على الحقوق شهادات بذلك على هذا ان اللعان لا يصح الابلغف الشهادة كالشهادات على الحقوق وليس كذلك الاستحلاف على الدعاوى وايضا فان اللعان تستحق به المرأة نفسها كما يستحق المدعى ببيته فلما لم يجز ان يستحق المدعى ما ادعاه الا بحكم الحاكم وجب حكمه في استحقاق المرأة نفسها باللعان واما الاستحلاف على الحقوق فانه لا يستحق به شيء واما تقطع الخصومة في الحال ويبقى المدعى عليه على ما كان عليه من براءة الذمة فكانت فرقة اللعان بالشهادات على الحقوق اشبه منها بالاستحلاف عليها وايضا لما كان اللعان سببا للفرقة متعلقا بحكم الحاكم اشبه تأجيل العنين في كونه سببا للفرقة في تعلقه بحكم الحاكم فلما لم تقع الفرقه بعد التأجيل بمضى المدة دون تفريق الحاكم وجب مثله في فرقة اللعان لما وصفنا وايضا لما لم يكن اللعان كناية عن الفرقه ولا تصريح بها وجب ان لا تقع به الفرقه كسائر الالفاظ التي ليست كناية عن الفرقه ولا تصريح بها ۞ فان قيل الايلاء ليس بكناية عن الطلاق ولا صريح وقد وقعت به الفرقه عند مضي المدة ۞ قيل له ان الايلاء يصلح ان يكون كناية عن الطلاق الا انه اضعف من سائر الكنايات فلا تقع الفرقه فيه بنفس الايلاء الا بانضمام معنى آخر اليه وهو ترك الجماع في المدة الا ترى ان قوله والله لا اقربك قديدا على التحريم اذ كان التحريم يمنع القرب واما اللعان فليس يصاح ان يكون دالا على التحريم بحال لان اكثر ما فيه ان يكون الزوج صادقا في قذفه

فلا يوجب ذلك تحريما الا ترى انه لو قامت البينة عليها بالزنا لم يوجب ذلك تحريما وان كان كاذبا والمرأة صادقة فذلك ابعد فثبت بذلك انه لا دلالة فيه على التحريم قال فلذلك لم يحز وقوع الفرقة دون احدث تفريق امامن قبل الزوج او من قبل الحاكم وايضا انه لما لم يصح ابتداء اللعان الاجمك الحاكم كان كذلك ما تعلق به من الفرقة ولما صح ابتداء الايلاء من غير حاكم لم يحتج في وقوع الفرقة الى حكم الحاكم ❦ فان قيل لما اتفقنا على انهما لو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخلوا وذلك وفرق بينهما دل ذلك على ان اللعان قد اوجب الفرقة فواجب ان تقع الفرقة فيه بنفس اللعان دون سبب آخر غيره ❦ قيل له هدامتقض على اصل الشافعي لانه يزعم ان ارتداد المرأة لا يوجب الفرقة الا بحدوث سبب آخر وهو مضى ثلاث حيض فاذا مضت ثلاث حيض وقعت الفرقة ولو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخلوا وذلك ولم يوجب الردة بنفسها الفرقة دون حدوث معنى آخر وعندنا لو تزوجت امرأة زوجا غير كف وطالب الاولياء بالفرقة لم يعمل تراخي الزوجين في بقية النكاح ولم يوجب ذلك وقوع الفرقة بخصوصية الاولياء حتى يفرق الحاكم فهذا الاستدلال فاسد على اصل الجميع وايضا فانك لم ترد الى اصل وانما حصلت على دعوى عارية من البرهان وايضا جاز عندنا البقاء على النكاح بعد اللعان لانه لو كذب نفسه قبل الفرقة لجلد الحدود لم يفرق بينهما ❦ فان قيل هو مثل الطلاق الثلاث والرضاع ونحوها من الاسباب الموجهة للفرقة بانفسها لا يحتاج في صحة وقوعها الى حكم الحاكم واللعان ليس بسبب موجب للفرقة بنفسه لانه لو كان كذلك وجب ان تقع به الفرقة اذا تلاحنا عند غير الحاكم وايضا ليس كل سبب يتعلق به فسخ يوجب بنفسه من الاسباب ما يوجب ذلك بنفسه ومنها ما لا يوجب الا بحدوث معنى آخر الا ترى ان بيع نصيب من الدار يوجب الشفعة للشريك ولا ينتقل اليه بنفس الطلب والخصومة دون ان يحكم بها الحاكم وكذلك الرد بالعيب بعد القبض وخيار الصغير اذا بلغ ونحو ذلك هذه كلها اسباب يتعلق بها فسخ العقود ثم لا يقع الفسخ بوجودها حسب دون حكم الحاكم فهو على من يوجب الفرقة باللعان دون تفريق الحاكم ❦ واما عثمان البتي فانه ذهب في قوله ان اللعان لا يوجب الفرقة بحال لان اللعان ليس بصريح ولا كناية عن الفرقة ولو تلاحنا في بيتهما لم يوجب فرقة فكذلك عند الحاكم ولان اللعان في الازواج قائم مقام الحد على قاذف الاجنبيات ولو حد الزوج في قذفه اياها بان اكدب نفسه او كان عبدا لم يوجب ذلك فرقة وكذلك اذا لاعن وذهب في تفريق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين ان ذلك انما كان في قصة العجلاني وكان طلقها ثلاثا بعد اللعان فلذلك فرق بينهما وروى ابن شهاب ان سهل بن سعد قال فطلقها العجلاني ثلاث تطليقات بعد فراغهما من اللعان فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر ايضا انما هو في قصة العجلاني ❦ قال ابو بكر في حديث سهل بن سعد انه قال فحضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني قصة العجلاني فمضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخبر سهل وهو راوى هذه القصة ان السنة مضت بالتفريق وان لم يطلق الزوج وفي حديث ابن عباس في قصة هلال

ابن امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ﷺ قال ابو بكر وهلال لم يطلق امرأتها ثبت
ان التفريق بينهما بعد اللعان واجب وايضا في حديث ابن عمر وغيره في قصة العجلاني ان النبي
صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم طلقها
هو ثلاثا فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه قال لا سبيل لك عليها .

باب نكاح الملاعن للملاعنة

قال ابو حنيفة ومحمد اذا اكذب الملاعن نفسه وجلد الحد او جلد حد القذف في غير ذلك
وصارت المرأة بحال لا يجب بينها وبين زوجها اذا قذفها لعان فله ان يتزوجها وروى نحو
ذلك عن سعيد بن المسيب وابراهيم والشعبي وسعيد بن جبير وقال ابو يوسف والشافعي
لا يجتمعان ابدا وروى عن علي وعمر وابن مسعود مثل ذلك وهذا محمول عندنا على انهما
لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن وروى عن سعيد بن جبير ان فرقة اللعان لا تبينها منه وانه
اذا اكذب نفسه في العدة ردت اليه امرأته وهو قول شاذ لم يقل به احد غيره وقد مضت
السنة بطلانه حين فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين والفرقة لا تكون الا مع البينة ﷺ
ويحتج للقول الاول بعموم آي المسيحة لعقود المناكحات نحو قوله (ﷺ) فأنكحوا الايامي منكم (ﷺ) وقوله
انا قد بينا ان هذه الفرقة متعلقة بحكم الحاكم وكل فرقة تعلقت بحكم الحاكم فانها لا توجب
تحريما مؤبدا والدليل على ذلك ان سائر الفرق التي تتعلق بحكم الحاكم لا توجب تحريما
مؤبدا مثل فرقة العنين وخيار الصغيرين وفرقة الايلاء عند مخالفتها وكذلك سائر الفرق المتعلقة
بحكم الحاكم في الاصول هذه سبيلها ﷺ فان قيل سائر الفرق التي ذكرت لا يمنع التزويج في الحال
وان تعلقت بحكم الحاكم وهذه الفرقة تحظر تزويجها في الحال عند الجميع فكما جاز ان يفارق
سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم من هذا الوجه جاز ان يخالفها في ايجابها التحريم مؤبدا ﷺ
قيل له من الفرق المتعلقة بحكم الحاكم ما يمنع التزويج في الحال ولا توجب مع ذلك تحريما مؤبدا
مثل فرقة العنين اذا لم تكن نفى من طلاقها الا واحدة قد اوجبت تحريما حاضرا لعقد
النكاح في الحال ولم توجب مع ذلك تحريما مؤبدا وكذلك الزوج الذي اذا ابى الاسلام وقد
اسلمت امرأته ففرق الحاكم بينهما منع ذلك من نكاحها بعد الفرقة ولا توجب تحريما مؤبدا
فلم يجب من حيث حظرنا تزويجها بعد الفرقة ان توجب به تحريما مؤبدا وايضا لو كان اللعان
يوجب تحريما مؤبدا لوجب ان يوجه اذا تلاعنا عند غير الحاكم لانا وجدنا سائر الاسباب
الموجبة للتحريم المؤبد فانها توجه بوجودها غير مفتقرة فيه الى حاكم مثل عقد النكاح الموجب
للتحريم الام والوطء الموجب للتحريم والرضاع والنسب كل هذه الاسباب لما تعلق بها تحريم
مؤبد لم تقتصر الى كونها عند الحاكم فلم يمتنع تحريم اللعان الا بحكم الحاكم وهو ان يتلاعنا
بامرءه بخضرته ثبت انه لا يوجب تحريما مؤبدا وايضا لو اكذب نفسه قبل الفرقة بعد اللعان

جلد الحدا ولم يفرق بينهما وابو يوسف لا يخالفنا في ذلك لزوال حال التلاعن وبطلان حكمه بالحد الواقع به وجب مثله بعد الفرقة لزوال المعنى الذى من اجله وجبت الفرقة وهو حكم اللعان % فان قيل لو كان كذلك لوجب انه اذا كذب نفسه بعد الفرقة وجلد الحدا ان يعود النكاح وتبطل الفرقة لزوال المعنى الموجب لها كما لا يفرق بينهما اذا كذب نفسه بعد اللعان قبل الفرقة % قيل له لا يجب ذلك لانا انما جعلنا زوال حكم اللعان علة لارتفاع التحريم الذى تعلق به لابقاء النكاح ولا لعود النكاح فعلى اى وجه بطل لم يعد الا بعقد مستقبل الا ان الفرقة قد تعلق بها تحريم غير الينونة وذلك التحريم انما يرتفع بارتفاع حكم اللعان كما ان الطلاق الثلاث توجب الينونة وتوجب ايضا مع ذلك تحريما لا يزول الا بزواج ثان يدخل بها فاذا دخل بها الزوج الثانى ارتفع التحريم الذى اوجبه الطلاق الثلاث ولم يعد نكاح الزوج الاول الا بعد فراق الزوج الثانى وانقضاء العدة وايقاع عقد مستقبل ودليل آخر وهو ان التحريم الواقع بالفرقة لما كان متعلقا بحكم اللعان وجب ان يرتفع بزوال حكمه والدليل على ارتفاع حكم اللعان اذا كذب نفسه وجلد الحدا انه معلوم ان اللعان حدى على ما بينا فيما سلف وبمثلة الجلد فى قاذف الاجنبيات وممتنع ان يجتمع عليه حدان فى قذف واحد فايقاع الجلد لذلك القذف مخرج للعان من ان يكون حدا ومنزىل لحكمه فى ايجاب التحريم لزوال السبب الموجب له % فان قيل فهذا الذى ذكرت يبطل حكم اللعان لامتناع اجتماع الحدين عليه بقذف واحد فوجب اذا جلد الزوج حدا فى قذفه لغيرها ان لا يبطل حكم اللعان فيما بينهما فلا يزوج بها % قيل له اذا صار محدودا فى قذف فقد خرج من ان يكون من اهل اللعان الا ترى انه لو قذف امرأته اخرى لم يلاعن وكان عليه الحد عندنا فالعلة التى ذكرنا فى اكذابه نفسه فيما لاعن عليه امرأته وان كانت غير موجودة فى هذه فحادث قياسها عليها بمعنى آخر وهو خروجه من ان يكون من اهل اللعان % فان احتجوا بما روى محمد بن اسحاق عن الزهرى عن سهل بن سعد فى قصة المتلاعنين قال الزهرى فضت السنة انهما اذا تلاعنا فرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهرى وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد فى هذه القصة قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانقذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت السنة بعد فى المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل لك عليها فانها لو كانت تحل له بحال لبين كابين الله تعالى حكم المطلقة ثلاثا فى ابحاثها بعد زواج غيره % قيل له ما حديث الزهرى الاول فانه قول الزهرى وقوله مضت السنة ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سنها ولا انه حكم بها وما قول سهل بن سعد فضت السنة من بعد فى المتلاعنين انهما لا يجتمعان ابدا ليس فيه ايضا ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم مضت بذلك والسنة قد تكون من النبي صلى الله عليه وسلم وقد تكون من غيره فلا حجة فى هذا وايضا فانه

قال في المتلاعنين وهذا يصفه حكم يتعلق به وهو بقاءهما على حكم التلاعن وكونهما من اهل اللعان متى زالت الصفة بخروجهما من ان يكونا من اهل اللعان زال الحكم كقوله تعالى ﴿ما على المحسنين من سبيل﴾ وقوله ﴿لا ينال عهدى الظالمين﴾ ونحو ذلك من الاحكام المتعلقة بالصفات ومتى زالت الصفة زال الحكم فانه قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا فانه قيل له ما نعلم احدا روى ذلك بهذا اللفظ وانما روى ما ذكرنا في حديث سهل بن سعد وهو اصل الحديث فان صح هذا اللفظ فاما اخذه الراوى من حديث سهل وظن ان هذه العبارة مبنية عمما في حديث سهل ولوصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفدنى النكاح بعد زوال حكم اللعان على النحو الذى بينا واما قوله لاسبيل لك عليها فانه لا يفيد تحريم النكاح وانما هو اخبار بوقوع الفرقة لانه لا يصح اطلاق القول بانه لا سبيل لاحد على الاجنبيات ولا يفيد ذلك تحريم العقد فانه قيل قوله لاسبيل لك عليها ينفى جواز العقد اذ كان جوازه يوجب ان يكون له عليها سبيل فانه قيل له ليس كذلك لانا قد نقول لاسبيل لك على الاجنبية ولا نريد به انه لا يجوز له تزويجها فيصير لك عليها سبيل بالتزويج وانما نريد انه لا يملك بضعها في الحال فاذا تزوجها فاما صار له عليها سبيل برضاها وعقدها الا ترى ان قوله ﴿ما على المحسنين من سبيل﴾ لم يمنع ان يصير عليهم سبيل في العقود المقضية لاثبات الحقوق والسبيل عليه برضاها فكذلك قوله لاسبيل لك عليها انما افاد انه لا سبيل لك عليها الا برضاها

فصل في

قال ابو بكر واتفق اهل العلم ان الولد قد ينفى من الزوج باللعان وقد ذكرنا حديث ابن عمر وابن عباس في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن بعض من شدانه للزوج ولا ينفى نسبه باللعان واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش والذى قال الولد للفراش هو الذى حكم بقطع النسب من الزوج باللعان وليست الاخبار المروية في ذلك بدون ما روى في ان الولد للفراش فثبت ان معنى قوله الولد للفراش انه لم ينفى باللعان وايضا فلما بطل ما كان اهل الجاهلية عليه من استلحاق النسب بالزنا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا غنيسة بن خالد قال حدثني يونس بن يزيد قال قال محمد بن مسلم بن شهاب اخبرني عروة بن الزبير ان عائشة رضيت الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة انحاء فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته اذا ظهرت من طمثها ارسلني الى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى يستبضع منه فاذا تبين حملها اصحابها زوجها ان احب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت

ومرئيل بعد ان تضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها
فقتول لهم قد عرقم الذي كان من امركم وقد ولدت وهو ابنك يافلان فتسمى من احبت منهم
باسمه فيلحق به ولدها ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها
وهن البغايا كن ينصبن رايات على ابوابهن يكن علما فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت
فوضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالتاطه ودعا ابنه
لا يمتنع من ذلك فلما بعث الله النبي محمدا صلى الله عليه وسلم هدم نكاح اهل الجاهلية كله
الانكاح اهل الاسلام اليوم فعنى قوله عليه السلام الولد للفراش ان الانساب قد كانت تلحق بالنطف في
الجاهلية بغير فراش فالحقها النبي صلى الله عليه وسلم بالفراش وكذلك ما روى في قصة زمعة حين قال
النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاشر الحجر فلم يلحقه بالزاني وقال هو للفراش اخبار امه
انه لا ولد للزاني ورده الى عبد اذ كان ابن امه ابيه ثم قال لسودة احتجبي منه اذ كان سبها بالمدعى له
لانه في ظاهره من ماء اخي سعد وهذا يدل على انه لم يقض في نسبه بشيء ولو كان قضى بالنسب
لما امرها بالاحتجاب بل كان امرها بصلته ونهاها عن الاحتجاب عنه كما نهى عائشة عن
الاحتجاب عن عمها من الرضاة وهو افلح اخوان القعيس ويدل على انه لم يقض في نسبه
بشيء ما رواه سفيان الثوري وجري عن منصور عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن عبد الله
ابن الزبير قال كانت لزمنة جارية تبطنها وكانت تظن برجل آخر مات زمعة وهي حبلى فولدت
غلاما كان يشبه الرجل الذي يظن بها فذكرته سودة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما
الميراث له واما انت فاحتجبي منه فانه ليس لك باخ فصرح في هذا الخبر بتنفى نسبه من زمعة
واعطاء الميراث باقرار عبدانه اخوه * وقد روى هذا الحديث على غير هذا الوجه وهو ما حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن منصور ومسدد بن مسرهد قال حدثنا
سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمعة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن امه زمعة فقال سعد اوصاني اخي عتبة اذا قدمت مكة ان انظر
الى ابن امه زمعة فاقبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمعة اخي ابن امه ابى ولد على فراش ابى فرأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم شها بينا بعتة فقال الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة زاد مسدد
فقال هو اخوك يا عبد * قال ابو بكر الصحيح ما رواه سعيد بن منصور والزيادة التي زادها مسدد
ما نعلم احدا وافقه عليها وقد روى في بعض الالفاظ انه قال هو لك يا عبد ولا يدل ذلك على
انه اثبت النسب لانه جائز ان يريد به اثبات اليدله اذ كان من يستحق يدا في شيء جاز ان
يضاف اليه فيقال هو له وقد قال عبد الله بن رواحة لليهود حين خرس عليهم تمر خيران
شتم فلکم وان شتم فلی ولم يرد به الملك ومعلوم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد
بقوله هو لك يا عبد اثبات الملك فادعى خصمنا انه اراد اثبات النسب وذلك لا يوجب اضافته
اليه في الحقيقة على هذا الوجه لان قوله هو لك اضافة الملك والاخ ليس بملك فاذا لم يرد به
الحقيقة فليس حمله على اثبات النسب باولى من حمله على اثبات اليد ويحتمل لو صحت الرواية

انه قال هو اخوك ان يريد به اخوة الدين وانه ليس بعبد لاقراره بانه حر ويحتمل ان يكون اصل الحديث ما ذكر بعض الرواة انه قال هو لك وظن الراوى ان معناه انه اخوه في النسب فجمله على المعنى عنده في خبر سفيان وجريز الذي يرويه عبدالله بن الزبير انه قال ليس لك باخ وهذا الاحتمال فيه فوجب حمل خبر الزهرى الذى رويناه على الوجود التى ذكرنا % قال ابو بكر وقوله الولد للفراش قد اقضى معنيين احدهما اثبات النسب لصاحب الفراش والثانى ان من لا فراش له فلا نسب له لان قوله الولد اسم للجنس وكذلك قوله الفراش للجنس لدخول الالف واللام عليه فلم يبق ولد الا وهو مراد بهذا الخبر فكانه قال لولد الالف فراش % وفيما حكم الله تعالى به من آية اللعان دلالة على ان الزنا والقذف ليسا بكفر من فاعلهما لانهما لو كانا كفر الوجب ان يكون احد الزوجين مرتدا لانه ان كان الزوج كاذبا في قذفها فواجب ان يكون كافرا وان كان صادقا فواجب ان تكون المرأة كافرة بزناها وكان يجب ان تبين منه امرأته قبل اللعان فلما حكم الله تعالى فيهما باللعان ولم يحكم بينوتهما منه قبل اللعان ثبت ان الزنا والقذف ليسا بكفر ودل على بطلان مذهب الخوارج في قولهم ان ذلك كفر وتدل الآية ايضا على ان القاذف مستحق للعن من الله تعالى اذا كان في قذفه كاذبا وان الزنا يستحق به الغضب من الله لولا ذلك لما جاز ان يأمرها الله بذلك اذ غير جائز ان يؤمر بان يدعوا على انفسهما بما لا يستحقانه الا ترى انه لا يجوز ان يدعوا على نفسه بان يظلمه الله ويعاقبه بما لا يستحقه % وقوله تعالى ﴿ان الذين جاؤا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم﴾ نزلت في الذين قذفوا عائشة رضى الله عنها فاخبر الله ان ذلك كذب والافك هو الكذب ونال النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وجماعة من المسلمين غم شديد واذى وحزن فصبروا على ذلك فكان ذلك خيرا لهم ولم يكن صبرهم واعتمادهم بذلك شرا لهم بل كان خيرا لهم لما نالوا به من الثواب ولما لحقهم ايضا من السرور ببيان الله براءة عائشة وطهارتها ولما عرفوا من الحكم في القاذف % وقوله تعالى ﴿لكل امرئ ما اكتسب من الاثم﴾ يعنى والله اعلم عقاب ما اكتسب من الاثم على قدر ما اكتسبه % وقوله تعالى ﴿والذى تولى كبره﴾ روى انه عبدالله بن ابي بن السلول وكان منافقا وكبره هو عظمه وان عظم ما كان فيه لانهم كانوا يجتمعون عنده ورأيه وامره كانوا يشيعون ذلك ويظهرونه وكان هو يقصد بذلك اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذى ابي بكر والطعن عليهما % وقوله تعالى ﴿لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين﴾ هو امر المؤمنين بان يظنوا خيرا بمن كان ظاهره العدالة وبراءة الساحة وان لا يقضوا عليهم بالظن وذلك لان الذين قذفوا عائشة لم يخبروا عن معاينة وانما قذفوها تظنا وحسبانا لما رأوها متخلفة عن الجيش قد ركبت حمل صفوان بن المعطل يقوده وهذا يدل على ان الواجب لمن كان ظاهره العدالة ان يظن به خيرا ولا يظن به شرا وهو يوجب ان يكون امور المسلمين في عقودهم وافعالهم وسائر تصرفهم محمولة على الصحة والجواز وانه غير

جائز حملها على الفساد وعلى ما لا يجوز فعله بالظن والحسبان ولذلك قال أصحابنا فيمن وجد مع امرأة اجنبية رجلا فاعترف بالزواج انه لا يجوز تكذيبهما بل يجب تصديقهما وزعم مالك بن انس انه يحدهما ان لم يقيما بيعة على النكاح ومن ذلك ايضا ما قال أصحابنا فيمن باع درهما ودينارا بدرهمين ودينارين انا نخالف بينهما لانا قد امرنا بحسن الظن بالمؤمنين وحمل امورهم على ما يجوز فوجب حملهم على ما يجوز وهو الخالفة بينهما وكذلك اذا باعه سيفاً محلي فيه مائة درهم بمائتي درهم انا نخجل المائة بالمائة والفضل بالسيف فنحمل امرهما على انهما تعاقدتا عقدا جائزا ولا نحمله على الفساد ولا يجوز. وهذا يدل ايضا على صحة قول ابى حنيفة في ان المسلمين عدول ما لم تظهر منهم ريبة لانا اذا كنا مأمورين بحسن الظن بالمسلمين وتكذيب من قذفهم على جهة الظن والتخمين بما يسقط العدالة فقد امرنا بموالاةهم والحكم لهم بالعدالة بظاهر حالهم وذلك يوجب التزكية وقبول الشهادة ما لم تظهر منهم ريبة توجب التوقف عنها اوردها وقال تعالى ﴿ان الظن لا يغني من الحق شيئا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فانه كذب الحديث * وقوله ﴿ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهن خيرا﴾ فانه يحتمل معنيين احدهما ان يظن بعضهم ببعض خيرا كقوله ﴿فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم﴾ والمعنى فليسلم بعضهم على بعض وكقوله ﴿لا تقتلوا انفسكم﴾ يعني لا يقتل بعضهم بعضا والثاني انه جعل المؤمنين كلهم كالنفس الواحدة فيما يجري عليها من الامور فاذا جرى على احدهم مكروه فكانه قد جرى على جميعهم كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابو عبدالله احمد بن دوست قال حدثنا جعفر بن حميد قال حدثنا الوليد بن ابى ثور قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المسلمين في توصلهم وتراحمهم والذي جعل الله بينهم كمثل الجسد اذا وجع بعضه وجع كله بالسهر والحمى * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبدالله بن محمد بن ناجية قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه قال حدثنا عبدالله بن ناصح قال حدثنا ابو مسلم عبدالله بن سعيد عن مالك بن مغول عن ابى بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون للمؤمنين كالبنيان يشد بعضه بعضا * قوله تعالى ﴿ولو لا جاءوا عليه باربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ قد ابانت هذه الآية عن معنيين احدهما ان الحد واجب على القاذف ما لم يأت باربعة شهداء والثاني انه لا يقبل في اثبات الزنا اقل من اربعة شهداء * وقوله ﴿فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين احدهما انهم متى لم يقيموا اربعة من الشهداء فهم محكومون بكذبهم عند الله في ايجاب الحد عليهم فيكون معناه فاولئك في حكم الله هم الكاذبون فيقتضى ذلك الامر بالحكم بكذبهم فان كان جائزا ان يكونوا صادقين في المغيب عند الله وذلك جائز سائغ كما قد تعبدنا بان نحكم لمن ظهر منه عمل الخيرات وتجنب السيئات بالعدالة وان كان جائزا ان يكون فاسقا في المغيب عند الله تعالى والوجه الثاني ان الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله تعالى عنها وفي قذفها فاخبر بقوله ﴿فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ بمغيب خبرهم وانه كذب في الحقيقة

لم يرجعوا فيه الى حجة فمن جوز صدق هؤلاء فهو راد لحبر الله ﷺ قوله تعالى ﴿اذ تلقونه بالسنتكم وتقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم﴾ قرئ تلقونه بالتشديد قال مجاهد يرويه بعضهم عن بعض ايشيعه وعن عائشة تلقونه من ولق الكذب وهو الاستمرار عليه ومنه ولق فلان في السير اذا استمر عليه فدمهم تعالى على الاقدام على القول بما لا علم لهم به وذلك قوله ﴿تقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم﴾ وهو نحو قوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ فاخبر ان ذلك وان كان يقينا في ظنهم وحسابهم فهو عظيم الاثم عنده ليرتدعوا عن مثله عند علمهم بموقع المأثم فيه ثم قال ﴿ولولا اذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ تعليمنا بما نقوله عند سماع مثله فيمن كان ظاهر حاله العدالة وبراءة الساحة ﷺ قوله تعالى ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ اي تزيهاك من ان نفضبك بسماع مثل هذا القول في تصديق قائله وهو كذب وبهتان في ظاهر الحكم ﷺ وقوله تعالى ﴿يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابدا﴾ فانه تعالى يعظنا ويحذرنا بهذه الزواجر وعقاب الدنيا بالحد مع ما يستحق من عقاب الآخرة لئلا نعود الى مثل هذا الفعل ابدا ﴿ان كنتم مؤمنين﴾ بالله مصدقين لرسوله ﷺ قوله تعالى ﴿ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا﴾ ابان الله بهذه الآية وجوب حسن الاعتقاد في المؤمنين ومحبة الخير والصلاح لهم فاخبر فيها بوعيد من احب اظهار الفاحشة والقذف والقول القبيح للمؤمنين وجعل ذلك من الكبائر التي يستحق عليها العقاب وذلك يدل على وجوب سلامة القلب للمؤمنين كوجوب كف الجوارح والقول عما يضرهم ﷺ وروى عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقال ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائقه ﷺ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن العباس الرازي قال حدثنا سهل بن عثمان قال حدثنا زياد بن عبدالله عن ليث عن طلحة عن خيشمة عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سره ان يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتا نه منيته وهو يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويحب ان يأتي الى الناس ما يحب ان يأنوا اليه ﷺ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن هاشم قال حدثنا هذبة قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن العبد حتى يحب لاخته ما يحب لنفسه من الخير ﷺ قوله تعالى ﴿ولا تأتوا اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القربى﴾ روى عن ابن عباس وعائشة انها نزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه ويؤمن كان في حجره ينفق عليهما احدهما مسطح بن اثانة وكانا ممن خاض في امر عائشة فلما نزلت براءتها حلف ابو بكر ان لا ينفعهما بنفع ابدا فلما نزلت هذه الآية عاد له وقال بلى والله اني لاحب ان يغفر الله لي والله لا انزعها عنهما ابدا وكان مسطح ابن خالة ابي بكر مسكينا ومهاجرا من مكة الى المدينة من البديريين وفي هذا دليل على ان من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها انه ينبغي له ان يأتي الذي هو خير وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن الناس من يقول انه يأبى الذي هو خير وذلك كفارته وقد روى ايضا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتج من يقول ذلك بظاهر هذه الآية وان الله تعالى امر ابا بكر بالحنث ولم يوجب عليه كفارة وليس فيما ذكر وادلالة على سقوط الكفارة لان الله قديين ايجاب الكفارة في قوله (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته) وقوله (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم) وذلك عموم فيمن حث فيما هو خير وفي غيره وقال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته ان يضربها (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) وقد علمنا ان الحنث كان خيرا من تركه وامره الله تعالى بضرب لا يبلغ منها ولو كان الحنث فيها كفارتها لما امر بضربها بل كان يحنث بالكفارة واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته فان معناه تكفير الذنب لا الكفارة المذكورة في الكتاب وذلك لانه منهي عن ان يحلف على ترك طاعة الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالحنث والتوبة واخبر ان ذلك يكفر ذنبه الذي اقترعه بالحلف * قوله تعالى (الحديث للخيئين والخيئون للخيئين) * روى عن ابن عباس والحسن ومجاهد والضحاك قالوا الخيئين من الكلام للخيئين من الرجال وروى عن ابن عباس ايضا انه قال الخيئين من السيئات للخيئين من الرجال وهو قريب من الاول وهو نحو قوله (قل كل يعمل على شاكلته) وقيل الخيئين من النساء للخيئين من الرجال على نحو قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وان ذلك منسوخ بما ثبت في موضعه

باب الاستئذان

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها) * روى عن ابن عباس وابن مسعود وابراهيم وقتادة قالوا الاستئناس الاستئذان فيكون معناه حتى تستأنسوا بالاذن وروى شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقرأ هذا الجرف حتى تستأذنوا وقال غلط الكاتب وروى القاسم بن نافع عن مجاهد حتى تستأنسوا قال هو التخنخ والتخنخ وفي نسق التلاوة ما دل على انه اراد الاستئذان وهو قوله (واذ بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) والاستئناس قد يكون للحديث كقوله تعالى (ولاستأنسوا لحديث) وكما روى عن عمر في حديثه الذي ذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم انقرد في مشربة له حين هجر لستاءه فاستأذنت عليه فقال الاذن قد سمع كلامك ثم اذن له فذكر اشياء وفيه قال فقلت استأنس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وانما اراد به الاستئناس للحديث وذلك كان بعد الدخول * والاستئناس المذكور في قوله (حتى تستأنسوا) لا يجوز ان يكون المراد به الحديث لانه لا يصل الى الحديث الا بعد الاذن وانما المراد الاستئذان للدخول وانما

سمى الاستيذان استيناسا لانهم اذا استأذنوا او سلموا انس اهل البيوت بذلك ولودخلوا عليهم
 بغير اذن لاستوحشوا وشق عليهم وامر مع الاستيذان بالسلام اذ هو من سنة المسلمين التي
 امروا بها ولان السلام امان منه لهم وهو تحية اهل الجنة ومجلبة للمودة وناف للحقد والضغينة *
 حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يوسف بن يعقوب قال حدثنا محمد بن ابي بكر قال
 حدثنا صفوان بن عيسى قال حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن ابي رباب عن سعيد بن ابي
 سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خلق الله آدم فنفخ فيه الروح
 عطس فقال الحمد لله فحمد الله باذن الله فقال له ربه رحمك ربك آدم اذهب الى هؤلاء
 الملائكة ملائ منهم جلوس فقل السلام عليكم فقال سلام عليكم ورحمة الله ثم رجع الى ربه
 فقال هذه تحيتك وتحية ذريتك بينهم * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن اسحاق
 ابن راطيه قال حدثنا ابراهيم بن سعيد قال حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب قال حدثنا هلال بن حماد
 عن زاذان عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق المسلم على المسلم ست يسلم عليه
 اذا لقيه ويحييه اذا دعاه وينصحه له بالغيب ويشتمه اذا عطس ويعوده اذا مرض ويشهده
 جنازته اذا مات * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن اسحاق الحارثي قال حدثنا ابو غسان
 النهدي قال حدثنا زهير قال حدثنا الاعمش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تحابوا افلا ادلكم على
 امر اذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
 قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا محمد بن معلى قال حدثنا زياد بن خزيمة عن ابي يحيى
 القتات عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان سرکم ان يخرج الغل
 من صدوركم فافشوا السلام بينكم

في عدد الاستيذان وكيفيته

روى دهم بن قران عن يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن عثمان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الاستيذان ثلاث فالاولى يستتصتون والثانية يستصلحون والثالثة يأذنون او يردون
 وروى يونس بن عبيد عن الوليد بن مسلم عن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد
 ابن عتبة قال اخبرنا سفيان عن يزيد بن خصيفة عن لسر بن سعيد عن ابي سعيد الخدري
 قال كنت جالسا في مجلس من مجالس الانصار فجاء ابو موسى فزعا فقلنا له ما فزعك قال امرني
 عمر ان آتيه فآتيته فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت فقال ما منعك ان تأتيني قلت قد جئت
 فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذن احدكم ثلاثا
 فلم يؤذن له فليرجع قال لتأتين علي هذا بالينة قال فقال ابو سعيد لا يقوم معك الا اصغر
 القوم قال فقام ابو سعيد معه فشهد له وفي بعض الاخبار ان عمر قال لا يبي موسى

اني لم اتمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد وفي بعضها ولكني خشيت
 ان يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر انما لم يقبل عمر خبره
 حتى استفاض عنده لان امر الاستيذان مما بالناس اليه حاجة عامة فاستنكر ان تكون سنة
 الاستيذان ثلاثا مع عموم الحاجة اليها ثم لا ينقلها الا الافراد وهذا اصل في ان ما بالناس اليه حاجة
 عامة لا يقبل فيه الا خبر الاستفاضة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا
 هارون بن عبد الله قال حدثنا ابوداود الحفري عن سفيان عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن رجل
 عن سعد قال وقف رجل على باب النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن فقام مستقبل الباب فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم هكذا عنك وهكذا فانما جعل الاستيذان من النظر * وحدثنا محمد
 ابن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا ابن بشار قال حدثنا ابو عاصم قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني
 عمرو بن ابى سفيان ان عمرو بن عبد الله بن صفوان اخبره عن كعدة ان صفوان
 ابن امية بعثه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبين وجدابة وضغاييس والنبي
 صلى الله عليه وسلم باعلى مكة فدخلت ولم اسلم فقال ارجع فقل السلام عليكم وذلك بعدما
 اسلم صفوان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا ابو بكر بن ابى
 شيبة قال حدثنا ابو الاحوص عن منصور عن ربيع قال حدثنا رجل من بني عامر استأذن على النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال ارجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لحادمه اخرج الى هذا فعلمه
 الاستيذان فقال له قل السلام عليكم ادخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم ادخل فاذن له
 النبي صلى الله عليه وسلم فدخل * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا مؤمل
 ابن فضل الحراني في آخرين قالوا حدثنا بقة قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن بسر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى باب قوم لا يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه
 الايمن او الايسر فيقول السلام عليكم وذلك ان الدور لم تكن يومئذ عليها ستور * قال ابو بكر طاهر
 قوله «لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا» يقتضى جواز الدخول بعد الاستيذان وان لم يكن
 من صاحب البيت اذن ولذلك قال مجاهد الاستيناس التخنج والتخنج فكانه انما اراد
 ان يعلمهم بدخوله وهذا الحكم ثابت فيمن جرت عادته بالدخول بغير اذن الا انه معلوم انه قد
 اريد به الاذن في الدخول فحذفه لعم المخاطبين بالمراد * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابوداود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن حبيب وهشام عن محمد عن ابى
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الرجل الى الرجل اذنه * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابوداود قال حدثنا حسين بن معاذ قال حدثنا عبد الاعلى قال حدثنا سعيد عن قتادة عن ابى رافع عن ابى
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام فجا مع الرسول فان ذلك له اذن فدل
 هذا الخبر على معنيين احدهما ان الاذن محذوف من قوله «حتى تستأنسوا» وهو مراده والثاني
 ان الدعاء اذن اذا جاء مع الرسول وانه لا يحتاج الى استيذان ثان وهو يدل ايضا على ان من قد
 جرت العادة له باباحة الدخول انه غير محتاج الى الاستيذان * فان قيل قد روى ابو نعيم عن عمر

ابن زرعن مجاهد ان اباه يرة كان يقول والله اني كنت لاعتمد بكبدى على الارض من الجوع انى
كنت لاشد الحجر على بطنى من الجوع ولقد قعدت يوما على طريقهم الذى يخرجون منه
فمر ابوبكر فسأله عن آية من كتاب الله ماسأله الا ليسبعنى فمر ولم يفعل فمر بنى عمر ففعلت مثل
ذلك فمر ولم يفعل فمر بنى النبي صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رآنى وعرف ما فى نفسى ثم قال
يا اباهر قلت لبيك يا رسول الله قال الحق ومضى واتبعته فدخل واستأذنت فاذن لى فدخلت
فوجدت لبنا فى قدح فقال من اين هذا قالوا اهدى لك فلان او فلانة قال يا اباهر قلت لبيك يا رسول الله
قال الحق اهل الصفة فادعهم لى قال واهل الصفة اضياف اهل الاسلام لا يلوون على اهل ولا مال
اذا تته صدقة بعث بها اليهم لم يتناول منها شيئا واذا تته هدية ارسل اليهم فاصاب منها واشركهم
فيها فساءنى ذلك فقلت وما هذا اللبن فى اهل الصفة كنت ارجو ان اصيب من هذا شربة تقوى بها
فابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاؤا فامرنى فكنت انا اعطيهم فماعسى ان يبلغ منى هذا اللبن
فاتيتهم فدعوتهم فاقبلوا حتى استأذنوا فاذن لهم فاخذوا مجالسهم من البيت فقال يا اباهر قلت لبيك
يا رسول الله قال خذ فاعطهم فاخذت القدح فجعلت اعطى الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد
على القدح فاعطيه آخر فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدح حتى انتهت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقدروى القوم كلهم فاخذ القدح فوضعه على يده ونظر الى قتبسم وقال
يا اباهر قلت لبيك يا رسول الله قال بقيت انا وانت قلت صدقت يا رسول الله قال فاقعد واشرب
فشربت فما زال يقول اشرب اشرب حتى قلت والذى بعثك بالحق ما اجدله مسلكا قال فارنى
فاعطيت القدح فحمد الله وشرب الفضل قال فقد استأذن اهل الصفة وقد جاؤا مع الرسول
ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مخالف لحديث ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم ان رسول الرجل الى الرجل اذنه ~~يقول~~ له ليسا مختلفين لان قوله صلى الله عليه وسلم اباحة
للدخول مع الرسول وليس فيه كراهية الاستيذان بل هو مخير حينئذو اذا لم يكن مع الرسول وجب
حينئذ الاستيذان والذى يدل على ان الاذن مشروط فى قوله (حتى تستأنسوا) قوله فى نسق
التلاوة (فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) فحظر الدخول الا بالاذن
فدل على ان الاذن مشروط فى اباحة الدخول فى الآية الاولى وايضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
فى الاخبار التى قد منهاها انما جعل الاستيذان من اجل النظر فدل على انه لا يجوز النظر
فى دار احد الا باذنه * وقد روى فى ذلك ضروب من التعليل وهو ما حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا حماد عن عبيد الله بن ابى بكر
عن انس بن مالك ان رجلا اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص او بمشاقص قال فكأنى انظر الى رسول الله ليحتمل ليطنه * وحدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا ابن وهب
عن سليمان بن بلال عن كثير عن الوليد عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا دخل البصر فلا اذن * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن

اسماعيل قال حدثنا حماد عن سهيل عن ابيه قال حدثنا ابو هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اطلع في دار قوم بغير اذنهم ففقدوا عينه فقد هدرت عينه قال ابو بكر والفقهاء على خلاف ظاهره لانهم يقولون انه ضامن اذا فعل ذلك وهذا من احاديث ابي هريرة التي ترد لمخالفتها الاصول مثل ما روى ان ولد الزنا شر الثلاثة وان ولد الزنا لا يدخل الجنة ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ومن غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ هذه كلها اخبار شاذة قد اتفق الفقهاء على خلاف ظواهرها * وزعم الشافعي ان من اطلع في دار غيره ففقأ عينه وهو هدر وذهب الى ظاهر هذا الخبر ولا خلاف انه لو دخل داره بغير اذنه ففقأ عينه كان ضامناً وكان عليه القصاص ان كان مامداً والارش ان كان مخطئاً ومعلوم ان الداخل قد اطلع وزاد على الاطلاع الدخول وظاهر الحديث مخالف لما حصل عليه الاتفاق فان صح الحديث فمعناه عندنا فيمن اطلع في دار قوم ناظراً الى حرمهم ونسائهم فممنوع فلم يمتنع فذهبت عينه في جال الممانعة فهذا هدر وكذلك من دخل دار قوم او اراد دخولها فالتعوى فذهبت عينه او شيء من اعضائه فهو هدر ولا يختلف فيه حكم الداخل والمطلع فيها من غير دخول فاما اذا لم يكن الا النظر ولم تقع فيه ممانعة ولا نهى ثم جاء انسان ففقأ عينه فهذا جان يلزمه حكم جنايته بظاهر قوله تعالى ﴿ والعين بالعين ﴾ الى قوله ﴿ والجروح قصاص ﴾ * قوله تعالى ﴿ فان لم تجدوا فيها احداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ﴾ قد تضمن ذلك معنيين احدهما انه لا تدخل بيوت غيرنا الا باذنه والثاني انه اذا اذن لنا جاز لنا الدخول واقتضى ذلك جواز قبول الاذن ممن اذن صبيحاً كان او امرأة او عبداً او ذمياً اذ لم تفرق الآية بين شيء من ذلك وهذا اصل في قبول اخبار المعاملات من هؤلاء وانه لا تعتبر فيها العدالة ولا تستوفي فيها صفات الشهادة ولذلك قبلوا اخبار هؤلاء في الهدايا والوكالات ونحوها

باب في الاستئذان على المحارم

روى شعبة عن ابي اسحاق عن مسلم بن يزيد قال سأل رجل حذيفة أستاذن على اخي قال ان لم تستأذن عليها رأيت ما يسوءك وروى عن ابن عيينة عن عمرو عن عطاء قال سألت ابن عباس أستاذن على اخي قال نعم قال قلت انها معي في البيت وانا انفق عليها قال أستاذن عليها وروى سفيان عن مخارق عن طارق قال قال رجل لابن مسعود أستاذن على امي قال نعم وروى سفيان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أستاذن على امي قال نعم اتحب ان تراها عريانة وقال عمرو عن عطاء سألت ابن عباس أستاذن على اخي وانا انفق عليها قال نعم اتحب ان تراها عريانة ان الله يقول ﴿ يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم ﴾ فلم يؤمر هؤلاء بالاستئذان الا في العورات الثلاث ثم قال ﴿ واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ﴾ ولم يفرق بين من كان منهم اجنبياً واذارحم محرماً الا ان امر ذوى المحارم يسر لجواز النظر الى شعرها وصدرها وساقها ونحوها

من الاعضاء وقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكى لكم﴾ بعد قوله ﴿فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ يدل على ان الرجل ان ينهى من لا يجوز له دخول داره عن الوقوف على باب داره او القعود عليه لقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكى لكم﴾ ويتمنع ان يكون المراد بذلك حظر الدخول الابدال لان هذا المعنى قد تقدم ذكره مصرحاً به في الآية فواجب ان يكون لقوله ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا﴾ فائدة جديدة وهو انه متى امره بالرجوع عن باب داره فواجب عليه التلحى عنه لئلا يتأذى به صاحب الدار في دخول حرمة وخروجهم وفيما ينصرف عليه اموره في داره مما لا يجب ان يطالع عليه غيره وقوله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم﴾ قال محمد بن الحنفية هي بيوت الخانات التي تكون في الطرق وبيوت الاسواق وعن الضحاك مثله وقال الحسن وابراهيم النخعي كانوا يأتون حوانيت السوق لا يستأذنون وقال مجاهد كانت بيوتاً يرضون فيها امتعتهم فامروا ان يدخلوها بغير اذن وروى عنه ايضا انه قال هي البيوت التي تنزلها السفرة وروى عن ابي عبيد المحاربي قال رأيت علياً رضي الله عنه اصابته السماء وهو في السوق فاستظل بحشمة فارسي فجعل الفارسي يدفعه عن حشيمته وعلى يقول انما استظل من المطر فجعل الفارسي يدفعه ثم اخبر الفارسي انه على فضرب بصدرة وقال عكرمة ﴿بيوتاً غير مسكونة﴾ هي البيوت الخربة لكم فيها حاجة وقال ابن جريج عن عطاء ﴿فيها متاع لكم﴾ الخلاء والبول وجائر ان يكون المراد جميع ذلك اذ كان الاستئذان في البيوت المسكونة لئلا يهجم على ما لا يجب من العورة ولان العادة قد جرت في مثله باطلاق الدخول فصار المعتاد المتعارف كالمطوق به والدليل على ان معنى اطلاق ذلك لجريان العادة في الاذن ان اصحابها لو منعوا الناس من دخول هذه البيوت كان لهم ذلك ولم يكن لاحد ان يدخلها بغير اذن ونظير ذلك فيما جرت العادة باباحتها وقام ذلك مقام الاذن فيه ما يطرحة الناس من النوى وقامات البيوت والخرق في الطرق ان لكل احداً يأخذ ذلك وينتفع به وهو ايضا يدل على صحة اعتبار اصحابنا هذا المعنى في سائر ما يكون في معناه مما قد جرت العادة به وتعارفوه انه بمنزلة النطق كنهو قولهم فيما يلحقونه برأس المال من طعام الرقيق وكسوتهم وفي جملة المتاع انه يلحقه برأس المال ويبيعه مراوحة فيقول قام على بكذا وما لم تجر العادة به لا يلحقه برأس المال فقامت العادة في ذلك مقام النطق وفي نحوه قول محمد فيمن اسلم الى خياط او قصار ثوباً ليخطه او يقصره ولم يشرط له اجرا ان الاجر قد وجب له اذا كان قد نصب نفسه لذلك وقامت العادة في مثله مقام النطق في انه فعله على وجه الاجارة وقد روى سفيان عن عبد الله بن دينار قال كان ابن عمر يستأذن في حوانيت السوق فذكر ذلك لعكرمة فقال ومن يطيق ما كان ابن عمر يطيق وليس في فعله ذلك دلالة على انه رأى دخولها بغير اذن محظوراً ولكنه احتاط لنفسه وذلك مباح لكل احد

باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات

قال الله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ قال ابو بكر

معقول من ظاهره انه امر بغض البصر عما حرم علينا النظر اليه فيحذف ذكر ذلك اكتفاء
 بعلم المخاطبين بالمراد وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سلمة بن ابى الطفيل
 عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ان لك كنزاً في الجنة وانك ذوو فر منها فلا تتبع
 النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الثانية وروى الربيع بن صبيح عن الحسن بن انس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن آدم لك اول نظرة واياك والثانية وروى ابو زرعة عن جرير انه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فامرني ان اصرف بصري عنه قال ابو بكر انما اراد
 صلى الله عليه وسلم بقوله لك النظرة الاولى اذ لم تكن عن قصد فاما اذا كانت عن قصد فهي
 والثانية سواء وهو على ما سأل عنه جرير من نظرة الفجاءة وهو مثل قوله عنه ان السمع والبصر والفؤاد
 كل اولئك كان عنه مسؤولاً عنه وقوله عنه وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن عنه هو على معنى ما نهى
 الرجال عنه من النظر الى ما حرم عليه النظر اليه عنه وقوله تعالى عنه ويحفظوا فروجهم عنه وقوله عنه ويحفظن
 فروجهن عنه فانه روى عن ابى العالية انه قال كل آية في القرآن يحفظوا فروجهم ويحفظن فروجهن من
 الزنا الا التي في النور عنه يحفظوا فروجهم عنه ويحفظن فروجهن عنه ان لا ينظر اليها احد عنه قال
 ابو بكر هذا تخصيص بلا دلالة والذي يقتضيه الظاهر ان يكون المعنى حفظها عن سائر ما حرم
 عليه من الزنا واللمس والنظر وكذلك سائر الآي المذكورة في غير هذا الموضع في حفظ
 الفروج هي على جميع ذلك ما لم تقم الدلالة على ان المراد بعض ذلك دون بعض وعسى ان يكون
 ابو العالية ذهب في ايجاب التخصيص في النظر لما تقدم من الامر بغض البصر وما ذكره لا يوجب
 ذلك لانه لا يمنع ان يكون مأموراً بغض البصر وحفظ الفرج من النظر ومن الزنا وغيره من الامور
 المحظورة وعلى انه ان كان المراد حظر النظر فلا محالة ان اللمس والوطء مرادان بالآية اذها غاها
 من النظر فلو نص الله على النظر لكان في مفهوم الخطاب ما يوجب حظر الوطء واللمس كما ان
 قوله عنه فلا تقل لهما اف ولا تنهرا عنه قد اقتضى حظر ما فوق ذلك من السب والضرب عنه
 قوله تعالى عنه ولا يبدن زينةهما الا ما ظهر منها عنه روى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء في
 قوله عنه الا ما ظهر منها عنه قال ما كان في الوجه والكف والحضاب والكحل وعن ابن عمر
 مثله وكذلك عن انس وروى عن ابن عباس ايضاً انها الكف والوجه والحاتم وقالت عائشة
 الزينة الظاهرة القلب والفتحة وقال ابو عبيدة الفتحة الحاتم وقال الحسن وجهها وما
 ظهر من ثيابها وقال سعيد بن المسيب وجهها مما ظهر منها وروى ابو الاحوص
 عن عبدالله قال الزينة زيتان زينة باطنة لا يراها الا الزوج الا كليل والسوار والحاتم
 واما الظاهرة فالثياب وقال ابراهيم الزينة الظاهرة الثياب عنه قال ابو بكر قوله تعالى
عنه ولا يبدن زينةهما الا ما ظهر منها عنه انما اراد به الاجنبيين دون الزوج وذوى المحارم
 لانه قد بين في نسق التلاوة حكم ذوى المحارم في ذلك وقال اصحابنا المراد الوجه
 والكفان لان الكحل زينة الوجه والحضاب والحاتم زينة الكف فاذا قد اباح النظر الى زينة
 الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة اباحة النظر الى الوجه والكفين ويدل على ان

الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة ايضاً انها تصلى مكشوفة الوجه واليدين فلو كانا عورة لكان عليهما سترهما كما عليها سترهما هو عورة واذا كان كذلك جاز للاجنبي ان ينظر من المرأة الى وجهها ويديها بغير شهوة فان كان يشهوها اذا نظر اليها جاز ان ينظر لعذر مثل ان يريد تزويجها او الشهادة عليها او حاكم يريد ان يسمع اقرارها ويدل على انه لا يجوز له النظر الى الوجه لشهوة قوله صلى الله عليه وسلم لعلى لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الاخرة وسأل جرير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فقال اصرف بصرك ولم يفرق بين الوجه وغيره فدل على انه اراد النظرة بشهوة وانما قال لك الاولى لانها ضرورة وليس لك الاخرة لانها اختيار وانما اباحوا النظر الى الوجه والكفين وان خاف ان يشهوا لما ذكرنا من الاعذار للآثار الواردة في ذلك منها ما روى ابو هريرة ان رجلاً اراد ان يتزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئاً يعنى الصغر وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم فقد ر على ان يرى منها ما يعجبه ويدعوه اليها فليفعل وروى موسى بن عبد الله بن يزيد عن ابي حميد وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم المرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها اذا كان انما ينظر اليها للخطبة وروى سليمان بن ابي حشمة عن محمد بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عاصم الاحول عن بكير بن عبد الله عن المغيرة بن شعبة قال خطبنا امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نظرت اليها فقلت لا فقال انظر فانه لا جدران يؤدم بينكما فهذا كله يدل على جواز النظر الى وجهها وكفها بشهوة اذا اراد ان يتزوجها ويدل عليه ايضاً قوله ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن ﴾ ولا يعجبه حسنهن الا بعد رؤية وجوههن ويدل على ان النظر الى وجهها بشهوة محظور قوله صلى الله عليه وسلم العيان تزنيان واليدان تزنيان والرجلان تزنيان ويصدق ذلك كله الفرج او يكذبه * وقول ابن مسعود في ان مظهر منها هو الثياب لا معنى له لانه معلوم انه ذكر الزينة والمراد العضو الذي عليه الزينة لا ترى ان سائر ما تزني به من الحلى والقباب والحذاء والقلادة يجوز ان تظهرها للرجال اذا لم تكن هي لباسها فعلمنا ان المراد موضع الزينة كما قال في نسق التلاوة بعد هذا ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن ﴾ والمراد موضع الزينة فتأويلها على الثياب لا معنى له اذا كان ما يرى الثياب عليها دون شيء من بدنهما كما براهها اذا لم تكن لابسها * قوله تعالى ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ روت صفية بنت شيبة عن عائشة انها قالت نعم النساء نساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين وان يسئلن عنه لما نزلت سورة النور عمدن الى حجوز مناطقهن فشققنه فاجتمرن به * قال ابو بكر قد قيل انه اراد جيب الدروع لان النساء كن يلبسن الدروع ولها جيب مثل جيب الدراعة فتكون المرأة مكشوفة الصدر والنحر اذا لابسها فامرهن الله بستر ذلك الموضع بقوله ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ وفي ذلك دليل على ان صدر المرأة ونحرها عورة لا يجوز للاجنبي النظر اليهما منها * قوله تعالى ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن ﴾ الآية * قال ابو بكر ظاهره يقتضي اباحة ابداء الزينة للزوج

ولمن ذكر معه من الآباء وغيرهم ومعلوم ان المراد موضع الزينة وهو الوجه واليد والذراع لان فيها السوار والقلب والعضد وهو موضع الدمليج والحر والصدر موضع القلادة والساق موضع الخلل فاقضى ذلك اباحة النظر للمذكورين في الآية الى هذه المواضع وهي مواضع الزينة الباطنة لانه خص في اول الآية اباحة الزينة الظاهرة للاجنيين واباح للزوج وذوى المحارم النظر الى الزينة الباطنة وروى عن ابن مسعود والزيير القرط والقلادة والسوار والخلخال وروى سفيان عن منصور عن ابراهيم **«اوابناء بعولتهن»** قال ينظر الى ما فوق الذراع من الاذن والرأس **«** قال ابوبكر لامعني لتخصيص الاذن والرأس بذلك اذ لم يخص الله شيئاً من مواضع الزينة دون شيء وقد سوى في ذلك بين الزوج وبين من ذكر معه فاقضى عمومها اباحة النظر الى مواضع الزينة لهؤلاء المذكورين كما اقتضى اباحتها للزوج ولما ذكر الله تعالى مع الآباء ذوى المحارم الذين يحرم عليهم نكاحهن تحريماً مؤكداً دل ذلك على ان من كان في التحريم بمثابة حكمه حكمهم مثل زوج الابنة وام المرأة والمحرمات من الرضاع ونحوهن وروى عن سعيد ابن جبير انه سئل عن الرجل ينظر الى شعر اجنبية فكرهه وقال ليس في الآية **«** قال ابوبكر انه وان لم يكن في الآية فهو في معنى ما ذكر فيها من الوجه الذي ذكرنا وهذا الذي ذكر من تحريم النظر في هذه الآية الا ما خص منه اما هو مقصور على الحرائر دون الاماء وذلك لان الاماء لسائر الاجنيين بمنزلة الحرائر لذوى محارمهن فيما يحل النظر اليه فيجوز للاجنبي النظر الى شعر الامة وذراعها وساقها وصدرها وثديها كما يجوز لذوى المحرم النظر الى ذات محرمه لانه لا خلاف ان للاجنبي النظر الى شعر الامة وروى ان عمر كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر فدل على انهن بمنزلة ذوات المحارم ولا خلاف ايضا انه يجوز للامة ان تسافر بغير محرم فكان سائر الناس لها كذوى المحارم للحرائر حين جازلهم السفربهن الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفراً فوق ثلاث الا مع ذي محرم او زوج فلما حاز للامة ان تسافر بغير محرم علمنا انها بمنزلة الحرة لذوى محرمها فيما يستباح النظر اليه منها وقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفراً فوق ثلاث الا مع ذي محرم او زوج دال على اختصاص ذي المحرم باستباحة النظر منها الى كل ما لا يحل للاجنبي وهو ما وصفاً بدياً وروى منذر الثوري ان محمد بن الحنفية كان يمشط امه وروى ابو البختری ان الحسن والحسين كانا يدخلان على اختهما ام كلثوم وهي تمشط وعن ابن الزبير مثله في ذات محرم منه وروى عن ابراهيم انه لا بأس ان ينظر الرجل الى شعر امه واخته وخالته وعمته وكراهة الساقين **«** قال ابوبكر لافرق بينهما في مقتضى الآية وروى هشام عن الحسن في المرأة تضع خمارها عند اخيها قال والله مالها ذلك وروى سفيان عن ليث عن طاوس انه كره ان ينظر الى شعر ابنته واخته وروى جرير عن مغيرة عن الشعبي انه كره ان يسدد الرجل النظر الى شعر ابنته واخته **«** قال ابوبكر وهذا عندنا محمول على الحال التي يخاف فيها ان تشبه لانه لو حمل على الحال التي يأمن فيها الشهوة لكان خلاف الآية والسنة ولكان ذو محرمها والاجنيون

سواء * والآية ايضا مخصوصة في نظر الرجال دون النساء لان المرأة يجوز لها ان تنظر من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر من الرجل وهو السرة فما فوقها وما تحت الركبة والمحظور عليهن من بعض ما تحت السرة الى الركبة * وقوله تعالى ﴿ اونسألهن ﴾ روى انه اراد نساء المؤمنات * وقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ تأوله ابن عباس وام سلمة وعائشة ان للعبد ان ينظر الى شعر مولاته قالت عائشة والى شعر غير مولاته روى انها كانت تمتشط والعبد ينظر اليها وقال ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وابن المسيب ان العبد لا ينظر الى شعر مولاته وهو مذهب اصحابنا الا ان يكون ذا حرم وتأولوا قوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ على الاماء لان العبد والحر في التحريم سواء فهي وان لم يجز لها ان يتزوجها وهو عبدها فان ذلك تخريم عارض كمن تحته امرأة اختها محرمة عليه ولا يباح له ذلك النظر الى شعراختها وكمن عنده اربع نسوة سائر النساء محرمات عليه في الحال ولا يجوز له ان يستباح النظر الى شعورهن فلما لم يكن تحريمها على عبدها في الحال تحريما مؤبدا كان العبد بمنزلة سائر الاجنبيين وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الامع ذى محرم والعبد ليس بذى محرم منها فلا يجوز ان تسافر بها واذا لم يجزله السفر بها لم يجزله النظر الى شعرها كالحر الاجنبي * فان قيل هذا يؤدى الى ابطال فائدة ذكر ملك اليمين في هذا الموضع * قيل له ليس كذلك لانه قد ذكر النساء في الآية بقوله ﴿ او نساءهن ﴾ واراد بهن الحرائر المسلمات فجاز ان يظن ظان ان الاماء لا يجوز لهن النظر الى شعر مولاتهن والى ما يجوز للحررة النظر اليه منها فابان تعالى ان الامة والحررة في ذلك سواء وانما خص نساءهن بالذكر في هذا الموضع لان جميع من ذكر قبلهن هم الرجال بقوله ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن ﴾ الى آخر ما ذكر فكان جائزا ان يظن ظان ان الرجال مخصوصون بذلك اذا كانوا ذوى محارم فابان تعالى اباحة النظر الى هذه المواضع من نساءهن سواء كن ذوات محارم او غير ذوات محارم ثم عطف على ذلك الاماء بقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ لئلا يظن ظان ان الاباحة مقصورة على الحرائر من النساء اذ كان ظاهر قوله ﴿ اونسألهن ﴾ يقتضى الحرائر دون الاماء كما كان قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ على الحرائر دون المماليك وقوله ﴿ شهيدين من رجالكم ﴾ الاحرار لا ضاقهم اليها كذلك قوله ﴿ اونسألهن ﴾ على الحرائر ثم عطف عليهن الاماء فباح لهن مثل ماباح في الحرائر * وقوله تعالى ﴿ اوالتابعين غير اولى الاربة من الرجال ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة ومجاهد قالوا الذى يتبعك ليصيب من طعامك ولا حاجة له في النساء وقال عكرمة هو العنين وقال مجاهد وطاوس وعطاء والحسن هو الابله وقال بعضهم هو الاحمق الذى لا اربله في النساء وروى الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث فكانوا يعدونه من غير اولى الاربة قالت فدحل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو يتبع امرأة فقال لا ارى هذا يعلم ما ههنا لا يدخلن عليكم فحجبوه وروى هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ام سلمة ان

التي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها خنثت فاقبل على اخي ام سلمة فقال يا عبد الله لو فتح الله لكم
غدا الطائف دلتك على بنت غيلان فانها تقبل بربع وتدبر ثمان فقال لا ارى هذا يعرف ما همنا
لا يدخل عليكم فاباح النبي صلى الله عليه وسلم دخول الخنث عليهن حين ظننه من غير اولى الاربة
فلما علم انه يعرف احوال النساء واوصافهن علم انه من اولى الاربة فحجبه وقوله تعالى
او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء قال مجاهد هم الذين لا يدرون ما هن من الصغر
وقال قتادة الذين لم يبلغوا الحلم منكم قال ابو بكر قول مجاهد اظهر لان معنى انهم لم يظهروا
على عورات النساء انهم لا يميزون بين عورات النساء والرجال لصغرهم وقلة معرفتهم بذلك
وقد امر الله تعالى الطفل الذي قد عرف عورات النساء بالاستيذان في الاوقات الثلاثة بقوله
ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم واراد به الذي عرف ذلك
واطلع على عورات النساء والذي لا يؤمر بالاستيذان اصغر من ذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع فلم يأمر
بالتفرقة قبل العشر وامر بها في العشر لانه قد عرف ذلك في الاكثر الاعم ولا يعرفه قبل ذلك
في الاغلب وقوله تعالى ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن روى ابو الاحوص
عن عبد الله قال هو الخخال وكذلك قال مجاهد ائمانهيت ان تضرب برجلها ليسمع صوت الخخال
وذلك قوله ليعلم ما يخفين من زينتهن قال ابو بكر قد عقل من معنى اللفظ النهي عن ابداء
الزينة واظهارها لورود النص في النهي عن اسماع صوته اذ كان اظهار الزينة اولى بالنهي
مما يعلم به الزينة فاذا لم يحز باخفي الوجهين لم يحز باظهرها وهذا يدل على صحة القول بالقياس على المعاني التي
قد علق الاحكام بها وقد تكون تلك المعاني تارة جلية بدلالة فحوى الخطاب عليها وتارة خفية
يحتاج الى الاستدلال عليها باصول اخر سواها وفيه دلالة على ان المرأة منهية عن رفع صوتها بالكلام
بحيث يسمع ذلك الاجانب اذ كان صوتها اقرب الى الفتنة من صوت خخالها ولذلك كره
اصحابنا اذان النساء لانه يحتاج فيه الى رفع الصوت والمرأة منهية عن ذلك وهو يدل ايضا على
حظر النظر الى وجهها للشهوة اذ كان ذلك اقرب الى الريبة واولى بالفتنة

باب الترغيب في النكاح

قال الله عز وجل وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم الآية قال ابو بكر
ظاهره يقتضى الايجاب لانه قد قامت الدلالة من اجماع السلف وفقهاء الامصار على انه لم يرد بها
الايجاب وانما هو استحباب ولو كان ذلك واجبا لورد النقل بفعله من النبي صلى الله عليه وسلم
ومن السلف مستقيضا شائعا لعموم الحاجة اليه فلما وجدنا عصر النبي صلى الله عليه وسلم وسائر
العصر بعده قد كان في الناس ايامى من الرجال والنساء فلم ينكر واترك تزويجهم ثبت انه لم يرد
الايجاب ويدل على انه لم يرد الايجاب ان الايامى التيبوا بتزويج لم يكن للولى اجبارها عليه ولا تزويجها
بغير امرها وايضا مما يدل على انه على النذب اتفاق الجميع على انه لا يجبر على تزويج عبده وامته وهو

معطوف على الايامى فدل على انه مندوب في الجميع ولكن دلالة الآية واضحة في وقوع العقد الموقوف
اذ لم يخص بذلك الاولياء دون غيرهم وكل احد من الناس مندوب الى تزويج الايامى المحتاجين
الى النكاح فان تقدم من المعقود عليهم امر فهو نافذ وكذلك ان كانوا ممن يجوز عقدهم عليهم
مثل المجنون والصغير فهو نافذ ايضا وان لم يكن لهم ولاية ولا امر فعقدهم موقوف على اجازة
من يملك ذلك العقد فقد اقتضت الآية جواز النكاح على اجازة من يملكها * فان قيل هذا
يدل على ان عقد النكاح انما يليه الاولياء دون النساء وان عقودهن على انفسهن غير جائزة *
قيل له ليس كذلك لان الآية لم تخص الاولياء بهذا الامر دون غيرهم وعمومه يقتضى ترغيب
سائر الناس في العقد على الايامى الا ترى ان اسم الايامى ينظم الرجال والنساء وهو في الرجال
لم يرد به الاولياء دون غيرهم كذلك في النساء * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار كثيرة
في الترغيب في النكاح منها ما رواه ابن عجلان عن المقبرى عن ابى هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاثة حق على الله عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذى يريد الاداء
والناكح الذى يريد العفاف وروى ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال لئارسول الله صلى الله
عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء
وقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنه في الارض وفساد كبير
وعن شداد بن اوس انه قال لاهله زوجوني فان النبي صلى الله عليه وسلم اوصانى ان لا القى الله
اعزب وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خلاد عن سفيان عن عبد الرحمن
ابن فرياد عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير
متاعها المرأة الصالحة وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا
سفيان عن ابراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احب
فطرتى فليستن بسنقى ومن سنى النكاح قال ابراهيم بن ميسرة ولا اقول لك الا ما قال
عمر لابي الزوائد ما يمنعك من النكاح الا عجز او جور * فان قيل قوله تعالى ﴿ وانكحوا
الايامى منكم ﴾ عمومه يقتضى تزويج الاب ابنته البكر الكسيرة ولولا قيام الدلالة على انه
لا يزوج البنت الكسيرة بغير رضاها لكان جائز له تزويجها بغير رضاها لعموم الآية * قيل له معلوم
ان قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ لا يختص بالنساء دون الرجال لان الرجل يقال له ايم
والمرأة يقال لها ايمة وهو اسم للمرأة التى لازوج لها والرجل الذى لامرأته قال الشاعر
فان تنكحى انكح وان تتأيمى * وان كنت افق منكم تأيم

وقال آخر

ذرى على ايم منكم وناكح

وقال عمر بن الخطاب ما رأيت مثل من يجلس ايما بعد هذه الآية ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾
التمسوا الغنای الباء فلما كان هذا الاسم شاملا للرجال والنساء وقد اضم في الرجال تزويجهم
بأذنهم فوجب استعمال ذلك الضمير في النساء ايضا وايضا فقد امر النبي صلى الله عليه وسلم

باستئثار البكر بقوله البكر تستأمر في نفسها واذنها صمتها وذلك امر وان كان في صورة
 الخبر وذلك على الوجوب فلا يجوز تزويجها الا باذنها وايضا فان حديث محمد بن عمرو
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة
 الا باذنها فان سكنت فهو اذنها وان ابت فلا جواز عليها وانما اراد به البكر لان البكر هي
 التي يكون سكوتها رضا وحديث ابن عباس في فتاة بكر زوجها ابوها بغير امرها فاختصموا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجيزي ما صنع ابوك وقد بينا هذه المسئلة
 فيما سلف * قوله تعالى ﴿والصالحين من عبادكم وامثلكم﴾ فيه دلالة على ان للمولى ان
 تزوج عبده وامته بغير رضاها وايضا لا خلاف انه غير جائز للعبد والامة ان يتزوجا بغير
 اذن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مواليه فهو عامر
 فثبت ان العبد والامة لا يملكان ذلك فوجب ان يملك المولى منهما ذلك كسائر العقود
 التي لا يملكانها ويملكهما المولى عليهما * وقوله تعالى ﴿ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله﴾ خبر
 ومخبر الله تعالى لاحالة على ما يخبره فلا يخلو ذلك من احد وجهين اما ان يكون خاصا في بعض
 المذكورين دون بعض اذ قد وجدنا من يتزوج ولا يستغنى بالمال واما ان يكون المراد الغنى
 بالعفاف فان كان المراد خاصا فهو في الايامي الاحرار الذين يملكون فيستغنون بما يملكون
 او يكون عاما فيكون المعنى وقوع الغنى بملك البضع والاستغناء به عن تعديه الى المحظور فلا دلالة
 فيه اذ اعلى ان العبد يملك وقد بينا مسئلة ملك العبد في سورة النحل

باب المكاتب

قال الله تعالى ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا﴾
 روى عن عطاء قال ما رآه الا واجبا وهو قول عمرو بن دينار وروى عن عمر انه امر انسا
 بان يكتب سيرين ابا محمد بن سيرين فاني فرغ عليه الدرة وضربه وقال فكتبوهم ان علمتم
 فيهم خيرا وحلف عليه لكتابته وقال الضحاك ان كان للمملوك مال فعزيمة على مولاه ان
 يكتبه وروى الحجاج عن عطاء قال ان شاء كاتب وان شاء لم يكتب انما هو تعليم وكذلك قول
 الشعبي * قال ابو بكر هذا ترغيب عند عامة اهل العلم وليس بايجاب وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وما روى عن عمر في قصة سيرين يدل على
 ذلك ايضا لانها لو كانت واجبة لحكم بها عمر عليه ولم يكن يحتاج ان يحلف على انس لمكاتبته
 ولم يكن انس ايضا يمتنع من شيء واجب عليه * فان قيل لو لم يكن يراها واجبة لما رفع عليه
 الدرة ولم يضربه * قيل لان عمر رضى الله عنه كان كالوالد المشفق للرعية فكان يأمرهم بمالههم فيه
 الحظ في الدين وان لم يكن واجبا على وجه التأديب والمصلحة ويدل على انها ليست على الوجوب
 انه موكل الى غالب ظن المولى ان فيهم خيرا فلما كان المرجع فيه للمولى لم يلزمه الاجبار
 عليه * وقوله ﴿ان علمتم فيهم خيرا﴾ روى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن النبي

صلى الله عليه وسلم (فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) ان علمتم لهم حرقة ولا تدعوهم
 كلا على الناس وذكر ابن جريج عن عطاء ان علمتم فيهم خيرا قال ما رآه الا مال ثم تلا قوله تعالى
 (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا) قال الحير المال فيما نرى قال وبلغني عن
 ابن عباس يعني بالحير المال وروى ابن سيرين عن عبيدة ان علمتم فيهم خيرا قال اذا صلى
 وعن ابراهيم وفاء وصدقا وقال مجاهد مالا وقال الحسن صلاحا في الدين ۞ قال ابو بكر الاظهر
 انه اراد الصلاح فينتظم ذلك الوفاء والصدق واداء الامانة لان المفهوم من كلام الناس اذا
 قالوا فلان فيه خير انما يريدون به الصلاح في الدين ولو اراد المال لقال ان علمتم لهم خيرا
 لانه انما يقال لفلان مال ولا يقال فيه مال وايضا فان العبد لا مال له فلا يجوز ان يتأول
 عليه وما روى عن عبيدة اذا صلى فلامعنى له لانه جائز مكاتبة اليهودى والنصرانى بالآية وان
 لم تكن لهم صلاة * وقوله تعالى ۞ وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ۞ اختلف اهل العلم في المكاتب
 هل يستحق على مولاه ان يضع عنه شيا من كتابته فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد
 ومالك والثورى ان وضع عنه شيا فهو حسن مندوب اليه وان لم يفضل لم يجبر عليه وقال
 الشافعى هو على الوجوب وروى عن ابن سيرين في قوله (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم)
 قال كان يعجبهم ان تدعوه طائفة من مكاتبة ۞ قال ابو بكر ظاهر قوله كان يعجبهم انه اراد به
 الصحابة وكذلك قول ابراهيم كانوا يكرهون وكانوا يقولون الظاهر من قول التابعى اذا
 قال ذلك انه اراد به الصحابة فقول ابن سيرين يدل على ان ذلك كان عند الصحابة على
 التدب لاعلى الايجاب لانه لا يجوز ان يقال في الايجاب كان يعجبهم وروى يونس عن الحسن
 وابراهيم (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) قال حث عليه مولاه وغيره وروى مسلم بن ابى
 مريم عن غلام عثمان بن عفان قال كاتبى عثمان ولم يحط عنى شيا ۞ قال ابو بكر ويحتمل
 ان يريد بقوله (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) ما ذكره في آية الصدقات من
 قوله (وفى الرقاب) وقد روى ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمنى عملا
 يدخلنى الجنة قال اعتق النسيئة وفك الرقبة قال اليسا واحدا قال عتق النسيئة ان تنفرد
 بعقها وفك الرقبة ان تعين فى ثمنها وهذا يدل على ان قوله (وفى الرقاب) قد اقتضى اعطاء المكاتب
 فاحتمل ان يكون قوله (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) دفع الصدقات الواجبات
 وافاد بذلك جواز دفع الصدقة الى المكاتب وان كان مولاه غنيا ويدل عليه انه امر باعطائه
 من مال الله وما اطلق عليه هذه الاضافة فهو ما كان سبيله الصدقة وصرفه في وجوه القرب
 وهذا يدل على انه اراد مالا هو ملك لمن امر بايتائه وان سبيله الصدقة وذلك الصدقات
 الواجبة فى الاموال ويدل عليه قوله (من مال الله الذى آتاكم) وهو الذى قد صح
 ملكه للمالك وامر باخراج بعضه ومال الكتابة ليس بدين صحيح لانه على عبده
 والمولى لا يثبت له على عبده دين صحيح وعلى قول من يوجب حط بعض الكتابة ينبغى ان
 يسقط بعد عقد الكتابة وذلك خلاف موجب الآية من وجوه احدها انه اذا سقط لم يحصل

مالا لله قد آناه المولى والثاني ان ما آناه فهو الذي يحصل في يده ويمكنه التصرف فيه وماسقط
 عقيب العقد لا يمكنه التصرف فيه ولم يحصل له عليه بل لا يستحق الصفة بانه من مال الله الذي
 آناه اياه وايضا لو كان الايتاء واجبا لكان وجوبه متعلقا بالعقد فيكون العقد هو الموجب له
 وهو المسقط وذلك مستحيل لانه اذا كان العقد يوجبه وهو بعينه مسقط استحالة وجوبه
 لتناقض اليجاب والاسقاط % فان قيل ليس يمتنع ذلك في الاصول لان الرجل اذا زوج امته
 من عبده يجب عليه المهر بالعقد ثم يسقط في الثاني % قيل له ليس كذلك لانه ليس الموجب له
 هو المسقط اذ كان الذي يوجبه هو العقد والذي يسقطه هو حصول ملكه للمولى في الثاني
 فالموجب له غير المسقط وكذلك من اشترى اباة فعتق عليه فالموجب للملك هو الشرى والموجب
 للعتاق حصول الملك مع النسب ولم يكن الموجب له هو المسقط وقد حكى عن الشافعي ان الكتابة ليست
 بواجبة وان يضع عنه بعد الكتابة واجب اقل ما يقع عليه اسم شيء ولو مات المولى قبل ان يضع عنه
 وضع الحاكم عنه اقل ما يقع عليه اسم شيء % قال ابو بكر فلو كان الخط واجبا لما احتاج ان يضع
 عنه بل يسقط القدر المستحق كمن له على انسان دين ثم صار للمدين عليه مثله انه يصير قصاصا
 ولو كان كذلك لحصلت الكتابة بمجولة لان الباقي بعد الخط مجهول فيصير بمنزلة من كاتب
 عبده على الف درهم الاشئ وذلك غير جائز وحيلة ذلك ان الايتاء لو كان فرضا لسقط ثم لا
 يخلو من ان يكون ذلك القدر معلوما او مجهولا فان كان معلوما فالواجب ان تكون الكتابة بما
 بقي فيعتق اذا دى ثلاثة آلاف درهم والكتابة اربعة آلاف درهم وذلك فاسد من وجهين احدهما
 انه لا يصح الاشهاد على الكتابة باربعة آلاف درهم ومع ذلك فلا معنى للذكر شيء لا يثبت
 وايضا فانه يعتق باقل مما شرط وهذا فاسد لان اداء جميعها مشروط فلا يعتق باداء بعضها
 وايضا فان الشافعي قال المكاتب عبد ما بقى عليه درهم فالواجب اذ ان لا يسقط شيء ولو كان
 الايتاء مستحقا لسقط وان كان الايتاء مجهولا فالواجب ان يسقط ذلك القدر فتبقى الكتابة
 على مال مجهول % فان قيل روى عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن انه كاتب غلاما له
 فترك له ربيع مكاتبته وقال ان عليا كان يأمرنا بذلك ويقول هو قول الله (واؤتوهم من مال
 الله الذي آتاكم) وروى عن مجاهد انه قال تعطيه ربعا من جميع مكاتبته تعجله من مالك %
 قيل له هذا يدل على انهم لم يروا ذلك واجبا وانه على وجه الندب لانه لو كان واجبا عندهم
 لسقط بعد عقد الكتابة هذا القدر اذ كان المكاتب مستحقا له ولم يكن المولى يحتاج الى ان
 يعطيه شيئا % فان قيل قد يجوز ان يجب عليه مال الكتابة مؤجلا ويستحق هو على المولى
 ان يعطيه من ماله مقدار الربع فلا يصير قصاصا بل يستحق على المولى تعجيله فيكون مال
 الكتابة الى اجله كمن له على رجل دين مؤجل فيصير للمدين على الطالب دين حال فلا يصير
 قصاصا له % قيل له ان الله تعالى لم يفرق بين الكتابة الحالة والمؤجلة وكذلك من روى عنه
 من السلف الخط لم يفرقوا بين الحالة والمؤجلة ولم يفرق ايضا بين ان يحل مال الكتابة المؤجل
 وبين ان لا يحل فيما ذكرنا من الخط والايتاء فعلمنا انه لم يرد به الايجاب اذ لم يجعله قصاصا اذا كانت

حالة او كانت مؤجلة فحلت واوجب الايتاء في الحالين والايلاء هو الاعطاء وما يصير قصاصا لا يطلق فيه الاعطاء * ومما يدل من جهة السنة على ما وصفنا ما روى يونس والليث عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءتني ريرة فقالت يا عائشة اني قد كتبت اهل على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينيني ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اعطيهم ذلك جميعا ويكون ولاؤك لي فعلت فابوا وقالوا ان شئت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك منها ابتاعي واعتقي فانما الولاء لمن اعتق وذكر الحديث وروى مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة بنحوه فلما لم تكن قضت من كتابتها شيئا وادارت عائشة ان تؤدى عنها كتابتها كلها وذكرته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم النكير عليها ولم يقل انها يستحق ان يحط عنها بعض كتابتها وان يعطيها المولى شيئا من ماله ثبت ان الحط من الكتابة على الندب لا على الايجاب لانه لو كان واجبا لانكره النبي صلى الله عليه وسلم ولقال لها ولم تدفعي اليهم ما لا يجب لهم عليها * ويدل عليه ايضا ما روى محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة ان جويرة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس اول ابن عم له فكتابته فجئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينه على كتابتي فقال فهل لك في خير من ذلك فقالت وما هو يا رسول الله فقال اقضي عنك كتابتك واتزوجك قالت نعم قال قد فعلت في هذا الحديث انه بذل لجويرة اداء جميع كتابتها عنها الى مولايها ولو كان الحط واجبا لكان الذي يقصد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاداء عنها باقي كتابتها وقد روى عن عمر وعثمان والزبير ومن قدمنا قولهم من السلف انهم لم يكونوا يرون الحط واجبا ولا يروى عن نظر انهم خلافة وما روى عن علي فيه فقد بينا انه يدل على انه رآه نذبا لا ايجابا * ويدل عليه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني عبد الصمد قال حدثنا همام قال حدثنا عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عشر اواق فهو عبد وايما عبد كاتب على مائة دينار فاداه الا عشرة دنانير فهو عبد فلو كان الحط واجبا لاسقط عنه بقدره وفي ذلك دلالة على انه غير مستحق والله اعلم

باب الكتابة الحالة

قال الله تعالى ﴿ فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ﴾ فاقضى ذلك جوازها حالة ومؤجلة لاطلاقه ذلك من غير شرط الاجل والاسم يتناولها في حال التعجيل والتأجيل كالبيع والاجارة وسائر العقود فواجب جوازها حالة لعموم اللفظ * وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد تجوز الكتابة الحالة فان اداها حين طلبها المولى منه والارد في الرق وقال ابن القاسم عن مالك في رجل قال كاتبوا عبدي على الف ولم يضرب لها

اجلا انها تنجم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته قال فالكتابة عند الناس منجمة ولا تكون حالة ان ابى ذلك السيد وقال الليث انما جعل التجيم على المكاتب رفقا بالمكاتب ولم يجعل ذلك رفقا بالسيد وقال المزني عن الشافعي لا تجوز الكتابة على اقل من نجمين * قال ابوبكر قد ذكرنا دلالة الآية على جوازها حالة وايضا لما كان مال الكتابة بدلا عن الرقة كان بمنزلة اثمان الاعيان المبيعة فتجوز عاجلة وآجلة وايضا لا يختلفون في جواز العتق على مال حال فوجب ان تكون الكتابة مثله لانه بدل عن العتق في الحالين الا ان في احدهما العتق معلق على شرط الاداء وفي الآخر معجل فوجب ان لا يختلف حكمهما في جوازها على بدل عاجل * فان قيل العبد لا يملك فيحتاج بعد الكتابة الى مدة يمكنه الكسب فيها فوجب ان لا تجوز الا مؤجلة اذ كانت تقتضي الاداء ومتى امتنع الاداء لم تصح الكتابة * قيل له هذا غلط لان عقد الكتابة يوجب ثبوت المال في ذمته للمولى ويصير به المكاتب في يد نفسه ويملك اكسابه وتصرفه وهو بمنزلة سائر الديون الثابتة في الذم التي يجوز العقد عليها ولو كانت هذه علة صحيحة لوجب ان لا يجوز العتق على مال حال لانه لم يكن مالكا لشيء قبل العقد وان جاز ذلك لانه يملك في المستقبل بعد العتق فكذلك المكاتب يملك اكسابه بعقد الكتابة ولوجب ايضا ان لا يجوز شري الفقير لابنه بئس حال لانه لا يملك شيئا وان يعتق عليه اذا ملكه فلا يقدر على الاداء * فان قلت انه يملك ان يستقرض * قلنا في المكاتب مثله

باب الكتابة من غير ذكر الحرية

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك بن انس اذا كاتبه على الف درهم ولم يقل ان ادبت فانت حر فهو جائز ويعتق بالاداء وقال المزني عن الشافعي اذا كاتبه على مائة دينار الى عشر سنين كذا كذا نجما فهو جائز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة اذا ادبت هذا فانت حر ويقول بعد ذلك ان قولي قد كاتبك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر * قال ابوبكر قوله تعالى (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) يقتضي جوازها من غير شرط الحرية ويتضمن الحرية لان الله تعالى لم يقل فكاتبوهم على شرط الحرية فدل على ان اللفظ يتضمنها كلفظ الخلع في تضمنه للطلاق ولفظ البيع فيما يتضمن من التمليك والاجارة فيما يقتضيه من تمليك المنافع والنكاح في اقتضائه تمليك منافع البضع ويدل عليه ايضا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايمان عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عشر اواقى فهو رقيق فاجاز الكتابة مطلقة على هذا الوجه من غير شرط حرية فيها واذا صحت الكتابة مطلقة من غير شرط حرية وجب ان يعتق بالاداء لان صحة الكتابة تقتضي وقوع العتق بالاداء

باب المكاتب متى يعتق

قال ابوبكر حكى ابو جعفر الطحاوي عن بعض اهل العلم انه حكى عن ابن عباس ان المكاتب

يعتق بعقد الكتابة وتكون الكتابة ديناً عليه قال ابو جعفر لم نجد لذلك اسناداً ولم يقل به احد نعلمه قال وقد روى ايوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي عليه دية عبد ورواه ايضا يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة واحدى الروایتين عن عمر ان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وروى عن عمر انه اذا أدى النصف فهو غريم ولا رق عليه وقال ابن مسعود اذا أدى ثلثاً ورعافه غريم وهو قول شريح وروى ابراهيم عن عبدالله انه اذا أدى قيمة رقبة فهو غريم * قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا ابو بدر قال حدثنا سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عندما بقي عليه من مكاتبته درهم ومن جهة النظر ان الاداء لما كان مشروطاً في العتق وجب ان لا يعتق الاباء الجميع كالعتق المعلق على شرط لا يقع الا بوجود كمال الشرط الا ترى انه اذا قال اذا كنت فلاناً وفلاناً فانت حر ان العتق لا يقع الا بكلامهما ويدل عليه انه لما كان مال الكتابة بدلاً من العتق لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يوقع العتق بنفس العقد وذلك خلاف السنة والنظر على ما بينا او ان يوقعه بعد الاداء فيكون بمنزلة البياعات التي لا يستحق تسليمها الاباء جميع الثمن ثبت حين لم يقع بالعقد انه لا يقع الا بقاء الجميع * واختلفوا في المكاتب اذا مات وترك وفاء فقال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن الزبير تؤدي كتابته بعد موته ويعتق وهو قول ابي حنيفة وزفر وابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى وابن شبرمة وعثمان البق والثوري والحسن بن صالح وقالوا ان فضل شئ فهو ميراث لورثته فان لم يترك وفاء وترك ولداً ولدوا في كتابته سعوا فيما على ابيهم من النجوم وقال مالك والليث ان ترك ولداً قد دخلوا في كتابته سعوا فيها على النجوم وعتق المكاتب وولده وان لم يترك من دخل في كتابته فقدمت عبداً لا تؤدي كتابته من ماله وجميع ماله للمولى وقال الشافعي اذا مات وقد بقي عليه درهم فقدمت عبداً لا يلحقه عتق بعد ذلك وروى عن ابن عمر ان جميع ماله لسيده ولا تؤدي منه كتابته * قال ابو بكر لا تحل الكتابة من ان تكون في معنى الايمان المعقودة على شروط يبطلها موت المولى او العبد ايها كان مثل ان يقول ان دخلت الدار فانت حر ثم يموت المولى او العبد فيبطل اليمين ولا يعتق بالشرط او ان تكون في معنى عقود البياعات التي لا تبطلها الشروط فلما كان موت المولى لا يبطل الكتابة ويعتق بالاداء الى الورثة وجب ان لا يبطله موت العبد ايضا مادام الاداء ممكناً وهو ان يترك وفاء فتؤدي كتابته من ماله ويحكم بعقده قبل الموت بلا فصل * فان قيل لا يصح عتق الميت وقد علمنا انه مات عبداً لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم * قيل له اذا مات وترك وفاء فحكمه موقوف مراعى فان اديت كتابته حكمنا بانه كان حراً قبل الموت بلا فصل كما ان الميت لا يصح منه ايقاع عتق بعد الموت ثم اذا مات المولى فادى المكاتب الكتابة حكمنا بعقده موقع من جهة الميت ويكون الولاء له وليس يمتنع في الاصول نظائر ذلك من كون الشئ مراعى على معنى

مق وجدحكم بوقوعه بحال متقدمة مثل من جرح رجلا فيكون حكم جراحته مراعى فلومات الجراح ثم مات الجروح من الجراحة حكمنا بانه كان قاتلا يوم الجراحة مع استحالة وقوع القتل منه بعد موته وبما ان رجلا لوحضر بئرا في طريق المسلمين ثم مات فوقعت فيها دابة لانسان لحقه ضمانها وصار بمنزلة جنائته قبل الموت من بعض الوجوه فلو كان ترك عبدا فاعتقه الوارث ثم وقعت فيها دابة ضمن الوارث قيمة العبد وحكمنا في باب الضمان بان الجناية كانت موجودة يوم الموت ولو ان رجلا مات وترك حملا فوضعه لاقبل من سنتين بيوم ورثه وان كان معلوما انه كان نطفة وقت موته ولم يكن ولدا ثم قد حكمنا له بحكم الولد حين وضعه ولو ان رجلا مات وترك ابنين والفق درهم وعليه دين الف درهم اتهمهما لا يرثانه فان مات احد الابنين عن ابن ثم ابرأ الغريم من الدين اخذ ابن الميت منها حصته ميراثا عن ابيه ومعلوم ان الابن لم يكن مال كاله يوم الموت ولكنه جعل في حكم المالك لتقدم سببه كذلك المكاتب يحكم بعقده عند الاداء قبل الموت بلا فصل الا ترى ان المقتول خطأ لا تجب دية الا بعد الموت وهو لا يملك بعد الموت شيئا فجعلت الدية في حكم ما هو مالكة في باب كونها ميراثا لورثته وانه يقضى منه دينه وتتخذ منها وصاياه ﴿قوله تعالى﴾ ولا تكرر هوا فتياكم على البغاء ان اردن تحصنا ﴿روى الاعمش عن ابى سفيان عن جابر قال كان عبدالله بن ابى يقول لجاريته اذهبي فابغينا شيئا فانزل الله تعالى﴾ (ولا تكرر هوا فتياكم على البغاء) الآية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ومن يكرههن﴾ الآية قال لهن غفور رحيم ﴿قال ابو بكر اخبر تعالى ان المكروهة على الزنا مغفور لهما ما فعلته على وجه الاكراه كايين تعالى في آية اخرى ان الاكراه على الكفر يزيل حكمه اذا ظهره المكروه عليه بلسانه وانما قال﴾ (ان اردن تحصنا) لانها لو ارادت الزنا ولم ترد التحصن ثم فعلته على ما ظهر من الاكراه وهى مريدة له كانت آثمة بهذه الارادة وكان حكم الاكراه زائلا عنها في الباطن وان كان ثابتا في الظاهر وكذلك من اكره على الكفر وهو ياباه في الظاهر الا انه فعله مريدا له لا على وجه الاكراه كان كافرا وكذلك قال اصحابنا فيمن اكره على ان يقول الله ثالث ثلاثة او على ان يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فخطر بباله ان يقوله على وجه الحكاية عن الكفار او ان يعتد شتم محمد آخر غير النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصرف قصده ونيته الى ذلك واعتقد ان يقوله على الوجه الذي اكره عليه كان كافرا ﴿قوله تعالى﴾ (الله نور السموات والارض) ﴿روى عن ابن عباس في احدي الروايتين وعن انس هادى اهل السموات والارض وعن ابن عباس ايضا وابي العالية والحسن منور السموات والارض بنجومها وشمسها وقرها﴾ ﴿وقوله تعالى﴾ (مثل نوره) ﴿قال ابى بن كعب والضحاك الضمير عائد على المؤمن في قوله﴾ (نوره) ﴿بمعنى مثل النور الذي في قلبه بهداية الله تعالى وقال ابن عباس عائد على اسم الله بمعنى مثل نور الله الذي هدى به المؤمن وعن ابن عباس ايضا مثل نوره وهو طاعته وقال ابن عباس وابن جريج المشكاة الكوة التي لا منفذ لها وقيل ان المشكاة عمود القنديل الذي فيه الفتيلة وهو مثل الكوة وعن ابى بن كعب قال هو مثل ضرب به الله تعالى لقلب المؤمن فالمشكاة صدره والمصباح القرآن والزجاجة قلبه قال فهو بين اربع خلال ان اعطى شكر وان ابتلى صبر

وان حكم عدل وان قال صدق وقال (نور على نور) فهو يتقلب على خمسة انوار فكلامه نور وعمله نور
ومدخله نور ومخرجه نور ومصيره الى النور يوم القيامة الى الجنة وقيل (نور على نور) اي نور
المهدي الى توحيد علي نور المهدي بالقرآن الذي اتى به من عنده وقال زيد بن اسلم (نور على نور) يضي
بعضه بعضا وقوله تعالى ﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ الآية قيل ان معناه
ان المصباح المقدم ذكرها في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو وقيل
توقد في بيوت اذن الله ان ترفع وقال ابن عباس هذه البيوت هي المساجد وكذلك قال الحسن
ومجاهد وقال مجاهد ان ترفع معناه ترفع بالبناء كما قال (واذيرفع ابراهيم القواعد من البيت)
وقال ان ترفع ان تعظم بذكره لانها مواضع الصلوات والذكر وروى ابن ابي مليكة عن ابن
عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يفوص عليها الاغواص ثم قرأ
﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ قال ابو بكر يجوز ان يكون المراد الامرين جميعا من رفعها بالبناء
ومن تعظيمها جميعا لانها مبنية لذكر الله والصلاة وهذا يدل على انه يجب تنزيها من القعود
فيها لامور الدنيا مثل البيع والشراء وعمل الصناعات ولغو الحديث الذي لا فائدة فيه والسفه
وما جرى مجرى ذلك وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم
ومجانينكم ورفع اصواتكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وجمروها في جمعكم وضعوا على ابوابها
المطامر وقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ قال ابن عباس والضحاك يصلي له فيها بالغداة
والعشي وقال ابن عباس كل تسبيح في القرآن صلاة وقوله تعالى ﴿رَجُلًا لَا تَلْمِيزُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعَ﴾
عن ذكر الله روى عن الحسن في هذه الآية والله لقد كانوا يتبايعون في الاسواق فاذا حضر حق
من حقوق الله بدأ بحقوق الله حتى يقضوه ثم عادوا الى تجارتهم وعن عطاء قال شهدت الصلاة
المكتوبة وقال مجاهد (عن ذكر الله) قال عن مواقيت الصلاة ورأى ابن مسعود اقواما يتجرون
فلما حضرت الصلاة قاموا اليها قال هذا من الذين قال الله تعالى فيهم ﴿لَا تَلْمِيزُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾
﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ الم تر ان الله يسبح له من في السموات والارض ﴿فان التسبيح هو التنزيه لله تعالى عما
لا يحوز عليه من الصفات فجميع ما خلقه الله منزله من جهة الدلالة عليه والعقلاء المطيعون ينزهونه
من جهة الاعتقاد والوصف له بما يليق به وتنزيهه عما لا يحوز عليه ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ كل قد علم صلاته
وتسبيحه يعني صلاة من يصلي منهم فالله يعلمها وقال مجاهد الصلاة للانسان والتسبيح لكل شيء
وقوله تعالى ﴿وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَنَ الْجِبَالِ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ قيل
ان من الاولى لابتداء الغاية لان ابتداء الانزال من السماء والثانية للتبويض لان البرد بعض الجبال التي
في السماء والثالثة لتبيين الجنس اذ كان جنس تلك الجبال جنس البرد ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ (والله خلق كل دابة
من ماء) قيل ان اصل الخلق من ماء ثم قلب الى النار فخلق منه الجن ثم الى الريح فخلقت الملائكة منها
ثم الى الطين فخلق آدم منه وذكر الذي يمشي على رجلين والذي يمشي على اربع ولم يذكر ما يمشي على
اكثر من اربع لانه كالذي يمشي على اربع في رأى العين فترك ذكره لان العبرة تكفي بذكر الاربع

باب لزوم الاجابة لمن دعى الى الحاكم

قال الله تعالى ﴿واذادعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون﴾ وهذا يدل على ان من ادعى على غيره حقا ودعاه الى الحاكم فعليه اجابته والمصير معه اليه لان قوله تعالى ﴿واذادعوا الى الله﴾ معناه الى حكم الله ويدل على ان من اتى الحاكم فادعى على غيره حقا ان على الحاكم ان يعديه ويحضره ويحول بينه وبين تصرفه واشغاله وقد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم الحربي قال حدثنا عبد الله بن شبيب قال حدثنا ابو بكر بن شيبه قال حدثنا فليح قال حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان الاغر الجهني قال جئت استعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل لي عليه شطر تمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي بكر اذهب معه فخذله حقه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق التستري قال حدثنا رجاء الحافظ قال حدثنا شاهين قال حدثنا روح بن عطاء عن ابيه عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى سلطان فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل قال حدثنا عبد الرحمن بن صالح قال حدثنا يحيى عن ابى الاشهب عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى حاكم من حكام المسلمين فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن بشر اخو خطاب قال حدثنا محمد بن عباد قال حدثنا حاتم عن عبد الله بن محمد بن سجيل عن ابيه عن ابى حذرر قال كان ليهودي على اربعة دراهم فاستعدي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي على هذا اربعة دراهم وقد غلبني عليها فقال اعطه حقه قلت والذي بعثك بالحق نبيا ما صبحت اقدر عليها قال اعطه حقه فاعدت عليه فقال اعطه حقه فخرجت معه الى السوق فكانت على رأسي عمامة وعلى بردي متر بها فانزرت بالعمامة وقال اشتر البرد فاشترته باربعة دراهم فهذه الاخبار موافقة لما دلت عليه الآية * وقوله تعالى ﴿وانما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا﴾ تأكيده لما تقدم ذكره من وجوب الاجابة الى الحاكم اذا دعوا اليه وجعل ذلك من صفات المؤمنين ودل على ان من دعى الى ذلك فعليه الاجابة بالقول بديان يقول سمعنا واطعنا ثم يصير معه الى الحاكم * وقوله تعالى ﴿واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن قل لا ت قسموا طاعة معروفة﴾ روى عن مجاهد قال هذه طاعة معروفة منكم بالقول لا بالاعتقاد يخبر عن كذبهم فيما اقسموا عليه وقيل ان المعنى طاعة وقول معروف امثل من هذا القسم * وقوله تعالى ﴿وعدا الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض﴾ فيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه قصر ذلك على قوم باعياهم بقوله ﴿الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض﴾ فوجد مخبره على ما خبر به فيهم وفيه الدلالة على صحة امامة الخلفاء الاربعة ايضا لان الله استخلفهم في الارض ومكن لهم كما جاء الوعد ولا يدخل فيهم معاوية لانه لم يكن مؤمنا في ذلك الوقت

باب استيذان المماليك والصبيان

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين امنوا ليس تأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم﴾ الآية روى

ليث بن ابي سليم عن نافع عن ابن عمر وسفيان عن ابي حصين عن ابي عبد الرحمن (ليستأذنكم الذين
 ملكت ايمانكم) قالوا هو في النساء خاصة والرجال يستأذنون على كل حال بالليل والنهار * قال ابو بكر
 انكر بعضهم هذا التأويل قال لان النساء لا يطلق فيهن الذين اذا انفردن وانما يقال اللاتي كما قال تعالى
 (واللاتي يئسن من المحيض) * قال ابو بكر هذا يجوز اذا عبر بلفظ المماليك كما ان النساء اذا عبر عنهن
 بالاشخاص وكذلك جائز ان تذكر الاناث اذا عبرت عنهن بلفظ المماليك دون النساء ودون
 الاماء لان التذكير والتأنيث يتبعان اللفظ كما تقول ثلاث ملاحف فاذا عبرت بالازر ذكرت فقلت
 ثلاثة ازر فالظاهر ان المراد الذكور والاناث من المماليك وليس العبيد لان العبيد مأمورون بالاستيذان
 في كل وقت ما يوجب الاقتصار بالامر في العورات الثلاث على الاماء دونهم اذ كانوا مأمورين في سائر
 الاوقات ففي هذه الاوقات الثلاثة اولى ان يكونوا مأمورين به * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابو داود قال حدثنا ابن السرح والصباح بن سفيان وابن عبدة وهذا حديثه قال اخبرنا
 سفيان عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابن عباس قال سمعته يقول لم يؤمر بها اكثر الناس
 آية الاذن وانى لا امر جاري هذه تستأذن على * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال
 حدثنا القعني قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة ان نفرا
 من اهل العراق قالوا يا ابن عباس كيف ترى هذه الآية التي امرنا فيها بما امرنا ولا يعمل بها
 احد قول الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا
 الحلم منكم ثلاث مرات) الآية الى قوله (عليهم حكم) قال ابن عباس ان الله حلیم رحيم
 بالمومنين يحب الستر وكان الناس ليس لبيوتهم ستر ولا حجاب فربما دخل الخادم او الولد او تيممة
 الرجل والرجل على اهله فامرهم الله بالاستيذان في تلك العورات فيجاءهم الله بالستر والخير فلم
 ار احدا يعمل بذلك بعد * قال ابو بكر وفي بعض الفاظ حديث ابن عباس هذا وهو حديث
 سليمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو فلما اتى الله بالخير واتخذوا السطور والحجاب رأى الناس
 ان ذلك قد كفاهم من الاستيذان الذي امروا به فاخبر ابن عباس ان الامر بالاستيذان في هذه
 الآية كان متعلقا بسبب فلما زال السبب زال الحكم وهذا يدل على انه لم ير الآية منسوخة وان مثل
 ذلك السبب لو عاد لعاد الحكم وقال الشعبي ايضا انها ليست بمنسوخة وهذا نحو ما فرض الله
 تعالى من الميراث بالموالاة بقوله تعالى (والذين عاقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم) فكانوا
 يتوارثون بذلك فلما اوجب التوارث بالنسب جعل ذوى الانساب اولى من مولى الموالاة
 ومضى فقد النسب عاد ميراث المعاقدة والولاء وقال جابر بن زيد في قوله (ليستأذنكم الذين
 ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ابناؤهم الذين عقلوا ولم يبلغوا الحلم من الغلمان
 والجواري يستأذنون على آبائهم قبل صلاة الفجر وحين يقولون ويحلون وبعد صلاة العشاء
 وهي العتمة فاذا بلغوا الحلم استأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم اخوانهم اذا كانوا رجالا ونساء
 لا يدخلون على آبائهم الا باذن ساعة يدخلون اى ساعة كانت وروى ابن جريج عن مجاهد (ليستأذنكم
 الذين ملكت ايمانكم) قال عبيدكم (والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) قال من احراركم

وروى عن عطاء مثله وانكر بعضهم هذا التأويل لان العبد البالغ بمنزلة الحر البالغ في تحريم النظر الى مولاته فكيف يجمع الى الصبيان الذين هم غير مكلفين قال فالظاهر ان يكون المراد العبد الصغير والاماء وصغارنا الذين لم يبلغوا الحلم وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ ليستأذنكم الذين لم يبلغوا الحلم مما ملكت ايماكم وقال سعيد بن جبير والشعبي هذا مما تهاون به الناس ومانسخت وقال ابو قلابه ليس بواجب وهو كقوله تعالى ﴿واشهدوا اذا تبايعتم﴾ وقال القاسم بن محمد يستأذن عند كل عورة ثم هو طواف بعدها يعني انه يستأذن عند اوقات الخلوة والتفصل في الثياب وطرحها وهو طواف بعدها لانها اوقات السر ولا يستطيع الخادم والغلام والصبي الامتناع من الدخول كما قال صلى الله عليه وسلم في الهرة انها من الطوافين عليكم والطوافات يعني انه لا يستطيع الامتناع منها وروى ان رجلا قال لعمر استأذن على امي قال نعم وكذلك قال ابن عباس وابن مسعود

فصل في

قوله تعالى ﴿والذين لم يبلغوا الحلم منكم﴾ يدل على بطلان قول من جعل حد البلوغ خمس عشرة سنة اذ لم يحتلم قبل ذلك لان الله تعالى لم يفرق بين من بلغها وبين من قصر عنها بعد ان لا يكون قد بلغ الحلم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهات كثيرة رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم ولم يفرق بين من بلغ خمس عشرة سنة وبين من لم يبلغها واما حديث ابن عمر انه عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وله اربع عشرة سنة فلم يحز وعرض عليه يوم الخندق وله خمس عشرة سنة فاجاز فانا مضطرب لان الخندق كان في سنة خمس واحد في سنة ثلاث فكيف يكون بينهما سنة ثم مع ذلك فان الاجازة في القتال لا تعلق لها بالبلوغ لانه قد يرد البالغ لضعفه ويحجز غير البالغ لقوته على القتال وطاقته لحمل السلاح كما اجاز رافع بن خديج ورد سمرة بن جندب فلما قيل له انه يصبره امرها فقصارعا فصرعه سمرة فاجازه ولم يسئله عن سنه وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسئل ابن عمر عن مبلغ سنه في الاول ولا في الثاني واما اعتبر حاله في قوته وضعفه فاعتبار السن لان النبي صلى الله عليه وسلم اجازه في وقت ورد وفي وقت ساقط * وقد اتفق الفقهاء على ان الاحتلام بلوغ واختلفوا اذا بلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم فقال ابو حنيفة لا يكون الغلام بالغاً حتى يبلغ ثمانى عشرة سنة ويستكملها وفي الجارية سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الغلام والجارية خمس عشرة سنة وذهبوا فيه الى حديث ابن عمر وقد بينا انه لا دلالة فيه على انها حد البلوغ ويدل عليه انه لم يسئله عن الاحتلام ولا عن السن ولما ثبت بما وصفنا ان الخمس عشرة ليست بلوغ وظاهر قوله ﴿والذين لم يبلغوا الحلم منكم﴾ ينفي ايضا ان تكون الخمس عشرة بلوغاً على الحد الذي بينا صار طريق اثبات حد البلوغ بعد ذلك الاجتهاد لانه حديثين الصغير والكبير اللذين قد عرفنا طريقهما وهو واسطة بينهما فكان طريقه الاجتهاد وليس يتوجه على القائل

بما وصفنا سؤال كالجهد في تقويم المستهلكات واروش الجنائيات التي لا توقف في مقاديرها
ومهور الامثال ونحوها: فان قيل فلا بد من ان يكون اعتباره لهذا المقدار دون غيره لضرب
من الترجيح على غيره يوجب تغليب ذلك في رأيه دون ما عداه من المقادير: قيل له قد علمنا
ان العادة في البلوغ خمس عشرة سنة وكل ما كان طريقه العادات فقد تجاوز الزيادة فيه
والنقصان منه وقد وجدنا من بلغ في اثنتي عشرة سنة وقد بينا ان الزيادة على المعتاد من
الخمس عشرة جائزة كالنقصان عنه فجعل ابو حنيفة الزيادة على المعتاد كالنقصان عنه وهي
ثلاث سنين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جعل المعتاد من حيض النساء ستا وسبعين بقوله
لحملة بنت جحش تحيضين في علم الله ستا او سبعين كما تحيض النساء في كل شهر اقتضى ذلك ان
يكون العادة ستا ونقصا لانه جعل السابيع مشكوكا فيه بقوله ستا او سبعين ثم قد ثبت عندنا
ان النقصان عن المعتاد ثلاث ونصف لان اقل الحيض عندنا ثلاث واكثره عشرة فكانت الزيادة
على المعتاد بازاء النقصان منه وجب ان يكون كذلك اعتبار الزيادة على المعتاد فيما وصفنا وقد
حكى عن ابي حنيفة تسع عشرة سنة للغلام وهو محمول على استكمال ثمانى عشرة والدخول
في التاسع عشرة واختلف في الانبات هل يكون بلوغا فلم يجعله اصحابنا بلوغا والشافعي يجعله
بلوغا وظاهر قوله *(والذين لم يبلغوا الحكم منكم)* ينفي ان يكون الانبات بلوغا اذا لم يحتمل كنافي
كون خمس عشرة * بلوغا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وعن الصبي حتى يحتلم وهذا خبر منقول
من طريق الاستفاضة قد استعمله السلف والحلف في رفع حكم القلم عن المجنون والنائم والصبي
واحتج من جعله بلوغا بحديث عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم
امر بقتل من انبت من بنى قريظة واستحي من لم ينبت قال فظنوا الى فلم اكن انبت فاستبقاني
وهذا حديث لا يجوز اثبات الشرع بمثله اذ كان عطية هذا مجهولا لا يعرف الا من هذا الخبر
لا سيما مع اعتراضه على الآية والخبر في نفي البلوغ الا بالاحتلام ومع ذلك فهو مختلف الالفاظ
ففي بعضها انه امر بقتل من جرت عليه المواسى وفي بعضها من اخضر ازاره ومعلوم انه لا يبلغ هذه
الحال الا وقد تقدم بلوغه ولا يكون قد جرت عليه المواسى الا وهو رجل كبير فجعل الانبات
وجرى المواسى عليه كناية عن بلوغ القدر الذي ذكرنا في السن وهي ثمانى عشرة واكثر
وروى عن عقبة بن عامر وابي بصرة الغفاري انهما قسما في الغنيمة لمن انبت وهذا لا دلالة فيه
على انهما رأيا الانبات بلوغا لان القسمة جائزة للصبيان على وجه الرضخ وقد روى عن قوم
من السلف شئ في اعتبار طول الانسان لم يأخذ به احد من الفقهاء وروى محمد بن سيرين عن
النس قال اتى ابوبكر بغلام قد سرق فامر به فشير فقضى اثملة فحلى عنه وروى قتادة عن
خلاس عن علي قال اذا بلغ الغلام خمسة اشبار فقد وقعت عليه الحدود ويقض له ويقتص
منه واذا استعانه رجل بغير اذن اهله لم يبلغ خمسة اشبار فهو ضامن وروى ابن جريج عن ابن
ابي مليكة ان ابن الزبير اتى بوصيف لعمر بن ابي ربيعة قد سرق فقطعه ثم حدث ان عمر
كتب اليه في غلام من اهل العراق فكاتب اليه ان اشبهه فشيره فقضى اثملة فسمى بميلة:

قال ابو بكر وهذه اقاويل شاذة باسناد ضعيفة تبعد ان تكون من اقاويل السلف اذا طولوا والقصر لا يدلان على بلوغ ولا نفيه لانه قد يكون قصيرا وله عشرون سنة وقد يكون طويلا ولا يبلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم وقوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على ان من لم يبلغ وقد عقل يؤمر بفعل الشرائع ويهيى عن ارتكاب القبائح وان لم يكن من اهل التكليف على جهة التعليم كما امرهم الله تعالى بالاستيذان في هذه الاوقات وقد روى عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهفي عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الغلام سبع سنين فمروه بالصلاة واذا بلغ عشرة فاضر به عليها وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضر بهم عليها اذا بلغوا عشرة وفرقوا بينهم في المضاجع وعن ابن مسعود قال حافظوا على ابنائكم في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر قال يعلم الصبي الصلاة اذا عرف يمينه من شماله وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه قال كان علي بن الحسين يأمر الصبيان ان يصلوا الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا فيقال له يصلون الصلاة لغير وقتها فيقول هذا خير من ان يتأهوا عنها وروى هشام بن عروة انه كان يأمر بنيه بالصلاة اذا عقلوها وبالصوم اذا اطاقوه وروى ابو اسحاق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال اذا بلغ الصبي عشر سنين كتبت له الحسنة ولا تكتب عليه السيئات حتى يحتلم قال ابو بكر اعلموا من ذلك على وجه التعليم والاعتادة ويتمرن عليه فيكون اسهل عليه بعد البلوغ واقل نفورا منه وكذلك يجب شرب الخمر واكل لحم الخنزير وينهى عن سائر المحظورات لانه لو لم يؤمر بذلك في الصغر وخلى وسائر شهواته وما يؤثره ويختاره يصعب عليه بعد البلوغ الاقلاع عنه وقال الله تعالى (قوا انفسكم واهليكم نارا) روى في التفسير ادبهم وعلموهم وكابتهى عن اعتقاد الكفر والشرك واطهاره وان لم يكن مكلفا كذلك حكم الشرائع وقوله تعالى (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية يعنى ان الاطفال اذا بلغوا الحلم فعليهم الاستيذان في سائر الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم المذكورون في قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأسوا وتسلموا على اهلهما) وفيه دلالة على ان الاحتلام بلوغ وقوله (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) يعنى بعد هذه العورات الثلاث جائز للاماء والذين لم يبلغوا الحلم ان يدخلوا بغير استئذان اذ كانت الاوقات الثلاث هو حال التكشف والحلوة وما بعدها حال السر والتأهب لدخول هؤلاء الذين يشق عليهم الاستيذان في كل وقت لكثرة دخولهم وخروجهم وهو معنى طوافون عليكم بعضكم على بعض

في اسم صلاة العشاء

قوله تعالى (ومن بعد صلوة العشاء) روى عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم فان الله تعالى قال (ومن بعد صلوة العشاء) وان الاعراب يسمونها العتمة وانما العتمة عتمة الابل للحلاب وقوله تعالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون

نكاحاً الآية قال ابن مسعود ومجاهد والقواعد الاتي لا يرجون نكاحهن اللاتي لا يردنه
وشيابهن جلايبهن وقال ابراهيم وابن جبير الرداء وقال الحسن الجلباب والمنطق وعن جابر بن
زيد يضعن الحمار والرداء % قال ابو بكر لا خلاف في ان شعر العجوز عورة لا يجوز للاجنبي
النظر اليه كشعر الشابة وانما ان وصلت مكشوفة الرأس كانت كالشابة في فساد صلاتها فغير
جائز ان يكون المراد وضع الحمار بحضرة الاجنبي % فان قيل انما اباح الله تعالى لها هذه الآية
ان تضع خمارها في الخلوة بحيث لا يراها احد % قيل له فاذا لامعني لتخصيص القواعد بذلك
اذ كان للشابة ان تفعل ذلك في خلوة وفي ذلك دليل على انه انما اباح للعجوز وضع رداءها بين
يدي الرجال بعد ان تكون مغطاة الرأس واباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لانها لا تشبه
وقال تعالى (وان يستعففن خير لهن) فاباح لها وضع الجلباب واخبر ان الاستعفاف بان
لا تضع ثيابها ايضا بين يدي الرجال خير لها % وقوله تعالى (ليس على الاعمى حرج)
الآية قال ابو بكر قد اختلف السلف في تأويله وسبب نزوله فحدثنا جعفر بن محمد بن
الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله (ليس على الاعمى
حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج) قال لما نزلت (ولانأكلوا اموالكم بينكم
الباطل) قال المسلمون ان الله تعالى قد نهانا ان نأكل اموالنا بيننا بالباطل وان الطعام من
افضل اموالنا ولا يحل لاحد ان يأكل عند احد فكف الناس عن ذلك فانزل الله تعالى
(ليس على الاعمى حرج) الآية فهذا احد التأويلات وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا
جعفر بن محمد قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في هذه
الآية قال كان رجال زمني وعميان وعرجان واولو حاجة يستبعمهم رجال الى بيوتهم فان لم
يجدوا لهم طعاما ذهبوا بهم الى بيوت آبائهم ومن معهم فكرم المستبعمون ذلك فنزلت (لا جناح
عليكم) الآية واحل لهم الطعام حيث وجدوه من ذلك فهذا تأويل ثان وحدثنا جعفر بن
محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابن مهدي عن ابن المبارك عن
معمر قال قلت للزهري ما بال الاعمى والاعرج والمريض ذكروا ههنا فقال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلفوا زمنهم ودفعوا اليهم المفاتيح وقالوا قد احلنا لكم
ان تأكلوا منها فكانوا يتخرجون من ذلك ويقولون لاندخلها وهم غيب فنزلت هذه الآية
رخصة لهم فهذا تأويل ثالث وروى فيه تأويل رابع وهو ما روى سفيان عن قيس بن مسلم
عن مقسم قال كانوا يمتنعون ان يأكلوا مع الاعمى والمريض والاعرج لانه لا ينال ما ينال
الصحيح فنزلت هذه الآية وقد انكر بعض اهل العلم هذا التأويل لانه لم يقل ليس عليكم حرج
في مؤاكلة الاعمى وانما ازال الحرج عن الاعمى ومن ذكر معه في الاكل فهذا في الاعمى اذا
اكل من مال غيره على احد الوجوه المذكورة عن السلف وان كان تأويل مقسم محتملا على
بعد في الكلام وتأويل ابن عباس ظاهر لان قوله تعالى (لاناأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان

يكون تجارة عن تراض منكم) ولم يكن هذا تجارة وامتنعوا من الاكل فانزل الله اباحة ذلك
واما تأويل مجاهد فهو سائغ من وجهين احدهما انه قد كانت العادة عندهم بذل الطعام
لاقربائهم ومن معهم فكان جريان العادة به كالنطق به فاباح الله للاعمى ومن ذكر معه اذا
استتبعا ان يأكلوا من بيوت من اتبعوهم وبيوت آبائهم والثاني ان ذلك فيمن كان به
ضرورة الى الطعام وقد كانت الضيافة واجبة في ذلك الزمان لامثالهم فكان ذلك القدر مستحقا
من مالهم لهؤلاء فلذلك ابيح لهم ان يأكلوا منه مقدار الحاجة بغير اذن وقال قتادة ان اكلت
من بيت صديقك بغير اذنه فلا بأس لقوله (او صديقكم) وروى ان اعرابيا دخل على الحسن
فرأى سفرة معلقة فاخذها وجعل يأكل منها فبكى الحسن فقيل له ما يبكيك فقال ذكرت
بما صنع هذا اخوانا لي مضوا يعني انهم كانوا ينسبطون في مثل ذلك ولا يستأذنون وهذا ايضا
على ما كانت العادة قد جرت به منهم في مثله وقوله تعالى ﴿ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم﴾
يعني والله اعلم من البيوت التي هم سكانها وهم عيال غيرهم فيها مثل اهل الرجل وولده
وخادمه ومن يشتمل عليه منزله فإكل من بيته ونسبها اليهم لانهم سكانها وان كانوا في عيال غيرهم وهو
صاحب المنزل لانه لا يجوز ان يكون المراد الاباحة للرجل ان يأكل من مال نفسه اذ كان ظاهر
الخطاب وابتداءؤه في اباحة الاكل للانسان من مال غيره وقال الله ﴿اوبيوت آبائكم اوبيوت
امهاتكم اوبيوت اخوانكم اوبيوت امهاتكم اوبيوت اخوانكم اوبيوت اخواتكم﴾ فاباح
الاكل من بيوت هؤلاء الاقرباء ذوى المحارم بجريان العادة ببذل الطعام لامثالهم وقد التزمنا
في امثاله ولم يذكر الاكل في بيوت الاولاد لان قوله تعالى ﴿ولا على انفسكم ان تأكلوا من
بيوتكم﴾ قد افاده لان مال الرجل منسوب الى ابيه قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك
لابيك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فكلوا من كسب اولادكم
فاكتفى بذكر بيوت انفسكم عن ذكر بيوت الاولاد اذ كانت منسوبة الى الآباء وقوله تعالى
﴿او مملكتكم مفاتيحه او صديقكم﴾ روى عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس او مملكتكم مفاتيحه قال
هو الرجل يؤكل الرجل بصنغته رخص له ان يأكل من ذلك الطعام والتمر ويشرب من ذلك اللبن وعن
عكرمة في قوله ﴿او مملكتكم مفاتيحه﴾ قال اذا ملك المفتاح فهو جائز ولا بأس ان يطعم
الشيء اليسير وروى سعيد عن قتادة في قوله ﴿ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج﴾
قال كان الرجل لا يضيف احدا ولا يأكل من بيت غيره تأثما من ذلك وكان اول من رخص الله
له في ذلك ثم رخص للناس عامة فقال ﴿ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم﴾ الى قوله
﴿او مملكتكم مفاتيحه﴾ مما عندك يا ابن آدم او صديقكم ولو دخلت على صديق فاكلت من طعامه
بغير اذنه كان ذلك حلالا وقوله ابو بكر وهذا ايضا منى على ما جرت العادة بالاذن فيه فيكون
المعتاد من ذلك كالمنطوق به وهو مثل ما تصدق به المرأة من بيت زوجها بالكسرة ونحوها من غير
استئذانها اياه لانه متعارف انهم لا يمتنعون من مثله كالعبد المأذون والمكاتب يدعون الى طعامهما
ويتصدقان باليسير مما في ايديهما فيجوز بغير اذن المولى وقوله (او صديقكم) روى

الاعمش عن نافع عن ابن عمر قال لقد رأتني وما الرجل المسلم باحق بالدينار ودرهمه من اخيه المسلم وروى عبدالله الرصافي عن محمد بن علي قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرى احدهم انه احق بالدينار والدرهم من اخيه وروى اسحاق بن كثير قال قال حدثنا الرصافي قال كنا عند ابي جعفر يوما فقال هل يدخل احدكم يده في كم اخيه او كيسه فيأخذ ماله قلنا لا قال ما اتم باخوانه قال ابو بكر قد دلت هذه الآية على ان من سرق من ذي رحم محرم انه لا يقطع لابطاحه الله لهم بهذه الآية الا كل من بيوتهم ودخولها من غير اذنهم فلا يكون ماله محرزا منهم قال قيل فينبغي ان لا يقطع اذا سرق من صديقه لان في الآية اباحه الاكل من طعامه قال قيل له من اراد سرقة ماله لا يكون صديقا له وقد قيل ان هذه الآية منسوخة بقوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأمنوا) وبقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه قال ابو بكر ليس في ذلك ما يوجب نسيخه لان هذه الآية فيمن ذكر فيها وقوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم) في سائر الناس غيرهم وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وبقوله تعالى (ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا واشتاتا) روى سعيد عن قتادة قال كان هذا الحى من كنانة بن خزيمة يرى احدهم انه محرم عليه ان يأكل وحده في الجاهلية حتى ان الرجل ليسوق الذود الحفل وهو جائع حتى يجد من يؤاكله ويشاربه فانزل الله (ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا واشتاتا) وروى الوليد بن مسلم قال حدثنا وحشى بن حرب عن ابيه عن جده وحشى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انا نأكل ولا نشبع قال فلعليكم تفترقون قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه وقال ابن عباس (جميعا واشتاتا) المعنى يأكل مع الفقير في بيته وقال ابو صالح كان اذا نزل بهم ضيف تخرجوا ان يأكلوا الامعة وقيل ان الرجل كان يخاف ان يأكل مع غيره ان يزيد اكله على اكل صاحبه فامتنعوا لاجل ذلك من الاجتماع على الطعام قال ابو بكر هذا تأويل محتمل وقد دل على هذا المعنى قوله (ويسئلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم) فاباح لهم ان يخالطوا طعام اليتيم بطعامهم فيأكلوه جميعا ونحوه قوله (فابعثوا احدكم بورقكم هذه الى المدينة فلينظر ايها اذكى طعاما فليأتكم برزق منه) فكان الورق لهم جميعا والطعام بينهم فاستجازوا اكله فكذلك قوله (ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا) يجوز ان يكون مراده ان يأكلوا جميعا طعاما بينهم وهي المناهضة التي يفعلها الناس في الاسفار وبقوله تعالى (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية) روى معمر عن الحسن فسلموا على انفسكم يسلم بعضكم على بعض كقوله تعالى (ولا تقتلوا انفسكم) وروى معمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال نافع عن ابن عمر انه كان اذا دخل بيتا ليس فيه احد قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين واذا كان فيه احد قال السلام عليكم واذا دخل المسجد قال بسم الله السلام على

رسول الله وقال الزهري (فسلموا على أنفسكم) اذا دخلت بيتك فسلم على اهلك فهم احق من سلمت عليه واذا دخلت بيتا لا احد فيه فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانه كان يؤمر بذلك حدثنا ان الملائكة ترد عليه % قال ابو بكر لما كان اللفظ محتملا لسائر الوجود تأوله السلف عليها وجب ان يكون الجميع مرادا لعموم اللفظ % وقوله تعالى ﴿تحيه من عند الله مباركة طيبة﴾ يعني ان السلام تحية من الله لان الله امر به وهي مباركة طيبة لانه دعاء بالسلامة فيبقى اثره ومنفعته وفيه الدلالة على ان قوله ﴿واذا حييتم تحية تحيوا باحسن منها او ردوها﴾ قد اراد به السلام % وقوله تعالى ﴿واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ قال الحسن وسعيد بن جبير في الجهاد وقال عطاء في كل امر جامع وقال مكحول في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله % قال ابو بكر هو في جميع ذلك لعموم اللفظ وقال سعيد بن قتادة ﴿اذا كانوا معكم على امر جامع﴾ الآية قال كان الله انزل قبل ذلك في سورة براءة ﴿عفا الله عنك لم اذنت لهم﴾ فرخص له في هذه السورة ﴿فاذن لمن شئت منهم﴾ فنسخت هذه الآية التي في سورة براءة وقديل انه لا معنى للاستيذان للمحدث في الجمعة لانه لا وجه لمقامه ولا يجوز للامام منعه فلا معنى للاستيذان فيه وانما هو فيما يحتاج الامام فيه الى معونتهم في القتال او الرأي % وقوله تعالى ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا﴾ روى عن ابن عباس قال يعني احذروا اذا سخطتموه دعاء عليكم فان دعاءه محاب ليس كدعاء غيره وقال مجاهد و قتادة ادعوه بالخضوع والتعظيم نحو يا رسول الله يا بني الله ولا تقولوا يا محمد كما يقول بعضكم لبعض % قال ابو بكر هو على الامرين جميعا لاحمال اللفظ لهما % وقوله تعالى ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ يعني به المنافقين الذين كانوا ينصرفون عن امر جامع من غير استيذان يلوذ بعضهم ببعض ويستتر به لئلا يراه النبي صلى الله عليه وسلم منصرفا % وقوله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم﴾ معناه فليحذر الذين يخالفون امره ودخل عليه حرف الجر لجاوز ذلك في اللغة كقوله ﴿فما نقضهم ميثاقهم﴾ معناه فبنقضهم ميثاقهم والهاء (في امره) يحتمل ان يكون ضميرا للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ضميرا لله تعالى والظاهر انها لله لانه يليه وحكم الكناية رجوعها الى ما يليها دون ما تقدمها وفيه دلالة على ان امر الله على الوجوب لانه الزم اللوم والعقاب لمخالفة الامر وذلك يكون على وجهين احدهما ان لا يقبله فيخالفه بالرد له والثاني ان لا يفعل المأمور به وان كان مقرا بوجوبه عليه ومعتقدا للزومه فهو على الامرين جميعا ومن قصره على احد الوجهين دون الآخر خصه بغير دلالة ومن الناس من يحتج به في ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وذلك انه جعل الضمير في (امر) للنبي صلى الله عليه وسلم وفعله يسمى امره كما قال تعالى ﴿وما امر فرعون برشيد﴾ يعني افعاله واقواله وهذا ليس كذلك عندنا لان اسم الله تعالى فيه بعد اسم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ وهو الذي تليه الكناية فينبغي ان يكون راجعا اليه دون غيره . آخر سورة النور

ومن سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿وانزلنا من السماء ماء طهورا﴾ الطهور على وجه المبالغة في الوصف له بالطهارة وتطهير غيره فهو طاهر مطهر كما يقال رجل ضروب وقول اى يضرب ويقتل وهو مبالغة في الوصف له بذلك والوضوء يسمى طهورا لانه يطهر من الحدث المانع من الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور اى بما يطهر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لى الارض مسجدا وطهورا فسماء طهورا من حيث استباح به الصلاة وقام مقام الماء فيه * وقد اختلف في حكم الماء على ثلاثة أنحاء اذا خالط الماء غيره من الاشياء الطاهرة والثانى اذا خالطته نجاسة والثالث الماء المستعمل فقال اصحابنا اذا لم تخالطه نجاسة ولم يغلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء لاجل الغلبة ولم يستعمل لطهارة البدن فالوضوء به جائز فان غلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء مثل المرق وماء الباقلاء والحل ونحوه فان الوضوء به غير جائز وما طبخ بالماء ليكون اتقى له نحو الاشنان والصابون فالوضوء به جائز الا ان يكون مثل السويق المحلوط فلا يجزى وكذلك ان وقع فيه زعفران او شئ مما يصنع بصغره وغير لونه فالوضوء به جائز لاجل غلبة الماء وقال مالك لا يتوضأ بالماء الذى يبل فيه الخبز وقال الحسن بن صالح اذا توضأ بزردج او نشاستج او بخل اجزاء وكذلك كل شئ غير لونه وقال الشافعى اذا بل فيه خبزا وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف الى ماخالطه وخرج منه فلا يجوز التطهر به وكذلك الماء الذى غلب عليه الزعفران او الاشنان وكثير من اصحابه يشترط فيه ان يكون بعض الغسل بغير الماء

قال ابو بكر الاصل فيه قوله تعالى ﴿فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق﴾ الى قوله ﴿فلم تجدوا ماء﴾ فيه الدلالة من وجهين على قولنا احدها ان قوله ﴿فاغسلوا﴾ عموم في سائر الماءات بجواز اطلاق اسم الغسل فيها والثانى قوله تعالى ﴿فلم تجدوا ماء﴾ ولا يمنع احد من اطلاق القول بان هذا فيه ماء وان خالطه غيره وانما اباح الله تعالى التيمم عند عدم كل جزء من ماء لان قوله ماء اسم منكور يتناول كل جزء منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وظاهره يقتضى جواز الطهارة به وان خالطه غيره لا طلاق النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيه واباح الوضوء بسؤر الهرة وسؤر الخائض وان خالطهما شئ من لعبهما وايضا لا خلاف في جواز الوضوء بماء المدو السيل مع تغير لونه بمخالطة الطين له وما يكون في الصحارى من الحشيش والنبات ومن اجل مخالطة ذلك له يرى متغيرا الى السواد تارة والى الحمرة والصفرة اخرى فصار ذلك اصلا في جميع ماخالطه الماء اذا لم يغلب عليه فيسلبه اسم الماء

فان قيل اذا كان الماء المنفرد عن غيره لو استعمله للطهارة ولم يكفه ثم اختلط به غيره فكفاه بالذى خالطه نحو ماء الورد والزعفران فقد حصل بعض وضوءه بما لا تجوز الطهارة به مما لو افرد لم يطهر فلا فرق بين اختلاطه بالماء وبين افراده بالغسل قيل له هذا غلط من وجوه احدها ان ماخالطه من هذا الاشياء الطاهرة التى يجوز استعماله لغير الطهارة اذا كان قليلا سقط حكمه

وكان الحكم لما غلب الا ترى ان اللبن الذي خالطه ماء يسير لا يزول عنه اسم اللبن وان من شرب من حب قد وقعت فيه قطرة من خمر لا يقال له شارب خمر ولم يجب عليه الحد لان ذلك الجزء قد صار مستهلكا فيه فسقط حكمه كذلك الماء اذا كان هو الغالب والجزء الذي خالطه اذا كان يسيرا سقط حكمه ومن جهة اخرى انه ان كانت العلة ما ذكرته فينبغي ان يجوز اذا كان الماء الذي استعمله لو انفرد عما خالطه كان كافيا لطهارته اذ لا فرق بين انفراد الماء في الاستعمال وبين اختلاطه بما لا يوجب تحييسه فاذا كان لو استعمل الماء منفردا عما خالطه من اللبن وماء الورود ونحوه وكان طهورا وجب ان يكون ذلك حكمه اذا خالطه غيره لان مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون مستعملا للماء المفروض به الطهارة فهذا الذي ذكرته يدل على بطلان قولك وهدم اصلك وايضا فينبغي ان تميزه اذا اكثر غسل اعضائه بذلك الماء لانه قد استعمل من الماء في اعضاء الوضوء ما لو انفرد بنفسه كان كافيا ﷺ فان قيل قال الله تعالى ﴿وازلنا من السماء ماء طهورا﴾ فجعل الماء المنزل من السماء طهورا فاذا خالطه غيره فليس هو المنزل من السماء بعينه فلا يكون طهورا ﷺ قيل له مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون الماء هو المنزل من السماء الا ترى ان اختلاط الطين بماء النيل لم يخرجه من ان يكون الماء الذي فيه هو المنزل بعينه وان لم يكن وقت نزوله من السماء مخالطا للطين وكذلك ماء البحر لم ينزل من السماء على هذه الهيئة والوضوء به جائز لان الغالب عليه هو الماء المنزل من السماء فهو اذا مع اختلاط غيره به متطهر بالماء الذي انزله الله من السماء وسماه طهورا ﷺ فان قيل فيجب على هذا جواز الوضوء بالماء الذي خالطته نجاسة يسيرة لانه لم يخرج بمخالطه النجاسة اياه من ان يكون هذا الماء هو المنزل من السماء ﷺ قيل له الماء المخالط للنجاسة هو باق بحاله لم يصير نجس العين فلو لم يكن هناك الا مخالطة غيره له لما منعنا الوضوء به ولكننا منعنا الطهارة به مع كونه ماء منزلا من السماء من قبل انه لا ينصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة واستعمال النجاسة محظور فاما منعنا استعمال النجاسة وليس بمحظور علينا استعمال الاشياء الطاهرة وان خالطت الماء فاذا حصل معه استعمال الماء للطهارة جاز كمن توضأ بماء القراح ثم مسح وجهه بماء الورد او بماء الزعفران فلا يبطل ذلك طهارته وقد اجاز المشافعي الوضوء بما لقي فيه كافورا وغبر وهو يوجد منه ريحه وبما خالطه ورد يسير وان وقع مثله من النجاسة في اقل من قلتين لم يحجز استعماله فليس قياس النجاسة قياس الاشياء الطاهرة اذا خالطت الماء ﷺ فان قيل يلزمك ان تميز الوضوء بالماء الذي يخالطه ما يغلب عليه شئ من الاشياء الطاهرة اذا كان الماء لو انفرد كفاء لوضوءه لانه لو انفرد جاز ولانه هو المنزل من السماء في حال المخالطة وان غلب عليه غيره حتى سلبه اطلاق اسم الماء ﷺ قيل له لا يجب ذلك من قبل ان غلبة غيره عليه ينقله الى حكمه ويسقط حكم القليل معه بدلالة ان قطرة من خمر لو وقعت في حب ماء فشرب منه انسان لم يقل انه شارب خمر ولا يجب عليه الحد ولو ان خمر صب فيها ماء فمزجت به فكان الخمر هو الغالب لا يطلق الناس عليه انه شارب خمر وكان حكمه في وجوب الحد عليه حكم شاربها صرفا غير ممزوجة واما ماء الورد

وماء الزعفران وعصارة الریحان والشجر فلم يمنع الوضوء به من اجل مخالطة غيره ولكن لانه ليس بالماء المفروض به الطهارة ولا يتناوله الاسم الابتقيد كما سمي الله تعالى المنى ماء بقوله (الم تخلقكم من ماء مهين) وقال (والله خلق كل دابة من ماء) وليس هو من الماء المفروض به الطهارة في شئ واما مذهب الحسن بن صالح في اجازته الوضوء بالحل ونحوه فانه يلزمه اجازته بالمرق وبعضير الغنب لو خالطه شئ يسير من ماء ولو جاز ذلك لجاز الوضوء بسائر المائعات من الادهان وغيرها وهذا خلاف الاجماع ولو جاز ذلك لجاز التيمم بالدقيق والاشنان قياسا على التراب

فصل

واما الماء الذي خالطته نجاسة فان مذهب اصحابنا فيه ان كل ما تيقنا فيه جزء من النجاسة او غلب في الظن ذلك لم يحز استعماله ولا يختلف على هذا الحد ماء البحر وما البئر والغدير والماء الراكد والجاري لان ماء البحر لو وقعت فيه نجاسة لم يحز استعمال الماء الذي فيه النجاسة وكذلك الماء الجاري واما اعتبار اصحابنا للغدير الذي اذا حرك احد طرفيه لم يتحرك الطرف الآخر فانما هو كلام في جهة تغليب الظن في بلوغ النجاسة الواقعة في احد طرفيه الى الطرف الآخر وليس هذا كلاما في ان بعض المياه الذي فيه النجاسة قد يجوز استعماله وبعضها لا يجوز استعماله ولذلك قالوا لا يجوز استعمال الماء الذي في الناحية التي فيها النجاسة وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار في الماء الذي حلت فيه نجاسة فروى عن حذيفة انه سئل عن غدير يطرح فيه الميتة والحيض فقال توضأوا فان الماء لا يجث وقال ابن عباس في الحب يدخل الحمام ان الماء لا يجث وقال ابو هريرة رواية في الماء ترده السباع والكلاب فقال الماء لا يتنجس وقال ابن المسيب انزل الله الماء طهورا لا ينجسه شئ وقال الحسن والزهرى في البول في الماء لا ينجس ما لم يغيره ريح اولون او طعم وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن ابي ليلى الماء لا ينجسه شئ وكذلك روى عن القاسم وسالم وابي العالية وهو قول ربيعة وقال ابو هريرة رواية لا يجث اربعين دلوا شئ وهو قول سعيد بن جبير في رواية وقال عبدالله بن عمر اذا كان الماء اربعين قلة لم ينجسه شئ وروى عن ابن عباس انه قال الحوض لا يغتسل فيه جنب الا ان يكون فيه اربعون غربا وهو قول محمد بن كعب القرظي وقال مسروق والتخعي وابن سيرين اذا كان الماء كرا لم ينجسه شئ وقال سعيد بن جبير رواية الماء الراكد لا ينجسه شئ اذا كان قدر ثلاث قلال وقال مجاهد اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شئ وقال عبيد بن عمير لو ان قطرة من مسكر قطرت في قربة من الماء لحرم ذلك الماء على اهله وقال مالك والاوزاعي لا يفسد الماء بالنجاسة الا ان يتغير طعمه او ريحه وقد ذكر عن مالك مسائل في موت المدجاجة في البئر انها تنزف الا ان تغلبهم ويعيد الصلاة من توضأ به مادام في الوقت وهذا عنده استحباب وكذلك يقول اصحابه ان كل موضع يقول فيه مالك انه يعيد في الوقت هو استحباب ليس بايجاب وقال في الحوض اذا اغتسل فيه جنب افسده وهذا ايضا عنده استحباب لترك استعماله وان

توضأه اجزأه وكرد اللبث للجنب ان يغتسل في البئر وقال الحسن بن صالح لا بأس ان يغتسل
الجنب في الماء الراكد الكثير القائم في النهر والسبخة وكرد الوضوء بالماء القلابة اذا كان اقل من
قدر الكبر وروى نحوه عن علقمة وابن سيرين والكر عندهم ثلاثة آلاف رطل ومائتا رطل
وقال الشافعي اذا كان الماء قلتين بقلال حجر لم يحسه الا ما غير طعمه اولونه وان كان اقل يتنجس
بوقوع النجاسة اليسيرة والذي يحتاج به لقول اصحابنا قوله تعالى ﴿ ويحرم عليهم الجثث ﴾
والنجاسات لا محالة من الجثث وقال ﴿ انما حرم عليكم الميتة والدم ﴾ وقال في الحمر ﴿ رجس من
عمل الشيطان فاجتنبوه ﴾ ومر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما ليعذبان وما
يعذبان في كبير اما احدهما كان لا يستبرئ من البول والاخر كان يمشي بالنميمة فحرم
الله هذه الاشياء تحريما مهما ولم يفرق بين حال انفرادها واختلاطها بالماء فوجب تحريم استعمال
كل ما يتقنا فيه جزءا من النجاسة ويكون جهة الحظر من طريق النجاسة اولى من جهة الاباحة
من طريق الماء المباح في الاصل لانه متى اجتمع في شئ جهة الحظر وجهة الاباحة فجهة الحظر اولى
الاترى ان الجارية بين رجلين لو كان لاحدهما فيها مائة جزء وللاخر جزء واحد ان جهة
الحظر فيها اولى من جهة الاباحة وانه غير جائز لواحد منهما وطؤها ۞ فان قيل لم غلبت
جهة الحظر في النجاسة على جهة الايجاب في استعمال الماء الذي قد حلت به نجاسة اذا لم يجد
ماء غيره ومعلوم ان استعماله في هذه الحال واجب اذا لم يفرغ فرض اداء الصلاة وانما
اجتمع ههنا جهة الحظر وجهة الايجاب ۞ قيل له قولك انه قد اجتمع فيه جهة الحظر وجهة
الايجاب خطأ لانه انما يجب استعمال الماء الذي لا نجاسة فيه فاما ما فيه نجاسة
فيلزمه استعماله ۞ فان قيل انما يلزمه اجتناب النجاسة اذا كانت متجردة بنفسها فاما
اذا كانت مخالطة للماء فليس عليه اجتنابها ۞ قيل له عموم ما ذكرنا من الآي والسنة
قاض بلزوم اجتنابها في حاله الانفراد والاختلاط ومن ادعى تخصيص شئ منه لم يحز له
ذلك الا بدلالة وايضا فاذا كان واجدا لماء غيره لم تخالطه نجاسة فليس بواجب عليه
استعمال الماء الذي فيه النجاسة واكثر ما فيه عند مخالطتها جواز استعماله على وجه الاباحة
وما ذكرناه من لزوم اجتناب النجاسة يوجب الحظر والاباحة والحظر متى اجتمعا فالحكم
للحظر على ما بينا واذا صح ذلك وكان واجدا لماء غيره وجب ان يكون ذلك حكمه اذ لم
يجد غيره لوجهين احدهما لزوم استعمال الآي الحاضرة لاستعمال النجاسات فثبت بذلك
ان الحظر قد تناولها في حال اختلاطها به كهو في حال انفرادها والثاني ان احدا لم يفرق
بين حال وجود ماء غيره وبينه اذ لم يجد غيره فاذا صح لنا ذلك في حال وجود ماء غيره كانت
الحال الاخرى مثله لاتفاق الجميع على امتناع الفصل بينهما ووجه آخر يوجب ان يكون
لزوم اجتناب النجاسة اولى من وجوب استعمال الماء الذي هي فيه لعموم قوله ﴿ فاغسلوا ﴾
اذ لم يجد ماء غيره وهو ان تحريم استعمال النجاسة متعلق بعينها الاترى انه ما من نجاسة لا
وعليها اجتنابها وترك استعمالها اذا كانت منفردة والماء الذي لا يجد غيره لم يتعين فيه لزوم

الاستعمال الا ترى انه لو اعطاه انسان ماء غيره او غصبه فتوضأ به كانت طهارته صحيحة فلما لم
 يتعين فرض طهارته بذلك وتعين عليه حظر استعمال النجاسة صار للزوم اجتناب النجاسة
 مربية على وجوب استعمال الماء الذي لا يجد غيره اذا كانت فيه نجاسة فوجب ان يكون
 العموم الموجب لاجتنابها اولى وايضا لا نعلم خلافا بين الفقهاء في سائر المائعات اذا خالطه
 اليسير من النجاسات كاللبن والادهان والحل ونحوه ان حكم اليسير في ذلك حكم الكثير وانه
 محظور عليه اكل ذلك وشربه والدلالة من هذا الاصل على ما ذكرناه من وجهين احدهما
 لزوم اجتناب النجاسات بالعموم الذي قدمنا في حالى المخالطة والافراد والاخر ان حكم
 الحظر وهو النجاسة كان اغلب من حكم الاباحة وهو الذي خالطه من الاشياء الطاهرة ولا فرق
 في ذلك بين ان يكون الذي خالطه من ذلك ماء او غيره اذ كان عموم الآى والسنة شاملة
 له واذا كان المعنى وجود النجاسة فيه حظر استعماله ويدل على صحة قولنا من جهة السنة
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنبه وفي لفظ آخر
 ولا يغتسل فيه من جنبه ومعلوم ان البول القليل في الماء الكثير لا يغير طعمه ولونه ولا
 رائحته ومنع النبي صلى الله عليه وسلم منه % فان قيل انما منع البول القليل لانه لو ابيع لكل احد
 لكثير حتى يتغير طعمه اولونه اورائحته فيفسد % قيل له ظاهر نهي يقتضى ان يكون القليل
 منه يباعه لنفسه لا لغيره وفي حمله على انه ليس بمنهى عنه لنفسه وانه انما منع لئلا يفسد
 لغيره اثبات معنى غير مذكور في اللفظ ولا دلالة عليه واسقاط حكم المذكور في
 نفسه وعلى انه متى حمل على ذلك زالت فائدته وسقط حكمه لعلمنا بان ما غير
 من النجاسات طعم الماء اولونه اورائحته محظور استعماله بغير هذا الخبر من النصوص
 والاجماع فيؤدى ذلك الى اسقاط حكمه رأسا وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم
 في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنبه فمنع البائل الاغتسال فيه بعد البول قبل ان يصير الى حال
 التغير ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فليغسل يديه ثلاثا قبل
 ان يدخلها الاناء فانه لا يدري اين باتت يده فامر بغسل اليد احتياطاً من نجاسة اصابته من موضع
 الاستنجاء ومعلوم ان مثلها اذا حلت الماء لم يغيره ولولا انها تفسده لما كان للامر بالاحتياط منها
 معنى وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بنجاسة ولوغ الكلب بقوله ظهور اناء احدكم اذا ولغ فيه
 الكلب ان يغسل سبعا وهو لا يغيره % فان قيل قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) الى قوله
 تعالى (فلم تجدوا ماء) وقوله تعالى (ولا جنبوا الا عابري سبيل حتى تغسلوا) يدل من
 وجهين على جواز استعماله وان كانت فيه نجاسة احدهما عموم قوله تعالى (حتى تغسلوا) ان
 ذلك يقتضى جواره بماء حلته النجاسة وبما لم تحله والوجه الآخر قوله تعالى (فلم تجدوا ماء)
 ولا يمنع احد من اطلاق القول بان هذا ماء اذ كانت فيه نجاسة يسيرة لم يغيره وهذا يعارض
 ما استدللتم به من عموم الآى والاخبار في حظر استعماله ماء خالطته نجاسة % قيل له لو تعارض
 العمومان لكان ما ذكرنا اولى من تضمنه من الحظر والاباحة والحظر متى اجتمعا كان الحكم

للحظر وعلى ان ماذكرنا من حظر استعمال النجاسة قاض على ماذكرت من العموم فوجب ان يكون
 الغسل مأمورا بماء لا نجاسة فيه الا ترى انه اذا غيرته كان محظورا وعموما يحجب الحظر مستعمل فيه دون
 عموم الامر بالغسل وكما قضى حظره لاستعمال النجاسات على قوله «لينا سائعا للشاربين» فان كان
 ما حله منها يسيرا كذلك واجب ان يقضى على قوله تعالى «فاغسلوا» وقوله «فلم تجذوا ماء»
 * واحتج من اباح ذلك بقوله تعالى «وازلنا من السماء ماء طهورا» وقوله «ويزل عليكم من السماء
 ماء ليطهركم به» وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه والحل ميتته وصفه اياه بالتطهير يقتضي
 تطهير ما لا قاذ * فيقال له معنى قوله طهورا يعتوره معنيان احدهما رفع الحدث واباحة الصلاة به
 والاخر ازالة الانجاس فاما نجاسة موجودة فيه لم تزلها عن نفسه فكيف يكون مطهرا لها
 وعلى هذا القول ينبغي ان يكون معنى قوله طهورا انه يجعل النجاسة غير نجاسة وهذا
 محال لان ما حله من اجزاء الدم والخمر وسائر الحباث لا يخرج من ان يكون انجاسا كما انها اذا
 ظهرت فيه لم يخرج من ان يكون اعيانها نجسة ولم يكن لمجاورة الماء اياها حكم في تطهيرها
 * فان قيل اذا كان الماء غالبا فلم يظهر فيه فالحكم للماء كالموقع فيه قطرة من لبن او غيره من المائعات
 لم يزل عنه حكم الماء لوجود الغلبة ولان تلك الاجزاء مغمورة مستهلكة فحكم النجاسة اذا حلت الماء حكم
 سائر المائعات اذا خالطته * قيل له هذا خطأ لان المائعات كلها لا يختلف حكمها فيما تخلطها من الاشياء
 الطاهرة وان الحكم للغالب منها دون المستهلكات المغمورة مما خالطها وقد اتفقنا على ان مخالطة
 النجاسة اليسيرة لسائر المائعات غير الماء تفسدها ولم يكن للغلبة معها حكم بل كان الحكم لها دون
 الغالب عليها من غيرها فكذلك الماء فان كان الماء انما يكون مطهرا للنجاسة لمجاورته لها فواجب
 ان يطهرها بالمجاورة وان لم يكن غامرا لها وان كان انما يصير مطهرا لها من اجل غموره لها وغلبته
 عليها فقد يكون سائر المائعات اذا خالطتها نجاسة غامرة لها وغالبة عليها وكان الحكم مع ذلك
 للنجاسة دون ما غمرها * ويدل على صحة قولنا ما اتفقوا عليه من تحريم استعماله عند ظهور
 النجاسة فيه فالمعنى انه لا ينصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة وايضا العلم بوجود
 النجاسة فيه كشاهدتنا لها كان علمنا بوجودها في سائر المائعات كشاهدتنا لها بظهورها وكنجاسة
 في الثوب والبدن العلم بوجودها كشاهدتها * واحتج من خالف في ذلك بحديث ابى سعيد الخدري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بثر بضاعة وهي بثر تطرح فيه عذرة الناس ومخاض النساء
 ولحوم الكلاب فقال ان الماء طهور لا ينجسه شيء وبحديث ابى بصرة عن جابر وابى سعيد الخدري
 قالوا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فانتبهنا الى غدير فيه جيفة فكيفقنا وكف
 الناس حتى اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرناه فقال استقوا فان الماء لا ينجسه شيء فاستقينا واروتينا
 وبما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء والجواب عن ذلك
 انه قد حكى عن الواقدي ان بثر بضاعة كانت طريقا للماء الى البساتين فهذا يدل على انه كان جاريا
 حاملا لما يقع فيه من الانجاس وينفله وجائز ان يكون سئل عنها بعدما نظفت من الاخباث فاخبر
 بطهارتها بعد النزع واما قصة الغدير فحائز ان تكون الحيفة كانت في جانب منه فاباح صلى الله

عليه وسلم الوضوء من الجانب الآخر وهذا يدل على صحة قول اصحابنا في اعتبار الغدير وما
 حديث ابن عباس فان اصله ما رواه نمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال اغتسل بعض الرجال
 النبي صلى الله عليه وسلم في جفة خاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها ويغتسل فقالت له اني كنت
 جنباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجنب والمراد ان ادخل الجنب يده فيه
 لا ينجسه خائراً ان يكون الراوى سمع ذلك فنقل المعنى عنده دون اللفظ ويدل على ان معناه
 ما وصفنا ان من مذهب ابن عباس الحكم بتنجيس الماء بوقوع النجاسة فيه وان لم يغيره وقدروى
 عطاء وابن سيرين ان زنجيمات في بئر زمزم فامر ابن عباس بنزجها وروى حماد عن ابراهيم عن
 ابن عباس قال انما ينجس الخوض ان تقع فيه فتغتسل وانت جنب فاما اذا اخذت بيدك تغتسل
 فلا بأس ولو صح ايضا هذا اللفظ احتمل ان يكون في قصة بئر بضاعة فحذف ذكر السبب ونقل
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فان قوله الماء طهور لا ينجسه شئ لا دلالة فيه على جواز
 استعماله وانما كلامنا في جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فليس يجوز الاعتراض به
 على موضع الخلاف لانا نقول ان الماء طهور لا ينجسه شئ ومع ذلك لا يجوز استعماله
 اذا حلت نجاسة ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ان الماء اذا وقعت فيه نجاسة فاستعملوه حتى
 تحتج به لقولك ﷺ فان قيل هذا الذي ذكرت يؤدي الى ابطال فائدته ﷺ قيل له قد سقط استدلالك
 بالظاهر اذا وصرت الى ان تستدل بغيره وهو ان حمله على غير مذهبك تحلية من الفائدة ونحن
 نبين ان فيه ضروريا من القوائد غير ما ادعيت من جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فنقول
 انه افاد ان الماء لا ينجس بمجاورته للنجاسة ولا يصير في حكم اعيان النجاسات واستفدنا به ان الثوب
 والبدن اذا اصابتهما نجاسة فازيات بموالاته صب الماء عليهما ان الباقي من الماء الذي في الثوب ليس هو
 في حكم الماء الذي جاوره عين النجاسة فيلحقه حكمها لانه انما جاور ما ليس بنجس في نفسه وانما يلحقه
 حكم النجاسة بمجاورته لها ولولا قوله صلى الله عليه وسلم لكان جائزاً ان يظن طان ان الماء
 المجاور للنجاسة قد صار في حكم عين النجاسة فينجس ما جاوره فلا يختلف حينئذ حكم الماء
 الثاني والثالث الى العاشر واكثر من ذلك في كون جميعه نجساً فابطل النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا الظن وافاد ان الماء الذي لحقه حكم النجاسة من جهة المجاورة لا يكون في معنى
 اعيان النجاسات وافادنا ايضا ان البئر اذا ماتت فيه فارة فاخرجت ان حكم النجاسة انما لحق
 ما جاور الفارة دون ما جاور هذا الماء وان الفارة لم تجعل بمنزلة اعيان النجاسات فلذلك حكمنا
 بتطهير بعض ما بها ﷺ فان قيل لو كان الامر على ما ذكرت لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم الماء
 طهور لا ينجسه شئ الا ما غير طعمه اولونه معنى لان الماء المجاور للنجاسة ليس بنجس في نفسه
 مع ظهور النجاسة فيه ﷺ قيل له هذا ايضا معنى صحيح غير ما ادعيت واستفدنا به فائدة اخرى
 غير ما استفدناه بالخبر الذي اقتصر فيه على قوله الماء طهور لا ينجسه شئ عارياً من ذكر الاستثناء
 وذلك لانه اخبار عن حال غلبة النجاسة وسقوط حكم الماء معها فيصير الجميع في حكم اعيان
 النجاسات وافاد بذلك ان الحكم للغالب كما تقول في الماء اذا ما زجه اللبن او الحنظل ان الحكم للاغلب
 منهما وقد تكلمنا في هذه المسئلة وفي مسئلة القلتين في مواضع فافغنى عن اعادته ههنا

فصل

واما الماء المستعمل فان اصحابنا والشافعي لا يجيزون الوضوء به على اختلاف منهم في الماء المستعمل ما هو
وقال مالك والثوري يجوز الوضوء به على كراهة من مالك له والدليل على صحة القول الاول ما روى
ابو عوانة عن داود بن عبد الله الاودي عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغتسل الرجل بفضله وضوء المرأة وتغتسل المرأة
بفضل وضوء الرجل وليفترقا وفضل الطهور يتناول شيئين ما يسيل من اعضاء المغتسل والاخر ما يبق
في الاناء بعد الغسل وعمومه ينظمهما فاقضى ذلك التهي عن الوضوء بالماء المستعمل لانه فضل
طهور وايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل
فيه من جنابة وروى بكير بن عبد الله بن الاشج عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن
ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب ويدل
عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا بني عبد المطلب ان الله كره لكم غسالة
ايدي الناس وعن عمر انه قال لا سلم حين اكل من تمر الصدقة ارايت لو توضأ انسان بماء
اكننت شاربه فدل تشبيه الصدقة حين حرما عليها بغسالة ايدي الناس ان غسالة ايدي
الناس لا يجوز استعمالها ومن جهة النظر ان الماء اذا ازيل به الحدث مشبه للماء الذي
ازيل به النجاسة من حيث استباح الصلاة بهما فلما لم تجز الطهارة بالماء الذي ازيل به النجاسة
كذلك ما ازيل به الحدث ومن جهة اخرى وهي ان الاستعمال قد اكسبه اضافة سلبه بها
اطلاق الاسم فصار بمنزلة الماء الذي امتنع فيه اطلاق اسم الماء بمخالطة غيره له والمستعمل اولى بذلك
من جهة ما يتعلق به من الحكم في زوال الحدث او حصول قربة * فان قيل فلو استعماله
للتبرد لم يمنع ذلك جواز استعماله للطهارة كذلك اذا استعماله للطهارة * قيل له استعماله
للتبرد لم يمنع اطلاق الاسم فيه اذ لم يتعلق به حكم فهو كاستعماله في غسل ثوب طاهر * واحتج
من اجاز ذلك بقوله تعالى (وازلنا من السماء ماء طهورا) وقوله (وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به) قال فذلك يقتضي جواز الوضوء به من وجهين احدهما انه لما لم يكن نجسا ولم يجاوره
نجاسة وجب بقاءه على الحال الاولى والثاني ان قوله (طهورا) يقتضي جواز التطهير به مرة
بعد اخرى * فيقال له ان بقاءه على الحالة الاولى بعد الطهارة هو موضع الخلاف وما ذكرت
من العموم فاما هو فيما لم يستعمل فيبقى على اطلاقه فاما ما يتناوله الاسم مقيدا فلم يتناوله
العموم واما قولك ان كونه طهورا يقتضي جواز الطهارة به مرة بعد اخرى فليس كذلك
لان ذلك انما يذكر على جهة المبالغة في الوصف له بالطهارة او التطهير ولا دلالة فيه على التكرار
كما يقال رجل ضروب بالسيف ويراد بالمبالغة في الوصف بالضرب وليس المقتضي فيه تكرار الفعل
ويقصا رجل اكل اذا كان يأكل كثيرا وان كان كله في مجلس واحد ولا يراد به تكرار
الاكل وقد بينا ذلك في مواضع ايضا * وقوله تعالى ﴿وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله

نسبا وصهرا* يجوز ان يريد به الماء الذي خلق منه اصل الحيوان في قوله ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي ﴾ وقوله ﴿ والله خلق كل دابة من ماء ﴾ ويجوز ان يريد به النقطة التي خلق منها ولد آدم* وقوله ﴿ فجعله نسبا وصهرا ﴾ قال طاوس الرضاعة من الصهر وقال الضحاك رواية النسب الرضاع والصهر الحثونة* وقال الفراء النسب الذي لا يحل نكاحه والصهر النسب الذي يحل نكاحه كبنات العم وقيل ان النسب مارجع الى ولادة قريبة والصهر خلطة تشبه القرابة وقال الضحاك النسب سبعة اصناف ذكرها في قوله ﴿ حرمت عليكم امهاتكم ﴾ الى قوله ﴿ وبنات الاخت ﴾ والصهر خمسة اصناف ذكرها في قوله ﴿ وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ﴾ الى قوله ﴿ وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم ﴾* قال ابو بكر والتعارف في الاصهار انهم كل ذي رحم محرم من نساء من اضيف اليه ذلك ولذلك قال المحبنا فيمن اوصى لاصهار فلان انه لكل ذي رحم محرم لواء فلان وهو المتعارف من مفهوم كلام الناس قال والاختان ازواج البنات وكل ذات محرم من المضاف اليه الحثن وكل ذي رحم محرم من الازواج ايضا وقد يستعمل الصهر في موضع الحثن فيسمون الحثن صهرا قال الشاعر

سميتها اذ ولدت تموت* والقبر صهر ضامن زميت

فاقام الصهر مقام الحثن وهو محمول على المتعارف من ذلك* قوله تعالى ﴿ وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة ﴾ الآية روى شمر بن عطية عن ابن سلمة قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين فاتني الصلاة فقال ابدل ما فاتك من ليالك في نهارك فان الله جعل الليل والنهار خلفة لمن اراد ان يذكر او اراد شكورا* وروى يونس عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عتبة انهما اخبرا عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن جزئه او عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل وقال الحسن ﴿ جعل الليل والنهار خلفة ﴾ جعل احدهما خلفة للآخر ان فات من النهار شيء ادركه بالليل وكذلك لوفات من الليل* قال ابو بكر هذا في نحو قوله ﴿ واقم الصلوة لذكرك ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وقد روى عن مجاهد في قوله ﴿ خلفة ﴾ احدهما سود والاخر ابيض وقيل يذهب احدهما ويحيى الآخر* وقوله تعالى ﴿ وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا ﴾ روى ابن ابي نجیح عن مجاهد ﴿ هونا ﴾ قال بالوقار والسكينة ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ قال سدادا وعن الحسن ايضا ﴿ يمشون على الارض هونا ﴾ حلماء لا يجهلون على احد وان جهل عليهم حلموا قد برأهم الخوف كأنهم القداح هذا نهارهم ينتشرون به في الناس ﴿ والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما ﴾ قال هذا ليلهم اذا دخل يراو حون بين اطرافهم فهم بينهم وبين ربهم وعن ابن عباس يمشون على الارض هونا قال بالتواضع لا يتكبرون* وقوله تعالى ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ﴾ روى ابن ابي نجیح عن مجاهد ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ﴾ قال من انفق درهما في معصية الله فهو مسرف ﴿ ولم يقتروا ﴾ البخل منع حق الله ﴿ وكان بين ذلك

قواما) قال القصد والانفاق في طاعة الله عز وجل وقال ابن سيرين السرف انفاقه في غير حق وقوله تعالى ﴿والذين لا يدعون مع الله الها آخر﴾ الآية روى الاعمش عن ابى وائل عن عبد الله قال جاء رجل فقال يا رسول الله اى الذنب اكبر قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال ثم اى قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك قال ثم اى قال ان ترانى بحليلة جارك قال فانزل الله تصديق ذلك فى كتابه ﴿والذين لا يدعون مع الله الها آخر﴾ الى قوله ﴿انا ما﴾ قوله تعالى ﴿والذين لا يشهدون الزور﴾ عن ابى حنيفة الزور الغنا وعن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾ قال يشتري المغنية وعن عبد الله بن مسعود مثله وعن مجاهد قال ومن الناس من يشتري لهو الحديث قال الغناء وكل لعب ولهو وروى ابن ابى ليلي عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت عن صوتين احقين فاجرين صوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان وصوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير شيطان وروى عبيد الله بن زحر عن بكر بن سودة عن قيس بن سعد بن عباد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على الخمر والكوبة والغناء قال محمد بن الحنفية ايضا فى قوله ﴿لا يشهدون الزور﴾ ان لا تقف مالىس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا قال ابوبكر يحتمل ان يريد به الغنا على ما تأولوه عليه ويحتمل ايضا القول بما لا علم للقائل به وهو على الامرين لعموم اللفظ وقوله تعالى ﴿واذا مروا باللغو مروا كراما﴾ قال سعيد بن جبير ومجاهد اذا اوذوا مروا كراما صفحوا وروى ابو مخزوم عن سنان اذا مروا باللغو مروا كراما قال اذا مروا بالرفث كنوا وقال الحسن اللغو كله المعاصى قال السدى هى مكية قال ابوبكر يعنى انه قبل الامر بقتال المشركين وقوله تعالى ﴿ان عذابها كان غراما﴾ قيل لازما ملحا دائما ومنه الغريم لازمة والحاحه وانه لمعزم بالنساء اى ملازم لهن لا يصبر عنهن وقال الاعشى

ان يعاقب يكن غراما وان يعسط جزى لا فانه لا يسالى

وقال بشر بن ابى حازم

يوم النصار ويوم الجفا * ركانا عذابا وكانا غراما

قال لنا ابو عمر غلام ثعلب اصل الغرم اللزوم فى اللغة وذكر نحوا مما قدمنا ويسمى الدين غرما ومغرما لانه يقتضى اللزوم والمطالبة فيقال للطالب الغريم لان له اللزوم وللمطلوب غريم لانه يثبت عليه اللزوم وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه يعنى دينه الذى هو مرهون به وزعم الشافعى ان الغرم الهلاك قال ابو عمر وهذا خطأ فى اللغة وروى عن الحسن انه قال ليس غريم الا مفارقا غريمه غير جهنم فانها لا تفارق غريمها وقوله تعالى ﴿قرة عين﴾ قال الحسن قرة العين فى الدنيا وهو ان يرى العبد من زوجته ومن اخيه طاعة الله تعالى وقال والله ماشى اقر لعين المسلم من ان يرى ولده او والده او ولد ولده او اخاه او حميا مطيعا لله تعالى وعن سلمة بن كهيل اقربهم عينا ان يطعموك وروى ابو اسامة عن الاحوص بن حكيم عن ابى الزاهرية عن جبير بن نفير

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من رزق ايمانا وحسن خلق فذاك امام المتقين وقال مجاهد والحسن (واجعلنا للمتقين اماما) نأتم بمن قبلنا حتى يأتهم بنا من بعدنا وقوله تعالى ﴿قل ما يعزبكم ربى لولادعائكم﴾ قال مجاهد ما يصنع بكم ربى وهو لا يحتاج اليكم لولادعائهم اياكم الى طاعته لتتقوا اتم بذلك . آخر سورة الفرقان

ومن سورة الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿واجعل لى لسان صدق فى الآخرين﴾ قال الثناء الحسن فاليهود تقرر بنبوته وكذلك النصراني واكثر الامم وقيل اجعل من ولدى من يقوم بالحق ويدعو اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم والمؤمنون به وقوله تعالى ﴿الامن اى الله بقلب سليم﴾ قيل انما سأل سلامة القلب لانه اذا سلم القلب سلم سائر الجوارح من الفساد اذا الفساد بالجوارح لا يكون الا عن قصد فاسد بالقلب فان اجتماع مع ذاك جهل فقد عدم السلامة من وجهين وروى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انى لاعلم مضغة اذا صلبت صلبت البدن كله واذا فسدت فسدت الجسد كله الا وهى القلب وقوله تعالى ﴿وانه لتنزيل رب العالمين﴾ الى قوله ﴿وانه لى زبر الاولين﴾ اخبر عن القرآن بانه تنزيل رب العالمين ثم اخبر انه فى زبر الاولين ومعلوم انه لم يكن فى زبر الاولين بهذه اللغة فهذا مما يحتج به فى ان نقله الى لغة اخرى لا يخرجها من ان يكون قرآنا لاطلاق الله اللفظ بانه فى زبر الاولين مع كونه فيها بغير اللغة العربية وقوله تعالى ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ روى سفيان عن سلمة بن كهيل عن مجاهد فى قوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ قال عصاة الجن وروى خفيف عن مجاهد ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ قال الشاعران يتهاجيان فيكون لهذا اتباع ولهذا اتباع من الغواة فذم الله الشعراء الذين صفتهم ما ذكر وهم الذين فى كل واد يهيمون ويقولون ما يفعلون وشبهه بالهائم على وجهه فى كل واد يعن له لما يغلب عليه من الهوى غير مفكر فى صحة مايقول ولافساده ولا فى عاقبة امره وقال ابن عباس وقتادة ﴿فى كل واد يهيمون﴾ فى كل لغو يخوضون يمدحون ويذمون يعنون الا باطيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يمتلى جوف احدكم قيثا حتى يريه خير له من ان يمتلى شعرا ومعناه الشعر المذموم الذى ذم الله قائله فى هذه الآية لانه قد استثنى المؤمنين منهم بقوله ﴿الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا﴾ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحسان اهجمهم ومعك روح القدس وذلك موافق لقوله ﴿وانتصروا من بعد ما ظلموا﴾ كقوله تعالى ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه فالولئك ما عليهم من سبيل﴾ وقوله ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم﴾ وروى ابى بن كعب وعبدالله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من الشعر لحكمة . آخر سورة الشعراء

ومن سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج﴾ من الناس من يحتج بذلك في جواز عقد النكاح على منافع الحر وليس فيه دلالة على ما ذكروا لانه شرط منافعه لشعيب عليه السلام ولم يشترط لها مهر فهو بمنزلة من تزوج امرأة بغير مهر مسمى وشرط لوليها منافع الزوج مدة معلومة فهذا إنما يدل على جواز عقد النكاح من غير تسمية مهر وشرطه للمولى ذلك يدل على أن عقد النكاح لا تقسده الشروط التي لا يوجبها العقد وجائز أن يكون قد كان النكاح جائزاً في تلك الشريعة بغير بدل تستحقه المرأة فإن كان كذلك فهذا منسوخ بشريعة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على أنه قد كان جائزاً في تلك الشريعة أن يشترط للمولى منفعة ويحتج به في جواز الزيادة في العقود لقوله تعالى ﴿فإن أتممت عشرا فمن عندك﴾ قال ابن عباس قضى موسى أتم الاجلين وأوفاهما ﴿قوله تعالى﴾ وإذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه ﴿الآية﴾ قال مجاهد كان ناس من أهل الكتاب أسلموا فإذا هم المشركون فصفتحوا عنهم يقولون سلام عليكم لا نبغى الجاهلين ﴿قال أبو بكر هذا سلام متاركة وليس تحية وهو نحو قوله﴾ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴿وقوله﴾ وإهجرني ملياً ﴿وقال إبراهيم﴾ سلام عليك سأستغفر لك ربى ﴿ومن الناس من يظن أن هذا يجوز على جواز ابتداء الكافر بالسلام وليس كذلك لما وصفنا من أن السلام ينصرف على معنيين أحدهما المسلمة التي هي المتاركة والثاني التحية التي هي دعاء بالسلامة والأمن نحو تسليم المسلمين بعضهم على بعض وقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمن على المؤمن ست أحدها أن يسلم عليه إذا لقيه وقوله تعالى ﴿وإذا حييتم تحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ وقوله ﴿تحيتهم فيها سلام﴾ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكفار لا تبدؤهم بالسلام وأنه إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ﴿قوله تعالى﴾ فوكره موسى فقضى عليه ﴿وقال تعالى﴾ وقتلت نفساً ﴿فاخبر أنه قتله بوكره ثم قال﴾ رب انى ظلمت نفسى ﴿فقال بعضهم هذا يدل على أن القتل بالظمة عمد لولا ذلك لم يقل انى ظلمت نفسى على الإطلاق وهذا خطأ لأنه يجوز أن يقول ظلمت نفسى باقدامى على الوكر من غير توقيف ولا دلالة فيه على أن القتل عمد إذا ظلم لا يختص بالقتل دون الظلم وكان صغيرة ﴿وقوله تعالى﴾ فلما قضى موسى الاجل وسار بأهله ﴿يستدل به بعضهم على أن للزوج أن يسافر بامرأته وينقلها إلى بلد آخر ويفرق بينها وبين أبويها ولا دلالة فيه عندى على ذلك لأنه جائز أن يكون فعل برضاها . آخر سورة القصص

ومن سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسناً﴾ روى أبو عبيدة عن عبد الله قال قلت يا رسول الله

اي الاعمال افضل قال الصلوات لو قمن قلت ثم مه قال الجهاد في سبيل الله قلت ثم مه قال بر الوالدين وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر والآية والخبر يدلان معا على انه لا يجوز للرجل ان يقتل ابيه وان كان مشركا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حنظلة بن ابي عامر عن قتل ابيه وكان مشركا ويدل على انه لا يقتص للولد من الوالد قوله تعالى ﴿ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ روى ابن مسعود وابن عباس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وقال ابن مسعود الصلاة لا تنفع الا من اطاعها قال ابو بكر يعنى القيام بموجبات الصلاة من الاقبال عليها بالقلب والجوارح واعمالها تنهى عن الفحشاء والمنكر لانها تشتمل على افعال واذكار لا يتخللها غيرها من امور الدنيا وليس شئ من الفروض بهذه المنزلة فهي تنهى عن المنكر وتدعو الى المعروف بمعنى ان ذلك مقتضاها وموجبها لمن قام بحقوقها وعن الحسن قال من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزد من الله الا بعدا وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ان فلانا يصلى بالليل ويسرق بالنهار فقال لعل صلاته تنهاه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حبيب الى من دنياكم الثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة وروى عن بعض السلف قال لم تكن الصلاة قرة عينه ولكنه كان اذا دخل الصلاة يرى فيها ما تقر عينه قوله تعالى ﴿ولذكر الله اكبر﴾ قال ابن عباس وابن مسعود وسلمان ومجاهد ذكر الله اياكم برحمته اكبر من ذكركم اياه بطاعته وروى عن سلمان ايضا وام الدرداء وقتادة ذكر العبد لربه افضل من جميع عمله وقال السدي ذكر الله في الصلاة اكبر من الصلاة وقوله تعالى ﴿ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن﴾ قال قتادة هي منسوخة بقوله ﴿وقاتلوا المشركين﴾ ولا مجادلة اشد من السيف قال ابو بكر يعنى ان ذلك كان قبل الامر بالقتال وقوله تعالى ﴿الا الذين ظلموا منهم﴾ يعنى والله اعلم الا الذين ظلموكم في جدالهم او غيره مما يقتضى الاغلاظ لهم وهو نحو قوله ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم﴾ فان قاتلوكم فقاتلوهم وقال مجاهد الا الذين ظلموا منهم بمنع الجزية وقيل الا الذين ظلموا منهم بالاقامة على كفرهم بعد قيام الحجة عليهم . آخر سورة العنكبوت

ومن سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس فلا يربو عند الله﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد في قوله ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ هو الرجل يهب الشئ يريد ان يثاب افضل منه فذلك الذي لا يربو عند الله ولا يؤجر صاحبه فيه ولا اثم عليه ﴿وما آتيتم من زكوة تريدون وجه الله﴾ وعن سعيد بن جبير قال هو الرجل يعطى لثاب عليه وروى عبد الوهاب عن خالد عن عكرمة ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال الربا ربوان فربا حلال وربا حرام فاما الربا الحلال فهو الذي يهدى يلتمس به ما هو افضل منه وروى زكريا عن الشعبي ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال كان الرجل يسافر مع الرجل فيخفله ويخدمه فيجعل له

من ربح ماله ليجزيه بذلك وروى عبدالعزيز بن ابي رواد عن الضحاك (وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس) قال هو الربا الحلال الرجل يهدي لثياب افضل منه فذلك لاله ولا عليه ليس فيه اجر وليس عليه اثم وروى منصور عن ابراهيم (ولا تمن تستكثر) قال لا تعط لزيد * قال ابو بكر يجوز ان يكون ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم لانه كان في اعلى مراتب مكارم الاخلاق كاحرم عليه الصدقة وقد روى عن الحسن في قوله تعالى (ولا تمن تستكثر) لا تستكثر عملك فتمن به على ربك * وقوله تعالى (الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) يعني انه خلقكم ضعفاء حملا في بطون الامهات ثم اطفالا لا تملكون لانفسكم نفعا ولا ضررا ثم جعلكم اقوياء ثم اعطاكم من الاستطاعة والعقل والدراية للتصرف في اختلاف المنافع ودفع المضار ثم جعلكم ضعفاء في حال الشيخوخة كقوله تعالى (ومن نعمره ننكسه في الخلق) وقوله (ومنكم من يرد الى اذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئا) فيبقى مسلوب القوى والفهم كالصبي بل حاله دون حال الصبي لان الصبي في زيادة من القوى والفهم من حين البلوغ وكل حال الانسانية وهذا يزداد على البقاء ضعفا وجهلا ولذلك سماه الله تعالى اذل العمر وجعل الشيب قرينا للضعف بقوله (ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) وهو كقوله تعالى حاكيا عن نبيه زكريا عليه السلام (رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا). آخر سورة الروم

ومن سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (حملته امه وهنا على وهن) قال الضحاك ضعفا على ضعف يعني ضعف الولد على ضعف الام وقيل بل المعنى فيه شدة الهم (وفصاله في عامين) يعني في انقضاء عامين وفي آية اخرى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) فحصل بمجموع الآيتين ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وبه استدلل ابن عباس على مدة اقل الحمل واتفق اهل العلم عليه * وقوله تعالى (يا بني اقم الصلوة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك) يعني والله اعلم اصبر على ما اصابك من الناس في الامر بالمعروف وظاهره يقتضي وجوب الصبر وان خاف على النفس الا ان الله تعالى قد اباح اعطاء التقية في حال الخوف في آي غيرها قديناها وقد اقتضت الآية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر * قوله تعالى (ولا تصعر خدك للناس) قال ابن عباس ومجاهد معناه لا تعرض بوجهك عن الناس تكبرا وقال ابراهيم هو التشدق ومعناه يرجع الى الاول لان المتشادق في الكلام متكبر وقيل ان اصل الصعر داء ياخذ الابل في اعناقها ورؤسها حتى يلوى وجوهها واعناقها فيشبهها الرجل الذي يلوى عنقه عن الناس قال الشاعر

وكنا اذا الجبار صعر خده * اقناله من ميله فتقوما

قوله تعالى (ووصينا الانسان بوالديه حملته امه) الى قوله (وانجاه الك على ان تشركن بي ما ليس لك به

علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴿١﴾ ابان تعالى بذلك ان امره بالاحسان الى الوالدين عام في الوالدين المسلمين والكفار لقوله تعالى ﴿٢﴾ وانجاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم ﴿٣﴾ واكد بقوله ﴿٤﴾ وصاحبهما في الدنيا معروفا وفي ذلك دليل على انه لا يستحق القود على ابيه وانه لا يحمله اذا قذفه ولا يحبس له بدين عليه وان عليه تفقههما اذا احتاجا اليه اذ كان جميع ذلك من الصحبة بالمعروف وفعل ضده يناق مصاحبتهما بالمعروف ولذلك قال اصحابنا ان الاب لا يحبس بدين ابنه وروى عن ابي يوسف انه يحبس اذا كان متمردا ﴿٥﴾ وقوله تعالى ﴿٦﴾ واتبع سبيلا من اناب الى ﴿٧﴾ يدل على صحة اجماع المسلمين لامر الله تعالى ايانا باتباعهم وهو مثل قوله ﴿٨﴾ ويتبع غير سبيلا المؤمنين ﴿٩﴾ وقوله تعالى ﴿١٠﴾ ولا تمش في الارض مرحا ﴿١١﴾ المرح البطر والعجاب المرء بنفسه وازدراء الناس والاستهانة بهم فمضى الله عنه اذا لا يفعل ذلك الا جاهل بنفسه واحواله وابتداء امره ومنتهاه قال الحسن اني لابن آدم الكبير وقد خرج من سبيلا البول مرتين ﴿١٢﴾ وقوله تعالى ﴿١٣﴾ ان الله لا يحب كل محتال فخور ﴿١٤﴾ قال مجاهد هو المتكبر والفخور الذي يفتخر بنعم الله تعالى على الناس استصغارا لهم وذلك مذموم لانه انما يستحق عليه الشكر لله على نعمه لا التوصل بها الى معاصيه وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر نعم الله انه سيد ولد آدم ولا فخر فاخبر انه انما ذكرها شكرا لا افتخارا على نحو قوله تعالى ﴿١٥﴾ واما بنعمة ربك فحدث ﴿١٦﴾ قوله تعالى ﴿١٧﴾ واقصد في مشيك ﴿١٨﴾ قال يزيد بن ابي حبيب هو السرعة ﴿١٩﴾ قال ابو بكر يجوز ان يكون تأوله على ذلك لان المحتمل في مشيته لا يسرع فيها فسرعة المشي تنافي الخلاء والتكبر ﴿٢٠﴾ وقوله تعالى ﴿٢١﴾ واغضض من صوتك ان انكر الاصوات لصوت الحمير ﴿٢٢﴾ فيه امر بخفض الصوت لانه اقرب الى التواضع كقوله تعالى ﴿٢٣﴾ ان الذين يغضون اصواتهم عند رسول الله ﴿٢٤﴾ ورفع الصوت على وجه ابتهار الناس واطهار الاستخفاف بهم مذموم فابان عن قبح هذا الفعل وانه لا فضيلة فيه لان الحمير ترفع اصواتها وهو انكر الاصوات قال مجاهد في قوله ﴿٢٥﴾ انكر الاصوات ﴿٢٦﴾ اقبحها كما يقال هذا وجه منكرك فذكر الله تعالى ذلك وادب العباد تهيدا لهم في رفع الصوت ﴿٢٧﴾ وقوله تعالى ﴿٢٨﴾ ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام ﴿٢٩﴾ مفهوم هذا الخطاب الاخبار بما يعلمه هودون خلقه وان احدا لا يعلمه الا باعلامه اياه وفي ذلك دليل على ان حقيقة وجود الحمل غير معلومة عندنا وان كانت قد يغلب على الظن وجوده وهذا يوجب ان يكون نافي حمل امرأته من نفسه غير قاذف لها وقد بينا ذلك فيما سلف ﴿٣٠﴾ قوله تعالى ﴿٣١﴾ واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا ﴿٣٢﴾ يدل على ان احدا لا يستحق عند الله فضيلة بشرف ابيه ولا بنسبه لانه لم يخص احدا بذلك دون احد وبذلك ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله من ابطأ به عمله لم يسرع به نسبه وقال ياني عبد المطلب لا يأتيني الناس باعمالهم وتأوني بالنسب انكم فاقول اني لا اغني عنكم من الله شيئا ﴿٣٣﴾ وقوله ﴿٣٤﴾ لا يجزي والد عن ولده ﴿٣٥﴾ معناه لا يغني يقال جزيت عنك اذا اغنت عنك آخر سورة لقمان

ومن سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن عاصم بن ابى النجود عن ابى وائل عن معاذ بن جبل في قوله ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاصبحت يوما قريبا منه ونحن نسير فقلت يا نبي الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن عظيم وانه ليسير على من يسره الله عليه تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ثم قال الا ادلك على ابواب من الخير الصوم جنة والصدقة تطفى الحطية وصلاة الرجل في جوف الليل ثم قرأ ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ حتى بلغ ﴿جزاء بما كانوا يعملون﴾ ثم قال الا اخبرك برأس الامر وعموده وذروة سنامه قلت بلى يا رسول الله قال رأسه الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ثم قال الا اخبرك بملاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله فاخذ بلسانه فقال اكفف عليك هذا قلت يا رسول الله انما اؤخذون بما تكلم به قال ثكلتك امك يا معاذ وهل يكب الناس على وجوههم او على مناخرهم الا حصائد السنتهم * وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال تلا قتادة ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ قال قال الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وروى ابو اسحاق عن ابى عبيدة عن عبد الله قال للذين تجافى جنوبهم عن المضاجع ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ثم تلا ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ وروى عن مجاهد وعطاء ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ قالوا العشاء الآخرة وقال الحسن ﴿تجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ كانوا يتنفلون بين المغرب والعشاء وقال الضحاك في قوله ﴿يدعون ربهم خوفا وطعما﴾ انهم يذكرون الله بالدعاء والتعظيم وقال قتادة خوفا من عذاب الله وطعما في رحمة الله وبما رزقناهم ينفقون في طاعة الله . آخر سورة السجدة

ومن سورة الاحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما جعل الله لرجل من قليلين في جوفه﴾ روى عن ابن عباس رواية انه كان رجلا من قريش يدعى ذا القليلين من دهائه وعن مجاهد وقتادة مثله وعن ابن عباس ايضا كان المنافقون يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم قلبان فاكذبهم الله تعالى وقال الحسن كان رجلا يقول لي نفس تأمرني ونفس تنهاني فانزل الله فيه هذا وروى عن مجاهد ايضا ان رجلا من بني فهر

قال في جوفى قلبان اعقل بكل واحد منهما افضل من عقل محمد فكذب الله عز وجل وذكر ابو جعفر الطحاوى انه لم يرو في تفسيرها غير ما ذكرنا قال وحكى الشافعى عن بعض اهل التفسير ممن لم يسمه في احتجاجه على محمد في نفي ان يكون الولد من رجلين انه اريد بها ما جعل الله لرجل من ابوين في الاسلام ﷺ قال ابو بكر اللفظ غير محتمل لما ذكر لان القلب لا يعبر به عن الاب لاجازا ولا حقيقة ولذلك اسم له في الشريعة فتأويل الآية على هذا المعنى خطأ من وجوه وقد روى ابو سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى جارية مجحاً فقال لمن هذه الجارية فقالوا فلان فقال أيطاؤها قالوا نعم قال لقد هممت ان العنه لعنة رجل يدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له ام كيف يسترقه وقد غداه في سمعه وبصره فقوله قد غداه في سمعه وبصره يدل على ان الولد يكون من ماء رجلين وقد روى عن على وعمر اثبات نسب الولد من رجلين ولا يعرف عن غيرهما من الصحابة خلافه ﷺ وقوله تعالى ﴿ وما جعل ازواجكم اللائى تظاهرون منهن امهاتكم ﴾ قال ابو بكر كانوا يظاهرون من نسائهم فيقولون انت على كظهر امى فاخبر الله تعالى انها لا تصير بمنزلة امه في التحريم وجعل هذا القول منكراً من القول وزوراً بقوله تعالى ﴿ وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ﴾ والزمه بذلك تحريم ما ترفعه الكفارة وابطال ما وجهه المظاهر من جعله اياها كالام لان تحريمها تحريم مؤبد ﷺ وقوله تعالى ﴿ وما جعل ادعياءكم ابناءكم ﴾ قيل انه نزل في زيد بن حارثة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد تبناه فكان يقال له زيد بن محمد وروى ذلك عن مجاهد وقتادة وغيرهما ﷺ قال ابو بكر هذا يوجب نسخ السنة بالقرآن لان الحكم الاول كان ثابتاً بغير القرآن ونسخه بالقرآن ﷺ وقوله تعالى ﴿ ذلكم قولكم بافواهم ﴾ يعنى انه لاحكم له وانما هو قول لامعنه ولا حقيقة ﷺ وقوله تعالى ﴿ ادعواهم لآبائهم ﴾ هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم ﷺ فيه اباحة اطلاق اسم الاخوة وحظر اطلاق اسم الابوة من غير جهة النسب ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لعبد هو اخى لم يعتق اذا قال لم ارد به الاخوة من النسب لان ذلك يطلق في الدين ولو قال هو اخى عتق لان اطلاقه ممنوع الا من جهة النسب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام ﷺ وقوله تعالى ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ﴾ قال قيل هذا النهى في هذا اوفى غيره ﴿ ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ والعمد ما اثرته بعد البيان في النهى في هذا اوفى غيره وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ﴾ قال قتادة لو دعوت رجلاً لغير ابيه وانت ترى انه ابوه ليس عليك بأس وسمع عمر بن الخطاب رجلاً وهو يقول اللهم اغفر لى خطاياى فقال استغفر الله في العمد فاما الخطأ فقد تجوز عنك قال وكان يقول ما اخاف عليكم الخطأ ولكنى اخاف عليكم العمد وما اخاف عليكم المقاتلة ولكنى اخاف عليكم التكاثر وما اخاف عليكم ان تردوا

اعمالكم ولكن اخاف عليكم ان تستكثروها ﴿١﴾ وقوله تعالى ﴿النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم﴾
حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله ﴿النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم﴾ قال
اخبرني ابوسلمة عن جابر بن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا اولى بكل مؤمن
من نفسه فايما رجل مات وترك دينا فالى وان ترك مالا فهو لورثته وقيل في معنى ﴿النبي اولى
بالمؤمنين من انفسهم﴾ انه احق بان يختار مادعا اليه من غيره ومما تدعوه اليه انفسهم وقيل ان
النبي صلى الله عليه وسلم احق ان يحكم في الانسان بما لا يحكم به في نفسه لوجوب طاعته لانها مقرونة
بطاعة الله تعالى ﴿٢﴾ قال ابوبكر الخبر الذي قدمنا لاينافي ما عقبناه به من المعنى ولا يوجب
الاقتصار بمعناه على قضاء الدين المذكور فيه وذلك لانه جائز ان يكون مراده انه اولى بالمؤمنين
من انفسهم في ان يختاروا ما ادعوا اليه دون ما تدعوا اليه انفسهم اليه واولى بهم في الحكم
عليهم ولزومهم اتباعه وطاعته ثم اخبر بعد ذلك بقضاء ديونهم ﴿٣﴾ وقوله تعالى ﴿وازواجه
امهاتهم﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهن كامهاتهم في وجوب الاجلال والتعظيم والثاني
تحريم نكاحهن وليس المراد انهن كالامهات في كل شئ لانه لو كان كذلك لما جاز لاحد من الناس
ان يتزوج بناتهن لانهن يكن اخوات للناس وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم بناته ولو كن
امهات في الحقيقة ورثن المؤمنين وقد روى في حرف عبدالله ﴿وهو اب لهم﴾ ولوصح ذلك كان معناه
انه كالأب لهم في الاشفاق عليهم وتحريم مصالحهم كما قال تعالى ﴿لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز
عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ ﴿٤﴾ وقوله تعالى ﴿الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروف﴾
روى عن محمد بن الحنفية انها نزلت في جواز وصية المسلم لليهودي والنصراني وعن الحسن
ان تصلو الارحامكم وقال عطاء هو المؤمن والكافر بينهما قرابة اعطاؤه له ايام حياته ووصيته له وحدثنا
عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا
معمر عن قتادة في قوله ﴿الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروف﴾ قال الا ان يكون لك ذو قرابة
ليس على دينك فتوصى له بشئ هو وليك في النسب وليس وليك في الدين ﴿٥﴾ وقوله تعالى ﴿لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة﴾ من الناس من يحتج به في وجوب افعال النبي صلى الله عليه وسلم
ولزوم التأسي به فيها ومخالفو هذه الفرقة يحتجون به ايضا في نفى الاحباب افعاله فاما الاولون
فانهم ذهبوا الى ان التأسي به هو الاقتداء به وذلك عموم في القول والفعل جميعا فلما قال تعالى ﴿لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر﴾ دل على انه واجب اذ جعله شرطا للايمان كقوله تعالى ﴿واتقوا الله ان كنتم
مؤمنين﴾ ونحوه من الالفاظ المقرونة الى الايمان فيدل على الوجوب واحتج الآخرون بان قوله
﴿لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة﴾ يقتضي طاهره التدب دون الاحباب لقوله تعالى
﴿لكم﴾ مثل قول القائل لك ان تصلي ولك ان تتصدق لادلالة فيه على الوجوب بل يدل طاهره
على ان له فعله وتركه وانما كان يدل على الاحباب لو قال عليكم التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم ﴿٦﴾
قال ابوبكر والصحيح انه لادلالة فيه على الوجوب بل دلالة على التدب اظهر منها على الاحباب

لما ذكرنا ومع ذلك لو ورد بصيغة الامر لما دل على الوجوب في افعاله صلى الله عليه وسلم لان التأسي به هو ان نفعل مثل ما فعل ومتى خالفناه في اعتقاد الفعل او في معناه لم يكن ذلك تأسيه الا ترى انه اذا فعله على الندب وفعلناه على الوجوب كنا غير متأسين به واذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلا لم يحزننا ان نفعله على اعتقاد الوجوب فيه حتى نعلم انه فعله على ذلك فاذا علمنا انه فعله على الوجوب لزمنا فعله على ذلك الوجه لا من جهة هذه الآية اذ ليس فيها دلالة على الوجوب لكن من جهة ما امرنا الله تعالى بالتباعد في غير هذه الآية وقوله تعالى ﴿ولما رأى المؤمنون الاحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله﴾ قيل انه وعدهم انهم اذا القوا المشركين ظفروا بهم واستعلوا عليهم كقوله تعالى (ليظهره على الدين كله) وقال قتادة الذي وعدهم في قوله (ام حسبتم ان تدخلوا الحجة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) الآية وقوله تعالى ﴿وما زادهم الا ايمانا وتسليما﴾ اخبار عن صفتهم في حال المحنة وانهم ازدادوا عندها يقينا وبصيرة وذلك صفة اهل البصائر في الايمان بالله وقوله تعالى ﴿ففيهم من قضى نحبه﴾ قيل ان النحب النذراى قضى نذره الذى نذره فيما عاهد الله عليه وقال الحسن قضى نحبه مات على ما عاهد عليه ويقال ان النحب الموت والنحب المدفى السير يوم اوليلة وقال مجاهد قضى نحبه عهده قال ابو بكر لما كان النحب قد يجوز ان يكون المراد به العهد والنذر وقدم مدحهم لله على الوفاء به بعينه دل ذلك على ان من نذر قرابة فعليه الوفاء به بعينه دون كفارة اليمين وقوله تعالى ﴿وانزل الذين ظاهروهم من اهل الكتاب من صياصيم﴾ قيل فى الصياصى انها الحصون التى كانوا يتمتعون بها واصل الصيصة قرن البقرة وبها تمتنع وتسمى بها شوكة الديك لانه بها يتمتع فسميت الحصون صياصى على هذا المعنى وروى ان المراد بها بنو قريظة كانوا نقضوا العهد وعاونوا الاحزاب وقال الحسن هم بنو النضير وسائر الرواة على انهم بنو قريظة وظاهر الآية يدل عليه لانه قال تعالى (فريقا تقتلون وتأسرون فريقا) ولم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم بنى النضير ولا اسرهم وانما اجلاهم عن بلادهم وقوله تعالى ﴿واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها﴾ يعنى به ارض بنى قريظة وعلى تأويل من تأوله على بنى النضير فالمراد ارض بنى النضير وقوله تعالى ﴿وارضا لم تطأوها﴾ قال الحسن ارض فارس والروم وقال قتادة مكة وقال يزيد بن رومان خيبر قال ابو بكر من الناس من يحتج به في ان الارضين العنوبة التى يظهر عليها الامام يملكها الغامون ولا يجوز للامام ان يقرأها عليها على انها ملك لهم لقوله (واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها) وظاهره يقتضى ايجاب الملك لهم ولا دلالة فيه على ما ذكرنا لان ظاهر قوله (واورثكم) لا يختص بايجاب الملك دون الظهور والغلبة وثبوت اليدومتى وجد احد هذه الاشياء فقد صح معنى اللفظ قال الله تعالى (ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) ولم يرد بذلك الملك وايضا فلو صح ان المراد الملك كان ذلك فى ارض بنى قريظة فى قوله (واورثكم ارضهم) واما قوله (وارضا لم تطأوها) فانه يقتضى ارضا واحدة لاجمع الارضين فان كان المراد خيبر فقد ملكها المسلمون وان كان المراد ارض فارس والروم لقد ملك المسلمون بعض ارض فارس والروم فقد وجد مقتضى الآية ولا دلالة فيه على

ان سيئهم ان يملكو جميعها اذ كان قوله (وارضالم تطاوها) لم يتناول الارضا واحدة فلا دلالة
 فيه على قول المخالف * وقوله تعالى يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحيوة الدنيا وزينتها *
 الآية حدثنا عبدالله بن محمد المرزوي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا
 معمر عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت لما نزلت (وان كنتم تردن الله ورسوله) دخل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأني فقال يا عائشة اني اذا كررك امرافلا عليك ان لاتعجلي فيه حتى
 تستأمرى ابويك قالت قد علم الله تعالى ان ابوي لم يكونا يأمراني بفراقه قالت فقرا على (يا ايها
 النبي قل لازواجك) الآية فقلت افي هذا استأمر ابوي فاني اريد الله ورسوله والدار الآخرة *
 وروى غير الجرجاني عن عبدالرزاق قال معمر فاخبرني ايوب ان عائشة قالت يا رسول الله
 لاتخبر ازواجك اني اختارك قال انما بعثت معلما ولم ابعث متعنتا * قال ابوبكر اختلف الناس
 في معنى تخيير الآية فقال قائلون وهم الحسن وقادة انما خيرهن بين الدنيا والآخرة لانه
 قال (ان كنتم تردن الحيوة الدنيا وزينتها) الى قوله (وان كنتم تردن الله ورسوله والدار
 الآخرة) وقال آخرون بل كان تخييرا للطلاق على شريطة انهن اذا اخترن الدنيا وزينتها كن
 مختارات للطلاق لانه تعالى قال (ان كنتم تردن الحيوة الدنيا وزينتها فتعالين امتهكن واسرحكن
 سراحا جميلا) فجعل اختيارهن للدنيا اختيارا للطلاق ويستدلون عليه ايضا بما روى مسروق
 عن عائشة انها سألت عن الرجل يخير امرأته فقالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أفكان طلاقا وفي بعض الاخبار فاخترناه فلم يعده طلاقا * قالوا ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خيرهن الاختيار المأمور به في الآية ويدل عليه ما قدمناه من حديث عمرو عن عائشة انها
 لما نزلت الآية قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اذا كررك امرا فلا عليك ان لاتعجلي فيه
 حتى تستأمرى ابويك قالت قد علم الله ان ابوي لم يكونا يأمراني بفراقه ثم تلا عليها الآية قالت اني
 اريد الله ورسوله والدار الآخرة فقالوا هذا الخبر ايضا قد حوى الدلالة من وجوه على انه خيرهن
 بين الدنيا والآخرة وبين اختيارهن الطلاق والبقاء على النكاح لانه قال لها لا عليك ان لاتعجلي
 حتى تستأمرى ابويك ومعلوم ان الاستمرار لا يقع في اختيار الدنيا على الآخرة فثبت ان الاستمرار
 انما ريد به في الفرقة او الطلاق او النكاح وقولها ان ابوي لم يكونا يأمراني بفراقه وقولها اني اريد الله
 ورسوله فهذه الوجوه كلها تدل على ان الآية قد اقتضت النخيل بين الطلاق والنكاح * واحتج
 من قال لم يكن تخيير طلاق بقوله تعالى (ان كنتم تردن الحيوة الدنيا وزينتها فتعالين امتهكن
 واسرحكن سراحا جميلا) بانما امر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان يطلقهن
 اذا اخترن الدنيا ولم يوجب ذلك وقوع طلاق باختيارهن كما يقول القائل لا مرأته
 ان اخترت كذا طلقك يريد به استيفاء ايقاع بعد اختيارها لما ذكره * قال ابوبكر
 قد اقتضت الآية لاحالة تخييرهن بين الفراق وبين النبي صلى الله عليه وسلم لان قوله (وان كنتم
 تردن الله ورسوله والدار الآخرة) قد دل على اضرار اختيارهن فراق النبي صلى الله عليه وسلم
 في قوله (ان كنتم تردن الحيوة الدنيا وزينتها) اذ كان النسق الآخر من الاختيار هو اختيار النبي صلى
 الله عليه وسلم والدار الآخرة فثبت ان الاختيار الآخر انما هو اختيار فراقه ويدل عليه قوله (فتعالين

(امتنعن) والمتعة انما هي بعد اختيارهن للطلاق * وقوله (واسرحكن) انما المراد اخراجهن من
 بيوتهن بعد الطلاق كما قال تعالى (اذ انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) الى قوله (سراحا جميلا) فذكر
 المتعة بعد الطلاق واراد بالتسريح اخراجها من بيته * وقد اختلف السلف فيمن خير امرأته فقال
 على رضي الله عنه ان اختارت زوجها فواحدة رجعية وان اختارت نفسها فواحدة بأنة وذلك في رواية
 زاذان عنه وروى ابو جعفر عن علي انها اذا اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة بأنة
 وقال عمر وعبد الله رضي الله عنهما في الخيار وامرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وان
 اختارت زوجها فلاشي وقال زيد بن ثابت في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها
 فثلاث وقال في امرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية * واختلف فقهاء الامصار في
 ذلك ايضا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت
 نفسها فواحدة بأنة اذا اراد الزوج الطلاق ولا يكون ثلاثا وان نوى وقالوا في امرك بيدك مثل
 ذلك الا ان نوى ثلاثا فيكون ثلاثا وقال ابن ابي ليلى والثوري والاوزاعي في الخيار ان اختارت
 زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فواحدة يملك بها الرجعة وقال مالك في الخيار انه ثلاث اذا
 اختارت نفسها وان طلقت نفسها واحدة لم يقع شيء وقال في امرك بيدك اذا قالت اردت واحدة فهي
 واحدة يملك الرجعة ولا يصدق في الخيار انه اراد واحدة ولو قال اختاري تطليقة فطلعت نفسها فهي
 واحدة رجعية وقال الليث في الخيار ان اختارت زوجها فلاشي وان اختارت نفسها فهي بأنة
 وقال الشافعي في اختاري وامرك بيدك ليس بطلاق الا ان يريد الزوج ولو اراد طلاقها فقالت
 قد اخترت نفسي فان اردت طلاقا فهو طلاق وان لم ترده فليس بطلاق * قال ابو بكر التخيير
 في نفسه ليس بطلاق لا صريح ولا كناية ولذلك قال اصحابنا انه لا يكون ثلاثا وان اراده
 ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم خير نساء فاخترنه فلم يكن ذلك طلاقا ولان الخيار
 لا يختص بالطلاق دون غيره فلا دلالة فيه عليه وليس هو عندكم كقوله اعتدى انه يكون طلاقا
 اذ انوى لان العدة من موجب الطلاق فالطلاق مدلول عليه باللفظ وانما جعلوا الخيار طلاقا
 اذا اختارت نفسها بالاتفاق وبانه معلوم ان تخيير النبي صلى الله عليه وسلم نساء لما كان بين الفراق
 والبقاء على النكاح انهن لو اخترن أنفسهن لوقعت الفرقة لولا ذلك لم يكن للتخيير معنى وتشبيهه
 ايضا بسائر الخيارات التي تحدث في النكاح كخيار امرأة العنين والمحبوب فيقع به الطلاق
 اذا اختارت الفرقة ومن اجل ذلك لم يجعلوه ثلاثا لان الخيارات الحادثة في الاصول لا تقع بها ثلاث

فصل في

قال ابو بكر ومن الناس من يحتاج بهذه الآية في ايجاب الخيار وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير بين الدنيا والآخرة فاختار الفقر والآخرة امره الله
 بتخيير نساءه فقال تعالى (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها) الآية *
 قال ابو بكر لا دلالة فيها على ما ذكرنا وذلك لان الله علق اختيار النبي صلى الله عليه وسلم

لفراقهن باردتهن الحياة الدنيا وزينتها ومعلوم ان من اراد من نساءنا الحياة الدنيا وزينتها لم يوجب ذلك تفريقا بينها وبين زوجها فلما كان السبب الذي من اجله اوجب الله التخيير المذكور في الآية غير موجب للتخيير في نساء غيره فلا دلالة فيه على التفريق بين امرأة العاجز عن النفقة وبينه وايضا فان اختيار النبي صلى الله عليه وسلم للآخره دون الدنيا وايثاره للفقير دون الغني لم يوجب ان يكون عاجزا عن نفقة نسائه لان الفقير قد يقدر على نفقة نسائه مع كونه فقيرا ولم يدع احد من الناس ولا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عاجزا عن نفقة نسائه بل كان يدخر لنسائه قوت سنة فالمستدل بهذه الآية على ما ذكر مغفل لحكمها **﴿ قوله تعالى يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾** قيل في تضعيف عذابهن وجهان احدهما انه لما كانت نعم الله عليهن اكثر منها على غيرهن بكونهن ازواجا للنبي صلى الله عليه وسلم وتزول الوحى في بيوتهن وتشريفهن بذلك كان كفرانها منهن اعظم واجدر بعظم العقاب لان النعمة كلما عظمت كان كفرانها اعظم فيما يستحق به من العقاب اذ كان استحقاق العقاب على حسب كفران النعمة الا ترى ان من لطم اياه استحق من العقوبة اكثر مما يستحقه من لطم اجنبيا لعظم نعمة ابيه عليه وكفرانه لها بلطمة ويدل على هذا التأويل قوله تعالى في نسق التلاوة **﴿ واذا كن مايتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ﴾** فدل على ان تضعيف العذاب عليهن بالمعصية لاجل عظم النعمة عليهن بتلاوة آيات الله في بيوتهن ومن اجل ذلك عظمت طاعتهم ايضا بقوله **﴿ ومن يفت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها اجرها مرتين ﴾** لان الطاعة في استحقاق الثواب بها بازاء المعصية في استحقاق العقاب بها والوجه الآخر ان آيات النبي صلى الله عليه وسلم لما يلحق من العار والنم ومعلوم ان من آذى النبي صلى الله عليه وسلم فهو اعظم جرما ممن آذى غيره وقال تعالى **﴿ ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾** ثم قال **﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾** ولما عظم الله تعالى طاعات ازواج النبي صلى الله عليه وسلم واوجب بها الاجر مرتين دل بذلك على ان اجر العامل العالم افضل وثوابه اعظم من العامل غير العالم وقوله تعالى **﴿ واذا كن مايتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ﴾** قد دل على ذلك **﴿ قوله تعالى ﴾** فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض **﴿ قيل فيه ان لاتلين القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن من اهل الريبة وفيه الدلالة على ان ذلك حكم سائر النساء في نهيهن عن الانة القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن ويستدل به على رغبتهن فيهن والدلالة على ان الاحسن للمرأة ان لا ترفع صوتها بحيث يسمعها الرجال وفيه الدلالة على ان المرأة منهية عن الاذان وكذلك قال اصحابنا وقال الله تعالى في آية اخرى **﴿ ولا يضرن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾** فاذا كانت منهية عن اسماع صوت خلخالها فكلامها اذا كانت شابة تخشى من قبلها الفتنة اولى بالنهي عنه **﴿ وقوله تعالى ﴾** وقرن في بيوتكن **﴿ روى هشام عن محمد بن سيرين قال قيل لسودة بنت زمعة الا تخرجين كما تخرج اخوانك قالت والله لقد حججت****

واعتمرت ثم امرني الله ان اقر في بيتي فوالله لا اخرج فما خرجت حتى اخرجوا جنازتها
وقيل ان معنى ﴿وقرن في بيوتكن﴾ كن اهل وقار وهدوء وسكينة يقال وقرفلان في منزله
يقر وقورا اذا هدا فيه واطمأن به وفيه الدلالة على ان النساء مأمورات بلزوم البيوت منيات
عن الخروج ﴿وقوله تعالى﴾ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ﴿روى ابن ابي نجيح عن مجاهد﴾ ولا
تبرجن تبرج الجاهلية الاولى قال كانت المرأة تتشى بين ايدي القوم فذلك تبرج الجاهلية
وقال سعيد عن قتادة ﴿ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى﴾ يعني اذا خرجتن من بيوتكن قال
كانت لهن مشية وتكسر وتغنج فهاهن الله عن ذلك وقيل هو اظهار المحاسن للرجال وقيل
في الجاهلية الاولى ما قبل الاسلام والجاهلية الثانية حال من عمل في الاسلام بعمل اولئك فهذه الامور
كلها ثم ادب الله تعالى به نساء النبي صلى الله عليه وسلم صيانة لهن وسائر نساء المؤمنين مرادات بها
وقوله تعالى ﴿انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت﴾ روى عن ابي سعيد الخدري انها
نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين وقال عكرمة في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ومن قال بذلك محتج بان ابتداء الآية ونسقتها في ذكر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لا ترى الى
قوله ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة﴾ وقال بعضهم في اهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم وفي ازواجه لاحتمال اللفظ لجميع ﴿وقوله تعالى﴾ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ﴿فيه الدلالة على ان اوامر الله تعالى واوامر رسوله على الوجوب
لانه قد نفى بالآية ان تكون لنا الخيرة في ترك اوامر الله واوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ولو
لم يكن على الوجوب لكننا نخير بين الترك والفعل وقد نفى الآية التخيير ﴿وقوله تعالى﴾
﴿ومن يعص الله ورسوله﴾ في نسق ذكر الاوامر يدل على ذلك ايضا وان تارك الامر عاص لله تعالى
ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقد انتظمت الآية الدلالة على وجوب اوامر الله واوامر الرسول صلى الله
عليه وسلم من وجهين احدهما انها نفى التخيير معهما والثاني ان تارك الامر عاص لله ورسوله ﴿وقوله
تعالى﴾ واذا تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه ﴿الآية روى سفيان بن عيينة عن علي بن زيد قال
قال لي علي بن الحسين ما كان الحسين يقول في قوله تعالى ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ قال قلت
كان يقول انها كانت تعجبه وانه قال لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك قال لا ولكن الله اعلم نية
ان زينب ستكون من ازواجه فلما جاء زيد يشكونها قال له اتق الله وامسك عليك زوجك
قال الله ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ وقيل ان زيدا قد كان يخاصم امرأته الى النبي صلى الله
عليه وسلم ودام الشر بينهما حتى ظن النبي صلى الله عليه وسلم انهما لا يتفقان وانه سيفارقها
فاضمر النبي صلى الله عليه وسلم انه ان طلقها زيد تزوجها ﴿وهي زينب بنت جحش وكانت
بنت عممة النبي صلى الله عليه وسلم فاراد ان يضمها اليه صلة لرحمها واشفاقا عليها فعاتبه الله
على اضمار ذلك واخفاه وقوله لزيد اتق الله امسك عليك زوجك واراد ان يكون باطنه وظاهره
عنده الناس سواء كما قال في قصة عبد الله بن سعد حين قيل له هلا او مات الينا بقتله فقال ما ينبغي لشي
ان تكون له خائنة الاعين وايضا فان ذلك لم يكن مما يجب اخفاؤه لانه مباح جائز والله تعالى

عالم به وهو احق بان يخشى من الناس وقد اباحه الله تعالى فالناس اولى بان لا يخشوا في اظهاره واعلانه وهذه القصة نزلت في زيد بن حارثة وكان ممن انعم الله عليه بالاسلام وانعم النبي صلى الله عليه وسلم عليه بالعق ولذلك قيل للمعتق مولى نعمه وقوله تعالى ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم﴾ الآية قد حوت هذه الآية احكاما احدها الابانة عن علة الحكم في اباحة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك قد اقتضى اباحته للمؤمنين فدل على اثبات القياس في الاحكام واعتبار المعاني في ايجابها والثاني ان النبوة من جهة النبي لا تمنع جواز النكاح والثالث ان الامة مساوية للنبي صلى الله عليه وسلم في الحكم الا ما خصه الله تعالى به لانه اخبرانه احل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون المؤمنون مساوين له ﴿قوله عز وجل﴾ هو الذي يصلي عليكم وملائكته فان الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد الدعاء قال الاعشى

عليك مثل الذي صليت فاعتمضي * نوما فان جنب المرء مضطجعا

وروى معمر عن الحسن في قوله ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾ قال ان بنى اسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلي ربك فكان ذلك كبر في صدره فسأله فوحي الله عليه ان اخبرهم اني اصلي وان صلاتي رحمتي سبقت غضبي ﴿فان قيل من اصلكم انه لا يجوز ان يراد باللفظ الواحد معنيان مختلفان وقد جاء في القرآن اشتمال لفظ الصلاة على معنى الرحمة والدعاء جميعا﴾ قيل له هذا يجوز عندنا في الالفاظ المجملة والصلاة اسم يحمل مفتقر الى البيان فلا يمنع ارادة المعاني المختلفة فيما كان هذا سبيله ﴿قال قتادة في قوله﴾ وسبحوه بكرة واصيلا ﴿صلاة الضحى وصلاة العصر﴾ وقوله تعالى ﴿وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا﴾ سمي النبي صلى الله عليه وسلم سراجا منيرا تشبيها له بالسراج الذي به يستنار الاشياء في الظلمة لانه بعث صلى الله عليه وسلم وقد طبقت الارض ظلمة الشرك فكان كالسراج الذي يظهر في الظلمة وكسمى القرآن نورا وهدى وروحا وسمى جبريل عليه السلام روحا لان الروح بها يحيى الحيوان وذلك كله مجاز واستعارة وتشبيه ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿وتحييمهم يوم يلقونه سلام﴾ قال قتادة تحية اهل الجنة السلام ﴿قال ابوبكر هو مثل قوله﴾ ﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيمهم فيها سلام﴾

باب الطلاق قبل النكاح

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فالتكلم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا﴾ قال ابوبكر قد تنازع اهل العلم في دلالة هذه الآية في صحة ايقاع طلاق المرأة بشرط التزويج وهو ان يقول ان تزوجت امرأة فهي طالق فقال قائلون قد اقتضت الآية الغاء هذا القول واسقاط حكمه اذ كانت موجبة لصحة الطلاق بعد النكاح وهذا القائل مطلق قبل النكاح وقال آخرون دلالتها طساهرة في صحة هذا القول من قائله ولزوم حكمه عند وجود النكاح لانها حكمت بصحة وقوع الطلاق

قوله (عليك) الى
آخره هكذا في اكثر
النسخ وفي بعضها
(صلى عليك الذي
صليت فاعتمضي)
(لمصححه)

بعد النكاح ومن قال لاجنية اذا تزوجتك فانت طالق فهو مطلق بعد النكاح فوجب بظاهر الآية ايقاع طلاقه وانسأت حكم لفظه وهذا القول هو الصحيح وذلك لانه لا يخلو العاقد لهذا القول من ان يكون مطلقا في حال العقد او في حال الاضافة ووجود الشرط فلما اتفق الجميع على ان من قال لامرأته اذا بنت مني وصرت اجنية فانت طالق انه موقع للطلاق في حال الاضافة لا في حال القول وانه بمنزلة من ابان امرأته ثم قال لها انت طالق فسقط حكم لفظه ولم يعتبر حال العقد مع وجود النكاح فيها صح ان الاعتبار بحال الاضافة دون حال العقد فان القائل للاجنية اذا تزوجتك فانت طالق موقع للطلاق بعد الملك وقد اقتضت الآية ايقاع الطلاق لمن طلق بعد الملك * وقد اختلف الفقهاء في ذلك على ضروب من الاقوال فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل مملوك املكه فهو حر ان من تزوج تطلق ومن ملك من الممالك يعتق ولم يفرقوا بين من عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يقع وان سمي شيئا بعينه او جماعة الى اجل وقع وكذلك قول مالك وذكر عن مالك ايضا انه اذا ضرب لذلك اجلا يعلم انه لا يبلغه فقال ان تزوجت امرأة الى كذا وكذا سنة لم يلزمه شيء ثم قال مالك ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فلا شيء عليه وقال الثوري اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لزمه ما قال وهو قول عثمان التي وقال الاوزاعي فيمن قال لامرأته كل جارية اتسرى بها عليك فهي حرة فتسرى عليها جارية فانها تعتق وقال الحسن بن صالح اذا قال كل مملوك املكه فهو حر فليس بشيء ولو قال اشتريه او ارثه او نحو ذلك عتق اذا ملك بذلك الوجه لانه خص ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فليس بشيء ولو قال من بني فلان او من اهل الكوفة او آل كذا لزمه قال الحسن لانعلم احدا منذ وضعت الكوفة افي غير هذا وقال الليث فيما خص انه يلزمه في الطلاق والعتق وقال الشافعي لا يلزمه من ذلك شيء لا اذا خص ولا اذا عم * وقد اختلف السلف ايضا في ذلك روى عن ياسين الزيات عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق قال هو كما قال وروى مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل القاسم ابن محمد عن رجل طلق امرأته قبل ان يتزوجها فقال القاسم ان رجلا خطب امرأة فقال هي على كظهر امي ان تزوجتها فامر عمر بن الخطاب ان يتزوجها ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار وروى الثوري عن محمد بن قيس عن ابراهيم عن الاسود انه قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ناسيا فأتى ابن مسعود فذكر ذلك له فالزمه الطلاق وهو قول النخعي والشعبي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وقال الشعبي اذا سمي امرأة بعينها او قال ان تزوجت من بني فلان فهو كما قال واذا قال كل امرأة تزوجها فليس بشيء وقال سعيد بن المسيب اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فليس بشيء وقال القاسم بن سالم وعمر بن عبد العزيز هو جائز عليه وروى عن ابن عباس في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه ليس بشيء وروى عن عائشة وجابر في آخرين من التابعين قالوا لا طلاق قبل نكاح ولا دلالة في هذا اللفظ على مخالفة قول اصحابنا لان عندنا

ان من قال ان تزوجت امرأة فهي طالق انه مطلق بعد النكاح وما قدمنا من دلالة الآية على صحة قولنا كاف في الاحتجاج على المخالف وتصحيح المقالة * ويدل عليه قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود﴾ اقتضى ظاهره الزام كل عاقد موجب عقده ومقتضاه فلما كان هذا القائل عاقدا على نفسه ايقاع طلاق بعد النكاح وجب ان يلزمه حكمه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اوجب ذلك ان كل من شرط على نفسه شرطا الزم حكمه عند وجود شرطه ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الف درهم فله على ان اتصدق بمائة منها انه ناذر في ملكه من حيث اضافته اليه وان لم يكن مالكا في الحال فكذلك الطلاق والعقود اذا اضافهما الى الملك كان مطلقا ومعقدا في الملك ويدل عليه ان من قال لجاريته ان ولدت ولدا فهو حر فحملت بعد ذلك وولدت انه يعتق وان لم يكن مالكا في حال القول لان الولد مضاف الى الام التي هو مالكيها كذلك اذا اضاف العتق الى الملك فهو معتق في الملك وان لم يكن له ملك موجود في الحال وايضا قد اتفق الجميع على انه اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلتها مع بقاء النكاح انها تطلق ويكون بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق ولو ابانها ثم دخلها كان بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق فلا تطلق فدل ذلك على ان الحالف يصير كالمتكلم بالجواب في ذلك الوقت فوجب ان يكون القائل بكل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج بمنزلة من تزوج ثم قال لها انت طالق * فان قيل لو كان هذا صحيحا لوجب انه لو حلف ثم جن فوجد شرط اليمين ان لا يحنث لانه بمنزلة المتكلم بالجواب في ذلك الوقت * قيل له لا يجب ذلك لان الجنون لا يقول له وقوله وسكوته بمنزلة فلما لم يصح قوله لم يصح ايقاعه ابتداء ولما كان قوله قبل الجنون صحيحا لزمه حكمه في حال الجنون ومع ذلك فان الجنون قد يصح طلاق امرأته وعتق عبده لانه لو كان مجنونا او غنيا لفرق بينه وبينها وكان طلاقا ولو ورث اباه عتق عليه كالتائم لا يصح منه ابتداء الايقاع ويلزمه حكمه بسبب يوجهه مثل ان يكون قد وكل بعق عبده او طلاق امرأته فطلق وهو تائم * فان قيل قد روى عن علي ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح * قيل له اسانيدها مضطربة لا يصح من جهة النقل ولو صح من جهة النقل لم يدل على موضع الخلاف لان من ذكرنا مطلق بعد النكاح وايضا فانه نفي بذلك ايقاع طلاق قبل النكاح ولم ينف العقدة فلما كان قوله لا طلاق قبل نكاح حقيقته نفي الايقاع والعقد على الطلاق ليس بطلاق لم يتناوله اللفظ من وجهين احدهما ان اطلاق ذلك في العقد مجاز لاحقيقة لان من عقد يميناً على طلاق لا يقال انه قد طلق مالم يقع وحكم اللفظ حملة على الحقيقة حتى تقوم دلالة المجاز والثاني انهم لم يختلفوا انه مستعمل في الحقيقة فغير جائز ان يراد به المجاز لان لفظا واحدا لا يجوز ان يراد به الحقيقة والمجاز * وقد روى عن الزهري في قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل نكاح انما هو ان يذكر للرجل امرأة فيقال له

تزوجها فيقول هي طالق البتة فهذا ليس بشئ فاما من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق
البتة فاما طلقها حين تزوجها وكذلك في الحرية وقد قيل فيه انه ان اراد العقد فهو
الرجل يقول لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم يتزوجها فتدخل الدار فلا تطلق
وان كان الدخول في حال النكاح ۞ قال ابو بكر لافرق بين من خص او عم لانه ان كان
اذا خص فهو مطلق في الملك وكذلك حكمه اذا عم وان كان اذا عم غير مطلق في ملك
فكذلك في حال الخصوص ۞ فان قيل اذا عم فقد حرم جميع النساء على نفسه كالمظاهر لما حرم
امراته تحريما مبهما لم يثبت حكمه ۞ قيل له هذا غلط من وجود احدها ان المظاهر انما قصد
تحريم امرأة بعينها ومن اصل المخالف انه اذا عين وخص وقع طلاقه وانما لا يوقعه اذا عم فواجب
على اصله ان لا يقع طلاقه وان خص كما لم تحرم المظاهر منها تحريما مبهما وايضا فان الله تعالى لم يبطل حكم
ظهاره وتحريمه بل حرمها عليه بهذا القول واثبت عليه حكم ظهاره وايضا ان الخالف بطلاق من يتزوج
من النساء غير محرم للنساء على نفسه لانه لم يوجب بذلك تحريم النكاح وانما وجب طلاقا بعد صحة النكاح
ووقوع استباحة البضع وايضا فانه اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق متى الزمناه ما عقد عليه من
الطلاق لم يكن تحريم المرأة مبهما بل انما تطلق واحدة ويجوز له ان يتزوجها ثانيا ولا يقع شئ فهذه
الوجود كلها تنبي عن اغفال هذا السائل في سؤاله ذلك وانه لا تعلق له بالمسئلة ۞ قال ابو بكر ومن
الناس من يقول اذا قال ان تزوجها فهي طالق وان اشتريتها فهو حر انه لا يقع الا ان يقول اذا صح
نكاحي لك فانت طالق بعد ذلك واذا ملكتك بالشرى فانت حر وذهب الى انه اذا جعل النكاح
والشرى شرطا للطلاق والعناق فسيبيل ذلك البضع وملك الرقبة ان يقعا بعد العقد وهذه هي حال
ايقاع الطلاق والعناق فيرد الملك والطلاق والعناق معا فلا يقعان لان الطلاق والعناق لا يقعان
الا في ملك مستقر قبل ذلك ۞ قال ابو بكر وهذا لا معنى له لان القائل اذا تزوجتك فانت
طالق واذا اشتريتك فانت حر معلوم من فحوى كلامه انه اراد به ايقاع الطلاق بعد صحة النكاح
وايقاع العناق بعد صحة الملك فيكون بمنزلة القائل اذا ملكتك بالنكاح او ملكتك بالشرى
فلما كان الملك بالنكاح والشرى في مضمون اللفظ صاد ذلك كالنطق به ۞ فان قيل لو كان ذلك
كذلك لوجب ان يكون القائل ان اشتريت عبدا قام رأى طالق فاشترى عبدا غيره ان لا تطلق
امراته لان في مضمون لفظه الملك كانه قال ان ملكتك بالشرى ۞ قيل له لا يجب ذلك لان اللفظ
انما يتضمن الملك فيما يوقع طلاقه او عتقه فاما في غيرها فهو محمول على حكم اللفظ من غير تضمين
له بوقوع ملك ولا غيره ۞ وقوله تعالى ﴿من قبل ان تمسوهن﴾ قد بينا في سورة البقرة ان الحلوة
مرادة بالمسيس وان نفى العدة متعلق بنفى الحلوة والجماع جميعا وفيما قدمنا ما يغني عن الاعادة ۞
وقوله تعالى ﴿فتمسوهن﴾ ان كان المراد من لم يسم لها مهورا فهو على الوجوب كقوله تعالى
﴿واتقوا الله انكم قد كنتم دون ذلك﴾ وان كان المراد المدخول بها فهو ندب غير واجب ۞ وقد حدثنا
عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر
عن قتادة في قوله تعالى ﴿فما لكم عليهن من عدة تعتدونها﴾ الآية قال التي نكحت ولم يبين لها

ولم يفرض لها فليس لها صداق وليس عليها عدة وقال قتادة عن سعيد بن مسروق قوله في البقرة ﴿فَنَصَفَ مَا فَرَضْتُ﴾ وقوله تعالى ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ﴾ بعد ذكر الطلاق قبل الدخول يشبه ان يكون المراد به اخراجها من بيته او من حباله لانه مذكور بعد الطلاق فلا يظهر ان هذا التسميح ليس بطلاق ولكنه بيان انه لا سبيل له عليها وان عليه تخليتها من يده وحباله وبالله التوفيق

باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ الآية قال ابو بكر قد انتظمت الآية ضرب النكاح الذي اباحه الله تعالى لنبه صلى الله عليه وسلم فمنها قوله ﴿اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ يعني من تزوج منهن بمهر مسمى واعطاهن ومنها ما ملكت اليمين بقوله ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ مما افاء الله عليك مثل ربحانة وصفيّة وجويرية ثم اعتقهما وتزوجهما وذلك مما افاء الله عليه من الغنيمة وذكر تعالى بعد ذلك ما احل له من اقاربه فقال ﴿وَبَنَاتُ عَمِّكَ وَبَنَاتُ عَمَّاتِكَ﴾ ثم ذكر ما احل له من النساء بغير مهر فقال ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ واخبر انه مخصوص بذلك دون امته وانه وامته سواء فيمن تقدم ذكرهن ﴿وقوله تعالى﴾ اللاتي هاجرن معك قال ابو يوسف لادلالة فيه على ان اللاتي لم يهاجرن كن محرمات عليه وهذا يدل على انه لم يكن يرى ان المخصوص بالذكر يدل على ان ما عداه بخلافه وروى داود بن ابي هند عن محمد بن ابي موسى عن زياد بن ابي بن كعب قال قلت له ارايت لو هلك نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم اكان له ان ينكح قال وما يمنعه احل الله له ضر وبامن النساء فكان يتزوج منهن ما شاء ثم تلا ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ الآية وهذا يدل على ان تخصيص الله تعالى للمذكورات بالاباحة لم يوجب عليه حظر من سواهن عند ابي بن كعب لانه اخبر انهن لو هلكن لكان له ان يتزوج غيرهن وقد روى عن ام هاني خلاف ذلك روى اسرائيل بن السدي عن ابي صالح عن ام هاني قالت خطبني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتذرت اليه بعد فارتل الله ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ الى قوله ﴿اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ قالت فلم اكن احل له لاني لم اهاجر معه كنت مع الطلقاء فان صح هذا الحديث فان مذهب ام هاني ان تخصيصه للمهاجرات منهن قد اوجب حظر من لم تهاجر ويحتمل ان تكون قد علمت حظرهن بغير دلالة الآية وان الآية انما فيها اباحة من هاجرت منهن ولم تعرض لمن لم تهاجر يحظر ولا اباحة الا انها قد علمت من جهة اخرى حظرهن ﴿وقوله تعالى﴾ وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ﴿الآية﴾ فيها نص على اباحة عقد النكاح بلفظ الهبة للنبي صلى الله عليه وسلم * واختلف اهل العلم في عقد النكاح بلفظ الهبة لغير النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والثوري والحسن بن صالح يصح النكاح بلفظ الهبة ولها مسمى لها وان لم يسم شيئا فلها مهر مثلها وذكر ابن القاسم عن مالك قال الهبة لا تحل لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت هبة اياها ليست على نكاح وانما وهبها له ليحصنها او ليكيفيها فلا يرى بذلك

بأسا وقال الشافعي لا يصح النكاح بلفظ الهبة * وقد تنازع اهل العلم حكم هذه الآية فقال
قائلون كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى في نسق
التلاوة (خالصة لك من دون المؤمنين) * وقال آخرون بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وامته
في عقد النكاح بلفظ الهبة سواء واما خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في جواز استباحة
البضع بغير بدل وقد روى نحو ذلك عن مجاهد وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وهذا
هو الصحيح لدلالة الآية والاصول عليه * فاما دلالة الآية على ذلك فمن وجوه احدها قوله
(وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستكحها خالصة لك من دون
المؤمنين) فلما اخبر في هذه الآية ان ذلك كان خالصا لدون المؤمنين مع اضافة لفظ الهبة
الى المرأة دل ذلك على ان ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك انما هو استباحة البضع
بغير بدل لانه لو كان المراد اللفظ لما شاركه فيه غيره لان ما كان مخصوصا به وخالصا له فغير
جائز ان تقع بينه وبين غيره فيه شركة حتى يساويه فيه اذ كانت مساواتهما في الشركة تزيل
معنى الخلوص والتخصيص فلما اضاف لفظ الهبة الى المرأة فقال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها
لنبي) فاجاز العقد منها بلفظ الهبة علمنا ان التخصيص لم يقع في اللفظ واما كان في المهر *
فان قيل قد شاركه في جواز تملك البضع بغير بدل ولم يمنع ذلك خلوصه فكذا في لفظ
العقد * قيل له هذا غلط لان الله اخبر انها خالصة له واما جعل الخلوص فيما هو له واسقاط
المرأة المهر في العقد ليس هولها ولكنه عليها فلم يخرجها ذلك من ان يكون ما جعل له خالصا لم
تشاركه فيه المرأة ولا غيره * والوجه الثاني من دلالة الآية قوله تعالى (ان اراد النبي ان
يستكحها) فسمى العقد بلفظ الهبة نكاحا فوجب ان يجوز لكل احد لقوله تعالى (فانكحوا
ما طاب لكم من النساء) وايضا لما جاز هذا العقد للنبي صلى الله عليه وسلم وقد امرنا باتباعه والاقتداء به
وجب ان يجوز لنا فعل مثله الا ان تقوم الدلالة على انه كان مخصوصا باللفظ دون امته وقد
حصل له معنى الخلوص المذكور في الآية من جهة اسقاط المهر فوجب ان يكون ذلك
مقصورا عليه وماعداه فغير محمول على حكمه الا ان تقوم الدلالة على انه مخصوص به * ومما يدل
على ان خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في الصداق ما حدثنا عن عبد الله بن احمد بن حنبل
قال حدثني ابي قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تعير
النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الاتستحي ان تعرض نفسها
بغير صداق فانزل الله تعالى (ترجي من تشاء منهم وثؤوي اليك من تشاء) الى قوله (فلا جناح عليك)
قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري ربك يسارع في هواك * ويدل
على جوازه بلفظ الهبة ما حدثنا عن محمد بن علي بن زيد الصائغ قال حدثنا سعيد بن منصور
قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن قال حدثنا ابو حازم عن سهل بن سعد ان امرأة
جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لاهب نفسي لك فظفر
اليها فصعد البصر وصوبه ثم طأ رأسه فقام رجل من الصحابة فقال يا رسول الله ان لم تك لك

بها حاجة فزوجنيها وذكر الحديث الى قوله فقال معي سورة كذا وسورة كذا فقال اذهب
فقد ملكتها بتمامك من القرآن ففي هذا الحديث انه عقد له النكاح بلفظ التملك والهبة من
الفاظ التملك فوجب ان يجوز بها عقد النكاح ولانه اذا ثبت بلفظ التملك بالسنة ثبت
بلفظ الهبة اذ لم يفرق احد بينهما % فان قيل قد روى انه قال قد زوجتك بتمامك من القرآن
% قيل له يجوز ان يكون ذكر مرة الزوج ثم ذكر لفظ التملك لبيان انها سواء في جواز عقد
النكاح بهما وايضا لما شبه عقد النكاح عقود التملك في اطلاقه من غير ذكر الوقت وكان
التوقيت يفسده وجب ان يجوز بلفظ التملك والهبة كجواز سائر الاشياء المملوكة
وهذا اصل في جواز سائر افاظ التملك * ولا يجوز بلفظ الاباحة لان ذلك اصلا آخر يمنع
جوازه وهو المتعة التي حرمها النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى المتعة اباحة التمتع بها فكل
ما كان من افاظ الاباحة لم ينعقد به عقد النكاح قياسا على المتعة وكل ما كان من افاظ التملك
ينعقد به النكاح قياسا على سائر عقود التملك لشبهه بها من الوجوه التي ذكرنا * وقد اختلف
في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فروى عن ابن عباس رواية وعكرمة
انها ميمونة بنت الحارث وقال علي بن الحسن هي ام شريك الدوسية وعن الشعبي انها امرأة
من الانصار وقيل انها زينب بنت خزيمة الانصارية % قوله تعالى ﴿قد علمنا ما فرضنا عليهم
في ازواجهم﴾ قال قتادة فرض ان لا ينكح امرأة الا بولي وشاهدين وصداق ولا ينكح الرجل
الا اربعا وقال مجاهد وسعيد بن جبير اربع % قال ابوبكر وقوله ﴿وما ملكت ايمانهم﴾ يعني
ما اباح لهم بملك اليمين كما اباحه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله ﴿لكيلا يكون عليك حرج﴾
يرجع والله اعلم الى قوله ﴿انا احللتك ازواجك﴾ وما ذكر بعده فيما اباحه للنبي صلى الله
عليه وسلم ثلثا يضيق عليه لان الحرج الضيق فاخبر تعالى بتوسعته على النبي صلى الله عليه
وسلم فيما اباحه له وعلى المؤمنين فيما اطلقه لهم % قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم وتؤوي
اليك من تشاء﴾ حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا
عبدالرزاق عن معمر عن منصور عن ابي رزين في قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم﴾ المراجعات
ميمونة وسودة وصفية وجويرية وام حبيبة وكانت عائشة وحفصة وام سلمة وزينب سواء في القسم
وكان النبي صلى الله عليه وسلم يساوي بينهم % وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن
ابن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم﴾
قال كان ذلك حين انزل الله ان يخبرهن قال الزهري وما علمنا رسول الله ارجى منهن احدا ولقد
آواهن كلهن حتى مات صلى الله عليه وسلم قال معمر وقال قتادة جعله الله في حل ان يدع من شاء
منهن ويؤوي اليه من شاء يعني قسما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم قال معمر واخبرنا من سمع
الحسن يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب امرأة فليس لاحد ان يخطبها حتى يترجها رسول
الله صلى الله عليه وسلم او يدعها ففي ذلك نزلت ﴿ترجي من تشاء منهم﴾ % قال ابوبكر وروى زكريا
عن الشعبي ﴿ترجي من تشاء منهم﴾ قال لساء كن وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فارجى

بعضهن ودخل ببعض منهن ام شريك لم يتزوج بعده وقال مجاهد (ترجى من تشاء منهن) قال ترجين
من غير طلاق ولا تاتيهم وروى عاصم الاحول عن معاذة العدوية عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستأذننا في يوم احدانا بعد ما نزل (ترجى من تشاء منهن) فقالت لهما معاذة فما
كنت تقولين لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استأذن قالت كنت اقول ان كان ذلك الى لم اوثر على نفسي
احدا قال ابو بكر و قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين نسائه ولم يدكر فيه تخصيص
واحدة منهن باخر اجها من القسم حديثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل
قال حدثنا حماد عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تني فيما املك ولا املك قال ابو داود
يعني القلب وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا عبد الرحمن
يعني ابن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه قال قالت عائشة يا ابن اختي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من
كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبيت عندها ولقد قالت سودة بنت زمعة حين
استوت و فرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله يومى لعائشة فقبل ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم منها قالت تقول في ذلك انزل الله تعالى وفي اشباهها اراد قال (وان امرأة
خافت من بعلمها نشوزا) وروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن نساءه في مرضه
ان يكون عند عائشة فاذن له وهذا يدل على انه قد كان يقسم لجمعتهن وهو اصح من حديث
ابي رزين الذي ذكر فيه انه ارجى جماعة من نسائه ثم يقسم لهن وظاهر الآية يقتضى تخير
النبي صلى الله عليه وسلم في ارجاء من شاء منهن واىواء من شاء فليس يمتنع ان يختار اىواء
الجميع الاسودة فانها رضيت بان تجعل يومها لعائشة قوله تعالى ومن ابتغيت ممن
عزلت فلا جناح عليك يعني والله اعلم في اىواء من ارجى منهن اباح له بذلك ان يعتزل
من شاء منهن ويؤوى من شاء وان يؤوى منهن من شاء بعد الاعتزال وقوله تعالى ذلك
ادنى ان تقر اعينهن يعني والله اعلم اذا علمن بعد الارجاء ان لك ان تؤوى وترد الى
القسم وهذه الآية تدل على ان القسم بينهما لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم
وانه كان مخيرا في القسم لمن شاء منهن وترك من شاء منهن قوله تعالى لا يحل لك النساء
من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج روى ليث عن مجاهد قال يعني من بعد ما سمى لك
من مسلمة ولا يهودية ولا نصرانية ولا كافرة وعن مجاهد ايضا في قوله (الا ما ملكت يمينك) قال
لابأس ان تسرى اليهودية والنصرانية وروى سعيد عن قتادة (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل
بهن من ازواج) قال لما خبرهن فاخترن الله ورسوله قصره عليهن وهن التسع اللاتي اخترن الله ورسوله
والدار الآخرة وهو قول الحسن وروى غير ذلك وهو ما روى اسرائيل عن السدي عن عبد الله بن
شداد (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج) قال ذلك لو طلقهن لم يحل له ان يستبدل
قال وكان ينكح ما شاء بعد ما نزلت هذه الآية قال فبزلت هذه الآية وعنده تسع لسوة ثم تزوج ام حبيبة

بنت ابي سفيان وجورية بنت الحارث ؓ قال ابو بكر ظاهر الآية يفيد تحريم سائر النساء على النبي صلى الله عليه وسلم سوى من كن تحته وقت نزولها وقدرى ابن جرير عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حل له النساء ؓ قال ابو بكر وهذا يوجب ان تكون الآية منسوخة وليس في القرآن ما يوجب نسخها فهي اذا منسوخة بالسنة ويحتج به في جواز نسخ القرآن بالسنة ؓ فان قيل قوله (لا يحل لك النساء من بعد) خبر والخبر لا يجوز النسخ في خبره ؓ قيل له انه وان كان في صورة الخبر فهو منى يجوز ورود النسخ عليه وهو بمنزلة ما لو قال لا تزوج بعدهن النساء فيجوز نسخه ؓ قوله تعالى (ولو اعجبتك حسنة) يدل على جواز النظر الى وجه المرأة الاجنبية اذا يعجبه حسنها الا وقد نظر اليها

باب ذكر حجاب النساء

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي عثمان واسمه الجعد بن دينار عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت اليه ام سليم حيسا في تور من حجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلوا يدخلون فياكلون ويخرجون فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما شاء الله ان يقول ولم ادع احدا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فاطساوا عليه الحديث فانزل الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) الى قوله (وقلوبهن) * وروى بشر بن المفضل عن حميد الطويل عن انس ذكر حديث بناء النبي صلى الله عليه وسلم زينب وولمته فلما طعم القوم وكان مما يفعل اذا اصبح ليلة بنائه دنا من حجر امهات المؤمنين فسلم عليهن وسلمن عليه ودعاهن ودعون له فلما انصرف وانا معه الى بيته بصر برجلين قد جرى بينهما الحديث من ناحية البيت فانصرف عن بيته فلما رأى الرجلان انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيته وثبا خارجين فاخبر انهما قد خرجا فرجع حتى دخل بيته فارخى الستر بيني وبينه وانزلت آية الحجاب * وروى حماد بن زيد عن اسلم العلوي عن انس قال لما نزلت آية الحجاب جئت لادخل كما كنت ادخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورائك يا انس ؓ قال ابو بكر فانتظمت الآية احكاما منها النهي عن دخول بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا باذن وانهم اذا اذن لهم لا يقعدون انتظارا لبلوغ الطعام ونضجه واذا اكلوا لا يقعدون للحديث وروى عن مجاهد (غير ناظرين اناه) قال متحيزين حين نضجه ولا مستأنسين لحديث بعد ان يأكلوا وقال الضحاك (غير ناظرين اناه) قال نضجه ؓ قوله تعالى (واذا سألتوهن متاعا فسئلهن من وراء حجاب) قد تضمن

حظر رؤية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبين به أن ذلك أظهر لقلوبهم وقلوبهن لأن
 نظر بعضهم إلى بعض ربما حدث عنه الميل والشهوة فقطع الله بالحجاب الذي أوجبه هذا
 السبب ❦ قوله تعالى ﴿وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله﴾ يعني بما بين في هذه الآية من إيجاب
 الاستئذان وترك الاطالة للحديث عنده والحجاب بينهم وبين نسائه وهذا الحكم
 وإن نزل خاصا في النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه فالمعنى عام فيه وفي غيره إذ كنا
 مأمورين باتباعه والاقتداء به إلا ما خصه الله به دون أمته وقد روى معمر عن قتادة أن رجلا
 قال لو قبض النبي صلى الله عليه وسلم لتزوجت عائشة فانزل الله تعالى ﴿وما كان لكم أن تؤذوا
 رسول الله﴾ ❦ قال أبو بكر ما ذكره قتادة هو أحد ما انتظمته الآية وروى عيسى بن يونس
 عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة أنه قال لامرأته إن سرك أن تكوني زوجي
 في الجنة إن جمع الله بيننا فيها فلا تزوجي بعدى فإن المرأة لا آخر أزواجها ولذلك حرم الله على
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوجن بعده وروى حميد الطويل عن أنس قال سألت أم حبيبة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم المرأة منا يكون لها زوجان فتموت فتدخل الجنة هي وزوجها لهما
 تكون قال يا أم حبيبة لا حسنهما خلقا كان معهما في الدنيا فتكون زوجته في الجنة يا أم حبيبة ذهب حسن
 الحلق بخير الدنيا والآخرة ❦ قوله تعالى ﴿لا جناح عليهن في آباتهن ولا إبتائهن﴾ الآية قال
 قتادة رخص لهؤلاء أن لا يجتنبن منهم ❦ قال أبو بكر ذكر ذوى المحارم منهن وذكر نساءهن والمعنى
 والله أعلم الجرائر ﴿ولا مملكت إيمانهن﴾ يعني الإماء لأن العبد والحر لا يختلفان فيما يباح لهما
 من النظر إلى النساء ❦ قوله تعالى ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا
 عليه وسلموا تسليما﴾ الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد الدعاء وقد تقدم ذكره وروى عن
 أبي العالية أن الله وملائكته يصلون على النبي قال صلاة الله عليه عند الملائكة وصلاة الملائكة
 عليه بالدعاء ❦ قال أبو بكر يعني والله أعلم أخبار الله الملائكة برحمته لنبيه صلى الله عليه وسلم وتام
 نعمه عليه فهو معنى قوله صلاته عند الملائكة وروى عن الحسن هو الذي يصلي عليكم وملائكته
 أن بنى إسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلي ربك فكان ذلك كبر في صدره فآوحى
 الله إليه أن أخبرهم أني أصلي وإن صلاتي أن رحمتي سبقت غضبي ❦ وقوله ﴿يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه﴾ قد تضمن الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره يقتضي
 الوجوب وهو فرض عندنا متى فعلها الإنسان مرة واحدة في صلاة أو غير صلاة فقد أدى فرضه
 وهو مثل كلمة التوحيد والتصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم متى فعله الإنسان مرة واحدة في عمره
 فقد أدى فرضه وزعم الشافعي أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة وهذا قول
 لم يسبقه إليه أحد من أهل العلم فيما علمه وهو خلاف الآثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لفرضها في الصلاة منها حديث ابن مسعود حين علمه التشهد فقال إذا فعلت هذا أوقلت هذا فقد
 تمت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم وقوله ثم اختر من أطيب الكلام ما شئت وحديث ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة وقعد فحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته

وحديث معاوية بن الحكم السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي التسليم والتهيل وقراءة القرآن ولم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد استقصينا الكلام في هذه المسئلة في شرح مختصر الطحاوي * وقوله (وسلموا تسليما) يحتاج به أصحاب الشافعي في ايجاب فرض السلام في آخر الصلاة ولا دلالة فيه على ما ذكروا لانه لم يذكر الصلاة فهو على نحو ما ذكرنا في الصلاة عليه ويحتجون به ايضا في فرض التشهد لان فيه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه على ما ذهبوا اليه اذ لم يذكر السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يريد به تأكيد الفرض في الصلاة عليه بتسليمهم لامر الله اياهم بها كقوله (ثم لا يجحدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) * قال ابو بكر قد ذكر الله تعالى في كتابه اسمه وذكر نبيه صلى الله عليه وسلم فافرد نفسه بالذكر ولم يجمع الاسمين تحت كناية واحدة نحو قوله (والله ورسوله احق ان ترضوه) ولم يقل ترضوها لان اسم الله واسم غيره لا يجتمعان في كناية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب بين يديه رجل فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فئس خطيب القوم انت لقوله ومن يعصهما * فان قيل فقد قال الله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي) فجمع اسمه واسم ملائكته في الضمير * قيل له انما انكرنا جمعهما في كناية يكون اسماهما نحو الهاء التي هي كناية عن الاسم فاما الفعل الذي ليس باسم ولا كناية عنه وانما فيه الضمير فلا يمتنع ذلك فيه وقد قيل ايضا في هذا الموضع ان قوله (يصلون) ضمير الملائكة دون اسم الله تعالى وصلاة الله على النبي مفهومة من الآية من جهة المعنى كقوله (انفضوا اليها) رد الكناية الى التجارة دون الله لانه مفهوم من جهة المعنى وكذلك قوله (والذين يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) المذكور في ضمير النفقة هو الفضة والذهب مفهوم من جهة المعنى * قوله تعالى (ان الذين يؤذون الله ورسوله) يعني يؤذون اولياء الله ورسوله وذلك لان الله لا يجوز ان يلحقه الاذى فاطلق ذلك مجازا لان المعنى مفهوم عند المخاطبين كما قال (واسئل القرية) والمعنى اهل القرية * وقوله تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا) قد قيل انه اراد من اضر ذكره في الآية الاولى من اولياء الله فاطهر ذكرهم بعد الضمير وبين انهم المرادون بالضمير واخبر عن احتمالهم البهتان والاثم اللذين بهما يستحقون ما ذكر في الآية الاولى من اللعن والعذاب * قوله تعالى (يا ايها النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن) * روى عن عبد الله قال الجلابيب الرداء وقال ابن ابي نجيح عن مجاهد يتجابين ليعلم انهن حرائر ولا يعرض لهن فاسق وروى محمد بن سيرين عن عبيدة يدنين عليهن من جلابيبهن قال تقع عبيدة واخرج احدى عينيه وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن قال كن اماء بالمدينة يقال لهن كذا وكذا يخرجن فيتعرض بهن السفهاء فيؤذونهن وكانت المرأة الحرة تخرج فيحسبون انها اماء فيتعرضون لها فيؤذونها فامر الله المؤمنات ان يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك ادنى

ان يعرفن انهن حرائر فلا يؤذين وقال ابن عباس ومجاهد تغطي الحررة اذا خرجت جبينها ورأسها خلاف حال الاماء وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي خيثم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما نزلت هذه الآية ﴿يَدْنِينَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَابِيهِنَّ﴾ خرج نساء من الانصار كان على رؤسهن الغريبان من اكسية سود يلبسها ٪ قال ابوبكر في هذه الآية دلالة على ان المرأة الشابة مأمورة بستروجهما عن الاجنبيين واطهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع اهل الرب فيهن وفيها دلالة على ان الامة ليس عليهما ستروجهما وشعرها لان قوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ظاهره انه اراد الحرائر وكذا روى في التفسير لئلا يكن مثل الاماء اللاتي هن غير مأمورات بستر الرأس والوجه فجعل الستر فرقا يعرف به الحرائر من الاماء وقدر روى عن عمرانه كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر ٪ قوله تعالى ﴿لَنْ يَنْتَهَ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجَفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾ الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة ان ناسا من المنافقين ارادوا ان يظهروا نفاقهم فنزلت ﴿لَنْ يَنْتَهَ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجَفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ اى لنحرستك وقال ابن عباس لنغريتك بهم لنسلطك عليهم ثم لا يجاورنك فيها الا قليلا بالنفي عنها ٪ قال ابوبكر في هذه الآية دلالة على ان الارجاف بالمؤمنين والاشاعة بما يغمهم ويؤذيهم يستحق به التعزير والنفي اذا اصر عليه ولم ينته عنه وكان قوم من المنافقين وآخرون ممن لا بصيرة له في الدين وهم الذين في قلوبهم مرض وهو ضعف اليقين يرجفون باجتماع الكفار والمشركين وتعاضدهم ومسيرهم الى المؤمنين فيعظمون شأن الكفار بذلك عندهم ويخوفونهم فانزل الله تعالى ذلك فيهم واخبر تعالى باستحقاقهم النفي والقتل اذ لم ينتهوا عن ذلك فاخبر تعالى ان ذلك سنة الله وهو الطريقة المأمور بلزومها واتباعها ٪ وقوله تعالى ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ يعنى والله اعلم ان احدا لا يقدر على تغيير سنة الله وابطالها . آخر سورة الاحزاب

ومن سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ روى عن عطاء بن يسار قال تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ ثم قال ثلاث من اوتيهن فقد اوتى مثل ما اوتى آل داود العدل في الغضب والرضا والقصد في الغنى والفقر وخشية الله في السر والعلانية ٪ قوله تعالى ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ﴾ يدل على ان عمل التصاوير كان مباحا وهو محظور في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عنه انه قال لا يدخل الملائكة بيتا فيه صورة وقال من صور صورة كلف يوم القيامة

ان يحياها والا فالنار وقال لعن الله المصورين وقد قيل فيه ان المراد من شبه الله تعالى بخلقه.
آخر سورة سبأ

ومن سورة فاطر بسم الله الرحمن الرحيم

روى عكرمة قال ذكر عند ابن عباس بقطع الصلاة السكب والحمار فقراً ﴿يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴿فَالَّذِي يَقْطَعُ هَذَا وَرَوَى سَالِمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ الْكَلَمُ
الطَّيِّبُ يَرْفَعُهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ قوله تعالى ﴿وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حُلِيَّةً
تَلْبَسُونَهَا﴾ الحلية ههنا اللؤلؤ وما تحلى به مما يخرج من البحر واختلف الفقهاء في المرأة
تحلف ان لا تلبس حلياً فقال ابو حنيفة اللؤلؤ وحده ليس بحلى الا ان يكون معه ذهب
لقوله تعالى ﴿وَمَا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلِيَّةٍ اَوْ مَتَاعٍ﴾ وهذا في الذهب دون اللؤلؤ
اذ لا توقد عليه * وقوله ﴿حُلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا﴾ اما سماء حلية في حال اللبس وهو لا يلبس وحده
في العادة اما يلبس مع الذهب ومع ذلك فان اطلاق لفظ الحلية عليه في القرآن لا يوجب
حمل اليمين عليه والدليل عليه قوله ﴿تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ واراد به السمك ولو حلف ان
لا يأكل لَحْمًا فاكل سمكاً لم يحنث وكذلك قوله ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ ومن حلف لا يقعد في
سراج وقعد في الشمس لا يحنث * قوله تعالى ﴿أَنَّمَا يُخَشِى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فيه الابانة
عن فضيلة العلم وان به يتوصل الى خشية الله وتقواه لان من عرف توحيد الله وعدله بدلائله واصله
ذلك الى خشية الله وتقواه اذ كان من لا يعرف الله ولا يعرف عدله وما قصده بخلقه لا يخشى
عقابه ولا يتيقنه وقوله في آية اخرى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾
وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ الى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ
رَبَّهُ﴾ فاخبر ان خير البرية من خشي ربه واخبر في الآية ان العلماء بالله هم الذين يخشونه
فيحصل بمجموع الآيتين ان اهل العلم بالله هم خير البرية وان كانوا على طبقات في ذلك ثم
وصف اهل العلم بالله الموصوفين بالخشية منه فقال ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَانْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ فكان ذلك في صفة
الحاشعين لله العاملين بعلمهم وقد ذكر في آية اخرى المعرض عن موجب علمه فقال ﴿وَاتْلُ
عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَاهُ﴾ فانسأخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو شئنا
لرفعناه بها ولكنه اخلد الى الارض واتبع هواءه الى آخر القصة فهذه صفة العالم غير
العامل والاول صفة العالم المتقى لله واخبر عن الاولين بانهم واثقون بوعد الله وثوابه على اعمالهم
بقوله تعالى ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ * قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ روى
بعض السلف قال من شأن المؤمن الحزن في الدنيا الا تراهم حين يدخلون الجنة يقولون الحمد لله الذي
اذهب عنا الحزن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا سجن المؤمن قيل لبعض

النساك ما بال أكثر النساك محتاجين الى ما في يد غيرهم قال لان الدنيا سجن المؤمن وهل يأكل
المسجون الا من يد المطلق ۞ قوله تعالى ۞ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب ۞
روى عن الحسن والضحاك قال ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر معمر آخر وقال الشعبي
لا ينقص من عمره لا ينقص ما ينقص منه وقتا بعد وقت وساعة بعد ساعة والعمر هو مدة الاجل
التي كتبها الله لخلقه فهو عالم بما ينقص منها بمضى الاوقات والازمان ۞ قوله تعالى ۞ اولم نعمركم
ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ۞ روى عن ابن عباس ومسروق ان العمر الذي
ذكر الله به اربعون سنة وعن ابن عباس رواية وعن علي ستون سنة وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا
الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر قال اخبرني رجل من غفار عن سعيد
المقبري عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد اعد الله عبد احياء حتى بلغ ستين او سبعين
سنة لقد اعد الله اليه لقد اعد الله اليه ۞ وحدثنا عبد الله قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق
عن معمر عن ابى خيثم عن مجاهد عن ابن عباس قال العمر الذي اعد الله فيه الى ابن آدم
ستون سنة وباسناده عن مجاهد مثله من قوله ۞ قوله تعالى ۞ (وجاءكم النذير) روى عن بعض اهل التفسير
ان النذير محمد صلى الله عليه وسلم وروى انه الشيب ۞ قال ابو بكر ويجوز ان يكون المراد النبي
صلى الله عليه وسلم وسائر ما قام الله من الدلائل على توحيد وتصدق رسله ووعدته ووعدته
وما يحدث في الانسان من حين بلوغه الى آخر عمره من التغير والانتقال من حال الى حال من
غير صنع له فيه ولا اختيار منه له فيكون حدثا شابا ثم كهلا ثم شيخا وما ينقلب فيه فيما بين ذلك
من مرض وصحة وفقر وغناء وفرح وحزن ثم ما يراه في غيره وفي سائر الاشياء من حوادث
الدهر التي لا صنع للمخلوقين فيها وكل ذلك داع له الى الله ونذير له اليه كما قال ۞ اولم ينظروا
في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء ۞ فاخبر ان في جميع ما خلق دلالة عليه
ورادا للعباد اليه . آخر سورة فاطر

ومن سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ۞ والشمس تجري لمستقر لها ۞ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابى
الربيع قال اخبرنا معمر عن ابى اسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمر في قوله ۞ والشمس
تجري لمستقر لها ۞ قال الشمس تطلع فيراها بنو آدم حتى اذا كان يوم غربت فتنبس ما شاء الله
ثم يقال اطلعى من حيث غربت فهو يوم لا ينفع نفسا ايمانها الاية قال معمر وبلغني عن ابى
موسى الاشعري انه قال اذا كانت الليلة التي تطلع فيها الشمس من حيث تغرب قام المتهجدون
لصلاتهم فصلوا حتى يملوا ثم يعودون الى مضاجعهم يفعلون ذلك ثلاث مرات والليل كاهو
والنجوم واقفة لا تسرى حتى يخرج الرجل الى اخيه ويخرج الناس بعضهم الى بعض ۞ قال ابو بكر
فكان معنى قوله ۞ (للمستقر لها) ۞ على هذا التأويل وقوفها عن السير في تلك الليلة الى ان تطلع

من مغربها قال معمر وبلغني ان بين اول الآيات وآخرها ستة اشهر قيل له وما الآيات قال زعم قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم بادروا بالاعمال ستا طلوع الشمس من مغربها والدجال والدخان ودابة الارض وخويصة احدكم وامر العامة قيل له هل بلغك اى الآيات اول قال طلوع الشمس من مغربها وقد بلغني ان رجلا يقولون الدجال وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ثابت البناني عن النس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة على احد يقول لا اله الا الله وروى قتادة لمستقر لها قال لو قت واحد لها لاتعدوه **❦** قال ابوبكر يعنى انها استقرت على سير واحد وعلى مقدار واحد لا تختلف وقيل لمستقر لها لا بعد منازلها في الغروب **❦** قوله تعالى **❦** لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر **❦** حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله **❦** لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر **❦** قال ذاك ليلة الهلال **❦** قال ابوبكر يعنى والله اعلم انها لا تدركه فتستمر بشعاعها حتى تمنع من رؤيته لانها مسخران مقسوران على ما رتبهما الله عليه لا يمكن واحدا منهما ان يتغير عن ذلك وقال ابو صالح لا يدرك احدهما ضوء الآخر وقيل **❦** لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر **❦** حتى يكون نقصان ضوءها كتنقصانه وقيل لا تدركه في سرعة السير **❦** وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر قال وبلغني ان عكرمة قال لكل واحد منهما سلطان للقمر سلطان الليل وللشمس النهار فلا ينبغي للشمس ان تطلع بالليل ولا الليل سابق النهار يقول لا ينبغي اذا كان الليل ان يكون ليل آخر حتى يكون نهارا **❦** فان قيل هذا يدل على ان ابتداء الشهر نهار لاليل لانه قال **❦** ولا الليل سابق النهار **❦** فاذا لم يسبق الليل النهار واستحال اجتماعهما معا وجب ان يكون النهار سابقا لليل فيكون ابتداء الشهور من النهار لا من الليل **❦** قيل له ليس تأويل الآية ما ذهبت اليه وانما معناها احد الوجوه التي تقدم ذكرها عن السلف ولم يقل احد منهم ان معناها ان ابتداء الشهور من النهار فهذا تأويل ساقط بالاجماع وايضا فلما كانت الشهور التي تتعلق بها احكام الشرع هي شهور الالهة والهلال اول ما يظهر فانما يظهر ليلا ولا يظهر ابتداء النهار وجب ان يكون ابتداؤها من الليل ولا خلاف بين اهل العلم ان اول ليلة من شهر رمضان هي من رمضان وان اول ليلة من شوال هي من شوال فثبت بذلك ان ابتداء الشهور من الليل الا ترى انهم يبتدئون بصلاة التراويح في اول ليلة منه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان اول ليلة من رمضان صفت فيه الشياطين وجميع ذلك يدل على ان ابتداء الشهور من اول الليل وقد قال اصحابنا فيمن قال لله على اعتكاف شهر انه يبتدئ به من الليل لان ابتداء الشهور من الليل **❦** قوله تعالى **❦** وآية لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون **❦** روى عن الضحاك وقاتة انه اراد سقمة نوح **❦** قال ابوبكر فنسب الذرية الى المخاطبين لانهم من جنسهم كانه قال ذرية الناس **❦** وقوله تعالى **❦** وخلقناهم من مثله ما ركبون **❦** قال ابن عباس

السفن بعد سفينة نوح وروى عن ابن عباس رواية اخرى وعن مجاهد ان الابل سفن البر
 ﴿قوله تعالى﴾ ومن نعمه ننكسه في الخلق ﴿قال قتادة نصيره الى حال الهرم التي تشبه حال الصبي
 في غروب العلم وضعف القوى وقال غيره نصيره بعد القوة الى الضعف وبعد زيادة الجسم الى نقصان
 وبعد الجدة والظراوة الى البلى ﴿قال ابوبكر ومثله قوله تعالى﴾ ومنكم من يرد الى اذل
 العمر ﴿وسماه اذل العمر لانه لا يرجي له بعده عود من النقصان الى الزيادة ومن الجهل
 الى العلم كما يرجي مصير الصبي من الضعف الى القوة ومن الجهل الى العلم ونظيره قوله
 تعالى﴾ ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة ﴿قوله تعالى﴾ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴿
 حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق
 عن معمر في قوله﴾ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴿قال بلغني ان عائشة سئلت هل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل بشئ من الشعر فقالت لا الا بيت اخي بن قيس بن طرفة
 سبدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأتيك من لم تزود بالاخبار فقال ابوبكر ليس هكذا
 يا رسول الله قال اني لست بشاعر ولا ينبغي لي ﴿قال ابوبكر لم يعط الله نبيه صلى الله
 عليه وسلم العلم بانشاء الشعر لم يكن قد علمه الشعر لانه الذي يعطى فطنة ذلك من يشاء
 من عباده وانما لم يعط ذلك لئلا تدخل به الشبهة على قوم فيما اتى به من القرآن انه قوى
 على ذلك بما في طبعه من الفطنة للشعر واذا كان التأويل انه لم يعطه الفطنة لقول الشعر
 لم يتمتع على ذلك ان يشد شعرا لغيره الا انه لم يثبت من وجه صحيح انه يمثل بشعر لغيره
 وان كان قدروى انه قال

هل انت الا اصبع دمية * وفي سبيل الله ما لقيت

وقد روى ان القائل لذلك بعض الصحابة وايضا فان من انشد شعرا لغيره اوقال بيتا او بيتين
 لم يسم شاعرا ولا يطلق عليه انه قد علم الشعر او قد تعلمه الا ترى ان من لا يحسن الرمي قديصيب
 في بعض الاوقات برميته ولا يستحق بذلك ان يسمى راميا ولانه تعلم الرمي فكذلك من انشد
 شعرا لغيره وانشأ بيتا ونحوه لم يسم شاعرا ﴿قوله تعالى﴾ قال من يحيي العظام وهي رميم
 قل يحياها الذي انشأها اول مرة ﴿فيه من اوضح الدليل على ان من قدر على الابتداء كان اقدر على
 الاعادة اذ كان في ظاهر الامر ان اعادة الشيء ايسر من ابتدائه فمن قدر على الانشاء ابتداء فهو على
 الاعادة اقدر فيما يجوز عليه البقاء وفيه الدلالة على وجوب القياس والاعتبار لانه الزمهم قياس النشأة
 الثانية على الاولى * وربما احتج بعضهم بقوله تعالى﴾ قال من يحيي العظام وهي رميم ﴿على ان العظم
 فيه حياة فيجعله حكم الموت بموت الاصل ويكون ميتة وليس كذلك لانه انما ساء حيا مجازا
 اذ كان عضوا يحيى كما قال تعالى﴾ يحيى الارض بعد موتها ﴿ومعلوم انه لا حياة فيها . آخر سورة يس

ومن سورة والصفات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿أَنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قال يا ابت افعل ما تؤمر ﴿قوله﴾ وفديناه بذبح عظيم ﴿قال﴾ ابوبكر ظاهره يدل على انه كان مأمورا بذبحه فجاء ان يكون الامر انما تضمن معالجة الذبح لاذبحا يوجب الموت وجائز ان يكون الامر حصل على شريطة التخليه والتمكين منه وعلى ان لا يفديه بشئ وانه ان فدى منه بشئ كان قائما مقامه والدليل على ان ظاهره قد اقتضى الامر قوله ﴿افعل ما تؤمر﴾ وقوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ فلو لم يكن ظاهره قد اقتضى الامر بالذبح لما قال افعل ما تؤمر ولم يكن الذبح فداء عن ذبح متوقع وروى ان ابراهيم عليه السلام كان نذرا نزرقة الله ولد اذكرا ان يجعله ذبيحة الله فامر بالوفاء به وروى ان الله تعالى ابتدأ بالامر بالذبح على نحو ما قدمنا وجائز ان يكون الامر ورد بذبح ابنه وذبحه فوصل الله اوداجه قبل خروج الروح وكانت الفدية لبقاء حياته ﴿قال﴾ ابوبكر وعلى اي وجه تصرف تأويل الآية قد تضمن الامر بذبح الولد ايجاب شاة في العاقبة فلما صار موجب هذا اللفظ ايجاب شاة في المتعقب في شريعة ابراهيم عليه السلام وقد امر الله باتباعه بقوله تعالى ﴿ثم اوحينا اليك ان اتبع ملأ ابراهيم خيفا﴾ وقال ﴿اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ وجب على من نذر ذبح ولده شاة * وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار بعدهم في ذلك فروى عكرمة عن ابن عباس في الرجل يقول هونيخر ابنه قال كبش كما فدى ابراهيم اسحاق وروى سفيان عن منصور عن الحكم عن علي في رجل نذر ان يخر ابنه قال يهدى بدنة او ديتة شك الراوى وعن مسروق مثل قول ابن عباس وروى شعبة عن الحكم عن ابراهيم قال يحج ويهدى بدنة وروى داود بن ابى هند عن عامر في رجل حلف ان يخر ابنه قال قال بعضهم مائة من الابل وقال بعضهم كبش كما فدى اسحاق ﴿قال﴾ ابوبكر قال ابو حنيفة ومحمد عليه ذبح شاة وقال ابو يوسف لاشئ عليه وقال ابو حنيفة لو نذر ذبح عبده لم يكن عليه شئ وقال محمد عليه ذبح شاة وظاهر الآية يدل على قول ابى حنيفة في ذبح الولد لان هذا اللفظ قد صار عبارة عن ايجاب شاة في شريعة ابراهيم عليه السلام فوجب بقاء حكمه ما لم يثبت نسخه وذهب ابو يوسف الى حديث ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وروى الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ﴿قال﴾ ابوبكر لا يلزم القائلين بالقول الاول وذلك لان قوله على ذبح ولدى لما صار عبارة عن ايجاب ذبح شاة صار بمنزلة ما لو قال على ذبح شاة ولم يكن ذلك معصية وانما لم يوجب ابو حنيفة على الناذر ذبح عبده شيئا لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت في الشرع عبارة عن ذبح شاة فكان نذر معصية وقد قالوا جميعا فيمن قال الله على ان اقتل ولدى انه لاشئ عليه لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت في الشرع عبارة عن ذبح شاة

وقد روى يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كنت عند ابن عباس فجاءته امرأة فقالت اني نذرت ان اخرجاني قال لا تحري ابنك وكفري عن يمينك فقال رجل عند ابن عباس انه لا ولاء لنذر في معصية فقال ابن عباس مه قال الله تعالى في الظهار ما سمعت واوجب فيه ما ذكره قال ابو بكر وليس ذلك بمخالف لما قدمنا من قول ابن عباس في ايجابه كبشا لانه جائز ان يكون من مذهبه ايجابهما جميعا اذا اراد بالنذر اليمين كما قال ابو حنيفة ومحمد فيمن قال لله على ان اصوم غدا فلم يفعل واراد اليمين ان عليه كفارة اليمين والقضاء جميعا وقد اختلف في الذبيح من ولدي ابراهيم عليهم السلام فروى عن علي وابن مسعود وكعب والحسن وقادة انه اسحاق وعن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظي انه اسماعيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم القولان جميعا ومن قال هو اسماعيل يحتاج بقوله عقيب ذكر الذبيح وبشرناه باسحاق نبيا فلما كانت البشارة بعد الذبيح دل على انه اسماعيل واحتج الآخرون بانه ليس ببشارة بولادته واعماهى بشارته بنوته لانه قال (وبشرناه باسحاق نبيا) قوله تعالى ﴿فساهم فكان من المدحضين﴾ احتج به بعض الاغمار في ايجاب القرعة في العيدين يعقهم المريض وذلك اغفال منه وذلك لانه عليه السلام ساهم في طرحه في البحر وذلك لا يجوز عند احد من الفقهاء كما لا يجوز القرعة في قتل من خرجت عليه وفي اخذ ماله فدل على انه خاص فيه عليه السلام دون غيره ﴿قوله تعالى﴾ وارسلناه الى مائة الف اويديون ﴿قال ابن عباس بل يزيدون قيل ان معنى اوهنا الابهام كانه قال ارسلناه الى احد العديدين وقيل هو على شك المخاطبين اذ كان الله تعالى لا يجوز عليه الشك. آخر سورة والصافات

ومن سورة ص بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿يسبحن بالعشي والاشراق﴾ روى معمر عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال لم يزل في نفسي من صلاة الضحى حتى قرأت ﴿اناسخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق﴾ وروى القاسم عن زيد بن ارقم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل قبا وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاوايين اذا رمضت الفصل من الضحى وروى شريك عن زيد بن ابي زياد عن مجاهد عن ابي هريرة قال اوصاني خليلي بثلاث ونهاني عن ثلاث اوصاني بصلاة الضحى والوتر قبل النوم وصيام ثلاثة ايام من كل شهر ونهاني عن نقر كنقر الديك والتفات كالتفات الثعلب واقعاء كاقعاء الكلب وروى عطية عن ابي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها وروى عن عائشة وام هاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها وقال ابن عمر هي من احب ما حدث الناس الى وروى ابن ابي مليكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يغوص عليها الاغوص ثم قرأ ﴿في بيوت اذن الله

على ان العادة في أكثر الشركاء الظلم والبغي ويدل عليه أيضا قوله ﴿الالذين آمنوا وعملوا
 الصالحات وقليل ما هم﴾ وقوله تعالى ﴿وظن داود انما قتناه﴾ يدل على انه عليه السلام
 لم يقصد المعصية بديا وان كلام الملكين اوقع له الظن بانه قد اتى بمعصية وان الله تعالى قدشدد
 عليه المحنة بها لان الفتنة في هذا الموضع تشديد التعبد والمحنة فحينئذ علم ان ما اتاه كان معصية
 واستغفر منها وقوله تعالى ﴿وخر راكعا واناب﴾ روى ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في ص وليست من العزائم وروى سعيد بن جبير عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجدة ص سجدتها داود توبة ونحن نسجدها شكرا
 وروى الزهري عن السائب بن يزيد انه رأى عمر سجد في ص وروى عثمان وابن عمر مثله
 وقال مجاهد قلت لابن عباس من اين اخذت سجدة ص قال فتلا على ﴿اولئك الذين هدى الله
 فبهداهم اقتده﴾ فكان داود سجد فيها فلذلك سجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 مسروق عن ابن مسعود انه كان لا يسجد فيها ويقول هي توبة نبي وقول ابن عباس في رواية سعيد بن
 جبير ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها اقتداء بـ داود لقوله ﴿فبهداهم اقتده﴾ يدل على انه رأى فعلها
 واجبا لان الامر على الوجوب وهو خلاف رواية عكرمة عنها انها ليست من عزائم السجود
 ولما سجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها كما سجد في غيرها من مواضع السجود دل على انه لا فرق
 بينها وبين سائر مواضع السجود واما قول عبدالله انها ليست بسجدة لانها توبة نبي فان كثيرا من
 مواضع السجود انما هو حكايات عن قوم مدحوا بالسجود نحو قوله تعالى ﴿ان الذين عند ربك
 لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون﴾ وهو موضع السجود للناس بالاتفاق
 وقوله تعالى ﴿ان الذين اتوا العلم من قبله اذايتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا﴾ ونحوها من
 الآي التي فيها حكاية سجود قوم فكانت مواضع السجود وقوله ﴿واذا قرئ عليهم القرآن
 لا يسجدون﴾ يقتضى لزوم فعله عند سماع القرآن فلو خليا والظاهر اوجبا في سائر القرآن
 فمتى اختلفنا في موضع منه فان الظاهر يقتضى وجوب فعله الا ان تقوم الدلالة على غيره واجاز
 اصحابنا الركوع عن سجود التلاوة وذكر محمد بن الحسن انه قد روى في تأويل قوله تعالى
 ﴿وخر راكعا﴾ ان معناه خر ساجدا فعبر بالركوع عن السجود فجاز ان ينوب عنه اذ صار
 عبارة عنه وقوله تعالى ﴿واتيناه الحكمة وفصل الخطاب﴾ روى اشعث عن الحسن قال العلم
 بالقضاء وعن شريح قال الشهود والايمان وعن ابى حصين عن ابى عبدالرحمن السلمى قال
 فصل الخطاب قال الخصوم قال ابوبكر الفصل بين الخصوم بالحق وهذا يدل على ان فصل
 القضاء واجب على الحاكم اذا خصم اليه وانه غير جائز له اهل الحكم وهو يطل قول من يقول
 ان الناكل عن اليمين يحبس حتى يقر او يحلف لان فيه اهل الحكم وترك الفصل وروى الشعبي
 عن زياد ان فصل الخطاب اما بعد وليس زياد ممن يعتد به في الاقوال ولكنه قد روى وعسى
 ان يكون ذهب الى انه فصل بين الدعاء في صدر الكتاب وبين الخطاب المقصود به الكتاب
 وقوله تعالى ﴿ياد داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى﴾

حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا ابو عبيد القاسم بن سلام قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال ان الله اخذ على الحكماء ثلاثا ان لا يتبعوا الهوى وان يخشوه ولا يخشوا الناس وان لا يشتروا بآياتهم قليلا ثم قرأ ﴿ياداد انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى﴾ الآية وقرأ ﴿انا انزلنا التورية فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا﴾ الى قوله ﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾ وروى سليمان بن حرب عن حماد بن ابي سلمة عن حميد قال لما استقضى اياس بن معاوية انا الله الحسن فبكي اياس فقال له الحسن ما يبكيك يا ابا وائلة قال بلغني ان القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل اجتهد فاختطأ فهو في النار ورجل مال به الهوى فهو في النار ورجل اجتهد فاصاب فهو في الجنة قال الحسن ان فيما قص الله من نبي داود وسليمان اذ يحكمان في الحرث الى قوله ﴿وكلا آتينا حكما وعلما﴾ فأتى على سليمان ولم يذم داود ثم قال الحسن ان الله اخذ على الحكماء ثلاثا وذكر نحو الحديث الاول ۞ قال ابو بكر قد بين في حديث ابي بريدة معنى ما ذكر في الحديث الذي رواه اياس بن معاوية ان القاضي اذا خطأ فهو في النار وهو ما حدثنا محمد بن بكر البصري قال حدثنا ابو داود السجستاني قال حدثنا محمد بن حسان السمني قال حدثنا خلف بن خليفة عن ابي هاشم عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فاخبرنا الذي في النار من الخطئين هو الذي تقدم على القضاء بجهل ۞ قوله تعالى ﴿اذ عرض عليه بالعشي الصافيات الجياد﴾ الى قوله ﴿بالسوق والاعناق﴾ قال مجاهد صفون الفرس رفع احدى يديه حتى تكون على طرف الحافر وذلك من عادة الخيل والجياد السراع من الخيل يقال فرس جواد اذا جاد بالركض ۞ قوله تعالى ﴿اني احببت حب الخير عن ذكر ربي﴾ يحتمل وجهين احدهما اني احببت حب الخير الذي ينال بهذا الخيل فشغلت به عن ذكر ربي وهو الصلاة التي كان يفعلها في ذلك الوقت ويحتمل اني احببت حب الخير وهو يريد به الخيل نفسها فسمها خيرا لما ينال بها من الخير بالجهاد في سبيل الله وقتال اعدائه ويكون قوله ﴿عن ذكر ربي﴾ معناه ان ذلك من ذكرى لربي وقيامي بحقه في اتخاذ هذا الخيل ۞ قوله تعالى ﴿حتى تورات بالحجاب﴾ روى عن ابن مسعود حتى تورات الشمس بالحجاب ۞ قال ابو بكر وهو كقول لبيد

حتى اذا لقت يدا في كافر ۞ واجن عورات الثغور ظلامها

وكقول حاتم

اماوى ما يغنى الثراء عن الفقى ۞ اذا حشر جت يوما وضاق بها الصدر

فاضمم النفس في قوله حشر جت وقال غير ابن مسعود حتى تورات الخيل بالحجاب ۞ وقوله تعالى ﴿ردوها على فطبق مسحا بالسوق والاعناق﴾ روى عن ابن عباس انه جعل يمسح اعراف الخيل وعراقيبها حبا لها ۞ وهذا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا

ابوداود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا هشام بن سعيد الطالقاني قال اخبرنا محمد بن المهاجر قال حدثني عقيل بن شبيب عن ابي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصيها واعجازها او قال اكفهاها وقلدوها ولا تقلدوها الاوتار فخاثر ان يكون سليمان امام مسح اعراقها وعراقبيها على نحو ما ندب اليه نبينا صلى الله عليه وسلم وقد روى عن الحسن انه كشف عراقبيها وضرب اعناقها وقال لا تشغليني عن عبادة ربي مرة اخرى والتأويل الاول اصح والثاني جائز ومن تأوله على الوجه الثاني يستدل به على اباحة لحوم الخيل اذ لم يكن ليتها بلانفع وليس كذلك لانه جائز ان يكون محرم الاكل وتعبدا لله باتلافه ويكون المنفعة في تنفيذ الامر دون غيره الا ترى انه كان جائزا ان يمته الله تعالى ويمنع الناس من الانتفاع باكله فكان جائزا ان يتعبدا بتلافه ويحظر الانتفاع باكله بعده **وقوله تعالى** ﴿وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾ روى عن ابن عباس ان امرأة ايوب قال لها ابليس ان شفيتك تقولين لي انت شفيتك فاخبرت بذلك ايوب فقال ان شفاني الله ضربتك مائة سوط فاخذ شاربخ قدبر مائة فضربها ضربة واحدة قال عطاء وهى للناس عامة **وقد** حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله **﴿وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾** فاخذ عودا فيه تسعة وتسعون عودا والاصل تمام المائة فضرب به امرأته وذلك ان امرأته ارادها الشيطان على بعض الامر فقال لها قولى لزوجك يقول كذا وكذا فقالت له قل كذا وكذا فحلف حينئذ ان يضربها فضربها تحلة ليمينه وتخفيفا على امرأته **وقال ابو بكر** وفي هذه الآية دلالة على ان من حلف ان يضرب عبده عشرة اسواط فجمعها كلها وضربه ضربة واحدة انه يبر في يمينه اذا اصابه **جميعها** لقوله تعالى **﴿وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث﴾** والضغث هو ملء الكف من الخشب او السياط او الشاربخ ونحو ذلك فاخبر الله تعالى انه اذا فعل ذلك فقد بر في يمينه لقوله **﴿ولا تحنث﴾** وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا ضربه ضربة واحدة بعد ان يصيبه كل واحدة منه فقد بر في يمينه وقال مالك والليث لا يبر وهذا القول خلاف الكتاب لان الله تعالى قد اخبر ان فاعل ذلك لا يحنث وقد روى عن مجاهد انه قال هي لا يوب خاصة وقال عطاء للناس عامة **وقال ابو بكر** دلالة الآية ظاهرة على صحة القول الاول من وجهين احدهما ان فاعل ذلك يسمى ضاربا لما شرط من العدد وذلك يقتضى البر في يمينه والثاني انه لا يحنث لقوله **﴿ولا تحنث﴾** * وزعم بعض من يحتج لمذهب مالك ان ذلك لا يوب خاصة لانه قال **﴿فاضرب به ولا تحنث﴾** فلما اسقط عنه الحنث كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة فاداه او بمنزلة من لم يحلف على شئ وهذا حجاج ظاهر السقوط لا يحتج بمثله من يعقل ذلك لتناقضه واستحالة ومخالفته لظاهر الكتاب وذلك لان الله تعالى اخبر انه اذا فعل ذلك لم يحنث واليمين تتضمن شيئين حثا او برا فاذا اخبر الله انه لا يحنث فقد اخبر بوجود البر اذ ليس بينهما واسطة فتناقضه

واستحالة من جهة ان قوله هذا يوجب ان كل من بر في يمينه بان يفعل المحلوف عليه كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة على قصيته لسقوط الحنث ولو كان لا يوب خاصة وكان عبادة تعبد بها دون غيره كان لله ان يسقط عنه الحنث ولا يلزمه شيئاً وان لم يضربها بالضغث فلا معنى على قوله لضربها بالضغث اذ لم يحصل به بر في اليمين * وزعم هذا القائل ان الله تعالى ان يتعبد بما شاء في الاوقات وفيما تعبدنا به ضرب الزاني قال ولو ضرب به ضربة واحدة بشماريح لم يكن حداً * قال ابو بكر اما ضرب الزاني بشماريح فلا يجوز اذا كان صحيحاً سليماً وقد يجوز اذا كان عليلاً يخاف عليه لانه لو افرد كل ضربة لم يجز اذا كان صحيحاً ولو جمع اسواطاً فضرب بها واصابه كل واحد منها اعيد عليه ما وقع عليه من الاسواط وان كانت مجمعة فلا فرق بين حال الجمع والتفريق واما في المرض فجائز ان يقتصر من الضرب على شماريح اودرة او نحو ذلك فيجوز ان يجمعه ايضاً فيضربه به ضربة * وقد روى في ذلك ما حدثنا محمد ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن سعيد الهمداني قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو امامة بن سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار انه اشتكى رجل منهم حتى اضنى فعاد جلدة على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها فوقع عليها فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاني قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ما رأينا احداً به من الضر مثل الذي هو به لو حملناه اليك لتفسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأخذوا له شماريح مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة ورواه بكير بن عبد الله بن الاشج عن ابى امامة بن سهل عن سعيد بن سعد وقال فيه فخذوا عسكالا فيه مائة شمراخ فاضربوه بها ضربة واحدة ففعلوا وهو سعيد بن سعد بن عبادة وقد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وابو امامة بن سهل بن حنيف هذا ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل في

وفي هذه الآية دلالة على ان للزوج ان يضرب امرأته تأديباً لولا ذلك لم يكن ايوب ليحلف عليه ويضربها ولما امر الله تعالى بضربها بعد حلفه والذي ذكره الله في القرآن واباحه من ضرب النساء اذا كانت ناشزاً بقوله (واللاتي تخافون نشوزهن) الى قوله (واضربوهن) وقد دلت قصة ايوب على ان له ضربها تأديباً لغير نشوز وقوله تعالى (الرجال قوامون على النساء) فاروى من القصة فيه يدل على مثل دلالة قصة ايوب لانه روى ان رجلاً لطم امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد اهلها القصاص فانزل الله (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وفي الآية

دليل على ان للرجل ان يحلف ولا يستثنى لان ايوب حلف ولم يستثن ونظيره من سنة النبي صلى الله عليه وسلم قوله في قصة الاشعرين حين استحملوه فقال والله لا اهلكم ولم يستثن ثم حملهم وقال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * وفيها دليل على ان من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ثم فعل المحلوف عليه ان عليه الكفارة لانه لو لم تجب كفارة لترك ايوب ما حلف عليه ولم يحتاج الى ان يضربها بالضعف وهو خلاف قول من قال لا كفارة عليه اذا فعل ما هو خير وقدر روى فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته * وفيها دليل على ان التعزير يجاوز به الحد لان في الخبر انه حلف ان يضربها مائة فامر الله تعالى بالوفاء به الا انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ خدا في غير حد فهو من المعتدين * وفيها دليل على ان اليمين اذا كانت مطلقة فهي على المهلة وليست على الفور لانه معلوم ان ايوب لم يضرب امرأته في فور محنته وبدل على ان من حلف على ضرب عبده انه لا يبر الا ان يضربه بيده لقوله (وخذ بيدك ضغثا) الا ان اصحابنا قالوا فيمن لا يتولى الضرب بيده ان امر غيره بضربه لا يحنث للعرف * وفيها دليل على ان الاستثناء لا يصح الا ان يكون متصلا باليمين لانه لو صح الاستثناء متراخيا عنها لامر بالاستثناء ولم يؤمر بالضرب * وفيها دليل على جواز الحيلة في التوصل الى ما يجوز فعله ودفع المكروه بها عن نفسه وعن غيره لان الله تعالى امره بضربها بالضعف ليخرج به من اليمين ولا يصل اليها كثير ضرر . آخر سورة ص

ومن سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ثم راجعة الى صالة الكلام كانه قال خلقكم من نفس واحدة ثم اخبركم انه جعل منها زوجها لانه لا يصح رجوعها الى المخلوقين من الاولاد على دعوى الترتيب لان الوالدين قبل الولد وهو مثل قوله (ثم الله شهيد على ما يفعلون) وقوله (ثم آتينا موسى الكتاب تماما) ونحو ذلك . آخر سورة الزمر

ومن سورة المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ صِرْحَانَ ﴾ روى سفيان عن منصور عن ابراهيم في قوله (يا هامان ابن لي صرحا) قال بنى بالآجر وكانوا يكرهون ان يبنوا بالآجر ويجعلون في قبورهم * وقوله تعالى ﴿ وَقَالَ رَبِّكُمْ ادْعُونِي استجب لكم ﴾ روى الثوري عن الاعمش ومنصور عن سبيع الكندي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الدعاء هو العبادة ثم قرأ (ادعوني

استجب لكم) الآية وقوله تعالى ﴿النار يعرضون عليها﴾ هذه الآية تدل على عذاب القبر لقوله تعالى ﴿ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾ فدل على ان المراد بقوله ﴿النار يعرضون عليها غدوا وعشيا﴾ قبل القيامة . آخر سورة المؤمن

سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ومن احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً﴾ فيه بيان ان ذلك احسن قول ودل بذلك على لزوم فرض الدعاء الى الله اذ لا جائز ان يكون النفل احسن من الفرض فلو لم يكن الدعاء الى الله فرضاً وقد جعله من احسن قول اقتضى ذلك ان يكون النفل احسن من الفرض وذلك ممنوع وقوله تعالى ﴿ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا﴾ الآية قيل ان الملائكة تنزل عليهم عند الموت فيقولون لا تخف مما انت قادم عليه فيذهب الله خوفه ولا تحزن على الدنيا ولا على اهلها فيذهب الله خوفه وابشر بالجنة وروى ذلك عن زيد بن اسلم وقال غيره انما يقولون له ذلك في القيام عند الخروج من القبر فيرى تلك الالهوال فيقول له الملائكة لا تخف ولا تحزن فانما يراد بهذا غيرك ويقولون له نحن اولياؤك في الحياة الدنيا فلا يفارقونه تأسياله الى ان يدخل الجنة وقال ابو العالية ﴿ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا﴾ قال اخلصوا له الدين والعمل والدعوة وقوله تعالى ﴿ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانهولى حميم﴾ قال بعض اهل العلم ذكر الله العدو فاخبر بالحيلة فيه حتى تزول عداوته ويصير كانه ولى فقال تعالى ﴿ادفع بالتي هي احسن﴾ الآية قال وانت ربما لقيت بعض من ينطوى لك على عداوة وضغن فتبداه بالسلام او تبسم في وجهه فيلين لك قلبه ويسلم لك صدره قال ثم ذكر الله الحاسد فعلم ان لاحيلة عندنا فيه ولا في استملاك سخيمته واستخراج ضغيته فقال تعالى ﴿قل اعوذ برب الفلق﴾ الى قوله ﴿ومن شر حاسدا اذا حسد﴾ فامر بالتعوذ منه حين علم ان لاحيلة عندنا في رضاه وقوله تعالى ﴿واسجدوا لله الذى خلقهن﴾ الآية قال ابو بكر اختلف في موضع السجود من هذه السورة فروى عن ابن عباس ومسروق وقتادة انه عند قوله ﴿وهم لا يسأمون﴾ وروى عن اصحاب عبدالله والحسن وابى عبدالرحمن انه عند قوله ﴿ان كنتم اياه تعبدون﴾ قال ابو بكر الاولى انها عند آخر الآيتين لانه تمام الكلام ومن جهة اخرى ان السلف لما اختلفوا كان فعله بالآخر منهما اولى لاتفاق الجميع على جواز فعلها باخراهما واختلافهم في جوازها باولاهما وقوله تعالى ﴿ولو جعلناه قرآنا اعجمياً﴾ الآية يدل على انه لو جعله اعجمياً كان اعجمياً فكان يكون قرآناً اعجمياً وانه انما كان عربياً لان الله انزله بلغة العرب وهذا يدل على ان نقله الى لغة العجم لا يخرج به ذلك من ان يكون قرآناً . آخر سورة حم السجدة

ومن سورة حم عسق بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب﴾ فيه الدلالة على بطلان الاستيجار على ما سبيله ان لا يفعل الاعلى وجه القرية لاخباره تعالى بان من يريد حرث الدنيا فلا حظ له في الآخرة فيخرج ذلك من ان يكون قرية فلا يقع موقع الجواز وقوله تعالى ﴿قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى﴾ قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والسدي معناه الا ان تودوني لقرايتي منكم قالوا كل قريش كانت بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قرابة وقال علي بن الحسين وسعيد بن جبير الا ان تودوا قرايتي وقال الحسن (الا المودة في القربى) اي الا التقرب الى الله والتودد بالعمل الصالح وقوله تعالى ﴿والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلوة وامرهم شورى بينهم﴾ يدل على جلالة موقع المشورة لذكره لهامع الايمان واقامة الصلاة ويدل على ان امارمورون بها وقوله تعالى ﴿والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون﴾ روى عن ابراهيم النخعي في معنى الآية قال كانوا يكرهون للمؤمنين ان يذلوا انفسهم فيجتري عليهم الفساق وقال السدي (هم ينتصرون) معناه ممن بغى عليهم من غير ان يعتدوا عليهم وقال ابو بكر قد نذبت الله في مواضع من كتابه الى العفو عن حقوقا قبل الناس منه قوله (وان تعفوا اقرب للتقوى) وقوله تعالى في شأن القصاص (فمن تصدق به فهو كفارة له) وقوله (وليعفوا وليصفحوا الا تحبون ان يغفر الله لكم) واحكام هذه الآي ثابتة غير منسوخة * وقوله (والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون) يدل ظاهره على ان الانتصار في هذا الموضع افضل الا ترى انه قرنه الى ذكر الاستجابة لله تعالى واقامة الصلاة وهو محمول على ما ذكره ابراهيم النخعي انهم كانوا يكرهون للمؤمنين ان يذلوا انفسهم فيجتري عليهم الفساق عليهم فهذا فيمن تعدى وبغى واصر على ذلك والموضع المأمور فيه بالعفو اذا كان الجاني نادما مقلما وقد قال عقيب هذه الآية (ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل) ومقتضى ذلك اباحة الانتصار لا الامر به وقد عقبه بقوله (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) فهو محمول على الغفران من غير المصير فاما المصير على البغي والظلم فالافضل الانتصار منه بدلالة الآية التي قبلها * وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قوله تعالى (ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل) قال هذا فيما يكون بين الناس من القصاص فاما لو ظلمك رجل لم يحل لك ان تظلمه. آخر سورة حم عسق

ومن سورة الزخرف بسم الله الرحمن الرحيم في التسمية عند الركوب

قوله تعالى ﴿لستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استوتبتم عليه﴾ حدثنا عبد الله بن

اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق عن علي بن ربيعة انه شهد عليا كرم الله وجهه حين ركب فلما وضع رجله في الركاب قال بسم الله فلما استوى قال الحمد لله ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين قال ثم حمد الله ثلاثا وكبر ثلاثا ثم قال لا اله الا انت ظلمت نفسي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت ثم ضحك فقيل له ثم تضحك يا امير المؤمنين قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل الذي فعلت وقال مثل الذي قلت ثم ضحك فقيل له ثم تضحك يا نبي الله قال العبد اوقال عجب للعبد اذا قال لا اله الا انت ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا انت يعلم انه لا يغفر الذنوب الا هو وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن ابيه انه كان اذا ركب قال بسم الله ثم قال هذا منك وفصلك علينا الحمد لله ربنا ثم يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا لمقبلون وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذروة سنام كل بعير شيطان فاذا ركبتموها فقولوا كما امركم الله سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وروى عن سفيان عن منصور عن مجاهد عن ابي معمر ان ابن مسعود قال اذا ركب الدابة فلم يذكر اسم الله عليه ردفه الشيطان فقال له تعن فان لم يحسن قال له تمن

فصل في اباحة لبس الحلي للنساء

قال ابو العالية ومجاهد رخص للنساء في الذهب ثم قرأ ﴿او من ينشأ في الحلية﴾ وروى نافع عن سعيد عن ابي هند عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس الحرير والذهب حرام على ذكور امتي حلال لاناها وروى شريك عن العباس بن زريح عن ابي عن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو يمض الدم عن شجة بوجه اسامة ويمحه لو كان اسامة جارية لحينه لو كان اسامة جارية لكسونا له لتفقه وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين عليهما اسورة من ذهب فقال اتحبان ان يسوركما الله با سورة من نار قالتا لا قال فاديا حق هذا وقالت عائشة لا بأس بلبس الحلي اذا اعطى زكاته وكتب عمر الى ابي موسى ان مر من قبلك من نساء المؤمنين ان يعصدقن من الحلي وروى ابو حنيفة عن عمرو بن دينار ان عائشة حلت اخواتها الذهب وان ابن عمر حلى بناته الذهب وقدرى خفيف عن مجاهد عن عائشة قالت لما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب قلنا يا رسول الله او نربط المسك بشئ من الذهب قال افلا تربطونه بالفضة ثم تلتطخونه بشئ من زعفران فيكون مثل الذهب وروى جرير عن مطرف عن ابي هريرة قال كنت قاعدا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتته امرأة فقالت يا رسول الله سواران من ذهب فقال النبي صلى الله عليه وسلم سواران من نار فقالت قرطان من ذهب قال قرطان من نار قالت طوق من ذهب قال طوق من نار قالت يا رسول الله

ان المرأة اذالم تزين لزوجها صلفت عنده فقال ما يمنعكن ان تجعلن قرطين من فضة تصفرينه
 بعنبر اوزعفران فاذا هو كالذهب ❦ قال ابوبكر الاخبار الواردة في اباحتها للنساء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابة اظهر واشهر من اخبار الخطر ودلالة الآية ايضا ظاهرة في اباحتها
 للنساء وقد استفاض لبس الحلى للنساء منذ لدن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الى يومنا
 هذا من غير نكير من احد عليهن ومثل ذلك لا يعترض عليه باخبار الآحاد ❦ قوله تعالى
 ❦ وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم ان هم الا يخرصون ❦ يعني ان الكفار
 قالوا لو شاء الله ما عبدنا الاصنام ولا الملائكة وانا ما عبدناهم لان الله قد شاء مناذك فاكذبهم
 الله في قيلهم هذا واخبر انهم يخرصون ويكذبون بهذا القول في ان الله تعالى لم يشأ كفرهم
 ونظيره قوله ❦ سيقول الذين اشر كوا لو شاء الله ما اشر كنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ❦ كذلك
 كذب الذين من قبلهم ❦ اخبر فيه انهم مكذبون لله ولرسوله بقولهم لو شاء الله ما اشر كنا وانا بان به
 ان الله قد شاء ان لا يشر كوا وهذا كله يبطل مذهب الجبر الجممية ❦ قوله تعالى ❦ بل قالوا
 انا وجدنا آباءنا على امة ❦ الى قوله ❦ قل اولو جئناكم باهدى مما وجدتم عليه آباءكم ❦ فيه الدلالة
 على ابطال التقليد لزمه اياهم على تقليد آباءهم وتركهم النظر فيما دعاهم اليه الرسول صلى الله
 عليه وسلم ❦ قوله تعالى ❦ الامن شهد بالحق وهم يعلمون ❦ ينتظم معنيين احدهما ان الشهادة
 بالحق غير نافعة لامع العلم وان التقليد لا يغني مع عدم العلم بصحة المقالة والثاني ان شرط سائر الشهادات
 في الحقوق وغيرها ان يكون الشاهد عالما بها ونحوه ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيت مثل
 الشمس فاشهدوا لا فده ❦ وقوله تعالى ❦ وانه لعلم للساعة ❦ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن
 قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ❦ وانه لعلم للساعة ❦ قال نزول عيسى بن
 مريم عليه السلام علم للساعة وناس يقولون القرآن علم للساعة . آخر سورة الزخرف

ومن سورة الجاثية

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في
 قوله تعالى ❦ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون ايام الله ❦ قال نسخها قوله تعالى ❦ فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم ❦ ❦ قوله تعالى ❦ افرأيت من اتخذ الهه هواه ❦ حدثنا عبدالله بن محمد قال
 اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله ❦ افرأيت من اتخذ الهه هواه ❦ قال
 لا يهوى شيئا الا ركه لا يخاف الله ❦ قال ابوبكر وقدروى في بعض الاخبار ان الهوى اله يعبد
 وتلا قوله تعالى ❦ افرأيت من اتخذ الهه هواه ❦ يعني يطيعه كطاعة الاله وعن سعيد بن جبير قال كانوا
 يعبدون العزى وهو حجر ابيض حينما من الدهر فاذا وجدوا ما هو احسن منه طرحوه الاول وعبدوا
 الآخر وقال الحسن اتخذ الهه هواه يعني لا يعرف الهه بحجة عقله وانما يعرفه بهواه ❦ قوله
 تعالى ❦ وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا الا الدهر ❦ قيل هو على التقديم

والتأخير أي نحيا ونموت من غير رجوع وقيل نموت ويحيا اولادنا كما يقال ما مات من خلف ابنا مثل فلان * وقوله (وما يهلكنا الا الدهر) فانه حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله (وما يهلكنا الا الدهر) قال قال ذلك مشركو قريش قالوا ما يهلكنا الا الدهر يقولون الا العمر * قال ابوبكر هداقول زنادقة قريش الذين كانوا ينكرون الصانع الحكيم وان الزمان ومضى الاوقات هو الذي يحدث هذه الحوادث والدهر اسم يقع على زمان العمر كما قال قتادة يقال فلان يصوم الدهر يعنون عمره كله ولذلك قال سبحانه ان من حلف لا يكلم فلانا الدهر انه على عمره كله وكان ذلك عندهم بمنزلة قوله والله لا اكلك الا بد واما قوله لا اكلت دهرنا فان ذلك عند ابى يوسف ومحمد على ستة اشهر ولم يعرف ابو حنيفة معنى دهرنا فلم يجب فيه بشئ * وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في بعض الفاظه لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فتأوله اهل العلم على ان اهل الجاهلية كانوا ينسبون الحوادث المحزنة والبلايا النازلة والمصائب المتلفة الى الدهر فيقولون فعل الدهر بنا وصنع بنا ويسبون الدهر كما قد جرت عادة كثير من الناس بان يقولوا اساءنا الدهر ونحو ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا فاعل هذه الامور فان الله هو فاعلها ومحدثها * واصل هذا الحديث ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن الصباح قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى يؤذني ابن آدم يسب الدهر وانا الدهر بيدي الامر اقلب الليل والنهار قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد فقوله وانا الدهر منصوب بانه ظرف للفعل كقوله تعالى انا ابادا بيدي الامر اقلب الليل والنهار وكقول القائل انا اليوم بيدي الامر افعل كذا وكذا ولو كان مرفوعا كان الدهر اسم الله تعالى وليس كذلك لان احدا من المسلمين لا يسمى الله بهذا الاسم * وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يقول لا تقولن احداكم يا خيبة الدهر فاني انا الدهر اقلب ليله ونهاره فاذا شئت قبضتهما فهذا هو اصل الحديث في ذلك والمعنى ما ذكرنا واما غلط بعض الرواة فقيل المعنى عنده فقال لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر واما قوله في الحديث الاول يؤذني ابن آدم يسب الدهر فان الله تعالى لا يلحقه الاذى ولا المنافع والمضار وانما هو مجاز معناه يؤذني اوليائي لانهم يعلمون ان الله هو الفاعل لهذه الامور التي ينسبها الجاهل الى الدهر فيتأذون بذلك كما يتأذون بسمع سائر ضروب الجهل والكفر وهو كقوله (ان الذين يؤذون الله ورسوله) ومعناه يؤذون اولياء الله . آخر سورة حم الجاثية

ومن سورة الاحقاف
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وحمه وفصاله ثلاثون شهرا﴾ روى ان عثمان امر برجم امرأة قدولت لسته

اشهر فقال له على قال الله تعالى ﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾ وقال ﴿وفصاله في عامين﴾
وروى ان عثمان سأل الناس عن ذلك فقال له ابن عباس مثل ذلك وان عثمان رجع الى قول
على وابن عباس وروى عن ابن عباس ان كل ما زاد في الحمل نقص من الرضاع فاذا كان الحمل تسعة اشهر
فالرضاع واحد وعشرون شهرا وعلى هذا القياس جميع ذلك وروى عن ابن عباس ان الرضاع
حولان في جميع الناس ولم يفرقوا بين من زاد حمله او نقص وهو مخالف للقول الاول وقال بجاهد
في قوله ﴿وما يغض الارحام وما تزداد﴾ ما نقص عن تسعة اشهر او زاد عنها ٪٪ قوله تعالى
﴿حتى اذا بلغ اشده﴾ روى عن ابن عباس وقادة اشده ثلاث وثلاثون سنة وقال الشعبي
هو بلوغ الحلم وقال الحسن اشده قيام الحجة عليه ٪٪ وقوله تعالى ﴿اذهبت طياتكم في حياتكم
الدنيا واستمتعتم بها﴾ روى الزهري عن ابن عباس قال قال عمر فقلت يا رسول الله ادع الله ان يوسع
على امتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسا وقال أفى شك انت يا ابن
الخطاب اولئك قوم عجبت لهم طياتهم في الحياة الدنيا ٪٪ وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الجر جاني قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر في قوله ﴿اذهبت طياتكم في حياتكم الدنيا﴾ قال ان عمر بن الخطاب قال
لوشئت ان اذهب طياتي في حياتي لامرت بجدي سمين يطبخ باللبن وقال معمر قال قتادة قال عمر لوشئت
ان اكون اطيبيكم طعاما والينكم ثيابا لفعلت ولكني استبق طياتي وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى
قال قدم على عمر بن الخطاب ناس من اهل العراق فقرب اليهم طعامه فراهم كأنهم يتعذرون
في الاكل فقال يا اهل العراق لوشئت ان يدهمق لي كما يدهمق لكم لفعلت ولكن لسيت بقى
من دنيانا لا خرتنا اما سمعتم الله يقول ﴿اذهبت طياتكم في حياتكم الدنيا﴾ ٪٪ قال ابو بكر
هذا محمول على انه رأى ذلك افضل لاعلى انه لا يجوز غيره لان الله قد اباح ذلك فلا يكون
آكله فاعلا محظورا قال الله تعالى ﴿قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾.

آخر سورة الاحقاف

ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿فاذا القيم الذين كفروا فضرب الرقاب﴾ قال ابو بكر قد اقتضى ظاهره وجوب القتل
لا غير الابدان الخان وهو نظير قوله تعالى ﴿ما كان لبي ان يكون له اسرى حتى تخن في الارض﴾ ٪٪
حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ما كان لبي ان يكون
له اسرى حتى تخن في الارض﴾ قال ذلك يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل فلما كثروا
واشتد سلطانهم انزل الله تعالى بعد هذا في الاسارى ﴿فاما منا بعد واما فداء﴾ فجعل الله النبي
والمؤمنين في الاسارى بالخيار ان شاؤوا قتلوهم وان شاؤا استعبدوهم وان شاؤا فادوهم شك
ابو عبيد في وان شاؤا استعبدوهم ٪٪ وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد قال

حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان قال سمعت السدي يقول في قوله (فاما منا بعد واما فداء) قال هي منسوخة نسخها قوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال ابو بكر اما قوله (فاذا القيم الذين كفروا فضرب الرقاب) وقوله (ما كان لبي ان يكون له اسرى حتى يخن في الارض) وقوله (فاما تتقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم) فانه جائز ان يكون حكماً ثابتاً غير منسوخ وذلك لان الله تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم بالانحان بالقتل وحظر عليه الاسر الا بعد اذلال المشركين وقمعهم وكان ذلك في وقت قلة عدد المسلمين وكثرة عدد عدوهم من المشركين فحن الخن المشركون واذلوا بالقتل والتشريد جاز الاستبقاء فالواجب ان يكون هذا حكماً ثابتاً اذا وجد مثل الحال التي كان عليها المسلمون في اول الاسلام واما قوله (فاما منا بعد واما فداء) ظاهره يقتضي احد شيئين من من اوفاء وذلك ينفى جواز القتل * وقد اختلف السلف في ذلك حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن الحنان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن مبارك بن فضالة عن الحسن انه كرم قتل الاسير وقال من عليه اوفاده * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال اخبرنا هشيم قال اخبرنا اسعث قال سألت عطاء عن قتل الاسير فقال من عليه اوفاده قال وسألت الحسن قال يصنع به ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم باسارى بدر يمن عليه او يفادي به وروى عن ابن عمر انه دفع اليه عظيم من عظماء اصطخر ليقتله فاني ان يقتله وتلا قوله (فاما منا بعد واما فداء) وروى ايضا عن مجاهد ومحمد بن سيرين كراهة قتل الاسير وقد روينا عن السدي ان قوله (فاما منا بعد واما فداء) منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وروى مثله عن ابن جريح * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريح قال هي منسوخة وقال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة بن ابى معيط يوم بدر صبرا * قال ابو بكر اتفق فقهاء الامصار على جواز قتل الاسير لانعلم بينهم خلافا فيه وقد تواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله الاسير منها قتله عقبة ابن ابى معيط والنضر بن الحارث بعد الاسر يوم بدر وقتل يوم احد اباعنة الشاعر بعدما اسر وقتل بنى قريظة بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ فحكم فيهم بالقتل ونسي الذرية ومن على الزبير بن باطا من بينهم وفتح خيبر بعضها صلحا وبعضها عنوة وشرط على ابن ابى الحقيق ان لا يكتم شيئا فلما ظهر على خيانتة وكتمانه قتله وفتح مكة وامر بقتل هلال ابن خطل ومقيس بن حبابه وعبد الله بن سعد بن ابى سرح وآخرين وقال اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة ومن على اهل مكة ولم يغنم اموالهم * وروى عن صالح بن كيسان عن محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عبد الرحمن بن عوف انه سمع ابا بكر الصديق يقول وددت اني يوم اتيت بالفجاءة لم اكن احرقته وكنت قتلته سريحا او اطلقته نحيجا وعن ابى موسى انه قتل دهقان السوس بعدما اعطاه الامان على قوم سباهم ونسي نفسه فلم يدخلها في الامان فقتله فهذه آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة في جواز قتل

الاسير وفي استبقائه واتفق فقهاء الامصار على ذلك وانما اختلفوا في فدائه فقال اصحابنا
 جميعا لا يفادي الاسير بالمال ولا يباع السبي من اهل الحرب فيردوا حربا وقال ابو حنيفة
 لا يفادون باسرى المسلمين ايضا ولا يردون حربا ابدا وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان يفادي
 امرى المسلمين باسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي وقال الاوزاعي لا بأس ببيع
 السبي من اهل الحرب ولا يباع الرجال الا ان يفادى بهم المسلمون وقال المزني عن الشافعي
 للامام ان يمين على الرجال الذين ظهر عليهم او يفادى بهم * فاما المجيزون للفداء باسرى المسلمين
 وبالمال فانهم احتجوا بقوله (فاما منا بعد واما فداء) وظاهره يقتضى جوازه بالمال وبالمسلمين
 وبان النبي صلى الله عليه وسلم فدى اسارى بدر بالمال ويحتجون للفداء بالمسلمين بما روى ابن
 المبارك عن معمر عن ايوب عن ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمران بن حصين قال اسرت
 ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني
 عامر بن صعصعة فربى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق فاقبل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال علام احبس قال بجزيرة حلفاءك فقال الاسير انى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لوقلتها
 وانت تملك امرك لا فلتحت كل الفلاح ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاداه ايضا فاقبل فقال
 انى جائع فاطعمنى فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه حاجتك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فدام بالرجلين
 اللذين كانت ثقيف اسرتهم وروى ابن علية عن ايوب عن ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمران
 بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني
 عقيل ولم يذكر اسلام الاسير وذكره في الحديث الاول ولا خلاف انه لا يفادي الا على هذا الوجه
 لان المسلم لا يرد الى اهل الحرب وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية
 لتقريش ان من جاء منهم مسلما زده عليهم ثم نسخ ذلك ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الاقامة بين اظهر المشركين وقال انا برى من كل مسلم مع مشرك وقال من اقام بين
 اظهر المشركين فقد برئت منه الذمة واما ما في الآية من ذكر المن او الفداء
 وما روى في اسارى بدر فان ذلك منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
 وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا
 سبيلهم) وقد روينا ذلك عن السدى وابن جريج وقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله ولا باليوم الآخر) الى قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فتضمنت
 الايتان وجوب القتال للكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية والفداء بالمال او غيره ينافى
 ذلك ولم يختلف اهل التفسير ونقله الآثار ان سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه
 وسلم فوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها * قوله تعالى
 (حتى تضع الحرب اوزارها) قال الحسن حتى يعبد الله ولا يشرك به غيره وقال سعيد بن جبير
 خروج عيسى بن مريم عليه السلام فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويلقى الذئب الشاة فلا يعرض
 لها ولا تكون عداوة بين اثنين وقال الفراء آثامها وشركها حتى لا يكون الا مسلم او مسلم

قال ابوبكر فكان معنى الآية على هذا التأويل الحجاب القتال الى ان لا يبقى من يقاتل وقوله تعالى ﴿فلا تهنوا وتدعوا الى السلام واتم الاعلون والله معكم﴾ روى عن مجاهد لاتضعفوا عن القتال وتدعوا الى الصلح وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿فلا تهنوا وتدعوا الى السلام﴾ قال لا تكونوا اول الطائفتين ضرعت الى صاحبها ﴿واتم الاعلون﴾ قال اتم اولى بالله منهم قال ابوبكر فيه الدلالة على امتناع جواز طلب الصلح من المشركين وهويان لما كد فرضه من قتال مشركي العرب حتى يسلموا وقتل اهل الكتاب ومشركي العجم حتى يسلموا او يعطوا الجزية والصلح على غير اعطاء الجزية خارج عن مقتضى الآيات الموجبة لما وصفنا فاكد النهي عن الصلح بالنص عليه في هذه الآية وفيه الدلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة صلحا وانما فتحها عنوة لان الله قدناه عن الصلح في هذه الآية واخبر ان المسلمين هم الاعلون الغالبون ومتى دخلها صلحا برضاهم فهم متساوون اذ كان حكم ما يقع بتراضي الفريقين فهما متساويان فيه ليس احدهما باولى بان يكون غالبا على صاحبه من الآخر وقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا اعمالكم﴾ يخرج به في ان كل من دخل في قرية لا يجوز له الخروج منها قبل اتمامها لما فيه من ابطال عمله نحو الصلاة والصوم والحج وغيره . آخر سورة محمد صلى الله عليه وسلم

ومن سورة الفتح بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿انا فتحنا لك فتحا مبينا﴾ روى انه اراد فتح مكة وقال قتادة قضينا لك قضاء مبينا والظاهر انه فتح مكة بالغلبة والقهر لان القضاء لا يتاوله الاطلاق واذا كان المراد فتح مكة فانه يدل على انه فتحها عنوة اذ كان الصلح لا يطلق عليه اسم الفتح وان كان قديعبر مقيدا لان من قال فتح بلد كذا عقل به الغلبة والقهر دون الصلح ويدل عليه قوله في انسق التلاوة ﴿وينصرك الله نصرا عزيزا﴾ وفيه الدلالة على ان المراد فتح مكة وانه دخلها عنوة ويدل عليه قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ لم يختلفوا ان المراد فتح مكة ويدل عليه قوله تعالى ﴿انا فتحنا لك﴾ وقوله تعالى ﴿هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين﴾ وذكره ذلك في سياق القصة يدل على ذلك لان المعنى سيكون النفس الى الايمان بالبصائر التي بها قاتلوا عن دين الله حتى فتحوا مكة وقوله تعالى ﴿وقل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قوم اولى بأس شديد﴾ روى ان المراد فارس والروم وروى انهم بنو حنيفة فهو دليل على صحة امامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لان ابا بكر الصديق دعاهم الى قتال بني حنيفة ودعاهم عمر الى قتال فارس والروم وقد ازمهم الله اتباع طاعة من يدعوهم اليه بقوله ﴿تقاتلونهم او يسلمون فان تطيعوا يؤتكم الله اجرا حسنا وان تولوا كما توليتم من قبل يعذبك﴾

عذابا اليما) فاعدهم الله على التخلف عن دعاهم الى قتال هؤلاء فدل على صحة امامتهما
اذ كان المتولى عن طاعتهما مستحقا للعقاب: فان قيل قد روى قتادة انهم هوازن وثقيف
يوم حنين: قيل له لا يجوز ان يكون الداعي لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال (فقل
لن تخرجوا معي ابدا ولن تقاتلوا معي عدوا) ويدل على ان المراد بالدعاء لهم غير النبي
صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يدع هؤلاء القوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
الا ابوبكر وعمر رضي الله عنهما: وقوله تعالى (لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك
تحت الشجرة) فيه الدلالة على صحة ايمان الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان
بالحديبية وصدق بصائرهم فهم قوم بايعانهم قال ابن عباس كانوا الفين وخمس مائة وقال جابر
الفا وخمس مائة فدل على انهم كانوا مؤمنين على الحقيقة اولياء الله اذ غير جائز ان يخبر الله
برضاه عن قوم بايعانهم الا وباطنهم كظاهرهم في صحة البصيرة وصدق الايمان وقد اكد ذلك
بقوله (فعلم ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم) اخبرانه علم من قلوبهم صحة البصيرة وصدق
النية وان ما باطنوه مثل ما ظهره: وقوله تعالى (فانزل السكينة عليهم) يعني الصبر بصدق نياتهم
وهذا يدل على ان التوفيق يصحب صدق النية وهو مثل قوله (ان يريدوا الصلاح يوفق الله
بينهما): وقوله تعالى (وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم) الآية روى عن ابن عباس انها
نزلت في قصة الحديبية وذلك ان المشركين قد كانوا بعثوا اربعين رجلا ليصيبوا من المسلمين
فاقربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى فدخل سيولهم وروى انها نزلت في فتح مكة
حين دخلها النبي صلى الله عليه وسلم عنوة فان كانت نزلت في فتح مكة فدلتها ظاهرة
على انها فتحت عنوة لقوله تعالى (من بعد ان اطفر كم عليهم) ومصالحتهم لا ظفر فيها للمسلمين فاقضى
ذلك ان يكون فتحها عنوة: وقوله تعالى (واللهدي معكوفان يبلغ محله) يحتاج به من يحيز ذبح هدى
الاحصار في غير الحرم لاخباره بكونه محتوسا عن بلوغ محله ولو كان قد بلغ الحرم وذبح فيه لما كان محتوسا
عن بلوغ المحل وليس هذا كما ظنوا لانه قد كان ممنوعا بدعا عن بلوغ المحل ثم لما وقع الصلح
زال المنع فبلغ محله وذبح في الحرم وذلك لانه اذا حصل المنع في ادى وقت فحائز ان يقال قد منع
كما قال تعالى (قلوا يا ابا ناس من الكيل) وانما منع في وقت واطلق في وقت آخر في الآية
دلالة على ان المحل هو الحرم لانه قال (واللهدي معكوفان يبلغ محله) فلو كان محله غير الحرم لما كان
معكوفاً عن بلوغه فوجب ان يكون المحل في قوله (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي
محله) هو الحرم

باب رمى المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد و الثوري لا بأس برمي حصون المشركين
وان كان فيها اسارى واطفال من المسلمين ولا بأس بان يحرقوا الحصون ويقصدوا
به المشركين وكذلك ان تترس الكفار باطفال المسلمين رمى المشركون وان اصابوا احدا

من المسلمين في ذلك فلاذية ولا كفارة وقال الثوري في الكفارة ولاذية فيه وقال مالك لا تحرق سفينة الكفار اذا كان فيها اسارى من المسلمين لقوله تعالى ﴿لوتزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا عظيما﴾ انما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عنهم لما كان فيهم من المسلمين ولوتزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار وقال الاوزاعي اذا تترس الكفار باطفال المسلمين لم يرموا لقوله ﴿ولولا رجال مؤمنون﴾ الآية قال ولا يحرق المركب فيه اسارى المسلمين ويرمى الحصن بالمنجنيق وان كان فيه اسارى مسلمون فان اصاب احدا من المسلمين فهو خطأ وان جاؤا يتترسون بهم رمى وقصد العدو وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي لا بأس بان يرمى الحصن وفيه اسارى او اطفال ومن اصاب فلا شيء فيه ولو تترسوا ففيه قولان احدهما يرمون والاخر لا يرمون الا ان يكونوا ملتجئين فيضرب المشرك ويتوقى المسلم جهده فان اصاب في هذه الحال مسلما فان علمه مسلما فالذية مع الرقبة وان لم يعلمه مسلما فالرقبة وحدها قال ابو بكر نقل اهل السير ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف ورماهم بالمنجنيق مع نبيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان وقد علم صلى الله عليه وسلم انه قد يصيدهم وهو لا يجوز تعمدهم بالقتل فدل على ان كون المسلمين فيما بين اهل الحرب لا يمنع رميهم اذ كان القصد فيه المشركين دونهم وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب ابن جثامة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الديار من المشركين يبيتون فيصاب من ذرارهم ونسائهم فقال هم منهم وبعث النبي صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد فقال اغر على ابني صباحا وحرق وكان يأمر السرايا بان ينتظروا بمن يغزونها فان اذنوا للصلاة امسكوا عنهم وان لم يسمعوا اذا نأوا اغاروا وعلى ذلك مضى الخلفاء الراشدون ومعلوم ان من اغار على هؤلاء لا يخلو من ان يصيب من ذرارهم ونسائهم المحظور قتلهم فكذلك اذا كان فيهم مسلمون وجب ان لا يمنع ذلك من شن الغارة عليهم ورميهم بالنشاب وغيره وان خيف عليه اصابة المسلم فان قيل انما جاء ذلك لان ذراري المشركين منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جثامة قيل له لا يجوز ان يكون مراده صلى الله عليه وسلم في ذرارهم انهم منهم في الكفر لان الصغار لا يجوز ان يكونوا كفارا في الحقيقة ولا يستحقون القتل ولا العقوبة لفعل آبائهم في باب سقوط الذية والكفارة واما احتجاج من يحتج بقوله ﴿ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات﴾ الآية في منع رمى الكفار لاجل من فيهم من المسلمين فان الآية لا دلالة فيها على موضع الخلاف وذلك لان اكثر ما فيها ان الله كف المسلمين عنهم لانه كان فيهم قوم مسلمون لم يأمن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لودخلوا مكة بالسيف ان يصيبوهم وذلك انما يدل على اباحة ترك رميهم والاقدام عليهم فلا دلالة على حظر الاقدام عليهم مع العلم بان فيهم مسلمين لانه جائز ان يبيح الكف عنهم لاجل المسلمين وجائز ايضا اباحة الاقدام على وجه التخيير فاذا لا دلالة فيها على حظر الاقدام فان قيل في فحوى الآية ما يدل على الحظر وهو قوله ﴿لم تعلموهم﴾ ان تطوهم فتصديكم منهم معرفة بغير علم فلو لا الحظر ما اصابهم معرفة من قتلهم باصابتهم

قوله (ابني) بضم
الهمزة واسكان الباء
الموحدة ثم نون ثم
الف مقصورة ارض
بالسراة في ناحية
البقاء التي قتل فيها
ابو اسامة . كذا في
شرح سنن ابى داود
لابن رسلان
(لمصححه)

اياهم : قيل له قد اختلف اهل التأويل في معنى المعرة ههنا فروى عن ابن اسحاق انه غرم
 الدية وقال غيره الكفارة وقال غيرها النعم باتفاق قتل المسلم على يده لان المؤمن يغم لذلك
 وان لم يقصده وقال آخرون العيب وحكى عن بعضهم انه قال المعرة الاثم وهذا باطل لانه
 تعالى قد اخبر ان ذلك لو وقع كان بغير علم منا لقوله تعالى ﴿ لم تعلموهم ان تطؤوهم
 فتصيبكم منهم معرة بغير علم ﴾ ولا ما ثم عليه فيما لم يعلمه ولم يضع الله عليه دليلا قال الله تعالى
 ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ فعلمنا انه لم يرد المأثم
 ويحتمل ان يكون ذلك كان خاصا في اهل مكة لحزمة الحرم الا ترى ان المستحق للقتل اذا لجأ
 اليها لم يقتل عندنا وكذلك الكافر الحربى اذا لجأ الى الحرم لم يقتل وانما يقتل من انتهك
 حرمة الحرم بالجناية فيه فنع المسلمين من الاقدام عليهم خصوصية لحزمة الحرم ويحتمل ان
 يريد ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات قد علم انهم سيكونون من اولاد هؤلاء الكفار
 اذا لم يقتلوا فنحن قتلهم لما في معلومه من حدوث اولادهم مسلمين واذا كان في علم الله انه
 اذا ابقاهم كان لهم اولاد مسلمون ابقاهم ولم يأمر بقتلهم وقوله ﴿ لو تریلو ﴾ على هذا التأويل
 لو كان هؤلاء المؤمنون الذين في اصلاهم قد ولدوهم وزابلوهم لقد كان امر بقتلهم واذا
 ثبت ما ذكرنا من جواز الاقدام على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين اظهرهم وجب
 جواز مثله اذا ترسوا بالمسلمين لان القصد في الحالين رمى المشركين دونهم ومن اصاب منهم
 فلا دية فيه ولا كفارة كما ان من اصاب برمى حصون الكفار من المسلمين الذين في الحصن
 لم تكن فيه دية ولا كفارة ولانه قد ابيح لنا الرمي مع العلم بكون المسلمين في تلك الجهة
 فصاروا في الحكم بمنزلة من ابيح قتله فلا يجب به شيء وليست المعرة المذكورة دية ولا
 كفارة اذ لا دلالة عليه من لفظه ولا من غيره والاظهر منه ما يصيبه من النعم والحرج باتفاق
 قتل المؤمن على يده على ما جرت به العادة ممن يتفق على يده ذلك وقول من تأوله على
 العيب محتمل ايضا لان الانسان قديعاب في العادة باتفاق قتل الخطأ على يده وان لم يكن ذلك
 على وجه العقوبة : قوله تعالى ﴿ اذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية ﴾ قيل انه لما اراد
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكتب صلح الحديبية امر على بن ابي طالب رضى الله عنه فكتبه واملى عليه
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله وقالوا نكتب باسمك اللهم ومحمد بن عبد الله
 ومنعوه دخوله مكة فكانت انقهم من الاقرار بذلك من حمية الجاهلية : وقوله تعالى ﴿ والزمهم
 كلمة التقوى ﴾ روى عن ابن عباس قال لا اله الا الله وعن قتاده مثله وقال مجاهد كلمة الاخلاص
 وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 في قوله ﴿ والزمهم كلمة التقوى ﴾ قال بسم الله الرحمن الرحيم : قوله تعالى ﴿ لتدخلن المسجد
 الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ﴾ قال ابو بكر المقصد اخبارهم بانهم يدخلون
 المسجد الحرام آمنين متقربين بالاحرام فلما ذكر معه الحلق والتقصير دل على انهما

قربة في الاحرام وان الاحلال بهما يقع لولا ذلك ما كان للذكر ههنا وجه وروى جابر
وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا له حلقين ثلاثا وللمقصيرين مرة وهذا ايضا يدل
على انهما قربة ونسك عند الاحلال من الاحرام. آخر سورة الفتح

ومن سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله﴾ ان ناسا كانوا يقولون لولا انزل في كذا قال معمر وكان الحسن
يقول هم قوم دبحوا قبل ان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يعيدوا الذبح: قال
ابوبكر وروى عن مسروق انه دخل على عائشة فامرته الجارية ان تسقيه فقال اني صائم وهو اليوم الذي
يشك فيه فقالت قد نهى عن هذا وتلت ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾ في صيام
ولا غيره: قال ابوبكر اعتبرت عموم الآية في النهي عن مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في قول
او فعل وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى لا تعجلوا بالامر والنهي دونه: قال ابوبكر يحتج بهذه
الآية في امتناع جواز مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في تقديم الفروض على اوقاتها وتأخيرها
عنها وفي تركها وقد يحتج بها من يوجب افعال النبي صلى الله عليه وسلم لان في ترك ما فعله
تقدما بين يديه كان في ترك امره تقدما بين يديه وليس ذلك كما ظنوا لان التقدم بين يديه
انما هو فيما اراد منا فعله ففعلنا غيره فاما ما لم يثبت انه مراد منه فليس في تركه تقديم
بين يديه ويحتج به نفاة القياس ايضا ويدل ذلك على جهل المحتج به لان ما قامت دلالة
فليس في فعله تقدم بين يديه وقد قامت دلالة الكتاب والسنة والاجماع على وجوب القول بالقياس
في فروع الشرع فليس فيه اذا تقدم بين يديه: قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا
اصواتكم فوق صوت النبي﴾ فيه امر بتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وهو نظير
قوله تعالى ﴿تؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه﴾ وروى انها نزلت في قوم كانوا
اذا سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قالوا فيه قبل النبي صلى الله عليه وسلم وايضا
لما كان في رفع الصوت على الانسان في كلامه ضرب من ترك المهابة والجرأة نهى الله عنه
اذ كنا ما مورين بتعظيمه وتوقيره وتبجيله: وقوله تعالى ﴿ولا تجهروا بالقول فجهر بعضكم لبعض﴾
زيادة على رفع الصوت وذلك انه نهى عن ان تكون مخاطباته كمخاطبة بعضنا لبعض
بل على ضرب من التعظيم تخالف به مخاطبات الناس فيما بينهم وهو كقوله ﴿لا تجعلوا دعا
الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا﴾ وقوله ﴿ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم
لا يعقلون﴾ وروى انها نزلت في قوم من بني تميم اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فتادوه من
خارج الحجرة وقالوا اخرج الينا يا محمد فذمهم الله تعالى بذلك: وهذه الآيات وان كانت نازلة

في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وإحجاب الفرق بينه وبين الأمة فيه فانه تأديب لنا فيمن يلزمنا تعظيمه من والد وعالم وناسك وقائم بأمر الدين وذو سن وصلاح ونحو ذلك اذ تعظيمه بهذا الضرب من التعظيم في ترك رفع الصوت عليه وترك الجهر عليه والتميز بينه وبين غيره ممن ليس في مثل حاله وفي النهي عن ندائه من وراء الباب والمحاطة به بلفظ الامر لان الله قد ذم هؤلاء القوم بندايم اياه من وراء الحجرة وبمخاطبته بلفظ الامر في قولهم اخرج الينا: حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري ان ثابت بن قيس قال يارسول الله لقد خشيت ان اكون قد هلكت لما نزلت هذه الآية ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ نهانا الله ان نرفع اصواتنا فوق صوتك وانا امرؤ جهير الصوت ونهى الله المرء ان يحب ان يحمد بالم فعل واجدني احب الحمد ونهانا الله عن الحيلاء واجدني احب الجمال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت اما ترضى ان تعيش حميدا وتقتل شهيدا وتدخل الجنة فعاش حميدا وقيل شهيدا يوم مسيلة الكذاب

باب حكم خبر الفاسق

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة الى بنى المصطلق فاتاهم الوليد فخرجوا يتلقونه ففرق ورجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارتدوا فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فلما دنا منهم بعث عيونا ليلا فاذا هم يؤذنون ويصلون فاتاهم خالد فلم يرمهم الا طاعة وخيرا فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال وقال معمر فتلا قتادة ﴿لَوْ يَطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ قال فاتم اسخف رأيا واطيش احلاما فاتهم رجل رأيه وانتصح كتاب الله وروى عن الحسن قال والله لئن كانت نزلت في رجل يعنى قوله ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ انها لمرسلة الى يوم القيامة ما نسخها شئ: قال ابوبكر مقتضى الآية احجاب الثبت في خبر الفاسق والنهي عن الاقدام على قبوله والعمل به الابد التين والعلم بصحة خبره وذلك لان قراءة هذه الآية على وجهين ﴿فتبينوا﴾ من الثبت و﴿فتبينوا﴾ ككتاها يقتضى النهي عن قبول خبره الابد العلم بصحته لان قوله فتبينوا فيه امر بالثبوت لئلا يصيب قوما بجهالة فاقضى ذلك النهي عن الاقدام الابد العلم لئلا يصيب قوما بجهالة واما قوله ﴿فتبينوا﴾ فان التين هو العلم فاقضى ان لا يقدم بخبره الابد العلم فاقضى ذلك النهي عن قبول شهادة الفاسق مطلقا اذ كان كل شهادة خبرا وكذلك سائر اخباره فلذلك قلنا شهادة الفاسق غير مقبولة في شئ من الحقوق وكذلك اخباره في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما كان من امر الدين يتعلق به من اثبات شرع او حكم او اثبات حق على

انسان* واتفق اهل العلم على جواز قبول خبر الفاسق في اشياء منها امور المعاملات يقبل فيها خبر الفاسق وذلك نحو الهدية اذا قال ان فلانا اهدى اليك هذا يجوز له قبوله وقبضه ونحو قوله وكانى فلان يبيع عبده هذا فيجوز شراؤه منه ونحو الاذن في الدخول اذا قال له قائل ادخل لا تعتبر فيه العدالة وكذلك جميع اخبار المعاملات* ويقبل في جميع ذلك خبر الصبي والعبد والذمي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر بريرة فيما اهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يتصدق عليها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة ولنا هدية فقبل قولها في انه تصدق به عليها وان ملك المتصدق قد زال اليها ويقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم اهل الاهواء فساق وشهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى امر السلف في قبول اخبار اهل الاهواء في رواية الاحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعا من قبول شهادتهم* وتقبل ايضا شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وقد بيناه فيما سلف من هذا الكتاب فهذه الوجوه الثلاثة يقبل فيها خبر الفاسق وهو مستثنى من جملة قوله تعالى ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ لدلائل قد قامت عليه فثبت ان مراد الآية في الشهادات والزام الحقوق واثبات احكام الدين والفسق التي ليست من جهة الدين والاعتقاد* وفي هذه الآية دلالة على ان خبر الواحد لا يوجب العلم اذ لو كان يوجب العلم بحال لما احتيج فيه الى التثبت ومن الناس من يحتاج به في جواز قبول خبر الواحد العدل ويجعل تخصيصه الفاسق بالتثبت في خبره دليلا على ان التثبت في خبر العدل غير جائز وهذا غلط لان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على ان ماعداه فيحكمه بخلافه

باب قتال اهل البنى

قال الله تعالى ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسين بن ابى الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الحسن ان قوما من المسلمين كان بينهم تنازع حتى اضطربوا بالنعال والايدي فاتزل الله فيهم ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما﴾ قال معمر قال قتادة وكان رجلا بينهما حق تدارأ فيه فقال احدهما لا خذنه عنوة لكثرة عشيرته وقال الاخر بيني وبينك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى كان بينهما ضرب بالنعال والايدي وروى عن سعيد بن جبير والشعبي قالا كان قتالهم بالعصى والنعال وقال مجاهد هم الاوس والخزرج كان بينهما قتال بالعصى قال ابو بكر قدامتضى ظاهر الآية الامر بقتال الفئة الباغية حتى ترجع الى امر الله وهو عموم في سائر ضروب القتال فان فاءت الى الحق بالقتال بالعصى والنعال لم يتجاوز به الى غيره وان لم تقى بذلك قوتلت بالسيف على ما تضمنه ظاهر الآية وغير جائز لاحد الاقتصار على القتال بالعصى دون السلاح مع الاقامة على البنى وترك الرجوع الى الحق وذلك احد ضروب الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فقلبه وذلك اضعف الايمان فامر بازالة المنكر باليد ولم يفرق بين السلاح ومادونه فظاهره يقتضي وجوب ازالته بأي شيء ممكن * وذهب قوم من الحشوي الى ان قتال اهل البني انما يكون بالعصى والنعال ومادون السلاح وانهم لا يقتلون بالسيف واحتجوا بما روينا من سبب نزول الآية وقاتل القوم الذين قاتلوا بالعصى والنعال وهذا لادلالة فيه على ما ذكرنا لان القوم قاتلوا بما دون السلاح فامر الله تعالى بقتال الباغي منهما ولم يخص قتالنا اياه بما دون السلاح وكذلك نقول متى ظهر لنا قتال من فئة على وجه البني قابلناه بالسلاح وبما دونه حتى ترجع الى الحق وليس في نزول الآية على حال قتال الباغي لنا بغير سلاح ما يوجب ان يكون الامر بقتالنا اياهم مقصورا على مادون السلاح مع اقتضاء عموم اللفظ للقتال بسلاح وغيره الا ترى انه لو قال من قاتلكم بالعصى فقاتلوه بالسلاح لم يتناقض القول به فكذلك امره ايانا بقتالهم اذ كان عمومهم يقتضي القتال بسلاح وغيره وجب ان يجري على عمومهم * وايضا قاتل على بن ابي طالب رضي الله عنه الفئة الباغية بالسيف ومعه من كبراء الصحابة واهل بدر من قد علم مكانهم وكان محقا في قتاله لهم لم يخالف فيه احدا الا الفئة الباغية التي قابلته واتباعها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا خبر مقبول من طريق التواتر حتى ان معاوية لم يقدر على جرحه لما قال له عبدالله بن عمر فقال اما قتله من جاء به فطرحه بين استننا رواه اهل الكوفة واهل البصرة واهل الحجاز واهل الشام وهو علم من اعلام النبوة لانه خبر عن غيب لا يعلم الا من جهة اعلام الغيوب * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ايجاب قتال الخوارج وقتلهم اخبار كثيرة متواترة منها حديث انس وابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيكون في امي اختلاف وفرقة قوم يحسنون القول ويسبون العمل يمرقون من الذين كما يمرق السهم من الرمية لا يرجعون حتى يرتد على فوقه هم شر الخلق والحليقة طوبى لمن قتلهم او قتلوه يدعون الى كتاب الله وليسوا منه في شيء من قتلهم كان اولي بالله منهم قالوا يا رسول الله ما سيماهم قال التحليق * وروى الاعمش عن خيشمة عن سويد بن غفلة قال سمعت عليا يقول اذا حدثتكم بشيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تخر من السماء فتخطفني الطير احب الى من ان اكذب عليه واذا حدثتكم فيما بيننا فان الحرب خدعة واني سمعته صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم في آخر الزمان احداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الذين كما يمرق السهم من الرمية فان لقيتموهم فاقتلوه فان قتلهم اجر لمن قتلهم يوم القيامة ولم يختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب قتال الفئة الباغية بالسيف اذ لم يردعها غيره الا ترى انهم كلهم راوا قتال الخوارج ولولم يروا قتال الخوارج وقعدوا عنهم لقتلهم وسبوا ذرارهم ونساءهم واصطلموهم * فان قيل قد جلس عن علي جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم سعد بن محمد بن مسلمة واسامة بن زيد وابن عمر

﴿ قيل له لم يقعدوا عنه لانهم لم يروا قتال الفئة الباغية وجائز ان يكون قعودهم عنه لانهم راوا الامام مكتفيا بمن معه مستغنيا عنهم باحبابه فاستجازوا القعود عنه لذلك لا ترى انهم قد قعدوا عن قتال الخوارج لاعلى انهم لم يروا قتالهم واجبا لكنه لما وجدوا من كفاهم قتل الخوارج استغنوا عن مباشرة قتالهم ﴾ فان احتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون فتنة القائم فيها خير من الماشي والقاعد فيها خير من القائم ﴿ قيل له انما اراد به الفتنة التي يقتل الناس فيها على طلب الدنيا وعلى جهة العصية والحمية من غير قتال مع امام تحب طاعته فاما اذا ثبت ان احدي الفتنين باغية والاخرى عادلة مع الامام فان قتال الباغية واجب مع الامام ومع من قاتلهم محتسبا في قتالهم ﴾ فان قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة بن زيد قتله وهو قد قال لا اله الا الله انما يردد ذلك مرارا فوجب ان لا يقاتل من قال لا اله الا الله ولا يقتل ﴿ قيل له لانهم كانوا يقاتلون وهم مشركون حتى يقولوا لا اله الا الله كما قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بجهتها فكانوا اذا اعطوا كلمة التوحيد اجابوا الى مادعوا اليه من خلع الاصنام واعتقاد التوحيد ونظير ذلك ان يرجع البغاة الى الحق فيزول عنهم القتال لانهم انما يقاتلون على اقامتهم على قتال اهل العدل فحتى كفوا عن القتال ترك قتالهم كما يقاتل المشركون على اظهار الاسلام فحتى اظهروه زال عنهم الا ترى ان قطاع الطريق والمحاربين يقاتلون ويقتلون مع قولهم لا اله الا الله

باب ما يبدا به اهل البغي

قال الله تعالى ﴿ وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ﴾ قال ابو بكر امر الله عند ظهور القتال منهم بالاصلاح بينهما وهو ان يدعوا الى الصلاح والحق وما يوجب الكتاب والسنة والرجوع عن البغي ﴿ وقوله تعالى ﴾ فان بغت احداها على الاخرى يعني والله اعلم ان رجعت احداها الى الحق وارادت الصلاح واقامت الاخرى على بغيتها وامتنعت من الرجوع فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى امر الله فامر تعالى بالدعاء الى الحق قبل القتال ثم ان ابى الرجوع قوتلت وكذا فعل على بن ابي طالب كرم الله وجهه بدأ بدعاء الفئة الباغية الى الحق واحتج عليهم فلما ابوا القبول قاتلهم ﴿ وفي هذه الآية دلالة على ان اعتقاد مذاهب اهل البغي لا يوجب قتالهم ما لم يقاتلوا لانه قال ﴾ فان بغت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى امر الله ﴿ فانما امر بقتالهم اذا بغوا على غيرهم بالقتال وكذلك فعل على بن ابي طالب رضي الله عنه مع الخوارج وذلك لانهم حين اغتزلوا عسكره بعث اليهم عبدالله بن عباس فدعاهم فلما ابوا الرجوع ذهب اليهم فحاجهم فرجعت منهم طائفة واقامت طائفة على امرها فلما دخلوا الكوفة خطب فحكمت الخوارج من نواحي المسجد وقالت لاحكام الله فقال على رضي الله عنه كلمة حق يراد بها باطل اما ان لهم ثلاثا ان لا تمنعهم مساجد الله ان يذكروا فيها اسمه وان لا تمنعهم حقهم من النفي مادامت ايديهم مع ايدينا وان لا نقاتلهم حتى يقتلونا

باب الامر فيما يؤخذ من اموال البغاة

قال ابو بكر اختلف اهل العلم في ذلك فقال محمد في الاصل لا يكون غنيمة ويستعان بكراعهم وسلاحهم على حربهم فاذا وضعت الحرب اوزارها رد المال عليهم ويرد الكراع ايضا عليهم اذ لم يبق من البغاة احد وما استهلك فلا شيء فيه وذكر ابراهيم بن الجراح عن ابي يوسف قال ما وجد في ايدي اهل البغي من كراع او سلاح فهو في يقسم ويخمس واذا تابوا لم يؤخذوا بدم ولا مال استهلكوه وقال مالك ما استهلكه الخوارج من دم او مال ثم تابوا لم يؤخذوا به وما كان قائما بعينه رد وهو قول الاوزاعي والشافعي وقال الحسن بن صالح اذا قوتل اللصوص المحاربون فقتلوا واخذوا معهم فهو غنيمة لمن قاتلهم بعد اخراج الخمس الا ان يكون شيء يعلم انهم سرقوه من الناس قال ابو بكر واختلفت الرواية عن علي كرم الله وجهه في ذلك فروى فطر ابن خليفة عن منذر بن يعلى عن محمد بن الحنفية قال قسم امير المؤمنين على رضى الله عنه يوم الجمل فيأثم بين اصحابه ما قوتل به من الكراع والسلاح فاحتج من جعله غنيمة بهذا الحديث وهذا ليس فيه دلالة على انه غنيمة لانه جائز ان يكون قسم ما حصل في يده من كراع او سلاح ليقاتلوا به قبل ان تضع الحرب اوزارها ولم يملكهم ذلك على ما قال محمد في الاصل وقد روى عكرمة بن عمار عن ابي زميل عن عبد الله بن الدؤلى عن ابن عباس ان الخوارج تقموا على رضى الله عنه انه لم يسب ولم يغنم فحاجهم بان قال لهم اقتسبوا امكم عائشة ثم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها فلئن فعلتم لقد كفرتم وروى ابو معاوية عن الصلت بن بهرام عن ابي وائل قال سألته اخمس على رضى الله عنه اموال اهل الجمل قال لا وقال الزهري وقعت الفتنة واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون واجمعوا ان كل دم اريق على وجه التأويل او مال استهلك على وجه التأويل فلا ضمان فيه ويدل على انه لا تغنم اموالهم التي ليست معهم مما تركوه في ديارهم لا تغنم وان قتلوا كذلك ما معهم منها الا ترى ان اهل الحرب لا يختلف فيما يغنم من اموالهم ما معهم وما تركوه منها في ديارهم ان ما حصل في ايدينا منها مغنوم وانه لا خلاف انه لا تسبي ذراريهم ونسأؤهم ولا تملك رقابهم فكذلك لا تغنم اموالهم قال قيل مشركو العرب لا تملك رقابهم وتغنم اموالهم قال قيل له لانهم يقتلون اذا اسروا ان لم يسلموا وتسبي ذراريهم ونسأؤهم فلذلك غنمت اموالهم والخوارج اذ لم تبق لهم منعة لا يقتل اسراهم ولا تسبي ذراريهم بحال فكذلك لا تغنم اموالهم

باب الحكم في اسرى اهل البغي وجرحا هم

روى كوثر بن حديم عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن ام عبد كيف حكم الله فيمن بغي من هذه الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا يجزى على جريحها ولا يقتل اسيرها ولا يطلب هاربها وروى عطاء بن السائب عن ابي البختري وعامر قال لما ظهر على رضى الله عنه على اهل الجمل قال لا تتبعوا مدبرا ولا تدفقوا على جريح وروى شريك عن السدي

عن عبد خير قال قال علي رضي الله عنه يوم الجمل لا تقتلوا اسيرا ولا تجهزوا على جريح ومن اتى السلاح فهو آمن % قال ابو بكر هذا حكم علي رضي الله عنه في البغاة ولا نعلم له مخالف من السلف وقال اصحابنا اذا لم تبق لاهل البغي فئة فانه لا تجهز على جريح ولا يقتل اسير ولا يتبع مدبر فاذا كانت لهم فئة فانه يقتل الاسير ان رأى ذلك الامام ويجهز على الجريح ويتبع المدبر وقول علي رضي الله عنه محمول على انه لم تبق لهم فئة لان هذا القول انما كان منه في اهل الجمل ولم تبق لهم فئة بعد الهزيمة والدليل عليه انه اسر ابن بشرى والحرب قائمة فقتله يوم الجمل فدل ذلك على ان مراده في الاخبار الاول اذا لم تبق لهم فئة

باب في قضايا البغاة

قال ابو يوسف في البرمكي لا ينبغي لقاضي الجماعة ان يحيز كتاب قاضي اهل البغي ولا شهادته ولا حكمه % قال ابو بكر وكذلك قال محمد وقال لوان الخوارج ولوا قاضيا منهم فحكم ثم رفع الى حاكم اهل العدل لم يعضه الا ان يوافق رأيه فيستأنف القضاء فيه قال ولو لولا قاضيا من اهل العدل ففضى بقضية انفسها من رفعت اليه كما يمضى قضاء اهل العدل وقال مالك فيما حكم به اهل البغي تكشف احكامهم فما كان منها مستقيما امضى وقال الشافعي اذا غلب الخوارج على مدينة فاخذوا صدقات اهلها واقاموا عليهم الحدود لم تعد عليهم ولا يرد من قضاء قاضيه الا ما يرد من قضاء قاضي غيرهم وان كان غير مأون برأيه على استحلال دم او مال لم ينفذ حكمه ولم يقبل كتابه % قال ابو بكر اذا قاتلوا وظهر بغيتهم على اهل العدل فقد وجب قتلهم وقتالهم فغير جائز قبول شهادة من هذه سبيله لان اظهار البغي وقتالهم لاهل العدل هو فسق من جهة الفعل وظهور الفسق من جهة الفعل يمنع قبول الشهادة كشارب الخمر والزاني والسارق % فان قيل فانت تقبل شهادتهم فهلا امضيت احكامهم % قيل له قد قال محمد بن الحسن انهم انما تقبل شهادتهم ما لم يقاتلوا ولم يخرجوا على اهل العدل فاما اذا قاتلوا فاني لا قبل بشهادتهم فقد سوى بين القضاء وبين الشهادة ولم يذكر في ذلك خلافا بين اصحابنا وهذا شديد والعلة فيه ما ذكرنا % فان قيل فقد قالوا ان الخوارج اذا ظهروا واخذوا صدقات المواشي والثمار انه لا يعاد على اربابها فاجعلوا اخذهم بمنزلة اخذ اهل العدل % قيل له ان الزكاة لا تسقط عنهم باخذ هؤلاء لانهم قالوا ان على ارباب الاموال اعادتها فيما بينهم وبين الله تعالى وانما اسقطوا به حق الامام في الاخذ لان حق الامام انما ثبت في الاخذ لاجل حمايته اهل العدل فاذا لم يحكمهم من البغاة لم يثبت حقه في الاخذ وكان ما اخذه البغاة بمنزلة اخذه في باب سقوط حقه في الاخذ الا ترى ان اصحابنا قالوا لو مر رجل من اهل العدل على عاشر اهل البغي بمال فعشره انه لا يحتسب له الامام بذلك ويأخذ منه العشر اذا مر به على عاشر اهل العدل فعلمت ان المعنى في سقوط حق الامام في الاخذ لاعلى معنى انهم جعلوا حكمهم كاحكام اهل العدل وانما اجازوا قضاء قاضي البغاة اذا كان القاضي من اهل العدل من قبل ان الذي يحتاج اليه في صحة نفاذ القضاء

هو ان يكون القاضى عدلا في نفسه ويمكنه تنفيذ قضائه وحمل الناس عليه بيد قوية سواء كان المولى له عدلا او باغيا الا ترى انه لو لم يكن ببلد سلطان فاتفق اهله على ان ولوا رجلا منهم القضاء كان جائزا وكانت احكامه نافذة عليهم فكذلك الذي ولاه البغاة القضاء اذا كان هو في نفسه عدلا نفذت احكامه * ويحتج من يجيز مجاوزة الحد بالتعزير بقوله تعالى ﴿ فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله ﴾ فامر بقتالهم الى ان يرجعوا الى الحق فدل على ان التعزير يجب الى ان يعلم اقلاعه عنه وتوبته اذ كان التعزير للزجر والردع وليس له مقدار معلوم في العادة كما ان قتال البغاة لما كان للردع وجب فعله ان يرتدعوا ويترجروا * قال ابو بكر انما اقتصر من لم يبلغ بالتعزير الحد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المتعدين * وقوله تعالى ﴿ انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم ﴾ يعني انهم اخوة في الدين كقوله تعالى ﴿ فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم ﴾ وفي ذلك دليل على جواز اطلاق لفظ الاخوة بين المؤمنين من جهة الدين * وقوله تعالى ﴿ فاصلحوا بين اخويكم ﴾ يدل على ان من رجا صلاح ما بين متعاضدين من المؤمنين ان عليه الاصلاح بينهما * وقوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم ﴾ نهى الله بهذا الآية عن عيب من لا يستحق ان يعاب على وجه الاحتقار له لان ذلك هو معنى السخرية واخبر انه وان كان ارفع حالا منه في الدنيا فعسى ان يكون المسخور منه خيرا عند الله * وقوله تعالى ﴿ ولا تزرؤا انفسكم ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة لا يطعن بعضكم على بعض * قال ابو بكر هو كقوله ﴿ ولا تقتلوا انفسكم ﴾ لان المؤمنين كنفس واحدة فكأنه بقتله اخاه قاتل نفسه وكقوله ﴿ فسلموا على انفسكم ﴾ يعني يسلم بعضكم على بعض * واللمز العيب يقال لمزه اذا عابه وطعن عليه قال الله تعالى ﴿ ومنهم من ينزك في الصدقات ﴾ * قال زياد الانجم

اذا لقيتك تبدى لي مكاشرة * وان تغيت كنت الهامز اللمزه

ما كنت اخشى وان كان الزمان به * حيف على الناس ان يقتابى عنزه

وانما نهى بذلك عن عيب من لا يستحق وليس بمعيب فان من كان معيبا فاجرا فعيه بما فيه جائز * وروى انه لما مات الحجاج قال الحسن اللهم انت امته فاقطع عناسنته فانه اتانا خيفش اعيمش يمد بيد قصيرة النان والله ما عرق فيها عنان في سبيل الله رجل حتمه ويخطر في مشيته ويصعد المنبر فيهدر حتى تفوته الصلاة لامن الله يتقى ولا من الناس يستحى فوقه الله وتحته مائة الف او يزيدون لا يقول له قائل الصلاة ايها الرجل ثم قال الحسن هيهات والله حال دون ذلك السيف والسوط * وقوله تعالى ﴿ ولا تنازروا بالالقب ﴾ روى حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ان ابا ذر كان عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان بينه وبين رجل منازعة فقال له ابو ذر يا ابن اليهودية فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ترى ماهنا ماشى احمر ولا اسود وما انت افضل منه الا بالتقوى قال ونزلت هذه الآية ﴿ ولا تنازروا بالالقب ﴾ وقال قتادة في قوله تعالى ﴿ ولا تنازروا بالالقب ﴾ قال لا تقل لا خيك المسلم يا فاسق يا منافق * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا

عبد الرزاق عن معمر عن الحسن قال كان اليهودي والنصراني يسلم فيقال له يا يهودي يا نصراني فهوا
عن ذلك رحمته حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا
وهيب عن داود عن عامر قال حدثني ابو جيرة بن الضحاك قال فينا نزلت هذه الآية في بني
سلمة (ولا تنازروا بالالقب بنس الاسم الفسوق بعد الايمان) قال قدم علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس منارجل الا وله اسمان او ثلاثة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا فلان
فيقولون مه يا رسول الله انه يغضب من هذا الاسم فانزلت هذه الآية (ولا تنازروا بالالقب) وهذا يدل
على ان اللقب المكروه هو ما يكرهه صاحبه ويفيد ذما للموصوف به لانه بمنزلة السباب
والشتيمة فاما الاسماء والافصاف الجارية غير هذا الجري فغير مكروهة لم يتناولها النهي لانها
بمنزلة اسماء الاشخاص والاسماء المشتقة من افعال رحمته وقدرى محمد بن اسحاق عن محمد بن
يزيد بن خثيم عن محمد بن كعب قال حدثني محمد بن خثيم المحاذبي عن عمار بن ياسر قال
كنت انا وعلي بن ابي طالب رفيقين في غزوة العشيرة من بطن ينيع فلما نزل بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقام بها شهرا وصالح فيها بني مدلج وحلفاءهم من بني ضمرة ووادعهم
فقال لي علي رضي الله عنه هل لك ان تأتي هؤلاء من بني مدلج يعملون في غير لهم ننظر كيف يعملون
فاتيناهم فنظرنا اليهم ساعة ثم غشيننا التوم فعمدنا الى صور من النخل في دقعاء من الارض فمسنا
فما لبنا ان نرسول الله صلى الله عليه وسلم بقدمه فجلسنا وقد تتربنا من تلك الدقعاء فيومئذ قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعلي يا ابا تراب لما عليه من التراب فاحبرناه بما كان من امرنا فقال الا اخبركم
باشقى رجلين قلنا من هما يا رسول الله قال احيمر ثمود الذي عقر الناقة والذي يضربك يا علي على هذا
ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأسه حتى تبل منه هذه ووضع يده على خيته وقال سهل ابن
سعد ما كان اسم احب الى علي رضي الله عنه ان يدعى به من ابي تراب فمثل هذا لا يكره اذ ليس فيه ذم
ولا يكرهه صاحبه رحمته وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن مهدي قال حدثنا
شريك عن عاصم عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ذا الازنين وقد غير النبي صلى الله
عليه وسلم اسماء قوم فسمى العاص عبد الله وسمى شهابا هشاما وسمى حربا ساما وفي جميع ذلك
دليل على ان المنهى من الالقب ما ذكرنا دون غيره وقد روى ان رجلا اراد ان يتزوج
امراة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعني الصغرة رحمته
قال ابو بكر فلم يكن ذلك غيبة لانه لم يرد به ذم المذكور ولا غيبته رحمته وقوله تعالى (اجتنبوا كثيرا
من الظن ان بعض الظن اثم) اقتضت الآية المنهى عن بعض الظن لانه لا يبيح جميعه لان قوله (كثيرا
من الظن) يقتضي البعض وعقبه بقوله (ان بعض الظن اثم) فدل انه لم ينه عن جميعه وقال
في آية اخرى (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال (وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بورا)
فالظن على اربعة اضرب محظور ومأمور به ومنسوب اليه ومباح رحمته فاما الظن المحظور فهو سوء الظن
بالله تعالى رحمته حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المثني ومحمد بن محمد بن حبان التمار
قالا حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن ابى سفيان عن جابر قال سمعت رسول الله

مطلب
الظن على اربعة اضرب

صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاث يقول لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله عز وجل * وحدثنا
 عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابو سعيد يحيى بن منصور الهروى قال حدثنا سويد بن نصر
 قال حدثنا ابن المبارك عن هشام بن الغازى عن حبان بن ابي النصر قال سمعت واثلة بن الاسقع
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله انا عند ظن عبدى في فليظن بي ماشاء * وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد بن سلمة
 عن محمد بن واسع عن شثير يعنى ابن نهار عن ابى هريرة عن النبی صلى الله عليه وسلم قال
 حسن الظن من العبادة وهو مرفوع في حديث نصر بن على غير مرفوع في حديث موسى
 ابن اسماعيل فحسن الظن بالله فرض وسو الظن به محذور منهى وكذلك سوء الظن بالمسلمين
 الذين ظاهروهم العدالة محذور من جور عنه وهو من الظن المحذور المنهى عنه * وحدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا عبدالرزاق قال اخبرنا
 معمر عن الزهرى عن على بن حسين عن صفية قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 معتكفا فاتيته ازوره ليلا فحدثته وقت فانقلبت فقام معي ليلتي وكان مسكنا في دار اسامة
 ابن زيد فرجلان من الانصار فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم اسرعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم على
 رسلكما انها صفية بنت حبي قال لا سبحان الله يا رسول الله قال ان الشيطان يجري من الانسان
 مجرى الدم فخشيت ان يقذف في قلوبكما شيئا او قال سوا * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال
 حدثنا معاذ بن المثني قال حدثنا عبدالرحمن قال حدثنا وهيب قال حدثنا ابن طاوس عن
 ابيه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب
 الحديث فهذا من الظن المحذور وهو ظنه بالمسلم سوا من غير سبب يوجه وكل ظن فيما لم يسل
 الى معرفته مما تعبد بعلمه فهو محذور لانه لما كان متعبدا تعبد بعلمه ونصب له الدليل عليه فلم يتبع
 الدليل وحصل على الظن كان تاركا للمأمورية واما ما لم ينصب له عليه دليل يوصله الى العلم به وقد
 تعبد بتنفيذ الحكم فيه فلاقتصار على غالب الظن واجراء الحكم عليه واجب وذلك نحو ما
 تعبدنا به من قبول شهادة العدول وتحريم القبلة وتقويم المستهلكات وادوش الجنائيات التي لم يرد
 بمقاديرها توقيف فهذه وما كان من نظائرهما قد تعبدنا فيها بتنفيذ احكام غالب الظن * واما الظن
 المباح فالشكك في الصلاة امره النبي صلى الله عليه وسلم بالتحريم والعمل على ما يغلب في ظنه
 فلو غاب ظنه كان مباحا وان عدل عنه الى البناء على اليقين كان جائزا ونحوه ما روى عن ابى بكر الصديق
 رضى الله عنه انه قال لعائشة انى كنت نحلتك جداد عشرين وسقا بالعالية وانك لم تكوني حزتيه ولا قبضتيه
 وانما هو مال الوارث وانماها اخواك واختاك قال فقلت انما هي اسماء فقال القى في روعى ان ذا بطن خارجه
 جارية فاستجاز هذا الظن لما وقع في قلبه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
 قال حدثنا هشام بن عمار عن عبدالرحمن بن سعد عن عبدالله بن سعيد عن ابيه عن ابى هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ظنتم فلا تحققوا فهذا من الظن الذى يعرض بقلب الانسان
 في اخيه مما يوجب الريبة فلا ينبغي ان يحققه * واما الظن المندوب اليه فهو حسن الظن بالاخ

المسلم هو مندوب اليه مثاب عليه ؑ فان قيل اذا كان سوء الظن محظورا فواجب ان يكون حسن الظن واجبا ؑ قيل له لا يجب ذلك لان بينهما واسطة وهو ان لا يظن به شيئا فاذا احسن الظن به فقد فعل مندوبا اليه ؑ قوله تعالى ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود عن القعني عن مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تجسسوا ؑ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو بكر بن ابى شيبة قال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن زيد بن وهب قال اتى ابن مسعود فقيل هذا فلان تقطر لحية خمر فقال عبدالله انا قد نهينا عن التجسس ولكن ان يظهر لنا شيء نأخذ به ؑ وعن مجاهد لا تجسسوا خذوا بما ظهر لكم ودعوا ما ستر الله فبهى الله في هذه الآيات عن سوء الظن بالمسلم الذى ظاهره العدالة والستر ودل به على انه يجب تكذيب من قذفه بالظن وقال تعالى ﴿لَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا افْكٌ مِّنْهُ﴾ فاذا واجب تكذيب القاذف والامر بحسن الظن فقد اقتضى ذلك النهى عن تحقيق المظنون وعن اظهاره ونهى عن التجسس بل امر بالستر على اهل المعاصى ما لم يظهر منهم اصرار ؑ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا القرياني عن اسرائيل عن الوليد قال ابو داود ونسبه لنا زهير بن حرب عن حسين بن محمد عن اسرائيل في هذا الحديث قال الوليد بن ابى هشام عن زيد بن زائد عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبلغنى احد عن احد شيئا فاني احب ان اخرج اليكم وانا سليم الصدر لكم ؑ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسلم بن ابراهيم قال حدثنا عبدالله بن المبارك عن ابراهيم بن نشيط عن كعب بن علقمة عن ابى الهيثم عن عقبة بن عامر عن النبی صلى الله عليه وسلم قال من رأى عورة فسترها كان كمن احيى مؤودة ؑ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم عن ابىه ان النبی صلى الله عليه وسلم قال المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة اخيه فان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة ففرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة ؑ وجميع ما امرنا الله به من ذلك يؤدى الى صلاح ذات البين وفي صلاح ذات البين صلاح امر الدنيا والدين قال الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ واصلحوا ذات بينكم ؑ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن عمرو بن مرة عن سالم عن ام الدرداء عن ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا خبركم بافضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا بلى يا رسول الله قال اصلاح ذات البين وفساد ذات البين الحالقة ؑ وقوله تعالى ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُمُ بَعْضًا﴾ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء عن ابىه عن ابى هريرة انه قيل يا رسول الله ما الغيبة قال ذكرك

اخاك بما يكره قيل افرأيت ان كان في اخي ما قول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبتنه وان لم يكن فيه
 ما تقول فقد بهتته ۞ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا مسدد قال حدثنا
 سفیان عن علي بن الاقر عن ابي حذيفة عن عائشة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم
 حسبك من صفة كيت وكيت قال غير مسدد تعني قصيرة فقال لقد قلت كلمة لو مزجت بماء
 البحر لمزجته قالت وحكيت له انسانا آخر فقال ما احب اني حكيت انسانا وان لي كذا وكذا ۞
 وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج
 قال اخبرني ابو الزبير ان عبد الرحمن بن الصامت ابن عم ابي هريرة اخبره انه سمع ابا هريرة يقول جاء
 الاسلامي الى نبي الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه اربع مرات انه اصاب امرأة حراما وذكر الحديث
 الى قوله فما تريد بهذا القول قال اريد ان تطهرني فامر به فرجهم فسمع نبي الله صلى الله عليه
 وسلم رجلين من اصحابه يقول احدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه
 نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بحيفة حمار شائل برجله
 فقال اين فلان وفلان فقالا نحن ذان يا رسول الله قال انزلا فكللا من جيفة هذا الحمار فقالا
 يا نبي الله من يأكل من هذا قال فماتتما من عرض اخيكما آتفا اشد من الاكل منه والذي
 نفسي بيده انه الآن في انهار الجنة ينغمس فيها ۞ وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن مرة سنة ثلاث عشرة ومائتين قال حدثنا ابن عون ان ناسا
 اتوا ابن سيرين فقالوا انا نال منك فاجعلنا في حل فقال لا احل لكم ما حرم الله عليكم وروى
 الربيع بن صبيح ان رجلا قال للحسن يا ابا سعيد اني ارى امرا اكرهه قال وما ذاك يا ابن
 اخي قال ارى اقواما يحضرون مجلسك يحفظون عليك سقط كلامك ثم يحكونك ويعيونك
 فقال يا ابن اخي لا يكبرن هذا عليك اخبرك بما هو اعجب قال وما ذاك يا عم قال اطعمت نفسي
 في جوار الرحمن وحلول الجنان والنجاة من النيران ومرافقة الانبياء ولم اطعم نفسي في
 السلامة من الناس انه لو سلم من الناس احد لسلم منهم خالقهم الذي خلقهم فاذا لم
 يسلم خالقهم فالحلوق اجدر ان لا يسلم ۞ وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال اخبرنا الحارث بن
 ابي اسامة قال حدثنا داود بن المجير قال حدثنا عنبة بن عبد الرحمن قال حدثني خالد بن
 يزيد اليمامي عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة الاغتيا
 ب ان تستغفر لمن اغتبتته ۞ وقوله تعالى ﴿يحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه﴾ تأكي
 د لتقييح الغيبة والزجر عنه من وجوه احدها ان لحم الانسان محرم الاكل فكذلك الغيبة
 والثاني ان النفوس تعاف اكل لحم الانسان من جهة الطبع فلتكن الغيبة عندكم بمنزلة
 في الكراهة ولزوم اجتنابه من جهة موجب العقل اذ كانت دواعي العقل احق بالاتباع
 من دواعي الطبع ولم يقتصر على ذكر الانسان الميت حتى جعله اخاه وهذا ابغى ما يكون
 في التقييح والزجر فهذا كله انما هو في المسام الذي ظاهره العدالة ولم يظهر منه ما يوجب
 تفسيقه كما يجب علينا تكذيب قاذفه بذلك فان كان المقذوف بذلك مهتوكا فاسقا فان ذكر ما

فيه من الافعال القبيحة غير محظور كما لا يجب على سامعه التكبر على قائله * ووصفه بما يكرهه على ضربين احدهما ذكر افعاله القبيحة والاخر وصف خلقته وان كان مشينا على جهة الاحتقار له وتصغيره لاعلى جهة ذمه بها ولا عيب صانعها على نحو ما روينا عن الحسن في وصفه الحجاج بقبح الخلقة وقد يجوز وصف قوم في الجملة ببعض ما اذا وصف به انسان بعينه كان غيبة محظورة ثم لا يكون غيبة اذا وصف به الجملة على وجه التعريف كما روى ابو حازم عن ابى هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى تزوجت امرأة قال هل نظرت اليها فان فى عين الانصار شيئا فانه لم يكن غيبة وجعل وصف عائشة الرجل بالقصر فى الحديث الذى قدمنا غيبة لان ذلك كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعريف لاعلى جهة العيب وهو كما روى عنه انه قال لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما عراض الوجوه صغار العيون فطس الانوف كان وجوههم الحجان المطرقة فلم يكن ذلك غيبة وانما كان تعريفا لهم صفة القوم * قوله تعالى ﴿انا خلقناكم من ذكر واثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾ روى عن مجاهد وقادة الشعوب النسب الابد والقبائل الاقرب فيقال بنى فلان وفلان * وقوله تعالى ﴿ان اكرمكم عند الله اتقاكم﴾ بدأ بذكر الخلق من ذكر واثى وهما آدم وحواء ثم جعلهم شعوبا يعنى متشعبين متفرقين فى الانساب كالامم المتفرقة نحو العرب وفارس والروم والهند ونحوهم ثم جعلهم قبائل وهم اخص من الشعوب نحو قبائل العرب وبيوتات العجم ليتعارفوا بالنسبة كما خالف بين خلقهم وصورهم ليعرف بعضهم بعضا وذلك على انه لافضل لبعضهم على بعض من جهة النسب اذ كانوا جميعا من اب وام واحدة ولان الفضل لا يستحق بعمل غيره فين الله تعالى ذلك لنا للافخر بعضنا على بعض بالنسب واكد ذلك بقوله تعالى ﴿ان اكرمكم عند الله اتقاكم﴾ فاين ان الفضيلة والرفعة انما تستحق بتقوى الله وطاعته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى خطبته انه قال ان الله قد اذهب نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء الناس من آدم وادم من تراب اكرمكم عند الله اتقاكم لافضل لعربى على عجمى الا بالتقوى وقال ابن عباس وعطاء ان اكرمكم عند الله اتقاكم لا اعظمكم بيتا . آخر سورة الحجرات

ومن سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم فى امر مرجح﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى قوله ﴿فهم فى امر مرجح﴾ قال من ترك الحق مرجح عليه رايه والتبس عليه دينه * وقوله تعالى ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾ روى جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان استطعتم ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا

ثم قرأ ﴿فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾ وروى عن ابن عباس وقادة
 ان المراد صلاة الفجر وصلاة العصر وقوله تعالى ﴿ومن الليل فسبحه﴾ قال مجاهد صلاة الليل
 ﴿قال ابو بكر يجوز ان يريد صلاة المغرب والعتمة﴾ وقوله تعالى ﴿وادبار السجود﴾ قال على
 وعمر والحسن بن علي وابن عباس والحسن البصري ومجاهد والنخعي والشعبي ﴿وادبار السجود﴾
 ركعتان بعد المغرب ﴿وادبار النجوم﴾ ركعتان قبل الفجر وعن ابن عباس مثله وعن مجاهد عن
 ابن عباس ﴿وادبار السجود﴾ اذا وضعت جبهتك على الارض ان تسبح ثلاثا ﴿قال ابو بكر اتفق
 من ذكرنا قوله بديا ان قوله﴾ فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ﴿اراد
 به الصلاة وكذلك﴾ ومن الليل فسبحه ﴿هو صلاة الليل وهي العتمة والمغرب فوجب ان يكون
 قوله﴾ وادبار السجود ﴿هو الصلاة لان فيه ضمير فسبحه وقد روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم التسبيح في دبر كل صلاة ولم يذكر انه تفسير الآية وروى محمد بن سيرين عن كثير
 ابن افلاح عن زيد بن ثابت قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسبح في دبر كل صلاة
 ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر اربعا وثلاثين فاتي رجل من الانصار في المنام فقال امركم
 محمد صلى الله عليه وسلم ان تسبحوا في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدوا ثلاثا وثلاثين
 وتكبروا اربعا وثلاثين فلو جعلتموها خمسا وعشرين وخمسا وعشرين فاجعلوا فيها التهليل فذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلوا وروى سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قالوا
 يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم قال كيف ذاك قالوا صلوا كما صلينا وجاهدوا
 كما جاهدنا وانفقوا من فضول اموالهم وليست لنا اموال فقال انا اخبركم بامر تدركون به
 من كان قبلكم وتسبقون به من بعدكم لا ياتي احد بمثل ما جئتم به الا من جاء بمثله تسبحون الله في دبر
 كل صلاة عشرا وتحمدون الله عشرا وتكبرون عشرا وروى نحوه عن ابي ذر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم الا انه قال تسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا
 وثلاثين وروى كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال وتكبر اربعا وثلاثين
 وروى ابو هارون العبدى عن ابي سعيد الخدري قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 في آخر صلاته عند انصرافه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين ﴿قال ابو بكر فان حمل معنى الآية على الوجوب كان قوله﴾ فسبح بحمد ربك
 قبل طلوع الشمس ﴿على صلاة الفجر﴾ وقبل الغروب ﴿على صلاة الظهر والعصر وكذلك
 روى عن الحسن﴾ ومن الليل فسبحه ﴿صلاة العتمة والمغرب فتكون الآية منتظمة للصلوات
 الخمس وعبر عن الصلاة بالتسبيح لان التسبيح تنزيه لله عمالا يليق به والصلاة تشتمل على قراءة
 القرآن واذا كان هي تنزيه لله تعالى . آخر سورة ق

ومن سورة الذاريات
 بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿كانوا قليلا من الليل ما يهجعون﴾ قال ابن عباس وابراهيم والضحاك الهجوع

النوم وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا اقل ليلة تمر عليهم الاصلوا فيها وقال قتادة عن الحسن لا ينامون فيها الا قليلا وقال مطرف بن عبد الله قل ليلة تأتي عليهم لا يصلون فيها اما من اولها واما من اوسطها وقال مجاهد كانوا لا ينامون كل الليل وروى قتادة عن انس قال كانوا يتنفلون بين المغرب والعشاء * وروى ابو حيوة عن الحسن قال كانوا يطيلون الصلاة بالليل واذا سجدوا استغفروا * وروى عن قتادة قال كانوا لا ينامون عن العتمة ينتظرونها لوقتها كانه جعل هجوعهم قليلا في جنب يقطتهم لصلاة العتمة * قال ابو بكر قد كانت صلاة الليل فرضا ففسخ فرضها بماتزل في سورة المزمل ورغب فيها في هذه السورة وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في فضلها والترغيب فيها وروى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يدعو الله فيها بخير الدنيا والآخرة الا اعطاه الله اياه وذلك في كل ليلة وقال ابو مسلم قلت لابي ذر اي صلاة الليل افضل قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نصف الليل وقيل فاعله * وروى عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويصلي ثلث الليل وينام سدس الليل * وروى عن الحسن (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال ما يرقدون * (وبالاستحارهم يستغفرون) قال مدوا الصلاة الى السحر ثم جلسوا في الدعاء والاستكانة والاستغفار * وقوله تعالى ﴿ وفي اموالهم حق ﴾ قال ابو بكر اختلف السلف في تأويله فقال ابن عمر والحسن والشعبي ومجاهد هو حق سوى الزكاة واجب في المال وقال ابن عباس من ادى زكاة ماله فلا جناح عليه ان لا يتصدق وقال ابن سيرين ﴿ وفي اموالهم حق معلوم ﴾ قال الصدقة حق معلوم * وروى حجاج عن الحكم عن ابن عباس قال نسخت الزكاة كل صدقة والحجاج عن ابي جعفر مثله واختلف الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فروى عنه ما يحتاج به كل واحد من الفريقين فروى طلحة بن عبيد الله قصة الرجل الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما عليه فذكر الصلاة والزكاة والصيام فقال هل على شيء غير هذا قال لا وروى عمرو بن الحارث عن دراج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك فيه * وروى دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اديت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فهذه الاخبار يحتاج بها من تأول حقا معلوما على الزكاة وانه لاحق على صاحب المال غيرها واحتج ابن سيرين بان الزكاة حق معلوم وسائر الحقوق التي يوجبها مخالفوه ليست بمعلومة * واحتج من اوجب فيه حقا سوى الزكاة بما روى الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم افي المال حق سوى الزكاة قتلا (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية فذكر الزكاة في نسق التلاوة بعد قوله ﴿ وآتي المال على حبه ﴾ ويحتجون ايضا بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ابل لا يؤدي

حقها في عسرها ويسرها لابرزها بقاع قرقر تطأ باخفافها وذكر البقر والغنم فقال امرأى
 يا باهريرة وماحقها قال تمنح الغزيرة وتعطي الكريمة وتحمل على الظهر وتسقي اللبن وفي حديث
 ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله وماحقها قال اطراق فحلها
 واعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله * وروى الاعمش عن المعرور
 ابن سويد عن ابى ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما
 رآنى مقبلاً قال هم الاخسرون ورب الكعبة فقلت يا رسول الله من هم قال هم الاكثرون اموالا
 الامن قال هكذا وهكذا حشا عن يمينه وعن شماله وبين يديه مامن رجل يموت ويترك ابلاً
 لم يؤد زكاتها الا جاءته يوم القيامة تنطحه بقرونها وتطأ باخفافها كما بعدت اخراها اعيدت
 عليه اولها حتى يقضى بين الناس * قال ابوبكر هذه الاخبار كلها مستعملة وفي المال حق
 سوى الزكاة باتفاق المسلمين منه ما يلزم من الثقة على والديه اذا كانا فقيرين وعلى ذوى ارحامه
 وما يلزم من اطعام المضطر وحمل المنقطع وما جرى مجرى ذلك من الحقوق اللازمة عندما
 يعرض من هذه الاحوال * وقوله تعالى ﴿للسائل والمحروم﴾ قال ابن عباس رواية وعائشة وابن
 المسيب ومجاهد رواية وعطاء وابو العالية والنخعي وعكرمة المحروم المحارف وقال الحسن
 المحروم الذى يطلب فلا يرزق وقال ابن عباس رواية ومجاهد المحروم الذى ليس له
 فى الاسلام سهم وفى لفظ آخر الذى ليس له فى الغنمة شئ وقال عكرمة الذى لا يموله
 مال وقال الزهرى وقادة المحروم المسكين المتعفف وقال عمر بن عبد العزيز المحروم
 الكلب * قال ابوبكر من تأوله على الكلب فانه لا يجوز ان يكون المراد عنده بحق معلوم
 الزكاة لان اطعام الكلب لا يجزى من الزكاة فينبى ان يكون المراد عنده حقاً غير الزكاة
 فيكون فى اطعام الكلب قرينة كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان فى كل ذى كبد حرى
 اجراً وان رجلاً سقى كلباً فغفر الله له والاظهر فى قوله حق معلوم انه الزكاة لان الزكاة واجبة
 لاحالة وهى حق معلوم فوجب ان يكون مراداً بالآية اذا جاز ان ينطوى تحتها ويكون اللفظ
 عبارة عنها ثم جاز ان يكون جميع ما تأول السلف عليه المحروم مراداً بالآية فى جواز اعطائه
 الزكاة وهو يدل على ان الزكاة اذا وضعت فى صنف واحد اجزأ لانه اقتصر على السائل والمحروم
 دون الاصناف المذكورة فى آية الصدقات وفرق الله تعالى فى الآية بين السائل والمحروم لان
 الفقير قد يحرم نفسه بترك المسئلة وقد يحرمه الناس بترك اعطائه فاذا لم يسئل فقد حرم نفسه
 بترك المسئلة فسمى محروماً من هذا الوجه لانه يصير محروماً من وجهين من قبل نفسه ومن
 قبل الناس وقد روى عن الشعبي انه قال اعياى ان اعلم ما المحروم . آخر سورة الذاريات

ومن سورة الطور
 بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وسبح بحمد ربك حين تقوم﴾ قال ابن مسعود وابو الاحوص ومجاهد حين تقوم

من كل مكان سبحانه وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك * وروى علي بن هاشم قال سئل الاعمش اكان ابراهيم يستحب اذا قام من مجلسه ان يقول سبحانه اللهم وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك قال ما كان يستحب ان يجعل ذلك سنة وقال الضحاك عن عمر يعني به افتتاح الصلاة * قال ابو بكر يعني به قوله سبحانه الله وبحمده وتبارك اسمك الى آخره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ذلك بعد التكبير وقال ابو الجوزاء حين تقوم من منامك * قال ابو بكر يجوز ان يكون عموما في جميع ما روى من هذه التأويلات * قوله تعالى * وادبار النجوم * روى عن جماعة من الصحابة والتابعين انه ركعتا الفجر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في ركعتي الفجر منها حديث سعد بن هشام عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى عبيد بن عمير عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرع الى شيء من النوافل اسراعه الى ركعتي الفجر ولا الى غنيمة * وروى ايوب عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الركعتان قبل صلاة الفجر واجبتان على كل مسلم وروى عنه انه قال لا تدعوها فان فيهما الرغائب وقال لا تدعوها وان طرقكم الحيل . آخر سورة الطور

ومن سورة النجم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى * وما ينطق عن الهوى * يحتاج به من لا يحيز ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحوادث من جهة اجتهاد الرأي بقوله (ان هو الا وحى يوحى) وليس كما ظنوا لان اجتهاد الرأي اذا صدر عن الوحي جازان ينسب موجه وما دى اليه انه عن وحى * وقوله تعالى * ولقد راى نزلة اخرى عند سدرة المنتهى * روى عن ابن مسعود وعائشة ومجاهد والربيع قالوا رأى جبريل في صورته التي خلقه الله عليها مرتين * وروى عن ابن عباس انه رأى ربه بقلبه وهذا يرجع الى معنى العلم وعن ابن مسعود والضحاك سدرة المنتهى في السماء السادسة واليها ينتهى ما يعرج الى السماء وقيل سميت سدرة المنتهى لانه ينتهى اليها ارواح الشهداء وقال الحسن جنة المأوى هي التي يصير اليها اهل الجنة وفي هذه الآية دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صعد الى السماء والى الجنة بقوله تعالى * (راى عند سدرة المنتهى وان عندها جنة المأوى) * وقوله تعالى * (الا للهم) قال ابن عباس رواية لم ارشبه بالهم بمقال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب على ابن آدم حظه من الزنا ادرك ذلك لا محالة فزنا العينين النظر وزنا اللسان المنطق والنفس تمنى وتشتهى والفرج يصدق ذلك كله او يكذبه وروى عن ابن مسعود واني هريرة انه النظرة والغمزة والقبلة والمباشرة فاذا مس الحتان الحتان فهو الزنا ووجب الغسل وعن ابى هريرة ايضا ان الهم النكاح وعنه ايضا ان اللمة من الزنا ثم يتوب فلا يعود وقال ابن عباس رواية للهم ما بين الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وقال ابن

عباس ايضا رواية هو الذي يلم بالمرأة وقال عطاء اللهم مادون الجماع وقال مجاهد ان تصيب الذنب ثم تتوب وروى عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم ان تغفر تغفرهما وای عبد لك لا الما ويقال ان اللهم هو اللهم بالخطيئة من جهة حديث النفس بها من غير عزم عليها وقيل ان اللهم مقاربة الشيء من غير دخول فيه يقال الم بالشيء الماما اذا قارب وقيل ان اللهم الصغير من الذنوب لقوله تعالى ﴿ان تجنبوا كبائر ما نهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾ وقوله تعالى ﴿لا ترزوا رزرة وذر اخرى﴾ هو كقوله ﴿ومن يكسب اثما فانما يكسبه على نفسه﴾ وكقوله ﴿ولا تكسب كل نفس الا عليها﴾ وقوله تعالى ﴿وان ليس للانسان الا ما سعى﴾ في معنى ذلك ويحتج به في امتناع جواز تصرف الانسان على غيره في ابطال الحجة على الحر العاقل البالغ وقوله تعالى ﴿وانه خلق الزوجين الذكر والانثى من لطفة اذ انمى﴾ قال ابو بكر لما كان قوله ﴿الذكر والانثى﴾ اسما للجنس استوعب الجميع وهذا يدل على انه لا يخلو من ان يكون ذكرا او انثى وان الخشي وان اشتبه علينا امره لا يخلو من احدهما وقد قال محمد بن الحسن ان الخشي المشكل انما يكون مادام صغيرا فاذا بلغ فلا بد من ان تظهر فيه علامة ذكر او انثى وهذه الآية تدل على صحة قوله . آخر سورة النجم

ومن سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾ دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لان الله لا يقلب العادات بمثله الا يجعله دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وروى انشقاق القمر عشرة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وابن عمر والنس وابن عباس وحذيفة وجبير بن مطعم في آخرين كرهت ذكر اسانيدھا للاطالة فان قيل معناه سينشق في المستقبل عند قيام الساعة لانه لو كان قد انشق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لما خفي على اهل الآفاق قيل له هذا فاسد من وجهين احدهما انه خلاف ظاهر اللفظ وحقيقته والاخر انه قد تواتر الخبر به عن الصحابة ولم يدفعه منهم احد واما قوله انه لو كان ذلك قد وقع لما خفي على اهل الآفاق فانه جائز ان يستره الله عنهم بغير او يشغلهم عن رؤيته ببعض الامور لضرب من التدبير ولئلا يدعيه بعض المتنبئين في الآفاق لنفسه فاطهره للحاضر بن عند دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم واحتجاجه عليهم وقوله تعالى ﴿ونبئهم ان الماء قسمة بينهم﴾ الآية يدل على جواز المهايأة على الماء لانهم جعلوا شرب الماء يوما للناقة ويوما لهم ويدل ايضا على ان المهايأة قسمة المنافع لان الله تعالى قد سمي ذلك قسمة وانما هي مهايأة على الماء لا قسمة الاصل واحتج محمد بن الحسن بذلك في جواز المهايأة على الماء على هذا الوجه وهذا يدل من قوله على انه كان يرى شرائع من كان قبلنا من الانبياء ثابتة ما لم يثبت نسخها . آخر سورة القمر

ومن سورة الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والحب ذو العصف والريحان﴾ روى عن ابن عباس وقتادة والضحاك ان العصف التبن وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك الريحان الورق وعن ابن عباس ايضا ان الريحان الحب وقال الحسن هو الريحان الذي يشم ۞ قال ابو بكر لا يمتنع ان يكون جميع ذلك مراداً لوقوع الاسم عليه والظاهر من الريحان انه المشموم ولما عطف الريحان على الحب ذى العصف والعصف هو ساقه دل على ان الريحان ما يخرج من الارض وله رائحة مستلذة قبل ان يصير له ساق وذلك نحو الضيعة ان والتمام والآس الذي يخرج ورقه ريحاً قبل ان يصير ذاساق لان العطف يقتضى ظاهره ان المعطوف غير المعطوف عليه ۞ وقوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ مراده من احدهما لانه انما يخرج من الملح دون العذب وهو كقوله ﴿يا معشر الجن والانس المبآتكم رسل منكم﴾ وانما رسل من الانس وقال ابن عباس والحسن وقتادة والضحاك المرجان صغار اللؤلؤ وقيل المرجان المختلط من الجواهر من مرجت اى خلطت وقيل انه ضرب من الجواهر كالتصيان يخرج من البحر وقيل انما قال ﴿يخرج منهما﴾ لان العذب والملح يلتقيان فيكون العذب لقاحاً للملح كما يقال يخرج الولد من الذكر والانثى وانما تله الاثى وقال ابن عباس اذا جاء القطر من السماء فتفتحت الاصداف فكان من ذلك اللؤلؤ ۞ وقوله تعالى ﴿فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان﴾ روى انها تحمر وتذوب كالدهن روى ان سماء الدنيا من حديد فاذا كان يوم القيامة صارت من الحضرة الى الاحمرار من حر نار جهنم كالحديد اذا حمى بالنار ۞ وقوله تعالى ﴿فيومئذ لا يسئلكم عن ذنبه انس ولا جان﴾ قيل فيه لا يسئل سؤال استنفهام لكن سؤال تقرير وتوقيف وقيل فيه لا يسأل في اول احوال حضورهم يوم القيامة لما يلحقهم من الدهش والذهول ثم يسئلون في وقت آخر ۞ وقوله تعالى ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾ يحتج به لاني حنيفة في ان الرطب والرمان ليسا من الفاكهة لان الشئ لا يعطف على نفسه انما يعطف على غيره هذا هو ظاهر الكلام ومفهومه الا ان تقوم الدلالة على انه انفرد بالذكر وان كان من جنسه لضرب من التعظيم وغيره كقوله تعالى ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال﴾ آخر سورة الرحمن

ومن سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون﴾ روى عن سلمان انه قال لا يمسه القرآن الا المطهرون فقرأ القرآن ولم يمسه المصحف حين لم يكن على وضوء وعن انس ابن مالك في حديث اسلام عمر قال فقال لاخيه اعطوني الكتاب الذي كنتم تقرأون فقالت انك رجس وانه لا يمسه الا المطهرون فقم فاغتسل او توضأ فتوضأ ثم اخذ الكتاب فقرأه

وذكر الحديث وعن سعد انه امر ابنه بالوضوء لمس المصحف وعن ابن عمر مثله وكره الحسن والنخعي لمس المصحف على غير وضوء * وروى عن حماد ان المراد القرآن الذي في اللوح المحفوظ (لا يمس الا المطهرون) يعني الملائكة وقال ابو العالية في قوله (لا يمس الا المطهرون) قال هو في كتاب مكنون ليس اتم من اصحاب الذنوب وقال سعيد بن جبير وابن عباس المطهرون الملائكة وقال قتادة لا يمس عند الله الا المطهرون فاما في الدنيا فانه يمس المجوس والنجس والمنافق * قال ابوبكر ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاولى ان يكون المراد القرآن الذي عند الله والمطهرون الملائكة وان حمل على النهي وان كان في صورة الخبر كان عموما فينا وهذا اولى لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متظاهرة انه كتب في كتابه لعمر بن حزم ولا يمس القرآن الا طاهر فوجب ان يكون نهي ذلك بالآية اذ فيها احتمال له . آخر سورة الواقعة

ومن سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من اتقى ﴾ من اتقى من قبل الفتح * الآية روى عن الشعبي قال فصل ما بين الهجرتين فتح الحديدية وفيه انزلت هذه الآية قالوا يا رسول الله فتح هو قال نعم عظيم وقال سعيد عن قتادة هو فتح مكة * قال ابوبكر ابان عن فضيلة الانفاق قبل الفتح على ما بعدد لعظم عناء النفقة فيه وكثرة الانفاق به ولان الانفاق في ذلك الوقت كان اشد على النفس لقلة المسلمين وكثرة الكفار مع شدة المحنة والبلاء وللسبق الى الطاعة الا ترى الى قوله ﴿ الذين اتبعوه في ساعة العسرة ﴾ وقوله ﴿ والسابقون الاولون ﴾ فهذه الوجوه كلها تقتضي تفضيلها * وقوله تعالى ﴿ فطال عليهم الامد ﴾ الآية يدل على ان كثرة المعاصي ومساكنتها والفناء تقضى القلب وتبعد من التوبة وهو نحو قوله ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴾ * وقوله تعالى ﴿ والذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم ﴾ روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل مؤمن شهيد لهذه الآية وجعل قوله ﴿ والشهداء ﴾ صفة لمن تقدم ذكره من المؤمنين وهو قول عبدالله ومجاهد وقال ابن عباس ومسروق وابو الضحى والضحاك هو ابتداء كلام وخبره ﴿ لهم اجرهم ونورهم ﴾ * وقوله تعالى ﴿ وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ﴾ الآية قال ابوبكر اخبر عما ابتدعوه من القرب والرهبانية ثم ذمهم على ترك رعايتها بقوله ﴿ فمارعوا حق رعايتها ﴾ والابتداع قد يكون بالقول وهو ما ينذر ويوجهه على نفسه وقد يكون بالفعل بالدخول فيه وعمومه يتضمن الامرين فاقضى ذلك ان كل من ابتدع قربة قولاً او فعلاً فعليه رعايتها واتمامها فوجب على ذلك ان من دخل في صلاة او صوم او حج او غيرها من القرب فعليه اتمامها ولا يلزمه اتمامها الا وهي واجبة عليه فيجب عليه القضاء اذا افسدها وروى عن ابي امامة الباهلي قال كان ناس من بني اسرائيل

ابتدعوا بدعا لم يكتبها الله عليهم ابتغوا بهارضوان الله فلم يرعوها حق رعايتها فعايهم الله بتركها
فقال ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ الآية . آخر سورة الحديد

ومن سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿وان الله لعفو غفور﴾
روى سفيان عن خالد عن ابي قلابة قال كان طلاقهم في الجاهلية الايلاء والظهار فلما جاء
الاسلام جعل الله في الظهار ما جعل فيه وجعل في الايلاء ما جعل فيه وقال عكرمة كانت
النساء تحرم بالظهار حتى انزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الآية واما
المجادلة التي كانت في المرأة فان عبد الله بن محمد حدثنا قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال
اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق في قوله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾
في امرأة يقال لها خويلة وقال عكرمة بنت ثعلبة وزوجها اوس بن الصامت قالت ان زوجها
جعلها عليه كظهره فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اراك الا قد حرمت عليه وهو يومئذ
يغسل رأسه فقالت انظر جعلني الله فداك يا نبي الله قال ما اراك الا قد حرمت عليه فاعدت ذلك
مرارا فانزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾
قال قتادة حرمتها ثم يريد ان يعود لها فيطأها فتحرر رقيقة من قبل ان تمسأه قال ابو بكر قوله عليه السلام
ما اراك الا قد حرمت عليه يحتمل ان يريد به تحريم الطلاق على ما كان عليه حكم الظهار
ويحتمل ان يريد به تحريم الظهار والاولى ان يكون المراد تحريم الطلاق لان حكم الظهار مأخوذ
من الآية والآية نزلت بعد هذا القول فثبت ان مراده تحريم الطلاق ورفع النكاح وهذا
يوجب ان يكون هذا الحكم قد كان ثابتا في الشريعة قبل نزول آية الظهار وان كان قبل ذلك
من حكم اهل الجاهلية ﴿فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم فيها بالطلاق بقوله
ما اراك الا قد حرمت فكيف حكم فيها بعينها بالظهار بعد حكمه بالطلاق بذلك القول بعينه
في شخص بعينه وانما النسخ يوجب الحكم في المستقبل بخلاف الاول في الماضي﴾ قيل له
لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالطلاق وانما علق القول فيه فقال ما اراك الا قد حرمت فلم
يقطع بالتحريم وجائز ان يكون الله تعالى قد اعلمه قبل ذلك انه سينسخ هذا الحكم وينقله
من الطلاق الى تحريم الظهار الآن فجوز النبي صلى الله عليه وسلم ان ينزل الله الآية فلم يثبت
الحكم فيه فلما نزلت الآية حكم فيها بموجبها ﴿وقوله تعالى﴾ وانهم ليقولون منكرا من القول
وزورا ﴿يعني والله اعلم في تشبيهها بظهر الام لان الاستمتاع بالام محرم تحريما مؤبدا وهي
لا تحرم عليه بهذا القول تحريما مؤبدا فكان ذلك منكرا من القول وزورا﴾ وقوله تعالى ﴿الذين
يظاهرون منكم من نسائهم﴾ وذلك خطاب للمؤمنين يدل على ان الظهار مخصوص به المؤمنون دون
اهل الذمة ﴿فان قيل فقد قال الله﴾ والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا ولم يخص

المذكورين في الثانية: قيل له المذكورون في الآية الثانية هم المذكورون في الآية الاولى فوجب ان
 يكون خاصا في المسلمين دون غيرهم * واما قوله (ثم يعودون لما قالوا) فقد اختلف الناس فيه فروى
 معمر عن طاوس عن ابيه (ثم يعودون لما قالوا) قال الوطاء فاذا حث فعليه الكفارة وهذا
 تأويل مخالف للآية لانه قال (فتحرير رقبة من قبل ان يماس) وقد روى سفيان عن ابن ابي
 نجیح عن طاوس قال اذا تكلم بالظهار لزمه وروى عن ابن عباس انه اذا قال انت على كظهر
 امي لم تحل له حتى يكفر وروى عن ابن شهاب وقادة اذا اراد جماعها لم يقربها حتى يكفر *
 وقد اختلف فقهاء الامصار في معنى العود فقال اصحابنا والليث بن سعد الظهار يوجب
 تحريما لا يرفعه الا الكفارة ومعنى العود عندهم استباحة وطئها فلا يفعله
 الا بكفارة يقدمها وذكر بشر بن الوليد عن ابي يوسف لو وطئها ثم ماتت
 لم يكن عليه كفارة وقال الثوري اذا ظاهر منها لم تحل له الا بعد الكفارة وان
 طلقها ثم تزوجها لم يطأها حتى يكفر وهذا موافق لقول اصحابنا وقال ابن وهب عن مالك
 اذا اجمع بعد الظهار على امساكها واصابتها فقد وجبت عليه الكفارة فان طلقها بعد الظهار
 ولم يجمع على امساكها واصابتها فلا كفارة عليه وان تزوجها بعد ذلك لم يمسه حتى يكفر كفارة
 الظهار وذكر ابن القاسم عنه انه اذا ظاهر منها ثم وطئها ثم ماتت فلا بد من الكفارة لانه وطئ
 بعد الظهار وقال اشهب عن مالك اذا اجمع بعد الظهار على امساكها واصابتها وطلب الكفارة
 فماتت امرأته فعليه الكفارة وقال الحسن اذا اجمع رأى المظاهر على ان يجمع امرأته فقد لزمته
 الكفارة وان اراد تركها بعد ذلك لان العود هو الاجماع على مجامعتها وقال عثمان البتي فيمن
 ظاهر من امرأته ثم طلقها قبل ان يطأها قال ارى عليه الكفارة راجعها او لم يراجعها وان ماتت
 لم يصل الى ميراثها حتى يكفر وقال الشافعي ان امكنه ان يطلقها بعد الظهار فلم يطلق فقد
 وجبت الكفارة ماتت او عاشت وحكى عن بعض من لا يعد خلافا ان العود ان يعيد القول
 مرتين: قال ابوبكر روت عائشة وابو العالية ان آية الظهار نزلت في شأن خولة حين ظاهر
 منها زوجها اوس بن الصامت فامر النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة فقال لا اجد فقال صم
 شهرين متتابعين قال لولم آكل في اليوم ثلاث مرات كاد ان يغشى على بصرى فامر به بالاطعام وهذا
 يدل على بطلان قول من اعتبر العزم على امساكها ووطئها لانه لم يسئل عن ذلك وبطلان قول
 من اعتبر ارادة الجماع لانه لم يسئل وبطلان قول من اعتبر الطلاق لانه لم يقل هل طلقها وبطلان
 قول من اعتبر اعادة القول لانه لم يسئل هل اعدت القول مرتين فثبت قول اصحابنا وهو ان
 لفظ الظهار يوجب تحريما ترفعه الكفارة * ومعنى قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) يحتمل وجهين
 احدهما ذكر الحال الذي خرج عليه الخطاب وهو انه قد كان من عادتهم في الجاهلية الظهار
 فقال (الذين يظاهرون منكم من نسائهم) قبل هذه الحال (ثم يعودون لما قالوا) والمعنى ويعودون
 بعد الاسلام الى ذلك كما قال تعالى (فالينا مرجعهم ثم الله شهيد) ومعناه والله شهيد فيكون
 نفس القول عودا الى العادة التي كانت لهم في ذلك كما قال (حتى عاد كالعرجون القديم) والمعنى
 حتى صار كذلك وكما قال امية بن ابي الصلت

هذه المكارم لاقبيل من لبن * شيئا بماء فعادا بعد ابوالا

معناه صاروا كذلك لانهما في الثدي لم يكونا كذلك وكما قال لبيد

وما المرء الا كالشهاب وضوءه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

ويحور يرجع وانما معناه ههنا يصير رمادا كذلك (ثم يعودون لما قالوا) انهم يصيرون الى حال الظهار الذي كان يكون مثله منهم في الجاهلية والوجه الآخر انه معلوم ان حكم الله في الظهار ايجاب تحريم الوطء مؤقتا بالكفارة فاذا كان الظهار مخصوصا بتحريم الوطء دون غيره ولا تأثير له في رفع النكاح وجب ان يكون العود هو العود الى استباحة ما حرمه بالظهار فيكون معناه يعودون للمقول فيه كقوله عليه السلام العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه وانما هو عائد في الموهوب وكقولنا اللهم انت رجاؤنا اي من رجونا وقال تعالى (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) يعني الموقن به وقال الشاعر

اخبر من لا قيت ان قد وفيت * ولو شئت قال المنبأون اسأوا

واني لراجيكم على بطة سعيكم * كما في بطون الحملات رجاء

يعني مرجوا وكذلك قوله (ثم يعودون لما قالوا) معناه لما حرموا فيستبيحونه فعليهم الكفارة قبل الاستباحة ويبطل قول من اعتبر البقاء على النكاح من وجهين احدهما ان الظهار لا يوجب تحريم العقد والامساك فيكون العود امساكها على النكاح لان العود لا محالة قد اقتضى عودا الى حكم معنى قد تقدم ايجابه فلا يجوز ان يكون للامساك على النكاح فيه تأثير والثاني انه قال (ثم يعودون) وثم يقتضى التراخي ومن جعل العود البقاء على النكاح فقد جعله عائدا عقيب القول بالاتراخ وذلك خلاف مقتضى الآية وامان جعل العود العزيمة على الوطء فلا معنى لقوله ايضا لان موجب القول هو تحريم الوطء لا تحريم العزيمة والعزيمة على المحذور وان كانت محظورة فانما تعلق حكمها بالوطء فالعزيمة على الانفراد لاحكم لها وايضالا حظ للعزيمة في سائر الاصول ولا تعلق بها الاحكام الا ترى ان سائر العقود والتحريم لا يتعلق بالعزيمة فلا اعتبار بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عفا لما متى عما حدثت به انفسها ما لم يتكلموا به او يعملوا به ❦ فان قيل هلا كان العود اعادة القول مرتين لان اللفظ يصلح ان يكون عبارة عنه كما قال الله تعالى (ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه) ومعناه لفعولوا مثل ما نهوا عنه ❦ قيل له هذا خطأ من وجهين احدهما ان اجماع السلف والخلف جميعا قد انعقد بان هذا ليس بمراد فقائه خارج عن نطاق الاجماع والثاني انه يجعل قوله (ثم يعودون لما قالوا) تكرارا للقول واللفظ مرتين والله تعالى لم يقل ثم يكررون القول مرتين ففيه اثبات معنى لا يقتضيه اللفظ ولا يجوز ان يكون عبارة عنه وان حملته على انه عائد لمثل القول ففيه اضرار لمثل ذلك القول وذلك لا يجوز الا بدلالة القائل بذلك خارج عن الاجماع ومخالف لحكم الآية ومقتضاها ❦ فان قيل وانت اذا حملته على تحريم الوطء وان تقديم الكفارة لاستباحة الوطء فقد زلت عن الظاهر ❦ قيل له اذا كان الظهار قد اوجب تحريم الوطء فالذي يستبيحه منه

هو الذي حرمه بالقول فجاز ان يكون ذلك عودا لما قال اذهو مستريح لذلك الوطء الذي حرمه بعينه وكان عودا لما قال من ايجاب التحريم ومن جهة اخرى ان الوطء اذا كان مستحقا بعقد النكاح وحكم الوطء الثاني كالاول في انه مستحق بسبب واحد ثم حرمه بالظهار جاز ان يكون الاقدام على استباحته عودا لما حرم فكان هذا المعنى مطابقا للفظ: فان قيل ان كانت الاستباحة هي الموجبة للكفارة فليس يخلو ذلك من ان يكون العزيمة على الاستباحة وعلى الاقدام على الوطء او ايقاع الوطء فان كان المراد الاول فهذا يلزمك ايجاب الكفارة بنفس العزيمة قبل الوطء كما قال مالك والحسن بن صالح وان كان المراد ايقاع الوطء فواجب ان لا تلزمه الكفارة الا بعد الوطء وهذا خلاف الآية وليس هو قولك ايضا: قيل له المعنى في ذلك هو ما قد بينا من الاقدام على استباحة الوطء فقيل له اذا اردت الوطء وعدت لاستباحة ما حرمته فلا تطأ حتى تكفرا لان الكفارة واجبة ولكنها شرط في رفع التحريم كقوله تعالى ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ يعني فقدم الاستعاذة قبل القراءة وقوله ﴿ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ﴾ والمعنى اذا اردتم القيام واتم محدثون فقدموا الغسل وقوله ﴿ اذا ناجيت الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ وكقوله ﴿ اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ والمعنى اذا اردتم ذلك: قال ابو بكر قد ثبت بما قدمنا ان الظهار لا يوجب كفارة وانما يوجب تحريم الوطء ولا يرتفع الا بالكفارة فاذا لم يرد وطأها فلا كفارة عليه وان ماتت او عاشت فلا شيء عليه اذ كان حكم الظهار ايجاب التحريم فقط موقتا باداء الكفارة وانه متى لم يكفر فالوطء محظور عليه فان وطئ سقط الظهار والكفارة وذلك لانه علق حكم الظهار وما وجب به من الكفارة بادائها قبل الوطء لقوله ﴿ من قبل ان يتامسا ﴾ فمضى وقع المسيس فقد فات الشرط فلا تجب الكفارة بالآية لان كل فرض محصور بوقت او معلق على شرط فانه متى فات الوقت وعدم الشرط لم يجب باللفظ الاول واحتج الى دلالة اخرى في ايجاب مثله في الوقت الثاني فهذا حكم الظهار اذا وقع المسيس قبل التكفير الا انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا ظاهر من امرأته فوطئها قبل التكفير ثم سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له استغفر الله ولا تعد حتى تكفر فصار التحريم الذي بعد الوطء واجبا بالسنة * وقد اختلف السلف فيمن وطئ ما الذي يجب عليه من الكفارة بعده فقال الحسن وجابر بن زيد وابراهيم وابن المسيب ليس عليه الا كفارة واحدة وكذلك قول مجاهد وطاوس وابن سيرين في آخرين وقد روى عن عمرو بن العاص وقيصة بن ذؤيب والزهرى وقتادة عليه كفارتان قال وروى عن ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله ظاهرت من امرأتى فجامعتها قبل ان اكفر فقال استغفر الله ولا تعد حتى تكفر فلم يوجب عليه كفارتين بعد الوطء * واختلف الفقهاء في توقيت الظهار فقال اصحابنا والثوري والشافعي اذا قال انت على كظهرامى اليوم بطل الظهار بمضى اليوم وقال ابن ابي ليلى ومالك والحسن بن صالح هو مظاهر ابدا: قال ابو بكر تحريم الظهار لا يقع الا موقتا باداء الكفارة فاذا وقته المظاهر وجب توقيته لانه لو كان ممالا يتوقت لما انحل ذلك

التحريم بالتكفير كالطلاق فاشبه الظهار اليمين التي يحلها الحنث فوجب توقيته كما يتوقت اليمين وليس كالطلاق لانه لا يحله شيء * فان قيل تحريم الطلاق الثالث يقع موقتا بالزوج الثاني ولا يتوقت بتوقيت الزوج اذا قال انت طالق اليوم * قيل له ان الطلاق لا يتوقت بالزوج الثاني وانما يستفيد الزوج الاول بالزوج الثاني اذا تزوجها بعد ثلاث تطليقات مستقبلات والثلاث الاول واقعة على ما كانت وانما استفاد طلاقا غيرها فليس في الطلاق توقيت بحال والظهار موقت لاحالة بالتكفير فجاز توقيته بالشرط * واختلفوا في الظهار هل يدخل عليه ايلاء فقال اصحابنا والحسن بن صالح والثوري في احدي الروايتين والاوزاعي لا يدخل الايلاء على المظاهر وان طال تركه اياها وروى ابن وهب عن مالك لا يدخل على حرايلاء في ظهار الا ان يكون مضارا لا يريد ان يفي من ظهاره واما العبد فلا يدخل على ظهاره ايلاء وقال ابن القاسم عنه يدخل الايلاء على الظهار اذا كان مضارا ومما يعلم به ضراره ان يقدر على الكفارة فلا يكفر فانه اذا علم ذلك وقف مثل المولى فاما كفر واما طلقت عليه امرأته وروى عن الثوري ان الايلاء يدخل على الظهار * قال ابو بكر ليس الظهار كناية عن الطلاق ولا صريحا فلا يجوز اثبات الطلاق به الا بتوقيف وقال النبي صلى الله عليه وسلم من ادخل في امرنا ما ليس منه فهو رد ومن ادخل الايلاء على المظاهر فقد ادخل عليه ما ليس منه وايضا نص الله على حكم المولى بالفي او عزيمة الطلاق ونص على حكم المظاهر باليجاب كفارة قبل المسيس فحكم كل واحد منهما منصوص عليه فغير جائز حمل احدهما على الآخر اذ من احكم المنصوصات ان لا يقاس بعضها على بعض وان كل واحد منها مجرى على بابه ومحمول على معناه دون غيره وايضا فان معنى الايلاء وقوع الحنث ووجوب الكفارة بالوطء في المدة ولا تتعلق كفارة الظهار بالوطء فليس هو اذا في معنى الايلاء ولا في حكمه وايضا فان المولى سواء قصد الضرر او لم يقصد لا يختلف حكمه وقد اتفقنا انه متى لم يقصد الضرر بالظهار لم يلزمه حكم الايلاء بمعنى المدة فوجب ان لا يلزمه وان قصد الضرر * فان قيل لم يعتبر ذلك في الايلاء لان نفس الايلاء ينبئ عن قصد الضرر اذ هو حلف على الامتناع من الوطء في المدة * قيل له الظهار قصد الى الضرر من حيث حرم وطأها الا بكفارة يقدمها عليه فلا فرق بينهما فيما يقتضيان من المضارة * واختلف السلف ومن بعدهم وفقهاء الامصار في الظهار من الامة فروى عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس قال من شاء باهله انه ليس من امة ظهار وهذا قول ابراهيم والشعبي وابن المسيب وهو قول اصحابنا والشافعي وروى عن ابن جبير والنخعي وعطاء وطاوس وسليمان ابن يسار قالوا هو ظهار وهو قول مالك والثوري والاوزاعي والليث والحسن بن صالح وقالوا يكون مظاهرا من امته كما هو من زوجته وقال الحسن ان كان يطأها فهو مظاهر وان كان لا يطأها فليس بظهار * قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وهذا اللفظ ينصرف من الظهار الى الحر اتردون الاماء والدليل عليه قوله تعالى (اونسائهم او ما ملكت ايمانهم) فكان المفهوم من قوله (اونسائهم) الحر اتردون الاماء لذلك لما صح عطف قوله (او ما ملكت ايمانهم)

عليه لان الشئ لا يعطف على نفسه وقال تعالى (وامهات نسائكم) فكان على الزوجات دون ملك اليمين فلما كان حكم الظهار مأخوذاً من الآية وكان مقتضاها مقصوراً على الزوجات دون ملك اليمين لم يحجز ايجابه في ملك اليمين اذ لا مدخل للقياس في اثبات ظهار في غير ماورد فيه ووجه آخر وهو ما بينا فيما سلف انهم قد كانوا يطلقون بلفظ الظهار فابدل الله تعالى به تحريماً ترفعه الكفارة فلما لم يصح طلاق الامة لم يصح الظهار منها ووجه آخر وهو ان الظهار يوجب تحريماً من جهة القول يوجب الكفارة والامة لا يصح تحريمها من جهة القول فاشبه سائر المملوكات من الطعام والشراب متى حرمها بالقول لم تحرم الا ترى انه لو حرم على نفسه طعاماً او شراباً لم يحرم ذلك عليه وانما يلزمه اذا اكل او شرب كفارة يمين فكذلك ملك اليمين وجب ان لا يصح الظهار منها اذ لا يصح تحريمها من جهة القول

في الظهار بغير الام

واختلفوا فيمن قال لامرأته انت على كظهر اخي او ذات محرم منه فقال اصحابنا هو مظاهر وان قال كظهر فلانة وليست بمحرم منه لم يكن مظاهراً وهو قول الثوري والحسن بن صالح والاوزاعي وقال مالك وعثمان البقي يصح الظهار بالمحرم والاجنبية وللشافعي قولان احدهما ان الظهار لا يصح الا بالام والآخر انه يصح بذوات المحارم قال ابو بكر لما صح الظهار بالام وكانت ذوات المحارم كالام في التحريم وجب ان يصح الظهار بهن اذ لا فرق بينهن في جهة التحريم الا ترى ان الظهار بالام من الرضاة صحيح مع عدم النسب لوجود التحريم فكذلك سائر ذوات المحارم وروى نحو قول اصحابنا عن جابر بن زيد والحسن وابراهيم وعطاء وقال الشعبي ان الله تعالى لم ينس ان يذكر البنات والاخوات والعمت اما الظهار من الام وايضا لما قال تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) اقتضى ظاهره الظهار بكل ذات محرم اذ لم يخص الام دون غيرها ومن قصره على الام فقد خص بلا دليل قال قيل لما قال تعالى (ما هن امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهم) دل على انه اراد الظهار بالام قال قيل له انما ذكر الامهات لانهن مما اشتمل عليهن حد الآية وذلك لا ينفي ان يكون قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) عموماً في سائر من اوقع التشبيه بظهرها من سائر ذوات المحارم وايضا فان ذلك يدل على صحة الظهار من سائر ذوات المحارم لانه قد نبه على المعنى الذي من اجله الزمه حكم الظهار وهو قوله (ما هن امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهم) وانهم ليقولون منكر من القول وزوراً فاخبر انه الزمهم هذا الحكم لانهم لسن بامهاتهم وان قولهم هذا منكر من القول وزور فاقضى ذلك ايجاب هذا الحكم في الظهار بسائر ذوات المحارم لانه اذا ظاهر باجنبية فليست هي اخته ولا ذات محرم منه وهذا القول منكر من القول وزور لانه يملك بضع امرأته وهي مباحة له وذوات المحارم محرمات عليه تحريماً مؤكداً قال قيل يلزمك على هذا ايجاب الظهار بالاجنبية لعموم الآية والدلالة فحواها على جواز الظهار بسائر ذوات المحارم اذ لم تفرق الآية بين شئ

منهن ولان تشبيها بالاجنية منكر من القول وزور * قيل له لا يجب ذلك لان الاجنية لما كانت قد تحل له بحال لم يكن قوله انت على كظهر الاجنية مفيدا للتحريم في سائر الاوقات لجواز ان يملك بضع الاجنية فتكون مثلها وفي حكمها وايضا لا خلاف ان التحريم بالامتنع وسائر الاموال لا يصح بان يقول انت على كمتاع فلان او كمال فلان لان ذلك قديم لك بحال فيستريح * واختلفوا في الظهار بغير الظهر فقال اصحابنا اذا قال انت على كيد امي او كراسها او ذكر شيئا يحل له النظر اليه منها لم يكن مظاهرا وان قال كبطنها او كفخذها ونحو ذلك كان مظاهرا لانه لا يحل له النظر اليه كالظهر وقال ابن القاسم قياس قول مالك ان يكون مظاهرا بكل شيء من الام وقال الثوري والشافعي اذا قال انت على كراس امي او كيدها فهو مظاهر لان التلذذ بذلك منها محرم * قال ابو بكر نص الله تعالى على حكم الظهار وهو ان يقول انت على كظهر امي والظهر مما لا يستريح النظر اليه فوجب ان يكون سائر ما لا يستريح النظر اليه في حكمه وما يجوز له ان يستريح النظر اليه فليس فيه دلالة على تحريم الزوجة بتشبيها به اذ ليس تحريمها من الام مطلقا فوجب ان لا يصح الظهار به اذ كان الظهار يوجب تحريما وايضا لما جازله استباحة النظر الى هذه الاعضاء اشبه سائر الاشياء التي يجوز ان يستريح النظر اليها مثل الاموال والاملاك * واختلفوا فيما يحرمه الظهار فقال الحسن للمظاهر ان يجامع فيما دون الفرج وقال عطاء يجوز ان يقبل او يباشر لانه قال (من قبل ان يماس) وقال الزمري وقتادة (من قبل ان يماس) الوقع نفسه وقال اصحابنا لا يقرب المظاهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها لشهوة حتى يكفر وقال مالك مثل ذلك وقال لا ينظر الى شعرها ولا صدرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعوه الى خير وقال الثوري بأنها فيما دون الفرج وانما نهى عن الجماع وقال الاوزاعي يحل له فوق الازار كالحائض وقال الشافعي يمنع القبلة والتلذذ احتياطا * قال ابو بكر لما قال تعالى (من قبل ان يماس) كان ذلك عموما في حظر جميع ضروب المسيس من لمس بيد او غيرها وايضا لما قال (والذين يظاهرون من نسائهم) فالزمه حكم التحريم لتشبيهه بظهرها وجب ان يكون ذلك التحريم عاما في المباشرة والجماع كما ان مباشرة ظهر الام ومسه محرم عليه * وايضا حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا زياد بن ايوب قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا الحكم بن ابان عن عكرمة ان رجلا طساهر من امرأته ثم واقعها قبل ان يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال فاعتزلها حتى تكفر ورواه معمر عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال لا تقربها حتى تكفر وذلك منع المسيس والقبلة

في ظهار المرأة من زوجها

قال اصحابنا لا يصح ظهار المرأة من زوجها وهو قول مالك والثوري والليث والشافعي وذكر

الطحاوي عن ابن ابي عمران عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد انها اذا قالت لزوجها
 انت على كظهر امي او كظهر اخي كانت مظهارة من زوجها قال علي فسئلت محمد بن الحسن
 فقال ليس عليها شيء فأتيت ابا يوسف فذكرت له قوليهما فقال هذان شيخان فقه اخطا
 هو تحريم عليها كفارة يمين كقولها انت على حرام وقال الاوزاعي هي يمين تكفرها وقال
 الحسن بن صالح تعتق رقبة وتكفر بكفارة الظهار فان لم تفعل وكفرت يميننا رجونا ان
 يحجزها وروى مغيرة عن ابراهيم قال خطب مصعب بن الزبير عائشة بنت طلحة فقالت هو
 عليها كظهر ابها ان تزوجته فلما ولي الامارة ارسل اليها فارس تسئل والفقهاء يومئذ بالمدينة
 كثير فاقوها ان تعتق رقبة وتزوجه وقال ابراهيم لو كانت عنده يعني عند زوجها يوم قالت
 ذلك ما كان عليها عتق رقبة ولكنها كانت تملك نفسها حين قالت ما قالت وروى عن الاوزاعي
 انها اذا قالت ان تزوجته فهو على كظهر اني كانت مظهارة ولو قالت وهي تحت زوج كان
 عليها كفارة يمين: قال ابوبكر لا يجوز ان تكون عليها كفارة يمين لان الرجل لا تلزمه بذلك
 كفارة يمين وهو الاصل فكيف يلزمها ذلك كما ان قول الرجل انت طالق لا يكون غير
 طالق كذلك ظهارها لا يلزمها به شيء ولا يصح منها ظهار بهذا القول لان الظهار يوجب
 تحريرا بالقول وهي لا تملك ذلك كما لا تملك الطلاق اذ كان موضوعا لتحريم يقع بالقول*
 واختلفوا فيمن قال انت على كظهر اني فقال اصحابنا والاوزاعي والشافعي ليس بشيء وقال مالك هو
 مظاهر: قال ابوبكر انما حكم الله تعالى بالظهار فيمن شبهها بظهار الام ومن جرى مجراها من
 ذوات المحارم التي لا يجوز له ان يستبيح النظر الى ظهارها بحال وهو يجوز له النظر الى ظهار
 ابيه والاب والاجني في ذلك سواء ولو قال انت على كظهر الاجني لم يكن شيئا فكذلك
 ظهار الاب: واختلفوا فيمن ظاهر مرارا فقال اصحابنا والشافعي عليه لكل ظهار كفارة الا
 ان يكون في مجلس واحد واراد التكرار فتكون عليه كفارة واحدة وقال مالك من ظاهر
 من امرأته في مجالس متفرقة فليس عليه الا كفارة واحدة وان ظاهر ثم كفر ثم ظاهر فعليه الكفارة
 ايضا وقال الاوزاعي عليه كفارة واحدة وان كان في مقاعد شتى: قال ابوبكر الاصل ان الظهار
 لما كان سببا لتحريم ترفعه الكفارة ان تجب بكل ظهار كفارة الا انهم قالوا اذا اراد التكرار
 في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة لاحتمال اللفظ لما اراد من التكرار: فان قيل قوله
 (والذين يظاهرون من نسائهم) يقتضي ايجاب كفارة واحدة وان ظاهر مرارا لان اللفظ لا يخص
 بالمرّة الواحدة دون المراتب الكثيرة: قيل له لما كانت الكفارة في رفع التحريم متعلقة بحرمة
 اللفظ شبه اليمين فتى حلف مرارا لزمته لكل يمين كفارة اذا حنث ولم يكن قوله (فكفارته
 اطعام عشرة مساكين) موجبا للاقتصار بالايان الكثيرة على كفارة واحدة* واختلفوا
 في المظاهر هل يجبر على التكفير فقال اصحابنا لا ينبغي للمرأة ان تدعي قهرها حتى يكفر وذكروا
 الطحاوي عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين قال سألت الحسن وابن سيرين عن رجل
 ظاهر من امرأته فلم يكفر تهاونا قال تستعدي عليه قال وسألت ابا حنيفة فقال تستعدي

عليه وقال مالك عليها ان تمنعه نفسها ويحول الامام بينه وبينها وقول الشافعي يدل على انه يحكم عليه بالتكفير % قال ابوبكر قال اصحابنا يجبر على جماع المرأة فان ابى ضربته رواء هشام وهذا يدل على انه يجبر على التكفير ليؤفها حقها من الجماع % واختلفوا في الرقة الكافرة عن الظهار فقال عطاء ومجاهد وابراهيم واحدى الروايتين عن الحسن يحزى الكافر وهو قول اصحابنا والثوري والحسن بن صالح وروى عن الحسن انه لا يحزى في شيء من الكفارات الا الرقة المؤمنة وهو قول مالك والشافعي % قال ابوبكر ظاهر قوله (فتحرير رقة) يقتضى جواز الكافرة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمظاهر اعتق رقة ولم يشترط الايمان ولا يجوز قياسها على كفارة القتل لامتناع جواز قياس المتصوص بعضه على بعض ولان فيه ايجاب زيادة في النص وذلك عندنا يوجب النسخ % واختلفوا في جواز الصوم مع وجود رقة للخدمة فقال اصحابنا اذا كانت عنده رقة للخدمة ولا شيء له غيرها او كان عنده دراهم ثمن رقة ليس له غيرها لم يحز الصوم وهو قول مالك والثوري والاوزاعي وقال الليث والشافعي من له خادم لا يملك غيره فله ان يصوم قال الله (فتحرير رقة) (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فوجب الرقة بديا على واجدها ونقله الى الصوم عند عدمها فلما كان هذا واجدا لها لم يحز غيره % فان قيل هو بمنزلة من معه ماء يخاف على نفسه العطش فيجوز له التيمم % قيل له لانه مأمور في هذه الحال باستبقاء الماء وهو محظور عليه استعماله وليس بمحظور عليه عند الجميع عتق هذه الرقة فعلمنا انه واجد % واختلفوا في عتق ام الولد والمدبر والمكاتب ونحوهم في الكفارة فقال اصحابنا لا يجوز عتق ام الولد والمدبر والمكاتب اذا كان قد ادى شيئا عن الكتابة ولا المدبر فان لم يكن ادى شيئا اجزاء وان اشترى اياه ينوي به عن كفارته جاز وكذلك كل ذي رحم محرم ولو قال كل عبد اشترته فهو حر ثم اشترى عبدا ينويه عن كفارته لم يحز وقال زفر لا يحزى المكاتب وان لم يكن ادى شيئا وقال مالك لا يحزى المكاتب ولا المدبر ولا ام الولد ولا معتق الى سنين عن الكفارة ولا الولد والوالد وقال الاوزاعي لا يحزى المكاتب ولا المدبر ولا ام الولد وقال عثمان البتي يحزى المدبر وام الولد في كفارة الظهار واليمين وقال الليث يحزى ان يشتري اياه فيعتقه بالكفارة التي عليه وقال الشافعي لا يحزى من اذا اشتراه عتق عليه ويحزى المدبر ولا يحزى المكاتب وان لم يؤد شيئا ويحزى المعتق الى سنين ولا يحزى ام الولد % قال ابوبكر اما ام الولد والمدبر فانهما لا يحزيان من قبل انهما قد استحقا العتق من غير جهة الكفارة الا ترى ان ما ثبت لهما من حق العتاق يمنع بيعهما ولا يصح فسخ ذلك عنهما فحق اعتقهما فانما عجل عتقا مستحقا وليس كذلك من قال له المولى انت حر بعد شهر او سنة لانه لم يثبت له حق بهذا القول يمنع بيعه الا ترى انه يجوز له ان يبيعه واما المكاتب فانه وان لم يحز بيعه فان الكتابة يلحقها الفسخ وانما لا يجوز بيعه كما لا يجوز بيع الآبق والعبد المرهون والمستأجر فلا يمنع ذلك جواز عتقه عن الكفارة فاذا اعتق المكاتب قبل ان يؤدي شيئا فقد اسقط المال فصار كمن اعتق عبدا

غير مكاتب وان كان قد ادعى شيئاً لم يحز من قبل ان الاداء لا يفسخ بعقده فقد حصل له عن
عقده بدل فلا يحزى عن الكفارة واما اذا اشترى اياه فانه يحزى اذا نوى لان قبوله للشرى بمنزلة
قوله انت حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحزى ولد والد الا ان يحده مملوكا فيشتريه
فيعقه ومعلوم ان معناه يعقه بشرائه اياه فجعل شراءه بمنزلة قوله انت حر فاجزأ بمنزلة
من قال لعبد انت حر* واختلفوا في مقدار الطعام فقال اصحابنا والثوري لكل مسكين نصف
صاع بر او صاع تمر او شعير وقال مالك مد بمد هشام وهو مدان الاثنا بمد النبي صلى الله
عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك
التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطا من سبع الشعير
والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذي يقات حنطة او شعير او ارز او تمر
او اقط وذلك بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتبر مدا حدث بعده* حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابوداود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الانباري قال حدثنا ابن ادریس عن محمد بن اسحاق
عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر قال كنت امرأاً أصيب من
النساء وذكر قصة ظهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر
رقبة فقلت والذي بعثك بالحق ما مملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبي قال فصم شهرين
متتابعين قال وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام قال فاطم وسقا من تمرين ستين مسكينا
قلت والذي بعثك بالحق نيا لقد بتنا وحشين ومالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بنى زريق
فليدفعها اليك فاطم ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها* فان قيل روى
اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان خولة بنت مالك بن ثعلبة ظاه
منها زوجها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم مريه فليذهب الى فلان فان عنده
شطر وسق فليأخذ صدقة عليه ثم يتصدق به على ستين مسكينا وروى عبد الله بن ادریس عن محمد
ابن اسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة ان
زوجها ظاهرها منها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يتصدق بخمسة عشر صاعا على ستين
مسكينا* قيل له قد رويناه حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره بان
يطعم وسقا من تمر ستين مسكينا وهذا اولى لانه زائد على خبرك وايضا فاجزأ ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اعانه بهذا القدر ولا دلالة فيه على ان ذلك جميع الكفارة وقدين ذلك في حديث اسرائيل
عن ابي اسحاق عن يزيد بن زيد بن زوج خولة ظاهرها منها وذكر الحديث فاعانه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخمسة عشر صاعا وهذا يدل على انه اعانه ببعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث
يوسف بن عبد الله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله عن
يوسف بن عبد الله بن سلام قال حدثني خولة بنت مالك بن ثعلبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعان زوجها حين ظاهرها منها بعنق من تمر واعانته هي بعنق آخر وذلك ستون صاعا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تصدق به* واختلفوا في المظاهر هل يجامع قبل ان يطعم فقال اصحابنا ومالك والشافعي

لا يجامع حتى يطعم اذا كان فرضه الطعام روى زيد بن ابي الزرقاء عن الثوري انه اذا اراد ان يطأها قبل ان يطعم لم يكن آثما وروى المعافي والاشجعي عن الثوري انه لا يقربها حتى يطعم قال النبي صلى الله عليه وسلم للمظاهر بعدما ذكر عجزه عن الصيام ثم لا يقربها حتى يكفر وايضا لما اتفق الجميع على ان الجماع محظور عليه قبل عتق الرقبة وجب بقاء حظره اذا عجز ان يجد الرقبة قبل الاطعام فيكون الوطء واقعا قبل العتق

باب كيف يحيي اهل الكتاب

قال الله تعالى ﴿واذا جاءك حيوك بما لم يحيك به﴾ روى سعيد عن قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا هو جالس مع اصحابه اذ اتى عليهم يهودي فسلم عليهم فردوا عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تدرون ما قال قالوا سلم يا نبي الله قال قال سام عليكم اي تسأمون دينكم وقال بي الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا عليك اي عليك ما قلت * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسحاق بن الحسين قال حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبذوهم بالسلام واضطروهم الى اضيقه * قال ابو بكر قد روى في حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم يريدون بقولهم السام انكم تسأمون دينكم وروى انهم يريدون به الموت لان السام اسم من اسماء الموت * قال ابو بكر ذكر هشام عن محمد عن ابي حنيفة قال زري ان ترد على المشرك السلام ولا ترى ان نبداه وقال محمد وهو قول العامة من فقهاءنا * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا معاذ بن المثني قال حدثنا عمرو بن مرزوق قال حدثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال صحبنا عبد الله في سفر ومعا اناس من الدهاقين قال فاخذوا طريقا غير طريقنا فسلم عليهم فقلت لعبد الله اليس هذا تكره قال انه حق الصيحة * قال ابو بكر طاهره يدل على ان عبد الله بدأهم بالسلام لان الرد لا يكره عند احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم * قال ابو بكر وانما كرهه الابتداء لان السلام من تحية اهل الجنة فكروه ان يبدأ به الكافر اذ ليس من اهلها ولا يكره الرد على وجه المكافاة قال الله تعالى ﴿واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها او ردوها﴾ * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن المثني قال حدثنا عثمان قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا سليمان الاعمش قال قلت لابراهيم اخذني الى طيب نصراني اسلم عليه قال نعم اذا كانت لك اليه حاجة فسلم عليه * وقوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا﴾ قال قتادة كانوا يتنافسون في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقبل لهم تفسحوا وقال ابن عباس هو مجلس القتال قال قتادة ﴿واذا قيل انشروا﴾ قال اذا دعيت الى خير وقيل انشروا اي ارتفعوا في المجلس ولهذا ذكر اهل العلم لانهم احق بالرفعة وهذا يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يرفع مجلس اهل العلم على غيرهم ليعين للناس فضلهم ومنزلتهم عنده وكذلك يجب ان يفعل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم﴾

درجات ﴿ وكذلك قال النبي عليه السلام ليلن منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ﴾ فرتب اولى الاحلام والنهي في اعلى المراتب اذ جعلهم في المرتبة التي تلي النبوة ﴿ وقوله تعالى ﴿ اذانا جيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ روى ليث عن مجاهد قال قال علي ان في كتاب الله لا آية ما عمل بها احد قبلي ولا يعمل بها احد بعدي كان عندي دينار فصرفته فكنيت اذانا جيت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بدرهم ثم نسخت وروى علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال ان المسلمين اكثروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل حتى شقوا عليه فاراد الله ان يخفف عن نبيه فلما نزلت ﴿ اذانا جيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ كف كثير من المسلمين عن المسئلة فانزل الله ﴿ اشفقتم ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقات ﴾ الآية فوسع لهم ﴿ قال ابو بكر قد دلت الآية على احكام ثلاثة احدها تقديم الصدقة امام مناجاتهم للنبي صلى الله عليه وسلم لمن يجد والثاني الرخصة في المناجاة لمن لا يجد الصدقة بقوله ﴿ فان لم تجدوا فان الله غفور رحيم ﴾ فهذا يدل على ان المسئلة كانت مباحة لمن لم يجد الصدقة والثالث وجوب الصدقة امام المسئلة بقوله ﴿ اشفقتم ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فاذلم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن مجاهد في قوله ﴿ اذانا جيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ الآية قال على رضي الله عنه ما عمل بها احد غيري حتى نسخت وما كانت الا ساءة ﴿ وقوله تعالى ﴿ لا تجد قوم يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ﴾ ﴾ قال ابو بكر الحادة ان يكون كل واحد منهما في حد وحيز غير حد صاحبه وحيزه فظاهره يقتضي ان يكون المراد اهل الحرب لانهم في حد غير حدنا فهو يدل على كراهة مناخاة اهل الحرب وان كانوا من اهل الكتاب لان المناخاة توجب المودة قال الله تعالى ﴿ ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ . آخر سورة المجادلة

ومن سورة الحشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم لاول الحشر ﴾ قال مجاهد وقتادة اول الحشر جلاء بني النضير من اليهود فمنهم من خرج الى خيبر ومنهم من خرج الى الشام وقال الزهري قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صالحهم على الجلاء فاجلاهم الى الشام وعلى ان لهم ما قلت الابل من شئ الا الحلقة والحلقة السلاح ﴿ قال ابو بكر قد انتظم ذلك معنيين احدهما مصالحة اهل الحرب على الجلاء عن ديارهم من غير سبي ولا استرقاق ولا دخول في الذمة ولا اخذ جزية وهذا الحكم منسوخ عندنا اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية وذلك لان الله قد امر بقتال الكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية قال الله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ﴾ الى قوله ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ وقال ﴿ قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ فغير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم وادخالهم في الذمة او الاسلام

ان يحلوهم ولكنه لو عجز المسلمون عن مقاومتهم في ادخالهم في الاسلام او الذمة جاز لهم مصالحتهم على الجلاء عن بلادهم والمعنى الثاني جواز مصالحته اهل الحرب على مجهول من المال لان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على اراضيهم وعلى الحلقة وترك لهم ما اقلت الابل وذلك مجهول وقوله تعالى ﴿فاعتبروا يا اولي الابصار﴾ فيه امر بالاعتبار والقياس في احكام الحوادث ضرب من الاعتبار فوجب استعماله بظاهر الآية ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿ما قطعتم من لينة﴾ قال ابن عباس وقناة كل نخلة لينة سوى العجوة وقال مجاهد وعمر بن ميمون كل نخلة لينة وقيل اللينة كرام النخل * وروى ابن جريج عن مجاهد ما قطعتم من لينة النخلة هي بعض المهاجرين عن قطع النخل وقال انما هي مغنم المسلمين فنزل القرآن بتصديق من هي وتحليل من قطعها من الاثم * قال ابو بكر صوب الله الذين قطعوا والذين ابوا وكانوا فعلوا ذلك من طريق الاجتهاد وهذا يدل على ان كل مجتهد مصيب * وقد روى عن الزهري عن عروة عن اسامة بن زيد قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اغزو على ابني صباحا وحرقت وروى قتادة عن انس قال لما قاتل ابو بكر اهل الردة قتل وسبي وحرقت وروى عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم قال لما تحصن بنو النضير امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخله وتحرقة فقالوا يا ابا القاسم ما كنت ترضى بالفساد فانزل الله ﴿ما قطعتم من لينة﴾ الآية وروى عثمان بن عطاء عن ابيه قال لما وجه ابو بكر الجيش الى الشام كان فيها اوصاهم بدولا تقطع شجرة مثمرة * قال ابو بكر تأوله محمد بن الحسن على انهم قد علموا ان الله سيغنمهم اياها وتصير للمسلمين بوعد النبي صلى الله عليه وسلم لهم بفتح الشام فاراد عليهم ان تبقى للمسلمين واما جيش المسلمين اذا غزوا ارض الحرب وارادوا الخروج فان الاولى ان يحرقوا شجرهم وزروعهم وديارهم وكذلك قال اصحابنا في مواشيهم اذا لم يمكنهم اخراجها ذبحت ثم احترقت واما ما رجوا ان يصير فيا للمسلمين فانهم ان تركوه ليصير للمسلمين جاز وان احرقوه غيظا للمشركين جاز استدلالا بالآية وبما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في اموال بني النضير * وقوله تعالى ﴿وما افاء الله على رسوله منهم فاولو حقهم عليه من خيل﴾ الآية التي الرجوع ومنه التي في الايلاء في قوله ﴿فان فاؤا﴾ وافاءه عليه اذ اردته عليه * والتي في مثل هذا الموضع ما صار للمسلمين من اموال اهل الشرك فالغنيمة في الجزية في واخراج في لان جميع ذلك مما ملكه الله للمسلمين من اموال اهل الشرك * والغنيمة وان كانت فيا فانها تختص بمعنى لا يشاركها فيه سائر وجود التي لانها ما اخذ من اموال اهل الحرب عنوة بالقتال فمنها ما يجري فيه سهام الغامين بعد اخراج الخمس لله عز وجل وروى الزهري عن مالك بن اوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب قال كانت اموال بني النضير فيا مما افاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة و كان يتفق منها على اهله نفقة سنة وما بقي جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله * قال ابو بكر فهذا من التي الذي جعل الامر فيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لاحد فيه حق الا من جعله له النبي صلى الله عليه وسلم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتفق منها على اهله ويجعل الباقي في الكراع والسلاح وذلك

لما بينه الله في كتابه وهو ان المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب ولم يأخذوه عنوة وانما
 اخذوه صلحا وكذلك كان حكم فذك وقرى عرينة فيما ذكره الزهرى وقد كان للنبي صلى الله عليه
 وسلم من الغنيمة الصفى وهو ما كان يصطفيه من جملة الغنيمة قبل ان يقسم المال وكان له ايضا
 سهم من الخمس فكان للنبي صلى الله عليه وسلم من الفى هذه الحقوق يصرفها فى نفقة عياله والباقي فى
 نوائب المسلمين ولم يكن لاحد فيها حق الا من يختار هو صلى الله عليه وسلم ان يعطيه وفى هذه الآية دلالة
 على ان كل مال من اموال اهل الشرك لم يغلب عليه المسلمون عنوة وانما اخذ صلحا انه لا يوضع فى بيت
 مال المسلمين ويصرف على الوجوه التى يصرف فيها الخراج والجزية لانه بمنزلة ما صار للنبي صلى الله عليه
 وسلم من اموال بنى النضير حين لم يوجف المسلمون عليه وقوله تعالى ﴿وما افاء الله على رسوله من اهل
 القرى فله وللرسول﴾ الآية قال ابو بكر بن الله حكم ما لم يوجف عليه المسلمون من الفى فجعله
 للنبي صلى الله عليه وسلم على ما قدمنا من بيانه ثم ذكر حكم الفى الذى اوجف المسلمون عليه فجعله
 لهؤلاء الاصناف وهم الاصناف الخمس المذكورون فى غيرها وظاهره يقتضى ان لا يكون
 للغنمين شئ منه الا من كان منهم من هذه الاصناف وقال قتادة كانت الغنائم فى صدر الاسلام
 لهؤلاء الاصناف ثم نسخ بقوله ﴿واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة﴾ قال ابو بكر لما فتح
 عمر رضى الله عنه العراق سألهم قوم من الصحابة قسمته بين الغنمين منهم الزبير وبلال وغيرهما فقال ان
 قسمتها بينهم ببق آخر الناس لاشئ لهم واحتج عليهم بهذه الآية الى قوله ﴿والذين جاؤا
 من بعدهم﴾ وشاور عليا وجماعة من الصحابة فى ذلك فثاروا عليه بترك القسمة وان
 يقرأها عليها ويضع عليها الخراج ففعل ذلك ووافقته الجماعة عند احتجاجه بالآية وهذا
 يدل على ان هذه الآية غير منسوخة وانها مضمومة الى آية الغنيمة فى الارضين المفتوحة فان
 رأى قسمتها اصلح للمسلمين وارد عليهم قسم وان رأى اقرار اهلها عليها واخذ الخراج
 منهم فيها فعل لانه لو لم تكن هذه الآية ثابتة الحكم فى جواز اخذ الخراج منها حتى يستوى
 الآخر والاول فيها لذكر ومله واخبروه بنسخها فلما لم يحاجوه بالنسخ دل على ثبوت
 حكمها عندهم وصحة دلائلها لديهم على ما استدلل به عليه فيكون تقدير الآيتين بمجموعهما
 واعلموا ان ما غنمتم من شئ فان لله خمسة فى الاموال سوى الارضين وفى الارضين اذا اختار
 الامام ذلك وما افاء الله على رسوله من الارضين فله وللرسول ان يختار تركها على
 ملك اهلها ويكون ذكر الرسول ههنا لتفويض الامر عليه فى صرفه الى من رأى فاستدل
 عمر رضى الله عنه من الآية بقوله ﴿كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم﴾ وقوله ﴿والذين جاؤا من
 بعدهم﴾ وقال لو قسمتها بينهم لصارت دولة بين الاغنياء منكم ولم يكن لمن جاء بعدهم من
 المسلمين شئ وقد جعل لهم فيها الحق بقوله ﴿والذين جاؤا من بعدهم﴾ فلما استقر
 عنده حكم دلالة الآية وموافقة كل الصحابة على اقرار اهلها عليها ووضع الخراج بعث
 عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان فمسحا الارضين ووضعوا الخراج على الاوضاع المعلومة
 ووضعوا الجزية على الرقاب وجعلهم ثلاث طبقات اثني عشر واربعة وعشرين وثمانية

واربعين ثم لم يتعقب فعله هذا احد ممن جاء بعده من الائمة بالفسخ فصار ذلك اتفاقا واختلف
اهل العلم في احكام الارضين المفتحة عنوة فقال اصحابنا والثوري اذا افتتحها الامام عنوة
فهو بالخيار ان شاء قسمها واهلها واموالهم بين الغانمين بعد اخراج الخمس وان شاء
اقر اهلها عليها وجعل عليها وعليهم الخراج ويكون ملكا لهم ويجوز بيعهم وشرأؤهم لهما
وقال مالك ماباع اهل الصلح من ارضهم فهو جائز وما افتتح عنوة فانه لا يشتري منهم احد
لان اهل الصلح من اسلم منهم كان احق يارضه وماله واما اهل العنوة الذين اخذوا عنوة فمن
اسلم منهم احرز له اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لان بلادهم قد صارت فيا للمسلمين وقال
الشافعي ما كان عنوة فخصمها لاهله واربعة اخماسها للغانمين فمن طاب نفسا عن حقه للامام
ان يجعلها وقفا عليهم ومن لم يطب نفسا فهو احق بماله قال ابو بكر لا تخلو الارض المفتحة
عنوة من ان تكون للغانمين لا يجوز للامام صرفها عنهم بحال الا بطيبة من انفسهم او ان
يكون الامام مخيرا بين اقرار اهلها على املاكهم فيها ووضع الخراج عليها وعلى رقاب اهلها على
ما فعله عمر رضي الله عنه في ارض السواد فلما اتفق الجميع من الصحابة على تصويب عمر فيما فعله في ارض
السواد بعد خلاف من بعضهم عليه على اسقاط حق الغانمين عن رقابها دل ذلك على ان الغانمين
لا يستحقون ملك الارضين ولا رقاب اهلها الا بان يختار الامام ذلك لهم لان ذلك لو كان ملكا
لهم لما عدل عنهم به الى غيرهم ولنازعه في احتجاجة بالآية في قوله (كيلا يكون دولة بين
الاغنياء منكم) وقوله (والذين جاؤا من بعدهم) فلما سلم له الجميع رأيه عند احتجاجة
بالآية دل على ان الغانمين لا يستحقون ملك الارضين الا باختيار الامام ذلك لهم وايضا لا يختلفون
ان للامام ان يقتل الاسرى من المشركين ولا يستبقهم ولو كان ملك الغانمين قد ثبت فيهم لما كان له
اتلافه عليهم كما لا يتلف عليهم سائر اموالهم فلما كان له ان يقتل الاسرى وله ان يستبقهم
فيقسمهم بينهم ثبت ان الملك لا يحصل للغانمين باحراز الغنيمة في الرقاب والارضين الا ان يجعلها
الامام لهم ويدل على ذلك ايضا ما روى الثوري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل
بن ابي حنيفة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين نصفا لنوابه وحاجته ونصفا بين المسلمين
قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما فلو كان الجميع ملكا للغانمين لما جعل نصفه لنوابه وحاجته
وقد فتحها عنوة ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة ومن على اهلها فاقروا على
املاكهم فقد حصل بدلالة الآية واجماع السلف والسنة تخيير الامام في قسمة الارضين او
تركها ملكا لاهلها ووضع الخراج عليها ويدل عليه حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قفيزها ودرهمها ومنعت الشام مداها ودينارها ومنعت
مصر اربها ودينارها وعتدتم كابدأتم شهد على ذلك الخم ابي هريرة ودمه فاخبر عليه السلام عن منع الناس
لهذه الحقوق الواجبة لله تعالى في الارضين وانهم يعودون الى حال اهل الجاهلية في منعها وذلك
يدل على صحة قول عمر رضي الله عنه في السواد وان ما وضعه هو من حقوق الله تعالى التي يجب اداؤها
فان قيل ليس فيما ذكرت من فعل عمر في السواد اجماع لان حبيب بن ابي ثابت وغيره قد روى

عن ثعلبة بن يزيد الحماني قال دخلنا على علي رضي الله عنه بالرحبة فقال لولا ان يضرب بعضكم وجوه بعض
لقسمت السواد بينكم % قيل له الصحيح عن علي رضي الله عنه انه اشار على عمر رضي الله عنه بترك قسمة
السواد واقرار اهل عليه ومع ذلك فانه لا يجوز ان يصح عن علي ما ذكرنا لانه لا يخلو من خاطبهم على
بذلك من ان يكونوا هم الذين فتحوا السواد فاستحقوا ملكه وقسمته بينهم من غير خيار
للامام فيه وان يكون المخاطبون به غير الذين فتحوه او خاطب به الجيش وهم اخلاط منهم
من شهد فتح السواد ومنهم من لم يشهد وغير جائز ان يكون الخطاب لمن لم يشهد فتحه لان احدا
لا يقول ان الغنمة تصرف الى غير الغاممين ويخرج منها الغاممون وان يكونوا اخلاط فيهم من
شهد الفتح واستحق الغنمة وفيهم من لم يشهد وهذا مثل الاول لان من لم يشهد الفتح لا يجوز
ان يسهم له وتقسيم الغنمة بينه وبين الذين شهدوه وان يكون خاطب به من شهد الفتح دون
غيره فان كان كذلك وكانوا هم المستحقين له دون غيرهم من غير خيار للامام فيه فغير جائز
ان يجعل حقهم لغيرهم لان بعضهم يضرب وجوه بعض اذ كان اتقى الله من ان يترك حقا يجب
عليه القيام به الى غيره لما وصفت وعلى انه لم يخص بهذا الخطاب الذين فتحوه دون غيرهم
وفي ذلك دليل على فساد هذه الرواية % وقد اختلف الناس بعد ثبوت هذا الاصل الذي ذكرنا
وصحة الرواية عن عمر في كافة الصحابة على ترك قسمة السواد واقرار اهل عليه فقال قائلون
اقرهم على املاكهم وترك اموالهم في ايديهم ولم يسترقهم وهو الذي ذكرناه من مذهب اصحابنا
وقال آخرون انما اقرهم على ارضهم على انهم وارضهم في المسلمين وانهم غير ملاك لها وقال
آخرون اقرهم على انهم احرار والارضون موقوفة على مصالح المسلمين % قال ابو بكر ولم
يختلفوا ان من اسلم من اهل السواد كان حرا وانه ليس لاحد ان يسترقه وقد روى عن علي رضي الله عنه
ان دهقنا اسلم على عهده فقال له ان اقم في ارضك رفعنا الجزية عن رأسك واخذناها من
ارضك وان تحولت عنها فنحن احق بها وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه في دهقانة نهر الملك حين
اسلمت فلو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق بالاسلام % فان قيل فقد قال ان تحولت عنها فنحن
احق بها % قيل له انما اراد بذلك انك ان عجزت عن عمارتها عمرناها نحن وزرعناها لئلا تبطل
الحقوق التي قد وجبت للمسلمين في رقابها وهو الخراج وكذلك يفعل الامام عندنا باراضي
العاجزين عن عمارتها ولما ثبت بما وصفنا ان من اسلم من اهل السواد فهو حر ثبت ان
ارضهم على املاكهم كما كانت رقابهم مبقاة على اصل الحرية ومن حيث جاز للامام عند مخالفتنا
ان يقطع حق الغاممين عن رقابها ويجعلها موقوفة على المسلمين بصرف خراجها اليهم جاز
اقرارها على املاك اهلها ويصرف خراجها الى المسلمين اذ لا حق للمسلمين في نفى ملك ملاكها
عنها بعد ان لا يحصل للمسلمين ملكها وانما حقهم في الحاليين في خراجها لا في رقابها
بان يملكوها % وذكر يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح قال سمعنا ان الغنمة ما غلب
عليه المسلمون حتى يأخذوه غنوة بالقتال وان الفئ ماصو لحوا عليه قال الحسن
فاما سوادنا هذا فانا سمعنا انه كان في ايدي النبط فظهر عليهم اهل فارس فكانوا يؤدون

اليهم الخراج فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومن لم يقاتلهم من الدهاقين على حالهم ووضعوا الجزية على رؤس الرجال ومسحوا ما كان في ايديهم من الارضين ووضعوا عليهم الخراج وقبضوا على كل ارض ليست في يد احد فكانت صوافي للامام ع قال ابو بكر كانه ذهب الى ان النبط لما كانوا احرارا في مملكة اهل فارس فكانت املاكهم ثابتة في اراضيهم ثم ظهر المسلمون على اهل فارس وهم الذين قاتلوا المسلمين ولم يقاتلهم النبط كانت اراضيهم ورقابهم على ما كانت عليه في ايام الفرس لانهم لم يقاتلوا المسلمين فكانت ارضهم ورقابهم في معنى ماصولح عليه وانهم انما كانوا يملكون اراضيهم ورقابهم لوقاتلوهم وهذا وجه كان يحتمله الحال لولا ان محاجة عمر لاصحابه الذين سألوه قسمة السواد كانت من غير هذا الوجه وانما احتج بدلالة الكتاب دون ما ذكره الحسن ع فان قيل انما دفع عمر السواد الى اهله بطيبة من نفوس الغاميين على وجه الاجارة والاجرة تسمى خراجا قال النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومراده اجرة العبد المشتري اذ ارد بالعب ع قال ابو بكر هذا غلط من وجوه احدها ان عمر لم يستطع نفوس القوم في وضع الخراج وترك القسمة وانما شاور الصحابة وحاج من طلب القسمة بما اوضح به قوله ولو كان قد استطاع نفوسهم لنقل كما نقل ما كان بينه وبينهم من المراجعة والمحاجة ع فان قيل قد نقل ذلك وذكر ما رواه اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم قال كنا ربيع الناس فاعطانا عمر ربع السواد فاخذنا ثلاث سنين ثم وفد جرير الى عمر بعد ذلك فقال عمر والله لولا اني قاسم مسؤل لكنتم على ما قسم لكم فارى ان تردوه على المسلمين ففعل فاجازه عمر بثمانين دينارا فأتته امرأة فقالت يا امير المؤمنين ان قومي صالحوك على امر ولست ارضى حتى تملأ كفي ذهبا وتحملني على حمل ذلول وتعطيني قطيفة حمراء قال ففعل ع قال ابو بكر ليس فيه دليل على انه كان ملكهم رقاب الارضين وجائر ان يكون اعطاهم ربع الخراج ثم رأى بعد ذلك ان يقتصرهم على اعطياتهم دون الخراج ليكونوا اسوة لسائر الناس وكيف يكون ذلك باستطابة منه لنفوسهم وقد اخبر عمر انه رأى رده على المسلمين واظهر انه لا يسعه غيره لما كان عنده انه الاصلح للمسلمين واما امر المرأة فانه اعطاها من بيت المال لانه قد كان جائرا له ان يفعله من غير اخذ ما كان في ايديهم من السواد واما قوله ان الخراج اجرة ففسد من وجوه احدها انه لا خلاف ان الاجارات لا تجوز الا على مدة معلومة اذا وقعت على المدة وايضا فان اهلها لم يخلوا من ان يكونوا عبيدا او احرارا فان كانوا عبيدا فان اجارة المولى من عبده لا تجوز وان كانوا احرارا فكيف جاز ان تترك رقابهم على اصل الحرية ولا تترك اراضيهم على املاكهم وايضا لو كانوا عبيدا لم يجز اخذ الجزية من رقابهم لانه لا خلاف ان العبيد لا جزية عليهم وايضا لا خلاف ان اجارة النخل والشجر غير جائزة وقد اخذ عمر الخراج من النخل والشجر فدل على انه ليس باجرة ع وقد اختلف الفقهاء في شري ارض الخراج واستيجارها فقال اصحابنا لا بأس بذلك وهو قول الاوزاعي وقال مالك اكراه استيجار ارض الخراج

وكره شريك شري أرض الحراج وقال لا تجعل في عنقك صغارا وذكر الطحاوي عن ابن
 ابي عمران عن سليمان بن بكار قال سألت رجل المعافى بن عمران عن الزرع في أرض الحراج
 فنهاه عن ذلك فقال له قائل فانك تزرع انت فيها فقال يا ابن اخي ليس في المشرق دوة وقال
 الشافعي لأبأس بان يكثرى المسلم أرض خراج كما يكثرى دوابهم قال والحديث الذي جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يؤدى الحراج ولا لمشرك ان يدخل المسجد الحرام
 انما هو خراج الجزية % قال ابو بكر روى عن عبد الله بن مسعود انه اشترى أرض خراج وروى عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتخذوا الضيعة فتزعموا في الدنيا قال عبد الله وبراذان ما براذان
 وبالمدينة ما بالمدينة وذلك انه كانت له ضيعة براذان وراذان من أرض الحراج وروى ان
 الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم اشترى من أرض السواد فهذا يدل على معنيين احدهما انها
 املاك لاهلها والثاني انه غير مكروه للمسلم شراها وروى عن علي وعمر رضي الله عنهما فيمن اسلم من
 اهل الحراج انه ان اقام على أرضه اخذ منه الحراج وروى عن ابن عباس انه كره شري
 أرض اهل الذمة وقال لا تجعل ما جعل الله في عنق هذا الكافر في عنقك وقال ابن عمر مثل
 ذلك وقال لا تجعل في عنقك الصغار % قال ابو بكر وخراج الأرض ليس بصغار لانا لانعلم
 خلافا بين السلف ان الذمي اذا كانت له أرض خراج فاسلم انه يؤخذ الحراج من أرضه
 ويسقط عن رأسه فلو كان صغارا لسقط بالاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قفيزها
 ودرهمها يدل على انه واجب على المؤمنين لانه اخبر عما يمنع المسلمون من حق الله في
 المستقبل الا ترى انه قال وعبدتم كما بدأت والصغار لا يجب على المسلمين وانما يجب على
 الكفار للمسلمين % وقوله تعالى % والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر
 اليهم % يعنى والله اعلم ان ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول وللمؤمنين
 تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يعنى الانصار وقد كان اسلام المهاجرين قبل اسلام
 الانصار ولكنه اراد الذين تبوءوا الدار والايمان من قبل هجرة المهاجرين % وقوله تعالى
 % ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا % قال الحسن يعنى انهم لا يحسدون المهاجرين
 على فضل آتاهم الله تعالى وقيل لا يجدون في انفسهم ضيقا لما ينفقونه عليهم % وقوله تعالى % ويؤثرون
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة % الخصاصة الحاجة فأنى الله عليهم بايثارهم المهاجرين
 على انفسهم فيما ينفقونه عليهم وان كانوا هم محتاجين اليه % فان قيل روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان رجلا قال له معى دينار فقال انفق على نفسك فقال معى دينار آخر فقال
 انفق على عيالك فقال معى دينار آخر قال تصدقه وان رجلا جاء ببضة من ذهب
 فقال يا رسول الله تصدق بهذه فاني ما املك غيرها فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه من
 الشق الآخر فاعرض عنه الى ان اعاد القول فاخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمها فاولا صابته
 لعقرته ثم قال يا بني احدهم بجميع ما يملك فيتصدق به ثم يقعدت كسف الناس انما الصدقة عن ظهر
 غنى وان رجلا دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب والرجل بحال بذادة فحث النبي

صلى الله عليه وسلم على الصدقة فطرح قوم ثيابا ودرهما فاعطاه ثوبين ثم حثهم على الصدقة فطرح الرجل
 احد ثوبيه فانكره النبي صلى الله عليه وسلم ففي هذه الاخبار كراهة الايثار على النفس والامر
 بالانفاق على النفس ثم الصدقة بالفضل ۞ قيل له انما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لانه لم يثق منه
 بالصبر على الفقر وخشى ان يتعرض للمسئلة اذا فقد ما ينفقه الا ترى انه قال يا تبنى احدهم
 بجميع ما يملك فيتصدق به ثم يقعد يتكفف الناس فانما كره الايثار لمن كانت هذه حاله فاما
 الانصار الذين اثنى الله عليهم بالايثار على النفس فلم يكونوا بهذه الصفة بل كانوا كما قال الله
 تعالى (والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس) فكان الايثار منهم افضل من الامساك
 والامساك ممن لا يصبر ويتعرض للمسئلة اولى من الايثار ۞ وقد روى محارب بن دثار عن
 ابن عمر قال اهدى لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس شاة فقال ان فلانا وعياله احوج
 الى هذا منا فبعث به اليه فلم يزل يبعث به واحد الى آخر حتى تداولها تسعة اهل ابيات حتى
 رجعت الى الاول فنزلت ۞ (ومن يوق شح نفسه) الآية وروى الاعمش عن جامع بن
 شداد عن الاسود بن هلال قال جاء رجل الى عبدالله فقال يا ابا عبد الرحمن قد خفت ان
 تصيبني هذه الآية (ومن يوق شح نفسه) فوالله ما قدر على ان اعطى شيئا اطيق منعه
 فقال عبدالله هذا البخل وبئس الشيء البخل ولكن الشح ان تأخذ مال اخيك بغير حق
 وروى عن سعيد بن جبير في قوله تعالى (ومن يوق شح نفسه) قال ادخار الحرام ومنع الزكاة .
 آخر سورة الحشر

ومن سورة الممتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ۞ يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء تلحقون اليهم بالمودة ۞ روى
 انها نزلت في حاطب بن ابي بلتعنة حين كتب الى كفار قريش يتنصح لهم فيه فاطلع الله نبيه
 على ذلك فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال وما حملك على
 ذلك قال اما والله ما ارتبت في الله منذ اسلمت ولكني كنت امرأ غريباً في قريش وكان لي بمكة
 مال وبنون فاردت ان ادفع بذلك عنهم فقال عمرائدن لي يا رسول الله فاضرب عنقه فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم مهلاً يا ابن الخطاب انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله قد اطاع على اهل بدر
 فقال اعملوا ما شئتم فاني غافر لكم ۞ حدثنا بذلك عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن الزهري في قوله (يا ايها الذين آمنوا
 لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء) عن عروة بن الزبير بمعنى ما قدمناه ۞ قال ابو بكر ظاهر ما فعله
 حاطب لا يوجب الردة وذلك لانه ظن ان ذلك جائز له ليدفع به عن ولده وماله كما يدفع عن
 نفسه بمثله عند التقية ويستطيع اظهار كلمة الكفر ومثل هذا الظن اذا صدر عنه الكتاب الذي
 كتبه فانه لا يوجب الا كفاراً ولو كان ذلك يوجب الا كفاراً لاستتابه النبي صلى الله عليه وسلم فلمالم يستتبه

وصدقه على ما قال علم انه ما كان مرتدا وانما قال عمر ائذن لي فاضرب عنقه لانه ظن انه فعله عن غير تأويل *
 فان قيل قد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه انما منع عمر من قتله لانه شهد بدرا وقال ما يدريك
 لعل الله قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فجعل العلة المانعة من قتله
 كونه من اهل بدر * قيل له ليس كما ظننت لان كونه من اهل بدر لا يمنع ان يكون كافرا
 مستحقا للنار اذا كفر وانما معناه ما يدريك لعل الله قد علم ان اهل بدر وان اذنبوا لا يموتون
 الا على التوبة ومن علم الله منه وجود التوبة اذا امهله فغير جائز ان يأمر بقتله او يفعل ما يقطعه
 به عن التوبة فيجوز ان يكون مراده ان في معلوم الله ان اهل بدر وان اذنبوا فان مصيرهم الى
 التوبة والاناة * وفي هذه الآية دلالة على ان الخوف على المال والولد لا يبيح التقية في اظهار
 الكفر وانه لا يكون بمنزلة الخوف على نفسه لان الله نهى المؤمنين عن مثل ما فعل حاطب مع
 خوفه على اهله وماله وكذلك قال اصحابنا انه لو قال لرجل لا تقاتل ولدك او لتكفرن انه
 لا يسعه اظهار الكفر ومن الناس من يقول فيمن له على رجل مال فقال لا اقر لك حتى
 تحط عني بعضه فحط عنه بعضه انه لا يصح الحط عنه وجعل خوفه على ذهاب ماله بمنزلة الاكرام على
 الحط وهو فيما اظن مذهب ابن ابي ليلى وما ذكرناه يدل على صحة قولنا ويدل على ان الخوف
 على المال والاهل لا يبيح التقية ان الله فرض الهجرة على المؤمنين ولم يعذرهم في التخلف لاجل
 اموالهم واهلهم فقال ﴿ قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم ﴾
 الآية وقال ﴿ قالوا كنا مستضعفين في الارض قال الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها ﴾
 * وقوله تعالى ﴿ قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه ﴾ الآية وقوله ﴿ والذين معه ﴾
 قيل فيه الانبياء وقيل الذين آمنوا معه فامر الله الناس بالتأسي بهم في اظهار معاداة الكفار
 وقطع الموالاة بيننا وبينهم بقوله ﴿ انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنابكم وبدا بيننا
 وبينكم العداوة والبغضاء ابدا ﴾ فهذا حكم قد تعبد المؤمنون به وقوله ﴿ الا قول ابراهيم لاهيه ﴾
 يعني في ان لا يتأسوا به في الدعاء للاب الكافر وانما فعل ابراهيم ذلك لانه اظهر له الايمان
 ووعده اظهاره فاخبر الله تعالى انه منافق فلما تبين له انه عدو لله تبرأ منه فامر الله تعالى
 بالتأسي بابراهيم في كل اموره الا في الاستغفار للاب الكافر * وقوله تعالى ﴿ ربنا لا تجعلنا
 فتنة للذين كفروا ﴾ قال قتادة يعني باظهارهم علينا فيروا انهم على حق وقال ابن عباس
 لا تسلطهم علينا فيقتلوننا

باب صلة الرحم المشرک

قال الله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾ الآية روى هشام بن عروة عن
 ابيه عن عائشة ان اسماء سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ام لها مشركة جاءتني اصلها قال نعم
 صليها * قال ابو بكر وقوله ﴿ ان تبرؤم وتقسطوا اليهم ﴾ عموم في جواز دفع الصدقات الى اهل
 الذمة اذ ليس هم من اهل قتالنا وفيه التهي عن الصدقة على اهل الحرب لقوله ﴿ انما ينهاكم الله

عن الذين قاتلوكم في الدين) وقد روى فيه غير ذلك % حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم) قال نسخها قوله (فاقتلو المشركين حيث وجدتموهم) % وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات % الآية روى الزهري عن عروة عن المسور ابن مخرمة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان مما شرط سهيل بن عمرو على رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية لا يأتيك منا احد وان كان على دينك الا ردته علينا فرد اباجندل على ابيه سهيل بن عمرو ولم يأتيه احد من الرجال الا ردته في تلك المدة وان كان مسلما وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت ام كلثوم بنت عقبة بن ابى معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهي عاتق فجاء اهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرجعها فأنزل الله فيهن (اذا جاءك المؤمنات مهاجرات) الآية قال عروة فاخبرتني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتخهن بهذه الآية (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك) قالت فمن اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بايعتك كلا ما يكلمها به والله مامست يدها امرأة من اهل المبايعه وروى عكرمة بن عمار عن ابى زميل عن عمر بن الخطاب قال لقد صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة يوم الحديبية وجعل لهم ان من لحق بالكفار من المسلمين لم يردوه ومن لحق بالمسلمين من الكفار يردونه وروى الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان في الصلح يوم الحديبية ان من اسلم من اهل مكة فهو رد اليهم ونزلت سورة الممتحنة بعد الصلح فكان من اسلم من نسائهم تسئل ما اخرجك فان كانت خرجت هربا من زوجها ورغبة عنه ردت وان كانت خرجت رغبة في الاسلام امسكت ورد على زوجها ما انفق % قال ابو بكر لا يخلو الصلح من ان يكون كان خاصا في الرجال دون النساء على الوجه الذي ذكر من رد من جاء منهم مسلما اليهم وان يكون وقع بديعاما ثم نسخ عن النساء وهذا اظهر الوجهين وذلك جائز عندنا وان لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم احد من النساء عليهم لان النسخ جائز بعد التمكن من الفعل وان لم يقع الفعل وقوله (يا ايها الذين آمنوا) خطاب للمؤمنين والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم اذا هاجر اليه لانه هو الذي يتولى امتحانهم دون المؤمنين وقدا ريد به سائر المؤمنين عند غيبة النبي صلى الله عليه وسلم عن حضرته % وقوله تعالى (فان علمتموهن مؤمنات) المراد به العلم الظاهر لا حقيقة اليقين لان ذلك لا سبيل لنا اليه وهو مثل قول اخوة يوسف (ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا) يغنون العلم الظاهر لانه لم يكن سرق في الحقيقة الا ترى الى قوله (وما كنا للغيب حافظين) وانما حكموا عليه بالسرقة من جهة الظاهر لما وجدوا الصواع في رحله وهو مثل شهادة الشهود الذين ظاهرهم العدالة قد تعبدنا الله بالحكم بهما من طريق الظاهر وحمل شهادتهما على الصحة وكذلك قبول اخبار الآحاد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق % وقد انزلنا الله بهذه الآية قبول قول من اظهر لنا الايمان والحكم بصحة ما خبر به عن نفسه فيما بيننا وبينه وهذا اصل في تصديق كل من اخبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله مثل المرأة اذا اخبرت عن

حيضها وطهرها وجعلها ومثل الرجل يقول لامرأته انت طالق اذا حضت او قال اذا طهرت
فيكون قولها مقبولا فيه وقال عطاء بن ابي رباح وتلا هذه الآية (اذا جاءكم المؤمنات) فقال
عطاء ما علمنا ايمانهن الا بما ظهر من قولهن وقال قتادة امتحانهم ما خرجن الا للدين والرغبة
في الاسلام وحب الله تعالى ورسوله

باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين

قال الله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن﴾ الآية ﴿قال ابوبكر في هذه الآية ضروب من الدلالة على وقوع
الفرقة باختلاف الدارين بين الزوجين واختلاف الدارين ان يكون اخذ الزوجين من اهل
دار الحرب والاخر من اهل دار الاسلام وذلك لان المهاجرة الى دار الاسلام قد صارت
من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفره من اهل دار الحرب فقد اختلفت بهما الداران
وحكم الله بوقوع الفرقة بينهما بقوله ﴿فلا ترجعهن الى الكفار﴾ ولو كانت الزوجة باقية
لكان الزوج اولى بها بان يكون معه حيث اراد ويدل عليه ايضا قوله ﴿لاهن حل لهن ولا هم
يحلون لهن﴾ وقوله ﴿وآتوهم ما نفقوا﴾ يدل عليه ايضا لانه امر بردها على الزوج ولو كانت
الزوجة باقية لما استحق الزوج رد المهر لانه لا يجوز ان يستحق البضع وبدله ويدل عليه قوله
﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا آتيتوهن اجورهن﴾ ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها
ان يتزوج ويدل عليه قوله ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ والعصمة المنع فنهانا ان تمنع من تزويجها
لاجل زوجها الحربي ﴿واختلف اهل العلم في الحربية تخرج الينا مسلمة فقال ابو حنيفة
في الحربية تخرج الينا مسلمة ولها زوج كافر في دار الحرب قد وقعت الفرقة فيما بينهم ولا عدة
عليها وقال ابو يوسف ومحمد عليها عدة وان اسلم الزوج لم تحل له الانكاح مستقبل وهو قول
الثوري وقال مالك والاوزاعي والليث والشافعي ان اسلم الزوج قبل ان تحيض ثلاث حيض
فقد وقعت الفرقة ولا فرق عند الشافعي بين دار الحرب وبين دار الاسلام لاحكام الدارين عنده
قال ابوبكر روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي قال اذا اسلمت اليهودية والنصرانية
قبل زوجها فهو احق بها ماداموا في دار الهجرة * وروى الشيباني عن السفاح بن مطر
عن داود بن كردوس قال كان رجل من بني تغلب نصراني عنده امرأة من بني تميم نصرانية
فاسلمت المرأة وابى الزوج ان يسلم ففرق عمر بينهما * وروى ليث عن عطاء وطاوس
ومجاهد في النصراني تسلم امرأته قالوا ان اسلم معها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما
وروى قتادة عن مجاهد قال اذا اسلم وهي في عدتها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى حجاج
عن عطاء مثله وعن الحسن وابن المسيب مثله وقال ابراهيم ان ابى ان يسلم فرق بينهما وروى عباد
ابن العوام عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها فهي املك
لنفسها قال ابوبكر حصل اختلاف السلف في ذلك على ثلاثة انحاء فقال على رضي الله عنه هوا حق بها

ماداموا في دار الهجرة وهذا معناه عندنا اذا كانا في دار واحدة ومتى اختلفت بهما الدار
فصار احدهما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام بانت وقال عمر رضي الله عنه اذا اسلمت وابي الزوج
الاسلام فرق بينهما وهذا ايضا على انهما في دار الاسلام وقال آخرون ممن ذكرنا قوله هي
امراته مادامت في العدة فاذا انقضت العدة وقعت الفرقة وقال ابن عباس تقع الفرقة باسلامها
واتفق فقهاء الامصار على انها لا تبين منه باسلامها اذا كانا في دار واحدة * واختلفوا في وقت
وقوع الفرقة اذا اسلمت ولم يسلم الزوج فقال اصحابنا ان كانا ذميي لم تقع الفرقة حتى
يعرض الاسلام عليه فان اسلم والا فرق بينهما وهو معنى ما روى عن علي وعمر وقالوا ان
كانا حربيين في دار الحرب فاسلمت فهي امرأته مالم تحض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث
حيض قبل ان يسلم فرق بينهما ويجوز ان يكون من روى عنه من السلف اعتبار الحيض
انما ارادوا به الحربيين في دار الحرب وقال اصحابنا اذا اسلم احد الحربيين وخرج اليها
ايهما كان وبقى الآخر في دار الحرب فقد وقعت الفرقة باختلاف الدارين وقد ذكرنا وجوه
دلائل الآية على صحة هذا القول * ومن الدليل على ذلك قوله ((والمحصنات من النساء الا
ما ملكت ايمنكم)) قال ابو سعيد الخدري نزلت في سبايا او طاس كان لهن ازواج في الشرك
واباحهن لهن بالسبي وروى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ((والمحصنات من النساء
الا ما ملكت ايمنكم)) قال كل ذات زوج فاتيانهازنا الا ما سبيت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السبايا
لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة واتفق الفقهاء على جواز وطء
المسيية بعد الاستبراء وان كان لها زوج في دار الحرب اذا لم يسب زوجها معها فلا يخلو
وقوع الفرقة من ان يتعلق باسلامها او باختلاف الدارين على الحد الذي بينا او بحدوث الملك
عليها وقد اتفق الجميع على ان اسلامها لا يوجب الفرقة في الحال وثبت ايضا ان حدوث
الملك لا يرفع النكاح بدلالة ان الامة التي لها زوج اذا بيعت لم تقع الفرقة وكذلك اذا
مات رجل عن امة لها زوج لم يكن انتقال الملك الى الوارث رافعا للنكاح فلم يبق وجه
لايقاع الفرقة الا اختلاف الدارين % فان قيل اختلاف الدارين لا يوجب الفرقة لان
المسلم اذا دخل دار الحرب بامان لم يبطل نكاح امرأته وكذلك لو دخل حربي اليها بامان
لم تقع الفرقة بينه وبين زوجته وكذلك لو اسلم الزوجان في دار الحرب ثم خرج احدهما الى
دار الاسلام لم تقع الفرقة فعلمنا انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايجاب الفرقة % قيل له
ليس معنى اختلاف الدارين ما ذهب اليه وانما معناه ان يكون احدهما من اهل دار الاسلام
اما بالاسلام او بالذمة والآخر من اهل دار الحرب فيكون حريبا كافرا فاما اذا كانا مسلمين
فهما من اهل دار واحدة وان كان احدهما مقيما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام %
فان احتج المخالف لنا بما روى يونس عن محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول
بعد ست سنين وقد كانت زينب هاجرت الى المدينة وبقي زوجها بمكة مشركا ثم ردها

عليه بالنكاح الاول وهذا يدل على انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايقاع الفرقة فيقال لا يصح الاحتجاج به للمخالف من وجوه احدها انه قال ردها بعدت سنين بالنكاح الاول لانه لا خلاف بين الفقهاء انها لا ترد اليه بالعقد الاول بعد انقضاء ثلاث حيض ومعلوم انه ليس في العادة انها لا تحيض ثلاث حيض في ست سنين فمسقط احتجاج المخالف به من هذا الوجه ووجه آخر وهو ما روى خالد عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية تسلم قبل زوجها انها املك لنفسها فكان من مذهبه ان الفرقة قد وقعت باسلامها وغير جائز ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما قد رواه عنه والوجه الثالث ان عمرو بن شعيب روى عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص بنكاح ثان فهذا يعارض حديث داود بن الحصين وهو مع ذلك اولى لان حديث ابن عباس ان صح فأنما هو اخبار عن كونها زوجة له بعدما سلم ولم يعلم حدوث عقد ثان وفي حديث عمرو بن شعيب الاخبار عن حدوث عقد ثان بعد اسلامه فهو اولى لان الاول اخبار عن ظاهر الحال والثاني اخبار عن معنى حادث قد علمه وهذا مثل ما نقوله في رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وحديث يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فقلنا حديث ابن عباس اولى لانه اخبر عن حال حادثة واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول وكحديث زوج بريرة انه كان حرا حين اعتقت ورواية من روى انه كان عبدا فكان الاول اولى لاختياره عن حال حادثة علمها واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول ولم يعلم حدوث حال اخرى

فصل في

وانما قال ابو حنيفة في المهاجرة انه لا عدة عليها من الزوج الحربي لقوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن﴾ فاباح نكاحها من غير ذكر عدة وقال في نسق التلاوة ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ والعصمة المنع فحظر الامتناع من نكاحها لاجل زوجها الحربي والكوافر يجوز ان يتناول الرجال وظاهره في هذا الموضع الرجال لانه في ذكر المهاجرات وايضا اباح النبي صلى الله عليه وسلم وطء المسيية بعد الاستبراء بجيضة والاستبراء ليس بعدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عدة الامة حيضتان والمعنى فيها وقوع الفرقة باختلاف الدارين * وقوله تعالى ﴿واسئلوا ما انفقتم وليسئلوا ما انفقوا﴾ قال معمر عن الزهري يعني رد الصداق واسئلوا اهل الحرب مهر المرأة المسلمة اذا صارت اليهم وليسئلوا هم ايضا مهر من صارت اليها مسلمة منهم وقال الزهري فاما المؤمنون فاقروا بحكم الله واما المشركون فابوا ان يقرؤا فانزل الله ﴿وان فاتكم شيء من ازواجكم الى الكفار فعاقبتم فاتوا الذين ذهبوا ازواجهم مثل ما انفقوا﴾ فامر المسلمون ان يردوا الصداق اذا ذهب امرأة من المسلمين ولها زوج مسلم ان يرد اليه المسلمون صداق امرأته ان كان في ايديهم مما يردون وان يردوا الى المشركين * وروى خفيف عن مجاهد في قوله تعالى ﴿واسئلوا ما انفقتم﴾ من الغنيمة ان يعوض منها * وروى زكريا بن ابي زائدة

اليهم الخراج فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومن لم يقاتلهم من الدهاقين على حالهم ووضعوا الجزية على رؤس الرجال ومسحوا ما كان في ايديهم من الارضين ووضعوا عليهم الخراج وقبضوا على كل ارض ليست في يد احد فكانت صوافي الامام عليه السلام قال ابو بكر كانه ذهب الى ان النبط لما كانوا احرارا في مملكة اهل فارس فكانت املاكهم ثابتة في اراضيهم ثم ظهر المسلمون على اهل فارس وهم الذين قاتلوا المسلمين ولم يقاتلهم النبط كانت اراضيهم ورقابهم على ما كانت عليه في ايام الفرس لانهم لم يقاتلوا المسلمين فكانت ارضهم ورقابهم في معنى ماصولح عليه وانهم انما كانوا يملكون اراضيهم ورقابهم لوقاتلهم وهذا وجه كان يحتمله الحال لولا ان محاجة عمر لاصحابه الذين سألوه قسمة السواد كانت من غير هذا الوجه وانما احتج بدلالة الكتاب دون ما ذكره الحسن عليه السلام فان قيل انما دفع عمر السواد الى اهله بطيبة من نفوس الغامين على وجه الاجارة والاجرة تسمى خراجا قال النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومراده اجرة العبد المشتري اذا رد بالعب عليه السلام قال ابو بكر هذا غلط من وجوه احدها ان عمر لم يستطع نفوس القوم في وضع الخراج وترك القسمة وانما شاور الصحابة وحاج من طلب القسمة بما اوضح به قوله ولو كان قد استطاع نفوسهم لنقل كما نقل ما كان بينه وبينهم من المراجعة والمحاجة عليه السلام فان قيل قد نقل ذلك وذكر مارواه اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم قال كنا ربيع الناس فاعطانا عمر ربيع السواد فاخذناه ثلاث سنين ثم وفد جرير الى عمر بعد ذلك فقال عمر والله لولا اني قاسم مسؤل لكنتم على ما قسم لكم فاري ان تردوه على المسلمين ففعل فاجازه عمر بثمانين دينارا فأتته امرأة فقالت يا امير المؤمنين ان قومي صالحوك على امر ولست ارضى حتى تملأ كفي ذهابا وتحملاني على حمل ذلول وتعطيني قطيفة حمراء قال ففعل عليه السلام قال ابو بكر ليس فيه دليل على انه كان ملكهم رقاب الارضين وجائز ان يكون اعطاهم ربيع الخراج ثم رأى بعد ذلك ان يقتصرهم على اعطيتهم دون الخراج ليكونوا اسوة لساير الناس وكيف يكون ذلك باستطاعة منه لنفوسهم وقد اخبر عمر انه رأى رده على المسلمين واظهر انه لا يسعه غيره لما كان عنده انه الاصلح للمسلمين واما امر المرأة فانه اعطاها من بيت المال لانه قد كان جائز له ان يفعله من غير اخذ ما كان في ايديهم من السواد واما قوله ان الخراج اجرة ففسد من وجوه احدها انه لا خلاف ان الاجارات لا تجوز الا على مدة معلومة اذا وقعت على المدة وايضا فان اهله لم يخلوا من ان يكونوا عبيدا او احرارا فان كانوا عبيدا فان اجارة المولى من عبده لا تجوز وان كانوا احرارا فكيف جاز ان تترك رقابهم على اصل الحرية ولا تترك اراضيهم على املاكهم وايضا لو كانوا عبيدا لم يحز اخذ الجزية من رقابهم لانه لا خلاف ان العبيد لا جزية عليهم وايضا لا خلاف ان اجارة النخل والشجر غير جائزة وقد اخذ عمر الخراج من النخل والشجر فدل على انه ليس باجرة عليه السلام وقد اختلف الفقهاء في شري ارض الخراج واستيجارها فقال اصحابنا لا بأس بذلك وهو قول الاوزاعي وقال مالك اكره استيجار ارض الخراج

وكره شريك شري أرض الحراج وقال لا تجعل في عنقك صغارا وذكرا الطحاوي عن ابن
 ابي عمران عن سليمان بن بكار قال سأل رجل المعافى بن عمران عن الزرع في أرض الحراج
 فنهاه عن ذلك فقال له قائل فانك تزرع انت فيها فقال يا ابن اخي ليس في الشجر قدوة وقال
 الشافعي لا بأس بان يكتري المسلم أرض الحراج كما يكتري دوابهم قال والحديث الذي جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يؤدى الحراج ولا لمشرك ان يدخل المسجد الحرام
 انما هو خراج الجزية % قال ابو بكر روى عن عبد الله بن مسعود انه اشترى أرض خراج وروى عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله وبراذان ما براذان
 وبالمدينة ما بالمدينة وذلك انه كانت له ضيعة براذان وراذان من أرض الحراج وروى ان
 الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم اشتروا من أرض السواد فهذا يدل على معنيين احدهما انها
 املاك لاهلها والثاني انه غير مكروه للمسلم شراها وروى عن علي وعمر رضي الله عنهما فيمن اسلم من
 اهل الحراج انه ان اقام على أرضه اخذ منه الحراج وروى عن ابن عباس انه كره شري
 أرض اهل الذمة وقال لا تجعل ما جعل الله في عنق هذا الكافر في عنقك وقال ابن عمر مثل
 ذلك وقال لا تجعل في عنقك الصغار % قال ابو بكر وخراج الأرض ليس بصغار لانا لانعم
 خلافا بين السلف ان الذمي اذا كانت له أرض خراج فاسلم انه يؤخذ الحراج من أرضه
 ويسقط عن رأسه فلو كان صغارا لسقط بالاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قفيزها
 ودرهمها يدل على انه واجب على المؤمنين لانه اخبر عما يمنع المسلمون من حق الله في
 المستقبل الا ترى انه قال وعدتم كما بدأت والصغار لا يجب على المسلمين وانما يجب على
 الكفار للمسلمين % وقوله تعالى ﴿والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم﴾
 يعني والله اعلم ان ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول وللمؤمنين
 تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يعني الانصار وقد كان اسلام المهاجرين قبل اسلام
 الانصار ولكنه اراد الذين تبوءوا الدار والايمان من قبل هجرة المهاجرين % وقوله تعالى
 ﴿ولا يجحدون في صدورهم حاجة مما اوتوا﴾ قال الحسن يعني انهم لا يجحدون المهاجرين
 على فضل آتاهم الله تعالى وقيل لا يجحدون في انفسهم ضيقا لما ينفقونه عليهم % وقوله تعالى ﴿ويؤثرون﴾
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة % الخصاصة الحاجة فأتى الله عليهم بايثارهم المهاجرين
 على انفسهم فيما ينفقونه عليهم وان كانوا هم محتاجين اليه % فان قيل روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان رجلا قال له معي دينار فقال انفق على نفسك فقال معي دينار آخر فقال
 انفق على عيالك فقال معي دينار آخر قال تصدق به وان رجلا جاء ببضة من ذهب
 فقال يا رسول الله تصدق بهذه فاني ما املك غيرها فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء من
 الشق الآخر فاعرض عنه الى ان اعاد القول فاخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمها بها فلما اصابته
 لعقرته ثم قال يا بني احدهم بجميع ما املك فيتصدق به ثم يقعدت كفف الناس انما الصدقة عن ظهر
 غنى وان رجلا دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب والرجل بحال بذادة فحث النبي

صلى الله عليه وسلم على الصدقة فطرح قوم ثيابا ودرهما فاعطاه ثوبين ثم ختمهم على الصدقة فطرح الرجل
 احد ثوبيه فانكره النبي صلى الله عليه وسلم ففي هذه الاخبار كراهة الايثار على النفس والامر
 بالانفاق على النفس ثم الصدقة بالفضل وقيل له انما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لانه لم يثق منه
 بالصبر على الفقر وخشى ان يتعرض للمسئلة اذا فقد ما ينقده الا ترى انه قال يا بني احدهم
 بجميع ما يملك فيصدق به ثم يقعد يتكفف الناس فانما كره الايثار لمن كانت هذه حاله فاما
 الانصار الذين اتى الله عليهم بالايثار على النفس فلم يكونوا بهذه الصفة بل كانوا كما قال الله
 تعالى **(والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس)** فكان الايثار منهم افضل من الامساك
 والامساك ممن لا يصبر ويتعرض للمسئلة اولى من الايثار وقد روى محارب بن دثار عن
 ابن عمر قال اهدى لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس شاة فقال ان فلانا وعياله احوج
 الى هذا منا فبعث به اليه فلم يزل يبعث به واحد الى آخر حتى تداولها تسعة اهل ابيات حتى
 رجعت الى الاول فزلت ومن يوق شح نفسه الآية وروى الاعمش عن جامع بن
 شداد عن الاسود بن هلال قال جاء رجل الى عبدالله فقال يا ابا عبد الرحمن قد خفت ان
 تصيبني هذه الآية (ومن يوق شح نفسه) فوالله ما قدر على ان اعطى شيئا اطيق منه
 فقال عبدالله هذا البخل وبئس الشيء البخل ولكن الشح ان تأخذ مال اخيك بغير حق
 وروى عن سعيد بن جبير في قوله تعالى (ومن يوق شح نفسه) قال ادخار الحرام ومنع الزكاة .
 آخر سورة الحشر

ومن سورة الممتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **(يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء تلقون اليهم بالموودة)** روى
 انها نزلت في حاطب بن ابي بلتعنة حين كتب الى كفار قريش يتتبع لهم فيه فاطلع الله نبيه
 على ذلك فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال وما حملك على
 ذلك قال اما والله ما ارتبت في الله منذ اسلمت ولكني كنت امرأ غريباً في قريش وكان لي بمكة
 مال وبنون فاردت ان ادفع بذلك عنهم فقال عمران بن لى يا رسول الله فاضرب عنقه فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم مهلاً يا ابن الخطاب انه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله قد اطاع على اهل بدر
 فقال اعملوا ما شئتم فاني غافر لكم حدثنا بذلك عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الزهري في قوله **(يا ايها الذين آمنوا**
لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء) عن عمرو بن الزبير بمعنى ما قدمنا قال ابو بكر ظاهر ما فعله
 حاطب لا يوجب الردة وذلك لانه ظن ان ذلك جائز له ليدفع به عن ولده وماله كما يدفع عن
 نفسه بمثله عند التقية ويستبيح اظهار كلمة الكفر ومثل هذا الظن اذا صدر عنه الكتاب الذي
 كتبه فانه لا يوجب الا كفاراً ولو كان ذلك يوجب الا كفاراً لاستتابه النبي صلى الله عليه وسلم فلما لم يستتابه

وصدقه على ما قال علم انه ما كان مرتدا واما قال عمر ائذن لي فاضرب عنقه لانه ظن انه فعله عن غير تأويل *
 فان قيل قد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه انما منع عمر من قتله لانه شهد بدرا وقال ما يدريك
 لعل الله قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فجعل العلة المانعة من قتله
 كونه من اهل بدر * قيل له ليس كما ظننت لان كونه من اهل بدر لا يمنع ان يكون كافرا
 مستحقا للنار اذا كفر وانما معناه ما يدريك لعل الله قد علم ان اهل بدر وان اذنبوا لا يموتون
 الا على التوبة ومن علم الله منه وجود التوبة اذا امهله فغير جائز ان يأمر بقتله او يفعل ما يقطعه
 به عن التوبة فيجوز ان يكون مراده ان في معلوم الله ان اهل بدر وان اذنبوا فان مصيرهم الى
 التوبة والانابة * وفي هذه الآية دلالة على ان الخوف على المال والولد لا يبيح التقية في اظهار
 الكفر وانه لا يكون بمنزلة الخوف على نفسه لان الله نهى المؤمنين عن مثل ما فعل حاطب مع
 خوفه على اهلته وماله وكذلك قال اصحابنا انه لو قال الرجل لا قتلن ولدك او لتكفرن انه
 لا يسعه اظهار الكفر ومن الناس من يقول فيمن له على رجل مال فقال لا اقرلك حتى
 تحط عنى بعضه فحط عنه بعضه انه لا يصح الحط عنه وجعل خوفه على ذهاب ماله بمنزلة الاكرام على
 الحط وهو فيما اظن مذهب ابن ابي ليلى وما ذكرناه يدل على صحة قولنا ويدل على ان الخوف
 على المال والاهل لا يبيح التقية ان الله فرض الهجرة على المؤمنين ولم يعذرهم في التخلف لاجل
 اموالهم واهلهم فقال (قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم)
 الآية وقال (قالوا كنا مستضعفين في الارض قال لم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها)
 * وقوله تعالى (قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه) الآية وقوله (والذين معه)
 قيل فيه الانبياء وقيل الذين آمنوا معه فامر الله الناس بالتأسي بهم في اظهار معاداة الكفار
 وقطع الموالاة بيننا وبينهم بقوله (انا برآء منكم وما تعبدون من دون الله كفرا بكم وبدا بيننا
 وبينكم العداوة والبغضاء ابدا) فهذا حكم قد تعبد المؤمنون به وقوله (الا قول ابراهيم لايه)
 يعنى في ان لا يتأسوا به في الدعاء للاب الكافر وانما فعل ابراهيم ذلك لانه اظهر له الايمان
 ووعد اظهاره فاخبر الله تعالى انه منافق فلما تبين له انه عدو لله تبرأ منه فامر الله تعالى
 بالتأسي بابراهيم في كل اموره الا في الاستغفار للاب الكافر * وقوله تعالى (ربنا لا تجعلنا
 فتنه للذين كفروا) قال قتادة يعنى باظهارهم علينا فيروا انهم على حق وقال ابن عباس
 لا تسلطهم علينا فيفتنوننا

باب صلة الرحم المشرك

قال الله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الآية روى هشام بن عروة عن
 ابيه عن عائشة ان اسماء سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ام لها مشركه جاءتني اصلها قال نعم
 صليها * قال ابو بكر وقوله (ان تبروهم وتقسطوا اليهم) عموم في جواز دفع الصدقات الى اهل
 الذمة اذ ليس هم من اهل قتالنا وفيه النهي عن الصدقة على اهل الحرب لقوله (انما ينهاكم الله

عن الذين قاتلوكم في الدين) وقد روى فيه غير ذلك * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن
قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين
ولم يخرجوكم من دياركم) قال نسخها قوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) * وقوله تعالى
﴿يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ الآية روى الزهري عن عروة عن المسور
ابن مخرمة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان مما شرط سهيل بن عمرو على رسول الله
صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية لا يأتيتك منا احدوان كان على دينك الا ردته علينا فرد
ابا جندل على ابيه سهيل بن عمرو ولم يأت به احد من الرجال الا ردته في تلك المدة وان كان مسلما
وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت ام كلثوم بنت عقبة بن ابى معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يومئذ وهى عاتق فجاءها لها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرجعها فانزل الله
فيهن ﴿اذا جاءك المؤمنات مهاجرات﴾ الآية قال عروة فاخبرتني عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يتنحرن بهذه الآية (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك) قالت فمن
اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد يابعتك كلاميكم هابه والله مامست
يدها امرأة من اهل المبايعه وروى عكرمة بن عمار عن ابى زميل عن عمر بن الخطاب قال لقد
صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة يوم الحديبية وجعل لهم ان من لحق بالكفار من المسلمين
لم يردوه ومن لحق بالمسلمين من الكفار يردونه وروى الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان
في الصلح يوم الحديبية ان من اسلم من اهل مكة فهو رد اليهم ونزلت سورة الممتحنة بعد الصلح فكان
من اسلم من نسائهم تسئل ما اخرجك فان كانت خرجت هربا من زوجها ورغبة عنه ردت وان
كانت خرجت رغبة في الاسلام امسكت ورد على زوجها مانفق * قال ابو بكر لا يخلو
الصلح من ان يكون كان خاصا في الرجال دون النساء على الوجه الذى ذكر من رد من جاء منهم
مسلمما اليهم وان يكون وقع بديعاما ثم نسخ عن النساء وهذا اظهر الوجهين وذلك جائز
عندنا وان لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم احد من النساء عليهم لان النسخ جائز بعد التمكن من الفعل
وان لم يقع الفعل وقوله ﴿يا ايها الذين آمنوا﴾ خطاب للمؤمنين والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم اذا
هاجرن اليه لانه هو الذى يتولى امتحانهن دون المؤمنين وقد اريد به سائر المؤمنين عند غيبة النبي صلى الله
عليه وسلم عن حضرته * وقوله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات﴾ المراد به العلم الظاهر لا حقيقة
اليقين لان ذلك لاسبيل لنا اليه وهو مثل قول اخوة يوسف ﴿ان ابنك سرق وما شهدنا
الا بما علمنا﴾ يعنون العلم الظاهر لانه لم يكن سرق في الحقيقة الا ترى الى قوله ﴿وما كنا للغيب
حافظين﴾ وانما حكموا عليه بالسرقة من جهة الظاهر لما وجدوا الصواع في رحله وهو مثل
شهادة الشهود الذين ظاهرهم العدالة قد تعبدنا الله بالحكم بهما من طريق الظاهر وحمل شهادتهما
على الصحة وكذلك قبول اخبار الآحاد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق * وقد ائتمنا الله
بهذه الآية قبول قول من اظهر لنا الايمان والحكم بصحة ما خبر به عن نفسه فيما بيننا وبينه
وهذا اصل في تصديق كل من اخبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله مثل المرأة اذا اخبرت عن

حيضها وطهرها وجبلها ومثل الرجل يقول لامرأته انت طالق اذا حضت او قال اذا طهرت
فيكون قولها مقبولا فيه وقال عطاء بن ابي رباح وتلا هذه الآية ﴿اذا جاءكم المؤمنات﴾ فقال
عطاء ما علمنا ايمانهن الا بما ظهر من قولهن وقال قتادة امتحانهم ما خرجن الا للدين والرغبة
في الاسلام وحب الله تعالى ورسوله

باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين

قال الله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لاهن حل لهن ولاهن يحلون لهن﴾ الآية ﴿قال ابو بكر في هذه الآية ضروب من الدلالة على وقوع
الفرقة باختلاف الدارين بين الزوجين واختلاف الدارين ان يكون احد الزوجين من اهل
دار الحرب والآخر من اهل دار الاسلام وذلك لان المهاجرة الى دار الاسلام قد صارت
من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفره من اهل دار الحرب فقد اختلفت بهما الداران
وحكم الله بوقوع الفرقة بينهما بقوله ﴿فلا ترجعهن الى الكفار﴾ ولو كانت الزوجية باقية
لكان الزوج اولى بها بان يكون معه حيث اراد ويدل عليه ايضا قوله ﴿لاهن حل لهن ولاهن
يحلون لهن﴾ وقوله ﴿وآتوهم ما انفقوا﴾ يدل عليه ايضا لانه امر بردها على الزوج ولو كانت
الزوجية باقية لما استحق الزوج رد المهر لانه لا يجوز ان يستحق البضع وبدله ويدل عليه قوله
﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا اتيتموهن اجورهن﴾ ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها
ان يتزوج ويدل عليه قوله ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ والعصمة المنع فنهانا ان تمتنع من تزويجها
لاجل زوجها الحربي ﴿واختلف اهل العلم في الحربية تخرج الينا مسلمة فقال ابو حنيفة
في الحربية تخرج الينا مسلمة ولها زوج كافر في دار الحرب قد وقعت الفرقة فيما بينهم ولا عدة
عليها وقال ابو يوسف ومحمد عليها عدة وان اسلم الزوج لم تحل له الانكاح مستقبل وهو قول
الثوري وقال مالك والاوزاعي والليث والشافعي ان اسلم الزوج قبل ان تحيض ثلاث حيض
فقد وقعت الفرقة ولا فرق عند الشافعي بين دار الحرب وبين دار الاسلام لاحكام الدارين عنده
قال ابو بكر روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي قال اذا اسلمت اليهودية والنصرانية
قبل زوجها فهو احق بها ماداموا في دار الهجرة * وروى الشيباني عن السفاح بن مطر
عن داود بن كردوس قال كان رجل من بني تغلب نصراني عنده امرأة من بني تميم نصرانية
فاسلمت المرأة وابى الزوج ان يسلم ففرق عمر بينهما * وروى ليث عن عطاء وطاوس
ومجاهد في النصراني تسلم امرأته قالوا ان اسلم معها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما
وروى قتادة عن مجاهد قال اذا اسلم وهي في عدتها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى حجاج
عن عطاء مثله وعن الحسن وابن المسيب مثله وقال ابراهيم ان ابى ان يسلم فرق بينهما وروى عباد
ابن العوام عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها فهي امك
لنفسها قال ابو بكر حصل اختلاف السلف في ذلك على ثلاثة أنحاء فقال علي رضي الله عنه هو احق بها

ماداموا في دار الهجرة وهذا معناه عندنا اذا كانا في دار واحدة ومتى اختلفت بهما الدار
فصار احدهما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام بانت وقال عمر رضي الله عنه اذا اسلمت وابي الزوج
الاسلام فرق بينهما وهذا ايضا على انهما في دار الاسلام وقال آخرون ممن ذكرنا قوله هي
امراته مادامت في العدة فاذا انقضت العدة وقعت الفرقة وقال ابن عباس تقع الفرقة باسلامها
واتفق فقهاء الامصار على انها لا تبين منه باسلامها اذا كانا في دار واحدة * واختلفوا في وقت
وقوع الفرقة اذا اسلمت ولم يسلم الزوج فقال اصحابنا ان كانا ذميين لم تقع الفرقة حتى
يعرض الاسلام عليه فان اسلم والا فرق بينهما وهو معنى ما روى عن علي وعمر وقالوا ان
كانا حربيين في دار الحرب فاسلمت فهي امراته ما لم تحض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث
حيض قبل ان يسلم فرق بينهما ويجوز ان يكون من روى عنه من السلف اعتبار الحيض
انما ارادوا به الحربين في دار الحرب وقال اصحابنا اذا اسلم احد الحربيين وخرج اليها
ايهما كان وبقي الآخر في دار الحرب فقد وقعت الفرقة باختلاف الدارين وقد ذكرنا وجوه
دلائل الآية على صحة هذا القول * ومن الدليل على ذلك قوله (والمحصنات من النساء الا
ما ملكت ايمنكم) قال ابو سعيد الخدري نزلت في سبايا او طاس كان لهن ازواج في الشرك
واباحن لهن بالسبي وروى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (والمحصنات من النساء
الا ما ملكت ايمنكم) قال كل ذات زوج فاتيها زنا لا ماسيت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السبايا
لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحیضة واتفق الفقهاء على ما روي عنه في كل
المسبية بعد الاستبراء وان كان لها زوج في دار الحرب لم يسب زوجها معها في كل
وقوع الفرقة من ان يتعلق باسلامها او باختلاف الدارين على الحد الذي بينا او يحدث الملك
عليها وقد اتفق الجميع على ان اسلامها لا يوجب الفرقة في الحال وثبت ايضا ان حدوث
الملك لا يرفع النكاح بدلالة ان الامة التي لها زوج اذا بيعت لم تقع الفرقة وكذلك اذا
مات رجل عن امة لها زوج لم يكن انتقال الملك الى الوارث رافعا للنكاح فلم يبق وجه
لايقع الفرقة الا اختلاف الدارين * فان قيل اختلاف الدارين لا يوجب الفرقة لان
المسلم اذا دخل دار الحرب بامان لم يبطل نكاح امراته وكذلك لو دخل حربى اليها بامان
لم تقع الفرقة بينه وبين زوجته وكذلك لو اسلم الزوجان في دار الحرب ثم خرج احدهما الى
دار الاسلام لم تقع الفرقة فعلمنا انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايجاب الفرقة * قيل له
ليس معنى اختلاف الدارين ما ذهبت اليه وانما معناه ان يكون احدهما من اهل دار الاسلام
اما بالاسلام او بالذمة والآخر من اهل دار الحرب فيكون حربيا كافرا فاما اذا كانا مسلمين
فهما من اهل دار واحدة وان كان احدهما مقيما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام *
فان احتج المخالف لنا بما روى يونس عن محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول
بعد ست سنين وقد كانت زينب هاجرت الى المدينة وبقي زوجها بمكة مشركا ثم ردها

عليه بالنكاح الاول وهذا يدل على انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايقاع الفرقة فيقال لا يصح الاحتجاج به للمخالف من وجوه احدها انه قال ردها بعدت سنين بالنكاح الاول لانه لا خلاف بين الفقهاء انها لا ترد اليه بالعقد الاول بعد انقضاء ثلاث حيض ومعلوم انه ليس في العادة انها لا تحيض ثلاث حيض في ست سنين فسقط احتجاج المخالف به من هذا الوجه ووجه آخر وهو ما روى خالد عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية تسلم قبل زوجها انها املك لنفسها فكان من مذهبه ان الفرقة قد وقعت باسلامها وغير جائز ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما قد رواه عنه والوجه الثالث ان عمرو بن شعيب روى عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص بن كنان فهذا يعارض حديث داود بن الحصين وهو مع ذلك اولى لان حديث ابن عباس ان صح فاما هو اخبار عن كونها زوجة له بعدما سلم ولم يعلم حدوث عقدان وفي حديث عمرو بن شعيب الاخبار عن حدوث عقدان بعد اسلامه فهو اولى لان الاول اخبار عن ظاهر الحال والثاني اخبار عن معنى حادث قد علمه وهذا مثل ما نقوله في رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وحديث يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فقلنا حديث ابن عباس اولى لانه اخبر عن حال حادثة واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول وكحديث زوج بريرة انه كان حرام حين اعتقت ورواية من روى انه كان عبدا فكان الاول اولى لاخباره عن حال حادثة علمها واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول ولم يعلم حدوث حال اخرى

فصل في

وانما قال ابو حنيفة في المهاجرة انه لا عدة عليها من الزوج الحربي لقوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن﴾ فاباح نكاحها من غير ذكر عدة وقال في نسق التلاوة ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ والعصمة المنع فحظر الامتناع من نكاحها لاجل زوجها الحربي والكوافر يجوز ان يتناول الرجال وظاهره في هذا الموضع الرجال لانه في ذكر المهاجرات وايضا اباح النبي صلى الله عليه وسلم وطء المسيية بعد الاستبراء بحبضة والاستبراء ليس بعدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عدة الامة حيضتان والمعنى فيها وقوع الفرقة باختلاف الدارين وقوله تعالى ﴿واسئلوا ما انفقتم وليسئلوا ما انفقوا﴾ قال معمر عن الزهري يعني رد الصداق واسئلوا اهل الحرب مهر المرأة المسلمة اذا صارت اليهم وليسئلوا هم ايضا مهر من صارت اليها مسلمة منهم وقال الزهري فاما المؤمنون فاقروا بحكم الله واما المشركون فابوا ان يقرروا فانزل الله ﴿وان فاتكم شئ من ازواجكم الى الكفار فعاقبتم فاتوا الذين ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا﴾ فامر المسلمون ان يردوا الصداق اذا ذهب امرأة من المسلمين ولها زوج مسلم ان يرد اليه المسلمون صداق امرأته ان كان في ايديهم مما يردون وان يردوا الى المشركين * وروي خصيف عن مجاهد في قوله تعالى ﴿واسئلوا ما انفقتم﴾ من الغنيمة ان يعوض منها * وروي زكريا بن ابي زائدة

عن الشعبي قال كانت زينب امرأة عبد الله بن مسعود ممن ذكر الله في القرآن (واسئلوا ما انفقتم وليسئلوا ما انفقوا) خرجت الى المؤمنين * وروى الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق (وان فاتكم شئ من ازواجكم الى الكفار) قال ليس بينكم وبينهم عهد (فعاقبتهم) واصبتم غنيمة (فاتوا الذين ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا) قال عوضوا زوجها مثل الذي ذهب منه وروى سعيد عن قتادة مثله وزاد يعطى من جميع الغنيمة ثم يقسمون غنيمةهم وقال ابن اسحاق عن الزهري قال ان فات احدكم اهله الى الكفار ولم يأت من الكفار من تأخذون منه مثل ما اخذ منكم فموضومهم من في ان اصبتموه وجائز ان تكون هذه الرواية عن الزهري غير مخالفة لما قدمنا من انهم يعوضون من صداق ان وجب عليهم رده الى الكفار وانه انما يجب رده من صداق وجب للكفار اذا كان هناك صداق قد وجب رده عليهم واذا لم يكن صداق رد عليهم من الغنيمة * وهذه الاحكام في رد المهر واخذه من الكفار وتعويض الزوج من الغنيمة او من صداق قد وجب رده على اهل الحرب منسوخ عند جماعة اهل العلم غير ثابت الحكم الاشياء روى عن عطاء فان عبدالرزاق روى عن ابن جريح قال قلت لعطاء ارأيت لو ان امرأة من اهل الشرك جاءت المسلمين فاسلمت أيعوض زوجها منها شيئاً لقوله تعالى في الممتحنة (وأتوهم ما انفقوا) قال انما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل عهده قلت فجاءت امرأة الآن من اهل عهد قال نعم يعاض فهذا مذهب عطاء في ذلك وهو خلاف الاجماع * فان قيل ليس في القرآن ولا في السنة ما يوجب نسخ هذه الاحكام فمن اين وجب نسخها قيل له يجوز ان يكون منسوخاً بقوله تعالى (لاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه * وقوله تعالى (ولا يأتين بهتان يفتريه بين ايديهن وارجلهن) قال ابن عباس لا يلحقن بازواجهن غير اولادهم وقيل انه قد دخل فيه قذف اهل الاحسان والكذب على الناس وقذفهم بالباطل وما ليس فيهم وسائر ضروب الكذب وظاهر الآية يقتضي جميع ذلك * وقوله تعالى (ولا يعصينك في معروف) روى معمر عن ثابت عن انس قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم على النساء حين بايعهن ان لا يخنن قتلن يارسول الله ان نساء اسعدنا في الجاهلية فسنسعدن في الاسلام ولا جنب في الاسلام ولا جنب في الاسلام ومن انتهب فليس منا وروى عن شهر بن حوشب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يعصينك في معروف) قال النوح وروى هشام عن حفصة عن ام عطية قالت اخذ علينا في البيعة ان لا ننوح وهو قوله تعالى (ولا يعصينك في معروف) وروى عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت عن صوتين احقن صوت لعب ولهو ومزامير شيطان عند نعمة وصوت عند مصيبة خمس وجوه وشق جيوب ورنه شيطان * قال ابو بكر هو عموم في جميع طاعة الله لانها كلها معروف وترك النوح احد ما يريد بالآية وقد علم الله ان نبيه لا يأمر الا بمعروف الا انه شرط في النهي عن عصيانه اذا امرهن بالمعروف لئلا يترخص احد في طاعة

السلطين اذا لم تكن طاعة الله تعالى اذ كان الله تعالى قد شرط في طاعة افضل البشر فعل المعروف وهو في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اطاع مخلوقا في معصية الخالق سلط الله عليه ذلك المخلوق وفي لفظ آخر عاد حامده من الناس ذاما وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم بالمخاطبة في قوله تعالى (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعنك) لان بيعة من اسلم كان مخصوصا بها النبي صلى الله عليه وسلم وعم المؤمنين بذكر المحنة في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) لانه لم يكن يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره الا ترى انا نمتحن المهاجرة الآن والله اعلم بالصواب .
آخر سورة الممتحنة

ومن سورة الصف بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون﴾
قال ابو بكر يحتج به في ان كل من الزم نفسه عبادة او قرية ووجب على نفسه عقد الزمة الوفاء به اذ ترك الوفاء به يوجب ان يكون قائلا مالا يفعل وقد ذم الله فاعل ذلك وهذا فيما لم يكن معصية فاما المعصية فان ايجابها في القول لا يلزمه الوفاء بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين وانما يلزم ذلك فيما عتده على نفسه مما يتقرب به الى الله عز وجل مثل النذور وفي حقوق الادميين العقود التي يتعاقدونها وكذلك الوعد بفعل يفعله في المستقبل وهو مباح فان الاولى الوفاء به مع الامكان فاما قول القائل اني سأفعل كذا فان ذلك مباح له على شريطة استثناء مشيئة الله تعالى وان يكون في عقد ضميره الوفاء به ولا جائز له ان يعد وفي ضميره ان لا يفي به لان ذلك هو المحذور الذي نهى الله عنه ومقت فاعله عليه وان كان في عقد ضميره الوفاء به ولم يقرنه بالاستثناء فان ذلك مكروه لانه لا يدري هل يقع منه الوفاء به ام لا فيغير جائز له اطلاق القول في مثله مع خوف اخلاف الوعد فيه وهو يدل على ان من قال ان فعلت كذا فانا احبب او اهدى او صوم فان ذلك بمنزلة الايجاب بالنذر لان ترك فعله يؤديه الى ان يكون قائلا مالا يفعل* وروى عن ابن عباس ومجاهد انها نزلت في قوم قالوا لو علمنا احب الاعمال الى الله تعالى لسارعنا اليه فلما نزل فرض الجهاد تشاقلوا عنه وقال قتادة نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وابلينا ولم يفعلوا وقال الحسن نزلت في المنافقين وسماهم بالايمان لاظهارهم له* وقوله تعالى ﴿ليظهره على الدين كله﴾ من دلائل النبوة لانه اخبر بذلك والمسلمون في ضعف وقلة وحال خوف مستدلون مقهورون فكان مخبره على ما خبره لان الاديان التي كانت في ذلك الزمان اليهودية والنصرانية والجوسية والصابئة وعباد الاصنام من السند وغيرهم فلم تبق من اهل هذه الاديان امة الا وقد ظهر عليهم المسلمون فقهرهم وغلبهم على جميع بلادهم وشردوهم الى اقاصي بلادهم فهذا هو مصداق هذه الآية التي وعد الله تعالى رسوله فيها اظهاره على جميع

الاديان وقد علمنا ان الغيب لا يعلمه الا الله عز وجل ولا يوحى به الا الى رسوله فهذه دلالة واضحة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف يكون ذلك اظهارا لرسول الله صلى الله عليه وسلم على جميع الاديان وانما حدث بعد موته قيل له انما وعد الله رسوله صلى الله عليه وسلم ان يظهر دينه على سائر الاديان لانه قال (هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) يعنى دين الحق وعلى انه لو اراد رسوله لكان مستقيما لانه اذا اظهر دينه ومن آمن به على سائر الاديان فجاز ان يقال قد اظهر نبيه صلى الله عليه وسلم كان جيشا لو فتحوا بلاد اعداؤه جاز ان يقال ان الخليفة فتحه وان لم يشهد القتال اذ كان بامرءه وتجهيزه للجيش فعلموا وقوله تعالى (هل ادلكم على تجارة تبيحكم من عذاب اليم) الى قوله (وقبح قريب) وهذا ايضا من دلائل النبوة لوعده من امر بالنصر والفتح وقد وجد ذلك لمن آمن منهم والله الموفق . آخر سورة الصف

ومن سورة الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم) قيل انما سموا اميين لانهم كانوا لا يكتبون ولا يقرؤون الكتابة واراد الاكثر الاعم وان كان فيهم القليل ممن يكتب ويقرأ وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا واثار باصابه وقال انا نحن امة امية لانحسب ولا نكتب * وقال تعالى (رسولا منهم) لانه كان اميا وقال تعالى (الذين يتبعون الرسول النبي الامى) وقيل انما سمي من لا يكتب اميا لانه نسب الى حال ولادته من الام لان الكتابة انما تكون بالاستفادة والتعلم دون الحال التى يحوى عليها المولود * واما وجه الحكمة فى جعل النبوة فى امي فانه ليوافق ما تقدمت به البشارة فى كتب الانبياء السالفة ولانه ابعد من توهم الاستعانة على ما اتى به من الحكمة بالكتابة فهذان وجهان من الدلالة فى كونه اميا على صحة النبوة ومع ان حاله مشاكلة لحال الامة الذين بعث فيهم وذلك اقرب الى مساواته لو كان ذلك ممكنا فيه فدل معجزهم عما اتى به على مساواته لهم فى هذا الوجه على انه من قبل الله عز وجل * وقوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها) الآية روى انه اراد اليهود الذين امروا بتعلم التوراة والعمل بها فتعلموها ثم لم يعملوا بها فشبهم الله بالحمارة الذى يحمل الكتب وهى الاسفار اذ لم ينتفعوا بما حملوه كما لا ينتفع الحمارة بالكتب التى حملها وهو نحو قوله (انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا) وقوله (واتل عليهم نبأ الذى آتينا آياتنا فالسلخ منها) الى قوله (كمثل الكلب) * وقوله تعالى (قل يا ايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء الله من دون الناس) الى قوله (والله علمم بالظالمين) روى ان اليهود زعموا انهم اولياء الله من دون الناس فانزل الله هذه الآية واخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انهم ان يمتنوا ماتوا فقامت الحججة عليهم بها من وجهين احدهما انهم لو كانوا صادقين فيما ادعوا من المنزلة عند الله لتمنوا الموت لان دخول الجنة مع الموت خير من البقاء فى الدنيا والثانى انه اخبر انهم لا يتمنونه

التداء لها بعد الزوال كسائر الصلوات * وقوله تعالى (فاسعوا الى ذكر الله) قرأ عمر وابن مسعود وابي وابن الزبير فامضوا الى ذكر الله قال عبدالله لوقرات فاسعوا لسعيت حتى يسقط ردائي * قال ابوبكر يجوز ان يكون اراد التفسير لانص القراءة كما قال ابن مسعود لا عجمي الذي كان يلقيه (ان شجرة الزقوم طعام الاثيم) فكان يقول طعام اليتيم فلما عياد قال له طعام الفاجر وانما اراد افهامه المعنى وقال الحسن ليس يريد به العدو وانما السعي بقلبك ونيتك وقال عطاء السعي الذهاب وقال عكرمة السعي العمل قال ابو عبيدة فاسعوا اجيوا وليس من العدو * قال ابوبكر الاولى ان يكون المراد بالسعي ههنا اخلاص النية والعمل وقد ذكر الله السعي في مواضع من كتابه ولم يكن مراده سرعة المشي منها قوله (ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها) (واذا تولى سعى في الارض) (وان ليس للانسان الا ما سعى) وانما اراد العمل وروى العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بال صلاة فلا تأتوها واتم تسعون ولكن اتوها وعليكم السكينة والوقار فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فامضوا ولم يفرق بين الجمعة وغيرها واتفق فقهاء الامصار على انه يمشى الى الجمعة على هيئته

فصل

واتفق فقهاء الامصار على ان الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره لانهم مجمعون على ان الجمعة لا تجوز في البوادي ومناهل الاعراب فقال محمد بن ابي نعيم بالامصار ولا تصح في السواد وهو قول الثوري وعبيد الله بن الحسن وقال مالك تصح الجمعة في كل قرية فيها بيوت متصلة واسواق متصلة يقدمون رجلا يخطب ويصلي بهم الجمعة ان لم يكن لهم امام وقال الاوزاعي لا الجمعة الا في مسجد جماعة مع الامام وقال الشافعي اذا كانت قرية مجتمعة البناء والمنازل وكان اهلها لا يظعنون عنها الا طعن حاجة وهم اربعون رجلا حرا بالغيا غير مغلوب على عقله وجبت عليهم الجمعة * قال ابوبكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا الجمعة ولا التشريق الا في مصر جامع وروى عن علي مثله وايضا لو كانت الجمعة جائزة في القرى لورد النقلة متواترا كوروده في فعلها في الامصار لعموم الحاجة اليه وايضا لما اتفقوا على امتناع جوازها في البوادي لانها ليست بمصر وجب مثله في السواد وروى انه قيل للحسن ان الحجاج اقام الجمعة بالاهواز فقال لعن الله الحجاج يترك الجمعة في الامصار وقيمها في حلاقيم البلاد * فان قيل روى عن ابن عمر ان الجمعة يجب على من اواه الليل وان انس بن مالك كان بالطف فرما جمع وربما لم يجمع وقيل من الطف الى البصرة اقل من اربع فراسخ واقل من مسيرة نصف يوم * قيل له انما هذا كلام فيما حكمه حكم المصر فرأى ابن عمر ان ما قرب من المصر فحكمه حكمه وتجب على اهله الجمعة وهذا يدل على انهم لم يكونوا يرون الجمعة الا في الامصار او ما حكمه حكم الامصار * والجمعة ركعتان نقلتها

الامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً وقال عمر صلاة السفر ركعتان وصلاة الفجر ركعتان
وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وانما قصرت الجمعة لاجل الخطبة

باب وجوب خطبة الجمعة

قال الله تعالى (فاسمعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فاقضى ذلك وجوب السعي الى الذكر
ودل على ان هناك ذكراً واجباً يجب السعي اليه وقال ابن المسيب فاسمعوا الى ذكر الله موعظة
الامام وقال عمر في الحديث الذي قدمنا انما قصرت الجمعة لاجل الخطبة وروى الزهري
عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب
من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف
واستمعوا الخطبة فالمهجر الى الجمعة كالذي يهدي بدنة ثم الذي يليه كاللهدي بقرة ثم الذي
يليه كاللهدي شاة ثم الذي يليه كاللهدي دجاجة ثم الذي يليه كاللهدي بيضة ويدل على ان
المراد بالذكر هنا هو الخطبة ان الخطبة هي التي تلي النداء وقد امر بالسعي اليه فدل على
ان المراد الخطبة وقد روى عن جماعة من السلف انه اذا لم يخطب صلى اربعا منهم
الحسن وابن سيرين وطاوس وابن جبير وغيرهم وهو قول فقهاء الامصار * واختلف
اهل العلم فيمن لم يدرك الخطبة وادرك الصلاة او بعضها فروى عن عطاء بن ابي رباح
في الرجل تفوته الخطبة يوم الجمعة انه يصلي الظهر اربعا وروى سفيان عن ابن ابي نجيح عن
مجاهد وعطاء وطاوس قالوا من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا وقال ابن عون ذكر لمحمد
ابن سيرين قول اهل مكة اذا لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا قال ليس هذا بشئ *
قال ابوبكر ولا خلاف بين فقهاء الامصار والسلف ما خلا عطاء ومن ذكرنا قوله ان من ادرك ركعة
من الجمعة اضاف اليها اخرى ولم يخالفهم عطاء وغيره انه لو شهد الخطبة فذهب يتوضأ ثم جاء
فادرك مع الامام ركعة انه يصلي ركعتين فلما لم يمنعه فوات الركعة من فعل الجمعة كانت الخطبة
اولى واخرى بذلك وروى الاوزاعي عن عطاء ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها ثلاثاً وهذا يدل
على انه فاتته الخطبة وركعة منها وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عمرو انس والحسن وابن المسيب
والشعبي والنخعي اذا ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى وروى الزهري عن ابي سلمة
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى
ومن فاتته الركعتان يصلي اربعا * واختلف السلف وفقهاء الامصار فيمن ادرك الامام في التشهد
فروى ابو وائل عن عبد الله بن مسعود قال من ادرك التشهد فقد ادرك الصلاة وروى
ابن جريج عن عبد الكريم عن معاذ بن جبل قال اذا دخل في صلاة الجمعة قبل التسليم وهو
جالس فقد ادرك الجمعة وروى عن الحسن وابراهيم والشعبي قالوا من لم يدرك الركوع يوم
الجمعة صلى اربعا وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا ادركهم في التشهد صلى ركعتين وقال زفر
ومحمد يصلي اربعا وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران عن محمد بن سبعة عن محمد انه قال يصلي

اربعا يقعد في الثنتين الاولين قدر التشهد فان لم يقعد قدر التشهد امرته ان يصلي الظهر اربعا وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي يصلي اربعا الا ان مالكا قال اذا قام يكبر تكبيرة اخرى وقال الثوري اذا ادرك الامام جالسا لم يسلم صلى اربعا ينوي الظهر واحب الى ان يستفتح الصلاة وقال عبدالعزيز بن ابي سلمة اذا ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد قعد بغير تكبير فاذا سلم الامام قام فكبر ودخل في صلاة نفسه وان قعد مع الامام بتكبير سلم اذا فرغ الامام ثم قام فكبر للظهر وقال الليث اذا ادرك ركعة مع الامام يوم الجمعة وعنده ان الامام قد خطب فانما يصلي اليها ركعة اخرى ثم يسلم فان اخبره الناس ان الامام لم يخطب وانه صلى اربعا صلى ركعتين وسجد سجدتي السهو * قال ابو بكر لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما در كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وجب على مدرك الامام في تشهد الجمعة اتباعه فيه والقعود معه ولما كان مدركا لهذا الجزء من الصلاة وجب عليه قضاء الفائت منها بظاهر قوله عليه السلام وما فاتكم فاقضوا والفائت منها هي الجمعة فوجب ان يقضى ركعتين وايضا لما كان مدرك المقيم في التشهد لزمه الاتمام اذا كان مسافرا وكان بمنزلة مدركه في التحريم وجب مثله في الجمعة اذا لدخول في كل واحدة من الصلاتين بغير الفرض * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وفي بعض الاخبار وان ادركهم جلوسا صلى اربعا * قيل له اصل الحديث من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك فقال الزهري وهو راوى الحديث ما ارى الجمعة الا من الصلاة فذكر الجمعة انما هو من كلام الزهري والحديث انما يدور على الزهري مرة يرويه عن سعيد بن المسيب ومرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقد قال حين روى الحديث في صلاة مطلقة ارى الجمعة من الصلاة فلو كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم نص في الجمعة لما قال ما ارى الجمعة الا من الصلاة وعلى ان قوله من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك لادلالة فيه انه اذا لم يدرك ركعة صلى اربعا كذلك قوله من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها ركعة اخرى واما ما روى وان ادركهم جلوسا صلى اربعا فانه لم يثبت انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وجائز ان يكون من كلام بعض الرواة ادرجه في الحديث ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معناه وان ادركهم جلوسا وقد سلم الامام * ولم يختلف الفقهاء ان وجوب الجمعة مخصوص بالاحرار البالغين المقيمين دون النساء والعبيد والمسافرين والعاجزين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اربعة لاجمة عليهم العبد والمرأة والمريض والمسافر واما الاعمى فان اباحيفة قال لاجمة عليه وجعله بمنزلة المقعد لانه لا يقدر على الحضور بنفسه الا بغيره وقال ابو يوسف ومحمد عليه الجمعة وفرقا بينه وبين المقعد لان الاعمى بمنزلة من لا يهتدي الطريق فاذا هدى سعى بنفسه والمقعد لا يمكنه السعي بنفسه ويحتاج الى من يحمله وفرق ابوحيفة بين الاعمى وبين من لا يعرف الطريق لان الذي لا يعرف وهو بصير اذا ارشد اهتدى بنفسه والاعمى لا يهتدي بنفسه ولا يعرفه بالارشاد والدلالة ويحتاج لابي يوسف ومحمد حديث ابي رزين عن ابي هريرة ان ابن ام مكتوم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ضل راسع الدار وليس لي قائد يلازمي أفلى رخصة ان لا آتي المسجد

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفي خبر حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم نحوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أسمع الإقامة قال نعم قال فأنها واختلفوا في عدد من تصحب به الجمعة من المؤمنين فقال أبو حنيفة وزفر ومحمد والليث ثلاثة سوى الإمام وروى عن أبي يوسف اثنان سوى الإمام وبه قال الثوري وقال الحسن بن صالح إن لم يحضر الإمام الرجل واحد فخطب عليه وصلى به أجزأها وأما مالك فلم يحد فيه شيئاً واعتبر الشافعي أربعين رجلاً قال أبو بكر روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فقدم عير فقفر الناس إليه وبقي معه اثنا عشر رجلاً فانزل الله تعالى (واذاروا تجارتهم أولها أنفضوا إليها) ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجب أن يكون قد صلى باثني عشر رجلاً ونقل أهل السير أن أول جمعة كانت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بأمر النبي صلى الله عليه وسلم باثني عشر رجلاً وذلك قبل الهجرة فبطل بذلك اعتبار الأربعين وإيضاً الثلاثة جمع صحيح فهي كالأربعين لا تفارقهما في كونهما جمعاً صحيحاً ومادون الثلاثة مختلف في كونه جمعاً صحيحاً فوجب الإقتصار على الثلاثة واسقاط اعتبار ما زاد وقوله تعالى ﴿وذروا البيع﴾ قال أبو بكر اختلف السلف في وقت النهي عن البيع فروى عن مسروق والضحاك ومسلم بن يسار أن البيع يحرم بزوال الشمس وقال مجاهد والزهرى يحرم بالنداء وقد قيل أن اعتبار الوقت في ذلك أولى إذا كان عليهم الحضور عند دخول الوقت فلا يسقط ذلك عنهم تأخير النداء ولم يكن للنداء قبل الزوال معنى دل ذلك على أن النداء الذي بعد الزوال إنما هو بعد ما قد وجب أتيان الصلاة واختلفوا في جواز البيع عند نداء الصلاة فقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد والشافعي البيع يقع مع النهي وقال مالك البيع باطل قال أبو بكر قال الله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه وظاهره يقتضي وقوع الملك للمشتري في سائر الأوقات لوقوعه عن تراض قال الله تعالى ﴿وذروا البيع﴾ قيل له نستعملهما فنقول يقع محظور عليه عقد البيع في ذلك الوقت لقوله ﴿وذروا البيع﴾ ويقع الملك بحكم الآية الأخرى والخبر الذي روينا وإيضاً لما يتعلق بالنهي بمعنى في نفس العقد وإنما تعلق بمعنى في غيره وهو الاشتغال عن الصلاة وجب أن لا يمنع وقوعه وصحته كالبيع في آخر وقت صلاة يخاف فوتها أن اشتغله وهو منهي عنه ولا يمنع ذلك صحته لأن النهي تعلق باشتغاله عن الصلاة وإيضاً هو مثل تلقى الجلب وبيع حاضر لباد والبيع في الأرض المغصوبة ونحوها كونه منهيًا عنه لا يمنع وقوعه وقد روى عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من يبيع في المسجد فقولوا لا ربح الله تجارتك وإذا رأيتم من يشد ضالة في المسجد فقولوا لا رد الله عليك وروى محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع في المسجد وأن يشتري فيه وأن تشد فيه ضالة أو تشد فيه الأشعار ونهى عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وروى عبد الرزاق قال حدثنا محمد بن مسلم عن عبد رب بن عبيد الله

عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم وورفع اصواتكم وسل سيفوكم وبيعكم وشراكم واقامة حدوكم وخصومتكم وجرورها يوم جمعكم واجعلوا مطاهركم على ابوابها فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع في المسجد ولوباع فيه جاز لان النهي تعلق بمعنى في غير العقد

باب السفر يوم الجمعة

قال اصحابنا لا بأس به قبل الزوال وبعده اذا كان يخرج من مصره قبل خروج وقت الظهر حكاه محمد في السير بلا خلاف وقال مالك لا يحب له ان يخرج بعد طلوع الفجر وليس بحرام وبعد الزوال لا ينبغي ان يسافر حتى يصلي الجمعة وكان الاوزاعي والليث والشافعي يكرهون السفر يوم الجمعة حتى يصلي وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عيينة عن مقسم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه ابن رواحة وجعفرنا وزيد ابن حارثة فتخلف ابن رواحة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلفك قال الجمعة يا رسول الله اجمع ثم اروح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله او روحة خير من الدنيا وما فيها قال فراح منطلقا وروى سفيان الثوري عن الاسود بن قيس عن ابيه عن عمر بن الخطاب قال لا تجلس الجمعة عن سفر ولا تعرف احدا من الصحابة خالفه وروى يحيى بن سعيد عن نافع ان ابنا لعبد الله بن عمر كان بالعقيق على رأس اميال من المدينة فأتى ابن عمر غداة الجمعة فاخبر بشكواه فانطلق اليه وترك الجمعة وقال عبيد الله بن عمر خرج سالم من مكة يوم الجمعة وروى عن عطاء والقاسم بن محمد انهما كرها ان يخرج يوم الجمعة في صدر النهار وعن الحسن وابن سيرين قالا لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم تحضر الجمعة وروى اسرائيل عن ابراهيم بن مهاجر عن النخعي قال اذا اراد الرجل السفر يوم الخميس فليسافر غدوة الى ان يرتفع النهار فان اقام الى العشي فلا يخرج حتى يصلي الجمعة وروى عن عطاء عن عائشة قالت اذا ادركت ليلة الجمعة فلا تخرج حتى تجمع فهذا مذهب عائشة وابراهيم قال الله تعالى (هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها) فاباح السفر في سائر الاوقات ولم يخصه بوقت دون وقت ❦ فان قيل هذا واضح في ليلة الجمعة ويوم الجمعة قبل الزوال واباحة السفر فيهما والواجب ان يكون منهما عنه بعد الزوال لانه قد صار من اهل الخطاب بحضورها لقوله تعالى (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) ❦ قيل له لا خلاف ان الخطاب بذلك لم يتوجه الى المسافرين وفرض الصلاة عندنا يتعلق باخر الوقت فاذا خرج وصار مسافرا في آخر الوقت علمنا انه لم يكن من اهل الخطاب بفعل الجمعة ❦ وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) قال الحسن والضحاك هو اذن ورخصة ❦ قال ابوبكر لما ذكر بعد الخطر كان الظاهر انه اباحه واطلاق من حضر كقوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) وقيل وابتغوا من فضل الله بعمل الطاعة

والدعاء لله وقيل وابتغوا من فضل الله بالتصرف في التجارة ونحوها وهو اباحة ايضا وهو اظهر الوجهين
 لانه قد حظر البيع في صدر الآية كما امر بالسعي الى الجمعة **﴿﴾** قال ابو بكر ظاهر قوله **﴿﴾** وابتغوا
 من فضل الله **﴿﴾** اباحة للبيع الذي حظر بديا وقال الله تعالى **﴿﴾** وآخرون يضربون في الارض يبتغون
 من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فكان المعنى يبتغون من فضل الله بالتجارة والتصرف
 ويدل على انه انما اراد ذلك انه قد عقبه بذكر الله فقال **﴿﴾** واذكروا الله كثيرا **﴿﴾** وفي هذه الآية
 دلالة على اباحة السفر بعد صلاة الجمعة لانه قال **﴿﴾** فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله **﴿﴾**
﴿﴾ وقوله تعالى **﴿﴾** واذا رأوا تجارة اولهوا انقضوا اليها **﴿﴾** روى عن جابر بن عبد الله والحسن
 قالا رأوا غير طعام قدمت المدينة وقد اصابتهم مجاعة وقال جابر اللهم المزامير وقال مجاهد الطبل
﴿﴾ قل ما عند الله **﴿﴾** من الثواب على سماع الخطبة وحضور الموعظة **﴿﴾** خير من اللهو ومن التجارة **﴿﴾**
 قوله تعالى **﴿﴾** وتركوك قائما **﴿﴾** يدل على ان الخطبة قائما روى الاعمش عن ابراهيم ان رجلا سئل علقمة
 اكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما او قاعدا فقال أليست تقرأ القرآن **﴿﴾** وتركوك قائما **﴿﴾** وروى
 حصين عن سالم عن جابر قال قدمت غير من الشام يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
 فانصرف الناس ينظرون وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثني عشر رجلا فنزلت هذه الآية
﴿﴾ وتركوك قائما **﴿﴾** وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب فجات
 غير فخرج الناس اليها حتى بقي اثنا عشر رجلا فنزلت الآية **﴿﴾** قال ابو بكر اختلف ابن فضيل وابن
 ادريس في الحديث الاول عن حصين فذكر ابن فضيل انه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه
 وسلم وذكر ابن ادريس انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ويحتمل ان يريد بقوله نصلي
 انهم قد حضروا للصلاة منتظرين لها لان من ينتظر الصلاة فهو في الصلاة **﴿﴾** وحدثنا عبد الله بن محمد
 قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله تعالى **﴿﴾** انقضوا اليها
 وتركوك قائما **﴿﴾** قال ان اهل المدينة اصابهم جوع وغلاء سعر فقدمت غير والنبي صلى الله عليه
 وسلم يخطب يوم الجمعة فسمعوا بها فخرجوا اليها والنبي صلى الله عليه وسلم قائم كما هو قال الله
 تعالى **﴿﴾** وتركوك قائما **﴿﴾** قال النبي صلى الله عليه وسلم لو اتبع آخرهم اولهم لالتهب الوادي عليهم
 نارا . آخر سورة الجمعة

ومن سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿﴾** اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله **﴿﴾** الى قوله **﴿﴾** اتخذوا ايمانهم
 جنة فصدوا عن سبيل الله **﴿﴾** قال ابو بكر هذا يدل على ان قوله اشهد يمين لان القوم قالوا نشهد
 فجعله الله يميننا بقوله **﴿﴾** اتخذوا ايمانهم جنة **﴿﴾** وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا والثوري
 والاوزاعي اشهد واقسم واعزم واحلف كلها ايمان وقال زفر اذا قال اقسم لافعلن فهو
 يمين ولو قال اشهد لافعلن لم يكن يميننا وقال مالك ان اراد بقوله اقسم اى اقسم بالله فهو يمين

والا فلا شيء وكذلك احلف قال ولو قال اعزم لم يكن يمينا الا ان يقول اعزم بالله ولو قال على نذر او قال نذر لله فهو على مانوى وان لم تكن له نية فكفارته كفارة يمين وقال الشافعي اقسام ليس بيمين واقسم بالله يمين ان ارادها وان اراد الموعد فليست بيمين واشهد بالله ان نوى اليمين فيمين وان لم يتو يمينا فليست بيمين واعزم بالله ان اراد يمينا فهو يمين وذكر الربيع عن الشافعي اذا قال اقسام او اشهد او اعزم ولم يقل بالله فهو كقوله والله وان قال احلف بالله فلا شيء عليه الا ان ينوى اليمين وقال ابو بكر لا يختلفون ان اشهد بالله يمين فكذلك اشهد من وجهين احدهما ان الله حكى عن المنافقين انهم قالوا نشهد انك لرسول الله ثم جعل هذا الاطلاق يمينا من غير ان يقرنه باسم الله وقال تعالى (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله) فعبر عن اليمين بالشهادة على الاطلاق والثاني انه لما اخرج ذلك مخرج القسم وجب ان لا يختلف حكمه في حذف اسم الله تعالى وفي اظهاره وقد ذكر الله تعالى القسم في كتابه فاطهر تارة الاسم وحذفه اخرى والمفهوم باللفظ في الحالين واحد بقوله (واقسموا بالله جهد ايمانهم) وقال في موضع آخر (اذ اقسموا ليصر منها مصححين) فحذفه تارة اكتفاء بعلم المخاطبين باضماره واظهره اخرى وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان ابابكر عبر عند النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اصببت بعضا واخطأت بعضا فقال ابو بكر اقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقسم وروى انه قال والله لتخبرني فجعل النبي صلى الله عليه وسلم قوله اقسمت عليك يمينا فن الناس من يكره القسم لقوله لا تقسم ومنهم من لا يرى به بأسا وانه انما قال لا تقسم لان عبارة الرؤيا ظن قديقع فيها الخطاء وهذا يدل ايضا على انه ليس على من اقسم عليه غيره ان يبر قسمه لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبره لما اقسم عليه ليخبره ويدل ايضا على ان من علم تأويل رؤيا فليس عليه الاخبار به لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبر بتأويل هذه الرؤيا وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابيه قال كان ابو بكر قد استعمل عمر على الشام فلقد رأيتني وانا اشد الابل باقتابها فلما اراد ان يرتحل قال له الناس تدع عمر ينطلق الى الشام والله ان عمر ليكيفك الشام وهو ههنا قال اقسمت عليك لما اقلت وروى عن ابن عباس انه قال للعباس فيما خاض فيه عليا من اشياء تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم بايثاره اقسمت عليك لما سلمته لعلى وقد روى البراء قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بابرار القسم وهذا يدل على اباحة القسم وانه يمين وهذا على وجه النذب لانه صلى الله عليه وسلم لم يبر قسم ابى بكر لما قال اقسمت عليك وعن ابن مسعود وابن عباس وعلقمة وابراهيم وابى العالية والحسن القسمة يمين وقال الحسن وابى العالية اقسمت واقسمت بالله سواء

باب من فرط في زكاة ماله

قال الله تعالى ﴿وانفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتى احدكم الموت﴾ الآية روى عبدالرزاق قال حدثنا سفيان عن ابى حبيب عن ابى الضحى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال من كان له مال تجب فيه الزكاة ومال يبلغه بيت الله ثم لم يحج ولم يزك سأل الرجعة وتلا قوله تعالى ﴿وانفقوا مما رزقناكم﴾ الآية وقدرى ذلك موقوفا على ابن عباس الا ان دلالة الآية ظاهرة على حصول التفريط بالموت لانه لو لم يكن مفترطا ووجب اداء هامن ماله بعد موته لكانت قد تحولت الى المال فلزم الورثة اخراجها فلما سأل الرجعة علمنا ان الاداء فائت وانه لا يتحول الى المال ولا يؤخذ من تركته بعد موته الا ان يتبرع به الورثة .
آخر سورة المنافقين

ومن سورة الطلاق بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ قال ابو بكر يحتمل تخصيص النبي بالخطاب وجوها احدها اكتفاء بعلم المخاطبين بان ما خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم خطاب لهم اذ كانوا مأمورين بالاقيداء به الاما خص به دونهم فخصه بالذكر ثم عدل بالخطاب الى الجماعة اذ كان خطابه خطابا للجماعة والثاني ان تقديره يا ايها النبي قل لامتك اذا طلقتم النساء والثالث على العادة في خطاب الرئيس الذي يدخل فيه الاتباع كقوله تعالى ﴿الى فرعون وملأه﴾ وقوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قال ابو بكر روى عن ابن عمر رضى الله عنه انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها وليمسكها حتى تطهر من حيضها ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليفارقها قبل ان يجامعها او يمسكها فانها العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء رواء نافع عن ابن عمر * وروى ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع ابن عمر يقول قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن قال طاهرا من غير جماع * وروى وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سالم عن ابن عمر انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها وهي حامل او غير حامل وفي لفظ آخر فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها * قال ابو بكر بين النبي صلى الله عليه وسلم مراد الله في قوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ وان وقت الطلاق المأمور به ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها وبين ايضا ان السنة في الايقاع من وجه آخر وهو ان يفصل بين التليقتين بحيضة بقوله يراجعها ثم يدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى ثم تطهر ثم يطلقها ان شاء فدل ذلك على ان الجمع بين التليقتين في طهر واحد ليس من السنة وما نعلم احدا اباح طلاقها في الطهر بعد الجماع الا شيئا رواء وكيع عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها وهي طاهر فقد طلقها للسنة وان كان قد جامعها وهذا القول خلاف السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف اجماع الامة الا انه قد روى عنه ما يدل على انه اراد الحامل وهو ما رواه يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها حاملا فقد طلقها للسنة وان كان قد

جامعها فيشبه ان يكون هذا اصل الحديث واغفل بعض الرواة ذكر الحامل * وقوله تعالى
 ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ مستظم للواحدة وللثلاث مفرقة في الاطهار لان ادخال اللام يقتضي
 ذلك كقوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾ قد انتظم فعلها مكررا عند دلوك
 فدل ذلك على معنيين احدهما اباحة الثلاث مفرقة في الاطهار وابطال قول من قال ايقات
 الثلاث في الاطهار المتفرقة ليس من السنة وهو مذهب مالك والاوزاعي والحسن بن صالح
 واليث والثاني تفريقها في الاطهار وحظر جمعها في طهر واحد لان قوله ﴿ لعدتهن ﴾ يقتضي
 ذلك لافعل الجمع في طهر واحد كقوله تعالى ﴿ لدلوك الشمس ﴾ لم يقتض فعل صلاتين في وقت
 واحد وانما اقتضى فعل الصلاة مكررة في الاوقات وقول اصحابنا ان طلاق السنة من وجهين
 احدهما في الوقت وهو ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها والاخر
 من جهة العدد وهو ان لا يزيد في الطهر الواحد على تطليقة واحدة والوقت مشروط لمن
 يطلق في العدة لان من لاعدة عليها بان كان طلقها قبل الدخول فطلاقها مباح في الحيض لقوله تعالى
 ﴿ لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ﴾ فباح طلاقها في كل
 حال من طهر او حيض وقد بينا بطلان قول من قال ان جمع الثلاث في طهر واحد من
 السنة ومن منع ايقات الثلاث في الاطهار المتفرقة في سورة البقرة % فان قيل لما جاز طلاق
 الحامل بعد الجماع كذلك الحائل يجوز طلاقها في الطهر بعد الجماع % قيل له لاحظ
 للنظر مع الاثر واتفاق السلف ومع ذلك فان الفرق بينهما واضح وهو انه اذا طهرت من
 حيضتها ثم جامعها لا يدرى لعلها قد حملت من الوطء وعسى ان لا يريد طلاقها ان كانت
 حاملا فيلحقه الندم واذا لم يجامعها بعد الطهر فان وجود الحيض علم لبراءة الرحم فيطلقها
 وهو على بصيرة من طلاقها % قوله تعالى ﴿ واحصوا العدة ﴾ يعني والله اعلم العدة التي
 اوجبه الله بقوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ﴾ وبقوله ﴿ واللاتي يتسنن
 من الحيض ﴾ الى قوله ﴿ واللاتي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ﴾
 لان جميع ذلك عدد للمطلقات على حسب اختلاف الاحوال المذكورة لهن فيكون احصاؤها
 لمعان احدها لما يريد من رجعة وامسالك او تسريح وفراق والثاني مراعاة حالها في بقائها
 على الحال التي طلقت عليها من غير حدوث حال يوجب انتقبال عدتها اليها والثالث لكي
 اذا بانث يشهد على فراقها ويتزوج من النساء غيرها ممن لم يكن يجوز له جمعها اليها ولئلا
 يخرجها من بيتها قبل انقضائها * وذكر بعض من صنف في احكام القرآن ان اباحيفة واصحابه
 يقولون ان طلاق السنة واحدة وان من طلاق السنة ايضا اذا اراد ان يطلقها ثلاثا طلقها
 عند كل طهر تطليقة فذكروا ان الاول هو السنة والثاني ايضا سنة فكيف يكون شئ وخلافه
 سنة ولو جاز ذلك لجاز ان يكون حراما حلالا ولو قال ان الثاني رخصة كان اشبه % قال ابو بكر
 وهذا كلام من لا تعلق له بمعرفة اصول العبادات وما يجوز ورود منها مما لا يجوز ولا يمنع
 احد من اهل العلم جواز ورود العبادة بمثله اذ جاز ان يكون السنة في الطلاق ان يخير بين

ايقاع الواحدة في طهر والاقتصار عليها وبين ان يطلق بعدها في الطهر الثاني والثالث وجميع
 ذلك مندوب اليه ويكون مع ذلك احد الوجهين احسن من الآخر كما قال تعالى ﴿ والقواعد
 من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن ﴾ ثم قال ﴿ وان
 يستغفن خير لهن ﴾ وخير الله الحائض في يمينه بين احد اشياء ثلاثة وايها فعل كان فرضه وقوله
 ولو جاز ذلك لجاز ان يكون حلالا حراما يوجب نفى التخيير في شيء من السنن والفروض
 كما امتنع ان يكون شيء واحد حراما حلالا وعوار هذا القول وفساده اظهر من ان يحتاج
 الى الاطنباء في الرد على قائله وروى نحو قولنا بعينه عن ابن مسعود وجماعة من التابعين وقوله
 تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ﴾ فيه نهى للزوج عن اخراجها ونهى لها عن
 الخروج وفيه دليل على وجوب السكنى لها مادامت في العدة لان بيوتهن التي نهى الله
 عن اخراجها منها هي البيوت التي كانت تسكنها قبل الطلاق فامر بتبقيتها في بيتها ونسبها
 اليها بالسكنى كما قال ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وانما البيوت كانت للنبي صلى الله عليه
 وسلم ولهذه الآية قال اصحابنا لا يجوز له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها
 ومنعوها من السفر في العدة وقوله قال ابو بكر ولا خلاف نعلمه بين اهل العلم في ان على
 الزوج اسكانها ونفقتها في الطلاق الرجعي وانه غير جائز له اخراجها من بيتها وقوله تعالى
 ﴿ الا ان يأتين بفاحشة مبينة ﴾ روى عن ابن عمر قال خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة
 وقال ابن عباس الا ان تبذوا على اهلها فاذا فعلت ذلك حل لهن ان يخرجوها وقال الضحاك
 الفاحشة المبنية عصيان الزوج وقال الحسن وزيد بن اسلم ان تزني فتخرج للحد وقال
 قتادة الا ان تنشر فاذا فعلت حل اخراجها وقوله قال ابو بكر هذه المعاني كلها يحتملها اللفظ
 وجائز ان يكون جميعها مرادا فيكون خروجها فاحشة واذا زنت اخرجت للحد واذا
 بذت على اهلها اخرجت ايضا وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس بالانتقال
 حين بذت على احمائها فلما عصيان الزوج والنشوز فان كان في البذاء وسوء الخلق اللذين
 يتعذر المقام معها فيه فجائز ان يكون مرادا وان كانت انما عصت زوجها في شيء غير ذلك
 فان ذلك ليس بعذر في اخراجها وما ذكرنا من التأويل المراد يدل على جواز انتقالها
 للعذر لانه تعالى قد اباح لها الخروج للاعذار التي وصفنا قوله تعالى ﴿ ومن يتعد حدود الله
 فقد ظلم نفسه ﴾ يدل على انه اذا طلق لغير السنة وقع طلاقه وكان ظلما لنفسه بتعدي
 حدود الله لانه ذكر ذلك عقيب طلاق العدة فبان ان من طلق لغير العدة فطلاقه واقع
 لانه لو لم يقع طلاقه لم يكن ظلما لنفسه ويدل على انه اراد وقوع طلاقه مع ظلمه لنفسه
 قوله تعالى عقبيه ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ﴾ يعني ان يحدث له ندم فلا ينفعه لانه
 قد طلق ثلاثا وهو يدل ايضا على بطلان قول الشافعي في ان ايقاع الثلاث في كلمة واحدة من
 الستة لان الله جعله ظلما لنفسه حين طلق ثلاثا وترك اعتبار ما عسى ان يلحقه من الندم
 بابائتها وحكم النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بطلاقه اياها في الحيض وامره بمراجعتها

لان الطلاق الاول كان خطأ فامرء بالرجعة ليقطع اسباب الخطأ ويتدنه على السنة * وزعم قوم ان الطلاق في حال الحيض لا يقع وقد بينا بطلان هذا القول في سورة البقرة من جهة الكتاب والسنة وسؤال يونس بن جبير لابن عمر عن الطلاق في الحيض وذكره لامرأ النبي صلى الله عليه وسلم اياه بالمراجعة قال قلت فيعتد بها قال فله أرايت ان عجز واستحقم * فان احتج محتج بما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عمروة يسئل ابن عمر و ابو الزبير يسلم فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عبد الله فردها على ولم يرها شيئاً وقال اذا طهرت فليطلق اوليسك قال ابن عمر فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) فقال المحتج فاخبر انه ردّها عليه ولم يرها شيئاً وذلك يدل على ان الطلاق لم يقع * فيقال له ليس فيما ذكرت دليل على انه لم يحكم بالطلاق بل دلالة ظاهرة على وقوعه لانه قال وردّها على وهو يعنى الرجعة وقوله ولم يرها شيئاً يعنى انه لم ينها منه وقد روى حديث ابن عمر عنه عن انس بن سيرين وابن جبير وزيد بن اسلم ومنصور عن ابي وائل عنه كلهم يقول فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يراجعها حتى تطهر * وقوله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف ﴾ يعنى به مقارنة بلوغ الاجل للاحقيقته لانه لا رجعة بعد بلوغ الاجل الذي هو انقضاء العدة ولم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها ابتداء الامر وناذكر الرجعة بقوله (لاندرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) يعنى ان يبذوله فيراجعها وقوله (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) قال في سورة البقرة (فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف)

باب الاشهاد على الرجعة او الفرقة

قال الله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ فامر بالاشهاد على الرجعة والفرقة ايتهما اختار الزوج وقد روى عن عمران بن حصين وطاوس و ابراهيم وابى قلابة انه اذا رجع ولم يشهد فالرجعة صحيحة ويشهد بعد ذلك قال ابو بكر لما جعل له الامساك او الفراق ثم عقبه بذكر الاشهاد كان معلوما وقوع الرجعة اذا رجع وجواز الاشهاد بعدها اذ لم يجعل الاشهاد شرطا في الرجعة ولم يختلف الفقهاء في ان المراد بالفراق المذكور في الآية انما هو تركها حتى تنقضى عدتها وان الفرقة تصح وان لم يقع الاشهاد عليها ويشهد بعد ذلك وقد ذكر الاشهاد عقيب الفرقة ثم لم يكن شرطا في صحتها كذلك الرجعة وايضا لما كانت الفرقة حقا له وجازت بغير اشهاد اذ لا يحتاج فيها الى رضا غيره وكانت الرجعة ايضا حقا له وجب ان تجوز بغير اشهاد وايضا لما امر الله بالاشهاد على الامساك او الفرقة

احتياط لهما ونفيا للتهمة عنهما اذا علم الطلاق ولم يعلم الرجعة او لم يعلم الطلاق والفراق فلا يؤمن
 التجاحد بينهما ولم يكن معنى الاحتياط فيهما مقصورا على الاشهاد في حال الرجعة او الفارقة
 بل يكون الاحتياط باقيا وان اشهد بعدها وجب ان لا يختلف حكمهما اذا اشهد بعد الرجعة
 بساعة او ساعتين ولا نعلم بين اهل العلم خلافا في صحة وقوع الرجعة بغير شهود الاشياء يروى
 عن عطاء فان سفيان روى عن ابن جريج عن عطاء قال الطلاق والنكاح والرجعة بالينة
 وهذا محمول على انه مأمور بالاشهاد على ذلك احتياطا من التجاحد لاعلى ان الرجعة لا تصح
 بغير شهود الا ترى انه ذكر الطلاق معها ولا يشك احد في وقوع الطلاق بغير ينة وقد روى
 شعبة عن مطر الوراق عن عطاء والحكم قالا اذا غشيها في العدة فغشيانه رجعة: وقوله تعالى ﴿واقموا
 الشهادة لله﴾ فيه امر باقامة الشهادات عند الحكم على الحقوق كلها لان الشهادة هنا اسم
 للجنس وان كان مذكورا بعد الامر بالاشهاد ذوى عدل على الرجعة لان ذكرها بعده لا يمنع
 استعمال اللفظ على عمومته فانظم ذلك معنيين احدهما الامر باقامة الشهادة والاخران اقامة
 الشهادة حق لله تعالى وافاد بذلك تأكيده والقيام به

باب عدة الآيسة والصغيرة

قال الله تعالى ﴿واللأئى يؤسن من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر واللائى
 لم يحضن﴾ قال ابو بكر فداقضت الآية اثبات الاياس لمن ذكرت في الآية من النساء بلا
 ارياب وقوله تعالى ﴿ان ارتبتم﴾ غير جائز ان يكون المراد به الارتياب في الاياس لانه قد اثبت
 حكم من ثبت اياسها في اول الآية فوجب ان يكون الارتياب في غير الاياس واختلف اهل
 العلم في الرتبة المذكورة في الآية فروى مطرف عن عمرو بن سالم قال قال ابى بن كعب
 يارسول الله ان عددا من عدد النساء لم تذكر في الكتاب الصغار والكبار واولات الاحمال
 فانزل الله تعالى ﴿واللائى يؤسن من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر واللائى
 لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ فاخبر في هذا الحديث ان سبب نزول
 الآية كان اريابهم في عدد من ذكر من الصغار والكبار واولات الاحمال وان ذكر الارتياب
 في الآية انما هو على وجه ذكر السبب الذي نزل عليه الحكم فكان بمعنى واللائى يؤسن
 من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر * واختلف السلف ومن بعدهم من
 فقهاء الامصار في التي يرتفع حيضها فروى ابن المسيب عن عمر رضى الله عنه قال ايما امرأة
 طلق فحاضت حيضة او حيضتين ثم رفعت حيضتها فانه ينتظرها تسعة اشهر فان استبان بها
 حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الاشهر بثلاثة اشهر ثم حلت وعن ابن عباس في التي
 ارتفع حيضها سنة قال تلك الرتبة وروى معمر عن قتادة عن عكرمة في التي تحيض في كل
 سنة مرة قال هذه رتبة عدتها ثلاثة اشهر وروى سفيان عن عمرو عن طاوس مثله وروى
 عن علي وعثمان وزيد بن ثابت ان عدتها ثلاث حيض وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن حبان انه قال وكان عند جده حبان امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية
وهي ترضع فمرت به سنة ثم هلك ولم تحض فقالت انا ارثه ولم احض فاخضعها الى عثمان فقضى
لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشار علينا بذلك يعني على بن ابي
طالب وروى ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذه القصة قال وبقيت تسعة اشهر
لا تحيض وذكر القصة فشاوور عثمان عليا وزيدا فقالا ترثه لانها ليست من القواعد اللاتي
قد ينسن من الحيض ولا من الابكار اللاتي لم يحضن وهي عنده على حيضها ما كانت من قليل
او كثير وهذا يدل من قولهما ان قوله تعالى ﴿ان ارتبتم﴾ ليس على ارباب المرأة ولكنه
على ارباب الشاكن في حكم عددهن وانها لا تكون آيسة حتى تكون من القواعد اللاتي لا يرجي
حيضهن * وروى عن ابن مسعود مثل ذلك * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال
المصنفون في التي يرتفع حيضها لا لايأس منه في المستأنف ان عدتها الحيض حتى تدخل في السن التي
لا تحيض اهلها من النساء فتستأنف عدة الآيسة ثلاثة اشهر وهو قول الثوري والليث والشافعي
قال مالك تنتظر تسعة اشهر فان لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل
الثلاثة اشهر استقبلت الحيض فان مضت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلاثة اشهر
وقال ابن القاسم عن مالك اذا حاضت المطلقة ثم ارتابت فانما تعد بالتسعة الاشهر من يوم
رفعت حيضتها لا من يوم طلقت قال مالك في قوله تعالى ﴿ان ارتبتم﴾ معناه ان لم تدروا ما
تصنعون في امرها وقال الاوزاعي في رجل طلق امرأته وهي شابة فارفعت حيضتها
فلم تر شيئا ثلاثة اشهر فانها تعد سنة * قال ابو بكر اوجب الله بهذه الآية عدة
الآيسة ثلاثة اشهر واقتضى ظاهر اللفظ ان تكون هذه العدة لمن قد ثبت
اياسها من الحيض من غير ارباب كما كان قوله ﴿واللاتي لم يحضن﴾ لمن ثبت انها لم تحض
وكقوله ﴿واولات الاحمال اجلهن﴾ لمن قد ثبت حملها فكذلك قوله ﴿واللاتي ينسن﴾
لمن قد ثبت اياسها وتيقن ذلك منها دون من يشك في اياسها * ثم لا يخلو قوله ﴿ان ارتبتم﴾
من احد وجوه ثلاثة اما ان يكون المراد الارتياب في انها آيسة او ليست بآيسة او الارتياب
في انها حامل او غير حامل او ارباب المخاطبين في عدة الآيسة والصغيرة وغير جائز ان يكون
المراد الارتياب في انها آيسة او غير آيسة لانه تعالى قد اثبت من جعل الشهور عدتها آيسة
والمشكوك فيها لا تكون آيسة لاستحالة الجامعة اليأس للرجاء اذ هما ضدان لا يجوز اجتماعهما
حتى تكون آيسة من الحيض مرجوا ذلك منها فبطل ان يكون المعنى الارتياب في اليأس
ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان المسنة التي قد تيقن اياسها من الحيض مرادة بالآية
والارتياب المذكور راجع الى جميع المخاطبين وهو في التي قد تيقن اياسها ارباب المخاطبين
في العدة فوجب ان يكون في المشكوك في اياسها مثله لعموم اللفظ في الجميع وايضا فاذا كانت
عادتها وهي شابة انها تحيض في كل سنة مرة فهذه غير مرتاب في اياسها بل قد تيقن انها
من ذوات الحيض فكيف يجوز ان تكون عدتها سنة مع العلم بانها غير آيسة وانها من
ذوات الحيض وتراخي ما بين الحيضتين من المدة لا يخرجها من ان تكون من ذوات

الحيض فالموجب عليها عدة الشهور بخلاف للكتاب لان الله تعالى جعل عدة ذوات الاقراء الحيض بقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولم يفرق بين من طالت مدة حيضتها او قصرت ولا يجوز ايضا ان يكون المراد الارتياح في الاياس من الحمل لان اليأس من الحيض هو الاياس من الحمل وقد دللنا على بطلان قول من رد الارتياح الى الحيض فلم يبق الا الوجه الثالث وهو ارتياح المخاططين على ما روى عن ابي بن كعب حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين شك في عدة الأيسة والصغيرة وايضا لو كان المراد الارتياح في الاياس لكان توجيه الخطاب اليهن اولى من توجيهه الى الرجال لان الحيض انما يتوصل الى معرفته من جهتها ولذلك كانت مصدقة فيه فكان يقول ان ارتيتن او ارتين فلما خاطب الرجال بذلك دونهن علم انه اراد ارتياح المخاططين في العدة * وقوله تعالى (واللأئي لم يحضن) يعني والأئي لم يحضن عدتهن ثلاثة اشهر لانه كلام لا يستقل بنفسه فلا بد له من ضمير وضميره ما تقدم ذكره مظهرا وهو العدة بالشهور

باب عدة الحامل

قال الله تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف والخلف بعدم ان عدة المطلقة الحامل ان تضع حملها واختلف السلف في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عباس تعدد الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين وقال عمر وابن مسعود وابن عمر وابو مسعود البدرى وابو هريرة عدتها الحمل فاذا وضعت حلت للازواج وهو قول فقهاء الامصار * قال ابو بكر روى ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال من شاء لاعنته ما نزلت (واولات الاحمال اجلهن) الا بعد آية المتوفى عنها زوجها * قال ابو بكر قد تضمن قول ابن مسعود هذا معنيين احدهما اثبات تاريخ نزول الآية وانها نزلت بعد ذكر الشهور للمتوفى عنها زوجها والثاني ان الآية مكتفية بنفسها في افادة الحكم على عمومها غير مضمنة بما قبلها من ذكر المطلقة فوجب اعتبار الحمل في الجميع من المطلقات والمتوفى عنهن ازواجهن وان لا يجعل الحكم مقصورا على المطلقات لانه تخصيص عموم بلا دلالة * ويدل على ان المتوفى عنها زوجها داخلة في الآية مرادة بها اتفاق الجميع على ان مضى شهور المتوفى عنها زوجها لا يوجب انقضاء عدتها دون وضع الحمل فدل على انها مرادة بها فوجب اعتبار الحمل فيها دون غيره ولو جاز اعتبار الشهور لانها مذكورة في آية اخرى لجاز اعتبار الحيض مع الحمل في المطلقة لانها مذكورة في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وفي سقوط اعتبار الحيض مع الحمل دليل على سقوط اعتبار الشهور مع الحمل وقد روى منصور عن ابراهيم عن الاسود عن ابي السنابل بن بعلك ان سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين فتشوفت للنكاح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقد خلا اجلها وروى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال اختلف ابن عباس وابو هريرة في ذلك

فارسل ابن عباس كريبا الى ام سلمة فقالت ان سيعة وضعت بعد وفاة زوجها بايام فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تزوج وروى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن ابى سلمة عن سيعة انها وضعت بعد موت زوجها بشهرين فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجى وجعل اصحابنا عدة امرأة الصغير من الوفاة الحمل اذا مات عنها زوجها وهى حامل لقوله تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ ولم يفرق بين امرأة الصغير والكبير ولا بين من يلحقه بالنسب او لا يلحقه

باب السكنى للمطقة

قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ الآية قال ابو بكر اتفق الجميع من فقهاء الامصار واهل العراق ومالك والشافعى على وجوب السكنى للمبتوتة وقال ابن ابى ليلي لاسكنى للمبتوتة انما هى للرجعية قال ابو بكر قوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قد انتظم الرجعية والمبتوتة والدليل على ذلك ان من بقى من طلاقها واحدة فعليه ان يطلقها للعدة اذا اراد طلاقها بالآية وكذلك قال النبى صلى الله عليه وسلم يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها ولم يفرق بين الطليقة الاولى وبين الثالثة فاذا كان قوله ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قد تضمن البائن ثم قال ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ وجب ذلك للجميع من البائن والرجعى قال ﴿فان قيل لما قال تعالى ﴿لاندرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا﴾ وقال ﴿فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف﴾ دل ذلك على انه اراد الرجعى قال له هذا احدا انتظمته الآية ولا دلالة فيه على ان اول الخطاب فى الرجعى دون البائن وهو مثل قوله ﴿والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء﴾ وهو عموم فى البائن والرجعى ثم قوله ﴿وبعولتهن احق بردهن﴾ انما هو حكم خاص فى الرجعى ولم يمنع ان يكون قوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء﴾ عاما فى الجميع واحتج ابن ابى ليلي بحديث فاطمة بنت قيس وستكلم فيه عند ذكر نفقة المبتوتة ان شاء الله تعالى * واختلف فقهاء الامصار فى نفقة المبتوتة فقال اصحابنا والثورى والحسن بن صالح لكل مطلقة السكنى والنفقة مادامت فى العدة حاملا كانت او غير حامل وروى مثله عن عمر وابن مسعود وقال ابن ابى ليلي لاسكنى للمبتوتة ولا نفقة وروى عنه ان لها السكنى ولا نفقة لها وقال عثمان البقى لكل مطلقة السكنى والنفقة وان كانت غير حامل وكان يرى انها تثقل ان شاءت وقال مالك للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا وروى عنه ان عليه نفقة الحامل المبتوتة ان كان موسرا وان كان معسرا فلا نفقة لها عليه وقال الاوزاعى والليث والشافعى للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ وقد تضمنت هذه الآية الدلالة على وجوب نفقة المبتوتة من ثلاثة اوجه احدها ان السكنى لما كانت حقا فى مال وقد اوجبها

الله لها بنص الكتاب اذ كانت الآية قد تناهت ولت المتبوتة والرجعية فقد اقتضى ذلك وجوب
 النفقة اذ كانت السكنى حقا في مال وهي بعض النفقة والثاني قوله (ولا تضاروهن) والمضارة
 تقع في النفقة كهي في السكنى والثالث قوله (لتضيّقوا عليهن) والتضييق قد يكون في النفقة
 ايضا فعليه ان ينفق عليها ولا يضيق عليها فيها وقوله تعالى ﴿وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن﴾
 قد انتظم المتبوتة والرجعية ثم لا تخلو هذه النفقة من ان يكون وجوبها لاجل الحمل اولانها
 محبوسة عليه في بيته فلما اتفق الجميع على ان النفقة واجبة للرجعية بالآية لا للحمل بل
 لانها محبوسة عليه في بيته وجب ان تستحق المتبوتة النفقة لهذه العلة اذ قد علم ضمير الآية
 في عليّة استحقاق النفقة للرجعية فصار كقوله فأنفقوا عليهن لعلها انها محبوسة عليه
 في بيته لان الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزلة المنطوق به ومن جهة اخرى وهي ان
 نفقة الحامل لا تخلو من ان تكون مستحقة للحمل اولانها محبوسة عليه في بيته فلو كانت
 مستحقة للحمل لوجب ان الحمل لو كان له مال ان ينفق عليها من ماله كما ان نفقة الصغير
 في مال نفسه فلما اتفق الجميع على ان الحمل اذا كان له مال كانت نفقة امه على الزوج لافي مال
 الحمل دل على ان وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته وايضا كان يجب ان تكون في الطلاق
 الرجعي نفقة الحامل في مال الحمل اذا كان له مال كما ان نفقته بعد الولادة من ماله فلما اتفق
 الجميع على ان نفقتها في الطلاق الرجعي لم يجب في مال الحمل وجب مثله في البائن وكان يجب ان تكون
 نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها في نصيب الحمل من الميراث فان قيل فافائدة تخصيص الحامل بالذكر
 في ايجاب النفقة قيل له قد دخلت فيه المطلقة الرجعية ولم يمنع نفي النفقة لغير الحامل فكذلك
 في المتبوتة وانما ذكر الحمل لان مدته قد تطول وتقصّر فاراد اعلامنا وجوب النفقة مع طول
 مدة الحمل التي هي في العدة اطول من مدة الحيض ومن جهة النظر ان الناشئة اذا خرجت
 من بيت زوجها لا تستحق النفقة مع بقاء الزوجية لعدم تسليم نفسها في بيت الزوج ومضى
 عادت الى بيته استحققت النفقة ثبت ان المعنى الذي تستحق به النفقة هو تسليم نفسها في بيت
 الزوج فلما اتفقا ومن اوجب السكنى على وجوب السكنى وصارت بها مسلمة لنفسها
 في بيت زوجها وجب ان تستحق النفقة وايضا لما اتفق الجميع على ان المطلقة الرجعية تستحق
 النفقة في العدة وجب ان تستحقها المتبوتة والمعنى فيها انها معتدة من طلاق وان شئت قلت
 انها محبوسة عليه بحكم عقد صحيح وان شئت قلت انها مستحقة للسكنى فاي هذه المعاني
 اعتلت به صح القياس عليها ومن جهة السنة ماروى حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان
 عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها طلاقا بائنا فأنت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لانفقة لك ولا سكنى قال فاخبرت بذلك النخعي فقال قال عمر بن الخطاب واخبر بذلك
 فقال لسنا بتاركى آية في كتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعلها اوهمت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة وروى سفيان عن سلمة عن الشعبي عن
 فاطمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل لها حين طلقها زوجها ثلاثا سكنى ولا نفقة

فذكرت ذلك لآبراهيم فقال قد رفع ذلك الى عمر فقال لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول
امرأة لها السكنى والنفقة فقد نص هذان الخبران على ايجاب النفقة والسكنى وفي الاول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ولولم يقل ذلك كان قوله لاندع كتاب
ربنا وسنة نبينا يقتضى ان يكون ذلك نصا من النبي صلى الله عليه وسلم في ايجابهما * واحتج
المبطلون للسكنى والنفقة ومن نفي النفقة دون السكنى بحديث فاطمة بنت قيس هذا وهذا
حديث قد ظهر من السلف التكثير على راويه ومن شرط قبول اخبار الاحاد تعريبها
من تكثير السلف انكره عمر بن الخطاب على فاطمة بنت قيس في الحديث الاول الذي قدمناه وروى
القاسم بن محمد ان مروان ذكر لعائشة حديث فاطمة بنت قيس فقالت لا يضرك ان لا تذكر
حديث فاطمة بنت قيس وقالت في بعضه ما لفاطمة خير في ان تذكر هذا الحديث يعنى قولها
لا سكنى لك ولا نفقة وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس استطالت على احمائها بلسانها
فامرت بالانتقال وقال ابوسلمة انكر الناس عليها ما كانت تحدث به وروى الاصرح عن
ابى سلمة ان فاطمة كانت تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها اعتدى في بيت
ابن ام مكتوم قال وكان محمد بن اسامة يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا رماها
بما كان في يده فلم يكن ينكر عليها هذا التكثير الا وقد علم بطلان ما روته وروى عمار بن
رزيق عن ابى اسحاق قال كنت عند الاسود بن يزيد في المسجد فقال الشعبي حدثني فاطمة
بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا سكنى لك ولا نفقة قال فرماه الاسود بحصا
ثم قال ويلك اتحدث بمثل هذا قد رفع ذلك الى عمر فقال لسنا بتاركى كتاب ربنا وسنة
نبينا لقول امرأة لا تدري لعلمها كذبت قال الله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ وروى الزهرى
قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان فاطمة بنت قيس افتت بنت اخيها وقد طلقها زوجها بالانتقال
من بيت زوجها فانكر ذلك مروان فارسل الى فاطمة يستلها عن ذلك فذكرت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتاها بذلك فانكر ذلك مروان وقال قال الله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ﴾
قالت فاطمة انما هذا في الرجعي لقوله تعالى ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن
فامسكوهن بمعروف ﴾ فقال مروان لم اسمع بهذا الحديث من احد قبلك وساخذ بالعصمة
التي وجدت الناس عليها فقد ظهر من هؤلاء السلف التكثير على فاطمة في روايتها لهذا
الحديث ومعلوم انهم كانوا لا ينكرون روايات الافراد بالنظر والمقايسة فلولا انهم قد علموا
خلافه من السنة ومن ظاهر الكتاب لما انكروه عليها وقد استفاض خبر فاطمة في الصحابة
فلم يعمل به منهم احد الا شيئا روى عن ابن عباس رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء عن
ابن عباس انه كان يقول في المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها لانفقة لهما وتعتدان حيث
شاءا فهذا الذي ذكرنا في رد خبر فاطمة بنت قيس من جهة ظهور التكثير من السلف
عليها وفي روايتها ومعارضة حديث عمر اياه يلزم الفريقين من نفاة السكنى
والنفقة ومن نفي النفقة واثبت السكنى وهولن نفي النفقة دون السكنى الزم لانهم قد تركوا

حديثها في نفى السكنى لعله اوجبت ذلك فلك العلة بعينها في الموجبة لترك حديثها في نفى النفقة *
 فان قيل انما لم يقبل حديثها في نفى السكنى لخالفته لظاهر الكتاب وهو قوله تعالى (اسكنوهن
 من حيث سكنتم) * قيل له قد احتجبت هي في ان ذلك في المطلقة الرجعية ومع ذلك فان جاز
 عليها الوهم والغلط في روايتها حديثا مخالفا للكتاب فكذلك سبيلها في النفقة * وللحديث
 عندنا وجه صحيح يستقيم على مذهبنا فيما روت من نفى السكنى والنفقة وذلك لانه قد روى انها
 استطالت بلسانها على احمائها فامروها بالانتقال وكانت سبب الثقلة وقال الله تعالى (لا تخرجوهن
 من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة) وقد روى عن ابن عباس في تأويله ان
 تستطيل على اهلها فيخرجوها فلما كان سبب الثقلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة فسقطت
 نفقتها وسكنها جميعا فكانت العلة الموجبة لاسقاط النفقة هي الموجبة لاسقاط السكنى وهذا
 يدل على صحة اصلنا الذي قدمنا في ان استحقاق النفقة متعلق باستحقاق السكنى * فان قيل ليست النفقة
 كالسكنى لان السكنى حق لله تعالى لا يجوز تراضيها على اسقاطها والنفقة حق لها ولورثيتها باسقاطها
 لسقطت * قيل له لا فرق بينهما من الوجه الذي وجب قياسها عليها وذلك لان السكنى فيها
 معنيان احدهما حق لله تعالى وهو كونها في بيت الزوج والاخر حق لها وهو ما يلزم في المال من اجرة
 البيت ان لم يكن له ولورثيتها بان تعطى هي الاجرة وتسقطها عن الزوج جاز فمن حيث هي حق
 في المال قد استويا * واختلفوا في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس وابن مسعود
 وابن عمر وشريح وابو العالية والشعبي وابراهيم نفقتها من جميع المال وقال ابن عباس وجابر وابن الزبير
 والحسن وابن المسيب وعطاء لان نفقة لها في مال الزوج بل هي على نفسها واختلف فقهاء
 الامصار ايضا في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد لاسكنى لها ولا نفقة في مال
 الميت حاملا كانت او غير حامل وقال ابن ابي ليلى نفقتها في مال الزوج بمنزلة الدين على الميت
 اذا كانت حاملا وقال مالك نفقتها على نفسها وان كانت حاملا ولها السكنى ان كانت الدار
 للزوج وان كان عليه دين فالمرأة احق بسكنائها حتى تنقضي عدتها وان كانت في بيت بكراء
 فاخرجوها لم يكن لها سكنى في مال الزوج هذه رواية ابن وهب وقال ابن القاسم عن مالك
 لان نفقة لها في مال الزوج الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين فهي احق بالسكنى
 من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وقال الاشجعي عن الثوري اذا كانت حاملا انفق
 عليها من جميع المال حتى تضع فاذا وضعت انفق على الصبي من نصيبه وروى المعافى عنه ان نفقتها من
 حصتها وقال الاوزاعي في المرأة يموت زوجها وهي حامل فلا نفقة لها وان كانت ام ولد فلها النفقة
 من جميع المال حتى تضع وقال الليث في ام الولد اذا كانت حاملا منه فانه ينفق عليها من جميع
 المال فان ولدت كان ذلك في حفظ ولدها وان لم تلد كان ذلك ديناً يتبع به وقال الحسن بن صالح
 للمتوفى عنها زوجها النفقة من جميع المال وقال الشافعي في المتوفى عنها زوجها قولين احدهما لها
 السكنى والنفقة والاخر لاسكنى لها ولا نفقة * قال ابو بكر قد اتفق الجميع على ان لان نفقة
 للمتوفى عنها زوجها غير الحامل ولا سكنى فوجب ان تكون الحامل مثلها لانفاق الجميع على

ان هذه النفقة غير مستحقة للحمل الا ترى ان احدا منهم لم يوجبها في نصيب الحمل من الميراث
وانما قالوا فيه قولين قائل يجعل نفقتها من نصيبها وقائل يجعل النفقة من جميع مال الميت
ولم يوجبها احد في حصة الحمل فلما لم تحب النفقة لاجل الحمل ولم يحز ان تكون مستحقة
لاجل كونها في العدة لانها لو وجبت للعدة لوجب لغير الحامل فلم يبق وجه تستحق به
النفقة وايضا لما لم تستحق السكنى في مال الزوج بدلائل قد قامت عليه لم تستحق النفقة وايضا
فان النفقة اذا وجبت فانما تجب حالا فخالا فلما مات الزوج انتقل ميراثه الى الورثة وليس
للزوج مال في هذه الحال وانما هو مال الوارث فلا يجوز ايجابها عليهم ❦ فان قيل تصير بمنزلة
الدين ❦ قيل له الدين الذي ثبت في ميراث المتوفى انما ثبت باحد وجهين اما ان يكون ثابتا
على الميت في حياته او يتعلق وجوبه بسبب كان من الميت قبل موته مثل الجنائيات وحفر البئر اذا وقع فيها
الإنسان بعد موته والنفقة خارجة عن الوجهين فلا يجوز ايجابها في ماله لعدم السبب الذي به تعلق وجوب
النفقة وعدم ماله نزوله الى الورثة الا ترى ان النكاح قد بطل بالموت وان ملك الميت قد زال الى الورثة فلم
يبق لايحباب النفقة وجه الا ترى ان غير الحامل لا نفقة لها بهذه العلة ❦ فان قيل قال الله تعالى
﴿وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن﴾ وهو عموم في المتوفى عنها زوجها والمطلقة كما كان
قوله ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ عموما في الصنفين ❦ قيل له هذا غلط من
قبل ان قوله تعالى ﴿ان كن اولات حمل فانفقوا عليهن﴾ خطاب لهم وقد زال عنهم
الخطاب بالموت ولا جائز ان يكون ذلك خطابا لغير الأزواج فلم تقتض الآية ايجاب نفقة
المتوفى عنها زوجها بحال ❦ وقوله تعالى ﴿فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن﴾ قد انتظم الدلالة على
احكام منها انها اذا رضيت بان ترضعه باجر مثلها لم يكن للاب ان يسترضع غيرها لامر الله اياه باعطاء
الاجر اذا رضعت ويدل على ان الام اولى بمحضنة الولد من كل احد ويدل على ان الاجرة
انما تستحق بالفراغ من العمل ولا تستحق بالعقد لانه اوجبها بعد الرضاع بقوله ﴿فان ارضعن لكم
فآتوهن اجورهن﴾ وقد دل على ان لبن المرأة وان كان عينا فقد اجرى مجرى المنافع
التي تستحق بعقود الاجارات ولذلك لم يحز اصحابنا بيع لبن المرأة كما لا يجوز عقد البيع على
المنافع وفارق لبن المرأة بذلك لبن سائر الحيوان الا ترى انه لا يجوز استئجار شاة لرضاع
صبي لان الاعيان لا تستحق بعقود الاجارات كما استئجار النخل والشجرة ❦ وقوله تعالى ﴿واتمروا
بينكم بمعروف﴾ يعني والله اعلم لا تشترط المرأة على الزوج فيما يطلبه من الاجرة ولا يقصر
الزوج لها عن المقدار المستحق ❦ وقوله تعالى ﴿وان تعاسرتم فسترضع له اخرى﴾ قيل انه
اذا طلبت المرأة اكثر من اجر مثلها ورضيت غيرها بان تأخذ باجر مثلها فللزوجة ان يسترضع
الاجنية ويكون ذلك في بيت الام لانها احق بامساكه والكون عنده ❦ وقوله تعالى ﴿ولينفق
ذو سعة من سعة﴾ يدل على ان النفقة تفرض عليه على قدر امكانه وسعته وان نفقة المعسر
اقل من نفقة الموسر ❦ وقوله تعالى ﴿ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله﴾ قيل معناه

من ضيق عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله يعني والله اعلم انه لا يكلف نفقة المومس في هذه الحال بل على قدر امكانه ينفق % وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه % فيه بيان ان الله لا يكلف احدا ما لا يطيق وهذا وان كان قد علم بالعقل اذ كان تكليف ما لا يطاق قيحا وسفها فان الله ذكره في الكتاب تأكيذا لحكمه في العقل وقد تضمن معنى آخر من جهة الحكم وهو الاخبار بانه اذا لم يقدر على النفقة لم يكلفه الله الانفاق في هذه الحال واذا لم يكلف الانفاق في هذه الحال لم يحز التفريق بينه وبين امراته لعجزه عن نفقتها وفي ذلك دليل على بطلان قول من فرق بين العاجز عن نفقة امرأته وبينها % فان قيل فقد آتاه الطلاق فعليه ان يطلق % قيل له قديين به انه لم يكلفه النفقة في هذه الحال فلا يجوز اجباره على الطلاق من اجلها لان فيه ايجاب التفريق بشئ لم يجب وايضا فانه اخبر انه لم يكلفه من الانفاق الا ما آتاه والطلاق ليس من الانفاق فلم يدخل في اللفظ وايضا انما اراد انه لا يكلفه ما لا يطيق ولم يرد انه يكلفه كل ما يطيق لان ذلك مفهوم من خطاب الآية % وقوله تعالى % يجعل الله بعد عسر يسرا % يدل على انه لا يفرق بينهما من اجل عجزه عن النفقة لان العسر رجى له اليسر . آخر سورة الطلاق

ومن سورة التحريم بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى % يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك % روى في سبب نزول الآية وجوها احدها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويأكل عند زينب فتواطأت عائشة وحفصة على ان تقولانه نجد منك ريح المغاير قال بل شربت عندها عسلا ولن اعود له فنزلت (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) وقيل انه شرب عند حفصة وقيل عند سودة وانه حرم العسل وفي بعض الروايات والله لا اذوقه وقيل انه اصاب مارية القبطية في بيت حفصة فعلمت به فجزعت منه فقال لها الارضين ان احرمها فلا اقربها قالت بلى فحرمها وقال لا تذكرى ذلك لاحد فذكرته لعائشة فاطهره الله عليه وانزل عليه (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) الآية رواه محمد بن اسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب بذلك % قال ابو بكر وجائز ان يكون الامر ان جميعا قد كانا من تحريم مارية وتحريم العسل الا ان الاظهر انه حرم مارية وان الآية فيها نزلت لانه قال (تبتني مرضات ازواجك) وليس في ترك شرب العسل رضا ازواجه وفي ترك قرب مارية رضا عن فروى في العسل انه حرمه وروى انه حلف ان لا يشربه واما مارية فكان الحسن يقول حرمها وروى الشعبي عن مسروق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى وحرم فقيل له الحرام حلال واما اليمين فقد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقال مجاهد وعطاء حرم جاريته وكذلك روى عن ابن عباس وغيره من الصحابة واما قول من قال انه حرم وحلف ايضا فان ظاهر الآية لا يدل عليه واما فيها التحريم فقط فغير جائز ان يلحق بالآية ما ليس فيها فوجب ان يكون التحريم ميمنا

لا يحجب الله تعالى فيها كفارة يمين باطلاق لفظ التحريم * ومن الناس من يقول لافرق بين التحريم واليمين لان اليمين تحريم للمحلوف عليه والتحريم ايضا يمين وهذا عند اصحابنا يختلف في وجه ويتفق في وجه آخر فالوجه الذي يوافق اليمين فيه التحريم ان الحنث فيهما يوجب كفارة اليمين والوجه الذي يختلفان فيه انه لو حلف انه لا يأكل هذا الرغيف فاكل بعضه لم يحنث ولو قال قد جرمت هذا الرغيف على نفسي فاكل منه اليسير حنث ولزمته الكفارة لانهم شبهوا تحريمه الرغيف على نفسه بمنزلة قوله والله لا اكلت من هذا الرغيف شيئا تشبيهه بسائر ما حرمه الله من الميتة والدم انه اقتضى تحريم القليل منه والكثير * واختلف السلف في الرجل يحرم امرأته فروى عن ابي بكر وعمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر ان الحرام يمين وهو قول الحسن وابن المسيب وجابر بن زيد وعطاء وطاوس وروى عن ابن عباس رواية مثله وروى عنه غير ذلك وعن علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رواية وابن عمر رواية وابي هريرة وجماعة من التابعين قالوا هي ثلاث وروى خفيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقول في الحرام بمنزلة الظهار وروى منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال النذر والحرام اذا لم يسم مغلظة فتكون عليه رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وروى ابن جبير عن ابن عباس ايضا اذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها اموالكم في رسول الله اسوة حسنة وهذا محمول على انه اذا لم تكن له نية فهو بمنزلة يمين. وانه ان اراد الظهار كان ظهارا وقال مسروق ما بالي اياها حرمت او قصعة من ثريد وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن ما بالي حرمت امرأتي او ماء فراتا * قال ابو بكر وليس فيه دلالة على انهم لم يروه يمينا لانه لا جائر ان يكون قولهما في تحريم التزويد والماء انه يمين فكأنهما لم يريا ذلك طلاقا وكذلك نقول انه ليس بطلاق الا ان ينويه فلم تظهر مخالفة هذين لمن ذكرنا قولهم من الصحابة واتفاقهم على ان هذا القول ليس بلفظ وانما ان يكون يمين او طلاقا او ظهارا * واختلف فقهاء الامصار في الحرام فقال اصحابنا ان نوى الطلاق فواحدة باثثة الا ان ينوي ثلاثا وان لم ينو طلاقا فهو يمين وهو مول وذكر ابن سماعة عن محمد انه ان نوى ظهارا لم يكن ظهارا لان الظهار اصله بحرف التشبيه وروى ابن شجاع عن ابي يوسف في اختلاف زفر وابي يوسف انه ان نوى ظهارا كان ظهارا وقال ابن ابي ليلى هي ثلاث ولا اسئل عن نيته وقال مالك فيما ذكر عنه ابن القاسم الحرام لا يكون يميناً في شيء الا ان يحرم امرأته فيلزمه الطلاق وهو ثلاث الا ان ينوي واحدة او اثنتين فيكون على مانوى وقال الثوري ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة باثثة وان نوى يميناً فهي يمين يكفرها وان لم ينو فرقة ولا يميناً فليس بشيء هي كذبة وقال الاوزاعي هو على مانوى وان لم ينو شيئا فهو يمين وقال عثمان البتي هو بمنزلة الظهار وقال الشافعي ليس بطلاق حتى ينوي فاذا نوى فهو طلاق على ما اراد من عدده وان اراد تحريمها بلا طلاق فعليه كفارة يمين وليس بمول * قال ابو بكر قد جعل اصحابنا التحريم يميناً اذا لم تقارنه

نية الطلاق اذا حرم امرأته فيكون بمنزلة قوله لها والله لا اقربك فيكون موليا واما اذا حرم غير امرأته من المأكول والمشروب وغيرها فانه بمنزلة قوله والله لا آكل منه والله لا اشرب منه ونحو ذلك لقوله تعالى ﴿لم تحرم ما احل الله لك﴾ ثم قال ﴿قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم﴾ فجعل التحريم يمينا فصارت اليمين في مضمون لفظ التحريم ومقتضاه في حكم الشرع فاذا اطلق كان محمولا على اليمين الا ان ينوى غيرها فيكون مانوى فاذا حرم امرأته واراد الطلاق كان طلاقا لاحتمال اللفظه وكل لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غيره فانه متى اراد به الطلاق كان طلاقا والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة حين طلق امرأته البتة بالله ما ردت الا واحدة فتضمن ذلك معنيين احدهما ان كل لفظ يحتمل الثلاث ويحتمل غيرها فانه متى اراد الثلاث كان ثلاثا لولا ذلك لم يستحلفه عليها والثاني انه لم يلزمه الثلاث بوجود اللفظ وجعل القول قوله للاحتمال فيه فصار ذلك اصلا في ان كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره انا لا نجعله طلاقا الا بمقارنة الدلالة لارادة الطلاق * وما يدل على ان اللفظ المحتمل للطلاق يجوز ايقاع الطلاق به وان لم يكن طلاقا في نفسه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتدي ثم راجعها فوقع الطلاق بقوله اعتدي لاحتماله له ولانعلم احدا من السلف منع ايقاع الطلاق بلفظ التحريم ومن قال منهم هو يمين فانما اراد به عندنا اذا لم تكن له نية الطلاق ولم تقارنه دلالة الحال * وزعم مالك ان من حرم على نفسه شيئا غير امرأته انه لا يلزمه بذلك شيء وان ذلك ليس بيمين وقد ذكرنا ما يقتضي قوله تعالى ﴿يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك﴾ من كونه يمينا لقوله تعالى ﴿قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم﴾ وانه لا يجوز اسقاط موجب هذا اللفظ من كون الحرام يمينا برواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف ان لا يشرب العسل اذ غير جائز الاعتراض على حكم القرآن بنحو الواحد ولان من روى اليمين يجوز ان يكون انما عفى به التحريم وحده اذ كان التحريم يمينا * ويدل من جهة النظر على ان التحريم يمين ان المحرم للشيء على نفسه قد اقتضى لفظه ايجاب الامتناع منه كالا شياء المحرمة وذلك في معنى النذر وقول القائل لله على ان لا افعل ذلك فلما كان النذر يمينا بالسنة واتفاق الفقهاء وجب ان يكون تحريم الشيء بمنزلة النذر فتجب فيه كفارة يمين اذا حث كما تجب في النذر * وقوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا﴾ روى عن علي في قوله ﴿قوا انفسكم واهليكم﴾ قال علموا انفسكم واهليكم الخير وقال الحسن تعلمهم وتأمرهم وتنههم * قال ابو بكر وهذا يدل على ان علينا تعليم اولادنا واهلينا الدين والخير وما لا يستغنى عنه من الآداب وهو مثل قوله تعالى ﴿وأمر اهلك بالصلوة واصطبر عليها﴾ ونحو قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم ﴿وانذر عشيرتک الاقربين﴾ ويدل على ان للاقرب فالاقرب مناسبه في لزومنا تعليمهم وامرهم بطاعة الله تعالى وبشهادته قول النبي صلى الله عليه وسلم كلکم راع وكلکم مسؤول عن رعيته ومعلوم ان الراعي كما عليه حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذلك عليه تأديبه وتعليمه وقال عليه السلام فالرجل راع على اهله وهو مسؤول عنهم والامير راع على رعيته وهو مسؤول عنهم * وحدثنا

مطلب
يجب علينا تعليم
اولادنا واهلينا

عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل بن موسى قال حدثنا محمد بن عبد الله بن حفص قال حدثنا محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما نحل والد ولدا خيرا من ادب حسن **❦** وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحضرمي قال حدثنا جبارة قال حدثنا محمد بن الفضل عن ابيه عن عطاء عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حق الولد على والده ان يحسن اسمه ويحسن اديه **❦** وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن موسى بن ابي عثمان قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا محمد بن ربيعة قال حدثنا محمد بن الحسن بن عطية قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ اولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة واذا بلغوا عشر سنين فاضرؤهم عليها وفرقوا بينهم في المضاجع **❦** وقوله تعالى **❦** يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم **❦** قال الحسن اكثر من كان يصيب الحدود في ذلك الزمان المنافقون فامر ان يغلظ عليهم في اقامة الحد وقيل جهاد المنافقين بالقول وجهاد الكفار بالحرب **❦** قال ابو بكر فيه الدلالة على وجوب الغلظة على الفريقين من الكفار والمنافقين ونهى عن مقارنتهم ومعاشرتهم وروى عن ابن مسعود قال اذا لم تقدر وان تشكروا على الفاجر فالقود بوجه مكفهر **❦** وقوله تعالى **❦** فخانتاهما **❦** قال ابن عباس كانتا منافقتين مازنت امرأه نبي قط وكانت خيائتهما ان امرأة نوح عليه السلام كانت تقول للناس انه مجنون وكانت امرأة لوط عليه السلام تدل على الضيف . ا . اخر سورة التحريم

ومن سورة نون

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **❦** ولا تطع كل حلاف مهين **❦** قيل من يحلف بالله كاذبا وسماه مهينا لاستجارته الكذب والحلف عليه والحلاف اسم لمن اكثر الحلف بحق او باطل وقد نهى الله عن ذلك بقوله **❦** ولا تجعلوا الله عرضة لايمنكم **❦** وقوله تعالى **❦** همار مشاء بنميم **❦** يعنى وقاعا في الناس عابا لهم بما ليس فيهم وقوله مشاء بنميم يعنى يتقل الكلام من بعض الى بعض على وجه التضريب بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قتات يعنى النمام **❦** وقوله تعالى **❦** معتل بعد ذلك زينم **❦** قيل في المعتل انه الفظ الغليظ والزيم الدعي وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحسين بن اسحاق التستري قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا ابوشيبه ابراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمير البجلي عن شهر بن حوشب عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة جواظ ولا جعظري ولا معتل زينم قلت وما الجواظ قال كل جماع قلت وما الجعظري قال الفظ الغليظ قلت وما المعتل زينم قال ربح الجوف . آخر سورة نون

ومن سورة سأل سائل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ روى ابوسلمة عن عائشة قالت كان احب الصلاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ديم عليه وقرأت الذين هم على صلاتهم دائمون وعن ابن مسعود قال دائمون على مواقيتها وعن عمران بن حصين في الآية قال الذي لا يلتفت في صلاته ﴿وقوله تعالى للسائل والمحروم﴾ روى عن ابن عباس الذي يسئل والمحروم الذي لا يستقيم له تجارة وقال ابو قلابة المحروم من ذهب ماله وقال الحسن بن محمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فغنمت فجاء آخرون بعد ذلك فنزلت ﴿في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المحروم من حرم وصيته ﴿قال ابوبكر قد ذكرنا فيما تقدم معنى المحروم واختلافهم فيه . آخر سورة سأل سائل

ومن سورة المزمل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا﴾ روى زرارة بن اوفي عن سعد بن هشام قال قلت لعائشة انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت أما تقرأ هذه السورة ﴿يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا﴾ قلت بلى قالت فان الله افترض القيام في اول هذه السورة فقام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه حتى انفتح اقدامهم وامسك الله تعالى خاتمها اتى عشر شهرا ثم انزل التخفيف في آخر السورة فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة وقال ابن عباس لما نزلت اول المزمل كانوا يقومون نحو قيامهم في شهر رمضان حتى نزل آخرها وكان بين نزول اولها وآخرها نحو سنة ﴿وقوله تعالى ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ قال ابن عباس بينه وبيننا وقال طاوس بينه حتى تفهمه وقال مجاهد ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ قال وال بعضه على اربعين على تؤدة ﴿قال ابوبكر لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وانه مندوب اليه مرغب فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحث عليه والترغيب فيه روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه واحب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وروى عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثمانى ركعات حتى اذا انفجر عمود الصبح او ثرى ثلاث ركعات ثم سبغ وكبر حتى اذا انفجر الفجر صلى ركعتي الفجر وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة ﴿وقوله تعالى ﴿ان ناشئة الليل هي اشد وطأ﴾ قال ابن عباس وابن الزبير اذا نشأت قائما فهي ناشئة الليل كله وقال مجاهد الليل كله اذا قام يصلي فهو ناشئة وما كان بعد العشاء فهو ناشئة وعن الحسن مثله وقال في قوله تعالى ﴿اشد وطأ واقوم قليلا﴾ قال اجهد للبدن واثبت في الخير وقال مجاهد واقوم قليلا قال أثبت قراءة ﴿وقوله تعالى ﴿واذكر اسم ربك وتبتل اليه

مطلب
في قيام الليل

تبيلاً قال مجاهد اخلص اليه اخلاصاً وقال قتادة اخلص اليه الدعاء والعبادة وقيل الانقطاع الى الله وتأمل الخير منه دون غيره ومن الناس من يحتاج به في تكبيرة الافتتاح لانه ذكر في بيان الصلاة فيدل على جواز الافتتاح بسائر أسماء الله تعالى وقوله تعالى ﴿سبحاً طويلاً﴾ قال قتادة فراغاً طويلاً وقوله تعالى ﴿هي اشد وطاء﴾ قال مجاهد واطأ اللسان القلب مواطأة ووطاء ومن قرأ وطاً قال معناه هي اشد من عمل النهار وقوله تعالى ﴿ان ربك يعلم انك تقوم اذنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه﴾ الى قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما تيسر من القرآن﴾ قل ابو بكر قد انتظمت هذه الآية معاني احدها انه نسخ به قيام الليل المفروض كان يديا والثاني دلالتها على لزوم فرض القراءة في الصلاة بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما تيسر من القرآن﴾ والثالث دلالتها على جواز الصلاة بقليل القراءة والرابع انه من ترك قراءة فاتحة الكتاب وقرأ غيرها اجزاء وقد بينا ذلك فيما سلف ﴿فان قيل انما نزل ذلك في صلاة الليل وهي منسوخة﴾ قيل له انما نسخ فرضها ولم ينسخ شرائطها وسائر احكامها وايضا فقد امرنا بالقراءة بعد ذكر التسبيح بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما تيسر منه﴾ ﴿فان قيل فاما امر بذلك في التطوع فلا يجوز الاستدلال به على وجوبها في الصلاة المكتوبة﴾ قيل له اذا ثبت وجوبها في التطوع فالفرض مثله لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما تيسر من القرآن﴾ يقتضى الوجوب لانه امر والامر على الوجوب ولا موضع يلزم قراءة القرآن الا في الصلاة فوجب ان يكون المراد القراءة في الصلاة ﴿فان قيل اذا كان المراد به القراءة في صلاة التطوع والصلاة نفسها ليست بفرض فكيف يدل على فرض القراءة﴾ قيل له ان صلاة التطوع وان لم تكن فرضاً فان عليه اذا صلاها ان لا يصلحها الا بقراءة ومضى دخل فيها صارت القراءة فرضاً كان عليه استيفاء شرائطها من الطهارة وستر العورة وكان الانسان ليس عليه عقد السلم وسائر عقود البياعات ومضى ما قصد الى عقدها فعليه ان لا يعقدها الا على ما باحته الشريعة الا ترى الى قوله عليه السلام من اسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وليس عليه عقد السلم ولكنه متى قصد الى عقده فعليه ان يعقده بهذه الشرائط ﴿فان قيل انما المراد بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما تيسر من القرآن﴾ الصلاة نفسها فلا دلالة فيه على وجوب القراءة فيها﴾ قيل له هذا غلط لان فيه صرف الكلام عن حقيقة معناه الى المجاز وهذا لا يجوز الا بدلالة وعلى انه لو سلم لك ما ادعيت كانت دلالة قائمة على فرض القراءة لانه لم يعبر عن الصلاة بالقراءة الا وهى من اركانها كما قال تعالى ﴿واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾ قال مجاهد اراذ به الصلاة وقال ﴿واركعوا مع الراكعين﴾ والمراد به الصلاة فعبر عن الصلاة بالركوع لانه من اركانها. آخر سورة المزمل

ومن سورة المدثر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ قال ابن عباس وابراهيم ومجاهد وقتادة والضحاك لا تعط

عطية لتمطي أكثر منها وقال الحسن والربيع بن انس لا تمن حسنتك على الله مستكثرا لها فينقصك ذلك عند الله وقال آخرون لا تمن بما أعطاك الله من النبوة والقرآن مستكثرا به الاجر من الناس وعن مجاهد ايضا لا تضعف في عملك مستكثرا لطاعتك ۞ قال ابو بكر هذه المعاني كلها يحملها اللفظ وجائز ان يكون جميعها مراد به فالوجه جملة على العموم في سائر وجوه الاحتمال ۞ وقوله تعالى ﴿وَتِيَابِكَ فَطْهَر﴾ يدل على وجوب تطهير الثياب من النجاسات للصلاة وانه لا يجوز الصلاة في الثوب النجس لان تطهيرها لا يجب الا للصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عمرا يغسل ثوبه فقال مم تغسل ثوبك فقال من نخامة فقال اما يغسل الثوب من الدم والبول والمني وقالت عائشة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل المني من الثوب اذا كان رطبا وزعم بعضهم ان المراد بذلك ما روى عن ابي رزين قال عملك اصلحه وقال ابراهيم (وَتِيَابِكَ فَطْهَر) من الاثم وقال عكرمة امره ان لا يلبس ثيابه على عذرة وهذا كله مجاز لا يجوز صرف الكلام اليه الا بدلالة واحتج هذا الرجل بانه لا يجوز ان يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتاج الى ان يؤمر بغسل ثيابه من البول وما شبهه ۞ قال ابو بكر وهذا كلام شديد الاختلال والفساد والتناقض لان في الآية امر النبي صلى الله عليه وسلم بهجر الاوثان بقوله تعالى ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان هاجرا للاوثان قبل النبوة وبعدها وكان محتسبا للآثام والعذرات في الحالين فاذا جاز خطابه بترك هذه الاشياء وان كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك تاركا لها فتطهير الثياب لاجل الصلاة مثله وقال الله تعالى مخاطبا للنبي صلى الله عليه وسلم ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ والنبي صلى الله عليه وسلم لم يدع مع الله الهاقط فهذا يدل على تناقض قول هذا الرجل وفساده وزعم انه من اول ما نزل من القرآن قبل كل شيء من الشرائع من وضوء او صلاة او غيرها وانما يدل على انها الطهارة من اوثان الجاهلية وشركها والاعمال الحثينة وقد نقض بهذا ما ذكره بديا من انه لم يكن يحتاج الى ان يؤمر بتطهير الثياب من النجاسة أفترأ ظن انه كان يحتاج الى ان يوصى بترك الاوثان فاذا لم يكن يحتاج الى ذلك لانه كان تاركا لها وقد اجاز ان يخاطب بتركها فكذلك طهارة الثوب واما قوله ان ذلك من اول ما نزل فما في ذلك مما يمنع امره بتطهير الثياب للصلاة يفرضها عليه وقد روى عن عائشة ومجاهد وعطاء ان اول ما نزل من القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ . آخر سورة المدثر

ومن سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ روى عن ابن عباس انه قال شاهد على نفسه وقيل معناه بل الانسان على نفسه من نفسه بصيرة جوارحه شهادة عليه يوم القيامة ۞ وقوله تعالى ﴿وَلَوْ لَقِيَ مُعَازِيرُهُ﴾ قال ابن عباس لو اعتذر وقيل شهادة نفسه عليه اولى من اعتذاره ۞ قال ابو بكر

لما احتمل اللفظ هذه المعاني وجب حمله عليها اذ لا تنافي في هذا ويدل على ان قوله مقبول على نفسه اذ جعله الله حجة على نفسه وشاهدا عليها ولما عبر عن كونه شاهدا على نفسه بانه على نفسه بصيرة دل ذلك على تأكيد امر شهادته على نفسه وثبوتها فيوجب ذلك جواز عقوده واقاراره وجميع ما اعترف بلزوم نفسه . آخر سورة القيامة

ومن سورة الانسان بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ الى قوله تعالى ﴿ واسيرا ﴾ عن ابى وائل انه امر باسرى من المشركين فامر من يطعمهم ثم قرأ ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ الآية وقال قتادة كان اسيرهم يومئذ المشرك فاخوك المسلم احق ان تطعمه وعن الحسن واسيرا قال كانوا مشركين وقال مجاهد الاسير المسجون وقال ابن جبير وعطاء ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ مسكيناً ویتماً واسيراً قالاهم اهل القبلة وغيرهم ؓ قال ابوبكر الاظهر الاسير المشرك لان المسلم المسجون لا يسمى اسيراً على الاطلاق وهذه الآية تدل على ان في اطعام الاسير قرينة ويقضى ظاهره جواز اعطائه من سائر الصدقات الا ان اصحابنا لا يجوزون اعطائه من الزكوات وصدقات المواشي وما كان اخذه منها الى الامام ويحيز ابو خيفة ومحمد جواز اعطائه من الكفارات ونحوها وابو يوسف لا يحيز دفع الصدقة الواجبة الا الى المسلم وقد بيناه فيما سلف . آخر سورة الانسان

ومن سورة المرسلات بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ الْم تَجْعَلُ الْاَرْضَ كَفَاتَا اَحْيَاءَ وَامَوَاتًا ﴾ قال الشعبي يعني انه جعل ظهرها للاحياء وبطنها للموات والكفات الضمام فاراد انها تضمهم في الحالين وروى اسرائيل عن ابى يحيى عن مجاهد الم تَجْعَلُ الْاَرْضَ كَفَاتَا قال تكفت الميت فلا يرى منه شئ واحياء قال الرجل في بيته لا يرى من عمله شئ ؓ قال ابوبكر وهذا يدل على وجوب مواراة الميت ودفنه ودفن شعره وسائر ما يزياله وهذا يدل على ان شعره وشيأ من بدنه لا يجوز بيعه ولا التصرف فيه لان الله قد اوجب دفنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة وهي التي تصل شعر غيرها بشعرها فنع الاتفاع به وهو معنى ما دلت عليه الآية وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿ ثُمَّ امَاتَهُ فَاقْبَرَهُ ﴾ يعني انه جعل له قبرا وروى في تأويل الآية غير ذلك وعن ابن مسعود انه اخذ قلة فدفنها في المسجد في الحصى ثم قال الله تعالى ﴿ الْم تَجْعَلُ الْاَرْضَ كَفَاتَا اَحْيَاءَ وَامَوَاتًا ﴾ وعن ابى امامة مثله واخذ عبيد بن عمير قلة عن ابن عمر فطرحها في المسجد ؓ قال ابوبكر هذا التأويل لا ينفي الاول وعمومه يقتضى الجميع . آخر سورة المرسلات

ومن سورة اذا السماء انشقت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فلا أقسم بالشفق﴾ قال مجاهد الشفق النهار الاثر الذي قال الله تعالى ﴿والليل وما وسق﴾ وقال عمر بن عبد العزيز الشفق البياض وقال ابو جعفر محمد بن علي الشفق السواد الذي يكون اذا ذهب البياض ﴿قال ابو بكر الشفق في الاصل الرقة ومنه ثوب شفق اذا كان رقيقا ومنه الشفقة وهو رقة القلب واذا كان هذا اصله فهو بالبياض اولى منه بالحمرة لان اجزاء الضياء رقيقة في هذه الحال وفي وقت الحمرة اكثف﴾ وقوله تعالى ﴿واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ يستدل به على وجوب سجدة التلاوة لزمه لتارك السجود عند سماع التلاوة وظاهره يقتضي استحباب السجود عند سماع سائر القرآن الا انا خصصنا منه ما عدا مواضع السجود واستعملناه في مواضع السجود بعموم اللفظ ولا نالوا لم نستعمله على ذلك كناقدا الغينا حكمه رأينا ﴿فان قيل انما اراد به الخضوع لان اسم السجود يقع على الخضوع﴾ قيل له هو كذلك الا انه خضوع على وصف وهو وضع الجبهة على الارض كما ان الركوع والقيام والصيام والحج وسائر العبادات خضوع ولا يسمى سجودا لانه خضوع على صفة اذا خرج عنها لم يسمى به . اخذ سورة اذا السماء انشقت

ومن سورة سبح اسم ربك الاعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وقد افلح من تركي وذكر اسم ربه فصلي﴾ روى عن عمر بن عبد العزيز وابي العالية قال ادى زكاة الفطر ثم خرج الى الصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر باخراج صدقة الفطر قبل الخروج الى المصلي وقال ابن عباس السنة ان تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ﴿قال ابو بكر ويستدل بقوله تعالى ﴿وذكر اسم ربه فصلي﴾ على جواز افتتاح الصلاة بسائر الاذكار لانه لما ذكر عقيب ذكر اسم الله الصلاة متصلا به اذ كانت الفاء للتعقيب بلا تراخ دل على ان المراد افتتاح الصلاة . اخذ سورة سبح

ومن سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فك رقبة﴾ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له رجل علمني عملا يدخلني الجنة قال اعتق النسيمة وفك الرقبة قال أليس سواء يا رسول الله فقال لا اعتق النسيمة ان تفرد بعقبتها وفك الرقبة ان تعين في ثمنها ﴿قال ابو بكر قد اقضى ذلك جواز اعطاء المكاتب من الصدقات لانه معونة في ثمنه وهو نحو قوله في شأن الصدقات وفي الرقاب﴾ وقوله تعالى ﴿ذي مسغبة﴾ ذي جماعة وقوله تعالى ﴿وأمسكينا ذمترية﴾ قال ابن عباس المترية بقعة

لا يكون مثله في الف شهر فكانت افضل من الف شهر لهذا المعنى وانما وجه تفضيل
 الاوقات والا ما كن بعضها على بعض لما يكون فيها من الخير الجزيل والنفع الكثير * واختلف
 الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر متى تكون واختلفت الصحابة فيها فروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ليلة ثلاث وعشرين روى ابن عباس وروى ابو سعيد الخدري ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر واطلبوها في كل وتر وعن ابن مسعود قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة تسع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين
 وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تمحروا ليلة القدر في السبع الاواخر
 وروى انه قال في سبع وعشرين * حدثنا محمد بن بكر البصري قال اخبرنا ابو داود قال حدثنا
 حميد بن زنجوية النسائي قال حدثنا سعيد بن ابي مریم قال حدثنا محمد بن جعفر بن ابي
 كثير قال اخبرنا موسى بن عقبة عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال سئل
 النبي صلى الله عليه وسلم وانا اسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان * وحدثنا محمد
 ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالوا حدثنا حماد بن زيد
 عن عاصم عن زر قال قلت لابي بن كعب اخبرني عن ليلة القدر يا ابا المنذر فان صاحبنا يعني
 عبدالله بن مسعود سئل عنها فقال من يقيم الحول يصعبها فقال رحم الله ابا عبد الرحمن والله
 لقد علم انها في رمضان ولكن كره ان يتكلوا والله انها في رمضان ليلة سبع وعشرين * قال ابو بكر
 هذه الاخبار كلها جاث ان تكون صحيحة فتكون في سنة في بعض الليالي وفي سنة اخرى في غيرها
 وفي سنة اخرى في العشر الاواخر من رمضان وفي سنة في العشر الاوسط وفي سنة في العشر الاول
 وفي سنة في غير رمضان ولم يقل ابن مسعود من يقيم الحول يصعبها الا من طريق التوقيف
 اذ لا يعلم ذلك الا بوحى من الله تعالى الى نبيه فثبت بذلك ان ليلة القدر غير مخصوصة بشهر
 من السنة وانها قد تكون في سائر السنة ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لامرأته انت طالق
 في ليلة القدر انها لا تطلق حتى يمضي حول لانه لا يجوز ايقاع الطلاق بالشك ولم يثبت
 انها مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوع الطلاق بمضي حول . آخر السورة

ومن سورة لم يكن الذين كفروا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين خفاء * فيه امر باخلاص العبادة
 له وهو ان لا يشرك فيها غيره لان الاخلاص ضد الاشراك وليس له تعلق بالنية لافي وجودها
 ولا في فقدانها فلا يصح الاستدلال به في ايجاب النية لانه متى اعتقد الايمان فقد حصل له
 الاخلاص في العبادة ونفى الاشراك فيها . آخر السورة

ومن سورة ارايت الذي يكذب بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال ابن عباس يؤخرونها عن وقتها وكذلك قال مصعب بن سعد عن سعد وروى مالك بن دينار عن الحسن قال يسهون عن ميقاتها حتى يفوت وروى اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال هم المنافقون يؤخرونها عن وقتها يراؤن بصلاتهم اذا صلوا وقال ابو العالية هو الذي لا يدري اعلى شفع انصرف او على وتر؟ قال ابوبكر يشهد لهذا التأويل ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن ابى مالك الاشجعي عن ابى حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم ومعناه انه لا ينصرف منها على ضرار وهو شك فيها ونظيره ما روى ابوسعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فلم يدر أثلاثا صلى ام اربعا فليصل ركعة اخرى وان كان قد تمت صلاته فالركعة والسجدتان له نافلة وروى عن مجاهد ساهون قال لاهون؟ قال ابوبكر كانه اراد انهم يسهون للهوهم عنها فانما استحقوا اللوم لتعرضهم للسهو لقلة فكرهم فيها اذ كانوا مراثين في صلاتهم لان السهو الذي ليس من فعله لا يستحق العقاب عليه؟ وقوله تعالى ﴿يدع اليتيم﴾ قال ابن عباس ومجاهد وقتادة يدفعه عن حقه؟ وقوله تعالى ﴿ويمنعون الماعون﴾ قال علي وابن عباس رواية وابن عمر وابن المسيب الماعون الزكاة وروى الحارث عن علي الماعون منع الفأس والقدر والدلو وكذلك قال ابن مسعود وعن ابن عباس رواية اخرى العارية وقال ابن المسيب الماعون المال وقال ابو عبيدة كل ما فيه منفعة فهو الماعون؟ قال ابوبكر يجوز ان يكون جميع ما روى فيه مرادا لان عارية هذه الآلات قد تكون واجبة في حال الضرورة اليها وما منعها مذموم مستحق للذم وقد يمنعها المانع لغير ضرورة فينبى ذلك عن لؤم ومجانبة اخلاق المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت لأتمم مكارم الاخلاق . آخر السورة

ومن سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال الحسن صلاة يوم النحر ونحر البدن وقال عطاء ومجاهد صل الصبح بجمع وانحر البدن بمنى؟ قال ابوبكر وهذا التأويل يتضمن معنيين احدهما ايجاب صلاة الاضحية والثاني وجوب الاضحية وقد ذكرناه فيما سلف وروى حماد بن سلمة عن عاصم الجحدري عن ابيه عن علي فصل لربك وانحر قال وضع اليد اليمنى على الساعد الايسر ثم وضعه على صدره وروى ابو الجوزاء عن ابن عباس ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال وضع اليمين على الشمال عند النحر في الصلاة * وروى عن عطاء انه رفع اليدين في الصلاة

وقال الفراء يقال استقبل القبلة بخرك * فان قيل يبطل التأويل الاول حديث البراء بن عازب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى الى البقيع فبدأ فصلى ركعتين ثم اقبل علينا بوجهه وقال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد وافق سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فأنما هو لم يحمله لاهله ليس من النسك في شيء فسمى صلاة العيد والنحر سنة فدل على انه لم يؤمر بهما في الكتاب * قيل له ليس كما ظننت لان ماسنه الله وفرضه فائز ان تقول هذا سنتنا وهذا فرضنا كما تقول هذا ديننا وان كان الله فرضه علينا وتأويل من تأوله على حقيقة نحر البدن اولى لانه حقيقة اللفظ ولانه لا يعقل باطلاق اللفظ غيره لان من قال نحر فلان اليوم عقل منه نحر البدن ولم يعقل منه وضع اليمين على اليسار ويدل على ان المراد الاول اتفاق الجميع على انه لا يضع يده عند النحر وقد روى عن علي وابي هريرة وضع اليمين على اليسار اسفل السرة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يضع يمينه على شماله في الصلاة من وجوه كثيرة. آخر السورة

ومن سورة الكافرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ * قال ابو بكر هذه الآية وان كانت خاصة في بعض الكفار دون بعض لان كثيرا منهم قد اسلموا وقد قال (ولا اتم عابدون ما عبدو) فانها قد دلت على ان الكفر كله ملة واحدة لان من لم يسلم منهم مع اختلاف مذاهبهم مرادون بالآية ثم جعل دينهم ديننا واحدا ودين الاسلام ديننا واحدا فدل على ان الكفر مع اختلاف مذاهبه ملة واحدة. آخر السورة

ومن سورة اذا جاء نصر الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ روى انه فتح مكة وهذا يدل على انها فتحت عنوة لان اطلاق اللفظ يقتضيه ولا ينصرف الى الصلح الابتقييد * وقوله تعالى ﴿فسبح بحمديك واستغفره﴾ روى ابو الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن وروى الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول قبل ان يموت سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك واتوب اليك قلت يا رسول الله ماهذه الكلمات التي اراك قد احدثتها قال جعلت لي علامة في امقي اذا رأيتها قلتها اذا جاء نصر الله والفتح الى آخرها. آخر السورة

ومن سورة تبت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما أغنى عنه ماله وما كسبه﴾ روى عن ابن عباس وما كسب يعني ولده وسماه
ابن عباس الكسب الحديث وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان افضل ما اكل الرجل من
كسبه وان ولده من كسبه ؓ قال ابو بكر هو كقوله انت ومالك لا بيك وهو يدل على صحة
استيلاء الاب لجارية ابنه وانه مصدق عليه وتصير ام ولده ويدل على ان الوالد لا يقتل بولده
لانه سماه كسبه كمالا يقاد لعبد الذي هو كسبه ؓ وقوله تعالى ﴿سيصلى نادا ذات لهب﴾ احدى
الدلالات على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه اخبر بانه وامرأته سيموتان على الكفر
ولا يسلمان فوجد مخبره على ما خبره وقد كان هو وامرأته سمعا بهذه السورة ولذلك
قالت امرأته ان محمدا هجانا فلو انهما قالا قد اسلمنا واظهرا ذلك وان لم يعتقدها لكانا
قدردا هذا القول ولكان المشركون يجدون متعلقا ولكن الله علم انهما لا يسلمان لا باظهاره
ولا باعتقاده فاخبر بذلك وكان مخبره على ما خبره وهذا نظير قوله لوقال انكما لا تسكلمان
اليوم فلم يتكلما مع ارتفاع الموانع وصحة الآلة فيكون ذلك من اظهر الدلالات على صحة نبوته
وانما ذكر الله ابالهب بكنيته وذكر النبي صلى الله عليه وسلم باسمه وكذلك زيد وكل من ذكره
في الكتاب فانما ذكرهم بالاسم دون الكنية لان ابالهب كان اسمه عبدالعزيز وغير جائز
تسميته بهذا الاسم فلذلك عدل عن اسمه الى كنيته . آخر السورة

ومن سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد الثقفي قال حدثنا
محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن ابى سعيد المقبرى عن ابيه عن عقبة بن مارق قال بينا انا
اسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجحفة والابواء اذ غشيتنا ريح وظلمة شديدة فجعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ باعوذ رب الفلق واعوذ رب الناس ويقول يا عقبة
تعوذ بهما فالتعوذ متعوذ بهما قال وسمعتهم يؤمن بهما في الصلاة ؓ وروى عن جعفر بن محمد قال
جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فرقا بالمعوذتين وقالت عائشة امرنى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان استرقى من العين وروى الشعبي عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا زقية الا من عين اوحمى وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ؓ وحدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابو معاوية قال حدثنا
الاعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن انسى زينب امرأة عبدالله عن زينب
امرأة عبدالله عن عبدالله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقى والتمائم

والتولة شرك قالت قلت لم تقول هذا والله لقد كانت عيني تقذف فكنت اختلف الى فلان
 اليهودي يرقى فاذا رقاني سكنت فقال عبدالله انما ذلك عمل الشيطان كان ينجسها بيده
 فاذا رقاها كف عنهما انما يكفيك ان تقولي كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذهب الباس رب الناس اشف انت الشافي لاشفاء الاشفاؤك شفاء لا يغادر سقما
 وقوله تعالى ﴿ومن شر النفاث في العقد﴾ قال ابو صالح النفاث في العقد السواحر وروى
 معمر عن قتادة انه تلا ﴿ومن شر النفاث في العقد﴾ قال اياكم وما يخالط السحر من هذه الرقى
 قال ابوبكر النفاث في العقد السواحر ينفثن على العليل ويرقونه بكلام فيه كفر وشرك
 وتعظيم للكواكب ويطعمن العليل الادوية الضارة والسموم القاتلة ويحتالون في التوصل الى
 ذلك ثم يزعمن ان ذلك من رقاهن هذا لمن اردن ضرره وتلفه وامامن يزعمن انهن يردن
 نفعه فينفثن عليه ويوهمن انهن ينفعن بذلك وربما يسقينه بعض الادوية النافعة فيتفق للعليل
 خفة الوجع فالرقية المنهى عنها هي رقية الجاهلية لما تضمنته من الشرك والكفر واما الرقية
 بالقرآن وبذكر الله تعالى فانها جائزة وقدا مر بها النبي صلى الله عليه وسلم وندب اليها وكذلك
 قال اصحابنا في التبرك بالرقية بذكر الله وانما امر الله تعالى بالاستعاذة من شر النفاث في العقد
 لان من صدق بانهن ينفعن بذلك كان ذلك ضررا عليه في الدين من حيث يعتقد جواز نفعها
 وضررها بتلك الرقية ومن جهة اخرى شرهن فيما يحتلن من سقى السموم والادوية الضارة
 وقوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي
 الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾
 قال يقول من شر عينه ونفسه قال ابوبكر قد روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امرها ان تسترق من العين وروى ابن عباس وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 العين حق والاحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحة العين متظاهرة قال حدثنا ابن
 قانع قال حدثنا القاسم بن زكريا قال حدثنا سويد بن سعيد قال حدثنا ابو ابراهيم السقاء
 عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق فلو كان
 شيء يسبق القدر لسبقته العين فاذا استغسلتم فاغسلوا قال ابوبكر زعم بعض الناس
 ان ضرر العين انما هو من جهة شيء ينفصل من العائن فيتصل بالعين وهذا هو شر وجهل
 وانما العين في الشيء المستحسن عند العائن فيتفق في كثير من الاوقات ضرر يقع بالعين ويشبه
 ان يكون الله تعالى انما يفعل ذلك عند اعجاب الانسان بما يراه تذكيره لئلا يركن الى الدنيا
 ولا يعجب بشيء منها وهو نحو ما روى ان العضاء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن تسبق فجاء
 اعرابي على قعوده فسابق بها فسبقها فشق ذلك على اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 صلى الله عليه وسلم حق على الله ان لا يرفع شيئا من الدنيا الا وضعه وكذلك امر العائن عند اعجابه بما يراه
 ان يذكر الله وقدرته فيرجع اليه ويتوكل عليه قال الله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت
 ما شاء الله لا قوة الا بالله﴾ فاخبر بهلاك جنته عند اعجابه بها بقوله فقال ﴿ودخل جنته وهو ظالم

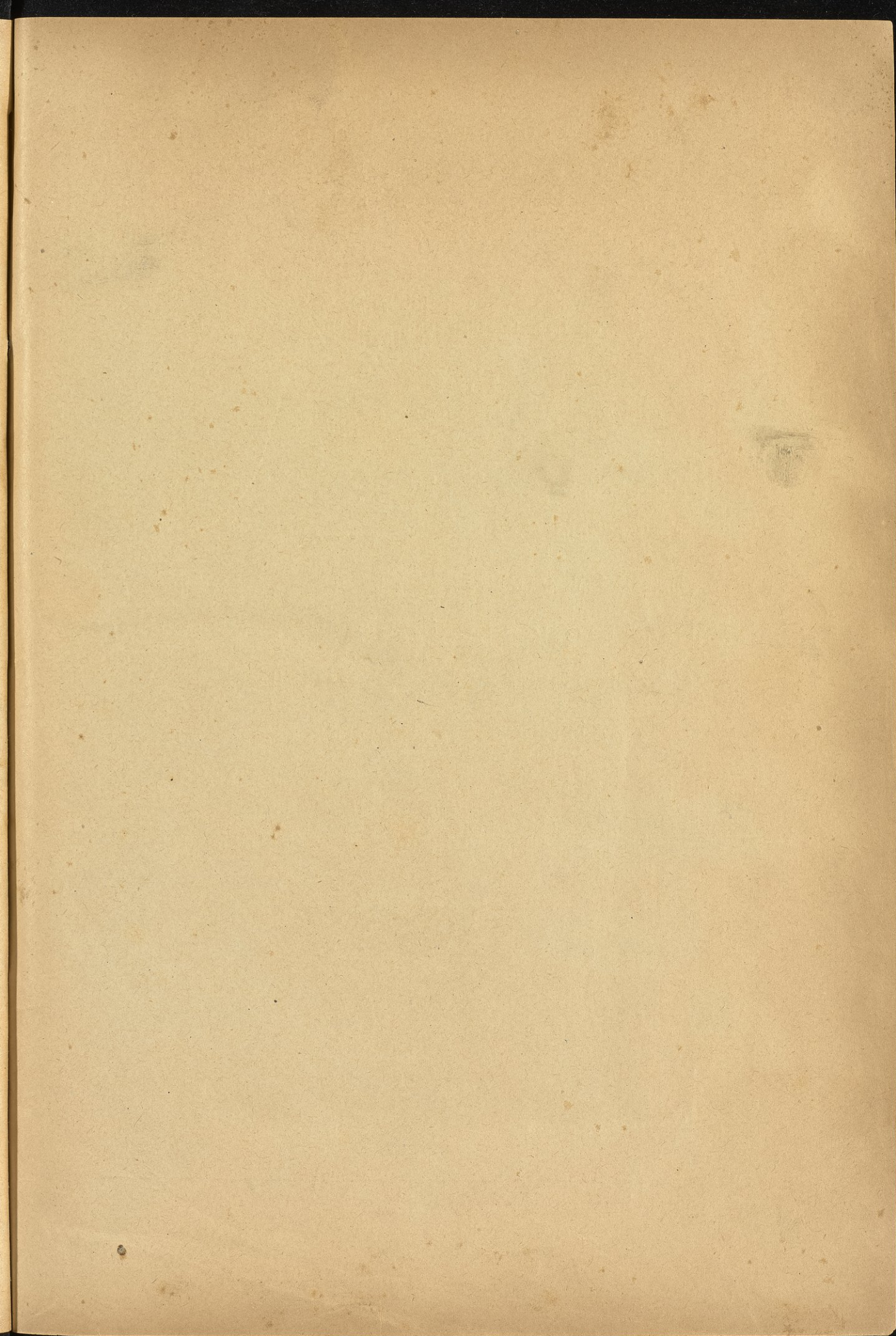
لنفسه قال ما ظن ان تبيد هذه ابدا الى قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) اى لتبقى عليك نعم الله تعالى الى وقت وفاتك * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل ابن الفضل قال حدثنا العباس بن ابي طالب قال حدثنا حجاج قال حدثنا ابو بكر الهذلي عن ثمامة عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى شيئا يعجبه فقال الله الله ما شاء الله لا قوة الا بالله لم يضره شيء . والله الموفق .

هذا آخر كتاب احكام القرآن والله سبحانه هو الموفق المستعان



قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بلطف الله الملك الوهاب وسيتلوه ان شاء الله تعالى تاريخ الاسلام للحافظ المورخ الذهبي في عصر امير المؤمنين السلطان الاعظم والخاقان الافخم السلطان ابن السلطان * السلطان محمد وحيد الدين خان * ادام الله ايام خلافته وسلطته ووالى احسانه وانعامه على رعيته في [مطبعة الاوقاف الاسلامية] المؤسسة من طرف نظارة الاوقاف السنية لطبع المؤلفات القديمة البهية بالقسطنطينية المحمية في اوائل رجب المرجب لسنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والف من هجرة من هو منعوت باكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا





فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

صفحة	
٢	﴿سورة الانعام﴾
٢	(باب النهي عن مجالسة الظالمين)
٥	مطلب الاقوال في ترك التسمية على الذبيحة
٩	ذكر الخلاف في الموجب في العشر
١٣	ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف في اجتماع العشر والخراج
١٧	مطلب في لحوم الحرم الاهلية
١٨	مطلب الكلام في الحمار الوحشي اذا الف
١٨	مطلب الكلام في ذى الناب من السباع وذى الخلب من الطير
١٩	مطلب في الكلام على الضب
٢٠	مطلب في الكلام على هوام الارض
٢١	مطلب في لحوم الابل الجلالة
٢٨	﴿سورة الاحراف﴾
٢٨	مطلب لا يجوز الاعتراض على حكم القرآن باخبار الآحاد
٣٠	مطلب في ستر العورة
٣١	مطلب في وجوب فعل المكتوبات في جماعة
٣١	مطلب في ستر العورة في الصلاة
٣٦	مطلب في بطلان قول من يدعي العلم ببقاء مدة الدنيا
٣٧	مطلب في العفو والامر بالمعروف
٣٩	(باب القراءة خلف الامام)
٤٤	﴿سورة الانفال﴾
٤٧	الكلام في الفرار من الزحف
٥٠	الكلام في قسمة الغنائم
٥١	ذكر الخلاف في النفل
٥٣	مطلب في سلب القتيل
٥٥	مطلب اذا قال الامير من اصاب شيئاً فهو له
٥٥	مطلب فيمن دخل دار الحرب مغيراً بغير اذن الامام
٥٦	مطلب في المدد يلتحق الجيش في دار الحرب قبل احراز الغنيمة
٥٧	(باب سهام الخيل)
٥٧	ذكر الخلاف في سهم الفارس

- ٦٠ (باب قسمة الخمس)
- ٦٩ (باب الهدنة والمواذعة)
- ٧١ (باب الاسارى)
- ٧٤ (باب التوارث بالهجرة)
- ٧٦ سورة براءة
- ٨٢ مطلب فيما فعله ابوبكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
- ٨٣ مطلب يجب علينا بيان دلائل التوحيد والرسالة وتعليم امور الدين
- ٨٤ مطلب يجب على الامام حفظ اهل الذمة
- ٨٥ مطلب فى حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
- ٨٧ مطلب فى حجة الاجماع
- ٨٨ مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
- ٩٠ (باب اخذ الجزية من اهل الكتاب)
- ٩٠ مطلب فى تفسير دين الحق
- ٩١ مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
- ٩١ مطلب فى الصابئين وبعض فرق النصارى
- ٩٣ (باب حكم نصارى بنى تغلب)
- ٩٥ مطلب فى محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
- ٩٦ (باب من تؤخذ منه الجزية)
- ٩٦ مطلب فى مقدار الجزية
- ٩٨ فى تمييز الطبقات فى الجزية
- ١٠٠ (باب وقت وجوب الجزية)
- ١٠٢ مطلب كان آل مروان يأخذون الجزية ممن اسلم من اهل الذمة
- ١٠٢ فى خراج الارض هل هو جزية
- ١٠٣ (فصل كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم باداء الجزية)
- ١٠٥ فى زكاة الذهب والفضة
- ١٠٧ مطلب فى زكاة الحلى
- ١٠٨ (فصل فى وجوب الزكاة فى الذهب والفضة بمجموعهما)
- ١٠٩ مطلب قد اجتهد محمد بن موسى المنجم فى كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم
(ان الزمان قد استدار كهيئته) الخ ثمانى سنين
- ١١٢ (باب فرض النفير والجهاد)
- ١١٨ مطلب فى الجهاد بالمال
- ١١٨ مطلب فى الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
 ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
 ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
 ١١٩ مطلب في وجوب الاستعداد للجهاد
 ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقير والمسكين
 ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
 ١٢٨ (باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة)
 ١٢٨ مطلب في بيان حد الغنا
 ١٣١ (باب ذوى القربى الذين تحرم عليهم الصدقة)
 ١٣٤ (باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
 ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
 ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صنف واحد)
 ١٤٧ مطلب في محاوراة الحسن بن على رضى الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
 ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
 ١٦٢ ﴿سورة يونس﴾
 ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
 ١٦٥ مطلب تجب عمارة الارض للزراعة والغراس والابنية
 ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
 ١٧٤ مطلب يجوز للانسان ان يصف نفسه بالفضل عند من لا يعرفه
 ١٧٤ مطلب العين حق
 ١٧٥ مطلب يجوز للانسان التوصل الى اخذ حقه بما يمكنه الوصول اليه
 ١٧٦ مطلب يجب على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا خاف هلاك الناس من القحط
 ١٧٦ مطلب يجوز الاحتيال في التوصل الى المباح
 ١٧٧ مطلب يجوز للانسان اظهار ضرر مسه عند الحاجة اليه
 ١٨٠ ﴿ومن سورة الرعد﴾
 ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
 ١٨٣ ﴿ومن سورة النحل﴾
 ١٨٤ (باب السكر)
 ١٨٩ مطلب ما من حكم من احكام الدين الا وفي الكتاب تبيانه
 ١٩٠ مطلب في صحة القول بالقياس
 ١٩٠ في الوفاء بالعهد

- ١٩١ (باب الاستعاذة)
 ١٩٤ ﴿سورة بنى اسرائيل﴾
 ١٩٦ (باب بر الوالدين)
 ٢٠٠ مطلب الزنا قيسح في العقل قبل ورود السمع
 ٢٠٩ (باب السجود على الوجه)
 ٢١٠ (باب ما يقال في السجود)
 ٢١١ (باب البكاء في الصلاة)
 ٢١١ (باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء)
 ٢١٢ ﴿ومن سورة الكهف﴾
 ٢١٣ (باب الاستثناء في اليمين)
 ٢١٥ مطلب فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر
 ٢١٦ في الكنز ماهو
 ٢١٦ ﴿ومن سورة مريم﴾
 ٢١٩ ﴿ومن سورة طه﴾
 ٢٢٢ ﴿ومن سورة الانبياء﴾
 ٢٢٤ ﴿ومن سورة الحج﴾
 ٢٢٨ (باب بيع اراضى مكة واجارة بيوتها)
 ٢٣٢ (باب الحج ماشيا)
 ٢٣٣ (باب التجارة في الحج)
 ٢٣٣ (باب الايام المعلومات)
 ٢٣٥ في التسمية على الذبيحة
 ٢٣٥ (باب في اكل لحوم الهدايا)
 ٢٣٩ (باب طواف الزيارة)
 ٢٤١ (باب شهادة الزور)
 ٢٤٢ (باب في ركوب البدنة)
 ٢٤٣ (باب محل الهدى)
 ٢٤٦ مطلب في صحة امامة الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم
 ٢٤٦ مطلب في (تلك الغرائق العلى) الى آخره
 ٢٤٧ مطلب في الاضحية
 ٢٥٢ ﴿ومن سورة المؤمنين﴾
 ٢٥٤ مطلب في السمر
 ٢٥٥ ﴿ومن سورة النور﴾

- ٢٥٩ (باب صفة الضرب في الزنا)
 ٢٦٠ (باب ما يضرب من اعضاء الحدود)
 ٢٦٢ في اقامة الحدود في المسجد
 ٢٦٢ في الذي يعمل عمل قوم لوط
 ٢٦٣ في الذي يأتي بهيمة
 ٢٦٣ (فصل في ان الخوارج ينكرون الرجم)
 ٢٦٤ (باب تزويج الزانية)
 ٢٦٧ (باب حد القذف)
 ٢٧١ (باب شهادة القاذف)
 ٢٨٢ فيمن يقيم الحد على المملوك
 ٢٨٥ (باب اللعان)
 ٢٨٨ (باب القذف الذي يوجب اللعان)
 ٢٨٩ (باب كيفية اللعان)
 ٢٩٠ في نفى الولد
 ٢٩١ (باب الرجل يطلق امرأته طلاقاً بائناً ثم يقذفها)
 ٢٩٥ (فصل في نفى نسب ولد الزوجة)
 ٢٩٥ اربعة شهدوا على امرأة بالزنا اعدم زوجها
 ٢٩٦ في اباء احد الزوجين اللعان
 ٢٩٧ (باب تصادق الزوجين ان الولد ليس منه)
 ٢٩٨ (باب الفرقة باللعان)
 ٣٠٢ (باب نكاح الملاعن للملاعة)
 ٣٠٤ فصل في ان الولد قد ينفي من الزوج باللعان
 ٣٠٩ (باب الاستئذان)
 ٣١٠ في عدد الاستئذان وكيفية
 ٣١٣ (باب في الاستئذان على المحارم)
 ٣١٤ (باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات)
 ٣١٩ (باب الترغيب في النكاح)
 ٣٢١ (باب المكاتب)
 ٣٢٤ (باب الكتابة الحالة)
 ٣٢٥ (باب الكتابة من غير ذكر الحرية)
 ٣٢٥ (باب المكاتب متى يعتق)
 ٣٢٩ (باب لزوم الاجابة لمن دعي الى الحاكم)

- ٣٢٩ (باب استيذان الممالك والصبيان)
 ٣٣١ (فصل في حد البلوغ)
 ٣٣٣ في اسم صلاة العشاء
 ٣٣٨ ﴿ومن سورة الفرقان﴾
 ٣٤٠ (فصل في الماء الذي خالطته نجاسة)
 ٣٤٥ (فصل في الماء المستعمل)
 ٣٤٨ ﴿ومن سورة الشعراء﴾
 ٣٤٩ ﴿ومن سورة القصص﴾
 ٣٤٩ ﴿ومن سورة العنكبوت﴾
 ٣٥٠ ﴿ومن سورة الروم﴾
 ٣٥١ ﴿ومن سورة لقمان﴾
 ٣٥٣ ﴿ومن سورة السجدة﴾
 ٣٥٣ ﴿ومن سورة الاحزاب﴾
 ٣٥٨ (فصل في احتجاج بعض الناس في ايجاب الحيار وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة)
 ٣٦١ (باب الطلاق قبل النكاح)
 ٣٦٥ (باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء)
 ٣٦٩ (باب ذكر حجاب النساء)
 ٣٧٢ ﴿ومن سورة سبأ﴾
 ٣٧٣ ﴿ومن سورة فاطر﴾
 ٣٧٤ ﴿ومن سورة يس﴾
 ٣٧٧ ﴿ومن سورة الصافات﴾
 ٣٧٨ ﴿ومن سورة ص﴾
 ٣٨٣ (فصل في ان للزوج ان يضرب امرأته تأديبا)
 ٣٨٤ ﴿ومن سورة الزمر﴾
 ٣٨٤ ﴿ومن سورة المؤمن﴾
 ٣٨٥ ﴿ومن سورة حم السجدة﴾
 ٣٨٦ ﴿ومن سورة حم عسق﴾
 ٣٨٦ ﴿ومن سورة الزخرف﴾
 ٣٨٦ في التسمية عند الركوب
 ٣٨٧ (فصل في اباحة لبس الحلى للنساء)
 ٣٨٨ ﴿ومن سورة الجاثية﴾
 ٣٨٩ ﴿ومن سورة الاحقاف﴾

- ٣٩٠ ﴿ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم﴾
 ٣٩٣ ﴿ومن سورة الفتح﴾
 ٣٩٤ (باب رمى المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم)
 ٣٩٧ ﴿ومن سورة الحجرات﴾
 ٣٩٨ (باب حكم خبر الفاسق)
 ٣٩٩ (باب قتال اهل البنى)
 ٤٠١ (باب ما يبدأ به اهل البنى)
 ٤٠٢ (باب الامر فيما يؤخذ من اموال البغاة)
 ٤٠٢ (باب الحكم في اسرى اهل البنى وجرحهم)
 ٤٠٣ (باب في قضايا البغاة)
 ٤٠٥ مطلب الظن على اربعة اضرب
 ٤٠٩ ﴿ومن سورة ق﴾
 ٤١٠ ﴿ومن سورة الداريات﴾
 ٤١٢ ﴿ومن سورة الطور﴾
 ٤١٣ ﴿ومن سورة النجم﴾
 ٤١٤ ﴿ومن سورة القمر﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الرحمن﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الواقعة﴾
 ٤١٦ ﴿ومن سورة الحديد﴾
 ٤١٧ ﴿ومن سورة المجادلة﴾
 ٤٢٢ في الظهار بغير الام
 ٤٢٣ في ظهار المرأة من زوجها
 ٤٢٧ (باب كيف يحيى اهل الكتاب)
 ٤٢٨ ﴿ومن سورة الحشر﴾
 ٤٣٥ ﴿ومن سورة الممتحنة﴾
 ٤٣٦ (باب صلة الرحم المشرك)
 ٤٣٨ (باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين)
 ٤٤٠ (فصل في ان المهاجرة لاعدة عليها من الزوج الحربى)
 ٤٤٢ ﴿ومن سورة الصف﴾
 ٤٤٣ ﴿ومن سورة الجمعة﴾
 ٤٤٥ (فصل في ان الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره)
 ٤٤٦ (باب وجوب خطبة الجمعة)

- ٤٤٩ (باب السفر يوم الجمعة)
 ٤٥٠ ﴿ومن سورة المنافقين﴾
 ٤٥١ (باب من فرط في زكاة ماله)
 ٤٥٢ ﴿ومن سورة الطلاق﴾
 ٤٥٥ (باب الاشهاد على الرجعة او الفرقه)
 ٤٥٦ (باب عدة الآيسة والصغيرة)
 ٤٥٨ (باب عدة الحامل)
 ٤٥٩ (باب السكنى للمطلقة)
 ٤٦٤ ﴿ومن سورة التحريم﴾
 ٤٦٦ مطلب يجب علينا تعليم اولادنا واهلنا
 ٤٦٧ ﴿ومن سورة نون﴾
 ٤٦٨ ﴿ومن سورة سأل سائل﴾
 ٤٦٨ ﴿ومن سورة المزمل﴾
 ٤٦٩ ﴿ومن سورة المدثر﴾
 ٤٧٠ ﴿ومن سورة القيامة﴾
 ٤٧١ ﴿ومن سورة الانسان﴾
 ٤٧١ ﴿ومن سورة المرسلات﴾
 ٤٧٢ ﴿ومن سورة اذا السماء انشقت﴾
 ٤٧٢ ﴿ومن سورة سبح اسم ربك الاعلى﴾
 ٤٧٢ ﴿ومن سورة البلد﴾
 ٤٧٣ ﴿ومن سورة الضحى﴾
 ٤٧٣ ﴿ومن سورة الم نشرح﴾
 ٤٧٣ ﴿ومن سورة ليلة القدر﴾
 ٤٧٤ ﴿ومن سورة لم يكن الذين كفروا﴾
 ٤٧٥ ﴿ومن سورة ارايت الذي يكذب بالدين﴾
 ٤٧٥ ﴿ومن سورة الكوثر﴾
 ٤٧٦ ﴿ومن سورة الكافرين﴾
 ٤٧٦ ﴿ومن سورة اذا جاء نصر الله﴾
 ٤٧٧ ﴿ومن سورة تبت﴾
 ٤٧٧ ﴿ومن سورة الفلق﴾

DUE DATE

GL NOV 17 1987
GL DEC 17 1987

201-6503

Printed
in USA

13465333

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0113465333

BUTLER STACKS

893.7K84
DJ7
v.3

FEB 12 1962

